المؤتمر القومي العربي في ربع قرن

١٩٩٠ - ٢٠١٥

(الوثائق الأساسية والبيانات السياسية)




مركز دراسات الوحدة العربية

المؤتمر القومي العربي في ربع قرن

١٩٩٠ - ٢٠١٥

(الوثائق الأساسية والبيانات السياسية)

المؤتمر القومي العربي

الـفـهـرسـة أثـنـاء الـنـشـر ـ إعـداد مـركـز دراسـات الـوحـدة الـعـربـيـة

المؤتمر القومي العربي في ربع قرن ١٩٩٠ ـ ٢٠١٥ (الوثائق الأساسية والبيانات السياسية) / المؤتمر القومي العربي.

٦٥٣ ص.

ISBN 978-9953-82-754-4

١. المؤتمر القومي العربي ـ الوثائق. ٢. القومية العربية ـ مؤتمرات. ٣. البلدان العربية ـ الأحوال السياسية.

320.54

العنوان بالإنكليزية

The Arab National Congress in a Quarter Century 1990-2015
(The Basic Documents and the Political Statements)

By Arab National Congress

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)

email: info@caus.org.lb

يمكنكم شراء كتب المركز عبر موقعنا الإلكتروني

http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، آذار/مارس ٢٠١٦

المحتويات

بيانات الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي

تقديم

كان للتحولات الكبرى التي عصفت بالعالم منذ أواخر الثمانينيات، وما زالت، أثر كبير في إنضاج فكرة «المؤتمر القومي العربي» التي طالما راودت عدداً من المفكرين والممارسين العرب منذ عقد من الزمن ونيف.

وكانت الأزمات والكوارث التي عانتها أمتنا العربية في تلك الفترة قد هزت مفاهيم كثيرة، وصدّعت تنظيمات شتى، وأفقدت الجماهير العربية ثقتها بحكامها ومؤسسات النظم السياسية القائمة.

في ضوء هذه التحديات جميعاً كان من الضروري والمنطقي أن تتحسس النخبة العربية الملتزمة قضايا أمتها وذوو الإرادات الطيّبة في دنيا العرب واجباتهم في هذه المرحلة العصيبة، وأن يتداعوا إلى التفكير والعمل، ومن ثم الاقتراب من جوهر المشكلات المتفاقمة والمتغيرات البازغة والخروج بتقويمات وتصورات وتوصيات عملية للنهوض بالأمة من حاضرها المتعثر، والتوجه إلى الرأي العام العربي في محاولة رصينة، مباشرة، لإضاءة شمعة في ليل الهزيمة والفرقة، ولبعث الحيوية في صفوف الجماهير المقهورة والمستكينة.

في هذا الإطار ونهوضاً بهذه الواجبات، فقد تأسست لجنة تحضيرية من السادة: أحمد صدقي الدجاني، أديب الجادر، جاسم القطامي، جوزف مغيزل، خير الدين حسيب، عصام نعمان، محمد البصري، محمد فائق، محمود رياض، مصطفى الفيلالي، وأقرت بعد اتصالات ومحاورات، فكرة عقد «المؤتمر القومي العربي» مرة في السنة بغية تدارس حال الأمة، ومناقشة قضاياها الأساسية والحيوية، واستنهاض الرأي العام العربي وتعبئته حيال أهم القضايا والمشكلات الملحة، ودعوته إلى المشاركة في مسار النهوض العام للأمة.

على هذا الفهم دعت اللجنة التحضيرية إلى انعقاد المؤتمر القومي العربي الأول في تونس في الفترة ٣ ـ ٥ آذار/مارس ١٩٩٠ وذلك في حضور أكثر من ستين مشاركاً، حيث جرى التأكيد

والتوافق على أن المؤتمر القومي العربي هو تجمُّع من المثقفين والممارسين (الناشطين) العرب، المقتنعين بأهداف الأمة العربية، وبضرورة إنجاز مشروعها الحضاري، يعمل على صعيد شعبي غير حزبي وباستقلال عن أنظمة الحكم وينعقد سنوياً للنظر في حال الأمة ومناقشة قضاياها الحيوية.

كما جرى التوافق على أن غاية المؤتمر القومي العربي هي شحذ الوعي العربي بأهداف الأمة المتمثلة في مشروعها الحضاري وهي: الوحدة والديمقراطية، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني والقومي، والتجدد الحضاري.

وطريق المؤتمر إلى تحقيق ذلك كله تكمن في تعبئة الطاقات الشعبية، واتخاذ المواقف المعبرة عنها، وتوثيق روابط التعاون والتنسيق مع الهيئات المماثلة في أهدافها.

وفي المؤتمر القومي العربي الثاني الذي انعقد في عمّان (الأردن) في الفترة من ٢٧ ـ ٢٩ أيار/مايو ١٩٩١، ناقش المشاركون مسودة النظام الأساسي وأقروا أحكامه التي تحدد مهمة المؤتمر، وكيفية تشكيله، ومهمات أمانته العامة، وعدد أعضائها، ومدة توليها المسؤولية.

وفي جلستها المنعقدة في عمّان بتاريخ ٢١ ـ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ أقرت الأمانة العامة للمؤتمر أحكام نظامه الداخلي التي ترعى دقائق أجهزته، وعضويته، وتأليف أمانته العامة ولجنته التنفيذية وعملها، وماليته، وكيفية تعديله.

هذا الكتاب يلقي ضوءاً على تأسيس المؤتمر القومي العربي وأنشطته. يجد القارئ نصوص النظام الأساسي للمؤتمر، ونظامه الداخلي، وأسماء أعضاء الأمانة العامة للمؤتمر منذ تأسيسه عام ١٩٩٠، وأسماء أعضاء المؤتمر، وبيانات المؤتمر السنوية منذ تأسيسه، والبيانات الصادرة عن الأمانة العامة حول القضية الفلسطينية وأمور أخرى.

الأمانة العامة

أسماء أعضاء الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي
حزيران/يونيو ٢٠١٥

د. زياد الحافظ (لبنان): الأمين العام للمؤتمر القومي العربي.

د. خير الدين حسيب (العراق): الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي، رئيس مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية.

أ. معن بشور (لبنان): الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي، رئيس المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن.

أ. عبد القادر غوقة (ليبيا): الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي، سفير سابق.

أ. إبراهيم كمال الدين (البحرين): رئيس الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع سابقاً، عضو اللجنة المركزية لجمعية العمل الوطني الديمقراطي.

أ. أحمد الكحلاوي (تونس): رئيس الهيئة الوطنية لدعم المقاومة العربية في العراق وفلسطين.

أ. أحمد محمود السعدي (الأردن): باحث اقتصادي.

أ. أحمد مرعي (لبنان): نائب رئيس حزب الاتحاد، محامٍ.

د. إسماعيل الشطي (الكويت): نائب ووزير سابق.

أ. بشار قوتلي (لبنان): ناشط سياسي.

أ. حسن عز الدين (لبنان): مسؤول العلاقات العربية في حزب الله.

د. حسن موسى (مصر /النمسا): رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في النمسا.

أ. حياة التيجي (المغرب): باحثة، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الموحد.

أ. خالد السفياني (المغرب): الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي، رئيس الملتقى العربي الدولي لدعم المقاومة، محامٍ.

د. ساسين عساف (لبنان): نائب رئيس المنتدى القومي العربي في لبنان، عميد سابق لكلية الآداب في الجامعة اللبنانية.

أ. سليم الزعبي (الأردن) محامٍ، وزير ونائب سابق.

أ. صفاء الصاوي (مصر): رئيسة النادي العربي في بريطانيا سابقاً.

اللواء طلعت مسلم (مصر): لواء أركان حرب متقاعد، الأمين العام المساعد للمؤتمر القومي ـ الإسلامي سابقاً.

أ. الطيب الدجاني (فلسطين/الكويت): الرئيس التنفيذي لمجموعة أطلس الاستشارية.

أ. عبد الإله المنصوري (المغرب): باحث.

أ. عبد الرحيم مراد (لبنان): رئيس الجامعة اللبنانية الدولية، نائب ووزير سابق.

أ. عبد العظيم المغربي (مصر): نائب الامين العام لاتحاد المحامين العرب، عضو مجلس الشعب سابقاً، منسق هيئة التعبئة الشعبية العربية.

د. عبد القادر النيال (سوريا): عضو مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

د. علي سبتي الحديثي (العراق): سفير سابق.

أ. علي عبد الله سعيد الضالعي (اليمن): عضو الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

أ. فيصل جلول (لبنان/فرنسا): كاتب.

د. كاظم الموسوي (العراق /بريطانيا): كاتب.

أ. كريم رزقي (الجزائر): عضو اللجنة الدولية لكسر الحصار على غزّة، رجل أعمال.

د. ماهر الطاهر (فلسطين/سوريا): مسؤول العلاقات الدولية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

أ. مجدي المعصراوي (مصر): عضو مجلس الشورى سابقاً.

أ. محمد الجباوي (لبنان): عضو المكتب السياسي لحركة أمل، عضو الأمانة العامة للمؤتمر العام للأحزاب العربية.

د. محمد حسب الرسول (السودان): باحث.

أ. محمد سعيد طيب (السعودية): عضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية، كاتب.

د. مصطفى الكتيري (المغرب): الأمين العام لاتحاد المغرب العربي للاقتصاديين، رئيس جمعية الاقتصاديين المغاربة، المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

د. مصطفى نويصر (الجزائر): نائب رئيس قسم التاريخ بجامعة بوزريعة، أمين عام الجمعية الجزائرية للغة العربية.

أ. ناديا بوركبه (الجزائر): رئيسة جمعية نجدة أطفال بلا حدود.

أ. نعيم مدني (الأردن): محام.

أ. هشام مكحل (الأردن): الأمين العام لاتحاد المعلمين العرب.

أ. وائل المقدادي (العراق /بريطانيا): رجل أعمال.

د. يوسف مكي (السعودية): المدير التنفيذي لمؤسسة اليوسف للاستشارات الإدارية ومدير موقع التجديد العربي، كاتب.

أ. رحاب مكحل (لبنان): مساعدة الأمين العام للشؤون الإدارية والتنظيمية، المديرة العامة للمركز العربي الدولي للتواصل والتضامن.

أسماء الشخصيات التي حضرت دورات المؤتمر
١٩٩٠ ـ ٢٠١٥

د. ابتسام بن هويدن (الإمارات): أستاذة جامعية.
أ. إبراهيم أحمد عمر (السودان): وزير سابق.
أ. إبراهيم الدقاق (فلسطين): مهندس ورئيس مجلس التعليم العالي والملتقى الفكري سابقاً، سكرتير لجنة التوجيه الوطني الفلسطيني سابقاً.
أ. إبراهيم السملالي (المغرب): الأمين العام السابق لاتحاد المحامين العرب سابقاً.
أ. إبراهيم شريف السيد (البحرين): الأمين العام لجمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد).
أ. إبراهيم علام (مصر): سفير سابق.
د. إبراهيم علوش (الأردن): ناشط وكاتب سياسي، رئيس جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية في الأردن، المنسق العام للائحة القومي العربي.
أ. إبراهيم كمال الدين (البحرين): رئيس الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع سابقاً، عضو اللجنة المركزية لجمعية العمل الوطني الديمقراطي.
أ. إبراهيم نصر الدين (مصر): رئيس الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية ـ أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة.
أ. إبراهيم يسري (مصر): سفير سابق، كاتب ومحلل سياسي.
أ. أبو العلا ماضي (مصر): مدير عام المركز الدولي للدراسات عام ١٩٩٥، رئيس حزب الوسط، عضو مجلس إدارة جمعية مصر للثقافة والحوار.
د. إجلال رأفت (مصر): أستاذة العلوم السياسية بجامعة القاهرة.
أ. أحلام مستغانمي (الجزائر/لبنان): أديبة.
أ. أحمد الأصبحي (اليمن): عضو مجلس الشورى، الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام سابقاً.
د. أحمد الجباعي (سوريا): طبيب.
أ. أحمد الجمال (مصر): صحفي.
أ. أحمد الجنيدل (السعودية): باحث.
آية الله أحمد الحسني البغدادي (العراق): مرجع ديني.
أ. أحمد الدان (الجزائر): نائب في البرلمان سابقاً، أمين عام حركة البناء الوطني.
أ. أحمد الشملان (البحرين): عضو جمعية المحامين البحرنيين، الرئيس الفخري للمنبر الديمقراطي التقدمي، شاعر.
أ. أحمد الشوتري (الجزائر): عضو قيادة قومية لحزب البعث، أستاذ جامعي.
أ. أحمد الصاوي (مصر): أستاذ جامعي، كاتب صحفي.
د. أحمد العراقي (المغرب): وزير سابق، طبيب، أستاذ جامعي.
د. أحمد العرموطي (الأردن): نقيب الأطباء الأردنيين سابقاً.

أ. **أحمد العسراوي** (سوريا): رئيس مجلس إدارة الجمعية الأهلية لمناهضة الصهيونية.

أ. **أحمد العودات** (سوريا): دبلوماسي.

أ. **أحمد القميري** (اليمن): عضو الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح.

أ. **أحمد الكحلاوي** (تونس): رئيس الهيئة الوطنية لدعم المقاومة العربية ومقاومة التطبيع الصهيوني.

أ. **أحمد الكفاوين** (الأردن): عضو لجنة المتابعة للمؤتمر القومي ـ الإسلامي سابقاً.

أ. **أحمد المبارك الحسن** (السودان): مدير مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا سابقاً.

أ. **أحمد المرزوقي** (المغرب): كاتب وناشط سياسي.

أ. **أحمد الوافي** (موريتانيا): رئيس منتدى الفكر والحوار في موريتانيا.

د. **أحمد برقاوي** (فلسطين/سوريا): كاتب.

د. **أحمد بن صالح** (تونس): وزير سابق، مؤسس حزب حركة الوحدة الشعبية.

أ. **أحمد بهاء الدين شعبان** (مصر): الأمين العام للحزب الاشتراكي المصري، القائم بأعمال المنسق العام للجمعية الوطنية للتعبير، عضو مؤسس للحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية».

أ. **أحمد الجاسم** (الكويت): صحفي.

أ. **أحمد حسن احمد** (مصر): عضو مجلس الشورى سابقاً، الأمين العام للحزب العربي الديمقراطي الناصري سابقاً.

أ. **أحمد حسين محمد** (مصر): محام.

أ. **أحمد سعيد ناصر** (اليمن): صحفيٌ، مدير تحرير صحيفة الوحدوي.

د. **أحمد سعيد نوفل** (الأردن): أستاذ جامعي، كاتب.

أ. **أحمد سند ال بن علي** (البحرين): الأمين العام لجمعية الوسط العربي الإسلامي.

أ. **أحمد طبارة** (لبنان): رئيس مركز توفيق طبارة الثقافي.

أ. **أحمد عبد الرحمن محمد** (السودان): أمين عام مجلس الصداقة الشعبية العالمية سابقاً ـ وزير سابق.

د. **أحمد عبد الله الشيخ** (السودان): الأمين العام للهيئة الشعبية لمناصرة العراق وفلسطين، نقيب أطباء السودان.

أ. **أحمد عبيدات** (الأردن): رئيس وزراء سابق، محام، رئيس الجبهة الوطنية للإصلاح.

أ. **أحمد عمر زعبار** (تونس/بريطانيا): شاعر، صحفي.

أ. **أحمد فائز فواز** (سوريا): الحزب الشيوعي السوري (التجمع الوطني الديمقراطي).

أ. **أحمد كامل** (مصر): مدير مخيم الشباب القومي العربي، من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٤، باحث في جريدة الأهرام.

د. **أحمد ماضي** (الأردن): رئيس الجمعية الفلسفية العربية.

أ. **أحمد محمد الحبيشي** (اليمن): صحفي وسياسي.

أ. **أحمد محمود السعدي** (الأردن): باحث اقتصادي.

أ. **أحمد مرعي** (لبنان): نائب رئيس حزب الاتحاد.

أ. **أحمد مصطفى** (مصر/بريطانيا): صحفي.

د. **أحمد ملي** (لبنان): عضو المجلس السياسي في حزب الله، أستاذ جامعي.

أ. **أحمد نجيب الشابي** (تونس): أمين عام التجمع الاشتراكي الديمقراطي سابقاً، محام، وزير سابق.

أ. **أحمد ولد داداه** (موريتانيا) رئيسٌ حزب تكتل القوى الديمقراطية، زعيم المعارضة الموريتانية.

د. **أحمد ويحمان** (المغرب): رئيس المرصد الوطني لمناهضة التطبيع.

د. **أحمد يوسف احمد** (مصر): مدير معهد البحوث والدراسات العربية سابقاً، كاتب.

أ. **الأخضر الإبراهيمي** (الجزائر): أمين عام سابق لجامعة الدول العربية.

د. **إدريس ربوح** (الجزائر): أمين عام مساعد لاتحاد الأطباء العرب.

أ. إدريس لحلو أمين (المغرب): محام.
أ. أديب الأمير (سوريا): لواء متقاعد، رئيس تحرير مجلة الفكر العسكري سابقاً.
أ. أديب الجادر (العراق/لبنان): رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان سابقاً.
د. أديب الخطيب (فلسطين): مساعد رئيس جامعة الاستقلال لشؤون العلاقات الدولية والثقافة والإعلام.
د. أسامة سعد (لبنان): رئيس التنظيم الشعبي الناصري.
أ. أسامة حمدان (لبنان): مسؤول العلاقات الدولية في حركة حماس.
د. أسامة محيو (لبنان): مدير المؤتمر القومي ـ الإسلامي، أستاذ جامعي.
د. أسعد عبد الرحمن (فلسطين/الأردن): كاتب، وزير سابق، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعضو المجلس المركزي الفلسطيني.
د. إسماعيل الجليلي (العراق/بريطانيا): رئيس الجمعية الوطنية للبريطانيين العرب، السكرتير العام لهيئة الجاليات العربية بالمملكة المتحدة.
د. إسماعيل الشطي (الكويت): نائب ووزير سابق.
أ. أشرف الحاسي (ليبيا): عضو اتحاد المهندسين العرب، عضو التجمع الوطني الديمقراطي في ليبيا.
أ. إقبال دوغان (لبنان): رئيسة رابطة المرأة العاملة ورئيسة لجنة الأسرة في نقابة المحامين، رئيسة المجلس النسائي اللبناني سابقاً.
د. إلياس سابا (لبنان): اقتصادي، نائب رئيس وزراء سابق.
أ. إلياس مطران (لبنان): محام.
د. أمة الرزاق حمد (اليمن): وزيرة سابقة.
أ. أمجد الكلاس (سوريا): رجل أعمال.
د. امحمد مالكي (المغرب): مدير مركز الدراسات الدستورية والسياسية ـ مراكش.
أ. أمل نصر (سوريا): عضو حزب العمل الشيوعي، مؤسسة ملتقى «نساء سوريات يصنعن السلام».
أ. آمنة الزعبي (الأردن): رئيسة اتحاد المرأة في الأردن سابقاً.
أ. أمير موسى بوخمسين (السعودية): كاتب.
أ. أميمة الخش (سوريا): كاتبة وروائية.
أ. أمين إسكندر (مصر): كاتب، عضو مجلس الشعب سابقاً، عضو قيادة حركة كفاية.
أ. أمين الغفاري (مصر/بريطانيا): نائب رئيس الجالية المصرية ـ لندن.
أ. أمين حسن عمر (السودان): وزير سابق.
العميد د. أمين حطيط (لبنان): أستاذ جامعي، باحث ومفكر استراتيجي، عميد متقاعد.
أ. أمين محمد أمين (مصر): صحفي ورئيس قسم الشؤون العربية في جريدة الأهرام.
أ. أمين مختار مازن (ليبيا): رئيس تحرير مجلة «الكتاب العربي» ومجلة «لا».
أ. أمين يسري (مصر): سفير سابق.
أ. أمينة البقالي (المغرب): كاتبة.
د. أنطوان زحلان (لبنان): كاتب، خبير في علم التقانة.
د. أنطوان سيف (لبنان): أستاذ جامعي، الأمين العام للحركة الثقافية ـ انطلياس.
الأباتي د. أنطوان ضو (لبنان): أمين عام اللجنة الأسقفية للحوار الإسلامي ـ المسيحي.
أ. إنعام محمد علي (مصر): مخرجة سينمائية.
د. أنور أبو طه (لبنان): باحث.
أ. أياد القزاز (العراق/أمريكا): أستاذ جامعي.
د. أياد عبد الودود الشيخ (العراق): مؤسس ومسؤول صفحة ما زال هنا عبد الناصر على الفيسبوك.
أ. إيمان بشير نور الدائم (السودان): عميد شؤون الطلاب ورئيس قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة العلوم الطبية والتكنولوجية.
أ. إيمان سعد (مصر/لبنان): رئيسة الهيئة النسائية الشعبية للتنظيم الشعبي الناصري.
أ. باسل عايد داوود (الأردن): مصرفي.
أ. باسم قاقيش (سوريا/إسبانيا): لجنة دعم القضية العربية ـ إسبانيا.

أ. **باسمه المصطفى** (السعودية): موقع التجديد العربي الإلكتروني، تربوية.
أ. **باقر إبراهيم** (العراق/السويد): كاتب، قيادي سابق في الحزب الشيوعي العراقي، عضو نقابة الصحفيين العراقيين.
د. **باقر النجار** (البحرين): كاتب، عالم اجتماع، عضو مجلس الشورى سابقاً.
د. **بدر إبراهيم** (السعودية): كاتب وباحث.
د. **برهان غليون** (سوريا/فرنسا) أستاذ جامعي ـ كاتب.
أ. **بسام أبو غزاله** (الأردن): كاتب، عضو هيئة إدارية في المنتدى العربي في عمّان.
أ. **بسام الشكعة** (فلسطين) رئيس بلدية نابلس سابقاً.
أ. **بسام الطيبي** (فلسطين/الإمارات): مهندس.
أ. **بشار القوتلي** (لبنان): ناشط سياسي.
أ. **بشارة مرهج** (لبنان): وزير ونائب سابق، مدير علم «دار الندوة».
د. **بشير مصيطفى** (الجزائر): باحث اقتصادي، أستاذ جامعي، كاتب دولة لدى الوزير الأول بالاستشراف والإحصائيات.
د. **بكري محمد خليل** (السودان): أستاذ جامعي.
أ. **بلال قاسم** (فلسطين): مسؤول دائرة شؤون الوطن المحتل بمنظمة التحرير الفلسطينية.
أ. **بلقاسم محمد حسن** (تونس): أمين عام حزب الثقافة.
أ. **بلند الحيدري** (العراق/بريطانيا): شاعر.
أ. **بهاء الدين عيتاني** (لبنان): نائب سابق.
د. **بهية الجشي** (البحرين): عضو المجلس الأعلى للمرأة، عضو مجلس الشورى.
أ. **بو جرة سلطاني** (الجزائر): رئيس حركة مجتمع السلم «حمس».
أ. **بوشرة بوشنتوف** (المغرب): عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي.
د. **بيار دكاش** (لبنان): وزير ونائب سابق.
د. **بيان نويهض الحوت** (لبنان): كاتبة.
أ. **توفيق آل سيف** (السعودية/بريطانيا): كاتب.
أ. **توفيق الشيخ** (السعودية): كاتب.
أ. **توفيق مهنا** (لبنان): نائب رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي.
الشيخ تيسير التميمي (فلسطين): قاضي قضاة فلسطين.
أ. **تيسير ذياب** (الأردن): محامٍ.
أ. **تيسير مدثر** (السودان): أمين عام مساعد اتحاد المحامين العرب سابقاً، وكيل اتحاد المحامين السودانيين.
أ. **ثائر الدوري** (سوريا): طبيب، كاتب.
د. **ثامر الشيخلي** (العراق): رئيس جمعية رجال الأعمال العراقيين، وزير مالية سابق.
د. **جابر حبيب جابر** (العراق): أستاذ جامعي.
أ. **جاد الكريم جباعي** (سوريا): كاتب.
د. **جاسم إبراهيم المهزع** (البحرين): الأمين العام لجمعية الوسط العربي ـ الإسلامي.
أ. **جاسم علوان** (سوريا): ضابط متقاعد.
د. **جاسم يونس الحريري** (العراق): دكتور في العلوم السياسية، كاتب.
أ. **جرجي بشير** (لبنان/الإمارات): رئيس فخري لجمعية خريجي الجامعة الأميركية.
أ. **جلال الطاهر** (المغرب): محامٍ.
أ. **جلال عارف** (مصر): نقيب الصحفيين المصريين سابقاً.
أ. **جمال السلمان** (البحرين): مسؤول الثقافة بنادي العروبة، عضو اللجنة التأسيسية للتجمع القومي الديمقراطي.
أ. **جمال سليمان** (سوريا): ممثل/أستاذ في المعهد العالي للفنون المسرحية سابقاً.
أ. **جمال فهمي** (مصر): إعلامي، وكيل نقابة الصحفيين المصريين.
أ. **جمال قارصلي** (سوريا/ألمانيا): نائب سابق في البرلمان، رئيس حزب فاكت الألماني، كاتب.
أ. **جمال قنان** (الجزائر): مؤرخ.
أ. **جمال محمد الجعبي** (اليمن): محامٍ.
أ. **جمال محمد تقي** (العراق/السويد): كاتب.
أ. **جمال هنيدي** (سوريا): محامٍ، باحث.

د. جميل مطر (مصر): مدير المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل.
أ. جميل هلسة (الأردن): ناشط سياسي، مدير عام مكتب المحاسبات التجارية سابقاً.
أ. جهاد الزين (لبنان): صحفي.
أ. جهاد كرم (لبنان): سفير سابق ـ عضو المكتب الدائم للأمانة العامة لاتحاد الحقوقيين العرب.
أ. جواد الحضري (المغرب): استشاري اقتصادي.
د. جواد الحمد (الأردن): مدير عام مركز دراسات الشرق الأوسط.
الشيخ د. جواد الخالصي (العراق): الأمين العام للمؤتمر التأسيسي العراقي الوطني.
أ. جواد يونس (الأردن): محام.
أ. جورج الراسي (لبنان): كاتبٌ.
د. جورج العبد (فلسطين/أمريكا): ناشط اجتماعي.
د. جورج القصيفي (لبنان): رئيس قسم التنمية البشرية، شعبة قضايا التنمية الاجتماعية وسياساتها ـ الأسكوا سابقاً.
د. جورج جبور (سوريا): نائب سابق، رئيس الرابطة السورية للأمم المتحدة.
أ. جورج صدقني (سوريا): وزير سابق.
د. جورج قرم (لبنان): وزير سابق.
أ. جورج ناصيف (لبنان): صحفي.
أ. حاتم أبو حاتم (اليمن): رئيس اللجنة اليمنية لمقاومة التطبيع، عضو اللجنة المركزية للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.
أ. حامد جبر (مصر): مستشار قانوني، عضو الهيئة العليا لحزب الكرامة.
د. حبيب زغيب (لبنان): صيدلي/عضو قيادة تجمع اللجان والروابط الشعبية.
أ. حذام زهور عدي (سوريا): باحثة اجتماعية.
أ. حسام رضا (مصر): مهندس، عضو المكتب السياسي في حزب الكرامة.
د. حسام عيسى (مصر): وزير سابق، أستاذ في كلية الحقوق، جامعة عين شمس.
الشيخ حسان عبد الله (لبنان): الأمين العام لتجمع العلماء المسلمين سابقاً.
د. حسن أحمد إبراهيم (السودان/ماليزيا): مؤرخ، عميد المعهد العالمي للفكر الإسلامي في الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا.
د. حسن الإبراهيم (الكويت): كاتب، تربوي.
د. حسن الشريف (لبنان): خبير في العلوم والتقانة والتنمية المستدامة، رئيس قسم الصناعة في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا سابقاً..
د. حسن المطروشي (سلطنة عُمان): مدير النادي الثقافي في عُمان، كاتب.
أ. حسن بشاني (الجزائر): أستاذ جامعي ـ قسم الفلسفة، ناشط سياسي.
أ. حسن حدرج (لبنان): عضو المجلس المركزي في حزب الله، نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة القدس الدولية.
د. حسن رزوق (سوريا/فرنسا): طبيب.
أ. حسن عبد الرحيم مراد (لبنان): نائب رئيس مؤسسات الغد الأفضل في لبنان.
أ. حسن عبد العظيم (سوريا): محام، الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي العربيً، الناطق باسم التجمع الوطني الديمقراطي.
أ. حسن عريبي (الجزائر): نائب في البرلمان، قيادي في جبهة العدالة والتنمية.
أ. حسن عز الدين (لبنان): مسؤول العلاقات العربية في حزب الله.
د. حسن علي العالي (البحرين): نائب رئيس جمعية التجمع القومي الديمقراطي.
أ. حسن فضل الله محمد (العراق): عضو التيار القومي العربي، أستاذ جامعي.
د. حسن مدن (البحرين/الإمارات): رئيس قسم مركز الدراسات/دائرة الثقافة والإعلام بالشارقة.
د. حسن مكي (اليمن): رئيس وزراء سابق.
د. حسن موسى (مصر/النمسا): رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في النمسا.
د. حسن نافعة (مصر): كاتب، رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة القاهرة.
د. حسني الشياب (الأردن): عضو مجلس النواب سابقاً، عميد شؤون الطلبة في جامعة البتراء.

د. **حسين أبو النمل** (فلسطين/لبنان): باحث اقتصادي، كاتب.

أ. **حسين الساسي** (الجزائر): عضو المكتب السياسي في جبهة التحرر الوطني سابقاً.

أ. **حسين ضناوي** (لبنان): محام، رئيس سابق للرابطة الثقافية في طرابلس، عضو مجلس أمناء المنتدى القومي العربي.

أ. **حسين عبد الرازق** (مصر): الأمين العام لحزب التجمع سابقاً.

أ. **حسين عبد الغني** (مصر): إعلامي، الناطق الرسمي باسم جبهة الإنقاذ الوطني المصرية سابقاً.

د. **حسين عبد الله العمري** (اليمن): عضو مجلس الشورى، أستاذ جامعي.

أ. **حلمي البلبيسي** (فلسطين/السعودية): رجل أعمال.

أ. **حلمي شعراوي** (مصر): رئيس مركز البحوث العربية ـ الإفريقية.

د. **حليم بركات** (لبنان): عالم اجتماع، روائي.

أ. **حمد أحمد العثمان** (البحرين): عضو جمعية الوسط العربي الإسلامي الديمقراطي.

أ. **حمد حجاوي** (فلسطين/مصر): مساعد الأمين العام للملتقى العربي لمواجهة الصهيونية.

أ. **حمدان حمدان** (سوريا): كاتب، باحث.

د. **حمدي حسن علي** (مصر): برلماني سابق، عضو اتحاد الأطباء العرب، والرابطة الدولية للبرلمانيين المدافعين عن القضية الفلسطينية.

أ. **حمدي قنديل** (مصر): إعلامي.

أ. **حمدين صباحي** (مصر): نائب في مجلس الشعب سابقاً، سياسي، رئيس سابق لحزب الكرامة، مؤسس التيار الشعبي، إعلامي.

أ. **حمزة الحسن** (السعودية/بريطانيا): دبلوماسي.

أ. **حميد سعيد** (العراق/الأردن): رئيس مجلس أمناء بيت الحكمة سابقاً.

أ. **حميد مرعي** (سوريا): اقتصادي.

د. **حنان عشراوي** (فلسطين): وزيرة سابقه، عضو المجلس التشريعي.

أ. **حنان عواد** (فلسطين): رئيس رابطة القلم الدولي ـ فرع فلسطين.

أ. **حياة التيجي** (المغرب): باحثة، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الموحد.

د. **حيان سليم حيدر** (لبنان): أمين سر المنظمة العربية لمكافحة الفساد، رئيس المجلس اللبناني للحق في التجمع.

د. **حيدر إبراهيم علي** (السودان/مصر): مدير مركز الدراسات السودانية.

أ. **خالد الرويشان** (اليمن): وزير الثقافة سابقاً، عضو مجلس الشورى، رئيس الهيئة العامة للكتاب والنشر والتوزيع في اليمن.

أ. **خالد السفياني** (المغرب): محام، المنسق العام للمؤتمر القومي ـ الإسلامي، الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي.

أ. **خالد الطرابلسي** (المغرب): رئيس جمعية المحامين الشباب.

أ. **خالد الكريشي** (تونس): عضو قيادة حركة الشعب، عضو هيئة الحقيقة والكرامة.

أ. **خالد المسالمة** (سوريا): محام، عضو هيئة إدارية لمخيم الشباب القومي العربي سابقاً.

د. **خالد بن إسماعيل** (الجزائر): أستاذ جامعي، رئيس التنسيقية الجزائرية المناهضة للمد الصهيوني والتطبيع مع إسرائيل.

أ. **خالد رمضان** (الأردن): ناشط في القضايا القومية.

د. **خالد شوكات** (تونس/هولندا): مدير مركز دعم الديمقراطية في العالم العربي، وزير.

د. **خالد عبد الله** (الأردن/بولنده): كاتب.

أ. **خالد عبد المجيد** (فلسطين/سوريا): أمين عام جبهة النضال الشعبي الفلسطيني.

أ. **خالد عمر** (اليمن/مصر): إعلامي، مدير المركز الثقافي اليمني في القاهرة.

د. **خضير المرشدي** (العراق): رئيس المكتب السياسي للجبهة الوطنية والقومية والإسلامية في العراق.

أ. خلدون نجا (لبنان): نقيب المحامين في الشمال سابقاً.

أ. خليفة علي البكوش (ليبيا/مصر): باحث سياسي.

د. خليفة عيسى العزابي (ليبيا): مدير معهد الإنماء العربي.

أ. خليل الخليل (لبنان): أمين الشؤون السياسية في التنظيم الشعبي الناصري.

أ. خليل بركات (لبنان): محامٍ، عضو قيادة تجمع اللجان والروابط الشعبية.

د. خليل خرما (لبنان): طبيب، رئيس الجمعية العربية لجراحات الأنف والأذن، عضو اللجنة التنفيذية في المنتدى القومي العربي.

أ. الخليل ولد الطيب (موريتانيا): نائب في البرلمان، نائب رئيس التحالف الشعبي التقدمي سابقاً، عضو حزب الاتحاد من أجل الجمهورية.

أ. خميس العدوي (سلطنة عُمان): مفكر وباحث.

د. خير الدين حسيب (العراق/لبنان) اقتصادي، رئيس مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية، الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي.

د. دارم البصام (العراق/تونس): مستشار دولي.

أ. داوود المراغي (فلسطين/سوريا): نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

د. داوود خير الله (لبنان/أمريكا): أستاذ جامعي، محامٍ.

أ. دريد ياغي (لبنان): نائب رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي ـ لبنان.

د. دينا حسيب (العراق/مصر): مدير إداري.

د. ذياب عيوش (فلسطين): رئيس جامعة القدس المفتوحة في فلسطين.

د. رؤوف سعد أبو جابر (الأردن): كاتب، رجل أعمال.

أ. رابح الخرايفي (تونس): محامٍ، عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي التقدمي، أستاذ جامعي.

أ. راتب الجنيدي (الأردن): محامٍ، رئيس المجلس القضائي سابقاً.

د. راشد الغنوشي (تونس): رئيس حزب حركة النهضة.

أ. راشد محمد ثابت (اليمن): سفير سابق.

د. راضي الشعيبي (فلسطين/إسبانيا): رئيس الجالية الفلسطينية في كاتالونيا ـ إسبانيا، رئيس المركز العربي ـ برشلونة، رئيس الأمانة العامة لاتحاد الجاليات والمؤسسات والفعاليات الفلسطينية في الشتات ـ أوروبا.

أ. رامز مصطفى (فلسطين/لبنان): مسؤول الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة في لبنان.

أ. ربيع الخمليشي (المغرب): رئيس الجمعية المغربية للمهندسين الشباب، عضو اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للمهندسين المغاربة.

أ. ربيع عيسى السعدون (السعودية): محامٍ.

أ. رجاء الناصر (سوريا): أمين سر اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، رئيس الجمعية الأهلية لمناهضة الصهيونية.

أ. رحاب مكحل (لبنان): مدير عام المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن، مساعدة الأمين العام للمؤتمر القومي العربي.

د. رزان عفلق (العراق/فرنسا): باحثة.

أ. رسول الجشي (البحرين): صيدلي، نائب سابق، رئيس جمعية التجمع القومي الديمقراطي سابقاً.

أ. رشاد أبو شاور (فلسطين/الأردن): كاتب ومحلل سياسي.

د. رشاد انطونيوس (مصر/كندا): كاتب.

أ. رشيد الشامخ (تونس): فنان، رئيس كورال أطفال المقاومة العربية.

د. رضا بنخلدون (المغرب): مسؤول العلاقات الخارجية في حزب العدالة والتنمية.

د. رضوان السيد (لبنان): كاتب.

أ. رضي الموسوي (البحرين): الأمين العام لجمعية العمل الوطني الديمقراطي.

أ. رغدة (سوريا/مصر): فنانة.

د. رغيد الصلح (لبنان/بريطانيا): كاتب.

- **أ. رفيق نصر الله** (لبنان): مدير عام المركز الدولي للإعلام والدراسات، التدريب والتأهيل الإعلامي.
- **أ. رمضان السنوسي** (ليبيا): باحث في شؤون التنمية.
- **أ. رمضان عبد العزيز** (ليبيا): ناشط سياسي.
- **د. رمضان عبد الله شلّح** (فلسطين/سوريا): الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي.
- **أ. رنا أحمد غانم** (اليمن): عضو لجنة مركزية في التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.
- **أ. رياض الريس** (سوريا/لبنان): صحافي وناشر.
- **د. رياض عزيز هادي** (العراق): رئيس جمعية حقوق الإنسان في العراق.
- **د. رياض قاسم** (لبنان): عميد كلية الآداب في الجامعة اللبنانية سابقاً.
- **د. ريم منصور الأطرش** (سوريا): كاتبة.
- **أ. ريمون بطرس** (سوريا): مخرج سينمائي.
- **أ. زائد المسلمين بن ماء العينين** (موريتانيا): باحث، محامٍ، عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
- **د. زهير الخطيب** (لبنان): مهندس، الأمين العام لجبهة البناء اللبناني.
- **د. زياد الزعبي** (الأردن): طبيب، الأمين العام للرابطة العربية للعمود الفقري.
- **أ. زياد الصغير** (فلسطين/سوريا): أمين سر حركة فتح ـ الانتفاضة.
- **د. زياد حافظ** (لبنان): خبير اقتصادي، الأمين العام للمنتدى القومي العربي، الأمين العام للمؤتمر القومي العربي (٢٠١٥ ـ ٢٠١٨).
- **د. زياد نخالة** (فلسطين/لبنان): الأمين العام المساعد لحركة الجهاد الإسلامي.
- **أ. زيد فاهم كامل الحديثي** (العراق): رئيس جمعية المتفرغين الزراعيين، مسؤول معرض الكتاب الشامل في الجامعة المستنصرية.
- **أ. زينب الأعوج** (الجزائر): شاعرة وأكاديمية.
- **د. ساسين عساف** (لبنان): أستاذ جامعي، نائب رئيس المنتدى القومي العربي في لبنان.
- **أ. سالم الشريف نصر الدين** (الجزائر): برلماني.
- **أ. سالم اليافعي** (اليمن/بريطانيا): رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية ـ لندن.
- **أ. سامح السريطي** (مصر): فنان.
- **أ. سامح محمد عاشور** (مصر): رئيس اتحاد المحامين العرب ـ نقيب المحامين في مصر.
- **أ. سامي شرف** (مصر): وزير سابق.
- **أ. سامي ضاحي** (سوريا/لبنان) محامٍ. وزير سابق.
- **أ. سامي عوض الله** (الأردن): عضو المكتب السياسي لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني.
- **أ. سامي غالب** (اليمن): كاتب صحفي.
- **أ. سامي قنديل** (فلسطين/سوريا): عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي.
- **أ. سامي كليب** (لبنان): إعلامي.
- **أ. سامي لطيف** (ليبيا): ناشط سياسي.
- **أ. سايد فرنجية** (لبنان): سياسي، إعلامي.
- **أ. سركيس أبو زيد** (لبنان): إعلامي، رئيس تحرير مجلة «تحولات»، رئيس لجنة تكريم سايد كعدو.
- **د. سعاد الصباح** (الكويت): شاعرة.
- **أ. سعادة ارشيد** (فلسطين/الأردن): كاتب ورجل أعمال.
- **أ. سعد الله مزرعاني** (لبنان): عضو قيادة الحزب الشيوعي اللبناني سابقاً.
- **أ. سعد عبود** (مصر): عضو مجلس شعب سابق.
- **د. سعد ناجي جواد** (العراق/بريطانيا): الأمين العام السابق للجمعية العربية للعلوم السياسية، كاتب.
- **د. سعدون القشطيني** (الأردن): أستاذ جامعي.
- **أ. سعدون المشهداني** (العراق/السويد): كاتب.
- **أ. سعودة سالم مطر** (الأردن): محامية.
- **أ. سعيد أيوب** (لبنان): مدير المخيم الأول للشباب القومي العربي، عضو قيادة حزب الاتحاد.
- **أ. سعيد بنسعيد العلوي** (المغرب): مفكر وأكاديمي.

أ. سعيد ثابت سعيد (اليمن): عضو الأمانة العامة، عضو الدائرة السياسية للإصلاح، نقيب الصحفيين اليمنيين بالوكالة.

د. سعيد خالد الحسن (فلسطين/المغرب): أستاذ جامعي، مدير مركز الدراسات والأبحاث، مؤسسة خالد الحسن.

أ. سعيد مرسي (الجزائر): رئيس حزب أنصار الجزائر.

د. سعيد مصطفى ذياب (الأردن): الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني.

أ. سلام مسافر (العراق/روسيا): رئيس المنتدى الثقافي العراقي في روسيا الاتحادية.

أ. سلطان حزام العتواني (اليمن): الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري سابقاً.

أ. سلمان عبد الله (العراق/قطر): نائب الأمين العام للمؤتمر التأسيسي العراقي الوطني.

د. سلمى الخضراء الجيوسي (فلسطين/الأردن): كاتبة.

د. سليم الحص (لبنان): رئيس وزراء سابق، اقتصادي.

أ. سليم الزعبي (الأردن) محام، وزير ونائب سابق.

أ. سليم خير بك (سوريا): نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان في سوريا.

د. سليمان أبو شويقير (ليبيا/سويسرا): الأمين العام للرابطة الليبية لحقوق الإنسان سابقاً.

أ. سليمان الرياشي (لبنان): صحفي.

أ. سليمان المرابط (المغرب): أستاذ جامعي.

د. سليمان صالح الغويل (ليبيا): أستاذ جامعي ـ عضو ومستشار قسم القانون في جامعة إفريقيا الأهلية.

أ. سليمان عقلان (اليمن): محام.

د. سمير أمين (مصر): اقتصادي.

أ. سمير بدران قطامي (الأردن): كاتب صحفي، أستاذ جامعي.

أ. سمير حباشنة (الأردن): كاتب.

أ. سمير شركس (لبنان): أمين عام التنظيم القومي الناصري.

د. سمير صباغ (لبنان): أستاذ جامعي، رئيس رابطة العروبة والتقدم، رئيس الاتحاد البيروتي.

د. سمير كرم (مصر): باحث.

أ. سميرة رجب (البحرين): كاتبة صحفية.

د. سهام الفريح (الكويت): أستاذة جامعية.

أ. سهام نجم (مصر): رئيس مجلس إدارة جمعية المرأة والمجتمع/الأمين العام للشبكة العربية لتعليم الكبار.

د. سيار الجميل (العراق/الأردن): أستاذ جامعي.

أ. سيد شعبان (مصر): عضو المكتب السياسي للحزب العربي الديمقراطي الناصري.

أ. سيد عبد الغني (مصر): أمين عام مساعد لاتحاد المحامين العرب، مسؤول لجنة فلسطين، رئيس الحزب العربي الديمقراطي الناصري، محام.

أ. السيد ياسين (مصر): مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام.

أ. سيف علي الجروان (الإمارات): وزير سابق.

أ. شاكر الفلاحي (العراق): باحث.

د. شبيب المالكي (العراق/الأردن): وزير سابق، رجل قانون، أمين عام اتحاد الحقوقيين العرب.

أ. شريف حلمي (مصر): فنان.

د. شفيقة سعيد الصبري (اليمن): رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة، عضو الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي.

د. شكري الهرماسي (تونس): عضو المكتب السياسي لحزب الوحدة الشعبية، مكلف بالعلاقات العربية.

أ. شكري عبد الكريم محاميد (سوريا): مهندس.

أ. شهاب الصراف (العراق/فرنسا): باحث وكاتب.

أ. الصادق بخوش (الجزائر): رئيس تحرير مجلة الينابيع، كاتب وسيناريست.

أ. صالح إبراهيم الصويان (السعودية): ناشط حقوقي.

د. صالح ارشيدات (الأردن): سياسي ووزير سابق.

أ. صالح الدروقي (ليبيا): سفير سابق.

د. صالح الفايز (الأردن): محام.

أ. **صالح عرقجي** (لبنان/فرنسا): ناشط في العمل القومي.
أ. **صالح ولد حننا** (موريتانيا): عضو الجمعية الوطنية، رئيس تنظيم فرسان التغيير.
أ. **صباح المختار** (العراق/بريطانيا): محامٍ، رئيس جمعية المحامين العرب ـ بريطانيا.
أ. **صباح علي الشاهر** (العراق/بريطانيا): كاتب وقاص.
د. **صباح ياسين علي** (العراق/الأردن): دبلوماسي وإعلامي.
أ. **صبحي توما** (العراق/فرنسا): باحث اجتماعي.
د. **صبحي غندور** (لبنان/أمريكا): ناشر ورئيس تحرير مجلة الحوار.
أ. **الصديق الشريف الهندي** (السودان): الأمين العام المساعد للحزب الاتحادي الديمقراطي، رئيس لجنة النقل في البرلمان.
أ. **صفاء الصاوي** (مصر): رئيسة النادي العربي في بريطانيا سابقاً.
أ. **صفوان قدسي** (سوريا): الأمين العام للحزب الاشتراكي العربي في سوريا.
د. **صفية صفوت** (العراق/بريطانيا): خبيرة في القانون.
أ. **صقر أبو فخر** (فلسطين/لبنان): باحث، صحفي.
أ. **صلاح الحيدر** (السعودية): ناشط شبابي.
د. **صلاح الدسوقي** (مصر): الأمين العام للمؤتمر الناصري العام في مصر.
د. **صلاح الدين الدباغ** (فلسطين/لبنان): محامٍ، خبير قانوني وسياسي.
أ. **صلاح صلاح** (فلسطين/لبنان): عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عضو المجلس الوطني الفلسطيني.
أ. **صلاح عمر العلي** (العراق/لبنان): وزير سابق.
أ. **ضافي الجمعاني** (الأردن): نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية ٦٠ ـ ٦٨ الأمين العام لقوات الصاعقة.
أ. **ضياء الفلكي** (العراق/تونس): منسق مؤتمرات الجالية العربية في بريطانيا.
أ. **طارق أبو الحسن** (سوريا): مستشار قانوني.
د. **طارق إسماعيل** (العراق/كندا): سياسي، باحث في العلوم السياسية.
أ. **طارق النبراوي** (مصر): نقيب المهندسين، منسق الحركة الشعبية (مهندسون ضد الحراسة).
أ. **طالب الدليمي** (العراق): ناشط سياسي.
د. **طالب بحر فياض** (العراق): أستاذ جامعي، باحث في الشؤون العربية.
أ. **طاهر المصري** (الأردن): رئيس مجلس الأعيان سابقاً، رئيس وزراء سابق.
د. **الطاهر كنعان** (الأردن): نائب رئيس الوزراء الأردني سابقاً، مستشار في الاقتصاد والأعمال.
د. **الطاهر لبيب** (تونس): الأمين العام للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية.
أ. **طلال خانكان** (لبنان): نائب أمين عام اتحاد الشباب العربي، عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد.
أ. **طلال سلمان** (لبنان): صاحب وناشر جريدة السفير.
د. **طلال عتريسي** (لبنان) مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق سابقاً.
أ. **طلال ناجي** (فلسطين/سوريا): نائب الأمين العام للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة.
أ. **طلعت رميح** (مصر): عضو مجلس الشورى سابقاً، كاتب صحفي.
اللواء طلعت مسلم (مصر): لواء أركان حرب متقاعد، الأمين العام المساعد للمؤتمر القومي ـ الإسلامي سابقاً.
د. **طه الفرنواني** (مصر): دبلوماسي.
أ. **الطيب الدجاني** (فلسطين/الكويت): المدير العام لشركة طيبة الكويتية القابضة، الرئيس التنفيذي لمجموعة أطلس الاستشارية.
د. **ظافر العاني** (العراق): نائب، أستاذ العلوم السياسية.
أ. **العابد الشيخ الطاهر** (الجزائر): أستاذ جامعي.
د. **عادل الحديثي** (العراق/مصر): الأمين العام لاتحاد المهندسين العرب.

د. عارف دليلة (سوريا): أستاذ جامعي.

أ. عارف عريف عرفات (فلسطين/سوريا): كاتب وباحث.

أ. عامر العريض (تونس): مسؤول الدائرة السياسية في حزب النهضة.

د. عامر خياط (العراق/لبنان): الأمين العام للمنظمة العربية لمكافحة الفساد.

أ. عباد اسبيتان (الأردن): مهندس مدني، مدير عام.

أ. عباس الجابري (العراق): أستاذ جامعي.

د. عباس هلال (البحرين): رئيس جمعية المحامين، الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب.

أ. عبد الإله البياتي (العراق/فرنسا): كاتب.

أ. عبد الإله المنصوري (المغرب): باحث، ناشط حقوقي.

أ. عبد الإله النصراوي (العراق/لبنان): ناشر.

د. عبد الإله بلقزيز (المغرب): أستاذ جامعي، باحث وكاتب.

د. عبد الإله مشهداني (العراق): عضو الأمانة العامة لمؤتمر القوى الشعبية.

أ. عبد الباري عطوان (فلسطين/بريطانيا): كاتب، رئيس تحرير الصحيفة الإلكترونية (رأي اليوم).

د. عبد الحافظ نعمان (اليمن): وزير سابق.

أ. عبد الحسين الرفيعي (العراق/عُمان): سفير سابق.

د. عبد الحسين شعبان (العراق/لبنان): خبير في قضايا حقوق الإنسان، باحث وكاتب.

أ. عبد الحفيظ السريتي (المغرب): إعلامي.

د. عبد الحفيظ مقران (الجزائر): أستاذ جامعي.

أ. عبد الحليم المحجوب (مصر): مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

أ. عبد الحليم قنديل (مصر): كاتب صحفي.

د. عبد الحميد الإبراهيمي (الجزائر/بريطانيا): مفكر واقتصادي، رئيس وزراء سابق في الجزائر، مدير عام مركز دراسات المغرب العربي.

أ. عبد الحميد الحدي (اليمن): رئيس المنتدى الثقافي العربي الإسلامي.

أ. عبد الحميد فاخوري (لبنان): عضو مجلس بلدية بيروت سابقاً.

د. عبد الخالق عبد الله (الإمارات): كاتب.

أ. عبد الرحمن التليلي (تونس): أمين عام حزب التجمع الوحدوي.

أ. عبد الرحمن عبيد الدين (المغرب): محامٍ.

أ. عبد الرحيم مراد (لبنان): رئيس الجامعة اللبنانية الدولية، نائب ووزير سابق، رئيس حزب الاتحاد.

د. عبد الرزاق الدليمي (العراق): عميد كلية الإعلام في جامعة بغداد/خبير إعلامي.

أ. عبد الرزاق حسن (الصومال): مدير المركز الصومالي للبحوث والتوثيق.

أ. عبد الرزاق زريق (سوريا): محامٍ.

د. عبد الرزاق عاشوري (الجزائر): أستاذ جامعي.

أ. عبد الرزاق وردة (المغرب): مهندس.

أ. عبد الرقيب سيف فتح (اليمن): وزير الإدارة المحلية، عضو الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

أ. عبد الصبور عبد المنعم (مصر): سياسي، قائد عمالي.

اللواء عبد الصمد الغريري (العراق/لبنان): لواء متقاعد.

د. عبد الصمد بلكبير (المغرب): أستاذ جامعي، رئيس تحرير مجلة الملتقى، عضو سكرتاريا مجموعة العمل الوطنية من أجل فلسطين.

أ. عبد العالي ناصر العبد العالي (الكويت): نائب رئيس الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان سابقاً.

أ. عبد العزيز الحسيني (مصر): عضو المكتب السياسي لحزب الكرامة، المتحدث بلسان لجان دعم الشعب الفلسطيني والمقاومة.

د. عبد العزيز الدخيل (السعودية): وزير سابق، كاتب، خبير اقتصادي.

د. عبد العزيز الصالح (السعودية): مستشار، صيدلي.

أ. عبد العزيز الصاوي (السودان): كاتب.

د. عبد العزيز المقالح (اليمن): شاعر، رئيس جامعة صنعاء سابقاً، رئيس مركز الدراسات والبحوث اليمني.

د. عبد العزيز سلطان المنصوب (اليمن): رئيس مركز الصفاء للدراسات.

أ. عبد العظيم المغربي (مصر): نائب الأمين العام لاتحاد المحامين العرب سابقاً، عضو مجلس الشعب سابقاً، منسق هيئة التعبئة الشعبية العربية..

أ. عبد العظيم مناف (مصر): صاحب مؤسسة دار صوت العرب للنشر.

د. عبد الغفار شكر (مصر): نائب رئبس مركز البحوث العربية والإفريقية بالقاهرة، رئيس حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.

أ. عبد الغفار نصر (سوريا): عضو اتحاد الكتاب العرب.

د. عبد الغفور كريم علي (العراق): رئيس مركز الدراسات الفلسطينية في جامعة بغداد.

أ. عبد الغني ثابت محمد (اليمن): عضو الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الناصري.

أ. عبد الغني عياش (سوريا): ضابط طيران سابق، ديبلوماسي سابق.

أ. عبد الغني هللو (فلسطين/سوريا): عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

أ. عبد الفتاح اليعقوبي (المغرب): عضو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

أ. عبد القادر ازريع (المغرب): برلماني سابق، أمين عام حركة المبادرات الديمقراطية.

أ. عبد القادر الحضري (المغرب): أستاذ، باحث.

أ. عبد القادر الزغل (تونس): أستاذ جامعي.

أ. عبد القادر العامري (قطر): سفير سابق.

أ. عبد القادر العلمي (المغرب): رئيس مجموعة العمل الوطنية من أجل فلسطين، نائب رئيس المرصد المغربي لمناهضة التطبيع، رئيس سابق للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان.

د. عبد القادر النيال (سوريا): عضو مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

أ. عبد القادر بن قرينه (الجزائر): وزير سابق.

أ. عبد القادر تريكي (لبنان): عضو مجلس نقابة المحامين في الشمال، عضو قيادة حزب الاتحاد.

أ. عبد القادر سماري (الجزائر): نائب في البرلمان ووزير سابق.

أ. عبد القادر صبحا (الأردن/كندا): عضو مجلس أمناء ملتقى الشباب القومي العربي سابقاً.

أ. عبد القادر علي آل يوسف (السعودية): نائب رئيس تحرير موقع التجديد العربي.

أ. عبد القادر غوقة (ليبيا): سفير سابق، الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي.

أ. عبد القادر ياسر عبد القادر (الأردن): رجل أعمال.

د. عبد الكاظم العبودي (الجزائر): أستاذ في جامعة وهران، باحث أكاديمي وإعلامي.

د. عبد الكبير مومن (المغرب): أستاذ جامعي، عضو المكتب السياسي لحزب المؤتمر الوطني الاتحادي.

د. عبد الكريم راصع (اليمن): وزير سابق، رئيس جامعة صنعاء سابقاً.

أ. عبد الكريم غلاب (المغرب): رئيس تحرير جريدة «العلم» في المغرب ووزير سابق.

أ. عبد الكريم محسن (البحرين): ناشط في جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)، والجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني، واللجنة الأهلية لمناصرة الشعب العراقي ونادي العروبة.

د. عبد الكريم هاني (العراق/مصر): الأمانة العامة للمؤتمر التأسيسي الوطني العراقي، وعضو المكتب السياسي للحركة القومية العربية في العراق.

أ. عبد اللطيف عبيد (تونس): وزير سابق، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية.

د. عبد الله آدم (الصومال/مصر): مستشار الأمين العام لجامعة الدول العربية.

أ. عبد الله الحويحي (البحرين): رئيس جمعية الوسط سابقاً.

د. عبد الله الدنان (فلسطين/سوريا): أستاذ جامعي/تربوي.

د. عبد الله الساعف (المغرب): وزير سابق، أستاذ جامعي.

أ. عبد الله السناوي (مصر): كاتب صحفي.

د. عبد الله السيد ولد أباه (موريتانيا): أستاذ جامعي/أمين عام منتدى الفكر والحوار.

أ. عبد الله النيباري (الكويت): برلماني سابق.

د. عبد الله تركماني (سوريا/تونس): أستاذ/باحث في الشؤون الاستراتيجية.

د. عبد الله جاب الله (الجزائر): رئيس جبهة العدالة والتنمية.

أ. عبد الله دينق نيال (السودان): نائب الأمين العام ـ المؤتمر الشعبي.

د. عبد الله سليمان العوض (السودان): مدير عام وكالة الإغاثة الإسلامية.

أ. عبد الله شكري (سوريا): محام.

د. عبد الله صالح المقطري (اليمن): عضو مجلس نواب.

أ. عبد الله عبد الحميد (لبنان): عضو مجلس أمناء المنتدى القومي العربي، أمين عام سابق ومدير سابق لمخيمات الشباب القومي العربي.

د. عبد الله عثمان (ليبيا): أمين اللجنة الشعبية للمركز العالمي سابقاً.

د. عبد الله علي العليان (سلطنة عُمان): كاتب وباحث.

د. عبد الله محمد دحّان (اليمن): عضو اللجنة المركزية للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، عضو المجلس المركزي لنقابة الأطباء والصيادلة اليمنيين.

أ. عبد الله نعمان محمد (اليمن): عضو مجلس نقابة المحامين ـ تعز.

أ. عبد المالك الورديغي (المغرب): محام، ممثل السكرتاريا العامة للمنتدى الإسباني المغربي لرجال القانون.

د. عبد المجيد الرافعي (لبنان): نائب سابق، رئيس حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي.

د. عبد المجيد بوزوبع (المغرب): الأمين العام للحزب الاشتراكي.

أ. عبد المجيد حمو (سوريا): الأمين العام المساعد لاتحاد المحاسبين العرب، عضو لجنة متابعة للمؤتمر القومي ـ الإسلامي.

أ. عبد المجيد مناصرة (الجزائر): الأمين العام لاتحاد البرلمانيين الإسلاميين، رئيس جبهة التغيير.

أ. عبد المحسن تقي مظفر (الكويت): الأمين العام للمنبر الديمقراطي الكويتي.

د. عبد المحسن هلال (السعودية): أستاذ جامعي، كاتب وباحث.

أ. عبد المحمود أبو إبراهيم (السودان): الأمين العام لهيئة شؤون الأنصار.

أ. عبد المقصود الراشدي (المغرب): رئيس جمعية الشعلة في المغرب.

أ. عبد الملك المخلافي (اليمن): وزير، الأمين العام للمؤتمر القومي العربي سابقاً، الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري سابقاً.

د. عبد المنعم أبو الفتوح (مصر): رئيس المؤتمر العام لاتحاد الأطباء العرب، الأمين العام السابق لاتحاد الأطباء العرب.

د. عبد المنعم المشاط (مصر/أمريكا): المستشار الثقافي ومدير مكتب البعثة التعليمية في واشنطن.

د. عبد المنعم سعيد علي (مصر): كاتب وباحث.

أ. عبد النبي الفيلالي (المغرب): نائب برلماني ورئيس مجلس بلدي سابق.

أ. عبد النبي منصور العكري (البحرين): عضو اللجنة المركزية لجمعية العمل الوطني الديمقراطي.

أ. عبد الواحد هواش (اليمن): نائب أمين سر قيادة قطر اليمن لحزب البعث العربي الاشتراكي.

أ. عبد الوهاب الانسي (اليمن): الأمين العام المساعد للتجمع اليمني للإصلاح.

أ. عبد الوهاب الباهي (تونس): رئيس اتحاد المحامين في تونس سابقاً.

د. عبد الوهاب القصاب (العراق/قطر): باحث استراتيجي.

أ. عبد الوهاب محمود (اليمن): أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

د. عبده غالب العديني (اليمن): أمين الدائرة السياسية للوحدوي الناصري، الناطق الرسمي للمشترك.

أ. عثمان بن حاج عمر (تونس): أمين عام حركة البعث سابقاً.

د. عثمان سعدي (الجزائر): رئيس الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية.

د. عدنان السيد حسين (لبنان): وزير سابق، رئيس الجامعة اللبنانية.

أ. عدنان بدر حلو (سوريا/فرنسا): صحفي.

د. عدنان شومان (سوريا): كاتب وباحث، مدير عام (المستشارون الدوليون المتحدون).

أ. عدنان عمران (سوريا): وزير وسفير سابق.

أ. عدنان عيتاني (لبنان): رئيس الرابطة الوطنية في بيروت.

د. عدنان عيدان (العراق/بريطانيا): مهندس.

أ. العربي زواق (الجزائر): صحفي.

أ. العربي فندي (المغرب): محام.

أ. العربي مفضال (المغرب): أستاذ جامعي.

أ. عز الدين إدريس (سوريا): لواء متقاعد/مدير مركز الدراسات العسكرية سابقاً.

أ. عز الدين الأصبحي (اليمن): وزير، رئيس مركز التدريب والتأهيل لحقوق الإنسان.

د. عز الدين دياب (سوريا): أستاذ جامعي.

د. عزمي بشارة (فلسطين/قطر): مدير المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.

د. عزمي حسن خليفة (مصر): سفير سابق، عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية.

أ. عصام الإسلامبولي (مصر): فقيه دستوري، قيادي بحزب الكرامة والتيار الشعبي المصري.

د. عصام العريان (مصر): قيادي في حزب الحرية والعدالة.

د. عصام خليفة (لبنان): مؤرخ، أستاذ جامعي.

أ. عصام عائد (العراق): أمين عام حزب الإصلاح الديمقراطي.

د. عصام محمد عابد الجابري (المغرب): نائب رئيس مؤسسة محمد عابد الجابري للفكر والثقافة.

د. عصام نعمان (لبنان): محام، وزير ونائب سابق.

المطران د. عطا الله حنا (فلسطين): رئيس أساقفة سبسطية للروم الارثوذكس في القدس الشريف.

أ. علاء أبو زيد (مصر): عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع.

أ. علاء الأعرجي (العراق/أمريكا): محام وباحث.

أ. علال الأزهر (المغرب): عضو المجلس الوطني للاتحاد الاشتراكي، عضو اتحاد الكتاب، عضو المجلس الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان.

د. علي الجرباوي (فلسطين): المدير العام للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.

أ. علي الريح السنهوري (السودان): عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

د. علي الشيخ حسين الساعدي (العراق/الأردن): أستاذ جامعي.

أ. علي الصفار (السعودية): باحث.

د. علي الكنز (الجزائر/فرنسا): أستاذ جامعي.

أ. علي المناعي (قطر): تربوي.

د. علي اومليل (المغرب/لبنان): دبلوماسي.

أ. علي بركة (فلسطين/لبنان): ممثل حركة حماس في لبنان.

د. علي بن محمد (الجزائر): كاتب، وزير سابق.

أ. علي بوفروة (الجزائر): نائب الأمين العام لحركة الوفاق الوطني في الجزائر.

د. علي حسن (لبنان/الإمارات): طبيب، عضو مجلس أمناء المنتدى القومي العربي.

أ. علي حسين المفتاح (قطر): سفير سابق.

د. **علي خليفة الكواري** (قطر): المكتب العربي للدراسات والاستشارات ـ الدوحة، من مؤسسي مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية.
أ. **علي ذراع** (الجزائر): إعلامي، كاتب.
أ. **علي ربيعة** (البحرين): نائب سابق.
د. **علي زيدان** (ليبيا): رئيس وزراء ليبيا سابقاً.
د. **علي سبتي الحديثي** (العراق/الإمارات): سفير سابق.
أ. **علي سيف حسن** (اليمن): كاتب.
أ. **علي شندب** (لبنان): إعلامي.
أ. **علي عبد الحميد علي** (مصر): الأمين العام للمؤتمر الناصري العام والمؤتمر الشعبي الناصري.
د. **علي عبد الكريم** (اليمن): الأمين العام المساعد السابق لجامعة الدول العربية، الأمين العام المساعد لحزب التجمع اليمني.
أ. **علي عبد الله الأحمد** (سوريا): إعلامي، عضو الهيئات الاقتصادية.
أ. **علي عبد الله سعيد الضالعي** (اليمن): عضو الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.
أ. **علي عقلة عرسان** (سوريا): رئيس اتحاد الكتاب العرب.
أ. **علي عمار لعور** (الجزائر): أمين عام سابق لاتحاد المحامين الجزائريين، ودبلوماسي سابق، وناشط حقوقي.
د. **علي فخرو** (البحرين): رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للبحوث والدراسات، وزير سابق.
أ. **علي لطف الثور** (اليمن): وزير خارجية سابق، عضو مجلس الشورى.
د. **علي محافظة** (الأردن): أستاذ جامعي، وزير سابق.
د. **علي محسن حميد** (اليمن/بريطانيا): رئيس بعثة الجامعة العربية في لندن.
أ. **علي محمد الصراري** (اليمن): عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني.
أ. **علي محمد المعمري** (اليمن): برلماني.
أ. **علي محمد اليزيدي** (اليمن): وزير سابق، نائب الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري سابقاً.
أ. **علي ناصر محمد** (اليمن/سوريا): رئيس جمهورية سابقاً، رئيس المكتب التنفيذي للجنة الشعبية العربية لدعم الانتفاضة.
د. **علي نصار** (مصر): كاتب.
أ. **عماد شبارو** (لبنان): رجل أعمال، عضو مجلس إدارة دار الندوة.
أ. **عماد محمد كاظم التميمي** (العراق): إعلامي.
د. **عمار بن سلطان** (الجزائر): أستاذ جامعي.
د. **عمار جفال** (الجزائر): كاتب.
أ. **عمر حرب** (لبنان): رئيس حزب الاتحاد سابقاً.
أ. **عمر خليفة الحامدي** (ليبيا): أمين عام مؤتمر الشعب العربي والمجلس القومي للثقافة العربية.
أ. **عمر زين** (لبنان): رئيس المنظمة العربية لحماية ومساندة الصحفيين وسجناء الرأي، المنسق العام للجنة الوطنية للدفاع عن الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال، الأمين العام لاتحاد المحامين العرب سابقاً.
أ. **عمر شبلي** (لبنان): شاعر، لغوي، عضو قيادة حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي.
أ. **عمر فاضل** (لبنان): أمين سر النادي الثقافي العربي في بيروت سابقاً.
أ. **عمر قسم السيد علي** (السودان): إداري في معهد الدراسات الإفريقية ـ الآسيوية في جامعة الخرطوم.
د. **عمر مسيكة** (لبنان): نائب سابق.
أ. **عمر مهاجر** (السودان): كاتب.
أ. **عوض البادي** (السعودية/أمريكا): كاتب.
أ. **عوض عبد الله المطيري** (الكويت): المنسق العام للتيار العروبي الديمقراطي.
أ. **عوني فرسخ** (فلسطين/الأردن): كاتب.
د. **غادة الكرمي** (فلسطين/بريطانيا): طبيبة ـ باحثة.
د. **غادة اليافي** (لبنان): كاتبة، طبيبة، ناشطة سياسية.
أ. **غازي العريضي** (لبنان): وزير سابق.
د. **غازي صلاح الدين** (السودان): وزير سابق.

أ. **غازي فخري مرار** (فلسطين/مصر): مدير المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم في منظمة التحرير الفلسطينية.

أ. **غالب أبو مصلح** (لبنان): خبير اقتصادي وكاتب.

د. **غسان الخازن** (لبنان): دكتور في التاريخ.

أ. **غسان بن جدو** (لبنان): إعلامي، رئيس مجلس إدارة قناة الميادين.

د. **غسان سلامة** (لبنان): وزير سابق.

أ. **غسان عثمان** (سوريا): الأمين العام لحزب العهد الوطني، عضو القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية.

أ. **غسان مكحل** (لبنان): إعلامي، كاتب.

د. **فؤاد حبش** (فلسطين/الأردن): عضو نقابة الصيادلة في الأردن.

د. **فؤاد حداد** (فلسطين/بريطانيا): طبيب، عضو اللجنة التنفيذية للنادي العربي.

أ. **فؤاد دبور** (الأردن): أمين عام حزب البعث العربي التقدمي (الأردن).

أ. **فؤاد زيدان** (سوريا/الإمارات): باحث وصحفي.

أ. **فائز إسماعيل** (سوريا): أمين عام حزب الوحدويين الاشتراكيين/وزير سابق.

د. **فادي مغيزل** (لبنان): محامٍ/رئيس مؤسسة جوزف ولور مغيزل.

أ. **فاديا حامد مغيث** (مصر): شاعرة/باحثة تربوية.

أ. **فاديا كيوان** (لبنان): كاتبة، باحثة في العلوم السياسية.

أ. **فادية محمد عبد السلام** (مصر): معهد التخطيط القومي.

أ. **فارس أبي صعب** (لبنان): باحث، مدير الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية.

أ. **فاروق أبو عيسى** (السودان): أمين عام اتحاد المحامين العرب سابقاً.

أ. **فاروق البربير** (لبنان): وزير سابق.

د. **فاضل البدراني** (العراق): كاتب وباحث علمي، جامعي.

أ. **فاضل عباس** (البحرين): الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي.

د. **فاطمة إبراهيم** (السودان/بريطانيا): برلمانية سابقة، خبيرة في قضايا المرأة وحقوق الإنسان.

د. **فاطمة الجامعي الحبابي** (المغرب): أستاذة جامعية، رئيسة مؤسسة بيت آل محمد الحبابي.

أ. **فاطمة محمد** (اليمن): عضو مجلس الشورى.

أ. **فايز شخاترة** (الأردن): محامٍ، رئيس المنتدى العربي.

أ. **فتحي أبو العردات** (فلسطين/لبنان): عضو المجلس الوطني الفلسطيني، عضو لجنة العلاقات الخارجية لحركة فتح.

د. **فتحي أبو عرجه** (الأردن): تربوي.

أ. **فتحي بلحاج** (تونس/فرنسا): عضو المكتب السياسي لحركة الشعب التونسية، عضو لجنة المراقبين العرب.

أ. **فخري قعوار** (الأردن): رئيس اتحاد الأدباء والكتاب العرب سابقاً، عضو رابطة الكتاب الأردنيين.

د. **فداء الحوراني** (سوريا): طبيبة، رئيس المجلس الوطني لإعلان دمشق سابقاً.

د. **فدوى عبد الرحمن علي طه** (السودان): كاتبة وباحثة وأستاذة جامعية.

د. **فرح صابر** (العراق): أستاذة جامعية.

أ. **فريد خالد ياسين** (لبنان): رئيس منظمة شباب الاتحاد.

أ. **فريدة النقاش** (مصر): صحفية، رئيسة مجلس إدارة ملتقى الهيئات لتنمية المرأة.

أ. **الفضل شلق** (لبنان): وزير سابق، رئيس تحرير مجلة الاجتهاد.

أ. **فهمي هويدي** (مصر): كاتب وصحفي.

د. **فهمية شرف الدين** (لبنان): باحثة وكاتبة.

أ. **فواز العجمي** (السعودية/قطر): إعلامي.

أ. **فواز طرابلسي** (لبنان): أستاذ جامعي ـ سياسي.

أ. **فوزي الراوي** (سوريا): عضو قيادة قومية في حزب البعث سابقاً.

أ. **فوزي منصور** (مصر): باحث وأستاذ قانون وخبير اقتصادي.

أ. فيصل بن خضراء (فلسطين/الأردن): رجل أعمال، وكاتب.

أ. فيصل جلول (لبنان/فرنسا): كاتب وإعلامي.

أ. فيصل درنيقة (لبنان): رئيس دار الندوة الشمالية، أمين عام سابق ومدير سابق لمخيمات الشباب القومي العربي.

أ. فيصل شهاب (البحرين): أستاذ جامعي.

د. فيصل كلثوم (سوريا): أستاذ جامعي.

د. فيوليت داغر (لبنان/فرنسا): خبيرة في مجال حقوق الإنسان.

د. قائد سعيد محمد الثريب (اليمن): أستاذ القانون في جامعة عدن.

د. قاسم سلام (اليمن): وزير سابق.

أ. قاسم صالح (لبنان): أمين عام المؤتمر العام للأحزاب العربية.

د. قاسم عزاوي (سوريا): طبيب وشاعر.

أ. قاسم قصير (لبنان): إعلامي.

د. قطبي المهدي (السودان): وزير سابق.

د. قيس جواد العزاوي (العراق/فرنسا): رئيس تحرير مجلة دراسات شرقية ـ باريس.

د. قيس محمد النوري (العراق/اليمن): دبلوماسي سابق.

د. كاظم الموسوي (العراق/بريطانيا): كاتب.

أ. كاظم محمد تقي (العراق/السويد): أستاذ جامعي.

د. كامل مهنا (لبنان): رئيس مؤسسة عامل.

أ. كريم رزقي (الجزائر): ناشط في حملات فك الحصار على غزّة.

أ. كريم مروة (لبنان): كاتب، قيادي سابق في الحزب الشيوعي اللبناني.

د. كلوفيس مقصود (لبنان): كاتب، سفير سابق في الأمم المتحدة.

د. كمال السعيدي (المغرب): عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي المُوحَّد.

د. كمال الطويل (فلسطين/لبنان): رئيس سابق لرابطة الخريجين العرب ـ الأمريكيين، عضو مؤسس للمجلس الوطني للعرب الأمريكيين.

أ. كمال الهلباوي (مصر): مفكر.

أ. كمال شاتيلا (لبنان): رئيس المؤتمر الشعبي اللبناني.

د. كمال عبد اللطيف (المغرب): كاتب وباحث.

أ. كوثر البشراوي (تونس/بريطانيا): إعلامية.

د. لبيب قمحاوي (الأردن): كاتب، ناشط سياسي، رجل أعمال.

الرائد سي لخضر بورقعه (الجزائر): مجاهد في الثورة الجزائرية.

أ. لطيفة اجبابدي (المغرب): رئيسة اتحاد العمل النسائي، عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

أ. لعيدي خيره (الجزائر): ناشطة حقوقية.

أ. لميس عبد الله (العراق/بريطانيا): إعلامية، مدير نادي حديث الأمّة في لندن.

د. ليال إسكندراني (لبنان): أستاذة جامعية، عضو قيادة حزب الاتحاد.

أ. ليث شبيلات (الأردن): مهندس، نائب وعضو مجلس أعيان سابق.

أ. ليلى خالد (فلسطين): عضو قيادة في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

أ. ليلى شرف (الأردن): وزيرة سابقة، عضو مجلس الأعيان الأردني.

أ. مؤنس خزعل محمود (العراق): ناشط سياسي.

أ. ماجد السامرائي (العراق): كاتب، رئيس تحرير مجلة «الأقلام».

أ. ماجد عزام (فلسطين/لبنان): مدير مركز شرق المتوسط للإعلام.

أ. ماجد مكي الجميل (العراق/سويسرا): كاتب وصحفي.

أ. ماجد نعمه (سوريا/فرنسا): رئيس تحرير افريك ازي.

أ. ماجدة الأزرق (فلسطين): ناشطة في الدفاع عن الأسرى والمعتقلين، عضو هيئة إدارية لمخيم الشباب القومي العربي سابقاً.

د. مارلين نصر (لبنان): كاتبة.

أ. **مازن الخشاب** (العراق/بريطانيا): رئيس الرابطة العراقية ـ بريطانيا.

أ. **مازن الساكت** (الأردن): كاتب.

أ. **مازن صباغ** (سورية): كاتب.

أ. **مازن عبد المنعم يونس** (العراق/الأردن): نائب الأمين العام للصناعات الكيماوية.

أ. **مأمون خليفة** (سوريا/التشيك): مهندس، أمين سر المكتب التنفيذي لرابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين سابقاً.

د. **ماهر الطاهر** (فلسطين/سوريا): مسؤول العلاقات الدولية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

أ. **ماهر مخلوف** (مصر): مهندس، عضو اللجنة العربية لحقوق الإنسان واللجنة المصرية للتضامن.

أ. **مبارك بو كعبة** (الجزائر): مهندس، مدير مكتب دراسات إعلامية.

د. **مبدر الويس** (العراق/سوريا): كاتب سياسي.

د. **متروك الفالح** (السعودية): كاتب.

د. **مجدي أحمد حسين** (مصر): رئيس تحرير جريدة الشعب.

د. **مجدي المعصراوي** (مصر): رئيس مجلس إدارة دار الكرامة للصحافة والطباعة والنشر ـ سابقاً.

د. **مجدي حماد** (مصر/لبنان): باحث، مدير الجامعة اللبنانية الدولية، دبلوماسي سابق.

د. **مجدي زعبل** (مصر): أستاذ الوراثة، المركز القومي للبحوث، أمين عام حزب الكرامة سابقاً.

أ. **مجدي عيسى** (مصر): محامٍ، عضو المكتب السياسي لحزب الكرامة.

أ. **محسن العيني** (اليمن/مصر): رئيس وزراء سابق.

د. **محسن شبوط** (العراق/أمريكا): رجل أعمال.

أ. **محسن عوض** (مصر): الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان سابقاً.

أ. **محسن فاهم الفرهود** (العراق): اقتصادي.

أ. **محسنة توفيق** (مصر) فنانة، عضو المسرح القومي.

أ. **محفوظ عبد الرحمن** (مصر): كاتب ومؤلف روائي.

د. **محمد إبراهيم منصور** (مصر): مدير مركز دراسات المستقبل.

أ. **محمد أبو ميزر** (فلسطين/الأردن): عضو المجلس المركزي الفلسطيني سابقاً.

أ. **محمد أحمد البشير** (الأردن): رئيس جمعية المحاسبين القانونيين في الأردن سابقاً.

أ. **محمد أحمد الجابر** (البحرين): عضو التجمع القومي الديمقراطي.

د. **محمد أحمد الكباب** (اليمن): عضو مجلس الشورى، رئيس جمعية الهلال الأحمر اليمني.

أ. **محمد أحمد عبد الله** (البحرين): أستاذ جامعي.

أ. **محمد إسماعيل أحمد علي** (مصر): عضو اللجنة المركزية للحزب الناصري، مدير مخيم الشباب القومي العربي لعام ٢٠١٥.

د. **محمد اشرف البيومي** (مصر): أستاذ جامعي، مدير برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق سابقاً.

د. **محمد اكرم العدلوني** (فلسطين/لبنان): أمين عام مؤسسة القدس سابقاً.

د. **محمد الأطرش** (سوريا): وزير سابق، اقتصادي.

د. **محمد الاغظف الغوتي** (المغرب): رئيس اتحاد الصيادلة العرب سابقاً، نقيب الصيادلة في المغرب.

د. **محمد الأمين بن الناتي** (موريتانيا): أستاذ جامعي.

أ. **محمد الجباوي** (لبنان): عضو المكتب السياسي لحركة أمل، عضو الأمانة العامة للمؤتمر العام للأحزاب العربية.

أ. **محمد الحبيب طالب** (المغرب): صحفي، عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

د. **محمد الحموري** (الأردن): محامٍ، أستاذ جامعي، وزير سابق.

أ. **محمد الخولي** (مصر): كاتب صحفي، خبير الإعلام الدولي.

د. **محمد الدوري** (العراق/الإمارات): سفير سابق.

أ. محمد الروين (المغرب/إسبانيا): باحث، عضو المنتدى الإسباني لدراسات العالم العربي والإسلامي.

أ. محمد الزهوني (المغرب): محام.

د. محمد السعيد إدريس (مصر): نائب سابق، خبير في مركز الدراسات الاستراتيجية في جريدة الأهرام.

أ. محمد الشرقاوي (مصر): إعلامي، مؤسس جريدة صوت الشعب الإلكترونية، عضو حركة كفاية.

أ. محمد الطاهر العدواني (الجزائر): مؤرخ.

أ. محمد العربي القباج (المغرب): الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

أ. محمد المبيريك (السعودية): رجل أعمال.

د. محمد المجذوب (لبنان): نائب رئيس المجلس الدستوري سابقاً، رئيس الجمعية العربية للعلوم السياسية سابقاً، رئيس المنتدى القومي العربي، عضو المكتب الدائم لاتحاد الحقوقيين العرب.

د. محمد المخلافي (اليمن): عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني.

د. محمد المطوع (الإمارات): وكيل كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية (جامعة الإمارات).

أ. محمد المغربي (ليبيا): دبلوماسي سابق.

أ. محمد المنصف الشابي (تونس): مدير عام دار نقوش عربية.

د. محمد الناصري بناني (المغرب): طبيب، رئيس النقابة الوطنية لأطباء القطاع الحر.

أ. محمد النمر (مصر): أمين سر لجنة التوحيد.

د. محمد بكار (تونس): محام دولي، رئيس جمعية محامي وحقوق البحر الأبيض المتوسط.

أ. محمد بن عاشور (الجزائر): سياسي.

أ. محمد بنجلون اندلسي (المغرب): رئيس الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني.

أ. محمد بنسعيد آيت ايدر (المغرب): مجاهد في الثورة، برلماني سابق، عضو المجلس الوطني للحزب الاشتراكي الموحد.

د. محمد بوشيحة (تونس): الأمين العام لحزب الوحدة التعبئية سابقاً.

أ. محمد بولامي (المغرب): عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الموحد.

د. محمد جاسم المشهداني (العراق): أمين عام اتحاد المؤرخين العرب سابقاً.

د. محمد جمال باروت (سوريا/قطر): كاتب.

د. محمد جمال حشمت (مصر): عضو مجلس الشورى والهيئة العليا لحزب الحرية والعدالة، برلماني.

د. محمد جواد فارس (العراق/سوريا): طبيب.

د. محمد حسب الرسول (السودان): باحث.

السيد محمد حسن الأمين (لبنان): قاضي، عالم دين.

أ. محمد حسين رعدون (سوريا): محام.

أ. محمد حمداوي (المغرب): عضو الأمانة العامة لجماعة العدل والإحسان.

أ. محمد خالد (فلسطين/الإمارات): مهندس.

أ. محمد خالد عمر (سوريا): كاتب.

د. محمد دندشلي (لبنان): طبيب، من قيادة حزب الاتحاد.

أ. محمد رؤوف حامد (مصر): أستاذ علم الأدوية.

أ. محمد زهير حمدي (تونس): أمين عام التيار الشعبي.

أ. محمد سامي احمد (مصر): مهندس، حركة الكرامة، منسق الحملة الشعبية لمقاومة الهيمنة الأمريكية ومناصرة فلسطين والعراق.

د. محمد سعد أبو عامود (مصر): خبير في الشؤون السياسية العربية.

أ. محمد سعيد طيب (السعودية): عضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية، كاتب.

أ. محمد سعيد ظافر (اليمن): وزير، اقتصادي سابقاً، مستشار الهيئة العامة للمناطق الحرة.

أ. محمد سيد أحمد (مصر): كاتب.

أ. محمد سيف ناجي (اليمن): تربوي.

د. محمد شيخون (السودان): أستاذ جامعي.

د. محمد صالح المسفر (قطر): كاتب.

د. **محمد صالح الهرماسي** (تونس/سوريا): عضو قيادة قومية في حزب البعث.
أ. **محمد عبد الحكم دياب** (مصر): صحفي، المركز الدولي للإعلام.
أ. **محمد عبد السلام منصور** (اليمن): أديب وكاتب.
د. **محمد عبد الشفيع عيسى** (مصر): خبير اقتصادي، أستاذ الاقتصاد الدولي في معهد التخطيط القومي في القاهرة سابقاً.
أ. **محمد عبد المجيد منجونه** (سوريا): وزير سابق، محام، أمين عام مساعد لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي.
أ. **محمد عبد الهادي علام** (مصر): رئيس تحرير جريدة الأهرام في مصر، كاتب سياسي.
أ. **محمد عدلي الخطيب** (فلسطين/سوريا): نائب أمين السر المساعد لحركة فتح الانتفاضة.
د. **محمد عمر زبير** (السعودية): مركز الأبحاث الاقتصادي الإسلامي ـ جامعة الملك عبد العزيز.
أ. **محمد عمر كرداس** (سوريا): عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي.
د. **محمد عويضة** (الأردن/السعودية): نائب سابق، جبهة العمل الإسلامي.
أ. **محمد غالب احمد** (اليمن): عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني.
أ. **محمد غلام الله** (الجزائر): نائب سابق.
أ. **محمد فاضل زيان** (ليبيا/بريطانيا): محامٍ، جماعة الوطنيين الديمقراطيين الليبية.
أ. **محمد فايق** (مصر): رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان، الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان سابقاً ـ مدير عام دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع.
أ. **محمد فرج الملهوف** (ليبيا): مدير مركز الدراسات والبحوث، المؤتمر الشعبي العام.
أ. **محمد قباني** (لبنان): نائب.
أ. **محمد لخضر بلعيد** (الجزائر): سفير سابق.
د. **محمد محمد المقالح** (اليمن): كاتب وباحث.
أ. **محمد محمود ولد لمات** (موريتانيا): نائب في البرلمان.
أ. **محمد منيب جنيدي** (مصر): الأمين العام للمركز الأفريقي لدراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، الأمين العام السابق للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان.
أ. **محمد مواعدة** (تونس): رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين سابقاً، خبير في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم..
أ. **محمد نزال** (فلسطين/الأردن): عضو المكتب السياسي لحركة حماس.
أ. **محمد نظيف** (المغرب): محام.
د. **محمد نور الدين** (لبنان): أستاذ التاريخ واللغة التركية في الجامعة اللبنانية، رئيس تحرير مجلة «شؤون الأوسط».
د. **محمد نور الدين افاية** (المغرب): مفكر، أستاذ فلسفي.
أ. **محمد نور الدين جباب** (الجزائر): كاتب.
أ. **محمد ولد اشدو** (موريتانيا): نقيب المحامين سابقاً، شاعر.
أ. **محمد يحيى عبد الله الصبري** (اليمن): الناطق الرسمي باسم أحزاب اللقاء المشترك سابقاً، عضو الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الناصري، عضو مؤتمر الحوار الوطني.
أ. **محمود الجيوش** (سوريا): محام، وزير سابق، نائب رئيس تجمع اللجان العربية السورية لنصرة العراق.
أ. **محمود القصاب** (البحرين): أمين سر التجمع القومي الديمقراطي.
أ. **محمود حربي** (مصر/الكويت): صحفي.
د. **محمود عبد الفضيل** (مصر): أستاذ جامعي، رئيس قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في القاهرة.
أ. **محمود مرعي** (سوريا): أمين عام هيئة العمل الوطني الديمقراطي في سوريا.
أ. **محمود معروف** (فلسطين/المغرب): صحفي.
د. **محمود ياسين الحارس** (الأردن): أستاذ جامعي، رجل أعمال.

أ. محمود يونس يوسف (سوريا): محام، محافظ سابق، عضو اللجنة العربية السوريّة لنصرة العراق.
أ. المختار السكراتي (المغرب): رئيس بلدية مدينة قلعة السراغنة، رئيس جمعية المبادرات التنموية والتضامنية المحلية..
د. مخلص الصيادي (سوريا/الإمارات): إعلامي.
د. مدثر عبد الرحيم الطيب (السودان): مفكر.
أ. مرفت ابو تيج (مصر): محامية.
أ. مروان صباغ (سوريا): عضو نقابة المحامين في سوريا.
أ. مروان ضاهر (لبنان/كندا): مهندس.
أ. مروان عبد العال (فلسطين/لبنان): روائي، شاعر، عضو قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
أ. مزاحم التميمي (العراق): عميد قانوني.
د. مسعود ضاهر (لبنان): كاتب.
أ. مصطفى أحمد محمود (السودان): الأمين العام للحزب العربي الاشتراكي الناصري.
د. مصطفى التير (ليبيا): أستاذ جامعي.
أ. مصطفى الرميد (المغرب): محام، برلماني، عضو المكتب الوطني لحزب العدالة والتنمية.
أ. مصطفى الفيلالي (تونس): سياسي ونقابي، وزير سابق، كاتب.
د. مصطفى الكتيري (المغرب): الأمين العام لاتحاد المغرب العربي للاقتصاديين، رئيس جمعية الاقتصاديين المغاربة، المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.
أ. مصطفى الكيلاني (مصر): عضو مؤسس بالحزب العربي الديمقراطي الناصري ١٩٩٢، أمين التنظيم بحزب الكرامة لمحافظة القاهرة..
د. مصطفى اللداوي (فلسطين/سوريا): كاتب وباحث.
أ. المصطفى المعتصم (المغرب): الأمين العام لحزب البديل الحضاري، أستاذ جامعي.
أ. مصطفى بكري (مصر): نائب، إعلامي.
أ. مصطفى بلمهدي (الجزائر): رئيس حركة البناء الوطني.
د. مصطفى خوجلي (السودان): طبيب وأستاذ جامعي.
د. مصطفى محسن (المغرب): كاتب، عالم اجتماع، خبير في قضايا التربية والثقافة والتنمية.
د. مصطفى نويصر (الجزائر): نائب رئيس قسم التاريخ بجامعة بوزريعة، أمين عام الجمعية الجزائرية للغة العربية.
أ. مصطفى هشماوي (الجزائر): سفير سابق وباحث وكاتب ومن رجالات الثورة الجزائرية.
أ. مطاع صفدي (سوريا/لبنان): رئيس تحرير مجلة الفكر المعاصر.
أ. معجل جياد كرين الجنابي (العراق): عضو الأمانة العامة للتنظيم القومي العربي.
أ. معن بشور (لبنان): رئيس المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن، الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي، الرئيس المؤسس للمنتدى القومي العربي، كاتب.
أ. معين الرفاعي (فلسطين/لبنان): ممثل حركة الجهاد الإسلامي في لبنان.
أ. منذر الأعظمي (العراق/بريطانيا): باحث ومحلل في الشأن العراقي.
د. منذر سليمان (لبنان/أمريكا): محلل استراتيجي وباحث، إعلامي.
د. منصف المرزوقي (تونس): رئيس الجمهورية سابقاً.
أ. منور الريماوي (الأردن): محام.
أ. منى النشاشيبي (فلسطين/الأردن): ناشطة سياسية.
أ. منى باشراحيل (اليمن): عضو مجلس النواب سابقاً.
د. منى خرماش (المغرب): طبيبة، مسؤولة في اللجنة الصحية لدعم فلسطين والعراق.
أ. منى شقير (الأردن): كاتبة.
د. منير الحمش (سوريا): باحث اقتصادي.
أ. منير السعيد عيد (فلسطين/مصر): عضو مجلس إدارة مؤسسة القدس.

أ. **منير الصياد** (لبنان): رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري.
د. **منير العكش** (سوريا/أمريكا): كاتب وباحث، رئيس تحرير مجلة جسور (واشنطن).
أ. **منير درويش** (سوريا): خبير تكنولوجي، قيادي في حزب العمال.
أ. **منير شفيق** (فلسطين): مؤلف وكاتب، المنسق العام للمؤتمر القومي ـ الإسلامي سابقاً.
أ. **منير يسف** (المغرب): مسؤول بجمعية الأبحاث والدراسات بالشمال.
د. **منيرة فخرو** (البحرين): نائب رئيس جمعية العمل الوطني الديمقراطي.
د. **مهدي كمال** (فلسطين/الأردن): طبيب.
د. **مهدي مبروك** (تونس): وزير ثقافة سابق.
د. **موريس أبو ناضر** (لبنان) رئيس مجلس إدارة الضمان الاجتماعي سابقاً، كاتب.
د. **موزة غباش** (الإمارات): رئيسة رواق غوشة بنت حسين الثقافي.
د. **موسى أبو مرزوق** (فلسطين/مصر): نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس.
أ. **موفق محادين** (الأردن): كاتب.
أ. **مي الصايغ** (فلسطين/الأردن): كاتبة وشاعرة.
د. **مي خالد آل طه** (العراق/الإمارات): أستاذة جامعية، شاعرة.
د. **ميخائيل سليمان** (فلسطين/أمريكا): أستاذ جامعي.
أ. **ميس الكريدي** (سوريا): أمينة سر هيئة العمل الوطني الديمقراطي في سوريا.
أ. **ميشال نوفل** (لبنان): صحفي.
أ. **ميلود الشعبي** (المغرب): برلماني، رجل أعمال.
أ. **نائلة الرشدان** (الأردن): محامية، عضو مجلس الأعيان الأردني سابقاً.
د. **ناجي حرج** (العراق/سويسرا): ناشط حقوقي.
د. **نادر فرجاني** (مصر): مدير مكتب المشكاة للبحث والتدريب، كاتب.
أ. **ناديا سوبات** (المغرب): عضوة اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، عضوة دائرة المرأة المركزية، الكاتبة العامة للجمعية المغربية للإعلاميين.
أ. **نادية بوركبة** (الجزائر): رئيسة جمعية نجدة أطفال بلا حدود.
د. **ناصر الدين سعيدوني** (الجزائر): مؤرخ.
د. **ناصر السيد** (السودان): كاتب، أستاذ جامعي.
أ. **ناصر سابا** (سوريا/فرنسا): مستشار قانوني.
أ. **ناصر قنديل** (لبنان): نائب سابق، رئيس تحرير جريدة البناء.
أ. **نافذ أبو حسنه** (فلسطين/لبنان): إعلامي، المدير التنفيذي لفضائية فلسطين اليوم.
أ. **نبيل مجلي** (مصر/أمريكا): أحد مؤسسين المجلس الوطني للعرب الأمريكيين، عضو مجلس إدارة رابطة الخريجين العرب في أمريكا، رئيس مجلس الإدارة للمنتدى العربي ـ الأمريكي، عضو مجلس إدارة مركز تنمية المجتمع في مدينة مانشستر.
أ. **نبيل نجم** (العراق/مصر): سفير سابق.
د. **نبيه غانم** (لبنان): اقتصادي، أستاذ جامعي.
أ. **نجاح واكيم** (لبنان): نائب سابق، رئيس حركة الشعب.
أ. **نجيب الحسين** (المغرب): محامٍ.
أ. **نجيب ددم** (سوريا): محام.
د. **نزار السامرائي** (العراق): عضو الاتحاد العام للصحفيين العرب.
د. **نشأت الحمارنة** (الأردن): أستاذ جامعي، طبيب، قيادي سابق في حزب البعث.
د. **نشأت الخطيب** (لبنان): باحثة، أستاذة جامعية، عضو اللجنة التنفيذية للمنتدى القومي العربي.
أ. **نصر شمالي** (سوريا): كاتب.
أ. **نصير شمه** (العراق/مصر): فنان.
أ. **نضال السبع** (لبنان): رئيس منتدى الفكر الفلسطيني.
د. **نظمي العبيدي** (العراق/ألمانيا): طبيب/رئيس جمعية مساعدة العراق في بادزوبرنهايم (ألمانيا).
أ. **نعيم المدني** (الأردن): محامٍ، عضو مجلس نقابة المحامين سابقاً.

- **أ. نعيمة عمامو** (تونس): عضو المكتب السياسي لحركة النضال الوطني.
- **أ. نواف الموسوي** (لبنان): برلماني، قيادي في حزب الله.
- **د. نواف سلام** (لبنان): دبلوماسي، كاتب.
- **أ. نوبير الأموي** (المغرب): الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.
- **أ. نور الإمام** (الأردن): محام، عضو نقابة المحامين الأردنيين سابقاً، عضوٌ هيئة إدارية جمعية الحقوقيين الأردنيين.
- **أ. نور الدين الأزرق** (المغرب): باحث في الاقتصاد المالي.
- **أ. نيرة المختار** (العراق/بريطانيا): سكرتير عام مؤتمر الجالية العربية في بريطانيا.
- **د. نيفين مسعد** (مصر): باحثة، أستاذة في كلية الاقتصاد في جامعة القاهرة.
- **د. هادي حسن** (العراق): اقتصادي.
- **د. هاشم أحمد محمد الطاهر** (السودان): أستاذ جامعي.
- **أ. هاشم قاسم** (لبنان): صحفي.
- **د. هالة الأسعد** (سوريا): محامية، عضو المركز العربي للتوثيق والملاحقة القانونية لجرائم الحرب.
- **أ. هاني إدريس** (العراق): سياسي وكاتب.
- **أ. هاني الخصاونه** (الأردن): محامٍ، وزير وسفير سابق.
- **أ. هاني الدحلة** (الأردن): محام، أستاذ جامعي.
- **د. هاني سليمان** (لبنان): محامٍ، أستاذ جامعي، منسق سفينة الأخوة اللبنانية لكسر الحصار عن غزّة.
- **أ. هاني فارس** (لبنان/كندا): كاتب.
- **د. هدى زريق** (لبنان): كاتبة وباحثة.
- **د. هدى عبد الناصر** (مصر): كاتبة وباحثة.
- **د. هدى عماش** (العراق): مدير عام وعضو المجمع العلمي العراقي.
- **د. هدى فاخوري** (الأردن): عضو رابطة الكتاب الأردنيين والاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب.
- **أ. هزرشي بن جلول** (الجزائر): أستاذ جامعي، عضو الهيئة الإدارية لمخيم الشباب القومي العربي.
- **د. هشام البساط** (لبنان): مصرفي.
- **أ. هشام الحاجي** (تونس): عضو المكتب السياسي لحزب الوحدة الشعبية، رئيس تحرير جريدة «الوحدة».
- **د. هشام جابر الحمامي** (مصر): عضو اتحاد الأطباء العرب.
- **د. هشام جعيط** (تونس): مؤرخ.
- **أ. هشام طبارة** (لبنان): مدير العلاقات العامة في الجامعة اللبنانية الدولية، عضو قيادة حزب الاتحاد.
- **أ. هشام مكحل** (الأردن): الأمين العام لاتحاد المعلمين العرب.
- **أ. هناء إبراهيم العزاوي** (العراق): ناشطة حقوقية.
- **أ. هند حاكم الفايز** (الأردن): برلمانية.
- **د. هويدا صلاح الدين العتباني** (السودان): أستاذة جامعية وإعلامية.
- **أ. هيام فتحي دربك** (مصر): إعلامية، رئيسة مجلس إدارة المركز الوطني للسلام الاجتماعي (معاً).
- **أ. الهيثم الأيوبي** (سوريا/فرنسا): باحث استراتيجي.
- **د. هيثم غالب الناهي** (العراق/لبنان): كاتب وباحث.
- **أ. هيثم مناع** (سوريا/فرنسا): الناطق الرسمي باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان.
- **أ. وائل المقدادي** (العراق/بريطانيا): رجل أعمال.
- **د. وجيه كوثراني** (لبنان): كاتب.
- **أ. وحيد عبد المجيد** (مصر): كاتب.
- **د. وداد كيكسو** (البحرين): مستشارة اقتصادية.
- **د. وصال العزاوي** (العراق): باحثة.
- **أ. وليد علي رضوان** (سوريا): دبلوماسي سابق، باحث وكاتب.
- **د. وميض نظمي** (العراق): أستاذ جامعي، رئيس تحرير جريدة راية العرب.
- **أ. وهدان عويس** (الأردن): مهندس.

أ. ياسر عبد الجواد (مصر): محامٍ، مستشار مؤسسة قضايا المرأة.

أ. ياسر نعمة (لبنان): مدير عام جريدة «السفير»، عضو المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام.

د. ياسين سعيد نعمان (اليمن): رئيس مجلس نواب سابق، أمين عام الحزب الاشتراكي اليمني، سفير.

اللواء د. ياسين سويد (لبنان): لواء ركن متقاعد ـ الأمين العام للهيئة الوطنية لمقاومة التطبيع في لبنان سابقاً.

د. يحيى الجمل (مصر): محامٍ، وزير سابق.

د. يحيى بكور (سوريا): الأمين العام لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب.

د. يزيد صايغ (فلسطين/أمريكا): كاتب وباحث.

أ. يوسف إسماعيل (فلسطين): مسؤول العلاقات العربية في الحملة الشعبية لإطلاق سراح المناضل مروان البرغوتي وكافة الأسرى.

د. يوسف الحسن (الإمارات): باحث ومفكر، رئيس مجلس الإدارة في مركز الدراسات الإنمائية والإستراتيجية في الشارقة.

أ. يوسف الشولي (فلسطين/قطر): إعلامي.

أ. يوسف بن جاسم الدرويش (قطر): رجل أعمال.

أ. يوسف عويد صياصنة (سوريا): عضو اتحاد الكتاب العرب، شاعر.

د. يوسف فضل حسن (السودان): جامعة الخرطوم، معهد الدراسات الإفريقية والأسيوية.

د. يوسف محمد الصواني (ليبيا/لبنان): كاتب وباحث.

د. يوسف مكي (السعودية): المدير التنفيذي لمؤسسة اليوسف للاستشارات الإدارية، مدير موقع التجديد العربي.

أ. يونس العموري (فلسطين): المدير التنفيذي للمؤتمر الوطني الشعبي للقدس.

أسماء أعضاء المؤتمر الذين غيّبهم الموت

أ. إبراهيم العبد الله، أ. إبراهيم سعد الدين، أ. إبراهيم شكري، د. إبراهيم علاوي أ. أحمد الأسعد، أ. أحمد بن بلّه، أ. أحمد الذوادي، د. أحمد الرابيعة، أ. أحمد الحسني، أ. أحمد حسين اليماني، د. أحمد صدقي الدجاني، د. أحمد عبد الحليم، د. احمد محمد المتوكل، أ. إلياس فرح، أ. إدريس محمد علي قبع، د. إسماعيل صبري عبد الله، أ. أمل محمود، أ. أمير الحلو، أ. أمين الحافظ، أ. أمين شقير، أ. أمين هويدي، أ. إنعام رعد، د. أنيس صايغ، أ. إيلي بوري، د. الجنيدي خليفة، د. برهان الدجاني، د. برهان زريق، أ. بشير بومعزة، د. بشير الداعوق، أ. بهجت أبو غربية، أ. جار الله عمر، أ. جاسم القطامي، د. جلال معوض، د. جمال الأتاسي، د. جمال الشاعر، د. جورج طعمة، أ. جوزف سماحة، أ. جوزف مغيزل، د. حارث الضاري، أ. حاكم الفايز، أ. حامد محمود، د. حسّان مريود، أ. حسيب بن عمار، د. حسين علي الجميلي، أ. حسين مجلي، أ. حليم أبو عز الدين، أ. حمد الفرحان، أ. حمزة خليل برقاوي، أ. خالد الطراونة، د. خيرية قاسمية، أ. خلدون ساطع الحصري، أ. دريد سعيد ثابت، أ. رجاء أبو غزالة، أ. رشيد الصلح، أ. رشيد القاضي، أ. رفعت النمر، رفيق مراد، د. رمزية الأرياني، د. زاهية قدورة، أ. زايد الردايدة، د. زهور العلوي، أ. سايد كعدو، أ. سعد قاسم حمودي، د. سعد مهدي شلاش، أ. سليمان الحديدي، أ. سليمان العيسى، أ. سمير طرابلسي، د. سهيل ادريس، أ. سهيل رحمون، أ. شفيق الحوت، أ. صالح برانسي، اللواء صلاح الدين سليم، أ. ضياء الدين داوود، أ. عادل حسين، أ. عبد الجبار أرزيك الكبيسي، أ. عبد الحميد مهري، أ. عبد الرحمن خير، أ. عبد الرحمن النعيمي، أ. عبد الصبور عبد المنعم، د. عبد العزيز الدوري، أ. عبد العزيز السيد، أ. عبد العزيز الشخاشير، د. عبد الكريم الأرياني، أ. عبد الله إبراهيم، د. عبد الله الحوراني، أ. عبد الله الشرقاوي، أ. عبد الصمد حيزة، د. عبد القدوس المضواحي، د. عبد الله عبد الدايم، أ. عبد المجيد مزيان، د. عزازي عزازي، د. عزيز صدقي، د. عصمت بكر الطائي، د. علي عتيقة، أ. عمر باقوني، أ. غناء حيدر المقداد، أ. غيداء درويش، أ. فتحي الشقاقي، أ. فتحي خليل، أ. فتحي محمود، أ. فريد عبد الكريم، أ. فضل شرورو، أ. فوزي الأسمر، د. فيصل

الركبي، أ. قبلان عيسى الخوري، د. قسطنطين زريق، أ. مؤنس الرزاز، أ. ماهر عبد الله، أ. مجدي رياض دويدار، أ. محفوظ نحناح، أ. محمد البصري، د. محمد جاسم نصيف، أ. محمد سيد احمد، أ. محمد الصبري، د. محمد عابد الجابري، د. محمد عبد الملك المتوكل، أ. محمد عروق، أ. محمد عوده، أ. محمد فريد العريان، د. محمد محمود الإمام، د. محمد المسعود الشابي، الشيخ محمد مهدي شمس الدين، أ. محمد وفاء حجازي، أ. محمود أمين العالم، أ. محمود رياض، أ. محمود عوض، أ. محمود المراغي، د. محمود المغربي، أ. مرضي القطامين، أ. مصطفى المسناوي، أ. مصطفى نبيل، د. مفلح أبو سويرح، أ. ممدوح رحمون، أ. منح الصلح، أ. منصور الأطرش، أ. منصور الكيخيا، أ. منير سعيد، د. مهدي المنجرة، أ. ناجي علوش، أ. نبيهة لطفي، د. نقولا زيادة، أ. هاني الحسن، أ. هاني الفكيكي، أ. هاني فاخوري، د. هشام شرابي، أ. هيثم الكيلاني، أ. وهيب الشاعر، أ. يحيى المتوكل، أ. الشيخ يس عمر الإمام، أ. يعقوب قريو، أ. يوسف حمدان، أ. يوسف شديد، د. يوسف صايغ، أ. يوسف فتح الله.

النظام الأساسي والنظام الداخلي
للمؤتمر القومي العربي
(المعدّل)

المؤتمر القومي العربي

النظام الأساسي المعدّل(*)

المادة الأولى: تعريف المؤتمر

المؤتمر تجمّع من المثقفين والممارسين العرب، من مختلف الأقطار العربية ومن أجيال عدة، المقتنعين بأهداف الأمة العربية، والراغبين في متابعة العمل من أجل تحقيق هذه الأهداف، وإنجاز المشروع الحضاري القومي العربي، وهو يعمل على صعيد شعبي مستقل عن أنظمة الحكم، وينعقد سنوياً للنظر في حال الأمة، ومناقشة قضاياها الحيوية، وله أن يكوّن فروعاً في الأقطار العربية وخارجها.

المادة الثانية: هدف المؤتمر

الإسهام في شحذ الوعي العربي بأهداف الأمة المتمثلة في مشروعها الحضاري وهي: الوحدة العربية، والديمقراطية، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني والقومي، والتجدد الحضاري، وتحقيق التفاعل بين الوحدويين العرب في إطار من التنوع والتكامل، وتعبئة الطاقات الشعبية من أجل تحقيق هذه الأهداف، واتخاذ المواقف المعبرة عنها، وتوثيق روابط التعاون والتنسيق مع الهيئات المماثلة في أهدافها.

المادة الثالثة: تكوين المؤتمر وانعقاده

١ ـ يتألف المؤتمر السنوي من جميع أعضاء تجمّع المؤتمر، ومن المدعوين الجدد.

٢ ـ يتكون تجمّع المؤتمر القومي العربي من:

(*) التعديلات التي أدخلتها المؤتمرات القومية السنوية المختلفة.

أ. الأعضاء المشاركين في المؤتمرات السنوية، والذين يساهمون في أنشطته وبتقويم أعماله والتحضير لانعقاده وتقديم ترشيحات لمن يريد دعوتهم إليه من الأعضاء المؤازرين أو غيرهم، وأية أعمال أخرى يكلفون بها وفي حدود النظام الأساسي والداخلي للمؤتمر.

ب. الأعضاء المؤازرين الذين لا يشترط حضورهم المؤتمرات السنوية، ويتم ترشيحهم من قبل اثنين على الأقل من الأعضاء المشاركين وتوافق على عضويتهم اللجنة التنفيذية للمؤتمر بعد الوقوف على رأي أعضاء الأمانة العامة في الساحة التي يعملون فيها حول ترشيحهم.

وللعضو المؤازر نفس حقوق وواجبات الأعضاء المشاركين في ما عدا حق حضور المؤتمرات السنوية إلّا لمن يُرشّح منهم لهذا الغرض ويحضر المؤتمر السنوي حيث يتحول إلى عضو مشارك.

٣ ـ يجتمع المؤتمر السنوي خلال الربع الأول من السنة في أحد الأقطار العربية، إلّا إذا تعذر ذلك.

٤ ـ يناقش المؤتمر تقريراً عن حال الأمة العربية خلال العام المنصرم، وقضية عربية حيوية أو أكثر، ومشروع بيانه الختامي.

٥ ـ يتم ترشيح المدعوين الجدد لحضور المؤتمرات السنوية من قبل الأعضاء المشاركين و/أو اللجان والفروع، وتعرض الترشيحات، بعد الوقوف على رأي أعضاء الأمانة العامة في كل ساحة عربية حول المرشحين من تلك الساحة، على اللجنة التنفيذية لاختيار من ترى دعوته من بينهم.

المادة الرابعة: مالية المؤتمر

١ ـ تتكون موارد المؤتمر من اشتراكات أعضاء التجمّع، والتبرعات التي لا تُخلّ باستقلاليته وبعد موافقة اللجنة التنفيذية على قبولها.

٢ ـ يكون إسهام أعضاء التجمّع في أنشطة المؤتمر تطوعاً، بالجهد والمال، ما أمكن، عدا الاشتراك السنوي الذي يكون إلزامياً.

٣ ـ القاعدة أن يتحمل القادرون من أعضاء المؤتمر نفقات السفر والإقامة للمشاركة في أنشطته.

المادة الخامسة: الأمانة العامة للمؤتمر

١ ـ تتكون الأمانة العامة من:

أ. الأمين العام.

ب. الأمناء العامين السابقين.

ج. الأعضاء المنتخبين.

د. الأعضاء الإضافيين.

٢ ـ ينتخب المؤتمر أميناً عاماً لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.

٣ ـ ينتخب المؤتمر خمسة وعشرين عضواً لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

٤ ـ يحق لأعضاء الأمانة العامة في اجتماع عادي اختيار ما لا يزيد على عشرة من الأعضاء المشاركين في تجمّع المؤتمر من ذوي الخبرة والحكمة، وإضافتهم لعضويتها إذا دعت الحاجة لذلك.

٥ ـ تتكون اللجنة التنفيذية من سبعة أعضاء هم الأمين العام، وأمين المال، وخمسة أعضاء آخرين، تختارهم الأمانة العامة، وذلك لمدة ولايتها.

٦ ـ تختار الأمانة العامة أحد أعضاء اللجنة التنفيذية نائباً للامين العام يقوم بمساعدة الأمين العام على إنجاز مهامه ويَحلّ محله في حال غيابه أو تعذّر قيامه بمسؤولياته وذلك لحين انعقاد المؤتمر السنوي.

٧ ـ يرأس الأمين العام اجتماعات الأمانة العامة واللجنة التنفيذية.

٨ ـ الأمين العام هو الناطق الرسمي باسم المؤتمر ويمثّله في المحافل الرسمية والشعبية.

٩ ـ تتولى الأمانة العامة تنفيذ قرارات المؤتمر، ونشر بيانه، والتحضير لدورات انعقاده واتخاذ المواقف باسمه.

١٠ ـ تضع الأمانة العامة نظاماً داخلياً للمؤتمر.

المؤتمر القومي العربي

النظام الداخلي

استناداً إلى الفقرة الثامنة من المادة الخامسة من النظام الأساسي للمؤتمر القومي العربي، قررت الأمانة العامة في جلستها المنعقدة في عمّان بتاريخ ٢١ ـ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، إقرار النظام الداخلي للمؤتمر، وقد أجريت عليه لاحقاً عدة تعديلات في اجتماعاتها بتاريخ ٨ ـ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، و١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، و١٨ ـ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، و١٥ ـ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٠، و١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، و٢٦ أيار/مايو ٢٠١١، و٤ شباط/فبراير ٢٠١٢.

المادة الأولى: أجهزة المؤتمر

يتكون المؤتمر القومي العربي من:

١ ـ المؤتمر السنوي.

٢ ـ الأمانة العامة.

٣ ـ الأمين العام.

٤ ـ اللجنة التنفيذية.

٥ ـ التجمّع.

٦ ـ المكاتب والفروع.

المادة الثانية: تكوين المؤتمر وانعقاده

١ ـ يتألف المؤتمر السنوي من جميع أعضاء المؤتمر، ومن المدعوين الجدد.

٢ ـ يتكوّن تجمّع المؤتمر القومي العربي من:

أ. الأعضاء المشاركين في المؤتمرات السنوية، والذين يساهمون في أنشطته وبتقويم أعماله والتحضير لانعقاده وتقديم ترشيحات لمن يُراد دعوتهم إليه من الأعضاء المؤازرين أو غيرهم، وأية أعمال أخرى يكلفون بها وفي حدود النظام الأساسي والداخلي للمؤتمر .

ب. الأعضاء المؤازرين الذين لا يشترط حضورهم المؤتمرات السنوية، ويتم ترشيحهم من قبل اثنين على الأقل من الأعضاء المشاركين وتوافق على عضويتهم اللجنة التنفيذية للمؤتمر بعد الوقوف على رأي أعضاء الأمانة العامة في الساحة التي يعملون فيها حول ترشيحهم.

وللعضو المؤازر نفس حقوق وواجبات الأعضاء المشاركين في ما عدا حق حضور المؤتمرات السنوية إلّا لمن يُرشّح منهم لهذا الغرض ويحضر المؤتمر السنوي حيث يتحول إلى عضو مشارك.

٣ ـ يقتضي أن تتوافر في المدعوين إلى المؤتمر السنوي الشروط الآتية:

أ ـ أن يكون من مواطني أحد الأقطار العربية، ممن يقيمون في الوطن العربي أو خارجه.

ب ـ أن يكون ملتزماً أهداف المؤتمر، المنصوص عليها في المادة الثانية من النظام الأساسي للمؤتمر.

ج ـ ألّا يقل عمره عن ثلاثين سنة، ويمكن في حالات استثنائية قبول من يقلّ عمره عن الثلاثين.

د ـ ألّا يكون شخصاً في موقع القرار في السلطة التنفيذية.

هـ ـ أن يدفع اشتراكاً سنوياً لا يقل عن (١٠٠) دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة المحلية.

٤ ـ يراعى في المدعوين إلى المؤتمر السنوي أن يكونوا من أجيال مختلفة، مع مراعاة تمثيل المرأة.

٥ ـ يكون إسهام أعضاء التجمّع في أنشطة المؤتمر تطوعاً، بالجهد والمال، ما أمكن، عدا الاشتراك السنوي الذي يكون إلزامياً.

٦ ـ القاعدة أن يتحمل القادرون من أعضاء المؤتمر نفقات السفر والإقامة للمشاركة في أنشطته.

٧ ـ يجتمع المؤتمر السنوي خلال الربع الأول من السنة في أحد الأقطار العربية، إلّا إذا تعذّر ذلك.

٨ ـ يناقش المؤتمر السنوي تقريراً عن حال الأمة العربية خلال العام المنصرم، وقضية عربية حيوية أو أكثر، ومشروع بيانه الختامي.

٩ ـ يتم ترشيح المدعوين الجدد لحضور المؤتمرات السنوية من قبل الأعضاء المشاركين و/ أو اللجان والفروع، وتعرض الترشيحات، بعد الوقوف على رأي أعضاء الأمانة العامة في كل ساحة عربية حول المرشحين من تلك الساحة، على اللجنة التنفيذية لاختيار من ترى دعوته من بينهم.

المادة الثالثة: الأمانة العامة للمؤتمر

١ ـ تتولى الأمانة العامة متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر ومراقبة أنشطته، والتعبير عن مواقفه، وانتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية، ومراقبة أعمالها وتأمين موارد المؤتمر ومراقبة إنفاقها، والمصادقة على موازنة المؤتمر، وتعيين مراقب الحسابات لمراجعة الحسابات السنوية للمؤتمر.

٢ ـ تتكون الأمانة العامة من:

أ ـ الأمين العام.

ب ـ الأمناء العامين السابقين.

ج ـ الأعضاء المنتخبين.

د ـ الأعضاء الإضافيين.

٣ ـ ينتخب المؤتمر أميناً عاماً لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.

٤ ـ ينتخب المؤتمر خمسة وعشرين عضواً لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

٥ ـ يحق لأعضاء الأمانة العامة في اجتماع عادي اختيار ما لا يزيد على عشرة من الأعضاء المشاركين في تجمّع المؤتمر من ذوي الخبرة والحكمة، وإضافتهم لعضويتها إذا دعت الحاجة لذلك.

٦ ـ (أ) لا يقبل لترشيح منصب الأمين العام للمؤتمر من بين أعضاء التجمّع إلّا من استمرت عضويته خمس سنوات على الأقل وسبق له حضور ثلاث مؤتمرات سنوية على الأقل.

(ب) ـ لا يقبل لترشيح عضوية الأمانة للمؤتمر من بين أعضاء التجمّع إلّا من استمرت عضويته ثلاث سنوات على الأقل وسبق له حضور مؤتمرين سنويين للمؤتمر على الأقل.

٧ ـ تتكون اللجنة التنفيذية من سبعة أعضاء هم الأمين العام، وأمين المال، وخمسة أعضاء آخرين، تختارهم الأمانة العامة، وذلك لمدة ولايتها.

٨ ـ تختار الأمانة العامة أحد أعضاء اللجنة التنفيذية نائباً للأمين العام يقوم بمساعدة الأمين العام على إنجاز مهامه ويحلّ محله في حال غيابه أو تعذر قيامه بمسؤولياته وذلك لحين انعقاد المؤتمر السنوي.

٩ ـ يرأس الأمين العام اجتماعات الأمانة العامة واللجنة التنفيذية.

١٠ ـ الأمين العام هو الناطق الرسمي باسم المؤتمر ويمثّله في المحافل الرسمية والشعبية.

١١ ـ تتولى الأمانة العامة تنفيذ قرارات المؤتمر، ونشر بيانه، والتحضير لدورات انعقاده واتخاذ المواقف باسمه.

١٢ ـ تضع الأمانة العامة نظاماً داخلياً للمؤتمر.

١٣ ـ إذا شغر، لأي سبب من الأسباب، مركز عضو أو أكثر من أعضاء الأمانة العامة، يتوجب على الأمانة العامة أن تنتخب، من بين أعضاء التجمّع، الأعضاء اللازمين لملء المراكز الشاغرة فيها. وذلك لمدة تنتهي بانعقاد الدورة السنوية للمؤتمر، مع إعطاء الأولوية في الاختيار للأعضاء الذين نالوا العدد الأكبر من الأصوات عند انتخاب أعضاء الأمانة العامة من طرف المؤتمر. وإذا لم يتوافر أعضاء احتياط للاختيار من بينهم، يتوجب على المؤتمر في أقرب دورة سنوية له أن ينتخب العدد اللازم من الأعضاء لملء المراكز الشاغرة.

١٤ ـ تعقد الأمانة العامة اجتماعين كل سنة على الأقل، وفي كل وقت تدعو الحاجة، وذلك بدعوة من الأمين العام أو بطلب من ثلث أعضائها.

١٥ ـ تعتبر اجتماعات الأمانة العامة قانونية بحضور أكثر من نصف الأعضاء. وإذا لم يتوافر النصاب القانوني في الاجتماع الأول، تنعقد الأمانة العامة بعد ساعة على الأقل من موعد الاجتماع الأول، ويكون هذا الاجتماع عندئذٍ قانونياً بمن حضر، على ألّا يقل عدد الأعضاء الحاضرين عن الثلث.

١٦ ـ تتخذ الأمانة العامة قراراتها بأكثرية الحاضرين، وعند تعادل الأصوات يكون صوت الأمين العام مرجحاً.

١٧ ـ تدوّن مذكرات الأمانة العامة وقراراتها في محاضر متسلسلة موقّعة من الأمين العام ونائب الأمين العام المساعد.

المادة الرابعة: الأمين العام

١ ـ ينتخب المؤتمر أميناً عاماً لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.

٢ ـ يتولى الأمين العام للمؤتمر الاختصاصات الآتية:

أ ـ تمثيل المؤتمر لدى السلطات والهيئات الرسمية والخاصة.

ب ـ يكون الناطق الرسمي باسم المؤتمر، في حدود ما تقرّره الأمانة العامة واللجنة التنفيذية.

ج ـ الدعوة لاجتماعات الدورة السنوية للمؤتمر.

د ـ الدعوة لاجتماعات الأمانة العامة واللجنة التنفيذية ورئاستها.

هـ ـ تنفيذ قرارات الأمانة العامة واللجنة التنفيذية.

و ـ إدارة أجهزة المؤتمر وأعماله وتوقيع العقود والمعاملات المتعلقة بأنشطته.

ز ـ الإنفاق على أنشطة المؤتمر، في حدود ميزانيته، وضمن توجيهات اللجنة التنفيذية.

ح ـ تعيين موظفي الأمانة العامة في الوظائف الملحوظة في ملاك المؤتمر وبالمرتبات المحددة في موازنته السنوية.

٣ ـ يقوم نائب الأمين العام المساعد بمعاونة الأمين العام في أعماله التي يخوّله إياها، كما ينوب مناب الأمين العام عند غيابه.

المادة الخامسة: اللجنة التنفيذية

١ ـ تتكون اللجنة التنفيذية من سبعة أعضاء، هم الأمين العام ونائب الأمين العام وأمين المال وأربعة أعضاء آخرون، تختارهم الأمانة العامة لمدة ثلاث سنوات.

٢ ـ تتولى اللجنة التنفيذية مهام الأمانة العامة في الفترة الزمنية الفاصلة بين اجتماعاتها. كما تتولى اللجنة التنفيذية المهام الآتية:

أ ـ تنفيذ قرارات المؤتمر والأمانة العامة.

ب ـ التحضير لدورات انعقاد المؤتمر.

ج ـ تقدّم للأمانة العامة اقتراح تعديل النظامين الأساسي والداخلي للمؤتمر.

د ـ تقدّم للأمانة العامة اقتراح تكوين المكاتب والفروع العائدة للمؤتمر، والاستعانة بمن تشاء من المستشارين.

هـ ـ تقدّم للأمانة العامة اقتراح تكوين اللجان المتخصصة.

و ـ قبول الهبات والتبرعات وإقرار المساعدات.

ز ـ إدارة أموال المؤتمر.

ح ـ تقديم تقرير سنوي عن أنشطة المؤتمر إلى الأمانة العامة.

ط ـ تنفيذ ما يوصي به المؤتمر والأمانة العامة من مهام وأعمال أخرى.

٣ ـ وللجنة التنفيذية أن تفوض الأمين العام ببعض اختصاصاتها في حدود هذا النظام.

٤ ـ يدعو الأمين العام اللجنة التنفيذية إلى الاجتماع كلّما تدعو الحاجة، وذلك في مقر المؤتمر أو خارجه.

٥ ـ تقرر اللجنة التنفيذية طريقة عملها ومواعيد اجتماعاتها.

المادة السادسة: التجمّع

١ ـ يكوّن المشاركون في المؤتمر السنوي عاماً بعد عام تجمّع المؤتمر القومي العربي، ويشاركون في أنشطته بقطع النظر عن حضور المؤتمر السنوي.

٢ ـ يسهم المشاركون في أنشطة المؤتمر بتقويم أعماله والتحضير لانعقاده وتقديم ترشيحات لمن يرتؤون دعوتهم إليه، وأي أعمال أخرى يكلفون بها. ولا تكون للمشارك صفة إزاء المؤتمر إلّا في حدود مشاركته في إحدى دوراته.

٣ ـ تسقط عضوية التجمّع:

أ ـ بانسحاب العضو من المؤتمر.

ب ـ بإسقاط عضويته بقرار من الأمانة العامة بأغلبية الثلثين عند إضراره بأهداف المؤتمر أو بأجهزته، بعد إعطائه فرصة لعرض وجهة نظره في اجتماع الأمانة العامة إذا ما رغب في ذلك. وللجنة التنفيذية حق تجميد عضويته بانتظار اتخاذ الأمانة العامة القرار المناسب بحقه.

ج ـ إذا لم يسدّد العضو اشتراكه لسنتين متتاليتين، يجوز للجنة التنفيذية، بصورة استثنائية، تأجيل استيفاء الاشتراكات أو تعليق العضوية لمدة معينة لاستيفاء الاشتراكات.

د ـ إذا لم يحضر ثلاثة مؤتمرات متتالية من دون عذر شرعي.

المادة السابعة: المكاتب والفروع

١ ـ للأمانة العامة أن تنشئ في الأقطار العربية أو خارج الوطن العربي مكاتب وفروعاً للمؤتمر تعمل تحت إشرافها.

٢ ـ لأعضاء التجمّع في أي قطر عربي، عقد اجتماعات دورية يمارسون من خلالها أنشطتهم المشار إليها في المادة السادسة، فقرتها الثانية.

المادة الثامنة: مالية المؤتمر

١ ـ تتكون موارد المؤتمر من:

أ ـ اشتراكات أعضاء التجمّع.

ب ـ التبرعات التي لا تخلّ باستقلاليته، وبعد موافقة اللجنة التنفيذية على قبوله.

ج ـ إيراد مبيعات مطبوعات المؤتمر ومنشوراته، وعائد أنشطته.

٢ ـ تبدأ السنة المالية للمؤتمر باليوم الأول من شهر كانون الثاني/يناير من كل عام، وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه.

٣ ـ تودع أموال المؤتمر في مصرف أو أكثر، يختاره الأمين العام بمعرفة اللجنة التنفيذية، ويكون الصرف منها وفقاً لقواعد الميزانية وبنودها بموافقة الأمين العام، وذلك بأوامر صرف و/أو شيكات يوقّعها اثنان من ثلاثة: الأمين العام واثنان من أعضاء الأمانة العامة.

٤ ـ يتولى أمين المال تنمية موارد المؤتمر، ومراقبة أوجه الإنفاق. كما يقوم بإعداد مشروع الميزانية العامة للمؤتمر بالتشاور مع الأمين العام، وعرضه على اللجنة التنفيذية لاستحصال موافقتها، ثم تعرض على الأمانة العامة للمصادقة عليها.

المادة التاسعة: تعديل النظام الداخلي

يجوز تعديل النظام الداخلي للمؤتمر بموافقة أكثرية أعضاء الأمانة العامة بناءً على اقتراح من الأمين العام، أو بناءً على اقتراح خطي يتقدم به خمسة من أعضاء الأمانة العامة أو ثلاثة أعضاء من أعضاء اللجنة التنفيذية على الأقل.

المادة العاشرة: أحكام ختامية

١ ـ في حال حُلّ المؤتمر، تؤول أمواله إلى الجهة أو الجهات التي يحددها قرار الحل، شرط أن تتشابه أهداف الجهة المعنية مع أهداف المؤتمر.

٢ ـ يكون هذا النظام نافذاً بمجرد إقراره في الأمانة العامة للمؤتمر.

بيانات المؤتمر القومي العربي السنوية،
١٩٩٠ _ ٢٠١٥

المؤتمر القومي العربي الأول ١٩٩٠(*)

بيان إلى الأمة

ـ في هذه الحقبة التاريخية الاستثنائية التي يشهد فيها العالم عملية تحول حضاري كبرى،

وفي مواجهة التحديات متزايدة الخطورة التي تمس قيم الأمة العربية ومقدساتها وكرامة إنسانها ومصالحها،

وفي ظلّ تفاقم عجز الأنظمة القائمة عن مواجهة المخاطر والتحديات التي تواجه الأمة، هذا العجز الذي ينقلب طغياناً وقهراً وإفقاراً للمواطن العربي، وهدراً لإمكانات الأمة،

وفي عصر الانتفاضة وإرهاصات الحرية والديمقراطية في الوطن العربي المهدد في وجوده ومصيره،

وعلى هدى تجارب تاريخية تقوم كمنارات في تاريخنا الحديث، حين كان يتداعى أهل الرأي للتلاقي والنظر في حال الأمة،

انعقد المؤتمر القومي العربي الأول بمدينة تونس في الفترة من ٣ إلى ٥ آذار/مارس ١٩٩٠ جامعاً شمل عدداً من المثقفين وأهل الرأي العرب، يجمعهم إيمانهم بأمتهم، وشعورهم بالمسؤولية القومية.

ـ ولقد تدارس المؤتمرون أحوال الأمة، وعبروا عن اعتزازهم بانطلاق الانتفاضة الفلسطينية الباسلة وصمودها في وجه محاولات إخمادها، وبسالة الشعب العراقي في حماية الحدود الشرقية للأمة العربية. ولاحظوا تنامي الوعي السياسي العربي الذي كان من نتائجه أن أصبحت الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان مطلباً شعبياً واسعاً، والانتقال نحو التعددية السياسية في كلّ من مصر وتونس والجزائر والأردن واليمن، والتحرّك الشعبي في الكويت مطالباً بعودة الحياة النيابية. كما نظر المؤتمرون بروح التفاؤل إلى تزايد التقارب العربي وبشائر استعادة اليمن وحدته.

(*) انعقد المؤتمر القومي العربي الأول في مدينة تونس خلال الفترة ٣ ـ ٥ آذار/مارس ١٩٩٠.

ـ بيد أن هذه الملامح الإيجابية للتحولات العربية المعاصرة لم تخفِ عن المؤتمرين الأزمة الشاملة التي يعيشها الوطن، وخاصة استمرار احتلال الأرض العربية، وتفاقم سياسة القوة الإسرائيلية وتحديها السافر للإرادة العربية في فلسطين وخارجها. بينما تكدس بعض الأنظمة العربية السلاح باهظ التكلفة، ولا توجهه نحو العدو الأساسي، وتحول دون توظيف الإمكانات العربية، وفي مقدمها النفط، في النضال القومي.

كما استمرت الخلافات العربية تفت في عضد الأمة، كما بين العراق وسورية، وبين المغرب والجزائر حول الصحراء. وما زال لبنان يعيش حرباً ضروساً، وتتهدد السودان حرب أهلية مستعرة.

وتحيط بالأمة بؤر توتر حرجة على الحدود الشرقية والشمالية والجنوبية، وتتفجر أزمات حول مصادر المياه مع دول الجوار.

وعلى الصعيد الإنساني، يعاني المواطن العربي من إفقار متزايد. وما برح الشعب العربي يرزح تحت نير القهر الاجتماعي والسياسي، محروماً من حقوقه الإنسانية الأساسية، بل شهدت بعض أقطار الوطن العربي مؤخراً انتكاساً في التجربة الديمقراطية.

كما استشرى الفساد والإفساد في ربوع الوطن. وهو فساد شامل تخطى العمل السياسي، المعطل أصلاً، ليمتد إلى مكونات الوجدان العربي، أي الثقافة عموماً. فأجهزة الإعلام والترويج الرسمي تحارب عامة ما هو أصيل لحساب ما هو هجين أو تافه.

ـ إن استمرار الوضع الراهن في الوطن العربي ينذر بكارثة قومية. ولقد أرجع المؤتمرون تردي حال الأمة إلى عدم قدرة الدولة القطرية على خلق مشروع للنهضة القومية، واختزال القرار العربي في إرادات فردية غير قادرة على تحقيق غايات الأمة، بل تكرس استلاب الأرض، وتكبيل إرادة الشعب، وتورث التجزئة والتخلف وتهديد الأمن القومي.

إن أنظمة الدولة القطرية العاجزة تقاتل الناس في حاضرها ومستقبلها، وتشكل بذاتها عقبة في طريق التواصل بين المواطنين العرب؛ فهي تقيم الحدود لمنع عبور الأفكار والأشخاص ورؤوس الأموال، وتعطل التنسيق والتكامل، فإذا سلمت بقدر منه لأغراض تكتيكية، عطلت قيام مؤسساته أو شلت فاعليتها.

ـ في المقابل فإن غايات الأمة في التحرير وتقرير المصير، والوحدة، والتنمية المستقلة، وصيانة الأمن القومي، تتطلب رؤية تاريخية تحمل مشروعاً للنهضة في الوطن. ومناط الأمل في صنع مشروع النهضة هذا، هو الشعب العربي، بشرط تحرير طاقاته الخلاقة، وبناء المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي تضمن تعبئة هذه الطاقات لتحقيق غايات الأمة.

ـ إنَّ الوطن العربي يحتل موقعاً فريداً في الكيان الدولي المعاصر. والعالم يموج بتغيرات بالغة الأهمية، تحمل فرصاً يتعين على العرب انتهازها، ومخاطر يجب تفاديها. إلا أن استثمار هذه التغيرات في تحقيق غايات الأمة يتطلب وطناً عربياً حركياً وقادراً. وعليه، فإن بناء القدرة

الذاتية، والتفاعل الإيجابي مع المعطيات الدولية، هو أهم محددات الاستفادة من التطورات العالمية.

ـ ويرى المؤتمرون أن المخطط الصهيوني هو التهديد الأكبر للوطن ومصيره، مما يجعل من الصراع العربي ـ الصهيوني قضية العرب المركزية. ويؤكّد أن المفتاح الرئيسي لحسم هذا الصراع لمصلحة العرب يتمثل في بلورة إرادة قومية فاعلة من ناحية، وبناء قوة ذاتية عربية من ناحية أخرى.

وفي هذا الصدد، يحيِّي المؤتمر انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني في الضفة والقطاع المحتلين، ويدعو الحكومات العربية والمنظمات الشعبية كافة إلى تقديم أقصى الدعم لضمان صمود الانتفاضة ضدّ أعتى صنوف العنصرية والعدوانية المدججة بالسلاح. كما يدعو إلى دعم المقاومة اللبنانية الرائعة، ضدّ نفس العدو. كما تبين للمؤتمر خطورة تهجير اليهود السوفيات من أوطانهم إلى إسرائيل وتوطينهم بالأرض العربية المحتلة، دعماً لقدرات العدوان لدى العدو الإسرائيلي، واستمراراً لاقتلاع الشعب العربي الفلسطيني من أرضه، وتهديداً إضافياً لحقه في تقرير المصير. وإذ يدين المؤتمر المخطط الأمريكي لتوجيه هذا التهجير إلى الأرض العربية المحتلة والاستجابة السوفياتية له، يدعو كلّ القوى الرسمية والشعبية العربية إلى العمل على وقف التهجير في أسرع وقت، وبشتى الوسائل، ودعم صمود شعبنا في الأرض المحتلة في وجه محاولات الاقتلاع، والتمسك بحق العودة، في إطار استراتيجية قومية فاعلة.

ـ وقد ساد المؤتمر اتفاق على أن العنصر الحاسم في تشكيل المستقبل العربي هو إقامة بنية المجتمع على مؤسسات سياسية واجتماعية تكفل تعبئة طاقات الشعب لتحقيق غايات الأمة، في إطار سيادة القانون؛ بما يشمل قيام تعددية سياسية حرة، وضمان تداول السلطة، والتمثيل النيابي السليم عن طريق انتخابات نزيهة، وإنشاء مؤسسات جماهيرية حقة للمجتمع المدني ودعمها، واحترام حقوق الإنسان الأساسية من دون تمييز يقوم على العرق أو اللغة أو الدين، واحترام تنوع الأقوام في الوطن العربي والاعتناء بثقافاتهم.

وعلى وجه الخصوص، يطالب المؤتمر بإطلاق سراح سجناء الرأي كافة في الأقطار العربية، أو تقديمهم لمحاكمات عادلة، وبالاحترام الصارم لحق اللجوء السياسي للمعارضين العرب، والسماح بحرية العمل للمنظمات العاملة بمجال حماية الإنسان وتعزيزها.

ـ إن بناء دولة الوحدة العربية هو غاية عليا لنضال الشعب العربي. وعليه، يدعو المؤتمر الأنظمة العربية والقوى الشعبية في الوطن العربي إلى النضال من أجل تعظيم مساحة العمل التكاملي العربي، وصولاً إلى هذه الغاية. ويركز في هذا الصدد على دعم الثقافة العربية ومقاومة الغزو الثقافي واللغوي في عموم الوطن، وعلى دعم جميع أشكال العمل العربي الوحدوي، ومقاومة أي توجهات أو مؤسسات ذات طبيعة انعزالية. كما يدعو المؤتمر إلى إقرار حقوق المواطنة العربية

لِكُلّ العرب في أي قطر عربي، وحماية حقوق العرب المقيمين خارج الوطن العربي، وخاصة في مواجهة التمييز العنصري.

ـ ولما كان الخلاف السوري ـ العراقي يعتبر من أخطر الخلافات التي تترك آثارها السلبية على الأمة العربية بأكملها، فقد ناقش المؤتمر هذا الخلاف وأكد أن حجم الضرر والاستنزاف القومي المترتب عليه في هذه المرحلة بالذات لا يتناسب إطلاقاً مع كلّ ما توصل إليه المؤتمر حول أسبابه ومصادره، ومن ثمّ لا يرى المؤتمر مبرراً لاستمراره بأي حال. ولذلك يطالب المؤتمر الرئيسين السوري والعراقي بوضع حدّ فوري للخلاف. كما يدعو جميع القوى الشعبية، للضغط من أجل هذا الهدف، لأن استمرار هذا الخلاف يؤدي إلى إهدار الطاقات العربية واستمرار عجز الأمة العربية عن استخدام هذه الطاقات في مواجهة أعدائها وتحقيق غاياتها.

ـ وفي ما يتعلق بالأزمة اللبنانية، فإن المؤتمر يرى أن الأزمة اللبنانية هي مسؤولية قومية وامتحان جدي وتاريخي لقدرات هذه الأمة وأهميتها لتوفير العلاج الصحي والصحيح لمسألة الأقليات، الدينية منها والعرقية، في إطار المواطنة والمساواة والوحدة الحضارية، وأن استمرار الأزمة يهدد أيضاً بامتداد ما يماثلها إلى أقطار عربية أخرى. ويؤكّد المؤتمر على أن المسؤولية الأساسية عن حلّ الأزمة هي عربية ولبنانية. ومن هذا المنطلق يرى أن مقررات قمة الدار البيضاء واتفاق الطائف تمثل الأساس المناسب لحلّ هذه الأزمة حالياً. ويدعو الأنظمة والقوى الشعبية العربية إلى وقفة قومية لكفالة تنفيذ ذلك الاتفاق وتمكين السلطة الشرعية من بسط سيطرتها على كلّ لبنان ودعم تيار الوحدة والسلام فيه وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، والبدء فوراً في النهوض بمسؤوليتهم في إعادة إعمار لبنان.

ـ وقد اعتبر المؤتمر أن استمرار تردي الوضع التنموي العربي يشمل تهديداً خطيراً للمستقبل العربي في ضوء تدني إشباع الحاجات الإنسانية في الوطن العربي من جانب، والأهمية المتزايدة للعامل الاقتصادي في العالم المعاصر من جانب آخر.

وعليه يؤكّد المؤتمر على حتمية قيام جهد عربي مخطط ومتسارع لبناء القدرة الإنتاجية العربية، في إطار تكاملي متنام. ويركز على أهمية الاستثمار في البشر، وخاصة نشر التعليم، وترقية نوعيته، بما يمكن من بناء قدرةٍ تقنية ذاتية تقوم على استيعاب التقانة الحديثة والمشاركة في تطويرها. على أن يتم ذلك في إطار دعم الهوية الحضارية العربية ـ الإسلامية مع التفاعل الإيجابي مع ينابيع الحضارة الإنسانية.

ـ إنَّ الدين عموماً، والإسلام خاصة، هو أهم مكونات الوجدان العربي. ويرى المؤتمر أن الدين كان دافعاً للوحدة والتقدّم وداعياً للتسامح، ويمكن أن يكون اليوم كذلك. إنَّ العروبة ليست انفصالاً عن الإسلام، ولكنها الصيغة السياسية المعاصرة لرسالته الحضارية في المجتمع العربي.

ـ إنّ تحرير الأرض والإنسان والتنمية المستقلة والتوحيد القومي هي لبنات أساسية لضمان الأمن القومي العربي بما يحمي مصالح الأمة ويدعم مشروعاً للنهضة يحقق للعرب المكانة التي يتطلعون إليها في القرن الواحد والعشرين. ويؤكّد المؤتمر أن تحرير الأرض، وحماية حدود الوطن العربي، هي مسؤولية قومية. وينبغي أن تتجسد هذه المسؤولية في صياغة استراتيجية قومية للأمن، تقوم على جبهة عسكرية واحدة، تضمن مواجهة المخطط الصهيوني والأخطار الخارجية التي تتهدد الأمة.

فلا مجال لقيام أمن قطري أو إقليمي. فالأمن القومي يكون جماعياً فيحمي الأقطار العربية كلها أو لا يكون، فيظل الخطر محدقاً بالأقطار العربية منفردة ومجتمعة. والجيش للتحرير، وأي جيش لغير هذه المهمة هو عبء على الأمة وليس إضافة لرصيدها.

كما يؤكّد المؤتمر على أن الأمن القومي العربي يتعزز بحسن العلاقات مع دول الجوار، على أساس الأمن المتبادل وحماية مصالح الطرفين.

ـ قد قرر المؤتمرون أن ينعقد المؤتمر القومي العربي دورياً مرة كلّ عام، وأن تشكل أمانة عامة له من عدد محدود من الشخصيات القومية، تكلف بمهام محددة بين كلّ مؤتمرين بما في ذلك الإعداد للمؤتمر التالي. وقرر تكليف اللجنة التحضيرية للمؤتمر الأول بالاستمرار في عملها كأمانة عامة له.

ـ إن المؤتمر القومي العربي الأول، إذ يحيي نضال الأمة العربية، من تونس بالذات في المغرب العربي الذي دفع غالياً ثمن الحفاظ على عروبته وإسلامه واستعادة حريته، يتوجه إلى المواطنين، في كلّ أرض عربية، بأن يتحركوا ليمسكوا مصيرهم بأيديهم، وليمارسوا التأثير على الأنظمة، لانتزاع حقوقهم الطبيعية وتحقيق طموحاتهم.

إن الإنسان العربي هو الغاية وهو المرتجى.

وإذا كانت سنوات الهزيمة والخيبة والضياع قد أفقدت المواطن العربي ثقته بالأنظمة والمنظمات، فلا بدّ من عودته بذاته إلى ساحة النضال ليبني المؤسسات المحققة لآماله. إن الغد يصنعه أهله، ولا يأتي جاهزاً كمنحة من حاكم، أو متحكم، أو هبة من أجنبي. إن حاضرنا بائس، فلننقذ مستقبل أجيالنا القادمة.

وليكن إيماننا بمقدساتنا، وقيمنا، وتمسكنا بأرضنا، ووعينا بتاريخنا، وبحقوقنا، وبأهليتنا، طريقنا إلى غدنا الأفضل، إلى وطن عربي يحمي كرامة إنسانه وحرية أرضه، ويساهم، بجدارة، في مسيرة الحضارة الإنسانية.

المشاركون

أحمد صدقي الدجاني (فلسطين).
أحمد محمّد الحبيشي (اليمن).
أحمد يوسف أحمد (مصر).
أديب الجادر (العراق).
أمين هويدي (مصر).
برهان غليون (سورية).
بشارة مرهج (لبنان).
بلند الحيدري (العراق).
جاسم القطامي (الكويت).
جمال عبده الشاعر (الأردن).
جميل مطر (مصر).
جهاد الزين (تونس).
جورج توفيق العبد (فلسطين).
حسيب بن عمار (تونس).
حمد الفرحان (الأردن).
حنان ميخائيل عشراوي (فلسطين).
خير الدين حسيب (العراق).
سعاد الصباح (الكويت).
سليمان الحديدي (الأردن).
ضياء الفلكي (العراق).
الطاهر لبيب (تونس).
طلال سلمان (لبنان).
طه محمّد الفرنواني (مصر).
عبد الإله بلقزيز (المغرب).
عبد الخالق عبد الله (الإمارات).
عبد الرحيم مراد (لبنان).
عبد الله النيباري (الكويت).
عبد الله أمين (العراق).
عبد الملك المخلافي (اليمن).
عبد المنعم سعيد علي (مصر).
عبد الوهاب الباهي (تونس).
عصام نعمان (لبنان).
علي الكنز (الجزائر).
علي اومليل (المغرب).
غسان سلامة (لبنان).
فاروق أبو عيسى (السودان).
فريد عبد الكريم (مصر).
ليلى عبد الحميد شرف (الأردن).
مجدي حماد (مصر).
محمّد البصري (المغرب).
محمّد محمود الإمام (مصر).
محمّد محمود فائق (مصر).
محمود المغربي (ليبيا).
محمود رياض (مصر).
مسعود الشابي (تونس).
مصطفى عمر التير (ليبيا).
مصطفى نويصر (الجزائر).
معن بشوّر (لبنان).
منح الصلح (لبنان).
منصف المرزوقي (تونس).
منصور رشيد الكيخيا (ليبيا).
مهدي الحافظ (العراق).
نادر فرجاني (مصر).
نجاح واكيم (لبنان).
نوبير الأموي (المغرب).
هشام جعيط (تونس).
وحيد عبد المجيد (مصر).
الياس سابا (لبنان).
يحيى الجمل (مصر).
يوسف صايغ (فلسطين).
يوسف فتح الله (الجزائر).

المؤتمر القومي العربي الثاني ١٩٩١(*)

بيان إلى الأمة

في وقت تدخل أمتنا العربية مرحلة جديدة من تاريخها الطويل الحافل، ويشهد عالمنا فيه تفاعلات حادة، في أعقاب حرب الخليج، انعقد المؤتمر القومي العربي الثاني بين السابع والعشرين والتاسع والعشرين من شهر أيار/مايو عام ١٩٩١ في عمان، وناقش حال الأمة بعامة والأمن القومي العربي ومستقبل حقوق الإنسان في الوطن العربي بخاصة.

وقف المؤتمر بداية أمام ما يعانيه كثيرون من أبناء الأمة في هذه المرحلة بفعل الأزمة والحرب من تمزق نفسي، وتشوش فكري، يسبب خلطاً غير صحي في المفاهيم في ظلّ غياب النقاش الديمقراطي المطلوب على قاعدة من المسلمات القومية الثابتة التي مستها الأزمة في اتجاهين: في المصادرة الفردية للقرار السياسي وفي كسر بداهات الاستقلال القومي ومقدمته رفض الوجود الأجنبي. واستشعر المؤتمر مسؤوليته في الإسهام في تلبية الحاجة الملحة لحوار مسؤول يصل بالأمة إلى الصفاء النفسي ووضوح الرؤية والعمل لتحقيق أهدافها وإقامة مشروعها الحضاري القومي. ويؤكّد المؤتمر أن هذا الحوار المسؤول يقتضي القيام بمراجعة تعتمد فيها النظرة الشاملة للأزمة بأبعادها المحلية والعربية والدولية، ويتم من خلالها التوصل إلى الإحاطة بصورة كلّ ما حدث، وفهم أسبابه، وتحديد نتائجه، واستخلاص عبره، ونصب العين محاسبة النفس. ولا يستطيع المؤتمر إلا أن يكون متفائلاً بل واثقاً وهو يستحضر تاريخنا الطويل الحافل أن أمتنا التي خبرت المواجهات مع أعدائها ووطنت نفسها على صراع النفس الطويل ستكون قادرة على الاستجابة الصحيحة لجميع التحديات التي تواجهها في هذه المرحلة.

(*) انعقد المؤتمر القومي العربي الأول في مدينة عمّان ـ الأردن، خلال الفترة ٢٧ ـ ٢٩ أيار/مايو ١٩٩١.

مراجعة

حرص المؤتمر وهو يناقش حال الأمة على أن يقوم بهذه المراجعة من منطلق الانتماء القومي إلى الأمة ككل. ولاحظ أن أزمة الخليج التي بدت وكأنها محلية إثر اجتياح العراق الكويت يوم الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠، هي في جوهرها أزمة إقليمية وعالمية. وقد تفاقمت ثمّ تفجرت حرباً هجومية طاحنة اكتوى بنارها أهلنا في العراق والكويت بخاصة، وكانت المواجهة العسكرية فيها بين قوات تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ومشاركة عدد من الدول العربية وبين العراق. وإذا كانت هذه الأزمة في بعدها المحلي سلطت الأضواء على ملف «العلاقات العراقية ـ الكويتية» وما يعتورها من خلل، وفتحت على الصعيد الإقليمي ملف «العلاقات العربية الرسمية» وملف «الأوضاع العربية القطرية»، فإنها على الصعيد الدولي سلطت الأضواء على انتقال العالم إلى عهد الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي وفتحت ملف «عداء الغرب المستعمر للأمة العربية» وملف «التحالف الغربي الصهيوني للتحكم في الوطن العربي «وملف» استنزاف الشمال الغني لثروات الجنوب».

لقد توصل المؤتمر إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية بخاصة والغرب بعامة استهدفوا تدمير قوة العراق العسكرية ونهب ثروات الخليج النفطية وقاموا بذلك عن سبق إصرار وترصد. ويؤكّد المؤتمر على ضرورة محاسبة كلّ الأطراف التي تسببت في الأزمة وفيما انتهت إليه من نتائج. كما توصل المؤتمر إلى أن غياب الديمقراطية في الوطن العربي بعامة قد ساهم بقسط وافر في التمكين من بلوغ الولايات المتحدة الأمريكية والصهيونية العالمية وبريطانيا وفرنسا أهدافها من هذه الحرب في الوطن العربي، وإلى أنّه ما كانت الحكومات العربية لتصل إلى الحال التي وصلت إليها إبان الأزمة والحرب لولا ابتعادها عن الخط القومي واستراتيجية العمل العربي المشترك النابع من وحدة المصالح والمصير. ويؤكّد المؤتمر أنّه لا مجال للتغاضي أو السكوت أمام أي واقع عربي يحصر القرار السياسي بيد حكم مطلق. ولهذا يولي المؤتمر أهمية خاصة لتركيز فكرة المراجعة والمناقشة والمحاسبة في الحياة السياسية العربية، سيَّما حيال القرارات المصيرية التي تلقي بنتائجها على الأمة بأسرها، وشاهدها الأخير في الخليج. ولاحظ المؤتمر كيف عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تسخير الأمم المتحدة، بعد أن تفردت بقيادتها إثر التحولات التي شهدها الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، لخدمة سياساتها وتحرّكت باسم «الشرعية الدولية» معتمدة معيارين في نظام دولي يفتقر إلى العدل.

وكان من بين ما أولاه المؤتمر عناية في معرض بحثه عن أسباب الأزمة والحرب، تتبع الجذور التاريخية لمشكلاتنا في المنطقة. وقد لاحظ المؤتمر أن أزمة الخليج في بعدها الدولي نبهت الذاكرة التاريخية لشعوب الدائرتين العربية والإسلامية، فكشفت هذه الجذور التاريخية لمشكلاتنا الصلة الوثيقة القائمة بين إقامة الغرب «وطناً قومياً لليهود في فلسطين»، وما للوطن العربي من أهمية استراتيجية وسياسية واقتصادية وحضارية تجعل الغرب يخشى قوته ويعمل لإضعافه

والتسلط عليه، وكذلك الصلة الوثيقة بين الحدود السياسية التي أقامها الغرب بين الأقطار العربية ومخططاته للتحكم في ثروة النفط التي تختزنها أراضي الوطن العربي الكبير. فاستحضرت هذه الذاكرة كيف قامت هذه الدائرة الغربية بتقطيع أوصال الدائرتين العربية والإسلامية وتجزئة أراضيها وفرض الاستعمار عليها تحت اسم الانتداب والوصاية وكيف أقرت «عصبة الأمم» عام ١٩٢٢ صك الانتداب البريطاني على فلسطين الذي تبنى جهرا النصّ على تنفيذ تصريح بلفور الخاص بإنشاء «وطن قومي لليهود في فلسطين». كما استحضرت هذه الذاكرة انفراد الدائرة الغربية في إقامة نظام دولي عام ١٩٤٥ أغفلت فيه مصالح شعوب آسيا وأفريقيا التي كانت تناضل ضدّ الاستعمار، وكيف خاضت بريطانيا وفرنسا حرب السويس عام ١٩٥٦ بالتعاون مع القاعدة الصهيونية التي أقامها الغرب في فلسطين عام ١٩٤٨ لمجرد أن مصر استخدمت حقها في تأميم قناة السويس، وكيف عملت الولايات المتحدة لتمكين»إسرائيل« من ضرب مصر وسورية والأردن عام ١٩٦٧.

ولقد توقف المؤتمر أمام جميع الانتهاكات التي حدثت لحقوق الإنسان في هذه الأزمة والحرب، وأولها تلك التي اقترنت بالاجتياح العراقي للكويت وآخرها تلك التي يقوم بها التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضدّ شعب العراق كلّه باسم الشريعة الدولية. ولاحظ المؤتمر أن معاناة أبناء الأمة لما حلّ بإخوتهم شعب الكويت إبان الأزمة كانت بالغة في أنحاء مختلفة من وطننا العربي الكبير بما فيه العراق. كما لاحظ المؤتمر معاناة الأمة إزاء ما حلّ بأهلنا في العراق إبان الحرب وفي أعقابها. وتضمنت هذه الانتهاكات ما قامت به حكومات عربية من إجراءات بحجة الأمن استهدفت الأضرار بأبناء الأمة على أساس جنسياتهم للضغط على حكوماتهم، وما قامت به دعايات إعلام الأزمة من شنّ حملات دعائية. ولاحظ المؤتمر في الوقت نفسه انسياق البعض من أبناء أمتنا إلى الوقوع في أسر هذه الدعايات والتصرف من وحيها. كما توقف المؤتمر أيضاً أمام ما تعرض له شعب فلسطين العربي في وطننا المحتل من تصعيد الإسرائيليين انتهاكاتهم لحقوقه التي بلغت حدّ فرض حظر تجول عليه طيلة أسابيع الحرب السبعة. وسجل المؤتمر باعتزاز استمرار الانتفاضة المباركة إبان الأزمة والحرب ودخولها عامها الرابع وسط ظروف بالغة الصعوبة. كما سجل باعتزاز جميع صور التحرّك الشعبي التي عبرت عن روح الانتفاض في الأمة في مختلف أرجاء الوطن العربي والعالم الإسلامي إبان الأزمة والحرب.

الواقع

حرص المؤتمر وهو يناقش حال الأمة أن يطيل وقفته أمام حقائق المرحلة الراهنة، وهو يلاحظ بداية أن مضاعفات الأزمة والحرب وتداعياتهما لا تزال تتتالى. فالعدو الصهيوني يتجه بفعل الأزمة والحرب إلى تصعيد عدوانيته، فيتابع تهجير اليهود من أوطانهم ويوطنهم في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ على السواء، ويمارس الإرهاب الرسمي وغير الرسمي على الانتفاضة، ويجاهر بانتهاج سياسة توسع مستهدفاً فرض الأمر الواقع على كلّ الدول العربية ونصب عينيه المشاركة في

نهب ثروة الخليج بخاصة مع دول الغرب وتفجير الأوضاع الداخلية هناك، وأمام تدخل أجنبي باسم الأمم المتحدة في شؤون العراق الداخلية، وأمام تفاعلات حادة في الكويت وممارسات تنتهك حقوق الإنسان وتثير الإحن. والولايات المتحدة تفرض على الأمم المتحدة دوراً جديداً، وقد برزت كقوة متفردة، ووقَّعت تحت إغراء القيام بدور «قيادة العالم» وإغواء «غطرسة القوة» بينما تحتدم في داخلها تفاعلات. ودائرة الغرب وقوى العالم الأخرى تشهد هي الأخرى تفاعلات حادة داخل كلّ منها وفيما بينها، وتململاً من سعي الولايات المتحدة إلى فرض نظام دولي جديد على هواها خادم لمصالحها.

ويلاحظ المؤتمر بقلق بالغ أيضاً أن من أخطر ما يقترن بهذه التداعيات والمضاعفات دخول المنطقة شوطاً آخر في سباق للتسلح الذي يخطط له صانعو السلاح في عالمنا وتجاره، وذلك بعد أن قررت الولايات المتحدة تصدير ما قيمته ثمانية عشر مليار دولار من السلاح لعدد من الدول العربية وتركيا والكيان الصهيوني. ومن الواضح أن سباق التسلح هذا سيستنزف مزيداً من ثرواتنا العربية بغير عائد قومي واضح.

وينبه المؤتمر إلى أن الصهيونية العالمية بدعم الولايات المتحدة الأمريكية تتحرك في هذه المرحلة بسرعة لإبطال ما نالته قضية فلسطين من اهتمام بفعل الانتفاضة بلغ ذروته إبان الأزمة والحرب، بالعمل على إلغاء قرار «الصهيونية العنصرية الأممي» لعام ١٩٧٥، ومحاولة تصفية منظمة التحرير الفلسطينية، وإلغاء مقاطعة الدول العربية للكيان الصهيوني، وإقحام أقطار الخليج العربي في مؤامرة تصفية القضية الفلسطينية.

ولقد أولى المؤتمر عناية خاصة في قراءته للواقع القائم هادفاً إلى التعرف إلى الحقائق الاستراتيجية التي كشفت عنها التحولات التي حدثت في أوروبا الشرقية منذ خريف عام ١٩٨٩، وأزمة الخليج منذ صيف ١٩٩٠. وفي مقدمة هذه الحقائق ما تأكد من أن قضية فلسطين هي جوهر الصراع في المنطقة، وأن روح الانتفاض في فلسطين والوطن العربي والعالم الإسلامي تزداد قوة.

إنْ دور القاعدة الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية في الاستراتيجية الأمريكية تجاه النفط ومنطقتنا لم يثبت جدواه إبان الأزمة والحرب، وأن هذه القاعدة قابلة لأن تصاب في أعماقها إذ هي لا تحتكر وحدها إمكانية ضرب أعماق الوطن العربي، وأن تماسك الكيان الصهيوني الداخلي إذا ما تعرض للاختبار ضعيف، وهناك، ثغرات في بنيانه، وفي علاقته بموجديه، قابلة للاتّساع، وأن الدعم الأمريكي على مستوى الأمم المتحدة لعدوانه المستمر على الأمة العربية بات يفقد هذه المنظمة الدولية الثقة بجدواها ويمثل عبئاً أخلاقياً على أعضائها.

ويلاحظ المؤتمر ما حدث ويحدث من خلل في الميزان العسكري في المنطقة العربية بما يحقق ويضمن التفوق العسكري الإسرائيلي على القوى العربية من خلال تدمير القوة العسكرية العراقية وفرض قيود غير متوازنة على نمو القوى العسكرية العربية، وتهديد الدول العربية التي تسعى لتنمية قوتها العسكرية. ويتصور المؤتمر أن أي نظام للحد من التسلح في الوطن العربي لا بدّ وأن يكون

جزءاً من نظام عالمي وبما يوفر توازناً يحقق الاستقرار ويكفل المطالب العادلة للأمة العربية. ويرى المؤتمر أنّه في الظروف الحالية يمكن أن يكون التعاون بين أقطار عربية راغبة في ذلك وباتجاه إنشاء أسواق مشتركة أو اتحادات جمركية نقطة تحول في الميزان الاستراتيجي وخطوة نحو تحقيق متطلبات الأمن القومي العربي الشامل.

كما يراقب المؤتمر بقلق الترتيبات الجارية والتي يخطط لها لحرمان الأمة العربية من مجاراة التطور التقني للقوات المسلحة في العالم بما يحقق للقوى المعادية تفوقاً نوعياً يشكل تهديداً دائماً للأمن القومي العربي، ويرى المؤتمر أن التقدّم التقني والصناعي بشقيه المدني والعسكري ضرورة لمواجهة المخاطر المقبلة، وهنا يذكر بصفة خاصة ضرورة الاستفادة وبسرعة من الأسلحة العراقية غير التقليدية، المفروض على العراق تدميرها، بنقلها إلى بلدان عربية أخرى، وكذلك الاستفادة مما حققته الصناعة العسكرية العراقية قبل حرب الخليج والعمل على الاستفادة منها في تحديث القوات العربية الأخرى.

* * *

ولقد تدارس المؤتمر باهتمام بالغ الوضع الاقتصادي العربي الراهن، على ضوء ما اتسمت به السنوات الأخيرة من ضعف في الأداء التنموي للاقتصاد العربي بصفة عامة.

فقد ازدادت حالة الانكشاف الغذائي واستمر ضعف بنية الصناعة التحويلية العربية وتفكك حلقاتها. كذلك، شهدت معظم البلدان العربية «غير النفطية» توسعاً في الاستدانة الخارجية، مما أدى إلى تضخم حجم المديونيات الخارجية، الأمر الذي أدى إلى تصاعد الأعباء السنوية لخدمة الدين الخارجي الذي يقدر له أن يصل إلى ١٥ مليار دولار أمريكي، في العام الواحد. وفي المقابل، يلاحظ تواضع حجم التدفقات السلعية والمالية فيما بين البلدان العربية، إذ لم يتجاوز حجم تجارة الصادر والوارد فيما بين البلدان العربية ٧ بالمائة. كما إنَّ العمليات التمويلية لمؤسسات وصناديق التنمية العربية لم تزد تدفقاتها السنوية عن مليار ونصف مليار دولار. وهي أرقام كلها جدّ متواضعة لا ترقى إلى مستوى التحديات الإنمائية التي يواجهها الوطن العربي.

وفي ضوء ما تقدّم، يتضح للمؤتمر أن العرب يدخلون حقبة التسعينيّات في ظلّ عالم جديد يتشكل ويتخلق حولهم، ويجدون الأرض تميد تحت أقدامهم من كلّ جانب. ومن ناحية أخرى، سوف تشهد «حقبة التسعينيّات» بداية نهاية سيادة «الزمن النفطي» من حيث سيطرة الأقطار المنتجة للنفط على مقاليد الحياة الاقتصادية والاجتماعية العربية منذ منتصف السبعينيّات وحتّى نهاية الثمانينيّات، ذلك «الزمن الظرفي» الذي طغى على كلّ الأزمنة خلال الخمسة عشر عاماً المنصرمة.

ولعل أهم التحديات التي تواجه الأمة العربية في التسعينيّات، هي تفاقم مشكلة ندرة المياه في المشرق العربي. وتشير كافة النذر إلى أنّه إذا لم يتم التنسيق على أعلى مستوياته وبسرعة، فمن المحتمل أن تنفجر نزاعات داخلية وإقليمية جديدة في ظل مخاطر محتملة على مياه الفرات والنيل، فضلاً عن تزايد احتمالات وقوع كوارث في بعض البلدان العربية التي قد لا تتمكن من

توفير موارد المياه اللازمة للزراعة وإنتاج الغذاء في التسعينيّات. وتحتل هذه القضية أهمية خاصة في ظلّ المطامع الصهيونية والإسرائيلية التي تسعى إلى نهب واستغلال مياه أنهار الأردن والليطاني واليرموك لصالح التوسع والنمو الإسرائيلي على حساب مسيرة التقدّم والإنماء العربي.

وفي ضوء ذلك، ليس هناك من شكّ في أن نجاح المجهودات العربية المشتركة في مجال صون وتعبئة الموارد المائية يتطلب حجماً هائلاً من التمويل اللازم لمشروعات الأمن الغذائي العربي من تحويل لمسارات المياه، وبناء السدود، ومشروعات لتخزين المياه ونقلها.

ومن هنا، يصدر المؤتمر عن يقين أن ثلاثية: «النفط، والمياه، والغذاء» تعتبر بمثابة الأضلاع الأساسية لمثلث الحياة العربية في التسعينيّات، في معركة البقاء والحياة المتجددة والإنماء.

كذلك يلاحظ المؤتمر أن مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية مع الكتل الاقتصادية الكبرى في العالم: الجماعة الأوروبية ـ الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ـ اليابان ومنطقة الباسفيكي ـ الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية (في ثوبها الجديد)، تتوقف في المقام الأخير على طبيعة التطورات والتوجهات السياسية في البلدان العربية المختلفة، ومدى درجة تبلور قدرات للتفاوض الجماعي في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، وكذا مدى القدرة على توظيف التناقضات القائمة بين الكتل الاقتصادية الكبرى لصالح «الجماعة العربية»، إذ إنَّ النظام الدولي ـ الجديد ـ على الصعيد الاقتصادي ـ ما زال في طور التشكيل، وهناك تناقضات كبرى في المصالح بين الكتل الاقتصادية الكبرى يجب رصدها وفهمها والتعامل معها إيجاباً، عن طريق التكيف السلبي والتبعي.

وفي ظلّ الأوضاع الدولية الجديدة التي تتسم باحتكار واستئثار الغرب الرأسمالي بأحدث منجزات التكنولوجيا والمعلوماتية الحديثة، توجد محاولات جادة لفرض حصار محكم على البلدان العربية وعلى المستقبل العربي حتّى لا يتم كسر وتجاوز سقوف معينة في مجال حيازة وتوظيف التكنولوجيا والمعلوماتية الحديثة في المجالات المدنية والعسكرية، مما يعرقل التقدّم نحو هدف التنمية المستقلة والتجدد الحضاري. فمحاولة فكّ هذا الحصار تعتبر مهمة قومية، ويجب أن تبدأ بتطوير أطر تعاون عربي جماعي، وبفتح قنوات جديدة للتعاون التقني بين بلدان الجنوب.

ولقد أتت تداعيات أزمة الخليج لتؤكد محاولات إحكام السيطرة على مقدرات ومستقبل المنطقة العربية، عن طريق تحطيم البنية الاقتصادية الأساسية للعراق، من ناحية، وتبديد الثروات المالية العربية في الخليج من ناحية أخرى. وبالتالي يتم تجريد العرب في التسعينيّات (وعلى أعتاب القرن الواحد والعشرين) من مقومات الحياة الكريمة: القدرة على البناء والتنمية، والقدرة على ردّ العدوان الخارجي.

ولذا فإن تحدي إعادة الأعمار يمثل تحدياً رئيساً يواجه العرب خلال حقبة التسعينيّات، ولا سيما بالنسبة لبلدان عربية عديدة، يأتي على رأسها لبنان والكويت والعراق. وباستثناء حالة الكويت، لا تتوافر الموارد المالية اللازمة لإعادة أعمار لبنان والعراق. ولذا يطالب المؤتمر بإنشاء مؤسسة عربية لإعادة الأعمار والإنماء، على غرار البنك الأوروبي الجديد لإعادة بناء أوروبا الشرقية، يمثل

آلية مؤسسية لتقنين عمليات التدفقات المالية من بلدان الفائض العربية إلى بلدان العجز العربية، على أسس موضوعية ثابتة، بعيداً عن حساسيات العلاقات الثنائية.

وبالتوازي مع ذلك، فإننا نود أن يركز العمل القومي العربي في الفترة القادمة على فكّ الحصار الاقتصادي المتعسف والمتعنت المضروب حول العراق، وأن يقع الضغط عربياً ودولياً للتخفيف من وطأة التعويضات الاقتصادية المفروضة على العراق، إنَّ لم يكن إلغاؤها تماماً، وحلها في إطار عربي.

وهنا يحذر المؤتمر من أنّه إذا سار المخطط العدواني كما رسم له، فإن الأمر لن ينتهي إلى إحكام السيطرة على الإمدادات النفطية العربية بأبخس الأثمان فقط، بل إلى رهن تلك الموارد لآجال طويلة قادمة تحت مسميات مختلفة. والنتيجة ستكون خسارة جماعية لِكُلّ العرب (بما في ذلك شعبنا العربي في الخليج)، مهما كانت المكاسب الجزئية والمحدودة التي تبدو للبعض في الأجل القصير.

ما العمل؟

أَولى المؤتمر عنايته البالغة للإجابة عن سؤال: ما العمل؟ وتوصل إلى توافق عام على مجموعة خطوط استراتيجية بشأن ما ينبغي عمله في هذه المرحلة، استجابة للتحديات التي تواجه أمتنا العربية ومتابعة لنضالها من أجل إقامة مشروعها القومي، مع ملاحظة ما تفرضه ظروف التخلف الذاتي والهجوم الغربي المتواصل من طابع دفاعي.

وفي هذا السياق، ينطلق المؤتمر من أن الإنسان العربي هو الغاية وهو المرتجى، ولذلك، فإن حرية هذا الإنسان تصبح بدورها غاية في حدّ ذاتها، كما أنّها تصبح أيضاً وسيلة لتفجير الطاقات الخلاقة المبدعة لِكُلّ الشعوب العربية.

ومن هنا، يؤكّد المؤتمر أن الديمقراطية تحتل الآن موقعاً أساسياً ضمن أولويات المشروع الحضاري القومي العربي، فلا ينبغي التضحية بها من أجل تحقيق قيمة أخرى.

إن أبرز خبرات النضال العربي حتّى الآن توضح أن التضحية بالديمقراطية من أجل أية قيمة أو مصلحة أخرى، لم تؤدِ إلى تحقيق هذه القيمة ولا إلى تلك المصلحة. وحتّى في بعض تلك الحالات التي شهدت تحقيق إنجازات مهمة، فقد أمكن تصفية الكثير منها في ما بعد.

كذلك، فإن أبرز خصائص المرحلة التاريخية التي يمرّ بها العالم هي انبثاق وعي الشعوب. فعصر الجماهير التابعة الخانعة قد ولى، وحل محلّه عصر الشعوب الحرة الواعية. وما حدث في بلدان أخرى من العالم، المتقدم والمتخلف على السواء، سيحدث في الوطن العربي عاجلاً أم أجلاً. ولن يقرر المستقبل العربي سوى الشعوب العربية بصراعها المنظم وقدرتها على إقامة المجتمع الديمقراطي. فهذا هو المنطلق الأساسي والقاعدة الاستراتيجية لِكُلّ تخطيط وعمل منظم في المرحلة التاريخية الحاسمة التي تقف الأمة العربية اليوم على أعتابها.

ويؤكّد المؤتمر أن الوحدة العربية من حيث المبدأ لا ينبغي فرضها بالقوة، حيث إنَّ الأهداف العظيمة للأمم يجب أن تتكافأ أساليب تحقيقها مع غاياتها، فضلاً عن أن القسر، أيا كانت أشكاله، عمل متعارض مع نموذج الوحدة الديمقراطية المنشودة. إنَّ طريق الوحدة لا بدّ وأن يبدأ بالدعوة الجماهيرية لعودة الأمر الطبيعي لأمة واحدة مزقها أعداؤها ضدّ إرادتها وضد مصلحتها، والعمل السلمي لتقريب يوم هذه الوحدة، ثمّ القبول الديمقراطي للوحدة تتويجاً للدعوة والعمل معاً، مع اختيار اللحظة التاريخية المواتية. إنَّ اشتراط الدعوة السلمية واشتراط القبول الديمقراطي ليس مجرد تمسك بأسلوب مثالي، وإنما هو فوق ذلك ضرورة لأزمة في ظروف العمل من أجل الوحدة القومية للأمة العربية كلها وضد أعدائها الذين ما زالت قواعدهم على الأرض العربية ذاتها.

وفي هذا السياق، يكتسب النضال من أجل إيجاد الحقائق الوحدوية على الأرض العربية أهمية خاصة. وانطلاقاً من هذا المعنى يؤكّد المؤتمر ضرورة الشروع على الفور في تقنين مبدأ المواطنة العربية. كذلك، يتوقع المؤتمر من المثقفين القوميين في شتى الاختصاصات والمهن والمواقع والتنظيمات ضرورة أن يجعلوا من أنفسهم مثلاً وقدوة في الالتزام القومي.

إنَّ المؤتمر إذ ينطلق من قيم الحضارة العربية الإسلامية التي ساهم في بنائها أبناء أمتنا مسلمون ومسيحيون، يقف حكماً ضدّ كلّ أشكال التعصب القومي ويرى «الشخصية القومية العربية» المستندة إلى تراث ثقافي عريق مشروعاً مستقبلياً وليس فقط استعادة لماض سحيق. والمبررات الآتية من المستقبل إذا جاز التعبير، هي الإغراء الأول الذي يشدّ تطلعاتنا في عصر التجمعات الكبرى التي تملك أمتنا كلّ عناصرها لتكون التجمّع القائم بذاته المزدهر والقادر على الاستقطاب.

كذلك، فقد أكدت أزمة الخليج ـ ضمن ما أكدت ـ أن التلازم عضوي بين العروبة والإسلام وأن أي ادعاء بوجود تناقض بينهما لا ينبغي الالتفات له بعد ذلك. فالإسلام هو المحتوى الثقافي والحضاري للعروبة، والعرب هم حملة رسالة الإسلام إلى العالم قاطبة.

ويرتبط بذلك مباشرة التأكيد على أهمية العلاقات بين الوطن العربي ودول الجوار والتعاون في ما بينها لانتمائها جميعاً إلى دائرة الحضارة العربية الإسلامية.

لقد تدارس المؤتمر ما تعرض له النظام العربي بفعل أزمة الخليج من صدمة عصبية حادة أفقدته القدرة على الاتزان وأصابته بحالة من الشلل والتمزق، وتأكد بالتالي أنّه يعاني من خلل جسيم في عناصره ومكوناته ووظائفه، وأن الحاجة أصبحت ماسة لبناء نظام عربي جديد.

ومن هذا المنطلق يدرك المؤتمر أن الجماهير العربية التي هزتها الشعارات القومية التي رفعت الأنظمة الأزمة بعنف، وعبأتها أحياناً، ثمّ أصابتها في النهاية حالة من الذهول والإحباط، هذه الجماهير العظيمة قد حددت بعفويتها وتلقائيتها ملامح الطريق.

ويؤكّد المؤتمر أنّه لا يطرح نفسه كصيغة تنظيمية سياسية للعمل الوحدوي العربي، وليست لديه أية ادعاءات حول هذه النقطة. ولكنه ينطلق في سنته الثانية من تصميم واعٍ على السعي للمساهمة الفكرية السياسية والعملية في دفع الحركة الوحدوية العربية.

ويلاحظ المؤتمر تطور المفاهيم القومية في العالم على ضوء التجارب الملموسة سيما في العقد الأخير من جهة، أو التراث الخاص الغني بالدروس للتجربة العربية الحديثة، سواء في تعدد أشكال المحاولات التوحيدية أو في تجربة «الدولة الكيانية» بعد الحرب العالمية الأولى من جهة أخرى. ويخلص على ضوء ذلك باستنتاج يراه أساسياً هو أنّه لا «طريق» واحد للمشروع الوحدوي. فتعدد النماذج ليس بالضرورة اختياراً لطرائق مختلفة ومتناقضة بل بإمكانه أن يكون تعبيرات متباينة عن ديناميكية النزوع العميقة إلى الوحدة العربية. ولهذا يدعم المؤتمر كلّ أشكال «التقارب» العربي ـ العربي بمستوياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويرى في كلّ تفاعل عربي إغناء لمسار تبلور الوعي المستقبلي القومي في المجتمعات العربية. فكلما ازدادت أندية التعاون العربية المتعددة الأقطار كان ذلك تأكيداً لهذه الوجهة سيما حين يتجه التعاون إلى مشاريع تكامل البنى التحتية الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية بشكل عام.

والتغيير المطلوب لا بدّ من أن يبدأ من داخل كلّ قطر عربي لبناء النظام العربي على أسس صحيحة تستجيب مع صحيح تراث الأمة وخبراتها وحكمتها العميقة جنباً إلى جنب مع الاستفادة من دروس الأزمة، والاستجابة لمتغيرات العصر وتحدياته.

والنظم العربية تعاني ضعفاً بنيوياً لا شفاء منه، مهما كانت قدرتها القمعية، ويؤدي بها عاجلاً أم أجلاً إلى التفتت والانهيار. ويظهر ذلك الضعف من ناحية أخرى في عجزها عن مجابهة التحديات الداخلية الخارجية. لذلك فإن مطلب التحول إلى النظام الديمقراطي في هذه المرحلة مطلب مصيري يتوقف على تحقيقه إخراج هذه النظم من حالة الضعف والتخبط والفوضى التي تعانيها، وجعلها في حالة من الوعي الذاتي، والتماسك الداخلي تمكن من الوقوف في وجه الصعاب والتحديات التي تجابهها.

ولا بدّ لهذا التحول الديمقراطي من أن يبدأ أولاً بالإنسان العربي، وبالاعتراف بحقوقه وحرياته الأساسية، وفي مقدمتها حقّه في المعرفة وحقه في التعبير عن آرائه ومعتقداته بمختلف الوسائل وبوجوب رفع كافة أشكال الرقابة عليها وكذا حقّه في تشكيل الأحزاب والمنظمات والجمعيات، وحقه في المشاركة السياسية الكاملة والفاعلة بما في ذلك المشاركة في اختيار من يتولون مقاليد السلطة والتشريع إلى المشاركة في صياغة القرارات واتخاذها إلى مراجعة عملية تنفيذها، ومن ثمّ إلى حقّه الأصيل في المحاسبة على الأداء وعلى النتائج. وبذلك، تتجنب الأمة دورات من العنف والفوضى كما نشاهد من حولنا، كما إنَّ الديمقراطية الصحيحة لا تكتمل وتتكرس بعد ذلك إلا بكفالة تداول السلطة. ولا بدّ من الإشارة في هذا السياق إلى أن تحرر المرأة والمشاركة في العملية الإنتاجية يشكل جزءاً أساسياً من عملية التحول الديمقراطي الصحيح. وما لم يتم تحرر المرأة

العربية تحرراً كاملاً، فإن النقلة التاريخية الممثلة في بناء المجتمع الديمقراطي الصحيح لن تتم. وأن بقاء قطاع من المرأة العربية في حال من التبعية والشلل، سيقف في وجه كلّ تغيير جذري في المجتمع. أضف إلى ذلك أن تحرر المرأة يتطلب تحويل حركة تحرير المرأة من حركة نسائية إلى حركة سياسية واجتماعية شاملة يتبناها النساء والرجال معاً. وبطبيعة الحال، يدرك المؤتمر أن هذه الحقوق والحريات لا بدّ أن تتأسس على قاعدة من العدالة الاجتماعية والتنمية المستقلة.

والتنمية المستقلة لا يمكن تحقيقها في كلّ قطر عربي على انفراد، ذلك أن التنمية العربية المشتركة، وليس التكامل أو التنسيق فقط، يعتبر مطلباً ضرورياً وطنياً وقومياً معاً. وبهذا المدخل يستقيم معنى إعادة توزيع الثروة العربية داخل كلّ قطر وعلى اتّساع الأمة من المحيط إلى الخليج. والتنمية القومية هي قاعدة الأمن القومي العربي. وبهذا يوجه السلاح العربي بأكمله، ضمن كلّ الموارد العربية، ضدّ أعداء الأمة، وأعداء تقدّمها وحريتها ومستقبلها الوحدوي.

لقد أوضحت الأزمة مدى هشاشة نظام الأمن العربي وعجز آلياته عن توفير حماية حقيقية وفعالة لأطرافه، ولذلك فإن إقامة نظام أمن عربي فعال أصبح أمراً بالغ الضرورة. ويرتبط بذلك بالضرورة تهيئة أسباب إزالة التناقضات الحادة داخل المجموعة العربية، فضلاً عن إيجاد نظام عربي لحلّ المنازعات سلمياً.

لذلك، فإن المؤتمر يؤكّد مرة أخرى أنَّ أول شرط لتحقيق الأمن القومي العربي هو أن تفرض جماهير الأمة إرادتها على حكامها. فلا أمن للأمة التي لا يأمن أفرادها على أنفسهم ولا يقررون ما هي مصلحتهم.

ولا بدّ في هذا السياق من التنبيه إلى خطر سباق التسلح الجديد في المنطقة. فالسلاح يشترى بأموال الشعب ومن أجل حماية الشعب وكيانه ومقدراته. ولذلك فإن المؤتمر يدرك أن قضية التسليح العربي بحاجة إلى أن تسلط عليها أضواء شعبية كاشفة بحيث تتضح كلّ المعطيات المرتبطة بها، دون أن يعني ذلك إخلالاً بأمن الوطن أو الأمة. فلا بدّ للشعوب أن تعرف من خلال مؤسساتها المعنية، كلّ أبعاد صفقات السلاح، ومن حيث الكم والنوع، ومن حيث الشروط والظروف، ومن حيث شروط التعاقد، فضلاً عن توجهات النظم الحاكمة التي تقوم بهذه الصفقات لتحديد: السلاح العربي لمن؟ وضد من؟

ولا شكّ في أن أخطر التطورات التي حدثت مؤخراً في الموقف الإقليمي هو الوجود العسكري الأجنبي في مناطق شديدة الحساسية بالنسبة إلى الوطن العربي. وفي ظلّ هذا الوجود فإن حرية أي بلد عربي في اتخاذ قرار من قرارات السيادة يصبح موضع تهديد إذا وجدت فيه هذه القوات الأجنبية ما يتعارض مع مصالحها.

إنَّ المؤتمر ليس في حاجة إلى ابتكار مفاهيم جديدة لتوصيف الوجود العسكري الأجنبي على الأرض العربية ولا إلى تحديد موقف جديد منه. ويكفي أن كلّ «القوى المتحالفة» والبلاد والأنظمة العربية التي استدعت الوجود الأجنبي قد أكدت أن لهذا الوجود وظيفة واحدة هي «تحرير الكويت»

وأنه لن يبقى بعدها يوماً واحداً. وإن المؤتمر يعتبر استمرار هذا الوجود الأجنبي بعد تحقيق المهمة التي استدعي من أجلها، بغض النظر عن تقويم ذلك، يصبح وجوداً تبتغي إدانته ومقاومته باعتباره يمثل عودة لأسلوب الاحتلال المباشر والقواعد العسكرية الدائمة.

وإذا كانت القيادات العربية العليا من ملوك ورؤساء عرب قد أكدوا كلّ يوم أنهم سيكونون في طليعة من يطالب القوات الأجنبية بالرحيل بعد إعادة السيادة للكويت، فلا شكّ في أن تحقيق هذه المهمة الذي أدى إلى تدمير العراق في نفس الوقت وفرض العديد من الشروط والقيود على موارده وقدراته، يجعل المؤتمر صريحاً في دعوتهم إلى الالتزام بما عاهدوا شعوبهم عليه. إنَّ وجود قوات وقواعد أجنبية على أرض بلد عربي قضية تتجاوز منطق السيادة القطرية الضيق وتتعلق بالأمن القومي العربي كلّه، ولا يملك أي نظام ولا يحقّ له أن ينفرد بقرار حوله.

ولقد تدارس المؤتمر بكثير من الإمعان والروية التطورات الجارية في منطقة الخليج العربي، بما تحمله من بعض التوجهات والسياسات التي قد تكون لها آثارها الاستراتيجية السلبية بالنسبة لمستقبل المنطقة، ولمستقبل الأمة العربية كلها، انطلاقاً من وحدة المصير.

إنَّ الجزيرة العربية هي منبع العروبة والإسلام معاً، وبالتالي فإن الجزيرة العربية هي جزء لا يتجزأ من الكل العربي. وهذه الحقيقة الجغرافية لها انعكاساتها المؤكّدة من النواحي الاستراتيجية والثقافية والسياسية والاقتصادية على مجمل الأمة العربية حاضراً ومستقبلاً.

وإذا كانت منطقة الخليج العربي قد تعرضت لمحنة قاسية، فإن الأمم العظيمة تخلقها المحن العظيمة.

إنَّ تنمية الخليج العربي تنمية حقيقية مرتبطة بهويته القومية، فلا يمكن أن تتم أساساً إلا في محيط عربي وبأيدٍ عربية، من دون أن يخل ذلك بإمكانية الاستعانة بالكفاءات غير العربية عند الضرورة.

كذلك فإن المؤتمر ينبه إلى خطورة ما يجري في بعض بلدان الخليج العربية من سياسات بشأن العمالة الوافدة. وقد لا يقتصر انشغال المؤتمر على مسألة الاستغناء عن عدد كبير من العمالة العربية، بل إنَّ الأمر الذي قد يكون أكثر خطورة على المدى الطويل، هو المتعلق بمن سيحل محل هذه العمالة العربية وتأثيره على التركيب السكاني والاجتماعي لمجتمعات الخليج في السنوات القادمة. إنَّ الترجيح الغالب هو أن مثل هذا التوجه سيخلق كيانات استيطانية أجنبية في بعض البلدان الخليجية بحيث تفاجأ الأمة بواقع استيطاني عنصري آخر. وربما أمكن تمرير هذا المخطط، في ظلّ الهيمنة الغربية، تحت شعارات حقوق الإنسان وما شابه ذلك.

كذلك فإن أمن لخليج العربي لن تحميه إلا الترتيبات الأمنية العربية، بل إنَّ الاستغناء عن هذه الترتيبات، وتصور إمكانية الاستعانة بالأجنبي في هذا المجال، سيضع على أرض الخليج ذاتها بؤر توتر دائمة.

ومن هذه المنطلقات يتوجه المؤتمر بنداء إلى أبناء أمتنا العربية، أياً كان موقعهم، للسمو فوق اعتبارات اللحظة الراهنة بِكُلّ قساوتها ومرارتها، لأنه لن يصحّ في النهاية إلا الصحيح.

إنَّ المؤتمر يدرك بيقين أن الأمة تتعرض لهجمة أمريكية صهيونية شرسة وقد انتهزت فرصة حرب الخليج لكي تنطلق بكامل قواها لفرض الأمر الواقع وحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي وفقاً للشروط الإسرائيلية. وربط كلّ المنطقة بعد ذلك بالاستراتيجية الأمريكية الكونية، استناداً إلى ما تمخضت عنه حرب الخليج من آثار. وهنا يستذكر المؤتمر مجموعة من التداعيات الخطيرة

ـ تدمير القدرة العراقية الاستراتيجية عسكرياً واقتصادياً وسياسياً وانعكاس ذلك على اختلال التوازن في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، الأمر الذي يستدعي إحياء الجبهة الشرقية التي تضم الأردن وسورية ولبنان والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية، على وجه السرعة بتوفير الظروف الملائمة لذلك.

ـ الوجود الأجنبي المباشر على شكل قوات مسلحة وقواعد عسكرية.

ـ استنزاف القدرات الاقتصادية العربية سواء في تمويل العمليات العسكرية على كلّ الجبهات، أو في سباق التسلح الجديد، أو في عمليات التعمير بِكُلّ من الكويت والعراق.

وتزداد خطورة آثار حرب الخليج بالنسبة إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي باستمرار تدفق الهجرة اليهودية من أماكن مختلفة إلى فلسطين المحتلة، فضلاً عن تراجع أولوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي ضمن الأولويات العربية وتزايد احتمالات الاعتراف والتصالح بين أقطار عربية وإسرائيل.

كذلك يلاحظ المؤتمر أن الأمة أصبحت اليوم أبعد ما تكون عن استقلالها السياسي بما كبلته به مجموعة من بلدانها منفردة من اتفاقيات مع غيرها، إضافة إلى تكبيل إرادتها السياسية بسبب المديونية المستفحلة التي تسببت فيها برامج التنمية الفاشلة المؤسسة على نماذج تشجع النزعات الاستهلاكية ولا تسخر الطاقات لتلبية الحاجات الإنسانية الأساسية.

وبناءً على المناقشات الخاصة بالأوضاع التعسفية المفروضة على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلية، والمخالفة لمعاهدات جنيف، وبناءً على مناقشات المؤتمر في ما يتعلق بالإجراءات التعسفية التي تنفذ ضدّ الشعب العراقي باسم الشرعية الدولية، والتي تسعى إلى استمرار فرض الحصار الاقتصادي عليه، وتدمير أسلحته، وإرغامه على دفع تعويضات بشروط مجحفة، فإن المؤتمر قد قرر تكليف الأمانة العامة بالتوجه للهيئات التالية لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن السعي لفض الحصار عن الشعب العراقي وإحقاق حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره:

الحكومات العربية، جامعة الدول العربية، السكرتير العام للأمم المتحدة والمنظمات الدولية المختصة.

ويعبر المؤتمر عن تعاطفه التام مع العراق والكويت في جهودهما لإعادة إعمار البلدين، وتأسيس الديمقراطية فيهما. كما يدعو المؤتمر السلطات الكويتية إلى وقف الاعتقالات والاعتداءات على مواطنين عرب فيها وإلى إتاحة كلّ الضمانات القانونية للمحاكمات التي تجري الآن، واضعين في الاعتبار أهمية تضميد الجراح في المرحلة الراهنة، وسعياً وراء تضامن عربي فعال في مواجهة التحديات الخطيرة التي تعترض الأمة العربية.

وفي نفس الإطار يتابع المؤتمر بقلق بالغ الحملة الدولية الشرسة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إلغاء القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥ والذي قضى باعتبار «الصهيونية عقيدة عنصرية وشكلاً من أشكال التمييز العنصري». ويقتضي هذا الأمر حملة عربية مكثفة على كافة المستويات: حكومات ومؤسسات رسمية وغير رسمية ومنظمات مهنية ونقابية وطلابية وكافة القوى الفاعلة في الأمة العربية التي يمكن أن تكون لها صلات دولية للحيلولة دون العودة عن هذا القرار. إنَّ نجاح الولايات المتحدة في مسعاها لا يمثل إهانة لشرف الأمم المتحدة وكبريائها فحسب، ولكنه سيمثل كذلك انتكاسة خطيرة للأمة العربية في حاضرها ومستقبل علاقاتها مع دول العالم وخاصة دول العالم الثالث.

ويلاحظ المؤتمر أن الحديث عن «نظام جديد» أصبح شعاراً تمويهياً مفيداً للتغطية يحجب النشاطات التي ترتبط بدرجة أوثق بمصالح الولايات المتحدة. فلقد تمّ استغلال هذا الحديث في منطقتنا لمعاقبة الأعداء ومكافأة الأصدقاء. كما يجري استغلاله في تلقين الدروس فضلاً عن تحديد السبل التي تصرف فيها أقطار الخليج أموالها ويسمح لها بموجبها بالتعامل مع بقية دول العالم، كما يمكن استغلاله أيضاً لإيجاد مركز تتمتع فيه الولايات المتحدة بامتيازات خاصة، لا سيما في مجال النفط، على حساب منافسيها كاليابان والدول الأوروبية.

إنَّ المؤتمر يدرك أن هناك عالماً جديداً بالفعل يعاد بناؤه نتيجة للتغيرات الهائلة التي شهدها العام الماضي في المعسكر الاشتراكي بصفة خاصة من ناحية، ونتيجة لحرب الخليج بِكُلّ دروسها وخبراتها، من ناحية أخرى. ولكن إذا كان النظام العالمي الجديد المستهدف قد عبدته سنوات من السير على طريق الانفراج ثمّ الوفاق، فإن نهايته لا يمكن أن تتمثل في هيمنة الولايات المتحدة على العالم وتصبح وحدها مصدراً للشرعية وللاختصاص بل وللقصاص أيضاً.

والمؤتمر يؤمن بوجوب قيام نظام عالمي جديد، ويعلن ذلك إلى جماهير أمته وإلى قادتها، ولكن المؤتمر لا يتصور عالماً جديداً بالفعل إلا إذا كان ينبني، أول ما ينبني، على العدل. فالعدل يصنع الأمن، وبالأمن يسود السلام الدائم. وإن إعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة يصبح أمراً أكثر تعبيراً عن رياح الديمقراطية التي شملت العالم، ويصبح أمراً أكثر اتساقاً مع مبادئ العدل الواحدة الموحّدة ويشكل مدخلاً لا غنى عنه كأساس في بناء النظام العالمي الجديد.

ولاحظ المؤتمر بكثير من القلق تصاعد الإرهاب الصهيوني ضدّ الشعب الفلسطيني ومؤسساته التعليمية والأهلية وسعيه الدائم لتمزيق نسيجه الاجتماعي وفرض الأمر الواقع عليه. وانتقد المؤتمر

بشدة التقاعس العربي عن نصرة الانتفاضة الشعبية المباركة داعياً إلى الالتزام بمقررات مؤتمرات القمة العربية باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني مطالباً بدعم الانتفاضة بِكُلّ الوسائل لتمكينها من مواصلة نضالها الوطني مناشداً سائر الهيئات الرسمية العربية بوقف الممارسات الكيفية ضدّ أبناء الشعب الفلسطيني المنتشرين في أرجاء الوطن العربي الكبير وتأمين حقوقهم المدنية والإنسانية الكاملة.

ويدعو المؤتمر كافة الأقطار العربية إلى الالتزام بحق المواطنية العربية وذلك باتخاذ كلّ الإجراءات الرسمية الكفيلة بتعزيز الروابط بين أبناء الأمة الواحدة وإزالة كلّ التدابير التي تمنع تنقل المواطنين العرب بحرية كاملة بين الأقطار العربية وإقامتهم فيها.

وأولى المؤتمر خلال مداولاته عناية خاصة لمسألة الأقليات في الوطن العربي، ورأى أن هذه المسألة بِكُلّ إشكالاتها لا يمكن أن توضع على طريق الحلّ الصحيح إلا في الإطار الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان وعلى أساس حماية الوحدة الوطنية ومقاومة النفوذ الاستعماري.

كذلك درس المؤتمر خطر استمرار العدو الصهيوني في احتلاله لأجزاء غالية في جنوب لبنان متوجهاً بالتقدير للمقاومة الشاملة لهذا الاحتلال مؤكّداً على أهمية دعم مسيرة التحرير، شعبياً ورسمياً، ملاحظاً أهمية الخطوات التي تمّ اتخاذها على طريق إقفال ملف الحرب الأهلية وتعزيز فعالية الدولة والسير قدماً على طريق الوحدة الوطنية والسلام، متطلعاً إلى أن تكون معاهدة الإخوة والتعاون والتنسيق التي تمّ إبرامها بين سورية ولبنان داعماً لتحقيق هذه الأهداف وتجسيداً للعلاقات التاريخية وتعميقاً للروابط القومية بين البلدين، مؤكّداً على ضرورة عودة لبنان لممارسة دوره المتميز في مجالات الثقافة والفكر مما يتطلب الحفاظ على الحريات الأساسية فيه واعتبار الديمقراطية ضامنة لوحدته وعروبته في آن معاً.

ويتوجه المؤتمر بالتحيّة الخالصة لشعب اليمن العربي الذي استعاد وحدته الوطنية وأسس دولته الموحّدة وتقدّم خطوات على طريق تعزيز الحياة الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والالتزام بالقضايا القومية العربية.

ويهيب المؤتمر ببلدان المغرب العربي إغلاق ملف نزاع الصحراء الذي يهدد عدم التوافق على حله بضرب التقارب بين بلدان المنطقة، وشل فعالية شعوبها وحركاتها الوطنية، وإضعاف مساهمتها في المحيط القومي العربي.

وإذ يندد المؤتمر بالصمت العربي الثقيل تجاه الأحداث المأساوية التي تجري في الصومال وتستهدف وحدته وأمنه واستقراره، يدعو المؤسسات العربية وفي مقدمتها الجامعة العربية إلى بذل أقصى الجهود لوقف الاقتتال الداخلي في هذا القطر العربي وتمكينه من تحقيق حريته والمحافظة على وحدته.

ويشيد المؤتمر بصمود الشعب الإرتري وبنضاله البطولي المتواصل منذ ثلاثين عاماً من أجل حقّه في تقرير المصير مناشداً الأمة العربية مساندة شعب إرتريا وثورته وتوفير كلّ الدعم اللازم لها.

مقررات وإجراءات

إنَّ المؤتمر، بعد أن ناقش مشروع مسودة النظام الأساسي الذي قدمته الأمانة السابقة وأجرى التعديلات الأساسية عليه، وافق على إقرار هذا النظام الأساسي الذي يحدد مهمة المؤتمر، وكيفية تشكيله، ومهمات أمانته العامة، وعدد أعضائها، ومدّة توليها المسؤولية. كما كلف الأمانة العامة بإعداد نظام داخلي مفصل يحدد سير العمل وطبيعة تركيبه والصفة التي تحكم العلاقات داخل المؤتمر وبينه وبين فروعه في أقطار الوطن العربي وخارجه.

وبناء على هذا النظام الأساسي الجديد تمّ انتخاب الدكتور خير الدين حسيب بالإجماع أميناً عاماً للمؤتمر. كما انتخب المؤتمر خمسة وعشرين من أعضائه لعضوية الأمانة العامة.

وقد تمّ انتخاب الأعضاء التالية أسماؤهم في الأمانة العامة للمؤتمر:

- أ. **أحمد صدقي الدجاني** (فلسطين).
- د. **أسعد عبد الرحمن** (فلسطين).
- أ. **جاسم القطامي** (الكويت).
- د. **حسام عيسى** (مصر).
- أ. **حمد الفرحان** (الأردن).
- أ. **رسول الجشي** (البحرين).
- أ. **ضياء الفلكي** (العراق).
- أ. **الطاهر لبيب** (تونس).
- أ. **طلعت مسلم** (مصر).
- أ. **عبد الإله بلقزيز** (المغرب).
- د. **عبد الخالق عبد الله** (الإمارات).
- د. **عصام نعمان** (لبنان).
- د. **علي خليفة الكواري** (قطر).
- أ. **علي لطف الثور** (اليمن).
- أ. **محسنة توفيق** (مصر).
- د. **محمّد الأطرش** (سورية).
- د. **محمّد الطاهر العدواني** (الجزائر).
- د. **محمّد عابد الجابري** (المغرب).
- أ. **محمّد فايق** (مصر).
- د. **مسعود الشابي** (تونس).
- أ. **معن بشوّر** (لبنان).
- أ. **منصور الكيخيا** (ليبيا).
- أ. **نجاح واكيم** (لبنان).
- د. **هشام شرابي** (فلسطين).
- د. **وميض نظمي** (العراق).

كما اطلع المؤتمر على ورقة العمل المقدمة حول تجربة «مخيم الشباب القومي العربي الأول» الذي أقيم في مركز عمر المختار التربوي في البقاع (لبنان) ما بين ٢٠ تموز/يوليو ـ ٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ وشارك فيه حوالى ثلاثمئة شاب من مختلف الأقطار العربية، وبعد أن أبدى تقديره لهذه التجربة الرائدة، وشكره لِكُلّ من ساهم في إنجاحها، جدد استعداده لرعاية هذه التجربة وحرصه على أن تستمر كلّ عام، وفي أكثر من قطر.

المشاركون

أ. إبراهيم الدقاق (فلسطين).
د. أحمد بن صالح (تونس).
د. أحمد سعيد نوفل (فلسطين).
أ. أحمد صدقي الدجاني (فلسطين).
د. أحمد ماضي (الأردن).
د. أسعد عبد الرحمن (فلسطين).
أ. أمين شقير (الأردن).
أ. برهان الدجاني (فلسطين).
أ. بشارة مرهج (لبنان).
أ. بهجت أبو غربية (الأردن).
جمال الشاعر (الأردن).
أ. جهاد الزين (لبنان).
د. جورج طعمة (سورية).
د. حسام عيسى (مصر).
أ. حسين مجلي (الأردن).
أ. حمد الفرحان (الأردن).
د. خير الدين حسيب (العراق).
أ. رسول الجشي (البحرين).
د. رغيد الصلح (لبنان).
أ. رياض الريس (لبنان).
د. سعدون القشطيني (العراق).
د. سعيد بنسعيد العلوي (المغرب).
أ. سليمان الحديدي (الأردن).
أ. السيد يسين (مصر).
أ. شفيق الحوت (فلسطين).
د. صالح ارشيدات (الأردن).
أ. ضياء الفلكي (العراق).
د. طارق إسماعيل (العراق).
د. طاهر كنعان (فلسطين).
د. الطاهر لبيب (تونس).
أ. طلعت مسلم (مصر).
د. عامر خياط (العراق).
أ. عبد الإله بلقزيز (المغرب).
أ. عبد الباري عطوان (فلسطين).
د. عبد الخالق عبد الله (الإمارات).
د. عبد العزيز الدوري (العراق).
د. عبد القادر الزغل (تونس).
د. عبد القدوس المضواحي (اليمن).
أ. عبد المجيد بوزوبع (المغرب).
د. عصام نعمان (لبنان).
د. علي خليفة الكواري (قطر).
د. علي عتيقة (ليبيا).
د. علي محافظة (الأردن).
أ. علي محسن حميد (اليمن).
أ. فيصل الخضرا (فلسطين).
أ. ليث شبيلات (الأردن).
أ. مؤنس الرزاز (الأردن).
د. مجدي حماد (مصر).
أ. محسنة توفيق (مصر).
د. محمّد الأطرش (سورية).
أ. محمّد الحبيب طالب (المغرب).
د. محمّد طاهر العدواني (الجزائر).
د. محمّد عبد الملك المتوكل (اليمن).
أ. محمّد فايق (مصر).
د. محمود عبد الفضيل (مصر).
د. مسعود الشابي (تونس).
أ. مصطفى نبيل (مصر).
أ. معن بشوّر (لبنان).
أ. منصور الكيخيا (ليبيا).
أ. ناجي علوش (فلسطين).
د. هشام شرابي (فلسطين).
د. وميض نظمي (العراق).
د. يزيد صايغ (فلسطين)

المؤتمر القومي العربي الثالث ١٩٩٢(*)

بيان إلى الأمة

انعقد المؤتمر القومي العربي الثالث في بيروت استمراراً لتصميم بعض من أهل الفكر والخبرة والنضال في الوطن العربي على التشاور في حال أمته ودراسة سبل الخروج من المأزق المتفاقم الذي تواجهه، وتجسيداً لتأكيده على عمق الإيمان والالتزام بالمصالح القومية العليا لأمته الطامحة إلى استقلالها ووحدتها وحرية أبنائها وتنمية مواردها وتجديد دورها الحضاري والإنساني.

وإذا كان المؤتمر القومي العربي الأول الذي انعقد في تونس في آذار/مارس ١٩٩٠. هو مؤتمر التأسيس لمرجعيّة قومية مستقلة تطرح الأفكار والآراء والمواقف والآليات التي تسهم في إنارة الطريق وتبديد القلق الذي يحيط بالأمة وأبنائها، وإذا كان المؤتمر الثاني الذي انعقد في عمان في أيار/مايو ١٩٩١ هو مؤتمر اختبار قدرة هذه المرجعيّة القومية الوليدة على الصمود في وجه زلزال الخليج وآثاره، فإن مؤتمرنا الثالث هذا جاء ليشكل محاولة لمصارحة النفس بحال التفكك والضعف وانعدام الوزن الذي تمر به الأمة، وبما يتهددها في وجودها ومصالحها ومستقبلها وسط تحولات دولية كبرى، وأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية عاتية، وهجمات غربية متتالية، وجراح أهلية ساخنة.

ولم يكن اختيار لبنان بالذات، وعاصمته بيروت وقد طوى فصلاً أليماً ومريراً من الآلام والتضحيات بدأ في مثل هذه الأيام منذ سبعة عشر عاماً مجرد قيام بواجب الإخوة نحو شعب عربي عريق في التجنّد لنهضة العرب، ورفع الصوت الحر دفاعاً عن قضاياهم، بل لأن لبنان أيضاً بمشكلته وبالتحديات التي يواجهها هو رمز لحاجة عميقة إلى مراجعة جريئة وصريحة في الفكر القومي والأداء السياسي العربيين تجعلهما قادرين على استحضار كلّ قدرات الأمة وقيمها لمعالجة أي جرح يصيب جزءاً منها وكذلك على كسر تلك الثنائية التي قيّدت العقل والسلوك العربيين

(*) انعقد المؤتمر القومي العربي الثالث في بيروت ـ لبنان، خلال الفترة ١٤ ـ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢.

طيلة العقود الماضية فأسرتهما في لبنان وغيره من أقطار الأمة في إطار أحدى متاهتين: إما استهتار بخصوصيات الأقطار باسم «الشمولية القومية» وإما استغراق في الذاتية القطرية إلى حدّ إنكار أبسط روابط الإخوة القومية، بل إن انعقاد هذا المؤتمر على أرض لبنان يعكس تلك الحاجة العربية إلى استيعاب تجربة الحرب الأهلية في لبنان بِكُلّ دروسها، وتحصين الأمة بأسرها بوجه المحاولات الحثيثة الجارية لتعميمها على أكثر من قطر عربي، وذلك من خلال السعي لترسيخ الوحدة الوطنية داخل كلّ قطر، واعتبار مثل هذه الوحدة معياراً لا بدّ منه للصدق القومي والتوجه الوحدوي على مستوى الأمة.

كما أنَّ انعقاد هذا المؤتمر على أرض لبنان يحمل أيضاً تقديراً خاصاً للدور اللبناني الرائد في التنبّه المبكّر لمخاطر المشروع الصهيوني، وفي الدعوة إلى بناء القدرة العربية الجدية لمجابهته والتكافؤ معه، وفي البطولات والتضحيات الكبرى التي قدّمها على صعيد مقاومة شعبه الباسلة لهذا المشروع. تلك المقاومة المتكاملة دوماً منذ عقود طويلة مع كفاح الشعب العربي الفلسطيني وثورته المسلّحة وانتفاضته الباسلة.

وفي إطار تقدير الإنجاز الذي تمّ بخصوص الأزمة اللبنانية التي وضعت على طريق الحلّ النهائي من خلال اتفاق الطائف، وحيثُ إنَّ لبنان قطع شوطاً بعيداً على طريق تطبيق هذا الاتفاق، وحيث إنَّ اللجنة العربية العليا كانت تبنّت مشروع إنشاء صندوق دولي لمساعدة لبنان على إعادة بناء ما دمّرته الحرب واستعادة عافيته الاقتصادية واستئناف دوره العربي البنّاء، وحيثُ إنَّ القمّة العربية المنعقدة في بغداد خلال العام ١٩٩٠. كانت قد أجمعت على تبني هذا المشروع، وحيثُ إنَّ لبنان يعاني في الوقت الحاضر من أزمة اقتصادية اجتماعية بالغة الحدّة من جراء النتائج المأساوية التي خلّفتها المحنة الوطنية، فإن المؤتمر يدعو جامعة الدول العربية إلى القيام بالتحرّك اللازم كي تستأنف اللجنة العربية العليا نشاطها توصّلاً لإنشاء صندوق عربي ودولي لدعم لبنان.

ولقد تدارس المؤتمر الوضع الدولي الراهن بإمعان، وجرى التأكيد على أن هجمة «النظام العالمي الجديد» على وطننا العربي، وإن كانت تمثّل ظاهرة عامة بالنسبة إلى جنوب الكرة الأرضية ككل إلا أنّها تشتد ضراوة وتصميماً في تركيزها على الأمة العربية بموقعها الاستراتيجي المتميز بين الشمال والجنوب، وبسبب ثروتها النفطية والمالية، ومكوناتها البشرية ومحتواها العقائدي، ولسابق دورها الإيجابي في إيجاد التوازن داخل النظام العالمي لغير صالح قوى الرأسمالية العالمية في الخمسينيات والستينيات مما يجعلها ـ أي أمتنا العربية ـ إذا ما أخذت بأسباب وحدتها وتمكّنت من توظيف إمكاناتها، خطراً على مراكز الهيمنة والسيطرة في هذا العالم.

وفي هذا الإطار لاحظ المؤتمر أن النظام العالمي يمرّ بمرحلة انتقالية من نظام الثنائية القطبية إلى صيغة أخرى لم يكتمل تشكيلها بعد، وإن كانت تشير بمعايير اللحظة الراهنة إلى هيمنة أمريكية واضحة. غير أن المؤتمر يدرك أن عمق الأزمة البنيوية للرأسمالية الأمريكية والصعود الظاهر لمراكز

قوى جديدة في النظام العالمي يجعل من هذه اللحظة الراهنة لحظة موقتة في المنظور التاريخي. ولقد أدّى الانفراد الأمريكي الراهن بالهيمنة الدولية إلى ملامح متكررة وخطيرة باتت قواعد السلوك الدولي من جانب الدولة المهيمنة وحلفائها تتّسم بها بوضوح شديد.

ولا شكّ في أن أهم هذه الملامح هو ذلك المتمثل في ازدواجية المعايير من جانب القوى المهيمنة في النظام الدولي على النحو الذي أفقد الشرعية الدولية مقوماتها التي أفرزتها تحالفات ونتائج الحرب العالمية الثانية، بحيث أصبحت الولايات المتحدة تفرض نفسها وصية عليها، وتستخدمها آلية من آليات سياستها الخارجية، وتعمل من خلالها لإعادة تصنيف دول العالم بالشكل الذي يخدم هدفها في تحقيق الهيمنة المنفردة في النظام العالمي. ومن خلال هذه الوصاية على الشرعية الدولية، ومن خلال سيطرتها على مختلف المنظمات والمؤسسات المالية والدولية، ومن خلال قدراتها الإعلامية السياسية والعسكرية، تحاول الولايات المتحدة كذلك فرض أيديولوجيتها كحتمية وحيدة ومهيمنة على بقية دول العالم.

وبالنظر إلى ما سبق التنويه عنه من أهمية استراتيجية واقتصادية لوطننا العربي، وسوابق باسلة لنضالنا القومي، وطاقات كامنة في أبناء الأمة، فإن المؤتمر يدرك السبب الذي اختارت الولايات المتحدة من أجله وطننا العربي ساحة تجربة تحاول من خلالها أنْ تثبت أهليتها للقيادة الدولية وفرض نفوذها على بقية الدول الكبرى. ولقد عبّأت الولايات المتحدة من أجل هذه التجربة قوى عسكرية وسياسية وإعلامية على نحو يتجاوز بِكُلّ المعايير مبادئ الشرعية الدولية ولا يتناسب مع قوة الأطراف العربية التي اختارتها خصوماً لها.

إنَّ الهدف الأمريكي من هذه الحملة الضارية هدف مزدوج، فمن ناحية تريد الولايات المتحدة الأمريكية الإسراع بعملية التحوّل الجارية في النظام الدولي في اتجاه تحقيق هيمنتها على بقية دول العالم، ومن ناحية أخرى تريد أنْ تكبح جماح الحركة الشعبية المتنامية في أرجاء الوطن العربي كافة، وإثارة الفرقة والصراعات بين أقطارنا العربية وأبناء أمتنا العربية الواحدة.

وفي هذا الإطار وحده يفهم المؤتمر استمرار الحصار على الشعب العراقي والهجمة الأخيرة على الشعب الليبي.

ولقد توقف المؤتمر طويلاً عند هاتين القضيتين باعتبارهما نموذجين لا لبس فيهما لما تتعرض له الأمة العربية ككل من هجمات ضارية، وأكد على أنَّ استمرار الحصار على الشعب العراقي يمثّل تأكيداً جديداً على النيات المبيّتة ضدّ هذا الشعب حيث انتهى مبرر فرض الحصار بِكُلّ أبعاده ولم يعد من مبرر سياسي أو إنساني مقبول لفرض هذا الحصار الذي صار مساوياً من الناحية الفعلية لاغتيال شعب عربي بأكمله تحت دعوى حصار نظام حكم. ولقد تابع المؤتمر الجهود المختلفة لفك الحصار عن الشعب العراقي، بما فيها الجهود التي كلّفت الأمانة العامة ببذلها في إطار المؤتمر الثاني، وطالب بتوسيعها وتعميقها وامتداد نطاقها بحيث تشمل الجوانب السياسية بالإضافة للجانب الإنساني.

كذلك وقف المؤتمر طويلاً عند قرار مجلس الأمن الأخير بفرض العقوبات على ليبيا واتخذ قراراً بالتضامن الفوري والكامل مع الشعب الليبي ودعا الدول العربية كافة إلى أن تأخذ الموقف ذاته، ولفت النظر إلى أن هذا كلّه لا يمثّل سوى الحلقات الأولى من مواجهة طويلة لا بدّ من التحسّب لها بأقصى ما يمكن من تخطيط علمي وصلابة قومية وجسارة نضالية.

وفي هذا الإطار يدعو المؤتمر كافة القوى الفاعلة في وطننا العربي إلى دراسة فكرة تنظيم حملة شعبية لمقاطعة كلّ ما يمكن أنَّ يحقق مصلحة أمريكية مهما كانت إمكانات هذه القوى محدودة حيث يبقى من الممكن دائماً إيجاد الصيغ الملائمة للإمكانات المتاحة.

وفي الوقت نفسه، فإن المؤتمر يؤكّد على ضرورة التفاعل مع القوى الديمقراطية المستنيرة في أمريكا وأوروبا بصفة عامة لشرح قضايانا العربية، ونفي تهمة التعصّب القومي عن العرب، والعمل على الاستفادة من المرجعيّة الليبرالية الحقيقية لهذه القوى في خدمة تلك القضايا.

وبالإضافة إلى الهجمة الإمبريالية المباشرة والضارية، يلفت المؤتمر الانتباه إلى أنْ أدواراً إقليمية تعد لدول محددة تقع على تخوم وطننا العربي وبالاتساق مع مصالح وطموحات واضحة داخل هذه الدول كي يتم تمرير مشروع النظام شرق الأوسطي الجديد الذي تذوب فيه الهوية العربية. ولا تتفق هذه المخططات مع مصالح أمتنا العربية وسلامة العلاقات بين دول تربطها بنا علاقة الجوار وآصرة الدين، وهو الأمر الذي يدعونا إلى التمسّك بالموقف القاضي بضرورة التوصّل إلى صيغة تعاونية راسخة للعلاقة مع دول الجوار تقوم على التبادل الإيجابي للمنافع. وفضلاً عمّا تقدّم فإن المؤتمر يعبّر عن ارتياحه للاتجاهات الإيجابية للحكومة الجديدة في إثيوبيا، سواء باتجاه قبول حقّ تقرير المصير لشعب إريتريا، بشكل خاص، أو باتجاه العلاقات الإثيوبية ـ العربية بشكل عام. ويطالب الدول العربية جميعها، كما يطالب جامعة الدول العربية، بالاستجابة السريعة لهذه التوجهات لبناء علاقات متينة صحيحة مع دولة مجاورة تربطنا بها العديد من الوشائج والمصالح، فضلاً عن أنَّ القوى الاستعمارية والإسرائيلية ما تزال تسعى لتخريب هذه العلاقات.

ولاحظ المؤتمر أن عام ١٩٩١ قد شهد إلى جانب التزوير الصارخ لمفهوم الشرعية الدولية على المستوى السياسي تزويراً موازياً لدروس التجربة الاقتصادية والتنموية العالمية، فاستخدمت ظاهرة الانهيار الاقتصادي والسياسي للمعسكر الاشتراكي ذريعة لإدانة قيم العدالة الاجتماعية وأخلاقياتها، وللترويج للانفلات الكامل من ضوابط التخطيط للتنمية، وتكريس انكشاف الاقتصاد الوطني في الأقطار العربية والنامية الأخرى للمؤثرات الاقتصادية التي تطلق العنان للوسائل غير المنتجة لاكتساب الثروة، وتقوّي من نفوذ الفئات الطفيلية واستفحال الانغماس في الاستهلاك التفاخري وتقليد نماذج الاستهلاك الغربية.

ويرى المؤتمر أنَّ الحصار والتنكيل الذي تجلد به الإمبريالية الجديدة أقطاراً عربية وغير عربية، بما فيها أمم كبرى من العالم الثالث، لفرض الطاعة عليها وإخضاعها للتزوير الأمريكي لمفهوم الشرعية الدولية، إنما أداته ووسيلته الأساس هي استغلال الحاجة المادية والإدمان الاستهلاكي

الناجم عن فقر وتخلف التكوين الاقتصادي والاجتماعي في تلك الأقطار، ووضعها إزاء خيار الطاعة والخضوع أو إبقاؤها فريسة للمديونية والبطالة والجوع.

وفي هذا الإطار يؤكّد المؤتمر أن التحرر من إسار الحاجة والتبعية الاستهلاكية للمركز الصناعي الغربي عملية شاقة وطويلة الأمد تحتاج لنوعية جديدة من النضال والعمل الشعبيين بهدف إعادة بناء الروح الثورية والمسلكيات الملائمة لها في العمل والإنتاج والاستهلاك، ولذلك يوصي المؤتمر مركز دراسات الوحدة العربية وغيره من المراكز العلمية العربية المتخصصة بدراسة الاقتصاد السياسي للدعوة الوحدوية والتعرّف إلى القوى الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة في كلّ قطر عربي ودراسة شروط تعبئة هذه القوى لقضية الوحدة.

ويؤكّد المؤتمر في هذا الصدد على ضرورة السعي الجاد إلى تحقيق الوحدة العربية ويدعو في هذا الإطار إلى مساندة أية وحدة تتم بين قطرين عربيين أو أكثر بشرط أنْ يكون ذلك استجابةً لمصالح عربية وبهدف تحقيق وحدة أوسع، وبما يمكّن من زيادة في الطاقات الإنتاجية ورفع لمستوى معيشة الشعب العربي، ويمكّن الوطن العربي من اكتساب أسباب القوة. كما يوصي المؤتمر في الوقت ذاته بدراسة الاقتصاد السياسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس التوصّل إلى صيغة سليمة توائم بين قيم العدالة الاجتماعية ومقتضيات الإدارة الكفؤة للاقتصاد الوطني، بما يحقق بناء المجتمع المنتج وخفض سقف التبعية الاستهلاكية للمراكز الصناعية الغربية.

ويؤكّد المؤتمر في نفس السياق ضرورة الارتقاء بقضية الإعمار من المستوى القطري إلى المستوى القومي، فإعمار لبنان والعراق والكويت لن يتم إلا في إطار التكافل القومي في جمع القدرات المالية وتشجيع الرساميل العربية المهاجرة على العودة، وتضافر الكفاءات الثقافية والمهارات الفنية والإدارية وتوظيفها جميعاً في عملية تنموية وتحديثية شاملة لِكُلّ البنى الارتكازية العربية على النحو الذي يمكّن الأمة من مواجهة محاولات تكريس التبعية الاقتصادية.

وفي سياق تشخيصه للمخاطر التي تحيق بالأمن القومي العربي، توقف المؤتمر أمام عملية الهدر اليومي المنظم الذي تقوم به القوى المعادية للشخصية الثقافية العربية وذلك سواء من خلال الاختراق الإعلامي المسلّح بأحدث وسائل التقدّم التكنولوجي من قنوات البث السمعي والبصري أو من خلال مشروعات التطبيع الثقافي مع العدو التي يشارك فيها للأسف مثقفون أو أشباه مثقفين عرب. لقد تحوّل الوطن العربي إلى ساحة مفتوحة أمام محاولات التفكيك المتعمّد لنظام القيم الاجتماعية والثقافية القومية.

والمؤتمر إذ يسجل هذه الظاهرة الفريدة في كثافتها وحجمها من الاختراق الغربي للنسيج الثقافي للمجتمع العربي يدرك إنَّ أهداف أعداء الأمة العربية لن تتوقف عند أقل من مسخ الهوية القومية لهذا المجتمع والاعتداء على رابطته الثقافية والروحية، وإدماجه في نظام قيم مختلف يقتلع جذوره، وذلك بهدف تسهيل تفكيك قدرته على المقاومة والسيطرة الاستراتيجية عليه، اعتباراً لما

تمثله الثقافة من مستودع للهوية والقيم الإنسانية يرقى بها إلى حيث تكون خطّ الدفاع الاستراتيجي الأقوى والأمتن عن الذات، القادر على الدفاع والمقاومة حين تسقط خطوط الدفاع العسكرية والسياسية والاقتصادية، أي حين تنهار الدولة أو تكاد ويكون المجتمع في حالة انكشاف لخطر الاقتلاع الخارجي.

وإذ يؤكّد المؤتمر على الروح الأصيلة للأمة العربية في التفاعل الحضاري الخلاق مع غيرها من الأمم عبر التاريخ، ويستلهم صمود هذه الأمة قروناً من الزمان في مقاومة موجات الغزو الثقافي، فإنه ينبّه إلى المخاطر التي سوف تنجم عن أي استرخاء أو تلكؤ من قبل النخب الثقافية القومية في إعداد استراتيجية ثقافية وإعلامية متكاملة ومتحضرة لمواجهة هذا التحدي بعدة علمية وإجرائية جدية وفاعلة من مستوى الأدوات الإجرائية التي يوظفها الاختراق الخارجي.

* * *

وتوقف المؤتمر طويلاً أمام الجهود الراهنة التي انطلقت منذ اجتماع مدريد لتسوية الصراع العربي ـ الصهيوني. ويدرك المؤتمر أن الأرضية الأصيلة وراء هذا الصراع هي في الواقع وعلى وجه الدقة أرضية التناقض التاريخي بين الأمة العربية الراغبة في التحرر السياسي والاجتماعي وبناء دولة الوحدة وبين الاستعمار الغربي الراغب في استعادة الهيمنة ومواصلة الاستغلال.

ويلاحظ المؤتمر أن الإدارة الأمريكية تتجه إلى فرض تسوية للصراع العربي ـ الصهيوني كان لها الدور الأكبر في رسم خطوطها، ومن الواضح أن هذا التوجه الأمريكي المستند إلى شروط إسرائيلية مسبقة جاء بفعل حقائق استراتيجية استجدت تتعلق بأبعاد الصراع المحلية والإقليمية والدولية. لقد اختارت الولايات المتحدة توقيتاً لإجراء التفاوض على هذه التسوية بين الأطراف يجعلها بعيدة عن أن تكون حلاً عادلاً. ولم تكتفِ بالتنكر للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وإنما أتاحت الفرصة للكيان الصهيوني أن يقدم تفسيره الخاص للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين جعلتهما أساساً للتسوية، وهو تفسير يفرغهما من المضمون. كما استجابت لمطلبه بعدم الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه، ورفضت التعامل مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد، كما رفضت أي بحث لقضية القدس وعودتها للسيادة العربية.

ولعل أخطر ما في هذا المخطط الأمريكي هو تنبيه للأفكار الصهيونية بشأن فرض تطبيع علاقات جميع الدول العربية بالكيان الصهيوني، وهو ما يتضح في الإصرار على جعل التسوية تجري في مسارين، وفرض بحث مشاكل إقليمية واسعة النطاق، مثل ضبط التسلح والأمن الإقليمي والبيئة والتعاون الاقتصادي والمياه، بغية تحقيق التطبيع عملياً وتقديمه على ما عداه، وجعل الكيان الصهيوني جزءاً من المنطقة وشريكاً أصيلاً في جميع مواردها مع المحافظة في الوقت نفسه على قوته وتفوقه العسكري الاستراتيجي، وذلك كلّه قبل تحقيق أي تقدّم في قضية الجلاء الإسرائيلي عن الأراضي العربية المحتلة.

وفوق كلّ ذلك بادرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم مكافأة إضافية لإسرائيل عندما مارست ضغوطها على الجمعية العامة للأمم المتحدة لإلغاء قرارها رقم ٧٥/٣٣٧٩ القاضي بأن الصهيونية حركة عنصرية من دون أن تحصل من الكيان الصهيوني على أي تنازل بالمقابل. وهكذا يدفع العرب وحدهم الثمن الباهظ لعنصرية إسرائيل، كما يتأكد من استمرار مأساة اللاجئين الفلسطينيين على الرغم من كلّ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعية إلى عودتهم لوطنهم أو تعويضهم، وتوسع إسرائيل في الأراضي العربية عبر الحروب العدوانية المتكررة، والعمل على تهويد الأراضي العربية المحتلة وفي الصدارة منها القدس التي أعلنتها إسرائيل عاصمة لها.

إنَّ المؤتمر ينطلق في موقفه من جهود التسوية الراهنة من أن الحقوق التاريخية للشعوب والأمم لا يجوز التصرف بها تحت وطأة ظرف ضاغط، كما لا يجوز لقيادة أو لقطر أو مجموعة أقطار أن تتصرف بما يمس حقوق الأمة بأسرها أو يلغي أو يقيد حقوق الأجيال القادمة في النضال من أجل استرجاعها، وهذا يعني ضرورة التعامل مع ما يجري من موقع التمسك بالثوابت وعدم التفريط.

ومن هنا يجب أن يتوجه عمل الأمة في هذه المرحلة لإيجاد حقائق جديدة على أرض الصراع تصل بالولايات المتحدة إلى التسليم بحقوقنا العربية والتعامل معنا على أساس من الندية. إنَّ العمل لإيجاد هذه الحقائق الجديدة وإبداع أساليب النضال الفاعلة يتطلب منا على الصعيد الشعبي القيام بتحرّك واسع لتحقيق اللقاء ولتوثيق الترابط بين مختلف القوى الفكرية والسياسية في أمتنا على أساس من برنامج شامل للمواجهة، ولا بدّ من أن يبرز في هذا البرنامج بصفة خاصة دعم الانتفاضة الفلسطينية الباسلة وتصعيدها وتعبئة الجماهير لرفض التطبيع وتوفير الشروط اللازمة لقيام مقاومة تتصدى للكيان الصهيوني.

وفي هذا الإطار يدعو المؤتمر إلى الإسراع بتشكيل اللجنة القومية التي أقر المؤتمر القومي العربي الثاني إنشاءها لدعم الانتفاضة، كما يدعو إلى دعم النضال الشعبي في جنوب لبنان ضدّ سياسة الهيمنة الإسرائيلية، والضغط لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ القاضي بالانسحاب الإسرائيلي من مجمل الأراضي اللبنانية.

وفي مواجهة كافة هذه التحديات الضارية التي تواجهها الأمة، لاحظ المؤتمر بِكُلّ أسى الحال المتردي التي تدنت إليها العلاقات العربية ـ العربية، إذ إنّه على الرغم من كلّ المخاطر السابقة والمنتظرة التي تهدد الأمة العربية في كلّ مناحي حياتها، وتهدد في نفس الوقت أمن دولها واستقرارها، لم تحدث المصالحة العربية المطلوبة، وتراجع التنسيق العربي، وتوقف التكامل العربي، وأخفقت جميع محاولات وضع ترتيبات أمنية عربية مشتركة، وتعددت مظاهر الانكفاء على الذات قطرياً وإقليمياً بما لا يخدم أي صالح للشعوب العربية ولا يحقق أمنها القطري أو الإقليمي أو القومي.

ولا شكّ في أن هذا الوضع المؤسف يتطلب من كافة القوى الحية في الأمة العمل على حماية النظام العربي وتحصين مقاومته باستخدام كافة الآليات النضالية الممكنة ضدّ عوامل الضعف الذاتية ومؤامرات التذويب والتفتت الخارجية، وعلى الرغم من إدراك المؤتمر لحدود جامعة الدول العربية كمنظمة تجمّع بين الحكومات فإنه يرى في إضعافها في هذه الظروف عرضاً إضافياً من أعراض الوهن العربي الراهن، ولذلك فإنه يطالب كافة الأطراف العربية المعنية بالسعي لتمكينها من أن تلعب الدور الذي تمكنها بنيتها الحالية من أنْ تلعبه كمقدمة لإحداث التطوير الضروري في هذه المنظمة بما يقرّبها من طموحات الأمة ونضالها.

ولقد أولى المؤتمر في هذا الصدد اهتماماً فائقاً بمنطقة الجزيرة والخليج العربي التي ما زالت تتعرض لمحنة شديدة، وتواجه هويتها القومية ومواردها وتنميتها أخطاراً غير مسبوقة. فلقد امتدت آثار حرب الخليج فشملت مقدرات الأمة في مبادئها وكرامتها ومستقبلها، ولم يقتصر تأثيرها على العراق والكويت وحدهما بل طالت الأمة بنكبات مادية ومعنوية تتعدى أضرارها هذا الجيل إلى أجيال تالية. وأن المؤتمر إذ يعرب عن تعاطفه مع محنة الشعب العربي في الكويت والعراق يؤمن بأن إنجاز التحول الديمقراطي والاحترام الكامل لحقوق الإنسان في كلا القطرين، وحل كافة المسائل المعلقة بينهما بروح الإخوة والقيم العربية الأصيلة، وبخاصة تلك المسائل ذات الطبيعة الإنسانية كقضية استمرار الحصار الاقتصادي والسياسي على الشعب العراقي وقضية الأسرى والمفقودين الكويتيين وغيرهم، سيساعد في عملية إعادة بناء وعودة اللحمة العربية إلى حيويتها وعافيتها.

ومثلما يؤكّد المؤتمر المسؤولية القومية عن جذور الأزمة والعجز عن تسويتها واحتوائها قبل أو بعد نشوئها، فإنه يقرر أن معالجة آثارها هي مسؤولية قومية أيضاً، ويرى المؤتمر أن هذه المعالجة تتطلب وضع حدّ لإعلام الأزمة الذي ما زال يغتصب الرأي العام ويساهم في تأسيس علاقات قائمة عل الشك والتربص والتوتر والوهن، والعمل على إرساء تقاليد مسؤولية الكلمة وأخلاقياتها وأمانتها والتعامل بمنهجية منضبطة في الخلاف وبتقاليد رشيدة لممارسة النقد الذاتي والمصارحة.

كما يؤكّد المؤتمر على ضرورة ضبط الخطاب القومي في كلّ أجزاء الوطن العربي بالمصارحة التي لا تسمح بالمهاترة أو الإرهاب الفكري، وفي نفس الوقت يدعو المؤتمر كافة القوى القومية في الوطن العربي بعامة وفي منطقة الخليج والجزيرة العربية بما فيها العراق بخاصة إلى تجاوز الجراحات الأليمة لهذه الكارثة إدراكاً لثوابت الإخوة والجيرة الجغرافية والتاريخ المشترك واستشعاراً لجسامة المخاطر الآتية.

وأن المؤتمر إذ ينطلق في موقفه هذا من حرصه على الأمة وعلى تأكيد العروبة الأصيلة لهذا الجزء الفاعل منها في الخليج والجزيرة العربية، فإنه يلاحظ بقلق بالغ استمرار ظاهرة تدفق العمالة

غير العربية إلى هذه المنطقة على حساب العمالة العربية، ويعيد التأكيد على المخاطر الهائلة التي يكتنفها مثل هذا التدفق بالنسبة إلى عروبة الخليج ومستقبل أمتنا العربية.

كذلك فقد أولى المؤتمر في الإطار ذاته اهتماماً عميقاً بالمخاطر المحدقة بالأقطار العربية في منطقة القرن الأفريقي، وانعكاساتها الجسيمة على الأمن القومي العربي. فالصومال الذي كان يطالب باستكمال وحدته، مزقته حرب أهلية ضروس، نتيجة لشيوع الدكتاتورية والفساد والإفساد، ثمّ بلغت المأساة ذروتها بإعلان الشمال انفصاله عن البلاد مما شكّل ضربة قاصمة لوحدة الصومال، ومع استمرار الحرب الأهلية في الشمال والجنوب معاً، تفاقمت حدة المشكلات الإنسانية والاجتماعية إلى حدّ يهدد البلاد كلها ليس فقط بحالة خطيرة من المجاعة وإنما بالتعرض لمشكلات بيئية وصحية خطيرة تنتشر فيها الأوبئة التي تتفوق على السلاح في خطورتها وآثارها المدمرة. ثمّ اشتعلت نيران الفتنة في جيبوتي بحكم تركيبتها الاجتماعية المرتبطة بالضرورة بالصومال وبما يحدث فيها، وأخذ الوضع يتدهور بسرعة رهيبة إلى حدّ التهديد بتدخّل فرنسي فيها.

ولذلك فإن المؤتمر يناشد جامعة الدول العربية استمرار مساعيها لوضع حدّ لهذه المشكلات، وبالاتصال بِكُلّ المنظمات الدولية والإنسانية للمساعدة على استتباب الأمن في هذه المنطقة الحيوية فضلاً عن مواجهة المخاطر الإنسانية والاجتماعية التي تتعرض لها.

كذلك أولى المؤتمر اهتماماً خاصاً بقضية التنسيق بين القوى القومية والإسلامية في الوطن العربي، مجدداً تأكيد الحاجة الفكرية والإجرائية إلى إقامة جبهة بين العروبيين والإسلاميين وسائر القوى الليبرالية واليسارية، كي يصبح المشروع النهضوي العربي إسهاماً لجميع النهضويين بشتى منابعهم ومدارسهم وحركاتهم، وبهذه الجبهة يمكن جعل تحديات الحاضر وحاجاته تفرض متطلباتها الثقافية والمادية من تراث الماضي أو من إنجازات الحاضر أو من تطلعات المستقبل، فنختار منها بالعمل والإنتاج ما يقربنا من أهداف مشروعنا الحضاري العربي النهضوي، كما أنَّ جبهة من هذا الطراز تقدر على جعل المشروع النهضوي قضية يومية للجماهير تلتزمها بحسها ومشاعرها ووعيها بمصالحها وطموحاتها فتصبح فيها ومعها مشاركة في صنع مصيرها وملبّية حاجاتها بدلاً من أن تبقى متفرجة غير مبالية.

ولقد شدد المؤتمر على أن التحالف المطلوب بين هذه القوى يجب أن يكون تحالفاً استراتيجياً ديمقراطياً وليس تكتيكياً وظرفياً، وفي هذا الإطار كلف المؤتمر أمانته العامة بالعمل على تشكيل لجنة للتحضير لعقد مؤتمر قومي/إسلامي قبل نهاية العام الحالي يدور فيه الحوار المطلوب وتتم فيه محاولة وضع الاستراتيجية المشتركة.

* * *

وقبل هذا كلّه وبعده توقف المؤتمر طويلاً أمام الديمقراطية كمكوّن أصيل في المشروع النهضوي العربي، ووسيلة لا غنى عنها بالوقت ذاته للتصدي لتحديات الوضع الراهن ومخاطره

من خلال تفعيل دور الجماهير العربية وكافة القوى صاحبة المصلحة في تنفيذ المشروع النهضوي العربي. ويؤكّد المؤتمر مجدداً على مكوّنات المفهوم الديمقراطي بما يشمله من سيادة للقانون، وتعددية سياسية، وضمان لتداول السلطة، وتمثيل نيابي سليم على طريق انتخابات نزيهة، واحترام لحقوق الإنسان الأساسية دون تمييز يقوم على العرق أو اللغة والدين، ويؤكّد المؤتمر أن الديمقراطية بهذا المعنى لا يمكن أن تكون عائقاً في مواجهة التحديات الخارجية، بل إنَّ العكس هو الصحيح، بمعنى أن أمتنا العربية بعامة وكل قطر من أقطارها على حدة سوف يكون من دون شكّ أكثر قدرة على التصدي لتلك التحديات إذا ما تسلّح بالديمقراطية قيمة فكرية وخلقية وأداة نضالية بالوقت ذاته، ويدعو المؤتمر فصائل المثقفين العرب الملتزمين بطموحات أمتهم إلى بذل أقصى ما لديهم من جهد لترسيخ الوعي بالديمقراطية، والتصدي لدعاوى للنيل منها أياً كانت المبررات التي تستند إليها مثل هذه الدعاوى.

وشدد المؤتمر في هذا الشأن على ضرورة تعزيز العمل الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني في الساحة العربية كمطلب لا غنى عنه لسلامة المسار الديمقراطي. إن قيام مؤسسات المجتمع الأهلي على الصعيد الوطني من نقابات وجمعيات وأندية ومؤسسات اجتماعية وثقافية وشبابية يشكّل أحد أبرز آليات تدعيم الوحدة الوطنية وتطوير الوعي والممارسة الديمقراطية. وإذا كانت هذه الآليات تؤدي إلى مثل هذه الإسهامات على المستوى القطري فإنها تسهم أيضاً في إيجاد البنية الضرورية لولادة الحركة العربية الوحدوية الشاملة، فوحدة المجتمع الأهلي العربي مدخل لتحقيق وحدة الأمة العربية، ذلك أن تعزيز قوى المجتمع الأهلي محلياً وقومياً من شأنه أنْ يحاصر تفشّي الروح القطرية على مستوى المواطن العربي، وهكذا يتحقق التعاضد الخلاق بين الديمقراطية والوحدة كعنصرين أصيلين من عناصر المشروع الحضاري العربي.

وعلى الرغم من جسامة التحديات فإن ثقة المؤتمر بإمكانات هذه الأمة وطاقات أبنائها غير محدودة، وتتأكد هذه الثقة بالاتجاهات والميول والمعاكسة لتردّي الأوضاع في الوطن العربي، وهي الاتجاهات التي تراكمت وقائعها الإيجابية بما يكفي للاعتقاد أنّها قد تتحول في المستقبل إلى ما هو أكثر من كونها مجرد آليات دفاعية لمقاومة التدهور وذلك كلّما أمكن إتقان تنميتها وتوظيفها في أفق استراتيجي منظم. ويتعلق الأمر في هذا بظاهرتين سياسيتين بارزتين، هما: نمو حركة الكفاح الديمقراطية في قسم عظيم من البلاد العربية، ثمّ تصاعد موجة من المدّ القومي في ساحات عربية لم تكن قد عبّرت عن وعيها القومي العربي بهذه الصورة من الوضوح البليغ من قبل.

والمؤتمر إذ يسجّل هذه الظاهرة الإيجابية التي تتسع على امتداد الوطن العربي، يعتبر أن إرساء استراتيجية لتطوير هذه الحالة فريضة واجبة على كلّ المفكرين والمناضلين القوميين بما يؤمّن توظيفاً خلاقاً لفاعلية أجيالنا الجديدة التي تؤول إليها الآن مهمة حماية أرضنا وتاريخنا ومصالحنا من الاستهتار الأجنبي والمحلي المتواطئ، وبما يسمح لأمتنا أنْ تتبوأ مكانتها الطبيعية في ركب التاريخ البشري المعاصر بين أمم الأرض وشعوبها.

المشاركون

د. **إبراهمي علاوي** (العراق/إنكلترا).
أ. **إبراهيم الدقاق** (فلسطين).
د. **أحمد الربايعة** (الأردن).
د. **أحمد بن صالح** (تونس/فرنسا).
أ. **أحمد حسين اليمانيّ** (فلسطين/لبنان).
د. **أحمد يوسف أحمد** (مصر).
د. **إسماعيل صبري عبد الله** (مصر).
د. **أنيس صايغ** (فلسطين/لبنان).
أ. **بشارة مرهج** (لبنان).
د. **بيان الحوت** (فلسطين/لبنان).
أ. **جاسم القطامي** (الكويت).
أ. **جميل مطر** (مصر).
أ. **جهاد الزين** (لبنان).
د. **جورج طعمة** (سورية/أمريكا).
د. **حسام عيسى** (مصر).
أ. **حسني الشيّاب** (الأردن).
أ. **حلمي شعراوي** (مصر).
د. **حليم أبو عزّ الدين** (لبنان).
أ. **حمد الفرحان** (الأردن).
أ. **حمزة الحسن** (السعودية/لندن).
د. **خير الدين حسيب** (العراق/لبنان).
د. **خيريّة قاسمية** (سورية).
أ. **رسول الجشي** (البحرين).
أ. **رشيد القاضي** (لبنان).
د. **رضوان السيد** (لبنان).
أ. **رياض الريس** (سورية/لبنان).
د. **رياض قاسم** (لبنان).
د. **سعيد بنسعيد العلوي** (المغرب).
د. **سليم الحص** (لبنان).
أ. **سليم الزعبي** (الأردن).
د. **سمير صباغ** (لبنان).
د. **سهيل إدريس** (لبنان).
د. **شوقي خير الله** (لبنان).
د. **صلاح الدباغ** (فلسطين/لبنان).
أ. **ضياء الفلكي** (العراق/إنكلترا).
أ. **طارق أبو الحسن** (سورية).
د. **طاهر كنعان** (فلسطين/الأردن).
د. **الطاهر لبيب** (تونس).
أ. **طلال سلمان** (لبنان).
أ. **طلعت مسلم** (مصر).
عادل حسين (مصر).
أ. **عبد الإله بلقزيز** (المغرب).
أ. **عبد الباري عطوان** (فلسطين/إنكلترا).
أ. **عبد الرحيم مراد** (لبنان).
أ. **عبد القادر العامري** (قطر).
د. **عبد الله عبد الدائم** (سورية).
د. **عدنان السيد حسين** (لبنان).
د. **عصام العريان** (مصر).
د. **عصام نعمان** (لبنان).
أ. **عصمت بكر الطائي** (العراق).
د. **علي الشيخ الساعدي** (العراق/ليبيا).
أ. **علي لطف الثور** (اليمن).

أ. غازي العريضي (لبنان).
د. غسان الخازن (لبنان).
د. فهمية شرف الدين (لبنان).
أ. كريم مروة (لبنان).
د. مبدر الويس (العراق/سورية).
د. مجدي حماد (مصر).
أ. محسن عوض (مصر).
أ. محسنة توفيق (مصر).
د. محمّد الأطرش (سورية).
أ. محمّد البصري (المغرب/فرنسا).
د. محمّد المجذوب (لبنان).
د. محمّد عبد الملك المتوكل (اليمن).
أ. محمّد عروق (مصر/الإمارات).
أ. محمّد قباني (لبنان).
د. محمود عبد الفضيل (مصر).
أ. مخلص الصيادي (سورية/الإمارات).
د. مسعود الشابي (تونس).
د. مسعود ظاهر (لبنان).
د. مصطفى خوجلي (السودان/لبنان).
أ. مصطفى نويصر (الجزائر).
أ. معن بشوّر (لبنان).
أ. منح الصلح (لبنان).
أ. منى شقير (الأردن).
أ. منير سعيد (العراق).
د. موزة غباش (الإمارات).
أ. نجاح واكيم (لبنان).
أ. نصر شمالي (سورية).
أ. هادي حسن (العراق/السويد).
أ. هاني الفكيكي (العراق/لندن).
د. وميض نظمي (العراق).
د. يوسف الحسن (الإمارات).

المؤتمر القومي العربي الرابع ١٩٩٣(*)

بيان إلى الأمة

في غمرة تحولات وتحديات عميقة وشاملة تواجه الأمة العربية في مختلف نواحي حياتها، لا سيما تلك الناجمة عن احتمالات تصفية القضية الفلسطينية والحقوق العربية في مفاوضات غير متكافئة، انعقد المؤتمر القومي العربي الرابع في بيروت بين ١٠ ـ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٣ مجسداً، بتصميم ووضوح، استمرار جمع من أهل الفكر والخبرة والنضال في الوطن العربي في النهوض بأعباء مهمة تاريخية جوهرها دراسة حال الأمة، والتشاور في سبل خروجها من أزماتها المتفاقمة، وصوغ المناهج والبرامج والخطط الهادفة إلى حماية مصالحها القومية العليا، وتحقيق طموحاتها المشروعة في الوحدة، والديمقراطية، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني والقومي، والتجدد الحضاري.

وما كان المؤتمر القومي العربي الرابع لينعقد ويباشر مهامه بحرية تامة حسب البرنامج المقرر، لولا أن لبنان طوى زمن الحرب الأهلية ومهاوي الفتنة، وعاد شعبه العربي بقامته النضالية العالية إلى ممارسة الفعل الحضاري من خلال مسيرة الإعمار والإنماء، وبدأت بيروت ـ أميرة المدائن العربية في مقاومة العدوان ـ تستعيد دورها التاريخي كمنارة للإشعاع الفكري، وواحة للحريات الديمقراطية، ومضيفة للقوى الحية الملتزمة قيم الحرية والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان، وهو الدور الذي كان أحد أسباب استهداف لبنان وما زال من قبل القوى المعادية لوحدته وعروبته وتطوره الديمقراطي.

ومن لبنان تعلم المشاركون في المؤتمر القومي العربي الرابع درساً سيبقى حياً في ذاكرة الأجيال العربية، وهو أن الطريق الأسلم والأفعل لتجاوز شروخ الوحدة الوطنية إنما يتجسد ويتألق في مباشرة مقاومة شعبية حارة، مستمرة ومتصاعدة ضدّ العدو الصهيوني. وما كان لبنان ليتمكن أصلاً من مواجهة الاجتياح الإسرائيلي لربوعه عام ١٩٨٢ ويرغم إسرائيل، في وقت مبكر، على سحب

(*) انعقد المؤتمر القومي العربي الرابع في بيروت ـ لبنان، خلال الفترة ١٠ ـ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٣.

جيوش احتلالها من معظم أراضيه لولا المقاومة الضارية التي شنتها قواه الوطنية والإسلامية الحية، الأمر الذي سجل لشعبه سابقة لافتة في تاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني هي نجاحه في إفشال مخططات إسرائيل وإحباطها بمنعها من تحقيق أغراض حربها الخامسة على الوجود العربي عامة وعلى وحدة لبنان خاصة.

طبيعة واستراتيجية وخطّة عمل المؤتمر القومي العربي

ولاحظ المؤتمر بارتياح أن الممارسة أثبتت سلامة الصيغة الجديدة التي قام عليها المؤتمر القومي العربي والتي تتجاوز كلاً من مفهوم الحزب السياسي والندوة الفكرية، وأن هذه الصيغة تلبي دونما شكّ حاجة موضوعية تنبثق من واقع الحركة القومية العربية وفي ضوء سابق خبراتها مع العمل الحزبي. وأكد المؤتمر على الفائدة القصوى لنهج فتح باب العضوية لِكُلّ من يؤمن بأهداف المشروع القومي العربي. كما أكد المؤتمر ضرورة العمل دائماً على تعزيز العلاقة الفكرية والنضالية بين المنتمين كافة إلى عضوية المؤتمر بالتفاعل الفكري في دورات انعقاد المؤتمر، والمشاركة النضالية في الفترة ما بين هذه الدورات.

كذلك وقف المؤتمر على التطور الإيجابي المتمثل في ظهور منتديات مستقلة للفكر القومي العربي في عدد من الأقطار العربية تنهض بأعباء نشر الوعي القومي العربي والدعوة إلى المشروع الحضاري العربي داخل كلّ قطر من أقطار الوطن العربي. وقد تعهد الأعضاء بالعمل على تكوين مزيد من المنتديات في الأقطار العربية التي لم تتشكل فيها مثل هذه المنتديات بعد، بل وطالبوا بالنظر في إمكانية توصيل هذه الفكرة إلى عرب المهجر الذين يحتاجون، دونما شكّ، إلى نهج المؤتمر ونشاطه بما يساعدهم في الحفاظ على هويتهم القومية والعمل على خدمة أهداف أمتهم.

كما ناقش المؤتمر طويلاً الوثيقتين اللتين قدمتهما الأمانة العامة حول مشروع استراتيجية وخطّة عمل المؤتمر القومي العربي وخطّة عمل الحركة القومية العربية عموماً على المستوى الشعبي للعقد الحالي من التسعينيات وقدرهما تقديراً عالياً كونهما يستجيبان لحاجة فكرية وسياسية وعملية، ويمثلان نقلة نوعية لا في عمل المؤتمر فحسب وإنما في الحركة القومية العربية عامة أيضاً.

العرب والعالم

لاحظ المؤتمر ازدياداً في المفارقات التي أفرزها زوال النظام الدولي السابق وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. فقد شهد عام ١٩٩٢ استمرار التناقض في ممارسات الدول الكبرى بين الاعتماد على مبدأ «عدم جواز المساس بالدولة الوطنية» والاعتماد على مبدأ «حقّ تقرير المصير» ليس بمعنى التحرر من الاستعمار كما عرفه ميثاق الأمم المتحدة، ولكن بالمعنى الانفصالي الذي يهدد الوحدة الذاتية للشعوب والدول القائمة. وقد سمح هذا التناقض بأن تقوم الولايات المتحدة

بصفتها الدولة القائد في العالم الغربي بالتعامل مع دول الجنوب بشكل انتقائي تحت شعارات حقّ تقرير المصير وحقوق الإنسان والتدخل الإنساني والتدخل في حالات الطوارئ وغيرها من الشعارات والمفاهيم المستجدة وذلك في إطار ما تبلور من سياسة أمريكية في فترة التحول الحالية ترمي إلى قيادة عملية تغيير العالم وإعادة تشكيله في إطار مصالحها حتّى لو اقتضى ذلك التدخل العسكري المباشر بما يحاكي النموذج الاستعماري القديم.

ولاحظ المؤتمر تعدد التصريحات والممارسات السياسية من جانب قيادات لها مستوى عالٍ في دول غربية تسيء إلى الأمة العربية وإلى بعض قياداتها السياسية وتستهين بالإرادة العربية. ولاحظ أيضاً اشتداد ضراوة الحملة الإعلامية في أجهزة الإعلام الغربية عامة والأمريكية خاصة ضدّ العرب والمسلمين، وهي الحملة التي بدت غير مرة حملة عنصرية أو حرباً نفسية ودينية في آن.

وبالرغم من ضعف فعالية الولايات المتحدة في تسوية أو معالجة مشكلات دولية متعددة، فقد تضاعفت ضغوطها أحياناً من خلال الأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها، على أقطار عربية متزايدة العدد لتغيير سياساتها أو لإخضاعها للهيمنة ولأنماط حياة وسلوكيات معينة.

وفي الوقت الذي يسعى معظم دول العالم، في شماله وجنوبه على حدّ سواء، إلى التريث والتروي في اتخاذ قرارات تتعلق بقضايا مصيرية، بسبب حال الغموض وحال السيولة الدولية، لاحظ المؤتمر بكثير من الأسى، أن كثيراً من الأقطار العربية تستجيب لضغوط خارجية وتتخذ قرارات خطيرة في قضاياها المصيرية، على الرغم من أن ما يحيط بالمنطقة العربية من تحولات وتغيرات يفوق ما يحيط بكثير من أقاليم ومناطق أخرى في العالم، أبدت أقطارها حرصاً أوفر وترويًاً أكثر.

وفي مواجهة هذه الأوضاع الدولية الجائرة والمترعة بالمخاطر، استحضر المؤتمر حقيقة كون الحركة القومية العربية جزءاً من نضال عالمي أعم لدول الجنوب مما يستدعي تأكيد الروابط النضالية مع دول الجنوب، والحركات السياسية والاجتماعية فيها، وإسقاط الدعاوى التي تحاول ترسيخ مقولة نهاية حركة عدم الانحياز بحجة أنّها ما قامت إلا لتؤدي وظيفة محددة في ظلّ نظام القطبية الثنائية وتفاقم الحرب الباردة، وكأن هذه الحركة التاريخية ما دعمت استقلالاً أو وحدة لدولها في مواجهة ما يحيط بها من مخاطر.

وفي إطار دول الجنوب تبقى دول أفريقيا حليفاً مباشراً للوطن العربي بحكم وحدة المخاطر والمصالح والتداخل الجغرافي. وعلى الرغم من صعوبة الظروف في هذه القارة فإن آفاق المستقبل تبقى مفتوحة على انتصارها التاريخي والنهائي القريب على العنصرية، وانطلاقها إلى مرحلة جديدة من النضال لمواجهة مخاطر مشابهة إن لم تكن مطابقة لما يواجهه وطننا العربي.

كذلك يرى المؤتمر ضرورة تهيؤ الأقطار العربية للانفتاح في اتجاه القارة الآسيوية، خصوصاً الأقاليم الناهضة فيها مثل شرق آسيا وجنوب شرق آسيا، بغية تخفيف اعتمادها على الدول الغربية،

خصوصاً الولايات المتحدة، وكذلك لتعزيز التفاعل الثقافي من أجل توفير فهم أفضل للخصوصيات والقضايا المشتركة.

ويرى المؤتمر ضرورة بذل الجهود من أجل نشر الوعي بين دول الجنوب كافة بأهمية ممارسة حقوقها في المنظمة الدولية، خصوصاً حقها في المشاركة في صنع القرارات الدولية على الرغم من الظروف الراهنة. ويعتقد المؤتمر أن الدعوة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة لتعزيز التشاور والتعاون بين المنظمة الدولية والمنظمات الإقليمية، تستحق أن تبذل دول الجنوب، خصوصاً الدول العربية، جهداً مناسباً كي يصبح تنفيذ هذه الدعوة رصيداً لصالح حقوق شعوب ودول الجنوب ومصالحها.

العرب ودول الجوار

وفي معرض تحليل علاقات العرب مع دول جوارهم، لا سيما إيران وتركيا وإثيوبيا، رصد المؤتمر كلّ الجوانب التي أحاطت بتطور هذه العلاقات والتي تراوحت بين التوتر البالغ والتعاون والتنسيق. وشدد المؤتمر عبر مناقشاته كافة على ضرورة أن يتم السعي، بمختلف الوسائل، إلى تطوير هذه العلاقات باتجاه إيجابي يضمن المصالح المشتركة للأمة العربية والأمم المجاورة لها، ويكون أميناً للروابط الروحية والحضارية العميقة التي تربط بين العرب وجيرانهم، ويفوت الفرصة على كلّ المشاريع والمخططات المعروفة الرامية للإيقاع بين دول الجوار وبعض الدول العربية بغية إحكام السيطرة الأجنبية على مواردها وقرارها ومستقبلها.

كما شدد المؤتمر على ضرورة تعميق الحوار بين النخب العربية ومثيلاتها الإيرانية والتركية والإثيوبية لوضع أسس متينة وسليمة لتطوير هذه العلاقات وتنقيتها من كلّ الشوائب والثغرات التي أحاطت بها.

وفي هذا الإطار توقف المؤتمر أمام الإجراءات الإيرانية القديمة والجديدة غير المسوغة في جزيرة أبو موسى، واستمرار احتلال جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، داعياً إلى حلّ سلمي لهذا النزاع يرتكز على الحوار والتفاهم والتراضي والحرص على روابط الجوار والإخاء والتراث الحضاري المشترك واحترام المواثيق والقواعد الدولية في حلّ مثل هذه النزاعات، وتفويت الفرصة على الغرب والاستعمار اللذين يستغلان هذا النزاع للإيقاع بين العرب ودول الجوار.

كما أوصى المؤتمر بزيادة الاهتمام بدول الجوار الأفريقي، وبدول العمق الإسلامي في آسيا وعدم حصر مفهوم دول الجوار بالدول اللصيقة والمجاورة كون الدائرة الأفريقية والدائرة الإسلامية الأوسع تمثلان عمقاً استراتيجياً للأمة العربية، كما تشكلان مع أمتنا العربية نواة حقيقية لجبهة دول الجنوب التي تواجه القضايا والتحديات والمطامع ذاتها التي تواجهها أمتنا العربية.

ورحب المؤتمر باستقلال دولة إريتريا تتويجاً للنضال العظيم لشعبها وأعرب عن ثقته بقدرة هذا الشعب على بناء المستقبل الذي يليق به، وكذلك عن تطلعه إلى تحقيق أوثق الروابط وأكثرها تعاوناً مع دولة إريتريا المستقلة بما يخدم الأهداف المشتركة للطرفين.

قضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني

ناقش المؤتمر التطورات الأخيرة في الصراع العربي ـ الصهيوني منذ انعقاد مؤتمر التسوية في مدريد يوم ١٩٩١/١٠/٣٠. وحرصت مناقشاته على أن تحيط بالنظرة الشاملة إلى قضية فلسطين من خلال تتبع ما يجري على أرض الصراع في فلسطين والجولان وجنوب لبنان وما يجري على مائدة التفاوض، وملاحظة مواقف الفرقاء الأساسيين في هذا الصراع وتركيز النظر بخاصة على الطرف العربي بِكُلّ مستوياته الرسمي والشعبي المنظم والعام.

وأكد المؤتمر أن قضية فلسطين هي جوهر الصراع المحتدم في المنطقة العربية، وأنها قضية عربية في منشئها ومسارها ومصيرها. ولاحظ المؤتمر أن الصراع العربي ـ الصهيوني، بانعقاد مؤتمر التسوية، دخل مرحلة جديدة من مراحله المتتالية منذ أكثر من قرن من الزمان، وأن عملية التسوية الجارية «بمساريها» هي الأولى من نوعها في تاريخ هذا الصراع. ونبه المؤتمر إلى أن هذه العملية استهدفت التعامل مع جزء واحد من قضية فلسطين هو الجزء الخاص بالأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، والقفز فوق موضوع حقوق شعب فلسطين العربي الذي أخرج من وطنه العام ١٩٤٨، وموضوع حقوق شعب فلسطين العربي الذي يعيش تحت نير العنصرية الصهيونية في فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨، وموضوع القدس بِكُلّ ما يمثله من أبعاد روحية واستراتيجية وسياسية وحضارية.

واستحضر المؤتمر ما جاء في بيان الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي حول مؤتمر التسوية الصادر في ٢٥ تشرين أول/أكتوبر عام ١٩٩١ الذي كشف الخلل الجذري الموجود في «تصميم» مؤتمر التسوية هذا وحذر من مغبة الركون إليه. واستذكر المؤتمر الحملة الإعلامية التي قامت بها أجهزة الإعلام الغربية والتابعة لتسويقه في أوساط أمتنا والعالم. ولاحظ بعين الرضا أن دائرة المدركين لهذا الخلل والمقاومين له آخذة في الاتّساع.

لقد أصبح واضحاً اليوم للكثيرين أن المصمم الأمريكي ـ الصهيوني لعملية التسوية بلغتها الغامضة استهدف من التفاوض إضفاء الشرعية ليس على إسرائيل فحسب، وإنما على استمرار احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية. كما استهدف تمكين إسرائيل من أن تصبح في حلّ من تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وتوفير غطاء لها لتغيير الواقع على الأرض وفقاً لأهدافها. وتأكد للمتابعين أن عملية التسوية تعاني من خلل في أساسها وإطارها والأطراف المشاركة فيها وخطواتها. فاعتماد القرار ٢٤٢ أساساً لها بمعزل عن سائر القرارات الدولية الخاصة بقضية فلسطين، وإعطاء إسرائيل الحق في تفسير هذا القرار على هواها تفسيراً يمكنها من المجاهرة باغتصاب الأرض

بالقوة، جعل «العملية» بلا أساس. وإيجاد إطار للتفاوض خارج الأمم المتحدة جعل العملية بلا مرجعيّة ملزمة. وفرض شكل من التمثيل الفلسطيني بقيود مجحفة جعل هذا الطرف الفلسطيني مقيداً بصيغة «مرحلية التفاوض» التفكيكية التي تبدأ بفترة انتقالية الغرض من ورائها إقامة حكم ذاتي مع الإصرار على عدم ربطها بالمرحلة النهائية، جعل «العملية» تكريساً للاحتلال بعيدة عن هدف التحرير والاستقلال.

١ ـ ووقف المؤتمر طويلاً أمام قيام العدو الصهيوني بتصعيد عدوانه على أمتنا العربية في هذه المرحلة الجديدة من الصراع العربي ـ الصهيوني، وقد تمثل هذا التصعيد في الاستمرار في حملة لتهجير المزيد من اليهود من أوطانهم إلى فلسطين، وفي الاستمرار في الاستيطان الاستعماري الصهيوني على أرض فلسطين. كما تمثل هذا التصعيد في أبشع صورة في الانتهاكات المستمرة للحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين ولحقوق الإنسان العربي في فلسطين والجولان وجنوب لبنان الذي يتعرض لاعتداءات صهيونية يومية. وقد شملت هذه الانتهاكات قائمة طويلة فيها القتل بالدم البارد على أيدي جنود الاحتلال المتخفين بلباس عربي وأشكال من التعذيب والعسف والطرد والاعتقال ونسف البيوت وقلع الشجر. ومثّل قيام حكومة إسحق رابين بطرد أكثر من أربعمئة فلسطيني يوم ١٩٩٢/١٢/١٧ ذروة في عمليات الطرد، تماماً كما قدّم رفض هذه الحكومة تنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم ٧٩٩ مثلاً آخر على التحدي الصارخ والمستمر للشرعية الدولية.

إن المؤتمر القومي العربي إذ يسجل هذا التصعيد للعدوان الصهيوني يثق بأن أمتنا العربية ستتابع تصديها لهذا العدوان بمختلف أشكاله. والمؤتمر يطالب الحكومات العربية بوضع خطّة في إطار العمل العربي المشترك لمقاومة التهجير الاستيطاني لليهود من أوطانهم. كما يهيب بهذه الحكومات وبالمثقفين العرب بعامة أن يطرحوا على العالم أنّه لا مكان للاستعمار الاستيطاني في عالمنا ولا مستقبل إذا أردنا للسلام أن يستتب. ويطالب المؤتمر جميع القوى في أمتنا أن تستنفر طاقاتها لممارسة حقها الشرعي في الكفاح بِكُلّ السبل ضدّ الاستعمار الاستيطاني. ويلفت المؤتمر أنظار الأحرار في عالمنا المعادين للطغيان إلى ممارسات الإرهاب الصهيوني ويدعوهم إلى التنديد به والعمل على اجتثاثه.

٢ ـ وتوقف المؤتمر طويلاً أمام السياسة الأمريكية تجاه قضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني. ولاحظ أن هذه السياسة لا تزال في هذه المرحلة الجديدة التي دخلها النظام العالمي أسيرة مفاهيم السيطرة القديمة في النظر إلى الدائرتين العربية والإسلامية والتعامل مع أمتنا العربية وشعوب العالم الإسلامي. كما أنّها لا تزال أسيرة فكرة الاعتماد على وجود قاعدة استعمارية استيطانية في قلب وطننا العربي من أجل السيطرة عليه. وقد تجسدت هذه السياسة في «تصميم» عملية التسوية الجارية، وفي السعي إلى إقامة نظام شرق أوسطي تكون اليد العليا فيه للكيان الصهيوني، وفي الإعلان عن توطيد الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي ـ الإسرائيلي، وفي دعم إسرائيل

بالمال وضمان استمرار تفوقها العسكري والنوعي على مجمل دول المنطقة، وفي اعتماد مقياسين للشرعية الدولية، وفي طرح مفهوم للإرهاب مخالف بشكل صارخ في وصفه لحركات التحرير التي تمارس حقّ الكفاح ضدّ الاحتلال بِكُلّ المواثيق وقرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي. وقد توقف المؤتمر من بين أمثلة كثيرة على ذلك، أمام ما جاء في تقرير الخارجية الأمريكية الأخير عن الإرهاب من اعتبار القيام بعمليات ضدّ عسكريين إسرائيليين سبباً لوضع حركة المقاومة على قائمة الإرهاب. كما وقف أمام الصفقة المنفردة التي أبرمها وزير الخارجية الأمريكية مع الحكومة الإسرائيلية لتعطيل تنفيذ القرار ٧٩٩، ولاحظ المؤتمر أن المشاريع التي تتبناها هذه السياسة الأمريكية تصوغها مراكز بحث تتغلغل فيها الصهيونية الأمريكية وتجعلها محكومة بنظرتها، تحاور نفسها ولا تطيق محاورة الآخر. كما لاحظ المؤتمر أن عدداً من رموز هذه الصهيونية الأمريكية أخذوا مواقع في الإدارة الجديدة وأصبحوا المسؤولين عن تسيير أمور السياسة الأمريكية تجاه منطقتنا. ولاحظ المؤتمر أيضاً أن هؤلاء يعملون بقوة ضمن تحرّك صهيوني عام على وضع الغرب في مواجهة مع العرب والمسلمين كافة بحجة مقاومة خطر ما يسمونه تطرفاً إسلامياً.

إن المؤتمر القومي العربي وهو يتلمس ما سينجم عن هذه السياسة الأمريكية من نتائج وخيمة على السلام في منطقتنا وعالمنا يهدد المصالح الأمريكية ذاتها في الدائرتين العربية والإسلامية، يدعو حكوماتنا العربية وجميع القوى في أمتنا إلى العمل معاً للوصول بالولايات المتحدة إلى مراجعة جذرية لهذه السياسة بجميع جوانبها وتطبيق الشرعية الدولية واحترام حقّ المقاومة والكفاح من أجل التحرير، واعتماد مقياس واحد في القانون الدولي، وإدراك أن السبب الحقيقي للمساس بالاستقرار في منطقتنا هو الاحتلال الإسرائيلي الجاثم على قلب وطننا.

كما يهيب المؤتمر بِكُلّ مؤسساتنا الشعبية المنظمة وبجماهير شعبنا العمل على حصر الأوراق التي بيدنا في تعاملنا مع الولايات المتحدة، ووضع خطط تنفيذية لاستخدام هذه الأوراق، ومباشرة استخدامها حتّى يتحقق تغيير في موازين القوى من شأنه أن يؤدي وحده إلى عملية سلام عادل حقيقية، وكي تقوم العلاقات العربية الأمريكية على أساس من الندية.

٣ ـ وقف المؤتمر القومي العربي الرابع أمام سياسات الدول الأوروبية تجاه قضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني. ولاحظ المؤتمر بأسف أن مواقف رسمية أوروبية تعاني التبعية للموقف الأمريكي الرسمي، وتقوم في أحيان كثيرة بالترويج له محاصرة الآمال التي ظهرت في المنطقتين العربية والغربية بحدوث تقدّم في الحوار العربي ـ الأوروبي.

كما لاحظ المؤتمر برضا اتّساع دائرة المؤيّدين لحقوق شعب فلسطين العربي في الأوساط الشعبية الأوروبية وتجاوبها مع انتفاضته المباركة وضيقها بالمزاعم الصهيونية والغطرسة الإسرائيلية. ولاحظ المؤتمر برضا التأييد القوي لنضال شعب فلسطين وللانتفاضة الفلسطينية المباركة في أوساط الشعوب في مختلف أنحاء عالمنا.

إن المؤتمر القومي العربي وهو يتمثل تطلع أمتنا العربية إلى إقامة تعاون على أساس من الندية مع كلّ الدول والشعوب في عالمنا، يدعو حكوماتنا العربية إلى وقفة مراجعة مع الدول الأوروبية بغية أن تتخذ هذه الدول سياسات تساعد على بلوغ السلام القائم على العدل. كما يدعو القوى الفاعلة في أمتنا للتفاعل مع هذا التأييد الشعبي الواسع بغية العمل معاً لمواجهة الطغيان وانتصار منطق التحرير.

٤ ـ وقف المؤتمر أمام تعامل منظمة الأمم المتحدة مع قضية فلسطين، ولاحظنا بأسف عجز المنظمة الدولية عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٧٩٩ والقرارات الأخرى المتعلّقة بقضية فلسطين. ويدعو المؤتمر الحكومات العربية إلى متابعة العمل مع أعضاء المنظمة الأممية من أجل اعتماد مقياس واحد لتطبيق الشرعية الدولية وتنفيذ قراراتها.

***

٥ ـ أولى المؤتمر القومي العربي الرابع عناية خاصة للطرف العربي في الصراع بِكُلّ مستوياته، وسجل بأسى أن الموقف العربي الرسمي في إطار النظام العربي بقي أسير مضاعفات حرب الخليج الثانية، فاستمر عجزه عن بناء الموقف العربي الواحد الذي يواجه تحديات هذه المرحلة الجديدة من الصراع العربي ـ الصهيوني. ونبه المؤتمر إلى المخاطر التي تبرز في ظلّ غياب الموقف العربي الواحد وقد بدت نذرها فيما أصبح معروفاً من محاولات الولايات المتحدة»إقناع» عدد من الدول العربية بالمبادرة لإنهاء المقاطعة لإسرائيل عملياً توطئة لإقامة علاقات دبلوماسية معها. ولاحظ المؤتمر بأسى أشد أن سياسات عدد من الدول العربية تجاه أبناء فلسطين العربية في أمور الإقامة والتنقل والعمل لا تزال في دائرة المساس بمقدسات الروابط القائمة بين أبناء الأمة، وهي تتناقض مع ما يعلنه منتهجو هذه السياسات من تأييدهم للانتفاضة وحقوق شعب فلسطين. كما أنّها تتنافى مع متطلبات الأمن القطري الذي يجري التذرع به في انتهاجها بما تشيعه من سخط في أوساط الأمة جميعها. ولاحظ المؤتمر بأسى شديد عدم وفاء عدد من الدول العربية بالتزاماتها الكفيلة بدعم صمود شعب فلسطين في الوطن المحتل في وقت بلغ فيه العدوان الصهيوني عليه ذروته وتزايد عطاء انتفاضته السخي، التي هي خطّ الدفاع الأول في هذه المرحلة عن الأمة ككل.

إن المؤتمر القومي العربي الرابع، مستلهماً ضمير أمته، يهيب بجميع القوى الفاعلة أن تدعو الحكومات إلى إحياء النظام العربي والحفاظ عليه من خطر يتهدده وتطويره ليفشل مخطط إقامة النظام شرق الأوسطي. ويدعو المؤتمر إلى بناء الموقف العربي الواحد الذي يستجيب لمتطلبات المرحلة ويتمسك بمقاطعة العدو. كما يهيب المؤتمر بالقوى الفاعلة أن تدعو الحكومات العربية للوفاء بالتزاماتها تجاه النضال الفلسطيني واعتماد سياسات في أمور الإقامة والتنقل والعمل تجسد قيمنا الحضارية وتعزز روابطنا القومية.

تأمّل المؤتمر طويلاً في مظاهر الانتفاض في أمتنا العربية في هذه المرحلة، هذا الانتفاض الذي قال عنه بيان المؤتمر حول التسوية «إنّه بالغ القوة يجري التعبير عنه بصور كثيرة فردية وجماعية

وهو يبشر بأن الصحوة ستبلغ مداها بعد أن أصبح الصراع العربي ـ الصهيوني عقيدياً». ووقف المؤتمر باعتزاز أمام الانتفاضة في فلسطين والمقاومة في جنوب لبنان ملاحظاً التصعيد الذي تحقق فيها استجابة لتحديات المرحلة الجديدة، وقد استطاعت شمس الانتفاضة والمقاومة تبديد ظلام سلبيات التشتت على الصعيد الرسمي. ولاحظ المؤتمر بخاصة كيف نجح «الانتفاض» إلى حدّ ليس بالقليل في تجنيب شعبنا مخاطر اقتتال الإخوة، وكيف حدد الثوابت والضوابط وبلور شعار «إبعاد الانتفاضة عن الصراع السياسي حول التسوية» وحذر من الانجرار إلى أية صورة من صور دموية الصراع بين الفصائل، أو الانسياق إلى الانفراد أو الغفلة عن القدس. واستطاع أن يحاصر ظاهرة الركون إلى نيات العدو التي برزت في بعض أوساط التحرّك السياسي وبلغ أمر من وقع ضحيته ترديد حديث عن «كونفدرالية مع إسرائيل».

كما سجل المؤتمر إكباره للشعب المنتفض نساءً ورجالاً، أطفالاً وشيوخاً، فتيات وفتياناً، أمهات وآباء، وللإخوة المعتقلين الذين أعطت انتفاضتهم في خريف ١٩٩٢ دفعاً جديداً للانتفاضة، وللإخوة المقتلعين الذين قدموا نموذجاً رائعاً لصمود شعبنا وقيمه الروحية.

ولاحظ المؤتمر التجدد الحضاري الذي تحقق بالانتفاض، ومن مظاهره الروحية هذا التلاحم الوطني المسيحي ـ الإسلامي مع الانتفاضة على أرض فلسطين. وتأمل المؤتمر طويلاً في مظاهر الانتفاض في مختلف الساحات العربية، ولاحظ مدى ما يتصف به شباب الأمة من حيوية، واستعداد للبذل والعطاء. كما سجل باعتزام صور التلاحم مع الانتفاضة والمقاومة على الصعيد الشعبي العربي.

كما أكد المؤتمر على ضرورة أن يعاد الاعتبار إلى شعار التحرير لدى الحديث عن القضية الفلسطينية، وعلى ضرورة التأكيد أن حقّ التصرف بالحقوق الثابتة لأي أمة أو شعب هو ملك الأمة بِكُلّ أجيالها وبالتالي لا تستطيع أي جهة أو جماعة أو دولة أن تتنازل عنه.

وفي هذا الإطار شدد المؤتمر على ضرورة المقاومة الشعبية الشاملة للتطبيع مع العدو الصهيوني وذلك عبر تشكيل لجان وهيئات تضم أعضاء من كلّ التيارات والمشارب والأحزاب والقوى السياسية والعقائدية في كلّ قرية أو حيّ على امتداد وطننا العربي الكبير وتدعو وتعمل لتحريم التعامل مع أية سلعة أو خدمة صهيونية متصلة بالكيان الصهيوني، متجنبة الصدام مع الأنظمة السياسية القائمة وتحديها، وذلك كي نثبت للعالم أن خيار الأمة الحقيقي هو خيار رفض الكيان الصهيوني وكل تعامل معه.

إن المؤتمر القومي العربي الرابع مستلهماً إرادة أمته يدعو جميع الحكومات العربية وجميع القوى في أمتنا إلى دعم هذه الانتفاضة معنوياً ومادياً، وتمكين لجان دعم الانتفاضة في مختلف البلدان العربية من القيام بدورها كاملاً. كما يدعوها أيضاً إلى توفير الحقوق المدنية البسيطة للشعب

الفلسطيني كحق العمل وحق السفر وحق الإقامة وحق التعليم لأن من شأن ذلك أن يدعم صموده في وجه مشاريع تصفية قضيته وتشريد شعبه في جهات الدنيا الأربع.

* * *

إن المؤتمر على يقين أن أمتنا قادرة من خلال الوفاء بمتطلبات صراع النفس الطويل، أن تواجه تحديات هذه المرحلة من الصراع العربي ـ الصهيوني، وتعالج قضية فلسطين بأجزائها كافة، وعلى استعادة جميع حقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف، وتحرير أراضينا العربية المحتلة جميعها، وصولاً إلى السلام العادل على أرض فلسطين، ليعم خيره الشعب العربي الفلسطيني من مسلمين ومسيحيين ويهود كما كانت عليه الحال دوماً في ظلّ حضارتنا العربية ـ الإسلامية.

النظام شرق الأوسطي

تابع المؤتمر بِكُلّ اهتمام جميع المؤشرات الواضحة التي تبلورت في الآونة الأخيرة في شأن التخطيط لنظام شرق أوسطي جديد يرتب أوضاع وطننا العربي في إطار أوسع هو إطار مفهوم الشرق الأوسط الاستعماري في أعقاب التوصل المفترض لتسوية سلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي.

ويلاحظ المؤتمر أن المشروع شرق الأوسطي ليس مشروعاً جديداً على المنطقة وإنما يعكس النقيض الموضوعي الذي يطرحه خصوم المشروع القومي العربي التوحيدي منذ بدأ بترتيب هؤلاء الخصوم أوضاع المنطقة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وباستثناء الشأن الخاص بصراع العرب مع الكيان الصهيوني فإن الأصل في الموقف العربي من العلاقة مع دول المنطقة هو السعي إلى التعاون والوصول إلى الصيغة المثلى للعلاقات في هذا المضمار. غير أن المرفوض هو أن يكون منطلق التخطيط لنظام شرق أوسطي هو طرحه كبديل للنظام العربي، يعمل على تذويبه بل وتحويل وحداته إلى مجرد أطراف تابعة لمركز إقليمي غير عربي يقع في إسرائيل أو في غيرها، وهو بدوره تابع للمركز الرأسمالي العالمي.

وقد لاحظ المؤتمر أن مشروع النظام شرق الأوسطي قد خطط له بعناية من جانب مؤسسات بحثية غربية عامة وأمريكية خاصة وأعطي فيها لليهود الصهاينة دور خاص في صياغة أبعاد مشروع متكامل يشمل جوانب الاقتصاد والمال والسكان والبيئة والتربية والتعليم والأمن العسكري. ولاحظ المؤتمر انعقاد نية مخططي المشروع على أن تكون البلدان العربية النفطية هي الممول الرئيس إن لم يكن الوحيد، وهو ما يشكل خطراً مضافاً على العرب يتمثل في تبديد ثرواتهم في غير موضعها الأصلي حيث يفترض أن تكون في خدمة أهداف التنمية والأمن العربيين.

وعلى المستوى الاقتصادي لم يكن سعي إسرائيل إلى إقامة سوق مشتركة بينها وبين الأقطار العربية مفاجأة، لأن مثل هذه السوق لن تعني سوى توفير إطار لتحقيق مساعي إسرائيل الرامية إلى بسط سيطرتها الاقتصادية على هذه البلدان، واستثمار خيراتها وعمل شعوبها لخدمة مشروع إسرائيل الكبرى. إن الصهيونية لم تخف أبداً ان ذلك هو غرضها بعيد المدى. والمقولة الكاذبة بأن

الأموال العربية المتراكمة لدى الأقطار النفطية، والموارد الطبيعية العربية الواسعة والأيدي العربية الوفيرة العاطلة عن العمل تستطيع أن تتعاون مع الخبرة والتقانة والعقول الإسرائيلية لخير الجميع، تعبر عن المضمون الحقيقي للحلم الصهيوني الذي بات الآن شرط بقاء لإسرائيل في ظلّ احتمال خفض المعونات الأمريكية لها في الأعوام القادمة.

ومن أخطر الأمور أن مشروع النظام شرق الأوسطي لا يتجه إلى الحقل الاقتصادي وإنما يتطرق إلى أوضاع المنطقة من خلال رؤية شاملة. وعليه فإن هناك امتداداً للمشروع في حقول ذات أهمية محورية على رأسها الحقل الثقافي التعليمي حيث يتم التخطيط لجامعة شرق أوسطية تهدف إلى إعادة صياغة النخبة العلمية في الوطن العربي بما يتسق ومتطلبات إنجاح النظام الجديد، وقد جرى اتخاذ خطوات عملية في هذا الصدد.

وقد لاحظ المؤتمر أن ثمة ما يشير إلى أن خطوات تمهيدية قد بدأت بالفعل في اتجاه تنفيذ مشروع النظام شرق الأوسطي، ويتمثل ذلك في الضغط من أجل تجميد المقاطعة العربية لإسرائيل عند مستواها الحالي في عدد من الأقطار العربية، ثمّ البدء في التقليص الفعلي لها من طريق المرونة في تطبيق مبادئ المقاطعة تمهيداً لتصفيتها بالكامل.

وفي إطار ما سبق ودونما تهويل بقدرة إسرائيل بمفردها على السيطرة على الاقتصادات العربية، واستحضاراً للخبرة الإيجابية للشعب المصري في مواجهة التطبيع مع إسرائيل، فإن المؤتمر يؤكّد في هذا الصدد على ما يأتي:

ـ يقرر المؤتمر أن هذا المشروع بطبيعته هو نقيض المشروع العربي التوحيدي القومي ونفي له، وأن ذلك النفي هو الغرض الأول للمشروع. والغرض الثاني المتكامل معه هو تحقيق الهيمنة الإسرائيلية على الوطن العربي، سياسياً واقتصادياً وتكنولوجياً، وتأمين وتكثيف الاستغلال الإسرائيلي ـ الأمريكي لثروات الوطن العربي وأمواله وقوة عمل أبنائه.

ـ يدعو المؤتمر الشعب العربي في كلّ مكان، وخاصة في البلدان التي يجري فيها الترويج للمشروع واتخاذ خطوات عملية لتنفيذه، إلى الوقوف صفاً واحداً ضدّ هذا المشروع ووأده في المهد.

ـ يستنكر المؤتمر قيام بعض النظم العربية، في السر وعلانيةً، مباشرة أو بالواسطة، بمناقشة هذا المشروع والإعداد لتنفيذه، في أية صورة من صوره. والمؤتمر بوجه خاص إذ يساند بِكُلّ قواه نضال قوى التحرير الوطني الموجه لتحرير أراضيها من الاحتلال الإسرائيلي، وإذ يتفهم ارتيادها كلّ الطرق المؤدية إلى هذا التحرير، يحذر في الوقت نفسه ويرفض أن يكون ثمن تحرير الأرض الوطنية هنا أو هناك إخضاع مجمل الوطن العربي للهيمنة الأمريكية ـ الإسرائيلية من خلال مشروعات مشبوهة مثل مشروع الشرق الأوسط أو المشروعات المشتركة التي تنهج نهجه.

ـ يدعو المؤتمر مثقفي ومناضلي الوطن العربي في كلّ مكان إلى أن يضعوا على رأس قائمة أولوياتهم

١ ـ فضح هذا المشروع وبيان نتائجه السياسية والاقتصادية والثقافية.

٢ ـ مساعدة الشعب العربي على ابتداع أساليب النضال الجديدة الفعالة والكفيلة بالتصدي لهذا المشروع.

٣ ـ الحذر من أن يجري استخدامهم، من خلال المشروعات البحثية المشتركة وأنشطة المعاهد والمراكز والجمعيات العلمية والبحثية وسواها، كأداة لاختراق جدار الرفض الذي تواجه به الأمة العربية إسرائيل ومخططاتها، ومطية للتطبيع الذي تسعى إسرائيل إلى فرضه. وفي هذا الإطار يستنكر المؤتمر الدور الذي يقوم به عدد من المثقفين الذين تمّ استقطابهم في هذا المخطط.

ـ يدعو المؤتمر القومي العربي الأمانة العامة للمؤتمر إلى متابعة هذا الموضوع، بالتجميع الوثائقي والأبحاث، وبالوسائل الأخرى كافة التي تساعد على تنفيذ ما ورد في الفقرة السابقة.

ـ يطالب المؤتمر جميع القوى العربية المخلصة بإعادة طرح مشروع السوق العربية المشتركة والعمل على تذليل العقبات التي تعترض قيامها لأن المشروع يمثل الرد العربي الإيجابي على محاولات التطويع والتذويب وتكريس التبعية.

العلاقات العربية ـ العربية

ناقش المؤتمر تطور العلاقات العربية ـ العربية في العام المنصرم ١٩٩٢، ولاحظ السمة الوسطية العامة لهذه العلاقات ما بين ميراث شديد السلبية محمل بالانقسام والعداء في أعقاب أزمة وحرب الخليج الثانية وما بين تحسن تدريجي بدأ يطرأ على هذه العلاقات حمل العام ١٩٩٢ عدداً من مؤشراته.

فعلى مستوى الآثار الباقية لأزمة وحرب الخليج حدث تحسن في بعض العلاقات العربية الثنائية كما في الحالة العراقية ـ القطرية التي أعيد فيها تبادل السفراء بين البلدين، والحالة العراقية ـ العمانية بدرجة أقل، فضلاً عن عدد من المؤشرات القولية على الرغبة في المصالحة في منطقة الخليج العربي بصفة عامة. وظلت الحالة العراقية ـ الكويتية مستعصية على أي تقدّم بل ربما تفاقمت في ذلك العام بسبب موضوعي الأسرى والمفقودين من جهة والطريقة التي تمّ بها رسم الحدود بين البلدين على يدّ مجلس الأمن من جهة أخرى.

وعلى مستوى الخلافات الحدودية العربية لاحظ المؤتمر أن جميع الخلافات التي ثارت في العام المنصرم تعبر عن نزاعات حدودية قديمة مما يؤكّد أنّها لم يقدر لها في أي وقت من الأوقات أن تعالج معالجة حقيقية تستأصل أسبابها من الجذور، كما لاحظ المؤتمر أنَّ السمة الوسطية السابقة ذاتها قد انسحبت على معالجة الخلافات الحدودية العربية ـ العربية في العام ١٩٩٢، فبينما نجحت اليمن وعُمان في تقديم نموذج حضاري لحلّ خلافات الحدود بينهما من خلال اتفاقية

نهائية وقعت في ذلك العام فإن الحالة العراقية ـ الكويتية قد استعصت كما سبقت الإشارة على كلّ حلّ. وتقترب من الحالة العراقية ـ الكويتية الحالة السودانية ـ المصرية التي تطابق فيها الخلاف في التوجهات السياسية وتبادل الاتهامات بالتدخل في الشؤون الداخلية مع القضية الحدودية، فباعد ذلك بينها وبين الحلّ، بينما اقتربت من الحالة اليمنية ـ العمانية الحالة اليمنية ـ السعودية حيث تمّ تسكين الخلاف الحدودي بينهما على الرغم من تعقده في القنوات التفاوضية. وفي الوسط جاءت الحالة القطرية ـ البحرانية التي بدت أميل إلى اللجوء إلى آلية دولية للحل على الرغم من وجود هيئة لتسوية المنازعات في مجلس التعاون الخليجي، والحالة السعودية ـ القطرية التي أمكن تسكينها بوساطة عربية.

وعلى صعيد ثالث لاحظ المؤتمر أن بروز التيار الإسلامي في الوطن العربي واصطدامه ببعض الأنظمة قد أدى إلى توتير العلاقات بين السودان ـ كون نظام حكمه يعلن التزامه توجهات «إسلامية» ـ وبين عدد من الأقطار العربية التي تدخل نظمها الحاكمة في مواجهة حادة مع التيارات الإسلامية المعارضة، الأمر الذي يمكن أن يفتح الباب لشقاق عربي ـ عربي على خطوط جديدة تعطي ذريعة لمزيد من التدخل الأجنبي في شؤوننا، كما أدى من جانب آخر إلى تنسيق بين نظم الحكم في هذه الأقطار، وفي هذا السياق برز التنسيق المصري ـ الجزائري ـ التونسي واضحاً.

كذلك لاحظ المؤتمر على صعيد رابع أن عام ١٩٩٢ قدم مزيداً من المؤشرات على ضعف التجمعات الإقليمية العربية حيث عاني مجلس التعاون الخليجي في ذلك العام، وحده، خلافين حدوديين لم يستطع، كما سبقت الإشارة، حلهما أو حتّى تسكينهما من خلال آلية تسوية المنازعات في المجلس. كما عاني الاتحاد المغاربي آثار عدم الاستقرار في الجزائر وتفرق السبل بين أعضائه بشأن قضية العلاقات الليبية ـ المغربية، فتأجل انعقاد قمته عام ١٩٩٢ المقررة، في كانون الثاني/ يناير، تسعة شهور كاملة.

ولاحظ المؤتمر أن واقع الجامعة العربية لم يشهد أي تحسن في أي مجال من المجالات، بل عجزت الجامعة عن أن تنجز أية خطوة إيجابية في مجال الصراع العربي ـ الإسرائيلي والأمن القومي العربي والتكامل الاقتصادي وتسوية النزاعات العربية ـ العربية، والتصدي في الوقت المناسب لمعالجة قضية الصومال وهو عضو في الجامعة العربية، وفي هذا السياق جرت مناقشة معظم التفاعلات العربية ـ العربية المهمة خارج إطار الجامعة، وخارج إطار مؤسسة القمة العربية التي لم تنعقد منذ حوالى ثلاث سنوات.

وإذا كان مسار العلاقات العربية ـ العربية في عام ١٩٩٢ يمكن أن يفضي إلى بعض التفاؤل كونه قد شهد تحسناً جزئياً مقارنة بالعام السابق، فإن الخبرة المستفادة من هذه العلاقات تضع قيداً واضحاً على هذا التفاؤل، إذ تراوحت هذه العلاقات منذ نشأة النظام العربي الرسمي في عام ١٩٤٥ بين التضامن والانقسام، بين التعاون والصراع في دورات زمنية منتظمة لا تستغرق سوى بضع سنين، الأمر الذي يعكس استمرار الواقع الذي تؤسس عليه هذه العلاقات دونما تغيير ويجعل التحسن

أو التدهور الذي يطرأ عليها نتيجة لعوامل وقتية، فينتهي بانتهاء تأثير هذه العوامل. من هنا إذا كان بعض العوامل الموضوعية قد أفضى الآن إلى درجة من التحسن في العلاقات العربية ـ العربية الرسمية، بل إذا كنا نتوقع مزيداً من هذا التحسن في المستقبل القريب فإنه وإن وصل إلى درجة المصالحة الكاملة فهو لن يصمد بدوره فترة طويلة طالما بقي الواقع العربي على ما هو عليه.

وفي مواجهة هذه الظروف، وبالنظر إلى كون العلاقات العربية ـ العربية تمثل الركيزة الأساسية لِكُلّ ما يحاك ضدّ أمتنا من مؤامرات، فإن المؤتمر يرى ضرورة البدء فوراً باتخاذ عدد من الخطوات التي يمكن أن تؤتي ثمارها على المدى الطويل أو المدى القصير . فعلى المدى الطويل يمكن التحرّك في الاتجاهات الآتية:

ـ تعزيز وترسيخ الفكرة العربية والإيمان بها وبصفة خاصة في مواجهة الحملات المنظمة والمفاجئة التي تروج لضرب هذه الفكرة والتشكيك فيها، ويشيد المؤتمر في هذا الصدد بجهد مركز دراسات الوحدة العربية ويثق في استمرار هذا الجهد وتدعيمه.

ـ تعزيز العلاقات العربية ـ العربية على المستوى الشعبي غير الرسمي، وتبرز في هذا الصدد ضرورة وضع بعض مقترحات استراتيجية وخطّة عمل الحركة القومية عامة والمؤتمر القومي خاصة موضع التطبيق.

ـ وعلى المدى القصير من الضروري أن يحدد المؤتمر لنفسه مهمة محددة يستطيع تحقيق تقدّم، ولو جزئي، في تنفيذها. ولعل العمل على التوصل إلى مصالحة عربية عامة وفي منطقة الخليج العربي خاصة من خلال خطوات محددة يصلح إطاراً عاماً لمثل هذه المهمة باعتبار ما اتضح من المآخذ السلبية الهائلة على الأمن القومي العربي عامة وأمن الخليج خاصة من جراء الصيغة المعتمدة حالياً لأمن الخليج، وما ظهر من وجود مؤشرات على رغبة في المصالحة لدى بعض النظم الخليجية وبدرجة أوضح في أوساط النخب المثقفة هناك. ويمكن في هذا الصدد الاتفاق حول تصور شعبي وأهلي لتحقيق المصالحة يوضع موضع النقاش بين أكبر عدد من المثقفين العرب وممثلي مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة، على أن يتلو ذلك تصور لخطوات عملية محددة يتم القيام بها في هذا الشأن.

ـ كذلك يمكن للمؤتمر أن يوجه اهتماماً خاصاً إلى عدد من قضايا النزاعات العربية ـ العربية البارزة التي تبالغ النظم الحاكمة في تصعيدها في كثير من الأحيان لخدمة أغراضها الذاتية، بحيث يتم الكشف عن الجوانب غير الموضوعية في تصعيد هذه النزاعات بما يساعد على الضغط على هذه النظم من أجل تسويتها وتهدئتها أو على الأقل من أجل عدم تصعيدها.

الديمقراطية وحقوق الإنسان

توقف المؤتمر طويلاً أمام أوضاع حقوق الإنسان في الوطن العربي والتردي المتزايد الذي تشهده؛ كما درس مشكلات وعوائق الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية. وسجل في هذا

السياق استمرار الانتهاكات الصارخة للحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وللحريات العامة والفردية بشكل يتنافى وحقوق الإنسان، كما يتنافى والالتزامات الدولية للأقطار العربية بالمواثيق العالمية والعهود الدولية التي تصون تلك الحقوق، والتي سبق وانضمت إليها بعض هذه الدول. وقد عبر المؤتمر في هذا الإطار عن استنكاره الشديد لإهدار هذه الحقوق وتقنينها من طرف السلطات العربية، وطالب بوجوب كفّ يدها عن العبث بالحريات وبكرامة المواطنين، ورفع قيودها غير الشرعية عن الصحافة وحرية الرأي والتعبير، وحق التنظيم السياسي والنقابي، ومعاملة أبناء الأمة العربية كمواطنين لا «كرعية» تسوقها عصا السلطة أينما شاءت وكيفما شاءت! كما طالب بوضع حدّ لتنكيلها بتلك الحريات عن طريق تنظيم حملات اعتقال جماعية ومحاكمات تعسفية، مطالباً بوقف حرب التصفية هذه التي تدمر النسيج الاجتماعي والوطني، وتفتح الحياة السياسية على خيار العنف والاقتتال الأهلي، وتقدّم الذرائع للتدخل الأجنبي والعدوان الخارجي.

وتناول المؤتمر بالدرس العوائق التي ما زالت دون انتقال طبيعي إلى الديمقراطية في البلدان العربية، بشكل يتناسب والتحولات العميقة التي تجري في المجتمع العربي، وعلى صعيد حياته السياسية بخاصة. وعزا ذلك إلى تضافر عوامل ثلاثة، وهي ترسخ بنيات سياسية واجتماعية ـ عشائرية وفئوية، وعسكرية ـ متكلسة ذات مصالح راسخة في السلطة وعلى هوامشها، والانتشار المتزايد لآليات وتقنيات القمع الحديثة، وإصرار حكومات الغرب على رعاية حالة الأمر الواقع الراهنة واحتواء كلّ محاولة لتعديلها باتجاه إقرار صيغة حديثة وحقيقية للتطور الديمقراطي، بما في ذلك تسترها على ممارسات انتهاك الحقوق السياسية التي تقوم بها النخب الحاكمة في البلدان العربية.

ولم يفت المؤتمر أن ينوه بتصاعد حركة النضال الديمقراطي في معظم البلدان العربية في السنوات العشر الماضية، وبتوسع انتشار فكرة الديمقراطية وحقوق الإنسان لدى قوى المجتمع، وصيرورتها واحدة من أكثر الأفكار حفزاً على العمل السياسي والعمل العام. وقد كان من ثمار ذلك أيضاً أن أجبرت حكومات عربية عديدة على أحداث نوع من التعديل في حصص السلطة بما وفر قدراً قليلاً نسبياً من فرص المشاركة السياسية. وليست الانتخابات التي شهدتها بعض البلدان العربية في السنوات الثلاث الأخيرة رغم ما شابها من نواقص وثغرات إلا واحدة من علائم ذلك النجاح النسبي الذي حققته حركة النضال الديمقراطي في معركتها مع السلطة.

ويعتقد المؤتمر أن توسيع حركة هذا النضال الديمقراطي، وإرساء استراتيجية عمل جماعية للتغيير الديمقراطي، تسهم في صوغها القوى الحية من المجتمع العربي، هما السبيل الأكفل إلى إعادة بناء ما دمرته مراحل القمع من مؤسسات المجتمع المدني الوليدة، وإعادة الحياة إلى حركة التغيير التي عطلها قمع السلطة فضلاً عن القمع الذاتي الذي ما رسته على نفسها نيابة عن السلطة. كما يؤكّد المؤتمر إيمانه القاطع بوجوب احترام الأسلوب الديمقراطي الحضاري في التغيير وتداول السلطة، ونبذ العنف أياً كان مصدره ومبرره. كما يعتقد أن الطريق الشعبي إلى الديمقراطية هو

الطريق البديل من أسلوب ديمقراطية التقسيط والجرعات المحسوبة وديمقراطية تعيين المجالس الذي تسلكه السلطة لاحتواء مطلب التغيير الديمقراطي الحقيقي، كما أنّها الخيار الوحيد لحماية المكتسبات الديمقراطية من أي تلاعب أو تبديد مثل النوع الذي بدأت نذره تلوح في موقف الحكومات العربية من حرية الرأي والصحافة.

وينبه المؤتمر إلى خطورة استعمال القانون لضرب مؤسسات المجتمع المدني واحتوائها، ويدين كلّ التشريعات التي تحد من حرية خلق هذه المؤسسات باعتبارها مخالفة للعهود والمواثيق الدولية.

التنمية المستقلة

يلاحظ المؤتمر أن الوضع الاقتصادي العربي ما زال يتسم باختلالات مهمة، أبرزها استمرارية ارتفاع معدلات البطالة في معظم البلدان العربية إلى معدلات غير مسبوقة، وكذلك استمرار ارتفاع حجم المديونيات العامة الخارجية بالنسبة إلى بلدان المشرق وبلدان المغرب مما يفرض قيوداً على النقد الأجنبي والمتاح وعلى استقلال القرار السياسي.

كذلك يلاحظ المؤتمر تزايد حدة «ندرة المياه» في كثير من بلدان الوطن العربي. فوفقاً لتقرير حديث للبنك الدولي يعاني بعض البلدان العربية أزمة حادة في المياه، مثل الجزائر والأردن وفلسطين وسورية وتونس واليمن ويمكن أن تلحق بها مصر عام ٢٠٠٠، مما يهدد بأزمة مياه قادمة لم يتم الاستعداد والتهيؤ لها، وسوف تكون لها آثار سلبية هامة على عمليات التنمية والاكتفاء الغذائي. كذلك لاحظ المؤتمر أن عدداً من البلدان العربية (لا سيما ذات المديونيات الثقيلة) تتجه إلى تطبيق إصلاحات اقتصادية في إطار رؤية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهي إصلاحات ذات طبيعة مالية ونقدية بالأساس تنصب على تقليص عجز موازين المدفوعات وميزانية الدولة من دون أن تتطرق إلى تنشيط عمليات النمو والاستثمار والتوظيف. وبالتالي فإن قدرة تلك «البرامج الإصلاحية» على تحقيق تغيرات جدية في بنية «الاقتصاد الحقيقي» وحل مشكلتي الفقر والبطالة هي جدّ محدودة، ناهيك عن آثارها السلبية على قضايا العدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل.

ويعبر المؤتمر عن قلقه العميق من تسارع الاتجاه تحت ضغط ما يسمّى النظام الدولي الجديد في بعض الأقطار العربية والتي كانت تتبع جزئياً التخطيط الاقتصادي والاجتماعي نحو الانفتاح الكبير على الاستيراد ونحو إعفاء الاستثمارات الأجنبية والكثير من الاستثمارات الخاصة المحلية من الضرائب والرسوم ومنحها امتيازات أخرى لا مثيل لها حتّى في الأنظمة الرأسمالية المتقدمة. ويرى المؤتمر أن من شأن هذا الانفتاح غير المبرمج ومن شأن تكريس قوى السوق أن يؤدي ليس إلى تشويه عملية التنمية وإلى ظلم اجتماعي وإلى تعميق التبعية فحسب، وإنما إلى عدم استقرار سياسي واقتصادي أيضاً.

لذلك يدعو المؤتمر إلى مقاومة الهجمة الإمبريالية الجديدة تحت شعار حرية الأسواق الداخلية والخارجية ويدعو إلى العمل على تحسين الإدارة الاقتصادية استناداً إلى مزيج ملائم من التخطيط من جهة، والأسواق المنظمة من جهة أخرى، وكل ذلك بهدف تحقيق تنمية عادلة وبهدف جعل الانفتاح على الخارج انتقائياً يخدم متطلبات القوة والمناعة والعدالة والثقافة العربية ولا يخدم متطلبات وأهداف الرأسمالية العالمية.

كما يلاحظ المؤتمر أن الدعوة الملحة إلى «التخصيصية» التي تسود في العديد من البلدان العربية (والتي تمّ الشروع في تنفيذها بالفعل) لا تتعلق كثيراً باعتبار «الكفاءة الاقتصادية» و«الربحية»، بل هي تمثل، في هذا التوقيت بالذات، ضرورة سياسية وأيديولوجية لإضعاف دور الدولة الوطني في عملية التوجيه الاقتصادي لعمليات التنمية والقرارات الاستثمارية الرئيسة، وتسهيل عملية استيلاء الشركات الدولية على فروع النشاط الاقتصادي الرئيسة، وبالتالي تسهيل هيكلة الاقتصادات الوطنية في إطار النظام شرق ـ الأوسطي الاقتصادي الجديد.

يلاحظ المؤتمر أن الوطن العربي يواجه في هذه اللحظة تحديات مهمة لعمليات إعادة الإعمار والإنماء في ثلاثة بلدان عربية لبنان، والعراق، والاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. ومهام إعادة الإعمار والإنماء تبدأ ببرامج الإغاثة والإسعاف الأولي وتنتهي ببرامج التنمية طويلة الأمد مروراً ببرامج إعادة بناء المرافق ومقومات البنية التحتية في الأجل المتوسط. وليس هناك من شكّ في أن تحديات إعادة الإعمار في تلك البلدان تصطدم بعقبات وقيود مادية وبشرية ومالية وإدارية، ولكن يظل قيد التمويل هو القيد الأساسي والحاكم للخروج من عنق الزجاجة والتعجيل بإطلاق عملية إعادة البناء والإنماء. وقد تمّ تقدير احتياجات الإنماء والإعمار في لبنان بنحو عشرة بلايين دولار، وكذلك فإن المتطلبات المالية لبرنامج الإنماء في الأراضي الفلسطينية المحتلة في حال الحصول على صيغة مقبولة للحكم الذاتي تصل إلى نحو أحد عشر بليون دولار. وبالنسبة إلى متطلبات إعادة الإعمار والإنماء في العراق، لا توجد تقديرات موثوق بها ولكنها بلا شكّ متطلبات هائلة. إنما الأهم من ذلك هو رهن مستقبل العائدات النفطية العراقية (المصدر الأساسي لتمويل عمليات إعادة الإعمار والإنماء) لمدّة لا تقل عن سبعين عاماً قادمة، وفقاً لما يترتب على صندوق التعويضات المفروضة على العراق بحكم العقوبات الدولية الراهنة، والتي تصادر مستقبل التنمية والرفاه للشعب العراقي لآجال طويلة قادمة.

وباعتبار مهمة «إعادة البناء» ضرورة قومية، فإن المؤتمر يدعو إلى إنشاء «صندوق قومي لإعادة الإعمار العربي» ينهض بمهام إعادة البناء في لبنان والعراق والاقتصاد الفلسطيني الوليد، ويجري تمويله بمساهمات رسمية (ثنائية أو متعددة الأطراف)، وكذلك مساهمات خاصة من خلال الاكتتاب في سندات «إعادة الإعمار العربي» المخصصة لِكُلّ بلد عربي يسعى إلى إعادة البناء والنهوض من كبوته.

كذلك يلاحظ المؤتمر أن بلدان مجلس التعاون الخليجي تواجه الآن تحديات مهمة في علاقاتها الاقتصادية مع بلدان المجموعة الأوروبية، حيث تسعى تلك البلدان إلى فرض «ضريبة الكربون» (Carbon Tax)، كإجراء تمييزي ضدّ مصادر الطاقة الملوثة (على النفط الخام) بحجة حماية البيئة، مما سوف يكون له تأثيرات سلبية على عائداتها النفطية بما لا يقل عن ٢٧ بليون دولار عام ٢٠٠٠. كما تواجه بلدان مجلس التعاون الخليجي في الوقت نفسه حصاراً مالياً في الأسواق الأوروبية يشل من تواجدها وفعاليتها، مما يؤكّد الرؤية الثابتة للمؤتمر القومي وهي أن العمق العربي يمثل الحماية الحقيقية لمستقبل النمو والرفاه والكرامة للشعب العربي في الخليج.

ومن ناحية أخرى، لاحظ المؤتمر أن البلدان المغاربية تواجه ضغوطاً مكثفة لأحداث قدر كبير من الربط والتكامل مع الاقتصادات المتوسطية، وتجري حالياً عملية تهيئة الاقتصادات المغاربية (لا سيما تونس والمغرب) لاستيعاب صدمة التبادل التجاري الحر مع البلدان المتوسطية، وأن يتم تطوير العلاقات لكي تتحول إلى عملية «شراكة كاملة في التنمية». وهكذا فإن عملية الاندماج التدريجي للاقتصادات المغاربية في فضاء اقتصادي جديد هو «الفضاء المتوسطي» منفصم عن «الفضاء الاقتصادي العربي» تمثل إضعافاً واضحاً للبنية التكاملية «تحت التأسيس» للاقتصاد العربي، وتكرس «فضاءات اقتصادية» مجزأة ومخترقة في المشرق والمغرب على السواء.

الأمن القومي العربي

يعرب المؤتمر عن قلقه من تراخي جهود تحقيق الحدّ الأدنى من الأمن القومي العربي، الأمر الذي يسّر الاختراق الأجنبي للأراضي العربية وهدد مصالح الشعوب العربية وسلامتها. لذلك دعا المؤتمر إلى ضرورة العمل على إحياء مشروعات الأمن القومي العربي ودعم مؤسساته الجماعية.

تحريم استخدام القوة أو التهديد بها أو التحريض عليها من أية حكومة عربية ضدّ أية حكومة عربية أخرى، والعمل على تسوية الخلافات العربية قبل استفحالها وذلك باستخدام الوسائل السلمية.

دعم الصناعة العسكرية العربية حيثما وجدت وإرساؤها في الدول التي لا تتوافر بها.

الاهتمام بإنشاء مراكز للبحوث العلمية والعسكرية المتقدمة، ونشر الوعي بأهمية الدراسات الاستراتيجية والأمنية.

الحصار على الشعب العراقي

في هذا المجال أعاد المؤتمر القومي العربي الرابع تأكيد قراراته المتخذة في المؤتمرين الثاني والثالث واجتماعات أمانته العامة ضمن جملة مواقف تؤكد على:

ـ التعاطف التام مع شعب العراق في المحنة الصحية والغذائية والاقتصادية التي يتعرض لها من جراء استمرار هذا الحصار المتعسف والذي لا نجد مبرراً له على الإطلاق.

ـ دعوة الحكومات العربية والإسلامية كافة، والمجتمع الدولي بِكُلّ مؤسساته إلى تحمل مسؤوليتها الإنسانية والأخلاقية والقومية تجاه الشعب العراقي والعمل على رفع فوري وغير مشروط للحصار المضروب عليه، ودعوة حكومات الجوار الجغرافي العربية والإسلامية المحيطة بالعراق إلى فتح حدودها مع العراق بشكل كامل.

ـ تصعيد حملة التبرعات لشراء الأدوية لأطفال العراق ومرضاه وإرسالها عبر اللجنة العربية للتضامن مع شعب العراق.

ـ الاستنكار الكامل للانتهاكات الفاضحة للسيادة الوطنية العراقية المتمثلة بفرض حظر جوي على شماله وجنوبه بِكُلّ ما يحمله هذا الانتهاك من بذور لتقسيم العراق والمنطقة بأسرها، والتأكيد على أن هذه الانتهاكات فاقدة لأي سند من قرارات المنظمة الدولية أو قواعد القانون الدولي.

ـ إنَّ الشعب العراقي هو وحده الذي يقرر مصيره السياسي، والبديل الأمريكي للنظام الحالي ليس هو خيار شعب العراق. وكلّ من يسعى إلى ويسكت عن هذا البديل يتحمل مسؤولية تاريخية كبيرة أمام شعب العراق والأمة العربية.

ـ أكد المؤتمر أن تعبئة الطاقات الجماهيرية لمواجهة المخططات الاستعمارية والحصار الجائر تكمن في انتهاج سياسة الانفتاح الديمقراطي والحوار بين كلّ القوى السياسية المخلصة واحترام حقوق الإنسان في العراق.

ـ التأكيد على الأهمية القصوى للحل السلمي والديمقراطي للقضية الكردية في العراق بما يصون وحدة العراق ويحقق التطلعات القومية لكرد العراق ويشيد الأساس المتين للتحالف بين عربه وأكراده.

ـ الدعوة إلى مصالحة عربية ـ عربية بشكل عام وعراقية ـ خليجية بشكل خاص، ويؤكّد المؤتمر على أهمية المبادرات الشعبية وخاصة بين أبناء الخليج والجزيرة والعراق في إنجاز هذه المهمة الضرورية والملحة، إذ لا يجوز أن تبقى المصالحة بين الأشقاء العرب ممنوعة، بينما الصلح مع العدو الصهيوني مفروض، وأحياناً مرغوب.

الحظر الجوي على ليبيا

توقف المؤتمر أمام استمرار الحظر الجوي على ليبيا منذ ثلاثة عشر شهراً بِكُلّ نتائجه الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية السلبية على شعبنا العربي هناك، كما على المواطنين العرب والمقيمين فيها. ورأى المؤتمر في استمرار تشويه الولايات المتحدة وحلفائها للشرعية الدولية باستخدامها كمظلة

لممارسة ضغوطاتها على الأقطار العربية تحدياً سافراً للسيادة الوطنية وللكرامة القومية وتعبيراً فظاً عن ازدواجية المكاييل في السياسة الدولية.

إن المؤتمر القومي العربي الذي يدين كلّ أعمال القرصنة التي تؤدي إلى مصرع مواطنين أبرياء، يدرك أنَّ الإدارة الأمريكية وحليفتها إسرائيل كانتا السباقتين إلى إسقاط الطائرات المدنية وفي تنظيم عمليات الإبادة الجماعية، وهو إذ يدعو إلى توسيع حملات التضامن القومي مع الشعب العربي الليبي، يؤكّد أنَّ الطريق الأقصر لكسر الحصار الخارجي، إنما تكون بتعبئة الطاقات الشعبية الداخلية عبر تعزيز الانفراج الديمقراطي داخل ليبيا.

الصومال

لاحظ المؤتمر بأسف شديد التردي المتزايد في الأوضاع الداخلية الصومالية، واستمرار الحرب الأهلية القبلية على نحو قاد إلى الانهيار الكامل لسلطة الحكومة المركزية وأدى إلى تمزق الوطن بين الفصائل المتحاربة. وكان من نتيجة تلك الأوضاع حدوث تدخل أمريكي ـ دولي في الصومال بناء على موافقة مجلس الأمن بالإجماع من دون طلب رسمي من الصومال.

ولقد دعا المؤتمر القومي الحكومات العربية إلى النظر إلى مأساة الصومال في إطار تأثيرها المباشر على الأمن القومي لبعض الدول العربية. كونها حلقة من حلقات الترتيبات الإقليمية والدولية التي تحاول الولايات المتحدة إرساءها لحماية مصالحها في المنطقة.

إنّها واحدة من القضايا المهمة التي ينبغي على جامعة الدول العربية أن تتدخل فيها سياسياً بشكل أكثر إيجابية لمحاولة تقريب وجهات النظر بين الفرقاء.

وإنّها تتطلب تضافر جهود المثقفين العرب والجمعيات الأهلية العربية للمساهمة في دعم جهود المصالحة الوطنية في الصومال، وتقديم العون الواجب لشعبه.

التجدد الحضاري

وقد اهتم المؤتمر القومي العربي الرابع بالبعد المتصل بالتجدد الحضاري كبعد من أبعاد المشروع النهضوي العربي المأمول. وإذ يلاحظ المؤتمر كثافة التعبير عن جدلية الانتماء إلى الحقل التاريخي والحضاري العربي والإسلامي، والانتماء إلى بيئة العصر الثقافية والحضارية والتفاعل مع معطياتها، يسجل أن هذا الوعي المتوازن بالانتساب المشترك إلى الحقل التاريخي الخاص وإلى الحقل التاريخي المعاصر، لم يكن دائماً الوعي السائد، بل كثيراً ما عاش الوعي العربي شقاءً حاداً تحت تأثير التجاذب والتنازع بين ميلين متطرفين فيه الميل إلى الانكفاء النكوصي بالانغماس في مرجع تراثي متجمد مغلق على ذاته ومنغلق على التثاقف، والميل إلى الانصهار غير المشروط في المنظومة الثقافية المعاصرة مع قطع أواصر الاتصال بالجذور الثقافية الخاصة. ويعتقد المؤتمر أن هذا الانكسار في الوعي المتوازن للهوية والحداثة هو المسؤول عن الحرب الأهلية الفكرية التي يعيشها الوعي

العربي منذ عقدين بين دعاة الأصالة ودعاة المعاصرة والتي تهدد بالخراب العقلي. ولذلك، لا سبيل إلى تجاوز هذه الحرب الأهلية الفكرية وتحقيق التجدد الحضاري المنشود إلا بإعادة الاعتبار إلى الروح النسبية وإلى الديمقراطية في التفكير، وإعادة تنمية الوعي المتوازن بالهوية على قاعدة التواصل الخلاق بين الماضي والحاضر، وبين الذات والآخر، بين الهوية الحضارية الأصيلة والانتماء التاريخي المعاصر للأمة العربية والفكر العربي، بغية تحقيق تجدد حضاري حيّ وفاعل.

وإذ يعبر المؤتمر القومي العربي عن هذا الوعي يلاحظ على المستوى الثقافي العربي بِكُلّ الأسى والقلق عدداً من الظواهر شديدة السلبية في المشهد الثقافي العربي سواء في إطار استمرار النسبة المخيفة للأمية في الوطن العربي، أو بالنظر إلى تعاظم دور المال في وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية مما جعل الإعلام العربي في معظمه إعلاماً أحادياً بمنابره على عددها وبكتّابه على تنوعهم، أو في إطار استمرار خضوع الكتاب العربي للحظر الرقابي والمساءلة الفكرية والسياسية، واستمرار معاملة المثقف العربي بمنطق التصنيف والمنع ليس من قبل السلطات السياسية فحسب، وإنما على يد منابر أخرى للإرهاب الفكري السياسي، وكلها أمور جدّ خطيرة كون الثقافة من أهم ما يجمعنا كأمة عربية أساساً بحيث تبقى هذه الثقافة سلاحنا الأساسي في حماية هويتنا.

ويرى المؤتمر أنّه إذا كان لا بدّ من وقفة حاسمة مع هذا المشهد، فلتكن وقفة حاسمة مع هذه الاقتراحات

ـ فتح باب الاجتهاد والحوار لِكُلّ التيارات الفكرية والثقافية، بعيداً عن التخوين الدائم لِكُلّ جديد وتهمة العمالة للأجنبي.

ـ حماية المثقف والمبدع والمفكر من القمع السياسي والفكري والإغراء المالي.

ـ التشديد على وحدة الثقافة العربية لردم الهوة في التناقضات السطحية بين ما يسمّى ثقافة مشرقية وثقافة مغربية أو ثقافة قطرية وغيرها من الالتباسات والفوارق الثقافية العربية والانفتاح على ثقافات العالم أجمع.

ـ تضامن المؤسسات الفكرية والحزبية والنقابية المتعددة مع حرية الكاتب والكتاب بلا تردد، والمطالبة برفع الرقابة عن الكتب بلا تحفظ.

ـ حماية الجاليات الثقافية العربية في المهاجر من الذوبان في الثقافات الأجنبية عبر تشجيع المنشورات والكتب العربية بينها، وتهيئة فرص تعلم العربية لأبنائها وتعميق وعيهم بالتراث.

ـ دعوة أصحاب المنابر الإعلامية (صحف ـ مجلات ـ إذاعة ـ تلفزيون) للتعاطي بجدية أكثر مع قضايا الثقافة والفكر العربيين، بعيداً عن التسطيح.

ـ مقاومة الاختراق الثقافي والإعلامي الإسرائيلي والتصدي للتطبيع، واعتبارها حرباً لا تقل خطورة عن التسطيح.

ولما كان شباب الأمة يمثلون الجيل الذي سيحمل مشعل التجدد الحضاري في المستقبل القريب فقد أبدى المؤتمر اهتمامه بوضع الخطط الكفيلة بتعبئة سليمة وحرة وخلاقة لطاقات الشباب ووضعها في دروب النضال القومي والإبداع الفكري والتجدد الحضاري، انطلاقاً من إدراك المؤتمر أن أعباء الحاضر السياسية والاقتصادية ومشكلاته الاجتماعية والنفسية والثقافية والروحية تلقي بثقلها على الشباب فتتركه فريسة للتأزم والتوتر اللذين يقودانه؛ إما إلى مهاوي اليأس والإحباط أمام المنظومة الثقافية الغربية، وإما يدفعانه إلى الانغماس في مظاهر سلوكية غير إيجابية.

وفي الإطار نفسه يرى المؤتمر ضرورة الاهتمام بالتنشئة الثقافية العربية للطفل العربي في الوطن والمهجر، وابتكار كلّ الوسائل لشده إلى تراثه الحضاري وبيئته القومية.

التوصيات والقرارات

ـ ناقش المؤتمر بالتفصيل كافة الوثائق المقدمة من أمانته العامة بخصوص مشروع استراتيجية وخطّة عمل للمؤتمر القومي العربي، ومشروع خطّة العمل للحركة القومية العربية على المستوى الشعبي للعقد الحالي من التسعينيات، والتصور الأولي لنشرة المؤتمر القومي العربي، والوضع المالي للمؤتمر، وقد عبر المؤتمر عن عميق تقديره لجهود الأمانة العامة في هذا الصدد وبخاصة في ما يتعلق بمشروع خطّة العمل للحركة القومية عموماً ومشروع استراتيجية وخطّة عمل المؤتمر خصوصاً. وقرر في هذا الصدد ما يلي:

إقرار الوثيقتين المذكورتين كأساس للعمل في ضوء الآراء التي أبديت خلال الأنظمة والمناقشات التي وعدت الأمانة العامة بأخذها في الاعتبار في التطوير اللاحق لها في الوثيقتين.

التشديد على أهمية إصدار نشرة للمؤتمر خاصة في ضوء الوضع العربي الراهن للإعلام في الوطن العربي وتفويض الأمانة العامة اتخاذ القرار المناسب بشأنه.

إقرار مبدأ الاشتراك السنوي للأعضاء ومطالبتهم بأن يحددوا بأنفسهم مبلغ هذا الاشتراك على إلا يقل عن خمسين دولاراً في العام، ويحدد الأعضاء الطريقة التي يسددون بها اشتراكهم، على أن يحصل نقداً خلال انعقاد دورة المؤتمر من الذين لم يسددوا عن العام السابق على هذه الدورة، وتفويض الأمانة العامة في اتخاذ الخطوات المناسبة لتقليل نفقات انعقاد المؤتمر في ضوء الملاحظات التي أبديت من الأعضاء، على أن يتم تنفيذ كافة الإجراءات المالية بما يضمن عدم حرمان أي عضو في المؤتمر من حضور أية دورة من دوراته بسبب عدم القدرة المالية.

توصية الأمانة العامة بإعداد تقرير موجز عن أعمالها في ما بين دورتي انعقاد المؤتمر يوزع ضمن وثائق المؤتمر، خاصة وأن كلّ دورة من دورات المؤتمر تضم أعضاء جدداً لا يكون قد تسنى لهم الإحاطة بأنشطة الأمانة العامة، السابقة على اكتسابهم لعضوية المؤتمر.

ـ أحيط المؤتمر علماً بالجهود الجارية لعقد لجنة تحضيرية للإعداد للمؤتمر القومي/الإسلامي الذي تقرر عقده مبدئياً في صنعاء خلال الخريف القادم بترحيب من الحكومة اليمنية، وطلب من الأمانة العامة السير قدماً في استكمال كافة الاستعدادات لإنجاح المؤتمر.

ـ تابع المؤتمر بِكُلّ الاعتزاز والتقدير نضال الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال الإسرائيلي الغاشم، وأكد ضرورة التصدي الحازم لأي انتهاك لحقوق الإنسان الفلسطيني، وثمّن غالياً الوقفة الصلبة للمقتلعين (المبعدين) الفلسطينيين في مرج الزهور، وقرر إرسال وفد من أعضاء المؤتمر الرابع ومن بينهم بعض الإخوة الصحفيين الذين حضروا المؤتمر لنقل معاني الاعتزاز والتقدير من جميع المشاركين في المؤتمر إلى أولئك الأبطال الذين أخرجتهم السلطات الإسرائيلية من ديارهم عنوة.

ـ كما وجه المؤتمر تحيّة اعتزاز وتقدير إلى سائر المعتقلين والأسرى في سجون الاحتلال الصهيوني في فلسطين والمناطق اللبنانية المحتلة، ودعا الهيئات المحلية والعربية والدولية المهتمة بحقوق الإنسان إلى تسليط الأضواء على الظروف اللاإنسانية الصعبة التي يعيشونها والتي تتعارض مع كلّ المواثيق والاتفاقات الدولية، كما دعا الحكومات والهيئات العربية إلى توفير كلّ سبل الاحتضان الشعبي المادي والمعنوي لهم ولذويهم ولكل شهداء الانتفاضة والمقاومة اللبنانية الباسلة للاحتلال الصهيوني.

ـ إن المؤتمر القومي العربي، وقد تابع بقلق أنباء استمرار اعتقال العضو المؤسس في المؤتمر النقابي الأخ نوبير الأموي في المغرب، ورأى في ذلك مظهراً من مظاهر انتهاك حقوق الإنسان والمساس بحرية العمل السياسي والنقابي، يدعو السلطات المغربية إلى الإفراج الفوري عنه ليمارس حقوقه النقابية والسياسية الكاملة. كما يدعو كلّ المنظمات السياسية والشعبية والنقابية العربية والدولية للتحرّك انتصاراً لحرية النقابي الأموي.

كما توقف المؤتمر أمام استمرار منع سفر عضو أمانته العامة الأخ علي خليفة الكواري من قطر بسحب جواز سفره، فرأى في ذلك تمادياً صريحاً في انتهاك أبسط حقوق الإنسان ودعا الجهات المسؤولة في قطر إلى التراجع الفوري عن إجرائها التعسفي.

ـ يدعو المؤتمر ـ وقد تلقى نبأ إقدام السلطات اللبنانية على تعطيل جريدة «السفير» لمدّة أسبوع ـ من موقع الإيمان بالتلازم العميق بين العروبة والديمقراطية، وبين النهوض القومي وحرية التفكير والتعبير، ومن موقع التقدير العميق للدور القومي الرائد الذي لعبته جريدة «السفير» خلال السنوات العشرين التي مضت على تأسيسها، والتي واكبت خلالها تأسيس هذا المؤتمر وأنشطته، وجميع نضالات أبناء أمتنا العربية ـ يدعو الحكومة اللبنانية إلى التراجع عن قرارها هذا الذي من شأنه أن يسيء إلى الوجه الديمقراطي المشرق للبنان الحبيب إلى قلب كلّ عربي، والمنبر الحر لِكُلّ قضايا الأمة.

المشاركون

د. **إبراهيم علاوي** (العراق/لندن).
د. **أجلال رأفت** (مصر).
د. **أحمد بن صالح** (تونس/سويسرا).
د. **أحمد صدقي الدجاني** (فلسطين/مصر).
د. **أحمد عبد الحليم** (السودان).
د. **أحمد يوسف أحمد** (مصر).
د. **أسعد عبد الرحمن** (فلسطين/الأردن).
أ. **الياس سابا** (لبنان).
د. **امحمد ما لكي** (المغرب).
أ. **أمين حسن عمر** (السودان).
د. **أنطوان سيف** (لبنان).
د. **أنيس صايغ** (فلسطين/لبنان).
أ. **توفيق الشيخ** (السعودية/لندن).
أ. **جار الله عمر** (اليمن).
أ. **جاسم القطامي** (الكويت).
د. **جمال الأتاسي** (سورية).
أ. **جميل مطر** (مصر).
د. **الجنيدي خليفة** (الجزائر).
أ. **جهاد الزين** (لبنان).
أ. **جوزف مغيزل** (لبنان).
د. **حسان مريود** (سورية).
د. **حسن أحمد إبراهيم** (لسودان).
أ. **حسين ضناوي** (لبنان).
أ. **حمد الفرحان** (الأردن).
د. **خلدون ساطع الحصري** (العراق/الأردن).
د. **خير الدين حسيب** (العراق/لبنان).
د. **دارم البصام** (العراق/تونس).
د. **ذياب عيوش** (فلسطين).
أ. **رجاء أبو غزالة** (الأردن).
أ. **رسول الجشي** (البحرين).
د. **رضوان السيد** (لبنان).
أ. **رياض الريس** (سورية/لبنان).
د. **رياض قاسم** (لبنان).
أ. **زينب الأعوج** (الجزائر).
أ. **سايد فرنجية** (لبنان).
د. **سعيد بنسعيد العلوي** (المغرب).
د. **سليم الحص** (لبنان).
د. **سمير أمين** (مصر/السنغال).
أ. **شفيق الحوت** (فلسطين/لبنان).
أ. **صباح المختار** (العراق/لندن).
د. **صفية صفوت** (السودان/لندن).
أ. **صلاح صلاح** (فلسطين/لبنان).
أ. **ضياء الدين داوود** (مصر).
أ. **ضياء الفلكي** (العراق/لندن).
أ. **طارق أبو الحسن** (سورية).
د. **طاهر كنعان** (فلسطين/الأردن).
أ. **طلال سلمان** (لبنان).
د. **طلال عتريسي** (لبنان).
أ. **طلعت مسلم** (مصر).
د. **عارف دليلة** (سورية).
أ. **عبد الإله أمين** (العراق/لبنان).
أ. **عبد الإله بلقزيز** (المغرب).

د. عبد الله السيد ولد أباه (موريتانيا).
د. عبد الخالق عبد الله (الإمارات).
أ. عبد الرحيم مراد (لبنان).
أ. عبد الصبور عبد المنعم (مصر).
د. عبد العزيز عبد الله الصالح (السعودية).
د. عبد القدوس المضواحي (اليمن).
أ. عبد الملك المخلافي (اليمن).
د. عثمان السعدي (الجزائر).
د. عدنان السيد حسين (لبنان).
أ. العربي مفضال (المغرب).
د. عصام خليفة (لبنان).
د. عصام العريان (مصر).
د. عصام نعمان (لبنان).
د. علي أومليل (المغرب/الأردن).
د. علي الجرباوي (فلسطين).
د. علي الكنز (الجزائر).
د. علي محافظة (الأردن).
أ. عمر حرب (لبنان).
أ. عوض البادي (السعودية/أمريكا).
أ. غازي فخري مرار (فلسطين/مصر).
أ. غسان بن جدو (تونس/لبنان).
د. فاطمة إبراهيم (السودان/لندن).
أ. فتحي محمود (مصر).
د. فدوى عبد الرحمن علي طه (السودان).
أ. فريد عبد الكريم (مصر).
أ. فواز طرابلسي (لبنان/باريس).
د. فوزي منصور (مصر).
أ. فيصل بن خضراء (فلسطين/الأردن).
أ. كريم مروة (لبنان).
أ. ليث شبيلات (الأردن).
أ. ليلى شرف (الأردن).
د. متروك الفالح (السعودية).
د. مجدي حماد (مصر).
أ. محسن عوض (مصر).
أ. محسنة توفيق (مصر).
د. محمّد الأطرش (سورية).
أ. محمّد البصري (المغرب/فرنسا).
السيد محمّد حسن الأمين (لبنان).
أ. محمّد صادق الحسيني (العراق/إيران).
د. محمّد الطاهر العدواني (الجزائر/مصر).
د. محمّد عبد الملك المتوكل (اليمن).
أ. محمّد عروق (مصر/الإمارات).
أ. محمّد فايق (مصر).
أ. محمّد قباني (لبنان).
د. محمّد المجذوب (لبنان).
د. محمّد المطوع (الإمارات).
د. محمّد المغربي (ليبيا).
الشيخ محمّد مهدي شمس الدين (لبنان).
د. محمّد نور الدين أفأية (المغرب).
د. محمود أمين العالم (مصر).
د. محمود عبد الفضيل (مصر/باريس).
د. مدثر عبد الرحيم الطيب (السودان).
د. مسعود الشابي (تونس).
د. مصطفى خوجلي (السودان/لبنان).
أ. مصطفى المسناوي (المغرب).
أ. مصطفى نويصر (الجزائر).

أ. معن بشوّر (لبنان).

د. مفلح أبو سويرح (فلسطين).

أ. منح الصلح (لبنان).

أ. منصف المرزوقي (تونس).

أ. منصور الأطرش (سورية).

د. موريس أبو ناضر (لبنان).

أ. ميشال كيلو (سورية).

أ. ناجي علوش (فلسطين/الأردن).

د. ناصر السيد (السودان).

د. نبيه غانم (لبنان).

أ. نجاح واكيم (لبنان).

أ. نصر شمالي (سورية).

د. نيفين مسعد (مصر).

أ. هاني الحسن (فلسطين/تونس).

د. هدى زريق (لبنان/مصر).

د. هشام البساط (لبنان).

د. هشام شرابي (فلسطين/لبنان).

د. وجيه كوثراني (لبنان).

د. وميض نظمي (العراق).

أ. وهيب الشاعر (الأردن).

د. يوسف الحسن (الإمارات).

د. يوسف فضل حسن (السودان).

المؤتمر القومي العربي الخامس ١٩٩٤(*)

بيان إلى الأمة

يأتي انعقاد المؤتمر القومي العربي الخامس في عاصمة الألم والأمل العربي، بيروت، شهادة جديدة على أنّه بمقدار ما يستعيد لبنان عافيته فإن الأمة تستعيد فيه منبراً متألقاً من منابر الحرية والحوار والوعي وميداناً رئيسياً من ميادين الكفاح والمقاومة ومقارعة الاحتلال ومشاريع الهيمنة والإلحاق التي تحاك للأمة ومستقبلها.

وإذا تصادّف مع انعقاد المؤتمر الاندلاع المؤلم لاقتتال عسكري يهدد استمراره بالتحوّل إلى حرب أهلية طاحنة في اليمن، فإن المؤتمر أصرّ على إعطاء الحدث اليمني المتفجر أهمية استثنائية، فخصص جلساته الأولى لمناقشة دلالاته وأبعاده وسبُل الخلاص من مأساته، حيث طالب أعضاؤه بالإجماع بضرورة الوقف الفوري لهذا الاقتتال ودعوا الأمة بِكُلّ قواها ومؤسساتها والشعب اليمني الأصيل بِكُلّ فئاته وجماعاته الحيّة إلى تحمل المسؤولية في إيقاف هذا الانهيار المريع الذي تتلاقى على تأجيجه عناصر داخلية تتصل بتغليب العقليات الضيقة والمصالح الصغيرة على المصلحة الوطنية العليا، وبالتخلف الفاضح في مستوى الوعي بأساليب إدارة الاختلاف وفق قواعد الحوار والديمقراطية واحترام الرأي الآخر والاحتكام إلى المؤسسات، ومع جهات خارجية هالها أن ترى اليمن موحّداً وديمقراطياً وقوياً وقادراً على النهوض الاقتصادي والاجتماعي وعلى انتهاج سياسة وطنية وقومية متحررة من الوقوع في أسر القوى الدولية المهيمنة.

ولاحظ المؤتمر أنَّ الحدث اليمني الأليم على ما يتضمنه من دلالات مرتبطة بالخصوصيات اليمنية إلا أنّه في العمق يختزن مؤشرات خطيرة تتصل باحتمال انتشار مثيله في أكثر من قطر عربي حيث الحروب الأهلية؛ إما معلنة بالفعل وإما كامنة تنتظر الظرف المناسب للانفجار، وهو أمر يكشف أن غياب لغة الحوار ونهج الاحتكام إلى المؤسسات الديمقراطية من جهة، وعدم احترام تنوّع الآراء والخصائص والروابط الاجتماعية داخل القطر الواحد من جهة أخرى، يشكّلان التربة

(*) انعقد المؤتمر القومي العربي الخامس في بيروت ـ لبنان، خلال الفترة ٩ ـ ١١ أيار/مايو ١٩٩٤.

الخصبة لتفشي هذا النمط من الحروب على الذات، كما يفسحان المجال للتدخل الأجنبي كي تبلغ تأثيراته حدوده القصوى.

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني

كذلك تصادف موعد انعقاد المؤتمر القومي العربي مع توقيع اتفاقي باريس والقاهرة بين الكيان الصهيوني وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وقد جاءا في إطار استكمال اتفاق أوسلو ـ واشنطن والشروع في التنفيذ على قاعدة استرضاء حكومة الكيان الصهيوني.

وإذ أكد المؤتمر على سلامة التوجه الذي أعلنه في البيان الصادر عن دورته السابقة، كما في البيانات الصادرة عن أمانته العامة بخصوص مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو ـ واشنطن، سواء بصدد التحذير من المخاطر التي تنطوي عليها المسيرة الراهنة للمفاوضات بدءاً بمؤتمر مدريد، أو بشأن التمسّك بالحق الكامل للأمة وأجيالها المقبلة، والذي لا يستطيع فرد أو قيادة أو مجموعة أو حتّى جيل بمفرده أن يتناول عنه، فإن المؤتمر قد لاحظ أن تعاظم الانتفاضة المجيدة لشعب فلسطين داخل الأرض المحتلة وبلوغ القمع الصهيوني لها أقسى أشكاله، كما تجلى في مجزرة الحرم الإبراهيمي، وتصاعد الاعتراض الذي صدر عن أوساط وهيئات وشخصيات فلسطينية بارزة داخل فلسطين المحتلة وخارجها، قد جاء ليؤكّد أن خيار أوسلو لم يكن خيار الشعب الفلسطيني الذي ما زال متمسكاً بحقوقه الكاملة في أرضه وفي العودة وتقرير المصير. وهي الحقوق التي وصفتها الأمم المتحدة بأنها حقوق وطنية غير قابلة للتصرف.

ولاحظ المؤتمر أيضاً أن حجم ردّ الفعل الشعبي العربي والإسلامي، ولا سيّما في القطر العربي الأكبر في الأمة (مصر) على مجزرة الحرم الإبراهيمي، هو مؤشر واضح على سلامة الموقف القومي والإسلامي من مسار التسوية المطروح من أساسه.

كما لاحظ المؤتمر أيضاً أن معالم هذا المسار الخطير قد أخذت تتضح يوماً بعد يوم، خاصة في اتجاه دفع الفريق الفلسطيني المشارك في هذا المسار إلى أن يصبح ملحقاً بالفريق الإسرائيلي في مفاوضات مرتقبة مع أطراف عربية أخرى (حسبما جاء نصاً في اتفاق القاهرة)، أو صوب توسيع دائرة التمهيد والترويج لمشروعات نظام شرق أوسطي، يطمح الكيان الصهيوني إلى قيادتها وتوجيهها لمصلحته في الهيمنة الكاملة على مقدّرات المنطقة.

ويسجّل المؤتمر أنّه مع التوقيع على البروتوكول الاقتصادي بين إسرائيل والمنظمة، تكون إسرائيل قد خطت خطوة أخرى في إضفاء الشرعية على الهيمنة الاقتصادية التي تمارسها على الكيان الفلسطيني الوليد، وتشكيل مقوماته كجسر للعبور إلى الاقتصادات العربية المجاورة. كلّ ذلك إبان المرحلة الانتقالية، وقبل انتقال أية سلطات جوهرية للحكم الذاتي الفلسطيني من حيث السيادة على الأرض وعلى الموارد، ومن حيث المقومات الاقتصادية للحكم، وبخاصة حرية القرار،

والمقدرة على إقامة الحدود الاقتصادية والجمركية بين فلسطين وإسرائيل. إن النتائج الخطيرة التي تنذر بها تلك التطورات تشمل ما يأتي:

١ ـ إعطاء الضوء الأخضر من قبل القيادة الفلسطينية للتطبيع بين إسرائيل والعرب، مما يعني تخلّيها ـ بِكُلّ استخفاف ـ عن أقوى ورقة تفاوضية تملكها، ويرتبط بها ما تبقى من أمل في الحصول حتّى على الحدّ الأدنى من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في استعادة سيادته على الأرض والموارد.

٢ ـ إحكام الاندماج بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي وجعل الكيان الفلسطيني ضاحية ملحقة بالمركز الصناعي الإسرائيلي.

٣ ـ ترسيخ دعائم الاستقلال الاقتصادي لإسرائيل، وفتح المجال لهيمنتها على النظام الإقليمي للمنطقة.

إن تفادي تلك المخاطر الجسيمة إنما يتحقق بتأكيد الصفة القومية أساساً للصراع العربي ـ الصهيوني، واعتبار أن ما تنازلت عنه المنظمة من حقوق فلسطينية عربية إنما هو تنازل إذعان، ولذلك فلا شرعية قومية له، ولا يبرر لأي طرف عربي التراخي في المقاطعة الاقتصادية وأشكال المجابهة الأخرى للعدوان الصهيوني المستمر في الأراضي العربية المحتلة. بل إنَّ المطلوب بإلحاح من الأطراف العربية ـ أكثر من أي وقت مضى ـ هو تعويض الاختراق في الجدار الفلسطيني بتصميم مضاعف على المقاومة وزيادة التصلّب في الجدران العربية الأخرى.

وأكد المؤتمر على أن الموقف المبدئي الحازم المبني على رفض هذه الاتفاقات، وأية اتفاقات مماثلة تفرّط بالحقوق العربية وتنتهك أبسط قواعد التضامن والتنسيق العربي، يفرض على القوى الحية في الأمة الاضطلاع بمهمات محددة على أكثر من صعيد:

١ ـ الاستمرار في تعبئة الرأي العام الفلسطيني والعربي والإسلامي، لتوضيح مخاطر مشروعات النظام شرق الأوسطي على هوية المنطقة العربية والإسلامية كما على مصالحها الحيوية.

٢ ـ السعي إلى تأسيس لجان فاعلة في كلّ قطر عربي وعلى جميع المستويات، لمقاومة التطبيع السياسي والثقافي والاقتصادي مع العدو الصهيوني، وإدانة كلّ المحاولات التي تجري هنا وهناك، على المستوى الرسمي أو على مستوى الأفراد، للتحلل من أنظمة المقاطعة العربية لإسرائيل.

٣ ـ السعي إلى تأسيس مؤتمر جامع للمنظمات العربية غير الحكومية المهتمة بالقضية الفلسطينية، يدعى إلى رسم استراتيجية عمل شعبي على الصعيد القومي، ويكون أداة لخلق رأي عام شعبي مساند للنضال الوطني الفلسطيني وضاغط على الحكومات العربية.

٤ ـ التمسك بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني التي أقرتها كلّ القرارات الدولية وبخاصة حقّ العودة وعروبة القدس التي يسعى اتفاق أوسلو ـ واشنطن ـ القاهرة إلى تمييعهما أو تجاهلهما،

والسعي إلى تشكيل لجان شعبية فاعلة في كلّ قطر عربي وإسلامي لمتابعة هذين الأمرين وتعبئة الطاقات والقوى حولهما.

٥ ـ التأكيد على أن الشعوب العربية التي لا تشارك في اتخاذ القرارات المصيرية، ليست طرفاً، وبالتالي ليست ملزمة باتفاقات الإملاء والإذعان التي تعقدها حكومات عربية مع حكومة الكيان الصهيوني.

٦ ـ التمسك بخيار الكفاح بمختلف الوسائل، ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، وتوفير أقصى درجات المساندة الشعبية العربية للانتفاضة في فلسطين وللمقاومة في جنوب لبنان، مع التأكيد الدائم على الارتباط الوثيق بين مقاومة المحتل من جهة، وبين تعزيز الوحدة الوطنية داخل فلسطين ولبنان وكل قطر عربي من جهة أخرى. كما بينهما وبين إشاعة الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان.

الأمن القومي

لقد تدارس المؤتمر الأمن القومي العربي ولاحظ أن أمن الأقطار العربية منفردة ومجتمعة، هو في أدنى مستوياته، ربما منذ حصلت أقطارنا على استقلالها السياسي. فالأقطار العربية مستهدفة من أخطار دولية وإقليمية وداخلية، وهذه الأخطار ليست مجرد احتمالات أو تصورات، وإنما هي تقوم في هذا الجزء أو ذاك من الوطن العربي الكبير. بل إن مقومات وجودنا القومي ذاتها تهددها هذه الأخطار في الصميم، إذ تستهدف وحدة الأراضي العربية وسلامتها، ووحدة الكيان القومي للأمة العربية، وسيادتنا القطرية والقومية على ثرواتنا وعلى قرارنا.

فإذا كان الوجود القومي للأمة العربية، ليس خياراً فكرياً نأخذ به أو نرفضه، بل هو انتماء قومي نعيش واقعه وضروراته حاضراً ومستقبلاً، فإن أمن الأمة العربية كلّ لا يتجزأ ووحدة الأمن القومي هي في الوقت ذاته، سبيل أمتنا، كما هي سبيل دولنا، إلى أمنها القطري.

ولكل ذلك يؤكّد المؤتمر على الخطورة البالغة لتغييب الإرادة القومية، المنطلق الأساسي للأمن القومي العربي. فقد نتج عن هذا التغييب أخطر ظاهرة كشفت عن نفسها إثر انتهاء حرب الخليج، وتتمثل في إزالة «المرجعيّة القومية» لهذا الأمن. وهو ما أدّى إلى أنْ يصبح الأمن القطري منفلتاً من دائرة الأمن القومي وساعياً وراء الارتباط بمراكز أجنبية.

وإذ غابت أو غيبت «المرجعيّة القومية» في هذا الميدان الحيوي، وهو ميدان الأمن القومي العربي، فقد أدّى ذلك إلى انهيار كامل لأساس «الشرعية القومية» التي كانت تمثل قوة الدفع للعمل العربي المشترك، والتي كانت تمثل قيداً وأحداً، وأحياناً سدّاً، في مواجهة السياسات القطرية التي يمكن أنْ تشكل مساساً بقيم الأمة العربية أو مصالحها أو أمنها.

ولقد جاء الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي بدوره لكي يضاعف من حدة الاختلال الاستراتيجي في المنطقة، وبصفة خاصة من الناحية العسكرية.

لقد تفاقم الاختلال في موازين القوى في المنطقة لمصلحة إسرائيل، وبخاصة نتيجة تزايد الدعم الأمريكي لها على جميع المستويات وتعزيز علاقات إسرائيل العسكرية بدول أخرى، فضلاً عن أن المشروعات المقدمة لضبط التسلح بالمنطقة تنحاز بشكل مطلق إلى إسرائيل، وتكرّس تفوقها على القوات العربية. بينما يفرض الحظر على تزويد بعض الدول العربية بالسلاح جنباً إلى جنب مع استمرار تفكيك الروابط الدفاعية العربية.

ويسجل المؤتمر أنَّ القدرات الدفاعية العربية لم تتعزز رغم ارتفاع الإنفاق العسكري حيث سعت دول عربية إلى اكتساب الصداقات من خلال شراء الأسلحة بدلاً من دعم قواتها المسلحة. وأن العقيدة القتالية في الدول العربية أصبحت مقتصرة على سدّ الثغرات وإيقاف الاختراقات بدلاً من تبني استراتيجية دفاعية أو هجومية متكاملة.

ويرى المؤتمر أنّه في ضوء الظروف بالغة الصعوبة التي يتعرض لها الأمن القومي العربي، ضرورة إجراء تنسيق دفاعي بين عناصر المقاومة الفلسطينية واللبنانية والقوات المسلحة في كلّ من لبنان وسورية والأردن، ودعم قدراتها الدفاعية، ويدعو الدول العربية ذات الفائض في معدات الدفاع إلى المساهمة في ذلك.

ويثق المؤتمر في أنَّ القوات المسلحة في الدول العربية، وخاصة في دول المواجهة، تعي أهمية وضرورة استمرار العمل على دعم قدراتها الدفاعية لتظل كما كانت سنداً للمقاومة الوطنية ضدّ كلّ صنوف الاحتلال.

ويؤكّد المؤتمر على أهمية الشروع فوراً في تعزيز الصناعة العسكرية العربية بكافة الوسائل ولا سيما رفع مستوى البحث والتطوير الوطني للعلوم والتكنولوجيا، والاستفادة من الأصول العربية الموجودة فعلاً في هذا المجال، مع محاولة الاستفادة من الكوادر الفنية في الدول التي كانت تمثل جزءاً من الاتحاد السوفياتي سابقاً. وفي سياق ما تقدّم فإن رفع الحصار عن كلّ من العراق وليبيا ضروري لدعم القدرات الدفاعية العربية والأمن القومي العربي.

العلاقات العربية ـ العربية

ناقش المؤتمر العلاقات العربية ـ العربية ولاحظ أنّها تشهد انقسامات وتوترات حادة لم تشهدها من قبل بهذه بالكثافة، وتجري محاولات لمد هذه الانقسامات إلى المستويات الشعبية أيضاً.

فالنظام العربي في أسوأ حالاته، وهو في حالة قريبة من الشلل، بعد أنْ تعرّض في السنوات الأخيرة بشكل خاص، إلى امتحان كبير، بل محنة كبيرة لم يستطع الخروج منها حتّى الآن. وقد فشل في هذا الامتحان والمحنة الأمن القومي العربي واتفاقية الدفاع المشترك بشكل خاص، ودفعت واندفعت الأنظمة العربية في مواجهة عسكرية مع بعضها البعض، ولم يستطع النظام العربي، حتّى الآن، أن يوجد آلية قانونية وسلمية لحلّ النزاعات العربية ـ العربية، فضلاً عن عجزه عن تحقيق تنمية عربية شاملة، كما زادت تبعيته السياسية والاقتصادية الخارجية.

كذلك فإن نسق القيم في النظام العربي أصابه خلل شديد، وأصبحت بعض المسلمات والثوابت من تلك القيم محل تساؤل وانتهاك صارخ أحياناً. فلم يعد تحرير الأرض العربية في فلسطين المحتلة هدفاً أساسياً، بعد أن أصبح طلب المفاوضات المباشرة غير المشروطة مطلباً عربياً رسمياً للكثيرين، وازدادت التنازلات لإسرائيل والولايات المتحدة. ويجري ذلك كلّه باسم «الواقعية» ووسط حملة إعلامية مكثفة من«التطبيع النفسي» للتعامل مع العدو الصهيوني كادت تحوّل «السلام» إلى «استسلام». وللأسف فإن بعضاً من المثقفين العرب يساهم بشكل أو بآخر في حملة «التطبيع» مع العدو. كذلك فإن الاستقلال الوطني والقومي الذي ناضل العرب طويلاً وضحوا بالكثير من أجله، لم يعد قيمة مقدّسة، إذ عمد بعض العرب إلى ردّ الاعتبار للاستعمار والدعوة إلى الوجود الأجنبي على أراضٍ عربية صراحة وعلانية. فلم تعد لدى الأنظمة العربية عموماً خطوط حمر قومية لا تستطيع تجاوزها، رغم أن تلك الأنظمة مفروضة على شعوبها بشكل أو بآخر.

فضلاً عن هذه الأزمة الاستراتيجية العامة التي تلف الوطن العربي في مجمله، فإن الدول والشعوب العربية كلها واقعة تحت حصار دولي آثم، تحت ذرائع مختلفة، وبأشكال متباينة. فهناك حصار التبعية الاقتصادية والسياسية جنباً إلى جنب مع حصار الديون الذي يشمل أغلبية الدول العربية، وهناك الحصار بدعوى التأديب، كما في حالتي العراق وليبيا، وهناك الحصار بدعوى مساندة الإرهاب، كما في حالات سورية وليبيا والسودان، وهناك حصار الوجود العسكري الأجنبي المباشر كما في الخليج، فضلاً عن الحصار الذي يستغل التناقضات والتوترات الداخلية في بعض الأقطار العربية التي بلغت حدّ الاقتتال، لتنفيذ مخطط تفتيت الأقطار العربية من الداخل وتفكيك الأطراف العربية من الخارج.

إن المؤتمر إذ يعرب عن تعاطفه التام مع شعب العراق ومعاناته المؤلمة بسبب الحصار الجائز المفروض عليه الذي لم يعد له ـ بِكُلّ المعايير الدولية والعربية ـ أي مبرر على الإطلاق؛ فإنه يطالب بما يلي:

١ ـ رفع الحصار عن العراق بشكل كامل وكلي وبدون قيد أو شرط ودعوة جامعة الدول العربية وحكومات الأقطار العربية كافة، وبالذات التي اختلفت مع حكومة العراق لبذل الجهود عربياً ودولياً لوضع حدّ لهذا الحصار، وفتح الحدود العربية مع العراق وتزويد شعبه الصابر بِكُلّ الأدوية والأغذية التي يحتاجها، لحين رفع الحصار الشامل.

٢ ـ من منطلق الحرص على العراق ووحدته الوطنية وتماسكه يدعو المؤتمر الحكومة العراقية إلى انتهاج سبُل المعالجة الوطنية والتحول الديمقراطي والانفتاح السياسي والفكري على جميع القوى الوطنية والديمقراطية والقومية في العراق، لأن ذلك يساعد شعب العراق على الصمود الوطني عبر مشاركته السياسية وحرياته الفكرية. كما يجدد المؤتمر دعوته لإنجاز الحلّ السلمي

الديمقراطي للقضية الكردية بما يصون وحدة العراق وتمتع أكراده بحقوقهم القومية والديمقراطية المشروعة، ويقطع كلّ الطرق على التدخل الأجنبي الاستعماري في شؤون العراق الداخلية.

ومن المنطلق نفسه يدعو المؤتمر الحكومة العراقية إلى العمل على إيجاد حلّ نهائي لمسألة «الأسرى والمفقودين الكويتيين». كما يدعو الحكومتين الكويتية والعراقية إلى حلّ قضية الحدود بينهما بالطرق السلمية وفي إطار عربي، مما يساعد على تمهيد الطريق للمصالحة العربية الشاملة.

كما يشدد المؤتمر على أهمية الإسراع برفع الحصار عن الشعب الليبي ولا سيّما وقد تخاطبت ليبيا مع النظام الدولي باللغة التي يدّعيها لنفسه وهي تسوية المنازعات بالطرائق السلمية، وتقدّمت ليبيا بالفعل بعدة مبادرات سياسية جادة للتعامل مع انعكاسات «أزمة لوكربي».

وفي الوقت ذاته يؤكّد المؤتمر أنْ تعاطفه العميق مع الشعب العربي في ليبيا في قضية الحصار لا يقلل من قلقه العميق في ما يخص المستوى المتدني لاحترام الحكومة الليبية لحقوق الإنسان في مختلف المجالات.

ولقد توقف المؤتمر طويلاً أمام «حالة الصومال» التي تعتبر مثالاً صارخاً لمحاولات تفتيت الأقطار العربية وتمزيقها من الداخل. فقد تحول الوطن الواحد على نحو مفاجئ إلى ساحة للاقتتال المريع، والتدمير الذاتي، جنباً إلى جنب مع انفصال شمال الوطن عن جنوبه، بعد أن كان استكمال وحدة الصومال الكبير، باستعادة الأجزاء الأخرى المغتصبة من أراضيه، هدفاً وطنياً مقدساً لدى الصومال الموحّد. ولقد هيّأ كلّ ذلك الظروف المواتية للتدخل الأجنبي تحت القيادة الأمريكية التي جاءت تحت شعار «استعادة الأمل» فدمّرت كلّ عود أخضر للأمل في هذا القطر العربي الشقيق. وفي مواجهة كلّ ذلك لا بديل أمام الشعب الصومالي وكل قواه ومنظماته من السعي إلى فرض إرادته ضدّ دعاة الاقتتال والتدخل الأجنبي، لاستعادة وحدة الصومال وسلامته واستقراره. وفي الوقت نفسه فإن المسؤولية لها جانبها القومي المؤكّد، ولذلك لا بدّ من أن تبادر إلى تحملها الجماهير والقوى والمنظمات العربية، كما على الحكومات العربية أن تقوم بدورها إزاء دولة عضو في جامعة الدول العربية، وتمد الصومال بما يحتاج إليه من مساعدات من أجل إعادة التعمير.

وإذ يؤكّد المؤتمر على خطورة موجات العنف والعنف المضاد إجمالاً، وتصاعد حالات الإرهاب الأعمى في أكثر من بلد عربي، فإنه يؤكّد أيضاً أنّه لا سبيل للخروج من هذه المحنة الإضافية سوى سبيل الديمقراطية وإتاحة الفرصة المشروعة لكافة القوى الوطنية التي تلتقي على مبادئ التعددية وحرية الرأي والرأي الآخر وتداول السلطة، لكي تنتظم في حوار وطني من أجل استقرار البلاد وتدعيم أمنها، وبالتالي أمن أمتها.

وتوضح حالة الجزائر بالذات أهمية دعم مسار الحوار والمصالحة الوطنية الشاملة من أجل الخروج من الأزمة السياسية التي تدور رحاها داخلها، خاصة وأن هذه الأزمة أصبحت باباً للتدخل الأجنبي والفرنسي بالذات في الشؤون الداخلية للبلاد الذي يزيد الأزمة اشتعالاً بدعمه للقوى المعادية لِكُلّ حوار ومصالحة، والمعادية في الوقت نفسه لعروبة الجزائر واستقرارها وتقدّمها.

ولا شكّ في أن الإشارة إلى جامعة الدول العربية تستدعي الحديث عن ضرورة تدعيم فعالية الجامعة. وهنا ينبغي التأكيد على أهمية تعديل ميثاق الجامعة الذي تمت صياغته منذ عام ١٩٤٥ عندما كانت الجامعة تضم سبع دول فقط، باعتبار الوحدة العربية، وكل ما يؤدي إليها، الهدف الأساسي للجامعة بمجالسها ومنظماتها كافة، واعتماد مفهوم للأمن القومي العربي في مبناه وفي معناه، يرتبط بين الجوانب العسكرية والاقتصادية والسياسية والحضارية، وإنشاء محكمة عدل عربية، واعتماد نظام عربي متكامل للتسوية السلمية للمنازعات مبني على أساس إلزام الدول الأعضاء بعرض خلافاتها أولاً على الجامعة، وإقرار مبدأ المواطنة الاقتصادية القومية، وتقنين نظام مؤتمرات القمة العربية، وإقرار صلاحيات للأمين العام للجامعة لا تقل عن صلاحيات السكرتير العام للأمم المتحدة.

التطورات الاقتصادية والاجتماعية

ويلاحظ المؤتمر من متابعته التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، تحقيق بعض الإنجازات الاقتصادية في الصناعة والزراعة، فضلاً عن تطوير قطاعات الخدمات والمعلومات في بعض الأقطار والتقدّم إلى مشروعات ثنائية مشتركة، واستكمال حثيث لبعض جوانب البنية الأساسية، والاهتمام بالبيئة وتوسيع حركة عناصر الإنتاج عبر المنطقة العربية، إلى جانب تحسن في الموازنات الحكومية في عدد من الأقطار. إلا أنَّ الاتجاه العام لهذه التطورات كان سلبياً، إذ اتصف (الاتجاه) بازدياد حدة البطالة والفقر وتعميق التفاوت في الثروات والدخول، وتفاقم التضخم والفساد، والانخفاض في القوة الشرائية لأسعار النفط، وازدياد حدة الاستهلاك الاستفزازي، وانتشار ظاهرة استيراد أنماط من «الثقافة» الأجنبية الفجة. ولقد ساهم مجمل هذه التطورات، وبدرجات متفاوتة، في اتّساع ظاهرة العنف والعنف المضاد في بعض الأقطار العربية.

لقد لاحظ المؤتمر أنَّ الأقطار العربية كانت من أكثر البلدان النامية تأثراً بالأزمة الاقتصادية العالمية التي وصلت ذروتها في العام الماضي. وبدت هشاشة الاقتصادات العربية وأسلوب إدارتها في تفاقم أزمات الديون والبطالة والمياه وتراجع معدلات التبادل البيني للتجارة وكذلك معدلات النمو والاستثمارات ارتباطاً بأسعار النفط. هذا فضلاً عن غياب التنسيق العربي في الأوبك، وفي مواجهة تطورات مثل إعلان مبادئ غزة ـ أريحا واتفاقية الغات وآثارها، وغياب التكاتف أمام توجهات مالية وبيئية عالمية أو لمواجهة أوضاع مأساوية إنسانية في بعض الأقطار العربية. وكانت أكثر الأمور وضوحاً التخلي عن وضع خطط تنموية للمواجهة، وعدم الاستثمار في رهانات على المستقبل في نظم التعليم والتدريب وطاقات البحث العلمي والتطوير التقني وزرع تقانات حديثة عالية والاهتمام بالمعلومات كمدخل في العمل الإنتاجي. وارتبط كلّ ما سبق بأوضاع اجتماعية وتوزيعية وقيمية ومشاركة جماهيرية تزداد تدهوراً، مهددة الاستقرار المجتمعي والقدرة على مقاومة

المخططات الخارجية لإلحاق الاقتصادات العربية بالمراكز الرأسمالية بما يهدر العديد من الفرص أمام خلق تجمعات أكبر وأكثر صلابة في طريق تنمية مطردة ومستقلة.

وعلى الرغم من تعدد المشكلات وتشابكها، إلا أنّه ما زالت أمامنا منافذ للحد من تأثيراتها السلبية من خلال التنسيق والتكامل العربي، ومن خلال تعديل سياساتنا لتأخذ الأبعاد الاجتماعية ومشكلات تدنّي مستوى معيشة عديد من المواطنين العرب مكانها المحوري. وهنا يشدد المؤتمر على ضرورة استعادة رؤوس الأموال وعوائد النفط المتراكمة في الغرب، إلى المنطقة العربية لتقوم بدورها في خطّة للتنمية القومية.

إنَّ المؤتمر يرى أنَّ الرهان التنموي المستقبلي يتطلب مراجعة علمية غير متحيزة لعلاقة الدولة بالمواطن ومسؤوليتها عن خلق ظروف الاستقرار والإبداع والتنسيق العربي الفعّال. كما يرى الدور الإيجابي الذي يمكن أنْ يلعبه تفادي العنف السياسي المهدر للطاقات القائمة، والذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص والثقافة والإعلام في ذلك، كما يتطلب وضعاً خاصاً تحميه وتشرف عليه الدولة في صناعة السلاح ودعم الصناعات الحديثة عالية التقنية وتحديث نظم التعليم والتدريب، فضلاً عن تهيئة استراتيجيات قطرية متسقة وإقليمية عربية لتحقيق هذا الغرض.

وفي هذا المجال يستذكر المؤتمر موقفه حول المبالغة في الإلحاح على الدعوة إلى التخصيصية الذي أعلنه في دورته الرابعة حيث ذكر «أن هذه الدعوة التي تسود في العديد من البلدان العربية (والتي تمّ الشروع في تنفيذها بالفعل) لا تتعلق كثيراً باعتبار «الكفاءة الاقتصادية» و«الربحية»، بل هي تمثل في هذا التوقيت بالذات ضرورة سياسية وأيديولوجية لإضعاف الدور الوطني للدولة في عملية التوجيه الاقتصادي لعمليات التنمية والقرارات الاستثمارية الرئيسيّة وتسهيل عملية استيلاء الشركات الدولية على فروع النشاط الاقتصادي الرئيسة وبالتالي تسهيل عملية إعادة هيكلة الاقتصادات الوطنية، وذلك في إطار مشروع النظام شرق الأوسطي الاقتصادي الجديد».

كما يؤكّد المؤتمر أن سياسات تصحيح البنية الاقتصادية التي تدعو إليها المراكز الرأسمالية وتعمل على تنفيذها أساساً عبر المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تهدف إلى تعميق الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. لذلك يدعو المؤتمر إلى تبني استراتيجية للتصحيح البنيوي تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للناس وحل مشكلتي الفقر والبطالة وتسهيل التكامل الاقتصادي العربي وتحقيق درجة عالية من التنمية المستقلة، وذلك عبر سياسات تهدف إلى إعطاء القطاع العام والتخطيط دوراً أساسياً في عملية التنمية، وتتطلع حسب الإمكان إلى تنمية الصناعات المنتجة لوسائل ومستلزمات الإنتاج، وترنو إلى تحقيق درجة معتبرة من العدالة في التوزيع، وتروم تقليل الفجوة بين كلٍ من الادّخارات والاستثمارات الوطنية، وتسعى إلى الحيلولة دون نزوح رؤوس الأموال للخارج؛ معٍ كلّ ما يؤدي إليه ذلك من التخفيض من حدة التبعية للخارج وإنهاء تبعية قرارنا السياسي والاقتصادي للمراكز الإمبريالية.

الديمقراطية وحقوق الإنسان

وفي عرضه لأوضاع الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي خلال العام الأخير، سجل المؤتمر ركود هذه الأوضاع بل ترديها المتزايد، مما يبعث على المزيد من القلق تجاه مصير الحقوق والحريات العامة، وتجاه الاستقرار السياسي في معظم الأقطار العربية. فعلى الرغم من إجراء الانتخابات المحلية والنيابية والرئاسية في بعض الأقطار العربية، إلا أن حاصل هذه التجربة كان فادحاً أو مخيباً للآمال أو مشوباً بالتردد، ولم يكن ليرقى إلى مستوى الاستجابة إلى مطالب التطور الاجتماعي والسياسي في هذه الأقطار. فيما ظلت ساحات سياسية عربية أخرى مقفلة أمام أي لون من ألوان الانفتاح السياسي، الأمر الذي نجم عنه تراكم متزايد لمعاناة المجتمع من تفاقم نزعة التسلط، وميل بعض فصائل المعارضة السياسية إلى العنف بما يهدد بزعزعة التوازن والاستقرار والإطاحة بوحدة الكيانات العربية.

لقد اتسع نطاق الانتهاكات لحقوق الإنسان في الوطن العربي ليشمل إلى جانب مصادرة حقوق المواطنين في الانتخاب والترشيح وتشكيل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية، اتسع ذلك النطاق ليشمل الاعتداء الجسدي المادي على المواطنين بالاعتقال من دون محاكمة لمدد طويلة، والإعدامات بعد محاكمات صورية، وحرمان المعتقل، والموقوف السياسي من حقّ الدفاع عن النفس أمام المحاكم الشكلية التي تُعد باسم قوانين الطوارئ وأمن الدولة أو المحاكم العسكرية. كما امتد هذا الانتهاك لحقوق الإنسان إلى حقّ المواطن في العودة إلى وطنه واحتجازه ومنعه من السفر في حالات أخرى.

ولقد دفع المجتمع العربي، بسبب تضخم النزعة التسلطية لدى الدولة، وميلها إلى مزيد من القمع، ثمناً فادحاً من حرياته العامة والفردية إذ ارتفع معدل إهدار هذه الحريات بمناسبة الصراع الطاحن بين قوى القمع وقوى المعارضة المسلحة، حيث سقط الآلاف من القتلى من الطرفين في أكثر من قطر عربي، وارتفعت أعداد ضحايا القمع من سجناء الرأي في البلدان العربية، وزاد التضييق على حريات الصحافة وتشكيل الأحزاب والجمعيات، وبات انعدام الضمانات القانونية لضحايا القمع قانوناً رسمياً في سلوك الدولة تجاه المجتمع.

والمؤتمر إذ يعبّر عن مساندته المطلقة لضحايا القمع في الوطن العربي، وإذ ينبّه إلى خطورة التمادي في إطلاق آلة القمع، وإذ يناشد كلّ القوى الحية في الأمة للوقوف بحزم في وجه هذا التسلط الوحشي المنفلت من كلّ عقال، يطالب بوقف هذه الحرب الشرسة ضدّ الحريات العامة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، وباحترام المواثيق والعهود الدولية التي وقعت عليها بعض الدول العربية، والتي تكفل تلك الحقوق والحريات. كما يطالب بتمكين الشعوب العربية من حقها في إدارة الشؤون العامة، بما في ذلك إقرار مبدأ المشاركة السياسية، والاقتراع النزيه، والتداول السلمي للسلطة وتنظيم معارضة يكفل القانون حقها في الوجود والتعبير عن رأيها بالوسائل الديمقراطية. كما يطالب المؤتمر بإطلاق سراح المساجين السياسيين العرب في السجون العربية،

ويطالب المؤتمر أيضاً بتطوير أوضاع حركة حقوق الإنسان في الوطن العربي والنهوض بها، وتعميم مؤسساتها في الأقطار التي لم تتأسس فيها أطرها التنظيمية بعد، وبتطوير التنسيق بينها وبين المنظمة الدولية الحقوقية ذات المصداقية.

لقد توقف المؤتمر طويلاً أمام حالات فردية بعينها، لأنها تعبّر في جوهرها عن حالة عامة في أكثر من بلد عربي، بشأن العلاقة بين السلطة والمثقفين قادة الرأي، ويخص بالذكر منهم ثلاث حالات الأستاذ منصور الكيخيا الذي اختفى من مصر في ظروف غامضة وما يزال مصيره مجهولاً حتّى الآن والذي أصدرت الأمانة العامة للمؤتمر بياناً حوله، والدكتور علي خليفة الكواري من قطر الذي سحب منه جواز سفره ومنع من مغادرة بلاده لأكثر من عامين حتّى الآن والذي طالبت الأمانة العامة السلطات القطرية أكثر من مرة بإعادة جوازه إليه، والدكتور منصف المرزوقي الذي كانت كلّ جريرته في عرف السلطة التونسية أنّه تصور إمكانية مباشرة حقّ من حقوق المواطنة في بلد يدّعي التعددية ويرشح نفسه لانتخابات الرئاسة، رغم أن نتيجتها كانت معروفة سلفاً. إن هذه الحالات تؤكد أن سجل الحكومات العربية في مجال حقوق الإنسان يزداد سوءاً، وأنها بذلك تؤدي بشكل مباشر إلى تعميق الأزمة السياسية في بلادها، وتفتح الباب واسعاً لزعزعة الاستقرار وتهديد الأمن الذي تتصور أنّها تحميه أو حتّى تحمي نفسها. ويؤكّد المؤتمر مطالبته السابقة للسلطات المصرية بإعلان كافة التفصيلات المرتبطة باختفائه وبالتحقيقات المرتبطة بهذا الموضوع. كما يؤكّد مطالبته السلطات القطرية بإعادة جواز سفر الدكتور علي خلفة الكواري. كما يطلب من السلطات التونسية الإفراج عن الدكتور منصف المرزوقي.

العرب والعالم

عرض المؤتمر التطورات التي تشهدها الساحة الدولية والتحولات الجارية الآن على مستوى النظام السياسي الدولي، والنظام الاقتصادي الدولي. وقد لاحظ المؤتمر مدى التدهور السياسي وعدم الاستقرار في عدد متزايد من دول العالم، وخصوصاً الدول النامية. ويحذّر المؤتمر من عواقب إهمال هذه الظواهر، إذ تحمل خطر امتداد آثارها وتأثيراتها إلى المنطقة العربية.

ونظراً إلى ما ينطوي عليه الوضع العالمي من توجهات وسياسات جديدة، يندد المؤتمر بالضغوط المتزايدة عدداً وثقلاً التي تمارسها بعض الدول الكبرى، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، على الأقطار العربية لتغيير سياساتها الداخلية والإقليمية. وينبّه المؤتمر إلى خطورة الانصياع لهذه الضغوط، حيث أنّها تتناقض تناقضاً جذرياً مع مصالح الشعوب العربية وهويتها وقيمها ومجمل مستقبل الأمة، ولأنها تراعي في الأساس مصالح أطراف وقوى غير عربية بل ومعادية لحرية الأمة العربية وتقدّمها ومستقبلها الوحدوي. وإذا تحقق التغيير نتيجة هذا النوع من الضغوط، فالنتيجة الحتمية مزيد من عدم الاستقرار السياسي، ومزيد من التشوهات الاجتماعية والاقتصادية، وتعريض الأمن القطري والقومي لأخطار جسيمة. إن الواقعية السياسية ـ بمعناها المنضبط ـ تفرض

على كلّ القوى السياسية في الوطن العربي ضرورة التمييز بين عواقب يمكن تداركها وعلاجها، إذا رفضت الأقطار العربية الانصياع لهذه الضغوط، وبين عواقب لا يمكن تداركها أو علاجها إذا هي استجابت للضغوط ورضخت للتغيير الذي يخدم أطرافاً وقوى غير عربية على حساب المصالح القطرية والقومية العربية.

من هنا يدعو المؤتمر القوى السياسية في الوطن العربي إلى تغليب الموضوعية والواقعية جنباً إلى جنب مع الصلابة عند التعامل مع القوى الكبرى، ومع الولايات المتحدة بشكل خاص. إذ يؤكّد الواقع فشل القوى الغربية في التعامل الإيجابي مع كلّ بؤر الصراعات الدولية الراهنة بما يخدم قضية الأمن والسلم الدوليين. هذا الفشل يعبّر عن حال عجز متزايد، ولكنه يعبّر في الوقت نفسه عن الخطورة الناجمة عن إحساس بعض القوى السياسية العربية بالضعف إزاء ما تتصوره قدرة فائقة للولايات المتحدة على قيادة العالم وحل مشكلاته وتسوية صراعاته. إنَّ الاستعجال في اتخاذ قرارات مصيرية بسبب هذا الإحساس سيعود بالضرر الوخيم على هذه الأمة بل وعلى هذه القوى السياسية ذاتها.

كذلك يلاحظ المؤتمر أنَّ الفوضى الدولية الراهنة تنذر بالتفاقم والاتّساع. ويواكب ذلك احتمال كبير لبروز قوى إقليمية مهيمنة تتولى مهمة تنظيم عمليات الأمن الإقليمي في المرحلة القادمة. فدول أفريقيا الجنوبية مرشّحة لأن تستقطب مع دول جنوب أفريقيا بعد أنْ زالت المقاطعة عنها. كما تتعرّض الدول العربية لضغط للدخول في تجمّع يتمحور حول إسرائيل.

وفي إطار الضغوط التي تبذلها القوى الكبرى لأحداث تحولات داخلية سياسية واقتصادية في الدول النامية إجمالاً، ينبّه المؤتمر إلى خطورة التطورات القادمة بشأن النواحي الاجتماعية. فبعد أنْ تمّ تغليب الأحادية في أساس النظام السياسي تحت عنوان الديمقراطية، وفي أساس النظام الاقتصادي بدعوى تغليب قوى السوق والليبرالية الاقتصادية، يجري الآن سعي إلى توحيد الأساس الاجتماعي. وأول بادرة لذلك مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية الذي تنظمه هيئة الأمم المتحدة، في العام القادم بمناسبة مرور خمسين عاماً على إنشائها. والأخطر من ذلك أنْ تختزل النواحي الاجتماعية لعدد من القضايا مثل الفقر والبطالة والفئات المهمشة فيما يطلق عليه الاندماج الاجتماعي. وتمضي المحاولة في النهج الذي ساد النشاط الدولي في المجال الاجتماعي وهو التركيز على فئات بعينها (كالأطفال أو المرأة أو الأقليات) وإهمال جوهر التنمية وهو الهيكل الاجتماعي المحقق للديمقراطية والتنمية المستقلة، ولذلك فإن المؤتمر يلفت الانتباه إلى خطورة ما يمكن أنْ يوقّع عليه الملوك والرؤساء العرب كإعلان عالمي. كما يؤكّد على ضرورة دعوة المنظمات والمراكز المعنية لصياغة إعلان عربي للتنمية الاجتماعية يؤكّد الهوية الحضارية الثقافية للأمة العربية.

ويؤكّد المؤتمر على أهمية إصلاح الأمم المتحدة وإعادة هيكلة مؤسساتها على نحو يضمن فعاليتها وترشيد قراراتها وديمقراطيتها. كما يود المؤتمر أن يلفت نظر الدول العربية إلى أهمية تنسيق

مواقفها بالنسبة إلى هذه القضية، وخاصة ما يتعلّق منها بتوسيع نطاق العضوية في مجلس الأمن كي تتمكن المجموعة العربية من ضمان تمثيل دائم لها في هذا المجلس.

وفي إطار النظر إلى العرب في دائرتهم الحضارية الأوسع، رصد المؤتمر الاستقرار النسبي لعلاقات الدول العربية مع كلّ من إيران وتركيا. على الرغم من استمرار مشكلات المياه والمضايق والمعارضة السياسية والجزر العربية المحتلة، فقد تبلورت بعض مظاهر التعاون الثقافي والاقتصادي والعسكري بين عدد من الدول العربية وتركيا وإيران وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

ولذلك يؤكّد المؤتمر على ضرورة تطوير الجوانب الإيجابية مع هذه الدائرة الحضارية التي تمثل في الوقت نفسه عمقاً استراتيجياً للأمة العربية، بما يضمن المصالح المشتركة للطرفين، ويصون الروابط الروحية والحضارية العميقة التي تربط بينهما. وبهذا التوجه يمكن التوصل إلى تسوية للمشكلات القائمة مع إيران أو تركيا، وفي الوقت نفسه تفويت الفرصة على المحاولات الغربية الرامية إلى إشاعة التوتر بين العرب ودائرتهم الحضارية، بغية إحكام السيطرة على موارد المنطقة كلها وقرارها ومستقبلها. كذلك فإن توثيق هذه العلاقات قد يساعد في ظروف معينة، ووفق شروط محدودة، على مواجهة مشروع النظام شرق الأوسطي.

كذلك فقد عرض المؤتمر بإمعان واقع العلاقات العربية ـ الأفريقية، وتوقف طويلاً أمام العوامل التي تعوق تطورها، رغم أنَّ التعاون في تلك الدائرة لا بديل منه لمواجهة سياسات الهيمنة الغربية، والنتائج المترتبة على اختلال التوازن الدولي الراهن وفي مقدمتها تقلّص هامش المناورة المستقلة أمام الدول العربية والأفريقية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي ـ من ناحية، وتدهور مكانة الدول العربية في النظام العالمي الراهن وتراجع أهمية قضاياها نظراً إلى تزايد اعتمادها على الغرب من ناحية ثانية، وتراجع أهمية أفريقيا بعد تراجع الصراع الأيديولوجي وتضاؤل الاستثمارات المتجهة إليها بما يؤدي إلى تعميق ثنائية «الفقر والغنى» على مستوى الدول وعلى مستوى العالم من ناحية ثالثة.

وفي السياق نفسه، يلفت المؤتمر الانتباه إلى ضرورة الاهتمام بمنطقة غرب وشرق أفريقيا التي تمثّل امتداداً طبيعياً وحضارياً واستراتيجياً للوطن العربي، فضلاً عن ارتباط تاريخها، بانتشار القيم الثقافية والدينية العربية والإسلامية، كما أنّها ظلت دوماً سنداً ونصيراً للقضية الفلسطينية. ويعبّر المؤتمر عن قلقه حيال ما تتعرض له الجاليات والأقليات العربية الموجودة بكثافة في غرب أفريقيا بصفة خاصة من اضطهاد في حقبة تتميز بعدم الاستقرار السياسي، والإفلاس الاقتصادي، والاختراق الأجنبي.

إنَّ المؤتمر القومي العربي كمؤسسة شعبية مستقلة على الصعيد القومي إذ يتطلع في استراتيجيته إلى مشروع شامل للنهوض القومي، فإنه يطالب ويدعو إلى توحيد القوى، والمواقف، وتحقيق كلّ ما من شأنه حشد قوى وطاقات الأمة، وإيجاد صيغ التكامل والتعاون والتفاعل والانفتاح بين الأقطار العربية.

إن الرد على التحديات القائمة والمشاريع الاستعمارية الجديدة يدعو إلى ضرورة الارتفاع إلى مستوى المسؤولية القومية دفاعاً عن مصالح الأمة ومستقبلها المهدد بالاختراق، كما يدعو إلى تحقيق خطوات اتحاد وتوحيد بين الأقطار المهددة بالمخاطر والاختراق المباشر، وإلى التجمّع والتوحيد في كلّ المواقع والمستويات. وإذا كانت الديمقراطية هي القاعدة والمنطلق الذي لا بدّ منه ولا بديل عنه لحشد وتوحيد الطاقات الوطنية، وللنهوض بالمجتمع وبإرادته وتحصينه في مواجهة الاختراق والتطبيع، فإن فتح الحدود وتحقيق التعاون والتكامل بين الأقطار العربية هو الذي يضمن التفاعل السياسي والاقتصادي ويعيد روح التعاون والتضامن على المستوى القومي.

المشاركون

د. إبراهمي علاوي (العراق/إنكلترا).
د. أحمد بن صالح (تونس/فرنسا).
أ. أحمد حسين اليمانيّ (فلسطين/لبنان).
أ. أحمد الشملان (البحرين).
د. أحمد صدقي الدجاني (فلسطين/مصر).
أ. أحمد نجيب الشابي (تونس).
د. أحمد الوافي (موريتانيا).
د. إسماعيل صبري عبد الله (مصر).
د. الياس سابا (لبنان).
أ. أمين حسن عمر (السودان).
أ. أمينة البقالي (المغرب).
الأب أنطوان ضو (لبنان).
أ. إنعام رعد (لبنان).
د. أنيس صايغ (فلسطين/لبنان).
أ. برهان الدجاني (فلسطين/الأردن).
أ. بهاء الدين عيتاني (لبنان).
أ. ثامر الشيخلي (العراق).
د. جمال الأتاسي (سورية).
جميل مطر (مصر).
أ. جهاد الزين (لبنان).
أ. جوزيف مغيزل (لبنان).
د. حسان مريود (سورية).
أ. حسن إسماعيل عبد العظيم (سورية).
أ. حسن بشاني (الجزائر).
أ. حسن نافعة (مصر).
أ. حمد الفرحان (الأردن).
أ. خالد السفياني (المغرب).
د. خلدون ساطع الحصري (العراق/الأردن).
د. خير الدين حسيب (العراق/لبنان).
أ. دريد سعيد ثابت (العراق).
أ. ربيع عيسى السعدون (السعودية).
أ. رشاد انطونيوس (مصر/كندا).
د. رغيد الصلح (لبنان/إنكلترا).
أ. رفعت النمر (فلسطين/لبنان).
أ. رياض الريّس (سورية/لبنان).
د. رياض قاسم (لبنان).
أ. زهور العلوي (المغرب).
د. ساسين عساف (لبنان).
أ. سايد فرنجية (لبنان).
د. سعد ناجي جواد (العراق).
أ. سليم الزعبي (الأردن).
أ. شفيق الحوت (فلسطين/لبنان).
أ. الصادق بخوش (الجزائر).
د. صالح ارشيدات (الأردن).
أ. صباح المختار (العراق/إنكلترا).
د. صفية صفوت (السودان/إنكلترا).

أ. صلاح صلاح (فلسطين/لبنان).
أ. ضياء الدين داوود (مصر).
أ. ضياء الفلكي (العراق/إنكلترا).
أ. طارق أبو الحسن (سورية).
د. طاهر كنعان (الأردن).
اللواء طلعت مسلم (مصر).
أ. عبد الإله أمين (العراق/لبنان).
أ. عبد الإله بلقزيز (المغرب).
د. عبد الله آدم (الصومال/مصر).
أ. عبد الله السيد ولد أباه (موريتانيا).
أ. عبد الرحيم مراد (لبنان).
د. عبد العزيز عبد الله الصالح (السعودية).
د. عبد المنعم المشاط (مصر).
د. عدنان شومان (سورية).
د. عصام نعمان (لبنان).
أ. عصمت بكر الطائي (العراق).
د. علي أومليل (المغرب/الأردن).
د. علي حسن (لبنان).
د. علي نصار (مصر).
د. عمار بن سلطان (الجزائر).
أ. عمر حرب (لبنان).
أ. غازي العريضي (لبنان).
أ. غسان بن جدو (تونس/لبنان).
أ. فتحي الشقاقي (فلسطين/لبنان).
أ. فضل شرورو (فلسطين/لبنان).
أ. فهيمي هويدي (مصر).
د. قسطنطين زريق (لبنان).
أ. كريم مروة (لبنان).
د. متروك الفالح (السعودية).
د. مجدي حماد (مصر).
أ. محسنة توفيق (مصر).
د. محمّد الأطرش (سورية).
أ. محمّد البصري (المغرب/فرنسا).
السيد محمّد حسن الأمين (لبنان).
د. محمّد سعد أبو عامود (مصر).
أ. محمّد سيد أحمد (مصر).
د. محمّد عبد الملك المتوكل (اليمن).
أ. محمّد عروق (مصر).
أ. محمّد فايق (مصر).
أ. محمّد قباني (لبنان).
د. محمّد محمود الإمام (مصر).
د. محمّد المسعود الشابي (تونس).
أ. محمّد نور الدين جباب (الجزائر).
أ. محمود المراغي (مصر).
د. مصطفى خوجلي (السودان/لبنان).
أ. مصطفى نويصر (الجزائر).
أ. معن بشوّر (لبنان).
أ. منح الصلح (لبنان).
أ. منصور الأطرش (سورية).
د. المهدي المنجرة (المغرب).
أ. ناجي علوش (فلسطين/الأردن).
د. ناصر السيد (السودان).
أ. نصر شمالي (سورية).
د. نقولا زيادة (لبنان).
د. نيفين مسعد (مصر).
أ. هاشم قاسم (لبنان).
أ. هاني إدريس (العراق).
أ. هاني الحسن (فلسطين/تونس).
أ. هاني فاخوري (لبنان).
د. هدى زريق (لبنان/مصر).
د. وميض نظمي (العراق).
د. يوسف الحسن (الإمارات).
د. يوسف صايغ (فلسطين/لبنان).

المؤتمر القومي العربي يندد بإعلان انفصال الشطر الجنوبي من اليمن

أدلى مصدر مسؤول في الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي بما يلي:

إنَّ الخطوة الانفصالية التي أقدم عليها بعض القيادات اليمنية في الشطر الجنوبي في محاولة لضرب الوحدة اليمنية التي قامت قبل أربع سنوات ولإعادة الأمور إلى حالة التشطير والتناحر، لا تشكّل طعنة لإرادة الشعب اليمني وتمسّكه الصارم بالوحدة فحسب، بل تشكّل أيضاً خروجاً فاضحاً على الدستور والمؤسسات الشرعية التي ارتضاها الشعب اليمني عبر استفتاء وانتخابات نيابية نزيهة وحرة.

لقد علّمتنا التجارب الوحدوية للأمة ودروسها أنَّ الانفصال لم يكن في يوم من الأيام حلاً لأية مشكلة وطنية أو قومية أو ديمقراطية، تماماً كما علّمتنا هذه التجارب أن المراهنة على القوى الخارجية في المشاريع الانفصالية لا يضع المراهنين في خندق العداء لشعبهم وأمتهم فحسب بل يحولهم إلى مجرد أدوات صغيرة في خدمة مخططات شريرة وخطيرة.

إن كلّ عمل انفصالي، أياً كانت مبرراته، إنما يصب مباشرة في استراتيجية أعداء الأمة التي تتركز في هذه المرحلة بالتقسيم والتفتيت والتمزيق... وبالتالي فإن الواجب الوطني والقومي يقتضي مقاومة هذا العمل وإسقاط كلّ المبررات والذرائع التي يحاول الاختباء وراءها.

إننا إذ نتطلع إلى شعب اليمن الحر، العريق في وحدويته، ليتحرّك لمواجهة هذه الخطوة الانفصالية وإسقاطها بِكُلّ الوسائل، فإننا ندعو الدول العربية والإسلامية إلى محاصرة هذه الخطوة غير الشرعية وغير الدستورية على طريق إسقاطها بعدم الاعتراف بهذا الانفصال والسعي إلى إطلاق كلّ المبادرات التي تنقذ الوحدة وتحقن الدماء وتصون المستقبل اليمني عبر تنفيذ «وثيقة العهد والاتفاق».

إن التاريخ لن يرحم كلّ متلاعب بوحدة وطنه وأمته، كما لن يغفر لِكُلّ الأيدي الخارجية التي تعوّدت أنْ تعبث بمصير الشعب اليمني ووحدته.

بيروت، ١٩٩٤/٥/٢٣

بيان صادر عن المؤتمر القومي العربي عن الأوضاع في اليمن

إنَّ المؤتمر القومي العربي الذي افتتح أعمال دورته الخامسة اليوم الإثنين ١٩٩٤/٥/٩ في بيروت، والذي يشارك فيه جمع من المثقفين والممارسين العرب من شتى أنحاء الوطن العربي، بادر في مستهل أعماله إلى عرض الأوضاع الجارية في اليمن والاقتتال الدائر بين أبنائه. وقد عبّر المؤتمر عن أسفه البالغ وقلقه العميق لانفجار الأزمة السياسية التي تلف باليمن الشقيق منذ أكثر من عام، إلى حدّ الاقتتال بين رفاق الأمس وأبناء الوطن الواحد.

إن المؤتمر القومي العربي، بحكم منطلقاته القومية، ينظر باعتزاز بالغ إلى ثورة الشعب اليمني العظيم وتجربته النضالية الفريدة التي مكّنته من فرض إرادته على قوى التخلف والتبعية والتجزئة، ليعيد صنع الحياة على أرضه وفق مشيئته ووفق أمانيه. ففي وسط ظروف متناهية في صعوبتها وأخطارها، حقق انتصاره التاريخي الأول حين فرض عليه القتال من أجل انتزاع الاستقلال والحرية، وتمهيد الطريق لبناء يمن موحّد متقدّم. ثمّ حقق انتصاره التاريخي الثاني حين نجح في إزالة حواجز التجزئة المصطنعة وأعاد توحيد شطريه، بأسلوب الديمقراطية، وحين اعتمد نفس الأسلوب أساساً لنظام الحكم وإدارة دولة الوحدة، وكان ذلك كلّه أروع تكريم لتضحيات الشعب اليمني خلال ثلاثين عاماً من النضال وأعظم تشريف لمقدارها.

ومن هذه المنطلقات نفسها، يؤكّد المؤتمر أنَّ القتال شرف. ولكن الاقتتال جريمة، وأن القيادات اليمنية تتحمل المسؤولية كاملة عن الأوضاع الجارية وعليها أنْ تتحمل بجد تبعات ما أقدمت عليه، مهما كانت الدوافع والغايات. إنَّ الاقتتال يشكل خطراً داهماً على الوحدة الوطنية للشعب اليمني، كما يمثل تهديداً خطيراً لوحدة وطنه وسيادته وسلامة أراضيه، فضلاً عمّا ترتّب عليه من تبديد للإمكانيات وإهدار للثروات. ولا شكّ في ان ذلك كلّه يضع اليمن على أبواب الحرب الأهلية، كما يتيح الفرصة لِكُلّ الأعداء المتربصين بالوحدة على المستويات كافة المحلية والإقليمية والعالمية لتحقيق أغراضهم.

إن سفك الدماء اليمنية على أيدي أبناء اليمن، يمثّل حرباً خاسرة بِكُلّ معيار ولجميع الأطراف، كما يعتبر طعنة آثمة في ظهر الأمة العربية، وتهديداً لمشروعها القومي الحضاري الذي تعتبر الوحدة اليمنية خطوة مهمة على الطريق إلى إنجازه، فضلاً عن تأثيراته الخطيرة والمؤكّدة على الأمن القومي العربي.

إنَّ المؤتمر القومي العربي، يتوجه إلى الشعب اليمني الأصيل، ويحمّله مسؤولية التصدّي للاقتتال الجاري، ومسؤولية حماية الوحدة، لكي يفرض إرادته من جديد على الذين احتكموا إلى السلاح بديلاً عن الحوار، وعرضوا البلاد لِكُلّ تلك المخاطر.

كما يناشد المؤتمر الجماهير العربية على امتداد الوطن العربي وكافة القوى السياسية وكذلك جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بذل كلّ ما تقدر عليه والتدخل لوقف الاقتتال في اليمن، ودعم وحدته وسلامة أراضيه، وإعادة قواه السياسية إلى مائدة الحوار، لوضع الخطوات العملية لتنفيذ «وثيقة العهد والاتفاق».

والمؤتمر القومي العربي الخامس، وهو يدين اللجوء إلى السلاح بديلاً عن الحوار بين الأشقاء، مهما كانت الدعاوى والذرائع، ليؤكّد رفضه التام لأية حلول تفرض بالقوة، أو تمسّ وحدة اليمن شعباً وأرضاً، أو تعوق تنفيذ «وثيقة العهد والاتفاق» التي وقّعتها كلّ القوى السياسية في اليمن والتزمت بها أمام شعبها وأمام أمتها وأمام العالم أجمع.

المؤتمر القومي العربي السادس ١٩٩٦(*)

بيان إلى الأمة

عقد المؤتمر القومي العربي دورته السادسة في الفترة من ٨ ـ ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦ في رحاب بيروت للمرة الرابعة بعد أن ضاقت آفاق عقده في غيرها، لتؤكد بيروت بهذا دورها الطليعي في الوطن العربي منبراً لِكُلّ فكر حرّ وسعي قومي شريف ولتعزز مكانتها كمنارة للعرب، وتلك ميزة للبنان يحرص كلّ عربي، كما كلّ لبناني، على أن يصونها ويعززها تطويراً لتقاليد ديمقراطية عريقة قام عليها هذا البلد العربي، وارتكزت عليها صيغة العيش الوطني بين أبنائه، وفسرت بوضوح جانباً مهماً من ظاهرة المقاومة الباسلة للاحتلال الصهيوني التي أخذت تتحول إلى أحد العناصر الفاعلة في معادلة الصراع العربي ـ الصهيوني، لم يضعف من وهجها تصاعد العدوان الصهيوني اليومي ضدّ لبنان ولا الإصرار على تجاهل تنفيذ القرار ٤٢٥ القاضي بالانسحاب غير المشروط لقوات الاحتلال.

الأوضاع الدولية

وقف المؤتمر طويلاً أمام الأوضاع الدولية الراهنة وتداعياتها على الأوضاع العربية، ورصد المؤشرات الأخيرة والخطيرة الدالة على تنامي الدعم الأمريكي لإسرائيل، وبصفة خاصة في المجال الأمني، وعلى إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على تصفية الرابطة العربية أو تفتيتها.

كما توقف المؤتمر أمام عدد من المؤشرات يمكن استثمارها لتحسين الوضع العربي:

أ ـ إنَّ القوة الأمريكية لا تمسك وحدها بزمام القيادة في الأوضاع الدولية الراهنة، فهناك القوى الأوروبية والقوى الآسيوية، فضلاً عن تمدد مساحات التحدي للهيمنة الأمريكية. ومن المفيد للحركة العربية في هذه المرحلة الشاقة أن تستفيد من أي تناقض في صفوف المنظومة الرأسمالية العالمية مهما صغر أو بدا ثانوياً، وأن تستفيد من أية إمكانات أو هوامش متاحة، على أن يكون

(*) انعقد المؤتمر القومي العربي السادس في مدينة بيروت ـ لبنان، خلال الفترة ٨ ـ ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

واضحاً أن وضع النظام العربي في مواجهة هذه المنظومة لن يتغير جذرياً إلا بتغير ملموس في أوضاعه الاقتصادية والسياسية.

ب ـ إنّ التصور الذي ساد حيناً من الوقت حول الانتصار الساحق للنظام الرأسمالي العالمي كنموذج وحيد يحتذى في التنمية الاقتصادية انكشف إلى حدّ بعيد ببروز الصعوبات الكبيرة التي تواجهها الحلول التي طرحت لمشكلات البلدان الاشتراكية السابقة، الأمر الذي انعكس سياسياً في صعود القوى الاشتراكية في هذه البلدان مجدداً بعد أن أحدثت تكيّفاً في أيديولوجيتها وبرامجها السياسية، فضلاً عن ظهور اتجاهات قومية فيها قد يبدو بعضها متطرفاً وإن كان في جوهره تعبيراً عن ردّ فعل على التشوهات البنيوية التي تميز الأوضاع الراهنة لتلك البلدان.

ج ـ إنّ العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول العربية قد دخلت في مرحلة جديدة تتميز بوصول محاولات الهيمنة الأمريكية إلى ذروتها، ومع ذلك يبدو أن ثمة مؤشرات على وجود ملامح تذمر في عدد من العواصم العربية الفاعلة ينبغي توظيفه في محاولة بناء موقف عربي في وجه المخاطر الحالية.

الصراع العربي ـ الصهيوني

درس المؤتمر بعناية الوضع الذي آلت إليه عملية تسوية الصراع العربي ـ الصهيوني، وبخاصة على المسار الفلسطيني، ولاحظ أن التطورات الأخيرة في هذه العملية ـ ولا سيما الحصار المفروض على شعبنا في الضفة والقطاع ـ قد أكدت الطبيعة الهشة والتصفوية لهذه التسوية وعدم استجابتها للحقوق الفلسطينية والعربية، مثلما لاحظ استمرار تصاعد الخطر الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية والعربية استيطاناً وتهويداً من جانب، وتعزيزاً لمنظومة سلاح الدمار الشامل، بما فيها الترسانة النووية التي يمتلكها الكيان الصهيوني من جانب آخر.

كما لاحظ الوضع الذي آلت إليه سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني التي باتت تتصرف بعيداً عن ثوابت النضال الفلسطيني، ووقوف عدد من النظم العربية في الخندق نفسه مع المخططات الأمريكية ـ الإسرائيلية؛ إما تورطاً في مشروعات مشبوهة لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة، بما يفكك الرابطة العربية ويمزق السلامة الإقليمية لأقطار عربية، وإما انخراطاً سافراً في العلاقات مع الدولة الصهيونية بما يزيد من إضعاف الجبهة العربية. وإذ توقف المؤتمر بشكل خاص أمام المحاولات الصهيونية لتهويد القدس، وإجازتها سياسياً من قبل الحكومة والكونغرس في الولايات المتحدة، أكد على عروبة القدس ومكانتها المتميزة في نفوس العرب، مسلمين ومسيحيين، داعياً إلى جهد عربي وإسلامي خاص للدفاع عنها وحمايتها منوّهاً بالموقف الأوروبي المتفهم حقيقتها وحقوقها.

وفي هذا الإطار شدد المؤتمر على المواقف التالية:

أ ـ التأكيد على الطبيعة القومية للقضية الفلسطينية في مواجهة المعالجة القُطرية التي ثبت عقمها وباتت تهدد بتصفيتها. وهذا التأكيد لا يبرره ما آلت إليه الأوضاع الراهنة لهذه القضية فحسب،

وإنما يبرره أيضاً إدراك الخطر الداهم على الأمن القومي العربي إذا استمرت معالجة القضية بالنهج الحالي.

ب ـ التأكيد على الحاجة الماسة لتبنّي بدائل جديدة لمواجهة مسار التسوية الراهن، وبصفة خاصة تعزيز مقاومة الاستعمار الصهيوني الاستيطاني في فلسطين بالمعنى الشامل. وهنا لاحظ المؤتمر أن الصراعات التاريخية لا تُحَل من خلال موازين القوى المادية وحدها، وإنما من خلال موازين الإرادات أيضاً، وأكد على ضرورة إبداع صيغ جديدة للنضال ضدّ إسرائيل على النحو الذي فعلته جماهير الشعب الفلسطيني بانتفاضتها العظيمة وعملياتها البطولية الجهادية، والذي فعلته الجماهير الصامدة في جنوب لبنان والبقاع الغربي ومقاومتها الباسلة، وجماهير الشعب العربي بمقاومتها للتطبيع مع إسرائيل. كذلك أكد على الحاجة الماسة إلى إعادة طرح مفهوم المقاومة المشروعة للاحتلال في وجه كافة المحاولات الأخيرة التي تحاول دونما خجل تزوير صورة هذه المقاومة وتقديمها على أنّها إرهاب، وكذلك الحاجة إلى خلق جبهة عريضة لهذه المقاومة تواجه الانقسامات الموجودة في صفوفها، وهي الانقسامات التي تُعد مسؤولة من دون شكّ عما آلت إليه الأوضاع الراهنة على أن تتسلح هذه الجبهة بشعارات واضحة يسهل نشرها بين الجماهير الفلسطينية والعربية في مواجهة محاولات تغييب الوعي أو تزييفه.

العلاقات العربية ـ العربية

على صعيد النظام العربي لاحظ المؤتمر بعض علامات رأب الصدع في العلاقات العربية ـ العربية على المستوى الثنائي وإن كانت لم ترقَ بعد إلى مستوى حركة جديدة في النظام تعيد إليه التماسك والفاعلية، وخصوصاً مع استمرار وجود بؤر لتوترات حادة داخل النظام أو ظهور بؤر جديدة، وكذلك بالنظر إلى حالة الضعف أو الجمود التي يمرّ بها معظم المؤسسات العربية القومية، بل وحتّى الجهوية منها.

وإذ يعبر المؤتمر عن رفضه كلّ أشكال التدخل لحكومات عربية في شؤون دول عربية أخرى، أو الاستقواء بدول أجنبية ضدها، يبدي ارتياحه لوجود عدد من حالات التنسيق ولو في حده الأدنى بين دول عربية رئيسيّة مؤكّداً العمل على ضرورة تعزيز هذا التنسيق وتوسيعه في مواجهة المشاريع الخارجية المطروحة لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة، وعلى ضرورة اللقاء بين القوى الشعبية العربية بما يمكّنها من أن تعمل وتضغط لحلّ النزاعات العربية واستعادة التضامن العربي وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك وإلزام الدول العربية باحترام معاهدة الدفاع العربي المشترك.

في هذا الإطار، أكد المؤتمر دعمه للجامعة العربية ومنظماتها والأشكال المؤسسية العربية كافة مع إدراكه التام ضرورة تطوير هذه المؤسسات كي تكون قادرة على مواجهة ما يعترضها من تحديات، كما حرص على إلا تكون دعوة التطوير ستاراً للتفكيك الذي باتت النوايا الأمريكية

والإسرائيلية شديدة الوضوح بشأنه، وتمسك بوجوب إعطاء هذا الدعم عمقاً شعبياً من خلال إطلاق مبادرات أهلية لإسناد هذه المؤسسات.

وإذ أدان المؤتمر استمرار الحصار الجائر على العراق، معتبراً إياه انتهاكاً سافراً لحقوق الإنسان، واعتداءً فاجراً على حقّ الحياة للشعب العراقي يعادل في نتائجه الوحشية ما ينجم عن استخدام أسلحة الدمار الشامل، استنكر محاولات المساس بالوحدة الوطنية والترابية للعراق، وضلوع أطراف عربية فيها، وأكد في الوقت نفسه على ضرورة بذل أقصى الجهد من أجل فكّ الحصار عنه وعن ليبيا، مطالباً بفتح الحدود والأجواء العربية أمام الأقطار المحاصرة،مناشداً سورية على وجه التحديد المبادرة بفتح حدودها مع العراق ولو في حدود ما يسمّى بـ «القرارات الدولية»، وبتحمل جامعة الدول العربية مسؤولياتها إزاء ذلك بعيداً عن كلّ خضوع للموقف الأمريكي ـ الإسرائيلي القاضي باستمرار حالة الحصار. إن خطورة الحصار الراهن تكمن في أنّه لم يعد قضية إنسانية ملحة فحسب، وإنما مدخل يسعى أعداء الأمة من خلاله إلى تفكيك العراق وممارسة مزيد من العدوان على ليبيا كما وضح من التهديدات الأمريكية الأخيرة. كما دعا المؤتمر إلى بذل أقصى الجهود للحؤول دون فرض الحصار على السودان.

دول الجوار

وأعرب المؤتمر عن قلقه إزاء عدد من التطورات في علاقة العرب بدول جوارهم، الأمر الذي يشير إلى أن النظام العربي لم يستقر بعد على الصيغة المثلى للعلاقة مع هذه الدول التي ينظر إليها الفكر القومي العربي المستنير باعتبارها عمقاً استراتيجياً وحضارياً للوطن العربي. وإذا كان بعض أوضاع النظام العربي يُعد مسؤولاً عن هذا الإخفاق كما في تأثير الانقسامات العربية على العلاقة مع أفريقيا، فإن المؤتمر لا يمكنه إلا أن يرصد عدداً من التصرفات الخطرة والمنتهكة لقواعد الجوار، كما في إقدام تركيا على توقيع اتفاق عسكري استراتيجي مع إسرائيل يهدد الأمن القومي العربي ويضغط على سورية، وفي موقفها من المسألة المائية بينها وبين كلّ من سورية والعراق، وانتهاكها للأراضي العراقية غير مرة. ودعا المؤتمر الدول العربية كافة إلى ممارسة الضغوط على الحكومة التركية لفك تحالفها مع الكيان الصهيوني، وهو التحالف الذي يلحق الضرر بالمصالح المشتركة والروابط التاريخية بين تركيا والوطن العربي. كما ناشد المؤتمر إيران التجاوب مع الدعوة العربية إلى إيجاد حلّ سلمي لمسألة الجزر الإماراتية الثلاث بما يكفل التعاون الإقليمي والتضامن بين إيران والوطن العربي، وبما يفوّت الفرصة على التدخلات الأجنبية للإيقاع بين الطرفين. مثلما عبر المؤتمر عن تضامنه الكامل مع المواطنين المغاربة في مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين في نضالهم المشروع ضدّ التمييز ومن أجل إقرار حقوقهم الوطنية وحقوق المغرب في تحرير المدينتين واستعادتهما. وأكد على ضرورة التنسيق العربي في مواجهة القضايا السابقة كافة، بحسبان الانقسام العربي العامل الرئيس في استخفاف عدد من دول الجوار بالحقوق العربية.

الأمن القومي

وتدارس المؤتمر بالاهتمام الواجب قضية الأمن القومي العربي، فلاحظ استمرار غياب الحدّ الأدنى من مظاهر هذا الأمن ومقوماته، مثلما نبّه لاستمرار أشكالية العلاقة بين الأمن القطري والأمن القومي.

وإذ رصد المؤتمر بقلق متزايد التطورات الأخيرة المتلاحقة على صعيد تبلور تحالف معادٍ لأهداف الأمة وأمنها تقوده الولايات المتحدة الأمريكية على نحو ما حاولته في قمة «شرم الشيخ»، نبّه لخطر هذا التحالف، خاصة في مرحلة لم تستكمل الأمة فيها بعد نضالها من أجل تحرير أرضها المحتلة، وفي مرحلة تتعرض فيها بعض الأقطار العربية لخطر التفكيك، وشدد على ضرورة كشف هذا التحالف ونواياه والدعوة لمواجهة عربية شاملة له، وللمحاولات الرامية إلى التدخل في النزاعات العربية الإقليمية على نحو محاولة الكيان الصهيوني تشجيع الاحتلال الإريتري لجزيرة حنيش اليمنية.

وانطلاقاً من إدراكنا عمق العلاقة بين الشعبين اليمني والإريتري، والدور البارز الذي لعبته اليمن وبلدان عربية متعددة في دعم نضال الشعب الإريتري من أجل الاستقلال، دعا المؤتمر الحكم الإريتري إلى التجاوب مع المساعي الجارية لإيجاد حلّ سلمي للمسألة وإعادة الوضع في الجزر إلى طبيعته.

كما لاحظ المؤتمر في السياق نفسه التطورات المتعلّقة بالأمن المائي لِكُلٍّ من سورية والعراق في مواجهة تركيا، ودعا القطرين العربيين إلى تعزيز التنسيق في ما بينهما مدخلاً إلى تطوير العلاقة بينهما بما يصون أمن الأمة، كما أكد على ضرورة التنسيق العربي الشامل في قضية الأمن العربي المائي بصفة عامة، والتي تعد واحدة من أخطر القضايا التي يدخل بها العرب القرن القادم.

وإذ لاحظ المؤتمر المخاطر التي تنجم عن محاولات اختراق الأمن الثقافي للأمة وزعزعة ثقتها في ذاتها وفي ثوابتها الحضارية، دعا المثقفين العرب إلى تحمل مسؤولياتهم الكاملة في مواجهة هذا الاختراق بتحصين الجبهة الثقافية الداخلية وتطوير الأداء الثقافي والفكري بما يكفل الإجابة عن المشكلات والمطالب الثقافية المطروحة.

التنمية

لقد لاحظ المؤتمر أن عملية التنمية العربية تعاني من قصور شديد في الأداء، ومن تشوهات عديدة تتمثل في عجزها عن تحقيق قوة عربية، وتنمية مستقلة وعادلة، وفي قصورها عن إيجاد فرص العمل الضرورية، وعن إشباع الحاجات الأساسية للناس. كما تتمثل في عجزها عن التخفيف من حدة التبعية في مجالات الأمن القومي، والمياه، والغذاء، والاقتصاد بصورة عامة. وأكد بأن هذه التشوهات تؤدي بمجملها إلى ارتهان القرار السياسي العربي، وبدرجة كبيرة، لقوى أجنبية. في هذا المجال، كرر رفضه للمشاريع الشرق أوسطية المطروحة، كما حذّر من مغبة السير في

المشروع المتوسطي لأن من شأن هذه المشاريع كافة أن تؤدي إلى القضاء على النظام العربي وإلى تفاقم تشوهات التنمية العربية، وإلى تذويب الهوية العربية. كما أكد المؤتمر على أنّه من الضروري على الأقطار العربية، ولا سيما تلك التي تتبع برنامج ما يسمّى التصحيح الهيكلي، أن تسعى إلى تحقيق التكامل العربي، وذلك بغرض التوصل التدريجي إلى إقامة كتلة سياسية واقتصادية عربية وعدم التفريط في مكتسبات القطاع العام. مثلما دعا رجال الأعمال العرب إلى رفض الانخراط في مشاريع ومؤسسات الشراكة الشرق أوسطية لما ينجم عنها من تخريب للنسيج الاقتصادي العربي.

الديمقراطية وحقوق الإنسان

كما تدارس المؤتمر بعمق قضايا التطور السياسي الداخلي في الأقطار العربية، ورصد بقلق تزايد معدلات العنف في بعض هذه الأقطار في السنوات الأخيرة، وأحاط بالأبعاد المتشابكة لهذه الظاهرة، محدداً مصادرها المختلفة، إذ بدا واضحاً أن انزلاق المجتمعات إلى العنف يحدث كنتيجة طبيعية لتردّي الأوضاع الاقتصادية وتفاقم الانقسامات الاجتماعية، وسيادة قانون القمع الأعمى، وتزايد انتشار ثقافة تشجع على نهج العنف في الصراع السياسي من طرف السلطة أو من طرف قسم من المعارضة. وقد شدد المؤتمر على وجوب التخلي عن المعالجة الأمنية الاستئصالية لظاهرة العنف لخطورتها على النسيج الاجتماعي الداخلي وعلى استقرار الكيان الوطني ووحدته، وشدد على وجوب بناء استراتيجية سياسية بديلة ترمي إلى اجتثاث أسباب العنف والفتنة من خلال إقرار الديمقراطية، والتنمية، والعدالة الاجتماعية في توزيع الثروة الوطنية والقومية، وإقرار حقّ الرأي والاختلاف والحوار الديمقراطي بين الجميع.

في هذا الإطار دعا المؤتمر الحكومات العربية إلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان ووقف عملية إهدارها اليومي، وإلى الإفراج عن كلّ المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي، وتمكين المنفيين من حقّ العودة إلى الوطن وبينهم أعضاء بارزون في المؤتمر، ورفع إجراءات تقييد التنقل على المعارضين.

كما أعرب عن بالغ اعتزازه بالنضال الذي تخوضه منظمات حقوق الإنسان في الأقطار العربية، وخصوصاً الجهد الذي تبذله المنظمة العربية لحقوق الإنسان في دفاعها عن هذه الحقوق.

وقد أكد المؤتمر على ضرورة تعزيز النضال من أجل حقوق المرأة العربية كي تأخذ مكانتها الطبيعية في أمتها معلمة للأجيال ومشاركة في النضال اليومي والقرار السياسي من أجل أهداف الأمة وغاياتها، كذلك أكد المؤتمر على ضرورة تعزيز الثقافة الديمقراطية في المجتمع العربي على النحو الذي يحصن الأمة ضدّ مخاطر الانتكاس في النضال الديمقراطي. كما أكد على وجوب إيلاء الاهتمام بقضايا الشباب العربي وإشراكه في الحياة الوطنية وتعبئة طاقاته الخلاقة في معركة التحرر والتقدّم.

كما دعا المؤتمر المثقفين العرب إلى مواصلة اهتمامهم العلمي بعدد من الإشكاليات التي ما زالت تحتاج إلى مزيد من الاجتهاد والحوار، خاصة تلك التي تتصل بقضايا الاجتماع المدني والاجتماع السياسي في الوطن العربي وفي مقدمها قضايا الخيار الحضاري، الحداثة، التقدّم، ومسائل التعاقد التوافقي بين الجماعات المختلفة داخل المجتمع.

الجاليات العربية في الخارج

توقف المؤتمر بإمعان أمام أوضاع الجاليات العربية في المهاجر الأوروبية والأمريكية والأفريقية، فشخّص نوعين من الهجرات هما الهجرة الاقتصادية والهجرة السياسية اللتان لِكُلّ منهما خصائص ومسببات وطرائق للتعامل معها. فلاحظ تزايد مشاكل المغتربين نتيجة سياسات التضييق السياسي والإداري التي تنهجها دول المهجر حيالها، ونتيجة تفاقم مشاعر العنصرية تجاهها، ونتيجة سياسات الإهمال التي تنهجها الدول العربية إزاء حقوقها ومصالحها. وشدد المؤتمر على وجوب رفع درجة الاهتمام بأوضاع هذه الكتلة الشعبية العربية المهاجرة، وفتح حوار مع سلطات البلدان التي تقيم فيها قصد تسوية مشكلاتها، وصيانة حقوقها. كما شدد على وجوب الانتباه إلى أهمية هذه الجاليات كقوة ضغط فاعلة ممكنة في الغرب لصالح المصالح القومية العربية لا يجوز إهمالها أو إهدار إمكانياتها. كما دعا المؤتمر الدول العربية إلى الاهتمام بتربية أبناء المهاجرين وتعليمهم اللغة العربية وتعزيز وعيهم بالتراث صوناً لهويتهم العربية وتسهيلاً لاندماجهم في أقطارهم العربية عند العودة. وعلى النحو نفسه، دعا المؤتمر المهاجرين العرب إلى دعم مشاريع التنمية في وطنهم العربي من خلال توظيف أموالهم وطاقاتهم في مشاريع اقتصادية وطنية.

وقد حثّ المؤتمر على عقد مؤتمرات للجاليات العربية خارج الوطن العربي لبحث العوامل الطاردة والجاذبة للهجرة وللتركيز على معالجة القضايا الحيوية التي تمسهم، بالإضافة إلى معالجة الأسباب التي تدفعهم أصلاً إلى هذه الهجرة وتمنع بعضهم من العودة.

وإذ رصد المؤتمر حالات من الخلل والتردي في صورة المشهد السياسي العربي، الذي يتجلى بشكل خاص، في شلل الحياة السياسية واستبعاد الشعوب من ساحة الفعل التاريخي، رصد بالمقابل مؤشرات عديدة معاكسة تكشف عن اتّساع نطاق المقاومة الشعبية العربية للاحتلال والاستبداد والهيمنة الأجنبية والتطبيع والاستغلال الاقتصادي، حيث تقدّم الأمة في المواجهة كلّ يوم شهداء ومعتقلين ومنفيين هم ضريبة نهوضها وإصرارها على التحرر والتقدّم، مثلما تكشف هذه المؤشرات عن التنامي الحثيث للوعي الديمقراطي الوحدوي والوطني لدى شرائح واسعة من المجتمع العربي.

إن هذه المؤشرات، في حال تكاملها وتطويرها وتعميق آثارها، تفتح المجال واسعاً أمام الأمل في تخطي المحنة والوصول بالأمة إلى حال من التوازن تستعيد به القدرة على الفعالية والمشاركة الإيجابية في بناء الحضارة الإنسانية.

المشاركون

أ. **إبراهيم العبد الله** (لبنان): رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان.

د. **أجلال رأفت** (مصر): أستاذة بجامعة القاهرة ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

د. **أحمد الجباعي** (سورية): طبيب.

أ. **أحمد حسن أحمد** (مصر): أمين الشباب وأمين التنظيم للحزب العربي الديمقراطي الناصري.

أ. **أحمد حسين اليمانيّ** (فلسطين/لبنان): عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية سابقاً.

د. **أحمد الربايعة** (الأردن): رئيس جامعة إربد الأهلية.

د. **أحمد صدقي الدجاني** (فلسطين/مصر): المنسق العام للمؤتمر القومي الإسلامي.

د. **أحمد ماضي** (الأردن): رئيس الجمعية الفلسفية العربية.

أ. **أحمد نجيب الشابي** (تونس): أمين عام التجمّع الاشتراكي الديمقراطي.

د. **أحمد يوسف أحمد** (مصر): رئيس معهد البحوث والدراسات العربية.

د. **إسماعيل عبد الله** (مصر): رئيس منتدى العالم الثالث.

د. **الياس سابا** (لبنان): اقتصادي ووزير سابق.

أ. **الياس مطران** (لبنان): محامٍ.

أ. **أمير موسى بوخمسين** (السعودية): كاتب.

أ. **أمين يسري** (مصر): سفير.

د. **أنطوان سيف** (لبنان): أستاذ جامعي.

الأب أنطوان ضو (لبنان): رئيس الحركة الثقافية في انطلياس.

د. **إنعام رعد** (لبنان): رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي.

أ. **باقر إبراهيم الموسوي** (العراق/السويد): كاتب وصحفي.

د. **برهان زريق** (سورية): محامٍ.

أ. **بسام الشكعة** (فلسطين): رئيس بلدية نابلس سابقاً.

أ. **بشارة مرهج** (لبنان): نائب في البرلمان اللبناني ووزير سابق.

د. **بيان الحوت** (لبنان): أستاذة جامعية.

أ. **توفيق آل سيف** (السعودية): كاتب.

د. **ثامر الشيخلي** (العراق): أمين عام اتحاد الاقتصاديين العرب.

أ. **جار الله عمر** (اليمن): وزير الثقافة سابقاً.

أ. **جاسم القطامي** (الكويت): رئيس الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان وعضو مجلس الأمناء للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

د. **جمال الأتاسي** (سورية): طبيب ـ أستاذ جامعي سابق.

أ. **جميل مطر** (مصر): مدير المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل.

أ. **جهاد الزين** (لبنان): مدير تحرير جريدة السفير.

أ. **جوزف سماحة** (لبنان): نائب رئيس تحرير جريدة السفير.

أ. **حزامي زهور عدي** (سورية): مدرّسة تربوية.

د. حسن إسماعيل عبد العظيم (سورية): محامٍ.

د. حسين أبو النمل (فلسطين/لبنان): كاتب.

أ. حسين ضناوي (لبنان): محامٍ.

أ. حمدين صباحي (مصر): صحافي.

د. حيدر إبراهيم علي (السودان/مصر): أستاذ جامعي.

د. خلدون ساطع الحصري (العراق/الأردن): مؤلّف.

د. خير الدين حسيب (العراق/لبنان): أمين عام المؤتمر القومي العربي سابقاً.

أ. رسول الجشي (البحرين): صيدلي، عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي.

أ. رشيد القاضي (لبنان): كاتب.

د. رضوان السيد (لبنان): أستاذ جامعي.

د. رغيد الصلح (لبنان/إنكلترا): كاتب.

أ. رفعت النمر (فلسطين/لبنان): رئيس مجلس إدارة ومدير عام بنك بيروت للتجارة.

أ. رياض الريّس (سورية/لبنان): صحفي وكاتب وناشر.

د. رياض عزيز هادي (العراق): أستاذ في جامعة بغداد.

د. رياض قاسم (لبنان): أستاذ جامعي.

د. ساسين عساف (لبنان): أستاذ جامعي.

أ. سايد فرنجية (لبنان): مدير الأخبار والبرامج السياسية في تلفزيون الجديد.

د. سليم الحص (لبنان): نائب في البرلمان اللبناني ورئيس وزراء سابق.

أ. سليم الزعبي (الأردن): محامٍ.

أ. سليمان الرياشي (لبنان): باحث.

د. سمير أمين (مصر/السنغال): مفكر.

أ. سمير حباشنة (الأردن): نائب في البرلمان الأردني.

أ. سمير طرابلسي (لبنان): عضو قيادة المؤتمر الشعبي اللبناني.

د. سيار الجميل (العراق/الأردن): أستاذ التاريخ الحديث في جامعة اليرموك.

أ. شفيق الحوت (فلسطين/لبنان): عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية سابقاً.

أ. صباح المختار (العراق/إنكلترا): محامٍ.

د. صبحي غندور (لبنان/أمريكا): ناشر ورئيس تحرير مجلة الحوار.

أ. صلاح صلاح (فلسطين/لبنان): رئيس القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية سابقاً.

أ. ضياء الفلكي (العراق/إنكلترا): مدير عام البيت العربي.

أ. طارق أبو الحسن (سورية): مستشار قانوني.

أ. طلال سلمان (لبنان): رئيس تحرير جريدة السفير.

د. طلال عتريسي (لبنان): مدير عام مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

اللواء طلعت مسلّم (مصر): لواء أركان حرب متقاعد.

أ. عبد الإله أمين النصراوي (لبنان): ناشر.

د. عبد الإله بلقزيز (المغرب): أمين عام المنتدى المغربي العربي وأستاذ جامعي.

د. عبد الله السيد ولد أباه (موريتانيا): أستاذ بقسم الفلسفة والدراسات الاجتماعية/ جامعة نواكشوط.

د. عبد الله عبد الدائم (سورية): أستاذ جامعي ووزير سابق.

أ. عبد الحميد مهري (الجزائر): أمين عام سابق لجبهة التحرير الوطني الجزائرية.

أ. عبد الرحمن النعيمي (البحرين/سورية): مهندس.

د. عبد العزيز الصالح (السعودية): مستشار ـ صيدلي.

أ. عبد الفتاح اليعقوبي (المغرب): عضو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

د. عبد القدوس المضواحي (اليمن): طبيب.

أ. عبد الملك المخلافي (اليمن): أمين عام التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

د. عدنان السيد حسين (لبنان): أستاذ جامعي.

د. عدنان شومان (سورية): مدير عام «المستشارون الدوليون المتحدون».

د. عصام نعمان (لبنان): نائب في البرلمان اللبناني.

أ. عصمت بكر الطائي (العراق): جامعي.

د. علي حسن (لبنان): طبيب.

د. علي خليفة الكواري (قطر): استشاري.

أ. علي سيف حسن (اليمن): اقتصادي.

د. علي الشيخ حسين الساعدي (العراق/بلغاريا): أستاذ جامعي.

أ. علي عقلة عرسان (سورية): رئيس اتحاد الكتاب العرب في سورية.

أ. عماد شبارو (لبنان): ناشر.

د. عمار بن سلطان (الجزائر): أستاذ جامعي.

أ. عمر حرب (لبنان): رئيس حزب الاتحاد الاشتراكي العربي.

د. فادي مغيزل (لبنان): محامٍ.

د. فاديا كيوان (لبنان): أستاذة جامعية.

أ. فتحي محمود مصطفى (مصر): عضو المكتب السياسي للحزب العربي الديمقراطي الناصري.

أ. فخري قعوار (الأردن): أمين عام الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب.

أ. فريدة النقاش (مصر): صحافية.

أ. فضل شرورو (فلسطين/لبنان): كاتب ومشرف عام في إذاعة القدس.

د. فهمية شرف الدين (لبنان): أستاذة جامعية.

د. قيس جواد (العراق/فرنسا): رئيس تحرير مجلة دراسات شرقية ـ باريس.

أ. كريم مروة (لبنان): كاتب وعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني.

د. متروك الفالح (السعودية): أستاذ مشارك في قسم العلوم السياسية/جامعة الملك سعود.

د. مجدي أحمد حسين (مصر): رئيس تحرير جريدة الشعب.

د. مجدي حمّاد (مصر): دبلوماسي.

أ. محسنة توفيق (مصر): عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي.

د. محمّد الأطرش (سورية): وزير اقتصاد سابق.

العلامة السيد محمّد حسن الأمين (لبنان): قاضي صيدا الجعفري.

أ. محمّد خالد (لبنان/الإمارات): مهندس.

د. محمّد عبد الملك المتوكل (اليمن): أستاذ جامعي.

أ. محمّد فائق (مصر): أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

أ. محمّد قباني (لبنان): نائب في البرلمان اللبناني.

د. محمّد المغربي (ليبيا): دبلوماسي وأستاذ جامعي.

د. محمود أمين العالم (مصر): كاتب وصحافي.

أ. محمود المراغي (مصر): رئيس تحرير جريدة العربي.

د. محمود المغربي (ليبيا/إنكلترا): مستشار قانوني.

د. مسعود ظاهر (لبنان): أستاذ جامعي.

أ. مصطفى اللداوي (فلسطين/لبنان): ممثل حركة حماس في لبنان.

أ. مصطفى نويصر (الجزائر): أستاذ جامعي.

أ. معن بشوّر (لبنان): رئيس المنتدى القومي العربي.

أ. منح الصلح (لبنان): رئيس مجلس إدارة دار الندوة.

أ. منى شقير (الأردن): كاتبة.

د. منير الحمش (سورية): دكتور في الاقتصاد.

د. ميخائيل سليمان (فلسطين/أمريكا): أستاذ في جامعة ولاية كنساس.

أ. ميشال نوفل (لبنان): رئيس تحرير مجلة شؤون الأوسط.

د. ناصر الدين سعيدوني (الجزائر): أستاذ جامعي.

أ. نائلة الرشدان (الأردن): عضو مجلس الأعيان الأردني.

أ. نصر شمالي (سورية): كاتب.

د. نقولا زياده (لبنان): أستاذ شرف في دائرة التاريخ في الجامعة الأميركية في بيروت.

د. نواف سلام (لبنان): محامٍ وأستاذ جامعي.

د. نيفين مسعد (مصر): أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد في جامعة القاهرة.

د. هاشم أحمد محمّد الطاهر (السودان): أستاذ جامعي.

أ. هاشم قاسم (لبنان): كاتب وصحفي.

أ. هاني فاخوري (لبنان): عضو اللجنة التنفيذية في ندوة العمل الوطني ـ عضو اللقاء الوحدوي اللبناني.

د. هشام البساط (لبنان): المدير الإقليمي للبنك العربي المحدود في لبنان.

د. وميض نظمي (العراق): أستاذ جامعي.

د. ياسين سعيد نعمان (اليمن): أستاذ جامعي ورئيس مجلس النواب اليمني سابقاً.

العميد ياسين سويد (لبنان): ضابط متقاعد وأستاذ جامعي.

د. يوسف الحسن (الإمارات): رئيس مجلس إدارة مركز البحوث الإنمائية والاستراتيجية.

المؤتمر القومي العربي السابع ١٩٩٧(*)

بيان إلى الأمة

جاء انعقاد المؤتمر القومي العربي السابع في الدار البيضاء، ووسط حفاوة متميزة، تجلت في الرسالة الملكية الكريمة الموجهة إلى المؤتمر والاحتضان الشعبي والإعلامي، ليعبّر عن أصالة الحقيقة القومية في الأمة وفعالية أسلوب الحوار والتشاور الذي اعتمده المؤتمر نهجاً في معالجته قضايا الأمة وجمع أوسع الطاقات في سبيلها.

إنَّ انعقاد هذا المؤتمر في المغرب بالذات، وبمشاركة فاعلة من قواه الحية والعريقة في تقاليدها الكفاحية المسلحة بالصبر والتفاؤل والإيمان بالتحول الديمقراطي، يشكل محطة جديدة من محطات التواصل بين مشرق الأمة ومغربها، وهو تواصل يمتد إلى عمق التاريخ عبّر عن نفسه بمساهمات حضارية وثقافية وكفاحية مثّلت وتمثل جزءاً مهماً من الأمة ومقومات شخصيتها. فالمغرب لم يغب عن أي تصدٍّ للأخطار التي واجهتها الأمة بأسرها، ومثقفوه كانوا دائماً في طليعة المساهمين في حركة التأصيل والتنوير والتحديث.

ويزيد في أهمية انعقاد هذا المؤتمر القومي العربي في المغرب أنّه يأتي في وقت تتعرض فيه الأمة في مشرقها ومغربها لمشاريع تستهدف هويتها وعقيدتها وثقافتها، تارة باسم الشرق أوسطية، وطوراً باسم المتوسطية أو الفرانكوفونية، وكلها تسعى للاستفادة من خلال ثغرات في بنانا السياسية والاقتصادية والثقافية وتحريك نعرات وعصبيات تجاوزها التطور التاريخي للأمة. وقد جاء المشروع العربي الحضاري، القائم على أسس من العقلانية والعصرية والأصالة والديمقراطية والتكامل بين قوى الأمة وأقاليمها والجماعات التي تعيش في كنفها، رداً حقيقياً على كلّ ما تواجهه الأمة من تحديات. بل إن انعقاد هذا المؤتمر في المغرب الذي يتولى ملكه رئاسة لجنة القدس، وفي لحظة تتعرض فيها القدس لأخطر مراحل تهويدها، يأتي ليؤكّد على ضرورة اضطلاع جميع الدول العربية والإسلامية، بل والمجتمع الدولي بأسره، بالمسؤولية

(*) انعقد المؤتمر القومي العربي السابع في مدينة الدار البيضاء ـ المغرب، خلال الفترة ١٩ ـ ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧.

الكاملة تجاه القدس في إطار الدفاع عن هويتها ومقدساتها وإحلالها مكانها الطبيعي في مقدمة قضايانا القومية والمصيرية.

ومثلما تزامن اختتام المؤتمر السادس في بيروت مع بدء عملية عناقيد الغضب العدوانية الصهيونية على لبنان، شعباً ومقاومة ودولة وبنى اقتصادية، وبلوغ ذروة إرهابها بمذبحة قانا، يتزامن انعقاد مؤتمرنا اليوم مع بدء الكيان الصهيوني بتنفيذ عدوانه الاستيطاني ضدّ القدس وعروبتها، وما تمثله من رمز للمقدسات الإسلامية والمسيحية. ويؤكّد ذلك صحة الرؤية التي اعتمدها المؤتمر منذ مدريد من أن عملية التسوية الراهنة لن توقف حركة الصراع المصيري بين الأمة وأعدائها، ولن تكون في ظلّ موازين القوى الراهنة أكثر من محاولة جديدة من محاولات الافتئات على حقوق الأمة الثابتة والسعي للاستفراد بأقطارها وتفتيت مجتمعاتها، ومصادرة دورها التاريخي، وتشويه رسالتها الإنسانية.

أولاً: في مجال الأمن القومي العربي تناول المؤتمر بالنقاش والتحليل المسهب التحديات المختلفة التي تواجه الأمن القومي العربي، خاصة في ظلّ تيار العولمة الكاسح بِكُلّ إفرازاته الاقتصادية والسياسية والمعلوماتية والإعلامية والثقافية على النحو الذي يجعل من النظام الدولي الراهن قوة بالغة التأثير في تحديد صيغ حياتنا في كافة هذه المجالات، ويوجب ضرورة الاهتمام بالفهم العلمي لهذا النظام بما يساعدنا على مواجهته على نحو سليم.

غير أنَّ المؤتمر لفت النظر إلى أن الحديث عن العولمة وآثارها السلبية على الأوضاع العربية لا ينبغي أنْ يصرف انتباهنا عن مسؤوليتنا الذاتية عن تردّي أوضاعنا، إذ ينبغي أن يبقى واضحاً أنّ قضيتنا الأولى هي مواجهة واقعنا العربي وتغييره على النحو الذي يسمح لنا بالمواجهة السليمة، وإذا كان من غير الممكن تجاهل عولمة الاقتصاد والمال والاتصال، فإنه من الخطأ الاستسلام لِكُلّ ما تمليه علينا مؤسسات العولمة وأدواتها التي لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصيتنا ومصالحنا التي لا يعيها غيرنا، وهكذا يكون بمقدورنا على الأقل أن نناضل كي نتحرك في الإطار العالمي الجديد على النحو الذي يساعدنا على تحقيق أهدافنا والحفاظ على وجودنا القومي.

أكد المؤتمر على أن المنعطف الخطير الذي يمرّ به الصراع العربي ـ الصهيوني، يمثل أبرز التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي وأخطرها، إذ تمادت إسرائيل في فرض سياسات الأمر الواقع على أراضينا المحتلة وأهلنا المناضلين فيها مستندة في ذلك إلى تأييد أمريكي مطلق، على نحو ما يظهر من وأد الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً لمشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن بخصوص الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية الأخيرة في القدس والذي وافق عليه باقي الأعضاء من دون استثناء، وكذلك مساندة إسرائيل بمفردها دون باقي أعضاء الجمعية العامة في الاعتراض على قرار الجمعية بشأن هذه الأنشطة.

إن هذه التطورات الأخيرة لَتُظهر إفلاس عملية التسوية الحالية من جانب، وهزال ردود الفعل العربية الرسمية تجاه السياسات الإسرائيلية والأمريكية المستخفة بِكُلّ حقّ عربي من جانب آخر.

ويرى المؤتمر أن ما يحدث في مسار الصراع العربي ـ الصهيوني يمثل تطوراً خطيراً تفرض مواجهته ضرورة أحداث نقلة نوعية في ردود الفعل العربية، تستند إلى التكييف السليم للصراع كصراع وجود لا كنزاع حدود، وتتمثل في الخطوات التالية

ـ وقف مسار التفاوض مع الكيان الصهيوني وتصفية كلّ ما ترتب عنه من تطبيع لعلاقات بعض الدول العربية مع هذا الكيان على كافة الأصعدة، بما في ذلك المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية والمتوسطية وكافة ما ترتب عنها من نتائج.

ـ تفعيل المقاطعة العربية الشاملة للكيان الصهيوني رسمياً من خلال مكتب مقاطعة إسرائيل التابع للجامعة العربية وعبر دعم وتطوير كافة أشكال المقاطعة الشعبية لإسرائيل والتنسيق بينها.

ـ دعم المقاومة المشروعة للاحتلال الصهيوني بكافة صورها وأشكالها، وبصفة خاصة مقاومة الشعبين الفلسطيني واللبناني التي تواصل في هذه الظروف بالغة الصعوبة توجيه الضربات المؤلمة للعدو الصهيوني، ونفي صفة الإرهاب عن تلك المقاومة بِكُلّ الوسائل والأساليب الممكنة، ومطالبة الأنظمة العربية بوضع قرارات القمة العربية الأخيرة موضع التطبيق، وخاصة البند المتعلق بحق المقاومة ضدّ الاحتلال، بِكُلّ ما يعنيه ذلك من ضرورة توفير الدعم المادي والمعنوي للمقاومة، ودعوة كافة الأطراف المعنية عامة والسلطة الفلسطينية خاصة إلى أنْ تنأى بنفسها عن أي عمل من شأنه فرض القيود على هذه المقاومة، ومواجهة كافة الدعاوى الفكرية المضللة التي يسوقها أنصار ثقافة الخنوع والتي تحذّر من مغبة التصدي لقوى الهيمنة العالمية والصهيونية في محاولة لتمرير انتصار المشروع الصهيوني بأقل تكلفة.

ـ تأييد قرار عقد اجتماع عاجل للجنة القدس واعتبار انعقادها حاجة قومية ضرورية. ويطالب المؤتمر اللجنة بأن تنهض بمهمة رفع درجة التعبئة السياسية والدبلوماسية والشعبية إلى حدها الأقصى لكفّ مخاطر سياسة التهويد والاستيطان التي تنال من عروبة القدس ومن شخصيتها الحضارية والدينية والثقافية ومن حقوق أبنائها الفلسطينيين: مسلمين ومسيحيين. كما يهيب بلجنة القدس أن تتخذ مبادرات سياسية حاسمة في اتجاه دعم صمود شعبنا الفلسطيني في القدس دعماً مادياً يكرس تشبّثه بأرضه وحقوقه، وأن تدين الموقف الأمريكي المؤيد لسياسة الكيان الصهيوني مع تحميل الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية كلّ ما يمكن أن يترتب على سياستها من انفجار في المنطقة ومن زعزعة لعلاقات كلّ الدول العربية والإسلامية بها.

ـ المطالبة بالدعوة إلى عقد قمة عربية عاجلة لا تستثني أي قطر عربي للنظر في اتخاذ إجراءات حازمة تجاه السياسات الإسرائيلية الأمريكية الراهنة، والعمل على تفعيل النظام العربي باعتبار أن ذلك النهج يمكّن من تحقيق الاستجابة المطلوبة للتحدي الصهيوني.

ـ التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وهي حقّ العودة وحق تقرير المصير وإنهاء الاحتلال لكافة أراضيه وإقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس.

ـ دعم الموقفين السوري واللبناني إزاء محاولات الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية، والتنبيه إلى خطورة ما يحاك لهذين القطرين من حصار عسكري واقتصادي وسياسي يُقصد به تقويض قدرتهما على الاستمرار في الصمود بوجه المخططات الأمريكية والصهيونية.

ـ التنبيه إلى خطورة الاحتكار النووي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط وآثاره على الأمن القومي العربي، والدعوة إلى النزع الشامل للسلاح النووي في المنطقة، وفرض رقابة دولية على النشاط النووي الإسرائيلي إلى حين تحقيق هذا الهدف، ودعوة الدول العربية إلى توفير كافة الوسائل الضرورية لتحقيق الأمن القومي العربي إزاء هذا الخلل الجسيم.

ـ السعي إلى عقد مؤتمر عالمي لبحث حقّ العودة وتقرير المصير للشعب الفلسطيني في هذه المرحلة التي تتعرض فيها حقوقه لخطر التآكل والإلغاء. ويمكن اقتراح أن يكون يوم الثاني عشر من تشرين الثاني/نوفمبر تاريخ صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يؤكّد هذا الحق، هو موعد لانعقاد هذا المؤتمر.

وتوقف المؤتمر أمام ظاهرة الحصار التي بات عدد من الدول العربية يتعرض لها بشكل كامل أو جزئي. ولقد اعتبر المؤتمر أن هذه السياسة تندرج، بصفة عامة، في سياق تقويض عناصر القوة العربية واختراق الوطن العربي عسكرياً وسياسياً وثقافياً لتحقيق أهداف قوى الهيمنة العالمية والصهيونية.

كما توقف المؤتمر عند الحصار الجائر على العراق منذ ما يقرب من سبع سنوات ونبّه إلى آثاره المأساوية الخطيرة التي تصل إلى حدّ الإبادة الجماعية لشعب العراق، وشدد على ضرورة الرفع الفوري وغير المشروط لهذا الحصار، وعلى أن تبادر الدول العربية على المستويين الشعبي والرسمي إلى رفع الحصار دونما انتظار لقرار دولي في هذا الخصوص بما في ذلك فتح الحدود وتقديم كافة أشكال الدعم المادي والمعنوي للشعب العراقي. ويطالب المؤتمر الأمين العام لجامعة الدول العربية بزيارة العراق الذي لم يزره حتّى الآن، للاطّلاع على الأوضاع الجائرة وغير الإنسانية للشعب العراقي بما يساعد الجامعة على القيام بالدور المنتظر منها إزاء هذا الشعب العربي الأصيل.

كما أدان المؤتمر الحصار المضروب على ليبيا الذي لا يستند إلى أية شرعية قانونية، وطالب برفعه فوراً وبأن تبادر الدول العربية إلى رفع هذا الحصار الجائر بغض النظر عن القرارات الدولية.

كذلك توقف المؤتمر عند الإجراءات التي اتخذت لفرض الحصار على السودان، وأشار إلى ضلوع الأيادي الأجنبية في مؤامرة تستهدف تقسيم السودان، وطالب الدول العربية بالتصدي لهذه المخاطر. وفي هذا الصدد، يطالب المؤتمر أطراف النزاع من حكومة ومعارضة بتغليب المصلحة القومية والوحدة الوطنية على الصراع حول السلطة ومحاولة الاستئثار بها، وذلك بهدف تمكين كلّ القوى السياسية الوطنية السودانية من الوقوف ضدّ تقسيم السودان وتهديد وحدته.

وأكد المؤتمر على خطورة استمرار الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي وعلى آثاره الاستنزافية للموارد العربية، ودعا إلى إنهاء هذا الوجود بكافة صوره وأشكاله، بما في ذلك المناورات المشتركة لقوات مسلحة أجنبية مع قوات مسلحة عربية، والعمل على إحلال بديل عربي محل ذلك الوجود الأجنبي يبنى على أساس من الثقة والائتلاف بدلاً من التنازع والتصادم.

وقد لاحظ المؤتمر بِكُلّ القلق الوضع المنذر بالخطر لمشكلة الموارد المائية في الوطن العربي، سواء بسبب الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، أو السياسة المائية التركية تجاه سورية والعراق، أو استمرار غياب إطار جماعي متفق عليه لاستغلال مياه نهر النيل، فضلاً عن تأثر جهود تنمية إيراداته بسبب الأوضاع غير المستقرة في بعض دول حوض النهر. ودعا إلى التنبه الفوري لهذه المخاطر بالدراسة والتحليل من جانب، والمواجهة العربية الحازمة من جانب آخر. وشدد في هذا السياق على الأهمية الاستراتيجية للتنسيق بين سورية والعراق.

كما رصد المؤتمر خطورة استمرار الاتفاقات العسكرية التركية ـ الإسرائيلية، فضلاً عن شواهد واضحة على تعاون إسرائيل مع دول جوار أخرى، ودعا هذه الدول إلى ضرورة النبذ الفوري لكافة أشكال التعاون العسكري الأمني مع الكيان الصهيوني اتساقاً مع الروابط الحضارية بين الوطن العربي وتلك الدول.

كما رصد المؤتمر بِكُلّ القلق أيضاً استمرار احتلال إيران للجزر العربية التابعة لدولة الإمارات واحتلال إرتريا لجزر حنيش اليمنية، وأكد على الحق العربي في هذه الجزر وعلى حلّ الخلافات حولها بالطرق السلمية.

كما توقف المؤتمر عند موضوع الأقاليم العربية المحتلة، وبالذات مدينتي سبتة ومليلة المغربيتين، وطالب إسبانيا بالجلاء عنهما والدخول في مفاوضات جادة مع المغرب لتحقيق هذا الهدف بما يصون العلاقات العربية ـ الإسبانية المتميزة.

شدد المؤتمر على أهمية البعد الثقافي للأمن القومي العربي منبهاً إلى مخاطر العولمة في مجال الإعلام على هذا الأمن، وتردّي وضع اللغة العربية على النحو الذي ينذر بالخطر بالنسبة لأهم أساس من أسس انتمائنا القومي، فضلاً عن المحاولات المتكررة للاختراق الفكري والإعلامي من الجانب الصهيوني واقترانها ببعض مبادرات التطبيع المشبوهة، وآخرها مبادرة كوبنهاغن التي قوبلت برفض قوي من المثقفين العرب. وطالب المؤتمر بإعطاء الأولوية لتوفير متطلبات هذا الأمن، وأوصى بأن ينال اهتماماً أكبر في جدول أعمال المؤتمر القومي العربي الثامن.

وحذّر المؤتمر من خطر اختلال التركيبة السكانية في عدد من البلدان العربية الخليجية، وثمّن الجهود الرامية في بعضها إلى تصحيح هذا الاختلال على نحو يكفل حماية الأوطان والثقافة القومية.

كما نبّه المؤتمر إلى ضرورة الاهتمام الواسع بقضايا الجماعات والجاليات العربية خارج الوطن العربي لما لهذه المسألة من اتصال وثيق بقضايا الأمن القومي العربي والحفاظ على الهوية العربية لتلك الجماعات.

ثانياً: في مجال العلاقات العربية ـ العربية لاحظ المؤتمر بعد مناقشات موسعة تطرقت لكافة المحاور التي تثيرها أشكالية هذه العلاقات وما تسببه من ضعف مزمن للفعل العربي في مواجهة تحديات المرحلة وما تفرزه كلّ يوم من تعقيدات ومضاعفات، أنّه في الوقت الذي يكثر فيه الحديث عن العولمة يزداد إبعاد الأقطار العربية بعضها عن بعض وتتكاثر الحواجز بينها، وهو ما يؤكّد ان غياب التوجه الوحدوي لم يؤدِّ إلى تدعيم الكيانات القطرية وإنما ساهم في تكريس التفتت والتمزق، ومن ثمّ تسهيل السيطرة الخارجية. كما ناقش المؤتمر باستفاضة المشاريع الإقليمية الموجهة للنظام العربي والتي ترمي أساساً إلى نزع محتواه القومي وتكثيف ارتباطه باستراتيجية القوى العالمية والإقليمية لا ككتلة حضارية محفوظة المصالح والحقوق أو كندٍّ متكافئ في مشاركة عادلة، وإنما كأجزاء متناثرة متصارعة ضعيفة تستجدي مشاركة تكون فيها بموقع التابع.

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات يدعو المؤتمر إلى ما يلي:

على صعيد العلاقات الرسمية

أ ـ بعث التضامن العربي على أسس متينة راسخة، بحيث يكون اللقاء والتنسيق والتشاور بين القيادات العربية بلا إقصاء هو القاعدة وليس الاستثناء، والعمل على تنفيذ القرارات والاتفاقات الصادرة عن جامعة الدول العربية والتي ترسي أسساً متينة حيال تنفيذ هذه الاتفاقات.

ب ـ العمل على تسوية النزاعات العربية ـ العربية الثنائية، وبصفة خاصة تلك التي تقوّض من قدرة النظام العربي على مواجهة التحديات التي تهدد صميم وجوده، واتباع كافة السبل السياسية والقانونية المتاحة في هذا الصدد. وفي هذا السياق يشدد المؤتمر على وجوب إنجاز مصالحة قومية بين سورية والعراق تسهم في تخفيف آثار الحصار على العراق وفي مواجهة الضغوط التي تتعرض لها سورية، ويدعو المؤتمر أمانته العامة إلى القيام بمبادرة محددة في هذا الاتجاه.

ج ـ التحقيق الفعلي للمصالحة العربية، والقضاء على كلّ الرواسب المترتبة على حرب الخليج والصراعات المختلفة التي تمتلئ بها الساحة العربية الرسمية. وفي هذا السياق يحيي المؤتمر المبادرات العربية الساعية إلى تحقيق هذه المصالحة سواء على مستوى بعض القيادات العربية أو الجامعة العربية، ويؤكّد ضرورة أن تخرج هذه المبادرات في شكل متكامل إلى حيّز التطبيق.

د ـ الدعوة إلى حلّ مشكلة المفقودين والأسرى الكويتيين في العراق في إطار من التقاليد العربية، وتفويض المنظمة العربية لحقوق الإنسان إجراء حوار مع السلطات العراقية والكويتية للتوصل إلى حلول مرضية لهذه القضية الشائكة التي تمارس أثراً سلبياً على استعادة التضامن العربي.

هـ ـ تفعيل منظمات العمل العربي المشترك وعلى رأسها جامعة الدول العربية التي يتعين تمكينها من تجديد نفسها وتحديث مناهج عملها وإضفاء قدر كبير من الفاعلية على عملها، وخاصة ما يتصل منه بالتكامل الاقتصادي والثقافي العربي، وتأييد الجهود الرامية إلى إنشاء محكمة عدل عربية تضطلع بمهمة حلّ المنازعات بين الأقطار العربية.

و. دراسة المشاريع الاتحادية والتكاملية المطروحة في الساحة العربية دراسة جدية، والعمل على إشاعة روح الحوار والتضامن بين العرب بوصفه ثقافة راسخة في الضمير العربي وأسلوباً متميزاً لحلّ المشكلات بين الأقطار العربية مما يستبعد كلّ لجوء إلى القوة أو التهديد بها أو تبادل الحملات الإعلامية في معالجة الخلافات العربية ـ العربية.

ز ـ العمل على تفعيل التجمعات العربية الجهوية (الإقليمية) مع التأكيد على ضرورة تعميق صلاتها بإطار العمل العربي المشترك.

على الصعيد الشعبي

أ ـ السعي إلى تنسيق الجهد الشعبي الوحدوي العربي المستقل عن النظم الحاكمة بما يجسد الطاقات القومية الوحدوية الموجودة في عدد هائل من الجمعيات والمنتديات والاتحادات المهنية والمنظمات النسائية والنقابات العمالية وغيرها في الوطن العربي، على نحو يمنع هدر الطاقات والموارد ويكفل تحقيق أعلى مستوى ممكن من الفاعلية في مجالات إحياء الفكر القومي العربي ومواجهة محاولات التغلغل الصهيوني والهيمنة العالمية.

ب ـ القيام بِكُلّ جهد ممكن في سبيل تضييق شقة الخلاف بين فصائل الفكر القومي العربي وتنظيماته لما في ذلك الخلاف من هدر للطاقة وانشغال بما يحول دون تحقيق الهدف الرئيس لأمتنا في السعي نحو تحقيق وحدتها.

ج ـ التوعية الدائمة بالمخاطر الكبرى الكامنة وراء ذلك التسريب المحسوب للمصطلحات والمفاهيم التي يعمل الفكر الصهيوني وقوى الهيمنة العالمية على الترويج لها، واعتبار مشاريع الترتيبات الإقليمية القائمة على تلك المصطلحات مثل الشرق أوسطية والمتوسطية والفرانكوفونية وغيرها مخططات لا تقل خطورتها على الأمة العربية عن واقع التجزئة ذاته، بل إنّها تمثل خطراً أكبر لما ترمي إليه من إحداث لتغيير جذري في الكيان العربي يربطه بعجلة القوى العالمية المهيمنة والقوى الإقليمية الدائرة في فلكها وعلى رأسها الكيان الصهيوني الذي يُخطط لإرغامنا على التعامل معه وفق شروطه ومطالبه وإلغاء مقومات ثقافتنا العريقة وحضارتنا الأصيلة والتفريط في لغتنا التي هي عنوان وحدتنا وتواصلنا.

د ـ العمل على تعزيز الالتقاء بين التيارين القومي والإسلامي وانتظام انعقاد دورات المؤتمر القومي/الإسلامي الذي يجسده هذا اللقاء.

ثالثاً: في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان نالت قضية الديمقراطية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية اهتماماً بالغاً من المؤتمر باعتبارها تمثل مخرجاً لعديد من البلدان العربية من الأزمات التي زجّت بها في دائرة خبيثة من العنف والعنف المضاد، وباعتبار علاقتها الوطيدة بهدف الوحدة العربية. وفي هذا السياق، عرض المؤتمر حال الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي من جانب، وقضية الحوار والمصالحة الداخلية في الأقطار العربية من جانب آخر.

وفي ما يتعلق بحال الديمقراطية، شخّص المؤتمر عوائق الانتقال إلى الديمقراطية في عدد من العناصر، أهمها تأسيس النخب العربية الحاكمة لشرعياتها على غير أساس من الرضا الشعبي، وتسلط السلطة المركزية على مؤسسات المجتمع المدني، وافتقاد هذه المؤسسات ذاتها لآليات الممارسة الديمقراطية، وتآكل الطبقة الوسطى بصفة عامة، واستغلال الخصوصية في تبرير انتهاك حقوق الإنسان، والتماهي بين مفاهيم الدولة والسلطة والفرد على نحو حال دون تطور الدولة الوطنية العصرية وأدى إلى إحلال البيروقراطية محل الإدارة السياسية للدولة، وإرهاب المثقفين أو إغرائهم بالعمل كأبواق للسلطة.

وبالنسبة إلى حالة حقوق الإنسان في الأقطار العربية، اتفق المؤتمر على التمسك بالمواثيق والاتفاقات الدولية ذات الصلة كمرجعيّة للديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، واعتبر توقيع ثلاث عشرة دولة عربية على الشرعة الدولية إعلاناً عن حسن النوايا لا ينقصه سوى التطبيق. وشدد في هذا الصدد على الاهتمام بصفة خاصة بعدم جواز إبعاد أي مواطن عربي عن وطنه، وتسهيل حرية انتقال المواطنين العرب عبر الحدود السياسية القطرية، والاهتمام بحقوق المواطن العادي.

وقد شدد المؤتمر على أهمية عدد من الآليات لتأمين عملية الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية من أهمها آلية الوفاق والحوار الوطني بين السلطة والمعارضة ولا سيما في الساحات التي تشهد مواجهات حادة بين الطرفين مع التشديد على وجوب مأسسة هذا الحوار والاسترشاد بالخبرات الإيجابية.

ويؤكّد المؤتمر على وجوب إطلاق حرية تكوين مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها مع ضرورة التزامها بالديمقراطية على مستوى بناها وسياساتها وتفاعلاتها مع سائر القوى السياسية. كما يؤكّد على حرية تدفق المعلومات، وأهمية التنشئة السياسية على قيم الديمقراطية والحوار وقبول الآخر، وضمان استقلال القضاء ودوره كآلية من آليات التوازن في المجتمع وحماية الديمقراطية فيه، والاهتمام بالانتخابات المحلية كمرتكز أساسي للبناء الديمقراطي، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية بما في ذلك إزالة كافة العقبات التي تحول دون ممارسة المرأة لحقوقها السياسية، واتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن نزاهة الانتخابات، وتجنب القوانين والممارسات التي تؤدي إلى إقصاء قوى سياسية أو شرائح اجتماعية بعينها من الحياة السياسية، وتوطيد الوحدة الوطنية في كلّ قطر

عربي، وتعزيز مبدأ المساواة أمام القانون، وإشاعة الثقافة التي تبرز إسهام كافة مكونات المجتمع من أقوام وأديان وثقافات فرعية في الحضارة العربية ـ الإسلامية.

كما أكد المؤتمر على ضرورة التنسيق بين المؤتمر القومي العربي والمنظمة العربية لحقوق الإنسان في ما يتعلق بالحالات التي تتعرض فيها حقوق المواطنين العرب للخرق والانتهاك.

رابعاً: في مجال التنمية العربية، توقف المؤتمر عند العجز الذي تواجهه برامج التنمية القطرية في الوطن العربي. كما عرض المخاطر التي تواجهها الاقتصادات العربية من جراء تيار العولمة الاقتصادية وتزايد التبعية التي تنخرط تلك الاقتصادات فيها، وتفاقم الهجمة التي تروّج لمشروعات مشبوهة تحاول فرض الهيمنة الأمريكية الصهيونية مع غياب التنسيق العربي في مواجهة هذه التحديات.

كما عرض المؤتمر التحديات التي تواجهها عملية التنمية في مجال اختيار وإدارة البرامج الإنمائية الملائمة والمنسجمة مع طموحات الإنسان العربي. ولاحظ بقلق ما أفرزته عمليات التنمية المشوهة في البلدان العربية من فئات الوسطاء ورجال الأعمال الجدد التابعين لمراكز الرأسمالية العالمية، مما أحدث قطيعة بين الازدهار التجاري والمالي في هذه المراكز وبين آمال وطموحات الشعب العربي في التطور والتقدّم. وأكد المؤتمر على ضرورة تبنّي نموذج شامل لقضية التنمية يربطها بوجه خاص بقضايا الانتماء الوطني والقومي والديمقراطية، فالتنمية المدعمة بالقيم الوطنية والقومية من دون تعصب وقيم الديمقراطية هي التي تستطيع وحدها أن تلبي حاجات وطموحات الشعوب وتواجه التحديات الراهنة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة تلك المتعلّقة باستفحال البطالة وتفاقم سوء توزيع الثروة والفشل في إشباع الحاجات الأساسية.

وقد خلص المؤتمر في هذا الصدد إلى النتائج التالية:

ـ عدم قدرة القطاع الخاص على إحداث التنمية المرغوبة بمفرده، ولا بدّ والحال كذلك من تضافر جميع الجهود وحشد جميع الإمكانات المتاحة في القطاعات المختلفة، العام والخاص والتعاوني والمشترك، لإنجاز هذه التنمية.

ـ استحالة أحداث تنمية حقيقية في أي قطر عربي بمفرده وفي ظلّ الواقع الحالي، وخاصة مع غياب الديمقراطية ومؤسساتها، وغياب الإدارة الاقتصادية الكفؤة والعقلانية.

ـ إن مجابهة النظام العالمي الراهن وتيار العولمة وتحقيق أكبر قدر من المنافع في إطاره تحتاج إلى جهود تتجاوز الوطن العربي. ولذلك لا بدّ من أن تتكاتف جهود جميع البلدان المتضررة من مساوئ هذا النظام، وهنا تقع على الأمة العربية مسؤولية تكثيف التنسيق مع باقي بلدان العالم الفقيرة والمضطهدة من أجل الوقوف في وجه النظام العالمي الراهن وتوقي أضراره.

وفي ضوء هذه المبادئ العامة، فإن المؤتمر يوصي بما يلي:

على المستوى القطري

ـ وضع نهاية للهرولة الحاصلة في مجال الخصخصة وبيع القطاع العام بما في ذلك العمل على التوصل إلى ضوابط لاقتصاد السوق ترشّد الأداء الاقتصادي العربي.

ـ إعطاء القطاع العام، وحيثما تتطلب عملية التنمية، الدور الأكبر والرائد شريطة إخضاعه للمحاسبة والرقابة، خاصة أنّه الأقدر، في كثير من الأقطار العربية، على تحقيق تنمية أفضل تتصف بدرجة عالية من العدالة والاستقلالية وإشباع حاجات المجتمع الأساسية.

ـ إفساح المجال للقطاع الخاص وتوجيهه نحو إقامة مشاريع منتجة، ومحاصرة الاتجاهات الطفيلية، وإخضاعه للضريبة العادلة والرقابة الديمقراطية.

ـ محاربة ظاهرة الفساد، والعمل على إصلاح الإدارة بمجموعة من الإجراءات على رأسها مواكبة الأجور لمستويات الأسعار بما يؤدي إلى رفع مستوى الأداء الحكومي وتحصين الدولة في وجه محاولات الاختراق الطفيلية من الداخل والخارج على حساب المال العام والمجتمع.

على المستوى القومي

ـ إقامة كتلة اقتصادية عربية قد تكون في البداية محدودة العضوية على أن يفتح الباب لبقية الأقطار العربية للانضمام إليها لاحقاً. ولتحقيق هذا الهدف يجب تفعيل قرار إقامة السوق العربية المشتركة ومتابعة تنفيذ قرار مجلس الجامعة العربية الأخير بإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

ـ دعم المشاريع العربية المشتركة الراهنة بما يساعد على خلق تكامل في البنية الإنتاجية العربية وتنمية النسيج الاقتصادي القومي، والتركيز في هذا الصدد على مشاريع البنية الأساسية التي يكون من شأنها تيسير الانتقال بين أجزاء الوطن العربي.

ـ تبني الكتلة الاقتصادية العربية لاستراتيجية التنمية العربية المستقلة بما يساعد على إقامة مشاريع إنمائية تكاملية تتيح إقامة صناعات تكنولوجية متقدمة وتخفف بدرجة كبيرة سوء التوزيع وحدّة التبعية التي يعاني منها الوطن العربي وتدعّم المركز التفاوضي العربي في النظام الاقتصادي الدولي.

ـ تكوين لجنة من الخبراء العرب في مجال الاقتصاد والتنمية لدراسة إمكانية التوصل إلى آليات نظام اقتصادي عربي جديد يتلاءم مع التطورات العربية الراهنة من جانب، ويحقق متطلبات التنمية العربية المستقلة من جانب آخر.

خاتمة

وفي الختام، لقد شكل المؤتمر القومي العربي السابع، سواء بمكان انعقاده وظروفه، أو بمداولات أعضائه وبينهم نسبة كبيرة من الأعضاء الجدد، أو بالاهتمام الإعلامي والسياسي المحلي

والعالمي به منعطفاً هاماً في مسيرته كإطار للحوار والتشاور واتخاذ المواقف المعبّرة عن ضمير الأمة وحاجات تطورها.

إن هذا التطور هو من دون شكّ مسؤولية مضافة على كاهل أعضائه وهيئاته القيادية بقصد تفعيل مبادرات ومؤسسات تنهض بأعباء الحركة القومية العربية الجامعة لِكُلّ قوى الوحدة والتحرر والتقدّم والقادرة على استنهاض طاقات الأمة على طريق تحقيق أهداف مشروعها الحضاري عبر إدارة أوسع حوار بين الاتجاهات الفكرية والسياسية الملتزمة بهذا المشروع وتذليل كلّ العقبات والحساسيات القائمة بينها.

وإذا كانت التطورات الطافية على سطح الأحداث والعلاقات في الأمة تشيع مناخ التشاؤم والإحباط واليأس على أوسع نطاق، إلا أن روح المقاومة والانتفاض المخزونة في عمق الأمة تعبّر عن نفسها بأشكال متنوعة على امتداد الوطن الكبير وتبشر بمستقبل مشرق إذا وجدت قنوات التواصل والتكامل والتراكم القادرة على تحويلها من ظواهر محدودة بجماعة أو اتجاه أو قطر إلى ظواهر جماعية على مستوى الأمة.

المشاركون

أ. إبراهيم السملالي (المغرب).

د. أجلال رأفت (مصر).

أ. أحمد المنصف الشابي (تونس).

د. أحمد الوافي (موريتانيا).

أ. أحمد بن بله (الجزائر/سويسرا).

د. أحمد بن صالح (تونس/فرنسا).

أ. أحمد عبيدات (الأردن).

أ. أحمد نجيب الشابي (تونس).

د. أحمد ولد داداه (موريتانيا).

د. أحمد يوسف أحمد (مصر).

أ. أديب الجادر (العراق/سويسرا).

د. أسامة محيو (لبنان).

أ. إلياس مطران (لبنان).

أ. أمين يسري (مصر).

أ. باقر إبراهيم (العراق/السويد).

د. برهان زريق (سورية).

د. بشير الداعوق (لبنان/فرنسا).

د. ثامر رزوقي الشيخلي (العراق).

أ. جار الله عمر (اليمن).

أ. جاسم القطامي (الكويت).

أ. جاسم علوان (سورية).

أ. حسن بشاني (الجزائر).

أ. حسن عبد العظيم (سورية).

د. حيدر إبراهيم علي (السودان/مصر).

أ. خالد السفياني (المغرب).

أ. خالد بن إسماعيل (الجزائر).

د. خير الدين حسيب (العراق/لبنان).

أ. رسول الجشي (البحرين).

أ. رياض الريس (لبنان/بريطانيا).

أ. زهور العلوي (المغرب).

أ. زياد الزعبي (الأردن).
أ. سايد فرنجية (لبنان).
أ. سليم الزعبي (الأردن).
أ. سمير طرابلسي (لبنان).
د. شملان يوسف العيسى (الكويت).
أ. صالح برانسي (فلسطين).
أ. صباح المختار (العراق/بريطانيا).
أ. صلاح صلاح (فلسطين/لبنان).
أ. ضياء الفلكي (العراق/بريطلنيا).
أ. طاهر المصري (الأردن).
د. طلال عتريسي (لبنان).
اللواء طلعت مسلم (مصر).
أ. العابد الشيخ الطاهر (الجزائر).
أ. عبد الإله البياتي (العراق/فرنسا).
د. عبد الإله بلقزيز (المغرب).
أ. عبد الباري عطوان (فلسطين/بريطانيا).
أ. عبد الحميد عمار (ليبيا).
أ. عبد الحميد مهري (الجزائر).
أ. عبد الرحمن النعيمي (البحرين/سورية).
أ. عبد العالي ناصر العبد العالي (الكويت).
أ. عبد العزيز حسين الصاوي (السودان/بريطانيا).
أ. عبد الفتاح اليعقوبي (المغرب).
د. عبد القادر العامري (قطر).
أ. عبد الكريم غبب (المغرب).
أ. عبد الله إبراهيم (المغرب).
د. عبد الله السيد ولد اباه (موريتانيا).
أ. عبد الله الشرقاوي (المغرب).
أ. عبد الله تركماني (سورية/تونس).
د. عبد الله عبد الدائم (سورية).
د. عثمان سعدي (الجزائر).
أ. العربي مفضال (المغرب).
أ. علال الأزهر (المغرب).
د. علي أمليل (المغرب).
د. علي بن محمد (الجزائر).
أ. علي عقلة عرسان (سورية).
أ. عمر الحامدي (ليبيا).
أ. فؤاد زيدان (سورية/الإمارات).
أ. فتحي محمود مصطفى (مصر).
أ. فريدة النقاش (مصر).
أ. فهمي هويدي (مصر).
أ. كمال شاتيلا (لبنان/فرنسا).
د. كمال عبد اللطيف (المغرب).
أ. لطيفة أجبابدي (المغرب).
أ. ليث الشبيلات (الأردن).
أ. ماهر عبد الله أحمد (فلسطين/قطر).
د. مجدي حماد (مصر/لبنان).
أ. محسن عوض (مصر).
أ. محسنة توفيق (مصر).
أ. محفوظ نحناح (الجزائر).
أ. محمد البصري (المغرب).
أ. محمد الحبيب طالب (المغرب).
أ. محمد الزرهوني (المغرب).
د. محمد الطاهر العدواني (الجزائر/فرنسا).
د. محمد المسعود الشابي (تونس).
أ. محمد بنسعيد (المغرب).

أ. محمد راجح عويص (فلسطين/أمريكا).
أ. محمد زيان (ليبيا/بريطانيا).
أ. محمد صبري (المغرب).
د. محمد عابد الجابري (المغرب).
أ. محمد عبد الحكم دياب (مصر/بريطانيا).
د. محمد عبد الملك المتوكل (اليمن).
أ. محمد فائق (مصر).
د. محمد نور الدين أفأية (المغرب).
أ. محمد نور الدين جباب (الجزائر).
د. محمود المغربي (ليبيا/بريطانيا).
أ. محمود حربي (مصر/الكويت).
أ. مصطفى الرميد (المغرب).
أ. مصطفى اللداوي (فلسطين/لبنان).
أ. مصطفى المسناوي (المغرب).
أ. مصطفى نويصر (الجزائر).
أ. معن بشور (لبنان).
د. مفلح أبو سويرح (فلسطين).
أ. ممدوح رحمون (سورية/لبنان).
أ. منح الصلح (لبنان).
د. منير الحمش (سورية).
أ. منير السعيد عيد (فلسطين/اليمن).
د. المهدي المنجرة (المغرب).
د. موريس أبو ناضر (لبنان).
أ. ميشال كيلو (سورية).
أ. نجيب الحسين (المغرب).
د. نشأت حمارنة (الأردن/سورية).
أ. نصر شمالي (سورية).
أ. نعيم مدني (الأردن).
أ. نوبير الأموي (المغرب).
د. نيفين مسعد (مصر).
أ. هاني الدحلة (الأردن).
أ. هاني فاخوري (لبنان).
د. وميض نظمي (العراق).
د. ياسين سعيد نعمان (اليمن/الإمارات).

المؤتمر القومي العربي الثامن ١٩٩٨(*)

بيان إلى الأمة

من مصر ذات الدور المتميز والمستمر في النهوض العربي، وبكُلّ ما تمثله من مكانة قومية تاريخية، يتوجه المجتمعون في المؤتمر القومي العربي الثامن، المنعقد في القاهرة ما بين ٢٧ ـ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨ إلى الأمة العربية، مستلهمين روح نضالها الطويل ضدّ السياسات والمخططات المعادية التي واجهتها على مرّ الزمن، وخاصة منذ قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين قبل خمسين عاماً.

وفي جو القاهرة الممتلئ بحس المسؤولية أمام الحاضر والمستقبل، وبالقدرة على مخاطبة الأمة العربية، في كامل حجمها وقدراتها، وبمشاركة فاعلة من عدد كبير من رموز الأمة وقياداتها وأجيالها المتعاقبة، برزت بوضوح، الحاجة الشاملة والراهنة والملحة إلى استحضار الطاقات العربية كافة في صيغة متكاملة تحدّث نقلة نوعية عند الجميع لتنطلق المبادرات الخلاقة والعملية بما يحمي أمن الأمة، وهويتها، ويعزز مواقفها، ويصون حقوقها ويكسر حالة الجمود والحصار التي تفرض عليها، ويستجيب لتطلعات الجماهير العربية، وإرهاصاتها الواعدة، بِكُلّ ما تختزنه من رصيد الإيمان بوحدة الأمة، وإرادتها في صنع المستقبل اللائق بها، والبشرية على أعتاب ألفية جديدة.

لقد أثبت المؤتمر القومي العربي، منذ نشأته عام ١٩٩٠ وحتّى الآن، أن طريق العمل القومي الجاد ما زال مفتوحاً وممكناً، بل إنّه أكثر واقعية من كلّ ما يدعون، رغم كلّ ما يحيط به من صعوبات وعراقيل، تفرضها القوى المعادية للأمة ولتحررها وتقدّمها ومستقبلها الوحدوي. ولقد جاءت التطورات العالمية والإقليمية والعربية المتسارعة منذ ذلك الحين لتؤكد مدى جدارة الحلّ القومي، وشرعيته ومصداقيته، لمواجهة مشكلات التخلف والتبعية والتجزئة التي تعمل قوى الإمبريالية والصهيونية العالمية على ترسيخها.

(*) انعقد المؤتمر القومي العربي الثامن في مدينة القاهرة خلال الفترة ٢٧ـ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨.

لقد جاء انعقاد هذا المؤتمر الثامن محطة جديدة تدارس فيها جمع من أهل الفكر والعمل في هذه الأمة مجمل القضايا والأخطار والتحديات التي تواجهها، والطرق والآمال التي تنفتح أمامها، فخرجوا من مناقشاتهم على مدى أربعة أيام، في جلسات عامة وفي لجان متخصصة، بالمواقف والمقررات والتوصيات التالية:

أولاً: الأوضاع الدولية

توقف المؤتمر طويلاً أمام الأوضاع الدولية الراهنة وتداعياتها على الأوضاع العربية، ورصد المؤشرات الأخيرة والخطيرة الدالة على تنامي الدور الأمريكي في النظام العالمي بشكل عام، وعلى تصاعد الدعم الأمريكي لإسرائيل، وبصفة خاصة في المجال الأمني، وارتباط ذلك بإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على تصفية النظام العربي أو تفتيته.

كما توقف المؤتمر أمام عدد من المؤشرات يمكن استثمارها لصالح الوضع العربي:

ـ إن القوة الأمريكية لا تمسك وحدها بزمام القيادة في الأوضاع الدولية الراهنة، فقد ازدادت ردود الفعل على سياسة الهيمنة الأمريكية ومحاولات الاستفراد بتحديد الأجندة الدولية. ومن نماذج ردود الفعل هذه، القمة الروسية ـ الصينية التي دعت إلى إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب، وكذلك دعوة فرنسا في الاتجاه ذاته، واتفاق زعماء كلّ من فرنسا وروسيا وألمانيا على عقد قمة سنوية كتأكيد على المرجعيّة الدولية لهذه الأطراف.

في سياق محاولة الولايات المتحدة صياغة نظام أمني جديد في العالم، جرى توسيع الحلف الأطلسي شرقاً، مما أدى إلى ردّ فعل روسي قوي رغم محاولات الطمأنة الأمريكية من خلال القمة الروسية ـ الأمريكية.

على صعيد آخر تصاعد الدور الأمريكي في البوسنة وهو ما كرّس موقعاً قوياً للولايات المتحدة على الساحة الأوروبية، ودعم موقف الولايات المتحدة المعارض بشدة لسياسة «أوربة» الدفاع على المسرح الأوروبي كما تطرحها فرنسا. وخارج أوروبا، نشطت الولايات المتحدة بالتعاون مع إسرائيل في تحقيق مواقع لها في جمهوريات آسيا الوسطى، كان أبرزها في إذربيجان، وكذلك في الدخول بقوة إلى أفريقيا وتحديداً منطقة البحيرات الكبرى، وحيث سجلت الولايات المتحدة انتصارات على الوجود الفرنسي.

ـ في ما يتعلق بروسيا، لا توجد حالياً أية مؤشرات على تجاوزها الأزمة الداخلية التي تحد من القدرة على الحركة الخارجية الفاعلة. ورغم ترسخ اقتناع موسكو بوجود سياسة احتواء أمريكية ناشطة تجاهها، إلا أن ضعف الإمكانات الروسية لم يسمح بعد باحتواء هذه السياسة بنجاح رغم بوادر التقارب الروسي ـ الصيني التي ظهرت هذا العام، ورغم الانفتاح الجديد على اليابان. وطالما

لـم يحسم الوضع الداخلي فلن تستطيع روسيا أن تقوم بـدور فاعل في المجال الدولي بدوائره المتعددة.

ـ وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، اعتبار عام ١٩٩٧ بحق عام الإصلاح المؤسسي الكبير، من دون أن يعني ذلك أن القرارات التي اتخذت ستجد طريقها إلى التنفيذ كلياً. فهنالك تساؤلات حول مدى تطبيق قراري «امستردام»، خاصة مع المتغيرات الحاصلة في أوروبا والتي كان من أبرزها عودة اليسار، رغم تغير طبيعة الحكم في كلّ من فرنسا وبريطانيا. ولا بدّ من التنبه هنا إلى أن هدف هذه التطورات لا ينحصر داخل الحدود الأوروبية، وإنما هو بداية لتوحيد شعوب القارة الأوروبية، بصفتهم مجموعة بشرية «حضارية» متجانسة، استعداداً لامتداد المصالح الأوروبية للهيمنة من جديد باتجاه آسيا وأفريقيا.

ـ على صعيد الصين الشعبية تطبع السياسات الاقتصادية اهتمامات بكين بشكل كبير، حيث صارت التقانة تحل محل الأيديولوجيا ـ من حيث الشكل ـ في السياسة الخارجية الصينية، من دون أن يعني ذلك تخلي الصين عن التمسك بمواقفها المبدئية التقليدية في العديد من القضايا. وقد ظهر الاهتمام بالتحول الاقتصادي، بشكل خاص، في المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني الذي انعقد في أيلول/سبتمبر، حيث أعطى دفعاً جديداً نحو اعتماد اقتصاد السوق، وإعادة هيكلة القطاع العام تحت عنوان «التكيفات الاستراتيجية وتنوع الملكية».

ـ كذلك هناك المزيد من التطورات باتجاه خروج اليابان من سياسة العزلة التي فرضتها عليها الولايات المتحدة. فقد جاء تجديد الحلف الأمني الأمريكي ـ الياباني ليدل على مستوى جديد من الشراكة بين الدولتين، كما أنَّ إصرار اليابان المدعومة من الولايات المتحدة وأوروبا للحصول على مقعد في مجلس الأمن دليل آخر على الخروج من سياسة العزلة الدولية. وهنالك العديد من المؤشرات التي تدلّ على تأييد الولايات المتحدة لدور ياباني أنشط في الأمن الإقليمي الآسيوي. وإن كانت سياسات اليابان تجاه القضايا العربية، والاشتراك في محاصرة أقطار منها، هي تصرفات مرسومة وربما مفروضة من قبل الولايات المتحدة.

ـ وإلى جانب هذه الملامح العامة للسياسات الدولية للقوى الكبرى تبقى أحدى أهم القضايا الدولية الراهنة هي الانهيار المالي الذي حصل في دول «النمور الآسيوية». ويحمل هذا الانهيار نتائج سياسية واقتصادية واستراتيجية بعيدة المدى، أبرزها ما يتصل بتوابع العولمة الاقتصادية التي تتجذر من دون أية قيود موضوعية تضعها الأطراف المعنية.

ـ مثل هـذه التطورات الدولية تماست وتقاطعت مع أهـم القضايا العربية، وتشكل ملامح العلاقات العربية ـ الدولية.

ـ إن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول العربية قد دخلت في مرحلة جديدة تتميز بوصول محاولات الهيمنة الأمريكية إلى ذروتها، ومع ذلك يبدو أن ثمة مؤشرات على وجود ملامح تذمر في عدد من العواصم العربية الفاعلة ينبغي توظيفه في محاولة بناء موقف

عربي في وجه المخاطر الحالية. ومن المفيد للحركة العربية في هذه المرحلة الشاقة أن تستفيد من أي تناقض في صفوف المنظومة الرأسمالية العالمية مهما صغر أو بدا ثانوياً، وأن تستفيد من أية إمكانات أو هوامش متاحة، على أن يكون واضحاً أن وضع النظام العربي في مواجهة هذه المنظومة لن يتغير جذرياً إلا بتغير ملموس في أوضاعه السياسية والاقتصادية.

ثانياً: في مجال الأمن القومي

لا يزال الأمن القومي العربي يعاني المزيد من الاختراق والانكشاف، نتيجة فقدان الإرادة السياسية الجماعية القادرة على مواجهة المخاطر والتحديات التي تواجه الأمة، في هذه المرحلة التي تصاعدت فيها الهجمة الأمريكية ـ الصهيونية، وضاعفت جهدها، مغتنمة الحالة التي تردى إليها الوضع العربي العام.

في الصراع العربي ـ الصهيوني

لقد اعتبرت الحركة الصهيونية مرور مئة عام على تأسيسها والذكرى الخمسين لاغتصابها أرض فلسطين مناسبة لكي تنطلق إلى دفع المشروع الصهيوني إلى الإمام، بخلق المزيد من الوقائع الاستعمارية الاستيطانية على أرض فلسطين، وخاصة في القدس الشريف، بهدف اغتصاب ما بقي من أرض فلسطين، والتوسع في احتلال أراض عربية أخرى، وإلغاء حقوق الشعب الفلسطيني، حتّى تتحقق لها الهيمنة كاملة على مصير المنطقة العربية. وقد استطاع الكيان الصهيوني أن يباشر العمل في مواصلة اعتداءاته على الحقوق العربية، بفضل ما يتلقاه من دعم مادي ومعنوي وحماية وتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية.

وانطلاقاً من هذا الفهم للتحديات والمخاطر المحدقة، تتضح الأهمية البالغة لاستمرار روح الانتفاض في محيط الأمة، ومدى فساد منطق المساومة وجدارة منطق المقاومة في مواجهة محاولات الهيمنة الأمريكية والصهيونية.

في هذا المجال أكد المؤتمر على الحقائق التالي:

أ ـ إن السنوات التي مضت منذ «مؤتمر مدريد» وإفرازاته وتداعياته، كشفت على الأرض ما كان غامضاً على الورق، وكشفت للبصائر ما لم تكتشفه الأبصار، الأمر الذي دفع عدداً أكبر من الحكام العرب لإعادة تقييم مواقفهم ومراهناتهم بعدما شرعوا في قبول ما قبلوه.

وإذا كانت «مسيرة التسوية» ـ التي كان المؤتمر قد اتخذ موقفاً مبدئياً منها منذ البداية ـ قد تجمدت إلى الدرجة التي حدت الذين تبنوها سابقاً على التعبير عن انهيار تلك المسيرة برمتها، فإن تراجع الحقوق الفلسطينية الثابتة إلى مسألة أمتار ونسب مئوية هزيلة، تطرح على العرب جميعاً،

قادة وحركات شعبية، سؤالاً مبدئياً ومصيرياً: إلا يستحق ذلك البحث عن استراتيجية بديلة لإدارة الصراع طالما يتأكد كلّ يوم أننا إزاء صراع وجود لا صراع حدود؟

ب ـ وعلى العكس مما يروج له «معسكر الاستسلام» الذي يعترف صراحة وعلانية بضغوط التحالف الأمريكي ـ الصهيوني، ويعتبر الاستجابة لها موقفاً مبدئياً إيجابياً واستراتيجياً، كما هي الحال عشية مؤتمر لندن، فقد ثبت أن عنصر الزمن لا يعمل لصالح هذا التحالف، وإنه كلّما مرّ مزيد من الوقت على عجز هذا التحالف عن تثبيت ما تمّ إنجازه على الورق، تزداد المعارضة والمقاومة المشروعة قوة وزخماً داخل فلسطين وفي جنوب لبنان وعلى امتداد الوطن العربي حيث تزداد حركة مقاومة التطبيع والدعوة لإحياء المقاطعة.

ج ـ لقد أثبت خيار المقاومة وصمود الشعب في لبنان منذ غزو عام ١٩٨٢ فعاليته وقدرته على صياغة معادلات جديدة في المنطقة مستنداً إلى وحدة وطنية لبنانية متنامية في إدراكها لطبيعة المطامع الصهيونية، وإلى موقف لبناني ـ سوري موحّد في وجه المناورات الصهيونية.

وإذا كانت هذه المقاومة قد وجهت ضربة في الصميم إلى مقولة «الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر» ووضعت المحتل الإسرائيلي في مأزق متعاظم مما جعل فكرة الانسحاب الإسرائيلي من لبنان موضع نقاش داخل الكيان الصهيوني، فإن ما يسمّى بـ «مبادرة مردخاي» للقبول المشروط بالقرار ٤٢٥ ليست إلا مناورة صهيونية تستهدف إفراغ القرارات الدولية من مضمونها، كما ترمي إلى إرغام المعتدى عليه على مكافأة المعتدي والتعويض عليه، فضلاً عن السعي لضرب وحدة المسارين السوري ـ اللبناني التي شكلت على امتداد السنوات الماضية حجر الزاوية في الصمود العربي وفي إرباك مشاريع الاتفاقات المنفردة.

وفي هذا الإطار، فإن الدعم العربي للبنان يجب أن يتجاوز الدعم اللفظي، إلى دعم مادي ومعنوي يعزز من صمود أبنائه ويسهم في إنجاز عملية إعادة إعماره في إطار من الشفافية والمراقبة الديمقراطية بالإضافة إلى مساندته في تحرير أرضه المحتلة بما في ذلك الأراضي التي اقتطعها الكيان الصهيوني منذ عام ١٩٦٧ في العرقوب.

د ـ لقد اتضح اليوم أكثر من أي وقت مضى أنَّ الصراع العربي ـ الصهيوني هو قضية العرب المركزية الأولى وأنّه يمثِّل جزءاً لا يتجزأ من المواجهة الأساسية مع المنظومة الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

إن إدراك هذه الحقيقة يتطلب السعي لبناء منظومة عربية، أمنية واقتصادية وسياسية وثقافية متكاملة، تقوم على تفعيل اتفاقيات ومؤسسات العمل العربي المشترك وفي مقدمها اتفاقية ومجلس الدفاع العربي المشترك ومكتب مقاطعة إسرائيل.

وفي هذا الإطار يشدد المؤتمر على المسؤولية القومية لتحرير الأراضي العربية المحتلة بما فيها دعم نضال سورية الهادف لتحرير كامل الجولان المحتل، كما يجدد مطالبته بتجميد الاتفاقيات

التي عقدتها أطراف عربية مع الكيان الصهيوني تمهيداً لإلغائها وقطع كافة الصلات والعلاقات القائمة بينه وبين أكثر من قطر عربي بما فيها إغلاق مكاتب التبادل التي ما زالت مفتوحة في عدة عواصم عربية.

هـ ـ يدين المؤتمر كلّ أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني وكل الذين انخرطوا في عمليات التطبيع باعتبارهم يساهمون بشكل كبير في إشاعة روح اليأس والإحباط بين الجماهير العربية ويدعو إلى التنسيق الفعال بين كلّ هيئات مقاومة التطبيع في الوطن العربي.

كما يطالب المؤتمر بتفعيل أجهزة المقاطعة العربية وقوانينها وقراراتها باعتبارها أحد أمضى أسلحتنا في المعركة الشاملة ضدّ العدو.

و ـ ومن أجل ذلك كلّه، يدعو المؤتمر بالتعاون مع المؤسسات التي تنتمي إلى نفس المدرسة الفكرية، إلى وضع «استراتيجية عمل وخطّة» للتعامل مع الصراع العربي ـ الصهيوني بكافة أبعاده، وعلى المدى القصير والمتوسط والطويل.

ز ـ ينبه المؤتمر إلى خطورة الاحتكار النووي الإسرائيلي، وآثاره على الأمن القومي العربي، ويدعو إلى نزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة، وفرض رقابة دولية على النشاط النووي الإسرائيلي إلى حين تحقيق هذا الهدف، ودعوة الأقطار العربية إلى توفير كافة الوسائل الردعية الضرورية لصيانة الأمن القومي العربي، إزاء هذا الخلل الجسيم.

ح ـ لاحظ المؤتمر أنّه في الوقت الذي يحتفل فيه العالم بمناسبة مرور خمسين عاماً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإنه لم يطرأ أي تقدّم في إحقاق الحقوق القومية المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقّه في تقرير المصير وحقه في العودة، وحقه في بناء نظامه السياسي ودولته المستقلة، وعاصمتها القدس، بينما استمر الكيان الصهيوني في انتهاك كلّ الحقوق الجماعية والفردية للشعب الفلسطيني يشجعه ما تكفله له الولايات المتحدة وحلفاؤها من حماية إزاء النقد والإدانة في المحافل الدولية. ويرى المؤتمر أن استرداد حقوق الشعب الفلسطيني وحمايته من الانتهاكات الجسيمة والمتواصلة التي يتعرض لها لن يتأتى بالتنازلات المتتالية والإذعان المتزايد للشروط الإسرائيلية بما فيها تلك التي تستهدف ضرب المعارضة الفلسطينية، وإنما بتعزيز كافة أشكال المقاومة للاحتلال التي يقرها القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، كما يمليها الضمير القومي.

ط ـ كما يطالب المؤتمر مجدداً كلّ السلطات العربية بكفالة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في البلدان العربية وفي مقدمتها حقّ العمل وحرية الانتقال والحركة. ورأى المؤتمر أن المضايقات التي يتعرض لها فلسطينيو الشتات، ولا سيما في بعض البلدان العربية، تصب مباشرة في خدمة مخططات التيئيس والإحباط والاستسلام. كما أوصى المؤتمر بإعداد كتاب عن الجرائم الإسرائيلية في فلسطين بمناسبة مرور خمسين عاماً على إعلان الدولة الصهيونية دولتها الغاصبة في فلسطين، كما أوصى المنظمة العربية لحقوق الإنسان بتعزيز آلياتها في متابعة أوضاع المواطنين

الفلسطينيين في البلدان العربية خاصة إزاء حظر تأسيس لجان فلسطينية لهذا الغرض في البلدان العربية.

في الحصار على الأمة

أ ـ توقف المؤتمر أمام استمرار الحصار على بعض الأقطار العربية لسنوات متتالية فرأوا فيه حرباً من نوع خطير وخبيث يتجاوز الضغوط السياسية والاقتصادية إلى عملية تدمير كيانات وطنية بكاملها، وتمزيق وحدتها وشل إرادة الحياة والنمو في مجتمعاتها، كما هي الحال مع العراق حيث يترافق مع استمرار الحصار الجائر على شعبه التحضير لعملية عسكرية كبرى ما زالت احتمالاتها واردة في أية لحظة.

إن ما يجري في العراق وحوله يتجاوز المعاناة المأساوية لشعب عريق في عطائه، إلى حدود التحضير لعملية تغيير جذري في خريطة المنطقة على طريق تمزيق كياناتها الوطنية وإلغاء أية قدرة على مقاومة المشروع الصهيوني ومخططاته التوسعية، الأمر الذي يتطلب وقفة عربية شاملة، رسمية وشعبية، تستهدف إنقاذ العراق وفك الحصار عنه وسحب الأساطيل والجيوش المحتشدة لضربه.

لقد برزت بوادر هذه الوقفة من خلال العديد من المواقف العربية في الأزمة الأخيرة، كما من خلال تحسن العلاقات الثنائية بين العراق من جهة، وسورية ومصر من جهة ثانية، لكن المطلوب المضي قدماً بخطوات تعيد العلاقات بينها إلى وضعها الطبيعي.

في هذا الإطار دعا المؤتمر إلى:

(١) اعتبار الحصار المفروض على العراق عملاً من أعمال الإبادة وسلاحاً للتدمير الشامل ضدّ الشعب العراقي، ويعد انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة. ويوصي بالعمل على اتخاذ التدابير الهادفة إلى إلغاء الحصار ومنها:

أ) الدعوة إلى مؤتمر شعبي عربي للمطالبة برفع الحصار، والعمل مع المنظمات والقوى الشعبية في مختلف أنحاء العالم، والتعاون مع الجاليات العربية في المهاجر من أجل خلق تيار عالمي ضاغط على مجلس الأمن لكي يلغي الحصار على العراق.

ب) تشكيل هيئة قومية تشرف وتنظم وتتابع وتنسق أعمال لجان رفع الحصار في مختلف الأقطار العربية ومواقع الجاليات العربية، والسعي لتنظيم زيارات الوفود إلى العراق، وتواصل إرسال المساعدات الإنسانية، مع إطلاق مبادرة تقوم على تحدي الحصار يومياً وعلى مدى شهر كامل بإرسال المساعدات جواً كلّ يوم إلى مطار بغداد.

ج) مساندة محكمة برترند راسل في دعواها ضدّ حالة الحصار على العراق والمطالبة بتعويض الشعب العراقي عن الأضرار التي حلت به من جراء ذلك.

د) العمل لتنظيم مسيرة شعبية تشترك فيها الجماهير من مختلف الأقطار العربية، لتدخل إلى العراق من مختلف حدوده حاملة التعبير عن إرادة الأمة العربية في رفع الحصار عن الشعب العراقي، وفي مساعدته في محنته.

هـ) السعي لدى الدول العربية لضمان تبني ٦ دول أعضاء في الأمم المتحدة تقديم طلب إلى محكمة العدل الدولية لتبدي رأياً استشارياً بشأن اعتبار الحصار المفروض على العراق شكلاً من أشكال الإبادة.

و) دراسة إمكانية تقديم دعوى جنائية من قبل ضحايا الحصار في العراق أمام محكمة منظمة الدول الأمريكية بواسطة محامين دوليين وتوفير المال اللازم لذلك.

ز) دعوة جميع المستشفيات والنقابات الطبّية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي إلى مدّ يدّ العون إلى الأطفال العراقيين الذين عطل الحصار معالجتهم.

(٢) إجراء استفتاء شعبي عالمي وعربي على قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٧ بشأن تمديد مدّة الحصار على الشعب العراقي، ويمثل ذلك وسيلة شعبية معبرة عن إرادة الشعوب في العالم والوطن العربي ضدّ الحصار الذي أصبح وسيلة لإبادة الشعب العراقي.

(٣) دعوة الحكومات العربية للإسقاط العملي للقرارات الخاصة بمحاصرة العراق انطلاقاً من أن الشرعية القومية والإنسانية هي فوق ما عداها، بما في ذلك السماح لإعادة ضخّ النفط العراقي عبر خطوط الأنابيب المشتركة بينه وبين سورية ولبنان والسعودية.

أ) كما توقف المؤتمر أمام استمرار الحصار الجوي المفروض على ليبيا، فدعا إلى تحرّك عربي ودولي واسع لإسقاطه، كما أعرب عن دعمه لموقف ليبيا الداعي إلى قيام محكمة العدل الدولية في لاهاي للنظر في قضية لوكربي، بعد قرار هذه المحكمة اعتبار نفسها مختصة بالنظر بهذا النزاع.

ب) وندد المؤتمر باستمرار محاولات فرض الحصار على السودان، متوقفاً بشكل خاص أمام الظروف المأساوية التي أوجدتها الحرب المستمرة في جنوب السودان وما نجم عنها من مجاعة وويلات إنسانية يعجز عنها الوصف داعياً جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية لوضع خطّة طوارئ عاجلة لوقف هذه الحرب ومواجهة تلك المجاعة معاً.

العلاقات العربية مع دول الجوار

عرض المؤتمر أنماط العلاقات مع دائرة دول الجوار الحضاري والجغرافي، ودعا الأمانة العامة من خلال الوسائل المتاحة، إلى إقامة الجسور وتوسيع نطاق الحوار والتواصل مع مختلف المفكرين والمثقفين، وكذلك مع المنظمات الشعبية في تلك الدول من أجل ترسيخ العلاقات معها، وبلورة الحرص على احترام مصالح كلّ طرف، وإزالة أية أسباب لعدم الثقة، وإقامة أسس موضوعية تضمن استقرار تلك العلاقات واستمرارها. وفي هذا الإطار:

أ ـ يسجل المؤتمر أهمية التحسن الذي عرفته العلاقات العربية ـ الإيرانية، كما يشيد بالتطورات الإيجابية في موقف إيران من الصراع العربي ـ الصهيوني، واستمرار دعم المقاومة الوطنية في جنوب لبنان. ولهذا الاعتبار يؤكّد المؤتمر على أهمية التوصل إلى حلّ بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة، بشأن مشكلة الجزر العربية المحتلة، وأن تستجيب إيران للدعوات العربية لإيجاد حلّ سلمي لهذا النزاع سواء من خلال المفاوضات أو التحكيم أو القضاء الدولي، لتجنيب المنطقة التوتر والتدخل الأجنبي. مما يساعد على المزيد من تطور العلاقات العربية ـ الإيرانية لما فيه صالح الشعبين.

وفي نفس الوقت يؤكّد المؤتمر على التضامن مع إيران في مواجهة محاولات التهديد والحصار التي تستهدفها.

ب ـ يدين المؤتمر الحلف العسكري التركي ـ الصهيوني، كما يدين عمليات الغزو العسكري التركي لشمال العراق، واستخدام قضية المياه ضدّ سورية والعراق، على الرغم من حقوقهما التاريخية والقانونية الثابتة في نهري دجلة والفرات. ويؤكّد المؤتمر أن تلك المواقف لا تخدم المصالح الاستراتيجية التركية وتتعارض مع مصلحة شعبها ومكونات شخصيته الحضارية وتراثه الروحي، مما يتطلب فتح القنوات وتعميق التواصل مع مكونات المجتمع التركي.

ج ـ يدعو المؤتمر إلى إقامة جسور الحوار والتعاون مع الشعوب والدول الأفريقية، ودول الجوار منها بشكل خاص، وإلى تمتين الروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية معها، وإزالة ما ترسب من انطباعات سلبية رسخها الاستعمار القديم والجديد، وتتعارض مع المصالح العربية ـ الأفريقية المشتركة.

الوجود العسكري الأجنبي

ويؤكّد المؤتمر على خطورة استمرار الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، وما يمثله من استنزاف للموارد العربية، ودعا إلى إنهاء هذا الوجود بكافة صوره وأشكاله بما في ذلك المناورات المشتركة لقوات مسلحة أجنبية ـ أمريكية وأوروبية وتركية ـ مع قوات مسلحة عربية، والعمل على إحلال بديل أمني عربي محل الوجود الأجنبي، يبنى على أساس من الثقة والائتلاف، بدلاً من التنازع والخلاف ويقدم ما يطمئن بعض الدول العربية إلى أمنها ومستقبلها.

قضية المياه

ويسجل المؤتمر إدراكه العميق لمخاطر مشكلة الموارد المائية في الوطن العربي، سواء بسبب الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية أو السياسة المائية التركية المعادية لمصالح كلّ من سورية والعراق، فضلاً عن تأثر جهود تنمية إيرادات مياه نهر النيل بسبب الأوضاع غير المستقرة في بعض دول حوض النهر.

ودعا المؤتمر إلى التنبيه الفوري لهذه المخاطر بالدراسة والتحليل والاستشراف من جانب، والمواجهة العربية والجماعية الحازمة من جانب آخر. وشدد في هذا السياق على الأهمية الاستراتيجية للتنسيق بين سورية والعراق، كما بين مصر والسودان.

ثالثاً: في مجال العلاقات العربية ـ العربية

رصد المؤتمر ما شهدته العلاقات العربية ـ العربية، في العام الماضي من تطورات، إيجابية أو سلبية، وانعكاساتها على مستقبل الأمة العربية وقدراتها في مواجهة التحديات التي تطرحها التحولات العالمية والإقليمية، فضلاً عن المخططات التي تستهدف إعاقة كّل إمكانية لبناء وحدة عربية تتأسس على قوة اقتصادية وتقنية قادرة على تحقيق تنمية قومية شاملة.

وقد توقف المؤتمر أمام الموقف العربي شبه الموحّد ضدّ التهديد بالاعتداء على العراق في أعقاب مواقف قومية من مؤتمر الدوحة والتقارب السوري ـ العراقي، ووحدة الموقف السوري ـ اللبناني، والتقارب المصري ـ السوداني.

كما توقف أيضاً أمام تعثر الجهود العربية لعقد مؤتمر قمة عربي شامل، كما لتفعيل سائر مؤسسات العمل العربي المشترك، مما يشير إلى استمرار تأثير الضغوط الأمريكية والصهيونية الرامية إلى ضرب النظام العربي واستبداله بنظام شرق أوسطي تقوده تل أبيب. كما توقف المؤتمر أيضاً أمام استمرار الصراعات الثنائية في أكثر من منطقة عربية، ومخاطر انعكاس الخلافات الرسمية على العلاقات الشعبية، وفي هذا الإطار دعا المؤتمر إلى:

ـ عقد قمة عربية شاملة تسعى إلى حلّ الخلافات الثنائية القائمة وتعمل من أجل تطوير النظام العربي وتفعيل العمل العربي المشترك بمؤسساته ومواثيقه.

ـ تفعيل التجمعات الإقليمية العربية وتطويرها في سبيل تحديث أنظمتها وتوطيد الصلات والعلاقات في محيطها وعلى أساس أن تكون هذه التجمعات جسراً نحو التكامل العربي الشامل.

ـ ضرورة فتح الحدود المغلقة بين بعض الأقطار العربية وإزالة كافة الحواجز أمام انتقال المواطنين والسلع العربية، بما يتطلب إلغاء التأشيرة بينها، ووضع خطّة لإلغاء الرسوم الجمركية على التبادل التجاري في ما بينها.

ـ السعي لتطوير وسائل الاتصال وطرق المواصلات البرية والجوية والبحرية بين الأقطار العربية ولا سيما في مجال السكك الحديدية وخطوط الطيران.

ـ تطوير جامعة الدول العربية والمنظمات المرتبطة بها وضرورة تعديل ميثاق الجامعة بما يضمن فعالية أكبر لتنفيذ مقرراتها في مختلف المجالات.

ـ يدعو المؤتمر إلى الإسراع بتشكيل محكمة العدل العربية ووضع آلية عملية للوقاية من النزاعات العربية وإدارتها وتسويتها بالوسائل السلمية.

ـ التأكيد على توصية المؤتمر في دورته السابقة والتي تدعو إلى حلّ مشكلة المفقودين والأسرى الكويتيين وغيرهم في إطار من التقاليد العربية، ودعوة المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى إجراء حوار مع السلطات العراقية والكويتية للتوصل إلى حلول مرضية لهذه القضية الشائكة التي تمارس أثراً سلبياً على استعادة التضامن العربي ودون اعتبارها ذريعة لأي تدخل أجنبي في شؤون العراق أو استمرار فرض الحصار عليه.

ـ دعوة المؤسسات العربية غير الحكومية لتفعيل دورها في تقريب وجهات النظر العربية وتطوير العمل العربي المشترك.

ـ دعم الجهود المبذولة لتحقيق المصالحات الداخلية وخاصة في الصومال والسودان وجيبوتي.

ـ الاهتمام بعرب المهجر والاستفادة من إمكانياتهم لخدمة القضايا العربية كما الدعوة إلى الاستفادة من طاقاتهم وكفاءاتهم العلمية.

ـ دعوة وزراء التربية والتعليم العرب إلى الاهتمام بمسألة الوعي القومي الوحدوي في البرامج التعليمية بما يوجه عملية التنشئة العلمية والوطنية لخدمة هذا الهدف ولصيانة الثقافة من مخاطر التغريب والاستلاب، والتصدي لمحاولات تغيير مناهج التعليم ونظمه لصالح التطبيع مع العدو الصهيوني.

ـ القيام بِكُلّ جهد ممكن، مباشر وغير مباشر، في سبيل تحقيق الوحدة الوطنية داخل الأقطار العربية التي تدعو الحاجة فيها إلى ذلك، بتضييق شقة الخلافات بين الفصائل الفكرية والسياسية الوطنية وتنظيماتها، تجنباً لما يؤدي إليه ذلك من هدر للطاقة وانشغال بما يحول دون تحقيق الهدف الأسمى لأمتنا نحو تحقيق وحدتها، حيث يعتبر المؤتمر أن الوحدة الوطنية مقدمة ضرورية لأية وحدة عربية حقيقية.

ـ يسجل المؤتمر باعتزاز الخطوات التي قطعتها مسيرة التعاون بين التيارين القومي والإسلامي، وانعقاد المؤتمر القومي ـ الإسلامي الثاني في أواخر عام ١٩٩٧، ويدعو للعمل على تنفيذ برنامج العمل المشترك بينهما بِكُلّ حرص وجدية.

رابعاً: في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

ـ ركزت مناقشات المؤتمر على الديمقراطية باعتبارها المدخل الصحيح لتحقيق التحرر الوطني والقومي والتقدّم والتنمية الشاملة والوحدة الوطنية والقومية، فضلاً عن دورها كوسيلة لترشيد القرار في الوطن العربي، والحلّ السلمي للتناقضات الاجتماعية، وتطوير التشريعات الوطنية والرقابة على السلطة التنفيذية.

ـ وأكد المؤتمر على المفهوم الذي اعتمده عن الترابط بين الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان، ورفض جميع الذرائع المطروحة لتجاوز استحقاقاتها وفي مقدمتها التذرع بالخصوصيات الحضارية

والثقافية، أو الظروف الاستثنائية، أو مستوى الوعي. وخلص إلى أن هذه الذرائع إنما تهدف في النهاية إلى احتكار الحكم وفرض سلطة «استبدادية» غير مبررة، وتجميد التطور السياسي.

ـ وحذر المؤتمر من الأشكال الزائفة للديمقراطية التي تعتمد الإقصاء والاستبعاد، وتحول دون مشاركة قطاعات عريضة من المجتمع العربي في ممارسة حقوقها الدستورية وتسمح بوجود شكلي للمؤسسات الحزبية والنقابية والأهلية يعتمد الانتقائية ويقيد حقها في التعبير والوصول إلى الرأي العام، بينما يحظر أشكال الاحتجاج السلمي وتدفع بممارسيه إلى السجون، الأمر الذي يفضي في النهاية إلى تغييب التعددية وتشكيل مجالس تمثيلية تعبر عن الرأي الواحد، فتفقد هذه المجالس وظيفتها كأداة للحوار الوطني والتعبير عن المصلحة العامة، كما تفقد الديمقراطية دورها كأداة لحلّ التناقضات الاجتماعية والانتقال السلمي للسلطة.

ـ وأكد المؤتمر أن مسؤولية إعاقة الديمقراطية في الأقطار العربية لا تقع على عاتق السلطة فحسب، بل تتحمل الأحزاب والقوى السياسية أيضاً جانباً من المسؤولية بعدم إشاعتها عموماً للديمقراطية داخل تنظيماتها وأبنيتها السياسية والاجتماعية، وركون بعضها إلى الهوامش الشكلية المتاحة للمشاركة.

ـ ويرى المؤتمر أن الانتقال إلى الديمقراطية يتطلب نضالاً مستمراً من أجل إسقاط القوانين المقيدة للحريات، وإطلاق الحريات العامة، وبخاصة حرية الرأي والتعبير والحق في التنظيم السياسي والنقابي، والتربية على القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان عبر الوسائط المختلفة للتنمية السياسية، وتأكيد حقّ الجماعات المهمشة في المشاركة وفي مقدمتها المرأة التي تمثل نصف المجتمع.

ـ كذلك تابع المؤتمر بقلق بالغ ما تعيشه بعض الساحات العربية منذ سنوات من مآسي العنف السياسي وما ينجم عنه من انعكاسات خطيرة على الدول والمجتمعات. وقد فتح اللجوء السياسي إلى العنف باب التباري في العنف والعنف المضاد. وفتح التباري في العنف الباب لأطراف مجهولة الهوية، مشبوهة الأهداف، تجاوزت حدّ الإجرام إلى الإبادة الجماعية.

ـ ويعتقد المؤتمر أن الحكومات العربية منفردة ومجتمعة، مطالبة باتخاذ كلّ التدابير لحماية الدولة والمجتمع، مع التأكيد على أن هذه التدابير لا تجفف منابع العنف إذا خرجت عن إطار القانون وتجاوزت حقوق الإنسان، وأن تحرير المجتمع نهائياً من آفة العنف لا يتأتى نتيجة للتدابير الأمنية ولا الفتاوى الدينية ولكن بمعالجة الأسباب السياسية والاجتماعية التي فجرته.

ـ وجدد المؤتمر دعوته للحكومات العربية للامتثال للقانون، ومراعاة الميادين الأساسية لحقوق الإنسان في كافة إجراءاتها، وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، وسجناء الرأي، أو تقديمهم لمحاكمات عاجلة وعادلة أمام قاضيهم الطبيعي، وليس عبر المحاكم الاستثنائية، ووقف كلّ أشكال التعذيب والمعاملة السيئة والمهينة والحاطة بالكرامة للسجناء، وكفالة حقوقهم القانونية المشروعة.

ـ كما لاحظ المؤتمر أن الانسحاب المتزايد للدولة من المجالين الاقتصادي والاجتماعي تحت زعم زيادة كفاءتها في المجالات الأخرى، أو تحرير قوى السوق، والانسياق وراء شروط الصناديق الدولية والاندماج في السوق العالمي، قد أضر ضرراً جسيماً بأعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الساحة العربية. إذ أفضى إلى تعطيل الحق في التنمية وفاقم من مشكلات الفقر والبطالة، وتدهور الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم، وعجز شرائح متزايدة من المجتمع العربي عن تلبية احتياجاتها الأساسية، كما لاحظ أن اعتراف المؤسسات الدولية والحكومات العربية بهذه الظاهرة لم يصاحبه إجراءات فعالة لتصحيحها، أو تفعيل مؤسسات المجتمع المدني لتعويضها.

ـ كذلك عبر المؤتمر عن قلقه من أن القيود التي تفرضها الدولة على مؤسسات المجتمع المدني، تحت وهْم تحصين نفسها، تفضي على المدى الطويل إلى مخاطر أشد على الدولة ذاتها، إذ تقود إلى الغلو، وإضعاف حصانة المجتمع ضدّ الاختراق الخارجي تحت إغراء الدعم والتمويل، ودعا المؤتمر إلى ضرورة فض الارتباط بين التأكيد على أهمية تفعيل دور المجتمع المدني ومؤسساته المختلفة من جهة، وإضعاف دور الدولة من جهة أخرى، وضرورة أن تتجه الجهود لتعزيز قوى المجتمع المدني في إطار دولة قوية.

وفي ضوء ما تقدّم يوصي المؤتمر بما يلي:

أ ـ تطوير الأنظمة الانتخابية بما يجعل المفاضلة بين المرشحين تتم على أساس البرامج وليس الأشخاص.

ب ـ عدم المقايضة بين مواجهة الاستعمار من ناحية، وتحقيق العدل الاجتماعي من ناحية أخرى، وإقامة الديمقراطية من ناحية ثالثة والنظر إلى التكامل بين الأهداف الثلاثة.

ج ـ إيلاء قضية المشاركة السياسية للمرأة أهميتها، والعمل على فتح باب الحوار والتفاعل بين الجمعيات الأهلية النسائية.

د ـ دعوة الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى إلى اعتماد الديمقراطية في تشكيل أجهزتها، وفي اتخاذ قراراتها، انطلاقاً من أن فاقد الشيء لا يعطيه.

هـ ـ إدانة جميع حركات المعارضة المسلحة ذات المنطلقات المتعصبة المنهجية أو الطائفية أو العرقية التي تستهدف تحت ذريعة معارضة النظام الحاكم تمزيق وحدة النسيج الوطني.

و ـ مطالبة كافة الأنظمة العربية بإطلاق كافة المعتقلين السياسيين ومطالبة تلك التي ترفع رايات القومية التوقف الفوري عن اضطهاد القوميين.

ز ـ التأكيد على أن حقوق الإنسان لها خصوصيتها الحضارية بالإضافة إلى طابعها العالمي، ولئن كان من غير المطلوب أن تمثل هذه الخصوصية حائلاً دون إعمال حقوق الإنسان، إلا أن من غير المطلوب في الوقت نفسه نزع تلك الحقوق عن سياقها الحضاري.

ح ـ دعوة المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى تأسيس فروع ذات استقلالية للمنظمة في كلّ قطر عربي، والسعي لإزالة العقبات أمام ذلك، حتّى يسهل رصد انتهاكات حقوق الإنسان والحيلولة دون تكرارها.

ط ـ التصدي الواعي والمدروس لكافة المحاولات الخارجية لتهديد اللحمة الوطنية بزعم مقاومة الاضطهاد الديني، أو حماية الأقليات.

ي ـ الاهتمام بالطفولة، وتصحيح الاختلالات المرتبطة بها من قبيل الاتجار بالأطفال، وتشغيلهم، وحرمانهم من الرعاية الصحية، وانحرافهم الاجتماعي.

ك ـ التحذير من وضع السلطات القائمة في بعض الأقطار العربية يدها على مؤسسات المجتمع الأهلي، وكذلك من مخاطر اعتماد بعض المؤسسات الأهلية العربية على التمويل الأجنبي.

ل ـ حشد طاقات الجماهير والدعوة لتحمل الطلائع مسؤولياتهم في مؤسسات المجتمع المدني. وفي السياق نفسه، يقترح المؤتمر تشكيل لجنة للشباب القومي لتكون همزة الوصل بين المؤتمر القومي العربي والجامعات العربية.

خامساً: في مجال التنمية العربية

ـ عرض المؤتمر محاولات التنمية القطرية، وما تعانيه من مشكلات جوهرية، تسدّ الطريق أمام إمكانيات نجاحها، وخلص إلى إن المخرج الوحيد من المأزق الراهن للتنمية القطرية، ومن استمرار التردي والتدهور، واحتمالات التفكك والتهميش، هو بذل جهود مكثفة لتحقيق تنمية عربية، مستقلة وشاملة وتكاملية، في إطار يصفي الصراعات القطرية ويقرب بين البلدان العربية، ويزيد التعاون في ما بينها، على أساس تحييد العمل الاقتصادي القومي عن الخلافات السياسية، مع التأكيد على أن التنمية هي عملية شاملة لِكُلّ جوانب المجتمع بما في ذلك تطوير الثقافة الوطنية والقومية والسعي لتغيير قواعد السلوك الاقتصادي وأنماط السلوك الاجتماعي، في اتجاه يزيل العوائق ويزيد في دفع العمل المنتج وزيادة إنتاجية العمل.

ـ وتدارس المؤتمر تحديات النظام الرأسمالي العالمي في ظلّ استخدام الولايات المتحدة للمؤسسات الدولية: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. مع الإشارة إلى أن محاولات الهيمنة الأمريكية لها بعد خاص في الوطن العربي، بسبب الدعم غير المحدود للكيان الصهيوني ولسياسته التوسعية وعدوانه المستمر على الأمة العربية، حيث أخذت العولمة أبعادها في إطار المشروع «الشرق أوسطي»، بما يكرس تهميش الدول العربية، ويدعم المصالح الصهيونية في المنطقة العربية، مما يؤكّد عجز الأقطار العربية عن مواجهة النظام الرأسمالي العالمي، إلا بعمل سياسي وحدوي هادف إلى إحياء وتنفيذ مشروعات الوحدة الاقتصادية العربية وإقامة تكتل عربي واحد في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى.

ـ وفي هذا السياق تبرز مخاطر برامج «التكيف الهيكلي»، وفق صياغات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما تبرز الحاجة إلى صياغة برامج للتنمية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية تقود إلى تنمية عربية تكاملية «ذاتية ـ المركز». وقد أكد المؤتمر على أهمية المحافظة على الملكية العامة للقطاعات الاستراتيجية وقطاعات الموارد الوطنية.

ـ كذلك ناقش المؤتمر عمليات «الخصخصة» الجارية في الوطن العربي، وتساءل عن مدى جدوى عمليات «خصخصة الملكية» تحديداً، إذ إن اعتبارات الكفاءة تقتضي «ترشيد الإدارة» وإصلاحها وليس بالضرورة «خصخصة الملكية». ورأى المؤتمر أن أشكالية «العام والخاص» هي طرح خاطئ في ظروف الوطن العربي. فالعلاقة بينهما علاقة تكاملية في بيئة تنموية، وأن كلاً من «العام» و«الخاص» يفسد وتضعف كفاءته في ظلّ بيئة راكدة ومتخلفة وغير محفزة للنمو والتنمية.

ـ وقد أكد المؤتمر على أن التنمية المنشودة لا تحدّث تلقائياً بالاستناد إلى آليات السوق، بل إن إطلاق العنان لتلك الآليات، من دون ضابط أو رابط، أدى إلى ضعف في إشباع الحاجات الأساسية لأقسام هامة من السكان التي تعاني من الإفقار المتزايد. ولقد مست الضائقة المعيشية أقساماً هامة من عناصر «الطبقة الوسطى» التي أخذت تضيق مراتبها ويتقلص حجمها في معظم الأقطار العربية في ظلّ ارتفاع نفقات المعيشة وضغوط الحياة اليومية.

ـ وكل ذلك يطرح تساؤلات كبيرة في صفوف المجتمع حول «مشروعية الثروات» في المجتمع العربي. كما أنَّ هذه التطورات تؤدي إلى إضعاف «التماسك الاجتماعي»، وتعمق حدة الاستقطاب الاجتماعي مما يضعف مفهوم «المواطنة»، ويفتح الباب أمام صراعات وتوترات متزايدة بين «رأس المال» و«العمل» تضرب عملية التنمية العربية في الصميم. ولذا فإن عمليات التنمية الصحيحة يجب أن تقوم على دعامتين: التوازنات الاقتصادية والتوازنات الاجتماعية، فإذا اختل أحدهما اهتز التوازن في الجانب الآخر.

ـ لقد أدت السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية، ومحصلة عمليات التنمية الجزئية والمشوهة، إلى مجموعة من التبعيات للاقتصادات العربية في علاقاتها مع العالم الخارجي، وخاصة في مجال التنمية الغذائية والتبعية الثقافية والتقانية، وفي ظلّ المتغيرات الدولية وانتشار ما يدعى بالعولمة وآلياتها، وتكرست هذه التبعيات وتعمقت لتشكل عائقاً أساسياً أمام عملية التنمية العربية في القرن المقبل.

ـ يلاحظ المؤتمر بقلق بالغ أن الدول العربية لم تتمكن، حتّى الآن من إقامة تكتل عربي فاعل تستفيد بموجبه من نصوص اتفاقيات الغات التي تعفي أعضاء التكتل من منح مزايا وأفضليات للدول خارج التكتل. وعلى الرغم من إقامة «منطقة تجارة حرة» عربية كبرى، اعتباراً من ١٩٩٨/١/١، إلا أنّها لم ترقَ إلى مستوى التكتل الاقتصادي الإقليمي العربي الذي يحمي الوطن العربي من السلبيات المحتملة لنصوص اتفاقيات الغات، خاصة في ما يتعلق بالسلع الزراعية والمنسوجات والملابس وتجارة الخدمات السياحية التي يمتلك الوطن العربي فيها بعض الميزات النسبية.

خاتمة

إن المؤتمر وهو ينهي أعمال دورته الثامنة في القاهرة، موجهاً الشكر لمصر رئيساً وحكومة وشعباً، بات يدرك أنّه قد استطاع، عبر السنوات الثماني التي مرت على تأسيسه، أن يتحول إلى مؤسسة قومية مستقلة للتشاور والتحاور وإطلاق المبادرات على أكثر من صعيد، وأن ذلك ما كان ممكناً له أن يتم لولا حرص المؤتمر الشديد على استقلاليته وعلى حفاظه على الثوابت القومية المبدئية التي انطلق منها، وعلى استشرافه الصائب لمجمل التطورات والاتجاهات السائدة على المستويين القومي والعالمي، وعلى حرصه أن يضم بين صفوفه آراء وتوجهات فكرية وسياسية متنوعة وملتزمة بأهداف المشروع الحضاري العربي.

ولقد أثبت المؤتمر عبر دوراته كلها، وعبر المبادرات التي أطلقها، عمق الحاجة في الأمة إلى إحياء العمل القومي المستقل القائم على التحاور والتشاور، المتحرر من ثنائية بالية ـ دفع العمل السياسي العربي ثمناً باهظاً لها ـ وهي ثنائية الالتحاق بالواقع الرسمي إلى درجة إلغاء أي دور للقوى الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني من جهة، والعداء المحموم للدولة ومؤسساتها إلى درجة تفجر المجتمع من داخله وسيادة الفتن والحروب الأهلية فيه، بل وأحياناً الارتباط المشبوه بالقوى المعادية للأمة من جهة أخرى.

ويبقى في النهاية أن نجاح هذا المؤتمر وتطوير فعاليته يحتاج إلى فهم كلّ القوى العربية لطبيعته واحتضانها لمبادراته، ودعمها لتوجهاته، لكي يتحول إلى إحدى رافعات العمل القومي العربي، في وجه المخاطر الجسيمة والتحديات الكبرى التي تواجهها الأمة.

لقد بدأ يتأكد أمام الجميع أن التبعية ليست هي الحلّ، لأن الأمن لا يمكن استيراده من الخارج، وكذلك رغيف الخبز. وإذا كانت التبعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتخلف والتجزئة والوجود الصهيوني فإن كسر تلك الحلقة الخبيثة في إحدى حلقاتها يؤدي إلى كسر تلك السلسلة كلها. لا شكّ في أن في جدلية تعظيم الاستقلال وتقليص الاستغلال، على المستويات الداخلية والخارجية، تمثل التحدي الحقيقي أمام الحكام العرب، وبمقدار النجاح في إدارة هذه المعادلة لصالح الشعوب العربية، تتشابك معاً حلقات المشروع القومي العربي، وتفعل فعلها التاريخي المحتوم... وتبدأ دورة النهوض القومي العربي من جديد.

المؤتمر القومي العربي التاسع ١٩٩٩[*]

بيان إلى الأمة

في لبنان الأصيل، الصامد المقاوم، البلد الرحب على صغر مساحته، الكريم على قلة موارده، المتسامح على تنوع مشاربه، الوفي حيث يطغى النكران، وفي بيروت التي غدت عاصمة المقاومة العربية، بل عاصمة التحرير أيضاً، التي أخذت تستعيد دورها التاريخي في التجند لنهضة العرب منارة للإشعاع الفكري وواحة للحريات، انعقدت الدورة التاسعة للمؤتمر القومي العربي على مدى أيام أربعة (١٥ ـ ١٨ آذار/مارس ١٩٩٩) وبحضور ٢٢٠ شخصية فكرية وسياسية ونقابية ناشطة في الحياة العربية، وذلك للتداول في حال الأمة ودراسة سبل مواجهة التحديات الراهنة.

وإذا كان نجاح المؤتمر على مدى عقد من الزمن في التحول إلى مؤسسة قومية مستقلة للتحاور والتشاور في أوضاع الأمة، هو مبعث اعتزاز لأعضائه وأصدقائه، فإن هذا التنامي الملحوظ في عدد أعضائه، والراغبين في التلاقي من خلاله، يعكس مدى اتّساع الوعي العربي بالحاجة إلى مؤسسات وآليات للعمل والفكر على المستوى القومي ويزيد من مسؤولياته في تجسيد مرجعيّة شعبية قومية ـ من جهة؛ كما يعكس أيضاً حيوية الرابطة القومية وعمقها في الأمة ـ من جهة ثانية؛ ويؤكّد على أهمية تطوير الخطاب القومي العربي باتجاه الموازنة الخلاقة بين التحصن بتراث الأمة وحضارتها وبين مواكبة روح العصر القائم على العلم والانفتاح والحرية والتكتلات الكبرى ـ من جهة ثالثة.

وكما جرت العادة في المؤتمرات القومية السابقة، وقف المشاركون في هذا المؤتمر ومن موقع الالتزام بالوحدة العربية أمام القضايا الأساس التي تواجه الأمة، وتناولوا بالنقاش والتحليل الدراسات المقدمة ولا سيما تقرير «حال الأمة» ونتائج الندوة الفكرية الهامة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول «العرب ومواجهة إسرائيل» عشية انعقاد المؤتمر.

(*) انعقد المؤتمر القومي العربي التاسع في مدينة بيروت خلال الفترة ١٥ ـ ١٨ آذار/مارس ١٩٩٩.

الصراع العربي ـ الصهيوني

انطلاقاً من الاقتناع الراسخ بأن أرض فلسطين كلها هي أرض الشعب الفلسطيني ووطنه الطبيعي والشرعي والمتوارث وحقه الجماعي الذي لا يقبل مساومة ولا يسقط بالغزو والتقادم والتنازل. وأن الصهيونية هي عقيدة عنصرية تعتمد الفكر الاستعماري الاستيطاني بما يلحقه من عدوان فادح على فلسطين (الوطن والشعب) والأمة العربية بأسرها، وأن الحركة الصهيونية جزء لا يتجزأ من قوى الهيمنة الغربية، كما أثبتت تحالفاتها منذ نشأتها حتّى اللحظة الراهنة، والدور الذي قامت به لضمان ترسيخ التجزئة والتخلف والتبعية في الوطن العربي، فضلاً عن التصدي لتوجهات التنمية المستقلة والوحدة العربية.

انطلاقاً من هذا كلّه فإن قضية فلسطين هي قضية قومية، والصراع من أجل تحرير فلسطين هو صراع شامل لا يقتصر على الدول العربية وأجهزتها الرسمية وجيوشها، وإنما يشمل الأمة بأسرها بِكُلّ مخزونها الثقافي والحضاري.

إن عملية التسوية الجارية بنتائجها المحققة على الأرض، إنما ساعدت إسرائيل في التمادي في توجهاتها العنصرية والعدوانية والاستيطانية، وفي مضاعفة ممارساتها الإرهابية قضماً للأرض وتهويداً للقدس، وعدواناً على المقدسات، وتمزيقاً لوحدة الوطن، وتحويله إلى معازل على غرار ما كان في جنوب أفريقيا قبل التحرير، كما أنَّ الحديث عن مسيرة السلام لم يوقفها عن المضي في تكديس المزيد من الأسلحة المتطورة والإصرار على احتكار السلاح النووي.

في المقابل، ورداً على ما وصلت إليه أوضاع قضية فلسطين بعد اتفاقيات الإذعان المتتالية، ومع تصاعد العدوان الإسرائيلي اليومي على الشعبين: الفلسطيني واللبناني، يعلن المؤتمر ما يلي:

ـ ردّ الاعتبار لمبدأ قومية الصراع وقفاً للتدهور في الوضع العربي العام وتحصيناً لوحدة الموقف في مواجهة العدو الصهيوني.

ـ دعوة جميع القوى المعارضة لنهج التسوية بتوحيد جهودها ومضاعفاتها وكما جرى في المؤتمرات التي عقدت مؤخراً داخل الأرض المحتلة وخارجها من أجل رفض إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني، انطلاقاً من رفض نهج أوسلو بأسره، مع التأكيد على أهمية تفعيل لجان المتابعة التي انبثقت عن هذه المؤتمرات.

ـ مطالبة الدول العربية بمعاملة أخوية وإنسانية لأبناء الشعب الفلسطيني المقيمين منهم والعابرين. فلا يجوز بعد مضي نصف قرن على نكبة ١٩٤٨ أن يستمرّ حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المدنية والإنسانية، ولا سيما الحق في العمل وحرية التنقل على قاعدة رفض التوطين والنضال من أجل العودة والتحرير. وفي هذا المجال يمكن أن تحتذي الدول العربية بموقف سورية والعراق من هذه المسألة.

أما عرب فلسطين ١٩٤٨ فهم بحاجة إلى احتضان ورعاية وقد بلغ عددهم المليون، وبقوا حريصين على عروبتهم ووطنيتهم رغم الظروف الصعبة ومحاولة الصهينة.

ـ ضرورة وضع استراتيجية واضحة ممكنة التحقيق تسعى إلى مساعدة أهلنا في القدس على الصمود. وتدعى المؤسسات العربية الفاعلة من أحزاب قومية ووطنية للمساهمة في وضع هذه الاستراتيجية، والالتزام بتنفيذها.

فما عاد من الجائز أن تستمر مأساة القدس وكأن الصراع التاريخي من أجلها قد تحول إلى صراع مقدسي ـ إسرائيلي. بل وكأنه صراع بين كلّ عائلة مقدسية عربية بمفردها مع القوانين الإسرائيلية الجائرة.

ـ التنديد بسياسة سلطة الحكم الذاتي تجاه حقّ الشعب العربي الفلسطيني في المقاومة ومطالبتها بالتوقف عن دور الشرطي الذي لا يستفيد منه إلا العدو الصهيوني، والمبادرة بالإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين في سجون السلطة.

ـ توجيه التحيّة للشعب الفلسطيني الصامد ولمقاومته المجاهدة التي تواجه أصعب الظروف، وتناضل على عدة جبهات في آن.

ـ توجيه التحيّة للمقاومة اللبنانية المجاهدة التي ردت الاعتبار لنهج الكفاح المسلح، كما أعلت من شأن الإيمان والعقيدة في الانتصار على العدو، وقدمت نموذجاً رائعاً للطريقة الواجب اعتمادها في مواجهة المشروع الصهيوني والتي تحقق كلّ يوم انتصارات نوعية هامة وتشكل نقطة ارتكاز للوحدة الوطنية اللبنانية التي تجلت في المبادرة الشبابية لتحرير أرنون، كما تشكل دعماً لوحدة المسارين اللبناني ـ السوري التي أكدت سلامة نهج التنسيق العربي في مواجهة التحديات الصهيونية.

ـ الحث على مضاعفة النضال القومي ضدّ كافة أشكال التطبيع ومن أجل تفعيل المقاطعة العربية الشاملة. وتصفية جميع الممثليات السياسية والتجارية ومكاتب الاتصال التي أقيمت في بعض العواصم العربية.

ـ مقاومة المطامع الإسرائيلية في مصادرة المياه العربية والتي تشكل عنصراً رئيسياً في الاستراتيجية الصهيونية، وما الإعلان الإسرائيلي عن تخفيض كمية المياه التي تضخها إلى الأردن إلا تأكيد جديد لهذه المطامع التي لا يقيدها أي اعتبار.

ـ إن الممتلكات الفلسطينية المصادرة منذ قيام الكيان الصهيوني، ينبغي تسجيلها والاحتفاظ بالحقوق القانونية منها ومقاضاة العدو أمام المحاكم المحلية والدولية حولها. وهذا يقتضي إنشاء مؤسسة فلسطينية خاصة لحماية هذه الممتلكات ووثائقها.

القضية العراقية

بعد أكثر من ثماني سنوات ونصف على الحصار المفروض على العراق، ومع تصاعد العدوان العسكري الأمريكي ـ البريطاني المستمر عليه، لم يعد من المقبول التعامل مع القضية العراقية في جانبها الإنساني المؤلم فحسب (وقد كان التقصير العربي والعالمي فادحاً حتّى في هذا الجانب) بل بات واضحاً أن ما يتعرض له العراق اليوم هو جزء من الخطّة الأمريكية ـ الصهيونية لتفتيت المنطقة بأسرها انطلاقاً من تقسيم العراق، وفرض الهيمنة على الأمة وعلى مواردها واستقلالها.

ولقد تجلت هذه الخطّة بوضوح من خلال جملة إجراءات وسياسات اتخذتها الإدارة الأمريكية ضاربة عرض الحائط حتّى بالشرعية الدولية ومؤسساتها التي طالما استخدمتها لتبرير عدوانها وحصارها على العراق وغيره.

فعملية «ثعلب الصحراء» الأمريكية ـ البريطانية جاءت انتهاكاً صارخاً للشرعية الدولية وتحدياً لإرادة مؤسساتها كما لإرادة العديد من الدول الكبرى والصغرى في المنظمة الدولية. ومناطق الحظر الجوي في شمال العراق وجنوبه لا ينصّ على وجودها أي قرار دولي.

ونظام التفتيش سيئ الذكر، تحول إلى نظام للتجسس لصالح المخابرات المركزية الأمريكية والإسرائيلية باعتراف بعض كبار العاملين فيه، كما تحول إلى نظام لتبرير إدامة الحصار والعقوبات المفروضة على العراق.

وقانون ما يسمّى بـ «تحرير العراق» الذي رصد له الكونغرس الأمريكي ٩٧ مليون دولار لتغيير نظام الحكم في العراق، يعتبر انتهاكاً سافراً لميثاق الأمم المتحدة ولكل الأعراف الدولية التي ترفض تدخل أية دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، ويشكل سابقة خطيرة يصبح معها مصير كلّ حكومات العالم يتقرر في البيت الأبيض الأمريكي، وفي هذا المجال فقد هبطت بعض فصائل المعارضة العراقية إلى الحضيض بتعاملها علناً مع المخابرات المركزية الأمريكية.

إن هذا الخروج الأمريكي الفاضح على الشرعية الدولية، وما يحمله من تهديد للأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، يكشف بوضوح زيف الادعاءات الأمريكية بالحرص على الشرعية الدولية وتنفيذ إرادتها، وهو زيف انكشف أيضاً في مجال الصراع العربي ـ الصهيوني، كما أنّه يفتح الباب واسعاً أمام دول العالم بأسره، للتحرر من الالتزام بما يسمّى بالشرعية الدولية التي تفرض على العراق عقوبات غير مسبوقة في تاريخ العلاقات الدولية، الأمر الذي يتطلب من الدول العربية والإسلامية كسر الحصار من جانب واحد، ولا سيما أن كلّ ما تقوم به الولايات المتحدة من عمليات هو خروج عن الشرعية الدولية من جانب واحد، وأن أي تلكؤ عن القيام بهذا الواجب خطيئة لن يغفر الشعب والتاريخ لمرتكبيها.

كما أنَّ هذا الموقف يتطلب أيضاً منع الأساطيل والقواعد والطائرات الأمريكية والبريطانية من استخدام الأرض والأجواء والمياه الإقليمية العربية لضرب العراق وصولاً إلى العمل الجاد

لإجلائها نهائياً عن أرضنا ومياهنا، ولا سيما بعد أن اتضح بوضوح أن مهمتها الرئيسيّة هي في إيجاد الذرائع لبقائها في المنطقة، تمكيناً لها من ابتزاز موارد دولها، ولفرض صفقات الأسلحة عليها، وتهديد الأمن الإقليمي بأسره، خلافاً لما يدعي قادة أمريكا بأن قواتهم موجودة لحماية الأمن والاستقرار.

في هذا المجال لا بدّ من وضع خطّة عربية متكاملة تستهدف طمأنة المخاوف القائمة في بعض دول المنطقة عبر استبعاد نظام الأمن الأمريكي المهدد للسيادة والموارد والأمن الإقليمي وإحلال منظومة أمنية عربية ـ محلية تضمن الأمن القومي العربي في هذه المنطقة بالغة الأهمية والحساسية في العالم.

إن وضع مثل هذه الخطّة يتطلب إنجاز مصالحة عربية ـ عربية على قاعدة المصلحة العربية العليا، ومصلحة كلّ قطر من أقطار الأمة، واحترام سيادته، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، كما يتضمن تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك وفي مقدمتها جامعة الدول العربية باعتبارها المؤسسة القومية الأم بما يقتضيه ذلك من إعداد ميثاق جديد لها يتضمن تحويل القمة العربية إلى مؤسسة دائمة وثابتة، فضلاً عن إقرار الآليات العملية الضرورية لتحصين العلاقات العربية ـ العربية وإطلاق مبادرات عربية رسمية وأهلية فاعلة لحلّ كلّ الخلافات والمشاكل العالقة بين هذا القطر أو ذاك.

إذا كان العدوان الأمريكي ـ البريطاني في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ قد فجر في الشارع العربي موجة من التحرّكات الهامة الممتدة من المغرب والجزائر حتّى اليمن وعمان مروراً بدمشق والقاهرة وبقية العواصم والمدن العربية، فإن استمرار يقظة الحركة الشعبية العربية وتنامي دورها وتزايد تأثيرها وفعاليتها وتحولها إلى عمل احتجاجي مستمر هي الضمانة الرئيسة لوقف العدوان وإنهاء الحصار الجائر.

إن إنجاح فكرة انعقاد مؤتمر شعبي عربي لنصرة العراق، وتنظيم محاكمة شعبية دولية للقيادتين الأمريكية والبريطانية، وإطلاق حركة عربية لمقاطعة البضائع الأمريكية والبريطانية، وتخصيص يوم عربي للتضامن مع شعب العراق، ورفض استقبال أي مسؤول أمريكي أو بريطاني حتّى رفع الحصار تبقى مهمات رئيسة لِكُلّ القوى الحية تعبيراً عن دورها وتوسيعاً لمشاركتها في صنع القرار السياسي في أقطارها والاستقلال الوطني.

إننا إذ نحيي صمود الشعب العراقي العظيم وحقه الشرعي في رفع الحصار ووقف العدوان وفي قيام نظام ديمقراطي مبني على التعددية السياسية، فإننا نشدد على أهمية اتخاذ إجراءات تحقق الانفراج الديمقراطي داخل العراق، وتطلق حركة حوار بين الحكومة والقوى الفاعلة والحية من عرب وأكراد، بما يعزز الوحدة الوطنية ويقطع الطريق على مؤامرة التقسيم والتفتيت الأمريكية والصهيونية.

في العقوبات على ليبيا

رغم النتائج السلبية الهامة على الصعد الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية التي تسبب بها الحظر الجوي المفروض على ليبيا منذ سبع سنوات، إلا أن النتيجة الأخطر لهذا الحظر هي في واقع الخنوع والإذلال الذي تحاول أن تفرضه الإدارة الأمريكية من خلال استفراد أقطار الأمة الواحد تلو الآخر ومحاولة ضرب التواصل بين ليبيا وأشقائها العرب، وإيجاد شرخ إضافي في بنيان العمل العربي المشترك في إطار مشروع التفتيت والتقسيم الذي ينفذه التحالف الأمريكي ـ الصهيوني.

وما محاولات الإدارة الأمريكية الالتفاف على العديد من المساعي والجهود المبذولة لحلّ أزمة لوكربي، ووضعها شروطاً تعجيزية بين الفينة والأخرى، إلا دليل آخر على المخطط الاستراتيجي الخطير الذي يقف وراء قرار الحظر، كما وراء قرارات الحصار الأخرى.

إن التجاوب الليبي مع العديد من المبادرات المبذولة لحلّ الأزمة يجب أن يقابل بموقف إيجابي من قبل الدول العربية المدعوة إلى أن تحذو وبسرعة حذو الدول الأفريقية في كسر قرار الحظر من جانب واحد.

في الأزمة الجزائرية

إن المؤتمر إذ يعبر عن التعاطف الصادق مع أبناء الجزائر في محنتهم الأليمة، ومعاناتهم الشديدة، ويتطلع إلى عودة الجزائر في أقرب وقت إلى دورها القومي الرائد والمشهود:

١ ـ يدين بِكُلّ شدّة العنف الذي يذهب ضحيته، كلّ يوم، أبناء الشعب الأبرياء، ويستنكر بقوة القتل الوحشي، والمذابح المتكررة التي أدخلت البلد في مسلسل الدم المتواصل.

٢ ـ يأمل أن تتم الانتخابات الرئاسية المبكرة التي ستنظم في منتصف الشهر المقبل بالحرية والنزاهة وتسفر عن إيجاد الظروف الفعلية المناسبة، ومن خلال الرئيس المنتخب، لإجراء مصالحة وطنية شاملة بهدف الوصول إلى حلّ توافقي يعيد السلام إلى ربوع الجزائر، والطمأنينة إلى المجتمع؛ وبما يمكن كلّ تيارات الرأي في البلاد من أن تعبر عن نفسها تعبيراً سلمياً ديمقراطيا شرعياً يتيح حقاً حشد كلّ الطاقات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر من أجل حلّ ناجع لمختلف وجوه الأزمة وطي صفحة المعاناة بصفة نهائية.

في العدوان على السودان

إن العدوان الصاروخي الأمريكي على السودان، ليس إلا حلقة في مسلسل مستمر يستهدف السودان في وحدته وأمنه ودوره في الدفاع عن الحدود الجنوبية للأمة، كما يستهدف منطقة القرن الأفريقي والبحيرات الكبرى لاتصالها بالأمن القومي والمائي لمصر والسودان بشكل خاص.

وهذا العدوان الذي توج جملة من إجراءات متصاعدة من الحصار الاقتصادي والسياسي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضدّ السودان، إنما يترافق مع تغلغل صهيوني عسكري وأمني

واقتصادي في العديد من الدول والمناطق المجاورة للسودان، الأمر الذي يتطلب اهتماماً عربياً وإسلامياً خاصاً في إطار رؤية استراتيجية لمستقبل الأمة وأمنها القومي ووجودها الحضاري.

كما أنَّ استمرار حالة الحرب الأهلية في جنوب السودان وغربه، يهدد وحدة أراضي السودان كما يهدد أمن مصر ودورها، وهو ما برز مؤخراً في إثارة قضية ما يسمّى اضطهاد الأقليات الدينية في الكونغرس الأمريكي، مما يستدعي وقفاً فورياً لهذه الحرب.

إن مواجهة هذه المخططات، تتطلب تنقية العلاقات الأخوية بين مصر والسودان وباقي دول القرن الأفريقي، كما تتطلب توفير مناخ اجتماعي وسياسي يساعد على تمتين الوحدة الوطنية للسودان من خلال الاعتراف بالتنوع الإثني والديني والثقافي للشعب؛ وتأكيد حقّ المواطنة لجميع أبنائه. بالإضافة إلى وضع خطّة عربية متكاملة للعمل في العمق الأفريقي انطلاقاً من تنظيم حوار جاد حول «التعاون العربي ـ الأفريقي» يتحول إلى مرشد عملي في هذا الاتجاه.

في العلاقة مع إيران وتركيا

دخلت العلاقات العربية ـ الإيرانية بعد مرور عشرين عاماً على الثورة الإسلامية مرحلة من النضج والإحساس بالحاجة المتبادلة إلى تطوير العلاقات الأخوية على قاعدة الاحترام المتبادل للمصالح المشتركة ولسيادة كلّ دولة من دول المنطقة.

وانعكس هذا التطور في مواقف سياسية، كما في علاقات تبادلية، بحيث بات العديد من العرب يشعرون بأن إيران يمكن أن تشكل عمقاً استراتيجياً وحضارياً لهم في صراعهم مع المشروع الصهيوني ـ الأمريكي.

وإذا كانت مواقف إيران من القضية الفلسطينية والمقاومة اللبنانية المجاهدة ومن التهديدات التركية لسورية، ومن العدوان الأمريكي على العراق، شكلت إضافات هامة للرصيد الإيراني في الوجدان العربي، فإن الأنظار ما زالت مشدودة إلى تطوير هذه المواقف باتجاه بناء جبهة شرقية حقيقية تمتد من الناقورة في جنوب لبنان وتصل إلى العمق الإيراني مروراً بدمشق وبغداد، وتكون جزءاً من جبهة عربية ـ إسلامية تضم مصر ودول الجزيرة والخليج والمغرب العربي، كما تمتد إلى العمق الإسلامي في وسط آسيا، بحيث تبرز قوة إقليمية عربية ـ إسلامية بارزة تعيد تصحيح الخلل في موازين القوى الإقليمية من جهة، وتسمح بقيام منظومة أمن إقليمية تخرج القوات الأجنبية من منطقة الخليج وتشجع قيام نظام القطبية المتعددة على المستوى الدولي من جهة ثانية ولا شكّ، وبخاصة أن قيام مثل هذه المنظومة من شأنه تعزيز الاتجاه الاستقلالي المتنامي لروسيا وأوروبا والصين والهند واليابان.

إن العقلانية المنفتحة التي تطبع السياسة الإيرانية تشجع على إجراء حوار عربي عميق وصريح مع القيادة الإيرانية حول مجمل المشكلات العالقة بين بعض الدول العربية وإيران، سواء تلك

المتصلة بذيول الحرب العراقية ـ الإيرانية، أو الجزر الإماراتية الثلاث التي ينبغي الوصول إلى حلّ سلمي لها يمنع أي استغلال خارجي لهذه المشكلة.

أما العلاقات مع تركيا، فإن الأمة العربية بقياداتها الواعية مدعوة باستمرار إلى تغليب منطق الحوار والتفاهم على منطق الصراع والتناحر في العلاقة مع تركيا، انطلاقاً من الإدراك العميق أن السياسة التركية، في الداخل والخارج ما زالت تتجاذبها مؤثرات ومراكز قوى، وأن الشعب التركي المسلم لن يرضخ في النهاية للسياسات الأمريكية، والدسائس الصهيونية التي تريد إخراج تركيا من دائرة الروابط الحضارية والروحية والمصالح الاقتصادية والاستراتيجية التي تشدها إلى الوطن العربي.

وإذا كانت القيادة السورية قد نجحت في تفويت الفرصة أمام مشروع احتراب تركي ـ سوري، كانت تسعى لتفجيره قوى في الداخل التركي وخارجه، فإن المطلوب وضع خطّة عربية وإسلامية متكاملة تسعى لإخراج تركيا من الحلف العسكري القائم حالياً مع الكيان الصهيوني، مستفيدة في ذلك من مصالح عديدة مشتركة بين العرب وتركيا في مجالات التجارة والمقاولات والاستثمارات والسياحة والنفط والغاز.

والعقل القومي العربي المتجدد مدعو قبل غيره إلى إطلاق مبادرات حوار بين قوى حية ومثقفين عرب وأتراك بقصد الفهم المتبادل من جهة، ولتذليل العديد من الرواسب التاريخية العالقة، حيث كانت الأمتان، كما ظهر جلياً في ما بعد، ضحيتي مشروع استعماري لتفتيت المنطقة بأسرها من جهة أخرى.

في الديمقراطية وحقوق الإنسان

تناولت مناقشات المؤتمر قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، عارضة أوضاعها، راصدة حركة النضال الديمقراطي: الجماهيري والسياسي والتي تبدي الدفاع الصعب، والمشرف، عن تلك الحقوق ضدّ إجراءات الانتهاك، والتقييد، والتضييق. وإذ يسجل المؤتمر ـ باستنكار شديد ـ ما تتعرض له الحريات المدنية والسياسية من عدوان سافر من قبل النظم العربية، وما يصيب الاستقرار الاجتماعي والسياسي من أضرار فادحة بسبب سياسات القمع، وهضم الحقوق، وتزوير الإرادة الشعبية في الاقتراع، وإعدام الحياة السياسية الديمقراطية، ومصادرة الحق في التعبير، والتنظيم، والتمثيل، وافتعال مؤسسات صورية وواجهة مزيفة لتجميل صورة النظام السياسي المفتقر إلى الشرعية الدستورية...، يطالب بوقف إجراءات المنع والمصادرة ضدّ تلك الحقوق والحريات، وبكف يدّ القمع ضدّ الشعب، وباحترام حرية الصحافة، وحرية التنظيم، وبالإفراج عن المعتقلين، وتمكين المغتربين لأسباب سياسية من حقّ العودة إلى الوطن.

مثلما يطالب المؤتمر بتحسين أوضاع حقوق الإنسان، وإقرار التشريعات التي تكفلها، وبتمكين الشعوب العربية من حقها المقدس في التنمية السياسية الديمقراطية التي هي سبيلها الأوحد إلى

الرد على تحديات الوحدة الوطنية والاندماج الاجتماعي المعرضَين للتبديد والتمزيق، فضلاً عن كسب المعركة الوطنية والقومية ضدّ العدو، ومن ثمّ كسب معركة التنمية والتقدّم ضدّ تحدي الفقر والأمية والتخلف الحضاري.

كما يسجل المؤتمر ـ بتقدير ـ حالة الوعي الديمقراطي التي تشهدها حركة النضال الواسع من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية في الوطن العربي، معتبراً إياها مدخلاً تاريخياً متقدماً لتصحيح علاقات وأوضاع السلطة في البلاد العربية، وجهداً وطنياً رائداً على طريق إعادة بناء الشرعية السياسية، وتأسيس عمل سياسي عصري، وتمكين الحياة السياسية من مؤسسات تضع حداً للحكم الفردي، والفئوي، والعصبوي، وتضع حداً للنزيف الذي يتعرض له الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الوطن العربي، وفي هذا المجال، يتوجه المؤتمر إلى كافة المؤسسات القومية: السياسية، والثقافية، والإعلامية مناشداً إياها دعم ومساندة حركة حقوق الإنسان والديمقراطية في الوطن العربي، وتحصينها، قصد تمكينها من الترسخ والتطور، والصيرورة حركة جماهيرية عارمة قادرة على كسب معركتها ضدّ التسلط، والقمع، الزاحفين في الحياة السياسية العربية.

الأمن الدفاعي العربي

ينبه المؤتمر إلى المخاطر الجسيمة التي تترتب على استمرار ميل موازين القوى بشدة لصالح إسرائيل نتيجة لشلل في مؤسسات الدفاع المشتركة، واعتماد أغلب الدول العربية في تسلحها على الولايات المتحدة الأمريكية التي تضمن تفوق إسرائيل على الدول العربية عسكرياً، وانفراد إسرائيل بامتلاك أسلحة الدمار الشامل وبخاصة الأسلحة النووية، وتقدّم الصناعة الإسرائيلية تكنولوجياً والتقدّم في مجال بناء صواريخ مضادة للصواريخ البالستية. لكن امتلاك دول عربية لصواريخ بالستية تصل إلى عمق إسرائيل يمثل محاولة لتصحيح الاختلال الاستراتيجي واستعادة التوازن في هذا المجال. وأن امتلاك إيران لصواريخ «شهاب ٣» خلال العام أثار قلق إسرائيل وجعلها تضعها في أولوية مصادر التهديد.

كذلك فإن إعلان امتلاك كلّ من الهند وباكستان للأسلحة النووية، بالإضافة إلى ما هو معروف عن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية، يغير من موازين القوى في جنوب وجنوب غرب آسيا، الأمر الذي يدعو العرب إلى ضرورة التصدي لتصحيح ما يمكن أن يكون اختلالاً استراتيجياً.

ويدعو المؤتمر الدول العربية إلى تصحيح الميزان الاستراتيجي بتنشيط مؤسسات الدفاع المشترك وتنويع مصادر السلاح، وتنمية الصناعات الحربية. ويؤكّد المؤتمر على الأهمية الخاصة لامتلاك قدرات نووية عربية للتصدي لمحاولات الابتزاز النووية الإسرائيلية. ومن هنا تكتسب الدعوة العربية لجعل منطقة الشرق الأوسط منزوعة السلاح النووي أهمية خاصة.

ينبه المؤتمر من خطورة استمرار مشتريات السلاح العربية بمبالغ ضخمة من الولايات المتحدة الأمريكية في نفس الوقت الذي تنخفض فيه موارد دول النفط العربية نتيجة لانخفاض أسعار النفط، وبخاصة أن أغلب هذه الدول غير قادرة على استيعاب هذه الأسلحة نظراً لضعف مواردها البشرية.

ويشجع المؤتمر اتجاه دول عربية، وبخاصة سورية، إلى تنويع مصادر السلاح، وإلى الحصول على أسلحة من مصادر غير أمريكية وغربية، ويدعو المؤتمر الدول العربية إلى الاستفادة من الصناعات العسكرية في دول مثل جنوب أفريقيا وكوريا الشمالية والهند وإيران وباكستان والأرجنتين والبرازيل إلى جانب روسيا والصين.

العرب والنظام الاقتصادي العالمي

أدت التطورات الأخيرة في بنية الاقتصاد العالمي إلى تدهور المركز النسبي لـ «النفط» واتجاه الأسعار إلى الانخفاض بشكل هيكلي وليس «موقت» مما سوف يؤثر على حجم العوائد النفطية العربية في المستقبل ويستدعي بداية الإعداد لمرحلة «ما بعد النفط». كما شهد العالم خلال عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ اهتزاز بعض الأسس النظرية التي قامت عليها «مسيرة العولمة»، وخاصة «العولمة المالية» وفتح الحدود بلا ضابط ولا رابط أمام تحرّكات رؤوس الأموال قصيرة الأجل أو ما يسمّى «الأموال الساخنة».

كذلك كان من تداعيات «الأزمة الآسيوية» تراجع مصداقية ومرجعيّة «صندوق النقد الدولي» وسياساته في الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وتحول من «الهجوم» إلى الدفاع نتيجة دوره في تفاقم الأزمة الآسيوية. ومن ناحية أخرى، أدت ولادة «اليورو» إلى اهتزاز عرش الدولار، والانتقال إلى نظام جديد لـ «الثنائية القطبية النقدية» على الصعيد العالمي. وتصرّ اليابان بدورها على طرح رؤية جديدة لإصلاح النظام المالي الدولي الذي لم يعد صالحاً لمواكبة التطورات الاقتصادية والمالية الحديثة. كما تحفل الأدبيات الحديثة ـ بما فيها الصادرة عن البنك الدولي ـ بضرورة «إعادة الاعتبار» لدور الدولة في توحيد عمليات التنمية الاقتصادية.

وكل هذه التطورات الإيجابية تساعد على تقليص هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على إدارة الشؤون المالية والنقدية للاقتصاد العالمي على نحو ما شاهدنا خلال حقبة التسعينيات، وتفتح أمام العرب فرصاً ومجالات جديدة لحرية المناورة، والاستفادة من التناقضات التي ستبرز خلال السنوات الأولى للألفية القادمة. فعلينا أن نحسن فهم وتوظيف تلك التطورات لصالح عمليات التنمية والتكامل الاقتصادي العربي.

في مجال التنمية العربية

ـ استعاد المؤتمر ما سبق أن توصل إليه المؤتمر القومي السابق في مجال التنمية، وتداول في ما أورده البيان الصادر عن المؤتمر السابق حول الموضوع. كما عرض القسم الخاص به في

تقرير حال الأمة لعام ١٩٩٨. ولاحظ أن النتائج والتساؤلات لا تزال قائمة، لا بل إنّ هناك تفاقماً للمشكلات والصعوبات التي واجهت الاقتصادات العربية عام ١٩٩٧، حيث ظهر جلياً ذلك من خلال تراجع معدلات النمو عام ١٩٩٨، مما يوحي بأن معالجة موضوعية لواقع هذه الاقتصادات لم تتم، الأمر الذي أدى إلى استمرار حال التردي والتدهور في تلك الاقتصادات.

ـ عرض المؤتمر واقع الاقتصادات العربية، وأسباب تراجع معدلات النمو عام ١٩٩٨، ورأى أن تلك الأسباب تعود لعوامل تتعلق بالسياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، كما إنَّ هناك عوامل خارجية، لعل أهمها انخفاض أسعار النفط، إلى جانب تداعيات الأزمات المالية التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا وروسيا والبرازيل وغيرها، والتي ترجع أسبابها خاصة إلى رضوخ تلك الدول لضغوط المؤسسات المالية الدولية ودول المراكز الرأسمالية العالمية.

ـ عرض المؤتمر النتائج الاقتصادية والمالية لانخفاض أسعار النفط على اقتصادات البلدان العربية النفطية، والتي تتمحور في تباطؤ النمو وظهور: بوادر الركود والكساد، مما يطرح مجدداً مسألتين رئيسيتين على تلك الدول:

المسألة الأولى: ضرورة السعي إلى تنويع الاقتصاد في إطار مشروع تنموي قومي هادف.

المسألة الثانية: العمل على استعادة الدول المنتجة للنفط وظيفتها في سوق النفط، واستعادة زمام المبادرة، مما يؤدي إلى تحويل تلك السوق من سوق للمستهلكين إلى سوق للمنتجين.

ولاحظ المؤتمر أن ذلك يتطلب نشاطاً حيوياً داخلياً، إلى جانب النشاط مع الدول الصديقة وبخاصة إيران.

ـ عرض المؤتمر مؤشرات التنمية البشرية، وإذ لاحظ تدهور هذه المؤشرات لا يسعه سوى التأكيد على أن إخفاق عملية التنمية، وتدهور مؤشرات التنمية البشرية، إنما يعود بشكل رئيس إلى السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي أدت إلى زيادة الاستقطاب في المجتمع إلى درجة التشرذم الاجتماعي، واستبعاد أشدّ الفئات الاجتماعية حرمانا، واستمرار تهميش دور المرأة العربية، بل وتراجع مكانتها أحياناً. وقد لاحظ المؤتمر اتّساع دائرة الفقر والحرمان وتزايد مؤشرات البطالة، في الوقت الذي تؤكد الإحصاءات تصاعد ثروات قلة من المواطنين العرب.

ـ لاحظ المؤتمر أن السياسات المالية الانكماشية، وبخاصة ما يتعلق بتخفيض الإنفاق العام، قد أدت إلى جانب عوامل أخرى إلى الكساد وتباطؤ الاستثمار. وفي الوقت الذي لم يتمكن القطاع الخاص من سدّ الفجوة الاستثمارية، فإن رأس المال الأجنبي لم يبادر إلى استثمارات إنتاجية جدية، إذ لم تفلح قوانين تشجيع الاستثمار على جذبه، مما دعا بعض الدول العربية للتفكير في تعديل تلك القوانين باتجاه منح الرأسمال الخاص الأجنبي مزيداً من التسهيلات والإعفاءات، الأمر الذي يطرح مجدداً مسألة عودة النفوذ عن طريق تسهيل حركته التي سوف تكون بعكس ما يتوقعه

بعض المسؤولين العرب، باتجاه المضاربة والتلاعب في الأسواق المالية على غرار ما حصل في دول عديدة، مما يهدد بالمزيد من الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية.

ـ عرض المؤتمر التحديات التي ستواجهها الاقتصادات العربية في القرن المقبل، وخاصة في مواجهة إخفاق عملية التنمية، ومأزق العمل العربي المشترك، والمشروعات الإقليمية المشبوهة، وقضايا السكان والبيئة، وتحديات الأمن المائي والغذائي. ورأى المؤتمر أن مواجهة هذه التحديات سوف لن يكتب لها النجاح ما لم تعمل الدول العربية على أحداث إصلاحات أساسية في القواعد الاجتماعية التي تحكم توزيع الدخل وتشكل الاستهلاك وامتلاك قرار الاستثمار، مما يعني وجود مشروع اجتماعي ـ اقتصادي متناسق يقوم على أسس التنمية المستقلة الشاملة والتكاملية ضمن خلفيات من الديمقراطية والشفافية، تضمن استخدام الشعوب العربية جميع وسائل الضغط الشعبي الذي يسمح بإقامة اقتصاد عربي قومي ومتين، يعزز الموقف العربي التفاوضي تجاه التكتلات الداخلية والمؤسسات الدولية، ويجعل الدول العربية قادرة على التعامل مع مختلف الجهات من موقع التكافؤ والندية.

وفي ضوء هذه الإخفاقات «التنموي» التي عاشتها معظم الأقطار العربية خلال حقبة التسعينيات من حيث الفشل في تحقيق «الإقلاع الاقتصادي» المنشود وتفاقم مشكلة البطالة (ولا سيما في صفوف الشباب)، وتزايد شريحة الفقراء ومحدودي الدخل العرب في المدن والأرياف، لا بدّ من إعادة النظر في: التوجهات التنموية وتصحيح المسارات من خلال

أ ـ حصار الآثار السلبية لعمليات «الخصخصة» و«العولمة» الجارية في الأقطار العربية.

ب ـ الإعلاء من شأن «التنمية البشرية» وتكون رأس المال «البشري والمعرفي» الذي يعتبر عماد التنمية والتقدّم في العصر الحديث.

ج ـ التسريع بعمليات «التكامل الإنمائي» من خلال تنشيط «قطاع العمل الاقتصادي العربي» المشترك، بمؤسساته وآلياته المختلفة، حتّى يمكن التحكم في توجهات عملية التنمية وأساليب التراكم، لتحقيق قدر أكبر من الاعتماد العربي الجماعي على الذات، يقاوم «الصدمات الخارجية»، ويفي بالاحتياجات الأساسية للسكان، ويحسن من وضعية وتنافسية «الاقتصاد العربي» على الصعيد العام.

د ـ المضي قدماً بشكل جدي في إنشاء «منطقة التجارة الحرة» التي تضم ١٨ قطراً عربياً، بهدف إيجاد دينامية جديدة في مجال الاستثمار والإنتاج المشترك.

الفساد وآثاره في الحياة العربية

خصص «المؤتمر القومي العربي التاسع» جلسة خاصة لمناقشة موضوع «الفساد في الوطن العربي»، وتعتبر تلك المبادرة هي الأولى من نوعها من جانب المؤتمر لمناقشة الفساد الذي أصبح بمثابة «الخلايا السرطانية» التي تدمر المجتمع والاقتصاد والدولة في الوطن العربي. وقد ناقش

المؤتمر أشكال الفساد وآلياته المتداولة في أقطار الوطن العربي، واثر تلك الممارسات في الخلل الجسيم الذي أصاب «أخلاقيات العمل» وما يؤدي إليه من هدر الموارد وتعويق عمليات التنمية.

وقد أكد المؤتمر على خطورة التشابك والتداخل الشديد بين حلقات الفساد «السياسي» و«المالي» و«الإداري» في الوطن العربي، مما يساعد على «إعادة إنتاج» الفساد على نطاق موسع.

واتفق أعضاء المؤتمر على:

ـ تحسين أساليب الكشف عن الفساد من خلال إنشاء «مرصد» لمتابعة الأنشطة الرئيسيّة محل الفساد في الوطن العربي على أسس موضوعية وليست «تشهيرية».

ـ الفصل الكامل بين رجالات السلطة ودوائر المال والتجارة، سواء بشكل ظاهر أو خفي، حركي أو مرئي من خلال شبكات «الأقارب والأصهار والمحاسيب».

ـ محاربة الفساد من حيث توسيع رقعة الديمقراطية وتطوير أساليب المحاسبة الدورية عن الفساد، وقد اتفق أعضاء المؤتمر على أن القضية ضدّ استشراء الفساد هو ممارسة مبدأ «التداول السلمي للسلطة» الذي سيكون بمثابة الرادع الحقيقي لِكُلّ من تسول له نفسه أن يوغل في الفساد وينجو من دون عقاب.

في التقدّم العلمي والتقني

إن التقدّم العلمي والتقني في كلّ مجتمع مرتبط بشكل عضوي بالنهوض العام لهذا المجتمع، ولهذا نلاحظ تباطؤاً ملحوظاً في النهوض العلمي والتقاني في الأقطار العربية، في الوقت الذي تتسارع فيه مستجدات العلم والتقانة في العالم بشكل انفجار متصاعد وبوتيرة متسارعة.

ويلاحظ أن معظم مؤشرات التقدّم العلمي والتقاني العملية وبشكل خاص في الإنتاج والخدمات راوحت مكانها تقريباً خلال العقد الماضي، وتكفي الإشارة إلى أنّه لم يتم سوى تسجيل عدد نادر جداً من براءات الاختراع من مبدعين عرب، وعدد نادر جداً من سلع جديدة أو طرائق إنتاج جديدة في الأقطار العربية، وأن الإنفاق على البحث والتطوير قد سجل زيادة طفيفة.

وإذا كان هناك توسع واضح في حجم التعليم في مختلف مراحله، إلا أن نوعية التعليم سجلت تراجعاً في معظم الأقطار العربية لأن زيادة عدد الطلبة لم يرافقها زيادة في عدد الأساتذة والتجهيزات العلمية المطلوبة.

من أهم مؤشرات اندماج المجتمعات العربية في التقدّم العلمي هو انتشار الموضوعات العلمية في الثقافة الشعبية المنتشرة، وهنالك نقص ملحوظ في «المحررين العلميين» في مختلف وسائط الإعلام الجماهيري ولا بدّ من الاهتمام الجاد بذلك.

كما أنَّ من هذه المؤشرات تطور استخدام اللغة العربية في الحواسيب وشبكات المعلومات. وهنالك جهود عربية محدودة في هذا المجال معظمها فردي وفي القطاع الخاص، ومن المطلوب

دعم هذه الجهود بالموارد المادية والبشرية، وبشكل خاص في إطار استخدام اللغة العربية في شبكات المعلومات العالمية، وفي نظم الترجمة الآلية.

وفي هذا المجال لا بدّ من التنويه بمشروع إنشاء مؤسسة عربية للترجمة تعتمد المعايير العلمية والقومية وضرورة بذل كلّ الجهود الممكنة لإنجاح هذا المشروع الكبير.

عرب المهجر

لاحظ المؤتمر أن الهجرة ما زالت مستمرة من الوطن العربي لأرجاء شتى من العالم؛ إما لأسباب سياسية وإما اقتصادية، وأن توجه المغتربين سائر نحو التكامل مع المجتمعات المقيمين فيها وبتشجيع من الدول المضيفة.

إن الهم الأكبر للجاليات العربية في المهجر بعد أن توطن في بلدانه عدد كبير من أبنائها هو الحفاظ على هوية الأجيال القادمة وتواصلهم مع لغتهم وتراثهم ودينهم، ولتحقيق ذلك لا بدّ من تعاون وتنسيق بين المؤسسات الرسمية والشعبية لتوفير فرص تعليم اللغة العربية والتراث لأبناء المهاجرين عبر مناهج مصممة خصيصاً لهم.

كذلك لاحظ المؤتمر توجه المغتربين المتزايد نحو المشاركة في الحياة السياسية من خلال التصويت والترشيح في الانتخابات المحلية والبرلمانية لمواطنهم الجديدة، وقد فاز عدد منهم وتبوأ مراكز هامة. إن المؤمل من هؤلاء وعرب المهجر عامة هو لعب دور فعال تجاه قضايا جاليتهم، وتجاه قضايا أمتهم وذلك من خلال مساهمتهم في العملية الديمقراطية والتواصل مع صناع القرار.

إن مما يؤسف له حقاً هو انخراط بعض من يدعي المعارضة للحكام في مخططات معادية للوطن، كذلك ممارسة بعض الحكومات العربية لضغوط على بعض الحكومات الغربية لمعاقبة مواطنين عرب وحرمانهم من حقّ إبداء الرأي لمجرد كونهم معارضين لتوجهات تلك الحكومات.

إن فهم دوافع الهجرة ومعرفة هموم المهاجرين واهتماماتهم مهمة أساسية ونأمل من مراكز البحوث والدراسات الاهتمام بهذا الشأن بشكل مكثف وبصورة سريعة، كما أنَّ على الجاليات العربية تنظيم نفسها ووضع خطّة عمل واضحة لأهدافها من خلال مؤتمر عام يضمن هيكلية قوامها الديمقراطية ويوفر آليات كفيلة بإنجاز مهامها، وضمان تمويلها الذاتي والمستقل.

خاتمة

إن المؤتمر القومي وهو ينهي أعمال دورته التاسعة يتطلع إلى أنْ تكون مواقفه وتحليلاته ورؤاه محط اهتمام كلّ القوى الفاعلة والحية في الأمة، وأن يسعى أعضاؤه وكل الملتزمين بالمشروع الحضاري العربي إلى ترجمتها من خلال مواقعهم في الأحزاب والتجمعات والنقابات والمنابر والمنتديات مجسدين بذلك وحدة النضال العربي على طريق نضال الوحدة العربية.

لقد نجح المؤتمر رغم كلّ العواصف والأعاصير والزلازل التي عصفت بالمنطقة في أنْ يستمرّ إطاراً للتحاور والتشاور بين أهل الرأي والنضال في الأمة، وأداة للتعبير عن هموم الأمة وآمالها، وهو يأمل ان يستمرّ عمله ليحقق التواصل بين الأفكار والأقطار والتكامل بين المهمات والأدوار والتراكم في خبرات الأجيال.

المشاركون

أ. **إبراهيم العبد الله** (لبنان).
أ. **إبراهيم شكري** (مصر).
أ. **أحمد الأسعد** (سورية).
أ. **أحمد التيجاني سوار** (السودان).
د. **أحمد الجباعي** (سورية).
أ. **أحمد الحسني** (سورية).
أ. **أحمد اليماني** (فلسطين/لبنان).
د. **أحمد بن صالح** (تونس/فرنسا).
أ. **أحمد طبارة** (لبنان).
أ. **أحمد عبد الرحمن** (السودان).
أ. **أحمد عبيدات** (الأردن).
أ. **أحمد مصطفى** (مصر/بريطانيا).
د. **أحمد يوسف أحمد** (مصر).
أ. **أديب الجادر** (العراق/لبنان).
د. **أديب الخطيب** (فلسطين).
د. **أسامة محيو** (لبنان).
د. **إسماعيل صبري عبد الله** (مصر).
أ. **إلياس مطران** (لبنان).
أ. **أمل محمود** (مصر).
أ. **أمير الحلو** (العراق).
أ. **أميمة الخش** (سورية).
أ. **أمين إسكندر** (مصر).
أ. **أمين الحافظ** (لبنان).
أ. **أمين محمد أمين** (مصر).
الأب د. أنطوان ضو (لبنان).
د. **أنيس صايغ** (فلسطين/لبنان).
أ. **إيلي بوري** (فلسطين/لبنان).
أ. **باقر إبراهيم** (العراق/السويد).
د. **برهان غليون** (سورية/فرنسا).
د. **بسام أبو غزالة** (الأردن).
أ. **بسام الطيبي** (فلسطين/الإمارات).
أ. **بشارة مرهج** (لبنان).
أ. **بهاء الدين عيتاني** (لبنان).
د. **بيار دكاش** (لبنان).
د. **بيان الحوت** (لبنان).
أ. **تيسير مدثر** (السودان).
د. **ثامر رزوقي الشيخلي** (العراق).
أ. **جاد الكريم جباعي** (سورية).
أ. **جار الله عمر** (اليمن).
أ. **جاسم القطامي** (الكويت).
أ. **جلال طاهر** (المغرب).
د. **جلال معوض** (مصر).
أ. **جمال الأتاسي** (سورية).
أ. **جمال سليمان** (سورية).
أ. **جمال هنيدي** (سورية).
أ. **جميل مطر** (مصر).
أ. **جهاد كرم** (لبنان).
أ. **جورج الراسي** (لبنان).
د. **جورج حبش** (فلسطين/سورية).
د. **جورج قصيفي** (لبنان).
أ. **جورج ناصيف** (لبنان).
أ. **حامد محمود** (مصر).

د. **حبيب زغيب** (لبنان).
د. **حسام عيسى** (مصر).
د. **حسان مريود** (سورية).
أ. **حسن المرعبي** (لبنان).
أ. **حسن عبد العظيم** (سورية).
أ. **حسن علي الإبراهيم** (الكويت).
أ. **حسين العودات** (سورية).
أ. **حسين ضناوي** (لبنان).
أ. **حسين عبد الرازق** (مصر).
د. **حليم أبو عزّ الدين** (لبنان).
أ. **حمد الفرحان** (الأردن).
أ. **حمدين صباحي** (مصر).
أ. **خالد السفياني** (المغرب).
أ. **خالد شوكات** (تونس/هولندا).
أ. **خالد عمر** (اليمن/مصر).
أ. **خلدون نجا** (لبنان).
د. **خير الدين حسيب** (العراق/لبنان).
د. **خيرية قاسمية** (سورية).
أ. **راتب الجنيدي** (الأردن).
أ. **راشد المبارك** (السعودية).
أ. **رحاب مكحل** (لبنان).
أ. **رشيد الصلح** (لبنان).
أ. **رشيد درباس** (لبنان).
أ. **رغيد الصلح** (لبنان/بريطانيا).
أ. **رفعت النمر** (فلسطين/لبنان).
أ. **رفيق مراد** (لبنان).
أ. **رياض الريس** (لبنان).
د. **رياض عزيز هادي** (العراق).
د. **ريما الصبان** (الإمارات).
أ. **ريمون بطرس** (سورية).
د. **زاهية قدورة** (لبنان).
أ. **زياد الزعبي** (الأردن).
أ. **زياد خصاونة** (الأردن).

د. **ساسين عساف** (لبنان).
أ. **سامي لطيف** (ليبيا).
أ. **سايد فرنجية** (لبنان).
أ. **سايد كعدو** (لبنان).
د. **سعد ناجي جواد** (العراق).
أ. **سليم الزعبي** (الأردن).
أ. **سليمان رياشي** (لبنان).
أ. **سمير طرابلسي** (لبنان).
أ. **سهام نجم** (مصر).
أ. **شفيق الحوت** (فلسطين/لبنان).
أ. **صباح المختار** (العراق/بريطانيا).
أ. **صفوان قدسي** (سورية).
أ. **صقر أبو فخر** (فلسطين/لبنان).
د. **صلاح الدباغ** (فلسطين/لبنان).
أ. **صلاح صلاح** (فلسطين/لبنان).
د. **صلاح عتريسي** (لبنان).
أ. **ضياء الفلكي** (العراق/بريطلنيا).
أ. **طارق الحسن** (سورية).
أ. **طاهر المصري** (الأردن).
اللواء طلعت مسلم (مصر).
أ. **عادل حسين** (مصر).
د. **عامر خياط** (العراق/بريطانيا).
أ. **عباد اسبيتان** (الأردن).
أ. **عبد الإله النصراوي** (العراق/لبنان).
د. **عبد الحليم محمود محجوب** (مصر).
أ. **عبد الحميد مرعي** (سورية).
أ. **عبد الحميد مهري** (الجزائر).
أ. **عبد الرحمن التليلي** (تونس).
أ. **عبد الرحمن النعيمي** (البحرين/سورية).
أ. **عبد الرحيم مراد** (لبنان).
أ. **عبد العالي ناصر العبد العالي** (الكويت).
د. **عبد العظيم محمد الحسن** (السودان/ بريطانيا).

أ. عبد العظيم مناف (مصر).
أ. عبد الغفور كريم (العراق).
أ. عبد القادر نيال (سورية).
أ. عبد الله الدنان (فلسطين/سورية).
أ. عبد الله السناوي (مصر).
د. عبد الله السيد ولد اباه (موريتانيا).
أ. عبد الله الشرقاوي (المغرب).
أ. عبد الله جمعة الكبيسي (الكويت).
أ. عبد الله عبد الحميد (لبنان).
د. عبد الله عبد الدايم (سورية).
د. عبد النبي الفيلالي (المغرب).
أ. عدنان السيد حسين (لبنان).
د. عدنان شومان (سورية).
أ. عدنان عمران (سورية).
أ. عدنان عيتاني (لبنان).
د. عدنان مصطفى (سورية).
أ. علاء الأعرجي (العراق/أمريكا).
د. علي الجرباوي (فلسطين).
أ. علي المناعي (قطر).
د. علي بن محمد (الجزائر).
د. علي خليفة الكواري (قطر/لبنان).
أ. عمار الموسوي (لبنان).
أ. عمر فاضل (لبنان).
أ. عمر قسم السيد علي (السودان).
أ. عمر مسيكة (لبنان).
أ. عمر مهاجر (السودان).
أ. عوني فرسخ (فلسطين/الإمارات).
أ. غازي العريضي (لبنان).
أ. غسان مكحل (لبنان).
أ. غيداء درويش (الأردن).
أ. فائز إسماعيل (سورية).
د. فادي مغيزل (لبنان).
أ. فارس أبي صعب (لبنان).
أ. فاروق البربير (لبنان).
أ. فايز شخاترة (الأردن).
أ. فخري قعوار (الأردن).
أ. فريد عبد الكريم (مصر).
أ. فريدة النقاش (مصر).
د. فهمية شرف الدين (لبنان).
أ. فيصل درنيقة (لبنان).
د. قاسم عزاوي (سورية).
أ. قبلأن عيسى الخوري (لبنان).
أ. مازن الساكت (الأردن).
د. ماهر الطاهر (فلسطين/سورية).
أ. ماهر عبد الله أحمد (فلسطين/قطر).
أ. ماهر مخلوف (مصر).
د. مجدي حماد (مصر/لبنان).
أ. محسن العيني (اليمن).
أ. محسن عوض (مصر).
أ. محسنة توفيق (مصر).
أ. محمد البصري (المغرب).
د. محمد الحموري (الأردن).
أ. محمد الخطيب (الأردن).
د. محمد السعيد إدريس (مصر).
د. محمد المجذوب (لبنان).
د. محمد المسعود الشابي (تونس).
أ. محمد المنصف الشابي (تونس).
د. محمد جاسم المشهداني (العراق).
السيد محمد حسن الأمين (لبنان).
أ. محمد خالد (الإمارات).
أ. محمد راجح عويص (فلسطين/أمريكا).
أ. محمد زيان (ليبيا/بريطانيا).
أ. محمد سيد أحمد عتيق (السودان/سويسرا).
أ. محمد صبري (المغرب).
أ. محمد عبد المجيد منجونة (سورية).
د. محمد عبد الملك المتوكل (اليمن).

أ. محمد فائق (مصر).
أ. محمد قباني (لبنان).
د. محمود المغربي (ليبيا/بريطانيا).
أ. محمود حربي (مصر/الكويت).
أ. محمود معروف (فلسطين/المغرب).
أ. مرضي القطامين (الأردن).
أ. مصطفى اللداوي (فلسطين/لبنان).
أ. مصطفى نويصر (الجزائر).
أ. مطاع الصفدي (سورية/لبنان).
أ. معن بشور (لبنان).
أ. ممدوح رحمون (سورية/لبنان).
أ. منح الصلح (لبنان).
أ. منصور الأطرش (سورية).
أ. منى واصف (سورية).
د. منير الحمش (سورية).
أ. منير السعيد عيد (فلسطين/اليمن).
أ. منير درويش (سورية).
أ. مهى سمارة (لبنان).
د. موريس أبو ناضر (لبنان).
د. موزة غباش (الإمارات).
أ. موسى الزعبي (سورية).
د. ناصيف حتي (لبنان/مصر).
أ. نسيب لحود (لبنان).
د. نشأت حمارنة (الأردن/سورية).
أ. نصر شمالي (سورية).
د. نظمي عبد الصاحب العبيدي (العراق/ألمانيا).
أ. نعيم مدني (الأردن).
د. نقولا زيادة (فلسطين/لبنان).
أ. نوبير الأموي (المغرب).
د. نيفين مسعد (مصر).
أ. هاني إدريس مجيد (العراق).
أ. هاني الدحلة (الأردن).
د. هاني سليمان (لبنان).
أ. هاني فاخوري (لبنان).
أ. هاني فارس (لبنان/كندا).
د. هدى عبد الناصر (مصر).
د. هدى فاخوري (الأردن).
أ. هيثم الكيلاني (سورية/مصر).
أ. وليد علي رضوان (سورية).
د. وميض نظمي (العراق).
أ. وهدان عويس (الأردن).
أ. ياسر عبد الجواد (مصر).
أ. ياسر نعمه (لبنان).
أ. يوسف إسماعيل (فلسطين).
د. يوسف الحسن (الإمارات).
أ. يوسف شديد (لبنان).
أ. يونس العموري (فلسطين).

المؤتمر القومي العربي العاشر ٢٠٠٠(*)

بيان إلى الأمة

في جو من الولاء للقيم السامية التي تشكل سرّ صمود الأمة العربية خلال تاريخها أمام حملات العدوان على أرض العروبة في شتى أقطارها، مستهدفة بإصرار هويتها وثقافتها ومقومات وجودها المادية والمعنوية، وفي وجه الصعوبات والتحديات الناشئة عن التحولات الكبيرة والسريعة التي تنطوي عليها مسيرة عالم جديد بآفاقه وعلاقاته وقدراته، انعقدت الدورة العاشرة للمؤتمر القومي العربي في الجزائر ما بين ٣ ـ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

ولقد حمل انعقاد المؤتمر في الجزائر عرفاناً للدور الخاص الذي لعبه هذا القطر العربي البارز في نهضة الأمة العربية وفي معركة تحررها إذ رسمت طريقاً رحباً سارت عليه من بعدها شعوب بأسرها في أفريقيا وآسيا ودول الجنوب، فكبر بذلك وزن الأمة ودورها كما كبر بمقابل ثقل الضغوط وتعدد أشكال الحصار لمقومات النهوض العربي ولإرادة الإمساك الحقيقي بالمصير.

وإذ خصص المؤتمر اجتماعاته على مدى أيام خمسة لدراسة حال الأمة بواقعية علمية متوقفاً عند نقاط الضعف في البنية العربية بكافة جوانبها، استوحى في الوقت ذاته نبض الأمة القوي الذي تجلى ويتجلى في شتى ديار العروبة بالصمود والمقاومة والإصرار التاريخي على انتزاع الموقع الطبيعي لأمتنا في وجه قوى تريد احتكار سرّ الغلبة الدائم.

وكان هاجس هذا المؤتمر منذ تأسيسه لعشر سنوات خلت، وبوتيرة متصاعدة، أن يكون الإنسان العربي في حيويته، وكرامته، وحقوقه وإبائه هو المحور، وهو المرجع الأول والأخير، وهو المعيار لسلامة عمل الحكومات، ووعي النخب والمؤسسات، والأفراد والجماعات.

وكم من فجر وُعدت به الأمة فحوله غياب الإنسان عنه إلى فجر كاذب.

فالجديد في مطلع هذا القرن هو الإنسان، وحقه غير المحدود في المعرفة، والاتصال، ثمّ القرار.

(*) انعقد المؤتمر القومي العربي العاشر في الجزائر خلال الفترة ٣ـ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

فالعربي هو غاية العروبة، ووسيلتها في آن، وهو لن يكون بعد الآن، ومع القرن الجديد، وقود حرائق تشعلها بلا ضمير جهات وفئات ومصالح وضغائن ونعرات وعصبيات أربكت حتّى الساعة الانطلاقة السليمة للمجتمع العربي، بمؤسساته كافة.

لقد توقف المؤتمر أمام القضايا التالية:

١ ـ الصراع العربي ـ الصهيوني

تدارس المؤتمر حال الصراع العربي ـ الصهيوني التي تثبت كلّ يوم فعالية ونجاعة منطق المقاومة وارتباك وتعثر وفساد منطق المساومة، مما أكد سلامة نظرته المبدئية إلى هذا الصراع الوجودي، وصوابية رفضه لِكُلّ التسويات المطروحة، وقد تبين أنّها ليست سوى فصول متلاحقة تسعى الولايات المتحدة والكيان الصهيوني من خلالها إلى رسم خريطة اقتصادية وسياسية جديدة للوطن العربي على حساب أمنه وهويته ومصالحه ووحدة كياناته الوطنية.

وفي هذا الإطار أكد المؤتمر على ما يلي:

أ ـ إن كلّ ما تمّ التوصل إليه من اتفاقات، وما يمكن أنْ يجري التوصل إليه منها بين الحكومات العربية والكيان الصهيوني، إنما يشمل آثار عدوان ١٩٦٧ بالدرجة الأولى، فيما لا يعالج البتة الجذور الفعلية للمشكلة الرئيسيّة التي أدّت إلى العدوان، وهي اغتصاب فلسطين وتشريد أهلها، أي أنّه لا يعالج أسباب العدوان ذاتها، قبل عام ١٩٦٧ ونتائجها. إنَّ استحضار هذه الحقيقة يحول دون الوقوع في الأوهام السائدة التي ترى في التسوية المطروحة سلاماً نهائياً وشاملاً فهذه التسوية هي في أحسن الأحوال «سلام حكومات» وليس «سلام الشعوب». وبهذا المعنى، فإن التسوية المطروحة حالياً، وما يرافقها من عمليات تطبيع، ستنقل الصراع إلى داخل كلّ قطر عربي مهما كان بعيداً، كما سيتخذ هذا الصراع شكلاً جديداً لأنه سيرتبط بقضايا السيادة الوطنية والاستقلال والحريات والديمقراطية، والتنمية المستقلة، بل بشكل خاص بقضية الدفاع عن الهوية والثقافة. فمعركة العراق بوجه الحصار والعدوان الأمريكي مثلاً، لا يمكن فصلها عن الصراع الرئيسي في المنطقة، وكذلك المعركة ضدّ مشروع تقسيم السودان، ومناخ الفتن في أكثر من ساحة عربية، حيث الأصابع الصهيونية تتحرك بوضوح حيناً وبشكل خفي في أكثر الأحيان.

ب ـ إن هذه التسويات تنتمي إلى «اتفاقيات الإملاء» التي عرفها العالم من قبل، وهي تفرض بالضرورة تداعيات ومضاعفات جسيمة، لن تؤدي إلى سلام حقيقي، لأن التسوية الجارية هي حلّ عنصري يؤكّد أسباب الصراع ويعمقها، ويوفر مناخاً صالحاً لاستمرار المقاومة ورفض التطبيع والهيمنة. ومن هنا فإن شعار المرحلة القادمة هو الاعتصام بالمقاومة بجميع أبعادها ومفهومها الشامل، لأن الصراع بمعناه الحضاري سيبقى محتدماً وإن تغيرت الأشكال والدواعي. إنَّ الخلل الراهن في موازين القوى بين العرب والكيان الصهيوني لمصلحة هذا الكيان، ليس مرده إلى التفوق العسكري والتكنولوجي الذي يمتلكه هذا الكيان فحسب، ولا حتّى إلى حجم الدعم الخارجي،

لا سيما الأمريكي الذي يرتكز إليه فقط، بل مرده أساساً إلى واقع الاستبداد والتجزئة والتناحر والتخلف الذي يعيشه الوطن العربي عموماً والذي أدّى إلى هزال القوى، وارتباك العلاقات، والانشغال بالمعارك الداخلية عن المعركة المصيرية.

ج ـ إن ضعف الواقع العربي، كما وصفناه سابقاً، والذي أدّى إلى ما شهدناه من تنازلات على المستوى الرسمي العربي لمصلحة الكيان الصهيوني، هو في الوقت عينه ضعف لمنظومة التسوية ذاتها، وستتمكن الأمة العربية في اللحظة التي تستعيد فيه، وعناصر قوتها من التخلص من عملية التسوية هذه، ومن القيود التي فرضت عليها. وإذا كانت المنطقة تشهد وجود أنظمة وأوضاع بعيدة عن تطلعات الشعوب ومصالحها، وشكلت جسراً للعبور إلى اتفاقيات التسوية، فإن مثل هذه الأنظمة قد لا تتمكن، وقد لا ترغب بالضرورة، في أنْ تكون حصناً لهذه الاتفاقيات ولتداعياتها.

د ـ إنَّ الادعاء بأن العرب هم عقبة السلام الدائم في هذه المنطقة، مما يفرض ممارسة أقصى الضغوط عليهم عبر العنف المباشر أو حروب الإخضاع والتدمير أو التهديد بمستوياته كافة، لا يهدف هذا الادعاء إلا إلى تحويل الأنظار عما يجري داخل الكيان الصهيوني من غياب الإجماع على فكرة السلام أو على فكرة الانسحاب من الأرض المحتلة، وأن يبرر أيضاً السياسات الإسرائيلية ومشاريعها في العدوان على الأمة وفي السعي إلى تفتيتها إلى دويلات الطوائف والمذاهب والقبائل.

هـ ـ إنَّ الكيان الصهيوني، كيان عنصري لا يخضع للقرارات الدولية رغم أنّه قام بقرار دولي، ويواصل تعزيز قدراته العسكرية بما فيها أسلحة الدمار الشامل في الوقت الذي يتحدث فيه عن رغبته في السلام ويتجه العالم فيه إلى حظر هذه الأسلحة كما يستمرّ هذا الكيان في انتهاك حقوق الإنسان في لبنان وفلسطين والجولان في الوقت الذي بات فيه هذا الحق شأناً دولياً ومقياساً في العلاقات الدولية، ولا يخفى بالنسبة إلينا أهمية البعد الأيديولوجي والتوراتي الذي يتمسك به الكيان الصهيوني في الوقت الذي يبشر فيه داعمو هذا الكيان بسقوط الأيديولوجيا.

و ـ إنَّ المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى تصوير القرار بالانسحاب من الأرض اللبنانية المحتلة، بفضل عمليات المقاومين المجاهدين، وكأنه انتصار لتل أبيب وهزيمة للبنان، تكشف عمق المأزق الإسرائيلي من جهة، كما تشير إلى مناورات الدولة العبرية لضرب العناصر المكونة للانتصار اللبناني، وهي المقاومة المستندة إلى دولة ملتزمة بها، ووحدة وطنية داعمة لها، وإلى علاقة لبنانية ـ سورية تشكل عمقاً استراتيجياً لنضالها. وفي هذا الإطار أكد المؤتمر على ضرورة دعم المقاومة الإسلامية المجاهدة في جنوب لبنان والسعي لتعميم ثقافة المقاومة وتعميقها وهي التي أثبتت فعاليتها في وجه عدو شرس وموازين قوى مختلفة.

ز ـ إنَّ الضغوط الإسرائيلية ـ الأميركية الرامية إلى تحويل مفاوضات الحلّ النهائي للقضية الفلسطينية إلى مدخل للإجهاز النهائي على هذه القضية بِكُلّ مكوناتها وعناصرها وتكريس الاغتصاب الصهيوني لِكُلّ الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، ولغالبية أراضي الضفة

والقطاع، بالإضافة إلى مصادرة السيادة، وتهويد القدس، ومنع عودة فلسطيني الشتات إلى بلادهم، تحتاج إلى درجة عالية من اليقظة والتماسك لمواجهتها. وإذ استبشر المؤتمر بتصاعد روح الانتفاضة والمقاومة من جديد على أرض فلسطين كما جرى في بيرزيت، ويوم الأرض، أكد على أنَّ الرد الوحيد على التنازلات المهينة التي يقود إليها مسار أوسلو إنما يكون بتوحيد الطاقات الفلسطينية، داخل الوطن وفي الشتات، حول برنامج وطني للتحرير والعودة وإقامة الدولة الوطنية على كامل التراب الفلسطيني.

ح ـ إن استمرار الضغوط الصهيونية ـ الأميركية لتهميش دور مصر، ولكسر الإرادة السورية واللبنانية، ولاختراق المجتمعات العربية كافة، تتطلب أعلى درجات التماسك الوطني الداخلي والانفتاح الديمقراطي والتضامن العربي والتنبه إلى مخاطر الاستمرار في نهج التفرد والانفراد لكي لا يقع كلّ قطر عربي أسير الاستفراد به من قبل الأعداء. وإذ شدد المؤتمر على ضرورة إحياء مكاتب مقاطعة العدو الإسرائيلي، دعا الحكومة المصرية إلى التراجع عن القيام بأي جهد لعقد المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي سبق أن سقط في الدوحة قبل أعوام ثلاثة. كما دعا كلّ الحكومات العربية إلى وقف كلّ أشكال التطبيع والتمثيل مع الكيان الصهيوني. كما نوه المؤتمر بالوقفة الشعبية العارمة ضدّ التطبيع مع الكيان الصهيوني في العديد من الأقطار العربية، داعياً إلى تفعيل وتنشيط ودعم جمعيات مقاومة التطبيع مع إسرائيل، والسعي إلى إنشاء لجنة قومية للتنسيق بينها، وإلى إنشاء وتعميم المراكز والمؤسسات البحثية المختصة في شؤون الصراع العربي ـ الصهيوني ومتعلقاته.

ط ـ إن قضية الأسرى والمعتقلين والمبعدين والمفقودين الفلسطينيين واللبنانيين والعرب في سجون الاحتلال الصهيوني يجب أنْ تحظى بأعلى درجات الاهتمام والمتابعة من كلّ العرب ولا سيما من الهيئات والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان باعتبارها أحد أبرز الشواهد على عنصرية الكيان الصهيوني وعلى انتهاكاته المتصاعدة لِكُلّ المواثيق والشرائع والقرارات الدولية.

٢ ـ الأمن القومي العربي

عرض المؤتمر القضايا المصيرية المرتبطة بأمن الأمة في جوانبه المتعددة استراتيجياً وعسكرياً وثقافياً وغذائياً ومائياً، وناقش بالتفصيل التحديات التي يتعرض لها الوطن العربي في هذه المرحلة الدقيقة والخطيرة من تاريخه.

وقد أكد المؤتمر إيمانه المبدئي بالارتباط العضوي بين متطلبات ومقتضيات الأمن الوطني للأقطار العربية والأمن القومي العربي بمفهومه الشامل، مؤكّداً أن الأمن القومي مفهوم كلي لا يتجزأ، ومن ثمّ فإن أية محاولة للانكفاء على الخصوصيات القطرية، أو الاحتماء بالأطراف الأجنبية، ستؤدي إلى الإخلال بموازين الأمن العربي الشامل وتعريض الأمة لمزيد من الاختراق والوهن.

ومن ثمّ أدان المؤتمر بشدة الوجود العسكري الأجنبي في الأرض العربية والذي يستخدم في ضرب أقطار عربية، كما أدان محاولات توسيع المظلة الأطلسية وتمديدها للدائرة العربية ـ الإسلامية، مبيناً أن الحلّ الوحيد والمتاح لمعضلة الأمن القومي هو توطيد النظام العربي وتفعيل مؤسساته، والعمل على بناء قوة دفاعية عسكرية عربية موحّدة تمنع الاعتداء على الأمة، وتسعى إلى تحرير الأرض المحتلة، وتعنى بتطوير البحث العلمي والتقني في المجال العسكري، وبناء أنظمة دفاعية ناجعة وقادرة على ردع الحروب العدوانية على الأمة.

وأولى المؤتمر عناية خاصة لموضوعي الأمن المائي والأمن الغذائي، مستحضراً حجم التحديات الكبيرة التي تتعرض لها الأمة في هذين المجالين الحيويين وما يتصل بهما من انعكاسات إقليمية ودولية، وبخاصة الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية التي تتحكم في جزء وافر منها، والتحالف الصهيوني ـ التركي للتحكم في منابع نهري دجلة والفرات واستخدامها ورقة ضغط على الطرفين السوري والعراقي اللذين غديا يتعرضان لمخاطر أمنية مائية، مما له أسوأ الأثر على الأوضاع التنموية في هذين القطرين العربيين. كما تناول التحديات المائية في منطقة حوض النيل وانعكاساتها الإقليمية ومخاطرها على الأمن المائي لمصر والسودان.

وطالب المؤتمر الحكومات العربية التي تشترك في حوض مائي واحد أن تتعاون مع بعضها البعض وأن تتخذ موقفاً مشتركاً في علاقاتها مع دول الجوار الأصليّة في ما يتعلق بالمياه والإصرار على أخذ حصتها العادلة من هذا المرفق الحيوي.

كما دعا جامعة الدول العربية ـ في إطار حرصه الكامل على وجودها وتفعيل مؤسساتها كافة وتطوير ميثاقها ـ إلى تنشيط جهازها الفني المعني بالمسألة المائية وإلى جعل هذه المسألة في مقدمة الاهتمام العربي المشترك، مقترحاً في الوقت نفسه إنشاء مركز قومي للبحث في الأمن المائي العربي، يوفر المعلومات العلمية الدقيقة المتعلّقة به لصانع القرار العربي وللباحثين العرب في هذا الموضوع المحوري الذي سيشكل تحدياً أساسياً في المرحلة القادمة.

ووقف المؤتمر على المخاطر التي تتهدد الأمن القومي في الوطن العربي وفي بلدان التماس مع دول الجوار الجغرافي، وبخاصة في منطقة القرن الأفريقي، وطالب بتوجيه الاهتمام اللازم رسمياً وشعبياً لهذه المخاطر، والمساهمة في مواجهتها منددًا بمحاولات استخدام الجماعات غير العربية معبراً للتدخل في الوطن العربي، مؤكّدا في الوقت نفسه على الحقوق الكاملة المشروعة لهذه الجماعات ضمن الرؤية الحضارية العربية الإسلامية المتسامحة والتي لا تتعارض مع الوحدة الوطنية.

كما عرض المؤتمر لظاهرة اختلال التوازن البشري والديمغرافي في أقطار الخليج العربي من جراء تزايد العمالة الأجنبية غير العربية في هذه البلدان حتّى أصبح المكون العربي أقلية فيها، وطالب الحكومات الخليجية بمراجعة هذا التوجه، والسعي لإعداد وتأهيل العمالة الوطنية، وإغنائها بالطاقات العربية المتوافرة في كلّ المجالات والتخصصات، مؤكّداً المخاطر الجسيمة لتلك الهجرة

الأجنبية ـ من منظور الأمن القومي العربي ـ على هوية المجتمعات الخليجية ومستقبلها، ومن ثمّ على أمن الأمة في مجموعه. ومن هنا فقد أكد المؤتمر على أنَّ البديل العربي للعمالة في هذا المجال هو بديل أمن قومي.

٣ ـ العلاقات العربية

أ ـ العلاقات العربية ـ العربية

عبر المؤتمر عن قلقه الشديد على استمرار غياب الإرادة السياسية الرسمية العربية في تحقيق التضامن والتعاون والتكامل والوحدة، واستسلام أغلب الأنظمة العربية لمصادرة إرادتها وقرارها من طرف الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وتحويل مفهوم الأمن القومي إلى أمن ذاتي للنظم في مواجهة شعوبها وضد باقي الأقطار الشقيقة، مما يؤدي إلى استمرار بؤر التوتر العربية ـ العربية، والانسياق، وراء المشروعات الأجنبية مثل السوق الشرق أوسطية والسوق المتوسطية عوضاً عن توفير الإرادة السياسية لخلق شروط التكامل الاقتصادي العربي.

وإذ يسجل المؤتمر بعض العناصر الإيجابية التي عرفتها الفترة الأخيرة، وبخاصة منها التضامن العربي مع لبنان ومع مقاومته الوطنية، واستمرار الصمود السوري واللبناني ضدّ المشروع الصهيوني للتسوية، وصمود الشعب الفلسطيني وبسالته في المواجهة اليومية ضدّ المحتل، فإن المؤتمر يؤكّد أن الحفاظ على الذات العربية وتفادي الانهيار أمام تحديات القرن الحادي والعشرين يتطلب مصالحة عربية عاجلة، داخل القطر الواحد وبين الأقطار العربية مجتمعة، وحل النزاعات الثنائية في إطار تدعيم التضامن والوحدة وفي إطار عربي، وتجسيد وتفعيل آليات التكامل الاقتصادي والثقافي ومواجهة المخططات الاستعمارية الرامية إلى الإجهاز على هويتنا ومقوماتنا الحضارية.

وإذ يؤكّد المؤتمر على الدور الحيوي للمؤسسات الأهلية الحزبية والنقابية وهيئات المجتمع المدني في خلق شروط التكامل والوحدة، والضغط من أجل إحلال التضامن العربي محل الخلافات الرسمية العربية، فإنه يوصي بضرورة خلق حوار ثقافي قومي بين مختلف مكونات المجتمع المدني العربي، وتطوير سبل التواصل بينها، والعمل على حمايتها من عمليات الاختراق الدولي الهادف إلى حرفها عن مسارها وجعلها مدخلاً لمخططات ومشاريع الشبكات متعددة الجنسيات.

كما يوصي المؤتمر باتخاذ مبادرات تساهم في مواجهة ثقافة التجزئة، وبث قيم المقاومة وأخلاقياتها لدى المواطن العربي باعتبارها إحدى أسس الاستنهاض والصمود.

وأوصى المؤتمر بعقد دورة خاصة أو ندوة عربية حول موضوع المصالحة وشروط التضامن والتكامل العربي.

ب ـ العلاقات العربية مع دول الجوار

شدد المؤتمر على ضرورة العمل لتطوير العلاقات العربية ـ الإيرانية والارتقاء بها إلى المستوى الذي يتطلبه الأمن القومي والمصالح والدائرة الحضارية المشتركة، وحل كلّ المشكلات العالقة وفي مقدمتها قضية الجزر العربية الثلاث سلمياً، وخصوصاً بعد التطورات الإيجابية التي شهدتها إيران في مجال الديمقراطية وبناء المؤسسات، والذي بات نموذجاً ينبغي الاهتمام والاستفادة من تجربته، وهي تطورات يأمل المؤتمر أنْ تعطي دفعاً جديداً للعلاقات العربية ـ الإيرانية في ظلّ التحديات المشتركة التي تمر بها المنطقة العربية والإسلامية.

كما شدد المؤتمر على أهمية وحساسية العلاقات العربية ـ التركية، وعلى ضرورة السعي المستمر لتذليل كلّ ما يعترضها من عثرات ومحاولات توتير وتفجير، ودعا إلى تعميق الحوارات على المستويين الرسمي والشعبي بين العرب وتركيا ومحاصرة المحاولات الرامية إلى تعميق التحالف التركي ـ الإسرائيلي الذي يهدف إلى الضغط على العرب عموماً، وسورية والعراق خصوصاً، للانصياع لمشاريع الهيمنة الأميركية والإسرائيلية. ونبه المؤتمر إلى خطورة إقدام بعض الحكومات العربية على تمويل مشاريع مائية تركية من دون التأكد من مدى إضرار هذه المشاريع بمصلحة سورية والعراق.

وأكد المؤتمر على ضرورة تمتين وتطوير الروابط المشتركة مع شعوب دول القرن الأفريقي وحوض النيل ودول غرب أفريقيا الإسلامية، مع تسجيل ارتياحه إلى التداول السلمي الديموقراطي للرئاسة في السنغال، وأكد المؤتمر على أهمية دعم الوجود العربي في تلك البلدان سياسياً وثقافياً واقتصادياً.

ج ـ العرب والعالم

على المستوى العالمي، شدد المؤتمر على ضرورة التنبه لمجابهة المخاطر الكبرى التي تحملها ظاهرة العولمة على مختلف جوانب الحياة العربية، والسعي لمحاصرتها عبر الإسراع في بناء صيغ التكامل بين البلدان العربية وبما يسمح لها أنْ تستفيد من التحولات والتطورات التي يشهدها عالم اليوم.

وتوقف المؤتمر أمام دعوات البعض إلى الاستسلام لهيمنة النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بدواعي التكيف مع المتغيرات، فيما يتصرفون مع هذه المتغيرات وكأنها ثوابت لا تخضع هي الأخرى لأي تغيير.

كما دعا المؤتمر النخب العربية إلى دراسة أعمق للنظام الأميركي من داخله، والتعرف بدقة إلى مكوناته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وطبيعة القوانين التي تحكم العلاقات بينها، والتخطيط لبناء قوى عربية وصديقة مؤثرة لمحاصرة القوى المعادية انطلاقاً من الاعتقاد أنَّ السياسة الأمريكية

المعتمدة ستؤدي ليس إلى الإضرار بمصالح الشعوب الأخرى، بل على المديين المتوسط والبعيد بمصلحة الشعب الأميركي نفسه على المديين المتوسط والبعيد.

كما أجمع أعضاء المؤتمر على المطالبة والعمل للإخلاء الفوري للأراضي والمياه العربية في الخليج، وفي كلّ قطر عربي معنيّ من القواعد العسكرية الأميركية والغربية، ولا سيّما تلك التي تنطلق منها طائرات العدوان على العراق، وأكدوا على ضرورة وقف كلّ المناورات العسكرية المشتركة مع القوات الأميركية والأطلسية التي تجري في بعض البلاد العربية باعتبار هذه القوات تعتبر نفسها متحالفة مع قوات الاحتلال الإسرائيلي.

ورأى المؤتمر أهمية بالغة لعلاقة العرب بدول الاتحاد الأوروبي، وبخاصة دول الجوار الأوروبي، والتي تسعى إلى التمرد على القطبية الأحادية للولايات المتحدة، مع التأكيد على ضرورة أنْ تقوم هذه العلاقة بعيداً عن الهيمنة والصيغ غير المتكافئة بين كتلة أوروبية قوية وأقطار عربية منفردة وضعيفة، وشدد على ضرورة إعطاء الأفضلية في هذه العلاقات مع الدول التي تتخذ موقفاً متعاطفاً مع قضايانا.

ودعا المؤتمر إلى قيام حوار متكافئ، وخصوصاً على المستوى الأهلي، لتطوير العلاقات الأوروبية ـ العربية

وإذ أبدى المؤتمر قلقه البالغ من تطور الأوضاع في الشيشان وما أصاب الشعب الشيشاني من دمار وتهجير، أكد تبنيه للدعوة التي أطلقها المؤتمر القومي/الإسلامي في دورته الثالثة في أوائل هذا العام، حيث طالب الحكومة الروسية بوقف فوري للنار في الشيشان والقبول بحل سياسي للأزمة، داعياً الحكومات العربية والإسلامية إلى لعب دور في حلّ سلمي للمسألة الشيشانية، خاصة أن هذه الحرب لا تخدم سوى مصلحة الهيمنة الأمريكية وتؤدي إلى المزيد من إضعاف الاتحاد الفدرالي الروسي الذي نطمح إلى أنْ يلعب دوراً أكثر فاعلية على المستوى الدولي بالتعاون مع القوى الراغبة في الخروج عن الهيمنة الأميركية، وبينها الصين والهند وبعض دول شرق آسيا.

ودعا المؤتمر في هذا الصدد الأمة العربية إلى تطوير علاقاتها مع الصين باعتبارها من الدول المؤهلة والقادرة على تصحيح العلاقات القائمة حالياً على أساس القطرية الأحادية.

د ـ الحصار على العراق

توقف المؤتمر طويلاً أمام حالة المعاناة الرهيبة التي يعيشها شعبنا في العراق جراء الحصار الإمبريالي الإجرامي المفروض عليه منذ حوالى عشر سنوات، كما من جراء العدوان العسكري اليومي المتكرر على أرضه من قبل القوات الأمريكية والبريطانية المنطلقة من قواعد عربية وتركية. وإذ يشجب المؤتمر بشدة هذا الحصار والعدوان، ويدعو مجلس الأمن إلى وقفه، يطالب الدول العربية بخرق قرار الحصار وتطبيع علاقاتها بالعراق، ومنع قوات العدوان الأمريكي ـ البريطاني من استعمال أراضيها ومياهها وقواعدها الجوية لضربه. كما يهيب المؤتمر بكافة القوى الشعبية

والوطنية العربية برفع مستوى الدعم والإسناد للعراق في محنته، وبتحويل قضية الحصار إلى أولوية برنامجية في العمل الجماهيري للضغط على مراكز القرار العربي ودفعها إلى احترام موقف الأمة المطالب برفع الحصار.

وإذ يعبر المؤتمر عن مشاعر الاعتزاز بصمود العراق البطولي في وجه جريمة الحصار والعدوان، وينحني إجلالاً لأرواح آلاف شهدائه الذين قضوا دفاعاً عن الأرض والكرامة والعزة، وعن الحق المقدس في الحياة، يدعو جماهير الأمة إلى ممارسة واجبها القومي للمشاركة في حمل أعباء هذا الصمود عن العراق وتقاسمها معه، ليس دفاعاً عن العراق وحده، بل عن وطن عربي ينزف من خاصرته العراقية، ويدفع بمحنة العراق غرامات باهظة من أمنه القومي واستقلاله وسيادته ومستقبل أبنائه.

وفي هذا الإطار، يؤكّد المؤتمر على ما يلي:

إن الحصار المفروض على العراق من قبل أمريكا وبريطانيا وتحت مظلة هيئة الأمم المتحدة يشكل عدواناً على الأمة العربية بكاملها حيث يستهدف تدمير طاقات الشعب العراقي الشقيق في سياق فرض الهيمنة الأمريكية والصهيونية على الوطن العربي كلّه.

إن الحصار والعدوان شبه اليومي على العراق يشكلان إبادة جماعية، الأمر الذي يتناقض بشكل صارخ مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق والاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الطفل والمرأة والتنمية والمبادئ السامية التي يدعيها أقطاب النظام العالمي الجديد.

إن الحكومات العربية تتحمل مسؤولية واضحة في استمرار الحصار، بل تخطى بعضها حدود الحصار المفروض من قبل هيئة الأمم المتحدة، وإن ترديدها مقولة الحرص على رفع المعاناة على الشعب العراقي مع شرطها ذلك بمطالبة العراق بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ليس إلا غطاء لاستمرار الحصار خصوصاً بعد حملات التفتيش الواسعة وتدمير أسلحة الدمار الشامل التي تعرض لها العراق.

كما حذر المؤتمر من المحاولات الجارية لتمديد الحصار وإقامة وصاية على العراق من خلال قرار مجلس الأمن ١٢٨٤.

إن العمل الشعبي المناصر لرفع الحصار عن العراق ما زال يقصر كثيراً عن المستوى المطلوب حتّى أخذا في الاعتبار القيود المفروضة على التحرّك الشعبي في البلدان العربية. ولذلك تقوم حاجة ماسة لتنشيط العمل الشعبي الهادف لرفع الحصار عن العراق، الأمر الذي يمكن أن يساهم في تصعيد المد الديمقراطي في البلدان العربية.

وبناءً على كلّ ما تقدّم، انتهى المؤتمر إلى أن رفع الحصار عن العراق من دون قيد أو شرط يجب أن يكون على رأس أولويات العمل القومي العربي في الحقبة الراهنة من خلال نضال شعبي واسع وكثيف ومتصاعد تحقيقاً لهذا الهدف.

وفي هذا المجال أقر المؤتمر تشكيل آلية تنبثق عن المؤتمر، على صورة لجنة عمل دائمة، كما أقر برنامج عمل تفصيلي ومتكامل لها، ومن ضمنه تنسيق الجهود على الصعيد العربي بين لجان عمل قطرية قائمة فعلاً أو تستحدث للغرض ذاته، وكذلك تنسيق الجهود مع المنظمات المناصرة لقضية العراق في أمريكا وأوروبا، مع عقد دورة خاصة للمؤتمر ـ عادية أو استثنائية ـ لبحث قضية الحصار والعدوان، وصياغة ردود قومية على التحدي الذي يفرضه الحصار على سيادة العراق وعلى الأمن القومي العربي.

كما وافق المؤتمر على إنشاء صندوق خاص لتمويل جهود العمل على رفع الحصار عن العراق يمول من مساهمات أعضاء المؤتمر القومي العربي والتبرعات غير المشروطة، مع تبني مبدأ التطوع بالجهد والمال في تنفيذ برنامج العمل كلّما أمكن ذلك.

ويدعو المؤتمر الحكومات العربية إلى البدء برفع الحصار عن العراق خاصة في الأمور التي لا تتطلبها قرارات الأمم المتحدة ومنها:

أ ـ إعادة العلاقات الديبلوماسية مع العراق.

ب ـ الإفراج عن الأرصدة العراقية المجمدة لدى الدول العربية.

ج ـ إعادة الطائرات العراقية المحتجزة في البلدان العربية إلى العراق.

كما أنَّ الحكومات العربية مطالبة بالبدء في إجراءات أبعد مدى لرفع الحصار عن العراق وذلك بإعمال المادة خمسين من ميثاق الأمم المتحدة التي تتيح للدول المتضررة من الحصار التحلل منه بما في ذلك التعامل الاقتصادي مع العراق، واتخاذ قرار بإنهاء الحصار الجوي على السفر من وإلى العراق.

يدعو المؤتمر الحكومات العربية أيضاً إلى إثارة موضوع الحصار على العراق في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والعمل على إلغاء قرار مجلس الأمن، والحصول على رأي استشاري من محكمة العدل الدولية حول مدى مشروعية الحصار.

كما يدعو المؤتمر إلى ضرورة اتخاذ مبادرات لإعادة العلاقات الطبيعية بين العراق وبعض دول الخليج المجاورة، وحل كلّ المشكلات العالقة بينهم في إطار عربي وذلك تجاوزاً لآثار المرحلة الماضية، وتحصيناً للمنطقة بأسرها، وحفظاً لمواردها.

انطلاقاً من إدراكه أن المنطقة بأسرها مستهدفة من خلال معركة العراق الراهنة، فقد دعا المؤتمر إلى ضرورة تجاوز كلّ ما يحول دون قيام تحالف استراتيجي سوري ـ عراقي ـ إيراني والذي يشكل في الوقت الراهن المدخل الفعلي إلى تصحيح الخلل الراهن في موازين القوى، والرد الحقيقي على مخططات احتواء العراق وإيران والضغوط على سورية.

هـ ـ الجزائر

يحيي المؤتمر بِكُلّ اعتزاز الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة بين الجزائريين، والسعي الجاد من أجل إعادة الأمن والطمأنينة إلى ربوع الجزائر العزيزة التي يمثل استقرارها، وازدهارها، وسلامتها عنصر أمن وسلام لِكُلّ أقطار الوطن العربي.

إنّ المؤتمر، إذ يسجل بارتياح كبير الخطوات الفعلية الرامية إلى إحداث مناخ جديد من التسامح، والتفاعل الإيجابي في الساحة الوطنية، بإطفاء نار الفتنة والقضاء على العنف بِكُلّ أنواعه، يرجو أنْ تعقب هذه المرحلة مراحل أخرى تدخل ضمن المنظور الشامل للوئام المدني، بإيجاد صيغة من العمل الديمقراطي الخلّاق بين كلّ القوى السياسية في الساحة الجزائرية من أجل طيّ صفحة الفتنة بصفة نهائية، ونهوض الجزائر بدورها الرائد في مسيرة الأمة العربية.

و ـ الديمقراطية وحقوق الإنسان

سيعرض المؤتمر أوضاع الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مسجلاً مقدار ما تتعرض له الحقوق المدنية والسياسية من انتهاكات سافرة من قبل السلطات الحكومية العربية، وهي انتهاكات شملت الحق في الرأي والتعبير، والحق في التنظيم، والحق في المشاركة، وإجراء انتخابات الاقتراع النزيه المشمول بالضمانات القانونية؛ الأمر الذي هدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي في معظم البلاد العربية، وفتح الباب أمام تدفق أشكال من التعبير عن مطالب المجتمع يهدد جموحها إلى العنف بإلحاق أبلغ الأضرار بالسلم المدني والوحدة الوطنية.

ورأى المؤتمر أن محنة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي تعود إلى اختلال التوازن بين المجتمع والدولة، ملاحظاً أن إعلان الإحكام العرفية وحالة الطوارئ في غالبية البلدان العربية استمر لسنوات طويلة وما زال، الأمر الذي يتطلب تحرّكاً واسعاً للمطالبة برفع حال الطوارئ كونها تشكل عقبة على طريق التفاعل بين المواطن والدولة وتعيق مسار التطور والتقدّم لامتنا.

وقد أدان المؤتمر بشدة سائر أشكال الخرق والانتهاك للحريات العامة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، ودعا النظم العربية إلى كفّ يدّ العدوان على الحقوق الديمقراطية، والإقدام على إجراء إصلاحات عميقة للنظام السياسي تكفل حقوق الأفراد والجماعات، وتقيم الحياة السياسية على قاعدة تطور ديمقراطي سلمي يقرّ الحقوق الدستورية، والتعددية السياسية الحقيقية لا الصورية، والنظام التمثيلي النيابي القائم على الاقتراع النظيف وتكافؤ الفرص، ومبدأ التداول الديمقراطي السلمي للسلطة، كما يكفل استقلال القضاء ونزاهته. ويرى المؤتمر أن هذه الإجراءات تضمن استيعاب حال الاحتقان والتعبئة النفسية التي يهدد تفاقمها بتمزيق النسيج الوطني، وتقدّم الأطر الطبيعية والمداخل الوظيفية لتعبئة طاقات الشعب والأمة والدولة لمجابهة معضلات التنمية الوطنية والأمن القومي، ومخاطر العدوان الإمبريالي ـ الصهيوني على الوطن العربي.

كما يرى المؤتمر أن كسب معركة الديمقراطية تقتضي تنمية الثقافة والممارسة الديمقراطية في المجتمع وفي الحياة الحزبية وفي أطر العمل الجماهيري بما يعيد الاعتبار للعمل الحزبي والجماهيري، ويزج بطاقات المجتمع والأمة في معركة التقدّم الاجتماعي والتحرر الوطني والقومي والتجدد الحضاري.

وفي هذا الإطار أشاد المؤتمر بتطور العلاقة بين التيارين القومي والإسلامي مؤكّدا على أهمية ما أنجزه التعاون الوثيق بين التيارين في مجال ترسيخ النهج الديمقراطي، وإقرار التعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان ودعم نشاط واستقلال مؤسسات المجتمع المدني.

وجدد المؤتمر دعوته إلى إطلاق سراح كلّ سجناء الرأي والمعتقلين السياسيين في الوطن العربي والسماح للمنفيين والمغتربين لأسباب سياسية بالعودة إلى الوطن.

كما جدد المؤتمر مواقفه الداعية إلى احترام الشرعة والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان بما فيها الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ودعا إلى إيلاء قضية المرأة وحقوقها الاهتمام اللازم من كلّ القوى الحية في المجتمع العربي، مشدداً على سيادة القانون والمواطنة الكاملة على صعيد الوطن العربي ككل بحيث تتراجع كلّ القيود المفروضة حالياً على انتقال المواطنين بين الأقطار العربية وإقامتهم.

ز ـ التنمية العربية

عرض المؤتمر الأوضاع الاقتصادية العربية وما آلت إليه التنمية العربية في ظلّ مجموعة التحولات والتغيرات الاقتصادية العالمية، ولاحظ عناصر إخفاق برامج التنمية العربية عن تحقيق طموحات الأمة في الارتقاء بمستوى معيشة الشعب وتوفير الحدّ المناسب من العلاقات الاقتصادية العربية البينية على طريق التكامل الاقتصادي العربي.

وتوقف المؤتمر أمام الآثار السيئة لتصاعد البعد الدولي للرأسمالية وتعاظم حركة الاستثمارات الأجنبية وتنامي دور الشركات متعدية الجنسية والنمو المفرط والتشابك المالي في ظروف غير متكافئة، وما نجم عن ذلك كلّه من تزايد الفجوة بين الشمال والجنوب وتزايد تمركز الثروة والفقر وتزايد حدة الاستقطاب والتهميش، ودور كلّ من الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية في ذلك، وفي الترويج للعولمة ولثقافة حرية السوق والاستلاب.

كما توقف المؤتمر أمام ظاهرة الاندفاع من قبل بعض الحكومات العربية نحو انتهاج سياسات اقتصادية ومالية وتجارية تحت عنوان التأهيل للاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. هذا الاندفاع الذي رافقه تدهور في مؤشرات التنمية البشرية وفي حصة الاقتصادات العربية من الناتج العالمي ومن الصادرات العالمية، كما رافقته ظاهرة بيع القطاع العام على نحو أدى إلى انعكاسات سلبية اجتماعية وزيادة البطالة كما اثّر على المستوى المعيشي لغالبية الطبقات الشعبية.

وإذ يلاحظ المؤتمر أن عمليات الاندماج بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، قد أدخلت تعديلات على السياسات الاقتصادية العربية باتجاه اقتصاد حرية السوق، فإن الفوارق أصبحت تضيق بين هذه السياسات في البلدان العربية مما يسقط دعاوى عدم تحقيق التقدّم على صعيد العلاقات الاقتصادية العربية البينية بسبب عدم الانسجام بين هذه السياسات.

وقد تركزت اهتمامات المؤتمر على غياب الإرادة السياسية لدى الأنظمة العربية للقيام بمبادرات جدية على صعيد العمل الاقتصادي العربي المشترك و/أو لتنفيذ اتفاقات قائمة في هذا المجال، وارتباط ذلك بغياب الديمقراطية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات الملزمة وانعدام الشفافية والمصداقية داخل المجتمعات العربية.

وأولى المؤتمر اهتماماً خاصاً بمسألة إقامة منطقة التجارة الحرة العربية، ووجد فيها، رغم جميع ما تتعرض له من صعوبات ومعوقات، خطوة مفيدة على طريق التكامل الاقتصادي العربي، فيما إذا دعمت بخطوات جادة أخرى بدءاً من إقامة جدار جمركي تجاه العالم الخارجي وتنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية والنقدية وصولاً إلى إقامة السوق العربية المشتركة.

ودعا المؤتمر إلى تعديل ميثاق جامعة الدول العربية في ما يتعلق باتخاذ القرارات وإيلاء المصلحة القومية ما تستحقه من اهتمام، كما لاحظ المؤتمر ضعف الموارد المخصصة للبحوث العلمية، وانخفاض مستوى التقانة مما يتطلب من الحكومات العربية رصد الموارد اللازمة لهذا الأمر.

ودعا المؤتمر جامعة الدول العربية إلى إنشاء بنك للمعلومات التقنية تكون تحت تصرف البلدان والمؤسسات العربية ومساعدتها في تطويع التقنيات لمتطلبات التنمية.

كما دعا المؤتمر الحكومات العربية إلى القيام بالإصلاح الاقتصادي من منظور التنمية المستقلة والشاملة والتكاملية، عبر إخضاع النفقات العامة لاعتبارات الجدوى الاقتصادية والعائد الاجتماعي والاستفادة من المدخرات الوطنية ومعالجة وضع المديونية الخارجية، وربط الإصلاح الاقتصادي بالإصلاح السياسي والإداري.

وفي مجال صيانة الموارد العربية، توقف المؤتمر أمام الإملاءات الأمريكية في ميدان إنتاج النفط وتسعيره، وقدرتها على التلاعب بقرارات أوبك وبأسعارها، صعوداً وهبوطاً، بما يتلاءم مع مصالحها المباشرة من دون اهتمام بمصالح الدول المنتجة للنفط وفي مقدمتها البلدان العربية. وفي هذا الصدد دعا المؤتمر إلى انتهاج سياسة نفطية عربية تكون نواة لسياسة الدول المنتجة وتسعى إلى الحفاظ على الموارد والثروات العربية.

ح ـ في مجال الثقافة والإعلام والتربية

وإذ أولى المؤتمر الجانب الثقافي، بِكُلّ قضاياه وأبعاده، وبخاصة أهميته الحيوية في بعث الهمة القومية وتشكيل الذهن العربي المقاوم، وإدراك أبعاد الصراع مع أعداء الأمة، فقد شدد، تحديداً،

على أهمية اللغة العربية باعتبارها اللغة الأم، وجعلها لغة إنتاج علمي وفكري في المؤسسات التعليمية والثقافة كافة، لا سيما في مواجهة الأخطار التي تحيط بها باعتبارها الرابط الأقوى بين العرب. ونبه المؤتمر إلى دور جمعيات مدعومة من القوى المعادية تعمل على اختراق لغات منافسة للعربية، وفتح نوادٍ توجه الشباب إلى التخاطب باللغات الأجنبية وتسعى لمنع العربية من دخول ميدان العلوم والتقانة. وطالب المؤتمر بوضع خطّة متكاملة على الصعيدين الإعلامي والتربوي لحماية اللغة العربية وإيجاد وعي لغوي بين العربي نخباً وجماهير.

وقد توقف المؤتمر بقلق أمام القرار الذي عممه وزير التربية الفرنسي في مطلع هذا العام والمتعلق بتعليم اللغة العربية في فرنسا بالحروف الفرنسية واستبدال العربية الفصحى باللهجات، وذلك بالمدارس والجامعات الفرنسية، وقرر توجيه برقية للرئيس الفرنسي للتدخل شخصياً لإلغاء هذا القرار غير الودي تجاه العرب والثقافة العربية.

ورأى المؤتمر أن تجاوب الجماهير العربية مع بعض الإنجازات الإبداعية في مجال الثقافة والفنون الذي يؤكّد على عمق الرابطة القومية بين أبناء الأمة، ولذلك فإن المؤتمر يؤكّد على أهمية الإبداع في شحذ الوعي والشعور القومي.

كما سجل المؤتمر دوراً إيجابياً للأقنية الفضائية العربية في مجال جذب المشاهد العربي بعيداً عن الإعلام الأجنبي، ودعا القيمين عليها إلى السعي لتطويرها باتجاه يخدم تعزيز معرفة المواطن العربي بواقعه وتراثه، وباتخاذ مبادرات تساهم في مواجهة ثقافة التجزئة وتعميق ثقافة الانتماء الوطني والقومي بين الأجيال العربية.

وأكد المؤتمر على أهمية توفير مناخات الحرية لِكُلّ وسائل الإعلام العربية، المقروءة والمسموعة والمرئية، بما يجعلها في خدمة المواطن والوطن من جهة، وبما يسمح للأمة العربية أنْ تكون لها صناعة إعلامية تواكب ثورة الاتصال والمعلومات.

وشدد المؤتمر على أهمية التربية والتعليم والثقافة في حياة الأمة، وضرورة تطوير البرامج التربوية، ودعم الجامعات والبحث العلمي، والتعلم الدائم، وإزالة الأمية، وحماية حقوق وحرية البحث والتعبير والنشر والإبداع والمشاركة الفاعلة في الحوار بين الثقافات والحضارات، ومقاومة الضغوطات الاستعمارية في مجال البرامج التربوية والتعليمية بقصد التطبيع والتبعية وتشويه التكوين الثقافي والتربوي لأبناء الأمة وأجياله الجديدة، كما دعا المؤتمر إلى إزالة كافة العقبات أمام انتقال الكتّاب والمطبوعات بين أقطار الوطن العربي.

وأكد المؤتمر على أهمية العناية ببناء المعالم المستقبلية للنظام التربوي العربي في ضوء التغيب السريع في عالم المعرفة والعلم والتقانة والمعلوماتية، وفي ضوء الحاجات المتجددة للمجتمع العربي وخصوصاً أن تنمية الموارد البشرية تشكل أداة التنمية الأساسية وغاياتها النهائية في آن معاً.

ط ـ تفعيل عمل المؤتمر

بعد مرور عشر سنوات على تأسيسه، خصص المؤتمر جزءاً من أشغاله لتقييم نقدي لتجربته في ضوء أوراق أعدها بعض أعضائه، وتوقف أمام النواقص والثغرات التي انتابت عمله لتلافيها، كما أمام الإنجازات التي حققها وفي مقدمها استمراره كإطار للتحاور والتشاور بين أبناء تيارات ومنابت وتجارب متعددة وصولاً إلى مرحلة يتحول فيها المؤتمر إلى مرجعيّة قومية شعبية.

وقد جدد المؤتمر في هذا الصدد التأكيد على أنّه ليس حزباً أو تنظيماً أو مجرد ندوة فكرية، بل هو محاولة لبث روح جديدة في مختلف قوى الأمة الحية وتنظيماتها المناضلة من أجل تحقيق أهداف المشروع الحضاري العربي، ومن أجل أنْ يصبح المؤتمر فعلاً مرجعيّة قومية شعبية.

خاتمة

إذ يسجل المؤتمرون في الختام بالغ امتنانهم وتقديرهم للضيافة الجزائرية الكريمة، وشكرهم للجزائر العزيز، رئيساً وحكومة وشعباً، فإنهم يرون في استمرار المؤتمر على مدى عقد كامل من الزمن، ووسط زلازل عنيفة هزت الأمة والعالم على حدّ سواء، تعبيراً عن عمق الحقيقة القومية في الأمة ولا سيما إذا تسلح المؤمنون بها بلغة الحوار الفكري والانفتاح الديمقراطي، وبروح المقاومة والصمود، وبعزم على مواجهة التحدي.

الجزائر، ٢٠٠٠/٤/٨

المشاركون

أ. أحمد حسين اليمانيّ (فلسطين/لبنان): عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

د. أحمد صدقي الدجاني (فلسطين/مصر): كاتب ومفكر سياسي.

أ. أحمد عبد الرحمن محمّد (السودان): أمين عام مجلس الصداقة الشعبية/الخرطوم.

أ. أحمد عبيدات (الأردن): محامٍ/رئيس وزراء سابق.

أ. أحمد مصطفى (مصر/بريطانيا): صحفي.

د. أحمد ولد داداه (موريتانيا): أمين عام اتحاد القوى الديمقراطية/عهد جديد.

أ. أديب الأمير (سورية): لواء متقاعد، رئيس تحرير مجلة الفكر العسكري سابقاً.

د. أشرف البيومي (مصر): أستاذ جامعي ومدير برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق (سابقاً).

د. امحمد ما لكي (المغرب): أستاذ جامعي/ جامعة القاضي عياض.

أ. أمل فايد (مصر): أمينة المرأة وعضو المكتب السياسي للحزب الناصري.

أ. آمنة الزعبي (الأردن): رئيسة اتحاد المرأة في الأردن.

أ. أمير الحلو (العراق): رئيس تحرير مجلة ألف باء في العراق.

الأب د. أنطوان ضو (لبنان): رئيس دير مار يوحنا ـ عجلتون.
د. برهان زريق (سورية): محامٍ.
د. بسام أبو غزاله (الأردن): عضو هيئة إدارية في المنتدى العربي في عمان.
أ. بسام الشكعة (فلسطين): رئيس بلدية نابلس سابقاً.
أ. بشارة مرهج (لبنان): وزير سابق/نائب في البرلمان اللبناني.
أ. تيسير مدثر (السودان): عضو مجلس وطني.
أ. جاد الكريم جباعي (سورية): كاتب.
أ. جار الله عمر (اليمن): وزير سابق/رئيس الدائرة السياسية في الحزب الاشتراكي اليمني.
أ. جمال هنيدي (سورية): محامٍ/باحث.
أ. جهاد الزين (لبنان): صحفي.
أ. جورج الراسي (لبنان): كاتب.
أ. جورج صدقني (سورية): وزير سابق.
أ. حاكم الفايز (الأردن): عضو سابق في القيادة القومية لحزب البعث.
أ. حامد محمود (مصر): أمين عام مساعد الحزب الناصري في مصر.
أ. حسن عبد العظيم (سورية): محامٍ/نائب الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي في سورية.
أ. حسين الساسي (الجزائر): عضو المكتب السياسي لجبهة التحرر الوطني سابقاً.
أ. حسين عبد الرازق (مصر): رئيس تحرير مجلة اليسار.
أ. حمدين صباحي (مصر): صحفي.
أ. خالد الرويشان (اليمن): رئيس الهيئة العامة للكتاب والنشر والتوزيع في اليمن.
أ. خالد السفياني (المغرب): محامٍ/أمين عام الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني.
أ. خالد بن إسماعيل (الجزائر): أستاذ جامعي.
أ. خالد شوكات (تونس/هولندا): صحفي.
أ. خالد عمر (اليمن/مصر): إعلامي/عضو مجلس أمناء ملتقى الشباب العربي.
د. خير الدين حسيب (العراق/لبنان): اقتصادي.
أ. رحاب مكحل (لبنان): المدير التنفيذي للمؤتمر القومي العربي.
أ. رسول الجشي (البحرين): صيدلي/نائب سابق.
أ. رشيد الصلح (لبنان): رئيس وزراء سابق.
د. رضوان السيد (لبنان): كاتب/أستاذ جامعي.
أ. رفيق مراد (لبنان): رئيس حزب الاتحاد في لبنان.
د. رياض قاسم (لبنان): أستاذ جامعي.
أ. سامي لطيف (ليبيا): كاتب/باحث.
أ. سايد كعدو (لبنان): مخرج سينمائي.
أ. سليم الزعبي (الأردن): محامٍ/وزير ونائب سابق.
أ. سيف علي الجروان (الإمارات): وزير سابق.
أ. شفيق الحوت (فلسطين/لبنان): كاتب سياسي.
أ. الصادق بخوش (الجزائر): رئيس تحرير مجلة الينابيع.
أ. صباح المختار (العراق/بريطانيا): محامٍ.
أ. صبحي توما (العراق/فرنسا): باحث اجتماعي.
أ. صفوان قدسي (سورية): الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية.

أ. صلاح صلاح (فلسطين/لبنان): عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

أ. صلاح عبد المقصود متولي (مصر): مدير مركز الإعلام العربي والسكرتير العام لنقابة الصحفيين.

أ. ضياء الدين داوود (مصر): رئيس الحزب العربي الديموقراطي الناصري.

أ. ضياء الفلكي (العراق/بريطانيا): أمين عام مساعد للمؤتمر القومي العربي.

د. طلال عتريسي (لبنان): مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

اللواء طلعت مسلم (مصر): مدير عام جريدة الشعب/لواء أركان حرب متقاعد.

أ. العابد الشيخ الطاهر (الجزائر): أستاذ جامعي.

أ. عباد اسبيتان (الأردن): مهندس مدني/مدير عام.

د. عبد الإله بلقزيز (المغرب): أستاذ جامعي.

د. عبد الحسين شعبان (العراق/بريطانيا): رئيس فرع المنظمة العربية لحقوق الإنسان في لندن.

أ. عبد الحميد مهري (الجزائر): الأمين العام للمؤتمر القومي العربي.

أ. عبد العزيز حسين الصاوي (السودان/بريطانيا): كاتب.

أ. عبد القادر العامري (قطر): سفير سابق.

أ. عبد القادر صبحا (فلسطين/الأردن): عضو مجلس أمناء ملتقى الشباب القومي العربي.

د. عبد الله السيد ولد أباه (موريتانيا): أستاذ جامعي/أمين عام منتدى الفكر والحوار.

أ. عبد الله تركماني (سورية): باحث.

أ. عبد الله عبد الحميد (لبنان): مدير مخيمات الشباب القومي العربي.

د. عبد الله عبد الدائم (سورية/فرنسا): وزير سابق.

أ. عبد المقصود الراشدي (المغرب): رئيس جمعية الشعلة في الجزائر.

أ. عبد النبي الفيلالي (المغرب): نائب برلماني/رئيس مجلس بلدي.

أ. عبيد الدين عبد الرحمن (المغرب): باحث.

د. عثمان سعدي (الجزائر): رئيس الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية.

أ. عدنان شومان (سورية): كاتب وباحث/مدير عام (المستشارون الدوليون المتحدون).

أ. علاء الأعرجي (العراق/أمريكا): محامٍ وباحث.

د. علي بن محمّد (الجزائر): أستاذ جامعي/وزير سابق.

د. علي خليفة الكواري (قطر/لبنان): باحث.

أ. علي ذراع (الجزائر): صحفي.

د. علي زيدان (ليبيا/ألمانيا): عضو اللجنة التنفيذية للرابطة الليبية لحقوق الإنسان.

أ. علي سيف حسن (اليمن): الأمين العام المساعد للتنظيم الشعبي الوحدوي الناصري في اليمن.

د. عمار بن سلطان (الجزائر): أستاذ جامعي.

أ. عمر قسم السيد علي (السودان): باحث.

أ. عمر مهاجر (السودان): كاتب.

د. غادة الكرمي (فلسطين/بريطانيا): طبيبة.

أ. غسان بن جدو (لبنان/إيران): إعلامي.

أ. **غسان مكحل** (لبنان): رئيس قسم الشؤون العربية والدولية في جريدة السفير.

أ. **غيداء درويش** (الأردن): كاتبة.

أ. **فائز إسماعيل** (سورية): أمين عام حزب الوحدويين الاشتراكيين/وزير سابق.

أ. **فارس أبي صعب** (لبنان): مدير تحرير مجلة أبعاد.

أ. **فريدة النقاش** (مصر): رئيس تحرير مجلة أدب ونقد.

أ. **الفضل شلق** (لبنان): وزير سابق/رئيس تحرير مجلة الاجتهاد وجريدة المستقبل اللبنانية.

أ. **فيصل بن خضراء** (فلسطين/الأردن): رجل أعمال.

أ. **فيصل درنيقة** (لبنان): الأمين العام لمخيم الشباب القومي العربي.

د. **فيصل كلثوم** (سورية): رئيس نقابة المعلمين في جامعة دمشق، أستاذ جامعي.

د. **قاسم عزاوي** (سورية): طبيب وشاعر.

د. **كمال الطويل** (فلسطين/أمريكا): رئيس جمعية الخريجي العرب الأميركيين.

أ. **ليث شبيلات** (الأردن): مهندس.

أ. **ماهر عبد الله أحمد** (فلسطين/الإمارات): صحفي.

أ. **ماهر مخلوف** (مصر): مهندس.

أ. **مبارك بو كعبة** (الجزائر): مهندس.

د. **مجدي حماد** (مصر/لبنان): باحث.

أ. **محسن العيني** (اليمن): رئيس وزراء سابق.

أ. **محسن عوض** (مصر): مساعد الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

أ. **محفوظ عبد الرحمن** (مصر): كاتب.

أ. **محفوظ نحناح** (الجزائر): رئيس حزب حركة مجتمع السلم.

د. **محمّد أبو العلا رضوان** (مصر): عضو المكتب السياسي للحزب العربي الديمقراطي الناصري.

أ. **محمّد أبو ميزر** (فلسطين/الأردن): عضو مجلس مركزي فلسطيني سابقاً.

د. **محمّد السعيد إدريس** (مصر/الإمارات): خبير في مركز الدراسات الاستراتيجية في جريدة الأهرام.

أ. **محمّد بن عاشور** (الجزائر): عضو المجلس الوطني للمجاهدين.

أ. **محمّد خالد** (الإمارات): مهندس.

أ. **محمّد زيان** (ليبيا/بريطانيا): محامٍ.

أ. **محمّد عبد الحكم دياب** (مصر/بريطانيا): صحفي/المركز الدولي للإعلام/كاتب.

أ. **محمّد عبد المجيد منجونه** (سورية): نقابة المحامين/قصر العدل في حلب.

د. **محمّد عبد الملك المتوكل** (اليمن): أستاذ جامعي والمنسق العام للمؤتمر القومي ـ الإسلامي.

د. **محمّد عمر زبير** (السعودية): مركز الأبحاث الاقتصادي الإسلامي ـ جامعة الملك عبد العزيز.

أ. **محمّد فائق** (مصر): أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان/وزير سابق.

أ. **محمّد لخضر بلعيد** (الجزائر): سفير سابق.

أ. **محمود معروف** (المغرب): صحفي/مدير مكتب صحيفة القدس العربي في المغرب.

أ. **مصطفى الكتيري** (المغرب): رئيس اتحاد الاقتصاديين العرب.

أ. **مصطفى نبيل** (مصر): رئيس تحرير مجلة الهلال.

أ. مصطفى نويصر (الجزائر): أستاذ جامعي/ عضو المكتب الوطني للجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية.

أ. معن بشورّ (لبنان): رئيس المنتدى القومي العربي/أمين عام مساعد للمؤتمر القومي العربي.

أ. ممدوح رحمون (سورية/لبنان): رئيس شركة تأمين.

أ. منح الصلح (لبنان): مفكر.

د. منير الحمش (سورية): باحث اقتصادي/ عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي.

أ. منير السعيد عيد (فلسطين/اليمن): حركة حماس.

د. ميخائيل سليمان (فلسطين/أمريكا): أستاذ في جامعة ولاية كنساس.

د. نادر فرجاني (مصر): مدير مركز المشكاة للبحث والتدريب.

د. ناصر الدين سعيدوني (الجزائر): أستاذ جامعي.

أ. نصر شمالي (سورية): كاتب/مدير دار المستقبل للنشر.

د. نظمي العبيدي (العراق/ألمانيا): طبيب/رئيس جمعية مساعدة العراق في بادزوبرنهايم (ألمانيا).

أ. هاشم قاسم (لبنان): صحفي.

د. هاني سليمان (لبنان): محامٍ/أستاذ جامعي.

د. هدى عبد الناصر (مصر): رئيسة وحدة دراسات الثورة المصرية في مؤسسة الأهرام.

د. هدى فاخوري (الأردن): عضو رابطة الكتاب الأردنيين والاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب.

أ. وليد علي رضوان (سورية): كاتب/أمين عام مساعد لحزب الاشتراكيين العرب في سورية.

د. وميض نظمي (العراق): أستاذ جامعي.

أ. وهدان عويس (الأردن): مهندس.

أ. الياس مطران (لبنان): محامٍ.

أ. ياسر عبد الجواد (مصر): محامٍ.

اللواء د. ياسين سويد (لبنان): لواء ركن متقاعد ـ مؤرخ.

أ. يوسف عويد صياصنة (سورية): شاعر وعضو اتحاد الكتاب العرب.

أ. يونس العموري (فلسطين): باحث/صحفي.

بيان صادر عن الدورة الطارئة المشتركة للمؤتمرين القومي العربي والقومي ـ الإسلامي

في رحاب بيروت: عاصمة الفكر والمقاومة، وفي أجواء انتفاضة الأقصى وفلسطين المباركة، وما تداعى لها بالمشاركة والاستجابة من تظاهر شعبي عارم في سائر الساحات العربية والإسلامية، وفي المهاجر، انعقدت الدورة الطارئة المشتركة للمؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي ـ الإسلامي، خلال اليوم الخامس عشر من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، استجابة للوقائع التي أطلقتها الانتفاضة، وعززتها المقاومة في لبنان، ورفدتها حركة النهوض الشعبي في الشارع العربي والإسلامي، ورداً قومياً وإسلامياً على محاولات إخماد الانتفاضة ووأد النهوض الجماهيري، والمساومة على دماء شهداء وتضحيات شعب فلسطين.

وإذ يبارك المؤتمر الوقفة البطولية الشامخة لشعبنا في فلسطين، ولمقاومتنا في لبنان، ولنهضة شعوبنا في عالم العروبة والإسلام، فإنه يشدد على وجوب تحصين هذه الجبهة النضالية العريضة المشتبكة مع الاحتلال والعدوان والبغي الأمريكي، وتنمية قدرتها على المزيد من الصمود والممانعة ضدّ مخاطر الانقضاض عليها أو تفكيكها قصد العودة بالأمة إلى ما قبل لحظة النهوض الجارية. ويتوجه المؤتمر إلى سائر القوى الحية في الأمة من أحزاب ونقابات ومنظمات وجماهير مناشداً إياها رعاية هذه الحالة الشعبية النهضوية الجديدة بالمدد السياسي والإعلامي والتنظيمي، والحفاظ على إنجازاتها من التبديد أو الاستثمار السياسي المضاد، مؤكّدا على أنَّ خيار الانتفاضة والمقاومة والكفاح الشعبي هو الطريق الذي لا طريق غيره إلى استعادة الحقوق الثابتة وصونها، ومناشداً إياها تصعيد مقاومتها لِكُلّ أشكال التطبيع.

وإذ يرى المؤتمر في قمة شرم الشيخ محاولة أمريكية ـ صهيونية لضرب الانتفاضة، وتبرئة العدو من جرائمه البربرية، وإعادة ضخّ الحياة في التسوية الاستسلامية، وتحديد سقف القرار العربي في القمة القادمة، يدعو السلطة الفلسطينية والأطراف العربية إلى عدم المشاركة فيها وعدم المساومة على دماء شهداء شعبها، كما يدعو الدول العربية إلى التمسك بالثوابت القومية والإسلامية في الصراع العربي ـ الصهيوني، وعدم التنازل عنها تحت أي ظرف، وإلى ترجمة الغضب الشعبي على

مستوى القرارات والإجراءات في القمة القادمة بحيث تقضي بوقف سائر علاقات التطبيع مع الكيان الصهيوني، وإغلاق السفارات والممثليات الصهيونية في العواصم العربية، وطرد بعثاتها، وتفعيل قرارات المقاطعة العربية للعدو الصهيوني ورفع الحصار الرسمي العربي عن العراق، ورفع مستوى التنسيق بين الدول العربية إلى حيث يثمر خططاً دفاعية مشتركة لحماية الأمن القومي من الخطر الصهيوني ومن الانتشار العسكري الأجنبي فوق أراضينا وفي مياهنا الإقليمية، وإلى حيث يثمر خططاً تنموية مشتركة لحماية أمننا المائي والاقتصادي والغذائي ولتنمية مواردنا القومية المشتركة في إطار اتحاد اقتصادي عربي.

كما يدعو المؤتمر المجتمع الدولي إلى كشف الإجرام الصهيوني المتمادي ضدّ شعب فلسطين وإلى اتخاذ الإجراءات الرادعة ضدّ هذا الإجرام ومحاكمة المسؤولين الصهاينة عن جرائمهم ضدّ الإنسانية.

وفي هذا الإطار، وإزاء دعم الإدارة الأمريكية الكامل للإجرام الصهيوني وعدائها المطلق لأمتنا فإن المؤتمر يدعو جماهير الأمة ومؤسساتها وقواها إلى الوقوف بوجه هذا العدوان واتخاذ الإجراءات الكفيلة بردعه.

وإذ يدعو المؤتمر إلى اعتبار يوم السبت ٢١ تشرين الأول/أكتوبر الجاري يوماً للاحتجاج الشعبي على الجرائم الصهيونية، ويوماً للدفاع عن الأقصى وفلسطين في سائر البلاد العربية والإسلامية، وإذ يناشد كلّ القوى الحية في الأمة إلى رفع مستوى التعبئة الشعبية والسياسية والإعلامية لإنجاح يوم الاحتجاج هذا، فقد قرر المؤتمر توجيه مذكرة إلى القمة العربية المزمع عقدها في القاهرة يضمنها مواقفه وتوصياته التي أسفرت عنها مداولات دورته الطارئة، كما يفوض الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي ولجنة المتابعة للمؤتمر القومي ـ الإسلامي إرسال مذكرة مشابهة إلى منظمة المؤتمر الإسلامي في مؤتمر الدوحة القادم.

وقد أصدر المؤتمر جملة توصيات هذا نصها.

توصيات ومقررات

مدخل: ثوابت وحقائق

بعد الانتصار الذي حققه خيار المقاومة في لبنان، تتجدد انتفاضة الشعب الفلسطيني على مدى فلسطين كلها، تواكبها تحرّكات شعبية عربية وإسلامية ما يؤكّد جملة ثوابت وحقائق ينبغي التوقف عندها من قبل الدورة الطارئة المشتركة للمؤتمرين القومي العربي، والقومي ـ الإسلامي حين بحث أي خطّة لدعم نضال الشعب الفلسطيني في الانتفاضة والمقاومة ولتطويره حتّى تحقيق أهدافه.

١. لقد تأكد عدم جدوى خيار تسوية الصراع مع الكيان الصهيوني عن طريق التنازلات. إنَّ سنوات طويلة من المفاوضات أظهرت أنَّ السبيل الوحيد المتاح لاستعادة الحقوق العربية هو خيار المقاومة والصمود.

٢. إنَّ التحرّك الشعبي العربي والإسلامي يؤكّد على أنَّ الأمة ما زالت منخرطة بقوة في الصراع، وأن كلّ محاولات الاحتواء والتطبيع قد باءت بالفشل ما يحتم إيجاد السبل التي تتيح تعبئة هذا الجهد في المعركة.

٣. إنَّ التضحيات الهائلة التي يقدمها الشعب الفلسطيني تؤكد استعداده الدائم للقتال دفاعاً عن حقوقه وكرامته، وأنّه متمسك بثوابته الجهادية مهما كان الثمن باهظاً.

إنَّ امتزاج الدم الفلسطيني يؤكّد ان وحدة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ و١٩٤٨ وفي بلدان اللجوء يعززها سلوك طريق المقاومة والكفاح.

٤. لقد كشفت الممارسات العنصرية الصهيونية المتوحشة عن الوجه الحقيقي للحركة الصهيونية وللكيان الصهيوني، بأنهما إطاران خارجان عن القانون الدولي وشرعة حقوق الإنسان والأعراف الدولية العامة ما يجعل دعاوى السلام معهما دعاوى زائفة لا حقيقة لها.

٥. إنَّ الأحداث الجارية في فلسطين والوطن العربي والعالم الإسلامي وفي أماكن الانتشار العربي والإسلامي، أظهرت وحدة شعورية ـ نضالية ـ سياسية تثبت أن وحدة هذه الأمة تستعصي على إجراءات التجزئة والأقلمة ما ينبغي أنْ يعزز السعي إلى توكيد هذه الوحدة وتظهيرها وتنظيمها والاستفادة من قوتها.

٦. تؤكد الانتفاضة والفعاليات الشعبية، كما أكدت المقاومة في لبنان، أنَّ الإرادة الشعبية الحرة والفاعلة هي من أهم عناصر القوة التي ينبغي للأمة وكياناتها، أنْ تعتمد عليها، ولا سيما في مرحلة الخلل الراهن في ميزان القوى المادية.

إنَّ استعداد الجماهير للتضحية حتّى الاستشهاد، هو عامل قوة لا يجوز لمتاهات الاحتراب الأهلي أنْ تحرفه عن وجهته وأن تعطله.

وتقع على عاتق النظام السياسي العربي مسؤولية كبرى في إقامة دولة الحريات العامة والقوانين التي تتيح للشعوب العربية التعبير عن مشاعرها ومواقفها، والتي تعترف بالاختلاف وتستفيد من التنوع، بعيداً عن أساليب القهر والإبعاد المسؤولة عن إلحاق مزيد من الضعف بالأمة.

٧. لا تمر مناسبة إلا ويتأكد عداء الإدارة الأمريكية للأمة العربية والإسلامية، وما انحيازها المطلق اليوم إلى جانب العدو الصهيوني إلا مظهر أخر من المظاهر المتواصلة لهذا العداء، وأنَّ المصدر الرئيسي لتمادي العدوان الصهيوني على فلسطين والعرب والمسلمين، واستهتاره بِكُلّ الأعراف والمواثيق الدولية، يكمن في الدعم الأمريكي غير المحدود للمشروع الصهيوني والرامي

إلى إضعاف الأمة والهيمنة عليها. وبالتالي فإن التصدي للهيمنة والعدوان الأمريكيين مهمة أساسية لا بدّ من القيام بها على المستويات كلها.

التوصيات والمقررات

يتوجه المؤتمرون بتحيّة إجلال وإكبار للشعب الفلسطيني الباسل الصابر المجاهد المضحي على وقفته البطولية المجيدة، وينحنون أمام شهدائه وجرحاه.

كما يتوجهون بالتحيّة إلى الجماهير العربية والإسلامية داخل الوطن وخارجه، والتي واكبت الانتفاضة منذ اللحظة الأولى لانطلاقتها، ونزلت إلى الشارع وساهمت في إيجاد معادلة جديدة لم يعد ممكناً تجاهلها من قبل الحكام العرب.

ويوجهون التحيّة إلى المقاومة الإسلامية المجاهدة في جنوب لبنان على الانتصار التاريخي الذي حققته، والتهنئة على العمليتين النوعيتين اللتين نفذتهما بأسر جنرال وثلاثة جنود صهاينة، ومما أعاد الأمل بإطلاق الرهائن من المعتقلات الصهيونية، ووسّع فرص الدعم المباشر للانتفاضة الفلسطينية.

وإذ يعبرون عن إيمانهم العميق بالله، وبقدرة الأمة على الانتصار، وبأن العدو الصهيوني يمكن أنْ يهزم وهو قد هزم، وبأن الانتصار لا يحتاج إلى شروط مستحيلة، ولا سيما أن مئات من الشباب اللبناني مدعوماً بشعبه وحكومته قد ألحق الهزيمة والاندحار بجيش العدو.

فإن المؤتمرين يقترحون التوصيات الآتية:

١. اعتماد المقاومة كسبيل وحيد للتحرير، ووقف المفاوضات بأشكالها كافة، وإلغاء اتفاقيات الإذعان والإملاء وملحقاتها ولا سيما اتفاقية أوسلو، ومواصلة الانتفاضة بفعالياتها المختلفة، حتّى التحرير الكامل.

٢. التشديد على ضرورة وحدة الشعب الفلسطيني، أياً كانت أماكن تواجده وانتماءاته الفكرية والسياسة والدينية، في طريق الصبر والكفاح والمقاومة.

٣. إزاحة الخلافات العقائدية والدينية والفكرية والسياسية والحزبية جانباً، وتكوين وحدة جهادية نضالية تنخرط عبرها الأمة بفئاتها جميعاً في المواجهة المصيرية مع المشروع الصهيوني، وفي العمل لتحرير القدس ومسجدها الأقصى ومقدساتها، وإنقاذ الشعب الفلسطيني.

٤. مناشدة الجماهير العربية مواصلة التحرّك على قاعدة تأمين الحضور الدائم في الشارع، ويدعو المؤتمرون إلى تنظيم تظاهرات في وقت واحد في كلّ البلاد العربية، وفي اليوم الذي تنعقد فيه القمة.

٥. تأسيس صندوق موحّد لدعم ذوي شهداء الانتفاضة والجرحى والمعتقلين كخطوة نحو دعم الشعب الفلسطيني لتوفير مستلزمات صموده في وجه الاحتلال.

٦. تأسيس صندوق عربي خاص بالعمال الفلسطينيين الذين تجبرهم ظروفهم المعيشية على العمل داخل الكيان الصهيوني يؤمن تحريرهم من الحاجة.

٧. السعي إلى توأمة هيئات وجمعيات أهلية من مختلف الأقطار العربية مع أخرى مشابهة لها في فلسطين.

٨. تشكيل لجنة من الإعلاميين من أعضاء المؤتمرين ودعوتهم إلى وضع خطّة إعلامية متكاملة لفضح الجرائم الصهيونية العنصرية.

٩. دعوة وسائل الإعلام العربية المكتوبة والمرئية والمسموعة، ولا سيما الفضائيات منها، إلى تكثيف برامجها المواكبة للانتفاضة، ووضع برامج وحلقات خاصة موجهة للرأي العام الخارجي والسعي لبثها عبر وسائل إعلام أجنبية ووقف تعاملها مع الإسرائيليين والتطبيع معهم.

١٠. تشكيل لجنة من التربويين من أعضاء المؤتمرين للسعي من أجل تنقية مناهج التربية والتعليم مما سبق ولحق بها من تشويه تحت الضغط الأمريكي والإسرائيلي للتوافق مع ثقافة التطبيع والاستسلام.

١١. وضع خطّة عربية وإسلامية متكاملة لتطبيق حقّ العودة للشعب الفلسطيني إلى دياره وممتلكاته، والسعي لمواجهة عربية شاملة لمشاريع التوطين الصهيونية والأمريكية، وتوفير الحقوق المدنية والإنسانية للشعب الفلسطيني المشرد في بلدان الشتات بما لا يتعارض مع سيادة هذه البلدان وأنظمتها وقوانينها، حتّى تتحقق العودة.

١٢. إيلاء عرب فلسطين الذين بقوا فيها بعد نكبة عام ١٩٤٨ الاهتمام الكافي بما يدعم حمايتهم من الهجمة العنصرية الصهيونية المتوحشة، وبما يعزز من علاقتهم بأبناء شعب فلسطين وأمتهم العربية والإسلامية.

١٣. إنشاء مركز لتوثيق الجرائم الصهيونية ونشرها، بالإضافة لمركز لجمع وثائق عن الممتلكات الفلسطينية العربية في فلسطين والتي صادرتها الدولة الصهيونية منذ قيامها.

١٤. دعم الجهود المبذولة من جانب اللجنة التحضيرية المنبثقة من المؤتمر القومي ـ الإسلامي لتأسيس «مؤسسة القدس» تكون مهمتها توفير متطلبات الدفاع عن القدس وهويتها ودعم صمود أهلها وحماية مقدساتها.

١٥. التوجه إلى الجهات المعنية للقيام بمجموعة مبادرات باسم القدس كإصدار تقويم للسنة ٢٠٠١ عن القدس تشمل لوحات، إحياء، خرائط، أماكن مقدسة، وإصدار مفكرة للسنة ٢٠٠١ تدون فيها يوميات القدس التاريخية، وإصدار طابع شعبي باسمها في كلّ الدول العربية.

١٦. إنشاء لجنة لإحياء القرار ٣٣٧٩ الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة والقاضي بالمساواة بين الصهيونية والعنصرية.

١٧. تشكيل لجنة من الحقوقيين من أعضاء المؤتمرين ودعوتهم بالتعاون مع اتحاد المحامين العرب لوضع دراسة قانونية لملاحقة المسؤولين الصهاينة والأمريكيين أمام المحاكم الدولية بتهم ارتكاب حروب إبادة وجرائم حرب ضدّ الإنسانية، على الشعب الفلسطيني والأمة العربية.

١٨. دعوة المنظمة العربية لحقوق الإنسان وسائر المنظمات المحلية المعنية بحقوق الإنسان، لإطلاق حملة تحرّك دولية لفضح الممارسات الصهيونية.

١٩. تشكيل وفد لمقابلة البابا ومسؤولي الفاتيكان لاتخاذ مواقف منددة بالجرائم الصهيونية.

٢٠. دعوة الأحزاب والنقابات والهيئات الشعبية العربية إلى إبقاء التحرّك الشعبي العربي مستمراً ومتصاعداً لمواكبة الانتفاضة داخل فلسطين ولدعم المقاومة في لبنان.

٢١. الدعوة إلى عقد مؤتمر عاجل يضم رؤساء ومسؤولي الاتحادات المهنية العربية والإسلامية، على مستوى الأمة، كما على مستوى الأقطار، لوضع خطّة تفعيل دور النقابات والاتحادات على الصعد المحلية والقومية والإسلامية، كما على صعيد علاقاتها الدولية.

٢٢. دعوة أرباب العمل ورجال الأعمال العرب إلى تجميد المشروعات المقامة مع نظرائهم الإسرائيليين في إطار التشاركية والتعاونية التي سارعت إليها بعض البلدان العربية المطبعة مع الكيان الصهيوني على حساب العمل العربي المشترك.

٢٣. تشكيل لجنة من الاقتصاديين العرب من أعضاء المؤتمرين ودعوتهم بالتعاون مع اتحاد الاقتصاديين العرب، لوضع خطّة اقتصادية متكاملة لمواجهة العدو الصهيوني والمتعاملين معه، كما لممارسة الضغط على الولايات المتحدة التي يزداد حجم ارتباط إدارتها بالكيان الصهيوني.

٢٤. دعوة الجاليات العربية والإسلامية المقيمة في الخارج لتصعيد تحرّكاتها التضامنية وتوحيد جهودها، ووضع الخطط الكفيلة بالتأثير على مراكز القرار في البلدان التي تقيم فيها ولإضعاف التأثير الصهيوني عليها.

٢٥. تفعيل دور الهيئات الشعبية لمقاومة التطبيع الموجودة في عدد من الدول العربية، والسعي لتشكيلها في البلدان العربية والدول الأخرى.

٢٦. السعي على مختلف المستويات من أجل تنفيذ القمم العربية التزاماتها المالية تجاه لبنان والمقررة في قمم عربية سابقة.

٢٧. السعي لتحقيق تفاهم استراتيجي سوري ـ عراقي ـ إيراني يسهم في تحصين الجبهة الشرقية ويسمح لقوات إيرانية بالمرور عبر الأراضي العراقية إلى سورية ولبنان، في حال تعرضهما لاعتداء، على قاعدة الالتزام الإيراني باعتبار أي اعتداء على سورية ولبنان اعتداء مباشراً على إيران.

٢٨. تشكيل لجنة متابعة لتنفيذ المقترحات يتولى تشكيلها المنسق العام للمؤتمر القومي ـ الإسلامي والأمين العام للمؤتمر القومي العربي، وتشكيل لجان فرعية لتلك اللجنة في كلّ قطر عربي.

المشاركون

أ. **إبراهيم العبد الله** (لبنان): محامٍ، رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان.

أ. **إبراهيم بن علي الوزير** (اليمن/السعودية): أمين عام اتحاد القوى الشعبية اليمنية.

أ. **أحمد الجباعي** (سورية): طبيب.

أ. **أحمد الحسني** (سورية): كاتب.

السيد أحمد الكفاوين (الأردن): عضو مجلس نواب سابق/عضو مجلس شورى جبهة العمل الإسلامي.

أ. **أحمد برقاوي** (سورية): أستاذ جامعي.

أ. **أحمد حسن أحمد علي** (مصر): أمين التنظيم وعضو المكتب السياسي للحزب العربي الديمقراطي الناصري.

أ. **أحمد حسين اليمانيّ** (فلسطين/لبنان): عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

د. **أحمد موصللي** (لبنان): أستاذ جامعي.

أ. **أديب الجادر** (العراق/لبنان): رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان سابقاً.

أ. **أسامة حمدان** (فلسطين/لبنان): ممثل حركة حماس في لبنان.

د. **أسامة محيو** (لبنان): نائب رئيس المنتدى القومي العربي/مدير كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية الفرع الأول.

د. **إسحاق الفرحان** (الأردن): رئيس مجلس شورى جبهة العمل الإسلامي/الأمين العام للأحزاب العربية/عضو مجلس أمة سابق/أستاذ جامعي.

د. **إسماعيل الشطي** (الكويت): عضو مجلس أمة سابق، أستاذ جامعي.

م. **إلياس مطران** (لبنان): محامٍ.

أ. **أمل محمود فايد** (مصر): عضو المكتب السياسي للحزب العربي الديمقراطي الناصري/عضو المجلس التنفيذي للشبكة العربية لتعليم الكبار.

الأب د. أنطوان ضو (لبنان): رئيس دير مار يوحنا ـ عجلتون.

أ. **أنور أبو طه** (فلسطين/سورية): باحث إسلامي.

أ. **إيلي بوري** (فلسطين/لبنان): عضو مجلس إدارة دار الندوة/عضو اللقاء الوحدوي.

د. **برهان زريق** (سورية): محامٍ.

أ. **بشارة مرهج** (لبنان): نائب في البرلمان، وزير سابق.

د. **بسام أبو غزالة** (الأردن): عضو هيئة إدارية في المنتدى العربي في عمان/صيدلي.

د. **بشير النافع** (فلسطين/بريطانيا): أستاذ جامعي.

أ. **بهاء الدين عيتاني** (لبنان): نائب في البرلمان اللبناني.

د. **بيار دكاش** (لبنان): وزير سابق/نائب في البرلمان اللبناني/طبيب.

د. **بيان نويهض الحوت** (لبنان): أستاذة جامعية.

أ. **جار الله عمر** (اليمن): وزير سابق/أمين عام مساعد في الحزب الاشتراكي اليمني.

د. جلال الدين خانجي (سورية): دكتور مهندس وأستاذ جامعي سابقاً.

أ. جمال هنيدي (سورية): محامٍ/باحث.

أ. جهاد كرم (لبنان): سفير سابق.

أ. جورج جبور (سورية): مستشار سابق في رئاسة الجهورية السورية، مستشار المركز العربي للدراسات/أستاذ جامعي.

د. جورج صدقني (سورية): وزير سابق.

أ. حافظ الشيخ صالح (البحرين): باحث في الشؤون العربية السياسية.

أ. حبيب عيسى (سورية): محامٍ.

أ. حذام زهور عدي (سورية): أستاذة، باحثة اجتماعية/كاتبة.

د. حسان مريود (سورية): وزير سابق.

د. حسن الشريف (لبنان): رئيس قسم الصناعة في اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا/المنظمة العربية للترجمة.

د. حسن جابر (لبنان): رئيس تحرير مجلة «المنطلق» الجديد.

أ. حسن حدرج (لبنان): عضو المكتب السياسي لحزب الله.

أ. حسن عبد العظيم (سورية): محامٍ/عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي.

السيد: حسن نصر الله (لبنان): الأمين العام لحزب الله (لبنان).

د. حسين أبو النمل (فلسطين/لبنان): باحث.

أ. حسين ضناوي (لبنان): محامٍ.

الشيخ: حسين غبريس (لبنان): اتحاد العلماء المسلمين.

أ. حسين مجلي (الأردن): محامٍ/نقيب المحامين في الأردن سابقاً.

أ. خالد الرويشان (اليمن): رئيس الهيئة العامة للكتاب والنشر والتوزيع في اليمن.

أ. خالد السفياني (المغرب): محام، أمين عام الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني.

أ. خالد مشعل (فلسطين/قطر): رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية «حماس».

الشيخ: خلدون عريمط (لبنان): مدير الشؤون الاجتماعية في دار الفتوى.

أ. خلدون نجا (لبنان): رئيس فرع المنتدى القومي العربي في الشمال.

م. خليل بركات (لبنان): محامٍ، عضو تجمّع اللجان والروابط الشعبية.

د. خير الدين حسيب (العراق/لبنان): اقتصادي/ مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

أ. رحاب مكحل (لبنان): مديرة المؤتمر القومي العربي.

أ. رسول الجشي (البحرين): صيدلي، نائب سابق، عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي، لجنة التنسيق القومي ـ الإسلامي.

الشيخ رشيد القاضي (لبنان): رئيس المجلس المركزي في المنتدى القومي العربي.

أ. رفعت النمر (فلسطين/لبنان): مصرفي، الرئيس الفخري لمجلس إدارة بنك بيبلوس.

أ. رفيق مراد (لبنان): رئيس حزب الاتحاد في لبنان.

د. رمضان عبد الله شلح (فلسطين): الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين.

أ. ريمون بطرس (سورية): مخرج سينمائي.

د. زهير العبيدي (لبنان): نائب سابق، عضو الجماعة الإسلامية.

أ. زياد الزعبي (الأردن): طبيب.

د. ساسين عساف (لبنان): أستاذ جامعي.

أ. سامي لطيف (ليبيا): كاتب وباحث.

أ. سايد فرنجية (لبنان): سياسي/إعلامي.

د. سليم الحص (لبنان): رئيس وزراء/نائب في البرلمان اللبناني.

أ. سليم الزعبي (الأردن): محامٍ، وزير ونائب سابق.

أ. سمير الطرابلسي (لبنان): عضو قيادة المؤتمر الشعبي اللبناني/محامٍ.

أ. سيف علي الجروان (الإمارات): وزير سابق.

أ. شفيق الحوت (فلسطين/لبنان): كاتب سياسي فلسطيني.

أ. صفوان القدسي (سورية): الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي.

أ. صقر أبو فخر (فلسطين/لبنان): باحث صحفي.

أ. صلاح صلاح (فلسطين/لبنان): عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية/عضو مجلس وطني فلسطيني/ مدير مركز التواصل.

أ. صلاح عبد المقصود متولي (مصر): الأمين العام المساعد لنقابة الصحفيين/مدير مركز الإعلام العربي.

أ. ضياء الدين داوود (مصر): رئيس الحزب العربي الديمقراطي الناصري.

د. طلال عتريسي (لبنان): مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق/أستاذ جامعي.

أ. طلعت رميح (مصر): صحفي.

اللواء طلعت مسلم (مصر): مدير عام جريدة الشعب/لواء أركان حرب متقاعد.

أ. عامر العريض (تونس/إنكلترا): رئيس المكتب السياسي لحركة النهضة في تونس/ باحث جامعي.

أ. عبد الإله النصراوي (العراق/لبنان): ناشر.

د. عبد الإله بلقزيز (المغرب): أستاذ جامعي.

أ. عبد الحميد مهري (الجزائر): الأمين العام السابق لجبهة التحرير الوطني الجزائرية.

أ. عبد الرحمن التليلي (تونس): أمين عام حزب التجمّع الوحدوي/عضو الاتحاد الديمقراطي ـ تونس.

أ. عبد الرحمن النعيمي (البحرين/سورية): أمين عام الجبهة الشعبية في البحرين.

د. عبد الرحمن عطبه (سورية): أستاذ جامعي.

أ. عبد الرحيم مراد (لبنان): نائب في البرلمان اللبناني.

أ. عبد العالي ناصر العبد العالي (الكويت): رجل أعمال.

د. عبد العزيز السيد (الأردن): أمين سرّ مؤتمر الأحزاب العربية.

أ. عبد القادر العامري (قطر): سفير سابق.

أ. عبد القادر بن قرينة (الجزائر): وزير سابق.

د. عبد القدوس المضواحي (اليمن): طبيب، نائب سابق، عضو قيادة التنظيم الشعبي الناصري في اليمن.

أ. عبد الله الأكوع (اليمن): عضو الدائرة السياسية في التجمّع اليمني للإصلاح.

أ. عبد الله عبد الحميد (لبنان): مدير مخيمات ملتقى الشباب القومي العربي.

أ. عبد المجيد حمو (سورية): أمين عام مساعد لاتحاد المحاسبين العرب.

أ. عبد الملك المخلافي (اليمن): الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

د. عدنان السيد حسين (لبنان): أستاذ جامعي.

د. عدنان شومان (سورية): كاتب وباحث/مدير عام (المستشارون الدوليون المتحدون).

د. عصام الجوهري (لبنان): أستاذ جامعي.

أ. علي سيف حين (اليمن): كاتب.

د. علي عقلة عرسان (سورية): رئيس اتحاد الكتاب العرب.

د. عمر مسيكة (لبنان): نائب سابق/رئيس المركز الثقافي.

أ. عوني فرسخ (فلسطين/الإمارات): كاتب.

د. غسان الخازن (لبنان): محامٍ/دكتور في التاريخ.

أ. غسان بن جدو (لبنان/إيران): صحفي.

أ. غسان مكحل (لبنان): رئيس قسم الشؤون العربية والدولية في جريدة السفير.

أ. غيداء درويش (الأردن): كاتبة.

أ. فائز إسماعيل (سورية): عضو القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدّمية.

أ. فارس أبي صعب (لبنان): باحث.

أ. فاروق البربير (لبنان): وزير سابق ورئيس تحرير مجلة «تاريخ العرب والعالم».

أ. فخري قعوار (الأردن): رئيس رابطة الكتاب الأردنيين.

أ. فضل شرورو (فلسطين/سورية): مشرف عام على إذاعة القدس.

أ. فيصل بن خضراء (فلسطين/الأردن): رجل أعمال/رئيس مجلس إدارة/مدير عام.

أ. فيصل درنيقة (لبنان): مدير مخيمات ملتقى الشباب القومي العربي.

د. فيصل كلثوم (سورية): رئيس نقابة المعلمين في جامعة دمشق، أستاذ جامعي.

الشيخ فيصل مولوي (لبنان): الأمين العام للجماعة الإسلامية.

أ. قاسم بن علي الوزير (اليمن/أمريكا): كاتب.

د. قاسم عزاوي (سورية): طبيب وشاعر.

أ. قاسم محمّد العتمة (سورية): كاتب وشاعر.

أ. كمال شاتيلا (لبنان): رئيس المؤتمر الشعبي اللبناني.

د. لبيب قمحاوي (الأردن): كاتب، ناشط سياسي، رجل أعمال.

م. ليث شبيلات (الأردن): مهندس.

الشيخ ماهر حمود (لبنان): عالم دين.

أ. ماهر مخلوف (مصر): عضو الأمانة العامة للحزب العربي الناصري/مصر.

أ. محسن العيني (اليمن): رئيس وزراء سابق.

أ. محفوظ نحناح (الجزائر): رئيس حزب.

أ. محمّد أبو ميزر (فلسطين/الأردن): عضو مجلس ثوري لحركة فتح، عضو مجلس

وطني فلسطيني، عضو مجلس مركزي فلسطيني سابق.

د. محمّد الاطرش (سورية): وزير اقتصاد سابق.

أ. محمّد البصري (المغرب): أمين عام مساعد للمؤتمر القومي العربي.

د. محمّد السعيد إدريس (مصر): خبير في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في جريدة الأهرام.

أ. محمّد السماك (لبنان): دار الفتوى.

د. محمّد المسعود الشابي (تونس): محامٍ/ عضو سابق في القيادة القومية لحزب البعث.

أ. محمّد المقالح (اليمن): كاتب وباحث سياسي.

السيد محمّد حسن الأمين (لبنان): عالم دين، مستشار المحكمة الجعفرية العليا.

أ. محمّد حمداوي (المغرب): عضو الأمانة العامة في الدائرة السياسية لجماعة العدل والإحسان، رئيس تحرير مجلة النداء التربوي.

أ. محمّد زيان (ليبيا/بريطانيا): محامٍ.

أ. محمّد عبد الرحمن الرباعي (اليمن): وزير/ سفير سابق في وزارة الخارجية.

أ. محمّد عبد المجيد منجونة (سورية): نقابة المحامين/قصر العدل في حلب.

د. محمّد عبد الملك المتوكل (اليمن): المنسق العام للمؤتمر القومي ـ الإسلامي، أستاذ جامعي.

أ. محمّد عمر كرداس (سورية): عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي في سورية.

د. محمّد عويضة (الأردن): نائب المنسق العام للمؤتمر القومي العربي، أستاذ جامعي، نائب سابق.

أ. محمّد قباني (لبنان): نائب في البرلمان اللبناني.

أ. مرضي القطامين (الأردن): عضو هيئة إدارية للمنتدى العربي.

الشيخ د. مروان قباني (لبنان): رئيس صندوق الزكاة في لبنان.

أ. مصطفى الحكيم (لبنان): رئيس حزب النجادة.

أ. مصطفى الكتيري (المغرب): اتحاد الاقتصاديين العرب/جمعية الاقتصاديين المغاربة.

أ. مصطفى اللداوي (فلسطين/لبنان): حركة حماس.

أ. معن بشوّر (لبنان): نائب الأمين العام للمؤتمر القومي العربي.

أ. ممدوح رحمون (سورية/لبنان): رئيس شركة تأمين.

أ. منح الصلح (لبنان): مفكر لبناني، رئيس مجلس إدارة دار الندوة.

أ. منصور الأطرش (سورية): مزارع/وزير سابق.

د. منير الحمش (سورية): باحث اقتصادي/ عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي.

أ. منير درويش (سورية): خبير تكنولوجي/ قيادي في حزب العمال.

د. موسى أبو مرزوق (فلسطين): حركة المقاومة الإسلامية «حماس».

د. نشأت الحمارنة (الأردن/سورية): أستاذ جامعي/طبيب.

أ. نصر شمالي (سورية): كاتب/مدير دار المستقبل.

د. نقولا زيادة (لبنان): مؤرخ.

السيد نواف الموسوي (لبنان): عضو المكتب السياسي لحزب الله.

أ. هاشم قاسم (لبنان): كاتب/صحفي.

د. هاني سليمان (لبنان): محامٍ/أستاذ جامعي/ رئيس لجنة الحريات في المنتدى القومي العربي.

أ. هاني فاخوري (لبنان): عضو ندوة العمل الوطني في لبنان.

د. هدى فاخوري (الأردن): رئيسة لجنة مقاومة التطبيع في نقابة أطباء الأسنان/نائب رئيس المؤتمر الشعبي الأردني للمجابهة وحماية الوطن.

أ. وضاح خنفر (فلسطين/جنوب أفريقيا): مدير.

أ. وليد علي رضوان (سورية): كاتب/أمين عام مساعد لحزب الاشتراكيين العرب في سورية.

أ. وهدان عويس (الأردن): مهندس استشاري.

أ. ياسر عبد الجواد (مصر): محامٍ.

أ. ياسر نعمة (لبنان): عضو المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام/صحفي.

اللواء د. ياسين سويد (لبنان): لواء ركن متقاعد/مؤرخ.

أ. يوسف شديد (لبنان): سفير سابق.

أ. يوسف عويد صياصنة (سورية): عضو اتحاد الكتاب العرب/شاعر.

فندق الكارلتون ـ بيروت

١٨ رجب ١٤٢١هـ،
الموافق ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠

المؤتمر القومي العربي الحادي عشر ٢٠٠١(*)

بيان إلى الأمة

في رحاب العراق الحبيب، أرض الرافدين العظيمة والحضارات المجيدة، ورمز شرف الأمة والعزة؛ وفي قلب بغداد الصامدة، أحدى عواصم الإباء والمقاومة العربية، مدينة العلم والإبداع والمدنية وبرعاية كريمة من السيد الرئيس صدام حسين رئيس جمهورية العراق، التأم المؤتمر القومي العربي في دورته الحادية عشرة في الفترة ما بين ١٠ ـ ١٣ أيار/مايو ٢٠٠١.

وإذ تنعقد هذه الدورة في بغداد، ففي ذلك ما يعبّر عما يحظى به العراق من عظيم تقدير واعتزاز لدى المؤتمر، ومن يمثل، على دوره القومي التاريخي في مواجهة قوى الهيمنة والعدوان الإمبريالية والصهيونية، وعلى مساهمته الأصيلة في الدفاع عن مصالح الأمة وكرامتها، وحرصه المبدئي الثابت على رفض المساومة على حقوقها تحت أي ظرف؛ مثلما يعبر عن تضامن المؤتمر المطلق مع العراق في المعركة ضدّ الحصار الإمبريالي الجائر والعدوان العسكري الحاقد اللذين ما انفك يتعرض لهما من قبل الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وحلفائهما الكبار والصغار، مؤكّداً على أن هذا العدوان والحصار عدوان على الأمة جمعاء ممثلة بالعراق وشعبه العظيم، وأن مقاومته والرد عليه، بسائر الوسائل المشروعة فريضة قومية على العرب جميعاً. وإذ يؤكّد المؤتمر القومي العربي على هذه المواقف الثابتة التي سبق وشدد عليها وعلى مدار عقد كامل، يعتبر نفسه جبهة عربية شعبية من جبهات هذه المعركة القومية ضدّ جريمة الحصار والعدوان التي ينبغي أن تتصاعد مقاومتها حتّى إلحاق الهزيمة الكاملة بها، ورفع الحصار عن العراق.

ولقد أطلق المؤتمر على دورته هذه، وبشكل استثنائي اسم الطفلة الفلسطينية الشهيدة إيمان حجو، ابنة الأشهر الأربعة التي سقطت ضحية الإجرام الصهيوني المتمادي ضدّ شعبنا العربي الفلسطيني وانتفاضته المباركة، ولقد لخصّ المؤتمر بهذه التسمية عمق اعتزازه بانتفاضة الأقصى المتصاعدة والمستمرة حتّى دحر المحتل من جهة، كما عمق الأزمة السياسية التي يعاني منها واقعنا

(*) انعقد المؤتمر القومي العربي الحادي عشر في بغداد خلال الفترة ١٠ ـ ١٣ أيار/مايو ٢٠٠١.

الرسمي العربي المكبل بالعجز والتواطؤ تجاه الجرائم الصهيونية، وعمق الأزمة الأخلاقية التي يعاني منها المجتمع الدولي الصامت على هذه الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان الفلسطيني، ولحياة الطفل الفلسطيني وقد ملأت منظماته العالم صراخاً عن حقوق الإنسان والطفل على مدى العقود الأخيرة.

ولقد ناقش المؤتمر في دورته هذه، وعلى مدار أربعة أيام، جملة من القضايا والتحديات الراهنة المطروحة على جدول أعمال كفاح الأمة، وفي مقدمها سبل مقاومة العدوان والحصار الإجرامي، المفروض على العراق، والرد على القمع الوحشي الذي تتعرض له الانتفاضة، وأوضاع التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، وواقع العلاقات العربية، وما اتصل بهذه جميعاً أو تفرع عنها من قضايا. وقد طبع مناقشات المؤتمر مناخ الحوار الأخوي الصريح، وروح التوافق والتراضي، كما جرت في أجواء من الحرية الكاملة التي كفلت للجميع الحق في إبداء الرأي. وكانت حصيلة هذه المناقشات المواقف التالية:

١ ـ الصراع العربي ـ الصهيوني

توقف المؤتمر أمام التحولات الجديدة التي طرأت على الصراع العربي ـ الصهيوني منذ اندلاع انتفاضة الأقصى قبل سبعة أشهر، والتي تميزت باحتداد التناقض الوطني الفلسطيني مع الاحتلال والتناقض القومي العربي مع الكيان الصهيوني، وانخراط جماهير أمتنا في المعركة من خلال الغضب الهادر لعشرات الملايين من المواطنين المتظاهرين في مسيرات حاشدة غطت عشرات المدن في سائر الجغرافيا العربية. وإذ ينحني المؤتمر بإجلال لأرواح شهداء الانتفاضة، يحيي جماهير شعبنا المناضل في فلسطين، ويعتبر معركتهم المقدسة مع العدو معركته، ويؤكّد على استعداده بذل أقصى الجهد والطاقة لإسناد النضال والمشاركة فيه بالدعم السياسي، والجماهيري، والإعلامي، والمادي، والفكري، والتعبوي، على خلفية إيمانه الواضح بأنه يمثل رافداً من روافد نضال الأمة من أجل نيل حقوقها كاملة غير منقوصة في فلسطين، ويدعو سائر القوى الشعبية العربية إلى رفع مستوى التعبئة والدعم، وتسخير كامل الموارد والطاقات في هذا المنعطف الجديد من المعركة ضدّ العدو، كما يسجل باعتزاز وفخر الوقفة البطولية الشامخة لشعبنا الفلسطيني في المثلث والجليل والنقب وسائر بقاع فلسطين ٤٨، على تصديه للرصاص الصهيوني ومساندته الفاعلة للانتفاضة، وإصراره العظيم على صون عروبته وشخصيته الوطنية الفلسطينية في وجه سياسات البطش الصهيوني، معلناً تضامنه معه في نضاله من أجل حقّه في رفع كابوس الاغتصاب عن أرضه، داعياً العرب جميعاً: حكاماً ومواطنين وقوى وطنية، إلى رفع الحصار الصهيوني عنه والتواصل مع نضاله وتثبيت بقائه وصموده على أرضه.

ويؤكّد المؤتمر على أن جرائم العدو الصهيوني وحرب الإبادة التي يمارسها ضدّ الشعب الفلسطيني تفرض محاكمة القادة الصهاينة عن جرائمهم ضدّ الإنسانية، بتكوين محكمة جنائية دولية

وفي إطار محاكمة شعبية دولية وبتقديم شكاوى إلى الجهات القضائية العربية التي ارتكبت على أرضها بعض هذه الجرائم.

وإذ توقف المؤتمر أمام الدلالات الكبرى التي انطوى عليها اندلاع الانتفاضة واستمرارها، ومنها سقوط مشاريع التسوية واتفاقات الإذعان، والإفلاس المدوي لخط كامب ديفيد ـ مدريد ـ أوسلو ووادي عربة، أمام إرادة المقاومة وإرادة النضال من أجل انتزاع حقوقه الثابتة في تحرير كامل ترابه الوطني، يدعو جماهير الانتفاضة وقواها الوطنية إلى صون وحدتها والارتقاء بعلاقاتها الكفاحية إلى المستوى الذي يمتنع فيه على العدو كسر شوكتها أو استغلال تناقضاتها للإجهاز عليها، كما يطالب بوقف علاقات التنسيق الأمني مع العدو، وتأمين احتياجات القطاع الكفاحي في العمل الانتفاضي وتوفير الحماية الأمنية لكوادره.

ورأى المؤتمر أنَّ الدعم الحقيقي لهذه الانتفاضة التي تشكل حلقة هامة من حلقات نضال الشعب الفلسطيني والأمة العربية ضدّ الاغتصاب الصهيوني، يكمن في إعادة الاعتبار لقومية الصراع بعيداً عن أوهام الحلول التسووية أو العقلية القطرية، وفي هذا الإطار أكد المؤتمر على أهمية المشاركة العربية في الكفاح من أجل تحرير فلسطين وتشكيل لجان قومية لمقاومة التطبيع ولمقاطعة البضائع الأمريكية البريطانية في إطار المعركة ضدّ العدو وحلفائه.

وإذ يشدد المؤتمر على أن حقّ العودة لشعب فلسطين إلى أرضه ودياره وممتلكاته حقّ شرعي مقدس لا يسقط بالتقادم ولا يلغى باتفاق أو تفويض أو إنابة، ويرفض كلّ مساومة عليه باسم التعويض أو الإدماج أو التوطين، ويطالب بإقرار مبدأ التعويض ـ بعد العودة ـ عن الأضرار التي لحقت باللاجئين والنازحين نتيجة الغزوة والتشريد الصهيونيين، يدعو الدول العربية إلى مطالبة الأمم المتحدة بتطبيق القرار ١٩٤ الخاص بحق العودة والتعويض، وإلى دعوته إلى العمل مع أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة على إعادة إصدار قرار الجمعية العامة ٣٣٣٩ القاضي باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، كما يدعو المنظمات العربية المعنية إلى استثمار علاقاتها مع المنظمات العالمية المناهضة للتمييز العنصري لدعم هذا الموقف، ولا سيما في مؤتمر مناهضة التمييز العنصري الذي سيعقد في جنوب أفريقيا نهاية شهر آب/أغسطس القادم، ويدعو المؤتمر في الإطار إلى دعم إنشاء جمعية عربية لإحياء قرار الجمعية العامة.

ويؤكّد المؤتمر على عروبة القدس وعلى دعم مؤسساتها وصمود أبنائها وعلى حماية مقدساتنا الإسلامية والمسيحية ومواجهة كلّ المخططات الصهيونية الرامية إلى تهويدها وتهجير أبنائها وتدنيس مقدساتها.

كما يدعو المؤتمر الحكومات العربية إلى مطالبة الأمم المتحدة بطرد الكيان الصهيوني من حظيرتها بسبب عدم تنفيذه لمقتضيات القرار ١٩٤ الذي يشرط عضويته في الأمم المتحدة بتنفيذه. ويطالب المؤتمر أيضاً الحكومات العربية عموماً والحكومة اللبنانية خصوصاً، بضمان الحقوق

المدنية والإنسانية للفلسطينيين المقيمين في أراضيها، وتمكينهم من حقّ التعليم الإلزامي والضمان الصحي والعمل السياسي والنضال من أجل نيل حقهم في العودة وفي تقرير المصير.

وإذ يشدد المؤتمر على وجوب تفعيل سلاح المقاطعة الشاملة ضدّ العدو والشركات المتعاملة معه، وإغلاق كلّ تمثيل رسمي، دبلوماسي أو اقتصادي أو ثقافي، صهيوني في أي قطر من الأقطار العربية، يدعو دول الجامعة العربية إلى الالتزام بأحكام المقاطعة، مستغرباً عدم توفير نصاب اجتماع مكتبها الدائم في دمشق، مثلما يدعوها إلى وقف كلّ أشكال التطبيع مع العدو عملاً بأحكام ميثاق الجامعة وقرارات قمتي القاهرة وعمان، كما يدعوها إلى الوفاء بالتزاماتها في دعم الانتفاضة مالياً، وإلى رفع مستوى ذلك الدعم وأحداث صندوق قومي يغطي احتياجات الانتفاضة والتنمية في فلسطين لامتصاص العمالة الفلسطينية الموظفة في مشاريع الاستيطان الاستعمارية ولفك الارتباط بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الصهيوني؛ مثلما يدعوها إلى اتخاذ مبادرات حاسمة في اتجاه تمكين الانتفاضة من حقّ الدفاع المشروع عن نفسها بالسلاح، ومن حقّ حيازة هذا السلاح لتحرير أرضها، وذلك بإمدادها باحتياجاتها منه، وبالصرف على القطاع الكفاحي الذي يحتاج إلى تغطية مادية لا تقل عن احتياجات الغذاء.

وإذ يقدر المؤتمر تقديراً عالياً قرار العراق بتخصيص مبلغ المليار يورو لدعم الانتفاضة، يدعو الدول العربية إلى السعي لدى الجهات المختصة في الأمم المتحدة للإفراج عن هذا الدعم والعمل على تنفيذ هذا القرار. كما يدعو إلى تخصيص جزء من عائدات النفط العربي لدعم الانتفاضة وصمودها.

ودعا المؤتمر إلى إقامة قرى نموذجية دفاعية على طول الحدود مع العدو وتأمين المستلزمات الضرورية لها باعتبارها الخط الأمامي للجيوش النظامية.

وكما يسجل المؤتمر بفخر واعتزاز الانتصار البطولي الذي حققته المقاومة اللبنانية، الوطنية والإسلامية، بدحرها الاحتلال الصهيوني، وإلحاق الهزيمة العسكرية بقواته، وإجبارها على الانكفاء إلى فلسطين، يعتبر خيار المقاومة خياراً استراتيجياً للأمة، ويدعو إلى استخلاص درس المقاومة في لبنان عامة، وجنوبه خاصة، والبناء عليه في خياراتنا البرنامجية الكفاحية ضدّ العدو الصهيوني. مثلما يسجل اعتزازه بصمود سورية في وجه الضغط الأمريكي ـ الصهيوني ورفضها المساومة على الثوابت الوطنية في الصراع وعلى حقوقنا العربية في الجولان وجنوب لبنان وفلسطين، واعتزازه بتجربة التلاحم السوري ـ اللبناني المشترك في وجه الضغط والعدوان، مؤيداً حقّ لبنان في المقاومة لتحرير مزارع شبعا المحتلة، وتحرير الأسرى اللبنانيين والعرب في سجون العدو، وتمكين اللاجئين الفلسطينيين من حقهم في العودة إلى أرضهم، داعياً إلى اعتبار ٢٥ أيار/مايو من كلّ عام، يوم تحرير الجنوب اللبناني، عيداً قومياً لِكُلّ العرب.

كما يؤكّد المؤتمر على ضرورة تنفيذ كافة الالتزامات المالية العربية المقررة في القمم العربية بما فيها مؤتمر بيروت لوزراء الخارجية، لدعم لبنان في مواجهة الضغوط المفروضة عليه للتراجع عن

خياراته الوطنية والقومية وفي مقدمتها تشبثه بحقه في المقاومة واستكمال تحرير أرضه، وبعلاقته الاستراتيجية مع سورية والتي نسعى جميعاً لتطويرها، وتنقيتها من الثغرات والشوائب، وترسيخها على قواعد التكامل والتكافؤ والاحترام المتبادل لمصالح البلدين وسيادتهما.

٢ ـ الأمن القومي العربي

توقف المؤتمر أمام قضية الأمن القومي العربي، فلاحظ مقدار ما يتعرض له من استباحة وتدهور متزايدين وما يترتب عن واقع التجزئة على الأمن القومي، فإلى وجود القوى والأساطيل والقواعد العسكرية الأجنبية الجاثمة على أرجاء أراضي عربية عدة والمياه العربية، إلى الإهدار اليومي السافر لجزء من سيادة الدول العربية على أراضيها وأجوائها ومياهها من طرف قوى العدوان الصهيوني والإمبريالي، إلى استمرار الاحتلال الصهيوني لفلسطين والجولان ومزارع شبعا، والاحتلال الأجنبي للعديد من الأراضي العربية، إلى العدوان العسكري الأنغلو ـ أميركي اليومي على شمال العراق وجنوبه، والعدوان الصهيوني على مواقع المقاومة وعلى الوجود السوري في لبنان، إلى حيازة الكيان الصهيوني للسلاح الذري ومحاولات حرمان العراق والعرب من حقّ حيازة سلاح الردع الاستراتيجي المناسب، إلى العدوان على الحقوق المائية العربية ولا سيما في العراق وسورية ولبنان وفلسطين والتهديد بالعدوان على هذه الحقوق ضدّ مصر والسودان من خلال رعاية المشروع الانفصالي في جنوب السودان، إلى محاولات إثارة النعرات العرقية في المغرب العربي، والطائفية والمذهبية في المشرق العربي قصد تهديد وحدة الكيانات الوطنية فيهما، إلى العدوان على عروبة الجزائر من خلال محاولات تصفية مكتسبات التعريب في نظامها التعليمي التربوي، إلى العدوان على الأمن الثقافي العربي من خلال الاختراق الثقافي الإمبريالي الصهيوني الهادف إلى تمزيق نسيج الثقافة والتربية والقيم...، تتشكل سلسلة من التحديات الخطيرة التي تضع الأمن القومي العربي أمام امتحان عسير.

وإذ حلل المؤتمر هذه الأوضاع الخطيرة التي يجتازها أمننا القومي العربي، دعا إلى:

أ ـ جلاء الجيوش والأساطيل والقواعد الأجنبية الجاثمة على أراضينا ومياهنا في غير بقعة من وطننا العربي، واحترام سيادة دولنا والكف عن سياسات الاستباحة لها والعدوان عليها والعمل على تحقيق ذلك بِكُلّ الوسائل.

ب ـ الوقف الفوري للعدوان العسكري الإمبريالي على العراق ورفض الحظر الجوي المفروض على مناطقه الشمالية والجنوبية.

ج ـ جلاء الاحتلال الصهيوني والإمبريالي عن سائر الأراضي العربية المحتلة من العدو الصهيوني وجلاء إسبانيا عن مدينتي سبتة ومليلية والجزر الجعفرية المغربية.

د ـ الحق في حيازة أسلحة الدفاع الشرعي عن أمننا القومي، وفي امتلاك وسائل الردع الاستراتيجي والتشبث بحق العراق في حيازة سلاحه الاستراتيجي للدفاع عن أمنه الوطني وعن

الأمن القومي العربي، ورفض سائر القرارات القاضية بتجريده من سلاحه وفرض الرقابة الأمنية عليه.

هـ ـ دعوة مصر إلى تعزيز دورها القيادي في معارك الأمة العربية ضدّ أعدائها وإسقاط المؤامرة الصهيونية القديمة الجديدة بعزل مصر عن هذا الدور العربي القومي.

و ـ فرض الرقابة على سياسة التسلح الصهيونية المهددة للاستقرار والأمن الإقليميين، وإخضاع المنشآت النووية للدولة الصهيونية للتفتيش الدولي.

ز ـ تصحيح الخلل في التوازن الإقليمي مع العدو من خلال لقاء استراتيجي بين وسورية والعراق وإيران يتكامل مع لبنان ومقاومته البطلة وفلسطين وانتفاضتها المجيدة، ويكون منفتحاً بشكل خاص على مصر والدول العربية والإسلامية كافة، وتشكيل وفد من المؤتمر القومي العربي لبحث موضوع هذا اللقاء الاستراتيجي مع القيادات في العواصم المعنية في أقرب وقت.

ح ـ تفعيل صيغة التعاون العسكري العربي ومعاهدة الدفاع العربي المشترك وكل المؤسسات المتصلة بها.

ط ـ تطوير التعاون العسكري مع روسيا والصين، وكوريا، والهند وباكستان وجمهوريات آسيا الوسطى ودول منظمة المؤتمر الإسلامي، والسعي إلى بناء باندونغ جديدة بين الوطن العربي والقوى الكبرى في منظومة الجنوب.

ي ـ حلّ النزاع الإماراتي ـ الإيراني حول الجزر العربية الثلاث بالطرق السلمية وبما يكفل توثيق عرى علاقات التعاون العربي ـ الإيراني.

ك ـ دعوة تركيا إلى فتح حوار جدي مع العراق وسورية حول اقتسام عادل لمياه نهري الفرات ودجلة.

ل ـ دعوة الحكومات العربية وخاصة حكومات المغرب العربي إلى التصدي للهيمنة الثقافية الفرنكوفونية على بلدانها بما يحفظ لكيان الأمة هويته الثقافية العربية ـ الإسلامية.

م ـ دعوة الحكومة الجزائرية إلى التراجع عما يسمّى بإصلاح المنظومة التربوية القاضي بضرب مكتسبات التعريب في البلاد، حفاظاً على هويته العربية ـ الإسلامية، ودعوتها إلى رفع التجميد العملي لقانون استعمال اللغة العربية.

ن ـ التصدي الحازم لكافة الدعوات إلى التطبيع الثقافي مع الكيان الصهيوني، وفضحها ومحاصرتها، ومواجهة سائر محاولات تزوير تاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني في المقررات المدرسية أو في الإعلام.

٣ ـ الحصار والعدوان على العراق

ناقش أعضاء المؤتمر كافة المستجدات المتعلّقة بالحصار المفروض على العراق والعدوان الأنجلو ـ أميركي المستمر ضده، وركزوا مناقشاتهم على المحاولة الأميركية الجديدة الرامية إلى إدامة الحصار بما يسمّى «العقوبات الذكية» والتي تتضمن درجة عالية من الخبث واللؤم ومحاولة تمزيق الجبهة الواسعة المتنامية المؤيدة لرفع الحصار.

وجدد المؤتمر قناعته بأن استهداف العراق بالحصار والعدوان هو استهداف لموقفه المبدئي من الصراع العربي ـ الصهيوني والرافض لِكُلّ التسويات القائمة ولتوجهه الوحدوي، ولإصراره على بناء قوة ذاتية مستندة إلى تنمية مستقلة، وإلى عمق علمي وتقني.

كما تدارس المجتمعون أيضاً أعمال لجنة رفع الحصار التي شكلتها الدورة السابقة للمؤتمر وأعمال كافة لجان التضامن مع العراق، وركزوا على ضرورة تطوير أنشطتها على أساس النقاط التالية:

١ . إن الحصار المفروض على العراق والعدوان الأنجلو ـ أمريكي المستمر، هو في الواقع اعتداء على الأمة العربية جميعها وهو جزء من المخططات الأميركية والصهيونية لتمزيق الأمة وإخضاعها للهيمنة الكاملة، ولذلك لا بدّ من تكثيف الجهد من أجل الرفع الكامل للحصار من دون شروط، والإصرار الدائم على إدانة هذا العدوان.

٢ . إن الجانب الأساس من الحصار المفروض على العراق هو جانب عربي، وبالتالي فإن النشاطات الموجهة لرفعه لا بدّ من أن تركز على الحكومات العربية وذلك بتكثيف ما يمثل الضغط الشعبي الحقيقي عليها، واعتبر اتفاقات المناطق التجارة الحرة وفتح خطوط جوية نظامية إلى العراق خطوات هامة على الطريق الصحيح لا بُدَّ من أن تتبعها خطوات باتجاه العلاقات الطبيعية مع العراق.

٣. لا بدّ من الرفض الواضح والكامل للمقولات التي تزعم التعاطف مع الشعب العراقي والتي تنادي برفع الحصار شريطة الالتزام بالشرعية الدولية. والتأكيد على أن ذلك يعني استمرار الحصار والعدوان، وخصوصاً أن العراق يؤكّد أنّه قد نفذ بالفعل التزاماته الدولية.

٤ . يسجل المؤتمر نشاطاً شعبياً واسعاً لرفع الحصار عن العراق في أقطار عربية عديدة، ويتمثل هذا النشاط في العديد من المؤتمرات والبيانات والمقالات واللقاءات التلفزيونية والتظاهرات. الخ، وإرسال طائرات تحمل وفوداً شعبية وأحياناً رسمية ودون موافقة لجنة العقوبات «٦٦١» ويعتبر ذلك مساهمة فعالة في كسر الحصار ومن اللازم تكثيف هذا النشاط في الفترة القريبة القادمة.

٥ . يؤكّد المؤتمر على أن نجاح العمل من أجل رفع الحصار عربياً وغربياً شكل ضغطاً نتج عنه محاولات أميركية تطرح فيها شعارات ومشاريع جديدة توحي بتخفيف الحصار مثل مشاريع تعد

الآن تحت عنوان ما يسمّى «بالعقوبات الذكية» التي هي في واقع الأمر فرض وصاية استعمارية دائمة شرسة على العراق، مما يشكل مزيداً من ابتزاز ثروات العراق وفرض هيمنة مستمرة عليه.

٦. إن الربط الفعال في كلّ النشاطات بين الحصار الظالم والعدوان المستمر على العراق، وبين الاعتداء المستمر من قبل الكيان الصهيوني على شعبنا في فلسطين المحتلة ضروري؛ فالعدو واحد وهدف التمزيق والهيمنة هو نفسه، كما أنَّ هذا الربط يوحد ويضاعف الجهود.

٧. إن المواقف الأخلاقية التي اتخذها بعض كبار موظفي الأمم المتحدة وبرامجها العاملة في العراق والمتمثلة باستقالاتهم من مواقعهم وإعلانهم لحقائق حول دور لجان التفتيش جاءت لتؤكد مصداقية الموقف العراقي الذي كان يؤكّد دائما على الطبيعة التجسسية لبعض عناصر لجان التفتيش.

ويوصي المؤتمر بإبراز المواقف الآتية والعمل من أجل تحقيق الأهداف التالية حسب الإمكانيات المادية وأولويات العمل. علماً بأن هذه التوصيات تتضمن بعض التوصيات السابقة التي لم تنفذ:

١. المطالبة برفع الحصار عن العراق فوراً وبدون أي شروط ورفض القرار ١٢٨٤ وأي قرار لا يرفع الحصار بالكامل.

٢. تحذير الحكومات العربية وحكومات الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وسائر الدول الصديقة في الأمم المتحدة من المشروع الأميركي الجديد، وتشكيل وفود لمقابلة ممثليها ودعوتها لاتخاذ مواقف واضحة من الانزلاق في أي موافقة ضمنية على أي قرار للأمم المتحدة ينتقص عملياً من سيادة العراق ووحدته ويؤدي إلى الوصاية عليه ونهب ثرواته.

٣. يدين المؤتمر انطلاق العدوان على العراق من أراضي بعض الدول المجاورة له ومن مياهها الإقليمية ويطالب الدول المعنية بالكف عن السماح لانطلاق الطائرات المعتدية من أراضيها أو مياهها الإقليمية وبخاصة أن مناطق الحظر الجوي التي تنطلق الطائرات من أجل إدامتها قد فرضت من جانب واحد ولا يوجد قرار من مجلس الأمن لتبريرها.

٤. تكليف عدد من أعضاء المؤتمر بدراسة التقارير والدراسات المتعلّقة بما يسمّى «بالعقوبات الذكية» لفضح ما جاء في هذه المشاريع من ابتزاز ووصاية.

٥. العمل على إرسال وفد برلماني عربي إلى البرلمانات الأجنبية وبخاصة البرلمان الأوروبي في حملة واسعة لاحتواء المحاولات الأمريكية الجديدة الهادفة إلى تمرير ما يسمّى «بالعقوبات الذكية» وإحباطها.

٦. إبراز الرفض الكامل لاعتبار برنامج النفط مقابل الغذاء بديلاً عن رفع الحصار، وفضح التخريب المتعمد لهذا البرنامج من خلال ما يسمّى بالمواد ذات الاستعمال المزدوج وعن طريق

تعليق العقود، مما أفرغه من محتواه الإنساني، بالإضافة إلى تحول صندوق موارد هذا البرنامج إلى أداة لنهب أموال العراق حيث لم يحصل الشعب العراقي على أكثر من جزء بسيط من موارده.

٧. دعوة الحكومات العربية التي لم تقم حتّى الآن بتمثيل ديبلوماسي كامل مع العراق إلى إعادة علاقاتها الدبلوماسية الكاملة معه.

٨. مطالبة الحكومات العربية بضرورة الإعلان عن تسيير رحلات منتظمة للطائرات العربية مع العراق ومن دون أخذ إذن من لجنة العقوبات لأن الأمر لا يتطلب ذلك.

٩. التفعيل السريع لمناطق التجارة الحرة والربط الإعلامي بين كسر الحصار والمصالح الاقتصادية للأقطار العربية.

١٠. الدعوة المستمرة للحكومات العربية لتطبيق المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة رفعاً للأضرار التي أصابتها من جراء الحصار.

١١. الاستفادة من الموقع الإلكتروني للمؤتمر الموجود حالياً على الإنترنت بوضع أهم المقالات والمعلومات حول الحصار على العراق فيه حتّى يكون ذلك وسيلة لنشر هذه المعلومات والاتصال المباشر مع لجان نشطة في مضمار رفع الحصار.

١٢. التركيز على مقاطعة السلع الأمريكية القابلة للاستبدال تعبيراً عن غضب الشعب العربي من السياسة العدوانية الأميركية.

١٣. دعوة النقابات المهنية والعمالية العربية للتواصل مع مثيلاتها في الدول الأجنبية لحثها على اتخاذ مواقف ضدّ الحصار والعدوان على العراق.

١٤. مناشدة جمعيات حقوق الإنسان العربية والأجنبية لتصعيد تنديدها بآثار العدوان والحصار وإبراز انتهاك حقوق الإنسان والمواثيق المختلفة المرتبطة بحق الطفل والمرأة والتنمية والمعرفة.

١٥. دعوة النقابات القانونية واتحاد المحامين العرب واتحاد القانونيين العرب لإعداد الدعاوى القانونية لمحاكمة أبرز العسكريين والسياسيين الضالعين في حرب الخليج وفي جريمة الحصار ولمساهمتهم في جرائم ضدّ الإنسانية.

١٦. التنديد بمقررات لجنة التعويضات الدولية التي تطالب العراق مبدئياً بتسديد حوالى ٣٧٠ مليار دولار وضرورة تمثيل العراق في اللجان التي تدرس هذه المواضيع.

١٧. إبراز عدم شرعية مناطق الحظر الجوي شمال العراق وجنوبه والذي لا يندرج حتّى تحت «الشرعية الدولية» التي تستخدمها أمريكا بانتقائية وازدواجية.

١٨. دعم جهود المركز الدولي بمدريد والذي يعمل لإبراز «جريمة العامرية» البشعة.

١٩. إبراز موضوع سلاح اليورانيوم المشع وآثاره المدمرة على الإنسان والبيئة، والاتصال بالأحزاب الأوروبية التي تهتم بهذا الموضوع بعد موت عدد من جنود الناتو في كوسوفو، والضغط على جامعة الدول العربية لتشكيل لجان علمية لدراسة الأضرار الإشعاعية والتكاليف اللازمة

لاحتواء الأسلحة المشعة المنتشرة في الصحراء، والقيام بمسح طبّي لِكُلّ من تعرض للإشعاع في الكويت والسعودية والعراق وأيضاً الجنود العرب الذين ساهموا في الحرب، والمطالبة بالتعويض عن هذه الأضرار، مع الإشارة إلى تقاعس منظمة الصحة العالمية عن القيام بواجبها في هذا المجال.

٢٠. الاتصال بمنظمة الوحدة الأفريقية وبعض الدول والشخصيات الأفريقية وغير الأفريقية، لزيارة العراق استنكاراً للحصار وكسراً له.

٢١. يقوم المؤتمر القومي العربي بتنظيم حوارات بين المثقفين العراقيين والكويتيين والعرب للبحث في سبل رفع الحصار والتنبيه إلى مخاطر استمرار العداء الإعلامي والسياسي بين شعبين يتقاسمان مصيراً وأحداً.

٢٢. دعوة الجامعات العربية إلى قبول الطلاب العراقيين فيها، وإقامة علاقات إخاء وترابط مع الجامعات العراقية وتوفير الكتب العلمية لها كسراً للحصار الثقافي والعلمي.

٢٣. استثمار القنوات الفضائية بشكل جيد وتزويدها من قبل المؤتمر القومي بقائمة من الشخصيات التي يمكن أنْ تساهم بشكل فعال في مناظرات أو في لقاءات لشرح الموقف العربي والدولي من العدوان على العراق واستمرار حصاره اللاشرعي.

٢٤. إرسال قرارات المؤتمر إلى المنظمات والاتحادات والنقابات والجامعات العربية وإلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، لغاية تعميمها والعمل على تنفيذ ما ورد فيها.

٤ ـ العلاقات العربية

إذ يسجل المؤتمر افتقاد الأمة العربية لاستراتيجية موحّدة وواضحة تجاه ما يتعرض له الوطن العربي من عدوان واختراقات ومخططات تستهدف الأمن القومي ومستقبل الأمة العربية، وارتهان أغلب الأنظمة للهيمنة الأميركية، يؤكّد على الخطوات الإيجابية المحدودة التي فرضتها انتفاضة الشارع العربي الذي تفاعل مع انتفاضة الأقصى وصمود العراق وتحرير جنوب لبنان. وخاصة ما تمّ من مأسسة لمؤتمر القمة العربي والاتفاق على دورية اجتماعاته وما تمّ إنجازه من خطوات إيجابية في بعض العلاقات العربية ـ العربية، إن على المستوى الاقتصادي أو السياسي. ويرى المؤتمر أنَّ المصلحة العليا للأمة وضرورات مواجهة العدوان الذي يتهدد وجودها تتطلب:

١. إنهاء كلّ الخلافات العربية ـ العربية عن طريق الحوار وتغليب العقل، مما يتطلب من المؤتمر القومي العربي المساهمة في الجهد الرامي إلى تصفية الأجواء العربية ـ العربية بتشكيل لجنة من حكماء الأمة لهذه الغاية.

٢. العمل على مضاعفة الجهود والمبادرات التي تمت بين العراق وسورية لتحقيق الاتفاق الاستراتيجي بينهما.

٣. مواصلة العمل على رفع الحصار عن ليبيا والسودان، خاصة بعد سقوط كلّ الذرائع التي كانت مستخدمة لفرض هذا الحصار.

٤. العمل على حلّ المشكلة العراقية الكويتية وإعادة الثقة بين البلدين بما يحقق مصلحة كلّ منهما واستقرارهما. ودعوة مجلس التعاون الخليجي للمساهمة في تنقية الأجواء بالمنطقة وتطوير العلاقات مع كلّ أقطارها والتخطيط لاستقبال العمالة العربية عوضاً عن العمالة الأجنبية.

٥. ويؤكّد المؤتمر على ضرورة إحياء اتحاد المغرب العربي، وتفعيل مؤسساته، ودعوة المعنيين جميعاً إلى حلّ مشكلة الصحراء المغربية على أرضية الوحدة والمصلحة المشتركة للأطراف المعنية، ومواجهة مخططات التغلغل الصهيوني في أقطار المغرب العربي وخاصة في موريتانيا، والمساهمة في إيقاف نزيف الدم العربي والإسلامي بالجزائر.

٦. يدعو المؤتمر الحكومة الجزائرية وكل الأطراف المعنية إلى العمل الجاد من أجل إيقاف نزيف الدم وتحويل مشروع الوئام المدني إلى وئام وطني شامل وحقيقي.

٧. السعي من أجل تفعيل قرار سابق لجامعة الدول العربية بإلغاء تأشيرات الدخول في ما بين الأقطار العربية، ورفض التذرع بالمعاملة بالمثل، خاصة وأن هذه القاعدة لا تعتمد في العلاقة بين بعض الدول والولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية.

٨. يرحب المؤتمر بالفكرة الداعية إلى إقامة برلمان شعبي عربي يتكون من شخصيات وفعاليات لها صفة تمثيلية سياسية أو نقابية أو اجتماعية ويدعو إلى وضع تصورات تنظيمية لهذه الفكرة بغية مناقشتها وإقرارها.

٩. ويرى المؤتمر أن المصلحة القومية تتطلب وضع استراتيجية متكاملة لإحياء وتمتين العلاقات العربية ـ الأفريقية ومواجهة الاختراق الصهيوني للكثير من الدول الأفريقية. والعمل على مساعدة هذه الدول في معركة التنمية والبناء، بما يعزز عمق العلاقة العربية ـ الأفريقية في إطار من التعاون الذي يخدم مصلحة الطرفين ويحول دون المخاطر التي تتهدد المصالح العربية والأفريقية على السواء.

١٠. ويدعو المؤتمر إلى تمتين العلاقات مع مؤسسات المجتمع المدني التركي، وعلى مواجهة الحلف التركي ـ الصهيوني ـ الأمريكي الذي يستهدف الأمة العربية ومقدراتها.

١١. يؤكّد المؤتمر أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية عدو للأمة العربية ومسؤولة وشريكة في جرائم الإبادة التي تمارس ضدّ شعبي العراق وفلسطين، مما يتطلب موقفاً حازماً رسمياً وشعبياً في مواجهتها، وذلك بمراجعة العلاقات التجارية والاقتصادية مع أمريكا واستخدام سلاح النفط وتعميم مقاطعة بضائعها، ودعوة أبنائنا من العرب والمسلمين في أمريكا لتوحيد صفوفهم وتطوير عملهم داخل المجتمع الأمريكي بما ينعكس إيجاباً على قضايانا ومصالحنا العربية.

١٢. كما يدعو المؤتمر إلى رصد المتغيرات المتلاصقة في سياسات بعض الدول الكبرى في مواجهة سياسة القطب الواحد، ووضع خطّة متكاملة للتفاعل مع هذه المتغيرات وتوظيف العلاقات العربية بما يضمن المصالح الاستراتيجية للأمة العربية.

٥ ـ الديمقراطية وحقوق الإنسان

تدارس المؤتمر أوضاع حقوق الإنسان والديمقراطية في الوطن العربي وما تشهده من انتهاكات صارخة في الأغلب الأعم من الأقطار العربية، رغم حصول تحسن نسبي في بعض قليل منها، فلاحظ أن المؤشرات الدالة عليها تتجه إلى الإفصاح عن منحى من التدهور والانحدار يدعو إلى القلق: فإلى التزايد المثير في الخروق السافرة للحقوق المدنية والسياسية، ومنها الحق في المساواة بين المواطنين، وعدم التمييز بين الرجل والمرأة، والحق في التنقل، والحق في الرأي والتعبير، والتنظيم، والتمثيل السياسي، والمواطنة الكاملة، هناك قدر هائل من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان ممثلة في تزايد ظاهرة الاعتقال السياسي التعسفي، ومنع وحجز الصحافة، والتدخل السياسي السافر في شؤون القضاء والمحاكمات غير المكفولة بالضمانات القانونية، ناهيك عن غياب الحياة الدستورية، وتزوير إرادة الشعب في الاقتراع الانتخابي، ومنع التعددية السياسية، واستمرار العمل بقوانين الطوارئ، وإفراغ المؤسسات التمثيلية: المحلية والنيابية من مضمونها، بالإضافة إلى تردي الممارسة الديمقراطية على مستوى العديد من الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية.

ويؤكّد المؤتمر أنَّ الديمقراطية داخل الأقطار العربية هي الطريق الأفضل والأجدى لتنمية العمل القومي الوحدوي الحق، إذ بمقدار ما تتوسع رقعة الحريات تزداد مساهمة الشعب العربي في بناء أسس تقدّمه ووحدته.

كما توقف المؤتمر عند ما تعاني منه الفئات الكادحة في أغلب الأقطار العربية من حرمان واعتداء على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية.

وإذ ينبه المؤتمر إلى المحاولات الخبيثة التي تلجأ إليها الإدارة الأمريكية وبعض المؤسسات الدولية لاستغلال حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات لتبرير تدخلها في الشؤون الداخلية تحت عنوان «حقّ التدخل الإنساني»، يدعو الحركة العربية لحقوق الإنسان وسائر المنظمات والجمعيات غير الحكومية إلى التصدي النظري والعملي لهذه المحاولات، وفي إطار ما تقدّم يدعو المؤتمر إلى:

أ ـ احترام حرية الرأي والصحافة وحمايتهما من كلّ عدوان، وكذلك صون الحق في التنظيم والإضراب والتظاهر وتشكيل الجمعيات بحسبانها حقوقاً شرعية دستورية تكفلها النظم السياسية الحديثة للدولة المدنية العصرية.

ب ـ وقف العدوان على إرادة الشعب الحرة من خلال وضع حدّ لتزوير الانتخابات وطبخ المؤسسات الصورية، كما من خلال إحاطة الاقتراع والحياة التمثيلية بالضمانات القانونية

والدستورية التي تكفل لها الشرعية والصدقية، وتأكيد مبدأ التداول السلمي للسلطة عبر انتخابات نزيهة يتعدد فيها المرشحون ويشرف عليها القضاء إشرافاً كاملاً.

ج ـ ضمان استقلال القضاء استقلالاً يتأمن به دوره الدستوري الحيادي والتحكيمي والمرجعي.

د ـ صيانة حقوق المرأة وتفعيل دورها، وضمان مشاركتها الفعالة في الحياة السياسية، ودعوتها لتكثيف نشاطها ودورها في الحياة العامة.

هـ ـ تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني الوطنية والمستقلة، وأجهزة الرقابة الشعبية، في مراقبة السلطة والمؤسسات والاحتساب عليها قانونياً.

و ـ تفعيل دور منظمات حقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان في مضمار مراقبة سلوك السلطة والدفاع عن دولة الحق والقانون. ودعوتها لتشكيل لجان وطنية لمراقبة عمليات الاقتراع في البلدان العربية كافة.

ز ـ تدريس مادة حقوق الإنسان في المقررات المدرسية وفي المعاهد والجامعات وكليات الجيش والشرطة.

ح ـ إطلاق سجناء الرأي والسجناء السياسيين من السجون العربية.

٦ ـ التنمية العربية

ناقش المؤتمر الأوضاع الاقتصادية العربية والظروف التي تمر بها عملية التنمية في البلدان العربية في إطار التحولات والتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي في هذه المرحلة والتحديات التي تواجهها عملية التنمية، ورأى المؤتمر من خلال النقاشات والآراء التي تمّ تداولها أنَّ التنمية العربية في مرحلة سيطرة القطب الواحد وإشاعة نظام حرية السوق والليبرالية الاقتصادية الجديدة، تتعرض لتحديات جدية، خاصة مع البرامج المطروحة من قبل مؤسسات العولمة في ما يتعلق بعملية الإصلاح الاقتصادي والتثبيت الهيكلي التي اعتمدت سياسة الليبرالية الاقتصادية في أبشع صورها، والتي قادت دولاً عديدة إلى المزيد من الاضطرابات الاجتماعية والأزمات الاقتصادية.

ورأى المؤتمر أن الاقتصادات العربية تتعرض، إضافة لما تعانيه الاقتصادات المماثلة في البلدان النامية، إلى خصوصية تتمثل في الاستراتيجية الأميركية ـ الغربية ـ الصهيونية التي تقف باستمرار ضدّ أي محاولة جدية للنهوض العربي، أو للتكامل الاقتصادي، وإلى التضييق على البلدان العربية بهدف إخضاعها للسياسات والمخططات التي تعزز من موقع المشروع الرأسمالي الأمريكي في منطقتنا العربية، وقد أدت هذه السياسات والمخططات، إضافة إلى العوامل الذاتية وإلى بقاء حالة التجزئة وإفشال برامج التنمية وأحداث تراجع في مستويات المعيشة وفي مؤشرات التنمية البشرية الناجمة عن السياسات المالية المتبعة في إطار توصيات المؤسسات المالية الدولية، وما أدت إليه هذه السياسات من إفقار وحرمان متزايدين للطبقات الفلاحية والعمال ومن سحق الطبقة الوسطى، كما إلى انتشار ظاهرة الفساد في الدولة والمجتمع.

إنْ فشل هذه السياسات يقتضي إعادة نظر جدية في استراتيجيات التنمية المتبعة، والعمل على تشكيل كتلة اقتصادية عربية قوية قادرة على الوقوف من موقع الندية والتكافؤ في مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية وفي مواجهة التحديات التي أفرزتها هذه المرحلة على المستوى العالمي.

وأكد المؤتمر أن مستقبل التنمية العربية مرهون إلى حدّ كبير بمستقبل التكامل الاقتصادي العربي من جهة، كما بالقدرة على إشراك أوسع القطاعات الاجتماعية في عملية التنمية بمفهومها الشامل، وبتوزيع عادل للثروة وللدخل القومي من خلال منع تركز الثروة والدخل واتباع سياسات تنموية بديلة تركز على زيادة حصة الأنفاق الاجتماعي من الدخل القومي والميزانيات الحكومية لتحسين التنمية البشرية، ورفع حصة أصحاب الدخول المتدنية، وإعادة النظر بالإعفاءات والاستثناءات المتزايدة للطبقات ذات الدخل العالي من الالتزامات الضريبية.

وقد رأى المؤتمر أيضاً أن من أهم أسباب فشل التنمية العربية، عدم إعطاء الأبعاد الاجتماعية والبيئية والسياسة العلمية والثقافية، وغيرها من الأبعاد، حقها من الاهتمام ما يجعلها تنمية، غير مستقلة وغير مستدامة، بالإضافة إلى عدم مراعاتها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المكتسبة للعمال والفلاحين، وتهميش دورهم.

وأكد المؤتمر على أن تيسير انتقال الأيدي العاملة العربية عبر الحدود المشتركة، وضمان حقوقهم، يساهم في حلّ مشاكل البطالة، وتعزيز الوحدة العربية، وحماية الأمن القومي العربي. كما شدد المؤتمر على ضرورة وضع خطّة لحماية حقوق العمال العرب المهاجرين إلى بلدان الغرب، ودراسة ظاهرة الهجرة السريعة لأبناء المغرب العربي باتجاه أوروبا ومحاولة إيجاد معالجات سليمة لها.

كما أكد على ضرورة الاهتمام بالانتقال بالبحث العلمي في الوطن العربي إلى مرحلة التجربة والتطبيق ودفع عملية التعليم والبحث العلمي وربطهما بعملية التنمية وتنسيق الجهود العربية العلمية في هذا الاتجاه.

وناقش المؤتمر قضايا التنمية الثقافية العربية، ملاحظاً أن هناك محاولة لقطع العرب عن ماضيهم الثقافي وعن أفكارهم وتجاربهم التنويرية وكأن هناك عولمة للثقافة العربية وجعلها ثقافة استهلاكية رخيصة.

وأشار المؤتمر أيضاً إلى أهمية الإعلام في التنمية داعياً إلى مناقشة واسعة لمسألة الإعلام العربي في وسائله كافة، (المرئي والمسموع والمكتوب)، والسعي لوضع خطّة إعلامية ذات بعد قومي وتنموي.

وتوقف المؤتمر كذلك أمام انعقاد اجتماع منظمة التجارة العالمية في الدوحة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم، ونبه إلى الانعكاسات السلبية لانعقاده، ولا سيما وأن هذه المنظمة تمثل قمة المؤسسات المعولمة في خدمة المشروع الرأسمالي العالمي، وقد تعرضت اجتماعاتها الأخيرة إلى

موجة عارمة من الاحتجاجات، ودعا المؤتمر، بعد عرضه أهداف المنظمة ومراميها البعيدة، إلى شجب انعقادها في قطر، أو في أية دولة عربية.

كما وجه المؤتمر نداءً خاصاً للأمة العربية، بقواها الحية ومواقعها الرسمية، حول هذا الأمر، داعياً لشرح سلبيات هذا المؤتمر.

وفي هذا الإطار توقف المؤتمر أمام اتفاقات التجارة الحرة العربية التي جرى توقيعها بين عدد من الدول العربية، فرأى في ذلك ظاهرة ينبغي استكمالها، سواء على مستوى تصديق ما تمّ عقده من اتفاقات ولا سيما بين مصر والعراق، وتونس والعراق، أو على مستوى تعميم هذه الاتفاقات لتشمل كلّ الأقطار العربية، سواء من خلال التطبيق الفاعل لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وصولاً إلى الاتحاد الجمركي العربي فالسوق العربية المشتركة، ودعا المؤتمر كلّ القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنقابية الفاعلة في المجتمع إلى العمل الحثيث في هذا الاتجاه.

كما توقف المؤتمر أمام اتفاقية التجارة الحرة العربية بين سورية والعراق، ومسارعة البلدين إلى التصديق عليها، داعياً إلى تطويرها على غير مستوى، ولا سيما لتكون نواة لسوق عربية مشرقية مشتركة تضم لبنان والأردن وتتكامل مع مصر والسودان وبلدان المغرب العربي والجزيرة والخليج العربي، مع وضع الضوابط لمنع تسرب البضائع الإسرائيلية، أو البضائع المنتجة من مشاريع مشتركة بين إسرائيليين وبعض رجال الأعمال العرب.

كما رأى المؤتمر في مشاريع الربط الكهربائي بين مصر والأردن وسورية ولبنان، ومستقبلاً العراق، وفي ربط أنابيب الغاز من مصر إلى الأردن وسورية ولبنان، وفي تشغيل خطّ سكة الحديد بين سورية والعراق، خطوات إيجابية على طريق التكامل العربي، داعياً إلى استكمالها مع أقطار أخرى وبالسرعة الممكنة.

ورأى المؤتمر في انعقاد المؤتمر الاقتصادي العربي في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر القادم، على مستوى الوزراء، فرصة لطرح كلّ الهموم والشؤون المتصلة بالتنمية العربية والعلاقات الاقتصادية والتجارية العربية البينية، داعياً الأمانة العامة لكي تعد بالتعاون مع أعضاء المؤتمر من الاقتصاديين مذكرة خاصة للمؤتمر تتضمن توجهاته ورؤاه الخاصة بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها الدعوة إلى تحييد العلاقات الاقتصادية العربية عن العلاقات والمواقف السياسية الآنية واتخاذ جميع الإجراءات لتسهيل وتفعيل الاتفاقات المختلفة خاصة في مجال إزالة العوائق أمام التبادل التجاري وإقامة المشروعات المشتركة وأمام حركة الأموال والاستثمارات ودعم الشركات والاتحادات النوعية وتنشيط الدور الاستثماري للدولة والقطاع العام في البنية التحتية والمشروعات الاستراتيجية، والعمل على إصلاح الخلل الإداري والفني الحاصل في هذا القطاع، والمحافظة على الثروات الوطنية وخاصة النفط.

كما أوصى المؤتمر بتمتين العلاقات الاقتصادية مع دول الجنوب بما في ذلك الاستفادة من تجاربها التنموية وتنسيق المواقف معها في المحافل الدولية، وخصوصاً لجهة المطالبة بحرية انتقال قوة العمل بين دول العالم أسوة بحرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال.

خاتمة

في الختام إذ يجدد المؤتمر شكره للعراق رئيساً وقيادةً وشعباً على حسن الضيافة، والتسهيلات الوافرة التي قدمها للمؤتمر، ولفضاء الحرية والاستقلالية الذي تميزت به نقاشات المؤتمر ومقرراته، فإنه يجدد العهد لشعب العراق أنّه سيبقى بِكُلّ أعضائه سنداً للعراق في مواجهة الحصار والعدوان، وجسر ثقة ومودة لقضيته العادلة في دنيا العروبة والإسلام وعلى مستوى العالم بأسره، كما سيبقى سنداً للنضال المستمر للشعب الفلسطيني من أجل تحرير كامل أرضه واستعادة كلّ حقوقه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

بغداد، ٢٠٠١/٥/١٤

المشاركون

د. أحمد الجباعي (سورية): طبيب.

أ. أحمد الكحلاوي (تونس): أستاذ جامعي.

أ. أحمد حسن أحمد (مصر): أمين التنظيم وعضو المكتب السياسي/الحزب الناصري.

أ. أحمد حسين اليمانيّ (فلسطين/لبنان): عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

أ. أحمد عبيدات (الأردن): محامٍ/رئيس وزراء سابق.

د. أحمد ولد داداه (موريتانيا): أمين عام اتحاد القوى الديمقراطية/عهد جديد.

د. الطاهر لبيب (تونس): الأمين العام للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية.

د. الياس فرح (العراق): عضو قيادة قومية في حزب البعث الاشتراكي العربي.

أ. أمل محمود فايد (مصر): أمينة المرأة وعضو المكتب السياسي للحزب الناصري.

أ. أمير الحلو (العراق): رئيس تحرير مجلة الضياء.

أ. أميمة الخش (سورية): كاتبة وروائية.

أ. أمين إسكندر (مصر): كاتب.

أ. أمين الغفاري (مصر/بريطانيا): نائب رئيس النادي العربي ـ لندن.

الأب د. أنطوان ضو (لبنان): أمين عام اللجنة الأسقفية للحوار الإسلامي ـ المسيحي.

أ. باسم قاقيش (الأردن/إسبانيا): لجنة دعم القضية العربية ـ إسبانيا.

د. بسام أبو غزاله (الأردن): عضو هيئة إدارية في المنتدى العربي في عمان.

أ. توفيق مهنا (لبنان): عميد الخارجية في الحزب السوري القومي الاجتماعي.

د. ثامر الشيخلي (العراق): الأمين العام لاتحاد الاقتصاديين العرب.

أ. جابر حبيب جابر (العراق): أستاذ جامعي.

أ. جاسم علوان (سورية/مصر): ضابط متقاعد.

د. جلال الطاهر (المغرب): محام.

أ. جمال هنيدي (سورية): محامٍ/باحث.

أ. جهاد الزين (لبنان): صحفي.

أ. جهاد كرم (لبنان): سفير سابق.

أ. حاكم الفايز (الأردن): عضو سابق في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

أ. حامد محمود (مصر): أمين عام مساعد الحزب الناصري في مصر.

أ. حذام زهور عدي (سورية): أستاذة/باحثة اجتماعية.

د. حسان مريود (سورية): وزير سابق.

د. حسن عبد العظيم (سورية): محامٍ/الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي في سورية.

د. حسني الشياب (الأردن): نائب سابق ـ أستاذ جامعي.

أ. حسين ضناوي (لبنان): محام.

د. حسين علي الجميلي (العراق): أستاذ جامعي.

أ. حمد حجاوي (فلسطين/مصر): كاتب.

أ. حمدين صباحي (مصر): نائب.

أ. خالد الرويشان (اليمن): رئيس الهيئة العامة للكتاب والنشر والتوزيع في اليمن.

أ. خالد السفياني (المغرب): محام/أمين عام الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني.

أ. خالد عمر (اليمن/مصر): عضو اللجنة التنفيذية لملتقى الشباب العربي.

أ. خلدون نجا (لبنان): رئيس فرع المنتدى القومي العربي في الشمال.

د. خليفة عيسى العزابي (ليبيا): مدير معهد الإنماء العربي.

أ. خليل ولد الطيب (موريتانيا): أستاذ جامعي.

د. خير الدين حسيب (العراق/لبنان): اقتصادي/ مدير مركز دراسات الوحدة العربية.

أ. دريد سعيد ثابت (العراق): كاتب وسياسي.

د. دينا حسيب (العراق/مصر): اقتصادية.

أ. راتب الجنيدي (الأردن): محام.

أ. رحاب مكحل (لبنان): المدير التنفيذي للمؤتمر القومي العربي.

أ. رسول الجشي (البحرين): صيدلي/نائب سابق.

أ. رفيق مراد (لبنان): رئيس حزب الاتحاد في لبنان.

د. رياض عزيز هادي (العراق): رئيس جمعية حقوق الإنسان في العراق.

أ. سايد كعدو (لبنان): مخرج سينمائي.

أ. سعد قاسم حمودي (العراق): أمين عام مؤتمر القوى الشعبية العربية.

د. سعد ناجي جواد (العراق): أستاذ جامعي.

أ. سعيد خالد الحسن (فلسطين/المغرب): أستاذ جامعي.

أ. سليم الزعبي (الأردن): محامٍ/وزير ونائب سابق.

أ. سيد شعبان (مصر): عضو المكتب السياسي للحزب العربي الديمقراطي الناصري.

د. شكري الهرماسي (تونس): طبيب.

أ. صباح المختار (العراق/بريطانيا): محام.

أ. صبحي توما (العراق/فرنسا): باحث اجتماعي.

أ. صفوان قدسي (سورية): الأمين العام للحزب الاشتراكي العربي في سورية.

أ. صلاح صلاح (فلسطين/لبنان): عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

أ. ضياء الدين داوود (مصر): أمين عام المؤتمر القومي العربي.

أ. ضياء الفلكي (العراق/بريطانيا): عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي.

أ. طارق أبو الحسن (سورية): مستشار قانوني.

أ. طاهر المصري (الأردن): عضو مجلس النواب الأردني/رئيس وزراء سابق.

اللواء طلعت مسلم (مصر): مدير عام جريدة الشعب/لواء أركان حرب متقاعد.

أ. عارف دليلة (سورية): أستاذ جامعي.

أ. عباد اسبيتان (الأردن): مهندس مدني/مدير عام.

أ. عباس الجابري (العراق): أستاذ جامعي.

د. عبد الإله بلقزيز (المغرب): أستاذ جامعي.

د. عبد الإله مشهداني (العراق): عضو الأمانة العامة لمؤتمر القوى الشعبية.

د. عبد الحفيظ مقران (الجزائر): أستاذ جامعي.

أ. عبد الرحمن التليلي (تونس): أمين عام حزب التجمّع الوحدوي.

أ. عبد الرحمن خير (مصر): الأمين العام للنقابة العامة لعمال الإنتاج الحرفي، عضو اللجنة المركزية لحزب التجمّع الوطني التقدّمي الوحدوي.

أ. عبد الرزاق زريق (سورية): محامٍ.

أ. عبد الصمد حيزة (سورية): باحث في التراث، شاعر.

د. عبد الغفور كريم علي (العراق): رئيس مركز الدراسات الفلسطينية في جامعة بغداد.

أ. عبد القادر الحضري (المغرب): أستاذ أدب.

أ. عبد القادر صبحا (فلسطين/الأردن): عضو مجلس أمناء ملتقى الشباب القومي العربي.

د. عبد القدوس المضواحي (اليمن): طبيب/نائب سابق/عضو قيادة التنظيم الشعبي الناصري في اليمن.

د. عبد الله تركماني (سورية/تونس): أستاذ/باحث.

د. عبد الله سليمان العوض (السودان): مدير عام وكالة الإغاثة الإسلامية.

أ. عبد الله شكري (سورية): محامٍ.

أ. عبد الله عبد الحميد (لبنان): المدير التنفيذي لملتقى الشباب القومي العربي.

أ. عبد النبي الفيلالي (المغرب): نائب برلماني/رئيس مجلس بلدي.

أ. عبد الواحد هواش (اليمن): نائب أمين سرّ قيادة قطر اليمن لحزب البعث العربي الاشتراكي.

د. عدنان شومان (سورية): كاتب وباحث/مدير عام (المستشارون الدوليون المتحدون).

د. عصام نعمان (لبنان): محامٍ/وزير ونائب سابق.

أ. عصمت بكر الطائي (العراق/ليبيا): أستاذ جامعي.

أ. علي المفتاح (قطر): سفير سابق.

أ. علي سيف حسن (اليمن): كاتب.

أ. عماد شبارو (لبنان): رجل أعمال.

د. عمار بن سلطان (الجزائر): أستاذ جامعي.

أ. عمر قسم السيد علي (السودان): إداري في معهد الدراسات الأفريقية الآسيوية في جامعة الخرطوم.

أ. عمر مهاجر (السودان): كاتب.

أ. عوني فرسخ (فلسطين/الإمارات): كاتب.

د. غسان الخازن (لبنان): محامٍ/دكتور في التاريخ.

أ. **غسان مكحل** (لبنان): رئيس القسم العربي والدولي في جريدة السفير.

أ. **غيداء درويش** (الأردن): كاتبة.

أ. **فايز إسماعيل** (سورية): أمين عام حزب الوحدويين الاشتراكيين/وزير سابق.

أ. **فايز شخاترة** (الأردن): باحث سياسي.

أ. **فخري قعوار** (الأردن): رئيس التحرير المسؤول لصحيفة «**الوحدة**» الأسبوعية الأردنية.

د. **فداء الحوراني** (سورية): طبيبة.

أ. **فضل شرورو** (فلسطين/سورية): مشرف عام على إذاعة القدس.

أ. **فيصل بن خضراء** (فلسطين/الأردن): رجل أعمال.

أ. **فيصل درنيقة** (لبنان): رئيس مجلس أمناء ملتقى الشباب القومي العربي.

د. **فيصل كلثوم** (سورية): رئيس نقابة المعلمين في جامعة دمشق، أستاذ جامعي.

د. **قاسم عزاوي** (سورية): طبيب وشاعر.

د. **كمال خلف الطويل** (فلسطين/أمريكا): رئيس جمعية الخريجين العرب الأميركيين.

أ. **لبيب قمحاوي** (الأردن): كاتب/ناشط سياسي/رجل أعمال.

أ. **ليث شبيلات** (الأردن): مهندس.

أ. **ماجد السمرائي** (العراق): رئيس تحرير مجلة الأقلام.

أ. **مازن الساكت** (الأردن): كاتب.

أ. **ماهر عبد الله أحمد** (فلسطين/الإمارات): صحفي.

أ. **ماهر مخلوف** (مصر): مهندس.

د. **مجدي أحمد حسين** (مصر): رئيس تحرير جريدة الشعب.

أ. **مجدي المعصراوي** (مصر): رئيس مجلس إدارة دار الكرامة للصحافة والطباعة والنشر.

د. **محمّد أبو العلا رضوان** (مصر): عضو المكتب السياسي للحزب العربي الديمقراطي الناصري.

أ. **محمّد أبو ميزر** (فلسطين/الأردن): عضو مجلس مركزي فلسطيني سابقاً.

د. **محمّد أشرف بيومي** (مصر): أستاذ جامعي ومدير برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق (سابقاً).

أ. **محمّد البصري** (المغرب): عضو أمانة عامة للمؤتمر القومي العربي.

د. **محمّد المسعود الشابي** (تونس): محامٍ/ عضو سابق في القيادة القومية لحزب البعث.

د. **محمّد المسفر** (قطر): أستاذ جامعي.

أ. **محمّد المنصف الشابي** (تونس): مدير عام دار نقوش عربية.

أ. **محمّد بوشيحة** (تونس): أمين عام حزب الوحدة الشعبي.

أ. **محمّد سعيد ظافر** (اليمن): اقتصادي.

أ. **محمّد عبد المجيد منجونه** (سورية): محامٍ.

أ. **محمّد عمر كرداس** (سورية): عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية.

أ. **محمّد فاضل زيان** (ليبيا/بريطانيا): محامٍ ـ منسق التجمّع الوطني الديمقراطي الليبيّ.

أ. **محمّد فرج الملهوف** (ليبيا): مدير مركز الدراسات والبحوث/المؤتمر الشعبي العام.

أ. **محمّد لخضر بلعيد** (الجزائر): سفير سابق.

أ. محمّد محمود ولد محمّدن (موريتانيا): عضو نقابة المحامين في موريتانيا.

أ. محمود معروف (المغرب): صحفي/مدير مكتب صحيفة القدس العربي في المغرب.

أ. مرضي القطامين (الأردن): عضو هيئة إدارية للمنتدى العربي.

أ. مصطفى اللداوي (فلسطين/سورية): حركة حماس.

أ. مصطفى نويصر (الجزائر): أستاذ جامعي.

أ. مطاع صفدي (سورية/لبنان): رئيس تحرير مجلة الفكر المعاصر.

أ. معن بشوّر (لبنان): رئيس المنتدى القومي العربي/نائب أمين عام المؤتمر القومي العربي.

أ. ممدوح رحمون (سورية/لبنان): كاتب وباحث.

أ. منصور الأطرش (سورية): مزارع/وزير سابق.

د. منير الحمش (سورية): باحث اقتصادي/ عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي.

أ. منير السعيد عيد (فلسطين/اليمن): حركة حماس.

أ. منير الصياد (لبنان): رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي التنظيم الناصري.

أ. منير درويش (سورية): خبير تكنولوجي/ قيادي في حزب العمال.

د. ناصر السيد (السودان): أستاذ جامعي.

أ. ناصر سابا (سورية/فرنسا): مستشار قانوني.

د. نشأت الحمارنة (الأردن/سورية): أستاذ جامعي/طبيب.

أ. نصر شمالي (سورية): كاتب/مدير دار المستقبل للنشر.

د. نظمي العبيدي (العراق/ألمانيا): طبيب/رئيس جمعية مساعدة العراق في بادزوبرنهايم (ألمانيا).

أ. نعيم مدني (الأردن): محامٍ.

أ. نقولا الفرزلي (لبنان/فرنسا): عضو قيادة قومية سابق في حزب البعث العربي الاشتراكي.

د. هادي حسن (العراق): اقتصادي.

أ. هاشم قاسم (لبنان): صحفي.

أ. هاني الدحلة (الأردن): محامٍ/أستاذ جامعي.

د. هاني سليمان (لبنان): محامٍ/أستاذ جامعي.

أ. هاني فاخوري (لبنان): عضو ندوة العمل الوطني في لبنان.

د. هدى عماش (العراق): مدير عام وعضو المجمع العلمي العراقي.

أ. وائل المقدادي (العراق/بريطانيا): رجل أعمال.

أ. وليد علي رضوان (سورية): كاتب.

د. وميض نظمي (العراق): أستاذ جامعي.

أ. وهدان عويس (الأردن): مهندس.

أ. ياسر عبد الجواد (مصر): محامٍ.

د. ياسين سويد (لبنان): لواء ركن متقاعد ـ مؤرخ.

أ. يوسف إسماعيل (فلسطين): دار الفكر للأبحاث والنشر.

أ. يوسف عويد صياصنة (سورية): عضو اتحاد الكتاب العرب، شاعر.

أ. يونس العموري (فلسطين): باحث/صحفي.

المؤتمر القومي العربي الثاني عشر ٢٠٠٢(*)

بيان إلى الأمة

في رحاب البحرين العابق بإرث عريق من الانفتاح، والحرص على التجدد ومواكبة روح العصر، وفي لحظات عصيبة من حياة الأمة حيث يصل العدوان الصهيوني، والتهديد الاستعماري، إلى مدى غير مسبوق، انعقد المؤتمر القومي العربي الثاني عشر مسكوناً بهواجس المخاطر القائمة والداهمة التي تواجه الأمة.

ولقد احتلت المجازر الصهيونية الجارية على أرض فلسطين وسبل مواجهتها الحيز الأكبر من مناقشات المؤتمر وجلساته، مما دفعه إلى أنْ يصدر إعلاناً خاصاً ملازماً لهذا البيان حول التطورات الجارية وما يتصل بها من قضايا الصراع العربي/الصهيوني باسم «إعلان المنامة».

كما رأى المؤتمر في الهبة الشعبية الرائعة التي تملأ أقطار الوطن العربي تضامناً مع شعب فلسطين، واستنكاراً للجرائم الصهيونية ـ الأميركية، وسخطاً على العجز العربي الذي يصل أحياناً إلى حدود التواطؤ، تأكيداً جديداً على وحدة الأمة في همومها واهتمامها، في مشاعرها ومصالحها، في آمالها وآلامها، وهي الوحدة التي يرتكز إليها كلّ العاملين في سبيل نهضة الأمة وتجديد مشروع تجديدها الحضاري وبينهم أعضاء المؤتمر، بل هي الوحدة التي شكل غيابها، في الواقع والفكر والمنهج والتنظيم، مصدر كلّ النكسات والهزائم والشرور التي أصابت الأمة.

وإذ عرض المؤتمر مجمل التطورات والمتغيرات العربية والدولية وانعكاساتها على عناصر المشروع الحضاري العربي الستة: الوحدة، الديموقراطية، الاستقلال الوطني والقومي، التنمية المستقلة، العدالة الاجتماعية، والتجدد الحضاري، وتدارس قضية خاصة هي «أمريكا العرب»، فقد رأى المؤتمر ما يلي:

(*) انعقد المؤتمر القومي العربي الثاني عشر في البحرين خلال الفترة ١ ـ ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

في الاستقلال الوطني والقومي وقضايا الأمن القومي العربي

توقف المؤتمر عند المخاطر التي باتت تهدد استقلال الوطن العربي أكثر من أي وقت مضى خاصة في غمار الحرب الموسومة بأنها ضدّ الإرهاب، حيث أدى الانصياع الكامل لمنطق الولايات المتحدة الأمريكية إلى التأثير على استقلالية القرار السياسي وتعريض الإرادة الوطنية إلى الانزلاق لتبني مواقف تتناقض كلياً مع المصالح القومية العربية، حتّى في الأمد القريب المنظور.

إنَّ التدخلات المرتقبة من قبل الولايات المتحدة وحليفاتها الأطلسيات يمكن أنْ تعرّض ما تبقى من جوهر الاستقلال في أقطارنا العربية لأفكار تفوق في عنفوانها ومداها تلك التي تعرض لها في ظلّ الحقبة الاستعمارية الكولونيالية، إنما تهدد باستعمار للإرادة السياسية وتطويعها لتكون مطية للالتفاف على نضالات شعبنا العربي ودماء الشهداء الذين سقطوا دفاعاً عن استقلال العرب وسيادتهم.

وقد تدارس المؤتمر جملة من القضايا التي تتصل بالتهديدات الأمريكية لاستقلالنا وأمننا القومي وفي مقدمها:

١ ـ الصراع العربي ـ الصهيوني

استحوذت تطورات الصراع العربي ـ الصهيوني وتداعياتها على جزء كبير من نقاشات المؤتمر، وتداخلت مع سائر القضايا والمحاور، ولا سيما في ظلّ التطورات المتسارعة على الأرض الفلسطينية.

وقد أعاد المؤتمر تأكيده على سلامة الموقف الذي اعلنه الأمين العام للمؤتمر الأستاذ ضياء الدين داوود في ٢٠٠٢/٣/١٦ تجاه «مبادرة السلام» السعودية، خصوصاً بعد تحولها إلى مبادرة عربية في قمة بيروت، وغموض هذه المبادرة في ما يتعلق بالحق الكامل للعودة، كما بتضمينها استعداد كلّ الدول العربية لقيام علاقات طبيعية مع الكيان الصهيوني وهو ما لم تنصّ عليه حتّى قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، كما لم تتطرق له سائر المبادرات العربية السابقة علما أنَّ المؤتمر طالما أكد أنّه ليس من حقّ أي قيادة أو جيل مصادرة حقّ الأجيال القادمة بالتمسك بكامل حقوقها.

وإذا كان الرد الإسرائيلي على هذه المبادرة قد جاء في اليوم التالي لانعقاد قمة بيروت حرباً شاملة على الشعب الفلسطيني، فإن الأمة العربية تنتظر من نظامها الرسمي مبادرة فاعلة ترتقي إلى مستوى الرد الصهيوني الوحشي.

وفي هذا الإطار ناقش المؤتمر جملة أفكار وخيارات.

٢ ـ الحصار والعدوان على العراق

إزاء الجهود الأمريكية المحمومة لحشد أوسع تأييد دولي لتوجيه ضربة ضدّ العراق بزعم إرغامه على استقبال المفتشين على أسلحة الدمار الشامل وتحت ادعاء ضلوعه في الإرهاب الدولي، فإن المؤتمر يحذر من استجابة أي طرف عربي أو إسلامي لمثل هذه المخططات العدوانية التي تستهدف في المقام الأول إضعاف العراق عبر ما يسعى إليه الكيان الصهيوني من إعادة تقسيم الأقطار العربية، وليس من قبيل الصدفة في شيء أنْ يتوافق خطَا حظر الطيران في شمال وجنوب العراق مع الهدف الإمبريالي ـ الصهيوني لتقسيم العراق، وليس ذلك سوى خطوة أوّلية لتقسيم بقية البلدان العربية وقد انتهى المؤتمر إلى:

١ ـ الرفض الحازم للتهديدات الأمريكية ضدّ العراق والتأكيد على التضامن العربي الكامل مع أشقائنا في العراق والتصدي الحاسم لِكُلّ المبررات والمساومات والمقايضات التي تستهدف التغطية على العدوان الأمريكي.

٢ ـ المطالبة برفع الحصار الجائر على العراق وإلغاء مناطق حظر الطيران التي فرضتها أمريكا وبريطانيا في شمال وجنوب العراق ووقف كافة أشكال حرب الاستنزاف ضده.

٣ ـ رفض أي حديث عن تطبيق ما يسمّى بالعقوبات الذكية والنهب المستمر لمقدرات العراق تحت ستار دفع التعويضات.

٤ ـ يؤكّد المؤتمر على ضرورة المضي قدماً في توسيع وتوثيق كافة أنواع العلاقات بين العراق واشقائه العرب وضرورة العودة إلى حالة العلاقات الديبلوماسية الطبيعية والكاملة بينه والدول العربية وفي أسرع وقت ممكن والاستفادة من التطورات الإيجابية التي شهدتها قمة بيروت العربية في هذا المجال.

٥ ـ لقد صار لزاماً على أمتنا العربية، على المستويين الرسمي والشعبي، أنْ تتوجه لتفعيل خيارات جديَة لمواجهة العدوان الأمريكي على الصعد الديبلوماسية والسياسية والاقتصادية والإعلامية والعسكرية.

٦ ـ تفعيل الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ بتجريد الكيان الصهيوني من أسلحة الدمار الشامل.

٧ ـ تشكيل لجنة من أعضاء المؤتمر لمتابعة ما انتهى إليه في هذا الصدد ولا سيما أن كافة الدلائل تشير إلى احتمال حدوث العدوان الأمريكي خلال الأشهر الأولى من الصيف القادم، الأمر الذي يستوجب إنشاء آلية للتحرّك الفعال لمواجهته وخاصة على الصعيد الشعبي. علماً بأن كافة الخيارات النضالية ستكون مفتوحة وواردة، بأقصى الطاقة وأشد الوقع.

٣ ـ لبنان

رغم أن لبنان قد نجح في تحرير معظم أراضيه المحتلة بفضل مقاومة مجاهدة مستندة إلى وحدة وطنية ودولة مساندة وعمق عربي متمثل بسورية وعمق إسلامي متمثل بإيران، إلا أنَّ التهديدات والضغوط الصهيونية ما زالت تتصاعد ضدّ لبنان وعمقه السوري وتسعى بشتى الأساليب والوسائل إلى إرباك مقاومته والإيقاع بينها وبين الدولة، كما بين لبنان وسورية بهدف ثني البلدين عن تمسكهما بالحقوق والثوابت. وهنا يدعو المؤتمر إلى دعم الموقفين السوري واللبناني بكافة الوسائل الاقتصادية والسياسية لتحرير الجولان ومزارع شبعا. ولم يستبعد المؤتمر أنْ تتصاعد هذه التهديدات والضغوط على لبنان وسورية، بما فيها الضغوط العسكرية والاقتصادية والمالية، مع تصاعد الحرب الصهيونية على الشعب الفلسطيني، والمخاوف الإسرائيلية من إمكانية اشتعال الجبهة الشمالية لفلسطين المحتلة الأمر الذي يتطلب وقفة عربية وإسلامية جادة وعملية إلى جانب البلدين الشقيقين المستهدفين، كما يتطلب أيضاً الارتقاء بالعلاقة بين البلدين إلى مستوى يحصنهما من كلّ الشوائب والثغرات التي علقت بهما في السنوات الأخيرة، مبدياً ارتياحه إلى ما جرى مؤخراً من تطورات إيجابية.

٤ ـ السودان

توقف المؤتمر أيضاً أمام التهديدات المتزايدة لاستقلال السودان ووحدة أراضيه والتحرّكات الأمريكية التي تستهدف تغيير الهوية العربية للسودان وفصل الشمال عن مناطق الجنوب بل إن مخطط التقسيم قد تجاوز مناطق الحرب في الجنوب إلى مناطق أخرى مثل جبال النوبة في شمال السودان ومناطق غرب وشرق السودان. إنَّ مثل هذه المخططات تستهدف حصار السودان والحيلولة دونه ودون دوره الفاعل في الربط بين العرب وأشقائهم في أفريقيا فضلاً عن تهديد التواصل التاريخي والطبيعي بين السودان ومصر.

إنَّ المؤتمر ليؤكّد على تضامنه الكامل مع شعبنا العربي في السودان ودفاعه عن هويته وسلامة أراضيه وإدانته للمساعي الأمريكية والصهيونية التي تتحصن وراء مزاعم حماية حقوق الإنسان والدفاع عن الأقليات في حين أن هدفها الرئيس هو تهديد الموارد المائية في منطقة حوض النيل وحرمان السودان ومصر منها واستصغار مقدرات السودان وثرواته الزراعية والنفطية.

إنَّ العدوان على عروبة السودان ومصر ما هي إلا حلقة من حلقات المقاومة الاستعمارية للوحدة العربية ولامتداد الهوية العربية والإسلامية في أفريقيا، وما السودان إلا أحدى القوى الكبرى الدافعة والذي يمثل بموقعه وأراضيه ومياهه وموارده التعدينية أحد ركائز الوحدة العربية.

وقد أكد المشاركون على ضرورة تفعيل المبادرات العربية لحلّ الصراعات في السودان حفاظاً على مقدراته ووحدة أراضيه ومقاومة كافة المخططات الرامية لفصل الجنوب عن الشمال وإثارة النزعات الانفصالية في مختلف أقاليمه.

٥ ـ الظاهرة الأمازيغية في المغرب العربي

توقف المؤتمر أمام الظاهرة الأمازيغية في المغرب العربي وخاصة عندما بدأت بعض القوى الأجنبية المتعددة، تعمل على استغلال هذه الظاهرة، وتنظر للكتلة الشعبية الأمازيغية كمجموعة سكانية مناهضة للهوية العربية ـ الإسلامية ومهددة لوحدة المغرب العربي وأمنه الوطني والقومي، وما يتنافى والحقائق التاريخية والرابطة الحضارية والروحية والوطنية التي تجمّع بين أبناء المغرب العربي بِكُلّ أطيافهم وانتماءاتهم، في إطار وحدة الكيان الوطني، وفي ظلّ الديمقراطية والتعددية الحزبية والسياسية.

الوحدة العربية

توقف المؤتمر عند واقع السعي المشترك لأمتنا العربية نحو هدفها النهائي في تحقيق الوحدة العربية والذي بدت فيه عوامل الإيجاب متداخلة مع مظاهر سلبية لا سبيل لتجاهل خطورتها في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الأمة.

لقد عادت حقيقة الوحدة لتفرض نفسها ليس فقط على لغة الخطاب الرسمي العربي بل على أدبيات تيارات سياسية عديدة كانت تعارض أو بالأدنى تتجاهل حتمية هذه الوحدة، وهو ما انعكس بشكل واضح في إعادة تفعيل المفردات الوحدوية في الشارع العربي واستنباط صيغ جديدة أكثر جذرية وأوسع انتشاراً ولا سيما في قطاعات الشباب العربي.

العلاقات العربية ـ العربية (الصعيد الرسمي)

١ ـ يؤكّد المؤتمر على الارتباط العضوي بين الأمن الوطني لِكُلّ قطر عربي على حدة والأمن القومي العربي في مفهومه الشامل. إنَّ الدولة القطرية تمثل حقيقة قائمة يصعب تجاوزها أو تجاهل ما تفرضه من أمر واقع يكاد يتجذر باستمرار. ولكن الحقيقة الأخرى والأكبر والأهم التي لا يجوز القفز فوقها أو تجاهلها أيضاً تتمثل في عجز الدول القطرية العربية مهما كانت إمكاناتها ومواردها وقدراتها عن الوفاء باحتياجات التنمية المستقلة أو متطلبات الأمن الوطني من ناحية وأن الإطار المثالي للوفاء بهذه الاحتياجات والمتطلبات إيماناً بالارتباط العضوي بين القطري والقومي. وتنبع هذه الحقائق لا من توجهات فكرية عقائدية، رغم توافرها بجلاء، وإنما تنبع أيضاً من اعتبار التكتلات الاقتصادية العملاقة لغة العصر في جميع المناطق والقارات.

٢ ـ يؤكّد المؤتمر على ضرورة تفعيل النظام العربي بِكُلّ مؤسساته ومنظماته واتفاقاته ومواثيقه، ولا سيما مؤسسة القمة العربية ويبدي ارتياحه لالتزام المسؤولين بمبدأ دورية انعقادها للمرة الثانية كما كان الأمر في قمة بيروت، رغم التحفظ على بعض قراراتها، والسعي أيضاً لإعلان محكمة العدل العربية.

٣ ـ إنَّ الخلافات العربية ـ العربية تستنزف إمكانات الأمة وقدراتها وتشغلها عن بناء التنمية وضمان الأمن ولذلك فإن المنهج القومي الذي يمكن اعتماده في مواجهة هذه الخلافات يمكن أنْ يتوافر على أساس ما يأتي:

أ ـ تحديد مجالات الاتفاق وتعميقها وتوسيعها باستمرار وهي كبيرة.

ب ـ تحديد ما يمكن حله في الأجل القريب وتهيئة كلّ السبل الكفيلة بذلك.

ج ـ إرجاء ما يتعذر حله إلى فترات قادمة تتوافر فيها ظروف أفضل.

٤ ـ الترحيب بحل عدد من النزاعات العربية ـ العربية مثلا خلافات ونزاعات الحدود وتيسير المرور والتجارة عبرها، والمياه، ومن أمثلة ذلك ترسيم الحدود اليمنية ـ السعودية بالاتفاق الثنائي، وانتهاء الخلاف الحدودي القطري ـ البحراني عن طريق محكمة العدل الدولية وترسيم الحدود السعودية ـ القطرية بالاتفاق الثنائي أيضاً.

ويرحب المؤتمر أيضاً باتفاقات تسهيل وتيسير المرور والتجارة عبر الحدود بين لبنان والأردن وسورية وكذلك اتفاقات الربط الكهربائي بين مصر وسورية والأردن ولبنان.

٥ ـ يرحب المؤتمر بالخطوة الأولية البناءة على طريق المصالحة بين العراق من جهة والكويت والسعودية من جهة أخرى. وهو إذ يرى فيها استجابة لمطلب قومي رفعه المؤتمر منذ سنوات، يتوجه إلى المسؤولين في الدول المعنية بضرورة البناء التراكمي للعلاقات بين الأقطار الثلاثة، واتخاذ مبادرات تعزز فرص تطور هذه العلاقات، وتقطع الطريق على كلّ المتربصين بها والمتضررين من قيامها ولا سيما الإدارة الأميركية التي طالما استغلت مثل هذا الخلاف لضرب العراق وابتزاز السعودية والكويت.

٦ ـ يرحب المؤتمر بالاتجاه المتزايد إلى إبرام اتفاقيات مناطق التجارة الحرة في الوطن العربي بين مجموعات من الدول العربية بهدف تحرير التجارة في ما بينهما بمعدلات أسرع مما تقره اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومن أمثلتها الاتفاقيات الموقعة بين العراق ومصر وسورية والأردن والإمارات العربية المتحدة وتونس.

وفي هذا السياق يؤكّد المؤتمر على أمرين:

الأول: ضرورة تحييد العلاقات الاقتصادية العربية ومصالح المواطنين العرب عن الخلافات السياسية بين المسؤولين العرب وتحصين العلاقات العربية في مجموعها من تأثير العوامل الظرفية التي ينبغي أنْ تبقى ظرفية وفي هذا الإطار يدعو المؤتمر إلى إعلان ميثاق الشرف العربي بحيث لا تمتد انعكاسات الخلافات بين الأنظمة إلى تعميق الحساسيات القطرية.

الثاني: الالتزام بالاتفاقيات التي يتم التوصل إليها والموافقة عليها في إطار جامعة الدول العربية لتحقيق ما تهدف إليه تلك الاتفاقيات من تكامل وتنسيق بما يعزز مصداقية الحكومات العربية وجديتها.

٧ ـ يرحب المؤتمر بالمبادرات التي يقوم بها السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية على غير صعيد ويدعو الدول العربية إلى توفير كلّ المتطلبات المالية والسياسية اللازمة لتنفيذ المشروع الكبير الذي تبناه في تطوير منظومة العمل العربي المشترك وتعزيز إمكانياته وقدراته وتفعيل آلياته وأساليب عمله. ويثمن المؤتمر جهود الأمين العام في تعامله مع مؤسسات المجتمع المدني العربية ويدعو هذه المؤسسات إلى تنظيم لقاءات مكثفة مع الأمين العام للجامعة لدراسة سبل التعاون وأشكال التنسيق في مجالات الاهتمام المشترك.

٨ ـ تأكيد الاهتمام بقضايا المياه في الوطن العربي انطلاقاً من التوقعات المستقبلية المعززة بالدراسات العلمية والتي تذهب إلى أن حروب المستقبل هي الحروب من أجل المياه وخاصة أن معظم مصادر المياه العربية تقع خارج حدود الوطن العربي من ناحية، كما أنَّ خريطة التوسع الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة ترتبط بمصادر المياه العربية إلى حدّ كبير من ناحية أخرى. إنَّ المخاطر المحدقة بالأمن القومي المائي لا تقل خطورة عن التهديدات والقواعد والتسهيلات العسكرية.

ويدعو المؤتمر الدول العربية المعنية إلى إحكام التنسيق بينها في هذا المجال الحيوي، كما يدعو جامعة الدول العربية ومنظماتها المعنية لأن تقوم بدورها في تعزيز المصالح العربية المشروعة في المياه وبخاصة على المستوى الدولي.

٩ ـ دعوة السلطات القطرية للتعامل بطريقة إيجابية مع المطالب المشروعة للجماعات الإثنية في بعض الدول العربية وبخاصة المطالب الثقافية.

الصعيد الشعبي (العمل الشعبي العربي)

إنَّ تقوية المشاركة الشعبية هي المدخل الرئيس لمساندة الجهود العربية الرامية لبلوغ هدف الوحدة ولخلق أجواء التعبئة الشعبية واستدعاء الطاقات العربية المعطلة والمهمشة لتوظيفها في الممارسة الديمقراطية الحقة لكسب الرهان على مستقبل الوحدة العربية.

ويعرب المؤتمر عن اعتزازه العميق بجماهير الأمة التي تؤكد كلّ يوم صدق توجهها الثوري وأصالة التزامها القومي وصلابتها النضالية مهما كانت فداحة الخطوب والمحن التي تجابهها ومهما تكالبت عليها القوى الداخلية والخارجية وتعاظمت تحدياتها.

إنَّ جماهير الأمة من المحيط إلى الخليج، بمؤسساتها ومنظماتها من أحزاب ونقابات ومؤسسات وجمعيات استطاعت أنْ تبلور موقفاً قومياً صلباً مناهضاً ورافضاً لِكُلّ أشكال الهيمنة والسيطرة والعدوان، وتلك حقيقة هامة لا يستطيع الحكام العرب تجاهلها بعد الآن، بل لقد سارعوا إلى الاعتراف بها وتأكيد أن حركة الشارع متقدمة بخطوات كثيرة عن حركة القمة، وهو ما يشرّف تضحيات هذه الجماهير ويعزز مقدارها بينما هي تتحمل الكثير من المعاناة والضغوط للحفاظ

على الحياة مجرد الحياة في ظلّ تدهور مستويات المعيشة في أبسط صورها ورغم تفاقم مشكلة الفقر إلى حدود تنذر بأوخم العواقب السياسية والاجتماعية وبخاصة مع تركز الثروة وانتشار الفساد.

إنَّ ما شهده العالم في الأيام الأخيرة من اتّساع حركة الغضب الشعبي على امتداد الوطن العربي يحتاج من القوى الحية في الأمة إلى احتضان وتطوير كما يحتاج من الأنظمة إلى الامتناع عن كلّ أشكال القمع والقهر والإفراج عن كلّ سجناء الرأي أو الذين تمّ اعتقالهم خلال التظاهرات.

ولا شكّ في أنَّ الواجب القومي يفرض على أعضاء المؤتمر جميعا أنْ يعودوا إلى جماهيرهم في كلّ بلد عربي، وأن يضعوا إمكانياتهم تحت إمرة دعوتهم القومية، وبخاصة في ضوء التحديات المتصاعدة في فلسطين والعراق.

ويهم المؤتمر أنْ يؤكّد في معرض اعتزازه بفاعلية العمل الشعبي العربي في تدعيم السعي المشترك للوحدة العربية ما يلي:

١. دعوة المثقفين العرب إلى الاهتمام بتعميق ثقافة المقاومة وإشاعتها وتدعيمها في صفوف الأمة، ويدخل في هذا الإطار تعزيز ثقافة مواجهة التطبيع.

٢. يعرب المؤتمر عن تقديره للتعاون التام بينه وبين المؤتمر القومي ـ الإسلامي، ويقدر بشكل خاص ارتقاء حال المصالحة في ما بين تيارات الأمة الحية وفي طليعتها التيار القومي والتيار الإسلامي، الأمر الذي سيشكل المناخ النوعي الحاضن لنمو واتّساع مقومات المبادرة الاستراتيجية التي تبلورت على أرض فلسطين.

ويؤكّد على أهمية هذا التعاون في ظلّ حالة العطالة التي يعيشها النظام العربي الرسمي، وبقاء أداء السلطات العربية محصوراً ومحاصراً في مناخ إدارة الأزمات لا حلها، مما يعطي فرصة كي تخفف هذه السلطات من قبضتها على هذه التيارات الحية، إن أحسنت هذه التيارات التعامل مع هذه المعطيات كافة، وعليها أنْ تفعل.

٣. يدعو المؤتمر الأحزاب العربية في صفوف المعارضة إلى تعزيز الأساليب الديمقراطية في هياكلها التنظيمية، وآليات عملها الداخلية، بحيث تلزم نفسها بما تطالب الأحزاب الحاكمة الالتزام به، وبخاصة مبدأ تداول السلطة، جنباً إلى جنب لتمهيد الطريق باستمرار لجيل جديد يستطيع أنْ يتحمل المسؤولية، فذلك المنهج وحده هو الكفيل بتوفير ضمانات الاستمرار والاستقرار. كذلك فإن التزام أحزاب المعارضة العربية بهذه التوجهات والضمانات يساعدها على أداء دورها الوطني والقومي بأكبر قدر من المشروعية والمصداقية.

إنَّ الديمقراطية الداخلية ينبغي أنْ تصبح التزاماً راسخاً في الأحزاب المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية كافة. تلك المتحررة من الارتباط المالي بهيئات ومؤسسات دولية مشبوهة. ولا شكّ في أن ثقافة التعدد والتداول والتواصل وتجسيدها لا بدّ من أنْ تشكل أحد عناصر الانتماء إلى المؤتمر القومي العربي.

وفي هذا الإطار يتوجه المؤتمر بتحيّة تقدير إلى المؤتمر العام للأحزاب العربية الذي نجح خلال سنوات في أنْ يشكل إطاراً للتفاعل بين هذه الأحزاب وللفعل في جملة مبادرات ويتطلع إلى أنْ يشمل التمثيل كافة الأحزاب العربية.

٤. يدعو المؤتمر الحكومات العربية إلى إطلاق قوى المجتمع المدني، في إطار تعزيز عمليات التحول الديمقراطي الجارية في عدد من الأقطار العربية، لكي تقوم بدروها في هذا المجال وتتحمل مسؤولية المشاركة في توجيه العمل الوطني، والرقابة على التنفيذ، والمحاسبة على الأداء.

ويؤكّد المؤتمر ضرورة التزام مؤسسات المجتمع المدني العربية كافة ـ سواء على المستويات الوطنية أو القومية ـ بمتطلبات الشفافية الكاملة في عملها وبخاصة في ما يتصل بالنواحي المالية، وتحصين أنشطتها في مواجهة محاولات التغلغل الأجنبي.

الديمقراطية وحقوق الإنسان

تشهد بعض الأقطار العربية تراجعاً ملحوظاً في المسألة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في حين يشهد بعضها الآخر فيهما تقدّماً بطيئاً ولكن، عموماً ما زالت العلاقات بين الأنظمة العربية وبين شعوبها على ما كانت تتسم به من قمع وانتهاك...

ومن هنا، فإن المؤتمر يدعو إلى إعادة تأسيس مضامين الديموقراطية السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وإلى تحديد آليات تطبيقها وتعيين مسؤولية الدولة والمجتمع في ذلك.

أما الدولة القادرة على تحمل مثل هذه المسؤولية فهي من وجهة نظر المؤتمر دولة الحق والقانون والدستور والعدل والعدالة، الدولة الحديثة القائمة على مبدأ فصل السلطات واستقلالية القضاء. فالقضاء في معظم الدول العربية، كما المجالس النيابية، تابع للسلطات التنفيذية.

ويؤكّد المؤتمر أن قيام الدولة الديموقراطية يفرض إلغاء إعلان حال الطوارئ والأحكام العرفية المعمول بها في بعض الدول العربية وسَن قوانين ضامنة للحريات وحقوق الإنسان وفي رأسها قوانين الانتخابات النيابية التي تسمح لجميع المواطنين بالتعبير عن أنفسهم على قاعدة الحضور الفعلي والتمثيل الحقيقي والمشاركة الفعالة بما يحمي حقوق الأقليات السياسية في التمثيل ويحفظ لقوى المجتمع المدني، وخصوصاً الشباب والنساء، الحق في الانتخاب والمشاركة.

من هنا يدعو المؤتمر إلى تطوير أطر الممارسة الديمقراطية وتوسيعها لبلورة الإرادة الشعبية وتحريرها من قوى الاستئثار والهيمنة...

ويرى المؤتمر أنَّ الحوار بين أبناء المجتمع الواحد وأبناء الوطن الواحد، معارضين وموالين، هو الطريق الصحيح المؤدي إلى قيادم الدولة الديمقراطية وأساسها التداول السلمي للسلطة وعدم تأبيدها بيد أشخاص تحت مسميات متعددة... والحوار بين أبناء المجتمع الواحد والوطن الواحد يستدعي، بالضرورة، إغلاق ملف الاعتقال السياسي وإطلاق جميع المعتقلين السياسيين أو أهل

الرأي من السجون العربية، ويستدعي، كذلك تكريس حقّ المهجَرين السياسيين في العودة إلى أوطانهم وممارسة حقوقهم الطبيعية والأساسية، وخصوصاً حرية التعبير عن الرأي والاجتماع السياسي والتنظيم السياسي.

وفي هذا الإطار يدعو المؤتمر الأمانة العامة إلى إيلاء الإفراج عن كلّ سجناء الرأي في الوطن العربي اهتماماً خاصاً في تحرّكاتها واتصالاتها وبياناتها، ولا سيما أن بينهم أعضاء في المؤتمر القومي العربي، والتعاون في هذا الإطار مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وجمعيات حقوق الإنسان القائمة في البلاد العربية.

وهنا يوجّه المؤتمر تحيّة تأييد وتشجيع إلى الحكومات العربية التي اختارت تعميق النهج الديمقراطي في الممارسة السياسية على قاعدة تعددية الرأي والتنظيم والاعتراف بالآخر المعارض والحوار معه وحماية حقّه في الاختلاف والاعتراض ويدعوها إلى استكمال هذا النهج وتجاوز كلّ ما يعوقه.

وفي هذا المجال يؤكّد المؤتمر أن ضمان حرية التعبير والرأي يشكل بداية التوجه السليم نحو الإصلاح السياسي على قاعدة المشاركة في صنع القرار...

إن حرية التعبير تجد تعبيرها الفعلي في الحرية الإعلامية. وهنا يؤكّد المؤتمر أن حقّ المواطن العربي في حرية الإعلام والاستعلام حرية مقدسة. وهذه الحرية هي المقدمة الأولى للديموقراطية وهي الأساس لإرساء البناء الديموقراطي.

ومع تأكيد إرادته في أنْ تتحول الديموقراطية الإعلامية واقعاً ملموساً يطلب المؤتمر من وسائل الإعلام العربي القائمة حالياً عدم الانسياق في الترويج للرأي الصهيوني باسم الحرية والاحتراف المهني ومعرفة الآخر. فهذه الوسائل تتحمل مسؤولية كبرى في حماية ثقافة الأمة، وقيمها ومصالحها من الاختراقات الأجنبية والصهيونية وهي المسؤولة، كذلك، عن بلورة الوعي الوطني والقومي ومد الرأي العام العربي بالمعلومات والتحليلات والمعطيات والوقائع بدون انحراف أو تزييف دعائي وترويجي.

إنَّ الخوف اليوم، وفي الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بواقعنا العربي والفاعلة فيه على غير صعيد، هو أنْ يؤدي شعار ما يسمّى «مكافحة الإرهاب» والدعوة إلى الانخراط في الحملة الأميركية القائمة إلى تشديد القبضة الأمنية على الشعوب وخنق أصوات المعارضة، والانسياق وراء بعض الإرادات في تحويل الدولة إلى نظام أمني أو تثبيتها على هذا النظام.

ويهم المؤتمر أنْ يؤكّد أنَّ الديمقراطية الحقيقية لا الزائفة هي الكفيلة بتحصين الأنظمة والحكومات كي تتمكن من الوقوف في وجه الضغوط الأجنبية الساعية إلى إحلال قوانين دولها الخاصة محل القانون الدولي وعلى الأنظمة والحكومات المعنية أنْ تدرك أنّه بالديمقراطية فقط تؤكد شرعيتها الشعبية والدستورية.

إنَّ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وتداعياتها تتطلب قيام حركة عربية ديموقراطية عاجلة لإعادة الاعتبار لحقوق الإنسان العربي كما وردت في شرعة حقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة وكما هي متأصلة في حضارتنا وثقافتنا القومية. كما يدعو إلى قيام جهد عربي لتصحيح واقع العديد من المنظمات العالمية لحقوق الإنسان التي وقعت هي الأخرى، في ازدواجية المعايير، فكانت تقيم الدنيا ولا تقعدها في ظروف وأماكن، وتغمض عيونها عن جرائم وإبادة عنصرية تجري في ظروف وأماكن أخرى.

ويرى المؤتمر أن قيام حركة عربية ديموقراطية على المستويين الوطني والقومي تفرض على المثقفين انخراطاً أعمق في العمل الديموقراطي، واستعداداً أكبر لاتخاذ مواقف جريئة أيّاً كانت كلفتها، وفي التوعية والتربية على الديموقراطية وحقوق الإنسان، ولعل المؤسسات التربوية هي المعنية أوّلاً في إدخال مادة التربية عليها في المناهج والبرامج التعليمية والتأهيلية بما يسمح لهيئات المجتمع المدني المناصرة للديموقراطية وحقوق الإنسان بلعب دور أفعل في النضال الثقافي من أجل بناء الإنسان الحر والمجتمع الحر، بناء المواطن ودولة المواطنين لا الرعايا...

من أجل ذلك يوصي المؤتمر بالآتي:

١. دعوة المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى أنْ تقوم برصد حركة الديموقراطية والحريات والحقوق في الوطن العربي على الصعيدين الانتخابي والتشريعي.

٢. دعوة المراكز المعنية إلى القيام بدراسات ميدانية تتعلق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمدنية والسياسية في الوطن العربي.

٣. فضح عواقب العقوبات الاقتصادية المفروضة على بعض الدول العربية وخصوصاً العراق ووقعها السلبي على الديمقراطية وحقوق الإنسان.

٤. إعداد أبحاث ودراسات حول حقوق الجماعات المهمشة (نساء ـ أطفال ـ مهجرون ـ عمال أجانب ـ أطفال شوارع) ذلك أنَّ الديمقراطية والتنمية قضية واحدة.

٥. إقرار حقوق الإخوة الفلسطينيين المدنية والاجتماعية والإنسانية في البلدان العربية كافة.

٦. وضع تقارير عن عنف الدولة وعنف المجتمع أو بعض فئاته على بعضها الآخر اجتماعياً وثقافياً ومعنوياً ومادياً...

٧. إجراء عمليات رصد لحال مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات ونقابات مهنية وعمالية واتحادات... لدراسة بناها التنظيمية وممارساتها ومدى ضيق أو اتّساع نطاق الديمقراطية الذي تعمل في داخله.

٨. كشف ازدواجية المعايير المعتمدة لدى العديد من حكومات الغرب والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان.

٩. العمل على مناصرة وتأييد الحركات المطالبة بالديمقراطية في الوطن العربي.

١٠. العمل على تفعيل دور الاتحاد البرلماني العربي ليصبح أكثر تعبيراً عن إرادة الشعب العربي ومصالحه وتطلعاته الوحدوية.

وأخيراً يهم المؤتمر أنْ يؤكّد أن أي نضال من أجل الوحدة العربية أو التضامن العربي بِكُلّ أشكاله متلازم مع النضال من أجل الديموقراطية وحقوق الإنسان... فالوحدة العربية المطلوبة في المشروع النهضوي العربي يصنعها الإنسان العربي الجديد الديموقراطي المتحرر من قمع الأنظمة والمحترمة حقوقه الأساسية، المواطن قبل أي انتماء فئوي آخر؛ فالإنسان الحر في رأيه وتعبيره هو الذي يمارس الفعل الديموقراطي بوعي ومسؤولية في مجتمع سويَته العدالة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز بين أفراده وفئاته.

التنمية العربية والعدالة الاجتماعية

عرض المؤتمر الأوضاع الاقتصادية العربية الراهنة، في ضوء المستجدات على الساحة الاقتصادية العالمية التي تتجلى في حالة الركود الاقتصادي العالمي، خاصة بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة وتداعياتها في الساحة الدولية عموماً وعلى الصعيد الاقتصادي والمالي خاصة، وما نجم عن ذلك من آثار ونتائج تجلت في إصدار مجلس الأمن الدولي القرار ١٣٧٣ وإعلان الولايات المتحدة الحرب على ما دعته «الإرهاب» في محاولة منها للالتفاف على الطبيعة (الإرهابية) لنظام القطبية الواحدة الذي تتربع على رأسه، وكمحاولة للخروج من أزمة الركود التي يعانيها اقتصادها أوّلاً والاقتصاد الرأسمالي العالمي بوجه عام.

إنَّ معالجة الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية، والدول النامية عموماً، في ظلّ هذه الأوضاع المتردية، يجعل هذه المسألة الحيوية معقدة، بل غاية في التعقيد. فبعد أنْ تبين فشل وصفات الإصلاح الاقتصادي المقدمة من الصندوق والبنك الدوليين، والتي (تنصح) بها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمستندة أساسا إلى آليات السوق الحرة، والموازنات الانكماشية، وبعد أنْ تعرضت البلدان الرأسمالية المتقدمة والنامية على السواء إلى المزيد من الأزمات والصعوبات الاقتصادية، أصبح من المهم أن يتم التوجه نحو السياسات المالية والاقتصادية المتوازنة مع الإجراءات الاجتماعية التي تؤمن للبلد المعني النمو الاقتصادي وتراجع دور الدولة المطلوب والمناسب، إلى جانب تحقيق معدلات عالية للتنمية البشرية.

وقد تجلت تلك السياسات في البلدان الرأسمالية المتقدمة في ما يدعى «الطريق الثالث» الذي انتهج في بريطانيا (بلير) والولايات المتحدة (كلنتون).

أما على صعيد البلدان النامية ومنها أغلب البلدان العربية التي تعرضت لأزمات اقتصادية واجتماعية ناجمة عن الانفتاح على الاقتصاد العالمي وتطبيق السياسات المالية الانكماشية، وسياسات الانفتاح وتحرير التبادل التجاري والخصخصة، فقد تفاقمت فيها تلك الأزمات إلى

جانب تعرضها إلى مشكلات اجتماعية واقتصادية حادة، تجلت في تزايد معدلات البطالة واتّساع الفجوة في الدخول والثروات، وتوسيع دائرة الفقر إلى جانب انتشار ظاهرة الفساد.

وقد درس المؤتمر بعناية مسألة (التنمية المستقلة) التي تشكل أحد أهداف المشروع الحضاري العربي الذي يحمل لواءه المؤتمر. ورأى أن هذا المصطلح الذي كان من بدايته يتضمن موقفاً سياسياً، يتعلق بهدف الانعتاق من التبعية للدول الاستعمارية أو التكتلات الاقتصادية الدولية، إلى جانب استقلالية الإرادة في اختيار الشعوب للنظام الاقتصادي والاجتماعي الذي تراه مناسباً لتطورها، هذا المصطلح لا يزال صالحاً في هذه المرحلة التي يمرّ بها الاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية.

والتنمية المستقلة، ضمن هذا المفهوم، إنما هي تنمية مستندة إلى الإمكانيات الذاتية، في إطار علاقات تفاعلية ومتوازنة ومتكافئة مع الاقتصاد العالمي، وعلى هذا فإنها «تنمية ذاتية ومتواصلة» تتضمن ثلاثة أبعاد:

البعد الأول: يتعلق ببناء القواعد الاقتصادية الداخلية القادرة على النمو الذاتي المتواصل في مختلف الظروف، وعلى نحو قادر على المنافسة مع الاقتصادات الأخرى.

البعد الثاني: يتعلق بصياغة علاقات اقتصادية متكاملة بين الدول العربية.

والبعد الثالث: يرتبط بالعلاقات الدولية للبلدان العربية والأطر الحاكمة لها من اتفاقات دولية متعددة الأطراف ما يفرض ضرورة التعاون بين الدول العربية، وبينها وبين باقي الدول النامية المتضررة من العلاقات الاقتصادية الدولية غير العادلة التي يفرضها نظام العولمة الأمريكي بهدف إعادة صياغة العلاقات الدولية على أسس عادلة ومتوازنة.

إنَّ مسألة إقامة اقتصاد وطني قوي ومتين، تتطلب سياسات اقتصادية واجتماعية، متقدمة في إطار تدخل الدول في الشأن الاقتصادي، مع إطلاق مبادرات الأفراد من القطاع الخاص للعمل والإبداع والاستثمار.

كما أنَّ إقامة تكتل اقتصادي عربي، أصبح ضرورياً لمواجهة تحديات العولمة، وتحديات العلاقات الاقتصادية الدولية، لهذا فإن المؤتمر يشدد على ضرورة السعي إلى تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مع اختصار زمنها، وتطويرها باتجاه إقامة جدار جمركي عربي تجاه العالم الخارجي تمهيداً لوضع صيغة السوق العربية المشتركة في التنفيذ.

وقد أكد المؤتمر على ضرورة معالجة القضايا والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، انطلاقاً من خلفية نظرية وعملية قومية تقدّمية ديمقراطية، بحيث تأتي هذه المعالجات في إطار النظرة الموضوعية لمستقبل كلّ قطر عربي ولمستقبل التكامل الاقتصادي العربي، ومستقبل الأجيال القادمة.

إنْ مثل هذه النظرة تستدعي:

١. دوراً متوازناً للدولة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، بحيث تراعى ظروف كلّ بلد من البلدان العربية، في تشكيل نظام اقتصادي قادر على تحقيق التنمية بمعناها الشامل. الأمر الذي يستدعي إعادة الاعتبار لدور الدولة، انطلاقاً من أن تقليص هذا الدور، إنما يستهدف تقويض العدالة الاجتماعية.

٢. التأكيد على أهمية المدخرات الوطنية في تحقيق معدلات عالية في الاستثمار بما يتناسب مع ظروف كلّ بلد من البلدان العربية، مما يستدعي إعلاء شأن الادخار (وليس الاكتناز) وإشاعة ثقافة استهلاكية مناسبة في وجه ثقافة الاستهلاك التبذيري والتفاخري التي تروج عن طريق وسائل الإعلام ومختلف الوسائل الأخرى.

٣. الاهتمام بعناصر التنمية البشرية المادية وغير المادية، خاصة ما يتعلق بالصحة والتعليم، وفي مستوى الخدمات المقدمة بهذا الشأن، وكذلك ما يتعلق بتوسيع دائرة الخيارات أمام الموطن العربي، وتوسيع قدرته على ممارسة حقّه في الاختيار من بين هذه الخيارات.

٤. توجيه جهد خاص نحو التطوير والتحديث، وإدخال مفاهيم وأساليب المعلوماتية، وتجديد وسائل الإنتاج والاستفادة القصوى من التطور التكنولوجي. وزيادة الأنفاق على البحث العلمي، وإيجاد نوع من التنسيق والتعاون في ما بين مراكز البحث العلمية العربية.

٥. الاهتمام الجاد بالصناعات التحويلية، بهدف زيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، والارتقاء بمستوى الصناعات التحويلية من حيث الجودة والسعر، لرفع قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، ومن المهم في هذا الصدد التوجه للاستثمار في الصناعات الجديدة، وفي مجالات التكنولوجية العالية، ضمن اتفاقيات تعاون وشراكة في ما بين الدول العربية على صعيد القطاعين العام والخاص.

٦. العمل على زيادة تدفقات رؤوس الأموال في ما بين الدول العربية، بالاستفادة من أوضاع الركود العالمي، وتداعيات أحداث أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة والعالم، مع تهيئة فرص الاستثمار المناسبة والملائمة للاستثمار في الوطن العربي.

٧. التجاوز العملي للتخلف والجمود الإنتاجي والتصديري، ووضع السياسات المالية والنقدية المؤثرة في تطوير هياكل الإنتاج لدفع النشاط الاقتصادي الخاص والعائلي في المسارات التي تحقق هذا التطوير.

٨. التركيز على المضمون الاجتماعي والإنساني التقدّمي لسياسات وإجراءات عملية التنمية، بما يعني إقامتها على أساس من العدالة الاجتماعية التي تضمن عدالة توزيع الدخول والثروات، مع ضمان مشاركة أوسع القطاعات الشعبية في العملية الاقتصادية في إطار من الديمقراطية والشفافية ومكافحة الفساد.

٩. إعلاء شأن العمل والوقوف إلى جانب قوى العمل التي تتعرض للظلم ولشروط العمل القاسية وحماية مكتسبات العمل، وإعادة الحيوية والديناميكية لنقابات العمال والاتحادات العربية، باعتبار أن ذلك يزيد من فعالية المقاومة الاجتماعية لتصرفات وسلوك الليبرالية الاقتصادية الجديدة المتوحشة.

التجدد الحضاري

توقف المؤتمر مطولاً أمام قضايا التجدد الحضاري باعتبارها أحد عناصر المشروع النهضوي العربي، والقاعدة الأصيلة التي ينبغي لعملنا أنْ يسعى لإرسائها من أجل حماية الجهد العربي من مخاطر الانزلاق والتشتت في دروب فرعية قد تودي بمستقبل أمتنا.

وينبغي التنويه بداية إلى أن ثمة تباينات واضحة في وجهات النظر تجاه قضايا وإشكاليات التجدد الحضاري وهي تباينات صحية على طريق التفاعل البناء والمنتج، وذلك أمر طبيعي يتفق مع خصائص هذه القضايا وما تستدعيه من إبداعات ورؤى جديدة، هي بالقطع قيد التشكيل ورهن مخاض عسير، وما إثراء الحوار حولها، اتفاقاً واختلافاً، سوى السبيل الأكثر نجاعة لبلورة قناعات مشتركة ورؤى أكثر التصاقاً بالواقع وأجدر استجابة للتحديات التي تواجه أمتنا العربية.

وقد دارت نقاشات بالغة الأهمية والحيوية أيضاً حول جملة من القضايا، لعل أهمها:

١. إنَّ مشروع الأمة للتجدد الحضاري ينبغي أنْ يسلك سبيلاً يزاوج فيه بين تجارب الماضي ودروسه وبين الإفادة من الإنجازات الحضارية لتجارب الآخرين ولا سيما أولئك الذين سبقونا على مدارج الحضارة.

٢. إنَّ الديمقراطية هي السبيل أمام سعينا إلى التجدد الحضاري وإلى التفاعل مع الحضارات الإنسانية، إذ لم يعد مقبولاً أنْ تبقى امتنا محكومة بغير السبل الديموقراطية ذلك أنَّ الاستبداد وغياب التداول السلمي للسلطة يقفان حائلاً دون التفاعل الصحي مع التحديات الحضارية ويزيدان من هشاشة وتشوه الموقف العربي من النهوض الحضاري.

٣. إنَّ التقدّم العلمي والتقني من بديهيات أي مسعى لمغالبة التخلف الحضاري، وهو بالقطع أحد مكونات الإجابة عن السؤال الذي تطرحه الأمة على نفسها منذ القرن الماضي، عن سبب تخلفنا وتقدّم الأمم الأخرى.

٤. إنَّ المشروع القومي للتجدد الحضاري ليس بحال من الأحوال استنساخاً لتجارب وقيم الغرب التي يحاول أنْ يفرضها على البشرية باسم العولمة، مثلما أنّه ليس تكراراً مستحدثاً لتراثنا العربي والإسلامي ولكنه بالأساس عمل إبداعي يستلهم ما في هذين الحدين الحضاريين من قيم إيجابية وإنجازات إنسانية.

٥. إنّه آن الأوان للتوقف عن إلقاء تبعة تخلفنا على الآخر وتحميله مسؤولية عجزنا والاعتراف بأننا ينبغي أنْ نحمل وبشجاعة المسؤوليات الحضارية الملقاة على عاتقنا، وبخاصة إزاء تعميق المستوى الإنساني لحركة النهوض الحضاري والبحث عن مضامين جديدة تفرضها معطيات العالم المعاصر، وتستدعيها أيضاً إشكاليات إنتاج واستهلاك المعرفة.

٦. إنَّ العولمة التي يسعى الغرب، بدوله الكبرى وشركاته الكونية لإعادة تنميط العالم وفق معاييرها الحضارية ومفاهيمها السياسية ومراميها الاقتصادية هي بالقطع أكثر التحديات التي يواجهها مشروع تجددنا الحضاري خطورة وأبعدها أثراً.

٧. إنَّ القيم العقيدية التي تسعى العولمة لفرضها على العالم بأسره هي بطبيعتها قيم تعسفية تتجاهل الميراث الحضاري والهويات القومية للشعوب مثلما تنكر تجاربها الإنسانية وحقوقها في المغايرة الحضارية والثقافية على حدّ سواء. وهي قبل ذلك وبعده تكرس نمطاً حضارياً أحادياً بما يشمله من نظم سياسية وبنى تشريعية وقانونية وإجراءات اقتصادية وتدابير اجتماعية. ولن يكون للانبطاح أمامها من نتيجة سوى تكرس التخلف وتهميش القوى الاجتماعية العريضة وإضفاء طابع مؤسسي داخلي على آليات التبعية.

٨. ولا يعني ذلك أنْ نرفض التعاطي مع الجوانب الإنسانية التي تتضمنها العولمة بالمصادفة، فأمتنا بحاجة للاستمساك بقيم الديمقراطية والحريات وضمانات التداول السلمي للسلطة بقدر ما هي في أمس الاحتياج للإفادة من معطيات التقدّم العلمي ولا سيما في مجالات ثورة المعلومات والاتصال والتقنية الفائقة.

٩. ضرورة تفعيل الحوار حول فحوى الهوية الحضارية لتجربتنا العربية والإسلامية ومفرداتها الجديرة بالترسيخ والقابلة للإحياء الإبداعي بعيداً عن السلفية الجامدة.

١٠. وفي ظلّ القناعة بأن العروبة لبست دعوة عرقية عنصرية أو حركة دينية، فقد أولى المشاركون اهتماماً خاصاً لقضايا الجماعات الأثنية في الوطن العربي ودار النقاش حول محددين رئيسيين يتناول أوّلهما ضرورة احترام الخصوصيات الثقافية وحماية التنوع الثقافي الذي تجسده هذه الجماعات التي تشكل جزءا أصيلاً من المواطنة العربية، أما المحدد الثاني فهو توخي الحذر من الانسياق وراء الدعايات والخطط التي عمل الاستعمار الأوروبي على تكريسها عربياً ولا سيما على صعيد استثماره لأنظمة الملل والطوائف والامتيازات الأجنبية التي كانت سائدة في القرنين الماضيين.

١١. إنَّ محاولات الولايات المتحدة الأمريكية لفرض منطق صراع الحضارات على مجمل العلاقات الدولية يستدعي أنْ يجعل المؤتمر القومي العربي من إشكاليات التجدد الحضاري موضوعاً دائماً للحوار يوليه من الاهتمام ما يستحقه عن جدارة بوصفه العنوان الرئيسي والإطار الجامع لفلسفة عملنا العربي. خصوصاً أن حضارتنا العربية الإسلامية هي وليدة تفاعل وتراكم حضارات عريقة على امتداد التاريخ، كما شكلت جسر انتقال بين الحضارات القديمة والحضارات الحديثة.

العرب وأمريكا

بحث المؤتمر باستفاضة قضية خاصة بعنوان «العرب وأمريكا» في ضوء دراستين هامتين أعدهما عضوان من المؤتمر القومي العربي تناولت مسألة السياسة الأميركية تجاه الوطن العربي ومحدداتها ومكوناتها وأدوات التعبير عنها.

ودار البحث والنقاش بعمق حول الخلفية التاريخية والأيديولوجية لهذه السياسة وطبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة وكيانها القاعدة، الحليف لإسرائيل وحيثياتها.

كانت واحدة من نتائج هذا البحث هي تعميق التأكيد أن حلّ معضلات الوطن العربي وبالأخص منها المتعلّقة بالعلاقة مع الولايات المتحدة لن يتأتى إلا من داخل هذا الوطن وذلك بتوافر إرادة سياسية فاعلة تترجم أماني وتطلعات شعوب الأمة العربية.

عرض المؤتمر حيوية مسألة إنشاء مركز عربي للدراسات الأمريكية على الأرض الأمريكية وضرورته القصوى خصوصاً مع وجود الكثير من الضبابية حول الولايات المتحدة ومسرحها السياسي والمجتمعي. وتوصل المؤتمر إلى توصية برعاية إنشاء هذا المركز وعلى الأرض الأمريكية وتوفير كلّ الجهود اللازمة لإيصال هذا المشروع إلى النتيجة المرجوة وبالسرعة اللازمة.

خاتمة

وفي الختام، وإذ أكد المؤتمر على أهمية استمراره في العمل كمظلة قومية جامعة لشخصيات تنتمي إلى تيارات ومنابت فكرية وسياسية وحزبية متنوعة، تحرص على استقلالية مواقفه، وإيجابية أدائها، وشفافية عملها، توجه بوافر الشكر والتقدير إلى البحرين، ملكاً وحكومة وشعباً ومجتمعاً مدنياً، على كرم الضيافة وحسن الوفادة وتوفير أفضل الأجواء لسير العمل وحرية المناقشات.

المشاركون

أ. **إبراهيم العبد الله** (لبنان): محامٍ، رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان.

أ. **إبراهيم شريف السيد** (البحرين): نائب رئيس بنك.

أ. **إبراهيم كمال الدين** (البحرين): رئيس الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع.

د. **أحمد الجباعي** (سورية): طبيب.

أ. **أحمد الذوادي** (البحرين): رئيس جمعية المنبر الديمقراطي التقدّمي.

أ. **أحمد الشملان** (البحرين): محامٍ.

أ. **أحمد الصاوي** (مصر): أستاذ في جامعة القاهرة.

أ. **أحمد حسين اليمانيّ** (فلسطين/لبنان): عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

أ. **أحمد سويد** (لبنان): محامٍ/نائب سابق.

أ. **أحمد عبد الرحمن محمّد** (السودان): أمين عام مجلس الصداقة الشعبية/الخرطوم.

أ. **أحمد عبيدات** (الأردن): محامٍ/رئيس وزراء سابق.

أ. **أحمد فائز فواز** (سورية): الحزب الشيوعي السوري (التجمّع الوطني الديموقراطي).

أ. **أحمد نجيب الشابي** (تونس): الأمين العام للتجمّع الاشتراكي الديموقراطي.

أ. **أديب الأمير** (سورية): لواء متقاعد، رئيس تحرير مجلة الفكر العسكري سابقاً.

د. **أسعد عبد الرحمن** (فلسطين): وزير سابق.

أ. **أمجد الكلاس** (سورية): باحث.

أ. **أمل محمود فايد** (مصر): أمينة المرأة وعضو المكتب السياسي للحزب الناصري.

أ. **آمنة الزعبي** (الأردن): رئيسة اتحاد المرأة في الأردن.

أ. **أميمه الخش** (سورية): كاتبة وروائية.

د. **باقر إبراهيم** (العراق/السويد): كاتب.

د. **باقر النجار** (البحرين): أستاذ جامعي.

د. **برهان زريق** (سورية): محامٍ.

د. **بسام أبو غزالة** (الأردن): عضو هيئة إدارية في المنتدى العربي في عمان.

د. **بكري محمّد خليل** (السودان/العراق): أستاذ جامعي.

د. **بهية الجشي** (البحرين): عضو المجلس الأعلى للمرأة.

د. **ثامر الشيخلي** (العراق): الأمين العام لاتحاد الاقتصاديين العرب.

د. **جابر حبيب جابر** (العراق): أستاذ جامعي.

أ. **جار الله عمر** (اليمن): وزير سابق/رئيس الدائرة السياسية في الحزب الاشتراكي اليمني.

أ. **جاسم القطامي** (الكويت): رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

أ. **جمال السلمان** (البحرين): عضو مجلس إدارة نادي العروبة.

أ. **جمال هنيدي** (سورية): محامٍ/باحث.

أ. **جميل هلسة** (الأردن): مدير عام مكتب المحاسبات التجارية.

أ. **جهاد كرم** (لبنان): سفير سابق.

أ. **حاكم الفايز** (الأردن): عضو سابق في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

أ. **حذام زهور عدي** (سورية): أستاذة/باحثة اجتماعية.

د. **حسان مريود** (سورية): وزير سابق.

د. **حسن العالي** (البحرين): مدير تنفيذي في المؤسسة العربية المصرفية الإسلامية.

د. **حسن عبد العظيم** (سورية): محامٍ/الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي في سورية.

د. **حسن مدن** (البحرين/الإمارات): رئيس قسم مركز الدراسات/دائرة الثقافة والإعلام بالشارقة.

أ. **حسين عبد الرازق** (مصر): رئيس تحرير مجلة أليسار.

د. **حسين علي الجميلي** (العراق): أستاذ جامعي.

أ. **حسين مجلي** (الأردن): محامٍ، ونقيب المحامين في الأردن سابقاً.

أ. **حمد حجاوي** (فلسطين/مصر): كاتب.

أ. **حمدين صباحي** (مصر): نائب في البرلمان.

أ. **حميد سعيد** (العراق): رئيس مجلس أمناء بيت الحكمة.

أ. **خالد شوكات** (تونس/هولندا): صحفي.

- أ. **خالد عمر** (اليمن/مصر): عضو مجلس أمناء ملتقى الشباب العربي.
- د. **خير الدين حسيب** (العراق/لبنان): اقتصادي/ مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.
- أ. **دينا حسيب** (العراق/مصر): اقتصادية.
- أ. **رحاب مكحل** (لبنان): المدير التنفيذي للمؤتمر القومي العربي.
- د. **رزان عفلق** (العراق/فرنسا): باحثة.
- أ. **رسول الجشي** (البحرين): صيدلي/نائب سابق.
- أ. **زياد الزعبي** (الأردن): طبيب.
- د. **ساسين عساف** (لبنان): أستاذ جامعي.
- أ. **سامي لطيف** (ليبيا): كاتب/باحث.
- أ. **سايد فرنجية** (لبنان): سياسي/إعلامي.
- أ. **سايد كعدو** (لبنان): مخرج سينمائي.
- أ. **سعد قاسم حمودي** (العراق): أمين عام مؤتمر القوى الشعبية العربية.
- أ. **سعيد خالد الحسن** (فلسطين/المغرب): أستاذ جامعي.
- أ. **سليم الزعبي** (الأردن): محامٍ/وزير ونائب سابق.
- أ. **سليم خير بك** (سورية): نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان في سورية.
- أ. **سهام نجم** (مصر): رئيس مجلس إدارة جمعية المرأة والمجتمع.
- أ. **سيف علي الجروان** (الإمارات): وزير سابق.
- د. **شبيب المالكي** (العراق): وزير سابق/رجل قانون.
- أ. **صباح المختار** (العراق/بريطانيا): محامٍ.
- أ. **صفوان قدسي** (سورية): الأمين العام للحزب الاشتراكي العربي في سورية.
- أ. **صلاح صلاح** (فلسطين/لبنان): عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- أ. **ضياء الدين داوود** (مصر): أمين عام المؤتمر القومي العربي.
- أ. **ضياء الفلكي** (العراق/بريطانيا): عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي.
- أ. **طارق أبو الحسن** (سورية): مستشار قانوني.
- أ. **طلعت مسلم** (مصر): مدير عام جريدة الشعب/لواء أركان حرب متقاعد.
- أ. **عباد اسبيتان** (الأردن): مهندس مدني/مدير عام.
- د. **عباس هلال** (البحرين): رئيس جمعية المحامين/الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب.
- د. **عبد الإله بلقزيز** (المغرب): رئيس مجلس أمناء ملتقى الشباب العربي/مدير الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية.
- د. **عبد الحفيظ مقران** (الجزائر): أستاذ جامعي.
- أ. **عبد الرحمن النعيمي** (البحرين): مهندس.
- أ. **عبد الصمد حيزة** (سورية): باحث في التراث ـ شاعر.
- أ. **عبد العالي ناصر العبد العالي** (الكويت): رجل أعمال.
- د. **عبد العزيز السيد** (الأردن): أمين عام مؤتمر الأحزاب العربية.
- د. **عبد الغفور كريم علي** (العراق): أستاذ جامعي.
- أ. **عبد القادر الحضري** (المغرب): أستاذ أدب.
- أ. **عبد القادر العامري** (قطر): سفير سابق.
- أ. **عبد القادر النيال** (سورية): اقتصادي.

أ. عبد القادر صبحا (الأردن): عضو مجلس أمناء ملتقى الشباب القومي العربي.

د. عبد القدوس المضواحي (اليمن): طبيب/ نائب سابق/عضو قيادة التنظيم الشعبي الناصري في اليمن.

أ. عبد الله الحويحي (البحرين): رئيس مجلس إدارة.

د. عبد الله تركماني (سورية/تونس): أستاذ/ باحث.

د. عبد الله سليمان العوض (السودان): مدير عام وكالة الإغاثة الإسلامية.

أ. عبد الله عبد الحميد (لبنان): مدير مخيمات الشباب القومي العربي.

أ. عبد الله نعمان محمّد (اليمن): محامٍ.

أ. عبد المحسن تقي مظفر (الكويت): مدير الإعلام/أرابك.

أ. عبد المقصود الراشدي (المغرب): رئيس جمعية الشعلة في المغرب.

أ. عبد الملك المخلافي (اليمن): الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

أ. عبد النبي الفيلالي (المغرب): نائب برلماني/ رئيس مجلس بلدي.

أ. عبد النبي منصور العكري (البحرين): جمعية العمل الوطني الديمقراطي.

أ. عزّ الدين إدريس (سورية): لواء متقاعد/مدير مركز الدراسات العسكرية سابقاً.

د. عصام نعمان (لبنان): محامٍ/وزير ونائب سابق.

الأب د. عطا الله حنا (فلسطين): الناطق الرسمي باسم بطريركية الروم الأرثوذكس بالقدس.

أ. علاء الأعرجي (العراق/أمريكا): محامٍ وباحث.

أ. علي المناعي (قطر): مدرس.

د. علي خليفة الكواري (قطر): باحث.

أ. علي ربيعة (البحرين): نائب سابق.

أ. علي سيف حسن (اليمن): كاتب.

أ. علي صالح أحمد (فلسطين/سورية): عضو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

أ. علي فخرو (البحرين): رئيس مجلس أمناء مركز البحوث والدراسات في البحرين.

أ. عماد شبارو (لبنان): رجل أعمال.

د. عمار بن سلطان (الجزائر): أستاذ جامعي.

أ. عمر قسم السيد علي (السودان): إداري في معهد الدراسات الأفريقية ـ الآسيوية في جامعة الخرطوم.

أ. عمر مهاجر (السودان): كاتب.

أ. عوني فرسخ (فلسطين/الإمارات): كاتب.

د. غسان الخازن (لبنان): محامٍ/دكتور في التاريخ.

أ. غسان بن جدو (لبنان/إيران): صحفي.

أ. غسان عثمان (سورية): أمين عام حركة الاشتراكيين العرب.

أ. غسان مكحل (لبنان/الإمارات): نائب رئيس تحرير جريدة الخليج.

أ. غيداء درويش (الأردن): كاتبة.

أ. فؤاد زيدان (سورية/الإمارات): كاتب وصحفي.

أ. فائز إسماعيل (سورية): أمين عام الحزب الوحدوي الاشتراكي/عضو القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدّمية.

أ. **فاديا حامد مغيث** (مصر): شاعرة/باحثة تربوية.

أ. **فارس أبي صعب** (لبنان): مدير تحرير مجلة **أبعاد.**

أ. **فاروق البربير** (لبنان): وزير سابق.

د. **فاطمة الجامعي الحبابي** (المغرب): أستاذة جامعية.

أ. **فايز شخاترة** (الأردن): باحث سياسي.

د. **فداء الحوراني** (سورية): طبيبة.

د. **فريدة العلاقي** (ليبيا): مستشارة في شؤون التنمية الاجتماعية.

أ. **فريدة النقاش** (مصر): رئيس تحرير مجلة أدب ونقد.

أ. **فيصل درنيقة** (لبنان): أمين عام ملتقى الشباب القومي العربي.

أ. **فيصل شهاب** (البحرين): أستاذ في جامعة البحرين.

د. **فيصل كلثوم** (سورية): رئيس نقابة المعلمين في جامعة دمشق، أستاذ جامعي.

د. **قاسم عزاوي** (سورية): طبيب وشاعر.

د. **كمال الطويل** (فلسطين/أمريكا): رئيس جمعية الخريجين العرب الأميركيين.

أ. **ليث شبيلات** (الأردن): مهندس، نائب سابق.

أ. **ماهر عبد الله أحمد** (فلسطين/الإمارات): إعلامي.

أ. **ماهر مخلوف** (مصر): مهندس.

د. **مجدي حماد** (مصر/لبنان): باحث.

أ. **محسن العيني** (اليمن): رئيس وزراء سابق.

أ. **محمّد أحمد عبد الله** (البحرين): أستاذ جامعي.

د. **محمّد الحموري** (الأردن): محامٍ/أستاذ جامعي/وزير سابق.

د. **محمّد السعيد إدريس** (مصر): خبير في مركز الدراسات الاستراتيجية في جريدة الأهرام.

د. **محمّد جاسم المشهداني** (العراق): أمين عام اتحاد المؤرخين العرب.

أ. **محمّد خالد** (الإمارات): مهندس.

أ. **محمّد سعيد ظافر** (اليمن): اقتصادي.

د. **محمّد شيخون** (السودان/العراق): أستاذ جامعي.

أ. **محمّد عبد الحكم دياب** (مصر/بريطانيا): صحفي/المركز الدولي للإعلام.

أ. **محمّد عبد المجيد منجونه** (سورية): نقابة المحامين في حلب.

د. **محمّد عبد الملك المتوكل** (اليمن): المنسق العام للمؤتمر القومي ـ الإسلامي/أستاذ جامعي.

أ. **محمّد عمر كرداس** (سورية): عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية.

أ. **محمّد فاضل زيان** (ليبيا/بريطانيا): محامٍ.

أ. **محمّد مواعدة** (المغرب): أستاذ جامعي/ رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ـ تونس.

أ. **محمود الجيوش** (سورية): محامٍ.

أ. **محمود القصاب** (البحرين): موظّف.

أ. **محمود حربي** (مصر/الكويت): صحفي.

أ. **محمود معروف** (المغرب): صحفي/مدير مكتب صحيفة القدس العربي في المغرب.

د. **مخلص الصيادي** (سورية/الإمارات): تلفزيون الشارقة ـ قسم الأخبار.

أ. **مرضي القطامين** (الأردن): عضو هيئة إدارية للمنتدى العربي.

أ. **مصطفى الكتيري** (المغرب): رئيس اتحاد الاقتصاديين العرب ـ المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

أ. **مصطفى اللداوي** (فلسطين/سورية): عضو في حركة حماس.

أ. **مصطفى نويصر** (الجزائر): أستاذ جامعي/ أمين سرّ جمعية الدفاع عن اللغة العربية.

أ. **معن بشوّر** (لبنان): نائب الأمين العام للمؤتمر القومي العربي.

أ. **ممدوح رحمون** (سورية/لبنان): كاتب.

أ. **منور الريماوي** (الأردن): محامٍ.

د. **منير الحمش** (سورية): باحث اقتصادي/ عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي.

أ. **منير السعيد عيد** (فلسطين/اليمن): حركة حماس.

د. **منير العكش** (سورية/أمريكا): رئيس تحرير مجلة جسور (واشنطن).

د. **منيرة فخرو** (البحرين): نائبة رئيس جمعية العمل الوطني الديمقراطي.

أ. **ناصر السيد** (السودان): أستاذ جامعي.

أ. **نبيل نجم** (العراق): سفير سابق.

د. **نشأت الحمارنة** (الأردن/سورية): أستاذ جامعي/طبيب.

أ. **نصر شمالي** (سورية): كاتب/مدير دار المستقبل للنشر.

أ. **نصير شمه** (العراق/مصر): فنان.

أ. **نعيم المدني** (الأردن): محامٍ.

أ. **نواف الموسوي** (لبنان): مسؤول العلاقات الدولية في حزب الله (لبنان).

د. **هاني سليمان** (لبنان): محامٍ/أستاذ جامعي.

د. **هدى فاخوري** (الأردن): عضو رابطة الكتاب الأردنيين والاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب.

أ. **وليد علي رضوان** (سورية): كاتب.

د. **وميض نظمي** (العراق): أستاذ جامعي.

أ. **وهدان عويس** (الأردن): مهندس.

أ. **ياسر عبد الجواد** (مصر): محامٍ.

د. **ياسين سعيد نعمان** (اليمن): أستاذ جامعي.

د. **ياسين سويد** (لبنان): لواء ركن متقاعد ـ مؤرخ ـ الأمين العام للهيئة الوطنية لمقاومة التطبيع في لبنان.

أ. **يحيى المتوكل** (اليمن): عضو مجلس شورى.

د. **يحيى بكور** (سورية): أمين عام اتحاد المهندسين الزراعيين العرب.

أ. **يوسف عويد صياصنة** (سورية): عضو اتحاد الكتاب العرب، شاعر.

د. **يوسف محمّد الصواني** (ليبيا): أستاذ جامعي.

د. **يوسف مكي** (السعودية): المدير التنفيذي لمؤسسة اليوسف للاستشارات الإدارية.

إعلان المنامة حول التطورات الجارية في فلسطين
الصادر عن المؤتمر القومي العربي الثاني عشر
١ ـ ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ المنامة ـ البحرين

إن أعضاء المؤتمر القومي العربي، المشاركين في الدورة الثانية عشرة للمؤتمر المنعقدة في المنامة ـ البحرين في الفترة ١ ـ ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، إذ يحيّون استبسال الانتفاضة والمقاومة في الرد على العدوان الصهيوني واستنزاف قواه العسكرية الغازية والمستوطنين في الضفة، وغزة، والمثلث، والنقب، والجليل، وكل بقعة من فلسطين، وإذ يحيّون المقاومة اللبنانية على انتصارها التاريخي على العدو ودحر قواه، وعلى استعدادها للمساهمة في رفع بعض العبء والضغط عن شعبنا الصامد في فلسطين، وإذ يحيّون صمود العراق في وجه العدوان والحصار بحسبانه الصمود الذي عزز عقيدة المقاومة لدى الأمة، وضخ الحياة في إرادة المواجهة لديها، ويرون في ذلك كلّه وقفة بطولية أمام تيار الاستسلام ودعوات التيئس والإحباط المنبعثة من بين شقوق تصدعات الحروب الظالمة عليها، وإذ يحيّون وقفة الشرف والعز لجماهير أمتنا الزاحفة غضباً في شوارع العواصم والمدن العربية: نصرة للشعب الفلسطيني ومشاركة له في مواجهة أفعال الصلف والغطرسة الأمريكية ـ الصهيونية، وإذ يتوجهون بأعلى مشاعر الإكبار والتقدير لطلائع الحملات المدنية الأوروبية التي زحفت إلى فلسطين، لتدافع بأجسادها، عن شعبها في المدن والقرى والمخيمات، ولتجسد بمواقفها عمق الالتزام بالقيم الإنسانية المناهضة للظلم والعدوان، وإذ ينحنون إجلالاً لأرواح شهداء الانتفاضة والمقاومة والصمود في فلسطين ولبنان والعراق، فإنهم يعلنون جملة ما تستند إليه مواقفهم في قضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني من منطلقات ومبادئ، وجملة ما يتنزل لديهم من المطالب منزلة الخيار البرنامجي الثابت المسترشد بتلك المنطلقات والمبادئ:

١ ـ المبادئ

أ ـ إن الصراع العربي ـ الصهيوني صراع بين الأمة العربية ومشروعها القومي النهضوي وبين الحلف الإمبريالي ـ الصهيوني الهادف إلى اغتصاب الأرض والحقوق، وحراسة التجزئة، ونهب الثروة، وتكريس التبعية والتخلف، ووأد محاولات الانتهاض القومي. وهو صراع لا يقبل حلاً

منقوصاً لا تسترد به كامل حقوق الأمة في أراضيها وثرواتها وأمنها القومي ومنها حقها في صناعة مصيرها بإرادتها الحرة المستقلة.

ب ـ إن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي ـ الصهيوني، وهي ـ بالتعريف ـ قضية تحرر وطني وتحرير قومي. وحق الفلسطينيين والعرب في كامل أرض فلسطين التاريخية حقّ ثابت لا يقبل الانتقاص ولا تلغيه تسويات أو معاهدات «سلم» مع العدو، حتّى وإن كانت مرحلية من قبيل قيام دولة فلسطينية على أراضي الضفة والقطاع وعاصمتها القدس.

ج ـ إن وحدة أراضي فلسطين ـ كوحدة شعبها في الداخل والشتات ـ وحدة لا تتجزأ، وهي تمثل وحدة كيانية جغرافية خاصة بشعب فلسطين، وكل ما قام عليها من مستوطنات منذ عام ١٩٤٨ باطل وغير شرعي.

د ـ إن حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وديارهم وممتلكاتهم، حقّ طبيعي وسياسي وقانوني ثابت، غير قابل للتفريط أو للمساومة أو التجزئة، ولا يسقط بالتقادم.

هـ ـ القدس مدينة موحّدة وهي عاصمة فلسطين، وكل ما تعرضت له من تهويد ومن مس بشخصيتها العربية: الإسلامية والمسيحية، تزوير فاضح لهويتها وهو ـ بالتالي ـ باطل غير مشروع.

و ـ إن للشعب العربي الفلسطيني أن يمارس حقّه المشروع في تحرير أرضه من الاحتلال الصهيوني بكافة الوسائل، ومن بينها الكفاح المسلح، وهو حقّ غير قابل للنقض تحت أي ظرف وبأي مسمّى أو ذريعة، لأنه حقّ طبيعي لأي شعب وقع وطنه تحت الاحتلال، ولأن القانون الدولي يكفله على مقتضى مواثيق حقوق الإنسان.

ز ـ إن نصرة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله الوطني بالمال والسلاح والمدد، ومشاركته في معركته ضدّ العدو الصهيوني على جبهات فلسطين كافة، فريضة سياسية قومية على الأمة العربية جمعاء: دولاً، وشعوباً، وأحزاباً، وحركات اجتماعية. وكل تلكؤ في ذلك أو إحجام عنه، يمثل تفريطاً في أداء واجب، ويرتب على صاحبه مسؤوليات سياسية وأخلاقية أمام الشعب العربي الفلسطيني والأمة العربية، بل يمثل خروجاً صريحاً عن خيار الأمة ونقضاً لشرعية من يقومون على أمرها.

ح ـ إن خيار الأمة الاستراتيجي هو خيار المقاومة؛ وهو الذي ألحق الهزيمة بالعدو الصهيوني في جنوب لبنان، وأرهق عدوانيته وغطرسته في فلسطين، واستنزف قواه في لبنان سنوات السبعينيات وإلى حصار بيروت في عام ١٩٨٢، وقض مضجعه طويلاً في الحروب العربية ضدّ الكيان الصهيوني. وكل تراجع عن هذا الخيار تحت أي مسمّى لن يسقط حقّ الشعوب العربية في المقاومة، كما لن يستحصل غير سيل منهمر من التنازل عن حقوق الأمة.

ط ـ إن وحدة الشعب العربي الفلسطيني ووحدة إرادة الأمة العربية وطاقاتها هما السلاحان الأمضيان في مواجهة الغزوة الصهيونية وعدوانها المتمادي، ومن أجل تحصيل الحقوق الوطنية

والقومية. وإن تعبئة كلّ طاقات الأمة ومقدرتها، وتسخيرها في المعركة ضدّ الكيان الصهيوني، مهمة رئيسة تعلو على سائر المهمات.

ي ـ إن تحالف الشعب العربي الفلسطيني والأمة العربية مع سائر الشعوب المستضعفة وقواها الحية ومع القوى التقدّمية والديمقراطية الغربية المعادية للإمبريالية والعنصرية الصهيونية، ومع سائر الشرفاء والأحرار في العالم...، خيار استراتيجي في معركتنا مع قوى الحرب والعدوان والهيمنة الإمبريالية ـ الصهيونية ووكيلها الإقليمي العنصري ـ الاستيطاني على أرض فلسطين.

وعلى خلفية هذه المنطلقات والمبادئ الثابتة ـ التي نسترشد بها ـ تتبلور مطالبنا السياسية الراهنة في قضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني.

٢ ـ المطالب

إن أعضاء المؤتمر القومي العربي، المشاركين في دورته الثانية عشرة المنعقدة في البحرين يطالبون بـ:

ـ إمداد الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية بكافة أشكال الدعم والإسناد من مال وسلاح ومؤن ودعم سياسي ومعنوي.

ـ فتح باب التطوع أمام المواطنين العرب للالتحاق بالجبهة الفلسطينية والمشاركة في الانتفاضة والمقاومة.

ـ رفع كلّ القيود والتعقيدات المتصلة بجمع التبرعات المادية لمصلحة الشعب الفلسطيني وتأمين إيصالها إلى فلسطين المحتلة.

ـ وقف سائر أشكال التطبيع الاقتصادي والتجاري والسياحي والديبلوماسي والثقافي، ووقف سائر أشكال التعاون الأمني مع الكيان الصهيوني، وإقفال الممثليات في البلاد العربية والممثليات العربية في الدولة الصهيونية.

ـ إقفال سفارات الكيان الصهيوني في مصر والأردن وموريتانيا وطرد سفرائها منها، وسحب سفرائها من تل أبيب المحتلة.

ـ إلغاء معاهدات «كامب ديفيد» و«وادي عربة» و«أوسلو» وتوابعها، وإسقاط الأحكام والالتزامات الناجمة عنها.

ـ دعوة مجلس الدفاع العربي المشترك إلى الانعقاد لبحث الموقف الراهن في فلسطين وتفعيل أحكام اتفاقية «الدفاع العربي المشترك» وتوسيعها لتشمل كلّ دول الجامعة العربية بما فيها فلسطين.

ـ تفعيل المقاطعة العربية للكيان الصهيوني من الدرجات كافة.

ـ اتخاذ خطوات سياسية وديبلوماسية احتجاجية تجاه واشنطن من نوع الامتناع عن زيارة المسؤولين العرب إليها، واستدعاء السفراء العرب في واشنطن احتجاجاً على الانحياز الأمريكي

السافر للعدو الصهيوني، واحتجاجاً على حصار العراق والتهديد بالعدوان عليه، وربط إعادتهم إلى واشنطن بإقدام هذه على تغيير سياساتها.

ـ التمسك الثابت بحق المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية في ممارسة الكفاح المسلح لتحرير الأرض المغتصبة، ورفض التزييف الأمريكي ـ الأوروبي ـ الصهيوني للمقاومة بحسبانها «إرهاباً»، والتمسك الثابت بحق سورية في استعادة الجولان المحتل.

ـ إجلاء القواعد العسكرية الأجنبية من على الأرض العربية، ورفض استخدام الأراضي والأجواء والمياه العربية في أي عدوان على العراق أو على غيره من البلدان العربية.

ـ منع مصر لأية سفن حربية من المرور من قناة السويس إذا كانت وجهتها حصار العراق والعدوان عليه.

ـ رسم العلاقة بدول الغرب في ضوء مواقفها من قضايانا العربية وفي مقدمها قضيتا فلسطين والعراق، والعمل بجدية على دراسة استخدام سلاح النفط والودائع العربية في البنوك الأجنبية.

ـ كفّ يد التضييق والمنع عن الشارع العربي وعن حقّ جماهير أمتنا في التعبير عن مواقفها من العدوان الإمبريالي ـ الصهيوني.

ـ دعوة الجماهير العربية وقواها الحية إلى المساهمة في تطوير الانتفاضة من خلال تحويلها إلى انتفاضة قومية بلا حدود.

مثلما يتوجه المشاركون في المؤتمر إلى جماهير أمتنا وإلى كافة فصائل الحركة الوطنية والقومية بالدعوة إلى:

أ ـ تحمل مسؤولياتها والنهوض بدورها في مقاومة العدوان الصهيوني ـ الأمريكي واستنهاض وحشد طاقات الجماهير العربية في المقاومة حتّى النصر.

ب ـ تطوير حركة مناهضة التطبيع وتنمية وإحكام علاقات التنسيق بين لجانها ومؤسساتها الوطنية العاملة في سائر الساحات العربية.

ج ـ إطلاق أوسع حملة لجمع التبرعات لدعم الانتفاضة والمقاومة وتمتين الصمود البطولي لشعبنا العربي الفلسطيني.

د ـ دعوة نقابات عمال النقل البحري والجوي والبري لمقاطعة السفن والطائرات وكافة وسائل النقل الأمريكية، والامتناع عن شحنها وتفريغها وخدمتها.

هـ ـ مقاطعة المنتوجات الأمريكية وفي مقدمتها المنتوجات الأكثر رواجاً التي تمثل رموزاً ثقافية أمريكية.

و ـ تنظيم سلسلة تظاهرات ومسيرات جماهيرية واعتصامات أمام سفارات أمريكا في الدول العربية وحيثما وجد العرب في المهاجر.

ز ـ التأكيد على التلاحم النضالي بين تيارات الأمة الرئيسة: القومية والإسلامية والاشتراكية والليبرالية الوطنية. ودعوتها إلى توحيد صفوفها وتجاوز خلافاتها الجزئية والتشديد على أن مقاومة الهجمة الصهيونية الأمريكية هو معيار الفرز الرئيس لهذه المرحلة من تاريخ نضال أمتنا.

ح ـ دعوة المثقفين والإعلاميين إلى ترسيخ ونشر ثقافة المقاومة في مواجهة دعوات الإحباط والتيئيس وكافة أشكال التطبيع الثقافي مع العدو.

ط ـ دعوة وسائل الإعلام العربية إلى توخي الحذر في استعمال مفردات تنتمي إلى الخطاب الصهيوني، تهدف إلى تزوير حقائق الجغرافيا والتاريخ للفلسطينيين، وتزوير وعي مجتمعاتنا العربية بتلك الحقائق، ودعوة بعضها إلى الكف عن تمكين الأصوات الصهيونية والمتصهينة من حقّ مخاطبة الرأي العام العربي.

برقية تضامن من المؤتمر القومي العربي

الأخ ياسر عرفات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

إنَّ أعضاء المؤتمر القومي العربي، المشاركين في الدورة الثانية عشرة المنعقدة في المنامة ـ البحرين في الفترة ١ ـ ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، يحّيون صمود الشعب الفلسطيني في وجه العدوان الصهيوني، كما يحيّون بسالته في مقاومة جحافل الغزاة، والدفاع عن الأرض والشعب والمؤسسات.

وإذ نعبر لكم عن تضامننا معكم في مواجهة الحصار المفروض عليكم، كما في مواجهة الحصار والعدوان على شعبنا العربي الفلسطيني في مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية وغزة، وفي فلسطين المغتصبة عام ١٩٤٨، كما على قوى المقاومة المجاهدة، نؤكد لكم موقفنا الثابت من حقوق الشعب الفلسطيني في كامل أرضه المغتصبة، واستعدادنا الدائم للدفاع عن هذه الحقوق وصونها من التبديد، والمشاركة في المعركة مع شعبنا العربي الفلسطيني من أجل تحصيلها من دون انتقاص.

الخلود لشهداء الانتفاضة والمقاومة
والمجد والنصر لشعب فلسطين

الدورة الطارئة للمؤتمر القومي العربي ٢٠٠٢(*)

بيان إلى الأمة

أمام اشتداد وطأة الضغوط الأمريكية والصهيونية على الوطن العربي، وارتفاع حدة الإجرام الصهيوني اليومي على الشعب الفلسطيني وانفلاته من كلّ عقال، وتسارع إيقاع التحضير المادي والسياسي والنفسي للعدوان على العراق، وتنامي حالة التهديد الإسرائيلي بشن الحرب على لبنان؛ وتعاظم وقائع الضغط والابتزاز الأمريكيين لسورية، وتزايد مخاطر انفراط وحدة الكيان الوطني للسودان... تداعى أعضاء المؤتمر القومي العربي إلى عقد دورة طارئة للمؤتمر في عاصمة المقاومة بيروت، في العاشر والحادي عشر من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، للتداول في هذه التهديدات وفي سبل الرد القومي عليها بما يدرأ أخطارها عن الأمة، وبما يحصن أمنها وسيادتها في وجه تلك الأخطار، وبما يمكّن القوى الحية في الأمة من تقديم جواب برنامجي متكامل عن التحديات الكبرى والمفصلية التي تفرضها عليها هذه اللحظة العصيبة من تاريخنا المعاصر.

لقد أكدت توجهات التحالف الاستعماري الصهيوني ومخططاته وممارساته تجاه وطننا العربي ودائرتنا الحضارية الإسلامية أنّه سافِر في عدوانه علينا، ومتابع توظيف القاعدة الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية التي أقامها في فلسطين في تنفيذ هذه المخططات. وما مصادقة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً على قرار الكونغرس باعتبار القدس عاصمة أبدية للكيان الصهيوني إلا تعبير عن وصول هذا التحالف إلى ذروته من خلال استهداف القدس بِكُلّ ما تمثله من مقدسات ومعانٍ ورموز تتصل بالهوية الحضارية للأمة، وبكُلّ ما تعنيه هذه المصادقة من استخفاف بحقوق الأمة ومعتقداتها وكرامتها ووجودها.

وإن المؤتمر القومي وهو يستلهم إرادة الأمة وتطلّعها لإقامة السلام في عالمنا واستتبابه، يقرر أنّه لا مكان للاستعمار الاستيطاني الصهيوني العنصري في وطننا العربي ودائرتنا الحضارية الإسلامية،

(*) انعقدت هذه الدورة الطارئة للمؤتمر القومي العربي في بيروت ـ لبنان، خلال الفترة ١٠ ـ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

ويدعو اليهود أينما كانوا إلى نبذ الصهيونية العنصرية ومتابعة العيش في دوائرهم الحضارية ومقاومة الجهود الصهيونية في تهجيرهم.

وإذ توقف المؤتمر أمام وقائع الهجمة الاستراتيجية الأمريكية ـ الصهيونية الشاملة والسافرة على الوطن العربي، شدد على أن الهدف منها هو إسقاط المواقع الوطنية والقومية الاعتراضية العربية المتبقية التي ما تزال تمثل مراكز ممانعة حية في وجه السيطرة الأمريكية والصهيونية؛ وشدد على أن العناوين التي تجري تحتها وقائع تلك الهجمة عناوين زائفة ومستعارة، وغير ذات صلة بما تدعيه من سعي في تطبيق القانون الدولي أو مكافحة «الإرهاب»، وعلى أن مراميها تنصرف إلى توفير أسباب السيطرة الكاملة على الثروة النفطية العربية، وتجريد الأمة ـ وفي مقدمتها العراق ـ من وسائل الدفاع عن أمنها، وتكريس الأمن الصهيوني والتفوق الاستراتيجي للكيان الصهيوني على سائر أقطار الوطن العربي، وفرض الانكفاء الاستراتيجي على حالة المقاومة والصمود في الأمة، وإعادة تشكيل الخارطة الكيانية للمنطقة العربية على مقاس المصالح الإمبريالية الأمريكية ومصالح الكيان الصهيوني، وبما يستكمل حلقات مشروع تفتيت مفتوح دشنته «سايكس ـ بيكو» قبل ثمانية عقود!

وإذ تدارس المؤتمر الوضع الدفاعي العربي ـ الرسمي والشعبي ـ وحالات القوة والوهن فيه، وسبل تجاوز مواطن الضعف والخلل فيه، وتقويم أوضاعه واستنهاض قواه وتطوير تماسكه الذاتي في وجه الهجمة، شدد على أن ذينك، الاستنهاض والتماسك، لا يتحققان من دون التقدّم نحو إنجاز عملية استثمار منظم لموارد القوة التي في حوزة الأمة ـ دولاً ومجتمعات ـ من مال، ونفط، وسلاح، وقرار سياسي، وتحالفات دولية، ورصيد عالمي، وشارع شعبي، وإتقان توظيفها في معركة تبدو أنّها ستكون الأطول نفساً والأشد وطأة بالنظر إلى نوع عناوينها واستهدافاتها. مثلما شدد على أن الأمة وقواها لم تعد أمام ترف الاختيار في هذه اللحظة، وأن خيارها الوحيد هو أن ترتقي إلى مستوى التحدي الذي يطرق باب بقائها على الخارطة حرة وجديرة بالبقاء، وأن ذلك يقتضي ـ ابتداءً ـ ترميم تصدعات داخلها الاجتماعي والقومي ونبذ شقاقها الذاتي، وتنمية علاقات التماسك والتراص بين قواها كافة، وتسخير مقدراتها في المعركة، وتطوير علاقات التحالف والتعاون مع الحلفاء والأصدقاء في العالم وتوسعة إطارها بحيث تشمل كلّ أولئك الذين يجدون في عقيدة الحرب والعدوان والهيمنة خطراً على الأمن والسلام في العالم، وتهديداً لحق الإنسان في الحياة، ولحق الشعوب والأمم في حماية استقلالها وسيادتها.

وإذ تطلع المؤتمر إلى جماهير أمتنا، وإلى دورها الرئيس والحاسم في مجابهة التحدي وإطلاق قوة الضغط المطلوب لكبح جماح العدوانية الأمريكية ـ الصهيونية وفرض الانكفاء عليها، شدد على أن مسؤولية القوى الوطنية والقومية والإسلامية الحية عظيمة في استنهاض القوى الشعبية، وإطلاق فاعليتها النضالية، وتنظيم حركتها، وصوغ شعاراتها، وضمان استمرار قوة الدفع لها بما يمدد من مفاعيل حركتها وتأثيراتها، وينقل هذه الحركة إلى مستوى الفاعل المؤثر في مشهد الصراع بين الأمة وأعدائها. ودعا المؤتمر ـ في هذا المضمار ـ هذه القوى الحية إلى التداعي إلى كلمة

سواء في معركة البقاء التي تخوضها الأمة، وإلى يقظة ضمير سياسي وقومي تخرج فاعليتها من حال الانكماش والانتظار وسياسات ردّ الفعل المتأخر، وتأمين الأوضاع الداخلية التي تتيح لقوى الأمة تحقيق ما هو مطلوب منها.

وقد انتهت مداولات المؤتمر إلى التشديد على الخيارات والقرارات والتوصيات التالية:

على المستوى الشعبي

إيماناً من المؤتمر بخطورة المرحلة التي تجتازها أمتنا العربية وما تتطلبه مواجهة الهجمة الإمبريالية الأمريكية ـ الصهيونية على الوطن العربي من تفعيل عاجل لحركة النضال الجماهيري، فإن المؤتمر يدعو جماهير أمتنا إلى:

ـ إطلاق حملة دعم مادي وسياسي شاملة وواسعة لدعم الانتفاضة المباركة للشعب الفلسطيني المجاهد ومقاومته الباسلة غير المسبوقة، وللدفاع عن العراق في وجه العدوان الأمريكي الواسع المتوقع والذي يستهدف استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامة أبنائه وأراضيه ومقومات وجوده المعنوي والمادي، وفي إطار ذلك، يدعو المؤتمر أعضاءه لتحمل مسؤولياتهم في ساحاتهم سواء بالاتصال بمختلف التنظيمات والهيئات، أو بالتصدي لِكُلّ المواقف والمبادرات المناهضة للأمة عبر برامج عمل محددة ومتصاعدة ومتزامنة في كلّ الأقطار العربية.

ـ دعوة كافة فصائل حركة التحرر في الأمة، قومية وإسلامية، إلى رص صفوفها وتنمية علاقات التحالف بينها لمجابهة تحديات المرحلة وصياغة برنامج عمل شامل وقادر على إشراك الكتلة الشعبية وتحقيق انخراطها في المعركة ضدّ العدوان الإمبريالي ـ الصهيوني.

ـ دعوة الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية والنقابات العمالية والشبابية والنسائية والمنظمات الحقوقية والثقافية وسائر هيئات المجتمع المدني العربي إلى الرفع من المبادرات العملية والحرص على استمرارها وعلى استنفاذ كلّ الأشكال النضالية الممكنة لمواجهة العدوان. ويكلف المؤتمر أمانته العامة بتكثيف الاتصال بهذه المنظمات قصد تنظيم فعاليات مشتركة على الصعيد القومي.

ـ إعلان شهر تشرين الثاني/نوفمبر شهر فلسطين والعراق تجري فيه اعتصامات ومسيرات شعبية وتظاهرات وفعاليات مختلفة في كلّ الساحات العربية والرفع من وتيرة مواجهة كلّ أشكال التطبيع مع العدو. وفضح المنخرطين في التطبيع أياً كان موقعهم، واعتبار يوم إعلان وعد بلفور ١١/٢ ويوم قرار التقسيم ١١/٢٩ يومين للتحرّك في كلّ الساحات العربية.

ـ تشديد حملة مقاطعة البضائع والمؤسسات الأمريكية والبريطانية وفي هذا الإطار يكلف المؤتمر أمانته العامة بدعوة اتحادات عمال الموانئ والمطارات في الوطن العربي إلى تنظيم حملة الامتناع عن تفريغ وشحن البواخر والطائرات الأمريكية والبريطانية كما يدعو عمال النفط إلى الاستعداد لوقف ضخّ النفط في اللحظة المناسبة.

ـ دعوة المؤسسات والشخصيات الإعلامية والثقافية والدينية في الوطن العربي إلى النهوض بمسؤولياتها في تعبئة أبناء امتنا واستنهاض هممها في مواجهة ما يتهدد الأمة وأرضها وسيادتها وحقوقها ومقدساتها وكرامتها من أخطار. ويكلف المؤتمر أمانته العامة بتنسيق عمل أعضاء المؤتمر العاملين في مجال الإعلام للإسهام في وضع خطّة إعلامية لهذا التحرّك مع تكثيف اتصال المؤتمر بوسائل الإعلام في الأقطار العربية.

ـ إطلاق حملة من أجل التطوع الشعبي للمشاركة في مقاومة الاحتلال الصهيوني وفي الدفاع عن العراق.

ـ دعوة أبناء الأمة إلى تخصيص زكواتهم لدعم صمود شعبنا في فلسطين والعراق.

ـ يناشد المؤتمر كافة الفصائل الفلسطينية تمتين الوحدة الوطنية، والتمسك بها على قاعدة الانتفاضة والمقاومة، وتحرير كامل الأرض الفلسطينية، ويعتبر أن من شأن التمسك بالميثاق الوطني الفلسطيني مع إلغاء كلّ التعديلات التي أدخلت عليه بمناسبة اتفاقية أوسلو، وإعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية من شأنه أنْ يشكل صمام أمان لحفظ حقوق الشعب الفلسطيني ووحدته وتماسكه.

ـ وإذ يندد المؤتمر بقوة بالتوقيع على قرار الكونغرس القاضي باعتبار القدس عاصمة للكيان الصهيوني والتوصية بنقل سفارة الولايات المتحدة إليها، يدعو كافة جماهير أمتنا وكافة المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية في الوطن العربي إلى الاحتجاج على هذا القرار بمختلف الأشكال وإلى اتخاذ المبادرات الرادعة له نضالياً وسياسياً وقانونياً ولدى سائر المؤسسات والمحافل الروحية العالمية.

ـ يدعو المؤتمر أمانته العامة كأولوية قصوى إلى العمل على تنظيم تجمّع عربي كبير يضم جميع القوى الأهلية العربية من أجل وضع خطّة شاملة لمواجهة العدوان وتحديد سبل تفعيلها وإنجازها في الوطن والمهجر.

كما يدعوها إلى تكثيف التواصل مع جالياتنا العربية والإسلامية لدعم أنشطتها وتشجيع اتصالاتها بالأوساط السياسية والجماهيرية في ساحاتها.

ـ ويكلف المؤتمر أمانته العامة بتوجيه رسائل وإجراء اتصالات مع القيادات المعنية في دول دائرتنا الحضارية الإسلامية وخصوصاً في إيران وتركيا من أجل بلورة موقف عملي واضح رافض للعدوان على العراق.

ـ يوصي المؤتمر بأن تتبنى الأمانة العامة للمؤتمر المبادرة بإنشاء «هيئة تنسيق» تضم ممثلين عن فلسطينيي ١٩٦٧ وفلسطينيي ١٩٤٨، وفلسطينيي الشتات، والقوى الشعبية في الأقطار العربية المختلفة من خلال المؤتمر القومي العربي، للتنسيق في الفعاليات الشعبية المختلفة التي تتطلبها القضية الفلسطينية والتهديد الأميركي للعراق والقضايا العربية الأخرى الساخنة ولتنظيم التحرّكات الشعبية حولها.

ـ وإذ يحيي المؤتمر كافة القوى الدولية التي تساند الشعب الفلسطيني وتقف في وجه العدوان على العراق والتي عارضت أي اعتداء عليه، يدعو إلى بذل كلّ الجهد من أجل تنمية هذا الموقف، إن على المستوى الشعبي أو على المستوى الرسمي. ويدعو أمانته العامة إلى التواصل الدائم مع المنظمات الأهلية العالمية المناصرة للحق الفلسطيني والمناهضة لاستمرار الحصار على العراق والعدوان عليه. كما يعبر المؤتمر عن استنكاره الشديد للحملة العنصرية التي يشنها اليمين المسيحي المتطرف بالولايات المتحدة الأمريكية على الإسلام وعلى الرسول صلى الله عليه وسلم وما يكيله من اتهامات للقرآن الكريم.

ـ التنبه إلى المحاولات الأمريكية للتسلل إلى الإعلام العربي سواء عبر إقامة وسائل إعلامية مباشرة أو عبر تغلغل في الوسائل الإعلامية الموجودة والاعتماد على وسائل الاتصال الحديثة في إيصال رسائل التضامن إلى كلّ أرجاء العالم دفاعاً عن حقوقنا ووجودنا خصوصاً في فلسطين والعراق.

على الصعيد الرسمي

يطالب المؤتمر الدول العربية بالآتي:

١ ـ مقاومة العدوان الواسع المتوقع ضدّ العراق والتصدّي له، وعدم تقديم أية تسهيلات له، ورفض كلّ التهديدات الأمريكية للعراق وإدانتها باعتبارها تهديداً للأمن القومي العربي خصوصاً، وللوجود العربي عموماً. والتصرف على أساس أن العدوان على العراق هو عدوان على الأمة برمتها بما يسقط كلّ دعاوى الحياد في المعركة أو الانسحاب منها.

٢ ـ التمسك بحق الأمة في مقاومة الاحتلال الصهيوني وحرب الإبادة والتهجير في فلسطين، ودعم حقّ الشعب الفلسطيني في انتهاج كلّ السبل في مواجهة إرهاب الدولة الصهيونية بما في ذلك العمليات الاستشهادية ضدّ العدو.

٣ ـ مشاركة لبنان في الوقوف في وجه التهديدات الأمريكية ـ الصهيونية ودعم مقاومته لتحرير ما تبقى من أرضه تحت الاحتلال الإسرائيلي وتأييد حقّه في استثمار مياهه.

٤ ـ إعلان رفض صريح لما يسمّى «قانون محاسبة سورية» ودعمها في مواجهة هذا القانون كما في مواجهة الحملة الضاغطة والمتمادية عليها بسبب دعمها للمقاومة وموقفها الشجاع من العدوان على العراق.

٥ ـ التمسك بوحدة السودان وإسقاط كلّ محاولات تفكيكه ورعاية مصالحة وطنية فيه وتقديم برنامج مساعدات لتنميته وتوفير القاعدة المادية للتواصل والاندماج بين شماله وجنوبه.

٦ ـ دعوة الرئيس اللبناني إميل لحود باعتباره الرئيس الحالي للقمة العربية إلى عقد قمة عربية للخروج بمقررات تحمي الأمن القومي العربي وسيادة الدول العربية كافة وتفعّل ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك.

٧ ـ العمل على إخراج القوات الأجنبية من الأراضي العربية وتصفية قواعدها العسكرية، وفي هذا الصدد أصدر المؤتمر قراراً خاصاً حول هذا الموضوع (مرفقاً مع هذا البيان).

٨ ـ وقف كلّ أشكال التعاون العسكري مع أمريكا وبريطانيا بما في ذلك المناورات المشتركة.

٩ ـ تطبيع العلاقات العراقية ـ الخليجية وتنقيتها من كلّ الشوائب وبما يسقط الحجج الأمريكية التي تزعم أن العراق يشكل خطراً على جيرانه.

١٠ ـ كسر الحصار على العراق وفتح الحدود البرية والجوية والبحرية معه، والعمل على رفع الحظر عن الأرصدة العراقية في البنوك العربية والأجنبية، وتسيير رحلات جوية من كلّ المطارات العربية والإسلامية والقيام بزيارات سياسية لهم.

١١ ـ إطلاق حملة عالمية وسياسية واسعة تدعو لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل والتأكيد على ضرورة تجريد الكيان الصهيوني من أسلحة الدمار الشامل...

١٢ ـ تفعيل سلاح النفط.

١٣ ـ سحب الأرصدة والودائع المالية العربية من المصارف الأمريكية والبريطانية والتعامل بعملات غير الدولار والجنيه الإسترليني، وتجميد كلّ الصفقات التجارية الكبرى مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بما فيها صفقات الطائرات والأسلحة.

١٤ ـ اعتماد سياسة عملية تقوم على قاعدة التعبير عن تقدير الأمة لِكُلّ دولة وحكومة تقف ضدّ العدوان المتوقع على العراق وتساند الشعب الفلسطيني في نضاله وانتفاضته.

١٥ ـ دعم انتفاضة الأقصى سياسياً ومادياً وإعلامياً وصمود الشعب الفلسطيني والبر بالالتزامات المالية التي قررتها قمتا القاهرة وعمان.

١٦ ـ التمسك بالحقوق العربية في فلسطين وبحق الشعب الفلسطيني في الاستقلال الوطني وبناء الدولة المستقلة وعاصمتها القدس والتمسك بحق العودة.

١٧ ـ إعلان رفض صريح للتوقيع على قرار الكونغرس القاضي باعتبار القدس عاصمة للكيان الصهيوني وإعلان القدس عاصمة للدولة الفلسطينية واتخاذ مواقف عملية في ضوء هذا الرفض.

١٨ ـ وقف أشكال التطبيع مع العدو وإغلاق السفارات والمكاتب الإسرائيلية في العواصم العربية المعنية.

١٩ ـ الاهتمام بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الأقطار العربية وتمكينهم من ممارسة كافة حقوقهم، وتعزيز قدرتهم على مواجهة مشاريع التوطين والتهجير والتجنيس والتمسك بحق العودة.

٢٠ ـ الكف عن التضييق على الحريات العامة والإقرار بحق الشعب في التعبير عن موقفه القومي إزاء القضايا المتصلة بمصيره وأمنه. والإفراج عن كلّ معتقلي الرأي في السجون العربية وإصدار عفو عام يعيد المنفيين من بلادهم لأسباب أمنية.

قرار خاص

إنَّ المؤتمر القومي العربي المنعقد في دورة طارئة ببيروت يومي ١٠ و١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بعد أنْ عرض الأخطار المحدقة بالأمة العربية، حاضراً ومستقبلاً من جراء السياسة العدوانية الأمريكية ضدّ الشعوب العربية والإسلامية، يعتبر وجود القواعد الأميركية في بعض البلدان العربية والإسلامية امتداداً لهذه السياسة، ومساعدة مفروضة ومباشرة على تنفيذها.

يعتقد المؤتمر أنْ نهاية الحرب الباردة وانتفاء الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية ينزع عن وجود هذه القواعد كلّ المبررات والذرائع.

يعتقد المؤتمر أنَّ الأحداث الأخيرة كشفت نهائياً زيف ادعاء السياسة الأمريكية، لتبرير وجودها العسكري، الحرص على حماية البلدان العربية والإسلامية من بعضها، وحماية السلام العالمي في المنطقة.

ونظراً لهذه الاعتبارات جميعاً،

ـ يدعو المؤتمر حكومات البلدان العربية والإسلامية التي تسمح بوجود القواعد الأمريكية على أراضيها، إلى مطالبة الولايات المتحدة بتفكيك هذه القواعد والجلاء عن الأراضي العربية والإسلامية.

ـ يدعو الأحزاب والجمعيات والمنظمات الشعبية العربية والإسلامية إلى وضع المطالبة بالتخلص من القواعد الأمريكية في مقدمة اهتماماتها وبرامج نشاطها في المستويين الرسمي والشعبي.

ـ يدعو المؤتمر القومي العربي أنصاره من الكتّاب والمفكرين والإعلاميين الاضطلاع بمهمة التوعية بخطر هذا الوجود المعادي والمطالبة بوضع حدّ له في أقرب وقت.

المشاركون

أ. **إبراهيم العبد الله** (لبنان): محامٍ، رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان.

أ. **إبراهيم نصر الدين** (مصر): رئيس الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية ـ أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة.

أ. **أحمد الكحلاوي** (تونس): أستاذ جامعي.

أ. **أحمد حسين اليمانيّ** (فلسطين/لبنان): عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

د. **أحمد صدقي الدجاني** (فلسطين/مصر): كاتب ومفكر سياسي.

أ. **أحمد عبد الرحمن محمّد** (السودان): أمين عام مجلس الصداقة الشعبية/الخرطوم.

أ. أحمد فائز فواز (سورية): الحزب الشيوعي السوري (التجمّع الوطني الديمقراطي).

أ. أحمد نجيب الشابي (تونس): أمين عام التجمّع الاشتراكي الديمقراطي.

د. أحمد يوسف أحمد (مصر): مدير معهد البحوث والدراسات العربية.

أ. أديب الأمير (سورية): لواء متقاعد، رئيس تحرير مجلة الفكر العسكري سابقاً.

د. أسامة محيو (لبنان): مدير كلية الآداب ـ الفرع الأول في الجامعة اللبنانية.

أ. إقبال دوغان (لبنان): رئيسة المجلس النسائي اللبناني.

أ. أمجد الكلاس (سورية): باحث.

د. امحمد ما لكي (المغرب): أستاذ جامعي/ جامعة القاضي عياض.

أ. اميمه الخش (سورية): كاتبة وروائية.

أ. أمين إسكندر (مصر): كاتب.

الأب د. أنطوان ضو (لبنان): أمين عام اللجنة الأسقفية للحوار الإسلامي ـ المسيحي.

أ. باقر إبراهيم (العراق/السويد): كاتب.

د. بسام أبو غزاله (الأردن): عضو هيئة إدارية في المنتدى العربي في عمان.

د. بشير الداعوق (لبنان/فرنسا): رئيس تحرير مجلة دراسات عربية.

د. بكري محمّد خليل (السودان/العراق): أستاذ جامعي.

أ. بهاء الدين عيتاني (لبنان): نائب سابق في البرلمان اللبناني.

أ. توفيق مهنا (لبنان): عميد الخارجية في الحزب السوري القومي الاجتماعي.

د. ثامر الشيخلي (العراق): الأمين العام لاتحاد الاقتصاديين العرب سابقاً.

د. جابر حبيب جابر (العراق): أستاذ جامعي.

أ. جمال السلمان (البحرين): عضو مجلس إدارة نادي العروبة.

أ. جمال هنيدي (سورية): محامٍ/باحث.

أ. جهاد كرم (لبنان): سفير سابق.

أ. جورج الراسي (لبنان): كاتب.

د. حبيب زغيب (لبنان): صيدلي/عضو قيادة تجمّع اللجان والروابط الشعبية.

أ. حزام زهور عدي (سورية): أستاذة/باحثة اجتماعية.

د. حسان مريود (سورية): وزير سابق.

د. حسن الشريف (لبنان): رئيس قسم الصناعة في اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا.

د. حسن عبد العظيم (سورية): محامٍ/الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي في سورية.

د. حسين أبو النمل (فلسطين/لبنان): باحث.

أ. حسين عبد الرازق (مصر): رئيس تحرير مجلة أليسار.

أ. حسين مجلي (الأردن): محامٍ، ونقيب المحامين في الأردن سابقاً.

د. حليم بركات (لبنان/أمريكا): أستاذ سابق في جامعة جورج تاون.

أ. حمدي قنديل (مصر): إعلامي.

أ. حميد سعيد (العراق): رئيس مجلس أمناء بيت الحكمة.

أ. خالد السفياني (المغرب): محام/أمين عام الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني سابقاً.

د. **خالد عبد الله** (الأردن/بولنده): كاتب.

أ. **خليل بركات** (لبنان): محام/عضو مجلس أمناء المنتدى القومي العربيً في لبنان.

د. **خير الدين حسيب** (العراق/لبنان): اقتصادي/ مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

د. **خيريّة قاسمية** (سورية): أستاذة جامعية.

أ. **رحاب مكحل** (لبنان): المدير التنفيذي للمؤتمر القومي العربي.

أ. **رسول الجشي** (البحرين): صيدلي/نائب سابق.

أ. **رشيد القاضي** (لبنان): عضو المجلس المركزي في المنتدى القومي العربي.

د. **رغيد الصلح** (لبنان/بريطانيا): كاتب/أستاذ جامعي.

أ. **رفعت النمر** (فلسطين/لبنان): مصرفي.

أ. **رياض الريس** (لبنان): كاتب وناشر.

د. **زهير الخطيب** (لبنان): مهندس.

د. **ساسين عساف** (لبنان): أستاذ جامعي ـ عميد كلية الآداب في الجامعة اللبنانية سابقاً.

أ. **سامي شرف** (مصر): وزير سابق.

أ. **سايد فرنجية** (لبنان): سياسي/إعلامي.

أ. **سايد كعدو** (لبنان): مخرج سينمائي.

أ. **سعد قاسم حمودي** (العراق): أمين عام مؤتمر القوى الشعبية العربية.

د. **سليم الحص** (لبنان): رئيس وزراء سابق.

أ. **سليم الزعبي** (الأردن): محامٍ/وزير ونائب سابق.

أ. **سليم خير بك** (سورية): نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان في سورية.

د. **سمير صباغ** (لبنان): أستاذ جامعي.

أ. **سمير طرابلسي** (لبنان): عضو قيادة المؤتمر الشعبي اللبناني/محامٍ.

د. **شبيب المالكي** (العراق): وزير سابق/رجل قانون.

أ. **شفيق الحوت** (فلسطين/لبنان): كاتب سياسي.

د. **شكري الهرماسي** (تونس): طبيب.

أ. **صبحي توما** (العراق/فرنسا): باحث اجتماعي.

د. **صبحي غندور** (لبنان/أمريكا): رئيس تحرير مجلة الحوار.

أ. **صفاء الصاوي** (مصر/بريطانيا): نائب رئيس النادي العربي في بريطانيا سابقاً.

أ. **صقر أبو فخر** (فلسطين/لبنان): باحث صحفي.

أ. **صلاح صلاح** (فلسطين/لبنان): عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

أ. **صلاح عبد المقصود متولي** (مصر): مركز الإعلام العربي.

أ. **ضياء الدين داوود** (مصر): أمين عام المؤتمر القومي العربي.

أ. **ضياء الفلكي** (العراق/بريطانيا): عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي.

أ. **طاهر المصري** (الأردن): عضو مجلس النواب الأردني/رئيس وزراء سابق.

د. **طاهر كنعان** (الأردن): مستشار في الاقتصاد والأعمال.

د. الطاهر لبيب (تونس/لبنان): الأمين العام للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية.

أ. طلعت رميح (مصر): صحفي.

أ. طلعت مسلم (مصر): مدير عام جريدة الشعب/لواء أركان حرب متقاعد.

د. عبد الإله المشهداني (العراق): عضو الأمانة العامة لمؤتمر القوى الشعبية.

د. عبد الإله بلقزيز (المغرب): أستاذ جامعي، رئيس مجلس أمناء ملتقى الشباب العربي، مدير الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية.

د. عبد الحسين شعبان (العراق/بريطانيا): رئيس فرع المنظمة العربية لحقوق الإنسان في لندن.

أ. عبد الرزاق زريق (سورية): محامٍ.

أ. عبد العزيز الشخاشير (لبنان/بريطانيا): رجل أعمال.

د. عبد الغفور كريم علي (العراق): رئيس مركز الدراسات الفلسطينية في جامعة بغداد.

أ. عبد القادر النيال (سورية): اقتصادي.

د. عبد القدوس المضواحي (اليمن): طبيب/ نائب سابق/عضو قيادة التنظيم الشعبي الناصري في اليمن.

أ. عبد الله عبد الحميد (لبنان): مدير مخيمات الشباب القومي العربي.

د. عبد الله عثمان (ليبيا): أستاذ جامعي.

أ. عبد المجيد بوزوبع (المغرب): المؤتمر الوطني الاتحادي.

أ. عبد النبي منصور العكري (البحرين): جمعية العمل الوطني الديمقراطي.

د. عدنان شومان (سورية): كاتب وباحث/مدير عام (المستشارون الدوليون المتحدون).

أ. عدنان عيتاني (لبنان): رئيس الرابطة الوطنية في بيروت.

أ. عدنان عيدان (العراق/بريطانيا): مهندس.

أ. عزّ الدين إدريس (سورية): لواء متقاعد/مدير مركز الدراسات العسكرية سابقاً.

د. عصام نعمان (لبنان): محامٍ/وزير ونائب سابق.

أ. علال الأزهر (المغرب): أستاذ جامعي.

د. علي حسن (لبنان): طبيب.

د. علي خليفة الكواري (قطر): باحث.

أ. علي فخرو (البحرين): رئيس مجلس أمناء مركز البحوث والدراسات في البحرين/ وزير سابق.

د. علي محافظة (الأردن): أستاذ جامعي.

أ. علي ناصر محمّد (اليمن/سورية): رئيس اليمن سابق ـ رئيس المكتب التنفيذي للجنة الشعبية العربية لدعم الانتفاضة.

أ. عماد شبارو (لبنان): رجل أعمال.

د. عمر مسيكة (لبنان): نائب سابق.

أ. عوني فرسخ (فلسطين/الإمارات): كاتب.

د. غسان الخازن (لبنان): محامٍ/دكتور في التاريخ.

أ. فاروق البربير (لبنان): وزير سابق.

أ. فخري قعوار (الأردن): رئيس اتحاد الأدباء والكتّاب العرب سابقاً/عضو رابطة الكتاب الأردنيين.

د. فداء الحوراني (سورية): طبيبة.

أ. **فريدة النقاش** (مصر): رئيس تحرير مجلة أدب ونقد.

أ. **فضل شرورو** (فلسطين/سورية): مشرف عام على إذاعة القدس.

د. **فهمية شرف الدين** (لبنان): أستاذة جامعية.

أ. **فيصل درنيقة** (لبنان): أمين عام مجلس أمناء ملتقى الشباب القومي العربي.

د. **قاسم عزاوي** (سورية): طبيب وشاعر.

د. **كمال خلف الطويل** (فلسطين/أمريكا): رئيس جمعية الخريجين العرب الأميركيين.

أ. **كمال شاتيلا** (لبنان): رئيس المؤتمر الشعبي اللبناني.

أ. **لبيب قمحاوي** (الأردن): كاتب/ناشط سياسي/رجل أعمال.

أ. **ليث شبيلات** (الأردن): مهندس.

أ. **ماهر مخلوف** (مصر): مهندس.

د. **مجدي المعصراوي** (مصر): رئيس مجلس إدارة دار الكرامة للصحافة والطباعة والنشر.

أ. **محسن العيني** (اليمن): رئيس وزراء سابق.

أ. **محمّد أبو ميزر** (فلسطين/الأردن): عضو مجلس مركزي فلسطيني سابقاً.

أ. **محمّد الحبيب طالب** (المغرب): أستاذ جامعي.

د. **محمّد المجذوب** (لبنان): نائب رئيس المجلس الدستوري سابقاً/رئيس المنتدى القومي العربي.

د. **محمّد المسعود الشابي** (تونس): محام/ عضو سابق في القيادة القومية لحزب البعث.

د. **محمّد جواد فارس** (العراق/سورية): طبيب.

د. **محمّد شيخون** (السودان/العراق): أستاذ جامعي.

أ. **محمّد عبد المجيد منجونه** (سورية): نقابة المحامين/قصر العدل في حلب.

أ. **محمّد عمر كرداس** (سورية): عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية.

أ. **محمّد فائق** (مصر): أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان/وزير سابق.

أ. **محمّد مواعدة** (تونس): أستاذ جامعي/رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين.

أ. **محمود القصاب** (البحرين): نادي العروبة.

د. **مخلص الصيادي** (سورية/الإمارات): إعلامي.

أ. **مصطفى اللداوي** (فلسطين/سورية): عضو في حركة حماس.

أ. **معن بشوّر** (لبنان): الأمين العام المساعد للمؤتمر القومي العربي.

أ. **ممدوح رحمون** (سورية/لبنان): كاتب.

د. **منذر سليمان** (لبنان/أمريكا): باحث ومحلل في الشؤون السياسية والعسكرية.

أ. **منى النشاشيبي** (فلسطين/بريطانيا): ناشطة في السياسة العربية في بريطانيا.

د. **منير الحمش** (سورية): باحث اقتصادي/ عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي.

د. **منير العكش** (سورية/أمريكا): رئيس تحرير مجلة جسور (واشنطن).

أ. **منير درويش** (سورية): خبير تكنولوجي/ قيادي في حزب العمال.

أ. **منير شفيق** (فلسطين/الأردن): مفكر/عضو لجنة متابعة المؤتمر القومي ـ الإسلامي.

د. **ناصر السيد** (السودان): أستاذ جامعي.

أ. **نبيل نجم** (العراق): سفير سابق.

د. **نشأت الحمارنة** (الأردن/سورية): أستاذ جامعي/طبيب.

أ. **نصر شمالي** (سورية): كاتب/مدير دار المستقبل للنشر.

أ. **نضال السبع** (فلسطين): رئيس المنتدى الفكري الفلسطيني.

د. **نظمي العبيدي** (العراق/ألمانيا): طبيب/رئيس جمعية مساعدة العراق في بادزوبرنهايم (ألمانيا).

أ. **نواف الموسوي** (لبنان): مسؤول العلاقات الدولية في حزب الله.

أ. **نيرة المختار** (العراق/بريطانيا): سكرتير عام مؤتمر الجالية العربية في بريطانيا.

د. **نيفين مسعد** (مصر): أستاذ في كلية الاقتصاد في جامعة القاهرة.

أ. **هاشم قاسم** (لبنان): صحفي.

د. **هاني سليمان** (لبنان): محام/أستاذ جامعي/ رئيس لجنة الحريات في المنتدى القومي العربي.

د. **هيثم الكيلاني** (سورية/مصر): رئيس تحرير مجلة شؤون عربية.

أ. **وليد علي رضوان** (سورية): كاتب.

د. **وميض نظمي** (العراق): أستاذ جامعي/عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي.

أ. **وهدان عويس** (الأردن): مهندس.

أ. **الياس مطران** (لبنان): محامٍ.

أ. **ياسر نعمة** (لبنان): عضو المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام.

د. **ياسين سويد** (لبنان): لواء ركن متقاعد ـ مؤرخ ـ الأمين العام للهيئة الوطنية لمقاومة التطبيع في لبنان.

د. **يحيى الجمل** (مصر): محامٍ/وزير سابق.

أ. **يوسف عويد صياصنة** (سورية): عضو اتحاد الكتّاب العرب، شاعر.

المؤتمر القومي العربي الرابع عشر ٢٠٠٣(*)

بيان إلى الأمة

في رحاب اليمن السعيد، وفي صنعاء العرب، وبضيافة كريمة من المؤتمر الشعبي العام، انعقدت الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر القومي العربي من ٢٣ إلى ٢٦ ربيع الثاني ١٤٢٤هـ، الموافق ٢٣ إلى ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٣م.

وفي الوقت الذي وجه فيه المؤتمر تحيته لليمن، قيادة وحكومة وشعباً، على استضافته هذه الدورة، فقد أطلق عليها تسمية دورة الشهيد جار الله عمر، عضو الأمانة العامة للمؤتمر، تأكيداً منه للرفع من شأن التعددية السياسية ومن ثقافة الحق في الاختلاف وقبول الآخر ورفض الإلغاء والإقصاء والاستئصال.

مقدمة

ينعقد هذا المؤتمر في ظلّ الهجمة الأمريكية ـ الصهيونية الموغلة ضدّ الأمة العربية، تنفيذاً للمخطط الاستعماري الجديد في ظلّ عجز عربي رسمي معلن، ومقاومة شعبية صامدة ومتصاعدة، وهو ما سبق للمؤتمر القومي العربي أن نبه إليه. وفي هذا السياق يأتي الاحتلال العسكري الأمريكي ـ البريطاني للعراق، وحرب الإبادة الصهيونية ضدّ الشعب الفلسطيني، والمساعي الأمريكية لإجهاض انتفاضته ومقاومته عن طريق فرض المزيد من الاستسلام على النظام الرسمي العربي، ومحاولة الإجهاز على المقاومة في لبنان من خلال الضغوط السياسية والديبلوماسية والإعلامية، مع التهديد باللجوء إلى استخدام القوة العسكرية ضدّ سورية ولبنان.

ويتوازى ذلك مع الهجمة الثقافية التي تحاول قلب المفاهيم وفق الاستراتيجية الأمريكية التي تجعل من الإرهاب والإجرام والاحتلال تحريراً وسلاماً وسعياً إلى جنة الديمقراطية، ومن المقاومة والدفاع عن الوجود والهوية إرهاباً، ومن طمس الهوية العربية وتحويل التنوع الثقافي الاجتماعي

(*) انعقد المؤتمر القومي العربي الرابع عشر في صنعاء، خلال الفترة ٢٣ ـ ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٣.

الذي شكل عناصر غنى لهذه الهوية وللتراث، إلى مصدر للتناحر والتفرقة والانقسام، بل إلى صياغة مناهج تعليمية تنتزع روح الانتماء الواحد وتقتل في المواطن العربي أي نزوع نحو الممانعة والمقاومة والتوحد في مواجهة الأعداء.

كما ينعقد هذا المؤتمر في وقت انعقد فيه منتدى دافوس الاقتصادي في البحر الميت في الأردن، وبحضور ممثلين لحكومات ومؤسسات عربية جنباً إلى جنب مع ممثلي الكيان الصهيوني والحاكم العسكري الأمريكي للعراق، في محاولة أمريكية ـ إسرائيلية لاستثمار مناخ الهزيمة والإحباط السائد في بعض الأوساط العربية بهدف إحياء «الشرق أوسطية، و«الشمال أفريقية» وتكريس التطبيع مع الكيان الصهيوني، وإسباغ الشرعية على الاحتلال الأمريكي للعراق عبر مشاركة الحاكم الأمريكي للعراق في هذا المؤتمر.

وعلى الرغم من قتامة هذا المشهد، فإن ثمة إيماضات آخذة في تبديد الظلمة، تؤذن ببزوغ فجر جديد لحركة تحرر عربية متجددة، تتجلى في استمرار وتصعيد المقاومة في فلسطين بالرغم من كلّ المعوقات وارتفاع التكاليف والتضحيات، وفي صمود المقاومة اللبنانية أمام التهديدات المتزايدة، وانتفاض الشعب العراقي منذ اللحظة الأولى والذي برز في المسيرات الشعبية المتواصلة، وبزوغ بشائر المقاومة المسلحة المتصاعدة ضدّ الغزاة يوماً بعد يوم.

كما أنَّ الاستسلام الرسمي العربي قوبل بانتفاض الجماهير العربية الذي وإن تقلص بسبب احتلال العراق، فإن ذلك لا يمكن أنْ يعد إحباطاً، بل اتجاه نحو توهج جديد أشد وأفعل، فهذه الجماهير التي لم تنجح المحاولات المتعمدة لترسيخ فكرة الهزيمة في وجدانها ستبقى متمسكة بروح المقاومة والتصدي.

وقد أكدت الأحداث الأخيرة وتداعياتها، أنَّ الاستبداد السياسي يسهم في تعطيل قدرات الأمة على الصمود والمقاومة وفي توفير شروط الانفلاتات غير المحسوبة، وأن انتقال أنظمة الحكم العربية إلى الديمقراطية وتوسيع مجال الحريات، بما فيها حرية التعبير والمشاركة السياسية، لم يعد مجرد حقّ بديهي للمواطن العربي، وإنما شرطاً أساسياً من شروط القدرة على إدارة الصراع، وصون الأمن القومي، وعلى التقدّم والنمو فضلاً عن الاستمرار في الوجود.

وهذا ما يطرح التساؤل الكبير حول بعض ما يجري في الساحة العربية من محاولة استغلال بعض الأحداث الأمنية للانقضاض على اليسير من الحريات والحقوق المتوافرة في البلاد العربية، مع الانسياق وراء منطق «معي أو مع الإرهاب» من طرف بعض الأنظمة وبعض النخب العربية، والسقوط في فخّ الإرهاب الفكري ومنطق الإقصاء والاستئصال وخلق شروط الفتنة الداخلية.

إنَّ المؤتمر يعتبر أنَّ الإملاءات الأمريكية ليست قضاء، وأن الكيان الصهيوني ليس قدراً، وأن الأمة العربية تزخر بطاقات قادرة على التحرير وعلى مواجهة كلّ التحديات، وبإمكانيات كفيلة ببناء مستقبل أفضل.

في المشهد العالمي، الأمريكي تحديداً

إنَّ ما يدعى الآن «الإمبراطورية الأمريكية» قد وجدت تجلياتها المعاصرة طريقها إلى النور مع نهايات الحرب العالمية الثانية. وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية فسح المجال واسعاً لتفرد الولايات المتحدة بالقرار الدولي في إطار سعيها لإيصال مشروعها الإمبراطوري إلى خاتمته في السيطرة على العالم.

يشكل الوطن العربي والعالم الإسلامي الأولوية على أجندة تنفيذ هذا المشروع؛ فهما المصدر الأساسي لمنابع الطاقة التي تزداد حاجة الولايات المتحدة إليها لكونها وسيلتها الحاسمة في سعيها إلى السيطرة على القوى ذات الاحتمال التنافسي.

في إطار هذا المشروع تأتي أهمية الكيان الصهيوني بوصفه كياناً تابعاً لهذه القوة الإمبراطورية. وكان عام ١٩٩٠ مهماً في تقدّم صاحب المشروع في نقلة ظنها حاسمة نحو استتباع هذه المنطقة وتطهيرها من عناصر الممانعة، فكانت القواعد والتسهيلات العسكرية في الدول العربية، والحرب على أفغانستان والعراق، وتطويق إيران، ومحاولة إزالة العائق الفلسطيني عبر مدريد وأوسلو وتوابعهما، لكن الفشل في تحقيق هذه الأهداف قاد المؤسسة الحاكمة الأمريكية نحو المضي إلى نهايات دموية على المسرحين العراقي والفلسطيني.

ولقد كان حراك القوى الاجتماعية في الداخل الأمريكي والأهمية المطلقة للوضع الاقتصادي الداخلي لدى المواطن الأمريكي قد فرضا إبعاد شريحة اليمين عن أعنة الحكم نهاية ١٩٩٢ والمجيء بالحزب الديمقراطي الذي استطاع لسنوات ثمانٍ أنْ يؤجل الاستحقاق الاقتصادي الكبير وأدّى هذا الوضع الملتبس إلى إعادة السلطة بوسائل الاحتيال والغش إلى يد معسكر اليمين المتصهين بِكُلّ اتجاهاته صاحب المشروع الإمبراطوري.

إنْ هذه المنظومة رأت مع مطلع القرن الجديد أن هناك فرصة سانحة استباقية لتعزيز الإمبراطورية وتأييدها بالقوة الباطشة، وكان منطق هذه المنظومة ينطلق من أنَّ الولايات المتحدة انتقلت من اقتصاد منتج بالأساس إلى اقتصاد يطغى عليه قطاع المعلوماتية والخدمات، وأن حجم الدين التراكمي (الحكومي والشخصي والشركات) هو (٤٤ تريليون دولار)، وأن الصين مقبلة على أنْ تصبح قوة مهددة بِكُلّ معنى الكلمة، وأن روسيا بدأت تخرج من عنق الزجاجة وسائرة إلى نهوض ذي آفاق واعدة، وأن أوروبا التقليدية بسوقها المشتركة وعملتها الموحّدة تتحرك صوب استقلال يرفع عنها طوق الحماية والتبعية وأن الولايات المتحدة تصبح في أقل من عقدين معتمدة اعتماداً حاسماً وبنسبة ٧٠ بالمئة على مصادر الطاقة الخارجية وبالتحديد النفط في الدول العربية الإسلامية.

لذا كان من الضروري قصم ظهر الوطن العربي والعالم الإسلامي حتّى يتحول إلى عبودية لقلعه الإمبراطورية المتقدمة في الشرق «إسرائيل».

إنَّ ارتفاع تكلفة صيانة الإمبراطورية وازدياد ممانعة القوى المنافسة المحتملة تجعل من التعزيز والتأبيد مسألة تفوق الاحتمال رغم كلّ ملامح القسوة الشرسة في طلبها، ذلك أن فرط التمدد يقود إلى فرط الانكشاف ومن ثمّ السماح لعوامل الحث والتعرية في أنْ تفعل فعلها حيث أنَّ المجتمع الأمريكي بتنوعه وفورانه ليس بالضرورة سنداً ظهيراً قابلاً للاستدامة رغم كلّ محاولات التخويف والتدجين والاستلاب تحت يافطات الحرب على الإرهاب بما تعنيه من حرب على العرب والمسلمين.

لذلك يرى المؤتمر ضرورة العمل على:

١ ـ إنشاء مركز عربي لدراسة الشؤون الأمريكية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، يتولى تشريح المسرح السياسي والاجتماعي الأمريكي ودراسة آليات عمله ودوافعه وعلاقات قواه وطرائق صنع القرار وتوفير فهم أفضل لهذا المشهد المركب والبالغ التعقيد، واعتبار هذا المركز هو المدخل الأجدى والأصح في هذه المرحلة لتأسيس عناصر قوة ضغط وتأثير متدرج وممكن في صياغة القرار الرسمي الأمريكي.

٢ ـ العمل على بناء علاقات وتعاون بين مراكز الأبحاث العربية والإسلامية في الولايات المتحدة وبينها وبين نظائرها في أوروبا والوطن العربي.

٣ ـ تفعيل دور الجالية العربية والإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكل دول الغرب، والتركيز على دعمها للقضايا العربية بعيداً عن النزاعات القطرية، وإدراجها في الحياة السياسية العامة من خلال النضال من أجل قضايا المواطنة، وتعزيز الصلات مع الجماعات القومية ذات الحضور الفاعل، وذلك من خلال إقامة هيئة عالمية لعرب المهجر وحث الدول والمؤسسات العربية على إنشاء صحف ووسائل إعلام باللغات الأجنبية تكون موجهة للشارع وللرأي العام الغربي.

٤ ـ الاهتمام بتعزيز العلاقات مع الكنائس والجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي عبرت بمواقفها عن مناهضة الحرب الأمريكية على العراق وتساند القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

٥ ـ تفعيل وسائل مقاطعة المصالح الأمريكية وتعزيز تبادل المعلومات وسبل التنسيق بين هيئات المقاطعة في الوطن العربي، وتبني العديد من التوصيات والاقتراحات التي قدمها العديد من اللجان والهيئات الشعبية العربية المناهضة للصهيونية والتطبيع والمقاومة للعدوان الأمريكي إلى المؤتمر، وفي مقدمها إنشاء صندوق مالي لدعم أنشطتها وإطلاق موقع على شبكة الإنترنت لتبادل الخبرات والمعلومات بينها، وإعداد تقرير سنوي عن أنشطتها، بالإضافة إلى تشكيل لجنة خاصة في الأمانة تهتم بدعم ومتابعة هذه الأنشطة.

٦ ـ السعي إلى سحب الودائع من المصارف الأمريكية لكونها باتت سلاحاً ضدّ مصالح العرب، وهو ما يتطلب خلق فرص الاستثمار في الوطن العربي والعالم الإسلامي التي لا بدّ لتوافرها من إقامة استقرار قانوني ـ سياسي يشكل ضمانات وافية لرأس المال.

٧ ـ تحويل شعار لا «للقواعد الأميركية في البلدان العربية» إلى شكل من أشكال الجهاد والمقاومة والضغط على الحكومات العربية كي تطلب من الولايات المتحدة سحب هذه القواعد، والجلاء التام عن كلّ الأراضي العربية وموانئها ومياهها الإقليمية.

٨ ـ دعوة قوى الأمة إلى تعميق مقاومتها لظاهرة العولمة المتوحشة وإلى التواصل والتفاعل مع الحركة العالمية المناوئة للهيمنة الرأسمالية وتطوير علاقات التحالف مع شعوب العالم.

٩ ـ مواجهة الأطروحات والأيديولوجيات العنصرية التي تحاول أن تضع العرب والمسلمين في مواجهة الشعوب وأبناء الأديان الأخرى والتنبه لخطورة استخدام مصطلحاتها في توصيف العلاقات بين الدول والشعوب والحضارات والأديان، وكذلك مواجهة المحاولات الأمريكية الرامية لاستثمار النتائج العسكرية للعدوان على العراق لإشاعة أجواء الإحباط والهزيمة على المستوى النفسي والسياسي والثقافي.

١٠ ـ توجيه التحيّة إلى كلّ الدول والشخصيات والمنظمات والهيئات العالمية التي تتخذ مواقف مشرفة تجاه قضايانا العادلة وتواجه التضليل والعدوان الصهيوني والأمريكي ضدّ أمتنا.

القضية الفلسطينية

ينعقد هذا المؤتمر والقضية الفلسطينية تتعرض لأكبر مؤامرة تستهدف تصفيتها وتحقيق الحلم الصهيوني بإقامة «إسرائيل الكبرى». مؤامرة تحبك خيوطها في المختبرات الصهيونية ويعمل على تنفيذها قادة الإجرام الصهيوني على الأرض، والإرهاب الأمريكي سياسياً، وبالدعم العسكري المنقطع النظير، وباستخدام معلن لبعض الأنظمة العربية.

في هذا الإطار يعتبر المؤتمر أن «خريطة الطريق» ليست إلا محاولة لإجهاض الانتفاضة والمقاومة في فلسطين، اللتين أظهرتا، على الرغم من ارتفاع حجم التضحيات وقساوة المعاناة، قدرة هائلة على هز الأسس الوجودية للكيان الصهيوني من خلال وضعه في مأزق حقيقي تجلى في أكثر من صعيد، وكان الأشد ظهوراً الصعيد الاقتصادي، والصعيد الأمني الذي يعد قوام الكيان.

ويرى المؤتمر أنَّ الرهان الرسمي الفلسطيني والعربي على أنَّ الخضوع للإملاءات الأمريكية والاستجابة للشروط الصهيونية من شأنهما إنجاح «الخريطة» نحو إقامة دولة فلسطينية، ليس في الحقيقة إلا سراباً تكشف حقيقة تلاشيه الوقائع اليومية للعدوان الصهيوني والتبني الأمريكي الكامل للمشروع الصهيوني.

من هنا، يرفض المؤتمر الخطاب الانهزامي التراجعي الذي وسم الموقف الرسمي العربي والفلسطيني في قمتي شرم الشيخ والعقبة، حيث لم يدافع هذا الموقف عن قرارات القمم العربية

السابقة في ما يتعلق بالتفريق بين المقاومة والإرهاب ودعم الشعب الفلسطيني، ورفض التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية، ورفع الحصار عنه وعن قياداته المنتخبة، والدعوة إلى الإفراج عن كلّ الأسرى والمعتقلين، وشجب الأعمال التي ترتكبها سلطات الاحتلال مثل الاغتيالات، والاعتقالات، وتجريف الطرقات والأراضي الزراعية وهدم البيوت فضلاً عن تراجع عن المواقف الرسمية العربية إزاء المواقف الأخرى، والذي بلغ في انحداره حدّ قبول الشروط الصهيونية باعتبار المقاومة إرهاباً وتبني وضع حدّ نهائي لها ولبنيتها، حتّى قبل الشروع في العملية التفاوضية التي حدد مآلاتها المسدودة واقعُ المشروع الصهيوني الرامي إلى السيطرة على أرض فلسطين كاملة.

ويعتبر المؤتمر أن هذا الخطاب تزييف لطبيعة الصراع بين احتلال غاشم ومقاومة مشروعة، وتشريع لانقسام أهلي تدفع الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني باتجاه أنْ يكون احتراباً دموياً.

لقد جعل هذا الخطاب للنظام الرسمي أو السلطة القائمة وظيفة قمع الإرادة الشعبية المقاومة وتلبية مقتضيات استقرار الاحتلال مقابل رهانات على تسويات، ثبت في أكثر من تجربة، فشلها في استعادة أدنى الحقوق، وبخاصة حقّ عودة اللاجئين إلى ديارهم التي شردوا منها وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

وإذ يتخذ هذا الخطاب مما يصفه تغييراً استراتيجياً كتبرير للمسلك التراجعي الانهزامي، فإنه لم يتوانَ عن الالتزام بالذهاب بعيداً في احتمالات الاحتراب الذاتي، وكأن القدرة على خوض الصراع مع العدو ملجومة، أما الرغبة في قمع الذات وجبهها فجياشة.

إنَّ المؤتمر يرى أنَّ المنطق الذي يحتكم إليه الموقف الرسمي العربي والفلسطيني بشكل عام، هو منطق لا يستوي ومعطيات التحليل الصحيح للموقف السليم، كما لا يستفيد من تجارب الماضي القريب والبعيد وخبرات النضال الوطني الفلسطيني الغنية والمتعددة.

وما يؤكّد خطورة المنحى الصهيو ـ أمريكي ما أعلن عنه في مؤتمر العقبة حول الدولة اليهودية والتي تجسد المنحى العنصري للكيان الصهيوني واستهداف عرب فلسطين ٤٨، مسلمين ومسيحيين، وفلسطينيي الشتات، بما لهم من حقّ ثابت في العودة إلى ديارهم، وبروز مفارقة الإصرار على الدولة الأحادية الهوية الدينية في زمن العولمة الثقافية المزعومة.

لذا فإن المؤتمر إذ يعرب عن تأييده المطلق خيار الشعب الفلسطيني المنتفض وفصائله المقاومة، في مواصلة العمل الجهادي، فإنه ينبّه إلى خطورة انجرار من هو في موقع السلطة إلى التحول إلى أداة لحماية الاحتلال عبر تفجير الحرب الأهلية.

ويعرب المؤتمر عن ثقته العميقة بأن أُخوة الجهاد والاستشهاد، والكفاح والألم، والمقاومة والنضال، قد صاغت وحدة وطنية فلسطينية عصية على الكسر، وقادرة على إسقاط كلّ المراهنات التي تستهدف زعزعتها.

ويؤكّد المؤتمر أنَّ المواجهة القائمة في فلسطين لا تنفك عن الحملة الأمريكية ـ الصهيونية على سورية ولبنان مستهدفة حزب الله وفصائل المقاومة الفلسطينية.

إنَّ الحملة ذات المنحى التصاعدي ضدّ حزب الله في لبنان، هي جزء من الحملة الهادفة إلى القضاء على إرادة المقاومة في الأمة، وعزل الشعب الفلسطيني عن الدعم الذي يقدم إليه.

إنَّ المؤتمر إذ ينوه بصمود المقاومة في فلسطين ولبنان، وصلابة الموقف السياسي الرافض الخضوع للإملاءات، يتوجه إلى الأمة داعياً إياها لإدراك مسؤولياتها الجسام حيال المعركة الجارية.

إنَّ تراجع الموقف الرسمي ومحاولة عزل الشعب الفلسطيني ينبغي أنْ يقابل بانتفاضة شعبية عارمة واندفاع قوي لتقديم كلّ أشكال الدعم للمقاومة الفلسطينية، ورفض كلّ المحاولات الهادفة إلى تجفيف مواردها ولا سيما في مقررات شرم الشيخ الأخيرة.

ويعتبر المؤتمر أنَّ اللحظة الراهنة ما عادت تحتمل تهاوناً وتراخياً، واستكانة، وأن التحرّك الشعبي بقدر ما يكون قوياً، بقدر ما يلجم الانزلاقات السلطوية.

إنَّ المؤتمر إذ يستهجن التجرؤ الإجرامي على حقوق الإنسان حين تستهدف الإدارة الأمريكية الجمعيات الخيريّة التي تدعم شعب فلسطين مما يعرض عشرات الألوف من العائلات من شيوخ ونساء وأطفال للمجاعة والظلم. فإنه يدعو جماهير الأمة وكل أهل الخير، للتبرع للجمعيات الخيريّة العاملة لفلسطين، وعدم الخوف من الإدارة الأمريكية بل تحديها، ويحذر كلّ مسؤول يخضع بمهانة وذل للضغوط الأميركية إلى قطع لقمة الخبز وجرعة الدواء، عن أفواه أطفال فلسطين وشعبها.

ويعتبر المؤتمر أن أحداً لا يمتلك التنازل عن حقّ العودة إلى كلّ فلسطين باعتباره حقّاً فردياً وجماعياً، وطنياً وقومياً، كما يعتبر المؤتمر أيضاً أن أحداً لا يمتلك التفريط بأي حقّ من الحقوق الوطنية والسياسية الثابتة للشعب الفلسطيني، ويحذر من أي انصياع للمطلب الأمريكي ـ الصهيوني بتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني ويؤكّد ضرورة مقاومة كلّ أشكال التطبيع مع العدو.

ويدعو المؤتمر إلى:

١. وضع برنامج عربي شامل لإسناد الشعب الفلسطيني المقاوم بالوسائل كافة، وبذل كلّ ما يحقق ما يوجب فكّ الحصار العربي عن الشعب الفلسطيني، وذلك في إطار استراتيجية عربية متكاملة تحدد دور المقاومة الفلسطينية والجماهير والحكومات العربية في تحقيق أهداف النضال العربي من أجل تحرير فلسطين واستعادة الحقوق العربية.

٢. مقاومة كلّ محاولات تهويد القدس والاعتداء على مقدساتها الإسلامية والمسيحية وتدمير ملامحها، ودعم صمود أهلها وتمسكهم بأرضهم ومقدساتهم.

٣. التضامن مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب والكشف عن مصير المفقودين في سجون العدو الصهيوني وتقديم العون لهم بالوسائل كافة، وتشكيل لجان وطنية للدفاع عنهم في كلّ الأقطار العربية ودول العالم.

٤. دعم الصمود العربي ـ الفلسطيني لفلسطينيي ٤٨ على النحو الذي يحمي هويتهم وحقوقهم وإعادة النظر في التعاطي الرسمي معهم على طريق احتضانهم والتفاعل معهم وتقدير صمودهم وتمسكهم بهويتهم الوطنية والقومية.

٥. السعي لتشكيل لجنة عربية لمتابعة حقّ العودة لِكُلّ أبناء فلسطين إلى ديارهم وممتلكاتهم، والتنبه الدائم إلى الترابط الوثيق بين المطالبة بحق العودة والتمسك بمبدأ التحرير.

٦. دعم سورية ولبنان في مواجهة التهديدات الأميركية ـ الصهيونية وحماية المقاومة، ودعم الحق في تحرير الجولان وما تبقى من الجنوب اللبناني المحتل، ودعوة الدول العربية والإسلامية إلى الوقوف إلى جانب الدولتين الشقيقتين.

٧. تثبيت مصطلح الصراع العربي ـ الصهيوني في الخطاب السياسي العربي... فمسؤولية الدفاع عن فلسطين هي مسؤولية قومية... والمشروع الصهيوني لا يستهدف فلسطين فقط، بل كلّ الأمة العربية. وفلسطين هي قاعدة انطلاق هذا المشروع.

٨. التمسك بشعار التحرير لأن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لا ينتهي إلا بالتحرير ولأنه لا عودة بدون التحرير فالعودة حقّ غير قابل للتصرف بموجب شرعة حقوق الإنسان والقرارات الدولية.

العراق

في إطار المخططات الأمريكية، المعلن منها والخفي، وفي تناقض كامل مع إرادة المجتمع الدولي، جماهير وأنظمة، قام الحلف الأمريكي البريطاني بعدوانه الإرهابي ضدّ العراق، وارتكب كلّ أنواع الجرائم من تقتيل لالاف العراقيين بمختلف أسلحة الدمار، وتدمير لبناه التحتية، وإبادة عمدية للتراث الحضاري والثقافي والإنساني، واستهداف للعلماء، وسيطرة على الخيرات، وإجهاز على العمق العربي الاستراتيجي للامة في صراعها مع العدو الصهيوني. ثمّ احتلال عسكري مع ما رافقه من بطش وتجويع وإذلال وحرمان من الضروريات الأساسية من ماء وكهرباء ودواء، ومحاولات حثيثة لدفع أبناء العراق إلى الاقتتال الداخلي، واستخدام اليورانيوم المنضب وما يؤدي إليه من أمراض سرطانية تدوم لمدد طويلة، وهو ما يوضح سلامة المواقف والتحاليل التي أبداها المؤتمر القومي العربي طوال المراحل السابقة حين نبه إلى أنَّ العدوان الأمريكي المرتقب ضدّ العراق يستهدف وحدة هذا البلد وسيادته وسلامته وأمن مواطنيه وموارده الطبيعية ودوره الهام في الأمة، كما يستهدف الأمة العربية والإسلامية بأسرها.

لكن الشعب العراقي فاجأ الغزاة بانتفاضة الفوري وانطلاق مسيراته المليونية الرافضة للاحتلال، والمؤكّدة على ضرورة الوحدة الوطنية، وباندلاع المقاومة التي تصاعدت مع مرّ الأيام، مما أربك الغزاة وخلق واقعاً جديداً مخالفاً لِكُلّ الادعاءات والاحتمالات، وهو واقع يتوقف المؤتمر عند

أهمية إدراكه وتثمينه والتعاطي الإيجابي معه باتجاه المساعدة على تطويره نحو مقاومة وطنية شاملة.

وإذا كان الرئيس الأمريكي قد أعلن نهاية حربه على العراق، فإن ما يشهده هذا البلد العربي الهام من مقاومة متسارعة ومتصاعدة على غير مستوى تظهر بوضوح أن حرب العراقيين على الاحتلال الأجنبي قد بدأت.

وبقدر ما كشف العدوان على العراق التواطؤ المكشوف لبعض الأنظمة العربية التي لم تتردد في المشاركة الفعلية في غزو العراق، وتقديمها القواعد والتسهيلات العسكرية له، والتي لولاها لما كان للغزاة أنْ يقدموا على العدوان والاحتلال، بقدر ما خلق حركة عالمية مناهضة لهذا الغزو الفاشي، وفجر طاقات الجماهير العربية التي أصبح الواقع يتطلب تطويرها وإذكاء موقف الرفض ومواجهة الاحتلال لديها.

ولم يمضِ وقت طويل حتّى انعكست تداعيات هذا الاحتلال الإجرامي على مرتكبيه بعد أنْ انكشف زيفَ المبررات التي اعتمدوها، وخاصة أكذوبة أسلحة الدمار الشامل، مما وضع بوش وبلير في قفص الاتهام داخل بلديهما، ومما يفرض ضرورة المطالبة والعمل على محاكمتهما وكل من شاركهما جرائمهما ضدّ الإنسانية في العراق وتحميلهما مسؤولية الدمار الذي لحق بالعراق وما يترتب عليه من تعويضات.

إنَّ المؤتمر يدين احتلال العراق، وكل محاولة لإسباغ الشرعية المحلية أو الدولية عليه أو حتّى تبريره، ويؤكّد رفضه القاطع لِكُلّ ما ينتج عن هذا الاحتلال، ويعتبر أنْ لا محيد عن التحرير وطرد المحتل وتمكين الشعب العراقي المقاوم من إدارة شؤونه وممارسة سيادته الكاملة من دون أية وصاية أو تدخل في شؤونه الداخلية لمنعه من الاستغلال الكامل لخيراته.

كما يشدد المؤتمر على ضرورة الانسحاب الكامل للقوات الأميركية والبريطانية المحتلة، داعماً لأي جهد عربي ودولي جاد في هذا الاتجاه، كما في توفير الظروف لإقامة حكومة وطنية موقتة تسعى لإجراء انتخاب حرّ لمجلس تأسيسي يضع دستوراً جديداً يؤمن إقامة نظام ديمقراطي في العراق.

والمؤتمر إذ يدرك ضرورة إجراء مصالحة وطنية تاريخية شاملة في العراق فإنه يعلن عقد العزم على بذل الجهود في سبيل الإسهام في تحقيقها بما تشكله من شرط أساسي لطرد الاحتلال وضرورة بديهية لتحقيق وحدة وطنية قائمة على التنوع الذي إذ يحافظ على خصائص المكونات، فإنه يجعل منها أساس بناء العراق الديمقراطي الموحّد، ويجسد حقيقة الهوية الوطنية الجامعة والانتماء العربي.

إنَّ إنجاز مثل هذه المصالحة التاريخية هو الطريق لقيام جبهة وطنية عراقية واسعة الفضاء السياسي والاجتماعي وتضم كلّ القوى التي تسعى لعراق متحرر من الاحتلال، مستقل ديمقراطي

متنوع متعدد، وهذا ما يتطلب من كلّ هذه القوى المناهضة للاحتلال أنْ تجري مراجعة نقدية جريئة ونبذاً صريحاً لِكُلّ الأساليب والممارسات، كما الرهانات التي أفضت إلى الوقوع تحت هذا الاحتلال، فالمطلوب من الجميع أنْ لا يسجن نفسه في مرحلة مهما كانت قاسية، أو في صيغ عمل محددة مهما كانت غالية عليه.

يتطلب هذا كلّه أنْ تتبنى الجبهة الوطنية للمقاومة، وتعلن مسبقاً برنامجاً واضحاً للعراق ما بعد التحرير من الاحتلال، وبمعزل عنه، يتضمن إعداداً لدستور جديد موقت يتم الاستفتاء عليه ويضمن تحقيق التعددية السياسية والحريات العامة الرئيسيّة وضمان حقوق الإنسان.

وإذ يلاحظ المؤتمر غياب استراتيجية عربية تؤدي من خلال إجراءات وخطوات محددة إلى تسريع إنهاء احتلال العراق وبناء دولته الديمقراطية الموحّدة، يدعو المؤتمر إلى تشكيل لجنة من أعضائه لدراسة هذا الموضوع وتقديم توصيات بشأنه إلى الأمانة العامة للمؤتمر.

كما يدعو المؤتمر الدول العربية والإسلامية المجاورة للعراق إلى دعم قوى المقاومة في العراق باعتبار ذلك دفاعاً عن النفس أيضاً، كما يدعو الأمة العربية والإسلامية وقواها السياسية لتنشيط العلاقات مع الشعب العراقي دعماً للمقاومة، مجدداً إدانته لِكُلّ جهة وفرت تسهيلات عسكرية للعدوان على العراق ناهيك عمن منح قائد القوات المحتلة أوسمة تكريم لا يمكن تفسيرها إلا على أساس أنّها تقدير له على غزو العراق واحتلاله وارتكاب المجازر بحق أبنائه وتدمير بناه التحتية ونهب تراثه وثرواته.

ويدعو المؤتمر إلى قيام جبهة قومية واسعة لها فضاء الأمة كلها تكون حاضنة للمقاومة العراقية كما الفلسطينية، وتشكل مع الحاضنة الوطنية إطاراً لتطوير المقاومة العراقية من مجرد حرب عصابات إلى حركة سياسية شعبية تمارس النضال والعمل السياسي بأوسع أشكاله.

إنَّ المؤتمر إذ يعتبر العلماء العراقيين ثروة علمية إنسانية، يدين ملاحقتهم من طرف الإرهاب الأمريكي ـ الصهيوني ـ البريطاني، ويدعو الأمة إلى حمايتهم وتوفير شروط الاستفادة من إمكانياتهم العلمية، باعتبار ذلك حقّا من حقوق الأمة في ارتياد آفاق العلوم والتقانة.

كما ينبه المؤتمر إلى مخاطر الوجود الصهيوني المتسلل إلى العراق عبر واجهات متعددة، ويدعو إلى مقاومتها تماماً كمقاومة الاحتلال، داعياً العراقيين إلى الامتناع عن بيع أية عقارات أو أراضٍ لهذه الجهات الصهيونية، كما إلى إفشال كلّ المحاولات الرامية إلى نقل النفط والغاز والماء.

وإذ ينحني المؤتمر بإجلال أمام أرواح شهداء العراق، والشهداء من المجاهدين العرب الذين تطوعوا للدفاع عن العراق، فإنه يوجه تحيّة إكبار إلى المقاومة العراقية الباسلة والمتصاعدة ضدّ الغزاة ويحيي كلّ أبناء العراق الذين رفعوا هاماتهم بإباء وشمم رفضاً للاحتلال ودفاعاً عن الوطن والأمة، مؤكّدا سعيه للنضال مع كلّ القوى والمنظمات المعنية من أجل إطلاق حملة عربية ودولية

دفاعاً عن الأسرى والمعتقلين العراقيين والعرب في سجون قوات الاحتلال الأنكلو ـ الأمريكي ـ الصهيوني.

الديمقراطية والتنمية والثقافة

إنَّ المؤتمر إذ يعتبر أنَّ التردي في حالة الأمة لا يعالجه غير نهوض شامل متعدد الجوانب، فإنه يؤكّد، بالإضافة إلى ما تشكله قضية الأمن القومي من أبعاد خطيرة، أنَّ العمل من أجل النهضة يرتكز، على أسس ثلاثة:

١ ـ آلية اتخاذ القرارات في المجتمع (الحالة الديموقراطية، ونظم الحكم).

٢ ـ القاعدة الاقتصادية والتكنولوجية الضرورية للتقدّم (التنمية ومستوى المعيشة، وتكامل الاقتصاد العربي وتنافسيته مع الاقتصادات الخارجية).

٣ ـ ثقافة الأمة بما تعنيه الثقافة من حالة عقلية ووجدانية. بدءاً من القيم والثوابت إلى تأثيرات التعليم والإعلام، والمثاقفة المتعولمة.

وإذ رصد المؤتمر تردي الحالة الديموقراطية سواء في ما يتعلق بالحريات، أو غياب المؤسسات الديمقراطية الفعالة وذات الصلاحية، أو النصوص القانونية السالبة للحرية والتي تنشأ بموجبها نظم قضائية استثنائية واعتقالات واعتداء على حقّ الحياة، إضافة لتعطيل طاقات المرأة ودورها الأساسي في البناء والتنمية، فإنه أكد على أنَّ الديمقراطية اليوم ليست مجرد صيغة مطلوبة للعلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين الحاكم والموطن فحسب، بل إنها أحد أبرز ضمانات الأمن القومي العربي الذي علمتنا الأحداث أنّه يبقى مهدداً بمخاطر الانقضاض عليه، في ظلّ غياب المشاركة الشعبية واحترام الحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان.

وإذ يلاحظ المؤتمر الصدام بين أماني الأمة في الحرية والتنمية والتقدّم من جهة، وأولوية الاستمرار في السلطة لدى نظم الحكم بالرغم من الكلفة السياسية الداخلية والخارجية من جهة أخرى، فإن المؤتمر يؤكّد أهمية إحداث التغيير الذي يتيح تداول السلطة لا احتكارها، كما يتيح أوسع قدر من المشاركة في صناعة القرار الوطني، بما يساهم في إطلاق طاقات الأمة وإبداعاتها وقدرتها على الصمود والمواجهة.

والمؤتمر إذ يدرك ذلك فإنه يعتبر أنَّ العلاقة وثيقة بين احتكار السلطة والقرار واحتكار الثروة والمكانة، كما أنَّ العلاقة وثيقة بين فساد يعاث وشفافية تغيب ومحاسبة لا تتم، ومصادرة للحق في التداول. وبينما تتخذ الحكومات من أخطار الأمن الداخلية والخارجية مبرراً للقمع وللتراجع عن اليسير من المكتسبات المتوافرة في مجال الحريات والحقوق فإنها لم توفر ذلك الأمن على المستوى الوطني والقومي بحيث أصبحت التبعية في تزايد مستمر. تضاف لذلك العلاقة المتبادلة بين التخلف الذي يتم تكريسه، والتنمية الشاملة التي يتم تجاهلها وبين الغياب الديموقراطي.

يرى المؤتمر أن هناك ظروفاً مواتية لانتقال ديموقراطي واسع، فقدرة الاتصال والمعلومات وانتشار المعرفة، والدعوة العالمية لمجتمعات الديمقراطية عاملان مساعدان على التقدّم.

ويؤكّد المؤتمر أنَّ الديموقراطية قيمة لا تتجزأ وأنها تشمل كلّ المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأن مفهوم المساواة لا بدّ أنْ يتسع ليشمل المساواة في فرص الحياة وليس مجرد مساواة سياسية.

ويؤكّد المشاركون أنَّ الديمقراطية شأن داخلي ولا يمكن استيرادها أو الاعتماد في تحقيقها على الأجنبي المحتل. بل إنّه من السذاجة أنْ يتصور البعض ونتيجة للعولمة، أنَّ الديموقراطية يمكن أنْ تتحقق بدون صراع أو نضال وطنيين.

وإذ يطالب المؤتمر بالإفراج عن كافة السجناء السياسيين ومعتقلي الرأي في الوطن العربي، فإنه يدعو إلى اتخاذ مواقف حاسمة من أي نظام عربي ينتهك حقوق الإنسان، وإلى رفض القوانين التي وضعتها أو تضعها أنظمة عربية بدعوى «مقاومة الإرهاب».

كما يدعو المؤتمر إلى السعي الحثيث نحو دسترة أنظمة الحكم العربية وفق مفهوم الدولة الحديثة: دولة الحق والقانون، دولة المؤسسات والمواطنة الكاملة، دولة الرقابة القانونية والمساءلة الشعبية، وتعزيز القضاء واستقلاله.

ويطالب المؤتمر بتعميم النهج الديمقراطي وتوسيع المشاركة الشعبية وتطوير عمل مؤسسات المجتمع الأهلي والاعتراف بالآخر والتخلي عن فكرة الإلغاء والإقصاء.

وينبه المؤتمر إلى خطورة الاختراق الأمريكي ـ الصهيوني للعديد من المؤسسات الأهلية عبر المعونات المالية المشبوهة، ويطالب بالتصدي لهذا الاختراق.

وقد قرر المؤتمر:

١ ـ تحديد يوم عربي سنوي من أجل الديمقراطية يسمّى (اليوم العربي للديموقراطية).

٢ ـ السعي إلى إنشاء مرصد للديموقراطية في الوطن العربي تابع للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

٣ ـ رفض مبادرة باول والمذكرة التنفيذية الملحقة بها جملةً وتفصيلاً، لأنها تدخل في استراتيجية الهيمنة وطمس الهوية العربية.

والمؤتمر إذ يلاحظ ترجح مستويات النمو في الوطن العربي، وإذ يسجل تراجع معدلات النمو والتنمية والاستثمار في الآونة الأخيرة، كما يسجل انتشار حالة البطالة في كلّ الأقطار وانعكاس ذلك على قضية الفقر المقترن «بمركزة الثروة،» يرى أنّه قد حان الوقت:

١ ـ لأن يتبنى كلّ قطر استراتيجية طويلة الأجل لإحداث تنمية مستدامة بمعدلات مرتفعة نسبياً وأن يراعى في هذه الاستراتيجية مبدأ تحقيق عدالة توزيع الثروة وكذلك مبدأ تحقيق أولويات حاجات الأمة.

٢ ـ وأنَّ تتأكد العلاقة بين الديموقراطية وسلطة اتخاذ القرار وبين اختيار مسارات التنمية وتوزيع عوائدها والتصرف في ثروات الأمة.

٣ ـ لمراعاة تحقيق مبدأ التكامل الاقتصادي العربي، وفي هذا الصدد يؤكّد المؤتمر ضرورة تفعيل ما أكدته القمة العربية في بيروت من إنشاء منطقة تجارة حرة تكون خطوة نحو سوق عربية مشتركة، فإن المؤتمر يؤكّد أنَّ المدخل التجاري لا يحقق أهدافه بغير تنمية وتكامل للقطاعات الإنتاجية. من هنا فإن المؤتمر يطالب الحكومات كما يطالب القطاع الخاص الذي تنتقل إليه المبادرة بالدخول فوراً في ما يمكن تسميته استراتيجية الحدّ الأدنى للتكامل الاقتصادي وللتنمية الشاملة وذلك من خلال قطاعات أساسية مثل: الدواء والغذاء والسلاح والمياه.

٤ ـ ويرفض المؤتمر دعاوى الشرق أوسطية، والشمال أفريقية، ومنطقة التجارة الحرة التي تدعو إليها الإدارة الأمريكية باعتبارها مشاريع تعزز التبعية وتدخل الكيان الصهيوني في نسيج المنطقة وتستهدف طمس الهوية العربية وتسهم في القضاء على المشروع العربي لصالح المشروع الأمريكي والصهيوني.

٥ ـ ويدين المؤتمر إقامة أي علاقات مع الكيان الصهيوني ويشدد على مطلب المقاطعة الشاملة لكيان العدو وأمريكا وبريطانيا.

وقد توقف المؤتمر أمام حلقة حاسمة تتعرض الآن لخطر الغزو الأجنبي الكاسح، وهي حلقة الثقافة والتعليم إضافة إلى معوقات التقدّم العلمي والتكنولوجي.

وفي هذا الصدد فإن المؤتمر يدين بشدة كلّ ما وافقت عليه الحكومات العربية وكل ما أعدته مراكز البحوث والقرار الأمريكية من تغييرات في نظم التعليم العربية داعياً الحكومات والمؤسسات البحثية العربية إلى القيام بتطوير المناهج والبحث العلمي انطلاقاً من خصوصيتنا وحاجتنا ومكوناتنا الحضارية.

إنَّ واشنطن تتصور أنّها قادرة على تغيير العقول بالمدافع والدسائس والدولارات وتواطؤ الحكام وقبولهم بما يطرح عليهم، لكن المثقفين العرب والجماهير العربية أثبتت أنّها قادرة على التصدي لهذه المؤامرات، وسوف تقدّم الأمة العربية خططها البديلة لتطوير التعليم وامتلاك التكنولوجيا.

إنَّ ثقافة غربية تذكي فكرة التبعية، لا بدّ من مقاومتها بتعزيز ثقافة المقاومة.

وفي هذا الصدد، فإن المؤتمر يؤكّد أنَّ الحرية الفكرية والإعلامية هي واحدة من أدوات مقاومة الهيمنة الثقافية، كما أكد أهمية تجديد الخطاب القومي في اتجاه المزيد من التنوير والتغيير، في اتجاه المستقبل من دون الانقطاع عن الماضي، وفي اتجاه بلورة رؤية موحّدة لمستقبل الأمة تواجه خطاب الانعزال وممالأة العدو والاستغراق في النزعات القطرية والطائفية ونزاعاتها.

العلاقات العربية مع إيران وتركيا

أظهرت تطورات ما قبل العدوان على العراق والأنظمة وبعده، أن سياسات الإدارة الأميركية لم تكن تستهدف فقط المنطقة العربية، بل كذلك القوى الإقليمية التي عارضت العدوان أو التي لم تخضع بالكامل لشروط تنفيذه.

إنَّ أكثر ما يقلق الولايات المتحدة أنْ تتحرك دول المنطقة مجتمعة وفي اتجاهات غير منسجمة مع السياسات الأميركية ومن هنا كانت محاولات واشنطن المستمرة لتخريب علاقات بينية تلحظ أولوية المصالح الذاتية لدول المنطقة على المصالح الأمريكية.

وفي هذا الإطار فإن المؤتمر القومي العربي الرابع عشر:

١. يلاحظ التوجهات الجديدة للحكومة التركية وسعيها لإقامة علاقات وثيقة مع العالمين العربي والإسلامي، ولجعل هذه العلاقات أحد الأبعاد الثابتة في السياسة الخارجية التركية، متوقفاً بتقدير خاص أمام الموقف التركي من الحرب على العراق والذي جاء أفضل من موقف العديد من الأنظمة العربية. ويدعو المؤتمر، في هذا الخصوص، للاستفادة من هذه التوجهات نحو تطوير للعلاقات معها يأخذ بالاعتبار تحقيق المصالح العربية وخدمة القضية الفلسطينية والقضية العراقية.

٢. يدعو إلى الوقوف في وجه الحملة الأمريكية الجديدة التي تتعرض لها إيران ويرى فيها استهدافاً لِكُلّ الدول والقوى التي وقفت إلى جانب نضالات الشعب الفلسطيني، وساهمت بفعالية في دعم المقاومة ودحر الاحتلال الصهيوني من جنوب لبنان.

٣. إنَّ استهداف إيران، بعد العراق، هو حلقة من حلقات إضعاف الصمود العربي والإسلامي في هذه المرحلة الحساسة والخطيرة من تاريخ أمتنا ومنطقتنا. ومن هنا يعلن المؤتمر العزم على الإسهام في تعزيز العلاقات العربية ـ الإيرانية وتوثيقها بما يوسع قاعدة الارتكاز لقوى الصمود والمقاومة في العراق وفلسطين ولبنان، وبما يعمق الروابط التاريخية والثقافية بين مكونات الدائرة الحضارية الإسلامية، وبما يسقط محاولات التفكيك والتفتيت الأمريكية للمنطقة.

العرب وأفريقيا

على الرغم من ثقل وتنوع مرتكزات الوزن العربي في أفريقيا إلا أنّها لم تؤدِ إلى تأسيس قاعدة ارتكاز ينهض عليها مستقبل العلاقات العربية ـ الأفريقية على نحو استراتيجي راسخ.

ومع نهاية الحرب الباردة وصعود ظاهرة العولمة المتوحشة أخذت الاختراقات الأمريكية تتطلع إلى النفاذ والإمساك بمواقع إنتاج الثروات والنفط بالتركيز على مناطق البحيرات والقرن الأفريقي ومناطق الساحل الغربي لأفريقيا بمخزونه النفطي الكبير مع بذل الجهد لإطفاء بؤر الأزمات والصراعات الأهلية المسلحة لتمهيد أرضية الاستقرار السياسي باستخدام سياسة العصا والجزرة المسمومة ونهب الثروات وتوظيف الاستثمارات وفتح الأسواق.

وتظل كتلة المصالح الحيوية بين العرب والأفارقة عنصراً جاذباً لبناء إطار للمصالح المتبادلة بين الطرفين إلا أنَّ واقع التصدع والوهن الذي يحاصر مؤسسات النظام الإقليمي العربي يحول دون التقدّم بخطى راشدة في هذا الاتجاه.

إلا أنَّ الرهان يبقى معقوداً على منظمات المجتمع الأهلي العربية لإطلاق مبادرات بناءة للحوار والتعاون العربي ـ الأفريقي على مستوى نظيراتها الأفريقية وخاصة على مستوى المؤسسات الأكاديمية والنقابية واتحادات الشباب والمرأة والطلاب والقطاع الاقتصادي والخاص مع إيلاء اهتمام وافر بدول وسط وشرق وغرب أفريقيا لذا:

١. يشيد المؤتمر بمبادرة جامعة الدول العربية ومنظمات المجتمع الأهلي العربية وصناديق التمويل العربية للإسهام في تعمير وتنمية جنوب السودان في مسعى يهدف إلى ترسيخ الدور الاقتصادي العربي في الجنوب وعدم تركه فريسة للمنظمات الغربية.

٢. يدعو المؤتمر كافة الأطراف الوطنية السودانية لتوحيد جهودها للحفاظ على وحدة السودان وعلى المكون العربي والإسلامي والأفريقي في هويته الوطنية في إطار مشروع نهضوي وطني مستقل ومستقر وعلى طريق التنمية الشاملة المتوازنة، ومن أجل صون موارده المائية والطبيعية بوجه الطامعين فيه مشدداً على أنَّ قيام نظام ديمقراطي متنوع، يحترم التعددية السياسية والحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان يبقى الضمان الأسلم لوحدة السودان ومستقبله.

٣. يشدد المؤتمر على دور للجامعة العربية في بذل الجهد لانتشال الصومال من حالة اللادولة والاقتتال الأهلي وتوحيد أراضيه.

٤. تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني والسياسي بين دول حوض النيل بما يحول دون الوقوع في شراك التوترات والصراعات المائية.

إنَّ المؤتمر القومي العربي الذي يؤكّد يوماً بعد يوم على نهجه كمؤسسة قومية مستقلة تضع نصب عينيها العمل من أجل الوحدة العربية والديمقراطية والاستقلال السياسي والاقتصادي والتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية والتجدد الحضاري، يرى أنَّ التحديات الخطيرة التي تواجهها الأمة، والحملات المركزة التي تستهدف هويتها القومية ووجودها ورسالتها، إنما تتطلب منه ومن كلّ المؤسسات الأهلية القومية نضالاً فكرياً وثقافياً وسياسياً وشعبياً متواصلاً من أجل درء العدوان، ودحر المحتل، وتحقيق أهداف الأمة.

المشاركون

أ. إبراهيم كمال الدين (البحرين): رئيس الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع.

أ. أحمد الكحلاوي (تونس): أستاذ جامعي/ اللجنة التونسية لمساندة فلسطين والعراق.

أ. أحمد بهاء الدين شعبان (مصر): اللجنة المصرية العامة للمقاطعة.

أ. أحمد حسين اليمانيّ (فلسطين/لبنان): عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

د. أحمد صدقي الدجاني (فلسطين/مصر): كاتب ومفكر سياسي.

أ. أحمد طبارة (لبنان): رجل أعمال.

أ. أحمد عبيدات (الأردن): رئيس وزراء سابق/ محامٍ.

أ. أحمد ولد داداه (موريتانيا): أمين عام اتحاد القوى الديمقراطية/عهد جديد.

أ. أديب الأمير (سورية): لواء متقاعد، رئيس تحرير مجلة الفكر العسكري سابقاً.

د. أسامة محيو (لبنان): أستاذ جامعي، المدير التنفيذي للمؤتمر القومي ـ الإسلامي.

د. إسماعيل الجليلي (العراق/بريطانيا): رئيس الجمعية الوطنية للبريطانيين العرب، السكرتير العام لهيئة الجاليات العربية بالمملكة المتحدة.

د. إسماعيل الشطي (الكويت): نائب سابق/ عضو الحركة الدستورية الإسلامية.

أ. إقبال دوغان (لبنان): رئيسة المجلس النسائي اللبناني.

أ. إلياس مطران (لبنان): محامٍ.

د. أمة الرزاق حمد (اليمن): عضو الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام، عضو اللجنة السياسية والدائمة.

أ. أمجد الكلاس (سورية): باحث.

أ. أميمة الخش (سورية): كاتبة وروائية.

أ. أمين إسكندر (مصر): كاتب.

أ. أمين الغفاري (مصر/بريطانيا): نائب رئيس النادي الثقافي العربي ـ لندن سابقاً.

أ. أمين يسري (مصر): سفير سابق.

الأب د. أنطوان ضو (لبنان): أمين عام اللجنة الأسقفية للحوار الإسلامي ـ المسيحي.

أ. إنعام محمّد علي (مصر): مخرجة سينمائية.

د. برهان زريق (سورية): محامٍ.

أ. جرجي بشير (لبنان/الإمارات): رئيس فخري لجمعية خريجي الجامعة الأميركية.

أ. جمال محمّد الجعبي (اليمن): محامٍ.

أ. جمال هنيدي (سورية): محامٍ/باحث.

أ. جميل هلسة (الأردن): مدير عام مكتب المحاسبات التجارية.

أ. حاتم أبو حاتم (اليمن): رئيس اللجنة اليمنية لمقاومة التطبيع.

أ. حاكم الفايز (الأردن): عضو سابق في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

أ. حذام زهور عدي (سورية): باحثة اجتماعية.

أ. حسان مريود (سورية): وزير خارجية سابق.

أ. حسن العالي (البحرين): مدير تنفيذي في المؤسسة العربية المصرفية الإسلامية.

أ. حسن الوائلي (العراق/بريطانيا): مهندس/ عضو اتحاد الطلبة العرب في بريطانيا.

أ. حسن عبد العظيم (سورية): محامٍ/الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي في سورية.

د. حسن مكي (اليمن): رئيس وزراء سابق.

أ. حسين عبد الرازق (مصر): رئيس تحرير مجلة اليسار.

د. حسين عبد الله العمري (اليمن): عضو مجلس الشورى، أستاذ جامعي.

أ. حمد حجاوي (فلسطين/مصر): الملتقى العربي لمواجهة الصهيونية.

أ. حمدين صباحي (مصر): نائب.

أ. حياة التيجي (المغرب): باحثة في العلوم السياسية.

أ. خالد السفياني (المغرب): محامٍ/منسق مجموعة العمل الوطني لمساندة فلسطين والعراق.

أ. خالد رمضان (الأردن): ناشط في القضايا القومية.

أ. خالد شوكات (تونس/هولندا): صحفي.

أ. خالد عمر (اليمن/مصر): عضو مجلس أمناء ملتقى الشباب العربي.

أ. خليل بركات (لبنان): محامٍ، عضو قيادة تجمّع اللجان والروابط الشعبيّة.

د. خيريّة قاسمية (سورية): أستاذة جامعية.

أ. دينا حسيب (العراق/مصر): اقتصادية.

أ. راشد محمّد ثابت (اليمن): وزير سابق.

أ. رحاب مكحل (لبنان): المدير التنفيذي للمؤتمر القومي العربي.

أ. رسول الجشي (البحرين): صيدلي/نائب سابق/رئيس جمعية العمل القومي.

أ. رفيق مراد (لبنان): رئيس حزب الاتحاد.

أ. رمزية عباس الأرياني (اليمن): دبلوماسية سابقة.

أ. رنا أحمد غانم (اليمن): عضو لجنة مركزية في التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

أ. رياض الريس (لبنان): صاحب دار نشر.

د. رياض قاسم (لبنان): عميد كلية الآداب في الجامعة اللبنانية.

د. زهير الخطيب (لبنان): مهندس منسق المنتدى الاقتصادي والاجتماعي.

د. زياد الحافظ (لبنان/أمريكا): دكتور في الاقتصاد.

د. زياد الزعبي (الأردن): طبيب.

د. ساسين عساف (لبنان): أستاذ جامعي/نائب رئيس المنتدى القومي العربي.

أ. سالم اليافعي (اليمن/بريطانيا): رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية ـ لندن.

أ. سامي سليم عوض الله (الأردن): عضو المكتب السياسي لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني.

أ. سامي شرف (مصر): وزير سابق.

أ. سامي غالب (اليمن): كاتب صحفي.

أ. سايد كعدو (لبنان): مخرج سينمائي.

أ. سعدون المشهداني (العراق/السويد): كاتب.

أ. سعيد ثابت (اليمن): عضو الأمانة العامة، عضو الدائرة السياسية للتجمّع اليمني للإصلاح.

أ. سعيد خالد الحسن (فلسطين/المغرب): أستاذ جامعي.

د. سعيد ذياب علي مصطفى (الأردن): الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني.

أ. سلطان حزام شمسان العتواني (اليمن): عضو مجلس النواب.

أ. سليمان العيسى (سورية/اليمن): شاعر.

د. سليمان الغويل (ليبيا): أستاذ جامعي، أمين المجلس الأعلى للشؤون الثقافية.

أ. سميرة رجب (البحرين): كاتبة صحفية.

أ. سيف علي الجروان (الإمارات): وزير سابق.

أ. صباح علي الشاهر (العراق/بريطانيا): كاتب وقاص.

أ. صبحي توما (العراق/فرنسا): كاتب وباحث.

أ. صفاء الصاوي (مصر/بريطانيا): نائب رئيس النادي العربي في بريطانيا سابقاً.

أ. صلاح صلاح (فلسطين/لبنان): عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

أ. ضياء الدين داوود (مصر): الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي، رئيس الحزب العربي الديمقراطي الناصري.

أ. طارق أبو الحسن (سورية): مستشار قانوني.

أ. طلعت مسلم (مصر): مدير عام جريدة الشعب/لواء أركان حرب متقاعد.

أ. عبد الإله المنصوري (المغرب): باحث منسق لجنة التضامن مع الشعب الفلسطيني في الدار البيضاء.

أ. عبد الجبار الكبيسي (العراق/فرنسا): رئيس التحالف الوطني العراقي.

أ. عبد الحميد الحدي (اليمن): رئيس المنتدى الثقافي العربي الإسلامي.

أ. عبد الحميد مهري (الجزائر): أمين عام سابق لجبهة التحرير الوطني الجزائرية/أمين عام سابق للمؤتمر القومي العربي.

أ. عبد الرحمن النعيمي (البحرين): مهندس/ رئيس مجلس إدارة جمعية العمل الوطني الديمقراطي.

أ. عبد الرزاق زريق (سورية): محامٍ.

أ. عبد الصمد بلكبير (المغرب): الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي الديمقراطي.

د. عبد العزيز المقالح (اليمن): شاعر/رئيس مركز الدراسات والبحوث اليمنية/عضو مجلس الشورى.

أ. عبد الغفار نصر (سورية): عضو اتحاد الكتاب العرب.

د. عبد القادر النيال (سورية): باحث اقتصادي.

أ. عبد القادر صبحا (الأردن): عضو مجلس أمناء ملتقى الشباب القومي العربي.

أ. عبد القادر غوقة (ليبيا): سفير سابق.

د. عبد القدوس المضواحي (اليمن): طبيب/ نائب سابق/عضو قيادة التنظيم الشعبي الناصري في اليمن.

د. عبد الكريم الأرياني (اليمن): أمين عام المؤتمر الشعبي العام ـ صنعاء، رئيس وزراء سابق.

د. عبد الكريم راصع (اليمن): أستاذ في كلية الطب.

أ. عبد الله الحوراني (فلسطين): رئيس اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني.

أ. **عبد الله السناوي** (مصر): رئيس تحرير جريدة العربي.

د. **عبد الله صالح المقطري** (اليمن): عضو مجلس نواب.

أ. **عبد الله عبد الحميد** (لبنان): مدير مخيمات الشباب القومي العربي.

أ. **عبد الله نعمان** (اليمن): نقيب محامي تعز.

أ. **عبد الملك المخلافي** (اليمن): الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

أ. **عبد النبي الفيلالي** (المغرب): نائب برلماني سابق/رئيس مجلس بلدي.

أ. **عبد الواحد هواش** (اليمن): نائب أمين سرّ قيادة قطر اليمن لحزب البعث العربي الاشتراكي.

أ. **عبد الوهاب الأنسي** (اليمن): الأمين العام المساعد للتجمّع اليمني للإصلاح.

أ. **عبد الوهاب محمود** (اليمن): أمين سرّ القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

د. **عدنان عيدان** (العراق/بريطانيا): مهندس.

أ. **عزّ الدين الأصبحي** (اليمن): رئيس مركز التدريب والتأهيل لحقوق الإنسان.

أ. **علي سيف حسن** (اليمن): كاتب.

أ. **علي شندب** (لبنان): إعلامي.

أ. **علي صالح أحمد** (فلسطين/سورية): عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

أ. **علي لطف الثور** (اليمن): وزير خارجية سابق/عضو مجلس الشورى.

أ. **علي محمّد الصراري** (اليمن): عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني.

أ. **علي محمّد اليزيدي** (اليمن): الأمين العام المساعد للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

د. **عمار جفال** (الجزائر): كاتب.

أ. **عمر مهاجر** (السودان): كاتب.

د. **غسان الخازن** (لبنان): محامٍ/دكتور في التاريخ.

د. **فؤاد حدّاد** (فلسطين/بريطانيا): طبيب/عضو اللجنة التنفيذية للنادي العربي.

أ. **فؤاد زيدان** (سورية/الإمارات): باحث صحفي.

أ. **فايز شخاترة** (الأردن): باحث سياسي/مقرر اللجنة الثقافية للمنتدى العربي.

د. **فداء الحوراني** (سورية): طبيبة.

أ. **فريدة النقاش** (مصر): رئيسة مجلس إدارة ملتقى الهيئات لتنمية المرأة.

أ. **فيصل درنيقة** (لبنان): أمين عام مجلس أمناء ملتقى الشباب القومي العربي.

د. **فيصل كلثوم** (سورية): نائب في البرلمان/ مدير مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ـ جامعة دمشق.

د. **قاسم سلام** (اليمن): عضو مجلس الشورى.

د. **قاسم عزاوي** (سورية): طبيب وشاعر.

د. **كاظم الموسوي** (العراق/بريطانيا): كاتب.

د. **كمال خلف الطويل** (فلسطين/أمريكا): رئيس جمعية الخريجين العرب الأميركيين/ عضو مجلس أمناء اللجنة العربية ـ الأميركية لمكافحة التمييز العنصري في الولايات المتحدة الأميركية.

أ. **لميس عبد الله** (العراق/بريطانيا): كاتبة.

أ. **ليث شبيلات** (الأردن): نائب سابق/ مهندس/رئيس جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية.

د. **ماهر الطاهر** (فلسطين/سورية): عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

أ. **ماهر عبد الله** (فلسطين/قطر): صحفي.

أ. **ماهر مخلوف** (مصر): مهندس/عضو اللجنة العربية لحقوق الإنسان واللجنة المصرية للتضامن.

د. **مجدي رياض دويدار** (مصر): كاتب ومحلل سياسي.

أ. **محسن العيني** (اليمن/مصر): رئيس وزراء سابق.

أ. **محسن عوض** (مصر): مساعد الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

د. **محمّد أشرف البيومي** (مصر): أستاذ جامعي.

د. **محمّد السعيد إدريس** (مصر): رئيس وحدة دراسات الخليج ـ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

د. **محمّد المخلافي** (اليمن): عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني.

د. **محمّد المسعود الشابي** (تونس/لبنان): أمين سرّ هيئة رئاسة مؤسسة القدس.

د. **محمّد المسفر** (قطر): أستاذ جامعي.

أ. **محمّد جواد فارس** (العراق/سورية): طبيب.

أ. **محمّد حسين رعدون** (سورية): محامٍ.

أ. **محمّد خالد** (الإمارات): مهندس.

أ. **محمّد سعيد ظافر** (اليمن): اقتصادي/رئيس قطاع الاستثمار في المناطق الحرة ـ صنعاء.

أ. **محمّد عبد الحكم دياب** (مصر/بريطانيا): صحفي/المركز الدولي للإعلام.

أ. **محمّد عبد السلام منصور** (اليمن): أديب وكاتب.

أ. **محمّد عبد المجيد منجونه** (سورية): أمين سرّ اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي.

د. **محمّد عويضة** (الأردن): نائب سابق، جبهة العمل الإسلامي.

أ. **محمّد فائق** (مصر): أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان/وزير سابق.

أ. **محمّد فاضل زيان** (ليبيا/بريطانيا): محامٍ منسق التجمّع الوطني الديمقراطي الليبي/ عضو اللجنة التنفيذية للرابطة الليبية لحقوق الإنسان.

أ. **محمّد لخضر بلعيد** (الجزائر): سفير سابق.

د. **محمّد محمّد المقالح** (اليمن): كاتب وباحث.

أ. **محمّد مواعدة** (تونس): أستاذ جامعي/رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين.

د. **محمّد نور الدين** (لبنان): رئيس تحرير مجلة شؤون الأوسط/أستاذ جامعي.

أ. **محمود المراغي** (مصر): صحافي بالأهرام، عضو اللجنة المركزية للحزب الناصري.

د. **محمود المغربي** (ليبيا/بريطانيا): رئيس وزراء سابق/مستشار قانوني.

أ. **محمود معروف** (فلسطين/المغرب): صحفي/مدير مكتب صحيفة القدس العربي في المغرب.

د. **مخلص الصيادي** (سورية/الإمارات): إعلامي.

أ. مرضي القطامين (الأردن): عضو هيئة إدارية للمنتدى العربي.

أ. مرفت أبو تيج (مصر): محامية.

د. مصطفى الكتيري (المغرب): اتحاد الاقتصاديين العرب، جمعية الاقتصاديين المغاربة، اتحاد المغرب العربي للاقتصاديين.

أ. مصطفى اللداوي (فلسطين/سورية): حركة «حماس» العلاقات الخارجية.

أ. مصطفى المعتصم (المغرب): رئيس حركة البديل الحضاري.

أ. مصطفى نبيل (مصر): رئيس تحرير مجلة الهلال.

أ. معن بشوّر (لبنان): الأمين العام للمؤتمر القومي العربي.

د. منذر سليمان (لبنان/أمريكا): باحث ومحلل في الشؤون السياسية والعسكرية.

أ. منى النشاشيبي (فلسطين/بريطانيا): ناشطة في السياسة العربية في بريطانيا.

أ. منى باشراحيل (اليمن): عضو مجلس النواب سابقاً.

د. منير الحمش (سورية): باحث اقتصادي/ عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي.

أ. منير السعيد عيد (فلسطين/اليمن): ممثل حركة حماس في اليمن.

د. منير العكش (سورية/أمريكا): رئيس تحرير مجلة جسور (واشنطن).

أ. منير شفيق (فلسطين/الأردن): كاتب/عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

د. نشأت الحمارنة (الأردن/سورية): أستاذ جامعي/طبيب.

أ. نصر شمالي (سورية): مدير معهد الإعداد الإعلامي ـ وزارة الإعلام.

أ. نضال السبع (فلسطين): رئيس المنتدى الفكري الفلسطيني.

د. نظمي العبيدي (العراق/ألمانيا): طبيب، رئيس جمعية مساعدة العراق في بادزوبرنهايم (ألمانيا).

أ. نواف الموسوي (لبنان): مسؤول العلاقات الدولية في حزب الله.

أ. هاشم قاسم (لبنان): صحفي.

أ. هاني الدحلة (الأردن): محامٍ، أستاذ جامعي.

د. هاني سليمان (لبنان): محامٍ، أستاذ جامعي، رئيس لجنة الحريات وحقّوق الإنسان في المنتدى القومي العربي.

أ. هاني فاخوري (لبنان): أمين عام الهيئة الوطنية لمقاومة التطبيع.

أ. هويدا صلاح الدين (السودان): أستاذة جامعية وكاتبة.

أ. وائل المقدادي (العراق/بريطانيا): رجل أعمال.

د. وداد كيكسو (البحرين): مستشارة اقتصادية.

أ. وهدان عويس (الأردن): مهندس.

أ. ياسر عبد الجواد (مصر): محامٍ.

الشيخ يس عمر الأمام (السودان): عضو قيادة المؤتمر الشعبي.

د. يوسف مكي (السعودية): المدير التنفيذي لمؤسسة اليوسف للاستشارات الإدارية ـ مدير موقع التجديد العربي.

أعضاء الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي
(المنتخبون في الدورة الرابعة عشرة والأمناء العامون السابقون)

أ. معن بشوّر (لبنان): الأمين العام.

د. خير الدين حسيب (العراق/لبنان): الأمين العام السابق.

أ. عبد الحميد مهري (الجزائر): الأمين العام السابق.

أ. ضياء الدين داوود (مصر): الأمين العام السابق.

أ. أحمد عبد الرحمن (السودان).

أ. أحمد ولد داداه (موريتانيا).

أ. أمين إسكندر (مصر).

أ. أمين يسري (مصر).

الأب د. أنطوان ضو (لبنان).

أ. إنعام محمّد علي (مصر).

أ. خالد السفياني (المغرب).

أ. رسول الجشي (البحرين).

أ. صبحي توما (العراق/فرنسا).

اللواء طلعت مسلم (مصر).

د. عبد القدوس المضواحي (اليمن).

أ. عبد الملك المخلافي (اليمن).

د. فداء الحوراني (سورية).

د. كمال خلف الطويل (فلسطين/أمريكا).

د. ماهر الطاهر (فلسطين/سورية).

د. محمّد السعيد إدريس (مصر).

د. محمّد المسعود الشابي (تونس/لبنان).

د. محمّد المسفر (قطر).

أ. محمّد عبد المجيد منجونه (سورية).

أ. محمّد لخضر بلعيد (الجزائر).

د. منير الحمش (سورية).

أ. نصر شمالي (سورية).

أ. نواف الموسوي (لبنان).

د. وميض نظمي (العراق).

د. يوسف مكي (السعودية).

٢٠٠٣/٧/١

المؤتمر القومي العربي الخامس عشر ٢٠٠٤(*)

بيان إلى الأمة

في رحاب مدينَةِ المدائن العربية بيروت: عاصمةِ الإبداع والحرية والمقاومة، التأم «المؤتمر القومي العربي» في دورته السنوية الخامسة عشرة التي حملت اسم دورة «الشهيدين أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي وشهداء المقاومة في فلسطين والعراق» للتداول في أوضاع الوطن والأمة ـ في لحظةٍ من تاريخهما مفصلية وحرجة ـ قَصْدَ الوصول إلى اجتراح رؤيةٍ سياسيةٍ شاملة تَتَمَثَّل تحديات المرحلة الراهنة، وتقدّم أجوبةً برنامجيةً عنها قابلةً للتحول إلى ردود مادية في مستوى تلك التحديات، وإلى مدخل إلى استنهاض طاقاتٍ في الأمة غنيةٍ وجاهزة بمقدار ما يمكن إدراكُها وتعيينُ السُّبُلِ الأكفل لتمكينها من التعبير عن نفسها وتقديم مساهمتها في الردّ على تلك التحديات.

وإذ ينعقد المؤتمر في مدينةٍ ارتبط اسمُه بها وارتبطت قضيتُها به، ينعقد في سياقٍ تاريخيٍّ وسياسيٍّ بالغِ التميُّز والتعقيد. ففيما يَنْتَصِبُ أكثر من شاهدٍ على أن الوطن العربيّ يشهد حالاتٍ من الصحوة في كيانه ونسيجه، يناظرها في الدليل أنّه يعاني من آثارِ مخططاتٍ معاكسة تنهش في ذلك النسيج وتقودُهُ إلى تآكلٍ متزايد.

فإلى صحوةٍ وطنية في العراق، تمثلت بانتقال العراقيين إلى مرحلة جديدة من مراحل كفاحهم ضدّ الاحتلال عبر انتفاضةٍ شعبية متعاظِمَةِ الاتّساع والانتشار، ومقاومة مسلَّحة متزايدة الفعالية والتأثير في صفوف قوى الاحتلال، وانكفاءةٍ أمريكية اضطرارية أمام الانتفاضة والمقاومة، ثمة مسار من الهجوم المعادي المعاكس يبدأ بالعدوان المركز على حقوق الشعب الفلسطيني ـ في ما بات يُعْرَف بـ «وعد بوش» ـ من دون أن ينتهي بالارتباك السياسِيّ الرسمي العربي الذي بَلَغَ في الفداحة حدوداً لا سابقَ لها عبّرَت عن نفسها ـ دراماتيكياً ـ في صوُرٍ ثلاثٍ من العجز: عجز عن عقد قمةٍ عربية تَقَرَّرَ عقدُها في تونس؛ وعجز عن إبداءِ الحدّ الأدنى من الاحتجاج الرسمي على مجازر الفلّوجة والنجف وغيرهما في العراق، ثمّ عجزٌ عن الردّ على وقاحة «وعد بوش» لشارون حول

(*) انعقد المؤتمر القومي العربي الخامس عشر في بيروت، خلال الفترة ١٩ ـ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

مستقبل حقوق شعب فلسطين أو الردّ على جرائم الكيان الصهيوني ضدّ قادة المقاومة والحركة الوطنية في فلسطين.

وإذ بحث المؤتمرُ حال الأمة وجملةَ التحديات الكبرى التي تطرحها الظرفية الدولية والإقليمية المستجدَّةِ خطورةً، وبخاصة منذ الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني للعراق، خَلَص إلى تأكيد الرؤى والمواقف التالية:

في الغزوة الاستعمارية الجديدة

اعتبر المؤتمر أن الغزوة الاستعمارية ذات النزعة الإمبراطورية الأمريكية، هذه المرة، تستعيد تحديات أشد من التحديات التي فرضتها غزوات مماثلة عرفتها الأمة منذ قرون، وتستوجب بالتالي مقاومة على مستوى الأمة كلها لأن المستهدف في هذه الغزوة ليس قطراً بعينه أو جزءاً من الوطن الكبير وإنما الأمة بأسرها.

وإذا كانت الحركة القومية العربية قد اضطلعت حينها بدور طليعي في النضال للتحرر من الهيمنة الأجنبية والاستقلال عنها، فإن التحديات الراهنة ينبغي أن تكون مدعاة لتلك الحركة لتستعيد زخمها النضالي، مدركة ضرورة التشارك مع قوى تحررية ناهضة في الأمة لها منطلقاتها المختلفة، وذلك على طريق مواجهة الهيمنة الأجنبية وكل شوائب التجارب السلطوية الاستبدادية.

وإذا كانت الحركة القومية تدرك أهمية المراجعة الفكرية والتنظيمية بغية إضافة عناصر راهنة إلى التكوين البنيوي للحركة القومية لتشمل التيارات الإسلامية والليبرالية واليسارية بعامة، فهي تفعل ذلك، لا كرد فعل آني، أو وعي متأخر متأثر بالضغوط، بل بقرار النقد الذاتي المفضي إلى تجديد العمل النضالي وتصعيده إلى مستوى التحديات.

وقد عكف المؤتمر في لجان متخصصة على بحث قضايا المراجعة والتطوير الفكريين والتنظيميين، وهو بحث متواصل لا يتوقف مع انفضاض الدورة.

وتأسيساً على تشخيص الظروف السياسية للوطن العربي في ضوء التطورات الدولية، يشدد المؤتمر على أن القضية الرئيسة للحركة القومية العربية هي مقاومة الهيمنة الأمريكية والصهيونية على الوطن العربي التي تختلف في أشكالها من قطر إلى آخر، بين احتلال مباشر بقوات محتلة، أو احتلال مقنَع بقواعد عسكرية، أو استتباع للقرار السياسي عبر أنظمة فوقية تصادر الحياة السياسية بأنظمة الطوارئ، وأجهزة القمع، أو تهديد داهم بتفكيك المجتمع العربي إلى مكوناته القبلية والطائفية والمذهبية والعرقية تحت شعارات الإصلاح أو التغيير لإقامة «الشرق الأوسط الكبير».

ويرى المؤتمر أن الاضطلاع بمقاومة الهيمنة الأمريكية والصهيونية يقتضي:

١ ـ التأكيد على الحق في المقاومة بِكُلّ أشكالها، ولا سيما المسلحة منها، للاحتلال العسكري وتقديم الدعم لها وحشد التأييد لهذه المقاومة، والعمل على توسيع دائرة الصراع

مع عدو الأمة على امتداد المنطقة، ورفض المحاولات الأمريكية المحمومة لوصم المقاومة بالإرهاب.

٢ ـ استنهاض القوى الشعبية العربية وإخراجها من حال الركود القهري بفعل الضغوط الخارجية وواقع الاستبداد والقمع الهادف إلى تجفيف موارد المقاومة.

٣ ـ ترسيخ الوحدة الكفاحية بين فصائل المقاومة على امتداد الأمة وعلى اختلاف انتماءاتها الفكرية والحزبية، واهتماماتها الميدانية، وتطويرها إلى جبهة شعبية عربية للمقاومة والديمقراطية والوحدة.

٤ ـ تعميم ثقافة المقاومة في الأمة، والسعي لتطوير وسائل إعلام قومية قادرة على مواجهة الهجمة الإعلامية المضادة.

٥ ـ توسيع مجال المشاركة في صناعة القرار قطرياً وقومياً.

٦ ـ العمل لتدعيم مؤسسات العمل العربي المشترك وتفعيلها من أجل وقف انهيار الموقف الرسمي العربي.

٧ ـ الاستفادة من تباينات المواقف الدولية لصالح قضية الاستقلال العربي.

الأمن القومي والقواعد الأجنبية

تدارس المؤتمر أوضاع الأمن القومي العربي في ضوء حالِ الاستباحة الأجنبية الكاملة له مُمَثّلَةً بالاحتلال الأمريكي للعراق والاحتلال الصهيوني لفلسطين، وبوجود جحافل الجيوش الأمريكية، ومرتزقتها من جيوش الدول الحليفة لها أو تحت ستار المؤسسات الأمنية، في أراضٍ عربية ولا سيّما مجاورة للعراق؛ وممثَّلَةً بوجود قواعد عسكرية أمريكية في أراضي ومياه هذه البلدان العربية التي قدمت حكوماتُها وتقدّم كلّ أشكال الدعم اللوجيستي والمالي للعدوان.

وإذ يدين المؤتمر القومي العربي بشدة احتضان عدد كبير من الدول العربية للوجود العسكري الأجنبي في الأراضي والقواعد والمياه، ويعتبر ذلك خروجاً سافراً عن عقيدة الأمن القومي وأحكامها القانونية المعبَّر عنها في ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، يدعو الجامعة ومؤسسة القمة إلى تحمل مسؤولياتها في هذا الشأن، واتخاذ إجراءات صارمة في حقّ الدول العربية المنتهكة لأحكام الميثاق المتعلّقة بالأمن الجماعي العربي، مثلما يطالب دول الجامعة العربية بتفعيل أحكام معاهدة الدفاع العربي المشترك ودعوة وزراء الدفاع العرب إلى الاجتماع لتدارس الموقف وبناء استراتيجية عربية لحماية الأمن القومي، ورفض استفراد أي قطر عربي على حدة.

وتوقف المؤتمر أمام المخاطر التي تتهدد الهوية الثقافية لأمتنا العربية والتي يحملها مشروع «الشرق الأوسط الكبير»، داعياً إلى وضع برنامج متكامل لمواجهة هذه المخاطر. كما نبّه إلى الخطر

الداهم المتوقع في منطقة الخليج العربي بسبب الخلل المتزايد في التركيبة السكانية والبشرية، وداعياً إلى وضع خطط كفيلة لمعالجة هذا الأمر ولا سيما من خلال تعزيز العمالة العربية في هذه المنطقة.

فلسطين

إذ تؤكد التطورات والأحداث سلامة ما ذهب إليه المؤتمر القومي العربي من أن المقاومة هي الطريق الوحيد لمواجهة الاحتلال، يرى في هذه المرحلة بداهة رفع سقف الموقف الشعبي العربي إلى الحدود القصوى، ومحاذر تبرير الخطاب التسووي الرسمي أو القبول به.

إن الرد الشعبي العربي على التحديات هو توكيد الالتزام بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني، وهذا ما لا يتحقق إلا بانتفاضة شعبية عربية عارمة تكسر الجمود والقيود.

ورأى المؤتمر أنّه على الرغم من وحشية العدوان الصهيوني تجاه الشعب الفلسطيني في المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧: من حصارٍ شامل، ومن عزْلٍ كلّيّ، ومن اجتياحاتٍ متكررة للمدن والقرى والمخيمات وتدمير منهجي لبناها التحتية، ومن اغتيالاتٍ لقادة المقاومة وأطرها، ومن قتل واعتقالٍ للآلاف من أبناء شعبنا، ومن تدميرٍ مُمَنْهَج للبنى التحتية والحياتية: الاقتصادية والخِدْميَّة، ومن نسفٍ لآلاف البيوت والدور ومنها بيوت أسر الاستشهاديين، ومن تشريدٍ لآلاف العائلات في العراء، ومن تقطيعٍ لأوصال الضفة وغزة: الجغرافية والبشرية، وتحويلِ مناطقِها المعزولة عن بعضها البعض إلى معازلَ وأقفاصٍ، ومن قَضْم متزايدٍ للأرض وإقامة مُغْتَصَبَاتٍ صهيونيةٍ عليها، ومن بناءٍ لجدار الفصلِ العنصريّ يَعْزِل أراضي الـ ٦٧ عن أراضي الـ ٤٨ المحتلة ويقضم مساحاتٍ واسعةً من الأولى لِيَضُخَّها في الثانية تَوْسِعَةً لدولة الكيان الصهيوني... ؛ ثمّ على الرغم من تجاوز الإرهاب الصهيوني لخطوطٍ حُمْر في المواجهة بالإقدام على اغتيال الشيخ أحمد ياسين: مؤسّس حركة «حماس»، وعبد العزيز الرنتيسي: قائدها في غزة، والتهديد بتصفية الرئيس ياسر عرفات بعد حصاره ووضعه قيد الإقامة الجبرية في مكتبه في رام الله منذ ثلاثة أعوام، وتنظيم انقلاب فاشلٍ عليه منذ قرابة العام،... الخ ما تزال المقاومة الفلسطينية عصيَّةً على إرادة الكسر الصهيونية، وما يزال القرار الوطني الفلسطيني عصيّاً على التطويع والتنازل عن الثوابت.

ولقد بات واضحاً تماماً أن المقاومة التي تعرَّضت قواعدُها وقياداتُها، وما تزال، للتصفية الممنهجة قد نجحت في استيعاب الكثير من الضربات الصهيونية وامتصاص نتائجها على ما فيها من غرامات إنسانية فادحة، مثلما نجحت في إطلاق مبادرات وطنية ـ سياسية وقتالية ـ فعَّالة في مواجهتها، وليس صمودُها في وجه تلك الضربات وتماسُكُ موقفها وقواها حيالها إلا بعضاً يسيراً من وقائع الاستيعاب والامتصاص لها. ولقد كان الأهمَّ في ذلك كلّه أن المقاومة لم تفقد قدرتَها على إيذاء العدوّ وإلحاق أبلغ الأضرار بأمنه العسكري والنفسي وباقتصاده وبقواه البشرية في ذروة انفلات عدوانه من كلِّ عِقَال. وليس قرارُ حكومة شارون الإرهابية بفك الارتباط من جانب واحد بغزة ـ وهو الاسم الحركيّ للهروب الصهيوني من القطاع ـ إلا مثالاً على نجاح المقاومة في إرهاق

الاحتلال أمنيّاً واستنزافه عسكرياً واقتصاديا ودفعه ـ بالتالي ـ إلى «انسحاب» غير مشروطٍ من غزة الباسلة التي امتنعت عن محاولاته اقتحامَها واجتياحَها والتعويض عن ذلك بمحاولات قص أجنحة المقاومة المتمثلة في قادتها.

لكن الاحتلال الذي أُجْبِر، تحت وطأة ضربات المقاومة وصمودها الثابت، على اتخاذ قرار «الانسحاب» من غزة ـ نظيرَ «انسحابه» المُهِين من جنوب لبنان قبل قرابة أربع سنواتٍ ـ لم يكن يرتضي «لانسحابه» القادم أن يتمّ من دون ممارسةِ عقابٍ جماعيّ ضدّ الذين حَمَلُوه على اتخاذ قرار الفرار من غزة مَهِيضَ الجناح. ولذلك أَمْطَر غزةً بوابلٍ من العدوان اليومي، وامتدت يّدُه إلى قادة المقاومة ورموزها وأطرها، سَعْياً في الثأر والانتقام أولاً، ثمّ أملاً في تثبيط عزائم الشعب الفلسطيني ثانياً. على أن الاحتلال الذي رَاهَنَ على أن يكون انسحابُه من غزة مناسبة للإيقاع بين فصائل المقاومة، ثمّ بين هذه والسلطة الفلسطينية، فباءتْ مراهَنَتُه بالفشل أمام حرص الأخيرتين على تنظيم أمر إدارة القطاع بعد الجلاء الصهيوني عنه ـ سَعَى في الحصول على ثمنٍ سياسيٍّ مُجْزٍ مقابل ذلك «الانسحاب»، وهو ما مُكِّنَ منه من خلال «وعد بوش» المشؤوم القاضي بإسقاط حقّ العودة وتمييع الكيان الصهيوني بالحقّ في تَوْسِعَة جغرافيته الترابية على حساب مناطق محتلة في حرب عام ١٩٦٧.

وإذ يعبّر المؤتمر عن تضامنه المطلق مع نضال شعبنا العربي الفلسطيني من أجل تحرير أرضه وإقامة دولته الوطنية المستقلة، وعاصمتُها القدس، وعودة لاجئيه إلى أرضهم وديارهم وممتلكاتهم ـ عملاً بأحكام القرار الأممي ١٩٤ ـ يُدين باستنكارٍ شديد موقف الإدارة الأمريكية و«وعد بوش»، ويعتبره عملاً عدوانياً ضدّ الشعب الفلسطيني والأمة العربية، ويناشد كلّ القوى الحية والديمقراطية في العالم رَفْضَهُ ومواجهتَه بكافة السبل المتاحة، كما يطالب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بتحمُّل مسؤولياتهما في الردّ على هذا الانتهاك الصارخ للقانون الدولي والشرعية الدولية ذات الصلة وطرد الكيان الصهيوني من الأمم المتحدة، لخرقه السافر ميثاق منظمة الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية. مثلما يطالب الحكومات العربية بعقد القمة في أقرب وقتٍ ممكن للردّ على هذا الوعد البوشي المشؤوم، ومساندة الشعب الفلسطيني عبر فتح الحدود ورفع القيود عن كلّ أشكال العون المادي والمعنوي لانتفاضته من أجل تحصيل حقوقه الوطنية ودحر الاحتلال عن أرضه وقطع كلّ علاقة مع العدو الصهيوني وتفعيل أحكام قوانين المقاطعة. وأخيراً، يدعو المؤتمر فصائل المقاومة والحركة الوطنية والسلطة الفلسطينية إلى استئناف الحوار الوطني الداخلي للوصول به إلى جوامِعَ وقواسمَ مشتركة تُحَصِّن الداخلَ الوطنيَّ الفلسطينيّ في مواجهة العدوّ، وترفع من معدَّلِ قدرةِ هذا الداخل على مواجهة ثقل العدوان الصهيوني ـ الأمريكي عليه وذلك عبر تفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية لتكون قادرة على استيعاب كلّ القوى الوطنية والإسلامية المدعوة بدورها إلى تشكيل قيادة موحّدة لها تواجه سياسياً وميدانياً التحديات الخطيرة الراهنة داخل الأرض المحتلة.

العراق

كان لانطلاق المقاومة الوطنية المسلحة للاحتلال الأمريكي ـ البريطاني، أياماً قليلة بعد غزو بغداد، الآثار الكبيرة في كفّ اندفاعة العدوان، وفي إسقاط الكثير من الأهداف التي تَطَلَّع إلى تحقيقها بالغزو والاحتلال. ففيما كان يَغْمُره شعور الانتشاء بالظفر في الحرب، هزّت عملياتُ المقاومة اطمئنانه النفسي وأدخلت مشروعَهُ طَوْرَ ارتباكٍ لم يخرج منه حتّى اليوم. والأهمّ من ذلك أنّها تحولت إلى رافعة حَمَلَتْ قوى متزايدة الاتّساع إلى ساحة المواجهة ضدّ المحتل، وضخَّتِ القوَة في ثقة الشعب العراقي بقدراته على دَحْر قوى العدوان وإلحاق الهزيمة بمشروعها. ولم يُكْمِل عام الاحتلال دورتَه حتّى أنجبت وقفةُ المقاومة نتائجَها الكبيرة في جسم المجتمع الوطني العراقي. وها هي المقاومة اليوم ـ بعد عام على الاحتلال ـ تَتعاظم وتَشِعّ، وتكسب لها الأنصار والسواعد، وتَخْرُجُ من ضَيْقِ سرِّيَّةٍ اضطراريٍّ إلى جهرٍ بالنفس والهوية ـ في معارك ممتدة من الفلوجة إلى الكوفة، ومن أقصى الشمال العراقي إلى أقصى الجنوب ـ مقاومة وطنية تَسَعُ الجميع ولا تقدِّم نفسَها عنواناً لفريقٍ من المجتمع من دون آخر. وها هو محيط إسنادها السياسي والشعبي ـ والعسكري أيضاً ـ يتسع فيخرج من أعظمية بغداد والفلوجة وبعقوبة والموصل وكركوك والأنبار إلى مدينة الصدر والكوفة والنجف وكربلاء والناصرية والكوت وميسان والبصرة...

إن الحقائق الجديدة التي أطلقتها المقاومة الوطنية والانتفاضة الشعبية في العراق عظيمةُ النتائج وبعيدةُ الآثار. فمن إرهاقِ المقاومة أمنَ الاحتلال واستدراجِه إلى نزيفٍ يوميٍّ كثيف، إلى وضع مؤسساته المحلية (التي أَنتجها وتَعَهَّدها بالرعاية والحماية، كي تكون واجهةً عراقية ـ متعاونة ـ لسلطته) في حالٍ من الانكشاف والعُرْي الفاضحيْن أمام شعب العراق والرأي العام العربي والدولي، إلى وأْدِ محاولاته الحثيثة للتقسيم وإيقاع فتنةٍ طائفية بين العراقيين: من خلال الضغط على بُنى الاجتماع الأهلي وإعادة تصنيع هُوِيَّاتٍ عصبوية فيها تحوَل العراق من وطنٍ جامع لشعب واحد موحَّدِ إلى مجتمعِ مِلَلٍ ونِحَلٍ وأعراقٍ وطوائفَ ومذاهبَ وقبائلَ وعشائرَ وبطونٍ وأفخاذ...، كانت المقاومة تسجل انتصاراتها على الغزوة الاستعمارية الأمريكية وتَرُدُّ جُمُوحَهَا العدواني على أعقابه، وتفرض عليها تراجعات تكتيكية أمام إرادتها الصلبة. وإذا كان الاحتلال قد أقدم على تَعيينِ مجلسٍ حكم محلي ملحقٍ به وتحت إمرته في صيف العام ٢٠٠٣، وعلى السماح بوضع ـ أو إملاءِ ـ «دستورٍ» موقت (قانون إدارة الدولة)، وعلى إعلان النية في نقل السلطة إلى العراقيين في الثلاثين من حزيران/يونيو ٢٠٠٤، وعلى طلب النجدة من الأمم المتحدة واستجداء دورها في العراق...، فإن ذلك كلَّه وبالرغم مما فيه من احتيال وتزويرٍ لعناوين الاستحقاقات الفعلية لم يحصل إلا تحت وطأة مقاومة وطنية فاجأتِ الاحتلال بضراوتها وشدّة ضرباتها، وأفسدت عليه كلّ السيناريوهات التي سَبَقَ ورَسَمَها ـ مُطْمَئِنّاً ـ لمستقبل العراق، وفي قلبها سيناريو الإمساك الأمريكي الكامل بمقاليد العراق ومصيره وعدم إشراك الأمم المتحدة فيه، بل وعدم إشراك حتّى القوى العراقية المتعاونة معه منذ بدايات تحضيره للعدوان والغزو.

وإذ يدين المؤتمر بشدة انتهاكات الاحتلال الصارخة وغير المسبوقة لحقوق الإنسان في العراق من احتجاز عشرات الآلاف من المواطنين أطفالا ونساء ورجالا، وممارسة أبشع أنواع التعذيب بحقهم، والتي كان من أبرز ضحاياها القائد الفلسطيني الشهيد «أبو العباس»، وتصفية العلماء وملاحقتهم، وانتهاك الحرمات والمقدسات، واغتصاب وقتل الحوامل والأطفال، وإذ يسجّل المؤتمر القومي العربي ـ بِكُلّ فَخَرٍ واعتزاز ـ وقفة الشرف الوطني التي وقفتها المقاومة والانتفاضة الشعبية دفاعاً عن كيان العراق وكرامته الوطنية وعروبته الأصيلة، يؤكّد دعمه الثابت لخيار هذا الشعب في مقاومة الاحتلال لانتزاع وطنه من براثن ذلك الاحتلال وممارسته حقَّه في تقرير مصيره حرّاً سيِّداً على أرضه، مثلما يؤكّد ـ مجدَّداً ـ على مطالبته بجلاء فوري للاحتلال الأمريكي ـ البريطاني عن العراق دون قيدٍ أو شرط، ليتمكن الشعب العراقي من حقّه في استعادة استقلاله وسيادته، وإعادة بناء دولته ومؤسساته الوطنية، كما يؤكّد على تمسُّكه الثابت بوحدةِ العراق: شعباً وكيانا، في وجه السياسات التقسيمية المُطِلّة تحت عناوين متعددة مثل الفيدرالية وما شابه. مثلَما يطالب قوى الاحتلال بالتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت شعب العراق وشهداءَه وبناه التحتية طيلة ثلاثة عشر عاماً من الحصار ومن الحرب العدوانية، وطيلة عامٍ من الغزو والاحتلال، ويرى المؤتمر أنّه يتوجب على الأمم المتحدة أن تتحمل مسؤولياتها السياسيةً والقانونية والأخلاقية في هذا الشأن.

ويدعو المؤتمر الدول العربية إلى تحمل مسؤولياتها في الوقوف الماديّ الصادق إلى جانب العراق في وجه المحتل، وإلى الخروج من حالِ الذهول والخوف المستبدة بها، وإلى احتضان مقاومته والقوى الرافضة للاحتلال باعتبارها الممثل الشرعي للشعب العراقي في كلّ المحافل العربية والدولية وبالتالي رفض مشاركة «مجلس الحكم الانتقالي» المعين من قبل الاحتلال في أعمال جامعة الدول العربية وقممها.

ويشدد المؤتمر على ضرورة أن تستعيد الأمم المتحدة شرفها وهيبتها المستباحة لكي تنهض بدورها في حماية القانون الدولي وأداء دورٍ فاعل في الأزمة العراقية يعيدها إلى محيطها الأممي الطبيعي، ويحول دون استخدام هذه المنظمة الدولية كغطاء للاحتلال أو لتنفيذ مهمات عجزت عنها القوات الغازية.

كما يوجه المؤتمر الدعوة إلى الشعوب والحركات السياسية والاجتماعية الحُرَّة في الوطن العربي وفي العالم، كي تنهض هي الأخرى، بمسؤولياتها الأخلاقية في هذه الحرب العدوانية الطاحنة ضدّ الهجمة الأمريكية على المنطقة العربية والتي تنتهك مشاعر الأمة وتعبث بمصائرها وتستولي على ثرواتها، وتشرع أبواب العراق أمام الاختراقات الصهيونية، وكي تسعى إلى تشكيل هيئة شعبية عربية وعالمية لدعم المقاومة العراقية معنوياً ومادياً، سياسياً وإعلامياً، وإلى تفعيل حركة المقاطعة العربية والإسلامية للسلع والخدمات الأمريكية والبريطانية.

سورية ولبنان

توقف المؤتمر أمام تصاعد التهديدات التي تواجه سورية ولبنان بما في ذلك «قانون محاسبة سورية» الذي أقره الكونغرس الأمريكي، وترى في تلك الضغوط والتهديدات محاولات محمومة لثني البلدين عن خيارهما الوطني والقومي في قضايا الأمة الرئيسة، وجدد المؤتمر في هذا الإطار تضامنه الكامل مع سورية ولبنان في مواجهة الضغوط والتهديدات، مؤكّداً على أهمية تحصين الجبهات الداخلية لمنع أي استغلال أو اختراق. كما يدعو إلى دعم عربي ودولي للمشروع الذي تقدّمت به سورية من أجل تجريد كلّ دول المنطقة من السلاح النووي.

السودان والصومال

تدارس المؤتمر ما يشهده السودان من مناورات ومحاولات محمومة لعرقلة جهود السلام والوحدة بين أبنائه فجدد تمسكه بوحدة هذا البلد الشقيق وسلامه داعياً أبناءه للوصول إلى سلام عادل يحفظ للسودان أرضه وهويته ويمكنه من أداء دوره ورسالته في وطنه العربي وعمقه الأفريقي.

كما أهاب المؤتمر بِكُلّ الفصائل الصومالية العمل على إنهاء الصراع الدموي الدائر بينها واستعادة وحدة الصومال الذي يشكل موقعاً استراتيجياً هاماً في إطار الأمن القومي العربي.

مشروع «الشرق الأوسط الكبير»

كما تدارس المؤتمر مشروع ما يسمّى «الشرق الأوسط الكبير» الذي صاغته إدارة بوش ـ وتعتزم طرحه على جدول أعمال قمة الدول الثماني الكبرى في حزيران/يونيو القادم ـ وَوَقَفَ على جملة الأخطار التي يحملها وتُحْدِق بمصير المنطقة والأمة. وإذ يعتبر المشروعَ إياه صيغةً معدَّلةً لمشروع «الشرق الأوسط الجديد» ـ الذي طرحه الإرهابي شمعون بيريز وتبنَّتْهُ إدارة بيل كلنتون قبل نحو عشر سنوات ـ ومحاولةً يائسة لإحياء الأحلاف والمشاريع الاستعمارية الصريعة منذ نصف قرن، يُنَبِّهُ إلى أن هدفَهُ الرئيس هو إسقاط الهوية العربية للمنطقَة وإدراجُ الكيان الصهيوني كشريكٍ «أصيلٍ» فيها، وتحويل الدول العربية ـ فضلاً عن باكستان وإيران وتركيا التي يُدرجُها المشروع الأمريكيّ ضمن مجال «الشرق الأوسط الكبير» ـ إلى هوامشَ وملحقاتٍ داخل نظامٍ إقليمي يديره المركز الصهيوني بالوكالة وتتحكم بمقاليده الولايات المتحدة الأمريكية بالأصالة!

إن المؤتمر القومي العربيّ، إذ يرفض مشروع «الشرق الأوسط الكبير» وينّبِّهُ إلى الأخطار الكبيرة الناجمة عنه على صعيد هوية المنطقة ومصالح الأمة، يدعو إلى اتخاذ ردٍّ عربيٍّ شاملٍ عليه من خلال إطلاق مشروعٍ سياسيٍّ واقتصاديٍّ (تنمويّ) وثقافي وحدوي عربي يعيد بناءَ النظامِ العربي وتأهيلَ مؤسَّسته الإقليمية (جامعة الدول العربية) بعد إصلاحها، ويسعى إلى تفعيل مشاريع الوحدة الاقتصادية العربية وفي مقدمها قيام سوق عربية مشتركة، كما يسعى إلى تكامل اقتصاديّ متدرّج يبدأ بإقامة مناطق تجارة حرّة دون أن ينتهي بإقرار عملةٍ عربية موحَّدة، كما يفتح المجال أمام إنشاء برلمان عربي موحّد.

الإصلاح السياسي والديمقراطية

رأى المؤتمر القومي العربي أن الدولة القطرية قدمت المثال السيئ للدولة المستبدة المصادرة للحياة السياسية، والعاجزة بفسادها عن تحقيق التنمية الشاملة ناهيك عن قدرتها على صون أمنها الوطني والقومي، وما كان ذلك ممكناً على مدى العقود الماضية لولا رعاية أمريكية، كانت دائماً واضحة في انحيازها السافر أيضاً للعدوان الصهيوني، الأمر الذي يشكل اليوم تفسيراً للأرضية الخصبة المولدة للريبة الشعبية العفوية، بادئ ذي بدء، إزاء دعاوى الإصلاح والتغيير الأمريكية.

في ضوء هذه المنطلقات المبدئية والسياسية الثابتة، وفي ضوء الجدل الذي تثيره الضغوط الأمريكية على النخب العربية الحاكمة لدفعها إلى إجراء إصلاحات في النظام السياسي والاقتصادي والتعليمي، والأشكال المتباينة لردود الفعل العربية الرسمية على تلك الضغوط، وما يكتنفُ ردود الفعل تلك من ارتباكات عبرت عن نفسها عشية «انعقاد» قمة تونس الجهيضة، وكانت في جملة أسباب أخرى وراء إفشال عقد القمة، تدارس المؤتمر أيضاً قضايا الإصلاح السياسي والديمقراطية اللذين ظلا على الدوام مطلباً شعبياً عارماً.

وإذ يهم المؤتمر القومي العربي أن يؤكّد على أن مطلب «الإصلاح السياسي» الذي تُشهره الإدارة الأمريكية في وجه النظم العربية ليس مصروفاً لخدمة قضية الإصلاح والديمقراطية في الوطن العربي بقدر ما هو ذريعة سياسية للتدخل في مصائر الكيانات العربية على مقتضى هندسةٍ سياسية رامية إلى إعادة تشكيلها في صورةِ نظام إقليمي جديد هو «نظام الشرق الأوسط الكبير»، فإنه يُنَبِّهُ ـ في الوقت نفسه ـ إلى أن الإصلاح والديمقراطية استحقاق داخلي عربي في المقام الأول، وأن أيَّ إصلاح رسمي عربي في هذا الباب ينبغي أن يكون استجابة لمطالب الأمة ومصلحتها الحيوية في الإصلاح لا تنازلاً للأجنبي الذي لا مصلحة له في ديمقراطيةٍ تعيد القرار إلى الشعب والأمة.

والمؤتمر، إذ يطالب بوجوب إجراء إصلاح سياسيّ جذري للنظام السياسي والاقتصادي والتعليمي يفتح الباب أمام انتقال ديمقراطي حقيقي نحو تداول ديمقراطي للسلطة ونحو مشاركة سياسية فعالة للمواطنين في صناعة القرار، ويفتح الباب أمام تنمية متكاملة ومستقلة وتوزيع متوازن وعادلٍ للثروة وسيطرةٍ مباشرة على الثروات والمُقَدَّرَات، وتعليم عصري مرتبط بالتنمية وقادر على تزويد مجتمعاتنا بالقدرة العلمية...، فإنه يعتبر هذا البرنامج الإصلاحي ـ المنطلق من جدول أعمال عربي مستقل ـ الردّ القومي الوحيد على الضغوط الأجنبية والجواب التاريخي عن معضلات الاستبداد والفساد والتخلف.

وإذ أسفرت مداولات المؤتمر عن ضرورة إطلاق «مشروع إعلان عربي للديمقراطية والإصلاح»، فإن المؤتمر يناشد كافة المثقفين والمفكرين وأهل الرأي وكافة السياسيين والمناضلين في الوطن العربي المساهمة في بلورة مشروع الإصلاح السياسي، وفتحَ حوارٍ شاملٍ وعميق حول هذا المشروع لتحقيق المزيد من التطوير له إلى حيث يصبح رؤيةً برنامجية قومية متكاملة، كما يدعو المؤتمر إلى

ضرورة تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان في ضوء ملاحظات الخبراء العرب والتصديق على الاتفاقيات الدولية المتصلة بهذا الأمر.

في التنمية العربية والعدالة الاجتماعية

تدارس المؤتمر بعناية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية في الوطن العربي ككل، ولاحظ تراجعاً ملحوظاً في معدلات النمو وتفاوتاً متزايداً في توزيع الثروة والدخل واتساعاً خطيراً لظاهرة الفساد والإفساد، بما يؤكّد الترابط العميق بين واقع الدولة القطرية القمعية التابعة للأجنبي وبين مظاهر الخلل الاقتصادي والاجتماعي.

وإذ أكد المؤتمر على أن المعالجة العميقة لمسألة التنمية العربية المستقلة، كما لقضية العدالة الاجتماعية، وبما يتناسب مع التطورات العالمية وظاهرة العولمة بمضمونها الاستعماري التوسعي ومؤسساتها الدولية المعروفة، لا يتم إلا من خلال تحقيق تكامل اقتصادي عربي يفعّلُ معاهدات ومؤسسات اقتصادية وتجارية قائمة، كما من خلال قيام أنظمة ديمقراطية تتيح للشعب، عبر ممثليه المنتخبين بحرية، أن يشارك في صنع القرار وفي المراقبة والمحاسبة، وذلك من أجل كسر الحلقة الثلاثية المقفلة حلقة الفساد، والهدر، والتبعية للخارج التي تشل اقتصاداتنا، وتمنع تنميتها على طريق تحقيق الكفاية والعدل للمواطن، كما تفتح المجال واسعاً لاختراق سيادة الوطن واستقلاله وتعطيل إرادته ورهن قراره.

خاتمة

لقد جاء انعقاد الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر القومي العربي دليلاً على أنّه ما كان ممكناً لهذه التجربة القومية أن تنجح، وعلى مدى عقد ونصف، في الاستمرار على نهجها الوحدوي والثبات على مبادئها القومية والتمسك بقيم الأمة وتراثها لولا إصرار المؤتمر على التمسك بالاستقلالية في المواقف، وبالتنوع في إطار المشروع النهضوي الحضاري الجامع، وبالديمقراطية في الحوار والتوجه والممارسة، وبالمقاومة العربية كأسلوب في مواجهة الهيمنة والقهر والاحتلال الأجنبي، وبالتغيير والتحديث والتطوير في مواجهة الاستبداد والفساد والاختلال الداخلي.

وإذ يفتقد المؤتمر في هذه الدورة بعض رواده المؤسسي كالفقيه محمّد البصري والدكتور أحمد صدقي الدجاني، وبعض زملائهم الفاعلين (رحمهم الله)، فإنه يأسف أيضاً لعدم مشاركة أعضاء من الذين واكبوا دورات سابقة في أعماله، إما بسبب الاعتقال وإما المنع من السفر، ويجدد عهده لأمته على مواصلة مسيرته على طريق وحدة الأمة ونهضتها وتحررها وتقدّمها، مستمداً قوته من دماء شهداء الأمة، ومعاناة أسراها والمعتقلين، كما من عزيمة شبابها وخبرة المجربين من أبنائها.

بيروت في ٢٠٠٤/٤/٢٣

المشاركون

أ. إبراهيم أحمد عمر (السودان): وزير سابق، الأمين العام للمؤتمر الوطني.

أ. إبراهيم السملالي (المغرب): الأمين العام لاتحاد المحامين العرب.

أ. إبراهيم العبد الله (لبنان): محام، عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

أ. إبراهيم يسري (مصر): سفير سابق، كاتب ومحلل سياسي.

أ. أحمد الأصبحي (اليمن): الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام.

أ. أحمد الكحلاوي (تونس): منسق اللجنة الشعبية التونسية لمساندة فلسطين والعراق.

أ. أحمد المبارك محمّد الحسن (السودان): مدير مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا.

أ. أحمد حسين اليمانيّ (فلسطين/لبنان): عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

أ. أحمد سويد (لبنان): محامٍ/نائب سابق.

أ. أحمد عبد الرحمن محمّد (السودان): وزير سابق، الأمين العام لمجلس الصداقة الشعبية العالمية.

أ. أحمد ولد داداه (موريتانيا): رئيس حزب تكتل القوى الديمقراطية/عهد جديد.

أ. أديب الأمير (سورية): لواء متقاعد، رئيس تحرير مجلة الفكر العسكري سابقاً.

د. أسامة محيو (لبنان): مدير المؤتمر القومي ـ الإسلامي.

د. إسماعيل الشطي (الكويت): نائب سابق/ عضو الحركة الدستورية الإسلامية.

أ. إقبال دوغان (لبنان): الرئيسة السابقة للمجلس النسائي اللبناني.

أ. إلياس مطران (لبنان): محامٍ.

أ. أمجد الكلاس (سورية): باحث.

أ. أمين يسري (مصر): سفير سابق.

الأب د. أنطوان ضو (لبنان): أمين عام اللجنة الأسقفية للحوار الإسلامي ـ المسيحي.

أ. باقر إبراهيم (العراق/السويد): كاتب.

د. برهان زريق (سورية): محامٍ.

د. بسام أبو غزاله (الأردن): عضو هيئة إدارية في المنتدى العربي في عمان.

أ. بشارة مرهج (لبنان): وزير سابق/نائب في البرلمان اللبناني.

د. بشير مصيطفى (الجزائر): باحث.

أ. بهاء الدين عيتاني (لبنان): نائب سابق في البرلمان اللبناني.

د. بيان نويهض الحوت (لبنان): أستاذة جامعية، عضو مجلس إدارة مؤسسة القدس.

أ. توفيق مهنا (لبنان): عميد الإذاعة ـ الحزب السوري القومي الاجتماعي.

أ. تيسير مدثر (السودان): محامٍ.

د. جابر حبيب جابر (العراق): أستاذ جامعي.

أ. جرجي بشير (لبنان/الإمارات): رئيس فخري لجمعية خريجي الجامعة الأميركية ـ في الإمارات.

أ. جمال السلمان (البحرين): مسؤول الثقافة بنادي العروبة/عضو اللجنة التأسيسية للتجمّع القومي الديمقراطي.

أ. جمال هنيدي (سورية): محامٍ/باحث.

أ. جميل هلسة (الأردن): مدير عام مكتب محاسبة.

أ. جهاد كرم (لبنان): سفير سابق، عضو المكتب الدائم لاتحاد الحقوقيين العرب.

أ. جورج الراسي (لبنان): كاتب.

د. جورج قرم (لبنان): وزير سابق.

أ. حاكم الفايز (الأردن): عضو سابق في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

د. حبيب زغيب (لبنان): صيدلي/عضو قيادة تجمّع اللجان والروابط الشعبية.

أ. حذام زهور عدي (سورية): أستاذة/باحثة اجتماعية.

د. حسن الشريف (لبنان): رئيس قسم الصناعة في اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا.

د. حسن العالي (البحرين): مدير تنفيذي في المؤسسة العربية المصرفية الإسلامية.

د. حسن عبد العظيم (سورية): محامٍ/الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي في سورية.

أ. حسن فضل الله محمّد (العراق): عضو التيار القومي العربي.

د. حسني الشياب (الأردن): عضو مجلس النواب سابقاً، عميد شؤون الطلبة في جامعة البتراء.

أ. حسين ضناوي (لبنان): محامٍ.

أ. حسين عبد الرازق (مصر): الأمين العام لحزب التجمّع الوطني التقدّمي الوحدوي.

د. حسين علي الجميلي (العراق): أستاذ جامعي.

أ. حمدان حمدان (سورية): باحث.

أ. حمدي قنديل (مصر): إعلامي.

أ. حميد مرعي (سورية): كاتب.

أ. حياة التيجي (المغرب): باحثة في العلوم السياسية.

أ. خالد السفياني (المغرب): محامٍ/نائب الأمين العام للمؤتمر القومي العربي.

أ. خلدون نجا (لبنان): نقيب محامي الشمال.

أ. خليل بركات (لبنان): محامٍ، عضو قيادة تجمّع اللجان والروابط الشعبيّة.

أ. خليل ولد الطيب (موريتانيا): أستاذ جامعي.

د. خير الدين حسيب (العراق/لبنان): اقتصادي/مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

د. خيريّة قاسمية (سورية): أستاذة جامعية.

أ. دريد ياغي (لبنان): نائب رئيس الحزب التقدّمي الاشتراكي.

د. رؤوف سعد أبو جابر (الأردن): أستاذ جامعي.

د. راضي الشعيبي (فلسطين/إسبانيا): رئيس الجالية الفلسطينية في كاتالونيا ـ إسبانيا، رئيس المركز العربي.

أ. رحاب مكحل (لبنان): مديرة المؤتمر القومي العربي.

أ. رسول الجشي (البحرين): صيدلي/نائب سابق.

أ. رشيد الصلح (لبنان): رئيس وزراء سابق.

د. رغيد الصلح (لبنان/بريطانيا): كاتب/أستاذ جامعي.

أ. رفعت النمر (فلسطين/لبنان): مصرفي.

أ. رمزية عباس الأرياني (اليمن): دبلوماسية سابقة.

أ. رياض الريس (لبنان): صحافي وناشر.

د. زهير الخطيب (لبنان): مهندس.

د. زياد الحافظ (لبنان/أمريكا): دكتور في الاقتصاد.

د. زياد الزعبي (الأردن): طبيب/الأمين العام للرابطة العربية للعمود الفقري.

د. ساسين عساف (لبنان): أستاذ جامعي.

أ. سامي سليم عوض الله (الأردن): عضو المكتب السياسي لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني.

أ. سامي شرف (مصر): وزير سابق.

أ. سايد فرنجية (لبنان): سياسي/إعلامي.

أ. سايد كعدو (لبنان): مخرج سينمائي.

د. سعد مهدي شلاش (العراق): حركة التيار القومي العربي.

أ. سعدون المشهداني (العراق/السويد): كاتب.

د. سعيد مصطفى ذياب (الأردن): الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني.

أ. سلطان العتواني (اليمن): عضو مجلس النواب.

د. سليم الحص (لبنان): رئيس وزراء سابق.

د. سليمان أبو شويقير (ليبيا): سكرتير عام المنظمة الليبية لحقوق الإنسان.

د. سمير صباغ (لبنان): أستاذ جامعي.

أ. سمير طرابلسي (لبنان): عضو قيادة المؤتمر الشعبي اللبناني/محامٍ.

د. سمير كرم (لبنان): كاتب وباحث.

أ. سميرة رجب (البحرين): كاتبه صحفية.

أ. شفيق الحوت (فلسطين/لبنان): كاتب سياسي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

أ. صباح المختار (العراق/بريطانيا): رئيس جمعية المحامين العرب ـ بريطانيا.

أ. صباح علي الشاهر (العراق/بريطانيا): كاتب وقاص.

د. صباح ياسين علي (العراق/الأردن): دبلوماسي وإعلامي، أستاذ جامعي.

أ. صفاء الصاوي (مصر/بريطانيا): رئيسة النادي العربي في بريطانيا.

أ. صقر أبو فخر (فلسطين/لبنان): باحث صحفي.

أ. صلاح صلاح (فلسطين/لبنان): عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

أ. ضياء الدين داوود (مصر): رئيس الحزب العربي الديمقراطي الناصري.

أ. ضياء الفلكي (العراق/بريطانيا): رئيس النادي العربي في بريطانيا سابقاً.

أ. طارق أبو الحسن (سورية): مستشار قانوني.

أ. طاهر المصري (الأردن): عضو مجلس النواب الأردني/رئيس وزراء سابق.

أ. طلعت مسلم (مصر): مدير عام جريدة الشعب/لواء أركان حرب متقاعد.

د. ظافر العاني (العراق/الإمارات): أستاذ العلوم السياسية.

أ. عبد الإله المنصوري (المغرب): باحث منسق لجنة التضامن مع الشعب الفلسطيني في الدار البيضاء.

د. عبد الإله بلقزيز (المغرب): أستاذ جامعي، رئيس مجلس أمناء ملتقى الشباب العربي.

د. عبد الحفيظ مقران (الجزائر): أستاذ جامعي.

أ. عبد الحميد مهري (الجزائر): أمين عام سابق لجبهة التحرير الوطني الجزائرية.

أ. عبد الرحمن خير (مصر): الأمين العام للنقابة العام للعاملين المدنيين بالإنتاج الحربي، عضو اللجنة المركزية لحزب التجمّع الوطني التقدّمي الوحدوي.

أ. عبد الرزاق حسن (الصومال): مدير المركز الصومالي للبحوث والتوثيق.

د. عبد العزيز السيد (الأردن): الأمين العام لمؤتمر الأحزاب العربية.

أ. عبد الغفار نصر (سورية): عضو اتحاد الكتاب العرب.

أ. عبد الغني ثابت محمّد (اليمن): عضو الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الناصري.

أ. عبد الغني عيّاش (سورية): ضابط طيران سابق، ديبلوماسي سابق.

أ. عبد القادر النيال (سورية): اقتصادي.

أ. عبد القادر غوقة (ليبيا): سفير سابق.

أ. عبد الله الحوراني (فلسطين): رئيس اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني.

أ. عبد الله الحويحي (البحرين): رئيس مجلس إدارة.

أ. عبد الله عبد الحميد (لبنان): مدير مخيمات الشباب القومي العربي.

أ. عبد الله نعمان محمّد (اليمن): محامٍ.

أ. عبد الملك المخلافي (اليمن): الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، عضو مجلس الشورى.

د. عبد المنعم أبو الفتوح (مصر): الأمين العام لاتحاد الأطباء العرب.

أ. عبد النبي الفيلالي (المغرب): نائب برلماني سابق/رئيس مجلس بلدي.

د. عدنان شومان (سورية): كاتب وباحث/مدير عام (المستشارون الدوليون المتحدون).

أ. عدنان عمران (سورية): وزير وسفير سابق.

أ. عدنان عيتاني (لبنان): رئيس الرابطة الوطنية في بيروت.

د. عدنان عيدان (العراق/بريطانيا): مهندس.

د. عصام نعمان (لبنان): محامٍ/وزير ونائب سابق.

د. علي بن محمّد (الجزائر): أستاذ جامعي/ وزير سابق.

د. علي زيدان (ليبيا/ألمانيا): عضو اللجنة التنفيذية للرابطة الليبية لحقوق الإنسان.

أ. علي صالح أحمد (فلسطين/سورية): عضو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

أ. علي عبد الله سعيد (اليمن): عضو قيادة التنظيم الشعبي الوحدوي الناصري.

د. علي فخرو (البحرين): رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للبحوث والدراسات، وزير سابق.

د. علي محافظة (الأردن): أستاذ جامعي/وزير سابق.

أ. علي محمّد اليزيدي (اليمن): الأمين العام المساعد للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

أ. عماد شبارو (لبنان): رجل أعمال.

أ. عماد محمّد كاظم (العراق): إعلامي.

د. عمار بن سلطان (الجزائر): أستاذ جامعي.

أ. عمر مهاجر (السودان): كاتب.

أ. عوني فرسخ (فلسطين/الإمارات): كاتب.

أ. غالب أبو مصلح (لبنان): خبير اقتصادي وكاتب.

د. غسان الخازن (لبنان): محامٍ/دكتور في التاريخ.

أ. غسان بن جدو (لبنان/إيران): إعلامي.

أ. غيداء درويش (الأردن): كاتبة.

أ. فارس أبي صعب (لبنان): مدير تحرير مجلة أبعاد.

أ. فاطمة محمّد (اليمن): عضو مجلس الشورى.

أ. فتحي خليل محمّد (السودان): رئيس الاتحاد العام للمحامين السودانيين، الأمين العام للهيئات الشعبية السوداني لمناصرة الشعوب ولجان مناصرة العراق وفلسطين.

د. فداء الحوراني (سورية): طبيبة.

أ. فريدة النقاش (مصر): رئيسة مجلس إدارة ملتقى الهيئات لتنمية المرأة.

أ. فضل شرورو (فلسطين/سورية): مشرف عام على إذاعة القدس.

أ. فوزي الأسمر (فلسطين/أمريكا): باحث وناشط في الجالية العربية في الولايات المتحدة.

أ. فوزي الراوي (سورية): عضو قيادة قومية في حزب البعث.

د. فيصل الركبي (سورية): نائب سابق، طبيب.

أ. فيصل جلول (فرنسا/لبنان): كاتب.

أ. فيصل درنيقة (لبنان): أمين عام مجلس أمناء ملتقى الشباب القومي العربي.

د. قاسم عزاوي (سورية): طبيب وشاعر.

د. كمال الطويل (فلسطين/أمريكا): عضو مجلس أمناء اللجنة العربية ـ الأميركية لمكافحة التمييز العنصري في الولايات المتحدة الأميركية.

أ. كمال شاتيلا (لبنان): رئيس المؤتمر الشعبي اللبناني.

د. ماهر الطاهر (فلسطين/سورية): عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

أ. ماهر مخلوف (مصر): مهندس/عضو اللجنة العربية لحقوق الإنسان واللجنة المصرية للتضامن.

د. مجدي رياض دويدار (مصر): كاتب ومحلل سياسي.

أ. محسن العيني (اليمن/مصر): رئيس وزراء سابق.

أ. د. محمّد إبراهيم منصور (مصر): مدير مركز دراسات المستقبل.

أ. محمّد أبو ميزر (فلسطين/الأردن): عضو المجلس المركزي الفلسطيني سابقاً/مدير عام المؤسسة العربية للعلاقات العامة.

أ. محمّد أحمد البشير (الأردن): نقيب المحاسبين القانونيين في الأردن.

أ. محمّد الدوري (العراق/الإمارات): سفير سابق.

د. محمّد السعيد إدريس (مصر): خبير في مركز الدراسات الاستراتيجية في جريدة الأهرام.

د. محمّد المجذوب (لبنان): نائب رئيس المجلس الدستوري سابقاً/رئيس الجمعية العربية للعلوم السياسية/رئيس المنتدى القومي العربي.

د. محمّد المسعود الشابي (تونس/لبنان): محام/عضو سابق في القيادة القومية لحزب البعث.

د. محمّد جمال باروت (سورية): كاتب.

د. محمّد جواد فارس (العراق/سورية): طبيب.

أ. محمّد خالد (الإمارات): مهندس.

أ. محمّد سامي أحمد (مصر): منسق الحملة الشعبية لمقاومة الهيمنة الأمريكية ومناصرة فلسطين والعراق.

أ. محمّد عبد الحكم دياب (مصر/بريطانيا): صحفي/المركز الدولي للإعلام.

أ. محمّد عبد المجيد منجونه (سورية): وزير سابق، أمين سرّ اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي.

د. محمّد عمر زبير (السعودية): مركز الأبحاث الاقتصادي الإسلامي ـ جامعة الملك عبد العزيز.

أ. محمّد فائق (مصر): أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان/وزير سابق.

أ. محمّد فاضل زيان (ليبيا/بريطانيا): محام منسق التجمّع الوطني الديمقراطي الليبي/ عضو اللجنة التنفيذية للرابطة الليبية لحقوق الإنسان.

أ. محمّد قباني (لبنان): نائب.

أ. محمّد لخضر بلعيد (الجزائر): سفير سابق.

أ. محمّد محمود ولد محمّدن (موريتانيا): عضو هيئة المحامين في موريتانيا.

أ. محمّد منيب جنيدي (مصر): الأمين العام للمركز الأفريقي لدراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، الأمين العام السابق للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

أ. محمّد مواعدة (تونس): أستاذ جامعي/رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين.

أ. محمّد نزال (فلسطين): عضو المكتب السياسي لحركة حماس.

أ. محمود الجيوش (سورية): محامٍ/وزير سابق.

أ. محمود القصاب (البحرين): نادي العروبة.

أ. محمود يونس (سورية): محافظ سابق، عضو اللجنة العربية السورية لنصرة العراق.

أ. مرضي القطامين (الأردن): عضو هيئة إدارية للمنتدى العربي.

أ. مروان صباغ (سورية): عضو نقابة المحامين في سورية.

أ. مصطفى أحمد محمود (السودان): الأمين العام للحزب العربي الاشتراكي الناصري.

د. مصطفى الكتيري (المغرب): الأمين العام المساعد لاتحاد الاقتصاديين العرب.

أ. مصطفى بكري (مصر): إعلامي.

أ. مصطفى نويصر (الجزائر): أستاذ جامعي/أمين سرّ الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية.

أ. مطاع صفدي (سورية/لبنان): رئيس تحرير مجلة الفكر المعاصر.

أ. معن بشّور (لبنان): الأمين العام للمؤتمر القومي العربي.

أ. ممدوح رحمون (سورية/لبنان): كاتب.

أ. منح الصلح (لبنان): مفكر، رئيس مجلس إدارة دار الندوة.

أ. منصور الأطرش (سورية): وزير سابق.

أ. منى النشاشيبي (فلسطين/بريطانيا): ناشطة في السياسة العربية في بريطانيا.

د. منير الحمش (سورية): باحث اقتصادي/عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي.

أ. منير الصياد (لبنان): رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري.

أ. منير درويش (سورية): خبير تكنولوجي/قيادي في حزب العمال.

أ. منير شفيق (فلسطين/الأردن): مفكر/عضو لجنة المتابعة في المؤتمر القومي ـ الإسلامي.

د. ناصر السيد (السودان): أستاذ جامعي.

أ. نجيب الحسين (المغرب): محامٍ.

د. نشأت الحمارنة (الأردن/سورية): أستاذ جامعي/طبيب.

أ. نصر شمالي (سورية): كاتب/مدير دار المستقبل للنشر.

أ. نضال السبع (فلسطين): رئيس المنتدى الفكري الفلسطيني.

أ. نواف الموسوي (لبنان): مسؤول العلاقات الدولية في حزب الله (لبنان).

أ. نيرة المختار (العراق/بريطانيا): سكرتير عام مؤتمر الجالية العربية في بريطانيا.

د. نيفين مسعد (مصر): باحثة.

أ. هاشم قاسم (لبنان): صحفي.

أ. هاني الخصاونه (الأردن): وزير سابق.

أ. هاني الدحلة (الأردن): محامٍ/أستاذ جامعي.

د. هاني سليمان (لبنان): محامٍ/أستاذ جامعي/ رئيس لجنة الحريات وحقوق الإنسان في المنتدى القومي العربي.

أ. هاني فاخوري (لبنان): عضو ندوة العمل الوطني في لبنان، الأمين العام للهيئة الوطنية لمقاومة التطبيع في لبنان.

د. هدى فاخوري (الأردن): عضو رابطة الكتاب الأردنيين والاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب.

د. هشام شرابي (فلسطين/أمريكا): أستاذ جامعي/كاتب.

أ. هويدا صلاح الدين (السودان): أستاذة جامعية وكاتبة.

أ. وائل المقدادي (العراق/بريطانيا): رجل أعمال.

د. وداد كيكسو (البحرين): مستشارة اقتصادية.

أ. وليد علي رضوان (سورية): كاتب.

أ. ياسر نعمة (لبنان): عضو المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام.

د. ياسين سويد (لبنان): لواء ركن متقاعد.

د. يحيى بكور (سورية): الأمين العام لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب.

أ. يس عمر الأمام (السودان): عضو قيادة المؤتمر الشعبي.

أ. يوسف شديد (لبنان): سفير سابق.

د. يوسف محمّد الصواني (ليبيا): أستاذ جامعي/عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد العربي للترجمة والجمعية العربية للعلوم السياسية.

د. يوسف مكي (السعودية): المدير التنفيذي لمؤسسة اليوسف للاستشارات الإدارية ـ مدير موقع التجديد العربي.

توصيات وقرارات صادرة عن
المؤتمر القومي العربي الخامس عشر
الذي انعقد في بيروت ١٩ ـ ٢٢ أبريل/نيسان ٢٠٠٤

أ ـ في الأمن القومي العربي

إن الأمن القومي العربي كلّ متكامل، يشمل كلّ القضايا العربية، فيما يشكل الصراع العربي ـ الصهيوني القضية المركزية للأمة العربية لم تعد مضامين الأمن القومي سياسية فقط، وإنما هي اليوم تمس المصالح المادية والقيم والمفاهيم والثقافة العربية الإسلامية أيضاً. وعليه يشدد المؤتمر على الحاجة الحيوية إلى:

١. تفعيل القوى والمنظمات الشعبية الملتزمة بالقضايا القومية، وتعميق الوعي الشعبي بالمخاطر التي تهدد الأمن العربي قومياً وقطرياً، وتشجيع الهيئات غير الحكومية التي لا تعتمد على التمويل الأجنبي وتداعياته.

٢. التواصل مع الجاليات العربية في الأمريكتين الشمالية والجنوبية وأوروبا وأستراليا. وتعميم الوعي بالمخاطر التي تهدد الأمة العربية في الوطن، وتلك التي تهدد الجاليات العربية في مواطن إقامتها وبخاصة حريتها وحقوقها المدنية وتحفيز وتفعيل قدراتها للدفاع عن القضايا القومية وحقوقها المدنية في أماكن تواجدها وتفاعلاتها في ما بينها ومع الهيئات غير الحكومية المناهضة للعولمة والعنصرية في هذه الأماكن.

٣. اتخاذ مواقف حاسمة من الأنظمة العربية المتعاونة والمتواطئة مع التحالف الأمريكي ـ الصهيوني. وتفعيل الحراك الشعبي المقاوم للتنازلات المتوالية عن الحقوق الوطنية والقومية المشروعة.

٤. مواجهة مختلف المعوقات الداخلية للإرادة السياسية العربية، وفي مقدمها ثقافة الهزيمة، وثقافة الفساد وظاهرة الخلاص الفردي، والتشرذم والصراعات اللامجدية، والعصبيات الإقليمية والطائفية والفئوية.

٥. تفعيل العمل الشعبي للضغط في سبيل تطوير جامعة الدول العربية، وتنفيذ جميع الاتفاقيات والمعاهدات التي صدرت عنها، والاستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي بهذا الخصوص.

٦. الانخراط العربي في الحركة الشعبية المناهضة للعولمة المتعسكرة، والرأسمالية المتوحشة، والعنصرية المستفزة، والمشروع الإمبراطوري الأمريكي وطموحاته ومشاريعه السياسية والاقتصادية والثقافية.

٧. التصدي لمحاولات العبث بالثقافة العربية الإسلامية، وبرامج التربية والتعليم والكتب الجامعية والمدرسية، والمحاولات المتعددة لإشاعة ما يسمّى تجاوزاً «ثقافة السلام» (ثقافة التبعية) التي تستهدف الشباب والأطفال والإعلاميين، وتهدف إلى تهميش وتشويه الانتماء القومي العربي، والحضارة العربية الإسلامية والعمل مع مختلف القوى الوطنية لتطوير الثقافة العربية والمؤسسات الثقافية الملتزمة بقضايا الأمة.

٨. تعزيز ثقافة التكامل الوطني والتفاعل القومي، والتصدي لمختلف القوى والعناصر والدعوات التي تستهدف المضي بالواقع العربي من التجزئة إلى التفتيت.

٩. اعتماد استراتيجية الممانعة والمقاطعة والمقاومة من قبل القوى الوطنية والقومية والإسلامية لتصليب الإرادة الشعبية في مواجهة المشروع الإمبراطوري الأمريكي، المتمثل بمبادرة «الشرق الأوسط الكبير»، وتمكين الكيان الصهيوني.

١٠. فتح الحدود العربية أمام المواطن العربي وتيسير تنقله وإقامته وعمله في سائر الأقطار العربية.

١١. العمل من أجل التكامل العربي على مختلف الأصعدة، واعتماد سياسات اقتصادية توفر قنوات الاستثمار والمشروعات الإنتاجية، وتوسيع مجالات العمل للقوى العاملة العربية وخلق بيئة علمية عربية تستوعب العقول المهاجرة وتطوير العلم العربي. باعتبار هذا من أهم ضمانات الأمن القومي العربي.

١٢. الدعوة إلى إطلاق حرية الإعلام والإعلاميين وتفعيل الإعلام العربي الواعي لحقائق الصراع ومعطيات العصر والمتحرر من التطبيع مع التحالف الأمريكي ـ الصهيوني، والسعي إلى إنشاء فضائية عربية باكتتاب شعبي.

١٣. تنشيط الدعوة إلى التكامل في ما بين الأقطار العربية المعنية بالمياه، وتفاعلها الإيجابي غير المفرط مع دول الجوار الجغرافي، باعتبار تأمين مصادر المياه العربية ممّا يعزز الأمن الوطني وبالتالي الأمن القومي العربي.

١٤. تفعيل جمعيات وهيئات مقاطعة السلع والخدمات الأمريكية والبريطانية. والدول المتحالفة مع إدارة المحافظين الجدد ضدّ المصالح الوطنية والقومية العربية. والعمل على تشجيع السلع والخدمات العربية مع الدول غير المنحازة ضدّ المصالح والحقوق العربية المشروعة.

١٥. الرفض الشامل للوجود العسكري الأجنبي في البلاد العربية، ولسياسة تقديم التسهيلات له من أراض وأجواء ومياه وقواعد عسكرية، دائمة أو موقتة، والتصدي لدعوة دول مجلس التعاون للاحتماء بالحلف الأطلسي وهي دعوة تهدد الأمن الإقليمي في الخليج والأمن القومي العربي العام، والتفاعل النشط مع القوى الشعبية والوطنية في دول مجلس التعاون للتصدي لهذا التوجه.

ب ـ في الصراع العربي ـ الصهيوني

١. مواصلة النضال لتحرير كامل «التراب الفلسطيني المحتل وإقامة الدولة الديمقراطية المتكاملة مع محيطها العربي.

٢. تأكيد حقّ العودة باعتباره حقّا وطنياً وقانونياً، فضلاً عن كونه حقّاً شخصياً لِكُلّ لاجئ فلسطيني ولورثته من بعده، لا يجوز لأي سلطة أو هيئة التصرف به، ودعم وتفعيل المنظمات والهيئات المعنية بالدفاع عن حقّ العودة باعتبارها حقّا وطنياً وقومياً غير قابل للتصرف، والسعي في عقد مؤتمر عربي وعالمي حول هذه القضية.

٣. الانتصار للشعب العربي الفلسطيني حيثما وجد، ودعمه سياسياً وتأمين حقوقه المدنية والاجتماعية والسياسية واحترامها، وبخاصة حقّ العمل والإقامة والتنقل وحقوق أبنائه في التعليم والصحة وإشعاره بأن له عمقاً قومياً داعماً.

٤. تعزيز وتوسيع إطار المقاومة ودعم الانتفاضة سياسياً بما يعمق أزمة المشروع الصهيوني ويوسع من دائرة الرافضين لعدوانه على الصعيد العالمي.

٥. دعم الحوار الوطني الفلسطيني، المتحرر من التدخل الرسمي العربي. وهو الحوار القائم على أرضية الالتزام بالثوابت الوطنية، واستمرارية الانتفاضة والمقاومة، ومواجهة السلبيات المعيقة للتحرّك الوطني الفلسطيني، ورفض التنازلات وكافة المبادرات المشبوهة مثل اتفاقية جنيف وخارطة الطريق وعدم الدخول في مفاوضات بات واضحاً عدم جدواها.

٦. تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها، بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني، وتنشيط مؤسساتها وتوسيع إطارها لتضم مختلف القوى الوطنية والإسلامية، وصولاً إلى صوغ البرنامج الوطني الموحّد، وتشكيل قيادة وطنية موحّدة تضم ممثلي مختلف القوى الوطنية والإسلامية من فصائل وشخصيات.

٧. تعزيز قدرات المقاومة وتأمين استمرار الانتفاضة، والضغط على الأنظمة لإلغاء جميع القوانين والقرارات التي تعيق حركة أو عمل المنظمات والهيئات الشعبية والمؤسسات الخيريّة الداعمة للشعب العربي الفلسطيني في الأرض المحتلة وقواه المناضلة.

٨. إدانة الحصار المفروض على الرئيس ياسر عرفات والمطالبة برفعه والعمل مع كلّ المستويات العربية والدولية لتحقيق هذا المطلب.

٩. رفض جميع أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني، ودعم ومساندة جمعيات مقاومة التطبيع حيث وجدت، والعمل على إيجادها حيث لا توجد، وتعزيز تفاعلاتها المشتركة.

١٠. الدعوة إلى إزالة المستوطنات كافة ورفض أي اتفاق على إبقاء أي منها باعتباره تنازلاً عن حقّ وطني وقومي قانوني ومشروع دولياً.

١١. فضح السكوت الإعلامي على كثير من جرائم القتل المتعمد والعدوان على حياة الجرحى والمرضى، وقصف المدنيين بالطائرات وتهديم البيوت وتجريف المزارع واقتلاع الأشجار.

١٢. مناشدة المؤسسات الإنسانية، وبالذات منظمة العفو الدولية والصليب الأحمر والهلال الأحمر وكافة المنظمات المعنية بشؤون الأسرى الضغط لإطلاق سراح الأسرى العرب في سجون العدو الصهيوني وتعويضهم، والسعي لتشكيل لجان وطنية في كلّ قطر أو ساحة للدفاع عن هؤلاء الأسرى والمعتقلين.

١٣. الدعوة إلى تحرير المعتقلين في السجون العربية على خلفية نضالهم ودعمهم المقاومة الفلسطينية، والإفراج الفوري عن القائد المناضل أحمد سعدات ورفاقه.

١٤. رفض جدار الفصل العنصري ودعم النضال الشعبي الفلسطيني ضدّ الجدار وتعزيز القوى الشعبية المناضلة ضده، والتفاعل مع القوى غير الحكومية الأوروبية والأمريكية المعارضة له على قاعدة اعتباره جدار فصل عنصرياً يعيد إنتاج سياسة التمييز العنصري (الأبارثايد) في جنوب أفريقيا.

١٥. العمل السريع لإنشاء الجبهة الشعبية القومية الداعمة والمساندة للمقاومة والانتفاضة الفلسطينية، وإحياء وتفعيل لجان دعم الانتفاضة، والعمل على توحيدها وتطوير أدائها بما تتطلبه التحديات المتعاظمة في الأرض المحتلة بعد تبني الإدارة الأمريكية كامل مخطط شارون العدواني.

ج ـ في القضية العراقية

١ ـ المطالبة بإنهاء الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني باعتباره عملاً غير مشروع ينتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وإجلاء قواته العسكرية من أراضيه على الفور وبدون شروط، ودعوة الدول التي تشارك في قوات التحالف مع القوات الأمريكية والبريطانية إلى سحب قواتها من العراق.

٢ ـ دعوة كافة أطياف المقاومة العراقية الباسلة إلى توحيد صفوفها والاتفاق على برنامج سياسي موحّد يمثل طموح وآمال الشعب العراقي وتطلعاته إلى الاستقلال والتحرر والديمقراطية.

٣ ـ العمل على دعم المقاومة العراقية الباسلة بكافة الإمكانيات والوسائل المادية والمعنوية والبدء فوراً بتشكيل لجنة شعبية عربية بإشراف الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي لتنسيق العمل وقيادة عمل لجان التضامن الشعبية في جميع الأقطار العربية.

٤ ـ الدعوة إلى تأسيس هيئات من المحامين والحقوقيين وتقديم الدعم لها للدفاع عن المعتقلين والمحتجزين في سجون الاحتلال في العراق الذين تجاوزت أعدادهم عشرات الألوف من رجال

ونساء وأطفال وإنهاء معاناتهم وفضح الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم من تعذيب واضطهاد وترويع وتجويع وقتل ومطالبة المجتمع الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر للتحقيق في الجرائم التي ترتكب ضدهم والمعاملة اللاإنسانية التي يعاملون بها.

٥ ـ التأكيد على وجود علاقة تبادلية بين الوحدة الوطنية العراقية باعتبارها ضمانة لوحدة فصائل المقاومة الوطنية وكون المقاومة طريقاً لتحقيق الوحدة الوطنية من جهة ووحدة فصائل المقاومة من جهة أخرى.

٦ ـ الدعوة إلى إجراء مصارحة ومصالحة بين كافة أبناء المجتمع العراقي الموحّد ونبذ عمليات التصفيات الجسدية وسياسات الاستئصال والانتقام والثأر والعنف التي طالت عدداً كبيراً من المناضلين ومن العلماء والأساتذة والمختصين والسياسيين. وفي هذا الإطار، يدعو المؤتمر الجامعات والمعاهد والمؤسسات العلمية والأكاديمية العربية إلى استقبال الجامعيين والعلماء والباحثين العراقيين الذين أجبرهم الاحتلال على مغادرة الوطن والتوزع في المنافي، وتوفير فرص عمل ملائمة لهم في هذه المؤسسات: احتضاناً لهم أولاً واستفادة من خبراتهم العلمية التي كان تبديدها من بين أهداف العدوان ثانياً.

٧ ـ رفض جميع دعاوى التجزئة والتقسيم للعراق على أي أساس وتحت أية صيغة كانت بما فيها «الفيدرالية» التي تعتبر مقدمة لتقسيم العراق تمهيداً لحرب أهلية فيه بهدف القضاء على عروبته وانتمائه العربي.

٨ ـ تقديم جميع الضمانات الدستورية والقانونية لكُرد العراق في حكم ذاتي مع التأكيد على مبدأ مساواة جميع العراقيين الذي يضمنه الدستور الدائم الذي يضعه جميع العراقيين لأنفسهم بعد انتهاء الاحتلال، وحقهم في المشاركة في إدارة شؤون الوطن دون تمييز.

٩ ـ استنكار الجريمة الصارخة بحل الجيش العراقي الذي يعتبر رمزاً من رموز الدولة والكيان والأمة وضمانة استقلال وسيادة العراق ووحدته الوطنية، واستنكار فصل أعداد كبيرة من علماء وكوادر الدولة العراقية بصورة غير مشروعة وبعيداً عن حكم القانون، والمطالبة بإلغاء هذين القرارين والقرارات المماثلة التي صدرت عن إدارة الاحتلال أو الهيئات التابعة له أياً كانت تسمياتها خلال فترة الاحتلال عملاً بمبدأ «ما قام على باطل فهو باطل».

١٠ ـ الدعوة إلى ضرورة إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الجامعة العربية وبمساعدة (الأمم المتحدة) على أن تتم بعد جلاء جميع قوات الاحتلال من كامل التراب الوطني العراقي. إنْ أية انتخابات تجري من قبل الاحتلال وفي ظله تعتبر باطلة تهدف إلى إعطاء شرعية لوجود هذه القوات الغاصبة وعدوانها.

١١ ـ التأكيد على أن جميع القرارات التي أصدرتها قوات الاحتلال وكذلك الترتيبات والاتّفاقات التي تمت أو التي ستتم مع أية جهة عراقية غير منتخبة أو غير عراقية، والتي تمس سيادة العراق

ووحدته أو ترهن مستقبله، تعتبر باطلة وغير شرعية وبالتالي غير ملزمة للشعب العراقي وأن ما ترتب أو سيترتب عليها لاغياً ولا قيمة لها على مقتضى أحكام القانون الدولي.

١٢ ـ وأن جميع قرارات الخصخصة وما يسمّى «عقود إعادة الإعمار» وبيع مؤسسات القطاع العام ومصادرة حقّ الشعب العراقي في السيطرة على ثرواته الطبيعية وسيادته عليها، وخاصة في ثروته النفطية والاستئثار بها من قبل الولايات المتحدة إنتاجاً وتصديراً وعوائد، وكذلك القرارات المتعلّقة بالسياسة النقدية والمالية وكل ما يتعلق بارتهان اقتصاد العراق وقدراته وسرقة ثرواته تعتبر باطلة بطلاناً مطلقاً وكأنها لم تكن.

١٣ ـ التشديد على أن «قانون إدارة الدولة» العراقية الذي صدر مؤخراً، وثيقة تكرس الطائفية وتمزق النسيج الموحّد للشعب العراقي وتعمل على تجزئته وتسلب العراق سيادته واستقلاله وتضع المبادئ والقواعد «لدستور عراق المستقبل» بما يؤمن الأهداف الصهيونية ـ الأمريكية في العراق والمنطقة.

١٤ ـ الدعوة إلى إجراء محاكمة دولية لِكُلّ من بوش وبلير واثنار باعتبارهم مجرمي حرب.

١٥ ـ رفض مخطط تدويل أو تعريب احتلال العراق عبر إرسال قوات عربية ودولية كغطاء لاستمرار احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية ـ البريطانية.

١٦ ـ العمل بجميع الوسائل على إدانة وفضح ومقاومة التغلغل الصهيوني في العراق والجهات التي تسهل هذا العمل الإجرامي بحق الوطن والأمة.

١٧ ـ دعوة وسائل الإعلام العربية والصديقة إلى الانتباه والحذر في عدم الوقوع في فخّ استخدام المصطلحات والعبارات التي يستخدمها الاحتلال الأمريكي ووسائل دعايته عند الإشارة إلى ما يحدث في العراق وخاصة في ما يتعلق بالدور البطولي الذي يقوم به شعب العراق والمقاومة العراقية ومحاولة تشويهها.

١٨ ـ الترحيب بِكُلّ دعم عربي للمقاومة ومناهضة الاحتلال ودعوة الحكومات العربية ودول الجوار إلى إزالة كافة القواعد العسكرية الأمريكية وجلائها فوراً من أراضيها، وإدانة جميع الدول التي قدمت وتقدّم أية مساعدة من أي طبيعة كانت لقوات الاحتلال في حربها العدوانية على الشعب العراقي.

١٩ ـ استنكار أي تدخل من جانب بعض دول الجوار في الشأن الداخلي العراقي أو اتخاذ أية مواقف سياسية ضدّ مصالح الشعب العراقي الأساسية في التحرر والاستقلال.

٢٠ ـ الاستمرار في فضح الحصار وآثاره على الشعب العراقي وكذلك فضح آثار استخدام اليورانيوم المنضب وأسلحة الدمار الشامل الأخرى وتوثيق كلّ ما من شأنه أن يدعم المطالبة بتعويضات مالية ومعنوية عن جميع الخسائر المادية والبشرية التي تعرض ويتعرض لها الشعب العراقي من جرّاء هذه الجريمة.

٢١ ـ مطالبة الشعب العربي بمقاطعة البضائع الأمريكية والبريطانية دعماً ومساندة منه لنضال الشعب العربي في العراق وفلسطين.

٢٢ ـ الدعوة إلى إنشاء جبهة قومية شعبية عربية لمقاومة الاستعمار الأمريكي ووجوده على امتداد الأرض العربية، ولنصرة نضال الشعب العراقي بجميع الوسائل ومنها الكفاح المسلح من أجل تحرير وطنه.

٢٣ ـ مطالبة الحكومات العربية بالاعتراف بالمقاومة العراقية الباسلة ممثلاً وحيداً للشعب العراقي وفتح مكاتب إعلامية لها. ودعوة الجامعة العربية والحكومات العربية إلى عدم التعامل مع ما يسمّى «مجلس الحكم» المعين من قبل المحتل والهيئات المتفرعة عنه وعدم دعوته لحضور أي اجتماع رسمي في المستقبل.

٢٤ ـ يقرر تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ التوصيات أعلاه.

د ـ في الديمقراطية وحقوق الإنسان

١ ـ إلغاء كافة القوانين المانعة أو المقيدة للحريات وتغيير قوانين الانتخابات بما يكفل نزاهتها وسرية الاقتراع فيها، ورقابة الهيئات القضائية عليها.

٢ ـ إلغاء حالة الطوارئ والأحكام العربية النافذة في أغلب البلدان العربية لانتفاء مسبباتها، وإطلاق سراح المعتقلين وسجناء الرأي والتعويض لهم على الأضرار المادية والمعنوية، وتحريم التعذيب المادي والمعنوي بكافة صنوفه، ووقف كلّ أنواع الانتهاكات لحقوق الإنسان، تعزيزا لمناعة المجتمع العربي وقدرته على مواجهة الهجمة الصهيونية ـ الأمريكية.

٣ ـ الفصل الكامل بين السلطات والتأكيد عليه في كلّ الدساتير والممارسات والإجراءات، وحماية القضاء واستقلاليته، وإعادة الاعتبار إلى قيم النزاهة والحيدة والكفاءة، وإلغاء كافة القوانين والمحاكم الاستثنائية.

٤ ـ دعم وتعميم المنظمات العربية العاملة في مجال حقوق الإنسان غير المرتبطة بشبكات دولية مشبوهة، وضمان حقها القانوني في الوجود والعمل، وتوفير الإمكانيات المالية اللازمة لضمان استقلاليتها والقيام بمهامها، وإدخال مفاهيم ومواثيق حقوق الإنسان وعهودها الدولية في المناهج التعليمية في كلّ مراحلها، ودعوة الدول العربية للتصديق على كلّ المواثيق والعقود الخاصة بحقوق الإنسان.

٥ ـ دعوة اتحاد المحامين العرب إلى تبني إقامة منظمة (محامون عرب بلا حدود)، والعمل على انضمام هذه المنظمة إلى الأطر الدولية وإكسابها مشروعية العمل والحماية.

هـ ـ في التنمية العربية

١ ـ النظر إلى مسألة التكامل الاقتصادي من قبل الأنظمة العربية، نظرة جدية، خصوصاً في ظلّ معطيات التطور الحاصل في العلاقات الدولية، وبروز ظاهرة التكتلات الإقليمية، وتنامي دور المنظمات الدولية والشركات عابرة القارات، الأمر الذي يقتضي اتخاذ إجراءات عملية لتفعيل جميع الاتفاقات الاقتصادية المعقودة في إطار جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية، وخاصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقيات تسهيل التبادل التجاري وانتقال العمالة، والهدف، دائما يجب أن يكون على نحو رئيس، إقامة تكتل اقتصادي عربي قوي ومتين يستطيع أن يقف في مواجهة تحديات العولمة والتحديات الاقتصادية.

٢ ـ وضع برنامج عمل خاص لحلّ المشكلات والتحديات الاقتصادية المعوقة للتكامل الاقتصادي العربي وللتنمية العربية، وخاصة: الأمن الغذائي، الأمن المائي، الطاقة، التعليم والتقانة والبحث العلمي، البيئة، المواصلات والاتصالات والقضايا المتعلّقة بإقامة مجتمع المعرفة. الخدمات المالية وخدمات النقل والتأمين.

٣ ـ وضع استراتيجية شاملة تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التكاملية وذلك من خلال: الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي. بذل جهد كبير في مجال التنمية الريفية. تشجيع شركات النفط الوطنية في مجال الصناعة النفطية بدءاً من الاستكشاف والإنتاج وانتهاءً بالتكرير والتسويق. تسعير النفط وفقاً لسلة عملات والخروج من دائرة سيطرة الدولار الأمريكي. إيلاء الأهمية القصوى لزج طاقات المجتمع جميعها في عملية التنمية وتمكين المرأة من المساهمة في دورها المطلوب في المجتمع. التركيز على التدريب والتأهيل ورفع مستوى أداء العامل العربي بهدف زيادة الإنتاجية ورفع مستوى الأداء. تطوير الإدارة العامة وتوجيه الجهود نحو رفع مستوى البحث العلمي وإشراك القطاع الخاص في هذا الجهد. توظيف التكنولوجيا.

٤ ـ إقرار استراتيجية شاملة للتنمية والتكامل تقوم على حشد الموارد والإمكانيات في القطاعين العام والخاص في إطار المشاركة في بناء مجتمع النهضة، ووضع الأنظمة الخاصة بتشجيع الاستثمار واستعادة الأموال العربية المهاجرة.

٥ ـ إحياء مبادرة عقد قمة اقتصادية عربية لبلورة استراتيجية عربية مشتركة على غرار قمة عمان الاقتصادية عام ١٩٨٠.

ترشيد الإنفاق العام وتوزيعه بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي إلى سلامة استخدام الأموال العامة لخدمة التنمية والمواطن، وإعادة الاعتبار لدور الدولة الاجتماعي، وتحقيق أعلى قدر من العدالة الاجتماعية.

بيروت في ٢٠٠٤/٤/٢٣

المؤتمر القومي العربي السادس عشر ٢٠٠٥(*)

بيان إلى الأمة

عقد المؤتمر القومي العربي دورته السادسة عشرة من ٦ إلى ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ في الجزائر وسط تحديات ومخاطر هائلة تحيط بالأمة، وللمكان دلالته ورسالته، فانعقاد المؤتمر على أرض المقاومة والنضال وبلد المليون ونصف مليون شهيد يقدم إجابة واضحة على الأسئلة المصيرية التي تواجهها الأمة في هذا الزمن الصعب: لا بديل عن التصدي لمشروع الهيمنة مهما كانت التضحيات، ولا بديل عن التضامن العربي الذي ساند باقتدار ثورة الجزائر من أجل التحرير وعليه أن ينهض اليوم بمساندة النضال من أجل تحرير فلسطين والعراق وحماية الأمة العربية بأسرها. بل إن انعقاد المؤتمر على أرض الجزائر هو في حد ذاته استشراف لمستقبل عربي قادم، فلقد تعرضت الجزائر عبر عقود طويلة من الزمان لأشد المحاولات الاستعمارية ضراوة لطمس هويتها، فصمد شعبها متمسكاً بثوابته، وحقق في النهاية هدفي التحرير والحفاظ على هويته العربية والإسلامية، وهو معنى يجب أن يفهمه كل من يتخيلون، بقصر النظر وسوء الفهم معاً، أنّ العبث بهوية هذه الأمة العظيمة ممكن.

لهذا كله كانت أرض الجزائر مكاناً أمثل لانعقاد الدورة السادسة عشرة للمؤتمر، التي جاءت بمثابة إضافة نوعية إلى الدورات السابقة حيث حضر هذه الدورة أعضاء ينتمون إلى كل مكونات الوطن الكبير القومية والدينية والجهوية والاجتماعية، ولهذا أيضاً يعرب المؤتمر عن مشاعر الارتياح والرضى إزاء ما يلمسه من علامات بارزة على عودة الجزائر إلى ممارسة دورها الفاعل في التعامل مع قضايا أمتها وفي علاقة هذه الأمة بمحيطها الإقليمي والعالمي، ومن عودة الروح إلى العلاقات الجزائرية ـ المغربية، لتكون بإذن الله لبنة أساسية في أمة عربية متماسكة وقادرة على مواجهة ما يحيط بها من تحديات. وفي هذا الإطار فإن المؤتمر القومي العربي يثمن استضافة الجزائر دورته السادسة عشرة، ويعبر عن عميق امتنانه لهذا البلد المضياف رئيساً

(*) انعقد المؤتمر القومي العربي السادس عشر في الجزائر، خلال الفترة ٦ ـ ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

وحكومة وشعباً، وبصفة خاصة للجنة التحضيرية وفريق العمل الممتاز الذي وقف وراء انعقاد هذا المؤتمر ونجاحه.

* * *

لقد عرض المؤتمر وعلى مدى أربعة أيام كافة القضايا والتحديات التي تواجه الأمة وفي مقدمتها القضايا الفلسطينية والعراقية والسودانية واللبنانية والسورية، وأكد الترابط الشديد بين كل هذه القضايا والتحديات، فالمشروع الأمريكي ـ الصهيوني المتربص بالأمة العربية هو المصدر الرئيس لكل التهديدات والمخاطر التي تواجه الأمة العربية، وفي كل هذه القضايا، أكد المؤتمر أنه لا مجال للمساومة بأي حال من الأحوال مع هذا العدو، وأن المقاومة والصمود والنضال المستمر بكافة الوسائل الممكنة هو طريق النصر الذي لا بديل منه ولا تراجع عنه.

ومن هذا المنطلق يدين المؤتمر كل صور المهادنة والاستسلام التي تتوالى من بعض الأنظمة العربية الحاكمة التي باتت تتهافت من أجل استرضاء قوى الهيمنة طمعاً في استمرار احتكار السلطة على حساب الأمة ومصالحها، ويؤكد أن هذه الممارسات المهادنة والاستسلامية لن تزيد العدو إلا غطرسة واستعلاء وثقة في أن القوة هي الوسيلة الوحيدة للتعامل مع العرب.

كما عرض المؤتمر كافة قضايا النهوض والإصلاح، وأكد ان الإصلاح السياسي هو المدخل الحقيقي لكافة أشكال الإصلاح ليس فقط على مستوى كل قطر عربي ولكن أيضاً على مستوى النظام العربي بتمكينه من الصمود أمام كل محاولات تفكيكه وتفتيت المجتمع العربي وفرض الانقسامات العرقية والطائفية كبدائل للوحدة الوطنية، كما أكد أن الإصلاح يجب أن يتحرر من أية شوائب أو إملاءات لوجهات نظر أمريكية زائفة تستهدف التغلغل داخل المجتمعات العربية تحت غطاء الدعوة للإصلاح الديمقراطي.

إن مواجهة كل هذه التحديات تزيد المؤتمر ثقة بضرورة إنجاز أهداف النضال العربي كما بلورها المشروع النهضوي العربي في تحقيق الوحدة العربية والديمقراطية وتدعيم الاستقلال الوطني والقومي وإحراز التنمية الاقتصادية المستقلة والعدالة الاجتماعية والتجدد الحضاري.

الشأن الفلسطيني

في الشأن الفلسطيني استدعى المؤتمر موقفه القومي من الكيان الصهيوني كمشروع استعماري استيطاني احتلالي مرتبط عضوياً بقوى الاستعمار والاستغلال العالمية، ومن الصراع العربي ـ الصهيوني كصراع وجود لا حدود، وأكد إيمانه ـ استلهاماً لخبرة معارك التحرر الوطني عبر التاريخ ـ بأن إرادة المقاومة والصمود هي العامل الحاسم في الصراع. وقرر في هذا الإطار ما يلي:

١ ـ يؤكد المؤتمر التزامه بكامل الحقوق الوطنية والقومية والدينية في الصراع العربي ـ الصهيوني، ويؤيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية

على كامل التراب الفلسطيني، وكذلك استعادة حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف بما في ذلك حق العودة لجميع اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم واستعادتهم كامل ممتلكاتهم، ويدعو في هذا السياق، إلى عقد مؤتمر عربي دولي لدعمه وتأكيده، كما يجدد المؤتمر رفضه توطين اللاجئين الفلسطينيين خارج وطنهم، ويهيب في الوقت نفسه بالدول المضيفة أن توفر لهم حرية التمتع بحقوقهم المدنية كافة، ويتوجه المؤتمر بندائه هذا إلى الحكومة ومختلف القوى السياسية والروحية في لبنان بصفة خاصة.

٢ ـ يذكر المؤتمر بأن الدول الراعية للمشروع الصهيوني قد درجت على طرح مبادرات لما يسمى «التسوية» و«التصالح»، غايتها الأساسية تمكين المشروع الصهيوني وتعزيز قدراته وإضعاف الموقف العربي فلسطينياً وقومياً، لذلك يؤكد المؤتمر رفضه كل مبادرات التسوية التي تنتقص من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

٣ ـ يؤكد المؤتمر أن فشل شارون في قمع الانتفاضة هو الذي اضطره مكرهاً إلى طرح خطة ما يسمى بـ «الانسحاب من جانب واحد»، وذلك بهدف كسب الوقت الذي يحتاجه لتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة ثم الارتداد لقطاع غزة لمحاولة احتلاله ـ هذا إذا انسحب منه أصلاً ـ لذلك يشدد المؤتمر على أهمية مواصلة انتفاضة الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة بجميع صورها وأشكالها بما في ذلك الكفاح المسلح باعتباره حقاً مشروعاً كفلته المواثيق والأعراف الدولية. وفي هذا السياق يشجب المؤتمر المسعى الأمريكي والأوروبي لإدراج حماس والجهاد والجبهة الشعبية ضمن قوائم الإرهاب، ويرى في ذلك المسعى محاولة متعمدة لتكريس الاحتلال الصهيوني وإضفاء المشروعية على إرهاب الدولة الصهيونية في تناقض مفضوح مع القوانين والأعراف الدولية والتجارب التاريخية للشعوب.

٤ ـ يثمن المؤتمر الخطوات الجادة التي اتخذها المؤتمر الثالث للحوار الفلسطيني في القاهرة والذي حضره ممثلو كافة الفصائل، واتفق فيه على تأكيد الوحدة الوطنية وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها بمشاركة كافة القوى الفلسطينية. ويدعو المؤتمر كافة القوى الحية في الأمتين العربية والإسلامية إلى دعم هذا التوجه الوحدوي، ويحذر في الوقت نفسه من تحويل التهدئة التي تم التوافق عليها إلى هدنة دائمة الأمر الذي سيستغله العدو الصهيوني في تعزيز إجراءاته الاستيطانية والتهويدية كما تشير إلى ذلك ممارساته الحالية.

٥ ـ يؤكد المؤتمر أن الواجب الوطني والقومي والإسلامي يحتم مساندة نضال الشعب الفلسطيني وتيسير وصول المساعدات المالية العاجلة لأبطاله المرابطين دفاعاً عن هذه الأمة، وعدم الخضوع للإملاءات الأمريكية الداعية إلى ما تسميه «تجفيف المنابع». كذلك يدعو المؤتمر مختلف الدول العربية التي عقدت معاهدات سلام مع الكيان الصهيوني وتلك التي طبعت معه إلى إعادة النظر في مواقفها وإلغاء ما سبق أن تعاقدت عليه والالتزام بالموقف الشعبي الواضح لمعاداة التطبيع، وفي هذا المجال يحذر المؤتمر من الوقوع في فخ المحاولات

الأمريكية والصهيونية الرامية إلى كسر الحواجز النفسية في هذا الصراع الوجودي عبر اتصالات مع مسؤولي العدو أو زيارات أو مصافحات يستغلها في إضعاف مواقع الممانعة والمقاومة في الأمة.

٦ ـ يؤكد المؤتمر ضرورة التصدي للإجراءات الصهيونية الهادفة إلى تهويد مدينة القدس وتكثيف الاستيطان فيها ومن حولها، ومصادرة الأراضي من خلال إقامة جدار الضم والفصل العنصري والتضييق على المواطنين الفلسطينيين في القدس وضواحيها. كما يؤكد ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية المؤسسات الفلسطينية في مدينة القدس، وينبه في هذا السياق إلى خطورة ما يتعرض له المسجد الأقصى من محاولات ترمي إلى هدمه وإقامة الهيكل مكانه، ويحمل المؤتمر كافة القوى الحية في الأمتين العربية والإسلامية مسؤولية درء هذا الخطر. وفي السياق نفسه يؤيد المؤتمر موقف الأب المناضل الارشمندريت الدكتور عطا الله حنا عضو المؤتمر وإخوانه إزاء هذه القضية، وإن المؤتمر إذ يدين التصرف غير المسؤول بأوقاف الكنيسة الأرثوذكسية في القدس ليؤكد إيمانه المطلق بأن المقدسات والأوقاف المسيحية، لا في القدس فحسب وإنما في عموم فلسطين، ملك للمسيحيين العرب وغير قابلة للتصرف بأي شكل، ويدعو السلطة الفلسطينية وسائر الحكومات والقوى الحية العربية للعمل على حماية هذه المقدسات والممتلكات، كما ينبه المؤتمر إلى ضرورة الاستفادة من الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بعدم شرعية جدار الفصل العنصري وتعويض المتضررين منه.

٧ ـ يثمّن المؤتمر نضال جميع الأسرى المعتقلين الفلسطينيين والعرب في السجون والمعتقلات الصهيونية وصمودهم وبينهم أعضاء في المؤتمر، ويدعو كافة الهيئات والمؤسسات العربية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان للقيام بأوسع حملة للتضامن معهم والضغط لإطلاق سراحهم والدعوة لتقديم الدعم المادي لصندوق العون القانوني لمساعدة الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية، ويتوجه المؤتمر في الوقت نفسه بنداء للسلطة الوطنية الفلسطينية كي تفرج عن جميع المناضلين المعتقلين في سجونها ويعتبر استمرار اعتقالهم رضوخاً للضغوط الدولية والصهيونية يتناقض مع الالتزام بتحرير فلسطين الأرض والشعب.

٨ ـ يحيي المؤتمر صمود الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨، وما أبداه طوال سنوات القهر من إصرار على الحفاظ على هويته الوطنية وثقافته العربية والإسلامية على الرغم من كل الضغوط ومحاولات الإغراء التي تعرض لها، ويعبر المؤتمر عن اعتزازه بصمود هذا القطاع الحي من شعب فلسطين العربي ويؤكد تضامنه الكامل مع المناضلين من أبنائه القابعين في سجون الاحتلال، كما يدعو كافة الدول العربية إلى إعادة النظر في كيفية التعامل مع فلسطينيي ١٩٤٨ واحتضانهم.

العراق

تدارس المؤتمر المشهد العراقي بكافة أبعاده على ضوء استمرار الاحتلال وممارساته وفعل المقاومة من أجل التحرير، وانتهى في هذا الشأن إلى ما يلي:

١ ـ يؤكد المؤتمر ضرورة مواصلة فضح مبررات احتلال العراق بوصفه عدواناً غير شرعي سقطت عنه حجج القائمين به أنفسهم بعد ان ثبت زيفها المطلق، ويتمسك المؤتمر بضرورة انسحاب قوات الاحتلال من العراق، ورفضه أي مبرر لبقائها بدعوى الحفاظ على استقرار العراق كونها السبب الأصيل في محنة العراق الحالية.

٢ ـ يشدد المؤتمر على رفضه كافة ممارسات الاحتلال منذ بدايته وحتى الآن، كما يتضح من استخدام أسلحة غير مشروعة ضد أبناء الشعب العراقي، وتفكيك الدولة العراقية ومؤسساتها، ومحاولة مسخ شخصية العراق الحضارية وهويته الثقافية وتدمير ذاكرته التاريخية وتغيير مناهجه الدراسية بما يخدم مصالح الاحتلال، وترويع أبناء شعبه واعتقالهم وانتهاك حقوقهم، والقصف العشوائي للمدن والأحياء السكنية والمنازل والمساجد، وإجراءات مصادرة حرية الرأي والتنظيم السياسي بما فيها اجتثاث حزب البعث، ويؤكد المؤتمر ضرورة وقف كافة هذه الممارسات وتصفية آثارها، وحق الشعب العراقي في تعويضه عما أصابه من أضرار من جرائها.

٣ ـ يحيي المؤتمر نضال الشعب العراقي ضد الاحتلال والدور البطولي للمقاومة العراقية، ويثمن بصفة خاصة تضحيات المرأة العراقية وصمودها ودورها الأساسي في ديمومة المقاومة، ويدين الأعمال الإرهابية التي يقصد بها تشويه صورة المقاومة أياً كان مصدرها.

٤ ـ يدعو المؤتمر جميع القوى الوطنية العراقية المناهضة للاحتلال وفي القلب منها قوى المقاومة إلى طي صفحة الماضي في ظل مراجعة نقدية جريئة، كما يدعو إلى الحوار الديمقراطي بين هذه القوى وصولاً إلى وحدة الموقف والعمل المشترك بما يفضي إلى تشكيل جبهة وطنية للنضال من أجل التحرير، وإعادة بناء العراق على أساس ديمقراطي.

٥ ـ يعتبر المؤتمر انتخابات ما يسمى بالجمعية الوطنية التي أجريت في ظل الاحتلال وكل ما ينجم عنها من نتائج غير شرعية، ويؤكد أن بديلها الوحيد لبناء العراق الجديد هو اعتماد الديمقراطية والانتخاب الحر تحت إشراف عربي ودولي بعد انسحاب قوات الاحتلال.

٦ ـ يرفض المؤتمر دعاوى تجزئة العراق حتى لأي سبب كان، ويحذر من محاولات حرف الصراع في العراق إلى وجهة طائفية أو عرقية، ويؤكد في هذا السياق احترام حقوق كافة مكونات الشعب العراقي في إطار من المساواة في المواطنة والوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني بالصيغة التي تقررها هيئات الشعب الدستورية المنتخبة بعد انتهاء الاحتلال. في ما يتعلق بالمسألة الكردية تحديداً يتبنى المؤتمر تطوير قانون الحكم الذاتي لكردستان بما يضمن الحقوق القومية والثقافية لإقليم كردستان ضمن إطار وحدة العراق وسيادته، ومناقشة هذه الأمور بروح الحوار والتفاعل مع

القوى الكردية ضمن ثوابت الحرص على العلم والسيادة والثروة الوطنية والسياسة الخارجية والأمن القومي للعراق في إطار انتمائه العربي ـ الإسلامي.

٧ ـ يرفض المؤتمر اعتراف الجامعة العربية وحكومات الدول الأعضاء فيها بالحكومة التي نصبتها سلطات الاحتلال، ويدعوها لمد جسور التواصل مع القوى الرافضة للاحتلال وللعملية السياسية التي تتم برعايته، ويطالب الحكومات العربية كحد أدنى بالامتناع عن أي تأييد مباشر أو غير مباشر للاحتلال وتداعياته، ويدعو القوى السياسية الشعبية في الوطن العربي إلى العمل على تفعيل تأييد الشارع العربي للمقاومة، ويؤكد على حق أبناء الأمة في المشاركة في صفوفها، ويعتبر أن تأييد المقاومة من محيطها العربي بكل السبل الممكنة يجب أن يشكل أولوية أساسية، ويدعو في هذا السياق لمواصلة فعاليات الهيئة الشعبية العربية لنصرة العراق، وتعزيز هذه الفعاليات، وتوفير الدعم الإعلامي للمقاومة العراقية، ويقرر المؤتمر اعتبار يوم التاسع من نيسان/أبريل حتى يتم التحرير، يوماً للتظاهر ضد الاحتلال والتنديد به والتضامن مع الشعب العراقي.

٨ ـ يدعو المؤتمر المنظمة العربية لحقوق الإنسان واتحاد المحامين العرب لتشكيل فريق للدفاع عن جميع المعتقلين بسجون الاحتلال، والاتصال بالهيئات الدولية لإثارة قضاياهم وطلب مساعدتها في إنهاء محنتهم ويلفت النظر إلى ما يعانيه العلماء والأكاديميون العراقيون سواء من خلال الاغتيالات التي تعرضوا لها أو تسريحهم من العمل أو احتجاز بعضهم.

٩ ـ يدين المؤتمر التغلغل الصهيوني في العراق، ويطالب بمتابعته والعمل على قطع دابره حفاظاً على هوية العراق الوطنية والعربية والإسلامية.

١٠ ـ يوجه المؤتمر تحية اعتزاز وتقدير لكافة الشعوب التي أدانت الحرب، وبصفة خاصة تلك الشعوب التي أرسلت حكوماتها قوات للمشاركة في احتلال العراق، ويثمّن نضالها العادل في هذا الصدد حتى يتم تفكيك ما يسمى بالتحالف الدولي لاحتلال العراق.

لبنان وسورية

عرض المؤتمر مخططات الهيمنة التي تستهدف كلاً من لبنان وسورية تحت عناوين الديموقراطية وحقوق الإنسان، وهي عناوين لا تستحق مجرد التوقف عندها في إطار سوابق الخبرة الأمريكية والصهيونية في التعامل مع المنطقة وتجلياتها في فلسطين والعراق، وانتهى المؤتمر في هذا الصدد إلى ما يلي:

١ ـ يؤكد المؤتمر على أن الهجمة الأمريكية ـ الصهيونية ـ الغربية الراهنة على لبنان وسورية وإن لم تكن وليدة الساعة إلا أنها تستدعي اليقظة والعمل على بناء تلاحم وطني عريض في كل من سورية ولبنان على أساس من الحرية ودولة القانون، كما تتطلب تعميق العلاقات بين البلدين على المستويين الرسمي والشعبي انطلاقاً من معالجة ما شابها من تناقضات وإشكالات وتعظيم القواسم المشتركة بينهما وفتح أبواب الحوار والعمل أمام كل أطرهما الأهلية.

٢ ـ يثمن المؤتمر عالياً تضحيات الشعب في لبنان وقواه المجاهدة، المتمثلة في حزب الله وغيره من القوى، ويؤكد أن القرار ١٥٥٩ ليس إلا حلقة في سلسلة محاولات نزع سلاح المقاومة وتصفية إمكانياتها بما يحقق الأهداف الصهيونية ـ الأمريكية، ويعلن المؤتمر في هذا السياق رفضه للقرار المذكور، ويحذر من عواقب محاولات فرض تنفيذه في لبنان، ويرفض بصفة خاصة أي تدخل عسكري أجنبي في لبنان أو سورية تحت أي حجة، ويعتبر هذا التدخل حال حصوله تهديداً للأمن القومي العربي يستدعي تفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك وتطبيق ما جاء في نصوصها.

٣ ـ يدعو المؤتمر كافة القوى الوطنية في لبنان إلى مواصلة الحوار فيما بينها لتعزيز القواسم الوطنية المشتركة التي تشكل أقوى حاجز لصد المؤامرة الأمريكية ـ الصهيونية ـ الغربية.

٤ ـ يؤكد المؤتمر تضامنه الكامل مع سورية ولبنان في مواجهة التهديدات والضغوطات الأمريكية ـ الغربية ـ الصهيونية، وخصوصاً السعي لإصدار قانون ما يسمى «بتحرير لبنان وسورية»، كما يؤكد المؤتمر تضامنه مع سعيهما لتحرير أرضهما المحتلة وشجبه أي خطوة تقدم عليها الأنظمة العربية من شأنها إضعاف الموقفين السوري واللبناني، ويدعو لبذل الجهود مع الدول المعنية لإبعادها عن سياسات الهيمنة الأمريكية.

٥ ـ يدين المؤتمر جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري رئيس الحكومة اللبنانية السابق وعدد من المواطنين في قلب بيروت، ويدعو إلى كشف مرتكبيها ومحاكمتهم وينبه إلى خطورة استغلال جهات إقليمية ودولية لتداعيات هذه الجريمة البشعة من أجل تحقيق انقلاب سياسي شامل في خيارات لبنان الوطنية والقومية.

السودان

تدارس المؤتمر الأوضاع في السودان، ونظر إليها في سياق المخطط الأمريكي ـ الإسرائيلي ـ الإمبريالي ضد الأمة العربية مما يفسر محاولات تمزيق السودان من خلال شن الحروب الإعلامية وعزل عمليات التفاوض وآلياته مع قوى التمرد في السودان عن محيطها العربي، وفي هذا الإطار انتهى المؤتمر إلى ما يلي:

١ ـ يدين المؤتمر قرارات مجلس الأمن التي تهدف إلى محاصرة السودان وهدر سيادته وتفكيك وحدته، وتمهد لتدخل أجنبي يخطط للسيطرة على موارده وثرواته وموقعه الاستراتيجي، واستخدامه نقطة وثوب لتفتيت دول الجوار العربي والأفريقي، فضلاً عن مخالفة القرار ١٥٩٣ للقوانين والأعراف الدولية بتحويله مواطنين سودانيين إلى المحكمة الجنائية الدولية التي لم يوقع على اتفاقيتها كل من السودان والولايات المتحدة، والأخيرة يستثنى مواطنوها من المثول أمام تلك المحكمة في تأكيد جديد لازدواجية المعايير الدولية، ويطالب المؤتمر في مواجهة القرار ١٥٩٣ بالإسراع في عقد محاكمات عاجلة وعلنية في السودان بواسطة القضاء الوطني لكل من يثبت تورطه في جرائم ضد الإنسانية في دارفور.

٢ ـ يدعو المؤتمر كافة الأطراف السودانية إلى الالتزام بالمصلحة الوطنية العليا في هذه الظروف الخطيرة، والعمل على تشكيل حكومة اتحاد وطني شامل تستند إلى برنامج يأخذ في اعتباره اتفاقية السلام، ويهدف إلى توطيد الديمقراطية وحكم القانون، وبناء مرتكزات التنمية والاتحاد الوطني الطوعي في جنوب البلاد كمقدمة لمشروع نهضوي شامل، ويطالب المؤتمر في هذا السياق بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، واتخاذ الإجراءات التي من شأنها ان تمكن من تعبئة القدرات السودانية في مواجهة احتمالات التدخل الأجنبي.

٣ ـ يؤكد المؤتمر على أهمية تعضيد التعاون بين السودان والدول العربية في كافة المجالات، والعمل على ان تتكون قوات حفظ السلام في السودان من قوات عربية وأفريقية فقط، والعمل كذلك على ان يكون لمؤسسات التمويل العربية ورأس المال العربي بصفة عامة دور أساسي في الاستثمار في السودان، كما يرى المؤتمر توجيه رسالة إلى القادة العرب والأفارقة الذين سيعقدون مؤتمرهم في شرم الشيخ كي يتحملوا مسؤوليتهم في الحيلولة دون وقوع التدخل الأجنبي في السودان ومن دون تخريب وحدته والمساس بأمنه الوطني وتدمير موارده.

٤ ـ يشيد المؤتمر بجهود اتحاد المحامين العرب لتضامنه مع السودان وإسناده بالخبرة القانونية، ويدعو كافة الاتحادات النقابية والمهنية العربية، وكذلك كافة قوى المجتمع المدني إلى أن تحذو حذوه، ويحث أجهزة الإعلام في الوطن العربي وبخاصة الفضائيات لكشف التآمر الأمريكي ـ الغربي ـ الصهيوني ضد السودان وشعبه.

النظام العربي

توقف المؤتمر عند أداء النظام العربي الرسمي في مواجهة التحديات التي تحيط بالأمة، وتداول في متطلبات تفعيل هذا الأداء، وعرض المؤامرات التي تحيكها قوى الهيمنة من أجل استئصال النظام العربي وبصفة خاصة مشروع الشرق الأوسط الكبير، وانتهى في هذا الصدد إلى ما يلي:

١ ـ يتمسك المؤتمر بثوابت المشروع الحضاري النهضوي العربي، ويدعو إلى ضرورة العمل على استنهاض المشاركة الشعبية العربية، ودعم مبادرات النهوض الجماهيري في عدد من الأقطار العربية، باعتبار هذا النهوض هو الطريق الحقيقي لتمكين المواطن العربي من المشاركة في صنع القرار العربي والحفاظ على ديمقراطية هذا القرار.

٢ ـ يتمسك المؤتمر بجامعة الدول العربية على الرغم من التحفظات على أدائها، ويدعو إلى تطوير مؤسساتها، ويؤكد المؤتمر بصفة خاصة على مراجعة ما يتعلق بقاعدة السيادة الوطنية التي تعد سبباً أساسياً في إخفاق جهود تحويل الجامعة إلى تكتل سياسي ـ اقتصادي ـ امني، وكذلك تأسيس برلمان عربي حقيقي يكفل المشاركة الشعبية في القرار العربي ويؤمن ديمقراطيته، كما يكفل لممثلي الأمة مراقبة الجهاز التنفيذي للجامعة ومحاسبته بما يفتح المجال لمزيد من خطوات التطوير.

٣ ـ يرفض المؤتمر نهج التكيف مع الهجمة الأمريكية ـ الصهيونية على الأمة العربية والانصياع لها، وهو النهج الذي تتبعه نظم الحكم العربية، ويدعو كل القوى العربية الحية ومؤسساتها غير الحكومية ومنظماتها الأهلية إلى التصدي للمشاريع الأمريكية ـ الصهيونية وخاصة مشروع الشرق الأوسط الكبير ويعتبر المؤتمر أن الاضطلاع بهذا الدور فضلاً عن أنه سلاح قوى لمواجهة الأعداء فإنه يمثل آلية لتمكين هذه القوى من المشاركة الحقيقية في إدارة شؤون الأمة.

٤ ـ يؤكد المؤتمر على ضرورة إيلاء الأهمية الواجبة لعرب المهجر باعتبارهم امتداداً للامة ينبغي التواصل معه وحمايته والاستفادة من إمكانياته في خدمة القضايا العربية، ودعم كل جهد مخلص يهدف إلى توثيق الروابط بينهم، وبينهم وبين أمتهم.

الإصلاح السياسي

تدارس المؤتمر قضية الإصلاح السياسي الملحة في مختلف الأقطار العربية، ونظر إليها باعتبارها عملية مستمرة تهدف إلى إقامة النظام السياسي على قواعد التعددية وسيادة القانون وتداول السلطة والفصل بين مكوناتها والمحاسبة والشفافية واحترام حقوق الإنسان، وأكد في الوقت نفسه أنّ عملية الإصلاح باتت فريضة سياسية يتوقف على إدارتها مستقبل هذه الأمة بفعل جملة متغيرات داخلية وإقليمية ودولية متضافرة. وفي هذا السياق خلص المؤتمر إلى الاقتراحات التالية:

١ ـ يدعو المؤتمر لعقد مؤتمر وطني شامل في كل قطر يجمع بين التيارات الوطنية بمرجعياتها المختلفة يضع ميثاق شرف تتوافق عليه مختلف الفعاليات السياسية ويمثل برنامج عمل للحركة الشعبية في كل قطر عربي على حدة. ومن المهم ان يتضمن ميثاق الشرف النص على التعددية السياسية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان.

٢ ـ يدعو المؤتمر الأحزاب السياسية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني لاعتماد الوسائل الديمقراطية في إدارة شؤونها الداخلية.

٣ ـ يؤكد المؤتمر على الربط بين العمل الجماهيري والعمل الإعلامي، من خلال مطالبة المثقفين ورجال الإعلام السمعي والبصري والمكتوب بتوعية الجماهير العربية بالقضايا الحيوية للإصلاح والتحديث، وتعميق مفاهيم المواطنة واحترام الآخر. يتصل بذلك فك الاشتباك بين الإصلاح من جهة والتطبيع من جهة أخرى تأكيداً على أن مواجهة الصراع العربي ـ الصهيوني لا تنفصل عن دمقرطة الداخل، وفي الوقت نفسه التمييز بين أهمية مراعاة الخصوصيات القطرية نتيجة اختلاف درجة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين النظم العربية وبين وجود ثوابت أساسية لا يجوز التنازل عنها تحقيقاً لانتقال ديمقراطي حقيقي.

٤ ـ يؤكد المؤتمر على حرمة المال العام وعدم جواز إهداره وهو ما يستوجب الحرص على إعمال مزيد من الشفافية والمراقبة والمحاسبة، ويشيد بتأسيس «المنظمة العربية لمكافحة الفساد».

٥ ـ يؤكد المؤتمر على أهمية تدعيم جهود مختلف منظمات حقوق الإنسان العربية في مجال التربية على الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتمكين السياسي للمرأة مع التحذير من مخاطر التمويل الأجنبي لها. وفي الاتجاه نفسه توفير الإعلام الكافي بجهود المعهد العربي لحقوق الإنسان بقصد الاستفادة منها في مجال إعداد الكتب المدرسية ذات الصلة، خاصة أن مختلف النظم العربية بصدد مراجعة مقرراتها الدراسية.

٦ ـ يطالب المؤتمر بتشكيل جبهات وطنية لدعم الحريات العامة ومناهضة كل صور مصادرتها.

٧ ـ يدعو المؤتمر إلى تشكيل لجنة تحضيرية لعقد مؤتمر دستوري يعكف على وضع وثائق دستورية تؤكد على الضمانات الأساسية للعملية الديمقراطية، سواء تلك الضمانات التي تختص بنظام الحكم والعلاقة بين السلطات، أو تلك الضمانات التي تتصل بالحقوق والحريات العامة، مع التأكيد في كل الأحوال على ضرورة النأي بالنصوص الدستورية عن العبث بها بما يتلاءم مع مصالح القائمين على السلطة. ويمكن في مرحلة تالية اتخاذ الخطوات نفسها لعقد مؤتمر قانوني لتنقية مختلف القوانين من كل أشكال التمييز بين المواطنين والقيود على الحقوق والحريات العامة، مع التشديد على أن نقطة البداية تبدأ بالمطالبة بإلغاء حالة الطوارئ وقوانين الإرهاب، وسائر القوانين والمحاكم الاستثنائية.

٨ ـ يؤكد المؤتمر على مبدأ استخدام الوسائل القانونية في تسوية الخلافات الناشئة داخل أقطارنا العربية بين الحكام والمحكومين، وفي الوقت نفسه التأكيد على ان الشرعية الدستورية هي المصدر الرئيس للسيادة في داخل كل قطر عربي.

٩ ـ يؤكد المؤتمر على أهمية وضع معايير للنظام الديمقراطي السليم وتقويم مدى استيفائها من الدول العربية مع كل دورة من دورات المؤتمر للتعرف إلى مدى تقدم في المسار الإصلاحي فيها، ويمكن الاستفادة في هذا الخصوص من التقرير السنوي الذي تصدره المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

١٠ ـ يقرر المؤتمر إرسال مذكرة إلى المسؤولين في الحكومات العربية تطالب بإصدار قانون للعفو العام عن كافة المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي والضمير من الصحافيين والمثقفين والناشطين السياسيين، والسماح للمنفيين لأسباب سياسية بالعودة إلى الوطن وتأسيس لجان وطنية للتحقيق والمصالحة والإنصاف ورفع المظالم.

١١ ـ يعلن المؤتمر رفضه التام لأية محاولة لاستدعاء التدخل الأجنبي والاستقواء به في الصراعات السياسية الداخلية كما جرى في العراق.

الشأن التربوي

أولى المؤتمر عنايته الفائقة للشأن التربوي العربي باعتبار أهميته الفائقة لتعزيز هويتنا القومية وإنجاز مشروعنا النهضوي العربي وخاصة في إطار الهجمة الراهنة على نظم التعليم العربية بهدف تطويعها جميعاً لإرادة الهيمنة الخارجية، وفي هذا الإطار انتهى المؤتمر إلى ما يلي:

١ . ينبه المؤتمر إلى خطورة عدم إيلاء اللغة العربية مكانتها الواجبة في المنظومة التعليمية العربية في الوقت الذي يطلق فيه العنان للهجات العربية الدارجة عبر الفضائيات ووسائل الإعلام، وينبه كذلك إلى خطورة افتعال الصراع بين اللغة العربية وبعض اللغات الفرعية في الوطن العربي لصالح اللغات الأجنبية.

٢ . يطالب المؤتمر في هذا السياق بضرورة وضع اللغة العربية في مكانتها اللائقة كي تضطلع بدورها في تعزيز الهوية العربية، ويتصل بذلك ضرورة تعريب العلوم وتنشيط حركة التأليف فيها بالعربية وكذلك الترجمة إلى العربية، ويرحب بتأسيس «المنظمة العربية للترجمة» كما يطالب باستخدام اللغة العربية في كافة مجالات الحياة اليومية وبصفة خاصة في مجال الإعلام، وإصدار القوانين الملزمة لتعميم استعمال اللغة العربية وسيادتها في سائر قطاعات المجتمع، ووضع الضوابط التربوية على تعليم اللغات الأجنبية ونشاط المدارس الخاصة والأجنبية في الوطن العربي للتأكد من تنشئة الأجيال في إطار الهوية القومية العربية والتفاعل مع القضايا المصيرية للأمة، مع العمل على رفع مستوى المدارس الرسمية كي تنهض بدور أساسي في هذا المجال.

٣ . ينبه المؤتمر إلى المخاطر التي تتعرض لها المناهج التعليمية العربية وبصفة خاصة في مجال العلوم الإنسانية في إطار الهجمة الراهنة لقوى الهيمنة ضد العقل العربي وأنه لاحظ في الوقت نفسه أن عدم مواكبة مناهجنا التعليمية للتطورات العلمية الحديثة، وعجزها عن خلق القدرة على التفكير والإبداع يمثل خطراً آخر لا ينبغي الاستهانة به على العقل العربي. وفي هذا السياق يؤكد المؤتمر ضرورة تطوير مناهج التعليم العربية، وانطلاق هذا التطوير في مجال العلوم الإنسانية بصفة خاصة من هويتنا القومية وثوابتنا الوطنية، وعدم السماح بالعبث بنصوص التربية الدينية في المدارس العربية، والاعتناء بتأهيل المعلم تربوياً وإنصافه مادياً وأدبياً.

٤ . يدعو المؤتمر إلى المحافظة على التراث العربي من آثار ومخطوطات وفنون باعتباره جزءاً من التراث العالمي والحضارة الإنسانية.

الشأن الاقتصادي

تدارس المؤتمر وضع اقتصادات الدول العربية ورصد أزمتها التي ترجع بصفة أساسية إلى سوء إدارة النظم العربية الحاكمة، وهو ما أدى ضمن أشياء أخرى إلى نزوح الأموال والاستثمارات العربية إلى خارج الوطن العربي وانحسار معدل التبادل التجاري البيني في الوطن العربي الأمر الذي أدى إلى مزيد إلى من العقبات أمام جهود التكامل الاقتصادي العربي في الوقت الذي تجد الأقطار

العربية نفسها مضطرة للخضوع إلى الشروط الاقتصادية المجحفة للنظام الاقتصادي العالمي، وانتهى المؤتمر في شأن مواجهة هذه التحديات إلى ما يلي:

١. يؤكد المؤتمر على أن أية معالجة لهذه التحديات لا يمكن أن تتم بنجاح إلا بإرادة سياسية عربية واعية بضرورة التكامل الاقتصادي العربي الأمر الذي يفرض إعطاءه أولوية سياسية وبحثية وعلمية للوصول إلى أفضل السبل للنهوض بمستوى هذا التكامل.

٢. يؤكد المؤتمر أن تجاوز التكامل الاقتصادي العربي لحساب اتفاقات وشراكات عربية وخارجية وبالذات تلك التي يكون الكيان الصهيوني طرفاً فيها لا يخدم هدف تفكيك بنية النظام العربي وهياكله الاقتصادية فحسب ولكنه يخدم أيضاً فرض تبعية عربية للكيان الصهيوني بما يؤدي إلى الإسراع بعملية التطبيع مع هذا الكيان دونما اعتبار للالتزامات العربية تجاه القضية الفلسطينية، ويدعو المؤتمر إلى الإسراع بتصفية ما تم توقيعه من هذا النوع من الاتفاقيات ومضاعفة الجهود من أجل بدء الخطوات الجادة لإقامة السوق العربية المشتركة باعتبارها بديلاً للاعتماد على الخارج.

٣. يحفز المؤتمر المراكز والمؤسسات العربية ذات العلاقة على إعداد الدراسات حول مخاطر اتفاقيات الكويز والاتفاقيات الثنائية مع الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص ومدى تأثيرها على الاقتصادات العربية، وبالذات على جهود التكامل الاقتصادي العربي، وتعبئة الرأي العام العربي ومؤسسات المجتمع المدني في مواجهة مخاطر هذه الاتفاقيات.

٤. يؤكد المؤتمر على ضرورة مراجعة سياسات الانفتاح الاقتصادي وما سمي بسياسة التكيف الهيكلي وبيع المؤسسات والشركات الإنتاجية المملوكة للدولة بسبب الكوارث الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تلك السياسات. إن السبيل الفعال للقضاء على تلك السلبيات هو ضرورة التزامن بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي والحفاظ على العدالة الاجتماعية وتمكين المؤسسات التشريعية والشعبية من ممارسة دورها في الرقابة والمحاسبة، وفرض مناخ من الشفافية في كل ما يتعلق بالإجراءات الاقتصادية.

٥. يدعو المؤتمر حكومات الدول العربية إلى اتخاذ خطوات جدية باتجاه الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمحاربة الفساد وإشاعة أجواء المساءلة والشفافية، وكذلك يدعوها إلى اتخاذ ما يلزم بشأن تسهيل التوسع في المناخ الاستثماري، والطلب إلى رأس المال الوطني الانخراط بالعملية التنموية، ومن ثم التوجه إلى رأس المال العربي الموظف في الخارج للاستثمار في المشاريع المباشرة المنتجة، وإعطاء الأولوية له وللعمالة العربية، والتأكيد على ان يكون نشاط رأس المال الأجنبي في مجال الاستثمار في البلدان العربية ضمن ضوابط تؤكد على الاهتمام بإقامة المشاريع المنتجة، وإجراء عملية نقل حقيقي للتكنولوجيا.

٦ ـ يوصي المؤتمر الدول العربية النفطية بتسعير النفط العربي باليورو أو بسلة من العملات الصعبة بدلاً من الدولار لما يشكله ذلك من مصلحة اقتصادية لها وما يمثله من ضغط اقتصادي على الدولار والولايات المتحدة الأمريكية.

٧ ـ يدعو المؤتمر الحكومات العربية إلى الاهتمام بقضايا المجتمع، وخاصة في مجالي الصحة والتعليم ومحو الأمية، والتأكيد على الدور الاقتصادي للمرأة، والأخذ بعين الاعتبار مصالح الأجيال القادمة لدى إعداد خطط التنمية والاهتمام بقضايا البيئة والحد من التلوث.

* * *

في الساحة الدولية تدارس المؤتمر موضوع الإرهاب، وخاصة منه الإرهاب الدولي المنظم الذي يمارس ضد العديد من شعوب العالم بقيادة الإدارة الأمريكية وطغمة قادة الإجرام الصهيوني، الذي أدى ويؤدي إلى إبادة الآلاف في مواقع شتى، واستهداف مواطنين وقادة من أعلى المستويات، وعمل على محاولة زعزعة الاستقرار في العديد من الدول، في أفق خلق نظام ديكتاتوري عالمي تصادر فيه إرادة الشعوب وتسلب فيه ثرواتها، وترويع أصحاب الرأي من خلال التلويح بقانون تعقب معاداة السامية، وقد دعا المؤتمر في هذا الاتجاه من هيئة الأمم المتحدة والهيئات الحقوقية العربية والدولية تسليط الأضواء على هذا الإرهاب الدولي المنظم وإيجاد آليات لمحاكمة قادة هذا الإرهاب من كبار المسؤولين في بعض الدول الكبرى والكيان الصهيوني وفق مقاييس محددة وقوائم تتضمن أسماءهم.

كما توقف المؤتمر عند الدور الذي بات مجلس الأمن يلعبه في العبث بالمقدرات العربية عن طريق إصدار قرارات تنطوي على تدخل صارخ في أدق الشؤون الداخلية العربية ووصفها بقرارات الشرعية الدولية، ويرى المؤتمر أن الوقت قد حان لدراسة هذا الأمر من كل جوانبه لبيان كافة أبعاده وسبل التصدي له، ولطرح مشروع عربي لتطوير الأمم المتحدة يقرب أجهزتها من مفهوم الشرعية الدولية الحقة، ولا يجعلها أداة مسخّرة لخدمة مخططات الهيمنة، ويوجد آلية لمراقبة شرعية بعض القرارات الدولية وقانونيتها ومدى مواءمتها لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

* * *

إن كل هذه التحديات والمخاطر وبالذات الهجمة الأمريكية الإسرائيلية الشرسة على الأمة العربية لن تزيد المؤتمر العربي إلا ثقة في تمسكه بثوابت الأمة دفاعاً عن حاضرها ومستقبلها، وثقة بجماهير الأمة العربية في التصدي والمقاومة والنهوض.

إن ما يشهده بعض الأقطار العربية من صحوة جماهيرية وتفعيل كل القوى الحية داخل أقطارها وتشكيلها ائتلافات وطنية تطالب بالتغيير والإصلاح السياسي وترفض استكانة أغلب نظم الحكم العربية واستسلامها للعدو وهرولتها لاسترضائه، وتؤكد على حق الجماهير الشعبية في الديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة، وتطمح إلى استعادة عزة الأمة وكرامتها والدفاع عن استقلالها وسيادتها، إن كل ما سبق لهو دليل قوي على أنه لا مكان للاستسلام على الأرض العربية ولا تفريط في الحقوق والمصالح، وأن المقاومة سوف تبقى الرد العربي الحاسم لمواجهة كل هذه التحديات.

إن المؤتمر القومي العربي وهو يحيّي انتفاضات الجماهير العربية دفاعاً عن الحرية والعزة والكرامة إنما يؤكد أن طريق المقاومة والصمود هو خيار الأمة من أجل النصر ودحر كل مشروعات الهيمنة والسيطرة التي تستهدف الأمة ووحدتها وهويتها، ويؤكد على ضرورة استنهاض كل ما لدى الأمة من قدرات وإمكانيات وتسخيرها من أجل هذا الهدف العربي الكبير: الانتصار على كل التحديات وإنجاز المشروع النهضوي العربي الذي يتحقق به بناء صرح المستقبل لأمة عربية واحدة قادرة على استعادة الريادة والمكانة التي تستحقها بين الأمم.

المشاركون

أ. **إبراهيم كمال الدين** (البحرين): رئيس الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني.

أ. **إبراهيم يسري** (مصر): سفير سابق، كاتب ومحلل سياسي.

أ. **أبو جرة سلطاني** (الجزائر): رئيس حركة مجتمع السلم «حمس».

أ. **أحمد الأصبحي** (اليمن): الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام.

آية الله أحمد الحسني البغدادي (العراق): مرجع ديني.

أ. **أحمد الدان** (الجزائر): نائب في البرلمان/ صحفي/أستاذ جامعي.

أ. **أحمد الشوتري** (الجزائر): أستاذ جامعي.

أ. **أحمد القميري** (اليمن): عضو الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح.

أ. **أحمد الكحلاوي** (تونس): رئيس الهيئة الوطنية لدعم المقاومة العربية في العراق وفلسطين.

أ. **أحمد الكفاوين** (الأردن): عضو مجلس النواب الأردني سابقاً.

أ. **أحمد محمد المتوكل** (اليمن): عضو المجلس وعضو اللجنة السياسية والعلاقات الخارجية والمغتربين، سفير سابق.

أ. **أحمد ولد داداه** (موريتانيا): رئيس حزب تكتل القوى الديمقراطية.

أ. **أحمد ويحمان** (المغرب): صحفي.

د. **أحمد يوسف أحمد** (مصر): مدير معهد البحوث والدراسات العربية.

أ. **إدريس محمد علي قبع** (العراق): أمين عام الحركات الوطنية والشعبية.

أ. **أديب الأمير** (سورية): لواء متقاعد، رئيس تحرير مجلة الفكر العسكري سابقاً.

د. **أديب الخطيب** (فلسطين): أستاذ جامعي.

د. **أسامة محيو** (لبنان): أستاذ جامعي/مدير المؤتمر القومي ـ الإسلامي.

د. **أمة الرزاق حمد** (اليمن): عضو الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام، عضو اللجنة السياسية والدائمة.

أ. **امجد الكلاس** (سورية): رجل أعمال.

د. **امحمد مالكي** (المغرب): أستاذ جامعي، باحث.

د. اميل فؤاد حداد (فلسطين/بريطانيا): طبيب/ عضو اللجنة التنفيذية للنادي العربي.

أ. أمين إسكندر (مصر): باحث.

أ. أمين الغفاري (مصر/بريطانيا): نائب رئيس الجالية المصرية في لندن.

أ. أمين يسري (مصر): سفير سابق.

الأب د. أنطوان ضو (لبنان): أمين عام اللجنة الأسقفية للحوار الإسلامي ـ المسيحي.

أ. إيمان بشير (السودان): رئيسة قسم الدراسات الاجتماعية بمركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا/مؤسسة المنتدى الاجتماعي السوداني.

أ. باقر إبراهيم (العراق/السويد): كاتب.

أ. بشرى بوشنتوف (المغرب): حزب المؤتمر الوطني الاتحادي.

أ. بشير بومعزة (الجزائر): رئيس مجلس الأمة سابقاً ووزير سابق.

د. بشير مصيطفى (الجزائر): باحث، أستاذ جامعي.

أ. بهجت أبو غربية (الأردن): كاتب وسياسي.

أ. تيسير مدثر (السودان): محامٍ.

أ. ثائر الدوري (سورية): طبيب/كاتب.

د. جاسم إبراهيم المهزع (البحرين): رئيس جمعية الوسط العربي.

د. جاسم يونس الحريري (العراق): أستاذ جامعي.

أ. جمال قنان (الجزائر): أستاذ جامعي.

أ. جمال هنيدي (سورية): محامٍ/باحث.

أ. جميل هلسة (الأردن): مديّر عام مكتب المحاسبات التجارية.

أ. جهاد كرم (لبنان): سفير سابق ـ عضو المكتب الدائم للأمانة العامة لاتحاد الحقوقيين العرب.

الشيخ جواد الخالصي (العراق): الأمين العام للمؤتمر التأسيسي العراقي الوطني.

أ. جورج صدقني (سورية): وزير سابق.

أ. حاكم الفايز (الأردن): رئيس لجنة التعبئة الوطنية الأردنية للدفاع عن العراق،عضو سابق في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

أ. حذام زهور عدي (سورية): أستاذة/باحثة اجتماعية.

د. حسان مريود (سورية): وزير سابق.

أ. حسن الوائلي (العراق/بريطانيا): مهندس.

أ. حسن بشاني (الجزائر): أستاذ جامعي.

أ. حسن عريبي (الجزائر): نائب في البرلمان.

أ. حسن فضل الله محمد (العراق): عضو التيار القومي العربي، أستاذ جامعي.

د. حسن محمد مكي (اليمن): رئيس وزراء سابق، رئيس المجلس اليمني للسلم والتضامن.

أ. حسين الساسي (الجزائر): برلماني سابق،عضو المكتب السياسي في جبهة التحرر الوطني سابقاً.

أ. حمد أحمد العثمان (البحرين): ناشط سياسي.

أ. حمدان حمدان (سورية): باحث.

أ. حنان عواد (فلسطين): رئيس رابطة القلم الدولي ـ فرع فلسطين.

أ. حياة التيجي (المغرب): باحثة في العلوم السياسية.

أ. خالد السفياني (المغرب): محامٍ/عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي.

أ. خالد الطراونه (الأردن): فريق متقاعد.

أ. خالد بن إسماعيل (الجزائر): أستاذ جامعي، رئيس التنسيقية الجزائرية لمناهضة المد الصهيوني.

د. خالد شوكات (تونس/هولندا): مدير مركز دعم الديمقراطية في العالم العربي.

أ. خالد عمر (اليمن/مصر): إعلامي/عضو مجلس أمناء ملتقى الشباب العربي.

أ. خضير المرشدي (العراق): برلماني ونقابي.

د. خليفة عيسى العزابي (ليبيا): مدير معهد الإنماء العربي.

أ. الخليل ولد الطيب (موريتانيا): نائب رئيس حزب التحالف الشعبي التقدمي.

د. خير الدين حسيب (العراق/لبنان): اقتصادي/ مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

د. داوود خير الله (لبنان/أمريكا): أستاذ جامعي/محامٍ.

أ. رجاء الناصر (سورية): رئيس الجمعية الأهلية لمناهضة الصهيونية، أمين سر تجمع لجان نصرة العراق في سورية.

أ. رحاب مكحل (لبنان): مديرة المؤتمر القومي العربي.

أ. رسول الجشي (البحرين): صيدلي/نائب سابق.

أ. زائد المسلمين بن ماء العينين (موريتانيا): باحث.

أ. زايد الردايدة (الأردن): محامٍ.

د. زياد الحافظ (لبنان/أمريكا): دكتور في الاقتصاد.

د. ساسين عساف (لبنان): أستاذ جامعي.

أ. سامي شرف (مصر): وزير سابق.

أ. سامي قنديل (فلسطين/سورية): قيادي في طلائع حرب التحرير الشعبية في فلسطين.

أ. سامي لطيف (ليبيا): كاتب/باحث.

أ. سايد كعدو (لبنان): مخرج سينمائي.

د. سعد مهدي شلاش (العراق): حركة التيار القومي العربي.

أ. سعدون المشهداني (العراق/السويد): كاتب.

أ. سعيد ثابت سعيد (اليمن): وكيل أول نقابة الصحفيين اليمنيين.

أ. سعيد خالد الحسن (فلسطين/المغرب): أستاذ جامعي.

أ. سلطان حزام العتواني (اليمن): عضو مجلس النواب، أمين عام التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

أ. سليم خير بك (سورية): نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان في سورية، مهندس.

د. سليمان أبو شويقير (ليبيا): سكرتير عام المنظمة الليبية لحقوق الإنسان.

د. سمير صباغ (لبنان): أستاذ جامعي، رئيس حركة الوحدويين الناصريين.

أ. سميرة رجب (البحرين): كاتبة صحفية.

أ. سهيل رحمون (سورية): مدير عام اتحاد غرف التجارة السورية.

أ. شاكر الفلاحي (العراق): باحث.

أ. **شهاب الصراف** (العراق/لبنان): باحث وكاتب.

أ. **شوكت أحمد خزندار** (العراق/الدانمارك): كاتب.

أ. **الصادق بخوش** (الجزائر): رئيس تحرير مجلة الينابيع.

أ. **صباح المختار** (العراق/بريطانيا): رئيس جمعية المحامين العرب ـ بريطانيا.

أ. **صبحي توما** (العراق/فرنسا): باحث اجتماعي.

أ. **صفاء الصاوي** (مصر/بريطانيا): رئيسة النادي العربي في بريطانيا.

أ. **صفوان قدسي** (سورية): الأمين العام للحزب الاشتراكي العربي في سورية.

أ. **ضياء الفلكي** (العراق/بريطانيا): رئيس النادي العربي في بريطانيا سابقاً.

أ. **طلعت مسلم** (مصر): مدير عام جريدة الشعب/لواء أركان حرب متقاعد.

أ. **الطيب الدجاني** (فلسطين/الإمارات): عضو في مجموعة أطلس الاستشارية.

أ. **العابد الشيخ الطاهر** (الجزائر): أستاذ جامعي.

د. **عادل الحديثي** (العراق/لبنان): الأمين العام لاتحاد المهندسين العرب.

أ. **عبد الإله البياتي** (العراق/فرنسا): كاتب.

أ. **عبد الإله المنصوري** (المغرب): باحث، منسق لجنة التضامن مع الشعب الفلسطيني في الدار البيضاء.

د. **عبد الإله بلقزيز** (المغرب): أستاذ جامعي، مدير الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية.

د. **عبد الحسين شعبان** (العراق/بريطانيا): المنسق العام للشبكة العراقية لثقافة حقوق الإنسان والتنمية، مستشار قانوني.

د. **عبد الحفيظ مقران** (الجزائر): أستاذ جامعي.

أ. **عبد الحليم قنديل** (مصر): صحفي، رئيس تحرير جريدة «العربي».

أ. **عبد الحميد مهري** (الجزائر): أمين عام سابق لجبهة التحرير الوطني الجزائرية.

أ. **عبد الرحمن النعيمي** (البحرين): مهندس/ رئيس مجلس إدارة جمعية العمل الوطني الديمقراطي.

د. **عبد الرزاق الدليمي** (العراق): عميد كلية الإعلام في جامعة بغداد/خبير إعلامي.

أ. **عبد الرقيب سيف فتح** (اليمن): عضو الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

أ. **عبد الصمد بلكبير** (المغرب): أستاذ جامعي، الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي الديمقراطي.

د. **عبد العزيز السيد** (الأردن): الأمين العام لمؤتمر الأحزاب العربية.

أ. **عبد العظيم المغربي** (مصر): الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب، عضو مجلس الشعب المصري.

أ. **عبد الغني عياش** (سورية): ضابط طيران سابق، ديبلوماسي سابق.

أ. **عبد الغني هللو** (فلسطين/سورية): عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

أ. عبد القادر أزريع (المغرب): أستاذ.

أ. عبد القادر الحضري (المغرب): أستاذ جامعي.

أ. عبد القادر بن قرينه (الجزائر): وزير سابق.

أ. عبد القادر سماري (الجزائر): نائب في البرلمان ووزير سابق.

د. عبد القدوس المضواحي (اليمن): طبيب/ نائب سابق/عضو قيادة التنظيم الشعبي الناصري في اليمن.

أ. عبد الكبير مومن (المغرب): أستاذ جامعي.

أ. عبد الله الحويحي (البحرين): عضو جمعية الوسط العربي ـ الإسلامي.

د. عبد الله تركماني (سورية/تونس): أستاذ/ باحث في الشؤون الاستراتيجية.

د. عبد الله جاب الله (الجزائر): رئيس حركة الإصلاح الوطني.

أ. عبد الله عبد الحميد (لبنان): مدير مخيمات الشباب القومي العربي.

د. عبد الله عثمان (ليبيا): أستاذ جامعي.

د. عبد الله محمد دحّان (اليمن): عضو اللجنة المركزية للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري/عضو المجلس المركزي لنقابة الأطباء والصيادلة اليمنيين.

أ. عبد الله نعمان محمد (اليمن): محامٍ.

أ. عبد المجيد مناصرة (الجزائر): نائب في البرلمان.

أ. عبد المقصود الراشدي (المغرب): رئيس جمعية الشعلة في المغرب.

أ. عبد النبي الفيلالي (المغرب): نائب برلماني سابق/رئيس مجلس بلدي.

أ. عبد الوهاب القصاب (العراق): محلل استراتيجي.

د. عثمان سعدي (الجزائر): رئيس الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية.

أ. عدنان بدر حلو (سورية/فرنسا): صحفي.

أ. عدنان عمران (سورية): وزير وسفير سابق.

أ. العربي زواق (الجزائر): صحفي.

أ. العربي فندي (المغرب): جمعية الوفاء للديمقراطية.

أ. عصام عائد (العراق): أمين عام حزب الإصلاح الديمقراطي.

أ. علاء أبو زيد (مصر): عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع.

أ. علاء الأعرجي (العراق/أمريكا): محامٍ وباحث.

أ. علي الريح (السودان): عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

د. علي بن محمد (الجزائر): أستاذ جامعي/ وزير سابق.

أ. علي ذراع (الجزائر): صحافي.

د. علي زيدان (ليبيا/ألمانيا): عضو اللجنة التنفيذية للرابطة الليبية لحقوق الإنسان.

أ. علي شندب (لبنان/ليبيا): إعلامي.

أ. علي صالح أحمد (فلسطين/سورية): عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

أ. علي عبد الله سعيد (اليمن): عضو الأمانة العامة للتنظيم الشعبي الوحدوي الناصري.

أ. علي لطف الثور (اليمن): وزير خارجية سابق/عضو مجلس الشورى/نائب رئيس المجلس اليمني للسلم والتضامن.

د. علي محافظة (الأردن): أستاذ جامعي/وزير سابق.

د. عمار بن سلطان (الجزائر): أستاذ جامعي.

د. عمار جفال (الجزائر): كاتب، أستاذ جامعي.

أ. عمر مهاجر حمدين (السودان): كاتب.

أ. عوني فرسخ (فلسطين/الإمارات): كاتب.

أ. غسان عثمان (سورية): الأمين العام لحزب العهد الوطني، عضو قيادة مركزية للجبهة الوطنية التقدمية.

د. فاضل البدراني (العراق): كاتب وباحث علمي جامعي.

د. فاطمة الجامعي الحبابي (المغرب): رئيسة مؤسسة آل محمد آل حبابي.

أ. فاطمة محمد (اليمن): عضو مجلس الشورى.

أ. فخري قعوار (الأردن): رئيس اتحاد الأدباء والكتّاب العرب سابقاً/عضو رابطة الكتّاب الأردنيين.

د. فداء الحوراني (سورية): طبيبة.

أ. فريدة النقاش (مصر): رئيسة مجلس إدارة ملتقى الهيئات لتنمية المرأة.

أ. فواز العجمي (السعودية/قطر): إعلامي.

أ. فوزي الاسمر (فلسطين/أمريكا): باحث وناشط في الجالية العربية في الولايات المتحدة.

أ. فيصل جلول (لبنان/فرنسا): كاتب.

أ. فيصل درنيقة (لبنان): أمين عام مجلس أمناء ملتقى الشباب القومي العربي سابقاً.

أ. قباج محمد العربي (المغرب): نقابي.

د. كاظم الموسوي (العراق/بريطانيا): كاتب صحفي.

أ. كاظم محمد تقي (العراق/السويد): أستاذ.

د. كمال خلف الطويل (فلسطين/أمريكا): رئيس جمعية الخريجين العرب الأميركيين/عضو مجلس أمناء اللجنة العربية ـ الأميركية لمكافحة التمييز العنصري في الولايات المتحدة الأمريكية.

أ. كمال شاتيلا (لبنان): رئيس المؤتمر الشعبي اللبناني.

أ. لميس عبد الله (العراق/بريطانيا): كاتبة.

أ. ماجد مكي الجميل (العراق/سويسرا): كاتب وصحفي.

أ. ماجد نعمه (سورية/فرنسا): رئيس تحرير أفريك إزي.

د. ماهر الطاهر (فلسطين/سورية): عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

أ. ماهر مخلوف (مصر): مهندس/عضو اللجنة العربية لحقوق الإنسان واللجنة المصرية للتضامن، عضو الأمانة العامة للحزب الناصري.

أ. مبارك بو كعبة (الجزائر): مهندس،مدير مكتب دراسات إعلامية.

د. محمد الأمين بن الناتي (موريتانيا): أستاذ جامعي.

أ. محمد الحبيب طالب (المغرب): صحفي.

أ. محمد الخولي (مصر): كاتب صحفي/خبير الإعلام الدولي.

د. محمد السعيد إدريس (مصر): خبير في مركز الدراسات الاستراتيجية في جريدة الأهرام.

أ. محمد الطاهر العدواني (الجزائر): مؤرخ.

د. محمد المسفر (قطر): أستاذ جامعي.

أ. محمد بن عاشور (الجزائر): عضو المنظمة الوطنية للمجاهدين.

د. محمد جاسم نصيف (العراق): أستاذ جامعي.

د. محمد جواد فارس (العراق/سورية): طبيب.

أ. محمد خالد (الإمارات): مهندس.

أ. محمد سيف ناجي (اليمن): أستاذ.

أ. محمد عبد الحكم دياب (مصر/بريطانيا): صحفي/المركز الدولي للإعلام.

أ. محمد عبد المجيد منجونه (سورية): وزير سابق، محام، أمين سر اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي.

أ. محمد غلام الله (الجزائر): نائب سابق.

أ. محمد فاضل زيان (ليبيا/بريطانيا): محام، منسق التجمع الوطني الديمقراطي الليبي/ عضو اللجنة التنفيذية للرابطة الليبية لحقوق الإنسان.

أ. محمد فرج الملهوف (ليبيا): مدير مركز الدراسات والبحوث/المؤتمر الشعبي العام.

أ. محمد لخضر بلعيد (الجزائر): سفير سابق.

أ. محمد مواعدة (تونس): أستاذ جامعي/رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين سابقاً.

أ. محمد نظيف (المغرب): محامٍ.

أ. محمد نور الدين جباب (الجزائر): أستاذ جامعي.

أ. محمد ولد اشدو (موريتانيا): محامٍ.

أ. محمود القصاب (البحرين): نادي العروبة.

أ. محمود معروف (المغرب): صحفي/مدير مكتب صحيفة القدس العربي في المغرب.

أ. محمود يونس يوسف (سورية): محافظ سابق، عضو اللجنة العربية السورية لنصرة العراق.

د. مخلص الصيادي (سورية/الإمارات): إعلامي.

أ. مرضي القطامين (الأردن): عضو هيئة إدارية للمنتدى العربي.

د. مصطفى التير (ليبيا): أستاذ جامعي.

أ. مصطفى الرميد (المغرب): محام/رئيس فريق العدالة والتنمية لمجلس النواب وعضو المكتب التنفيذي لحركة التوحيد والإصلاح.

د. مصطفى اللداوي (فلسطين/سورية): إعلامي.

أ. المصطفى المعتصم (المغرب): رئيس حركة البديل الحضاري، محامٍ، نائب برلماني.

أ. مصطفى بكري (مصر): إعلامي/رئيس تحرير جريدة الأسبوع.

أ. مصطفى نبيل (مصر): رئيس تحرير مجلة الهلال.

أ. مصطفى نويصر (الجزائر): أستاذ جامعي/ أمين سر الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية.

أ. مصطفى هشماوي (الجزائر): باحث.

أ. معن بشور (لبنان): الأمين العام المؤتمر القومي العربي.

أ. ممدوح رحمون (سورية/لبنان): عضو الهيئة العليا للإشراف على التأمين في سورية.

د. منذر الأعظمي (العراق/بريطانيا): باحث ومحلل في الشأن العراقي.

د. منذر سليمان (لبنان/أمريكا): باحث ومحلل وخبير في شؤون الأمن القومي.

د. منير الحمش (سورية): باحث اقتصادي/ عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي.

أ. منير الصياد (لبنان): رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري.

د. منير العكش (سورية/أمريكا): رئيس تحرير مجلة جسور (واشنطن).

أ. منير شفيق (فلسطين/الأردن): مؤلف وكاتب/ عضو لجنة المتابعة في المؤتمر القومي - الإسلامي.

د. موسى أبو مرزوق (فلسطين/سورية): عضو المكتب السياسي لحركة حماس.

أ. نائلة الرشدان (الأردن): عضو مجلس الأعيان الأردني سابقاً.

د. ناصر السيد (السودان): أستاذ جامعي.

أ. نجيب الحسين (المغرب): محامٍ.

أ. نجيب ددم (سورية): محامٍ.

د. نشأت الحمارنة (الأردن/سورية): أستاذ جامعي/طبيب.

أ. نصر شمالي (سورية): كاتب/مدير دار المستقبل للنشر.

أ. نيرة المختار (العراق/بريطانيا): سكرتير عام مؤتمر الجالية العربية في بريطانيا.

د. نيفين مسعد (مصر): أستاذة في كلية الاقتصاد في جامعة القاهرة.

د. هاني سليمان (لبنان): محامٍ/أستاذ جامعي/ رئيس لجنة الحريات وحقوق الإنسان في المنتدى القومي العربي.

أ. هويدا صلاح الدين العتبأني (السودان): أستاذة جامعية وكاتبة.

أ. هيام دربك (مصر): مديرة الوكالة العربية للإعلام.

أ. الهيثم الأيوبي (سورية/فرنسا): باحث استراتيجي.

د. وداد كيكسو (البحرين): مستشارة اقتصادية.

أ. ياسر عبد الجواد (مصر): محامٍ.

د. ياسين سويد (لبنان): لواء ركن متقاعد.

الشيخ يس عمر الإمام (السودان): عضو قيادة المؤتمر الشعبي.

أ. يوسف إسماعيل (فلسطين): دار الفكر للأبحاث والنشر.

د. يوسف محمد الصواني (ليبيا): أستاذ جامعي/عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد العربي للترجمة والجمعية العربية للعلوم السياسية.

د. يوسف مكي (السعودية): المدير التنفيذي لمؤسسة اليوسف للاستشارات الإدارية ـ مدير موقع التجديد العربي.

المؤتمر القومي العربي السابع عشر ٢٠٠٦(*)

بيان إلى الأمة

في رحاب مدينة الدار البيضاء، على أرض المغرب، وفي احتضان من غالبية المجتمع المغربي، السياسية والنقابية والجمعوية، انعقدت الدورة السابعة عشرة للمؤتمر القومي العربي في مشاركة غير مسبوقة، كماً ونوعاً، حملتْ عليه أهمية الدورة، واللحظةُ التاريخية الدقيقة التي تلتئم في سياقها، مثلما حملتْ عليه أهمية المكان وموقعُهُ المميَّز في وجدان أبناء الأمة ونُخبها السياسية والثقافية، وفي القلب منهم أعضاء المؤتمر القومي العربي: المشدودون إلى مساهمة بلاد المغرب الأقصى في التاريخ الحضاري للأمة والمتابعون لحركة النهضة الثقافية المتنامية فيها، وللطريقة التي تتناول بها البلاد ملفات الماضي السياسية في إطار فسح المجال أمام المصالحة والانتقال الديمقراطي. وعلى مدار أربعة أيام من أيار/مايو ٢٠٠٦، عَكَفَ أعضاء المؤتمر على تدارس أوضاع الأمة في لحظتها الراهنة، وعلى مدى سنةٍ كاملة فاصلة عن تاريخ عقد الدورة السابقة، ولقد تميزت هذه الدورة بأنها شهدت أيضاً على هامش انعقادها برنامجاً موازياً من اللقاءات والفعاليات المتنوعة مع مختلف قطاعات المجتمع المدني المغربي، أحزاباً ونقابات وقطاعات مما أتاح درجة عالية من التفاعل بين أعضاء المؤتمر وأهلهم في المغرب.

وقد توزع المشاركون على ثماني لجان، كانت بمثابة ورش عمل حول أبرز القضايا العربية وهي: اللجنة الأولى: الأمن القومي والصراع العربي ـ الصهيوني (بما في ذلك سبل دعم الانتفاضة وكسر الحصار)، اللجنة الثانية: الدولة والمجتمع (بما في ذلك الديمقراطية وحقوق الإنسان والقضايا المتصلة بها)، اللجنة الثالثة: العلاقات العربية (بما في ذلك العلاقات العربية ـ العربية، والعلاقات العربية ـ الأفريقية، والعلاقات العربية مع دول الجوار والعالم)، اللجنة الرابعة: التنمية العربية (بما في ذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الواسع والشامل)، اللجنة الخامسة: القضية العراقية (بما في ذلك دعم المقاومة والدفاع عن استقلال العراق ووحدته وعروبته)، اللجنة

(*) انعقد المؤتمر القومي العربي السابع عشر في الدار البيضاء خلال الفترة ٥ ـ ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦.

السادسة: لجنة تطوير عمل المؤتمر، اللجنة السابعة: اللجنة الثقافية والتربوية، اللجنة الثامنة: لجنة السودان.

كما انتخب المؤتمر الأستاذ خالد السفياني أميناً عاماً هو الخامس بعد أربعة أمناء عامين سابقين في تأكيد من المؤتمر على فكرة تداول المسؤولية باعتبارها أحدى مقومات الديمقراطية الحقة وفي رسالة من المؤتمر إلى كل الأنظمة والمنظمات الشعبية لاحترام هذه القاعدة الديمقراطية والتي هي معبر أيضاً عن فكرة العمل الجماعي والمؤسسي.

كذلك انتخب المؤتمر أمانة عامة جديدة تضم أعضاء من معظم أقطار الوطن العربي(هم حسب التسلسل الأبجدي): د. اشرف البيومي (مصر)، أ. أمين إسكندر (مصر)، أ. تيسير مُدَّثر (السودان)، أ. أحسن عريبي (الجزائر)، د. خضير المرشدي (العراق/سورية)، أ. الخليل ولد الطيب (موريتانيا)، د. رزان عفلق (سورية/فرنسا)، د. ساسين عساف (لبنان)، أ. سميرة رجب (البحرين)، أ. عبد الإله المنصوري (المغرب)، أ. عبد القادر غوقة (ليبيا)، د. عبد القدوس المضواحي (اليمن)، أ. عبد الملك المخلافي (اليمن)، د. عبد الوهاب القصاب (العراق/الأردن)، أ. عوني فرسخ (فلسطين/الإمارات)، د. كمال الطويل (فلسطين/أمريكا)، د. ماهر الطاهر (فلسطين/سورية)، أ. مجدي المعصراوي (مصر)، د. محمد الحموري (الأردن)، د. محمد السعيد إدريس (مصر)، د. محمد المسفر (قطر)، أ. محمد عبد المجيد منجونه (سورية)، أ. محمد مواعدة (تونس)، أ. مصطفى نويصر (الجزائر)، د. يوسف مكي (السعودية).

وقد صدر عن المؤتمر بيان إلى الأمة

شهد الوطن العربيّ، في الفترة الفاصلة بين ربيع عام ٢٠٠٥ وربيع عام ٢٠٠٦، تَضَافُرَ حالتيْن سياسيتيْن من التأثير في أوضاعه تَبَدَّتَا في شكل ديناميَّتيْن متعارضتَيْن. أولاهُما حالةُ الضغطِ الذي ما انقطعتْ فُصُولُه ووقائعُه على مجمل الأوضاع فيه. وكان مركزُ الضغط ذاك، وما يزال، هو القوى الإمبريالية والصهيونية الساعية بدأبٍ ثابتٍ في تنظيم هجومٍ مركز على منطقتنا العربية، متطلعةً إلى إسقاط ما تبقى من مواقع اعتراضية: وطنية وقومية، فيها، ومستثمرة في ذلك حالة الاختلال الفادح في موازين القوى الدولية والإقليمية بعد قيام نظام الأوحدية القطبية وتكريسه، وبعد إخراج العراق المحتل من معادلة القوة العربية. وثانِيتُهُمَا حالةٌ متناميةٌ من الممانعة الوطنية والقومية لمفاعيل ذلك الهجوم المعادي المعاكس، مترافقةً مع حالةٍ من الحَرَاكِ السياسيّ والاجتماعيّ الداخليّ لتصحيح أوضاع السلطة والتوازن السياسيّ في الداخل الوطنيّ، وإعادة تأهيل مجتمعاتنا العربية للتكيُّف الإيجابي مع السَّيْل المنهمر من الضغوط الدولية والإقليمية المتعاقبة وقد لاحظ المؤتمرُ ـ متأمّلاً في فِعْل هاتيْن الديناميتْين ـ عدم التناسُب بين حجم الضغوط التي تعرَّض لها الوطن العربي وبين حصيلة المكاسب التي جنتْها من ذلك قوى الضغط الدوليّ المُطْبقة عليه بالجيوش والأساطيل ومزاعم «الإصلاح» و«الديمقراطية». ولم يَفُتْهُ أن يفسِّر تلك الفجوة ـ بين كثافة الضغوط وتواضُع النتائج ـ بنجاح حال المقاومة والممانعة العربية في كبح جِمَاح الاندفاعة العدوانية الخارجية

وإجبارها على بَلْع الكثير ممّا تطلعتْ إلى تحقيقه من أهداف معادية، من دون أن يستصغر حجم التحديات الكبير الذي بات يمتحن مصير الأمة في لحظة الجزر القومي السائدة، وفي وقت بدأت تتصاعد فيه حركات دولية مناوئة للمشروع الإمبراطوري الأمريكي ولجرائمه في العراق وغيره، أدى إلى نتائج ملموسة في تساقط رؤوس بسبب انخراطها في هذا المشروع في أمريكا اللاتينية وأوروبا وصعود قيادات مناهضة للهيمنة الأمريكية، مما يستدعي تعميق التواصل مع كل أحرار العالم ومع جالياتنا في كل المهاجر من أجل نصرة قضايانا العادلة وقضايا الشعوب المستهدفة، وذلك لتعميق التضامن الدولي لصدّ الهجمة الأمريكية.

من هنا يحيي المؤتمر اختيارات الشعوب لقيادات تعبّر عن مصالحها وتستحق التقدير من أحرار العالم.

ولقد رصد المؤتمر الأشكال المختلفة لفعل تَيْنِك الديناميتيْن على صعيد أهمّ القضايا العربية الراهنة، وأعلن مواقفه إزاءها:

١ ـ في الأمن القومي العربي

استمرت حال الاستباحة الصارخة للأمن القومي العربي باستمرار حال الوجود العسكري الأجنبي من قوات وقواعد وأساطيل فوق الأراضي والمياه العربية متغذّيةً من حال الاحتلال التي يرزح تحتها العراق وفلسطين، ومستفيدة من الدور الذي لعبته بعض الأنظمة في وضعها الموانئ والمطارات رهن إشارتها، وكذلك السماح بفتح مقرات في بعض العواصم لمكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي. ولم تتوقف الاستباحة تلك عند حدود ذلك الوجود، بل عبّرت عن نفسها، أيضاً، في سياسات الحجر والوصاية على القرار العربي ومصادرة أي شكل من أشكال استقلاليته، على النحو الذي بَدَا جليّاً في عجز النظام العربي الرسمي عن اشتقاق سياسة مستقلة تجاه قضايا فلسطين والعراق والسودان، واضطراره إلى تكييف نفسه مع الخطوط الحمر التي رسمتها السياسة الأميركية تجاه هذه القضايا (الاعتراف بـ «العملية السياسية» وبمعادلاتها الطائفية والعرقية في العراق المحتل؛ الاعتراف بـ «خريطة الطريق» أساساً للتسوية؛ عدم إعلان رفض صريح لمبدإ التدخل الدولي في إقليم دارفور؛ غياب سياسة عربية خاصة بهذه القضايا..).

في مقابل هذه الهجمة المنظمة على الأمن القومي، تزايدت حال المطالبة الشعبية بجلاء قوات الاحتلال والأساطيل الأجنبية وإغلاق القواعد الأمريكية في منطقتنا وعلى أراضينا، على نحو ما عبرت عن ذلك جموع المتظاهرين في عشرات المسيرات والتحركات الشعبية الحاشدة، وعلى نحو ما أعلنتْهُ مواقف المنظمات السياسية والشعبية والمهنية على الصعيديْن الوطني والقومي في أكثر من مناسبة. وقد ارتفع معدّل الشعور بالمخاطر التي تقود إليها تلك الاستباحة لدى النظام الرسمي العربي نفسه، فلاحظنا إنهاء السعودية مثلاً لاتفاقات استخدام بعض قواعدها من طرف الولايات المتحدة، وتزايد الدعوة إلى إنهاء احتلال العراق، وإلى البحث عن تسوية سياسية لمشكلة غرب

السودان بعيداً عن التدخل الدولي... الخ. ومع أن الاختلال فادح بين وزن الاستباحة الخارجية ووزن الاعتراض الداخليّ العربي عليها، إلا أن إشهاره في وجه العدوان الأجنبي ليست تفصيلاً سياسيّاً عادياً ولا فعلاً موضعيّاً معزولاً، وخصوصاً بالنظر إلى تصاعد المطالبات الدولية ومن قوىً كبرى (روسيا، الصين، فرنسا، ألمانيا) بإنهاء احتلال العراق وجلاء الأساطيل الأجنبية عن الوطن العربي.

وفي هذا السياق يشدّد المؤتمر على أن إبرام بعض الدول العربية اتفاقات تعاون عسكري أو إجراء مناورات عسكرية مع قوات معادية هو إسقاط فعلي لمعاهدة الدفاع العربي المشترك ما يشكل انعكاسات خطيرة على الأمن القومي.

ويرى المؤتمر أن الأمن الخليجي هو جزء من الأمن القومي العربي وهو مهدّد ليس فقط بسبب ظاهرة العسكرة المكثفة والقواعد الأجنبية في ظل المتغيرات الإقليمية الجديدة وفي مقدمها أزمة البرنامج النووي الإيراني المتصاعدة بين الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، ولكنه مهدّد أيضاً بفعل تطورات داخلية تتراكم يوماً بعد يوم وفي مقدمها خطر الاختلال السكاني في غير صالح عرب الخليج بما أضحى لا يؤثر فقط على الأمن بمفهومه السياسي ولكن أيضاً بمفهومه الثقافي والاجتماعي، فاللغة العربية مهددة، والثقافة العربية مهددة، بل إن المواطنية العربية باتت مهددة.

إن هذه التهديدات تتفاقم في ظل تزايد الوجود والنفوذ الغربي في الخليج والانفتاح الزائد على برامج ومناهج التعليم الغربية وانتشار التعلم الغربي والجامعات الغربية، ونموذج مؤسسة راند الأمريكية يعتبر نموذجاً للمخاطر التي تهدد العقل العربي والثقافة العربية.

وفي هذا المجال توقف المؤتمر باعتزاز، أمام وقفته، كمؤسسة وكأعضاء، وفي أصعب اللحظات، في قلب حركة المقاومة والممانعة لهذه الهجمة العسكرية الاستعمارية ولكل تداعياتها السياسية والفكرية والثقافية، التي وقع في أسرها العديد من مثقفي الأمة وقواها.

٢ ـ القضية الفلسطينية

إذ يلاحظ المؤتمر حالة السلبية العربية تجاه الجرائم اليومية التي يرتكبها جيش الكيان الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني: من تقتيل جماعيّ، ومن ملاحقات واغتيالات لأطر المقاومة ونشطاء الانتفاضة ومن اقتحامات للمدن والقرى والمخيمات ومداهمات للدُّور والمؤسسات وأماكن العبادة، ومن اختطافاتٍ واعتقالات لمئات الشباب، ومن جرفٍ يوميّ للأراضي والحقول، ومن مصادرةٍ للأراضي وتكثيفٍ للاستيطان عليها، ومن إمعانٍ في بناء جدار الفصل العنصري، ومن تجويع وحصارٍ اقتصادي، ومن تقطيع مُمَنْهَج لأوصال المناطق المحتلة في الضفة الغربية بالحواجز والمعابر والطرق الالتفافية، ومن تهويد كثيف للقدس لطمس معالمها الحضارية والقومية والدينية، ومن عزلٍ للسلطة وتضييق على مؤسساتها.. الخ؛ وإذ يستنكر التواطؤ الأمريكي المكشوف مع

الكيان الصهيوني ومع مشروع إيهود أولمرت للانسحاب أحادي الجانب الذي يُبقى مناطق شاسعة من الضفة ـ فضلاً عن القدس ـ تحت السيادة الصهيونية، ويُسْقِط سائر قضايا الصراع الأساسية كاللاجئين والقدس والمستوطنات والمياه والدولة... يسجل المؤتمر في الوقت عينِه وقفة الصمود البطولي التي وقفتها جماهير شعبنا في فلسطين في مواجهة الغزوة والقمع الصهيونيَّيْن، التي نجحت في تحصيل أهداف ثلاثة متضافرة ومتزامنة في الأشهر الأخيرة:

أوَّلها استمرار حال المقاومة الوطنية المسلحة في مناطق الضفة والقطاع على الرغم من اشتداد وطأة القمع الصهيوني ضد أطر المقاومة وقادتها، وعلى الرغم من زيادة الإجراءات الأمنية لحماية العمق الصهيوني في مناطق الـ ٤٨ من قبيل مدّ جدار الفصل العنصري على امتداد ـ وداخل ـ المناطق المحتلة في عام ١٩٦٧، في تحدٍ صارخ للاستشارة القضائية الصادرة عن محكمة العدل الدولية في لاهاي والتي ما زالت مجمدة من دون أي تفعيل بالإضافة إلى محاولات «الكيان الصهيوني» دفعَ السلطة وأجهزتها الأمنية للصدام مع المقاومة.

وثانيها نجاح المقاومة في إجبار الاحتلال على الانكفاء العسكري عن قطاع غزة بعد أن امتنَع عليه اقتحامُه أو إعادة اجتياحه وتطويعه. ومهما قيل إن الانسحاب الصهيوني وحيد الجانب جرى ضمن إطار خطة شاملة لفك الارتباط بين «الكيان الصهيوني» ومناطق الغالبية الفلسطينية، لحفظ «نقاء» الدولة اليهودية والتملص من البحث في قضية تقرير المصير الوطني الفلسطيني، فإن المؤتمر يرى في ذلك الانسحاب نتيجة موضوعية لما تعَّرض له الاحتلال من إرهاقٍ شديد جرّاء ضربات المقاومة ومحطة مفصلية على طريق إسقاط فكرة «إسرائيل الكبرى».

وثالثها نجاح الشعب الفلسطيني في إطلاق عملية سياسية ديمقراطية داخلية أفضت إلى تحقيق شكل من التداول على السلطة بمناسبة انتخابات المجلس التشريعي. ومع أن تلك العملية جرت في ظل الاحتلال وانعدام السيادة الوطنية؛ ومع أن المجلس التشريعي هو مؤسسة من إفرازات «اتفاق إعلان المبادئ» وصلاحياتُه محدودة بحدود الحكم الذاتي، إلا أن النجاح في امتحان الانتقال الديمقراطي يمثل أساساً لبناء نظام سياسيٍّ حديث قائم على التمثيل النزيه وسلطة القانون والتداول الديمقراطي على السلطة، وهو ما يقع في صلب برنامج التحرر الوطني الفلسطيني.

وإذ يسجل المؤتمر هذه المكتسبات العظيمة في رصيد الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، يناشد فصائل المقاومة كافة التنبُّهَ اليقظ للمؤامرات التي تحاك للإيقاع بينها، وإسقاطها في فخّ الاقتتال الداخلي، ويؤكد المؤتمر أن الدم الفلسطيني محرّم ومقدّس، والعمل الدؤوب على قطع الطريق عليها من خلال إطلاق حوار وطني يتناول المسائل الخلافية، ويتمسك بالثوابت الوطنية والقومية، ويقود إلى إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية سليمة لتشارك فيها جميع القوى الوطنية والإسلامية كونها الإطار الموحد والجامع والمؤهل ليبقى الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وإلى تصويب العلاقة بين مؤسسات السلطة، وبين هذه وفصائل المقاومة.

كما يستنكر المؤتمر بشدة محاولات الإدارة الأمريكية وحليفاتها من بعض الحكومات الأوروبية عزل الحكومة الفلسطينية الجديدة، ومن ورائه تجويع الشعب الفلسطيني على اختياره غالبية نوابه من مرشحي حركة «حماس» مما يفضح مزاعم تلك الدول حول «نشر الديمقراطية» ويكشف عن سياسة ازدواجية المعايير التي تنهجها؛ ويطالب الدول العربية والإسلامية ـ في هذا الإطار ـ بالوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الشعب الفلسطيني، بل بزيادتها في ظل الفورة النفطية الحالية، وبتكثيف الدعم المادي والسياسيّ لرفع الضائقة عنه وإسناد نضاله الوطني. كما يهيب بجماهير الأمة وقواها الحية تحمُّل مسؤولياتها القومية تجاه شعب فلسطين من خلال تقديم كافة أشكال الدعم والعون التي يحتاج إليها، كما يستنكر المؤتمر ويدين الاعتداءات الصهيونية على الشعب الفلسطيني بتواطؤ أمريكي ـ بريطاني معلن كما الشأن في عملية اختطاف أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين واللواء فؤاد الشوبكي وجميع المناضلين الذين كانوا معتقلين في سجن أريحا وتحميل الإدارتين الأمريكية والبريطانية المسؤولية عن هذه الجريمة؛ وفي هذا السياق يتوجّه المؤتمر بقوّة إلى جميع الجهات المعنية والقادرة كي تتضامن من أجل إطلاق جميع المعتقلين في سجون العدو الصهيوني.

٣ ـ العراق

وقد تناول المؤتمر أوضاع العراق تحت الاحتلال وما تشهده من تطورات دراماتيكية تهدّد بتقويض بقايا عناصر الوحدة الكيانية والمجتمعية فيه. وإذ يُسَجِّلُ إمعان الاحتلال الأمريكي في تمزيق النسيج الوطني والتحريض على الفتنة الطائفية والاقتتال الأهلي، وتركيب نظامٍ سياسيّ على حدود العصبيات الأهلية وبمقتضى قاعدة المحاصصة في التمثيل والمشاركة، يسجّل الفشل الذريع للاحتلال في تحقيق «عملية سياسية» تُخْرِج البلد من أزمته الحادة التي أنتجها الاحتلالُ نفسهُ بتدمير الدولة والكيان وإطلاق تناقضات البنية الاجتماعية من عِقالها السياسي. فإلى كون تلك «العملية السياسية» غير شرعية لأنها تجري في ظل الاحتلال، وما ينجُمُ عنها باطل بقوة الحق والقانون الدولي، فهي لم تَحْظَ بإجماعٍ وطني عراقي: فما سُمِّيَ «الدستور» (المُمْلَى) رُفِضَ بشدة من قطاعات واسعة من المجتمع؛ وجرت عمليات تزوير واضحة لتمريره، كما أتت «الانتخابات» التشريعية تعبّر عن مهزلة سياسية حقيقية: في الاصطفافات الطائفية والعرقية التي أنتجت قوائم على مقاسها، وفي التجييش العصبويّ الذي رافق الحملة الانتخابية، ثم في النتائج التي كشفت عن مذبحة رهيبة للتمثيل وتزوير فاضح لإرادة الناخبين، هذا دون المقاطعة الواسعة لهذه الانتخابات ورغم الترويج الواسع بأنها الطريق لإخراج المحتل أو لوقف الممارسات الطائفية البشعة التي تقوم بها بعض الأجهزة الحكومية وفي مقدمها أجهزة وزارة الداخلية، في مناطق ومحافظات عدة من العراق. وليست أزمة تشكيل «الحكومة» بعد أزيد من أربعة شهور عن الانتخابات، سوى حلقة في سلسلة أزمات حادة قادمة تضع الهندسة السياسية الأمريكية لمستقبل العراق في مأزق حادّ لن

تخرج منه إلا بخروج قوات الاحتلال من هذا البلد واستعادة شعبه لاستقلاله وسيادته وإعادة بناء دولته وكيانه الوطني ومؤسساته الدستورية.

وإذ يتوجه المؤتمر بالتحية إلى قوى المقاومة الوطنية والإسلامية العراقية على استبسالها في الدفاع عن الوطن والعمل على تحريره ودحر قوات الاحتلال؛ وإذ يهيب بكل القوى الشعبية والرسمية العربية والإسلامية، وكل أحرار العالم، دعم نضال الشعب العراقي ومقاومته الباسلة، من أجل انتزاع حريته واستقلاله وسيادته، وتوفير حاضنة قومية وإقليمية لنضاله ولحركته الوطنية، يستنكر بشدة عمليات القتل التي تستهدف المدنيين العُزْل، والتفجيرات التي تستهدف الكنائس والجوامع والحسينيات والمستشفيات وسواها من المرافق الاجتماعية، ويعتبرها أفعالاً إجرامية لا وظيفة لها سوى تشويه سمعة المقاومة وتزوير هويتها الوطنية واستدراج العراقيين إلى الفتنة والاقتتال.

وقد توقف المؤتمر باعتزاز أمام التداعيات المذهلة والمتسارعة التي يفرزها فعل المقاومة العراقية من تفاعلات مثيرة داخل المجتمع والإدارة الأمريكية، وتفاقم المأزق العسكري والأمني والمالي والأخلاقي لإدارة الاحتلال بما انعكس تدهوراً في شعبية الرئيس الأمريكي وضغوطاً متصاعدة ضد رموز إدارته، وتفككاً في قوى التحالف العدواني، وازدياداً في الكلام عن خطط الانسحاب وجداول انسحابه، ومزاعم متواصلة حول مفاوضات مزعومة مع فصائل المقاومة وكلها أمور تشير إلى أن احتمالات الانسحاب باتت موضع جدل ونقاش داخل الولايات المتحدة نفسها.

من هنا تبرز ضرورة الاهتمام بمبادرات تضغط لخروج الاحتلال وترسم ملامح العراق وبعده، وخلال فترة انسحابه، كالمبادرة التي اطلقها الأمين العام السابق للمؤتمر د. خير الدين حسيب بعد التشاور مع قوى وفصائل وطنية وإسلامية عراقية وتتضمن أفكاراً سبق أن عرضتها برامج وآراء العديد منها. وإذ أكد المؤتمر على ضرورة اعتبار المقاومة العراقية المسلحة والسياسية بكل مستوياتها وأشكالها، هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب العراقي، فإنه شدد على ضرورة قيام إطار تنسيقي موحد لفصائل المقاومة، وجبهة وطنية عريضة من القوى المناهضة للاحتلال تتجاوز كل جراح الماضي وحساسياته، وتنطلق من مراجعة جريئة وصادقة مع الذات للتخلص من شوائب وثغرات رافقت تجاربها، وتسعى لإحاطة المقاومة المسّلحة بسياج شعبي واسع وبسلسلة من التحركات السياسية والجماهيرية الداعمة، وبمناخ وطني جامع يضع حداً لكل المحاولات والجهات العرقية والطائفية والمذهبية التي تسعى إلى إشعال الفتنة وتدمير الوحدة الوطنية العراقية وقد باتت اليوم الاحتياطي الرئيسي لمشروع الاحتلال المأزوم على غير صعيد.

وإذ يجدد المؤتمر مطالبته بجلاء قوات الاحتلال عن بلاد الرافدين من دون قيدٍ أو شرط، وبتمكين الشعب العراقي من استعادة استقلاله وبناء مؤسساته الوطنية والديمقراطية على أنقاض المؤسسات غير الشرعية التي أقامها الاحتلال، والتي يتعيّن على الحكومات العربية عدم التعامل معها، يطالب الدول العربية بتحمل مسؤولياتها تجاه العراق وما يتهدد وحدته وعروبته من أخطار، ويحذر من مغبة التمادي في تجاهل خطورة الموقف فيه وما يمكن أن ينجُم عن تفاقمه من تبعات

ستأتي على استقرار المنطقة وعلى وحدة أقطارها برمَّتها، وفي هذا الإطار يؤكدّ المؤتمر موقفه الثابت من رفض مخططات التقسيم والتجزئة وخلق الكيانات المصطنعة والتصدي لذلك انطلاقاً من حتمية العمل من أجل الوحدة العربية الشاملة.

ويقف المؤتمر بإجلال أمام التضحيات الكبيرة للشعب العراقي، ويحيي المعتقلين من أبنائه وأبناء الأمة في سجون الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني، ويدين ما يتعرضون له من انتهاكات وجرائم تشكل أحد أبشع أشكال الجرائم ضد الإنسانية، ويطالب المجتمع الدولي بالعمل على الإفراج عنهم ومحاكمة مرتكبي هذه الجرائم في حقهم.

كما يؤكد المؤتمر إدانته لما يتعرض له معتقلو غوانتانامو مما يتعارض مع كل المبادئ الأخلاقية والإنسانية والشرع الدولية.

٤ ـ السودان والصومال وجزر القمر

أكد المؤتمر نظرته إلى السودان باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية وهو يشكل باتساعه الجغرافي مركزاً للاتصال والتواصل والانتشار الحضاري والعربي والإسلامي في مناطق الجوار الأفريقي شرقاً وغرباً وجنوباً، وهو البلد الرافد كسلة لغذاء الوطن العربي في زمن أصبحت فيه الأمة مستهدفة في أمنها الغذائي والمائي والنفطي وفي تماسكها السياسي والاجتماعي والثقافي.

يقع السودان في دائرة الاستهداف الأمريكي ـ الصهيوني منذ اشتداد الصراع بين الجنوب والشمال وتفاقم أزمة دارفور بهدف تبديل هوية السودان وضرب دوره العربي والإسلامي والأفريقي والعمل على تقسيمه.

في إطار المخطط الأمريكي ـ الصهيوني لتفكيك الوطن العربي دولة في أثر دولة يأتي الإجهاز على السودان عبر حملة إعلامية مغرضة تسعى إلى إقناع المجتمع الدولي بأن تدويل الأزمة ينهي مزاعم التطهير العرقي والإبادة الجماعية.

ومن منطلق سعيه إلى أن يبقى السودان ثابتاً في هويته العربية والإسلامية والأفريقية ومحافظاً على وحدة أرضه ووحدة شعبه يؤكد المؤتمر أن استهداف السودان هو جزء من استهداف الوطن العربي وعمقه الأفريقي، وأنه قوة استراتيجية للأمن القومي العربي والإسلامي والأفريقي، ولذلك فإن حمايته من الوقوع تحت الوصاية الدولية مسؤولية عربية مشتركة وينبغي أن تحظى بأولويات العمل العربي المشترك، ويؤكد المؤتمر احترام التنوع في السودان وحسن إدارته الحوار والتفاهم بين مختلف مكوناته أمران لا يتعارضان مع وحدته في ظل نظام ديمقراطي.

ويعلن المؤتمر تأييده المفاوضات الجارية حالياً لإيجاد حلول سلمية لأزمة دارفور واعتبار الحوار هو المنهج لحل النزاعات المماثلة.

في السياق نفسه يؤكد المؤتمر أن ما يتعرض له الصومال من معاناة واقتتال أهلي يدخل في إطار المخطط الأمريكي ـ الغربي، الذي يحرص على تقسيم الصومال والثأر من انتصار شعبه على

القوات الأمريكية في مطلع التسعينات، يتطلب دعماً عربياً شاملاً. كما يؤكد المؤتمر دعمه شعب جزر القمر في نضاله من أجل التحرير والوحدة.

٥ ـ لبنان

جدد المؤتمر تحذيره من المحاولات الصهيونية والاستعمارية الرامية إلى استغلال جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري ورفاقه والجرائم الأخرى المتصلة بها، وإلى استغلال مختلف الأخطاء والخطايا التي شهدتها العلاقة بين لبنان وسورية في العقود الثلاثة الماضية، من أجل إحداث انقلاب جذري يسعى إلى الانتقال بلبنان العربي الديمقراطي الموحد المقاوم من موقع المواجهة في الصراع مع العدو الصهيوني إلى موقع الالتحاق بمخططات العدو وحلفائه في الإدارة الأمريكية وبعض الحكومات الغربية.

ولقد اتخذت هذه المحاولات عنواناً لها هو القرار ١٥٥٩ الذي يحاول إقامة جدار عازل بين اللبنانيين انفسهم من جهة، وبين اللبنانيين وأشقائهم السوريين والفلسطينيين من جهة ثانية، عبر تدويل شامل لكل جوانب الحياة اللبنانية، أمناً وقضاء، سياسة واقتصاداً، حدوداً وعلاقات، وعبر وصاية دولية يمارسها سفراء دول كبرى عبر تدخلهم اليومي في الشؤون الداخلية اللبنانية، وعبر مبعوثين دوليين يجعلون من القضية اللبنانية قضية دائمة في جدول أعمال الأمم المتحدة على نحو يسمح لدول الوصاية وخصوصاً الإدارة الأمريكية، أن تمارس ابتزازها وضغوطها على لبنان وسورية لتحقيق أغراض غير لبنانية، ومشاريع لا علاقة لها بملف الجرائم والتفجيرات المستنكرة التي شهدها لبنان.

ومن هنا فإن المؤتمر يؤكد تضامنه مع سورية ودعمه صمودها في مواجهة كل التهديدات الخارجية.

وإذ يبدي ارتياحه لتصميم القوى اللبنانية على مواصلة الحوار الوطني لحل كل المشكلات العالقة بينهم، ويشدد على أهمية كشف الحقيقة في جريمة اغتيال الحريري وكل الجرائم المتصلة بها، فإنه يجدد دعمه مقررات المؤتمر العربي العام الرابع لدعم المقاومة الذي انعقد في بيروت في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، تحت عنوان «سلاح المقاومة شرف للأمة» ويرى أن سلاح المقاومة في لبنان هو ضمانة لتحرير ما تبقى من الأرض المحتلة، وللإفراج عمّن بقي في الاعتقال من الأسرى والمعتقلين وفي مقدمهم بطل عملية جمال عبد الناصر عميد الأسرى سمير القنطار، وللكشف عن مصير المئات من المفقودين على يد قوات الاحتلال وعملائهم، ولردع العدوان الصهيوني المتواصل في انتهاكه للسيادة اللبنانية، بالإضافة إلى أن سلاح المقاومة اللبنانية يشكل مع السلاح الفلسطيني عنصراً ضاغطاً لتطبيق القرار ١٩٤ والقاضي بحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ومنع توطينهم في لبنان أو تهجيرهم منه، ناهيك عن أن السلاح الفلسطيني هو ضمانة لأمن

المخيمات الفلسطينية بعد أن ثبت بالملموس في صبرا وشاتيلا (عام ١٩٨٢) وفي اقتحام سجن أريحا عام ٢٠٠٦ سقوط ما يسمى بالضمانات الدولية.

على صعيد العلاقات اللبنانية ـ السورية التي تشهد تأزماً وتوتراً، في بعض المستويات والمجالات، فقد شدد المؤتمر على أهمية تعزيزها وتطويرها وإخراجها من سوق الابتزاز والضغوط الدولية لأغراض غير لبنانية، والعمل الجاد على تخليصها من كل ما انتابها من ثغرات وشوائب كانت مدخلاً لأعداء البلدين، وأعداء العروبة، كما هي ضمانة لاستمرار التواصل بين البلدين على قاعدة التكامل والتكافؤ والاحترام المتبادل بين البلدين.

ويرى المؤتمر أن بعض الدعوات التي يشهدها لبنان باسم فصل قضيته عن قضية الصراع العربي ـ الصهيوني، إنما يؤدي في المقابل إلى ربط الوضع اللبناني بالأزمات الإقليمية والدولية كافة، فيما أن وضوح الموقف من العدو الصهيوني يشكل بالإضافة إلى بعده القومي الضمانة الرئيسة لوحدة لبنان وأمنه واستقراره.

٦ ـ في البرنامج النووي الإيراني

أكد المؤتمر على حق إيران امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية ورأى في التهديدات الأمريكية والغربية لها مثالاً جديداً على استعداء الشعوب ومنعها من بناء قدراتها الذاتية وعلى ازدواجية المعايير والمقاييس وخصوصاً لجهة الصمت المطبق، والتشجيع المستمر لامتلاك الكيان الصهيوني ترسانة نووية حربية، ولخروجه عن كل الاتفاقيات والمنظمات المتصلة بالشأن النووي الصهيوني علماً أن قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ الصادر عام ١٩٩١ والواقع تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والمتصل بقضية العراق آنذاك، قد نص بشكل واضح على ضرورة تجريد المنطقة كلها من أسلحة الدمار الشامل بعد التأكد من خلو العراق من هذه الأسلحة.

وإذ شدد المؤتمر على ضرورة وقوف كل أحرار الأمة والعالم مع حق كل دولة بالتخصيب النووي ذي الأهداف السلمية، فإنه يدعو القيادة الإيرانية إلى الأخذ بعين الاعتبار معلومات وملاحظات ترددها شرائح واسعة من أبناء الشعب العراق، والقيام بمراجعة جذرية وجريئة لسياسات وممارسات مدانة جرت وتجري في العراق وأفغانستان، وعلى يد أجهزة وجماعات متصلة بها، ضد شرائح واسعة من أبناء الشعب العراقي، بما يسهم، حسب هذه الشرائح، في تعميق جو الفتنة، وبما يخدم مخطط الاحتلال الأمريكي، ويشوه الوجه العربي للعراق ويضرب وحدته باسم الفدرالية وهو أمر يحول دون أوسع تعبئة شعبية عربية وإسلامية ضد المخططات الأمريكية والصهيونية الرامية إلى ضرب دول المنطقة الواحدة، تلو الأخرى، وإلى تجريدها من كل مقومات القدرة والقوة لمجابهة التحديات الخارجية والداخلية.

٧ ـ الدولة والمجتمع

من أبرز الإشكاليات التي تصدى لها المؤتمر إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع في الوطن العربي، وفي هذا الإطار أكد المؤتمرون أن الدول العربية بمجملها يغلب فيها مفهوم السلطة على مفهوم الدولة وخصوصاً الدولة الحديثة التي تقوم فيها مؤسسات الحكم الديمقراطي السليم وبخاصة مؤسسة العدالة التي عنوانها القضاء المستقل الفاعل والنزيه ومؤسسات المراقبة والمحاسبة، والمشاركة الشعبية عبر الآليات الديمقراطية في اختيار الحكومات.

وفي هذا السياق توقف المؤتمر عند العلاقة السلبية بين الدولة والمجتمع، فكان من الضروري أن يرصد الدور الذي يقوم به قضاة مصر من أجل استقلالهم في عملهم ومن أجل حماية سيادة القانون وحماية الحريات، رغم التضحيات التي تتجلى في التحقيق مع بعضهم وما يتعرضون له من مضايقات.

وإذ يكبر المؤتمر مواقف هؤلاء القضاة يتطلع إلى تعميم تجربتهم في الوطن العربي في اتجاه قيام دولة الحق والقانون.

ومن منطلق هذا الفهم يرى المؤتمر أن «الدولة والمجتمع» في الوطن العربي هما في أزمة انفصال ومواجهة فلا الدولة تعبر عن مصالح المجتمع وإرادة أبنائه ولا المجتمع يجد نفسه مشاركاً» في اختيار الحكومات ورسم السياسات.

لذلك يرى المؤتمر أنّ قاعدة حل الأزمة القائمة بين الدولة والمجتمع هي الإصلاح بمفهومه الشامل بدءاً بالإصلاح السياسي القاضي بدسترة القوانين، باحترام حقوق الإنسان والحريات الخاصة والعامة، بالتعددية السياسية والحزبية، بإدارة التنوع وفق قواعد الحوار وأصول المشاركة الديموقراطية، والتداول وتعزيز الحياة البرلمانية وإلغاء قوانين الطوارئ وسائر القوانين التي تنتهك حقوق الإنسان التي كفلتها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية والمحاكم الاستثنائية ذات الطابع السياسي والمدني والإفراج عن معتقلي الرأي، وتوفير الضمانات اللازمة لحماية حق المواطن في المساواة وتكافؤ الفرص والعيش الكريم والصحة والتعليم والسكن والعدالة القانونية والاجتماعية.

وفي هذا السياق يرى المؤتمر أن قاعدة الإصلاح الشامل هي المواطنة المتساوية بين الناس فلا تمييز ولا تمايز أمام القانون في الحقوق والواجبات، وأن الأولوية هي للإصلاح السياسي لإزالة أنظمة الاستبداد الداخلي التابعة لأنظمة الهيمنة الخارجية الحامية والداعمة لها تأميناً لمصالح الخارج في الداخل، وأن مشروع الإصلاح الشامل يجب أن يتحرّر من ثنائية الاستبداد الداخلي والهيمنة الخارجية، فلا قبول للاستبداد تحت شعار مواجهة الهيمنة الأمريكية ـ الصهيونية، ولا قبول للهيمنة والاستقواء بالخارج تحت شعار معارضة الاستبداد، إذ إن مواجهة الاستبداد يجب أن تكون جنباً إلى جنب مع مقاومة الهيمنة، ورفض ربط مشروع الإصلاح الوطني القومي بما يعرف بالمشروع الأمريكي للديمقراطية، وتوسيع هامش التحالفات بين كل تيارات الأمة المناهضة للاستبداد والهيمنة الأمريكية ـ الصهيونية.

ويرى المؤتمر أن الإصلاح السياسي كذلك، يحرر السلطة من قوى الاحتكار والفساد فاحتكار السلطة وشيوع الفساد أمران متلازمان. والقضاء على أحدهما يحتم القضاء على الآخر، كما أن الإصلاح السياسي، كما يراه المؤتمر، حاجة عربية ذاتية، أظهرها وأثارها في العديد من بياناته منذ مؤتمراته الأولى، وهو ينبه إلى ضرورة التفريق بينها كحاجة ذاتية يصّر المؤتمرون على تحقيقها، وكشعار خارجي يطرح لتغليف مشاريع السيطرة وإثارة الفتن في المجتمع العربي ومن هنا يحذر المؤتمر بعض قطاعات المجتمع المدني ومثقفيه من السير في أضاليله والوقوع في شبكات تمويله.

٨ ـ الثقافة والتربية والتعليم

شدّد المؤتمر على ضرورة اهتمامه بالتعليم وجودته وتعميمه لأنه حق أساسي للإنسان وعلى ضرورة تأمين تربية أصيلة ومعاصرة تستجيب لعالم يتغير بسرعة وإيجاد مواطن صالح، محافظ على هويته، متمسك بتراثه الحضاري، مؤكداً أن المعرفة والإبداع والثقافة هي جزء من تراثنا ورسالتنا وهي بالنسبة لنا حركة تاريخية لا تتوقف للتجدد والنهوض والخلق.

وإذ حذر المؤتمر من مخاطر الغزو الإعلامي الذي تنبغي مواجهته بإعلام عربي حرّ ومستقل يفضح التضليل المفاهيمي في المصطلحات، وفي التغطية على جرائم الإرهاب الأمريكي ـ الصهيوني الذي ذهب ضحيته عشرات الإعلاميين، فضلاً عن الاعتقالات والمضايقات المتمادية بحقهم، أكد المؤتمر إدانته الشديدة لهذا الإرهاب الفكري والحصار الإعلامي لتيارات فكرية بأسرها، والتشويه المنهجي لحركة المقاومة في الأمة.

كما حذر المؤتمر من المحاولات الخطيرة الرامية إلى اختراق مناهج التربية والتعليم في وطننا، وتدمير مقومات وحدتنا الثقافية وفي مقدمها اللغة العربية، ودعا الجهات المعنية بشؤون الإعلام والتربية والتعليم والثقافة إلى التنبه لهذه المحاولات ودراستها بشكل معمق واستنباط الوسائل العلمية والتقنية القادرة على تحصين مجتمعاتنا بوجه هذه الاختراقات، والارتقاء بمناهجنا إلى المستوى اللائق بأمتنا والمواكب لروح العصر وإنجازاته.

وفي عصر حوار الحضارات والثقافات والأديان تؤكد العروبة على قدرتها الذاتية واحترامها للآخر وانفتاحها وتواصلها وتقديم ذاتها طليعة العاملين من أجل تعزيز حوار الحضارات والثقافات والأديان للعيش معاً بأخوة ومحبة وأمان وسلام، وخصوصاً أن الحضارة العربية ـ الإسلامية التي يدعو المشروع النهضوي الحضاري العربي إلى تجددها، هي صنع ثقافات وأديان وأعراق تساكنت في هذه المنطقة على مدى القرون ورسمت معاً معالم حياتها المشتركة.

٩ ـ التنمية

تناول المؤتمر التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة بمفهومها الواسع والشامل بوصفها أحد المبادئ الستّة التي يقوم عليها المشروع النهضوي العربي وبوصفها عملية إصلاحية شاملة لا يمكن تحقيقها إلا في ظلّ إصلاح شامل يحقّق المشاركة السياسية الواسعة والاستقرار السياسي.

ولما كانت التنمية تحتاج إلى سوق واسع فإن المؤتمر يرى أن الحاجة باتت ملحة إلى تحقيق السوق العربية المشتركة ذلك أن التنمية الحقيقية تفترض توافر السوق ذات الحجم الكبير.

لذلك:

يحذّر المؤتمر من سياسات التنمية المشبوهة التي تفرضها المؤسسات الدولية تحت عناوين الإصلاح وإعادة الهيكلية ويدعو إلى تعزيز التوجهات القومية للتنمية بالتركيز على تكامل الاقتصادات العربية وتحقيق انسياب طبيعي للموارد الاقتصادية والبشرية وتحقيق اتساع السوق ووحدتها وإقامة المشروعات العربية المشتركة.

وفي السياق نفسه يؤكد المؤتمر ضرورة تحسين مؤشرات التنمية البشرية انطلاقاً من الاهتمام بالتربية والتعليم والبحث العلمي والقضاء على الأمية وتعزيز قيم المجتمع الحضارية والأخلاقية.

أما الهدف من كل ذلك فهو تحويل المجتمع العربي من مجتمع استهلاكي إلى مجتمع إنتاجي عبر آليات منها توفير الشروط المناسبة للاستثمار الإنتاجي والقضاء على مظاهر الفساد والإفساد وتفعيل آليات المساءلة والمحاسبة.

ولعل مكامن الخطر في سياسات التنمية الراهنة هي في الاعتماد على الاقتصاد القطري الريعي المتمثل بالثروة النفطية، لذلك يرى المؤتمر أن فتح الاقتصاديات العربية على بعضها البعض ضرورة قومية وقطرية ملحة تفترض تحرير التجارة وإلغاء الرسوم والقيود على التبادل السلعي والارتقاء بالاقتصادات العربية إلى مستوى التكامل وتسهيل انسياب رؤوس الأموال العربية والاهتمام بتبادل المعلومات وإنشاء مراكز البحوث العلمية والاقتصادية المشتركة ومقاطعة البضائع الأمريكية والصهيونية وتعطيل مصالحها في مفاصل الاقتصاد العربي.

ويشدّد المؤتمر في هذا السياق على أهمية تمكين المرأة ومشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ما يقضي بضرورة العمل على الارتقاء بأوضاع النساء العربيات اجتماعياً وثقافياً، فضلاً عن معالجة شؤون الشباب ومشاكل الهجرة واسترجاع العقول العربية المهاجرة.

ويوصي المؤتمر الأمانة العامة بتوفير شروط إبراز نموذجية التعاون العربي من أجل تنمية مستدامة وذلك عبر خلق آليات للتواصل وتبادل المعلومات والخبرات وخاصة في مجال التعليم والبحث العلمي والصحة والمشاريع الاقتصادية.

خاتمة

وفي الختام، إذ يعبر المؤتمر عن ارتياحه لنجاح دورته السابعة عشرة في التأكيد على استمرارية هذا الإطار القومي الديمقراطي الحواري الشامل واستقلاليته، فإنه يشدّد على ضرورة أن يشارك أعضاؤه جميعاً من خلال مواقعهم الفاعلة في أقطارهم ومراكز تجمعاتهم جميعاً، في تحويله إلى إحدى أبرز مرجعيات الفكر والنضال في الأمة، وفي إبقائه إطاراً لدعم إرادة المقاومة والممانعة في الأمة بكل مستوياتها وصورها، وفي سعيه إلى تحويل المشروع الحضاري النهضوي العربي كموجّه لكل برامج العمل الوطني، وكمحرك لآلياته، وكمُلهم لنضالاته.

كما يجدد المؤتمر شكره لكل من ساهم بإنجاحه من داخل المغرب وخارجه، من شخصيات وقوى سياسية ونقابية ووسائل إعلامية، ولا سيما اللجنة التحضيرية للمؤتمر في المغرب التي استطاعت وبإمكانيات ذاتية متواضعة أن توفر نجاحاً متميزاً لهذه الدورة، وتأكيداً على قدرة المجتمع على بناء مؤسساته وتطويرها بالاعتماد على النفس مع تجديد الشكر أيضاً للتسهيلات الكريمة التي قدمتها السلطات المغربية لكل أعضاء المؤتمر بالدخول إلى المغرب دون أي عراقيل.

المشاركون

أ. **إبراهيم السملالي** (المغرب): الأمين العام لاتحاد المحامين العرب.

أ. **إبراهيم يسري** (مصر): سفير سابق، كاتب ومحلل سياسي.

أ. **أحسن عريبي** (الجزائر): نائب في البرلمان عن حركة الإصلاح الوطني.

آية الله أحمد الحسني البغدادي (العراق): مرجع ديني.

أ. **أحمد الشوتري** (الجزائر): أستاذ جامعي.

د. **أحمد العراقي** (المغرب): وزير سابق، طبيب، أستاذ جامعي.

أ. **أحمد القميري** (اليمن): عضو الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح.

أ. **أحمد الكحلاوي** (تونس): رئيس الهيئة الوطنية لدعم المقاومة العربية في العراق وفلسطين.

أ. **أحمد الكفاوين** (الأردن): عضو مجلس النواب الأردني سابقاً.

أ. **أحمد المبارك الحسن** (السودان): مدير مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا سابقاً.

د. **أحمد المتوكل** (اليمن): عضو مجلس الشورى، سفير سابق.

د. **أحمد سعيد نوفل** (الأردن): أستاذ جامعي.

أ. **أحمد عبد الرحمن محمد** (السودان): أمين عام مجلس الصداقة الشعبية العالمية ـ وزير سابق.

أ. **أحمد عبيدات** (الأردن): رئيس وزراء سابق، محام.

أ. **أحمدً ولد داداه** (موريتانيا): رئيس حزب تكتل القوى الديمقراطية.

أ. **أحمد ويحمان** (المغرب): صحفي، عضو المجلس الوطني للحزب الاشتراكي الموحد.

أ. **إدريس محمد علي قبع** (العراق): الأمين العام لجبهة الإنقاذ الوطني.

أ. أديب الأمير (سورية): لواء متقاعد، رئيس تحرير مجلة الفكر العسكري سابقاً.

أ. أسامة حمدان (لبنان): ممثل حركة حماس في لبنان.

أ. إقبال دوغان (لبنان): محامية، رئيسة المجلس النسائي اللبناني سابقاً.

أ. إلياس مطران (لبنان): محامٍ.

أ. أمين إسكندر (مصر): كاتبٌ.

أ. أمين الغفاري (مصر/بريطانيا): نائب رئيس الجالية المصرية ـ لندن.

أ. أمين يسري (مصر): سفير سابق.

الأب د. أنطوان ضو (لبنان): أمين عام اللجنة الأسقفية للحوار الإسلامي ـ المسيحي.

أ. إنعام محمد علي (مصر): مخرجة سينمائية.

أ. إيمان بشير (السودان): رئيسة قسم الدراسات الاجتماعية بمركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا/مؤسسة المنتدى الاجتماعي السوداني.

أ. بسام أبو غزاله (الأردن): عضو هيئة إدارية في المنتدى العربي في عمان.

أ. بشرى بوشنتوف (المغرب): عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي.

أ. بهاء الدين عيتاني (لبنان): نائب سابق.

أ. تيسير مدثر (السودان): محامٍ.

أ. جمال قارصلي (سورية/ألمانيا): نائب سابق في البرلمان، رئيس حزب فاكت الألماني.

أ. جمال هنيدي (سورية): محامٍ/باحث.

أ. جهاد كرم (لبنان): سفيرٌ سابق ـ عضو المكتب الدائم للأمانة العامة لاتحاد الحقوقيين العرب.

أ. جوزف سماحة (لبنان): إعلامي.

د. حارث الضاري (العراق): الأمين العام لهيئة العلماء المسلمين.

أ. حاكم الفايز (الأردن): رئيس لجنة التعبئة الوطنية الأردنية للدفاع عن العراق،عضو سابق في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

أ. حسن الوائلي (العراق/بريطانيا): مهندس.

د. حسن رزوق (فرنسا): طبيب.

د. حسن عبد العظيم (سورية): محامٍ/الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي، الناطق باسم التجمع الوطني الديمقراطي.

د. حسن علي العالي (البحرين): رئيس اللجنة الأهلية لمناصرة الشعب العراقي في البحرين.

أ. حسين مجلي (الأردن): محامٍ، ونقيب المحامين في الأردن سابقاً.

أ. حمدان حمدان (سورية): باحث.

د. حمدي حسن علي (مصر): الناطق الرسمي باسم الإخوان المسلمين في مجلس الشعب.

أ. حمدين صباحي (مصر): نائب في مجلس الشعب.

أ. حمزة برقاوي (فلسطين/سورية): كاتب، أمين سر الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين.

د. حنان عواد (فلسطين): رئيس رابطة القلم الدولي ـ فرع فلسطين.

أ. حياة التيجي (المغرب): باحثة، عضو المجلس الوطني للحزب الاشتراكي الموحد.

أ. خالد السفياني (المغرب): محامٍ/منسق مجموعة العمل الوطنية لدعم العراق وفلسطين/الأمين العام للمؤتمر القومي العربي.

أ. خالد الطراونه (الأردن): فريق متقاعد.

د. خالد بن إسماعيل (الجزائر): أستاذ جامعي، تنسيقية مناهضة المد الصهيوني في الجزائر.

أ. خالد عبد المجيد (فلسطين/سورية): أمين عام جبهة النضال الشعبي الفلسطيني.

أ. خالد عمر (اليمن/مصر): إعلامي، مدير المركز الثقافي اليمني في القاهرة.

أ. خضير المرشدي (العراق/سورية): برلماني ونقابي، عضو مكتب العلاقات الخارجية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

د. خليفة عيسى العزابي (ليبيا): مدير معهد الإنماء العربي.

أ. الخليل ولد الطيب (موريتانيا): نائب رئيس التحالف الشعبي التقدمي.

د. خير الدين حسيب (العراق/لبنان): اقتصادي/مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية/الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي.

د. خيرية قاسمية (سورية): أستاذة جامعية ـ كاتبة.

د. داوود خير الله (لبنان/أمريكا): أستاذ جامعي/محام.

أ. راتب الجنيدي (الأردن): محام.

أ. رجاء الناصر (سورية): رئيس الجمعية الأهلية لمناهضة الصهيونية، أمين سر تجمع لجان نصرة العراق في سورية.

أ. رحاب مكحل (لبنان): مديرة المؤتمر القومي العربي، أمينة سر المنتدى القومي العربي في لبنان.

د. رزان عفلق (سورية/فرنسا): باحثة.

أ. رسول الجشي (البحرين): صيدلي/نائب سابق.

د. رضا بنخلدون (المغرب): مسؤول العلاقات الخارجية في حزب العدالة والتنمية.

أ. رفيق مراد (لبنان): رئيس حزب الاتحاد في لبنان.

أ. زهور العلوي (المغرب): باحثة في المعهد الجامعي للبحث العلمي.

د. زهير الخطيب (لبنان): مهندس، منسق المنتدى الاقتصادي الاجتماعي.

د. زياد الحافظ (لبنان/أمريكا): خبير اقتصادي.

د. ساسين عساف (لبنان): أستاذ جامعي، نائب رئيس المنتدى القومي العربي في لبنان.

أ. سامي شرف (مصر): وزير سابق.

أ. سامي قنديل (فلسطين/سورية): عضو القيادة القطرية الفلسطينية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

أ. سامي لطيف (ليبيا): باحث.

أ. سايد كعدو (لبنان): مخرج سينمائي.

أ. سعدون المشهداني (العراق/السويد): كاتب.

أ. سعيد ثابت سعيد (اليمن): عضو الأمانة العامة، عضو الدائرة السياسية للإصلاح، نقيب الصحفيين اليمنيين بالوكالة.

أ. سعيد خالد الحسن (فلسطين/المغرب): أستاذ جامعي، مدير مركز الدراسات والأبحاث، مؤسسة خالد الحسن.

أ. سلام مسافر (العراق/روسيا): رئيس المنتدى الثقافي العراقي في روسيا الاتحادية.

أ. سلطان العتواني (اليمن): الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

د. سليم الحص (لبنان): رئيس وزراء سابق.

د. سليمان أبو شويقير (ليبيا/سويسرا): الأمين العام للرابطة الليبية لحقوق الإنسان.

د. سمير صباغ (لبنان): أستاذ جامعي.

أ. سميرة رجب (البحرين): كاتبة صحفية.

أ. شكري عبد الكريم محاميد (سورية): مهندس.

أ. شهاب الصراف (العراق/فرنسا): باحث وكاتب.

أ. صالح عرقجي (لبنان/فرنسا): ناشط في العمل القومي.

أ. صالح ولد حننا (موريتانيا): رئيس تنظيم فرسان التغيير.

أ. صباح المختار (العراق/بريطانيا): رئيس جمعية المحامين العرب ـ بريطانيا.

أ. صباح علي الشاهر (العراق/بريطانيا): كاتب وقاص.

أ. صبحي توما (العراق/فرنسا): باحث اجتماعي.

أ. الصديق الشريف الهندي (السودان): الأمين العام المساعد للحزب الاتحادي الديمقراطي، رئيس لجنة النقل في البرلمان.

أ. صفاء الصاوي (مصر): رئيسة النادي العربي في بريطانيا سابقاً.

أ. صفوان قدسي (سورية): الأمين العام للحزب الاشتراكي العربي في سورية.

اللواء صلاح الدين سليم (مصر): باحث استراتيجي، مستشار المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

أ. صلاح صلاح (فلسطين/لبنان): عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

أ. ضياء الفلكي (العراق/بريطانيا): رئيس النادي العربي في بريطانيا سابقاً.

أ. طالب الدليمي (العراق): كاتب.

أ. طلعت رميح (مصر): إعلامي، رئيس تحرير مجلة استراتيجيات.

اللواء طلعت مسلم (مصر): مدير عام جريدة الشعب/لواء أركان حرب متقاعد.

د. عادل الحديثي (العراق/لبنان): الأمين العام لاتحاد المهندسين العرب.

أ. عبد الإله المنصوري (المغرب): باحث، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الموحد.

د. عبد الإله بلقزيز (المغرب): أستاذ جامعي، مدير الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية.

أ. عبد الحفيظ السريتي (المغرب): إعلامي.

د. عبد الحفيظ مقران (الجزائر): أستاذ جامعي.

أ. عبد الحليم قنديل (مصر): كاتب صحفي، رئيس تحرير «الكرامة».

د. عبد الحميد الإبراهيمي (الجزائر/بريطانيا): مفكر واقتصادي، رئيس وزراء سابق في الجزائر، مدير عام مركز دراسات المغرب العربي.

أ. عبد الحميد مهري (الجزائر): أمين عام سابق لجبهة التحرير الوطني الجزائرية، الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي.

أ. عبد الرزاق وردة (المغرب): مهندس.

أ. عبد الرقيب سيف فتح (اليمن): عضو الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

اللواء عبد الصمد الغريري (العراق/سورية): لواء متقاعد.

أ. عبد الصمد بلكبير (المغرب): أستاذ جامعي، عضو المجلس الوطني لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

أ. عبد العزيز السيد (الأردن): الأمين العام لمؤتمر الأحزاب العربية.

أ. عبد العظيم المغربي (مصر): الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب، عضو مجلس الشعب.

أ. عبد الغني ثابت محمد (اليمن): عضو الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

أ. عبد الغني عياش (سورية): ضابط طيران سابق، دبلوماسي سابق.

- **أ. عبد الفتاح اليعقوبي** (المغرب): مفتش الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي/ مراكش.
- **أ. عبد القادر ازريع** (المغرب): برلماني سابق، أمين عام حركة المبادرات الديمقراطية.
- **أ. عبد القادر الحضري** (المغرب): أستاذ، باحث.
- **د. عبد القادر النيال** (سورية): اقتصادي، أمين سر جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
- **أ. عبد القادر بن قرينه** (الجزائر): وزير سابق.
- **أ. عبد القادر صبحا** (الأردن): عضو مجلس أمناء ملتقى الشباب القومي العربي.
- **أ. عبد القادر غوقه** (ليبيا): سفير سابق.
- **د. عبد القدوس المضواحي** (اليمن): طبيب/ نائب سابق/عضو قيادة التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.
- **أ. عبد الكبير مومن** (المغرب): أستاذ جامعي، عضو المكتب السياسي لحزب المؤتمر الوطني الاتحادي.
- **أ. عبد الله الحوراني** (فلسطين): رئيس اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني.
- **أ. عبد الله الساعف** (المغرب): وزير سابق، أستاذ جامعي.
- **أ. عبد الله السناوي** (مصر): كاتب صحفي، رئيس تحرير صحيفة «العربي».
- **أ. عبد الله الشرقاوي** (المغرب): مهندس إحصاء، رئيس الجماعة الحضرية للمعارف ـ الدار البيضاء.
- **د. عبد الله تركماني** (سورية/تونس): أستاذ/ باحث في الشؤون الاستراتيجية.
- **د. عبد الله جاب الله** (الجزائر): رئيس حركة الإصلاح الوطني.
- **أ. عبد الله دينق نيال** (السودان): نائب الأمين العام ـ المؤتمر الشعبي.
- **أ. عبد الله عبد الحميد** (لبنان): مدير مخيمات الشباب القومي العربي.
- **أ. عبد الله نعمان محمد** (اليمن): رئيس فرع نقابة المحامين ـ تعز.
- **أ. عبد المالك الورديغي** (المغرب): محامٍ.
- **أ. عبد المجيد بوزوبع** (المغرب): الأمين العام للحزب الاشتراكي.
- **أ. عبد المجيد حمو** (سورية): الأمين العام المساعد لاتحاد المحاسبين العرب، عضو لجنة متابعة للمؤتمر القومي ـ الإسلامي.
- **أ. عبد المجيد مناصرة** (الجزائر): نائب في البرلمان، نائب رئيس حركة مجتمع السلم.
- **أ. عبد المقصود الراشدي** (المغرب): رئيس جمعية الشعلة في المغرب.
- **أ. عبد الملك المخلافي** (اليمن): عضو مجلس الشورى، الأمين العام السابق للتنظيم الوحدوي الشعبي.
- **أ. عبد النبي الفيلالي** (المغرب): نائب برلماني ورئيس مجلس بلدي سابق.
- **د. عبد الوهاب القصاب** (العراق): محلل استراتيجي.
- **د. عثمان سعدي** (الجزائر): رئيس الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية.
- **أ. عدنان عمران** (سورية): وزير وسفير سابق.
- **د. عدنان عيدان** (العراق/بريطانيا): مهندس.
- **أ. العربي فندي** (المغرب): عضو مكتب إقليمي للحزب الاشتراكي الموحد، مستشار قانوني.
- **د. عزمي بشارة** (فلسطين): مفكر.
- **د. عصام نعمان** (لبنان): محامٍ/وزير ونائب سابق.
- **د. عصمت بكر الطائي** (العراق): أستاذ جامعي.

أ. علاء أبو زيد (مصر): عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع.

أ. علاء الأعرجي (العراق/أمريكا): محامٍ وباحث.

أ. علال الأزهر (المغرب): عضو المجلس الوطني للاتحاد الاشتراكي، عضو اتحاد الكتاب، عضو المجلس الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان.

د. علي بن محمد (الجزائر): أستاذ جامعي/ وزير سابق.

أ. علي بوفروة (الجزائر): نائب الأمين العام لحركة الوفاق الوطني في الجزائر.

د. علي زيدان (ألمانيا/ليبيا): عضو اللجنة التنفيذية للرابطة الليبية لحقوق الإنسان.

أ. علي شندب (لبنان/ليبيا): إعلامي.

أ. علي صالح أحمد (فلسطين/سورية): عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

أ. علي عبد الله سعيد (اليمن): عضو الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

أ. علي محمد اليزيدي (اليمن): نائب الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

د. عمار بن سلطان (الجزائر): أستاذ جامعي.

أ. عوني فرسخ (فلسطين/الإمارات: كاتب.

د. غازي صلاح الدين (السودان): وزير سابق.

د. غسان الخازن (لبنان): محامٍ/دكتور في التاريخ.

أ. غسان بن جدو (لبنان): إعلامي.

أ. غسان عثمان (سورية): الأمين العام لحزب العهد الوطني، عضو القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية.

أ. غيداء درويش (الأردن): كاتبة.

د. فؤاد حداد (فلسطين/بريطانيا): طبيب/عضو اللجنة التنفيذية للنادي العربي.

د. فاطمة الجامعي الحبابي (المغرب): أستاذة جامعية، رئيسة مؤسسة بيت آل محمد الحبابي.

أ. فاطمة محمد (اليمن): عضو مجلس الشورى.

أ. فايز شخاترة (الأردن): باحث سياسي/مقرر اللجنة الثقافية للمنتدى القومي العربي.

أ. فتحي أبو العردات (فلسطين/لبنان): عضو المجلس الوطني الفلسطيني، عضو لجنة العلاقات الخارجية لحركة فتح.

أ. فتحي خليل (السودان): نقيب المحامين في السودان.

أ. فخري قعوار (الأردن): رئيس اتحاد الأدباء والكتّاب العرب سابقاً/عضو رابطة الكتّاب الأردنيين.

أ. فواز العجمي (السعودية/قطر): إعلامي.

د. فوزي الأسمر (فلسطين/أمريكا): باحث وناشط في الجالية العربية في الولايات المتحدة.

د. فوزية صابر (العراق): أستاذة جامعية.

أ. فيصل جلول (لبنان/فرنسا): كاتب.

أ. فيصل درنيقة (لبنان): أمين عام مجلس أمناء ملتقى الشباب القومي العربي سابقاً.

د. فيصل كلثوم (سورية): نائب في البرلمان، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة دمشق.

د. قطبي المهدي (السودان): وزير سابق.

د. كاظم الموسوي (العراق/بريطانيا): كاتب.

د. كمال خلف الطويل (فلسطين/أمريكا): رئيس سابق لرابطة الخريجين العرب ـ الأمريكيين، عضو مؤسس للمجلس الوطني للعرب الأمريكيين.

أ. **لطيفة اجبابدي** (المغرب): رئيسة اتحاد العمل النسائي، عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

أ. **لميس عبد الله** (العراق/بريطانيا): إعلامية.

أ. **ليث شبيلات** (الأردن): مهندس، نائب وعضو مجلس أعيان سابق.

أ. **ماجد مكي الجميل** (العراق/سويسرا): كاتب وصحفي.

أ. **مازن الخشاب** (العراق/بريطانيا): رئيس الرابطة العراقية ـ بريطانيا.

أ. **مازن عبد المنعم يونس** (العراق): نائب الأمين العام للصناعات الكيماوية.

د. **ماهر الطاهر** (فلسطين/سورية): عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

أ. **ماهر مخلوف** (مصر): مهندس/عضو اللجنة العربية لحقوق الإنسان واللجنة المصرية للتضامن.

د. **مجدي المعصراوي** (مصر): رئيس مجلس إدارة دار الكرامة للصحافة والطباعة والنشر.

د. **محسن شبوط** (أمريكا): رجل أعمال.

أ. **محمد أبو ميزر** (فلسطين/الأردن): عضو المجلس المركزي الفلسطيني سابقاً، ممثل حركة فتح لدى الأحزاب العربية.

أ. **محمد أحمد البشير** (الأردن): رئيس جمعية المحاسبين القانونيين في الأردن سابقاً.

أ. **محمد أحمد الجابر** (البحرين): عضو التجمع القومي الديمقراطي.

د. **محمد أحمد الكباب** (اليمن): عضو مجلس الشورى، رئيس جمعية الهلال الأحمر اليمني.

د. **محمد أشرف البيومي** (مصر): أستاذ جامعي/مدير برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق سابقاً.

د. **محمد اكرم العدلوني** (فلسطين/لبنان): أمين عام مؤسسة القدس.

د. **محمد الاغظف الغوتي** (المغرب): نقيب الصيادلة، حقوقي.

أ. **محمد الحبيب طالب** (المغرب): صحفي، عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

د. **محمد الحموري** (الأردن): محامٍ/أستاذ جامعي/وزير سابق.

أ. **محمد الزرهوني** (المغرب): محامٍ.

د. **محمد السعيد إدريس** (مصر): خبيرٌ في مركز الدراسات الاستراتيجية في جريدة الأهرام.

أ. **محمد الصبري** (المغرب): محامٍ.

أ. **محمد العربي القباج** (المغرب): الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

د. **محمد المسعود الشابي** (تونس): محامٍ/عضو سابق في القيادة القومية لحزب البعث.

د. **محمد المسفر** (قطر): أستاذ جامعي.

د. **محمد الناصري بناني** (المغرب): طبيب، رئيس النقابة الوطنية لأطباء القطاع الحر.

أ. **محمد بنسعيد آيت أيدر** (المغرب): برلماني، عضو المجلس الوطني للحزب الاشتراكي الموحد.

د. **محمد بوشيحة** (تونس): أمين عام حزب الوحدة الشعبي.

د. **محمد جاسم نصيف** (العراق): أستاذ جامعي.

د. **محمد جواد فارس** (العراق/سورية): طبيب.

أ. **محمد حسب الرسول** (السودان): عضو المكتب السياسي ـ المؤتمر الوطني.

أ. **محمد حمداوي** (المغرب): عضو الدائرة السياسية لجماعة العدل والإحسان، عضو لجنة المتابعة للمؤتمر القومي ـ الإسلامي.

أ. **محمد خالد** (الإمارات): مهندس.

أ. **محمد سامي أحمد** (مصر): منسق الحملة الشعبية لمقاومة الهيمنة الأمريكية ومناصرة فلسطين والعراق.

أ. **محمد سعيد ظافر** (اليمن): اقتصادي/رئيس قطاع الاستثمار في المناطق الحرة ـ صنعاء.

أ. **محمد سيف ناجي** (اليمن): مستشار وزير التربية والتعليم.

د. **محمد صالح الهرماسي** (تونس/سورية): عضو قيادة قومية في حزب البعث.

د. **محمد عابد الجابري** (المغرب): كاتب ومفكر.

أ. **محمد عبد الحكم دياب** (مصر/بريطانيا): صحفي/المركز الدولي للإعلام.

أ. **محمد عبد المجيد منجونه** (سورية): وزير سابق، محام، أمين عام مساعد لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي.

أ. **محمد غالب أحمد** (اليمن): عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني.

أ. **محمد غلام الله** (الجزائر): نائب سابق.

أ. **محمد فائق** (مصر): الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

أ. **محمد فاضل زيان** (ليبيا/بريطانيا): محام، جماعة الوطنيين الديمقراطيين الليبية.

أ. **محمد فرج الملهوف** (ليبيا): مدير مركز الدراسات والبحوث/المؤتمر الشعبي العام.

أ. **محمد محمود ولد لمات** (موريتانيا): نائب في البرلمان.

أ. **محمد مواعدة** (تونس): رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين سابقاً، خبير في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

أ. **محمد نزال** (فلسطين): عضو المكتب السياسي لحركة حماس.

أ. **محمد نظيف** (المغرب): محام.

أ. **محمود القصاب** (البحرين): ناشط في نادي العروبة.

أ. **محمود معروف** (فلسطين/المغرب): صحفي.

أ. **محمود يونس يوسف** (سورية): محافظ سابق، عضو اللجنة العربية السورية لنصرة العراق.

أ. **مرضي القطامين** (الأردن): عضو هيئة إدارية للمنتدى العربي.

أ. **مروان ضاهر** (لبنان/كندا): مهندس.

أ. **مصطفى الرميد** (المغرب): محام/برلماني/عضو المكتب الوطني لحزب العدالة والتنمية.

د. **مصطفى الكتيري** (المغرب): الأمين العام لاتحاد المغرب العربي للاقتصاديين، نائب رئيس جمعية الاقتصاديين المغاربة، المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

د. **مصطفى اللداوي** (فلسطين/سورية): سياسي.

أ. **مصطفى المسناوي** (المغرب): أستاذ جامعي، ناقد سينمائي.

أ. **المصطفى المعتصم** (المغرب): الأمين العام لحزب البديل الحضاري/أستاذ جامعي.

د. **مصطفى محسن** (المغرب): أستاذ سوسيولوجي التربية والشغل والتنمية البشرية، مركز التوجيه والتخطيط التربوي، كاتب.

أ. **مصطفى نويصر** (الجزائر): أستاذ جامعي/أمين عام الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية.

أ. **مصطفى هشماوي** (الجزائر): باحث.

أ. معن بشور (لبنان): الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي.

أ. ممدوح رحمون (سورية/لبنان): كاتب.

أ. منذر الأعظمي (العراق/بريطانيا): باحث ومحلل في الشأن العراقي.

د. منذر سليمان (لبنان/أمريكا): محلل استراتيجي وباحث.

أ. منور الريماوي (الأردن): محامٍ.

أ. منى النشاشيبي (فلسطين/بريطانيا): مديرة الراصد الإعلامي العربي.

د. منير الحمش (سورية): باحث اقتصادي/ عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي.

أ. منير السعيد عيد (فلسطين/اليمن): عضو مجلس إدارة مؤسسة القدس.

د. موسى أبو مرزوق (فلسطين/سورية): عضو المكتب السياسي لحركة حماس.

أ. نائلة الرشدان (الأردن): عضو مجلس الأعيان الأردني سابقاً.

د. ناصر السيد (السودان): أستاذ جامعي.

أ. نجيب الحسين (المغرب): محامٍ.

أ. نجيب ددم (سورية): محامٍ.

د. نشأت الحمارنة (الأردن/سورية): أستاذ جامعي/طبيب.

أ. نصر شمالي (سورية): كاتب/مدير دار المستقبل للنشر.

أ. نعيم المدني (الأردن): محامٍ.

أ. نور الدين الأزرق (المغرب): عضو المكتب الوطني للنقابة الوطنية للمالية.

أ. نيرة المختار (العراق/بريطانيا): سكرتير عام مؤتمر الجالية العربية في بريطانيا.

أ. هاشم قاسم (لبنان): صحفي.

د. هاني سليمان (لبنان): محامٍ/أستاذ جامعي/ رئيس لجنة الحريات وحقوق الإنسان في المنتدى القومي العربي.

أ. هشام الحاجي (تونس): عضو المكتب السياسي لحزب الوحدة الشعبية، رئيس تحرير جريدة «الوحدة».

أ. هويدا صلاح الدين العتباني (السودان): أستاذة جامعية وكاتبة.

أ. هيام فتحي دربك (مصر): إعلامية، رئيسة مجلس إدارة المركز الوطني للسلام الاجتماعي (معاً).

أ. هيثم المناع (سورية/فرنسا): الناطق الرسمي باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان.

د. هيثم غالب الناهي (العراق/بريطانيا): مفكر ومؤلف.

د. وداد كيكسو (البحرين): مستشارة اقتصادية.

أ. وهدان عويس (الأردن): مهندس.

اللواء د. ياسين سويد (لبنان): لواء ركن متقاعد.

أ. يوسف الشولي (فلسطين/قطر): إعلامي.

د. يوسف محمد الصواني (ليبيا): أستاذ جامعي/عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد العربي للترجمة والجمعية العربية للعلوم السياسية.

د. يوسف مكي (السعودية): المدير التنفيذي لمؤسسة اليوسف للاستشارات الإدارية ـ مدير موقع التجديد العربي.

المؤتمر القومي العربي الثامن عشر ٢٠٠٧(*)

بيان إلى الأمة

في لحظة تاريخية بالغة الدقة، وفي أجواء معركة كبرى تخوضها الأمة، ذات آثار حاسمة في المنطقة والعالم، انعقد المؤتمر القومي الثامن عشر في المنامة، عاصمة مملكة البحرين الشقيقة ما بين ٢٨ ـ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ الموافق ١١ ـ ١٣ ربيع الآخر عام ١٤٢٨ هجرياً.

وإذا كان الانتقال من الدار البيضاء في دورة المؤتمر السابقة إلى البحرين اليوم يشكل علامة جديدة على الاحتضان الواسع لهذه التجربة من المحيط إلى الخليج، من مغرب الوطن إلى مشرقه، فهو يؤكد أيضاً التزام المؤتمر المبدئي بكل قضايا الأمة وهمومها، والسعي العميق والجاد لأعضائه الوافدين من كل أقطارها وتياراتها وأجيالها وأحزابها ومنابرها الثقافية والإعلامية لنصرة هذه القضايا ولاسيما أن السنوات السبع عشرة التي مرت على انعقاد الدورة الأولى للمؤتمر كانت حافلة بالمواقف والمبادرات على مستويات متعددة وخصوصاً لجهة السعي لتشكيل كتلة تاريخية كبرى من كل قوى النهوض القومي والإسلامي واليساري والليبرالي لمواجهة التحديات المطروحة، كما للدعم الرائد والثابت والشجاع لكل حركات المقاومة فيها من فلسطين إلى العراق إلى لبنان إلى الصومال والدفاع الحازم عن حقوق الإنسان والحريات العامة وعن حقوق المواطن العربي عبر إصلاح سياسي ديمقراطي عصري في كل أقطار الأمة.

وتبرز أهمية الدورة الحالية للمؤتمر في أنها تنعقد في إطار مواجهة سياسية وكفاحية مصيرية بين قوى المقاومة والممانعة الحيّة على امتداد الأمة، وبين الجهات المعادية لتحررها والطامعة في أرضها وخيراتها والمصممة على المضي قدماً في سياسات الإبادة الجماعية والتفكك وشطب الهوية العربية، والقهر والاستيطان والحصار والاجتثاث، كما أنها تنعقد في ظل السعي لإطلاق المشروع النهضوي الحضاري العربي وسط نقاش عميق ومكثف تشارك فيه كل قوى الأمة وهيئاتها الفاعلة ومثقفيها الملتزمين بهذا المشروع.

(*) انعقد المؤتمر القومي العربي الثامن عشر في البحرين خلال الفترة ٢٨ ـ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

إن أهمية إطلاق مشروع النهوض الحضاري للأمة لا تكمن فقط بنقل العمل السياسي إلى رحابه الفكرية الواسعة، وبالانتقال من مرحلة الشعارات العامة إلى المشاريع المحددة، ومن مرحلة الصراعات الأيديولوجية إلى مرحلة التكتلات البرنامجية، بل إلى أن هذا المشروع يسعى لتجسيد المرجعية الفكرية العامة للمشروع النهضوي العربي، كما يسعى إلى أن يحقق تكاملاً وتفاعلاً وتواصلاً بين كل قوى التغيير الديمقراطي للأمة كي تتمكن من مواجهة التحديات التي تطرحها عليها متغيّرات دولية متسارعة قد تعيد التوازن إلى النظام الدولي وتضع حداً للتصرف الأمريكي بشؤون المنطقة والعالم مما يفرض على الدول العربية تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك وتمتين علاقاتها بالدول التي تناصر قضاياها وخصوصاً قضية فلسطين التي وقفت ضد احتلال العراق ومنها دول في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

وفي إثر مناقشات امتدت لأيام ثلاثة حول مختلف القضايا والهموم التي تنشغل بها الأمة، توقف المؤتمر أمام القضايا الرئيسية التالية:

فلسطين

يعبر المؤتمر عن تقديره واعتزازه بمقاومة الشعب الفلسطيني وصموده في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعلى طريق التحرير والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وإصراره على مواجهة كل أشكال العدوان وبخاصة مواجهة جدار الضم العنصري، وإفشال المحاولات الصهيونية الرامية إلى تهويد القدس والمساس بالمسجد الأقصى، واستهداف المقدسات المسيحية وفي مواجهة الحصار المجرم والمستمر.

وقد لاحظ المؤتمر أن إحياء النظم العربية ما يسمى «مبادرة السلام العربية» بكل ما تنطوي عليه من تنازلات تمس الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بعد خمس سنوات من رفضها المهين من طرف إسرائيل، يتجاهل النضالات والتضحيات الفلسطينية، والهزيمة الصهيونية في لبنان، ولا يخدم إلا انتشال العدو الصهيوني من حال الضعف التي يتخبط فيها.

ويطالب المؤتمر بإصرار، الدول العربية بفك الحصار عن الشعب الفلسطيني فوراً، والوفاء بالتزاماتها المالية المقررة للشعب الفلسطيني في مؤتمرات القمة، وتعزيزها لتدعيم قدرتها على الصمود في وجه أشكال الضغوط الدولية التي يتعرض لها.

يعبر المؤتمر عن رفضه القاطع لأشكال التطبيع كافة مع العدو الصهيوني، ويحمل النظم العربية مسؤولية خرق قراراتها بوقف ومنع التطبيع تحت أي مسمى وأية صفة. ويدعو إلى تعميم ثقافة رفض التطبيع مع العدو الصهيوني بكافة أشكاله.

ويطلب المؤتمر من الحكومات العربية إعطاء الفلسطينيين المقيمين على أراضيها كامل الحقوق المدنية والإنسانية، ودعمهم في تمسكهم بحق العودة ورفض التوطين، وفي هذا السياق ينبه

المؤتمر إلى خطورة ما يتعرض له من سوء معاملة الفلسطينيين المهجرين من العراق، والمحاصرين على الحدود السورية ـ العراقية، والعابرين بين فلسطين ومصر.

ويطالب المؤتمر الأمم المتحدة بتحمل مسؤوليتها نحو توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، ويدعو المنظمات غير الحكومية العربية العاملة في مجال حقوق الإنسان إلى تكثيف جهودها لإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين الفلسطينيين في سجون الكيان الصهيوني، وكشف عنصريته وبخاصة إزاء قضية الجدار، وقانون العودة، وانتهاك حقوق فلسطينيي الداخل في سياق استراتيجية «يهودية دولة إسرائيل» وتفاقم تناقضاته الداخلية، وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، الذين ارتكبوا مذابح ضد المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين، والذين جاهروا بوقاحة بقتل الأسرى والمدنيين المصريين في عدواني ١٩٥٦ و١٩٦٧ ودفن بعضهم أحياء.

ويدعو المؤتمر إلى تطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية على قاعدة الالتزام الكامل بالميثاق الوطني الفلسطيني الصادر عام ١٩٦٨، وثوابت النضال الوطني الفلسطيني وأهدافه وفي الصدارة منها التحرير والعودة والقدس عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة.

ويدعو المؤتمر إلى توحيد كافة الجهود الفلسطينية لمقاومة العدو الصهيوني المحتل، ويدين كل اقتتال فلسطيني ـ فلسطيني مهما كانت أسبابه ومبرراته، ويعتبره خطاً احمر.

ويدعو المؤتمر الهيئات الشعبية العربية الداعمة للشعب الفلسطيني إلى توحيد جهودها والتنسيق في ما بينها من أجل تنويع الدعم الموجه للفلسطينيين وفق حاجاتهم المختلفة وعلى كافة المستويات.

ويقرر المؤتمر اعتبار مدينة القدس عاصمة رمزية له.

العراق

يعرب المؤتمر عن تقديره واعتزازه بصمود الشعب العراقي ومقاومته الباسلة للاحتلال الأمريكي ـ البريطاني، وثقته التامة في انتصارها المؤزر بعد أن أفشلت أهداف العدوان ونقلت معركة انسحاب الاحتلال إلى داخل المجتمعين الأمريكي والبريطاني وأربكت مخططاته تجاه المنطقة، ويؤكد مجدداً على عدم شرعية الاحتلال وكل ما ينتج عنه من تشريعات وإجراءات ومؤسسات، كما يدعو إلى فتح الأبواب العربية والإسلامية أمام المقاومة العربية، بكل مستوياتها، كممثل شرعي لشعب العراق المجاهد.

ويحذر المؤتمر من المخاطر المحدقة بالعراق ولا سيما مشاريع التقسيم والحرب الأهلية، والفتنة الطائفية، ويؤكد على صيانة وحدة العراق شعباً وأرضاً وكياناً وهوية عربية، ويرفض المشاريع الفيدرالية والإقليمية المؤسسة لهذه المخاطر.

ويدين المؤتمر جدران العزل الطائفي التي يقيمها المحتل في كافة أراضي العراق ولا سيما في منطقة الأعظمية.

ويستنكر المؤتمر أعمال القتل الجبانة التي يتعرض لها الشعب العراقي، والتي تقف وراءها أصابع الاحتلال والموساد الإسرائيلي وعملاؤهما، ووراء سائر الممارسات الإجرامية التي تطال المدنيين من اختطاف رهائن واحتجاز وفرض فديات مالية، والتسلط على أرزاق المواطنين ومصادر عيشهم. ويعبر عن تضامنه الشامل مع عشرات الآلاف من المعتقلين العراقيين في سجون المحتل وعملائه، كما يستنكر الفتاوي التكفيرية والعنصرية التي تسوغ تلك الجرائم.

وينظر المؤتمر إلى مأساة العراقيين داخل وخارج العراق بوصفه انتهاكاً قياسياً لحقوق الإنسان، وجريمة بغيضة يتحمل الاحتلال وعملاؤه المسؤولية الكاملة عنها، ويدعو الدول العربية إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بدعم صمود النازحين ودعم قدرات الدول المضيفة لتوفير الإقامة الكريمة لهم.

ويدين المؤتمر المحاكمات الصورية التي تتم برعاية المحتل، وبأوامر منه، وما تنطوي عليه من انتهاكات للمعايير الدولية، وما تحمله من تحد للمشاعر الوطنية والقومية. كما أدان المؤتمرون جريمة الاغتيال السياسي للرئيس صدام حسين ورفاقه.

ويدعو المؤتمر القوى والشخصيات الوطنية التي انخرطت في العملية السياسية للمحتل الانسحاب منها والعودة إلى النضال الوطني ضد الاحتلال ومشاريعه، والدخول في حوار مع القوى المقاومة والمناهضة للاحتلال.

ويحذر المؤتمر من خطورة مشروع قانون النفط العراقي الذي يستبيح ثروة العراق ويهدد مستقبل إعادة الإعمار بعد زوال الاحتلال.

ويدعو المؤتمر الدول والشعوب والحركات السياسية العربية إلى مقاطعة حكومة الاحتلال العميلة، ودعم مقاومة الاحتلال بكافة أشكالها، ويدعو الجامعة العربية إلى تعليق عضوية تلك الحكومة فيها التزاماً بميثاق الجامعة في هذا الصدد.

وإذ يؤكد المؤتمر على حق إيران في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية ويشجب التهديد الأمريكي بالعدوان عليها، فإنه في الوقت نفسه يعترض على سياسات إيران تجاه العراق والتي تسيء إلى وحدته وهويته العربية ويدعوها إلى مراجعة تلك السياسات وذلك منعاً لإحداث ثغرات يستغلها الأعداء من أجل تحقيق مشاريع الهيمنة كالشرق الأوسط الكبير أو الجديد.

إن إيران والدول العربية طرفان ينتميان إلى دائرة حضارية واحدة ويشكل كل منهما بعداً استراتيجياً للآخر مما يستوجب تعميق الحوار والتفاهم على المصالح والأهداف المشتركة، وخصوصاً دعم طليعة الشعب العراقي المقاومة للاحتلال الأنكلو ـ أمريكي.

لبنان

يحيي المؤتمر المقاومة في لبنان التي حققت انتصاراً استراتيجياً على الكيان الصهيوني بصمودها البطولي أمام محاولات تقدم آلته العسكرية المدعومة أمريكياً ودحرها وإذلالها وإرباك قيادتها.

ـ يؤكد المؤتمر حق اللبنانيين في المقاومة حتى تحرير كامل الأراضي اللبنانية المحتلة ووقف الاعتداءات الإسرائيلية وتحرير الأسرى اللبنانيين.

ـ يرفض المؤتمر التدخل الأجنبي (الأمريكي ـ الفرنسي) في الشؤون الداخلية اللبنانية ويرفض الوصاية على لبنان أو تدويل أزمته.

ـ يطالب المؤتمر المؤسسات الدولية باحترام السيادة اللبنانية والمؤسسات الدستورية ومبادئ القانون الدولي وأحكامه وميثاق الامم المتحدة في التعامل مع الشؤون اللبنانية.

ـ يدعو المؤتمر اللبنانيين إلى استئناف الحوار وتعميقه في ما بينهم، وصولاً إلى تسوية تتوافق عليها القوى اللبنانية المختلفة، والكف عن الرهان على الأجنبي في حل مشاكلهم وإلى عدم الارتباط بمشاريع إقليمية كالشرق الأوسط الجديد أو الكبير.

ـ يحث المؤتمر اللبنانيين على التمسك بتطبيق اتفاق الطائف لجهة تفعيل المؤسسات الدستورية والعمل على تجاوز حالة الطائفية السياسية، وكل ما يوطد أركان الوحدة الوطنية...

ـ يتطلع المؤتمر إلى تجديد دور لبنان في إنجاز المشروع النهضوي العربي بأركانه الستة خصوصاً في ركنيه: الديمقراطية والتجدد الحضاري.

ـ يدعو المؤتمر لبنان وسورية إلى إعادة فتح قنوات الحوار بين الإخوة لتصويب العلاقات بين البلدين على قواعد الاحترام المتبادل المتكافئ وضمانة المصالح المشتركة.

الخليج العربي

ينظر المؤتمر بقلق شديد إلى أن الأمن القومي العربي مخترق من بوابة الخليج لوجود القواعد العسكرية الأجنبية وما يترتب عليها من تبديد فوائض النفط العربي المالية وذلك إما عبر تبديدها على صفقات الأسلحة غير المجدية وإما عبر رهنها للمصارف الغربية. ويضاعف هذا القلق اتساع الاعتماد على العمالة الأجنبية غير العربية الأمر الذي يهدد النسيج الاجتماعي والهوية العربية للخليج.

في هذا السياق يحذر المؤتمر من خطورة انخراط دول عربية في المشرق والمغرب في تنظيمات أو أحلاف ذات أبعاد سياسية وعسكرية وأمنية والتي لا تخفى خطورتها على الأمن القومي العربي ويؤكد رفضه وجود القواعد العسكرية في الوطن العربي.

السودان

إدراكاً من المؤتمر القومي العربي للمخاطر التي تتهدد السودان في هويته ووحدة ترابه واستقلاله الوطني وموارده الطبيعية، يؤكد حقه في رفض دخول القوات الأممية لأراضيه، كما يؤكد المؤتمر على وقوفه إلى جانب السودان في مواجهة الهجمة الإمبريالية الأمريكية المتجددة عليه، ويدعو إلى رص الصف الوطني السوداني وتوحيده عبر الحوار الوطني المخلص بين كافة أبنائه ومنظماته

السياسية بما يحقق السلام والاستقرار في دارفور وكافة الأراضي السودانية، وان تعمل الحكومة السودانية على معالجة الموقف الإنساني المأساوي الراهن ودرء المزيد من التدخلات الأجنبية الكارثية في المنطقة. ويدعو الحكومات العربية ومنظمات المجتمع المدني العربي للتعاون مع حكومة السودان لمواجهة هذه التدخلات.

الصومال

يمارس النظام الإثيوبي عدواناً على الصومال بالوكالة عن الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني وهي بسياستها العدوانية تلحق ضرراً بالغاً بعلاقات الجوار التاريخية الإثيوبية ـ العربية. إن المؤتمر القومي العربي إذ يشدد على وجوب الانسحاب الإثيوبي التام والفوري من الصومال ويحيي المقاومة الصومالية آملاً أن تكون شريكاً أساسياً ومحورياً في أية مصالحة وطنية بعد زوال الاحتلال.

ويلاحظ المؤتمر بقلق محاولات الوقيعة بين الأفارقة والعرب ويعلن تمسكه بوحدة أفريقيا شمالها وجنوبها، فالصحراء كانت دائماً جسراً بين العرب والأفارقة تبادلوا خلالها الثقافة والحضارة، ولم تكن حاجزاً أو عازلاً كما أرادها الاستعمار.

المغرب العربي

وإذ يؤكد المؤتمر موقفه من قضية الوحدة فإنه يعلن عن رفضه لأي تقسيم أو تجزئة لأي قطر عربي ويدعو كل الأقطار العربية إلى حل نزاعاتها العربية ـ العربية بالطرق السلمية وعلى قاعدة الوحدة الترابية.

وإذ يدين المؤتمر كل العمليات الإرهابية التي تتعرض لها بعض أقطار الأمة والتي تهدف إلى زعزعة استقرارها ونمائها وتخدم المشاريع الاستعمارية فإن المؤتمر يشدد على ضرورة إزالة كل الأسباب المساعدة على تفريخ الإرهاب، كما على عدم السقوط في فخ الخلط بين الإرهاب وبين مقاومة الاحتلال وعملائه، هذه المقاومة التي تقرها القوانين الوطنية والدولية.

في قضية الديمقراطية

ـ دعا المؤتمر إلى حشد الجهود لتعزيز الحريات المدنية والسياسية، وإلغاء قوانين الطوارئ والمحاكم الاستثنائية، ولا سيما العسكرية منها التي تطال المدنيين أيضاً، وكفالة الحق في المحاكمة العادلة وتأكيد استقلال السلطة القضائية، وإطلاق حرية الرأي والتعبير، والحق في المشاركة السياسية وعبر صناديق الاقتراع بعيداً عن التزييف والتزوير.

ـ كما دعا إلى إطلاق سراح السجناء السياسيين ومعتقلي الرأي وفتح الباب أمام الانتقال الديمقراطي واعتماد مبدأ المساواة أمام القانون إقراراً للمواطنين بحقوقهم وتحصيناً للوحدة الوطنية

وإعادة الاعتبار لحقوق المواطنة حتى تكون الدولة الوطنية ضامنة لحقوق كل مواطنيها وقطع الطريق على استغلال هذه القضايا بالتدخل في الشؤون الداخلية للأقطار العربية.

ـ ينوه المؤتمر بالتجربة الديمقراطية الموريتانية ويدعو الرئيس الجديد إلى أن يفتتح عهده بقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني.

ـ كما ينوه المؤتمر بتجربة الانتخابات الرئاسية اليمنية التي شهدت تنافساً غير مسبوق بين مختلف القوى السياسية اليمنية ويرى فيها خطوة بالاتجاه الصحيح للتداول السلمي للسلطة.

في مسألة الثقافة العربية

يرى المؤتمر أن الهوية الثقافية العربية تتعرض لهجمة شرسة وعنصرية تستعمل شتى أساليب الاختراق وتبتغي تفكيك واحدة من أهم أواصر وحدة الأمة وأسباب منعتها. ويدعو كل القوى الفاعلة في الوطن العربي لتضع هذه القضية الجوهرية في صدارة اهتماماتها ولا سيما أن ذلك لا يتعارض البتة لا مع انفتاح الثقافة العربية على الثقافات المحلية في إطار وحدة ثقافة الأمة، ولا على تفاعلها مع كافة الثقافات العالمية.

* * *

متابعة من المؤتمر بتنفيذ هذه المقررات، ومقرراته السابقة ذات الصلة، قرر المؤتمر تكثيف جهوده وتجميع قواه في كل الأقطار وأقر في هذا الشأن برنامجاً متكاملاً لتطوير عمله والارتقاء به إلى مستوى التحديات الراهنة والمستقبلية.

في ختام المؤتمر أكد المشاركون شكرهم لمملكة البحرين الشقيقة التي احتضنت بكافة مكوناتها هذه الدورة وبذلت جهوداً كبيرة من أجل إنجاحها.

المشاركون

أ. **إبراهيم السملالي** (المغرب): الأمين العام لاتحاد المحامين العرب.

أ. **إبراهيم العبد الله** (لبنان): عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

أ. **إبراهيم شريف السيد** (البحرين): الأمين العام لجمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد).

أ. **إبراهيم كمال الدين** (البحرين): رئيس الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع.

أ. **أبو العلا ماضي** (مصر): مدير عام المركز الدولي للدراسات عام ١٩٩٥، وكيل مؤسسي حزب الوسط المصري، عضو مجلس إدارة جمعية مصر للثقافة والحوار، عضو الفريق العربي للحوار الإسلامي ـ المسيحي.

أ. **أحمد الأصبحي** (اليمن): الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام سابقاً.

أ. **أحمد الكحلاوي** (تونس): رئيس الهيئة الوطنية لدعم المقاومة العربية في العراق وفلسطين.

أ. **أحمد المبارك الحسن** (السودان): مدير مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا سابقاً.

أ. **أحمد سعيد ناصر** (اليمن): صحفي، مدير تحرير صحيفة الوحدوي.

أ. **أحمد طبارة** (لبنان): رئيس مركز توفيق طبارة/ بيروت.

أ. **أحمد عمر زعبار** (تونس/بريطانيا): مراسل مجلة العالم السعودية، صحفي، مراسل قناة المنار اللبنانية.

د. **أحمد محمد المتوكل** (اليمن): عضو مجلس الشورى، سفير سابق.

أ. **إدريس لحلو أمين** (المغرب): محام.

أ. **إدريس محمد علي قبع** (العراق): الأمين العام لجبهة الأنقاذ الوطني.

أ. **أديب الأمير** (سورية): لواء متقاعد،رئيس تحرير مجلة الفكر العسكري سابقاً.

د. **أديب الخطيب** (فلسطين): أستاذ جامعي.

أ. **أسامة حمدان** (لبنان): ممثل حركة حماس في لبنان.

د. **أسامة محيو** (لبنان): أستاذ جامعي/مدير المؤتمر القومي ـ الإسلامي.

د. **اسعد عبد الرحمن** (فلسطين/الأردن): وزير سابق.

أ. **إقبال دوغان** (لبنان): محامية، رئيسة المجلس النسائي اللبناني سابقاً.

أ. **إلياس مطران** (لبنان): محام.

أ. **أمل محمود فايد** (مصر): أمينة المرأة وعضو المكتب السياسي للحزب الناصري.

أ. **أمين إسكندر** (مصر): كاتب، عضو قيادة حركة كفاية.

أ. **أمين الغفاري** (مصر/بريطانيا): نائب رئيس الجالية المصرية ـ لندن.

أ. **أمين مختار مازن** (ليبيا): رئيس تحرير مجلة «الكتاب العربي» ومجلة «لا».

أ. **أمين يسري** (مصر): سفير سابق.

الأب د. أنطوان ضو (لبنان): أمين عام اللجنة الأسقفية للحوار الإسلامي ـ المسيحي.

أ. **إيمان بشير** (السودان/ماليزيا): رئيسة قسم الدراسات الاجتماعية بمركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا /مؤسسة المنتدى الاجتماعي السوداني.

أ. **باقر إبراهيم** (العراق/السويد): كاتب.

أ. **بسام أبو غزاله** (الأردن): كاتب، عضو هيئة إدارية في المنتدى العربي في عمان.

أ. **بشارة مرهج** (لبنان): وزير سابق/نائب سابق.

د. **بهية الجشي** (البحرين): عضو المجلس الأعلى للمرأة، عضو مجلس الشورى.

أ. **بوشرة بوشنتوف** (المغرب): عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي.

أ. **تيسير مدثر** (السودان): محام.

أ. **ثائر الدوري** (سورية): طبيب/كاتب.

د. **جاسم إبراهيم المهزع** (البحرين): الأمين العام لجمعية الوسط العربي الإسلامي.

أ. **جرجي بشير** (لبنان/الإمارات): رئيس فخري لجمعية خريجي الجامعة الأميركية.

أ. **جلال الطاهر** (المغرب): محام.

أ. **جمال السلمان** (البحرين): مسؤول الثقافة بنادي العروبة/عضو اللجنة التأسيسية للتجمع القومي الديمقراطي.

أ. **جمال فهمي** (مصر): عضو نقابة الصحفيين المصريين، مسؤول اللجنة الثقافية في النقابة.

أ. **جمال محمد تقي** (السويد): كاتب.

أ. جمال هنيدي (سورية): محامٍ/باحث.

أ. جميل هلسة (الأردن): مديرٌ عام مكتب المحاسبات التجارية.

د. جواد الحمد (الأردن): مدير عام مركز دراسات الشرق الأوسط.

د. حارث الضاري (العراق): الأمين العام لهيئة علماء المسلمين.

أ. حزامي زهور عدي (سورية): باحثة اجتماعية.

د. حسام عيسى (مصر): أستاذ في كلية الحقوق/جامعة عين شمس.

أ. حسان عبد الله (لبنان): الأمين العام لتجمع العلماء المسلمين.

أ. حسن الوائلي (العراق/بريطانيا): مهندس.

د. حسن علي العالي (البحرين): نائب رئيس جمعية التجمع القومي الديمقراطي.

أ. حسن فضل الله محمد (العراق): عضو التيار القومي العربي، أستاذ جامعي.

د. حسن مدن (البحرين/الإمارات): رئيس قسم مركز الدراسات/دائرة الثقافة والإعلام بالشارقة.

د. حسن نافعة (مصر): رئيس قسم العلوم السياسية/جامعة القاهرة.

د. حسني الشياب (الأردن): عضو مجلس النواب سابقاً، عميد شؤون الطلبة في جامعة البتراء.

أ. حسين مجلي (الأردن): محامٍ، ونقيب المحامين في الأردن سابقاً.

أ. حمد أحمد العثمان (البحرين): عضو جمعية الوسط العربي ـ الإسلامي.

أ. حمدان حمدان (سورية): كاتب، باحث.

أ. حمزة برقاوي (فلسطين/سورية): كاتب، أمين سر الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين.

أ. حميد مرعي (سورية): كاتب.

أ. حنان عواد (فلسطين): رئيس رابطة القلم الدولي ـ فرع فلسطين.

أ. حياة التيجي (المغرب): باحثة، عضو المجلس الوطني للحزب الاشتراكي الموحد.

د. حيان سليم حيدر (لبنان): ندوة العمل الوطني، ومنبر الوحدة الوطنية.

أ. خالد السفياني (المغرب): محامٍ/منسق مجموعة العمل الوطنية لدعمٍ العراق وفلسطين/الأمين العام للمؤتمر القومي العربي.

أ. خالد الطرابلسي (المغرب): رئيس جمعية المحامين الشباب.

أ. خالد الطراونه (الأردن): فريق متقاعد.

د. خالد بن إسماعيل (الجزائر): أستاذ جامعي، تنسيقية مناهضة المد الصهيوني في الجزائر.

أ. خالد عبد المجيد (فلسطين/سورية): أمين عام جبهة النضال الشعبي الفلسطيني.

د. خضير المرشدي (العراق/سورية): برلماني ونقابي، عضو مكتب العلاقات الخارجية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

أ. خليل بركات (لبنان): محامٍ، عضو قيادة تجمع اللجان والروابط الشعبيّة.

د. خير الدين حسيب (العراق/لبنان): اقتصادي/مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية/الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي.

أ. **داوود المراغي** (فلسطين/سورية): عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

د. **داوود خير الله** (لبنان/أمريكا): أستاذ جامعي/محام.

د. **رؤوف سعد أبو جابر** (الأردن): كاتب.

أ. **رجاء الناصر** (سورية): أمين سر اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، رئيس الجمعية الأهلية لمناهضة الصهيونية.

أ. **رحاب مكحل** (لبنان): مديرة المؤتمر القومي العربي، أمينة سر المنتدى القومي العربي في لبنان.

د. **رزان عفلق** (سورية/فرنسا): باحثة.

أ. **رسول الجشي** (البحرين): صيدلي/نائب سابق/رئيس جمعية التجمع القومي الديمقراطي.

أ. **رشاد أبو شاور** (فلسطين/الأردن): كاتب ومحلل سياسي.

د. **زياد الحافظ** (لبنان/أمريكا): خبير اقتصادي.

د. **زياد الزعبي** (الأردن): طبيب/الأمين العام للرابطة العربية للعمود الفقري.

د. **ساسين عساف** (لبنان): أستاذ جامعي، نائب رئيس المنتدى القومي العربي في لبنان.

أ. **سامي شرف** (مصر): وزير سابق.

أ. **سامي ضاحي** (سورية): محام وزير سابق.

أ. **سامي عوض الله** (الأردن): عضو المكتب السياسي لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني.

أ. **سامي قنديل** (فلسطين/سورية): عضو القيادة القطرية الفلسطينية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

أ. **سايد كعدو** (لبنان): مخرج سينمائي.

د. **سعد ناجي جواد** (العراق): أستاذ جامعي، الأمين العام للجمعية العربية للعلوم السياسية.

أ. **سعدون المشهداني** (العراق/السويد): كاتب.

أ. **سعيد ثابت سعيد** (اليمن): عضو الأمانة العامة، عضو الدائرة السياسية للإصلاح، نقيب الصحفيين اليمنيين بالوكالة.

أ. **سلمان عبد الله** (العراق/الإمارات): عضو الأمانة العامة للمؤتمر التأسيسي الوطني العراقي.

د. **سلمى خضراء الجيوسي** (فلسطين/الأردن): كاتبة.

د. **سليم الحص** (لبنان): رئيس وزراء سابق.

أ. **سليم الزعبي** (الأردن): محامٍ/وزير ونائب سابق.

د. **سليمان أبو شويقير** (ليبيا/سويسرا): الأمين العام للرابطة الليبية لحقوق الإنسان.

أ. **سليمان المرابط** (المغرب): أستاذ جامعي.

أ. **سميرة رجب** (البحرين): كاتبة صحفية، عضو مجلس الشورى.

أ. **السيد ميلود الشعبي** (المغرب): نائب.

أ. **شفيق الحوت** (فلسطين/لبنان): كاتب سياسي.

د. **شفيقة سعيد الصبري** (اليمن): عضو الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي.

أ. **شكري عبد الكريم محاميد** (سورية): مهندس.

أ. **صالح عرقجي** (لبنان/فرنسا): ناشط في العمل القومي.

أ. **صباح المختار** (العراق/بريطانيا): رئيس جمعية المحامين العرب ـ بريطانيا.

أ. **صباح علي الشاهر** (العراق/بريطانيا): كاتب وقاص.

د. **صباح ياسين علي** (العراق/لبنان): دبلوماسي وإعلامي.

أ. **صبحي توما** (العراق/فرنسا): باحث اجتماعي.

أ. **الصديق الشريف الهندي** (السودان): الأمين العام المساعد للحزب الاتحادي الديمقراطي، رئيس لجنة النقل في البرلمان.

أ. **صفاء الصاوي** (مصر): رئيسة النادي العربي في بريطانيا سابقاً.

أ. **صلاح صلاح** (فلسطين/لبنان): عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

أ. **ضافي الجمعاني** (الأردن): نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية ٦٨ ـ ٦٠ الأمين العام لقوات الصاعقة.

أ. **ضياء الفلكي** (العراق/بريطانيا): رئيس النادي العربي في بريطانيا سابقاً.

أ. **طارق النبراوي** (مصر): منسق الحركة الشعبية (مهندسون ضد الحراسة).

أ. **طالب الدليمي** (العراق): كاتب.

د. **طالب بحر فياض** (العراق): مدير تحرير صحيفة الوطن.

د. **الطاهر كنعان** (الأردن): رئيس وزراء سابق، مستشار في الاقتصاد والأعمال.

أ. **طلال سلمان** (لبنان): ناشر جريدة السفير.

أ. **طلعت رميح** (مصر): إعلامي، رئيس تحرير مجلة استراتيجيات.

اللواء طلعت مسلم (مصر): لواء أركان حرب متقاعد.

د. **عادل الحديثي** (العراق/لبنان): الأمين العام لاتحاد المهندسين العرب.

د. **عامر خياط** (العراق/لبنان): المدير العام للمنظمة العربية لمكافحة الفساد.

د. **عباس هلال** (البحرين): رئيس جمعية المحامين/الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب.

أ. **عبد الإله المنصوري** (المغرب): باحث، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الموحد.

د. **عبد الحسين شعبان** (العراق/لبنان): خبير في قضايا حقوق الإنسان، باحث وكاتب.

د. **عبد الحفيظ مقران** (الجزائر): أستاذ جامعي.

أ. **عبد الحليم قنديل** (مصر): كاتب صحفي، رئيس تحرير «الكرامة».

د. **عبد الحميد الإبراهيمي** (الجزائر/بريطانيا): مفكر واقتصادي، رئيس وزراء سابق في الجزائر، مدير عام مركز دراسات المغرب العربي.

أ. **عبد الحميد مهري** (الجزائر): أمين عام سابق لجبهة التحرير الوطني الجزائرية، الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي.

اللواء عبد الصمد الغريري (العراق/سورية): لواء متقاعد.

أ. **عبد الصمد بلكبير** (المغرب): أستاذ جامعي، عضو المجلس الوطني لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

أ. **عبد العظيم المغربي** (مصر): الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب، عضو مجلس الشعب سابقاً.

أ. **عبد الغني ثابت محمد** (اليمن): عضو الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الناصري.

أ. **عبد القادر أزريع** (المغرب): برلماني سابق، أمين عام حركة المبادرات الديمقراطية.

أ. **عبد القادر الحضري** (المغرب): أستاذ، باحث.

د. **عبد القادر النيال** (سورية): اقتصادي، أمين سر جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

أ. **عبد القادر بن قرينه** (الجزائر): وزير سابق.

أ. **عبد القادر غوقة** (ليبيا): سفير سابق.

د. **عبد القدوس المضواحي** (اليمن): طبيب/ نائب سابق/عضو قيادة التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

أ. **عبد الكبير مومن** (المغرب): أستاذ جامعي، عضو المكتب السياسي لحزب المؤتمر الوطني الاتحادي.

أ. **عبد الكريم محسن** (البحرين): ناشط في جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)، والجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني واللجنة الأهلية لمناصرة الشعب العراقي ونادي العروبة.

أ. **عبد الكريم هاني** (العراق): الأمانة العامة للمؤتمر التأسيسي الوطني العراقي، وعضو المكتب السياسي للحركة القومية العربية في العراق.

أ. **عبد الله الحويحي** (البحرين): رئيس جمعية الوسط سابقاً.

أ. **عبد الله السناوي** (مصر): كاتب صحفي، رئيس تحرير صحيفة «العربي».

أ. **عبد الله الشرقاوي** (المغرب): مهندس إحصاء، رئيس الجماعة الحضرية للمعارف ـ الدار البيضاء.

د. **عبد الله جاب الله** (الجزائر): رئيس حركة الإصلاح الوطني.

د. **عبد الله دحان** (اليمن): عضو اللجنة المركزية للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري/عضو المجلس المركزي لنقابة الأطباء والصيادلة اليمنيين.

أ. **عبد الله دينق نيال** (السودان): نائب الأمين العام ـ المؤتمر الشعبي.

أ. **عبد الله عبد الحميد** (لبنان): مدير مخيمات الشباب القومي العربي.

أ. **عبد المحمود أبو إبراهيم** (السودان): الأمين العام لهيئة شؤون الأنصار.

أ. **عبد الملك المخلافي** (اليمن): عضو مجلس الشورى، الأمين العام السابق للتنظيم الوحدوي الشعبي.

د. **عبد المنعم أبو الفتوح** (مصر): الأمين العام لاتحاد الأطباء العرب.

أ. **عبد النبي الفيلالي** (المغرب): نائب برلماني ورئيس مجلس بلدي سابق.

أ. **عبد النبي منصور العكري** (البحرين): عضو اللجنة المركزية لجمعية العمل الوطني الديمقراطي.

أ. **عبد الواحد هواش** (اليمن): نائب أمين سر قيادة قطر اليمن لحزب البعث العربي الاشتراكي.

د. **عثمان سعدي** (الجزائر): رئيس الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية.

أ. **عدنان عمران** (سورية): وزير وسفير سابق.

أ. **عدنان عيدان** (العراق/بريطانيا): مهندس.

أ. **العربي فندي** (المغرب): عضو مكتب إقليمي للحزب الاشتراكي الموحد، مستشار قانوني.

د. **عز الدين دياب** (سورية): أستاذ جامعي.

د. **عزمي بشارة** (فلسطين): مفكر.

أ. **عصام عائد** (العراق): أمين عام حزب الإصلاح الديمقراطي.

د. **عصمت بكر الطائي** (العراق): أستاذ جامعي.

المطران د. عطا الله حنا (فلسطين): رئيس أساقفة سبسطية للروم الارثوذكس في القدس الشريف.

أ. علاء أبو زيد (مصر): عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع.

أ. علاء الأعرجي (العراق/أمريكا): محامٍ وباحث.

أ. علي الريح (السودان): عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

د. علي حسن (لبنان): طبيب، رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية ـ بيت أطفال الصمود.

أ. علي ربيعة (البحرين): نائب سابق.

د. علي زيدان (ليبيا/ألمانيا): عضو اللجنة التنفيذية للرابطة الليبية لحقوق الإنسان.

أ. علي سيف حسن (اليمن): كاتب.

د. علي عبد الكريم (اليمن): الأمين العام المساعد السابق لجامعة الدول العربية والأمين العام المساعد لحزب التجمع اليمني.

أ. علي عبد الله سعيد (اليمن): عضو الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

د. علي فخرو (البحرين): رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للبحوث والدراسات، وزير سابق.

أ. علي لطف الثور (اليمن): وزير خارجية سابق/عضو مجلس الشورى.

أ. علي محمد الصراري (اليمن): عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني.

أ. عماد محمد كاظم (العراق): إعلامي.

أ. عمر باقوني (سورية): عضو الجبهة الأهلية لمناهضة الصهيونية.

أ. عوني فرسخ (فلسطين/الإمارات): كاتب.

أ. غسان مكحل (لبنان/الإمارات): إعلامي وباحث، ومحلل سياسي.

أ. غناء حيدر المقداد (اليمن): محامية، عضو اتحاد المحامين العرب وعضو لجنة شؤون المحاميات العربيات.

أ. غيداء درويش (الأردن): كاتبة.

د. فؤاد حداد (فلسطين/بريطانيا): طبيب، عضو اللجنة التنفيذية للنادي العربي.

أ. فؤاد دبور (الأردن): أمين عام حزب البعث العربي التقدمي (الأردن).

أ. فؤاد زيدان (سورية/الإمارات): باحث وصحفي.

د. فاضل البدراني (العراق): كاتب وباحث علمي جامعي.

أ. فاطمة محمد (اليمن): عضو مجلس الشورى.

أ. فايز شخاترة (الأردن): باحث سياسي/مقرر اللجنة الثقافية للمنتدى القومي العربي.

أ. فتحي أبو العردات (فلسطين/لبنان): عضو المجلس الوطني الفلسطيني، عضو لجنة العلاقات الخارجية لحركة فتح.

أ. فواز العجمي (السعودية/قطر): إعلامي.

د. فوزي الأسمر (فلسطين/أمريكا): كاتب وباحث وناشط في الجالية العربية في الولايات المتحدة.

د. فوزية صابر (العراق): أستاذة جامعية.

أ. فيصل بن خضراء (فلسطين/الأردن): رجل أعمال، كاتب.

أ. فيصل جلول (لبنان/فرنسا): كاتب، وإعلامي.

أ. فيصل درنيقة (لبنان): أمين عام مجلس أمناء ملتقى الشباب القومي العربي سابقاً.

أ. فيصل شهاب (البحرين): أستاذ جامعي.

د. قايد سعيد محمد (اليمن): أستاذ القانون في جامعة عدن.

د. قطبي المهدي (السودان): وزير سابق.

د. كاظم الموسوي (العراق/بريطانيا): كاتب.

أ. كاظم محمد تقي (العراق/السويد): أستاذ جامعي.

د. كلوفيس مقصود (لبنان): أستاذ جامعي ـ سفير سابق في الأمم المتحدة.

د. كمال الطويل (فلسطين/أمريكا): رئيس سابق لرابطة الخريجين العرب ـ الأمريكيين، عضو مؤسس للمجلس الوطني للعرب الأمريكيين.

أ. كمال شاتيلا (لبنان): رئيس المؤتمر الشعبي اللبناني.

أ. لميس عبد الله (العراق/بريطانيا): إعلامية.

أ. ماجد عزام (فلسطين/لبنان): عضو حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين.

أ. ماجد مكي الجميل (العراق/سويسرا): كاتب وصحفي.

أ. مازن عبد المنعم يونس (العراق): نائب الأمين العام للصناعات الكيماوية.

أ. مأمون خليفة (سورية/التشيك): مهندس، أمين سر المكتب التنفيذي لرابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين سابقاً.

د. ماهر الطاهر (فلسطين/سورية): عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

أ. ماهر مخلوف (مصر): مهندس/عضو اللجنة العربية لحقوق الإنسان واللجنة المصرية للتضامن.

د. مجدي أحمد حسين (مصر): رئيس تحرير جريدة الشعب.

د. مجدي المعصراوي (مصر): رئيس مجلس إدارة دار الكرامة للصحافة والطباعة والنشر.

د. مجدي حماد (مصر/لبنان): باحث/مدير الجامعة اللبنانية الدولية.

أ. محسن عوض (مصر): متخصص في قضايا حقوق الإنسان.

أ. محمد أبو ميزر (فلسطين/الأردن): عضو المجلس المركزي الفلسطيني سابقاً، ممثل حركة فتح لدى الأحزاب العربية.

أ. محمد أحمد البشير (الأردن): رئيس جمعية المحاسبين القانونيين في الأردن سابقاً.

أ. محمد أحمد الجابر (البحرين): عضو التجمع القومي الديمقراطي.

أ. محمد أحمد عبد الله (البحرين): أستاذ جامعي.

د. محمد اشرف البيومي (مصر): أستاذ جامعي/مدير برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق سابقاً.

أ. محمد الأغظف الغوتي (المغرب): نقيب الصيادلة.

د. محمد الحموري (الأردن): محامٍ/أستاذ جامعي/وزير سابق.

د. محمد الدوري (العراق/الإمارات): سفير سابق.

د. محمد السعيد إدريس (مصر): خبير في مركز الدراسات الاستراتيجية في جريدة الأهرام.

أ. محمد الصبري (المغرب): محامٍ.

د. محمد المسعود الشابي (تونس): محامٍ/عضو سابق في القيادة القومية لحزب البعث.

د. محمد جواد فارس (العراق/سورية): طبيب.

أ. محمد حسب الرسول (السودان): عضو المكتب السياسي ـ المؤتمر الوطني.

أ. محمد خالد (لبنان/الإمارات): مهندس.

أ. محمد سامي أحمد (مصر): مهندس، حركة الكرامة.

أ. محمد سيف ناجي (اليمن): مستشار وزير التربية والتعليم.

د. محمد صالح المسفر (قطر): أستاذ جامعي، كاتب.

د. محمد صالح الهرماسي (تونس/سورية): عضو قيادة قومية في حزب البعث.

أ. محمد عبد الحكم دياب (مصر/بريطانيا): صحفي/المركز الدولي للإعلام.

أ. محمد عبد المجيد منجونه (سورية): وزير سابق، محام، أمين عام مساعد لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي.

أ. محمد غلام الله (الجزائر): نائب سابق.

أ. محمد فائق (مصر): الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

أ. محمد فاضل زيان (ليبيا/بريطانيا): محامٍ، جماعة الوطنيين الديمقراطيين الليبية.

أ. محمد فريد العريان (سورية): مدرس متقاعد، رئيس لجنة نصرة فلسطين والعراق في إدلب.

أ. محمد منيب جنيدي (مصر): الأمين العام للمركز الأفريقي لدراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، الأمين العام السابق للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

أ. محمد مواعدة (تونس): رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين سابقاً، خبير في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

أ. محمد نزال (فلسطين/سورية): عضو المكتب السياسي لحركة حماس.

أ. محمود الجيوش (سورية): محام/وزير سابق/نائب رئيس تجمع اللجان العربية السورية لنصرة العراق.

أ. محمود القصاب (البحرين): أمين سر التجمع القومي الديمقراطي.

أ. محمود معروف (فلسطين/المغرب): صحفي.

أ. المختار السكراتي (المغرب): رئيس بلدية مدينة قلعة السراغنة، رئيس جمعية المبادرات التنموية والتضامنية المحلية.

أ. مرضي القطامين (الأردن): عضو هيئة إدارية للمنتدى العربي.

أ. مزاحم التميمي (العراق): عميد قانوني.

د. مصطفى اللداوي (فلسطين/سورية): سياسي.

أ. مصطفى محسن (المغرب): عالم اجتماع، مفكر تربوي وكاتب.

أ. مصطفى نويصر (الجزائر): أستاذ جامعي/أمين عام الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية.

أ. مصطفى هشماوي (الجزائر): باحث.

أ. معن بشور (لبنان): الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي، الرئيس المؤسس للمنتدى القومي العربي، كاتب.

أ. معين الرفاعي (فلسطين/لبنان): ممثل حركة الجهاد الإسلامي في لبنان.

أ. ممدوح رحمون (سورية/لبنان): كاتب.

أ. منذر الأعظمي (العراق/بريطانيا): باحث ومحلل في الشأن العراقي.

د. منذر سليمان (لبنان/أمريكا): محلل استراتيجي وباحث.

أ. منور الريماوي (الأردن): محامٍ.

أ. منى النشاشيبي (فلسطين/بريطانيا): مديرة الراصد الإعلامي العربي.

د. منير الحمش (سورية): باحث اقتصادي.

أ. منير درويش (سورية): خبير تكنولوجي/قيادي في حزب العمال.

أ. منير شفيق (فلسطين/الأردن): مؤلف وكاتب/المنسق العام للمؤتمر القومي ـ الإسلامي.

أ. منير يسف (المغرب): مسؤول بجمعية الأبحاث والدراسات بالشمال.

د. منيرة فخرو (البحرين): نائبة رئيس جمعية العمل الوطني الديمقراطي.

د. موسى أبو مرزوق (فلسطين/سورية): عضو المكتب السياسي لحركة حماس.

أ. نائلة الرشدان (الأردن): عضو مجلس الأعيان الأردني سابقاً.

أ. ناديا سوبات (المغرب): عضو اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، عضو دائرة المرأة المركزية، الكاتبة العامة للجمعية المغربية للإعلاميين.

د. ناصر السيد (السودان): أستاذ جامعي.

أ. نبيل مجلي (أمريكا): أحد مؤسسي المجلس الوطني للعرب الأمريكيين، عضو مجلس إدارة رابطة الخريجين العرب في أمريكا، رئيس مجلس الإدارة للمنتدى العربي الأمريكي، عضو مجلس إدارة مركز تنمية المجتمع في مدينة مانشستر.

أ. نجاح واكيم (لبنان): نائب سابق، رئيس حركة الشعب.

أ. نجيب الحسين (المغرب): محامٍ.

أ. نجيب ددم (سورية): محام.

أ. نعيم المدني (الأردن): محَّام.

أ. نيرة المختار (العراق/بريطانيًا): سكرتير عام مؤتمر الجالية العربية في بريطانيا.

أ. هاني الدحلة (الأردن): محام/أستاذ جامعي.

د. هدى عبد الناصر (مصر): أسّتاذة جامعية.

د. هشام البساط (لبنان): مصرفي.

أ. هشام مكحل (الأردن/مصر): نائب الأمين العام لاتحاد المعلمين العرب.

أ. هويدا العتباني (السودان): أستاذة جامعية وإعلامية.

أ. هيام فتحي دربك (مصر): إعلامية، رئيسة مجلس إدارة المركز الوطني للسلام الاجتماعي (معاً).

د. هيثم غالب الناهي (العراق/بريطانيا): مفكر ومؤلف.

د. وداد كيكسو (البحرين): مستشارة اقتصادية.

د. وصال العزاوي (العراق): عميدة العلوم السياسية بجامعة النهرين.

د. وميض نظمي (العراق): أستاذ جامعي، الناطق الرسمي باسم المؤتمر التأسيسي الوطني العراقي، رئيس تحرير جريدة راية العرب.

أ. وهدان عويس (الأردن): مهندس.

اللواء د. ياسين سويد (لبنان): لواء ركن متقاعد.

د. يحيى بكور (سورية): الأمين العام لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب.

أ. يوسف إسماعيل (فلسطين): مسؤول العلاقات العربية في الحملة الشعبية لإطلاق سراح المناضل مروان البرغوتي وكافة الأسرى.

أ. يوسف الشولي (فلسطين/قطر): إعلامي.

د. يوسف مكي (السعودية): المدير التنفيذي لمؤسسة اليوسف للاستشارات الإدارية ـ مدير موقع التجديد العربي.

المؤتمر القومي العربي التاسع عشر ٢٠٠٨(*)

بيان إلى الأمة

في صنعاء، عاصمة الجمهورية اليمنية، وعشية الذكرى الثامنة عشرة لقيام الوحدة اليمنية، الإنجاز الوطني والقومي البارز، وفي ظل ضيافة كريمة وحفاوة مميزة من اليمن، شعباً وأحزاباً وحكومةً ورئيساً، انعقد المؤتمر القومي العربي في دورته التاسعة عشرة في ظل ضغوط هائلة يتعرض لها الوطن العربي على كافة الصعد العالمية والإقليمية والمحلية.

فعلى الصعيد العالمي ما زال المشروع الإمبراطوري الأمريكي يمارس رغم ما تعرض له من نكسات ضغوطاً هائلة لفرض هيمنته وسيطرته المطلقة على المنطقة كخطوة يراها ضرورية لتأمين استمرار هيمنته على النظام العالمي كله، مستخدماً في ذلك وسائل عديدة أهمها:

١ ـ غزو أجزاء من الوطن العربي واحتلالها مباشرة، مثلما حدث للعراق، وترتب عليه تدمير الدولة، ونهب ثرواتها الحضارية والنفطية وتشريد ما يقرب من ربع سكانها في الداخل والخارج.

٢ ـ غزو واحتلال أجزاء أخرى من الوطن العربي بالوكالة، مثلما حدث في الصومال حينما تكفلت القوات الإثيوبية بهذه المهمة والتي أدت إلى إجهاض كل الجهود التي استهدفت إخراج هذا الصومال من أزمته الطويلة بالإضافة إلى تدمير بنيته السياسية وتشريد شعبه.

٣ ـ تعميق الانقسامات والنعرات الطائفية والعرقية تطبيقاً لاستراتيجية معلنة في تفكيك أقطارنا العربية وإعادة تركيبها على أساس طائفي وعرقي، وهو ما تجلى بوضوح من خلال الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الأمريكية العلنية وأجهزة استخباراتها السرية في تعميق وتكريس الأزمات المختلفة في العراق ولبنان وفلسطين والصومال والسودان.

٤ ـ تعميق الانقسامات بين الفصائل الوطنية خاصة في الدول العربية المحتلة للحيلولة دون قيام جبهة قادرة على مقاومة المحتل وتنفيذا لسياساته في التقسيم الطائفي والعرقي والسياسي، وهو ما تجلى بوضوح من خلال السياسة الأمريكية المتبعة في كل من العراق وفلسطين.

(*) انعقد المؤتمر القومي العربي التاسع عشر في صنعاء خلال الفترة ١٠ ـ ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨.

٥ ـ الاستمرار في مخطط إضعاف النظام الإقليمي العربي بكل مستوياته، وتفكيكه، واستبداله بنظام شرق أوسطي، يخدم المخططات الأمريكية الصهيونية، وكان آخر مظاهر هذا الجهد العمل على شل مؤسسة القمة العربية، من خلال تعطيل عملية تطوير هذه المؤسسة، ومحاولة تعطيل الانعقاد الدوري لها، كما جرى مؤخراً.

وعلى الصعيد الإقليمي، ما يزال الكيان الصهيوني يصر رغم كل ما تعرض له من نكسات خلال السنوات الأخيرة على يد المقاومة في فلسطين ولبنان، على ممارسة سياساته التوسعية وفرض رؤيته لتسوية تكرس هيمنته على المنطقة مستخدماً في ذلك وسائل عديدة أهمها:

١ ـ الضغط على فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة وسعيه المتواصل لاستئصالها وتدمير بنيتها التحتية، والعمل على تفجيرها من الداخل، والحيلولة دون قيام أي وحدة أو تنسيق بين أطرافها.

٢ ـ حصار الشعب الفلسطيني وتجويعه، ومثال قطاع غزة هنا مثال صارخ يتجاوز كل الحدود، وكل القيم، وكل معايير الصراع، وارتكاب مجازر بشعة ضد السكان المدنيين وفق سياسة منهجية تصل إلى حد الإبادة الجماعية بهدف دفع الشعب الفلسطيني للتخلي عن خيار المقاومة والاستسلام لمشروع التسوية.

٣ ـ العمل على صهينة القدس وتهويد مقدساتها وتهجير أبنائها، وإدامة الاستيطان فيها وفي كل مناطق الضفة الغربية، والاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري، بالإضافة إلى العمل على إسقاط حق العودة باعتباره جوهر القضية الفلسطينية، التي تبقى القضية المركزية للأمة العربية، والجهود المتصاعدة لتكريس «يهودية الكيان»، وما يستتبع ذلك من عمليات تهجير واسعة النطاق في عموم الأرض الفلسطينية، واعتبار الاحتفالية الصهيونية الدولية بالذكرى الستين للنكبة مدخلاً لتحقيق هذا الهدف.

٤ ـ العمل على نزع سلاح المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق، بعد أن اثبت هذا السلاح جدارته في مواجهة مخططات التحالف الأمريكي ـ الصهيوني.

٥ ـ تعميق الانقسامات الطائفية واستخدامها وسيلة وذريعة لتعميق التناقضات الإقليمية خاصة بين إيران والدول العربية، والعمل المركز وبأدوات مختلفة على إقناع الدول والشعوب العربية بأن إيران وليس المشروع الصهيوني، والأمريكي هو مصدر التهديد الرئيس لأمن المنطقة.

وعلى الصعيد المحلي تعاني شعوبنا في كل الأقطار العربية دونما استثناء من تحالف قوى الفساد والاستبداد المسيطرة على السلطة والثروة، التي راحت تعمل على تعميق ثقافة التخلف والاستسلام، وتحاصر ثقافة المقاومة والنهوض، وتعمل على إجهاض فاعلية المجتمع المدني ومحاصرة مؤسساته، وتكريس حالة التبعية والاستسلام للمخططات الأمريكية والغربية، وفي ظل هذا المناخ كان طبيعياً أن تنهار الخدمات التعليمية والصحية، وتتفشى البطالة والأمية ويشيع الفقر

ويتسع حجم القوى التي تسقط تحت سقفه، وتسود المجتمعات العربية حال غير مسبوقة من الاحتقان السياسي والطائفي مهددة وحدة كل قطر وتماسكه.

في إطار هذه الرؤية وبعد مناقشة مستفيضة لحال الأمة على مدى أربعة أيام متتالية في الجلسات العامة وفي اللجان المتخصصة خلص المؤتمر إلى ما يلي:

أولاً: لا مخرج للأمة العربية من حالة التردي الراهنة والمرشحة للانتقال من السيئ إلى الأسوأ إلا بإطلاق مشروع للنهضة تشارك في صنعه كل القوى الوطنية والقومية والإسلامية واليسارية المؤمنة بوحدة الأمة، والرافضة للاحتلال الأجنبي، وللتبعية والتخلف، وللاستبداد ومنهج الفساد، والراغبة في إقامة مجتمعات حرة مستقلة وديموقراطية قادرة على الانطلاق والتنمية والمساهمة في صنع نظام إنساني عالمي جديد متعدد الأقطاب عادل يستطيع أن يصون حقوق الشعوب وخياراتها.

ويهيب المؤتمر القومي العربي بكل النخب العربية وبمراكز البحث الوطنية في أن تضاعف من جهودها لصياغة نظرية للأمن القومي العربي وللتكامل السياسي والاقتصادي والخطوات العملية لإنجازها.

ثانياً: يؤكد المؤتمر القومي العربي على أن المشروع الصهيوني ـ الأمريكي هو مصدر التهديد الرئيس لأمن الأمة ولأمن المنطقة، ومقاومة هذا المشروع تشكل الحد الفاصل، ومعيار الفرز الحقيقي بين مختلف القوى، والنظم العربية، وتبرز هنا أهمية رفض مسار التسوية التي تمر في هذه المرحلة بمنعطف جديد وخطير، ورفض طروحاتها ومشاريعها وقواها، فلسطينية كانت أم عربية، كذلك يعلن المؤتمر رفضه كل المحاولات الرامية لاستبدال هذا الخطر بمصادر تهديد أخرى حقيقية كانت أو وهمية.

ثالثاً: يود المؤتمر القومي العربي لفت الانتباه إلى خطورة المخططات الداخلية والخارجية لإثارة الفتن بكل مستوياتها، عرقية وطائفية ومذهبية وجهوية، وإضعاف المجتمع المدني، وتفكيك عوامل التماسك الوطنية والقومية، وفي هذا الإطار يهيب المؤتمر بكل القوى الحية في المجتمع وبكافة المؤسسات الرسمية والشعبية المعنية أن تبذل كل ما في وسعها للحفاظ على اللغة العربية باعتبارها الوعاء الجامع للثقافة العربية والإسلامية والعمود الفقري للهوية القومية العربية، والعمل على استعادة دورها في كل مجالات العلوم والثقافة، وتفعيل حركة المجتمع المدني الوطني غير المرتبط بالتمويل الخارجي، والعمل على إيجاد دور فاعل لها في بنية جامعة الدول العربية وحفزه للتمثيل في مجالس ومنظمات الأمم المتحدة وتمكينه من لعب دور أكثر فاعلية على الساحة القومية والدولية.

والمؤتمر القومي العربي إذ يؤكد وقوفه إلى جانب كل عمل وحدوي في المغرب العربي وفي المشرق العربي، ويدعو إلى تعزيز كل توجه وحدوي رسمياً كان أم شعبياً يؤكد وقوفه بحزم في مواجهة دعوات التقسيم والتفتيت التي تستنبتها القوى والنظم الغربية داخل مجتمعاتنا العربية بدعاوى عرقية تارة، وطائفية تارة أخرى، مستندة إلى ما تشيعه أجواء الاستبداد والفساد من ردود فعل

في هذه المجتمعات. كما يدعو المؤتمر أقطار المغرب العربي إلى فتح الحدود في ما بينها ودعوة شعوب المغرب العربي للقيام بدورها الفاعل من أجل التقارب والتكامل وصولاً إلى الوحدة بين أقطارها على طريق وحدة الأمة العربية.

رابعاً: يؤكد المؤتمر على أن قضية الديمقراطية، والحريات السياسية، وحقوق الإنسان، وهي جميعها إما مفقودة تماما وإما منتقصة بشدة في دولنا العربية، لم تعد تمثل ضرورة إنسانية واجتماعية فحسب، وإنما هي أيضاً تقدم معياراً لصدق أي قوة أو جماعة أو نظام في ما تطرحه من شعارات، أو تعمل له من أهداف كما تمثل الشرط اللازم لخروج الأمة من أزمتها الداخلية، وتجاوزها إمكانية الانفجار الداخلي الذي باتت مؤشراته شديدة الوضوح في أكثر من قطر. ويؤكد المؤتمر على أهمية النضال من أجل الديموقراطية وحقوق الإنسان في صيانة وحدة المجتمع وسلامه الداخلي. وفي هذا الإطار يطالب المؤتمر الأنظمة العربية بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، ومعتقلي الرأي ومن بينهم أعضاء المؤتمر القومي العربي، وأهمية تفعيل دور المرأة العربية في مختلف وجوه الحياة في المجتمع العربي، وتمكينها من القيام بدورها بما يوفر للأمة قوة رئيسة ما زالت غائبة عن معظم شؤون الحياة وفعالياتها. ويوجه المؤتمر في هذه المناسبة تحية خاصة إلى المرأة العربية المجاهدة في فلسطين ولبنان والعراق والصومال وكافة ساحات المواجهة والمقاومة.

خامساً: إن المؤتمر القومي العربي يستشرف فشل المشروع الأمريكي في تحقيق انتصار ناجز له في الوطن العربي وفي محيطنا الإسلامي، ويرى أن مأزق هذا المشروع صنعته قوى المقاومة العربية والإسلامية وما تزال، ويعلن وقوفه بوضوح، ومن دون أي تردد إلى جانب هذه القوى في مختلف أقطار الوطن العربي التي تعاني من الاحتلال، ومن العدوانية الإسرائيلية والأمريكية، وإلى جانب فعالياتها وجهودها لتحقيق النصر، من فلسطين والعراق ولبنان، وصولاً إلى الصومال، ويدعو إلى حمايتها وتعزيز قدرتها، وحفظ سلاحها، ووحدتها الذاتية، وذلك من خلال صيانة هذه الوحدة وتأمين استنادها إلى وحدة وطنية حقيقية وجبهة داخلية مقاومة فاعلة. كما يدعو إلى مقاومة كل أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني وإلى تفعيل سلاح المقاطعة بكل أشكالها.

ويوجه المؤتمر التحية للأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال الصهيوني، والأسرى والمعتقلين في سجون الغزاة وعملائهم في العراق، ويطالب بالإفراج الفوري عنهم وإيقاف المحاكمات الصورية المتواصلة.

سادساً: يؤكد المؤتمر القومي العربي حرصه على إقامة أفضل علاقات التعاون مع دول الجوار العربي وعلى الأخص: إيران وتركيا والعمق الأفريقي، على قاعدة المصالح والعوامل المشتركة، الاقتصادية والثقافية والأمنية والسياسية، دون أي تجاوز أو عدوان أو افتئات على هذه المصالح والعوامل المشتركة، وفي هذا الإطار يتطلع المؤتمر إلى مقاربة عربية ـ إيرانية لحل كل القضايا التي تثير الاحتكاك بين الأمة العربية وإيران، ومعالجة جريئة لكل الالتباسات الخطيرة التي تشكل دافعاً لهذا الاحتكاك، ونخص بالذكر هنا العراق، الذي يجب أن تبنى العلاقة فيه مع إيران، على قاعدة

مقاومة المحتل، ورفض كل إفرازات الاحتلال ومؤسساته، وتوفير مستلزمات هزيمته، والالتزام بعروبة العراق ووحدته أرضاً وشعباً، وأن توقف إيران كل الممارسات والسياسات والتدخلات في الشأن العراقي التي تتنافى مع هذا الالتزام وكذلك توقفها عن إثارة النعرات الطائفية والعرقية، وبخاصة تبنيها للأحزاب الطائفية المساندة للاحتلال الأمريكي والتي تعمل على تقسيم العراق على أساس طائفي.

ويعمل المؤتمر على إطلاق مسعى للحوار مع القيادة الإيرانية، ومع القوى الحية في المجتمع الإيراني من أجل تعزيز هذا الهدف، ولفتح السبل أمام ولادة تحالف شعبي، إيراني ـ عربي، يساهم في تحرير المنطقة وحمايتها من كل عدوان.

وفي سياق حق الأمة في استعادة أراضيها المحتلة، يؤكد المؤتمر على دعمه الكامل لجهود استعادة مختلف الأراضي العربية المحتلة، ونخص بالذكر جزر الإمارات العربية الثلاث، وسبتة ومليلة والجزر المتوسطية المغربية، وكذلك جزيرة مايوت (جزر القمر).

في إطار هذه الرؤية العامة لحال الأمة والمخاطر التي تحيط بها في هذه المرحلة، والتوجهات الرئيسة التي يعتمدها المؤتمر، أقرت الدورة التاسعة عشرة التقارير التفصيلية للجان التي شكلها المؤتمر، وهي:

١ ـ العمل العربي المشترك: التحديات والآفاق

ـ المحور السياسي: تقييم عام للعمل العربي المشترك وآلياته ومعوقاته.

ـ المحور الدفاعي والأمني: الأمن القومي العربي ودور معاهدة الدفاع العربي المشترك: الواقع والمعوقات والآفاق.

ـ المحور الاقتصادي: آليات الوحدة الاقتصادية العربية القائمة، بين الواقع والطموح.

ـ المحور الثقافي: المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم، والاستراتيجية الثقافية العربية وقضايا التربية واللغة العربية: الواقع، المعوقات وسبل التطوير.

ـ المحور الدبلوماسي العربي: الدبلوماسية العربية المشتركة: حدود التعاون وأسباب الجمود.

ـ البرلمان العربي الموحد: خطوة للاستعراض ام للتفعيل.

ـ العمل الشعبي العربي المشترك: الواقع والمعوقات والآفاق.

٢ ـ الواقع السياسي العربي الراهن: أبرز التحديات وسبل المواجهة

كذلك أقر المؤتمر التوصيات الملحقة بكل تقرير من هذه التقارير وأودعها الأمانة العامة للمؤتمر للعمل وإدخال التعديلات المقترحة عليها من طرف المؤتمرين والعمل على تنفيذها، كما أقر المؤتمر تكليف الأمانة العامة بإعداد مجموعة من القرارات المتصلة بالقضايا العربية الراهنة،

وكذلك مجموعة من الرسائل الموجهة إلى الرؤساء والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني العربية تتضمن مواقف المؤتمر ورؤاه، تجاه مختلف القضايا والساحات التي عالجها.

وأقر المؤتمر إلى جانب البيان الختامي إصدار «إعلان صنعاء»، الذي يتضمن رؤية المؤتمر لقضايا الأمة الرئيسة في هذه المرحلة.

المشاركون

أ. إبراهيم كمال الدين (البحرين): رئيس الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع.

أ. إبراهيم يسري (مصر): سفير سابق، كاتب ومحلل سياسي.

أ. أحمد الأصبحي (اليمن): الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام سابقاً.

آية الله أحمد الحسني البغدادي (العراق): مرجع ديني.

أ. أحمد الشوتري (الجزائر): أستاذ جامعي.

أ. أحمد القميري (اليمن): عضو الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح.

أ. أحمد الكحلاوي (تونس): رئيس الهيئة الوطنية لدعم المقاومة العربية في العراق وفلسطين.

أ. أحمد الوافي (موريتانيا): رئيس منتدى الفكر والحوار في موريتانيا.

أ. أحمد سعيد ناصر (اليمن): صحفي، مدير تحرير صحيفة الوحدوي.

أ. أحمد عبد الرحمن محمد (السودان): أمين عام مجلس الصداقة الشعبية العالمية ـ وزير سابق.

أ. أحمد عمر زعبار (تونس/بريطانيا): شاعر، صحفي.

د. أحمد محمد المتوكل (اليمن): عضو مجلس الشورى، سفير سابق.

أ. أمجد الكلاس (سورية): رجل أعمال.

أ. أمين إسكندر (مصر): كاتب، عضو قيادة حركة كفاية.

أ. أمين الغفاري (مصر/بريطانيا): نائب رئيس الجالية المصرية ـ لندن.

أ. أمين مختار مازن (ليبيا): رئيس تحرير مجلة «الكتاب العربي» ومجلة «لا».

أ. أمين يسري (مصر): سفير سابق.

أ. بوشرة بوشنتوف (المغرب): عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي.

الشيخ د. تيسير التميمي (فلسطين): قاضي قضاة فلسطين.

أ. تيسير مدثر (السودان): محامٍ.

أ. ثائر الدوري (سورية): طبيب/كاتب.

أ. جمال السلمان (البحرين): مسؤول الثقافة بنادي العروبة/عضو اللجنة التأسيسية للتجمع القومي الديمقراطي.

أ. جمال فهمي (مصر): عضو مجلس نقابة الصحفيين المصريين، مسؤول العلاقات العربية والخارجية.

أ. جميل هلسة (الأردن): مدير عام مكتب المحاسبات التجارية.

د. جواد الحمد (الأردن): مدير عام مركز دراسات الشرق الأوسط.

أ. حاتم أبو حاتم (اليمن): رئيس اللجنة اليمنية لمقاومة التطبيع.

د. حارث الضاري (العراق/الأردن): الأمين العام لهيئة علماء المسلمين.

أ. حسن الوائلي (العراق/بريطانيا): مهندس.

أ. حسن عريبي (الجزائر): نائب سابق في البرلمان عن حركة الإصلاح الوطني.

د. حسن علي العالي (البحرين): نائب رئيس جمعية التجمع القومي الديمقراطي.

د. حسن نافعة (مصر): رئيس قسم العلوم السياسية/جامعة القاهرة.

أ. حمد أحمد العثمان (البحرين): عضو جمعية الوسط العربي الإسلامي.

أ. حمدان حمدان (سورية): كاتب، باحث.

أ. حمزة برقاوي (فلسطين/سورية): كاتب، أمين سر الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين.

أ. حميد مرعي (سورية): اقتصادي.

أ. حنان عواد (فلسطين): رئيس رابطة القلم الدولي ـ فرع فلسطين.

أ. حياة التيجي (المغرب): باحثة، عضو المجلس الوطني للحزب الاشتراكي الموحد.

أ. خالد السفياني (المغرب): محام/منسق مجموعة العمل الوطنية لدعمٍ العراق وفلسطين/الأمين العام للمؤتمر القومي العربي.

د. خالد بن إسماعيل (الجزائر): أستاذ جامعي، تنسيقية مناهضة المد الصهيوني في الجزائر.

أ. خالد عبد المجيد (فلسطين/سورية): أمين عام جبهة النضال الشعبي الفلسطيني.

أ. خالد عمر (اليمن/مصر): إعلامي، مدير المركز الثقافي اليمني في القاهرة.

د. خضير المرشدي (العراق/سورية): رئيس المكتب السياسي للجبهة الوطنية والقومية والإسلامية في العراق.

أ. الخليل ولد الطيب (موريتانيا): نائب في البرلمان، نائب رئيس التحالف الشعبي التقدمي، عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي.

أ. داوود المراغي (فلسطين/سورية): عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

أ. رحاب مكحل (لبنان): مديرة المؤتمر القومي العربي، أمينة سر المنتدى القومي العربي في لبنان.

أ. رسول الجشي (البحرين): صيدلي/نائب سابق، رئيس جمعية التجمع القومي الديمقراطي.

د. زياد الزعبي (الأردن): طبيب/الأمين العام للرابطة العربية للعمود الفقري.

أ. سامي لطيف (ليبيا): كاتب وباحث سياسي.

أ. سعدون المشهداني (العراق/السويد): كاتب.

أ. سعيد ثابت سعيد (اليمن): عضو الأمانة العامة، عضو الدائرة السياسية للإصلاح، نقيب الصحفيين اليمنيين بالوكالة.

أ. سلام مسافر (العراق/روسيا): رئيس المنتدى الثقافي العراقي في روسيا الاتحادية.

أ. سلطان العتواني (اليمن): الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

أ. سلمان عبد الله (العراق/قطر): نائب الأمين العام للمؤتمر التأسيسي العراقي الوطني.

أ. سليم الزعبي (الأردن): محامٍ/وزير ونائب سابق.

أ. سميرة رجب (البحرين): كاتبة صحفية، عضو مجلس الشورى.

د. شفيقة سعيد الصبري (اليمن): عضو الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي.

أ. شكري عبد الكريم محاميد (سورية): مهندس.

أ. صباح المختار (العراق/بريطانيا): رئيس جمعية المحامين العرب ـ بريطانيا.

أ. صبحي توما (العراق/فرنسا): باحث اجتماعي.

أ. صفاء الصاوي (مصر): رئيسة النادي العربي في بريطانيا سابقاً.

أ. ضافي الجمعاني (الأردن): نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية ٦٠ ـ ٦٨ الأمين العام السابق لقوات الصاعقة.

أ. ضياء الفلكي (العراق/بريطانيا): منسق مؤتمرات الجالية العربية في بريطانيا.

أ. طالب الدليمي (العراق/تونس): كاتب.

د. طالب بحر فياض (العراق): أستاذ جامعي، باحث في الشؤون العربية.

أ. طاهر المصري (الأردن): عضو مجلس النواب الأردني/رئيس وزراء سابق.

أ. طلعت رميح (مصر): إعلامي، رئيس تحرير مجلة استراتيجيات.

اللواء طلعت مسلم (مصر): لواء أركان حرب متقاعد.

أ. الطيب الدجاني (فلسطين/الكويت): الرئيس التنفيذي لمجموعة أطلس الاستشارية.

د. عادل الحديثي (العراق/مصر): الأمين العام لاتحاد المهندسين العرب.

أ. عبد الإله المنصوري (المغرب): باحث، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الموحد.

د. عبد الحفيظ مقران (الجزائر): أستاذ جامعي.

أ. عبد الحليم قنديل (مصر): كاتب صحفي.

أ. عبد الحميد الحدي (اليمن): رئيس المنتدى الثقافي العربي ـ الإسلامي.

أ. عبد الحميد مهري (الجزائر): أمين عام سابق لجبهة التحرير الوطني الجزائرية، الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي.

أ. عبد الرحيم مراد (لبنان): نائب ووزير سابق.

أ. عبد الصمد الغريري (العراق/سورية): لواء متقاعد.

أ. عبد الصمد بلكبير (المغرب): أستاذ جامعي، عضو المجلس الوطني لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

أ. عبد العزيز السيد (الأردن): الأمين العام لمؤتمر الأحزاب العربية.

د. عبد العزيز المقالح (اليمن): شاعر/رئيس جامعة صنعاء سابقاً/رئيس مركز الدراسات والبحوث اليمني.

أ. عبد العظيم المغربي (مصر): نائب الأمين العام لاتحاد المحامين العرب، عضو مجلس الشعب سابقاً.

أ. عبد الغني ثابت محمد (اليمن): عضو الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الناصري.

أ. عبد القادر ازريع (المغرب): برلماني سابق، أمين عام حركة المبادرات الديمقراطية.

د. عبد القادر النيال (سورية): عضو مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

أ. عبد القادر بن قرينه (الجزائر): وزير سابق.

د. عبد القدوس المضواحي (اليمن): طبيب، نائب سابق، عضو قيادة التنظيم الوحدوي الناصري.

أ. عبد الكريم الأرياني (اليمن): رئيس وزراء سابق/أمين عام المؤتمر الشعبي العام سابقاً.

أ. عبد الكريم محسن (البحرين): ناشط في جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)، والجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني واللجنة الأهلية لمناصرة الشعب العراقي ونادي العروبة.

أ. عبد الله الحوراني (فلسطين): المنسق العام للتجمع الشعبي الفلسطيني للدفاع عن حق العودة.

أ. عبد الله الحويحي (البحرين): رئيس جمعية الوسط سابقاً.

أ. عبد الله السناوي (مصر): كاتب صحفي، رئيس تحرير صحيفة «العربي».

د. عبد الله محمد دحّان (اليمن): عضو اللجنة المركزية للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري/عضو المجلس المركزي لنقابة الاطباء والصيادلة اليمنيين.

أ. عبد الله نعمان محمد (اليمن): رئيس فرع نقابة المحامين ـ تعز.

أ. عبد المجيد مناصرة (الجزائر): نائب في البرلمان، نائب رئيس حركة مجتمع السلم.

أ. عبد الملك المخلافي (اليمن): عضو مجلس الشورى، الأمين العام السابق للتنظيم الوحدوي الشعبي.

د. عبد المنعم أبو الفتوح (مصر): الأمين العام لاتحاد الأطباء العرب.

أ. عبد النبي الفيلالي (المغرب): نائب برلماني، رئيس مجلس بلدي سابق.

أ. عبد الواحد هواش (اليمن): نائب أمين سر قيادة قطر اليمن لحزب البعث العربي الاشتراكي.

أ. عبد الوهاب الأنسي (اليمن): الأمين العام المساعد للتجمع اليمني للإصلاح.

د. عبد الوهاب القصاب (العراق/قطر): باحث ومفكر استراتيجي.

أ. عدنان عمران (سورية): وزير وسفير سابق.

د. عدنان عيدان (العراق/بريطانيا): مهندس.

أ. العربي فندي (المغرب): محامٍ، عضو المجلس الوطني للحزب الاشتراكي الموحد.

د. عز الدين دياب (سورية): أستاذ جامعي.

د. عزمي بشارة (فلسطين/قطر): مفكر.

أ. عصام عائد (العراق): أمين عام حزب الإصلاح الديمقراطي.

د. عصمت بكر الطائي (العراق): أستاذ جامعي.

أ. علاء الأعرجي (العراق/أمريكا): محامٍ وباحث.

أ. علي الريح السنهوري (السودان): عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

د. علي بن محمد (الجزائر): أستاذ جامعي/ وزير سابق.

أ. علي سيف حسن (اليمن): كاتب.

أ. علي عبد الله سعيد الضالعي (اليمن): عضو الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

د. علي فخرو (البحرين): رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للبحوث والدراسات، وزير سابق.

أ. علي لطف الثور (اليمن): وزير خارجية سابق/عضو مجلس الشورى.

أ. علي محمد اليزيدي (اليمن): نائب الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

د. عمار بن سلطان (الجزائر): أستاذ جامعي.

أ. عمر باقوني (سورية): عضو الجمعية الأهلية لمناهضة الصهيونية ونصرة فلسطين.

أ. عوني فرسخ (فلسطين/الإمارات): كاتب.

أ. غسان مكحل (لبنان/الإمارات): كاتب صحافي ومنتج تلفزيوني.

د. فؤاد حداد (فلسطين/بريطانيا): طبيب/عضو اللجنة التنفيذية للنادي العربي.

د. فاضل البدراني (العراق): كاتب وباحث علمي، جامعي.

أ. فاطمة محمد (اليمن): عضو مجلس الشورى.

أ. فايز شخاترة (الأردن): محامٍ، عضو الهيئة الإدارية للمنتدى العربي ومقرر اللجنة الثقافية فيه.

أ. فهمي هويدي (مصر): كاتب وصحفي.

أ. فواز العجمي (السعودية/قطر): إعلامي.

د. فوزي الأسمر (فلسطين/أمريكا): كاتب وباحث وناشط في الجالية العربية في الولايات المتحدة.

د. فيصل الركبي (سورية): نائب سابق، طبيب.

د. قائد سعيد محمد الشريب (اليمن): أستاذ القانون في جامعة عدن.

د. قاسم سلام (اليمن): عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

د. قطبي المهدي (السودان): وزير سابق.

د. كمال الطويل (فلسطين/أمريكا): رئيس سابق لرابطة الخريجين العرب ـ الأمريكيين، عضو مؤسس للمجلس الوطني للعرب الأمريكيين.

أ. لميس عبد الله (العراق/بريطانيا): إعلامية.

أ. ماجد مكي الجميل (العراق/سويسرا): كاتب وصحفي.

أ. مازن عبد المنعم يونس (العراق/لبنان): نائب الأمين العام للصناعات الكيماوية.

أ. مأمون خليفة (سورية/التشيك): مهندس، أمين سر المكتب التنفيذي لرابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين سابقاً.

د. مجدي المعصراوي (مصر): رئيس مجلس إدارة دار الكرامة للصحافة والطباعة والنشر.

أ. محسن العيني (اليمن/مصر): رئيس وزراء سابق.

أ. محمد أحمد الجابر (البحرين): عضو التجمع القومي الديمقراطي.

د. محمد أحمد الكباب (اليمن): عضو مجلس الشورى، رئيس جمعية الهلال الأحمر اليمني.

د. محمد أشرف البيومي (مصر): أستاذ جامعي/مدير برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق سابقاً.

د. محمد أكرم العدلوني (فلسطين/لبنان): أمين عام مؤسسة القدس.

د. محمد الأغظف غوتي (المغرب): نقيب الصيادلة، حقوقي.

د. محمد الحموري (الأردن): محامٍ/أستاذ جامعي/وزير سابق.

د. محمد الدوري (العراق/الإمارات): سفير سابق.

د. محمد السعيد إدريس (مصر): خبير في مركز الدراسات الاستراتيجية في جريدة الأهرام.

د. محمد المسعود الشابي (تونس): محام/ عضو سابق في القيادة القومية لحزب البعث.

د. محمد بوشيحة (تونس): الأمين العام لحزب الوحدة التعبئية.

أ. محمد حسب الرسول (السودان): عضو المكتب السياسي ـ المؤتمر الوطني.

أ. محمد سعيد ظافر (اليمن): اقتصادي، مستشار الهيئة العامة للمناطق الحرة.

أ. محمد سيف ناجي (اليمن): مستشار وزير التربية والتعليم.

د. محمد صالح المسفر (قطر): أستاذ جامعي، كاتب، نائب الأمين العام للمؤتمر القومي العربي.

د. محمد صالح الهرماسي (تونس/سورية): عضو قيادة قومية في حزب البعث.

أ. محمد عبد الحكم دياب (مصر/بريطانيا): صحفي/المركز الدولي للإعلام.

د. محمد عبد الملك المتوكل (اليمن): أستاذ جامعي، عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لمكافحة الفساد.

أ. محمد فائق (مصر): الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان سابقاً.

أ. محمد فاضل زيان (ليبيا/بريطانيا): محامٍ، جماعة الوطنيين الديمقراطيين الليبية.

أ. محمد فريد العريان (سورية): مدرس متقاعد، رئيس لجنة نصرة فلسطين والعراق في إدلب.

أ. محمد لخضر بلعيد (الجزائر): سفير سابق.

أ. محمد منيب جنيدي (مصر): الأمين العام للمركز الأفريقي لدراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، الأمين العام السابق للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

أ. محمد نزال (فلسطين/سورية): عضو المكتب السياسي لحركة حماس.

أ. محمود القصاب (البحرين): أمين سر التجمع القومي الديمقراطي.

أ. محمود معروف (فلسطين/المغرب): صحفي.

أ. المختار السكراتي (المغرب): رئيس بلدية مدينة قلعة السراغنة، رئيس جمعية المبادرات التنموية والتضامنية المحلية.

د. مخلص الصيادي (سورية/الإمارات): إعلامي.

أ. مزاحم التميمي (العراق): عميد قانوني.

د. مصطفى اللداوي (فلسطين/سورية): ممثل حركة المقاومة الإسلامية حماس سابقاً، كاتب وباحث.

د. مصطفى محسن (المغرب): كاتب، عالم اجتماع، خبير في قضايا التربية والثقافة والتنمية.

أ. مصطفى نبيل (مصر): رئيس تحرير مجلة الهلال.

د. مصطفى نويصر (الجزائر): أستاذ جامعي/ أمين عام الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية.

أ. مصطفى هشماوي (الجزائر): سفير سابق وباحث.

أ. معن بشور (لبنان): الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي، الرئيس المؤسس للمنتدى القومي العربي، كاتب.

أ. منذر الأعظمي (العراق/بريطانيا): باحث ومحلل في الشأن العراقي.

د. منذر سليمان (لبنان/أمريكا): محلل استراتيجي وباحث.

أ. منور الريماوي (الأردن): محامٍ.

أ. منير السعيد عيد (فلسطين/اليمن): عضو مجلس إدارة مؤسسة القدس.

د. موسى أبو مرزوق (فلسطين/سورية): عضو المكتب السياسي لحركة حماس.

أ. نائلة الرشدان (الأردن): عضو مجلس الأعيان الأردني سابقاً.

د. ناصر السيد (السودان): أستاذ جامعي.

أ. نبيل مجلي (مصر/أمريكا): أحد مؤسسي المجلس الوطني للعرب الأمريكيين، عضو مجلس إدارة رابطة الخريجين العرب في أمريكا، رئيس مجلس الإدارة للمنتدى العربي ـ الأمريكي، عضو مجلس إدارة مركز تنمية المجتمع في مدينة مانشستر.

أ. نجيب ددم (سورية): محامٍ.

د. نشأت الحمارنة (الأردن/سورية): أستاذ جامعي/طبيب.

أ. نصر شمالي (سورية): كاتب.

أ. نعيم المدني (الأردن): محامٍ.

أ. نور الدين الأزرق (المغرب): عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، عضو المكتب التنفيذي للمنظمة الديمقراطية للشغل، باحث في الاقتصاد المالي.

أ. هويدا العتباني (السودان): أستاذة جامعية وإعلامية.

أ. هيام فتحي دربك (مصر): إعلامية، رئيسة مجلس إدارة المركز الوطني للسلام الاجتماعي (معاً).

د. هيثم غالب الناهي (العراق/بريطانيا): كاتب وباحث.

د. وداد كيكسو (البحرين): مستشارة اقتصادية.

أ. ياسر عبد الجواد (مصر): محامٍ.

د. ياسين سعيد نعمان (اليمن): أستاذ جامعي/رئيس مجلس نواب سابق.

أ. يوسف إسماعيل (فلسطين): مسؤول العلاقات العربية في الحملة الشعبية لإطلاق سراح المناضل مروان البرغوتي وكافة الأسرى.

أ. يوسف الشولي (فلسطين/قطر): إعلامي.

د. يوسف مكي (السعودية): المدير التنفيذي لمؤسسة اليوسف للاستشارات الإدارية ـ مدير موقع التجديد العربي.

أ. يونس العموري (فلسطين): المدير التنفيذي للمؤتمر الوطني الشعبي للقدس.

صنعاء في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨.

أعضاء المؤتمر اللبنانيون والمقيمون في لبنان وغيرهم ممن لم يتمكنوا من الوصول إلى صنعاء بسبب إغلاق مطار بيروت

أ. **أحمد طبارة** (لبنان): رئيس مركز توفيق طبارة الثقافي/بيروت.

أ. **أسامة حمدان** (لبنان): ممثل حركة حماس في لبنان.

د. **أسامة محيو** (لبنان): أستاذ جامعي/مدير المؤتمر القومي ـ الإسلامي.

أ. **إقبال دوغان** (لبنان): محامية/رئيسة المجلس النسائي اللبناني سابقاً.

أ. **إلياس مطران** (لبنان): محامٍ.

الأب د. أنطوان ضو (لبنان): أمين عام اللجنة الأسقفية للحوار الإسلامي ـ المسيحي.

أ. **بهاء الدين عيتاني** (لبنان): نائب سابق.

أ. **جهاد كرم** (لبنان): سفير سابق/عضو المكتب الدائم للأمانة العامة لاتحاد الحقوقيين العرب.

د. **حيان سليم حيدر** (لبنان): ندوة العمل الوطني/ومنبر الوحدة الوطنية.

د. **خير الدين حسيب** (العراق/لبنان): اقتصادي/مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية/الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي.

د. **رغيد الصلح** (لبنان): كاتب.

أ. **رياض الريس** (لبنان): صحافي وناشر.

د. **زهير الخطيب** (لبنان): مهندس.

د. **ساسين عساف** (لبنان): أستاذ جامعي/نائب رئيس المنتدى القومي العربي في لبنان.

أ. **سايد كعدو** (لبنان): مخرج سينمائي.

أ. **سعد الله مزرعاني** (لبنان): نائب الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني.

د. **سليم الحص** (لبنان): رئيس وزراء سابق.

د. **سمير صباغ** (لبنان): أستاذ جامعي.

أ. **شفيق الحوت** (فلسطين/لبنان): كاتب سياسي.

أ. **صالح عرقجي** (لبنان/فرنسا): ناشط في العمل القومي.

د. **صباح ياسين علي** (العراق/لبنان): دبلوماسي وإعلامي.

د. **عامر خياط** (العراق/لبنان): المدير العام للمنظمة العربية لمكافحة الفساد.

أ. **عبد القادر غوقة** (ليبيا): سفير سابق.

أ. **عبد الله عبد الحميد** (لبنان): مدير مخيمات الشباب القومي العربي.

د. **غسان الخازن** (لبنان): محامٍ/دكتور في التاريخ.

أ. **غسان بن جدو** (لبنان): إعلامي.

أ. **فتحي أبو العردات** (فلسطين/لبنان): عضو المجلس الوطني الفلسطيني/عضو لجنة العلاقات الخارجية لحركة فتح.

أ. فيصل درنيقة (لبنان): أمين عام مجلس أمناء ملتقى الشباب القومي العربي سابقاً.

أ. ماجد عزام (فلسطين/لبنان): مدير مركز دراسات.

د. محمد المجذوب (لبنان): نائب رئيس المجلس الدستوري سابقاً/رئيس الجمعية العربية للعلوم السياسية سابقاً/رئيس المنتدى القومي العربي/عضو المكتب الدائم لاتحاد الحقوقيين العرب.

أ. معين الرفاعي (فلسطين/لبنان): ممثل حركة الجهاد الإسلامي في لبنان.

أ. ممدوح رحمون (سورية/لبنان): كاتب.

أ. نواف الموسوي (لبنان): مسؤول مكتب العلاقات الدولية في حزب الله.

أ. هاشم قاسم (لبنان): صحفي.

د. هاني سليمان (لبنان): محام/أستاذ جامعي/ رئيس لجنة الحريات وحقوق الإنسان في المنتدى القومي العربي.

د. هشام البساط (لبنان): مصرفي.

اللواء د. ياسين سويد (لبنان): لواء ركن متقاعد.

صنعاء، ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨.

إعلان صنعاء
صادر عن المؤتمر القومي العربي التاسع عشر

في الذكرى الستين لاغتصاب الحركة الصهيونية للجزء الأكبر من أرض فلسطين التي تمر بنا هذه الأيام، يذكر المؤتمر القومي العربي أن الصراع العربي ـ الصهيوني هو صراع على الوجود وليس صراعاً على حدود، ذلك أن الحركة الصهيونية، وبدعم من كل قوى الاستعمار العالمي، استهدفت فلسطين أرضاً وشعباً فاحتلت كامل الأرض وطردت الجزء الأكبر من الشعب من وطنه حيث شرد في المنافي في مختلف الأصقاع والأقطار، ولذا فلا حل يعيد الحق إلى أصحابه إلا برفع شعار التحرير والعودة، التحرير الذي يعني تحرير كل الأرض الفلسطينية المحتلة، والعودة التي تعني عودة كل من طرد من أرضه إلى دياره وأرضه التي شرد منها وليس إلى أي مكان آخر.

ولما كان الخطر الصهيوني يهدد الوطن العربي بأكمله بإقامة كيان عنصري أجنبي في قلبه ليفصل شطريه في آسيا وأفريقيا، ويشكل حاجزاً وعائقاً يمنع أية محاولات لإقامة الدولة العربية التي تتطابق حدودها مع حدود الأمة، فإن مهمة مواجهته هي واجب عربي بامتياز، لا يجوز لأي نظام عربي أن يتخلى عنه، وإن نضال الشعب العربي في فلسطين يشكل رأس الحربة في النضال العربي العام الهادف لتحرير كل فلسطين.

وكما أن الشعار الذي يجب أن يُرفع في كل وطن محتل هو إنهاء الاحتلال ورحيل قواه، كما هي الحال في العراق الآن، فإن الشعار الصحيح الذي يجب أن يتبناه النضال العربي الفلسطيني هو شعار التحرير وإنهاء الاحتلال، لا شعار الدولة المستقلة، التي لا يمكن لها أن تقوم إلا عبر مفاوضات، يفرض فيها العدو الصهيوني ومن يدعمه من القوى الاستعمارية، مواصفات كيان هش لا يحقق التحرير ولا العودة ولا يسمح للشعب العربي المشرد بتقرير مصيره على أرض وطنه.

وإذ يتابع المؤتمر بقلق بالغ الممارسات الصهيونية في مصادرة الأرض وإذلال الشعب العربي في فلسطين واستمرار محاولات تشريده وإبادته، فإنه يسجل استنكاره للحصار المفروض على قطاع غزة ويحمّل الحكومات العربية وفي مقدمها الحكومة المصرية مسؤولية رفع هذا الحصار وتوفير

كافة متطلبات الحياة الإنسانية الكريمة، وبخاصة الكهرباء والمنتجات النفطية والمواد الغذائية والطبية، من خلال إنشاء صندوق تابع لجامعة الدول العربية يتولى تمويل كل هذه الاحتياجات، وتحرير القطاع من قيود ربطه القسري القائم بالكيان الصهيوني.

وإذا كانت منظمة التحرير قد قامت عام ١٩٦٥ لتحرير ما احتل من أرض فلسطين عام ١٩٤٨، فإن أية منظمة أو سلطة أو فريق فلسطيني أو عربي لا يملك حق التنازل عن أي شبر من أرض فلسطين، وإن أي إلغاء لبنود الميثاق الوطني الفلسطيني الذي قامت المنظمة على أساسه يفقد المنظمة الأساس الشرعي الذي قامت عليه.

ويؤكد المؤتمر القومي العربي على ضرورة أخذ العبر والدروس من ممارسة الأطراف العربية (خيار السلام) كخيار وحيد لأكثر من خمسة عشر عاماً، لم تؤدِّ في نتيجتها سوى إلى المزيد من ترسيخ الوجود الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة، وعليه فإن المؤتمر القومي العربي يدعو القوى العربية الحية وكل الأنظمة العربية الحاكمة، وبالذات تلك التي مارست هذا الخيار، إلى العودة إلى الشعار الذي رفعه القائد الرئيس جمال عبد الناصر المتجسد في (إن ما أُخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة)، وعدم الاستجابة لمحاولات العدو الدؤوبة لتجزئة القضية الفلسطينية إلى قضية ضفة وقضية قطاع أو إلى قضايا فرعية أخرى يستغرق نقاش كل منها عشرات السنوات بلا نتيجة، كما يؤكد المؤتمر أن طريق التحرير هو طريق وحدة كل القوى الفاعلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي خارجها، على قاعدة مواجهة الاحتلال الصهيوني، لا على قاعدة التسابق للتفريط بالحق العربي الثابت في فلسطين.

إن الأمة العربية تواجه الآن واقعاً مأساوياً سياسياً واقتصادياً وأمنياً امتدت آثاره إلى تهديد الهوية القومية الحضارية للأمة. هذا الواقع يأتي محصلة لموجة مكثفة من مصادر التهديد العالمية والإقليمية من ناحية، ومن مصادر أخرى للأسف على المستويين القومي (والقطري) من ناحية أخرى. تحديات بهذا المستوى وواقع عربي بهذا السوء، يصعب مواجهتها من دون استراتيجية عربية شاملة للمواجهة، قادرة على استنهاض كافة مصادر القوة في الأمة وذخيرتها وخبراتها التاريخية، في التعامل مع مثل هذا النوع من التحديات والمخاطر. فبقدر خطورة ومستوى التحديات يجب أن تكون استراتيجية المواجهة شاملة هي الأخرى، وعلى المستوى نفسه من الجدية والقوة والشمول.

يأتي في مقدمة هذه التهديدات ما يمثله المشروع الأمريكي المتحالف مع المشروع الصهيوني، الذي لا يرمي فقط إلى تفكيك النظام القومي العربي واستبداله بنظام إقليمي بديل منعدم الهوية، يلعب فيه الكيان الصهيوني دور القوة الإقليمية العظمى، بما يعنيه ذلك من إهدار لكل نضالات الأمة من أجل وحدتها ومن أجل تحرير أجزائها المغتصبة وفي مقدمها فلسطين، لكنه يرمي بالإضافة إلى ذلك، إلى تفتيت الدولة القطرية العربية، من خلال الدعوات لإعادة ترسيم الخرائط السياسية وتقسيم ما سبق تقسيمه من أرض العرب أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى، عبر العمل على تقسيم

الدول العربية إلى دويلات تابعة على أسس عرقية أو طائفية أو مذهبية، على نحو ما يجري تنفيذه في العراق منذ الاحتلال الأمريكي له في عام ٢٠٠٣.

ولا يقل خطورة عن هذا التهديد ذاك التطابق بين إنتاج استقطاب طبقي اجتماعي ـ سياسي جديد على الصعيد العالمي تجسيداً لسياسة العولمة وانطلاق الرأسمالية المتوحشة من عقالها لفرض سيطرتها، متجاوزة حدود الدول، ومعتمدة على سياسة التدخل القسري في شؤونها الداخلية، وبين إنتاج استقطاب طبقي ـ سياسي جديد داخل الدول العربية. ومثلما تم تقسيم العالم إلى مجتمعات (وليس دولاً) غنية مسيطرة ومجتمعات أخرى فقيرة مسيطر عليها، يجري فرض استقطاب طبقي اجتماعي ـ سياسي داخل الدول العربية، بين طبقات تحتكر السلطة والثروة وطبقات فقيرة محرومة ومعزولة ومهمشة ومسيطر عليها.

والأهم من هذا هو ذلك التلاقي، الذي يصل إلى درجة التحالف، بين قوى الهيمنة الرأسمالية الخارجية التي يقودها النظام الأمريكي وحليفه الصهيوني، وبين القوى المسيطرة على السلطة والثروة داخل الدول العربية التي تمارس الاستبداد والفساد.

هذا التحالف بين قوى الهيمنة العالمية التي يجسدها المشروع الأمريكي الجديد، وقوى الاستبداد والاحتكار السياسي والاقتصادي في الداخل العربي، ليس وليد تطورات عالمية فقط، ولكنه أيضاً وليد تطورات عربية، على مستوى كل دولة عربية وعلى مستوى النظام العربي ككل. فالنظام الرسمي العربي أخذ يفقد قدراته على الصمود مع نهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي، عندما وقّع النظام المصري «معاهدة السلام» مع الكيان الصهيوني عام ١٩٧٩، وبعد أن تبنى النظام الرسمي العربي «السلام» كخيار استراتيجي أوحد، وبدأ مسلسل التنازلات والخضوع للإملاءات الأمريكية.

هذا الخضوع تحوّل إلى تبعية صارخة بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وقبول الدول العربية بمشروع مؤتمر مدريد وما أسفر عنه من «معاهدات سلام» جديدة مع الكيان الصهيوني، وجاء الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ومشاركة أنظمة عربية في دعم وتيسير سبل نجاح هذا الغزو، ليؤدي إلى مزيد من انكشاف النظام الرسمي العربي وعجزه عن القيام بمسؤوليات الدفاع عن الأمة وحماية مصالحها، وترافق كل ذلك مع عودة مكثفة لقوى الاستعمار القديمة والجديدة إلى العديد من بقاع الوطن العربي، تجسدت في انتشار القواعد العسكرية الأجنبية على الأرض العربية، تلك القواعد التي كان النضال القومي العربي التحرري قد نجح في الإجهاز عليها في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، حين اعتبرت أكبر مهددات الاستقلال الوطني والقومي، وأفعل الأدوات الأجنبية في السيطرة على الأقطار العربية، لكن الأخطر في هذه العودة (الجديدة) هو أنها تتم بموافقة ورضى، ان لم نقل باستدعاء، من قبل أنظمة حكم عربية تدّعي السيادة والاستقلال، وأن لها الحق في أن تستعين بمن تشاء من القوى الأجنبية لتأمين بقاء الحاكمين في هذه الدول على سدة مناصبهم الرئيسية، خلافاً لإرادة شعبهم، الذي يفترض أنه مصدر كل سلطة لهؤلاء الحكام، ولذا فإن المؤتمر

القومي العربي يؤكد على رفع شعار ضرورة التخلص من القواعد الأجنبية على الأرض العربية بكل الوسائل الممكنة، والعودة إلى تأمين الأمن القومي لكل دولة من خلال تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك.

وارتبط بهذا الواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي العربي واقع سياسي لا يقل سوءاً، أصبحت فيه «الدولة التسلطية» هي المسيطرة على مقاليد السلطة والثروة وفرضت معادلة احتكار السلطة، عبر ممارسات مؤسسات سياسية فاسدة حالت في معظم الأحيان دون قيام تعددية سياسية حقيقية، وأدت في أحيان أخرى إلى قيام تعددية سياسية مشوهة، فرضت معادلة أو لعبة سياسية قائمة على قاعدة وجود حزب أو عائلة أو قبيلة حاكمة تسعى إلى أن تظل حاكمة وإلى الأبد، ووجود أحزاب معارضة تعارض فقط، وقبلت أن تظل معارضة وإلى الأبد، وقد سقط أغلبها تحت ضغوط الترهيب والغواية التي تمارسها السلطات الحاكمة والتي استطاعت من خلالها أن تنتزع هذه الأحزاب من قواعدها الشعبية، وتجعلها مجرد أدوات مزيفة لتجميل الوجه القبيح للدولة التسلطية والمعادلة السياسية المشوهة لمجمل العمل السياسي، وشاهد زور على فرض شرعية مزيفة لهذه الدولة التسلطية الحاكمة في أغلب الدول العربية سواء كانت ملكية أو جمهورية، وهي خلافاً لكل أشكال الدولة المستبدة السابقة، تحقق هذا الاحتكار عن طريق اختزال المجتمع المدني وتحويل مؤسساته إلى تنظيمات تضامنية تعمل كامتدادات لأجهزة الدولة، كما أنها خلافاً لكل أشكال الدول المستبدة الأخرى، تخترق النظام الاقتصادي وتسيطر على مقاليد الثروة فيه إما بالمصادرة وإما بالفساد، وتعتمد اعتماداً مفرطاً على الأجهزة الأمنية لدرجة توريط الجيوش في مهمة فرض الأمن الداخلي لحماية النظام الحاكم وفرض استمراريته بالترويج لمعادلة «الاستمرار والاستقرار»، أي أن استمرار هيمنة النظام الحاكم هو الضمان الأفضل للاستقرار، الذي هو البديل المباشر للفوضى، التي تحرص على أن تجعلها قرينة لدعوة التغيير لمصادرة هذه الدعوة واعتبارها ومن يقومون بها المصدر الأساسي لتهديد الاستقرار.

لذلك لم يكن غريباً أن ينعكس هذا الاستقطاب الداخلي في الدول العربية بين قوى حاكمة مستبدة مسيطرة على الثروة، وبين قوى شعبية تعاني الحرمان الديمقراطي والاقتصادي، مع استقطاب آخر إقليمي، فرضه المشروع الأمريكي بين محور «للاعتدال» أفرزته جلياً تحالفات الحرب الإسرائيلية على لبنان صيف ٢٠٠٦، يضم دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن متحالفة مع الولايات المتحدة (٦+٢+١)، حيث تم ضم نظام الحكم العميل في العراق إلى هذا المحور بطلب من وزيرة الخارجية الأمريكية، ومحور آخر «للشر» يضم سورية وإيران ومنظمات المقاومة العربية: حزب الله في لبنان وحركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين.

محور «الاعتدال» العربي هذا هو المتحمس لما يسمى «مبادرة السلام العربية» والمتمسك بشعار «السلام هو الخيار الاستراتيجي للعرب» وغير المستعد للبحث في خيارات أخرى بديلة أو الإفصاح عن دعم المقاومة التي باتت توصف بالإرهاب، وهو الذي شكك في النصر الذي

حققته المقاومة الإسلامية في لبنان صيف ٢٠٠٦ على إسرائيل المدعومة أمريكيا، تحت ذريعة أن حزب الله حزب طائفي شيعي وأنه مدعوم من إيران، وهو ذاته المحور الذي ما زال متورطاً في جريمة فرض الحصار على قطاع غزة، وهو نفسه الذي أبدى استجابة لدعوة إرسال سفراء عرب إلى بغداد لمواجهة ما تسميه واشنطن بالنفوذ الإيراني في العراق، وهو النفوذ ذاته الذي كان للأمريكيين الدور الأكبر في إفساح المجال له لدخول العراق والمشاركة في تدمير الدولة العراقية، ثم تأتي الإدارة الأمريكية اليوم لتطالب الدول العربية بخوض الصراع ضد إيران في العراق حماية للمشروع الأمريكي ذاته.

وعلى المستوى الإقليمي توجد مصادر أخرى للتهديد بسبب تعارض المصالح بين المشاريع القومية الاستراتيجية لدول الجوار الرئيسة في ظل غيبة المشروع القومي العربي القادر على التفاعل الإيجابي مع هذه المشاريع.

إن غياب المشروع القومي العربي يؤدي إلى تحول ذلك التعارض في المصالح القومية إلى صدام يترتب عليه تهديد المصالح العربية القومية، خصوصاً مع عجز النظام العربي الرسمي عن مواجهة أطماع بعض هذه الدول في الأراضي والمياه العربية.

كل هذا يحدث في ظل غيبة كاملة لمشروع عربي قادر على مواجهة التحديات الدولية والإقليمية في ظل انفراط عقد النظام العربي القائم الذي بات مخترقاً وبعنف، ومستعداً في أحيان كثيرة لأن يتحالف مع الأعداء، وأن ينخرط في مشروع الاستقطاب الإقليمي بين محوري «الاعتدال والشر» وأن يفرط ضمن هذا الاستعداد بثوابت الأمة وأهدافها العليا في الاستقلال الوطني والقومي والوحدة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية المستقلة والتجدد الحضاري.

إن مسلسل التفريط في مصالح الأمة وأهدافها العليا من جانب النظام العربي الرسمي الراهن تتجلى الآن بشكل صارخ في العراق وفلسطين ولبنان والسودان والصومال، تفريط يتستر وراء مظاهر العجز على نحو ما تكشف الأنظمة أزمة المعابر في قطاع غزة، التي كان فيها هذا النظام أكثر من متواطئ، وعلى نحو ما يتكشف يومياً في ظل الأزمة السياسية اللبنانية، كما ويتجلى بشكل صارخ في العراق حيث يتستر النظام العربي على جرائم الاحتلال، كما يتستر على منظومة المعاهدات والتحالفات التي تسعى إدارة جورج بوش الأمريكية لتوقيعها مع النظام العميل في العراق وحكومته برئاسة نوري المالكي، لفرض هيمنة أمريكية كاملة على العراق سياسياً واقتصادياً وعسكرياً بل وثقافياً.

إن كل تلك التحديات التي تواجه الأمة العربية وتهدد مصالحها القومية وأهدافها العليا، تستلزم أن تواجه باستراتيجية عربية قادرة على تحمل أعباء تلك المواجهة، وهذا لا يمكن أن يتحقق من دون الاتفاق على مشروع قومي للنهضة قادر على المقاومة والبناء معاً، بشرط أن يسعى وأن يحدد القوى الفاعلة صاحبة المصلحة فيه. هذا المشروع القومي يجب أن تنهض به حركة تحرر عربية شعبية ترتكز في تكوينها على القوى الشعبية صاحبة المصلحة في المشروع ومؤسساتها الجماهيرية

المختلفة، من أحزاب ونقابات ومؤسسات مجتمع مدني مؤمنة بأهداف المشروع وقادرة على إنجازه عبر حركات تحرر وطنية داخل الأقطار العربية، ويمكن لهذه الحركة أن تضم كافة القوى والتيارات القومية والإسلامية واليسارية والوطنية الليبرالية، شريطة الإيمان بوحدة الأمة العربية، والعمل بإخلاص من أجل إقامة دولة الأمة لمواجهة المشروع الأمريكي ـ الصهيوني، الذي لا تقوى على مواجهته ودحره سوى قوى الأمة العربية مجتمعة، مع إعلان رفض كل مشاريع الهيمنة الأجنبية على وطننا التي ترفع شعار تقسيم دوله إلى دول معتدلة وأخرى متطرفة، مما يؤدي إلى تمزيق وحدة الأمة أرضا وشعبا، واستبدال أعدائها الحقيقيين بأعداء وهميين. إنّ هذا المشروع يجب أن يكون قادراً على بناء «مجتمع الكفاية والعدل والحرية» وامتلاك القدرات العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية الكفيلة بصون وحماية الأمن القومي العربي وتحرير الأراضي العربية المغتصبة والمحتلة، فضلاً عن امتلاك القدرات الذاتية للتحديث والتطور والتجدد الحضاري التي تمكّن الأمة من التخلص من كل قيود التخلف والتراجع وامتلاك قدرات النهوض والتقدم وتحقيق وحدتها المأمولة.

إن المشروع النهضوي العربي القادر على مواجهة التحديات وبناء المستقبل، هو مشروع صنع المستقبل العربي ذاته في مواجهة المعضلات والتحديات الست الأساسية الراهنة: الاحتلال والتجزئة والتخلف والاستغلال والاستبداد والجمود الحضاري، من خلال تحديد الأهداف والمهام النضالية القادرة على مواجهة هذه التحديات والمعضلات التي تتفاقم يوماً بعد يوم: هدف التحرر والاستقلال الوطني والقومي لمواجهة حال الاحتلال والخضوع للهيمنة الأجنبية التي تتفاقم بوتيرة متزايدة، والحرية والديمقراطية لمواجهة الاستبداد الداخلي الذي تجسده الدولة التسلطية المتحالفة مع قوى الهيمنة الخارجية، والعدل القانوني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي لمواجهة الظلم والاستغلال الاقتصادي والاجتماعي والاحتكار السياسي للسلطة، والتنمية المستدامة القادرة على تحقيق مجتمع الكفاية لمواجهة التخلف والتبعية، والنضال المتجدد والمتواصل من أجل تحقيق الوحدة العربية التي تشكل الرد الحاسم ليس فقط لمواجهة التجزئة التي فرضت على الأمة في عقود طويلة مضت من الخارج، ولكن أيضاً لمواجهة مشروع إعادة التقسيم الذي يسعى المشروع الأمريكي ـ الصهيوني إلى فرضه على الوطن العربي، بالتعاون مع أطراف داخلية منعدمة الولاء الوطني والقومي، ارتضت أن تكون بؤراً للعمالة الأجنبية ومرتكزات للتبعية والهيمنة. أما التجدد الحضاري والتحديث المتواصل وتحرير الفكر العربي من انغلاقه وجموده وانفتاحه الحر على كل مصادر التنوير والثقافة الحرة، فهو الكفيل بمواجهة كل قيود التعثر والتأخر التاريخي وحماية الهوية القومية العربية من كل محاولات شطبها واستبدالها بهويات طائفية أو عرقية أو نزعات شعوبية بغيضة تؤدي إلى فرض خطط إعادة التقسيم الراهنة.

إن تحقيق هذه الأهداف يستلزم أولاً وضع استراتيجية واضحة ترتكز على تحديد ما يمكن تسميته بـ «هدف الاختراق» أي الهدف النموذجي الذي يمكن من خلاله الانطلاق لبدء مشروع النهضة والقادر على جذب أوسع فئات الأمة وتمكينها من تحقيق باقي الأهداف، عبر سلسلة من

المهام النضالية المتداخلة في ما بينها. ويستلزم ثانياً السعي لامتلاك القدرات والآليات والأدوات اللازمة للبدء في تحقيق وإنجاز المشروع النهضوي بأهدافه الستة.

ويسلتزم ثالثاً الأخذ بالاعتبار أهمية تفعيل النظام الرسمي العربي حيثما كان ذلك ممكناً، إذ إن تفعيل هذا النظام في ظل التحديات الراهنة يعتبر ضمانة لبقاء الدولة العربية القطرية المعرضة للتمزيق والتفتيت. ويستلزم رابعاً الأخذ في الاعتبار خصوصيات بعض الدول العربية التي قد لا تتلاءم مع أولويات النضال في أقطار عربية لاعتبارات تكتيكية، وأن التوافق حول هدف الاختراق لتحقيق المشروع النهضوي العربي ضرورة قومية استراتيجية، لكن الواقع العربي يفرض التلازم بين مجمل الأهداف النضالية للامة وتأسيس الآليات اللازمة لتحقيقها وفي مقدمها حركة التحرر الشعبية العربية.

إن المقاومة بكافة أشكالها العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية يجب أن تكون هدف الاختراق لتحقيق المشروع العربي النهضوي، ولكن هذه المقاومة تستلزم توافر العديد من الشروط لإنجاحها، وأول هذه الشروط هو احتضان الأمة العربية في كافة أقطارها لقوى المقاومة فيها، دعماً بالرجال والسلاح والمال، تجسيداً لوحدة الأمة ولوحدة قضيتها مهما تعددت ساحاتها، بالإضافة إلى تأمين الإصلاحات السياسية والديمقراطية وتأمين حقوق الإنسان والمواطنة، والتي يجب أن تعكس، بالفعل لا بمجرد القول، أن الشعب هو المصدر الوحيد لكل سلطة تمارس باسمه على الأرض العربية.

وفي هذا المجال يؤكد المؤتمر القومي العربي أن تأمين سلاح المقاومة وسلامة منتسبيها هو خط قومي أحمر لا يجوز لأية سلطة حاكمة عربية أن تتجاوزه أو تهدده تنفيذاً لتعليمات أمريكية ـ صهيونية، ترى في حركات المقاومة في كل من فلسطين والعراق ولبنان حركات إرهابية، ذلك أن كل الشرائع السماوية والوضعية، الدولية منها والوطنية، تقر بأن الدفاع عن الوطن ومقاومة الاحتلال هو حق مشروع لكل الشعوب التي تتعرض للعدوان والاحتلال، وأن الإرهاب يتجسد في أبشع صوره بقوى العدوان والاحتلال التي تعربد في فلسطين والعراق ولبنان والسودان والصومال.

ويلاحظ المؤتمر أن الاستبداد الذي تمارسه الأنظمة العربية الحاكمة على شعبها ومنعه من المشاركة في صنع القرار السياسي، هو الذي يضعف قدرة هذه الأنظمة على مواجهة الضغوط الأجنبية الرامية إلى فرض التبعية على هذه الأنظمة ويدفعها بالتالي لإعلان الرضوخ لهذه الضغوط، بدعوى عدم القدرة على المواجهة، علماً بأن النظام الذي يستدعي شعبه للاحتماء به من هذه الضغوط، لا يمكن أن يخذله شعبه، ومن لا يحميه شعبه لا يمكن أن تحميه أية قوة في الوجود، ولذا فإن المؤتمر القومي العربي يتوجه بالنداء إلى جميع الحكام العرب لكي يمكنوا أبناء شعبهم من ممارسة الحريات الديمقراطية التي كفلتها معظم دساتير هذه الدول، وإن على الورق وليس لأغراض التطبيق، لأنه لا سبيل لتأمين استقرار أي نظام إلا بموافقة الشعب والتفافه حول هذا النظام ولا يمكن لشعب مستعبد من قبل حكامه في الداخل أن يتمكن من مواجهة عدو خارجي.

وإذ يعي المؤتمر كافة التحديات التي تواجه الأمة، فإنه على يقين من أنها في مجملها تشكل ارتسامات مشهد متكامل من تلك التحديات التي تتجسد في هجمة أمريكية ـ صهيونية تعبر عن نفسها بما يحدث من احتلال وعدوان وتهديد، على نحو ما هو قائم في فلسطين والعراق ولبنان والسودان والصومال، فإنه يؤكد على أن المقاومة هي الرد الاستراتيجي على كل أشكال هذه التحديات وأن الأمة العربية مطالبة بتقديم كافة أشكال الدعم والمساندة لهذه المقاومة للوصول إلى أهدافها في التحرير والنصر.

في العلاقة مع دول الجوار

يؤكد المؤتمر حرصه على إقامة افضل العلاقات التعاونية مع دول الجوار العربي، وعلى الأخص كل من إيران وتركيا ودول العمق الأفريقي، على قاعدة المصالح المشتركة بين الأمة العربية وبين كل منها، من دون تجاوز أو عدوان أو افتئات على هذه المصالح والحقوق.

في العراق: يؤكد المؤتمر أن الاحتلال هو السبب الرئيس لكل ما ابتلي به العراق ولا يزال، من تهديد لهويته العربية وتمزيق لنسيجه المجتمعي ووحدته واستقلاله الوطني وإذكاء لنعرات عرقية وطائفية ومذهبية ونهب منظم لثرواته وتبديد لتراثه الحضاري، وأن لا سبيل للخلاص من كل ذلك إلا بالإنهاء الفوري للاحتلال، من خلال دعم المقاومة العراقية المسلحة الباسلة بكافة أطيافها القومية والإسلامية والوطنية والانخراط في مصالحة وطنية شاملة على قاعدة إزالة الاحتلال وتوكيد عروبة العراق ووحدة كيانه أرضاً وشعباً ضمن مشروع وطني ديمقراطي.

ويطالب المؤتمر الدول العربية بوقف اعترافها وتعاملها مع الحكومة العميلة التي أقامها الاحتلال في العراق، ودعم وإسناد المقاومة العراقية لتحقيق أهدافها ورعاية المصالحة العراقية الشاملة.

وإذ يثمن المؤتمر مساندة إيران لقوى المقاومة في كل من لبنان وفلسطين، بما تمثله من مقاومة لمشروع الهيمنة الأمريكي ـ الإسرائيلي على غرب آسيا، كمنطلق لبسط هيمنته الشاملة على أوراسيا ـ جائزة القرن ـ فإنه ينظر بعين الاستنكار لمجمل الممارسات الإيرانية في العراق، التي استغلت أجواء الاحتلال الأمريكي له لتغلب مصالحها القومية الضيقة، على ما يمكن ان يشكل أرضية مقبولة لمصالح مشتركة بينها وبين الأمة العربية، وفي مقدمها الحفاظ على وحدة العراق أرضاً وشعباً، وعدم المساهمة في تذويب هويته العربية، وتمزيق كيان الدولة والمجتمع فيه، لأن ذلك إذا نجح، لا قدّر الله، لن تتوقف آثاره السلبية عند حدود العراق، بل ستمتد لتطال بمفاعيلها السلبية إيران، التي لن تكون بمنأى عن هذه الآثار السلبية، وهي النتائج التي لا مصلحة للعرب أو للإيرانيين فيها. وعلى إيران أن تدرك جيداً أن تبوُّؤَها المكانة الإقليمية والدولية التي تسعى إليها، لا يمكن أن يتحقق إذا لم تقم علاقاتها مع الدول العربية، وفي مقدمها العراق، على أساس من احترام المصالح المشتركة للجانبين العربي والإيراني، وأن احترام هذه المصالح يؤدي حتماً إلى بناء

علاقات عربية ـ إيرانية على أسس سليمة، وبدلاً من أن تقوم هذه العلاقات على التناحر والتصادم، فإن من مصلحة الجانبين أن تقوم على التفاهم واحترام كل جانب لسيادة الجانب الآخر، مما يفتح الباب لقيام الانسجام بين مصالح الجانبين، الذي قد يتطور إلى تحالف لمواجهة التهديد والمشترك لهما المتمثل في السياسات الأمريكية ـ الصهيونية، ولا مدخل لكل ذلك إلا باحترام وحدة العراق وهويته العربية وسلامته الإقليمية، ونبذ كل السياسات التي تهدف لتمزيق وحدته الكيانية والمجتمعية.

وأخيراً فإن المؤتمر يستنكر بوضوح أية مساهمة لأية دولة عربية في المخطط الأمريكي ـ الصهيوني الداعي لضرب إيران والذي يحض الكثير من الدول العربية على أن تكون ضمن الأدوات المنفذة لتحقيق أهداف هذا المخطط، تحت شعار مقاومة الإرهاب، وإن الذي يهدد أمن الدول العربية هي إيران وليست إسرائيل.

وفي لبنان: يؤكد المؤتمر حرصه على تأمين الوحدة الوطنية اللبنانية على قاعدة حماية المقاومة والمحافظة على سلاحها، والحفاظ على عروبة لبنان وأن لا يكون مقراً وممراً للمخططات الأجنبية، ويدين المؤتمر كل الضغوط الأجنبية والعربية التي تتآمر على المقاومة وعلى الوحدة الوطنية اللبنانية.

في السودان: يؤكد المؤتمر حرصه على وحدة السودان أرضاً وشعباً ويدين كل محاولات العدوان والتمزيق التي يتعرض لها من مختلف الأطراف الدولية والإقليمية الطامعة في ثروات السودان وترابه الإقليمي، كما يحذر المؤتمر القومي العربي من خطورة المخططات الصهيو ـ أمريكية التي تستهدف هوية السودان ودوره القومي، ويدعو المؤتمر إلى حل كافة الإشكالات والخلافات بين مختلف الأطراف السودانية عبر مشروع وطني ديمقراطي يُؤمن المشاركة السياسية الفعالة والمواطنة المتساوية وحقوق الإنسان.

في الصومال: يتعرض الصومال ومنذ أمد طويل لعدوان أمريكي ـ إثيوبي يستهدف تمزيق وحدته الوطنية واحتلال أراضيه واقتطاع أجزاء واسعة منها، لذلك فإن المؤتمر القومي العربي يؤكد مسؤولية النظام الرسمي العربي في التصدي لكل هذه المخططات، وتقديم كل أنواع الدعم الرسمي والشعبي للمقاومة الصومالية الباسلة لتحقيق أهدافها في مواجهة العدوان الواقع على هذا البلد العربي وتأمين الوحدة الوطنية فيه.

في المغرب العربي: يستنكر المؤتمر القومي العربي المحاولات الفرنسية لإقامة اتحاد متوسطي يخضع للهيمنة الفرنسية والتأثير الإسرائيلي، بهدف إدخال الكيان الصهيوني ككيان طبيعي في هذه المنظمة، ولإضعاف الهوية العربية لدول المغرب العربي بزيادة تبعيتها لفرنسا وإبعادها عن المحيط العربي.

في الإعلام العربي: ولما كان للإعلام الدور الأكبر في التوصل بين الإفراد والجماعات، فإن المؤتمر يؤكد بقوة على ضرورة تبني إقامة فضائية عربية، كمشروع استثماري عربي يفتتح القوميون

عملية الاكتتاب به، على إن يُستكمل ذلك بفتحه لاكتتاب شعبي عربي، لتكون أداة فعالة في نقل رسالة المؤتمر إلى الجماهير العربية في كل مكان، ولتكون الوسيلة لنشر وتعميق الوعي العربي الشعبي بالأبعاد المختلفة للمشروع العربي النهضوي الذي يتبناه المؤتمر.

نداء عاجل

إن المؤتمر القومي العربي المنعقد في دورته ١٩ في صنعاء بتاريخ ١٠ ـ ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨، في أجواء الذكرى الستين لاغتصاب فلسطين:

يعبر عن قلق أبناء الأمة البالغ من الأوضاع التي يعيشها أهلنا في غزة بسبب الحصار الإرهابي الذي يفرضه الاحتلال الصهيوني والإدارة الأمريكية، والذي ينفذ بأيادٍ عربية، والذي يهدف إلى إبادة جماعية لأبناء غزة بسبب صمودهم في وجه المشروع الصهيوني، ورفضهم القبول بالتفريط في فلسطين وفي الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في التحرير والعودة وبناء الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني.

إن المؤتمر القومي العربي يوجه نداء عاجلاً إلى كل من لا يزال له ضمير:

أولاً: الإنهاء الفوري لحصار غزة، وفتح المعابر العربية ـ الفلسطينية، وبشكل خاص معبر رفح، وإمداد أبناء غزة لكل ما يحتاجونه من وقود وغذاء ودواء.

ثانياً: إيقاف كل أشكال التطبيع مع الصهاينة، وتفعيل المقاطعة العربية الشاملة للكيان الصهيوني وقطع كل علاقة معه.

ثالثاً: إيقاف تزويد الكيان الصهيوني بالغاز المصري وتوجيه هذا الغاز إلى غزة والضفة.

رابعاً: الإفراج عن كل المعتقلين الفلسطينيين لدى السلطات المصرية الذين تمكنوا من عبور معبر رفح. وحماية وتوفير شروط العيش الكريم للفلسطينيين العالقين في الحدود العراقية.

خامساً: يدعو المؤتمر القومي العربي جماهير الأمة العربية والإسلامية وكل أحرار العالم إلى الرفع من وتيرة دعم غزة والضغط من أجل إنقاذ أبنائها من جريمة الحصار.

سادساً: ويدين المؤتمر مشاركة بعض حُمَاة الإرهاب الصهيوني في احتفال قياداته بالذكرى الستين لاغتصاب فلسطين. ويطالب الأنظمة العربية كافة بعدم استقبال بوش وغيره ممن سعوا ويسعون إلى مشاركتهم للصهاينة في هذه الاحتفالات التي تدعم الجرائم الإسرائيلية والتوجه نحو ميلاد الدولة اليهودية العنصرية.

سابعاً: يطالب المؤتمر السلطة الوطنية الفلسطينية بإيقاف التفاوض مع الصهاينة. ويدعو كافة الفصائل الفلسطينية إلى حوار فوري من أجل الوحدة الوطنية على قاعدة المقاومة والتشبث بالثوابت الفلسطينية.

صنعاء، ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨

المؤتمر القومي العربي العشرون ٢٠٠٩(*)

بيان إلى الأمة

باستضافة سودانية كريمة ومباركة عقد المؤتمر القومي العربي دورته العشرين في مدينة الخرطوم في الفترة من ١٦ ـ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ تحت عنوان: «المقاومة كخيار استراتيجي للأمة».

إن المؤتمر القومي العربي ليدرك عن وعي وعن يقين أن كل هذا التوافق والانسجام بين اختياره المقاومة خياراً استراتيجياً للأمة عنواناً لدورته الحالية وبين انعقادها في مدينة الخرطوم عاصمة اللاءات العربية الشهيرة: لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض مع العدو الصهيوني ولا تفريط في حقوق الشعب الفلسطيني، وعاصمة تمكين الأمة من استعادة لملمة قدراتها وطاقاتها، وامتلاك القدرة على المقاومة والصمود والنهوض والإصرار على تحرير كامل الأرض المحتلة، في لحظات كانت شديدة القسوة والمرارة والانكسار عقب نكسة حزيران/يونيو ١٩٦٧، لم يكن محض صدفة.

إن المؤتمر القومي العربي وهو يؤكد عزمه على جعل المقاومة خياراً استراتيجياً للأمة، يؤكد أيضاً وقوفه إلى جانب السودان ودعمه نضاله وصموده ضد العدوان الجائر الذي لم يستهدف زعامته وحدها، بل استهدف أيضاً وحدة السودان واستقراره وعروبته، واستهدف معه كل الأمة العربية، لأن السودان هو جسر التواصل العربي ـ الأفريقي، وامتداد لحضارة الأمة العربية وثقافتها، ولأن السودان القوي بموارده وإمكاناته وقدرات مواطنيه، يمثل دعماً قوياً لأمن القومي العربي، وهو بسبب هذا كله، كان وما يزال يتعرض للمؤامرات والفتن من الجنوب ومن دارفور، بل والضغوط السياسية والتشويهات الإعلامية والحصار الاقتصادي والعدوان العسكري حتى وصلت الأمور إلى المحكمة الجنائية الدولية غير الشرعية.

* * *

إن المؤتمر القومي العربي وهو يعي كل هذه التطورات الخطيرة والتحديات التي واجهت، وما تزال تواجه الأمة العربية وعلى الأخص من جانب المشروع الاستعماري الغربي والمشروع

(*) انعقد المؤتمر القومي العربي العشرون في الخرطوم خلال الفترة ١٦ ـ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

الصهيوني المتحالف معه، فإنه يشعر بالألم لتورط أطراف عربية في ممارسات قادت النظام الرسمي العربي إلى الانخراط في سياسات التبعية والاستسلام، ويدرك أن كل ما حدث من تحولات في مواقف أنظمة عربية بعينها وفي مواقف مشابهة من النظام الرسمي العربي لم تكن مجرد استجابة لضغوط أو إملاءات أمريكية و«إسرائيلية» بقدر ما هي تحولات «إرادية» أو اختيارية فرضتها مصالح خاصة للقوى الحاكمة المسيطرة على السلطة والثروة والمتحالفة بحكم هذه المصالح مع أطراف خارجية معادية للأمة.

إن الاستسلام للمشروع الصهيوني من جانب النظام العربي هو نفسه الاستسلام الذي قاد هذا النظام إلى الانقسام حول الغزو الأمريكي للعراق، والذي دفع نظماً عربية إلى التواطؤ مع هذا الاحتلال بتشجيعه عليه وتسهيله له والتآمر على المقاومة في العراق وفي لبنان وفي فلسطين وانتهاج سياسات معادية لها، والتورط في تعميم وصف كل قوى المقاومة العربية بالإرهاب ابتداءً من فلسطين وامتداداً إلى العراق ثم لبنان، والصمت على كل ما يجري من انتهاكات وعدوان للسيادة العربية في السودان والصومال.

المقاومة هي خيار الأمة الاستراتيجي

أمام كل هذه التحديات والتطورات وما آل إليه حال النظام الرسمي العربي وانكشافه الخطير يدرك المؤتمر القومي العربي أن خيار «السلام» الذي بدأه النظام المصري عام ١٩٧٩ وأصبح عربياً منذ القمة العربية في فاس عام ١٩٨٢ كان الخيار الخطأ، وأن المقاومة هي الخيار العربي الاستراتيجي الوحيد لمواجهته خطر العدوان الذي يمثله المشروع الغربي الاستعماري/الصهيوني، بل إن المقاومة هي الخيار الملائم للدفاع عن الأمة العربية وكرامتها. وهي البداية لبلورة مشروع عربي نهضوي قادر على تحقيق الأهداف الثلاثة المناهضة للمشروع الغربي الاستعماري ـ الصهيوني وهي: امتلاك العلم والتقدم لبناء نهضة عربية؛ وتحرير كل الأراضي العربية المحتلة، وتحقيق الوحدة العربية.

هذه الأهداف الثلاثة الجوهرية هي الردّ المباشر أولاً على ما أراد المشروع الغربي الاستعماري تحقيقه، وهي ثانياً أهداف التأسيس لمشروع عربي ـ حضاري ـ نهضوي.

إن المشروع النهضوي الحضاري العربي هو الأفق السياسي لمشروع المقاومة العربية، ولكن هذا المشروع يجب أن يجري تحقيقه عبر مسارات متعددة تمتد من المقاومة المسلحة إلى المقاومة القانونية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والشعبية من دون إهمال للرأي العام العالمي وما يمثله من رافد مدعم لنضالات الشعوب عندما تستطيع هذه الشعوب أن تكتسب الجدارة على احترام العالم هذه النضالات.

١ ـ في المقاومة القانونية

إن المؤتمر القومي العربي إذ يؤمن بأن المقاومة حق مشروع للشعوب كفلته القوانين الدولية والشرائع السماوية فإنه يدعو إلى:

أ. حيث إن رفع الدعاوى الجزائية على قادة الكيان الصهيوني يحتاج إلى تكليف محامين ممن يملكون حق الترافع أمام قضاء كل دولة ترفع إليها الدعاوى، فمن الواجب على هؤلاء المحامين توثيق جرائم العدو الصهيوني في فلسطين المحتلة، بما فيها جرائمه الأخيرة في غزة، وجرائم الاحتلال الأمريكي في العراق، وتجهيز الأدلة الكافية للإدانة في كل دعوى، وإعداد الدراسات والمذكرات القانونية المطلوبة في هذا المجال، واستحضار أدلة الإدانة من قطاع غزة، وإعداد بيانات الهيئات الدولية، وتحديد شهود الإثبات بما في ذلك الأمين العام للأمم المتحدة.

ب. يوجه المؤتمر نداء إلى جميع المنظمات والمؤسسات ذات العلاقة في فلسطين وفي العراق لتوحيد جهودها والتنسيق في ما بينها لرصّ وتوثيق الجرائم التي اقترفها الجيشان الإسرائيلي والأمريكي في غزة، وفي الانتفاضات الفلسطينية الثلاث وغيرها، والعراق، وحشد ما أمكن من الأدلة لإثبات كل جريمة، والاستعانة بالخبراء في موضوع استخدام الأسلحة والوسائل المحرّمة دولياً، وذلك من أجل أن تكون مساهمة في المقاومة القانونية المطلوبة.

ج. يوصي المؤتمر بإنشاء مؤسسة أهلية شعبية تتكون من قيادات لها خبرتها في العمل الشعبي التطوعي وتكون مهمتها حشد التمويل المطلوب للمقاومة القانونية، وأن يتم تزويد هذه المؤسسة بجميع التوثيقات والمعلومات عن الجرائم الإسرائيلية، وأن يصبح المركز العربي لملاحقة جرائم الحرب «الإسرائيلية» الذي أنشأه اتحاد المحامين العرب، جزءاً من تلك المؤسسة، وذلك من أجل أن يصار إلى تكليف طواقم من المحامين العرب لدراستها، وتحضير المذكرات المناسبة بشأنها، وبعد ذلك تكليف محامين أجانب، كل في دولته، لرفع الدعاوى، على أن يكون كل منهم مرتبطاً بالطواقم العربية، بحيث يكون دور المؤسسة هو التنسيق والمتابعة للملاحقات القانونية المطلوبة، كما يوصي بتوسيع عمل المركز ليشمل التحقيق في الجرائم الأمريكية التي ارتكبت بالعراق.

د. العمل على تعديل القوانين الجنائية في البلدان العربية الموقعة على اتفاقيات جنيف ليصبح قضاؤها الوطني مختصاً بالنظر في جرائم الحرب التي تقع على الأرض العربية أمام محاكمها.

هـ. اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لاستصدار فتوى منها بعدم شرعية قرار مجلس الأمن وقرار المحكمة الجنائية الدولية بإصدار قرار القبض على الرئيس السوداني عمر حسن البشير.

و. إعداد دراسات قانونية ـ سياسية تحدد البدائل المتاحة قانونياً وسياسياً لتعزيز خيار المقاومة والتخلي عن خيار التفاوض مع العدو، والتحسب لكل القيود المفروضة على العرب من جراء التوقيع على معاهدات أو اتفاقات سلام مع العدو خاصة اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية واتفاقية أوسلو واتفاق وادي عربة، استعداداً لإصدار القرارات اللازمة بإلغاء كل هذه الاتفاقيات.

٢ ـ في المقاومة الاقتصادية

يؤكد المؤتمر أن المقاومة كخيار استراتيجي للأمة في حاجة إلى اقتصاد عربي مقاوم قادر على كفالة كل أسس التقدم والتنمية والاعتماد على الذات، وبناء هياكل اقتصادية يكون في مقدورها التأسيس لنهضة واندماج اقتصادي عربي يمكن الأمة من تحقيق وحدتها. كما يدرك المؤتمر أن المقاومة الاقتصادية تعد مطلباً أساسياً لتمكين الأمة من المقاومة وصد كل أشكال العدوان التي تواجهها.

إن المقاومة الاقتصادية مشروع إنمائي يعطي الأولوية للصمود في المواجهة المستمرة مع العدو كما أنها تعطي المناعة للتصدي للابتزاز الذي تمارسه قوى الاستعمار الجديد وحلفائها في المنطقة.

إن التحول إلى اقتصاد إنتاجي والتخلي التدريجي عن الاقتصاد الريعي، والاستثمار العربي المشترك في مشروعات إنتاجية زراعية وصناعية، والعمل على بناء قواعد قوية لاقتصادات عربية، تشكل في رأي المؤتمر المرتكزات الحقيقية للاقتصاد العربي المقاوم بكل ما تتيحه من قدرات على الصمود أمام كل الضغوط الاقتصادية الخارجية وما توفره من موارد لبناء القدرات العسكرية الكافية للدفاع عن الأمة.

إن المقاومة الاقتصادية الفاعلة تفرض أهمية الاندماج الاقتصادي العربي وبناء مشروع تنموي عربي قادر على تمكين الأمة العربية من تحقيق نهوض اقتصادي حقيقي يجعلها قادرة على المساهمة بنسبة معتبرة في الاقتصاد العالمي. كما أن المقاومة الاقتصادية الفاعلة تتطلب توظيف القدرات الاقتصادية العربية في فرض ضغوط اقتصادية حقيقية على الكيان الصهيوني وعلى الدول المساندة له، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، على نحو ما حدث عام ١٩٧٣ من استخدام لسلاح النفط. فالعرب في مقدورهم توظيف ثرواتهم من النفط والغاز وكيفية تسعيره، وثرواتهم وأرصدتهم المالية في الغرب، للضغط على الدول الداعمة للكيان الصهيوني، واستخدام هذه القدرات والثروات كسلاح مقاوم ضد المخاطر التي تستهدف الأمة من المشروع الاستعماري الغربي ـ الصهيوني. كما أن المقاومة العربية تستلزم مشاركة الشعب العربي بفعالية في توظيف «سلاح المقاطعة» الشعبية لكل الدول الداعمة للعدوان «الإسرائيلي» والأمريكي. لقد كانت تجربة المقاطعة الشعبية المصرية للتطبيع مع العدو الصهيوني على مدى ثلاثين عاماً مضت منذ توقيع اتفاقية السلام المصرية ـ «الإسرائيلية» نموذجاً يحتذى لأهمية مثل هذا النوع من المقاطعة باعتبارها سلاحاً مهماً في المقاومة الاقتصادية. وبهذا الخصوص يوصي المؤتمر بـ:

أ ـ الحرص على تفعيل المقاطعة الرسمية العربية للكيان الصهيوني ولكل الشركات المتعاونة معه، ودعم المكتب العربي للمقاطعة العربية.

ب ـ وقف كل علاقة اقتصادية عربية مع الكيان الصهيوني وبالذات تصدير النفط والغاز، وكل أنواع التبادل التجاري والاستثمار.

ج ـ تنشيط المقاطعة الشعبية العربية للمنتجات الأمريكية ومنتجات الدول الداعمة للكيان الصهيوني.

د ـ تدعيم التعاون الاقتصادي والاستثماري مع دول أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص، ومع كل الدول المساندة للحقوق العربية على وجه العموم في آسيا وأفريقيا.

هـ ـ تكثيف الاستثمار العربي في البلدان العربية والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي العربي من الغذاء.

و ـ تأسيس صندوق عربي دائم للاستثمار وإعادة البناء في قطاع غزة وإنهاء اعتماده على الكيان الصهيوني في الطاقة والمياه.

٣ ـ في المقاومة الثقافية والإعلامية

يدرك المؤتمر القومي العربي أن عقل الأمة وهويتها ووعيها الحضاري أهداف أصيلة يسعى العدو إلى النيل منها عبر مشروعات ثقافية ومخططات إعلامية، كما يدرك المؤتمر أن الثقافة العربية، بمجملها، أصبحت مستهدفة من هذا العدو، ولذلك فإن حماية الهوية العربية الحضارية للأمة والذود عنها والدفاع عن ثقافتها، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال مشروع عربي للمقاومة الثقافية، كما أن مشروع المقاومة العربية يستحيل له النجاح إلا عبر ثقافة مقاومة وإعلام عربي مقاوم وملتزم بالمشروع النهضوي للأمة وبالمقاومة كخيار استراتيجي لها.

إن ثقافة الاستسلام التي يجري الترويج لها تحت مسمى «ثقافة السلام» تعمد إلى استخدام مصطلحات لتضليل الوعي العربي والانحراف به نحو الاستسلام والخضوع للمشروع الغربي الاستعماري الصهيوني، ولذلك فإن المؤتمر القومي العربي يحذر من خطورة السقوط في شباك مثل هذه المصطلحات وعلى الأخص مصطلح الحديث عن الوطن العربي والأمة العربية بـ «المنطقة العربية». إن مصطلح المنطقة الذي يجعل العلاقات العربية أسيرة لمجرد عامل الجوار الجغرافي وينزع عنها الهوية الواحدة الموحدة كضرورة لفرض مخطط إعادة التقسيم ولفرض الكيان الصهيوني قوة إقليمية عظمى مسيطرة على دويلات عرقية وطائفية معدومة الهوية.

إن مصطلحات كثيرة مثل «الدولة اليهودية» و«جيش الدفاع الإسرائيلي»، ومبدأ «الأرض مقابل السلام»، و«ثقافة السلام»، و«الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، «والضفة الغربية والقطاع» وغيرها من المصطلحات هدفها تضليل الوعي العربي وإغراقه في مستنقع ثقافة السلام، ومشروع الاستسلام، ومن هنا يؤكد المؤتمر القومي العربي أن مشروع المقاومة العربية في أمسّ الحاجة إلى مشروع للمقاومة الثقافية والإعلامية، بإرساء ثقافة المقاومة وإعلام المقاومة كبديل مما يسمى ثقافة السلام وإعلام السلام.

إن المؤتمر القومي العربي وهو يعي هذا كله يدرك ضرورة وضع استراتيجية ثقافية وإعلامية عربية من شأنها تفعيل قدرات الثقافة العربية والإعلام العربي للقيام بدوره المقاوم، كما أن المؤتمر

إذ يحيي مدينة القدس ويعلي من شأن مجدها وعزتها ليؤكد أن الاحتفال العربي هذا العام بالقدس عاصمة للثقافة العربية يجب أن تعتمد ثقافة عربية لائقة بالقدس تدافع عن عروبتها وتسعى إلى تحريرها من دنس الاحتلال والتهويد، وتقدر على تفجير كل طاقات الأمة ووعيها للنهوض بمشروع عربي متكامل للمقاومة من أجل تحرير كل الأرض العربية. والمؤتمر يحرص، بهذا الخصوص على أن يؤكد على ما يلي:

أ ـ حماية اللغة العربية من كل المحاولات التي تستهدف النيل منها باعتبارها الوعاء الحضاري والثقافي للأمة والحامي هويتها. فالدفاع عن اللغة العربية هو دفاع عن الذات وعن الهوية وعن الوعي العربي، وهذا الدفاع يجب أن يبدأ أولاً بالتركيز على التعليم الواعي للغة العربية في المدارس والجامعات، وأن تلتزم كل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة بإعطاء الأولوية للغة العربية وعدم الخلط في الاستخدام بين اللغة العربية ولغات أخرى، وأن يتم تحريم نشر أي إعلانات أو كتابة أية أسماء للشوارع أو المحلات التجارية أو غيرها بغير اللغة العربية الفصحى، إضافة إلى أية لغة أخرى، حيث تتعرض اللغة العربية إلى حملات ضارية من التشويه والإهمال كي تنزوي ويتراجع معها الوعي والولاء والهوية.

ب ـ ضرورة تعريب التعليم في الجامعات والمعاهد العليا، وتحريم استخدام اللهجات العامية على حساب اللغة العربية الفصحى في الفضائيات العربية.

ج ـ تعميم الاحتفال بالقدس عاصمة للثقافة العربية في كل العواصم والمدن العربية، وأن يكون الاحتفال بالقدس احتفالاً بالمقاومة وبخيار المقاومة، ورفض ثقافة الاستسلام، وإعلاء مجد المقاومين والشهداء، والتعريف بنضالاتهم، وترسيخ ضرورة أن تكون القدس الموحدة عاصمة للدولة الفلسطينية التي يجب أن تمتد من البحر إلى النهر.

د ـ تركيز الاهتمام على المخاطر التي تتهدد المسجد الأقصى من جراء الحفريات وأعمال التنقيب عن الهيكل المزعوم من جمعيات وهيئات أثرية صهيونية هدفها تدمير الأقصى كرمز لوحدة المدينة المقدسة وكرمز لوحدة المسلمين، وكرابط بين كل العرب والمسلمين وللقضية الفلسطينية.

***

إن السعي إلى مقاومة قانونية ومقاومة اقتصادية ومقاومة ثقافية وإعلامية ضمن مشروع سياسي استراتيجي للمقاومة العربية يفرض إعطاء أهمية كبيرة للدور الشعبي العربي في جهد المقاومة ولدور الرأي العام العالمي في دعم هذه المقاومة.

إن المقاومة العربية كخيار استراتيجي هي مقاومة الشعب العربي وكل قواه الحية ومنظماته الشعبية من أحزاب ونقابات وحركات احتجاجية، فكل هذه المؤسسات الشعبية العربية هي الحاضنة الحقيقية لمشروع المقاومة، وإن المؤتمر القومي العربي وهو يدرك هذه الحقائق يؤكد

أهمية وضرورة التفكير في تأسيس نظام شعبي عربي يكون مسؤولاً عن مشروع المقاومة ونهج المقاومة.

إن النظام الشعبي العربي هو البديل النضالي لمعظم النظام الرسمي العربي الحالي الذي تواطأ مع الأعداء وفرّط في الحقوق وتقاعس باختياراته عن الذود عن الأمة والدفاع عنها، وهو الذي يمكن أن يحول مشروع المقاومة إلى برنامج مقاومة يبدأ بتجميع كل المقاومات العربية في العراق ولبنان وفلسطين لتشكيل هيئة قيادية عربية تقود مشروع المقاومة، وتضع اللبنات والأسس الحقيقية لجعل المقاومة حقاً وواجباً مقدساً وفرضاً على كل مواطن عربي للذود عن الأمة وعزتها وكرامتها.

في قضايا الأمة وتحدياتها

إن المؤتمر القومي العربي وهو يتابع عن كثب واهتمام كافة التحديات والمخاطر التي تواجه الأمة حريص على أن يؤكد ما يلي:

أولاً: بالنسبة إلى القضية الفلسطينية

١ ـ يوجه المؤتمر القومي العربي كل التحية والتقدير والاحترام لشعبنا المجاهد والمناضل في قطاع غزة وتضحياته الغالية التي استطاع أن يدحر بها العدوان الإسرائيلي الغادر المدعوم أمريكيا والمتواطَأ معه عربياً. إن الحرب الإجرامية على قطاع غزة، في تفاصيلها، قلبت الكثير من مقاييس النصر والهزيمة، فقد هدمت كل الأساطير التي حاول المطبِّعون والمتخاذلون ترويجها عن العدو وقدراته وعن السلام وتجلياته، ويكفيها أنها أظهرت الكيان الصهيوني على حقيقته الوحشية، التي جهد الصهاينة المجرمون وأعوانهم لإخفائها وطمسها على مر السنين.

٢ ـ إن أي رهان اليوم على المفاوضات أو على التسوية، تحت عنوان إقامة الدولة الفلسطينية ضمن مشروع الدولتين، هو استمرار في الرهان على الوهم وإعادة إنتاج وتسويق الوهم من جديد، من هنا نقول إن خيار التسوية وصل إلى طريق مسدود، وعليه فإن شعار المقاومة كخيار استراتيجي للأمة هو خيار التحرير من أجل المستقبل ومن أجل استرداد الحقوق، ولذلك فإن المؤتمر يطالب بإلغاء كل الاتفاقيات التي عقدتها دول عربية وعقدتها السلطة الفلسطينية مع الكيان الصهيوني.

٣ ـ الحرص على تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية ضمن عملية إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني على أساس برنامج المقاومة والتحرير لا التسوية واعتبار قضية فلسطين قضية تحرير وطني وتحرير الأرض أولاً، وليس بالحديث عن بناء الدولة في الأحلام والأوهام، فالأرض تنهب وتهود ولم يبقَ مكان لقيام دولة أو كيان عبر التسويات المضللة، ولكن تحرير الأرض هو الذي يعيدها ويكرس للشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، ورفض كل اعتراف مباشر أو غير مباشر بدولة الكيان الصهيوني.

٤ ـ أن يكون العنوان المؤسسي لهذا المشروع الوطني هو منظمة التحرير التي ينبغي إعادة بنائها لتستوعب كل القوى والفعاليات الفلسطينية المناهضة للاحتلال لا أن يتم مصادرتها أو تفريغها من السلطة أو الاستيلاء عليها أو استخدامها ورقة في معارضة الآخرين أو الهجوم على مشروع المقاومة.

٥ ـ إن الحل القومي العربي للقضية الفلسطينية يقوم على أساس تحرير كل الأراضي العربية المحتلة من النهر إلى البحر وإقامة «الدولة الفلسطينية الديمقراطية الواحدة» التي يتعايش فيها العرب واليهود كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، وأن أية تسويات مرحلية مع إسرائيل يجب أن لا تصادر هذا الحل القومي للقضية الفلسطينية.

٦ ـ قطع كل العلاقات مع الكيان الصهيوني وإلغاء كل الاتفاقيات الموقعة معه. والمؤتمر يحرص، بهذا الخصوص، على توجيه كل التحية والتقدير إلى شعب وحكومة موريتانيا الشقيقة لقرارها الصائب بقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني وإغلاقها سفارته على الأرض الموريتانية، وإلى حكومة قطر التي أغلقت المكتب الإسرائيلي في الدوحة رداً على الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ونأمل أن تحذو دول عربية أخرى حذو موريتانيا وقطر وتقطع علاقاتها المشينة مع العدو.

٧ ـ ضرورة رفع الحصار الجائر عن الشعب الفلسطيني عموماً وعن قطاع غزة على وجه الخصوص لأن هذا الحصار جزء لا يتجزأ من عملية إخضاع الشعب الفلسطيني ومحاولة تركيعه وفرض شروط الاستسلام عليه، والمؤتمر يطالب بضرورة فتح كل المعابر كخطوة أولى لرفع هذا الحصار اللعين.

٨ ـ حق الشعب الفلسطيني ومنظمات المقاومة في الحصول على السلاح للدفاع عن النفس أولاً ضد جرائم الاحتلال وللانخراط ثانياً في عملية مقاومة حقيقية من أجل تحرير الأرض. إن الحصول على السلاح حق للشعب الفلسطيني وواجب على كل عربي وكل دولة عربية بل وعلى المجتمع الدولي الذي يُقر حق الشعوب في الدفاع عن النفس بكل الوسائل.

إن محاولة فرض حصار أمني حول الشعب الفلسطيني لحرمانه من حق الحصول على السلاح وإحكام هذا الحصار من جانب الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي والدول العربية المنخرطة في المشروع الأمريكي ـ الصهيوني يعتبر جريمة لا تغتفر في وقت يتسلح فيه الكيان الصهيوني بكل أنواع الأسلحة وأشدها فتكاً والمحرمة دولياً ومنها السلاح النووي.

٩ ـ ضرورة المباشرة في إعمار قطاع غزة، ولا يجوز أن تكون هذه المسألة خاضعة للابتزاز السياسي، إذ إنها مسالة إنسانية بالدرجة الأولى.

١٠ ـ ضرورة الإسراع بالإفراج عن كل المعتقلين في سجون العدو وفي سجون الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية وفي غزة.

١١ ـ دعم صمود أبناء الشعب الفلسطيني المقيمين في ما يسمى «الخط الأخضر» داخل الكيان الصهيوني واعتبارهم جزءاً لا يتجزأ من أبناء الأمة العربية، ودعمهم إعلامياً وثقافياً بما يحافظ على تماسكهم مع مشروعهم الوطني الفلسطيني وانتمائهم للمشروع النهضوي الحضاري العربي، والعمل على حماية وحلّ مشكلة الفلسطينيين العالقين على الحدود بين العراق والأردن، وحماية الفلسطينيين المقيمين في العراق من الاعتداءات التي تعرضوا لها من جانب أطراف عراقية موالية للاحتلال.

١٢ ـ رفض كل محاولة للنيل من حق العودة تحت أية مزاعم أو مبررات وتأكيد أن هذا الحق مع التعويض من الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وفقاً للقرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي لا يمكن التنازل عنها مهما كانت الضغوط أو التحديات.

١٣ ـ اتخاذ كل ما يلزم للدفاع عن الحرم القدسي الشريف الذي يتعرض للتخريب والتهديم ومطالبة كل الدول العربية بتحمل المسؤولية كاملة عن أي دمار يحدث للمسجد الأقصى واعتباره خطاً أحمر أمام العدو، وأمام صمت الدول العربية ونظامها الرسمي العربي على الجريمة التي تستهدف هدم الأقصى لإعادة بناء الهيكل المزعوم، الذي ليس له أي وجود لا في القدس ولا في أي شبر من أرض فلسطين.

ثانياً: في الوضع اللبناني

يوجه المؤتمر القومي العربي كل التحية إلى جميع اللبنانيين عموماً وإلى المقاومة الوطنية بمناسبة ذكرى يوم التحرير في ٢٥ أيار/مايو المقبل، وإذ يرى في هذه المناسبة ما يؤكد مرّة أخرى أن المقاومة هي خيار الأمة الاستراتيجي في مواجهة الكيان الصهيوني وأن على الأمة أن تحميه بما تمتلك من قوى مادية ومعنوية، فإن المؤتمر حريص على أن يؤكد ما يلي:

١ ـ عدم التفريط بإنجازات المقاومة وتوظيفها في خدمة الوحدة الوطنية واستكمال مشروع التحرير الكامل لمزارع شبعا وتلال كفر شوبا.

٢ ـ إنجاز استحقاق الانتخابات النيابية المقبلة بما يطوّر المسار الديمقراطي وبناء مؤسسات الدولة على قواعد تمثيلية صحيحة وغير طائفية وعلى أساس المواطنة.

٣ ـ تعميق التفاهم اللبناني ـ السوري عن طريق إعادة الحوار بين المسؤولين في البلدين بما يخدم المصالح المشتركة.

٤ ـ التعاطي الإيجابي مع الواقع الفلسطيني لجهة إعطاء الفلسطينيين حقوقهم المدنية وتعزيز التعاون الأمني بما يحفظ أمن المخيمات في إطار السيادة الوطنية للدولة اللبنانية ضمن الموقف الثابت الرافض للتوطين.

ثالثاً: بشأن الخلاف المصري مع حزب الله

يتابع المؤتمر بحسرة وألم تلك الأزمة المفتعلة من جانب النظام في مصر وأجهزته الإعلامية ضد حزب الله على قاعدة اتهام الحزب وقيادته بالتورط في دعم المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة بالسلاح والمال عبر الأراضي المصرية، ومحاولة البعض توسيع دائرة الاتهام لتشمل ما يمكن وصفه بـ «مؤامرة كبرى» تشارك فيها أطراف أخرى كثيرة ضد مصر.

إن المؤتمر وهو يؤمن بأن المقاومة حق وواجب لكل الأمة، يؤمن أيضاً بأن دعم المقاومة العربية أياً كانت في فلسطين أو العراق أو لبنان وعلى كل أرض عربية تتعرض للعدوان واجب على كل عربي، وواجب على الحكومات وعلى الشعوب وكل المنظمات الأهلية من أحزاب ونقابات وغيرها. وانطلاقاً من هذا الإيمان فإن المؤتمر القومي العربي لا يملك إلا أن يوجه التحية والتقدير إلى حزب الله وقيادته وإلى كل المقاومين العرب وكل المساندين والداعمين لنضال الشعب الفلسطيني، ويشجب ويدين كل محاولة للنيل من المقاومة أو محاصرتها أو التآمر عليها.

إن المؤتمر وهو يثمّن دور حزب الله في مقاومة الاحتلال الصهيوني، ويسجل بكل فخر واعتزاز انتصاراته في تحرير الأرض اللبنانية من دنس هذا الاحتلال، ويحيي إصراره على مواصلة المقاومة حتى تحرير كل شبر من الأرض اللبنانية، فإنه يقدر لهذا الحزب التزامه بكونه حركة مقاومة وطنية واجبها دعم مقاومة الأمة وبالذات على أرض فلسطين المقدسة، كما أن المؤتمر وهو يسترجع الدور المصري العظيم في قيادة الأمة ضد المشروع الغربي الاستعماري ـ الصهيوني، وإذ يحيي المؤتمر شهداء وأبطال الجيش المصري الذين استشهدوا وناضلوا سنوات طويلة دفاعاً عن كرامة الأمة وعزتها، وإذ يتذكر كيف قامت أجهزة الدولة المصرية في الفترة الناصرية بعمليات بطولية خارقة ضد الكيان الصهيوني ومصالحه على الأرض العربية وفي الخارج انطلاقاً من أراضٍ غير مصرية، وفي دعم الثورة الجزائرية وحركات التحرير في أفريقيا ومدها بوسائل المقاومة المختلفة. فإنه يطالب باحتواء الفتنة وعدم الانسياق لتحفيزات الأعداء بشق وحدة الأمة، ويطالب بإنهاء ما يسمى «قضية خلية حزب الله»، ويأمل من الإخوة في مصر العزيزة سرعة احتواء هذه الأزمة لكل ما فيه خير الأمة وعزتها، كما يطالب بوحدة الصف العربي وعودة مصر إلى سابق عهدها قوة داعمة لأمتها ونصلاً موجهاً في أعناق أعدائها. كما يتمنى على قيادة حزب الله أن تراعي في خطابها الموجه إلى مصر طبيعة وخصوصية الشعب المصري.

كما يود المؤتمر أن يشير إلى «معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري»، التي عقدت عام ١٩٥٠، والتي وقعت عليها وانضمت إليها جميع البلدان العربية التي استقلت في ما بعد، وفلسطين عضو كامل فيها، حيث من المفروض وفقاً لهذه المعاهدة أنه إذا حصل أي اعتداء على أي بلد عربي، فجميع الدول العربية ملتزمة بمساعدة هذا البلد بكل الوسائل بما فيها الوسائل العسكرية (المادة الثانية)، والأمر نفسه ينطبق في حال وقوع تهديد عليها (المادة الثالثة). ولأن فلسطين عضو كامل في الجامعة العربية وتعامل كدولة، فإن

الدول العربية ملزمة بالدعم والدفاع عن فلسطين ومن ضمنها «غزة» بكل الوسائل الممكنة بما فيها الوسائل العسكرية. وفي هذا الإطار يجب أن يقع ويفهم أي دعم عسكري للفلسطينيين في غزة لمحاربة العدوان الإسرائيلي عليها.

رابعاً: في الشأن العراقي

إن المؤتمر القومي العربي وهو يؤكد اعتزازه وافتخاره بالمقاومة العراقية بكافة فصائلها وبكل رموزها وقادتها، والتي فرضت على المحتل الأمريكي جدولة انسحابه، وإذ يقدر للشعب العراقي صموده وتضحياته وانتصاراته، لعلى يقين أن النصر قادم لا محالة، وأن اندحار المشروع الأمريكي في العراق سيكون المدخل الأهم لانتصار الأمة العربية واستعادة وحدتها ومكانتها، ومن هذا المنطلق يؤكد المؤتمر ما يلي:

١ ـ مطالبة كافة قوى المقاومة العراقية بالتوحد، وتأسيس قيادة سياسية مشتركة لبلورة مشروع وطني عراقي يؤسس لبناء الدولة العراقية بهويتها العربية ووحدة أرضها وشعبها ومؤسساتها.

٢ ـ يرفض الاتفاق الأمني بين «الحكومة وقوات الاحتلال» لأنه ينال من السيادة الوطنية للعراق، كما يطالب المؤتمر الشعب العراقي أن يصوّت بـ «لا» على الاستفتاء الذي سيجري على هذه الاتفاقية في تموز/يوليو القادم.

٣ ـ يدين اعتراف النظام الرسمي العربي بالحكومات التي أنشأها الاحتلال، كما يدين إرسال دول عربية سفراء لها إلى العراق، لما يتضمنه ذلك من اعتراف بتلك الحكومات وتكريس الوضع القائم.

٤ ـ يؤكد المؤتمر حرصه الكامل على وحدة العراق أرضاً وشعباً ومؤسسات، كما يؤكد عروبة العراق، ويناشد كل أبناء الشعب العراقي وعي مخاطر مخطط إعادة أجواء الحرب الطائفية والعرقية مجدداً التي تهدف «حكومة الاحتلال» من ورائها إلى إشاعة المخاوف من الفوضى التي يبشر بها في حال انسحاب القوات الأمريكية وذلك في محاولة للإبقاء على هذه القوات لفترات أطول مما حددته الاتفاقية.

٥ ـ يؤكد المؤتمر رفضه أي نفوذ أجنبي أو إقليمي في العراق، كما أنه إذ يثمّن مساندة إيران لقوى المقاومة العربية في كل من لبنان وفلسطين، فإنه يستنكر الكثير من الممارسات الإيرانية في العراق التي استغلت أجواء الاحتلال الأمريكي له لتغلب مصالحها القومية الضيقة على ما يمكن أن يشكل أرضية مقبولة لمصالح مشتركة بينها وبين الأمة العربية، وفي مقدمها الحفاظ على وحدة العراق أرضاً وشعباً، كما أن المؤتمر يستنكر المماطلات الإيرانية الرامية إلى التهرب من أي حل سلمي عادل لمشكلة الجزر العربية التابعة لدولة الإمارات، كما يستنكر التهديدات الإيرانية المستمرة للبحرين. وعلى إيران أن تدرك أهمية وقيمة دخولها في مشروع مشاركة عربية ـ إيرانية تحقق مصالح الأمتين العربية والإيرانية بدلاً من التورط في سياسات هيمنة أو فرض نفوذ لن تؤدي

إلا إلى إشعال نار الفتنة والعداء بين الأمتين، في وقت يسعى فيه العدو الأمريكي ـ الصهيوني إلى فرض الفتن والاستقطاب والعداء بين العرب وإيران وتصوير إيران عدواً للعرب بدلاً من أن تكون حليفاً لهم، كما يؤكد المؤتمر القومي العربي موقفه المبدئي من إيران الذي سبق أن أعلن فيه في أكثر من مناسبة، وعلى رغم الموقف الإيراني من احتلال العراق، وهو أن المؤتمر القومي العربي ينظر إلى إيران كعمق استراتيجي إسلامي للأمة العربية، وأن تكون إيران «صديقاً محتملاً» وليس «عدواً محتملاً».

خامساً: في الشأن السوداني

إن المؤتمر القومي العربي وهو يدرك عدم شرعية قرار المحكمة الجنائية الدولية بطلب توقيف الرئيس السوداني عمر البشير، وإذ يعي أن السودان كان وما يزال مستهدفاً في استقراره ووحدته أرضاً وشعباً، وفي ثروته، وكان وما يزال هدفاً لمؤامرات الكيان الصهيوني والقوى الغربية، فإنه يعلن رفضه تهم المحكمة الجنائية الدولية، ويؤكد مساندته الكاملة للرئيس السوداني والشعب السوداني من منطلق أن هذا الموقف يمثل دفاعاً عن الذات العربية، وعن الكرامة العربية، وتعرية لكل المخططات العدوانية التي تستهدف السودان، باعتبارها تستهدف كل الأمة العربية.

كما أن المؤتمر وهو على يقين بأن العدالة قيمة عليا لا تقبل التقسيم أو التجزئة، وأن الديمقراطية حق لكل الشعب السوداني فإنه يؤمن بضرورة أن يكون العدل وأن تكون الديمقراطية هي طريق الاستقرار والوحدة في السودان وفي كل قطر عربي، كما يؤمن بأن إقامة ديمقراطية حقيقية مع تعددية سياسية وتداول السلطة وتأمين حقوق الإنسان في السودان، والتماسك الوطني القائم على الولاء للوطن السوداني، هما الطريق الأمثل لصمود السودان في وجه كل المقررات وكل التحديات، كما يدعو المؤتمر الحكومة السودانية إلى إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المقرر، والحرص على أن تكون نزيهة وحرة.

وانطلاقاً من هذا كله فإن المؤتمر يؤكد أن قضية دارفور يجب حلّها ضمن مشروع وطني سوداني يحقق العدل والتنمية ضمن مصالحة وطنية شاملة.

سادساً: في الشأن الصومالي

إن المؤتمر القومي العربي وهو يعي خطورة ومغزى التدخلات الخارجية في الصومال، سواء كانت دولية أم إقليمية، فإنه يطالب أبناء الشعب الصومالي بالوحدة على قاعدة مشروع وطني للمصالحة بوساطة عربية، كما يدين كل أشكال التدخل الخارجي في الشأن الصومالي تحت أي ذريعة وتحت أي شعار، ويحذر من خطورة ما يسمى «ظاهرة القرصنة البحرية» التي تهدد الملاحة في بحر العرب وخليج عدن والقرن الأفريقي، ويؤكد أن هذه الظاهرة مفتعلة ومن تدبير ومساندة أطراف خارجيين صاحبة مصلحة في جعل هذه المنطقة الحيوية منطقة غير آمنة كمقدمة لفرض

وجود عسكري وأمني أجنبي يمكنها من فرض الهيمنة والنفوذ على تلك المنطقة بما يهدد الأمن القومي العربي والأمن الوطني للدول المشاطئة لتلك السواحل البحرية.

سابعاً: في الشأن اليمني

يتابع المؤتمر القومي العربي باهتمام وحرص ما تشهده بعض المحافظات الجنوبية في اليمن من تطورات تهدد الاستقرار الوطني تحت شعارات تعلي من شأن النعرات المناطقية والانفصالية.

إن المؤتمر القومي العربي وهو يثمن التجربة الوحدوية اليمنية ويعتبرها لبنة أساسية في صرح المشروع الوحدوي العربي حريص كل الحرص على دعوة كل اليمنيين للمحافظة على وحدتهم الوطنية ضمن مشروع وطني للوحدة والديمقراطية الحقيقية يكفل التعددية السياسية وتداول السلطة والعدالة والحرية والحقوق المتساوية لكل أبناء اليمن ويضمن مقاومة كل أشكال الاستبداد والفساد والتدخل الخارجي.

ثامناً: في الشأن الديمقراطي وحقوق الإنسان

إن المؤتمر القومي العربي وهو يتابع عن وعي ما يحدث من تراجع لمسيرة التحول الديمقراطي في الكثير من البلدان العربية، وما يحدث من انتهاكات للحقوق الأساسية للإنسان العربي، ومن تجاوزات تهدد مبدأ المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، وتحول دون وجود القدر اللازم من المحاسبة والشفافية في الحكم والإدارة وما ترتب على هذا كله من إشاعة للفساد المالي والسياسي ليحذر من استمرار الأوضاع السياسية في الوطن العربي على ما هي عليه، خصوصاً أنها تأتي مقترنة بانهيار للحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، ويطالب نظم الحكم العربية بالتراجع عن تلك الممارسات لخطورتها على الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويهدد بانفجارات غير مأمونة.

إن المؤتمر القومي العربي يدرك أن الحكم الصالح وإشاعة معايير المحاسبة والشفافية ومحاربة الفساد وتأمين التعددية الحزبية وكفالة حقوق المواطنين السياسية والاجتماعية، وتأمين التداول السلمي للسلطة، والتلازم بين السلطة والمسؤولية هو الدعامة الأساسية للاستقرار أولاً وللشرعية ثانياً، ولوضع أسس حقيقية لبناء مجتمع عربي قادر على امتلاك العلم والمعرفة والتأسيس الفعلي لمشروع نهضوي حضاري للأمة. ولذلك فإنه يطالب بمراجعة الممارسات التي تسيء إلى هذا الأمل العربي المشروع، ويطالب بدعم «المنظمة العربية لحقوق الإنسان» و«المنظمة العربية لمكافحة الفساد».

تاسعاً: في شأن تأسيس حركة تحرر عالمية

إن المؤتمر القومي العربي وهو يتوجه بالتحية والتقدير إلى قادة أمريكا اللاتينية، وعلى الأخص الرئيس هوغو شافيز رئيس فنزويلا والرئيس إيغو موراليس رئيس بوليفيا، لمواقفهم المناصرة

للحقوق العربية والمعادية للكيان الصهيوني، وخاصة الحرب الإجرامية التي شنها الكيان ضد قطاع غزة بدعم أمريكي، فإنه يطالب بانخراط عربي جديد لتأسيس حركة تحرر عالمية مناهضة للعولمة المستبدة وللرأسمالية المتوحشة، ويدعو إلى استثمار التطورات الدولية الجديدة، وخاصة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي نالت كثيراً من الاقتصاد الأمريكي ودفعت إلى الصدارة اقتصادات قوى إقليمية صاعدة باتجاه خلق تكتل داعم لقوى الجنوب، وفرض حوار عادل مع قوى الشمال لتأسيس نظام اقتصادي عالمي عادل يقود إلى نظام سياسي عالمي عادل، يغير من أداء المنظمة العالمية ويحول دون سيطرة القوى العالمية الكبرى على القرار الدولي ويحقق القدر الأكبر والمأمول من ديمقراطية هذا القرار.

عاشراً: في شأن المؤتمر القومي العربي

إن المؤتمر القومي العربي وهو يكمل دورته العشرين لحريص على تفعيل دوره القومي من أجل تحقيق الأهداف المشروعة للأمة في النهضة والتقدم والوحدة والانتصار، وهو لذلك يؤكد عزمه على تفعيل أدائه ليحقق هدفه الأساسي بأن يكون «مرجعية قومية شعبية للأمة العربية» من خلال إحداث «مركز تفكيري» (Think Tank) يقدم وبشكل سريع ومختصر المشورة الموضوعية للأنظمة العربية، ولقادة الأحزاب الوطنية العربية، وللصحافة الوطنية، من خلال تقارير قصيرة مع توصيات، وكذلك عقد ورش عمل وندوات يكون هدفها تقييم أوضاع المؤتمر، والنهوض بأدائه بما يتماشى مع طموحات أعضاء المؤتمر وبما يجعل المؤتمر القومي العربي وعاءً داعماً للمشروع النهضوي العربي ومرجعية شعبية حقيقية.

إن اعتماد المؤتمر القومي العربي للمقاومة خياراً استراتيجياً للأمة يلقي عليه أعباء وتبعات كثيرة يجب أن يكون مؤهلاً للقيام بها، والمؤتمر كي يقوم بأداء هذا الدور والقيام بتلك الأعباء، فإنه يودّ من الحكومات العربية إلا تقف عائقاً أمام أداء المؤتمر تلك الأدوار من خلال إجراءات تعسفية تحول دون سفر بعض الأعضاء للمشاركة في أعماله، ويطالب هذه الحكومات بتيسير أنشطة المؤتمر ودعمها كل ما فيه خير الأمة وتمكينها من المقدرة على التصدي للتحديات والتهديدات الخارجية.

إن المؤتمر القومي، وهو يعلن المقاومة خياراً للأمة، لعلى يقين بأنها الخيار الناجز لنيل الحقوق وتحقيق نصر نرى أمتنا جديرة به.

حادي عشر: انتخاب أمين عام وأمانة عامة

وتنفيذاً للنظام الأساسي والداخلي للمؤتمر القومي العربي، والذي ينص على انتخاب أمين عام وأمانة عامة من خمسة وعشرين عضواً، مرة كل ثلاث سنوات، ونظراً إلى انتهاء مدة عضوية الأمين العام والأمانة العامة السابقين، فقد أجريت في آخر المؤتمر انتخابات ديمقراطية أسفرت عن اختيار الدكتور خير الدين حسيب أميناً عامّاً.

اختيار أمانة عامة من خمسة وعشرين عضواً كما يلي:

أ. أحمد الكحلاوي (تونس).
أ. أمين إسكندر (مصر).
أ. تيسير مدثر (السودان).
أ. حسن لعريبي (الجزائر).
د. خضير المرشدي (العراق/سورية).
أ. الخليل ولد الطيب (موريتانيا).
أ. رجاء الناصر (سورية).
د. ساسين عساف (لبنان).
أ. عبد الإله المنصوري (المغرب).
أ. عبد القادر غوقة (ليبيا).
أ. عبد الملك المخلافي (اليمن).
أ. غناء المقداد (اليمن).
د. ماهر الطاهر (فلسطين/سورية).
أ. ماهر مخلوف (مصر).
أ. محمد أبو ميزر (فلسطين/الأردن).
د. محمد الأغظف غوتي (المغرب).
د. محمد الحموري (الأردن).
د. محمد السعيد إدريس (مصر).
أ. محمد حسب الرسول (السودان).
د. محمد صالح المسفر (قطر).
أ. محمد منيب جنيدي (مصر).
د. مصطفى نويصر (الجزائر).
أ. منى النشاشيبي (فلسطين/بريطانيا).
د. هاني سليمان (لبنان).
د. يوسف مكي (السعودية).

كما ستضم الأمانة العامة، حسب نظامها الداخلي، الأمناء العامين السابقين للمؤتمر القومي العربي كأعضاء طبيعيين في الأمانة العامة.

كما يحق للأمانة العامة المنتخبة اختيار وإضافة ما لا يزيد على عشرة أشخاص إلى عضوية الأمانة العامة ممن لديهم الخبرة والحكمة المتراكمة.

المشاركون

أ. إبراهيم أحمد الطاهر (السودان): رئيس المجلس الوطني السوداني (بصفته الشخصية).

أ. إبراهيم السملالي (المغرب): الأمين العام لاتحاد المحامين العرب (بصفته الشخصية).

أ. إبراهيم كمال الدين (البحرين): رئيس الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع (بصفته الشخصية).

أ. أحمد الأصبحي (اليمن): الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام سابقاً (بصفته الشخصية).

أ. أحمد الشوتري (الجزائر): أستاذ جامعي.

أ. أحمد القميري (اليمن): عضو الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح (بصفته الشخصية).

أ. أحمد الكحلاوي (تونس): رئيس الهيئة الوطنية لدعم المقاومة العربية في العراق وفلسطين (بصفته الشخصية).

أ. أحمد الوافي (موريتانيا): رئيس منتدى الفكر والحوار في موريتانيا (بصفته الشخصية).

أ. أحمد سعيد ناصر (اليمن): صحفي، مدير تحرير صحيفة الوحدوي (بصفته الشخصية).

د. أحمد سعيد نوفل (الأردن): أستاذ جامعي.

أ. أحمد عبد الرحمن محمد (السودان): أمين عام مجلس الصداقة الشعبية العالمية ـ وزير سابق (بصفته الشخصية).

أ. أحمد عمر زعبار (تونس/بريطانيا): شاعر، صحفي.

أ. أحمد محمد المبارك (السودان): مدير مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا سابقاً (بصفته الشخصية).

د. أحمد محمد المتوكل (اليمن): عضو مجلس الشورى، سفير سابق (بصفته الشخصية).

د. أديب الخطيب (فلسطين): أستاذ جامعي.

أ. إقبال دوغان (لبنان): محامية، رئيسة المجلس النسائي اللبناني سابقاً.

أ. إلياس مطران (لبنان): محامٍ.

أ. أمين الغفاري (مصر/بريطانيا): نائب رئيس الجالية المصرية ـ لندن (بصفته الشخصية).

الأب د. أنطوان ضو (لبنان): أمين عام اللجنة الأسقفية للحوار الإسلامي ـ المسيحي (بصفته الشخصية).

د. برهان زريق (سورية): محامٍ.

د. بكري محمد خليل (السودان): أستاذ جامعي.

أ. تيسير مدثر (السودان): محامٍ.

أ. ثائر الدوري (سورية): طبيب/كاتب.

أ. جمال هنيدي (سورية): محامٍ/باحث.

أ. جميل هلسة (الأردن): مدير عام مكتب المحاسبات التجارية (بصفته الشخصية).

أ. حاتم أبو حاتم (اليمن): رئيس اللجنة اليمنية لمقاومة التطبيع (بصفته الشخصية).

د. حارث الضاري (العراق/الأردن): الأمين العام لهيئة علماء المسلمين (بصفته الشخصية).

أ. حسن الوائلي (العراق/بريطانيا): مهندس.

أ. حسن عز الدين (لبنان): مسؤول العلاقات العربية في حزب الله (بصفته الشخصية).

د. حسن علي العالي (البحرين): نائب رئيس جمعية التجمع القومي الديمقراطي (بصفته الشخصية).

أ. حمدان حمدان (سورية): كاتب، باحث.

أ. حمدين صباحي (مصر): نائب في مجلس الشعب (بصفته الشخصية).

أ. حمزة برقاوي (فلسطين/سورية): كاتب، أمين سر الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين (بصفته الشخصية).

أ. حنان عواد (فلسطين): رئيس رابطة القلم الدولي ـ فرع فلسطين (بصفته الشخصية).

أ. خالد السفياني (المغرب): محامٍ/منسق مجموعة العمل الوطنية لدعم العراق وفلسطين/الأمين العام للمؤتمر القومي العربي (الذي انتهت ولايته بنهاية المؤتمر).

د. خالد بن إسماعيل (الجزائر): أستاذ جامعي، تنسيقية مناهضة المد الصهيوني في الجزائر (بصفته الشخصية).

أ. **خالد رمضان** (الأردن): ناشط في القضايا القومية.

أ. **خالد عبد المجيد** (فلسطين/سورية): أمين عام جبهة النضال الشعبي الفلسطيني (بصفته الشخصية).

أ. **خالد عمر** (اليمن/مصر): إعلامي، مدير المركز الثقافي اليمني في القاهرة (بصفته الشخصية).

د. **خضير المرشدي** (العراق/سورية): رئيس المكتب السياسي للجبهة الوطنية والقومية والإسلامية في العراق (بصفته الشخصية).

أ. **الخليل ولد الطيب** (موريتانيا): نائب في البرلمان، نائب رئيس التحالف الشعبي التقدمي (بصفته الشخصية).

د. **خير الدين حسيب** (العراق/لبنان): اقتصادي/ مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية/ الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي (بصفته الشخصية).

أ. **داوود المراغي** (فلسطين/سورية): عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (بصفته الشخصية).

د. **دينا حسيب** (العراق/مصر): اقتصادية.

د. **رؤوف سعد أبو جابر** (الأردن): كاتب.

أ. **رجاء الناصر** (سورية): أمين سر اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، رئيس الجمعية الأهلية لمناهضة الصهيونية (بصفته الشخصية).

أ. **رحاب مكحل** (لبنان): المديرة التنفيذية للمؤتمر القومي العربي، أمينة سر المنتدى القومي العربي في لبنان.

أ. **رسول الجشي** (البحرين): صيدلي/نائب سابق، رئيس جمعية التجمع القومي الديمقراطي (بصفته الشخصية).

أ. **رمزية عباس الأرياني** (اليمن): الأمين العام للاتحاد النسائي العربي، رئيسة اتحاد نساء اليمن (بصفته الشخصية).

د. **رمضان عبد الله شلح** (فلسطين/سورية): الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي (بصفته الشخصية).

د. **زهير الخطيب** (لبنان): مهندس، منسق المنتدى الاقتصادي الاجتماعي (بصفته الشخصية).

د. **ساسين عساف** (لبنان): أستاذ جامعي، نائب رئيس المنتدى القومي العربي في لبنان (بصفته الشخصية).

أ. **سامي قنديل** (فلسطين/سورية): عضو القيادة القطرية الفلسطينية لحزب البعث العربي الاشتراكي (بصفته الشخصية).

أ. **سايد كعدو** (لبنان): مخرج سينمائي.

أ. **سعيد ثابت سعيد** (اليمن): عضو الأمانة العامة، عضو الدائرة السياسية للإصلاح، نقيب الصحفيين اليمنيين بالوكالة (بصفته الشخصية).

أ. **سلام مسافر** (العراق/روسيا): رئيس المنتدى الثقافي العراقي في روسيا الاتحادية (بصفته الشخصية).

أ. **سليمان المرابط** (المغرب): أستاذ جامعي.

أ. **شكري عبد الكريم محاميد** (سورية): مهندس.

أ. صباح المختار (العراق/بريطانيا): رئيس جمعية المحامين العرب ـ بريطانيا (بصفته الشخصية).

أ. الصديق الشريف الهندي (السودان): الأمين العام المساعد للحزب الاتحادي الديمقراطي، رئيس لجنة النقل في البرلمان (بصفته الشخصية).

أ. صفاء الصاوي (مصر): رئيسة النادي العربي في بريطانيا سابقاً (بصفته الشخصية).

أ. صلاح صلاح (فلسطين/لبنان): عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (بصفته الشخصية).

أ. ضياء الفلكي (العراق/بريطانيا): منسق مؤتمرات الجالية العربية في بريطانيا (بصفته الشخصية).

أ. طالب الدليمي (العراق/تونس): كاتب.

أ. الطيب الدجاني (فلسطين/الكويت): الرئيس التنفيذي لمجموعة أطلس الاستشارية (بصفته الشخصية).

د. عادل الحديثي (العراق/مصر): الأمين العام لاتحاد المهندسين العرب (بصفته الشخصية).

أ. عبد الإله المنصوري (المغرب): باحث، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الموحد (بصفته الشخصية).

د. عبد الحفيظ مقران (الجزائر): أستاذ جامعي.

أ. عبد الحليم قنديل (مصر): كاتب صحفي.

أ. عبد الصمد بلكبير (المغرب): أستاذ جامعي، عضو المجلس الوطني لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (بصفته الشخصية).

أ. عبد العظيم المغربي (مصر): الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب، عضو مجلس الشعب سابقاً (بصفته الشخصية).

د. عبد القادر النيال (سورية): عضو مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية (بصفته الشخصية).

أ. عبد القادر صبحا (الأردن): عضو مجلس أمناء ملتقى الشباب القومي العربي (بصفته الشخصية).

أ. عبد القادر غوقة (ليبيا): سفير سابق.

أ. عبد الله الحوراني (فلسطين): المنسق العام للتجمع الشعبي الفلسطيني للدفاع عن حق العودة (بصفته الشخصية).

د. عبد الله جاب الله (الجزائر): رئيس حركة الإصلاح الوطني (بصفته الشخصية).

أ. عبد الله دينق نيال (السودان): نائب الأمين العام ـ المؤتمر الشعبي (بصفته الشخصية).

أ. عبد الله عبد الحميد (لبنان): مدير مخيمات الشباب القومي العربي (بصفته الشخصية).

د. عبد الله محمد دحّان (اليمن): عضو اللجنة المركزية للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري/عضو المجلس المركزي لنقابة الأطباء والصيادلة اليمنيين (بصفته الشخصية).

أ. عبد المجيد بوزوبع (المغرب): الأمين العام للحزب الاشتراكي (بصفته الشخصية).

أ. عبد المجيد مناصرة (الجزائر): نائب في البرلمان، نائب رئيس حركة مجتمع السلم (بصفته الشخصية).

أ. عبد الملك المخلافي (اليمن): عضو مجلس الشورى، الأمين العام السابق للتنظيم الوحدوي الشعبي (بصفته الشخصية).

د. عبد المنعم أبو الفتوح (مصر): الأمين العام لاتحاد الأطباء العرب (بصفته الشخصية).

أ. عبد النبي الفلالي (المغرب): نائب برلماني ورئيس مجلس بلدي سابق (بصفته الشخصية).

أ. عبد الواحد هواش (اليمن): نائب أمين سر قيادة قطر اليمن لحزب البعث العربي الاشتراكي (بصفته الشخصية).

د. عثمان سعدي (الجزائر): سفير سابق، رئيس الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية (بصفته الشخصية).

أ. العربي فندي (المغرب): محام، عضو المجلس الوطني للحزب الاشتراكي الموحد (بصفته الشخصية).

د. عصمت بكر الطائي (العراق): أستاذ جامعي.

أ. علاء أبو زيد (مصر): عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع (بصفته الشخصية).

أ. علاء الأعرجي (العراق/أمريكا): محامٍ وباحث.

أ. علي الريح السنهوري (السودان): عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي (بصفته الشخصية).

د. علي حسن (لبنان/الإمارات): طبيب.

أ. علي سبتي الحديثي (العراق/الإمارات): سفير سابق.

أ. علي عبد الله سعيد الضالعي (اليمن): عضو الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري (بصفته الشخصية).

أ. علي لطف الثور (اليمن): وزير خارجية سابق/عضو مجلس الشورى (بصفته الشخصية).

أ. علي محمد اليزيدي (اليمن): نائب الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري (بصفته الشخصية).

أ. عمر قسم السيد علي (السودان): إداري في معهد الدراسات الأفريقية الآسيوية في جامعة الخرطوم (بصفته الشخصية).

أ. عمر مهاجر (السودان): كاتب.

أ. عوني فرسخ (فلسطين/الإمارات): كاتب.

د. غازي صلاح الدين (السودان): وزير سابق (بصفته الشخصية).

أ. غسان بن جدو (لبنان): إعلامي.

أ. غناء حيدر المقداد (اليمن): محامية، عضو اتحاد المحامين العرب وعضو لجنة شئون المحاميات العربيات (بصفتها الشخصية).

د. فؤاد حداد (فلسطين/بريطانيا): طبيب/عضو اللجنة التنفيذية للنادي العربي (بصفته الشخصية).

أ. فؤاد دبور (الأردن): أمين عام حزب البعث العربي التقدمي (الأردن) (بصفته الشخصية).

أ. فؤاد زيدان (سورية/الإمارات): باحث وصحفي.

د. فاضل البدراني (العراق): كاتب وباحث علمي، جامعي.

أ. فايز شخاترة (الأردن): محام، عضو الهيئة الإدارية للمنتدى العربي ومقرر اللجنة الثقافية فيه (بصفته الشخصية).

أ. فتحي أبو العردات (فلسطين/لبنان): عضو المجلس الوطني الفلسطيني، عضو لجنة العلاقات الخارجية لحركة فتح (بصفته الشخصية).

أ. فتحي خليل محمد (السودان): رئيس الاتحاد العام للمحامين السودانيين، الأمين العام للهيئات الشعبية السوداني لمناصرة الشعوب ولجان مناصر العراق وفلسطين (بصفته الشخصية).

أ. فهمي هويدي (مصر): كاتب وصحفي.

أ. فواز العجمي (السعودية/قطر): إعلامي.

أ. فيصل درنيقة (لبنان): أمين عام مجلس أمناء ملتقى الشباب القومي العربي سابقاً (بصفته الشخصية).

د. قائد سعيد محمد الشريب (اليمن): أستاذ القانون في جامعة عدن.

أ. لميس عبد الله (العراق/بريطانيا): إعلامية.

أ. ليث شبيلات (الأردن): مهندس، نائب وعضو مجلس أعيان سابق (بصفته الشخصية).

أ. ماجد مكي الجميل (العراق/سويسرا): كاتب وصحفي.

أ. مازن المشهداني (العراق/لبنان): نائب الأمين العام للصناعات الكيماوية (بصفته الشخصية).

د. ماهر الطاهر (فلسطين/سورية): عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (بصفته الشخصية).

أ. ماهر مخلوف (مصر): مهندس/عضو اللجنة العربية لحقوق الإنسان واللجنة المصرية للتضامن (بصفته الشخصية).

د. مجدي المعصراوي (مصر): رئيس مجلس إدارة دار الكرامة للصحافة والطباعة والنشر سابقاً (بصفته الشخصية).

أ. محمد أبو ميزر (فلسطين/الأردن): عضو المجلس المركزي الفلسطيني سابقاً، ممثل حركة فتح لدى الأحزاب العربية (بصفته الشخصية).

أ. محمد أحمد البشير (الأردن): رئيس جمعية المحاسبين القانونيين في الأردن سابقاً (بصفته الشخصية).

د. محمد أشرف البيومي (مصر): أستاذ جامعي/مدير برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق سابقاً (بصفته الشخصية).

د. محمد الأغظف الغوتي (المغرب): نقيب الصيادلة، حقوقي (بصفته الشخصية).

د. محمد الحموري (الأردن): محامٍ/أستاذ جامعي/وزير سابق.

د. محمد الدوري (العراق/الإمارات): أستاذ جامعي وسفير سابق.

د. محمد السعيد إدريس (مصر): خبير في مركز الدراسات الاستراتيجية في جريدة الأهرام (بصفته الشخصية).

أ. محمد بنجلون الأندلسي (المغرب): رئيس الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني (بصفته الشخصية).

د. محمد جواد فارس (العراق/سورية): طبيب.

أ. محمد حسب الرسول (السودان): عضو المكتب السياسي ـ المؤتمر الوطني (بصفته الشخصية).

أ. محمد خالد (فلسطين/الإمارات): مهندس.

د. محمد صالح المسفر (قطر): أستاذ جامعي، كاتب، نائب الأمين العام للمؤتمر القومي العربي (بصفته الشخصية).

د. محمد صالح الهرماسي (تونس/سورية): عضو قيادة قومية في حزب البعث (بصفته الشخصية).

أ. محمد عبد الحكم دياب (مصر/بريطانيا): صحفي/المركز الدولي للإعلام (بصفته الشخصية).

أ. محمد عبد الشفيع عيسى (مصر): خبير اقتصادي.

أ. محمد غلام الله (الجزائر): نائب سابق.

أ. محمد فريد العريان (سورية): مدرس متقاعد، رئيس لجنة نصرة فلسطين والعراق في إدلب (بصفته الشخصية).

أ. محمد منيب جنيدي (مصر): الأمين العام للمركز الأفريقي لدراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، الأمين العام السابق للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان (بصفته الشخصية).

أ. محمد نزال (فلسطين/سورية): عضو المكتب السياسي لحركة حماس (بصفته الشخصية).

أ. محمد ولد أشدو (موريتانيا): رئيس اتحاد المحامين الموريتانيين سابقاً (بصفته الشخصية).

أ. محمود معروف (فلسطين/المغرب): صحفي.

أ. المختار السكراتي (المغرب): رئيس بلدية مدينة قلعة السراغنة، رئيس جمعية المبادرات التنموية والتضامنية المحلية (بصفته الشخصية).

أ. مزاحم التميمي (العراق): عميد قانوني.

أ. مصطفى أحمد محمود (السودان): الأمين العام للحزب العربي الاشتراكي الناصري (بصفته الشخصية).

د. مصطفى اللداوي (فلسطين/سورية): كاتب وباحث.

أ. مصطفى بكري (مصر): إعلامي/رئيس تحرير جريدة الأسبوع (بصفته الشخصية).

د. مصطفى محسن (المغرب): كاتب، عالم اجتماع، خبير في قضايا التربية والثقافة والتنمية.

د. مصطفى نويصر (الجزائر): أستاذ جامعي/أمين عام الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية (بصفته الشخصية).

أ. مصطفى هشماوي (الجزائر): سفير سابق وباحث.

أ. معن بشور (لبنان): الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي، رئيس المنتدى القومي العربي في بيروت سابقاً، كاتب (بصفته الشخصية).

أ. ممدوح رحمون (سورية/لبنان): كاتب.

أ. منى النشاشيبي (فلسطين/بريطانيا): مديرة الراصد الإعلامي العربي (بصفتها الشخصية).

أ. منير السعيد عيد (فلسطين/اليمن): عضو مجلس إدارة مؤسسة القدس (بصفته الشخصية).

أ. منير شفيق (فلسطين/الأردن): مؤلف وكاتب/ المنسق العام للمؤتمر القومي ـ الإسلامي (بصفته الشخصية).

أ. نائلة الرشدان (الأردن): عضو مجلس الأعيان الأردني سابقاً (بصفتها الشخصية).

د. ناصر السيد (السودان): أستاذ جامعي.

أ. نبيل مجلي (مصر/أمريكا): أحد مؤسسي المجلس الوطني للعرب الأمريكيين، عضو مجلس إدارة رابطة الخريجين العرب في أمريكا، رئيس مجلس الإدارة للمنتدى العربي الأمريكي، عضو مجلس إدارة مركز تنمية المجتمع في مدينة مانشستر (بصفته الشخصية).

د. نشأت الحمارنة (الأردن/سورية): أستاذ جامعي/طبيب.

أ. نضال السبع (فلسطين): رئيس المنتدى الفكري الفلسطيني.

أ. نعيم المدني (الأردن): محامٍ.

أ. نور الدين الأزرق (المغرب): عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، عضو المكتب التنفيذي للمنظمة الديمقراطية للشغل، باحث في الاقتصاد المالي (بصفته الشخصية).

أ. هاني الخصاونه (الأردن): وزير سابق.

د. هاني سليمان (لبنان): محامٍ/أستاذ جامعي/ رئيس لجنة الحريات وحقوق الإنسان في المنتدى القومي العربي (بصفته الشخصية).

أ. هويدا صلاح الدين العتباني (السودان): أستاذة جامعية وإعلامية.

أ. هيام فتحي دربك (مصر): إعلامية، رئيسة مجلس إدارة المركز الوطني للسلام الاجتماعي (معاً) (بصفته الشخصية).

أ. وائل المقدادي (العراق/بريطانيا): رجل أعمال.

د. وداد كيكسو (البحرين): مستشارة اقتصادية.

د. يحيى بكور (سورية): الأمين العام لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب (بصفته الشخصية).

أ. يوسف الشولي (فلسطين/قطر): إعلامي.

د. يوسف مكي (السعودية): المدير التنفيذي لمؤسسة اليوسف للاستشارات الإدارية ـ مدير موقع التجديد العربي (بصفته الشخصية).

أ. يونس العموري (فلسطين): المدير التنفيذي للمؤتمر الوطني الشعبي للقدس (بصفته الشخصية).

المؤتمر القومي العربي الحادي والعشرون ٢٠١٠(*)

بيان إلى الأمة

عقد المؤتمر القومي العربي دورته الحادية والعشرين في العاصمة اللبنانية بيروت في الفترة ١٦ ـ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠ في ظروف عربية حرجة شهدت فشل وعجز النظام العربي الرسمي عن القيام بوظائفه الأساسية في حماية الأمة والدفاع عن مصالحها، وفي التعبير عن طموحات شعبها في العزة والكرامة والحرية والديمقراطية والعدل وتحقيق هدفها الاستراتيجي في الوحدة.

إن صمت وعجز النظام الرسمي العربي عن الذود والدفاع عن القدس وكل فلسطين، وتواطؤه مع العملية السياسية والسلطة العميلة في العراق التي تعتبر رأس حربة الاحتلال الأمريكي للعراق، وعن الدفاع عن السودان أمام مخطط تقسيمه، وحماية اليمن من العودة إلى ماضي الانفصال والتشظي البغيض، وسوء تقديره لما يحدث في الجوار الأفريقي من مخططات صهيونية وأمريكية تستهدف مصر والسودان ومصالحهما الاستراتيجية في مياه النيل وغيرها، تفرض على المؤتمر القومي العربي أن يعمل على مواجهة هذه الأخطار وأن يمارس دوره كمرجعية قومية، وأن يدفع الشعب العربي إلى وعي خطر الصمت على هذه النُظُم العربية التي باتت منعزلة عن طموحات وحاجات شعوبها.

إن انعقاد المؤتمر القومي العربي وسط هذه الظروف ومن خلال دراسته لكل ما تضمنه تقرير حال الأمة لعام ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ الذي عُرِضَ عليه، وإقراره للمشروع النهضوي العربي بوصفه الرد الحضاري على انتكاسة النظام الرسمي العربي، فإنه يحرص على تأكيد ما يلي:

أولاً: في حال النظام الرسمي العربي

١ ـ إن سلبية مواقف القمة وضعف توصياتها، سواء بخصوص جرائم الكيان الصهيوني والتواطؤ الأمريكي وكل ما يحدث على الأرض الفلسطينية، يدل دلالة قاطعة على أن النظام الرسمي العربي

(*) انعقد المؤتمر القومي العربي الحادي والعشرون في بيروت خلال الفترة ١٦ ـ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

بغالبيته أضحى حليفاً للإدارة الأمريكية الداعمة للعدو الصهيوني، وعلى أنه غير قادر على تجاوز تعليمات هذا الحليف الأمريكي، حتى ولو كانت على حساب مصالح الأمة العربية وقضاياها الاستراتيجية.

٢ ـ إن عجز النظام الرسمي العربي عن إعلان سحب مبادرة السلام العربية، هو دليل حرصه على التهرب من خيار المقاومة، لأنه يعلم عن يقين بأنه سيكون أول من سيدفع أثمان هذا الخيار، الذي سيفجر تحالف هذا النظام الرسمي مع الحليف الأمريكي، وسيدفع هذا الحليف إلى سحب دعمه الكثير من نظم الحكم العربية التي أخذت منذ سنوات طويلة تعتمد، في بقائها، على هذا الدعم الأمريكي، أكثر مما تعتمد على دعم شعبي حقيقي.

٣ ـ إن فشل النظام العربي في القيام بوظائفه القومية، هو امتداد لفشله في إدارة الحكم داخل البلدان العربية، وللعداء الشديد من جانب نُظُم الحكم العربية تجاه مطالب الإصلاح الديمقراطي، وللتصدي العنيف لمطالب التغيير ولكل القوى الشعبية التي تنادي به.

٤ ـ إن المؤتمر القومي العربي، وهو يدين كل هذه الممارسات، يؤكد عزمه وإصراره على الدفاع عن الأمة ومصالحها، وهو يطرح مشروعه النهضوي العربي كدليل عمل جديد من أجل نهضة حديثة للأمة العربية، وفرض واقع عربي جديد يحقق أهداف الوحدة والديمقراطية والعدل الاجتماعي والاستقلال الوطني والقومي والتنمية المستقلة مقرونة بحرص دائم على التجدد الحضاري الذي يحفظ للأمة تماسكها ونهضتها وقدرتها على التطور الخلاق.

ثانياً: في قضايا الأمة العربية

١ ـ الصراع العربي ـ الصهيوني

إن المؤتمر القومي العربي، وهو يؤكد يقينه ووعيه باستحالة الوصول إلى سلام عادل مع الكيان الصهيوني، ليس فقط من منطلق تمسكه بالحقيقة المؤكدة التي ترى أن الصراع مع هذا الكيان هو صراع من أجل الوجود وليس صراعاً حول الحدود، ولكن أيضاً من منطلق إدراكه أن السلام، كما أكد العديد من قادة العدو، ليس خياراً إسرائيلياً، وأن وجود الكيان الصهيوني وأمنه وتوسعه هو هدفه الاستراتيجي ومشروعه الأساس؛ لذلك، فإن المؤتمر القومي العربي يجدد تأكيد التزامه بشمولية الصراع ضد الكيان الصهيوني والتزامه بخيار المقاومة وتحرير فلسطين، كل فلسطين، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم، وتحرير كل الأراضي العربية المحتلة، على أنها الخيار العربي الوحيد لمواجهة وإسقاط المشروع الصهيوني.

وانطلاقاً من هذه الالتزامات، فإن المؤتمر يؤكد ما يلي:

أ) إعطاء الأولوية لتفعيل خيار المقاومة ولصمود الشعب الفلسطيني، والتوقف عن المراهنة على أية مفاوضات أو أية مقترحات للتسوية بعد أن أوصل خيار التسوية أصحابه إلى طريق مسدود، ويدعو المؤتمر إلى إلغاء كل الاتفاقات مع الكيان الصهيوني.

ب) العمل على توفير كل مقوّمات الصمود للشعب الفلسطيني خلال الفترة القادمة عبر دعم عربي شعبي ورسمي، وتفعيل سلاح النفط وسلاح المقاطعة لكل الشركات للضغط على الدول الداعمة للكيان الصهيوني.

ج) أن الحل القومي العربي للصراع العربي الصهيوني، وبخاصة القضية الفلسطينية منه، يقوم على أساس تحرير كل الأراضي العربية المحتلة، لذلك فإن أية تسويات مرحلية يجب إلا تصادر هذا الحل القومي للقضية الفلسطينية، واعتبار شروط حكومة الكيان الصهيوني للقبول بـ «حل الدولتين»، خطوطاً حمراء من المحرم التعاطي معها، وخاصة ما يتعلق بشرط الاعتراف بالكيان الصهيوني دولة يهودية، وبالقدس عاصمة لهذا الكيان.

ومن هنا، فإن المؤتمر القومي يطالب النظام العربي بسحب مبادرته المعروفة باسم مبادرة السلام العربية التي لم يحترمها العدوّ، والتي جرى توظيفها لصالح مخطط الاستيطان والتهويد، وتفجير الصراع الفلسطيني ـ الفلسطيني. كما يدعو المؤتمر إلى قطع كل العلاقات مع الكيان الصهيوني وإلغاء كل الاتفاقيات الموقعة معه.

وبهذه المناسبة، فإن المؤتمر يتوجه بكل التحية والتقدير إلى قرار الحكومة الموريتانية وإلى الشعب العربي الموريتاني وكافة قواه السياسية على القرار التاريخي الصائب بقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني وإغلاق سفارته في العاصمة الموريتانية، كما يدين المؤتمر كل الضغوط الأجنبية التي تمارس على الحكومة الموريتانية والتي تهدف إلى إقناع هذه الحكومة بالعدول عن قرار قطع العلاقات مع «إسرائيل».

د) إن المؤتمر القومي العربي، وهو يدرك أن المقاومة هي طريق الخلاص الوحيد من المشروع الصهيوني، فإنه يدرك أيضاً أن أول شروط انتصار المقاومة هو تحقيق وحدة وطنية فلسطينية جدية، ترتكز على التزام من كل الفصائل بنبذ الصراعات وعلى وعي بأن المقاومة وحدها هي القادرة والكفيلة بإسقاط مخطط العدو، وأنه ينبغي إسقاط كل العوائق أمامها ولا سيّما التنسيق الأمني مع المحتل الصهيوني في الضفة الغربية، لكن الأهم هو أن تقترن عملية تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية بعملية إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية على أساس برنامج المقاومة والتحرير وليس التسوية، واعتبار قضية فلسطين قضية تحرر وطني.

هـ) العمل على جعل خيار المقاومة، بكافة أشكالها، مسؤولية شعبية عربية في كافة الأقطار كقضية مركزية عربية، من خلال مشروع سياسي جديد ابتداءً من التركيز على هذا المشروع ونبذ الترويج للاستسلام تحت مسمى السلام أو التسوية.

و) استنهاض كل طاقات الأمة من أجل الدفاع عن عروبة القدس والحيلولة دون تهويدها، من خلال دعم كل الجهود الشعبية والعمل على تصعيدها ودعوة النظام العربي الرسمي ممثلاً بجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الأمم المتحدة، إلى تحمل مسؤولياتها في الحفاظ على القدس ووقف مشروعات الاستيطان الصهيوني وتنفيذ المقررات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة الرافضة الاحتلال والداعمة حقوق الشعب الفلسطيني.

وقد توقف المجتمعون أمام القرار الصهيوني الأخير بطرد ٧٠ ألف فلسطيني من الضفة الغربية ورأوا فيه انتهاكاً إسرائيلياً جديداً لكل المواثيق والقرارات الدولية، وازدراء الأمة العربية ازدراءاً فاضحاً، بكل مواقعها الرسمية والشعبية، ودعوا إلى اتخاذ موقف عربي وإسلامي وعالمي حازم من هذا القرار كما دعوا القوى الحية في الأمة وأحرار العالم إلى التحرّك على المستويات كافة لمواجهة هذا القرار.

ز) التحذير من خدعة الخلافات بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، فالارتباط الاستراتيجي بين المشروع الإمبريالي الغربي والأمريكي على وجه الخصوص، وبين المشروع الصهيوني الاستيطاني، يحول دون أي صراع مصالح حقيقي بين هذين المشروعين، ويسخر القدرات الأمريكية لخدمة الأهداف والمصالح الإسرائيلية، ولذلك، فإن المؤتمر القومي يدعو كل قوى المقاومة العربية والإسلامية وجميع المنظمات الشعبية إلى تحمل مسؤولياتها في الكفاح ضد الاستعمار الصهيوني والهيمنة الأمريكية على موارد الشعب العربي والشعوب الإسلامية.

ح) انطلاقاً من تأكيد المؤتمر حق الشعب الفلسطيني في الحصول على السلاح للدفاع عن نفسه وتحرير أرضه المحتلة، فإن المؤتمر يدين أية محاولة للنيل من هذا الحق باعتبارها اعتداء على حقوق مشروعة أقرها القانون الدولي وأقرتها الأديان، كما يؤكد المؤتمر ضرورة رفع الحصار الجائر عن الشعب الفلسطيني عموماً، وعن قطاع غزة على وجه الخصوص.

وإذ يطالب المؤتمر بضرورة فتح كل المعابر، وبخاصة معبر رفح باعتباره المعبر العربي الوحيد كخطوة أولى لرفع هذا الحصار، فإنه يطالب أيضاً بضرورة المباشرة بإعادة إعمار قطاع غزة، وتكثيف الجهود من أجل الإفراج عن كل المعتقلين في سجون العدو، كما يجدد دعوته إلى إزالة الجدار الفولاذي الذي تقيمه السلطات المصرية على الحدود مع قطاع غزة، من منطلق الوعي بأن هذا الجدار يخدم مخطط إحكام تضييق الحصار على الإرادة الوطنية للشعب الفلسطيني كما يتنافى مع أبسط متطلبات الانتماء العربي والأمن القومي لمصر.

ط) يؤكد المؤتمر على عروبة الجولان السوري المحتل، وعلى بطلان كل إجراءات الضّم والتهويد الصهيونية التي تحاول طمس هويته العربية السورية. كما يحيي المؤتمر صمود أهل الجولان في أرضهم ووقوفهم في وجه الاحتلال، ويؤكد دعمه المطلق حق سورية الثابت في تحريره واستعادته.

٢ ـ في الشأن العراقي

إن المؤتمر القومي العربي، وهو يتابع بقلق بالغ ما يحدث داخل العراق من تطورات هدفها تقنين العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق، ويضمن تحقيق الأهداف الأساسية للمشروع الأمريكي في العراق، الذي من أجله كان الغزو والاحتلال، وبخاصة السيطرة على موارد العراق النفطية، ومنع العراق من أن يتحول مرة أخرى إلى مصدر لتهديد المصالح الأمريكية وبخاصة «إسرائيل» باعتبارها أهم هذه المصالح؛ فإنه يحرص على تجديد التزامه بدعم مشروع المقاومة العراقية باعتبارها الخيار الاستراتيجي لاستعادة العراق موحداً وقوياً وعربياً، كما يجدد رفضه وإدانته ما يسمى العملية السياسية وكل من يتعاملون معها باعتبار هذه العملية الأداة الأساسية للمشروع الأمريكي في العراق.

وانطلاقاً من هذه الالتزامات، فإن المؤتمر القومي العربي يحرص على أن يؤكد مواقفه التالية:

أ) التمسك بالموقف المبدئي والثابت للمؤتمر المؤيد والمساند للمقاومة العراقية كرافعة أساسية لمشروع التحرير والبناء بعد التحرير.

ب) مطالبته كافة فصائل وقوى المقاومة العراقية بالتوحد حول مشروع وطني ديمقراطي لتحرير العراق وإعادة بنائه، يضع المقاومة الشاملة العسكرية والسياسية والإعلامية والثقافية عنواناً له، ويسعى إلى الانفتاح على كافة القوى الشعبية العراقية الرافضة الاحتلال داخل العراق وخارجه.

ج) تأكيد وحدة العراق أرضاً وشعباً ومؤسسات، كما يؤكد عروبة العراق، ويناشد كل أبناء الشعب العراقي الواعي، تجنب العودة إلى أجواء الحرب الطائفية والعرقية في ظل الأوضاع الصعبة التي فرضتها نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي أربكت حسابات كل الائتلافات، وحفزت رئيس الحكومة الموالية للاحتلال على التهديد مجدداً بالعنف دفاعاً عن إصراره على فرض نفسه حاكماً للعراق. إن الشعب العراقي مطالب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بالدفاع عن وحدته الوطنية ورفض الطائفية والمذهبية السياسية عملياً، كما رفضها بوعيه الوطني انتخابياً، وأن يلتف حول خيار المقاومة، وأن يعمل على إسقاط العملية السياسية وأطرافها داخل العراق وخارجه.

د) رفض كل الاتفاقيات والضغوط الأمريكية على الحكومة الموالية والقوى السياسية الشريكة في العملية السياسية، الرامية إلى فرض الهيمنة الأمريكية على العراق بعد الانسحاب العسكري الاضطراري، وتأكيد ضرورة رفع الشأن العراقي إلى الأمم المتحدة وفقاً للاقتراح الوارد في مذكرة الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي إلى رئاسة القمة العربية، والتي طالبت القمة بالتخلي عن وهم العملية السياسية الحالية في العراق، التي تتم تحت إشراف الاحتلال وتقوم على مبدأ الإقصاء الذي يهدد وحدة ومستقبل الشعب العراقي، وأن يتبنى مؤتمر القمة الدعوة إلى تشكيل حكومة انتقالية في العراق تتولى الإشراف على انتخاب مجلس تأسيسي وطني لإعداد مسودة دستور جديد يُعرَض على الاستفتاء الشعبي، وتتشكل في ظله حكومة وطنية يكون من مهمتها إعادة تشكيل وبناء القوات المسلحة العراقية.

هـ) دعوة كل الحكومات وكل القوى الشعبية في الوطن العربي والعالم الإسلامي، إلى دعم خيار المقاومة في العراق باعتباره الخيار الاستراتيجي لإنهاء الاحتلال والقضاء على كل نتائجه وتداعياته، وكل محاولات طمس هوية وانتماء العراق إلى عروبته.

و) شجب عمليات القتل والإبادة التي يتعرض لها المواطنون العراقيون، والمطالبة بتهيئة الظروف والسبل المؤدية إلى عودة النازحين والمهاجرين العراقيين إلى وطنهم.

ز) رفض العزل السياسي بما فيه ما يسمى «قانون المساءلة والعدالة»، الذي تحول إلى سلاح بيد السلطة الموالية للاحتلال، لتصفية حساباتها مع القوى السياسية التي تخشى من وزنها ومكانتها السياسية داخل العراق.

ح) العمل على تشكيل لجنة قانونية متخصصة من بين أعضاء المؤتمر ومن خارجه، تكلف بإعداد لائحة قانونية ضد مجرمي الحرب العدوانية على العراق وذلك في إطار الحملة العالمية القانونية لملاحقة جرائم الاحتلال والحرب في العراق والتي شارك المؤتمر في إطلاقها.

ط) يجدد المؤتمر رفضه القاطع والحاسم، كما يجدد إدانته كل التدخلات الدولية والإقليمية في شؤون العراق، كما يرفض أية دعوة إقليمية أو دولية لملء فراغ الانسحاب الأمريكي عسكرياً أو سياسياً، ويؤكد أن الشعب العراقي وقواه الحية هي وحدها صاحبة الحق الشرعي والقادرة على ملء هذا الفراغ، وهي من سيعيد بناء العراق العربي الموحد القادر على استعادة مكانه في صدارة قيادة الأمة ضد المشروعين الصهيوني والاستعماري الغربي. ويطالب المؤتمر إيران وسائر الجهات الإقليمية والدولية باحترام السيادة الوطنية للعراق، والتوقف عن التدخل في شؤونه بما يسيء إلى علاقات إيران مع العراق ومع كل العرب، وتؤكد أن تصريحات الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد الأخيرة حول الاستعداد الإيراني لملء فراغ الانسحاب الأمريكي من العراق، وحول دعم قرارات اجتثاث البعث ومنع عودته مجدداً إلى السلطة، تدخلاً غير مبرر في الشأن الداخلي العراقي ويسيء إلى العلاقات العربية ـ الإيرانية ويهدد علاقات حسن الجوار، بخاصة في ظل ممارسات وتجاوزات خطيرة كاحتلال «حقل الفكة» النفطي العراقي الواقع على الحدود العراقية ـ الإيرانية، وكالتدخلات الإيرانية الأخيرة المكثفة في الانتخابات البرلمانية التي جرت يوم السابع من آذار/ مارس الفائت، والتي تعقد مسار العلاقات العربية ـ الإيرانية وإمكانية تطويرها لمصلحة الروابط والمصالح المشتركة.

٣ ـ في الشأن اليمني

إن المؤتمر القومي العربي، وهو يتابع التطورات اليمنية التي تنطوي على تهديد جدي لوحدة واستقرار اليمن وفتح أبواب التدخل الخارجي في شؤونه، يؤكد التزامه الثابت بالوحدة اليمنية أرضاً وشعباً ورفضه لكل الدعوات الانفصالية وإدانته للمناورات الدولية والإقليمية للتدخل في شؤون اليمن الداخلية. ويحذر المؤتمر من مخاطر استخدام العنف والحلول العسكرية التي تبين فشلها

في حل الخلافات السياسية اليمنية ويعبر عن دعمه الكامل للحوار الوطني الشامل والجاد تحت سقف الوحدة.

وإذ يرحب المؤتمر بقرار وقف العمليات العسكرية في صعدة، فإنه يأمل أن تكون هذه الخطوة مقدمة لحوار وطني يؤدي إلى مصالحة وطنية شاملة، وأن تكون مقدمة لعملية إصلاح سياسي وديمقراطي حقيقي.

٤ ـ في الشأن اللبناني

إن المؤتمر القومي العربي، وهو يتابع ما يجري داخل لبنان من تطورات، وبخاصة الانتخابات البرلمانية وتشكيل الحكومة في أجواء شديدة التعقيد، وإصدار حزب الله وثيقته السياسية الثانية، وما يتعرض له من تهديدات إسرائيلية، يؤكد حرصه الشديد على التوحد والتماسك الوطني اللبناني، والسعي إلى تخفيف الغلو الطائفي السياسي، ودعم أجواء المصالحات الضرورية الداخلية والإقليمية وخاصة مع سورية، كما يؤكد دعمه للمقاومة في لبنان باعتبارها قوة أساسية مع الجيش اللبناني للدفاع عن الاستقلال الوطني ودرء أية محاولات عدوانية إسرائيلية، كما يؤكد دعمه كل ما يعزز وحدة اللبنانيين وعلاقات لبنان العربية وفي المقدمة علاقته الأخوية المتكافئة مع سورية.

٥ ـ في الشأن السوداني

إن المؤتمر القومي العربي وهو يتابع ما يحدث في السودان من تطورات وما يتعرض له من مخاطر التدخل الخارجي الإقليمي والدولي في شؤونه، يدرك أن وحدة السودان واستقلاله الوطني، بل وعروبته، أهداف أساسية لكل ما يتعرض له السودان من مؤامرات ومحاولات للتدخل الإقليمي والدولي من أجل الهيمنة وفرض النفوذ، وعلى الأخص محاولات التدخل الأمريكية والإسرائيلية. فإلى جانب خطر الانفصال الذي يتهدد السودان عبر الاستفتاء الذي سيجري في الجنوب السوداني العام المقبل، وتداعيات خطر استمرار الأزمة في دارفور، يواجه السودان أيضاً خطر الانقسام الوطني. ومن هنا، فإن المؤتمر القومي العربي، إذ يؤكد حرصه على وحدة واستقرار واستقلال السودان وعروبته، فإنه يهيب بكل القوى السودانية بخاصة في ظروف الانتخابات الحالية، والتي ستحسم كثيراً من خيارات السودان الداخلية أن تلتزم بما تفرضه من ضرورات وطنية سودانية والحرص على السودان حاضراً ومستقبلاً، وأن تسعى إلى بلورة مشروع وطني سوداني ديمقراطي يحقق العدالة ويؤمن الحقوق السياسية لكل المواطنين، ويجعل مبدأ المواطنة المبدأ الحاكم للعلاقات والتفاعلات السياسية داخل السودان دون تمييز عرقي أو ديني أو طائفي، وأن تحافظ على التماسك السياسي للوطن السوداني، وأن تحرص على حل قضية دارفور ضمن مشروع وطني سوداني لتحقيق العدل والتنمية، وعلى الحيلولة دون انفصال الجنوب من خلال اعتماد الخيارات الديمقراطية وإشاعة التعددية وتطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦ ـ في شأن الديمقراطية وحقوق الإنسان

إن المؤتمر القومي العربي وهو يتابع بقلق ما يحدث من تراجع وانحسار لعملية الإصلاح والتحول الديمقراطي في الكثير من الأقطار العربية، وما يجري تدبيره لفرض عمليات توريث للحكم واحتكار للسلطة تكشف مدى الارتباط بين احتكار السلطة واحتكار الثروة وحالات اعتداءات وجرائم بحق المواطنين وتعديات سافرة على الحريات وحقوق الإنسان، فإنه يؤكد دعمه كل المطالب الشعبية في الحرية والديمقراطية والعدالة، كما يؤكد أن نيل هذه المطالب والحقوق لا يتحقق إلا عبر مسيرة نضالية طويلة المدى تفرض على كافة القوى السياسية أن تتوصل إلى قواسم لمشروع وطني ديمقراطي تناضل من أجله، من خلال «كتلة تاريخية» تتفق على برنامج مرحلي لهذا الغرض.

كما يدعو إلى الإفراج عن كل المعتقلين السياسيين والتوقف عن ملاحقة النشطاء والتضييق على الصحف والمواقع الإلكترونية في العديد من الأقطار العربية.

ويدين منع بعض السلطات العربية لعدد من أعضاء المؤتمر القومي العربي من السفر لحضور المؤتمر ويرى أن ذلك يكشف عن مدى ما وصلت إليه حالة انتهاكات حقوق الإنسان وغياب الديمقراطية في هذه الأقطار.

إن المؤتمر القومي العربي وهو يدرك مدى التحديات التي تواجه مطالب التحول الديمقراطي في معظم البلدان العربية فإنه يؤكد رفضه أية محاولة خارجية للتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عربية تحت ستار دعم الديمقراطية ودعم الإصلاح الديمقراطي، ويطالب الحكومات العربية بأن تعي مدى أهمية الاستجابة للمطالب الشعبية في الإصلاح والديمقراطية ليس فقط من أجل الحفاظ على الاستقرار الوطني، لكن أيضاً من أجل التصدي لكل محاولات الخارج التدخل في الشؤون الداخلية وبخاصة المحاولات الأمريكية التي تتستر وراء دعوة دعم الإصلاح الليبرالي، لفرض وصول قوى سياسية بعينها إلى السلطة في البلدان العربية تكون حليفة وشريكة لها في الحكم لدعم المصالح الأمريكية على حساب المصالح الوطنية.

٧ ـ في شأن الاقتصاد العربي

إن المؤتمر القومي العربي، وهو يتابع حال الاقتصادات العربية، وبخاصة ما يتعلق بضعف الناتج المحلي الإجمالي ومحدودية مشاركة الاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي، والخلل الفادح في الاقتصادات العربية التي تعتمد على تصدير الموارد الأولية على حساب الإنتاج الصناعي، وما يتعلق بضيق وتدني نسبة العلاقات الاقتصادية المشتركة بين البلدان العربية، ومحدودية المشاركة العربية في الاقتصاد العالمي؛ فإنه يؤكد حرصه على ضرورة التحول بالاقتصادات العربية إلى اقتصاد إنتاجي والتخلي التدريجي عن الاقتصاد الريعي، ودعم الاستثمار العربي المشترك في مشروعات

إنتاجية صناعية وزراعية من أجل بناء قاعدة اقتصادية عربية قوية قادرة على أن تقود مشروعاً عربياً للمقاومة الاقتصادية جنباً إلى جنب مع المقاومة العربية والسياسية والإعلامية.

إن الطموح إلى مثل هذا المشروع يستلزم التمسك بما سبق تأكيده في بيانات سابقة بخصوص هذه الاستراتيجية.

٨ ـ في قضية الهوية والثقافة

انطلاقاً من وعي المؤتمر القومي العربي ما تمثله وحدة الهوية الحضارية للأمة العربية من ركيزة قوية للوجود العربي، وما تقوم به الثقافة العربية من تعميق للوعي بهذه الهوية، فإنه يؤكد ما يلي:

أ) إن وحدة الهوية الحضارية يجب أن تبقى قضية أولوية للمشروع النهضوي العربي، فالهوية العربية للأمة هي مرتكز وحدتها، وهي خط الدفاع الأول عن خصوصيتها أمام الغزو المكثف للمشروعات المعادية التي تهدف إلى تفكيك الرابطة العربية باحتواء هويتها؛ هذا مع احترام الثقافات الأخرى داخل الوطن العربي.

ب) إن الثقافة العربية واللغة العربية بشكل أساسي هي الوعاء الضامن للأمة العربية. ولذلك فإن المؤتمر القومي العربي، وهو يعي ما تمثله اللغة العربية من دور شديد الأهمية في الحفاظ على الأمة وهويتها، فإنه يدعو كل الحكومات العربية وكل المؤسسات الثقافية ومراكز البحوث المتخصصة والمؤسسات الإعلامية إلى الحفاظ على مكانة اللغة العربية، كما يحذر من كل اعتداء يحدث بحق اللغة العربية لصالح اللغات الأجنبية باعتباره يهدد الولاء الوطني والقومي لدى المواطنين، ويجعلهم أكثر استعداداً للقبول بالاختراق الأجنبي الذي يستهدف الوعي الوطني ويهدد الالتزام به.

ج) إن الثقافة العربية، وهي مطالبة بأن تتحول إلى ثقافة مقاومة تقود مشروع النهضة قادرة على هزيمة ثقافة الاستسلام.

د) ضرورة تعريب التعليم في الجامعات والمعاهد العليا وتحريم استخدام اللهجات العامية على حساب اللغة العربية الفصحى في الفضائيات العربية، وتجريم ما يقوم به الإعلان الإعلامي من اعتداء على اللغة العربية لصالح اللغات الأجنبية.

ثانياً: في قضايا الجوار الإقليمي

إن المؤتمر القومي العربي، وهو يدرك مدى أهمية تأسيس علاقات تعاون وشراكة مع الجوار الإقليمي للوطن العربي وبخاصة ما يعرف بالجوار الحضاري للأمة العربية: تركيا وإيران، وكذلك من منطلق وعيه وإدراكه أنماط التحالفات والصراعات بين القوى الإقليمية الثلاث في إقليم الشرق الأوسط: «إسرائيل» وتركيا وإيران، فإنه حريص على أن يؤكد ما يلي:

١ ـ العمل الدؤوب من أجل تعميق علاقات التعاون والشراكة مع كل من إيران وتركيا والجوار الإقليمي الأفريقي وبخاصة إثيوبيا ودول حوض النيل، واحتواء كل مصادر النزاع والتوتر بين البلدان العربية ودول الجوار الإقليمي من خلال الالتزام بمبادئ حسن الجوار، والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

٢ ـ إن المؤتمر القومي العربي، إذ يحيي مواقف تركيا الأخيرة حول اعتبار إسرائيل العقبة الرئيسة للسلام في الشرق الأوسط، وموقفها من قضية القدس، فإنه يدعو إلى دعم العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع تركيا وخصوصاً اتفاقات الشراكة بين تركيا وبعض الدول العربية والسهر على تطوير هذه الشراكة لتكون شراكة جماعية عربية ـ تركية.

٣ ـ الحرص على تطوير العلاقات مع إيران باعتبارها دولة إسلامية مجاورة ترتبط بمصالح مشتركة مع العرب، ورفض كل محاولات تحويل إيران إلى عدو للعرب بديل للكيان الصهيوني، والإشادة بموقفها من المقاومة والقضية الفلسطينية، مع إدانة ورفض كل محاولات إيران التدخل في الشؤون الداخلية العربية على نحو ما يحدث في العراق، وما هو قائم من احتلال إيران ثلاث جزر عربية تابعة لدولة الإمارات العربية منذ عام ١٩٧١، وتهديد مسؤولين إيرانيين بين الحين والآخر لاستقلال البحرين.

٤ ـ الاهتمام بعلاقات التعاون مع الدول الأفريقية المجاورة للوطن العربي، والتصدي لمشروعات التغلغل الإسرائيلي في هذه الدول حفاظاً على المصالح العربية، والتزام الدول العربية بخطة مشتركة في علاقاتها الأفريقية تجعل دول الجوار الأفريقي أكثر حرصاً على علاقاتها العربية من منطلق إدراكها فداحة الأثمان التي يمكن أن تدفعها بسبب انحيازاتها للكيان الصهيوني.

ثالثاً: في المشروع النهضوي العربي

ناقش أعضاء المؤتمر القومي المشروع النهضوي العربي بصيغته الجديدة التي أنجزها مركز دراسات الوحدة العربية بعد جهد دؤوب لأكثر من ثلاثة عقود، حرص فيه منذ البداية على مشاركة التيارات الفكرية العربية الأساسية من قوميين وإسلاميين ويساريين وليبراليين، حتى يأتي ممثلاً نظرة الأطياف الفكرية والسياسية كافة بحسبانه مشروعاً للأمة جمعاء لا لفريق منها دون الآخر.

وأكد المجتمعون أن المشروع النهضوي الذي تتطلع إليه الأمة اليوم يستوعب كافة الأهداف والمطالب التي حملتها عدة أجيال عربية في العهد الحديث والمعاصر وناضلت من أجل إنجازها.

- فالوحدة العربية، في مواجهة التجزئة بكل صورها القطرية والطائفية والقبلية.
- والديمقراطية، في مواجهة الاستبداد بكل صوره ومستوياته.
- والتنمية المستقلة، في مواجهة التخلف أو النمو المشوّه والتابع.
- والعدالة الاجتماعية، في مواجهة الظلم والاستغلال بكل صوره ومستوياته.

• والاستقلال الوطني والقومي، في مواجهة الهيمنة الأجنبية الإقليمية والدولية.

• والتجدد الحضاري، في مواجهة التجمّد التراثي من الداخل والمسخ الثقافي من الخارج.

من المهم أن تؤخذ مقومات هذا المشروع النهضوي العربي ككل، ومن دون مقايضات زائفة بين بعض عناصره على حساب البعض الآخر، وبوصفه هدفاً واحداً لا يقبل التجزئة، وإن كان يقبل التمرحل الموضوعي في التطبيق لهذه العناصر الستة مجتمعة.

وأكد المجتمعون على أن المشروع النهضوي هو منظومة مترابطة الأهداف مشددين على أن إرادة النهضة في الأمة مرتبطة بتعميم ثقافة النهضة وهي ثقافة تترسخ بالتربية العائلية والمدرسية والجامعية والمؤسساتية، واعتبروا أن المقاومة بكافة تجلياتها الضامن لتعزيز إرادة النهضة وعلى ضرورة الحرص على إبقاء الجهد العقلاني الدؤوب في إطار مؤسسات تحمل المشروع النهضوي وتجسّده.

وإذ شدد أعضاء المؤتمر على ضرورة عقد الندوات والحلقات النقاشية والحلقات الجماهيرية لعرض المشروع النهضوي أكدوا على أهمية تكريس فكرة النهضة كهاجس وفتح كل المؤسسات والمنابر أمام مناقشات موسعة لها.

رابعاً: من شأن المؤتمر القومي العربي

استقالة الأمين العام وانتخاب أمين عام جديد

وقد فوجئ المؤتمر بطلب الدكتور خير الدين حسيب، أحد أبرز مؤسسي المؤتمر وأمينه العام، الاستقالة لكثرة مشاغله والأعباء المفاجئة التي ألقيت على كاهله خصوصاً في مركز دراسات الوحدة العربية، وقد تفهم المؤتمر هذه الأسباب وتقرر:

أولاً: قبول الاستقالة للأسباب التي أوردها الأمين العام مع توجيه خالص الشكر والتقدير له على ما أسداه للمؤتمر، مع الثقة في أنه لن يألو جهداً في تقديم المساعدة لاستمرار المؤتمر في أداء دوره الذي أُنشئ من أجله.

ثانياً: تم انتخاب الأستاذ عبد القادر غوقة نائب الأمين العام لشغل موقع الأمين العام للسنتين القادمتين.

خاتمة

إن المؤتمر القومي العربي، وهو يدرك كل هذه التحديات التي تواجه الأمة العربية في سبيل سعيها من أجل وحدتها ونهضتها، فإنه يعي مسؤولياته التاريخية في تحمل واجبه القومي دفاعاً عن الأمة ومستقبلها. وانطلاقاً من هذا الوعي، فإنه يدعو الأمة كلها إلى دعم المشروع النهضوي العربي باعتباره دليلاً لنضالاتها الراهنة والمستقبلية، وطريقها نحو المستقبل الذي نريده، ومنطلقاً للتفاعل

الإيجابي مع مشروعات الجوار الإقليمي التي تربطنا معها علاقات مصالح مشتركة تفرض وحدة الموقف العربي كما تفرضه وحدة الوعي العربي.

عاشت الأمة العربية وعاش الشعب العربي منتصراً وموحداً.

المشاركون

أ. **إبراهيم السيد علي كمال الدين** (البحرين): رئيس الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع (بصفته الشخصية).

أ. **أحلام مستغانمي** (الجزائر/لبنان): أديبة.

آية الله أحمد الحسني البغدادي (العراق/سورية): مرجع ديني.

أ. **أحمد الكحلاوي** (تونس): رئيس الهيئة الوطنية لدعم المقاومة العربية في العراق وفلسطين (بصفته الشخصية).

أ. **أحمد زعبار** (تونس/بريطانيا): شاعر ـ صحفي.

أ. **أحمد سعيد ناصر** (اليمن): صحفي ـ مدير تحرير صحيفة الوحدوي (بصفته الشخصية).

د. **أحمد سعيد نوفل** (الأردن): أستاذ جامعي.

د. **أحمد شوتري** (الجزائر): أستاذ جامعي.

أ. **أحمد عبد الرحمن محمد** (السودان): أمين عام مجلس الصداقة الشعبية العالمية ـ وزير سابق (بصفته الشخصية).

أ. **أحمد عبيدات** (الأردن): رئيس الوزراء الأردني الأسبق.

أ. **أحمد محمود السعدي** (الأردن): باحث اقتصادي.

أ. **أحمد مرعي** (لبنان): نائب رئيس حزب الاتحاد (بصفته الشخصية).

أ. **أديب الأمير** (سورية): لواء متقاعد.

د. **أسامة حمدان** (فلسطين/لبنان): ممثل حركة حماس في لبنان (بصفته الشخصية).

د. **أسامة محيو** (لبنان): أستاذ جامعي، مدير المؤتمر القومي ـ الإسلامي (بصفته الشخصية).

د. **إلياس سابا** (لبنان): وزير سابق.

أ. **إلياس مطران** (لبنان): محامٍ.

أ. **أمين إسكندر** (مصر): كاتبٌ وصحافي.

أ. **أمين مازن** (ليبيا): رئيس تحرير مجلة «الكتاب العربي» ومجلة «لا».

أ. **بسام أبو غزالة** (الأردن): عضو المنتدى العربي (بصفته الشخصية).

أ. **بشار القوتلي** (سورية/لبنان): ناشط.

أ. **بشارة مرهج** (لبنان): وزير ونائب سابق.

د. **بشير مصيطفى** (الجزائر): خبير اقتصادي.

د. **ثائر دوري** (سورية): طبيب ـ كاتب.

أ. **جاسم علوان** (سورية/مصر): سياسي وعسكري متقاعد.

أ. **جميل هلسة** (الأردن): مدير عام مكتب المحاسبات التجارية (بصفته الشخصية).

أ. **جهاد كرم** (لبنان): محامٍ ـ سفير سابق.

د. **جواد الحمد** (الأردن): مدير مركز دراسات الشرق الأوسط (بصفته الشخصية).

الشيخ جواد الخالصي (العراق/الأردن): الأمين العام للمؤتمر التأسيسي العراقي (بصفته الشخصية).

- **د. جورج القصيفي** (لبنان): مدير دار التنمية (بصفته الشخصية).
- **د. حسن الشريف** (لبنان): خبير في العلوم والتقانة والتنمية المستدامة.
- **أ. حسن عز الدين** (لبنان): مسؤول العلاقات العربية في حزب الله (بصفته الشخصية).
- **د. حسن علي العالي** (البحرين): نائب رئيس التجمع القومي الديمقراطي (بصفته الشخصية).
- **د. حسين أبو النمل** (فلسطين/لبنان): أستاذ جامعي.
- **أ. حسين مجلي** (الأردن): محام، ونقيب المحامين في الأردن سابقاً (بصفته الشخصية).
- **أ. حمدان حمدان** (سورية): كاتب، باحث.
- **د. حنان عواد** (فلسطين): رئيس رابطة القلم الدولي ـ فرع فلسطين (بصفته الشخصية).
- **د. حيان حيدر** (لبنان): عضو الأمانة العامة لمنبر الوحدة الوطنية (بصفته الشخصية).
- **أ. خالد السفياني** (المغرب): محام ـ منسق مجموعة العمل الوطنية لدعمً العراق وفلسطين ـ الأمين العام الأسبق للمؤتمر القومي العربي (بصفته الشخصية).
- **أ. خالد عمر** (اليمن/مصر): إعلامي ـ مدير المركز الثقافي اليمني في القاهرة (بصفته الشخصية).
- **د. خضير المرشدي** (العراق/سورية): رئيس المكتب السياسي للجبهة الوطنية والقومية والإسلامية في العراق (بصفته الشخصية).
- **أ. خليل بركات** (لبنان): محام.
- **أ. الخليل ولد الطيب** (موريتانيا): نائب في البرلمان، نائب رئيس التحالف الشعبي التقدمي (بصفته الشخصية).
- **د. خير الدين حسيب** (العراق/لبنان): اقتصادي ـ مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية ـ الأمين العام للمؤتمر القومي العربي (بصفته الشخصية).
- **د. داوود خير الله** (لبنان/أمريكا): أستاذ جامعي.
- **أ. دينا حسيب** (العراق/مصر): اقتصادية.
- **د. رؤوف سعد أبو جابر** (الأردن): كاتب.
- **أ. رابح الخرايفي** (تونس): محام.
- **أ. رجاء الناصر** (سورية): عضوً الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي.
- **أ. رحاب مكحل** (لبنان): مدير عام المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن (بصفتها الشخصية).
- **أ. رسول الجشي** (البحرين): صيدلي ـ نائب سابق ـ رئيس جمعية التجمع القومي الديمقراطي (بصفته الشخصية).
- **أ. رياض الريس** (سورية/لبنان): ناشر.
- **د. زهير الخطيب** (لبنان): مهندس.
- **د. زياد الزعبي** (الأردن): طبيب ـ الأمين العام للرابطة العربية للعامود الفقري (بصفته الشخصية).
- **د. زياد حافظ** (لبنان): الأمين العام للمنتدى القومي العربي.
- **د. ساسين عساف** (لبنان): أستاذ جامعي، نائب رئيس المنتدى القومي العربي في لبنان (بصفته الشخصية).
- **أ. سامي قنديل** (فلسطين/سورية): عضو القيادة القطرية الفلسطينية لحزب البعث العربي الاشتراكي (بصفته الشخصية).
- **أ. سامي لطيف** (ليبيا): كاتب وباحث سياسي قومي.

أ. **سايد فرنجية** (لبنان): أمين سر منبر الوحدة الوطنية (بصفته الشخصية).

أ. **سايد كعدو** (لبنان): مخرج سينمائي.

أ. **سعد الله مزرعاني** (لبنان): عضو قيادة الحزب الشيوعي اللبناني (بصفته الشخصية).

أ. **سعدون المشهداني** (العراق/السويد): كاتب.

أ. **سعودة سالم مطر** (الأردن): محامية.

أ. **سلطان حزام العتواني** (اليمن): الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري (بصفته الشخصية).

د. **سلمى الخضراء الجيوسي** (فلسطين/الأردن): أديبة وكاتبة.

د. **سليم الحص** (لبنان): رئيس الوزراء اللبناني سابقاً.

أ. **سليم الزعبي** (الأردن): محامٍ ـ وزير ونائب سابق.

د. **سليمان صالح الغويل** (ليبيا): أستاذ جامعي ـ عضو ومستشار قسم القانون في جامعة أفريقيا الأهلية (بصفته الشخصية).

أ. **سميرة رجب** (البحرين): كاتبة صحافية ـ عضو مجلس الشورى (بصفتها الشخصية).

أ. **شكري المحاميد** (سورية): مهندس.

أ. **صالح عرقجي** (فرنسا): ناشط في العمل القومي.

أ. **صالح ولد حننا** (موريتانيا): عضو الجمعية الوطنية (بصفته الشخصية).

أ. **صباح المختار** (العراق/بريطانيا): رئيس جمعية المحامين العرب ـ بريطانيا (بصفته الشخصية).

د. **صباح ياسين** (العراق/لبنان): باحث إعلامي.

أ. **صفاء الصاوي** (مصر/بريطانيا): رئيسة النادي العربي في بريطانيا سابقاً (بصفته الشخصية).

أ. **صقر أبو فخر** (فلسطين/لبنان): سكرتير تحرير مجلة الدراسات الفلسطينية في مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بصفته الشخصية).

د. **صلاح الدين الدباغ** (فلسطين/لبنان): أستاذ في الحقوق.

أ. **صلاح صلاح** (فلسطين/لبنان): عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (بصفته الشخصية).

أ. **صلاح عمر العلي** (العراق/لبنان): كاتب.

أ. **ضياء الفلكي** (العراق/بريطانيا): منسق مؤتمرات الجالية العربية في بريطانيا (بصفته الشخصية).

أ. **طالب الدليمي** (العراق/لبنان): كاتب.

د. **طالب بحر فياض البدراني** (العراق): أكاديمي وإعلامي.

د. **طاهر كنعان** (فلسطين/الأردن): نائب رئيس الوزراء الأردني سابقاً ـ مدير المركز الأردني لأبحاث وحوار السياسات الوطنية (بصفته الشخصية).

أ. **طلال سليمان** (لبنان): ناشر جريدة السفير.

أ. **الطيب أحمد صدقي الدجاني** (فلسطين): الرئيس التنفيذي لمجموعة أطلس الاستشارية (بصفته الشخصية).

د. **عادل إبراهيم الحديثي** (العراق/مصر): الأمين العام لاتحاد المهندسين العرب (بصفته الشخصية).

د. **عامر خياط** (العراق/لبنان): الأمين العام للمنظمة العربية لمكافحة الفساد (بصفته الشخصية).

أ. عبد الإله المنصوري (المغرب): باحث ـ عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الموحد (بصفته الشخصية).
أ. عبد الجبار الكبيسي (العراق/فرنسا): مهندس ـ رئيس التحالف الوطني العراقي (بصفته الشخصية).
أ. عبد الرحيم مراد (لبنان): رئيس الجامعة اللبنانية الدولية (بصفته الشخصية).
د. عبد الرزاق عاشوري (الجزائر): أستاذ جامعي.
أ. عبد الرقيب سيف فتح (اليمن): قيادي في التنظيم الوحدوي الناصري (بصفته الشخصية).
أ. عبد الصمد الغريري (العراق): لواء متقاعد.
أ. عبد العزيز السيد (الأردن): أمين عام مؤتمر الأحزاب العربية (بصفته الشخصية).
أ. عبد العظيم المغربي (مصر): الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب، عضو مجلس الشعب سابقاً (بصفته الشخصية).
أ. عبد الغني هللو (فلسطين): عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (بصفته الشخصية).
أ. عبد القادر بن قرينة (الجزائر): وزير سابق.
أ. عبد القادر علي آل يوسف (السعودية): نائب رئيس تحرير موقع التجديد العربي (بصفته الشخصية).
أ. عبد القادر غوقة (ليبيا): سفير سابق ـ أمين عام المؤتمر القومي العربي (الذي انتخب في الدورة الحالية خلفاً للدكتور خير الدين حسيب).
د. عبد القدوس المضواحي (اليمن): طبيب ـ نائب سابق ـ عضو قيادة التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري (بصفته الشخصية).
أ. عبد الله عبد الحميد (لبنان): مدير مخيم الشباب القومي العربي (بصفته الشخصية).
أ. عبد الله نعمان محمد (اليمن): عضو مجلس نقابة المحامين (بصفته الشخصية).
د. عبد المحسن هلال (السعودية): أستاذ جامعي.
أ. عبد المحمود أبو إبراهيم (السودان): عضو هيئة شؤون الأنصار (بصفته الشخصية).
أ. عبد الملك المخلافي (اليمن): عضو مجلس الشورى، الأمين العام السابق للتنظيم الوحدوي الشعبي (بصفته الشخصية).
أ. عبد المنعم أبو الفتوح (مصر): الأمين العام لاتحاد الأطباء العرب (بصفته الشخصية).
أ. عبد النبي الفيلالي (المغرب): نائب برلماني ورئيس مجلس بلدي سابق (بصفته الشخصية).
د. عبد الواحد سعيد هواش (اليمن): نائب أمين سر قيادة قطر اليمن لحزب البعث العربي الاشتراكي (بصفته الشخصية).
أ. عبد الوهاب القصاب (العراق/قطر): باحث ومفكر استراتيجي.
أ. عدنان شومان (سورية): مدير عام المستشارون الدوليون المتحدون (بصفته الشخصية).
د. عز الدين دياب (سورية): أستاذ جامعي.
د. عصام نعمان (لبنان): محامٍ ـ وزير ونائب لبناني سابق.
أ. علي الريح السنهوري (السودان): عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي (بصفته الشخصية).
أ. علي سبتي الحديثي (العراق/الإمارات): سفير سابق.
أ. علي شندب (لبنان): إعلامي وكاتب.

أ. علي ناصر محمد (اليمن/سورية): رئيس جمهورية اليمن سابقاً.

أ. عماد محمد كاظم التميمي (العراق): إعلامي.

د. غسان الخازن (لبنان): محام.

أ. غسان مكحل (لبنان): إعلامي، كاتب.

د. فاضل البدراني (العراق): أستاذ جامعي وصحافي.

أ. فاطمة بن محمد (اليمن): عضو مجلس الشورى (بصفتها الشخصية).

أ. فايز شخاترة (الأردن): محام ـ عضو الهيئة الإدارية للمنتدى العربي ومقرر اللجنة الثقافية فيه (بصفته الشخصية).

أ. فتحي حسين أبو العردات (فلسطين/لبنان): عضو المجلس الوطني الفلسطيني، عضو لجنة العلاقات الخارجية لحركة فتح (بصفته الشخصية).

أ. فواز العجمي (السعودية/قطر): إعلامي.

أ. فيصل جلول (لبنان/فرنسا): كاتب.

أ. فيصل درنيقة (لبنان): أمين عام مجلس أمناء ملتقى الشباب القومي العربي سابقاً (بصفته الشخصية).

د. قطب المهدي (السودان): عضو مجلس الصداقة الشعبية العالمية (بصفته الشخصية).

د. لبيب قمحاوي (الأردن): أستاذ جامعي.

أ. ماجد عزام (فلسطين/لبنان): مدير مركز شرق المتوسط للإسلام (بصفته الشخصية).

أ. مازن المشهداني (العراق/لبنان): نائب الأمين العام للصناعات الكيماوية (بصفته الشخصية).

أ. مازن صباغ (سورية): كاتب.

د. ماهر الطاهر (فلسطين/سورية): عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (بصفته الشخصية).

أ. ماهر مخلوف (مصر): مهندس (بصفته الشخصية).

د. مجدي المعصراوي (مصر): رئيس مجلس إدارة دار الكرامة للصحافة والطباعة والنشر سابقاً (بصفته الشخصية).

أ. محسن فاهم الفرهود (العراق/الأردن): اقتصادي.

أ. محمد أبو ميزر (فلسطين/الأردن): عضو المجلس المركزي الفلسطيني سابقاً، ممثل حركة فتح لدى الأحزاب العربية (بصفته الشخصية).

أ. محمد أحمد البشير (الأردن): رئيس جمعية المحاسبين القانونيين في الأردن سابقاً (بصفته الشخصية).

د. محمد أشرف البيومي (مصر): أستاذ جامعي ـ مدير برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق سابقاً (بصفته الشخصية).

د. محمد الأغظف غوتي (المغرب): نقيب الصيادلة ـ حقوقي (بصفته الشخصية).

د. محمد السعيد إدريس (مصر): خبير في مركز الدراسات الاستراتيجية في جريدة الأهرام (بصفته الشخصية).

د. محمد المسفر (قطر): أستاذ جامعي، كاتب، نائب الأمين العام للمؤتمر القومي العربي سابقاً.

د. محمد جواد فارس (العراق/سورية): طبيب.

أ. محمد حسب الرسول (السودان): عضو المكتب السياسي ـ المؤتمر الوطني (بصفته الشخصية).

أ. محمد خالد (فلسطين/الإمارات): مهندس.

أ. محمد سعيد طيب (السعودية): عضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية (بصفته الشخصية).

أ. محمد سيف ناجي (اليمن): مستشار وزير التربية والتعليم (بصفته الشخصية).

أ. محمد صالح الهرماسي (تونس/سورية): عضو القيادة القومية في حزب البعث (بصفته الشخصية).

د. محمد عبد الشفيع عيسى (مصر/لبنان): الأستاذ الباحث في مركز دراسات الوحدة العربية حالياً ـ أستاذ الاقتصاد الدولي في معهد التخطيط القومي في القاهرة سابقاً (بصفته الشخصية).

أ. محمد فايق (مصر): الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان سابقاً ـ مدير عام دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع (بصفته الشخصية).

د. محمد مواعدة (تونس): رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين سابقاً ـ خبير في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (بصفته الشخصية).

أ. محمد نزال (فلسطين/سورية): عضو المكتب السياسي لحركة حماس (بصفته الشخصية).

د. محمد نور الدين (لبنان): أستاذ التاريخ واللغة التركية في الجامعة اللبنانية.

أ. محمود معروف (فلسطين/المغرب): صحفي.

أ. محمود يونس يوسف (سورية): محام.

أ. مزاحم التميمي (العراق): عميد قانوني.

د. مصطفى عمر التير (ليبيا): أستاذ جامعي.

د. مصطفى يوسف اللداوي (فلسطين/سورية): كاتب وباحث.

أ. معن بشور (لبنان): رئيس المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن (بصفته الشخصية).

أ. معين محمد الرفاعي (لبنان): ممثل حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين ـ لبنان (بصفته الشخصية).

أ. ممدوح رحمون (سورية/لبنان): كاتب.

د. منذر سليمان (أمريكا/لبنان): مدير «وحدة دعم صنع القرار في مركز دراسات الوحدة العربية» (بصفته الشخصية).

د. منير العكش (أمريكا): كاتب وباحث.

أ. منير درويش (سورية): خبير تكنولوجي ـ قيادي في حزب العمال (بصفته الشخصية).

أ. منير شفيق (فلسطين/الأردن): مؤلف وكاتب ـ المنسق العام للمؤتمر القومي ـ الإسلامي (بصفته الشخصية).

د. موريس أبو ناضر (لبنان): كاتب ـ أستاذ جامعي.

د. مي خالد آل طه (العراق/الإمارات): أستاذة جامعية.

أ. نائلة الرشدان (الأردن): عضو مجلس الأعيان الأردني سابقاً (بصفتها الشخصية).

أ. نادية بو ركبة (الجزائر): رئيسة جمعية نجدة أطفال بلا حدود (بصفتها الشخصية).

د. ناصر السيد (السودان): أستاذ جامعي.

أ. نبيل مجلي (مصر/أمريكا): أحد مؤسسي المجلس الوطني للعرب الأمريكيين، عضو مجلس إدارة رابطة الخريجين العرب في أمريكا، رئيس مجلس الإدارة للمنتدى العربي الأمريكي، عضو مجلس إدارة مركز تنمية المجتمع في مدينة مانشستر (بصفته الشخصية).

د. **نزار السامرائي** (العراق/سورية): عضو الاتحاد العام للصحافيين العرب (بصفته الشخصية).

د. **نشأت الحمارنة** (الأردن/سورية): أستاذ جامعي ـ طبيب.

أ. **نضال سعيد السبع** (فلسطين/لبنان): رئيس المنتدى الفكري الفلسطيني (بصفته الشخصية).

أ. **نعيم المدني** (الأردن): محامٍ.

أ. **نيرة المختار** (العراق/بريطانيا): سكرتير عام مؤتمر الجالية العربية في بريطانيا (بصفتها الشخصية).

أ. **هاشم قاسم** (لبنان): صحافي وكاتب.

د. **هالة الأسعد** (سورية): محامية.

د. **هاني الخصاونة** (الأردن): محامٍ.

أ. **هاني الدحلة** (الأردن): عضو المؤتمر القومي ـ الإسلامي (بصفته الشخصية).

د. **هاني سليمان** (لبنان): محامٍ ـ أستاذ جامعي ـ رئيس لجنة الحريات وحقوق الإنسان في المنتدى القومي العربي (بصفته الشخصية).

أ. **هاني فاخوري** (لبنان): عضو ندوة العمل الوطني (بصفته الشخصية).

د. **هشام البساط** (لبنان): مصرفي.

د. **هشام جابر الحمامي** (مصر): عضو في اتحاد الأطباء العرب (بصفته الشخصية).

أ. **هشام طبارة** (لبنان): مدير العلاقات العامة في الجامعة اللبنانية الدولية (بصفته الشخصية).

أ. **هناء إبراهيم العزاوي** (العراق/سورية): ناشطة حقوقية.

أ. **هويدا صلاح الدين العتباني** (السودان): أستاذة جامعية وإعلامية.

أ. **وائل المقدادي** (العراق/بريطانيا): رجل أعمال.

أ. **وليد رضوان** (سورية): اقتصادي.

أ. **وهدان أيوب عويس** (الأردن): مهندس.

أ. **ياسر نعمة** (لبنان): مدير عام جريدة «السفير» (بصفته الشخصية).

اللواء ياسين سويد (لبنان): لواء ركن متقاعد ـ الأمين العام للهيئة الوطنية لمقاومة التطبيع في لبنان سابقاً (بصفته الشخصية).

د. **يحيى بكور** (سورية): الأمين العام لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب (بصفته الشخصية).

د. **يوسف الحسن** (الإمارات): باحث ومفكر عربي ـ رئيس مجلس إدارة مركز الإمارات للبحوث الإنمائية (بصفته الشخصية).

د. **يوسف محمد الصواني** (ليبيا): المدير التنفيذي لمؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية والتنمية (بصفته الشخصية).

د. **يوسف مكي** (السعودية): المدير التنفيذي لمؤسسة اليوسف للاستشارات الإدارية ـ مدير موقع التجديد العربي (بصفته الشخصية).

أ. **يونس العموري** (فلسطين): المدير التنفيذي للمؤتمر الوطني الشعبي للقدس (بصفته الشخصية).

المؤتمر القومي العربي الثاني والعشرون ٢٠١١(*)

بيان إلى الأمة

في رحاب العاصمة اللبنانية بيروت، وفي أجواء الذكرى الحادية عشرة لتحرير الجزء الأكبر من الجنوب والبقاع الغربي في لبنان، وفي جو من الاعتزاز بشهداء مسيرة العودة إلى فلسطين وجرحاها، الذين واجه العدو الصهيوني تحركها السلمي بالرصاص، وفي جو الاستبشار بالثورة الشعبية العربية في غير قطر عربي، وانتصارها في مصر وتونس، وفي جو من الحذر العميق من مخططات ومشاريع القوى المضادة للالتفاف على هذه الثورة عبر تدخلات استعمارية وحروب أهلية، انعقدت الدورة الثانية والعشرون للمؤتمر القومي العربي، يومي ٢٧ و٢٨ أيار/مايو ٢٠١١، بحضور ١٤٢ عضواً، والعشرات من الضيوف والمراقبين والإعلاميين، توافدوا من مختلف أقطار الأمة، ليتحاوروا ويتشاوروا في حال الأمة، بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية بالإضافة إلى متطلبات الأمن القومي العربي، وعلاقات الأمة بدول جوارها الحضاري والعالم.

وإذ عبّر المؤتمر عن عميق اعتزازه بقدرة أعضائه وأماناته العامة على الاستمرار طيلة عقدين ونيّف كإطار للتحاور والتشاور، وإعلان المواقف المبدئية، وإطلاق المبادرات النضالية بالتعاون مع المؤتمرات الشقيقة والاتحادات المهنية والمنظمات الشعبية والهيئات العالمية، فإنه يرى في ما شهدته أمتنا منذ مطلع هذا العام ٢٠١١ وما تزال من حراك شعبي عبّرت عنه ثورات وانتفاضات وحركات احتجاجية امتدت من مغرب الوطن إلى مشرقه، تأكيداً على سلامة المنطلقات والمبادئ والتحليلات والرهانات، التي ارتكز عليها وفي مقدمها:

١. وحدة الأمة في معاناتها وتطلعاتها، في آلامها وآمالها، وهي وحدة تجلّت بأبهى أشكالها، في إطلاق شعارات متماثلة، وترداد أناشيد قومية واحدة، واعتماد نفس الأساليب في الحراك السلمي.

٢. عمق الهوّة بين النظام الرسمي العربي، وبين الواقع الشعبي العربي، حيث قام ذلك النظام، على معادلة تجمع بين قمع مواطنيه، وازدراء حقوقهم الأساسية، ونهب ثرواتهم وتوظيفها لخدمة

(*) انعقد المؤتمر القومي العربي الثاني والعشرون في بيروت خلال الفترة ٢٧ ـ ٢٨ أيار/مايو ٢٠١١.

سياساته من جهة، وإذعان شبه كامل لإرادة القوى الاستعمارية وخضوع لإملاءاتها، بما يتنافى مع أبسط المسلمات والمبادئ الوطنية والقومية من جهة أخرى.

٣. الثقة بالجماهير العربية وحركتها الشعبية المناضلة، وهي ثقة لم تهّتز بنظر المؤتمر لحظة واحدة، رغم كل مظاهر الجمود والسكون الطافية، ورغم كل محاولات القوى المعادية للتشكيك بعروبة الأمة والتأكيد على استكانة جماهيرها.

٤. سلامة فكرة (الكتلة التاريخية) التي تبناها المؤتمر منذ تأسيسه، وسعى إلى ترجمتها في آليات عمله وعلاقاته وحرصه لأن يضم في صفوفه فعاليات وشخصيات مؤمنة بالمشروع النهضوي العربي ومنتمية إلى تيارات الأمة الرئيسية وقواها الحية، وفي المقدمة قوى المقاومة العربية التي وجدت في المؤتمر القومي العربي والمؤتمرين الشقيقين (المؤتمر القومي ـ الإسلامي، المؤتمر العام للأحزاب العربية) حاضنة شعبية وسياسية وإعلامية لها في كل أقطار الوطن العربي.

٥. الاستقلالية الكاملة، عن الواقع الرسمي العربي بكل ما تعنيه الاستقلالية من موضوعية في المواقف، فتساند كل مبادرة إيجابية، وتنتقد أي موقف أو ممارسة سلبية تتنافى مع أهداف الأمة.

٦. سلامة المشروع النهضوي العربي بعناصره الستة (الوحدة العربية، الديمقراطية، الاستقلال الوطني والقومي، التنمية المستقلة، العدالة الاجتماعية، التجدد الحضاري) وسلامة التكامل بين هذه العناصر، وصحة التوجه الرافض أية مقايضة بين هذه العناصر، أو إغفال أحدها لصالح الآخر.

٧. التأكيد على أن الحرية حق مطلق للشعوب وغير مشروط بأي ظروف، وهي أيضاً الضمانة لتحصين المجتمعات بوجه كل ما يتهددها داخلياً وخارجياً.

وفي ضوء هذه المنطلقات، يؤكد المؤتمر على الاعتزاز الكبير لأبناء الأمة بالإنجاز الذي حققته الثورة في كل من تونس ومصر، وينبه إلى مخططات الالتفاف والاحتواء من طرف القوى المعادية للثورة، داخلية وخارجية، ويعبّر عن قناعته بأن الشعب العربي في كل من تونس ومصر، قادر على حماية الثورة وتحقيق أهدافها، ويدعو إلى تحصين الجبهة الداخلية، وتجاوز الخلافات المرحلية، بعد أن تحقق ما أنجزته الثورة بالتحام شعبي رائع وغير مسبوق، ويحيّي المؤتمر قرار مصر فتح معبر رفح بصفة دائمة ويعتبر ذلك خطوة في اتجاه التجاوب مع مطالب الشعب الفلسطيني والأمة العربية وأحرار العالم.

فإن المؤتمر يشدّد على القضايا التالية:

١ ـ الصراع العربي ـ الصهيوني والقضية الفلسطينية

أكدت تطورات هذا الصراع، طيلة العقود الماضية، على سلامة الرؤية التي اعتمدها المؤتمر، والتي تقوم على:

أ. رفض نهج التسوية السياسية لهذا الصراع، بكل تجلياته واتفاقاته، منذ اتفاقيات كامب ديفيد ومؤتمر مدريد وأوسلو ووادي عربة، وانطلاقه من تحليله لطبيعة هذا الصراع، كونه صراع وجود لا صراع حدود، ولطبيعة المشروع الإمبريالي ـ الصهيوني، والذي من تجلياته مشروع بناء الدولة اليهودية، بما يشكّله من بعد عنصري ومحاولة لإلغاء حق العودة.

ب. التمسك بخيار المقاومة، نهجاً وفكراً وأسلوبا، وعلى كل المستويات، العسكرية والسياسية والثقافية والاقتصادية والإعلامية والقانونية، بوصفها السلاح الأمضى في يد الأمة، في مقاومة مغتصبي حقوقها ومحتلي أرضها وناهبي مواردها، خصوصاً بعد أن أثبتت هذه المقاومة نجاحها في دحر الاحتلال وردع العدوان الصهيوني (التجربة اللبنانية)، وفي إرباك المشروع الإمبراطوري الأمريكي وإضعاف قدراته (التجربة العراقية)، وفي إبراز حقوق الأمة غير القابلة للتصرف، وزعزعة الأسس التي يرتكز عليها الكيان الصهيوني (التجربة الفلسطينية)، فضلاً عن دعوته المستمرة، قولاً وفعلاً، لتوحيد قوى المقاومة في كل ساحة من ساحاتها، ولتوحيدها على مستوى الأمة بأسرها.

وفي هذا الإطار يؤكد المؤتمر على حق الشعب العربي الفلسطيني بالمقاومة، ودعمه الكامل للانتفاضة الثالثة التي بدأت بوادرها تظهر مع شباب فلسطين، كما يرى في التعنت الأمريكي والصهيوني ما يثبت عبثية الرهان على نهج التسوية وانسداد الآفاق أمامه، بما يؤكّد على جدّية خيار المقاومة والممانعة، الذي كان وسيبقى، بكل مواقعه، مستهدفاً من العدو الصهيوني وحليفه الأمريكي.

وفي هذا الإطار أيضاً، يرحب المؤتمر باتفاق المصالحة الفلسطينية في القاهرة، من أجل تعزيز وحدة الشعب الفلسطيني، على طريق المقاومة، تحقيقاً للمشروع الوطني الفلسطيني في تحرير كل فلسطين، وهي المصالحة التي كشفت خطب أوباما ونتنياهو، من هي الجهات التي طالما سعت إلى تعطليها، مستعينة بالنظام الذي أسقطته ثورة مصر الشعبية المباركة، ويدعو المؤتمر إلى دعم هذه المصالحة، كما يدعو إلى حشد الطاقات كافة على مستوى الأمة من أجل دحر المشروع الصهيو ـ أمريكي.

٢ ـ في القضية العراقية

في الوقت الذي يجدّد فيه المؤتمر التزامه خيار المقاومة لطرد المحتل الأمريكي من أرض الرافدين الغالية على كل عربي، فإنه يحذّر من المخططات الأمريكية الرامية إلى تأجيل انسحاب قوات الاحتلال من العراق عبر الاختفاء وراء مطالب قوى العملية السياسية، وخاصة أدوات الاحتلال وإفرازاته التي نصّبها المحتل لحماية مشروعه القائم على تدمير العراق والهيمنة على قراره وموارده ومقدراته.

في هذا الإطار يدعو المؤتمر كل القوى المناهضة للاحتلال، إلى رصّ صفوفها وإسقاط كل الحساسيات والرواسب السابقة في ما بينها، مؤكداً على عروبة العراق وسيادته واستقلاله، وحرصه

على علاقات طبيعية صحيحة مع دول الجوار العربي والإقليمي، بعيداً عن أي تدخل في شؤونه الداخلية.

وإذ يجدّد المؤتمر الدعوة إلى دعم المقاومة العراقية، فإنه يحيّي حراك الشعب العراقي في مواجهة الاحتلال والفساد، والذي شمل كل محافظات العراق وجهاته، بما هو حراك ديمقراطي، وبما هو تعبير عن وحدة الشعب في وجه محاولات التقسيم والمحاصصة العرقية والطائفية كافة، التي تتنافى مع أبسط مبادئ الديمقراطية والمساواة بين المواطنين.

٣ ـ في سورية

إن المؤتمر وهو يدرك أن سورية مستهدفة في خياراتها الوطنية والقومية، التي شكلت ركناً رئيسياً من استراتيجية المقاومة والمواجهة في الأمة، وفي تمسكها بالثوابت الجوهرية في الصراع مع العدو ودعمها المقاومة العربية، وأن هذا الاستهداف تصاعد على الخصوص بعد سقوط نظام مبارك، وبالتالي ما يسمى محور الاعتدال في المنطقة، واختلال التوازن لصالح خيار المقاومة، فإن المؤتمر يؤكد أيضاً، أن سبيل مواجهة المخططات الغربية وفرض عقوبات دولية ضد سورية، ومحاولات الاختراق الخارجي، هو الاستجابة السريعة لمطالب الشعب السوري، في وقف كل أشكال العنف، أياً كان مصدره، كما إطلاق الحريات والإسراع بتنفيذ الإصلاح، والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، بما يحقق للشعب طموحاته وحقوقه في العدل والحرية والكرامة، ويؤسس لمجتمع قادر على القضاء على الفساد والانفراد بالقرار، من خلال إطلاق حوار واسع وعاجل مع قوى المعارضة الوطنية وكافة مكونات المجتمع السوري، وتغليب المعالجة السياسية على المقاربة الأمنية.

ويحذر المؤتمر في نفس الوقت، من مخاطر المخططات المشبوهة التي تحاول استغلال الأحداث الدامية والمطالب الشعبية المشروعة لممارسة الضغوط على سورية والضغط على قواها الوطنية، وهذه المخططات التي يدخل ضمنها العقوبات الأمريكية والأوروبية ومحاولة استصدار قرارات عن مجلس الأمن، هي تكرار فاضح لسيناريوهات تم استخدامها في أكثر من قطر عربي، لا سيّما في العراق، بهدف تدمير الوطن وتفتيت المجتمع وإثارة كل أنواع الفتن والعصبيات، بما يتطلب من كل القوى الحيّة في الأمة التصدي لها ومواجهتها.

٤ ـ في ليبيا

في الوقت الذي يجدّد المؤتمر إدانته الجرائم الجديدة والقديمة، الدموية والسياسية، التي ارتكبها النظام الليبي ضد شعبه، فإنه في الوقت ذاته، يدين كل أشكال التدخل الأطلسي والأجنبي، العسكرية والسياسية والقضائية، كما يدين القصف الأطلسي المتمادي لكل المنشآت الليبية الحيوية، داعياً الشعب الليبي العظيم إلى التنبه إلى اللعبة المزدوجة التي تقوم بها دول الناتو عبر

إطالة أمد الصراع بهدف تدمير كل البنى التحتية الليبية من جهة، ولابتزاز الشعب الليبي مستقبلاً لكي يرضخ للشروط الاستعمارية الرامية إلى وضع اليد على موارده وخيراته.

وإذ يدعو المؤتمر القذافي ومعاونيه، إلى الاستجابة لمطالب الشعب الليبي في التخلي عن السلطة من دون إبطاء، حقناً لدماء الشعب الليبي، وللحيلولة دون استفحال التدخل الأجنبي، فإنه يطالب بإيقاف العدوان الأطلسي ويدعو المعارضة الليبية إلى عدم إفساح المجال للقوى الاستعمارية حتى لا تستبدل استبداد نظام باحتلال وطن.

ويحذر المؤتمر من أن القوى الإمبريالية تخطط لاحتلال ليبيا عسكرياً واقتصادياً، من أجل استخدامها نقطة انطلاق نحو بقية أقطار المنطقة.

٥ ـ في اليمن

توقف المؤتمر أمام المنحى الدموي الخطير، الذي اتخذته التطورات اليمنية بعد أن نجحت الثورة اليمنية في الحفاظ على طابعها السلمي، على مدى أربعة أشهر، منتزعة بذلك إعجاب أبناء أمتها والعالم كله، لا سيّما من خلال ما برز من وحدة شعبية ضمت كل مكونات المجتمع اليمني وتياراته السياسية، كما من خلال الدور المميز للشباب والمرأة فيها.

وإذ شدد المؤتمر على ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار وتطبيق المبادرات المطروحة لحل الأزمة، وفي مقدمها الاستجابة الفورية لمطلب غالبية الشعب اليمني بتنحي الرئيس علي عبد الله صالح، فإنه ينبه قوى الثورة الشبابية والشعبية من محاولات القوى الأجنبية والسفارات الغربية الالتفاف على حركتهم الثورية، والسعي لضرب المكتسبات الهامة التي حققها شعب اليمن في ثورته، التي ما كان لها أن تقوم لولا أن النظام قد فوّت فرصاً عديدة ومبادرات متعددة للحوار والإصلاح للخروج من الانسداد السياسي الذي وصل إلى ذروته، كما يدعو المؤتمر كل القوى اليمنية إلى الربط بين مطالب التغيير السياسي وبين الحفاظ على الوحدة اليمنية وحمايتها، ويحذر من أية محاولة لتدويل قضية اليمن.

٦ ـ في البحرين

جدّد المؤتمر تأييده المطالب الإصلاحية لشعب البحرين الذي قدّم عبر العقود الماضية نماذج في النضال الوطني والقومي والديمقراطي، ودعا إلى حوار جدي وشامل بين السلطة وكل مكونات المجتمع البحريني، وقواه السياسية، بعيداً عن منطق القمع والإقصاء والاعتقال، كما شدّد على ضرورة الكف عن سياسات التدخل الخارجي في البحرين، وإدخاله في صراعات طائفية أو إقليمية تخدم مخططات أعداء الأمة، ليس في البحرين وحدها، وإنما في المنطقة بأسرها، مشدّداً على ضرورة الإفراج الفوري عن كل المعتقلين السياسيين.

٧ ـ لبنان

توقف المؤتمر أمام ملامح الهجمة الأمريكية ـ الصهيونية المتجددة لفرض الوصاية الأمريكية ـ الأطلسية عليه، وإحياء مشاريع التمزيق الطائفي والمذهبي واستهداف المقاومة اللبنانية، والتي تجلّت في خطب أوباما ونتنياهو مؤخراً، والتي لم تكتفِ بتوجيه الاتهامات التقليدية المعروفة ضد حزب الله، بل سعت إلى توجيه اتهامات جديدة، كالاغتيال السياسي بهدف إثارة فتنة مذهبية، ناهيك عن تعطيل أي جهد، يسعى إلى ملء الفراغ الحكومي القائم، والذي من شأن استمراره أن يدخل لبنان في شبح أزمة سياسية وأهلية متفاقمة، كما في استخدامه منصّة ضد أشقائه العرب، وفي مقدمهم سورية.

وإذ جدّد المؤتمر موقفه الداعم لمعادلة الشعب والجيش والمقاومة، وحرصه على تعزيز الوحدة الوطنية وانتماء لبنان العربي، فإنه توقف بتقدير بالغ لحراك الشباب اللبناني المناهض للطائفية، ومساهمته الفاعلة في مسيرات العودة إلى فلسطين، كما أكد على ضرورة احترام حقوق الفلسطينيين المقيمين في لبنان، وتحمّل الأمة العربية مسؤولياتها الكاملة في دعم لبنان سياسياً واقتصادياً وعسكرياً لمواجهة التحديات المطروحة، ولتحرير ما تبقى من أرضه في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا.

٨ ـ في الأوضاع العربية عموماً

يدعو المؤتمر الأنظمة العربية في بقية الأقطار، أن تنحاز إلى مطالب شعبها، وان تسارع إلى تحقيق التغيير الذي ينشده والذي لم يعد يقبل الانتظار ولا الالتفاف ولا الحيلولة دونه بالقمع والترهيب والترغيب، وان تختار كرامة مواطنيها بدلاً من البحث عن أحلاف جديدة غير طبيعية تحت الطلب، وهدفها الرئيس هو محاولة تحصين ذواتها من رياح التغيير التي لم يعد في إمكان أحد أن يصدّها أو يتفاداها، وان تقتنع أن التغيير السلمي والاستقرار الوطني والقومي، يمر عبر بوابة تلبية مطالب الشعب، في التداول السلمي للسلطة، واحترام حقوق المواطن في الحرية والعدالة والكرامة ووضع حد للفساد والاستبداد، والالتزام بقضايا الأمة وفي مقدمها قضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني والعمل العربي المشترك.

كما يؤكد المؤتمر على ضرورة التصدي للمخطط الاستعماري الرامي إلى تقسيم العديد من الأقطار العربية في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير، ويدين بشدّة استمرار تواجد القواعد العسكرية الغربية على الأرض العربية، ويطالب بجلائها وجلاء كل القوات الأجنبية عن كافة الأراضي العربية. كما يطالب مختلف الأنظمة العربية التي تشارك في عمليات تقودها القوات الأجنبية ضد أقطار عربية أخرى بإيقاف مشاركتها في جرائم الغرب ضد الأمة.

قضايا أخرى

وقد ناقش المؤتمر عبر هيئته العامة ولجانه المتخصصة، أوراقاً حول قضايا الأمة السياسية والاقتصادية والثقافية، والمتصلة بالأمن القومي، وعلاقات العرب بدول جوارهم الحضاري والعالم، سيقوم بنشرها لاحقاً في كتاب سنوي.

خاتمة

وإذا كانت المستجدات السياسية والأمنية التي تمر بها بعض الأقطار، في أجواء الثورة الشعبية، قد حرمت دورة المؤتمر الثانية والعشرين من مشاركة عدد غير قليل من أعضائه الذين طالما اغنوا مناقشاته، فإن المؤتمر يعبّر أيضاً عن اعتزازه بجو الحوار الديمقراطي الحضاري الذي ساد مناقشاته، رغم ما برز فيها من مقاربات متعددة، ورؤى مختلفة تؤكد على سلامة الدور الذي انتدب المؤتمر نفسه له كإطار للحوار والتشاور على قاعدة الالتزام بالمشروع النهضوي العربي.

إن المؤتمر وهو ينهي دورته الثانية والعشرين، يجدد اعتزازه وتحيته إلى شهداء الأمة العربية، شهداء الثورة والمقاومة، كما إلى جرحاها ومعتقليها، وإلى كل الذين ثاروا بوجه الاحتلال والطغيان والفساد، داعياً إلى تخليد الشهداء في ذاكرة الأمة، وتضميد الجرحى، والإفراج الفوري عن كل معتقلي الرأي، والمعتقلين السياسيين، وإلغاء كل التدابير القمعية بحق المناضلين حيثما وجدت، بما فيها المنع من السفر، الذي طال بعض أعضاء المؤتمر.

المشاركون

أ. **إبراهيم كمال الدين** (البحرين): رئيس الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع.

أ. **أحمد الأصبحي** (اليمن): عضو مجلس الشورى.

أ. **أحمد العسراوي** (سورية): رئيس مجلس إدارة الجمعية الأهلية لمناهضة الصهيونية.

أ. **أحمد الكحلاوي** (تونس): رئيس الهيئة الوطنية لدعم المقاومة العربية في العراق وفلسطين.

أ. **أحمد المرزوقي** (المغرب): كاتب وناشط سياسي.

أ. **أحمد بهاء الدين شعبان** (مصر): اللجنة المصرية العامة للمقاطعة.

أ. **أحمد عبد الرحمن محمد** (السودان): أمين عام مجلس الصداقة الشعبية العالمية ـ وزير سابق.

أ. **أحمد محمود السعدي** (الأردن): باحث اقتصادي.

أ. **أحمد مرعي** (لبنان): نائب رئيس الاتحاد.

أ. **أديب الأمير** (سورية): لواء متقاعد، رئيس تحرير مجلة الفكر العسكري سابقاً.

د. **أسامة سعد** (لبنان): رئيس التنظيم الشعبي الناصري.

أ. أسامة حمدان (لبنان): ممثل حركة حماس في لبنان.

د. أسامة محيو (لبنان): أستاذ جامعي، مدير المؤتمر القومي ـ الإسلامي.

أ. إقبال دوغان (لبنان): محامية، رئيسة المجلس النسائي اللبناني سابقاً.

أ. إلياس مطران (لبنان): محامٍ.

أ. أمين إسكندر (مصر): كاتب، وكيل مؤسسي حزب الكرامة، عضو قيادة حركة كفاية.

الأب د. أنطوان ضو (لبنان): أمين عام اللجنة الأسقفية للحوار الإسلامي ـ المسيحي.

أ. باسمه المصطفى (السعودية): موقع التجديد العربي الإلكتروني.

أ. بشار القوتلي (لبنان): ناشط سياسي.

أ. بشارة مرهج (لبنان): وزير ونائب سابق.

أ. توفيق مهنا (لبنان): نائب رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي.

أ. تيسير مدثر (السودان): الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب.

أ. جرجي بشير (لبنان/الإمارات): رئيس فخري لجمعية خريجي الجامعة الأميركية.

أ. جميل هلسة (الأردن): ناشط سياسي، مدير عام مكتب المحاسبات التجارية.

أ. جهاد كرم (لبنان): سفير سابق، عضو المكتب الدائم للأمانة العامة لاتحاد الحقوقيين العرب.

الشيخ جواد الخالصي (العراق/الأردن): الأمين العام للمؤتمر التأسيسي العراقي الوطني.

د. حسن الشريف (لبنان): خبير في العلوم والتقانة والتنمية المستدامة، رئيس قسم الصناعة في اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا.

أ. حسن عز الدين (لبنان): مسؤول العلاقات العربية في حزب الله.

د. حسين أبو النمل (فلسطين/لبنان): أستاذ جامعي، باحث اقتصادي.

أ. حمدان حمدان (سورية): كاتب، باحث.

أ. حمزة برقاوي (فلسطين/سورية): كاتب، أمين سر الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين.

أ. حياة التيجي (المغرب): باحثة، عضو المجلس الوطني للحزب الاشتراكي الموحد.

د. حيان سليم حيدر (لبنان): ندوة العمل الوطني، ومنبر الوحدة الوطنية.

أ. خالد السفياني (المغرب): محام، منسق مجموعة العمل الوطنية لدعمٍ العراق وفلسطين، الأمين العام للمؤتمر القومي العربي سابقاً.

أ. خالد رمضان (الأردن): ناشط في القضايا القومية.

أ. خالد عبد المجيد (فلسطين/سورية): أمين عام جبهة النضال الشعبي الفلسطيني.

د. خضير المرشدي (العراق/سورية): رئيس المكتب السياسي للجبهة الوطنية والقومية والإسلامية في العراق.

أ. خليل بركات (لبنان): محام، عضو قيادة تجمع اللجان والروابط الشعبيّة.

د. خليل خرما (لبنان): طبيب، رئيس الجمعية العربية لجراحات الأنف والأُذن، عضو

اللجنة التنفيذية في المنتدى القومي العربي.

د. **خير الدين حسيب** (العراق/لبنان): اقتصادي، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي.

د. **خيرية قاسمية** (سورية): أستاذة جامعية ـ كاتبة.

أ. **داوود المراغي** (فلسطين/سورية): عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

د. **دينا حسيب** (العراق/مصر): اقتصادية.

أ. **ربيع الخمليشي** (المغرب): رئيس الجمعية المغربية للمهندسين الشباب، عضو اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للمهندسين المغاربة.

أ. **رجاء الناصر** (سورية): أمين سر اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، رئيس الجمعية الأهلية لمناهضة الصهيونية، عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي.

أ. **رحاب مكحل** (لبنان): مدير عام المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن.

أ. **رسول الجشي** (البحرين): صيدلي، نائب سابق، رئيس جمعية التجمع القومي الديمقراطي.

د. **رغيد الصلح** (لبنان): كاتب، أستاذ جامعي.

د. **زهير الخطيب** (لبنان): مهندس، رئيس حزب جبهة البناء اللبناني.

د. **زياد الحافظ** (لبنان): خبير اقتصادي، الأمين العام للمنتدى القومي العربي.

د. **ساسين عساف** (لبنان): أستاذ جامعي، نائب رئيس المنتدى القومي العربي في لبنان.

أ. **سالم الشريف نصر الدين** (الجزائر): برلماني.

أ. **سامي ضاحي** (سورية): محامٍ، وزير سابق.

أ. **سامي قنديل** (فلسطين/سورية): عضو القيادة القطرية الفلسطينية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

أ. **سايد فرنجية** (لبنان): سياسي، إعلامي، أمين سر منبر الوحدة الوطنية.

أ. **سعد الله مزرعاني** (لبنان): عضو قيادة الحزب الشيوعي اللبناني.

أ. **سعودة سالم مطر** (الأردن): محامية.

د. **سليم الحص** (لبنان): رئيس وزراء سابق.

د. **سمير صباغ** (لبنان): رئيس رابطة العروبة والتقدم.

أ. **سمير طرابلسي** (لبنان): عضو قيادة المؤتمر الشعبي اللبناني، محامٍ.

أ. **صالح عرقجي** (لبنان/فرنسا): ناشط في العمل القومي.

أ. **صفاء الصاوي** (مصر): رئيسة النادي العربي في بريطانيا سابقاً.

د. **صلاح الدسوقي** (مصر): الأمين العام للمؤتمر الناصري العام في مصر.

د. **صلاح الدين الدباغ** (فلسطين/لبنان): محامٍ، أستاذ في الحقوق.

أ. **صلاح صلاح** (فلسطين/لبنان): عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

أ. **صلاح عمر العلي** (العراق/لبنان): كاتب.

أ. **طلال سلمان** (لبنان): ناشر جريدة السفير.

اللواء طلعت مسلم (مصر): لواء أركان حرب متقاعد.

د. **عادل الحديثي** (العراق/مصر): الأمين العام لاتحاد المهندسين العرب.

أ. **عبد الإله المنصوري** (المغرب): باحث، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الموحد.

د. **عبد الحفيظ مقران** (الجزائر): أستاذ جامعي، ناشط سياسي.

أ. **عبد الحميد مهري** (الجزائر): أمين عام سابق لجبهة التحرير الوطني الجزائرية، الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي.

اللواء عبد الصمد الغريري (العراق/سورية): لواء متقاعد.

أ. **عبد الصمد بلكبير** (المغرب): أستاذ جامعي، كاتب.

أ. **عبد الغني هللو** (فلسطين/سورية): عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

د. **عبد القادر النيال** (سورية): عضو مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

أ. **عبد القادر بن قرينه** (الجزائر): وزير سابق.

أ. **عبد القادر علي آل يوسف** (السعودية): نائب رئيس تحرير موقع التجديد العربي.

أ. **عبد القادر غوقة** (ليبيا): سفير سابق، الأمين العام للمؤتمر القومي العربي.

د. **عبد الله جاب الله** (الجزائر): رئيس حركة الإصلاح الوطني.

أ. **عبد الله عبد الحميد** (لبنان): منسق أنشطة المنتدى القومي العربي.

أ. **عبد النبي الفيلالي** (المغرب): نائب برلماني ورئيس مجلس بلدي.

د. **عز الدين دياب** (سورية): كاتب وباحث.

د. **عصام محمد عابد الجابري** (المغرب): نائب رئيس مؤسسة محمد عابد الجابري للفكر والثقافة.

د. **عصام نعمان** (لبنان): محامٍ، وزير ونائب سابق.

أ. **عوني فرسخ** (فلسطين/الإمارات): كاتب.

أ. **فؤاد دبور** (الأردن): أمين عام حزب البعث العربي التقدمي.

أ. **فايز شخاترة** (الأردن): محامٍ، عضو الهيئة الإدارية للمنتدى العربي ومقرر اللجنة الثقافية فيه.

أ. **فتحي أبو العردات** (فلسطين/لبنان): أمين سر حركة فتح في لبنان.

أ. **فيصل درنيقة** (لبنان): أمين عام مجلس أمناء ملتقى الشباب القومي العربي سابقاً.

د. **قيس محمد النوري** (العراق/اليمن): ناشط سياسي.

أ. **كريم رزقي** (الجزائر): ناشط في حملات فك الحصار على غزّة.

أ. **كمال شاتيلا** (لبنان): رئيس المؤتمر الشعبي اللبناني.

أ. **كوثر البشراوي** (تونس/لبنان): إعلامية.

أ. **ماجد السامرائي** (العراق): رئيس تحرير مجلة الأقلام.

د. **مجدي أحمد حسين** (مصر): رئيس تحرير جريدة الشعب.

د. **مجدي المعصراوي** (مصر): رئيس مجلس إدارة دار الكرامة للصحافة والطباعة والنشر سابقاً.

أ. **محمد أبو ميزر** (فلسطين/الأردن): عضو المجلس المركزي الفلسطيني سابقاً، ممثل حركة فتح لدى الأحزاب العربية.

أ. **محمد أحمد البشير** (الأردن): رئيس جمعية المحاسبين القانونيين في الأردن سابقاً.

د. **محمد اشرف البيومي** (مصر): أستاذ جامعي، مدير برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق سابقاً.

د. **محمد الاغظف الغوتي** (المغرب): نقيب الصيادلة، حقوقي.

أ. **محمد الجباوي** (لبنان): عضو المكتب السياسي لحركة أمل.

د. **محمد الحموري** (الأردن): محامٍ، أستاذ جامعي، وزير سابق.

د. **محمد السعيد إدريس** (مصر): خبير في مركز الدراسات الاستراتيجية في جريدة الأهرام.

د. **محمد المجذوب** (لبنان): نائب رئيس المجلس الدستوري سابقاً، رئيس الجمعية العربية للعلوم السياسية سابقاً، رئيس المنتدى القومي العربي، عضو المكتب الدائم لاتحاد الحقوقيين العرب.

أ. **محمد حسب الرسول** (السودان): عضو المكتب السياسي ـ المؤتمر الوطني.

أ. **محمد خالد** (فلسطين/الإمارات): مهندس.

أ. **محمد سعيد ظافر** (اليمن): اقتصادي، مستشار الهيئة العامة للمناطق الحرة.

د. **محمد صالح الهرماسي** (تونس/سورية): عضو قيادة قومية في حزب البعث.

أ. **محمد فاضل زيان** (ليبيا/بريطانيا): منسق التجمع الوطني الديمقراطي الليبي.

أ. **محمد فريد العريان** (سورية): مدرس متقاعد، رئيس لجنة نصرة فلسطين والعراق في إدلب.

د. **مصطفى اللداوي** (فلسطين/سورية): كاتب وباحث.

د. **مصطفى نويصر** (الجزائر): أستاذ جامعي، أمين عام الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية.

أ. **معن بشور** (لبنان): رئيس المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن، الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي، الرئيس المؤسس للمنتدى القومي العربي، كاتب.

أ. **معين الرفاعي** (فلسطين/لبنان): ممثل حركة الجهاد الإسلامي في لبنان.

أ. **ممدوح رحمون** (سورية/لبنان): كاتب.

د. **منير الحمش** (سورية): باحث اقتصادي.

أ. **منير الصياد** (لبنان): رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري.

أ. **منير يسف** (المغرب): مهندس، ناشط حقوقي.

د. **موريس أبو ناضر** (لبنان): رئيس مجلس إدارة الضمان الاجتماعي سابقاً، أستاذ جامعي.

أ. **موفق محادين** (الأردن): كاتب.

أ. **مي الصايغ** (فلسطين/الأردن): كاتبة وشاعرة.

أ. نائلة الرشدان (الأردن): محامية، عضو مجلس الأعيان الأردني سابقاً.

أ. نادية بوركبة (الجزائر): رئيسة جمعية نجدة أطفال بلا حدود.

د. ناصر السيد (السودان): كاتب وباحث، عضو لجنة المتابعة للمؤتمر القومي - الإسلامي.

د. نزار السامرائي (العراق/سورية): باحث وسياسي.

أ. نضال السبع (فلسطين): رئيس منتدى الفكر الفلسطيني.

أ. نعيم المدني (الأردن): محامٍ.

أ. هاشم قاسم (لبنان): صحفي.

د. هالة الأسعد (سورية): محاية.

أ. هاني الخصاونه (الأردن): محامٍ، وزير وسفير سابق.

أ. هاني الدحلة (الأردن): محامٍ، أستاذ جامعي.

د. هاني سليمان (لبنان): عضو اللجنة التنفيذية للمنتدى القومي العربي.

د. هدى فاخوري (الأردن): عضو رابطة الكتاب الأردنيين والاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب.

د. هشام البساط (لبنان): مصرفي.

د. هشام جابر الحمامي (مصر): عضو اتحاد الأطباء العرب.

أ. هشام مكحل (الأردن): نائب الأمين العام لاتحاد المعلمين الفلسطينيين.

د. هويدا صلاح الدين العتباني (السودان): أستاذة جامعية وإعلامية.

أ. ياسر نعمة (لبنان): مدير عام جريدة «السفير»، عضو المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام.

د. يوسف حمدان (العراق): سياسي عراقي.

د. يوسف مكي (السعودية): المدير التنفيذي لمؤسسة اليوسف للاستشارات الإدارية، مدير موقع التجديد العربي.

أ. يونس العموري (فلسطين): المدير التنفيذي للمؤتمر الوطني الشعبي للقدس.

المؤتمر القومي العربي الثالث والعشرون ٢٠١٢(*)

بيان إلى الأمة

على أرض تونس العربية عقد المؤتمر القومي العربي دورته الثالثة والعشرين ما بين الرابع والسادس من شهر حزيران/يونيو ٢٠١٢.

هذه الأرض الطيّبة والأصيلة بعروبتها وإسلامها والغنية بجميع أبنائها ومناضليها احتضنت المؤتمر القومي العربي التأسيسي في ربيع ١٩٩٠، وها هي اليوم تشهد له وتجدّد عهدها به مؤسسّة مرجعية تنهض بالمشروع القومي العربي حاجة قومية دأبها السعي إلى تحقيق الوحدة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية المستقلة والاستقلال الوطني والقومي والتجدّد الحضاري. من هنا يتوجه المؤتمر بتحية إجلال وإكبار إلى الشعب التونسي الحرّ والكريم والعزيز الذي كسر حاجز الخوف وثار لكرامته وحقوقه وحرياته مطلقاً شرارة الثورة العربية الشعبية المعاصرة في وجه الاستبداد والفساد والتبعية، والشكر والامتنان لقياداته لما قدّموه وأحاطوا به المؤتمر من ودّ وتكريم، إنجاحاً لأعماله، مشاركة ودعماً واستقبالاً وحسن ضيافة...

وإذ يتمنى المؤتمر لتونس كلّ التقدّم والازدهار يحسب أنها ستبقى دائماً حاضنة أبناء أمتها ومكوناتها كافة، مجتمعين على عزّة الأمة ورفعة شأنها.

وإذ يحيي المؤتمر شهداء الثورات العربية في كل الميادين والساحات، وينحني أمام دمائهم الطاهرة يؤكد من جديد أن الأمة العربية هي أمة الشهداء من أجل الكرامة والحرية والعدالة والاستقلال.

وقد انعقدت هذه الدورة والمشهد السياسي العربي تعصف به أحداث متلاحقة، وهو حتى اليوم لم تستقر له حال حتى في الساحات التي أنجزت فيها الثورة بعضاً من أهدافها ما يرتب على المؤتمر صوغ رؤياه حول ما حدث ويحدث وتحديد مواقفه وطرح مبادراته في ضوء ما لديه من ثوابت واضحة وراسخة على امتداد ٢٣ عاماً.

(*) انعقد المؤتمر القومي العربي الثالث والعشرون في تونس خلال الفترة ٤ ـ ٦ حزيران/يونيو ٢٠١٢.

لقد كشفت الثورات والانتفاضات ومجمل فعاليات الحراك الشعبي العربي عن عمق وأصالة وحدة الجسد العربي، بقدر ما كشفت عن عزم شعبي أصيل تواقٍ للحرية والعدالة والكرامة ورفض كل أشكال التبعية والتدخل الخارجي في شؤونه راغباً في استعادة حقه في أن يختار من يحكمه من خلال التداول السلمي للسلطة، بدلاً من احتكارها، وساعياً إلى استرداد حقوقه في ثرواته الوطنية التي جرى نهبها واحتكارها في ظل سنوات طويلة من حكم الاستبداد والفساد والتبعية.

لقد أصبح شعبنا العربي قادراً على التمييز الواعي بين رفضه وتصديه للاستبداد والفساد، وسعيه نحو الحرية والعدالة، من ناحية، وبين كل محاولات مقايضته هذه الأهداف والمطالب المشروعة بقبول التدخل الخارجي في شؤونه، أو بقبول مقايضة هذه الأهداف النبيلة بالنيل من وحدته الوطنية وقدرته على المقاومة والممانعة من ناحية أخرى.

إن المؤتمر القومي العربي وهو يثمن ما تحقق من نجاحات في مسيرة الثورات العربية خلال الأشهر الماضية، يرى أن هذه المسيرة تواجه تحديات داخلية هائلة هدفها الانتكاس بالثورة، أو تمكين الثورة المضادة وتفكيك عرى الوحدة الوطنية، كما تواجه تحديات خارجية وإقليمية تهدف هي الأخرى إلى الانحراف بالمسيرة الثورية عن أهدافها. وانطلاقاً من هذا كله فإن المؤتمر القومي العربي يؤكد على ما يلي:

١. إن القوى الثورية مطالبة بالحرص على وحدتها الوطنية والمضي قدماً نحو تحقيق الأهداف التي قامت الثورة من أجلها، والعمل بشتى السبل على عزل ومحاصرة قوى الثورة المضادة وتعرية مؤامراتها أمام شعوبها.

٢. الوعي بالمخاطر الخارجية والأدوار التي تقوم بها القوى المعادية لثورتنا ومشروعنا النهضوي العربي، وعلى الأخص الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية والرجعية العربية.

٣. وإذ يؤكد المؤتمر التزامه بثوابته وتأييده كل مسعى اتحادي أو وحدوي عربي فإنه يؤكّد على أن هذا التوجه لن يكتسب مصداقيته أو يتمكن من أن يحقق ما يهدف إليه من دون الجلاء الشامل للقواعد العسكرية الأجنبية وإنهاء كل أشكال التبعية، وتمكين الشعب من حقه في الحرية والعدالة، ووضع حد لكل أشكال الاحتكار السياسي للسلطة سواء كان ذلك في دول الجزيرة والخليج العربية أو في غيرها من الأقطار العربية التي ما زالت شعوبها تعاني الحرمان من حقوقها السياسية.

٤. يثمن المؤتمر الدور البطولي لثورة اليمن الشعبية السلمية، ويرفض محاولات إخضاعها، وجرّ اليمن إلى العنف والفوضى والإرهاب، كما يدين بشدة جريمة ميدان السبعين ويؤكد على أهمية الحوار الوطني للوصول إلى صيغة تحقق أهداف الثورة اليمنية وتحافظ على وحدة اليمن، وبناء الدولة ونظامها السياسي على أساس ديمقراطي.

كما يدعو المؤتمر إلى استكمال المرحلة الانتقالية على أساس من التوافق الوطني وبما يحقق تطلعات الشعب اليمني وأهداف ثورته.

٥. يحيّي المؤتمر الثورة الشعبية في البحرين ويدين محاولات محاصرتها وعزلها ويحذّر من مخاطر التسعير الطائفي، ويدعو القوى الوطنية البحرانية لتفويت الفرصة على المتربصين بالثورة، وتوحيد صفوفها، وتغليب الوحدة الوطنية على المصالح الفئوية..

٦. توقف المؤتمر أمام ما يجري في الجزيرة العربية من حراك إصلاحي مشروع، وما رافقه من قمع دموي واعتقالات ومنع سفر فأكد المؤتمر دعمه للمطالب الإصلاحية داعياً إلى الإسراع في تطبيقها باعتبارها مطالب مشروعة ومحقة لأبناء الجزيرة وكل دول الخليج العربية.

٧. يدعو المؤتمر كافة المناضلين العرب للتصدي للفتنة الطائفية التي تعمل القوى الخارجية على إشعالها، في عدد من الأقطار العربية.

٨. يشيد المؤتمر بالدور الذي لعبه المناضل حمدين صباحي في إعادة حضور التيار الوطني والقومي إلى الواجهة في مصر العروبة ويعتزّ بالنتائج التي حققها المناضلان عضوا المؤتمر القومي العربي الأستاذ حمدين صباحي والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح وباقي مرشحي الثورة ويعتبر هذه النتائج بمثابة استفتاء شعبي على الثورة ومبادئها، واستمراريتها.

٩. يدعو المؤتمر إلى حوار صريح مع دول الجوار الإقليمي وخصوصاً إيران وتركيا على قاعدة المصالح المشتركة والروابط التاريخية والحضارية من دون تفريط في أي حق عربي لحل كل الخلافات والإشكالات القائمة لتعزيز العلاقات العربية معها.

١٠. يدعو المؤتمر إلى دعم علاقات التعاون العربي ـ الأفريقي ومحاصرة التغلغل والنفوذ الإسرائيلي المتزايد المدعوم أمريكيا في القارة الأفريقية الذي يهدف في الأساس إلى النيل من الروابط والمصالح العربية والأفريقية وشرعنة الكيان الصهيوني.

١١. يسجل المؤتمر بإجلال واعتزاز دور المقاومة الوطنية العراقية الباسلة في مواجهة الاحتلال الأمريكي الذي أدى إلى هزيمة الاحتلال ومنع تمدده لأقطار عربية أخرى. ويؤكد المؤتمر التمسك بمواقفه الثابتة حول وحدة العراق وهويته العربية، ورفض كافة إفرازات الاحتلال الأمريكي البغيض في إطار ما يسمى بالعملية السياسية القائمة، ويعتبر المؤتمر أن الاحتلال ما زال قائماً من خلال استمرار الوجود العسكري والاتفاقيات المبرمة مع المحتل، ويدعو إلى إطلاق مشروع وطني عراقي يستعيد للعراق دوره ووحدته ويحرره من كل نفوذ أجنبي ويمكّن شعبه، من دون تمييز من حقوقه وثرواته الوطنية، وأن يتم ذلك من خلال انتخابات وطنية يشارك فيها جميع العراقيين في الداخل والخارج لاختيار مجلس نواب جديد يتولى إعداد دستور جديد للعراق وتشكيل حكومة وطنية جديدة.

ويناشد المؤتمر المنظمات الحقوقية والإنسانية للتدخل من أجل إطلاق سراح المعتقلين العراقيين.

١٢. يجدد المؤتمر دعمه وتأييده للسودان في معركته من أجل فرض سيادته على أراضيه والحفاظ على وحدته الوطنية والتصدي لكافة أنواع التدخل والتهديد الدولي والإقليمي، كما يؤكد أن نجاح السودان في هذه المعركة الشاملة سيظل مرتبطاً بمدى قدرته على الانخراط في مشروع وطني ديمقراطي يحمي الوحدة الوطنية.

***

يرى المؤتمر أن شعار «الشعب يريد تحرير فلسطين» الذي اقترن بشعار الشعب يريد إسقاط النظام في العديد من الميادين والساحات العربية بات يفرض علينا جميعاً الانخراط في مشروع قومي لتحرير فلسطين تشارك فيه كافة القوى الوطنية العربية وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني بكافة فصائله على قاعدة خيار المقاومة باعتباره الخيار الاستراتيجي العربي، بدلاً مما يسمى خيار السلام، وفرض ثقافة المقاومة كبديل لثقافة التسوية والاستسلام التي نالت من مكانة فلسطين كقضية مركزية عربية.

إن المؤتمر القومي العربي وهو يعي ذلك كله يدرك أيضاً إن العدو الصهيوني والقوى الداعمة له، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، تحاول تسريع خطى تنفيذ مشروعها الاستيطاني والتهويدي لكافة أراضي فلسطين مستغلاً انشغال الرأي العام العربي والدولي بحالة المناخ الثوري الراهن وتداعياتها المتواصلة. ومن هنا فإن المؤتمر يدعو إلى ما يلي:

١. إن الحكم التاريخي على جدارة الثورات العربية سيكون بمدى التزامها بتحرير فلسطين والعودة بها كقضية مركزية للأمة العربية.

٢. وقف كل مشروعات التسوية، ووقف كل أشكال التفاوض مع الكيان الصهيوني والعودة عن نهج أوسلو والانخراط الكامل في خيار المقاومة.

٣. مقاومة وتجريم كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني والصهاينة من شركات ومؤسسات وأفراد في الأقطار العربية كافة.

٤. الضرورة القصوى والملحّة لاستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية وإعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية على قاعدة برنامج سياسي تحرري مقاوم، لمواصلة الكفاح من أجل تحرير فلسطين والتصدي لمخططات الاستيطان وتهويد المقدسات الإسلامية والمسيحية وفرض الكيان الصهيوني دولة عنصرية يهودية.

٥. يحذّر المؤتمر من مخاطر ما يروّج حول خطة الانسحاب الأحادي الجانب من أجزاء من الضفة لفرض الأمر الواقع الاحتلالي وما يهدف إليه من تصفية الحقوق الوطنية الفلسطينية في كل أبعادها.

٦. توجيه كل التحية والتقدير لكافة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في معتقلات وسجون الكيان الصهيوني، والاعتزاز بملحمة «الأمعاء الخاوية» التي فرضوا بها شروطهم ومطالبهم على قوات الاحتلال، والتأكيد على أنه ليس هناك من حل لقضيتهم إلا بالإفراج عنهم.

٧. يتوجه المؤتمر بالتحية لأحرار العالم الذين يحتضنون ويدعمون القضية الفلسطينية وقضايا امتنا، ويدعو المؤتمر إلى تكثيف مبادرات وفعاليات هذا الدعم.

٨. إن المؤتمر القومي إذ يؤكد التزامه بخيار المقاومة باعتباره الخيار الاستراتيجي للأمة، فإنه يشدّد على أهمية دور المقاومة في جنوب لبنان في الصراع ضد المشروع الصهيوني ويدعو إلى تفعيل وتنسيق العمل المقاوم.

***

يعتبر المؤتمر أن التطورات في سورية تتجه إلى منزلقات خطيرة تهدّد الدولة السورية والكيان السوري والمنطقة، حيث إن تصاعد عمليات العنف وتعميم المجازر الجماعية وتصميم أطراف متعددة على الحل الأمني والعنفي على حساب كل المبادرات القائمة حالياً لتغيير ديمقراطي يحقق التداول السلمي للسلطة، يدفع البلاد إلى أتون حرب أهلية.

إن المؤتمر، انطلاقاً من ثوابته في رفض الاستبداد والفساد والتبعية. يؤكد على:

١. حقوق الشعب السوري الكاملة في الحرية والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتداول السلمي للسلطة.

٢. ضرورة إيقاف العنف أياً كان مصدره.

٣. الانخراط في حوار وطني شامل من خلال مناخات حقيقية، بهدف تحقيق تطلعات الشعب السوري، وحماية المدنيين والحفاظ على دور سورية الوطني والقومي.

٤. رفضه المطلق أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي، أياً كانت أطرافه وطبيعته ومبرراته، كما لرفضه عسكرة الانتفاضة والاحتراب الطائفي.

٥. رفضه الكامل كل أنواع الحصار المفروض على سورية وشعبها، كما يطالب بإلغاء إقصاء سورية عن جامعة الدول العربية وقطع بعض العلاقات العربية معها، ويطالب بإعادة النظر في هذه القرارات وإلغائها.

٦. إدانة كل الأطراف التي تعمل على عرقلة أي حل سياسي وتساهم في إذكاء الفتنة بإغراق سورية بمختلف أنواع الأسلحة وبعرقلة الحوار الوطني والوصول إلى حلول سورية ـ سورية للأزمة، وخصوصاً تلك الحكومات العربية التي تنكر على مواطنيها الحد الأدنى من حقوقهم السياسية.

٧. كما ينوّه المؤتمر بالمعارضة الوطنية التي ترفض التدخل الأجنبي وعسكرة الانتفاضة والاحتراب الداخلي، ويدعو كافة قوى المعارضة إلى توحيد موقفها حول هذه الثوابت.

٨. وتجسيداً لهذه الثوابت وانطلاقاً منها يرى المؤتمر القومي العربي الطلب من كل الأطراف في سورية تنفيذ مبادرة كوفي انان ببنودها الستة، التي سبق أن أعلنت هذه الأطراف موافقتها عليها، ويحمّل الطرف الذي يعرقل تنفيذها المسؤولية الكاملة أمام الأمة العربية، وعلى كل ما سيترتب على ذلك من الانزلاق إلى حرب أهلية في سورية.

***

يدين المؤتمر موقف جامعة الدول العربية المخالف لميثاق الأمن القومي العربي الجماعي وخاصة الدفاع العربي المشترك، في مطالبتها للقوى الاستعمارية التدخل العسكري في شؤون سورية أو التحريض على تدخل مماثل في سورية ويعتبر ذلك خرقاً فاضحاً لميثاق جامعة الدول العربية. بعد أن كانت قد فرضت التدخل في ليبيا.

يؤكد المؤتمر القومي العربي حرصه الشامل على وحدة واستقلال ليبيا وعلى أهمية الانخراط في مشروع مصالحة وطنية ليبية تحمي حقوق كافة المواطنين وتحقق لليبيا وحدتها واستقلالها وإقامة نظام حكم ديمقراطي يحقق الحرية الكاملة للوطن والمواطن كما يحقق العدالة الشاملة بكافة أنواعها ويمكّن الشعب الليبي من ثرواته الوطنية.

***

إن المؤتمر القومي العربي، وانطلاقاً من مجمل الحوارات والمناقشات العميقة التي شهدتها دورته الثالثة والعشرون، ومن واقع متابعته تداعيات فعاليات الثورات والحراك العربي وانتكاساتها المختلفة، يدعو الأمانة العامة إلى:

١. تنظيم ورشة عمل حول استنهاض العمل القومي العربي على ضوء الواقع العربي الجديد ومتغيراته.

٢. تنظيم ورشة عمل للنهوض بالعلاقة بين التيارات الرئيسة الأربعة في الأمة وبخاصة بين التيارين القومي والإسلامي، وتدارس آفاق العمل المشترك على ضوء ما تتطلبه مواجهة التحديات.

٣. ورشة عمل حول النهوض باللغة العربية باعتبارها حاضنة هوية وثقافة الأمة وحضارتها.

إن المؤتمر القومي العربي وهو يعي المغزى المهم لدورته الحالية في هذا الظرف التاريخي من حياة الأمة الذي استطاع فيه الإنسان العربي أن يكسر قيوده وأن ينطلق بحريته نحو آفاق العدالة والحرية والكرامة، يؤكد ضرورة استكمال المشروع الثوري في الأقطار العربية التي تفجرت فيها تلك الثورات والتصدي لكل محاولات إجهاضها، كما يؤكد على أهمية النهوض بمسيرة هذه الثورات باعتبارها رافعة للمشروع النهضوي العربي.

انتخاب أمين عام وأمانة عامة جديدين

وكان قد جرى في الجلسة الختامية للمؤتمر انتخاب أمين عام جديد وفاز فيها بالتزكية الأستاذ عبد الملك المخلافي (اليمن) خلفاً للأمين العام السابق الأستاذ عبد القادر غوقة (ليبيا).

كما انتخبت أمانة عامة جديدة للمؤتمر تضم ٢٥ شخصية عربية عن طريق الانتخاب وفاز فيها كل من السادة: أحمد الكحلاوي (تونس)، د. زياد الحافظ (لبنان)، د. يوسف مكي (السعودية)، عبد الإله المنصوري (المغرب)، د. مصطفى نويصر (الجزائر)، د. ماهر الطاهر (فلسطين)، أمين إسكندر (مصر)، محمد حسب الرسول (السودان)، الطيب الدجاني (فلسطين)، د. محمد السعيد إدريس (مصر)، عبد العظيم المغربي (مصر)، مجدي المعصراوي (مصر)، د. ساسين عساف (لبنان)، د. هاني سليمان (لبنان)، د. محمد سعيد طيب (السعودية)، حسن عريبي (الجزائر)، رجاء الناصر (سورية)، د. محمد الأغظف الغوتي (المغرب)، الخليل ولد الطيب (موريتانيا)، د. وداد كيكسو (البحرين)، نعيم مدني (الأردن)، د. هالة الأسعد (سورية)، ماهر مخلوف (مصر)، غناء المقداد (اليمن)، علي عبد الله سعيد الضالعي (اليمن).

وتضم الأمانة العامة بالإضافة إلى الأعضاء المنتخبين الأمناء العامين السابقين السادة: د. خير الدين حسيب (العراق)، معن بشور (لبنان)، خالد السفياني (المغرب)، عبد القادر غوقة (ليبيا).

المشاركون

أ. **إبراهيم كمال الدين** (البحرين): رئيس الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع، عضو اللجنة المركزية لجمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد).

د. **أحمد الأصبحي** (اليمن): عضو مجلس الشورى، الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام سابقاً.

أ. **أحمد العسراوي** (سورية): رئيس مجلس إدارة الجمعية الأهلية لمناهضة الصهيونية.

أ. **أحمد الكحلاوي** (تونس): رئيس الهيئة الوطنية لدعم المقاومة العربية في العراق وفلسطين.

أ. **أحمد بن صالح** (تونس): وزير سابق، مؤسس حزب حركة الوحدة الشعبية.

أ. **أحمد سعيد ناصر** (اليمن): صحفي، مدير تحرير صحيفة الوحدوي.

أ. **أحمد شوتري** (الجزائر): عضو قيادة قومية لحزب البعث، أستاذ جامعي.

أ. **أحمد عبد الرحمن محمد** (السودان): أمين عام مجلس الصداقة الشعبية العالمية، وزير سابق.

أ. **أحمد عمر زعبار** (تونس/بريطانيا): شاعر، صحفي.

أ. **أحمد محمد المتوكل** (اليمن): سفير سابق، عضو مجلس الشورى.

أ. **أحمد مرعي** (لبنان): نائب رئيس حزب الاتحاد.

د. أحمد ملي (لبنان): عضو المجلس السياسي في حزب الله، أستاذ جامعي.

د. إدريس ربوح (الجزائر): أمين عام مساعد لاتحاد الأطباء العرب.

أ. إدريس محمد علي قبع (العراق): الأمين العام لجبهة الإنقاذ الوطني.

أ. إلياس مطران (لبنان): محامٍ.

أ. أمين إسكندر (مصر): عضو مجلس الشعب.

أ. أمين مختار مازن (ليبيا): رئيس تحرير مجلة «الكتاب العربي» ومجلة «لا».

الأب د. أنطوان ضو (لبنان): أمين عام اللجنة الأسقفية للحوار الإسلامي ـ المسيحي.

د. أنور أبو طه (لبنان): باحث.

د. إيمان بشير نور الدائم (السودان): عميد شؤون الطلاب ورئيس قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة العلوم الطبية والتكنولوجية.

أ. باسمه المصطفى (السعودية): موقع التجديد العربي الإلكتروني.

د. جمال قارصلي (سورية/ألمانيا): نائب سابق في البرلمان، رئيس حزب فاكت الألماني.

أ. حسن عريبي (الجزائر): نائب في البرلمان.

أ. حسن عز الدين (لبنان): مسؤول العلاقات العربية في حزب الله.

د. حسن موسى (مصر/النمسا): المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

أ. حياة التيجي (المغرب): عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الموحد.

أ. خالد السفياني (المغرب): محامٍ، منسق مجموعة العمل الوطنية لدعم العراق وفلسطين، الأمين العام للمؤتمر القومي العربي سابقاً.

أ. الخليل ولد الطيب (موريتانيا): نائب في البرلمان، نائب رئيس التحالف الشعبي التقدمي سابقاً، عضو حزب الاتحاد من أجل الجمهورية.

أ. خميس العدوي (عُمان): مفكر وباحث.

د. خير الدين حسيب (العراق/لبنان): اقتصادي، رئيس مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية، الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي.

د. دارم البصام (العراق/تونس): مستشار دولي.

أ. داوود المراغي (فلسطين/سورية): عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

د. راشد الغنوشي (تونس): رئيس حزب حركة النهضة.

أ. ربيع الخمليشي (المغرب): رئيس الجمعية المغربية للمهندسين الشباب، عضو اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للمهندسين المغاربة.

أ. رجاء الناصر (سورية): أمين سر اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، أمين سر هيئة التنسيق الوطني.

أ. رحاب مكحل (لبنان): مدير عام المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن، عضو لجنة المتابعة للمؤتمر القومي ـ الإسلامي.

أ. رسول الجشي (البحرين): صيدلي، نائب سابق، رئيس جمعية التجمع القومي الديمقراطي.

د. رمزية عباس الأرياني (اليمن): الأمين العام للاتحاد النسائي العربي، رئيسة اتحاد نساء اليمن.

أ. رمضان السنوسي (ليبيا): ناشط سياسي.

د. زياد حافظ (لبنان): خبير اقتصادي، الأمين العام للمنتدى القومي العربي.

د. ساسين عساف (لبنان): أستاذ جامعي، نائب رئيس المنتدى القومي العربي في لبنان.

أ. سالم الشريف نصر الدين (الجزائر): برلماني.

أ. سعدون المشهداني (العراق/السويد): كاتب.

أ. سلطان حزام العتواني (اليمن): الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

أ. سمير طرابلسي (لبنان): عضو قيادة المؤتمر الشعبي اللبناني.

أ. السيد ميلود الشعبي (المغرب): نائب في البرلمان.

أ. صباح المختار (العراق/بريطانيا): رئيس جمعية المحامين العرب ـ بريطانيا.

أ. صفاء الصاوي (مصر): رئيسة النادي العربي في بريطانيا سابقاً.

أ. صلاح صلاح (فلسطين/لبنان): عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

أ. ضياء الفلكي (العراق/تونس): منسق مؤتمرات الجالية العربية في بريطانيا.

اللواء: طلعت مسلم (مصر): لواء أركان حرب متقاعد، المنسق العام المساعد للمؤتمر القومي ـ الإسلامي.

أ. الطيب الدجاني (فلسطين/الكويت): الرئيس التنفيذي لمجموعة أطلس الاستشارية.

د. عادل الحديثي (العراق/مصر): الأمين العام لاتحاد المهندسين العرب.

أ. عبد الإله المنصوري (المغرب): باحث، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الموحد، عضو سكرتاريا مجموعة العمل الوطني لدعم العراق وفلسطين.

د. عبد الحفيظ مقران (الجزائر): أستاذ جامعي.

أ. عبد الحميد الحدي (اليمن): عضو مجلس الشورى.

أ. عبد الرحيم مراد (لبنان): رئيس الجامعة اللبنانية الدولية، نائب ووزير سابق.

أ. عبد الرقيب سيف فتح (اليمن): عضو الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

د. عبد الصمد بلكبير (المغرب): أستاذ جامعي، رئيس تحرير مجلة الملتقى.

أ. عبد العزيز سلطان المنصوب (اليمن): رئيس مركز الصفاء للدراسات.

أ. عبد العظيم المغربي (مصر): نائب الأمين العام لاتحاد المحامين العرب، عضو مجلس الشعب سابقاً، منسق هيئة التعبئة الشعبية العربية.

د. عبد الغفار شكر (مصر): نائب رئيس مركز البحوث العربية والأفريقية بالقاهرة، رئيس حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.

أ. عبد القادر الحضري (المغرب): عضو المكتب التنفيذي لمؤسسة محمد عابد الجابري للفكر والثقافة.

أ. عبد القادر بن قرينه (الجزائر): وزير سابق.

أ. عبد القادر علي آل يوسف (السعودية): نائب رئيس تحرير موقع التجديد العربي.

أ. عبد القادر غوقة (ليبيا): سفير سابق، الأمين العام للمؤتمر القومي العربي سابقاً.

د. عبد الكاظم العبودي (الجزائر): أستاذ في جامعة وهران، باحث أكاديمي وإعلامي.

الشيخ عبد الله سعد جاب الله (الجزائر): رئيس جبهة العدالة والتنمية.

أ. عبد الله عبد الحميد (لبنان): منسق أنشطة المنتدى القومي العربي.

د. عبد الله علي العليان (عُمان): كاتب وباحث.

أ. عبد المجيد حمو (سورية): الأمين العام المساعد لاتحاد المحاسبين العرب، عضو لجنة متابعة للمؤتمر القومي ـ الإسلامي، عضو المجلس المركزي لهيئة التنسيق الوطنية.

د. عبد المحسن هلال (السعودية): أستاذ جامعي، كاتب وباحث.

أ. عبد الملك المخلافي (اليمن): عضو مجلس الشورى، الأمين العام السابق للتنظيم الوحدوي الشعبي.

أ. عبد النبي الفيلالي (المغرب): نائب برلماني سابق.

د. عبده غالب العديني (اليمن): أمين الدائرة السياسية للوحدوي الناصري، الناطق الرسمي للمشترك.

د. عثمان سعدي (الجزائر): سفير سابق، رئيس الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية.

أ. العربي فندي (المغرب): محامٍ.

أ. عصام عائد شيت الجبوري (العراق): أمين عام حزب الإصلاح الديمقراطي.

أ. علي عبد الله سعيد الضالعي (اليمن): عضو الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

أ. علي لطف الثور (اليمن): وزير خارجية سابق، عضو مجلس الشورى، نائب رئيس المجلس اليمني للسلم والتضامن.

أ. علي محمد الصراري (اليمن): عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني.

د. غادة اليافي (لبنان): كاتبة، طبيبة، ناشطة سياسية.

أ. غناء حيدر المقداد (اليمن): محامية، عضو اتحاد المحامين العرب وعضو لجنة شئون المحاميات العربيات.

أ. فؤاد زيدان (سورية/الإمارات): باحث وصحفي.

أ. فتحي أبو العردات (فلسطين/لبنان): عضو المجلس الوطني الفلسطيني، عضو لجنة العلاقات الخارجية لحركة فتح.

أ. فيصل جلول (لبنان/فرنسا): كاتب وإعلامي.

أ. فيصل درنيقة (لبنان): أمين عام مجلس أمناء ملتقى الشباب القومي العربي سابقاً.

د. قائد سعيد محمد الثريب (اليمن): عضو التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، أستاذ القانون في جامعة عدن.

أ. قيس محمد النوري (العراق/اليمن): ناشط سياسي.

أ. كريم رزقي (الجزائر): ناشط في حملات فك الحصار على غزّة.

أ. **كوثر البشراوي** (تونس/بريطانيا): إعلامية.

أ. **ليث الشبيلات** (الأردن): مهندس، نائب وعضو مجلس أعيان سابق.

د. **ماهر الطاهر** (فلسطين/سورية): عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

أ. **ماهر مخلوف** (مصر): مهندس، عضو اللجنة العربية لحقوق الإنسان واللجنة المصرية للتضامن، منسق حزب الكرامة في القاهرة.

أ. **مجدي المعصراوي** (مصر): عضو مجلس الشورى.

أ. **محمد أحمد البشير** (الأردن): رئيس جمعية المحاسبين القانونيين في الأردن سابقاً.

د. **محمد الاغظف الغوتي** (المغرب): نقيب الصيادلة، رئيس اللجنة الصحية لدعم العراق وفلسطين.

أ. **محمد الجباوي** (لبنان): عضو المكتب السياسي لحركة أمل، عضو الأمانة العامة للمؤتمر العام للأحزاب العربية.

د. **محمد الحموري** (الأردن): محامٍ، أستاذ جامعي، وزير سابق.

د. **محمد السعيد إدريس** (مصر): خبير في مركز الدراسات الاستراتيجية في جريدة الأهرام، مسؤول لجنة الشؤون العربية في مجلس الشعب المصري.

د. **محمد المسعود الشابي** (تونس): محامٍ، عضو سابق في القيادة القومية لحزب البعث.

أ. **محمد بنجلون اندلسي** (المغرب): رئيس الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني.

د. **محمد جواد فارس** (العراق/سورية): طبيب.

أ. **محمد حسب الرسول** (السودان): عضو المكتب السياسي ـ المؤتمر الوطني.

أ. **محمد خالد** (فلسطين/الإمارات): مهندس.

أ. **محمد سيف ناجي** (اليمن): مستشار وزير التربية والتعليم، قيادي في التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

أ. **محمد عبد الحكم دياب** (مصر): صحفي، المركز الدولي للإعلام.

أ. **محمد عبد المجيد منجونه** (سورية): وزير سابق، محامٍ، أمين عام مساعد لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، عضو اللجنة التنفيذية لهيئة التنسيق المعارضة.

أ. **محمد فاضل زيان** (ليبيا/بريطانيا): محامٍ، جماعة الوطنيين الديمقراطيين الليبية.

أ. **محمد نزال** (فلسطين/سورية): عضو المكتب السياسي لحركة حماس.

أ. **محمود معروف** (فلسطين/المغرب): صحفي.

د. **مصطفى الفيلالي** (تونس): وزير سابق، نقابي سابق في الاتحاد العام التونسي للشغل.

د. **مصطفى الكتيري** (المغرب): الأمين العام لاتحاد المغرب العربي للاقتصاديين، نائب رئيس جمعية الاقتصاديين المغاربة، المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

أ. **المصطفى المعتصم** (المغرب): الأمين العام لحزب البديل الحضاري، أستاذ جامعي.

د. مصطفى نويصر (الجزائر): أستاذ جامعي، أمين عام الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية.

أ. معن بشور (لبنان): رئيس المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن، الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي، الرئيس المؤسس للمنتدى القومي العربي، كاتب.

أ. معين الرفاعي (فلسطين/لبنان): ممثل حركة الجهاد الإسلامي في لبنان.

د. منذر الأعظمي (العراق/بريطانيا): باحث ومحلل في الشأن العراقي.

أ. منى النشاشيبي (فلسطين/الأردن): مديرة الراصد الإعلامي العربي.

د. منى خرماش (المغرب): طبيبة، مسؤولة في اللجنة الصحية لدعم فلسطين والعراق.

أ. منير الصياد (لبنان): رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري.

أ. منير شفيق (فلسطين/الأردن): مؤلف وكاتب، المنسق العام للمؤتمر القومي ـ الإسلامي.

د. مي خالد آل طه (العراق/الإمارات): أستاذة جامعية، شاعرة.

د. ناجي حرج (العراق/سويسرا): ناشط حقوقي.

أ. نادية بوركبة (الجزائر): رئيسة جمعية نجدة أطفال بلا حدود.

د. ناصر السيد (السودان): أستاذ جامعي، رئيس الحزب الاشتراكي الإسلامي في السودان.

أ. نجاح واكيم (لبنان): نائب سابق، رئيس حركة الشعب.

أ. نجيب ددم (سورية): محامٍ.

أ. نعيم المدني (الأردن): محامٍ.

د. هالة الأسعد (سورية): محامية.

د. هاني سليمان (لبنان): محامٍ، أستاذ جامعي، رئيس لجنة الحريات وحقوق الإنسان في المنتدى القومي العربي.

د. هدى فاخوري (الأردن): عضو رابطة الكتّاب الأردنيين والاتحاد العام للأدباء والكتّاب العرب.

د. هويدا صلاح الدين العتباني (السودان): أستاذة جامعية وإعلامية.

أ. هيام فتحي دربك (مصر): إعلامية، رئيسة مجلس إدارة المركز الوطني للسلام الاجتماعي (معاً).

أ. وائل المقدادي (العراق/بريطانيا): رجل أعمال.

د. وداد كيكسو (البحرين): أستاذ جامعة.

د. يوسف مكي (السعودية): المدير التنفيذي لمؤسسة اليوسف للاستشارات الإدارية ـ مدير موقع التجديد العربي.

أ. يونس العموري (فلسطين): الوكيل التنفيذي للمؤتمر الوطني الشعبي للقدس.

المؤتمر القومي العربي الرابع والعشرون ٢٠١٣(*)

بيان إلى الأمة

من القاهرة عاصمة الثورة وعاصمة العروبة وعلى مشارف ميدان التحرير عقد المؤتمر القومي العربي دورته الرابعة والعشرين بتاريخ ١ و٢ حزيران/يونيو ٢٠١٣، في جمهورية مصر العربية.

وإذ يوجه المؤتمر شكره للدولة المصرية ولجميع القوى السياسية ولشعب مصر العظيم على احتضان هذه الدورة وتوفير الوسائل التي هيأت لأعمالها فرص النجاح على أفضل ما يكون.

ولمّا كان المؤتمر يختزن ضمير الأمة ويشكّل مرجعيته الشعبية في اللحظات الحاسمة التي تجسّد حلم الشعب العربي بالحرية والكرامة والسيادة.

يحيي شعب مصر وثورتها، وينحني إجلالاً وإكراماً لأرواح شهدائها، داعياً لها بإكمال مسيرتها لما فيه خير مصر وخير أمتنا العربية جمعاء.

وفي هذا السياق عينه يسترجع المؤتمر ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ وقائدها الخالد الرئيس جمال عبد الناصر وما ترمز إليه هذه اللحظة الأبهى من تاريخ مصر من تجسيد لإرادة الشعب في الحرية والاستقلال والكرامة، يسترجع تلك الثورة المجيدة التي وضعت الأمة العربية على طريق الوحدة والعزّة واحتلال الموقع الذي يليق بتاريخ العرب المجيد ورسالتهم الحضارية.

فإلى مصر الدولة والشعب والتاريخ والحاضر والمستقبل والدور المنتظر في تحقيق مشروع النهوض العربي، تحيات المؤتمر وآماله.

في هذه المنعطفات الخطيرة التي تمر بها الأمة العربية، ومن منطلق تمسكه بثوابت الأمة وبضرورة الاستجابة لرغبات شعبنا العربي في التخلص النهائي من الاستبداد والفساد والتبعية.

يستشرف المؤتمر مستقبل الأمة في ضوء ما آلت إليه الأوضاع الدولية وصراعات القوى المتحكّمة بها.

(*) انعقد المؤتمر القومي العربي الرابع والعشرون في القاهرة خلال الفترة ١ ـ ٢ حزيران/يونيو ٢٠١٣.

وفي هذا السياق يلحظ المؤتمر تراجع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وتالياً الكيان الصهيوني في ميزان القوى، فباتت كلها عاجزة عن امتلاك استراتيجية موحدة ومتماسكة فضلاً عن فقدانها زمام المبادرة وتتالي الإخفاقات في السيطرة وبات لها منافسون دوليون وإقليميون كروسيا والصين والهند والبرازيل وإيران وجنوب أفريقيا.

لقد انتهى زمن القطب الأمريكي المتسلط على العالم ودخلت الشعوب في وضع دولي متعدد القطبية ما يتيح لها تعزيز استقلالها وتحقيق مشاريع نهوضها القومي.

إن هذا الواقع الدولي الجديد يهيئ فرصاً مؤاتية أمام تحقيق المشروع النهضوي القومي العربي بمرتكزاته ومساراته التصحيحية والتغييرية والتكاملية والوحدوية تتجاوز الانقسامات مهما كانت حادة فلا تتركها تنال من إرادة الشعب العربي في الوحدة والحرية والعدالة والديمقراطية والتنمية والتجدد الحضاري. فكلُّ ما في الأمة الآن من حراك تغيري نهضوي ينمو ويقوى. وله من يتربص به شراً ويدفعه إلى مخاطر الوصول إلى ما يشبه الحروب الأهلية.

إن المؤتمر القومي العربي، وعياً منه لهذه المخاطر، يؤكّد مسؤوليته في بناء الوحدات الوطنية من جهة وفي بناء الكتّلة التاريخية المتشكّلة من مكونات الأمة كافة، ضماناً للوحدة القومية وإلحاقاً نهائياً للهزيمة بكل المشاريع التفتيتية المعدة للأقطار وللأمّة ودعماً للمقاومة في فلسطين ولبنان ولسائر قوى محور المقاومة والممانعة صدّاً لأي اعتداء خارجي على أي قطر عربي.

لذلك وحماية للوحدات الوطنية والوحدة القومية لا بد من تطوير آليات الحوار داخل مكونات الأمة، كما داخل المكونات في كل الأقطار على قاعدة الالتزام المطلق للتغير الديمقراطي الشامل وإسقاط حكم الاستبداد والفساد والتبعية، وإغلاق كل الثغرات الكامنة في البنى الداخلية.

ولمّا كان المؤتمر يعي أن تعقيدات الواقع العربي الراهن لا يمكن معالجتها عن طريق القبول بالاستبداد بذريعة مقاومة التدخل الاستعماري ولا عن طريق استدعاء القوى الاستعمارية بحجة التخلص من هذا الاستبداد.

لذلك فهو يرفض الاثنين معاً ولا يحابي أو ينحاز لأي طرف من طرفي هذه المعادلة، ويجد نفسه دائماً يغلّب في توجهاته الانصراف إلى معالجة التناقض الرئيس المرتبط بالصراع مع العدو على التعارضات الثانوية المرتبطة بهياكل الحكم والأنظمة بدون التخلي عن مسؤوليته في التطوير والتغيير والإصلاح الديمقراطي ودعم قواه في الأقطار المعنية، ودعم حق الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية.

وعليه، إن المؤتمر لا يجد نفسه، كما الشعوب العربية، مخيراً بين الاحتلال والاستبداد، خياره كما خيار الشعوب، رفض الاثنين معاً.

وإدراكاً منه لطبيعة الواقع العربي الرسمي الذي حمل في طياته كل مسوّغات الثورة عليه إن لجهة إفراغه من عناصر القوة، أو لجهة تبعيته لإرادات القوى الإقليمية والأجنبية، أو لجهة فساد

أنظمته واستبدادها، يرى المؤتمر أن الحراك الثوري العربي الذي بدأ في تونس ومنها انتقل إلى مصر واليمن فليبيا تمكّن من إسقاط الحاكم دون تغيير قواعد الأنظمة السياسية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن أن بعض القوى التي وصلت إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع استأثرت بالحكم في المرحلة الانتقالية وأقصت قوى أساسية كان لها الدور الرئيس في الثورة مما يحدونا على دعوتها للالتزام بوعودها بإقامة حكم الشراكة الوطنية الجامعة، ما أساء إلى مفهوم دولة الحق وحكم القانون القائم على دستور المشاركة والتعدد السياسي وفتح المجال العام أمام الكفاءات الوطنية.

ومن مساوئ هذا الاستئثار كذلك عدم احترام الإرادة العامة في خيارها التحلّل من كل الاتفاقات المعقودة مع العدو الصهيوني وجعل القضية الفلسطينية في رأس أولويات هذه الدول.

ومنها كذلك التنكّر التام للإرادة الشعبية في الوحدة التكاملية أو الوحدوية بين أقطار الأمة.

يرى المؤتمر أن المسار الاستئثاري والإقصائي سيدمر ما تبقى من وحدات وطنية وقطرية وسيقضي تماماً على الحلم بالوحدة القومية وستزداد أصوات الانفصال ارتفاعاً ما لم يتوقف هذا المسار بإرادة تصحيحية شاملة تعود به إلى بداياته ومنطلقاته التغيرية استجابة لمطالب الحراك الشعبي بالتعددية والمشاركة والأنظمة الديمقراطية البرلمانية وسيادة حكم القانون واستقلال القضاء واحترام حقوق المواطنة، وذلك بما يتوافق وأهداف المشروع العربي النهضوي.

وبهذه المناسبة يعلن المؤتمر دعمه لأعمال الحوار الوطني اليمني الذي يضم الأطراف الوطنية كافة بهدف تحقيق الوفاق المأمول بتأسيس حكم ديمقراطي ومشاركة شعبية حقيقية ضامنة وحدة اليمن واستقراره.

وفي هذا السياق نفسه يدعم المؤتمر الحوار الوطني التوافقي في تونس ويدعو إلى تفعيل الحكم الائتلافي.

يؤكّد المؤتمر خلق ظروف مؤاتية لإنجاح الحوار الوطني في مملكة البحرين ويرى أن إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والابتعاد عن سياسة التسعير الطائفي والمذهبي هي شروط لازمة لنجاح الحوار بما يحقق تطلعات شعبنا في البحرين إلى تحقيق الديمقراطية.

يعبّر المؤتمر عن قلقه تجاه ما يجري في ليبيا من انهيار للدولة وغياب للأمن. ويرى أن السبيل لتجاوز الواقع الراهن هو تحقيق المصالحة الوطنية، بما يؤمن وحدة التراب الليبي وقيام دولة المؤسسات وتحقيق التحول الديمقراطي، ويجنبها كافة الشرور التي نجمت وما تزال عن التدخل الأجنبي.

ومن منطلق ثوابته القاضية بتجميع قوى الأمة منعاً للفرز وصداً لمشاريع تفتيت الوحدات الوطنية ومنعاً لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي بدأت ملامح تنفيذه في غير مكان من

الوطن العربي (بدءاً بالسودان والعراق واليمن ربما غداً في سورية والآن في مصر من خلال ما يجري في قناة السويس وسينا).

يرى المؤتمر أن تحرير فلسطين وتحقيق الاستقلال الوطني والقومي ومشروع النهوض، تستوجب حوارات صريحة ونقدية بين تيارات الأمة ومكوناتها السياسية بما يؤدي إلى إزالة التوترات وإزالة القطيعة التي من شأنها إضعاف الأمة وتركها لقمة سائغة في فم أعدائها، فلا استقلال وطنياً ولا أمن قومياً، ولا مقاومة ناجحة، ولا تحريراً لأرض ولا حماية لثروة، ولا إنجازاً لتكامل ولا صداً لإرادة استعمارية إمبريالية، والصراع قائم بين مكونات الأمة.

من هذه الحقائق مجتمعة يتحمّل المؤتمر مسؤولية المبادرة إلى الحوار مع الجميع كونه يضم مجموعة كبيرة من حكماء الأمة، كما فعل منذ مدّة وجيزة، ومفكريها الذين لا يصرفهم أيّ شأن عن المبادرة إلى ما يحقق المصالح القومية العليا.

ومن منطلق تحمله هذه المسؤولية التاريخية يناشد المؤتمر جميع المعنيين مشاركته في التصدّي لهذه المهمة فيساعدون على الإقلاع عن سياسة التخوين والتكفير والتحريض المذهبي والطائفي والعنصري أحياناً وعلى وضع حد لمختلف أشكال العنف المادي واللفظي واعتماد الحوار الديمقراطي وسيلة واحدة للنقد الذاتي البناء ووضع برنامج أولويات وطنية وقومية أساسه التمسّك بالمقاومة خياراً استراتيجياً للأمّة والتصدي الشامل لمشاريع الاستعمار والصهيونية.

من هنا وبناء على هذه القواعد يعلن المؤتمر تمسكه بالمؤتمر القومي ـ الإسلامي تعبيراً عن إرادته في تكوين كتلة تاريخية تعيد للأمّة وحدتها ودورها وحجمها ورسالتها بين الأمم.

يرى المؤتمر أن النجاح في تكوين هذه الكتلة التاريخية يتحقّق الانتصار للقضايا العربية التي تحتلّ نقطة المركز فيها القضية الفلسطينية.

ونظراً للتطورات الخطيرة المحيطة بقضية فلسطين واستمرار الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني وأعوانه في المنطقة في تنفيذ مخططاتهم لتصفية القضية الفلسطينية يؤكّد المؤتمر ما يلي:

أولاً: إن قضية فلسطين، كانت ولا تزال وستبقى القضية المركزية للأمّة، التي لا يمكن نهوضها وتقدمها في ظلّ وجود الكيان الصهيوني المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية والذي شكّل خطراً داهماً على الأمن القومي العربي ومستقبل الأمة بأسرها.

ثانياً: يؤكّد المؤتمر أهمية وضرورة إعادة الاعتبار لشعار وهدف تحرير فلسطين، وفشل نهج التسويات والحلول السياسية والمفاوضات وسياسة التنازلات والاعتراف بالعدو والتي كانت حصيلتها المزيد من الاستيطان وتهويد الأرض، ويجدد التأكيد بأن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع وجود لا صراع حدود، مما يتطلب حشد طاقات الأمة بأسرها وتقديم كل أشكال الدعم للشعب الفلسطيني مادياً وسياسياً وعسكرياً لدحر الاحتلال وتحرير الأرض.

ثالثاً: يتصدى المؤتمر لسياسة التنازلات والتفريط والاستجداء التي يمارسها بعض أطراف النظام الرسمي العربي والتي عبّرت عن نفسها مؤخراً بموافقة ما سمي لجنة مبادرة السلام العربية، والتي أعلنت في أمريكا موافقتها على مبادلة الأراضي، أي مبادلة أرض فلسطينية بأرض فلسطينية أخرى، ما يعني فتح الطريق أمام تكريس وتشريع الاستيطان والتهويد.

إن المؤتمر القومي العربي، يدعو الجامعة العربية إلى سحب ما سمي مبادرة السلام العربية، وليس تقديم المزيد من التنازلات للعدو الصهيوني الذي يسعى للحصول على الاعتراف الرسمي العربي به كدولة يهودية، بهدف التصفية الشاملة لقضية فلسطين بجميع أبعادها وتهديد مستقبل أهلنا الصامدين على أرضهم في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨. كما يعبر عن رفضه لتحركات الإدارة الأمريكية الهادفة لإعادة المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية تحت شعارات زائفة حول السلام الاقتصادي وتقديم المساعدات المادية لتحسين الظروف المعيشية للناس متوهمين بأنهم بمثل هذه الرشوات سيقطعون الطريق على الانفجار الشامل في الأراضي الفلسطينية.

رابعاً: يؤكّد المؤتمر ضرورة وأهمية إنهاء الانقسام الفلسطيني ـ الفلسطيني الذي طال أمده والذي لم يعد مقبولاً بأي شكل من الأشكال. مما يستدعي ضرورة إنجاز الوحدة الفلسطينية ـ الفلسطينية كمهمة عاجلة على قاعدة التمسك بكامل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ويجدّد استعداده لبذل كل الجهود مع الأطراف المعنية في الساحة الفلسطينية لتحقيق هذا الهدف.

خامساً: يرى المؤتمر القومي العربي أن المقاومة بجميع أشكالها وعلى رأسها المقاومة المسلّحة هي الخيار الاستراتيجي الكفيل بتحرير الأرض، وهذا ما أكدته مسيرة الصراع والمواجهات والصمود خلال العقود الماضية. ويطالب بفتح الجبهات العربية أمام المقاومة للتصدي للاحتلال وتحرير الأرض الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة.

سادساً: يؤكّد المؤتمر الأهمية الخاصة لقضية القدس والمقدسات ومواجهة مشاريع تهويدها ويدعو الأمة العربية والإسلامية وأحرار العالم لتقديم كل أشكال الدعم لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في المدينة المقدّسة.

سابعاً: يوجّه المؤتمر التحية للأسرى الصامدين في سجون الاحتلال الصهيوني الذين جسّدوا أروع معاني التحدي ببطولاتهم وإضراباتهم عن الطعام وتحديهم الأسطوري للنازيين الجدد، ويدعو أعضاء المؤتمر كافة إلى الانخراط في أنشطة تضامنية معهم.

ـ يدعو المؤتمر للتصدي لسياسة التطبيع مع العدو الصهيوني التي تمارسها بعض الأطراف الرسمية العربية، ويدعو إلى المقاطعة الشاملة للعدو ويؤكّد ضرورة أن تتضمن دساتير الدول العربية ما يحرّم ويجرّم هذه السياسة.

إذا كانت فلسطين والأراضي العربية المحتلة في رأس الاهتمامات النضالية والقومية نظراً لموقعها في الاستهدافات الأمريكية ـ الصهيونية.

يرى المؤتمر أن دائرة الاستهداف منذ كامب دايفيد، وغزو العراق واحتلاله بدأت تتسع لتشمل دولاً عربية عدّة، وفي مقدمها الدولة السورية نظراً لدورها المحوري في الصراع العربي ـ الصهيوني، ولارتباطها الداعم بقوّة للمقاومة في لبنان وفلسطين، من هنا كان للمؤتمر مواقف ويعيد تأكيدها اليوم تدعم الدولة السورية في مواجهة الحرب عليها. هذا في جانب.

أما في جانب آخر فيرى المؤتمر أن ثمّة حراكاً شعبياً في سورية يطالب بإقامة نظام حكم ديمقراطي تعددي، ومن هنا، كان للمؤتمر مواقف، ويعيد تأكيدها اليوم تدعم الشعب العربي السوري في نيل مطالبه المحقة في الحرية والكرامة والتغيير الديمقراطي، وبناء دولة الحق والقانون، والمواطنة المتساوية في الحقوق وفي الواجبات وفي إقامة نظام سياسي وفق إرادته الحرة.

وبناء عليه يقرر المؤتمر بشأن سورية ما يلي:

ـ يرحّب المؤتمر بالتوافق الدولي لعقد مؤتمر جنيف ٢، ويحثّ الأطراف المعنيين كافة على تلبية الدعوة للمشاركة فيه، خصوصاً وأنه يأتي بعنوان الحلّ السياسي للخروج من الأزمة.

ـ يعلن المؤتمر ويعيد تأكيد موقفه الثابت من رفضه للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية السورية أجنبياً،إمبريالياً وصهيونياً كان هذا التدخل، أو إقليمياً أو عربياً.

ـ يعلن المؤتمر موقفه الحاسم ضدّ الحلول العسكرية التدميرية التي تعمل لها أطراف داخل سورية وخارجها والتي تدفع إلى التمويل والتسليح والتجنيد والتحريض.

ـ يؤكّد المؤتمر مواقفه السابقة بشأن البدء بمرحلة انتقالية تضمن الانتقال السلمي إلى نظام سياسي ديمقراطي تعددي يقرّه السوريون أنفسهم بإرادتهم الحرّة.

ـ يعلن المؤتمر التزامه بذل كلّ ما يستطيع من جهود لإنجاح أي لقاء سوري ـ سوري هدفه إرساء السلم الأهلي والحفاظ على وحدّة سورية شعباً وأرضاً ودولة وعلى عروبتها وموقعها في الصراع العربي ـ الصهيوني.

ـ كما يدعو المؤتمر الأطراف كافة إلى وقف فوري للقتال والعنف.

يطالب المؤتمر جامعة الدول العربية بالعدول عن سياساتها السابقة والحالية بشأن سورية فتعمل من أجل السوريين جميعاً وتشكل عامل جمع بينهم لا عامل تفرقة مع الاحترام الكامل لسيادة الدولة السورية بما يقتضيه ميثاق الجامعة وسائر متفرعاته، بما فيها التراجع عن قرار إسقاط عضوية سورية في الجامعة العربية.

ـ يجدّد المؤتمر إدانته للعدوان الصهيوني ضدّ سورية ويرى فيه تأكيداً لمخاطر التدخل الصهيوني.

وإذ ينحني المؤتمر أمام أرواح الشهداء السوريين أبناء الشعب العربي السوري الواحد، يدعو المنظمات العربية والإسلامية والدولية المعنية إلى الاهتمام بالنازحين السوريين إلى داخل سورية

وإلى دول الجوار لتوفر لهم ظروفاً حياتية كريمة ولائقة فضلاً عن العنايات الصحية والغذائية والتعليمية.

وعلى قاعدة الربط بين استهدافات المشروع الإمبريالي ـ الصهيوني على امتداد الوطن العربي يرى المؤتمر أن ما يجري في العراق اليوم يدخل في صلب هذه الاستهدافات من محاولات تفكيك للدولة العراقية ونزع لهويتها العربية وتحويلها إلى جماعات عرقية ومذهبية متصادمة وموظفة في خدمة جهات إقليمية ودولية.

لذلك يجدّد المؤتمر تمسكه بوحدة العراق الجغرافية وبوحدة شعبه ووحدة دولته وبهويته العربية وبدوره العربي ما يبعد عنه كل أشكال التدخلات الإقليمية ويحرره من قيود العملية السياسية التي فرضها عليه قانون «بريمر» وملحقاته الدستورية والتشريعية.

ويجدّد المؤتمر دعوته إلى الشعب العراقي إلى التوحد وفق برنامج وطني تصالحي يحمي العراق من مشاريع التقسيم.

كما يدعو المؤتمر الحكومات العربية إلى إلغاء كل القيود على سفر العراقيين إلى البلاد العربية تخفيفاً لمعاناتهم، وذلك على طريق إلغاء التأشيرات أمام مواطني الدول العربية.

في ظلّ الوقائع والاحتمالات التي تناولها المؤتمر في جلساته العامة يعلن رفضه للنهج الاستسلامي إزاء أي واحدة منها، فروح الأمة لم تنهزم بانهزام أنظمة وحكام، وشباب الأمة قادرون، كما أثبتوا، على إحداث التغيير والاستمرار فيه حتى بلوغ أهدافه، والمقاومة كانت وتبقى خيار الأمة الاستراتيجي لمواجهة أعدائها: الإمبريالية، الصهيونية، الرجعية العربية، من هنا:

١ ـ يؤكّد المؤتمر أن نهج المقاومة وسلوكها يعبّران عن الإرادة الحقيقية للأمّة في تمسكها بخيارها الاستراتيجي لتحرير الأرض واستعادة الحقوق العربية والفلسطينية كاملة.

٢ ـ وفي هذا السياق يدعو جميع القوى السياسية والأحزاب والشعب العربي في أقطاره إلى تبني المقاومة الشاملة في مواجهة العدو.

٣ ـ إن المؤتمر يدين ويدعو إلى مواجهة العدوان الصهيوني المستمر على أهلنا في فلسطين وعلى دولة السودان الشقيق وغاراته الأخيرة على سورية، ويدعو إلى رد استراتيجي مقاوم في جميع الأراضي العربية التي يحتلها العدو الصهيوني.

٤ ـ يؤكّد المؤتمر في هذا السياق وحدة المقاومة في مسارها ومصيرها واستراتيجيتها في المواجهة ويعلن عن دعمه المطلق بما يحقق المزيد من الترابط والتعاون والتنسيق لإعلان المقاومة العربية الكبرى.

وفي السياق المقاوم يقرر المؤتمر أن اللغة العربية هي من أهم عناصر المقاومة في الأمة، فهي الهوية وهي التاريخ وهي المستقبل.

من هنا يرى المؤتمر أن اللغة العربية تعاني من وضع يهدد كيانها ويهدد بالتالي كيان الأمة العربية.

إن الاستلاب الثقافي والتبعية اللغوية في ميدان العلوم والمعارف لم تساعد العرب على التقدّم.

إن التبعية اللغوية تولد التبعية السياسية والاقتصادية أما تعريب العلوم والطب والتكنولوجيا، فإنه يساعد العرب على توطين علوم العصر الذي لن يتحقق للعرب إلا بلغتهم القومية. التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم تنجح ما لم تكن باللغة القومية.

إن المؤتمر يطالب أصحاب القرار في جميع أقطار العربية المعنية بتعريب العلوم الطبية والتكنولوجية وسائر العلوم الأخرى، إذ إن مشاريع التنمية المرتبطة بالعلم المتقدم لا تنجح ما لم تكن باللغة القومية.

وأكد المؤتمر أن قضية الوحدة العربية هي في صلب اهتماماته وفي مقدمة أهدافه، وواحدة من ثوابته الأساسية، ويرى المؤتمر في هذه الوحدة حاضنة للتنوع المجتمعي في الوطن العربي والإطار الأنسب لحل العديد من المشاكل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يواجهها العرب، والوسيلة الأفعل لحفظ وطنهم وحمايته من المخططات التوسعية ومشاريع الهيمنة التي تهدده وتعبث بأمنه واستقلاله ومصالحه وآماله.

يدعو المؤتمر جميع المثقفين والمناضلين إلى العمل على تدعيم ثقافة وحدوية عربية تحترم الحريات الفردية والعامة، وتلتزم مبادئ المساواة ما بين البشر وبحقوق الإنسان وقيم العدالة الإنسانية وتحرّر المواطن والمواطنة من قيود الاستعباد والخوف.

وإذ يدرك المؤتمر أهمية الوحدة العربية ويعي حجم القوى المعادية، فإنه يرى أن الطريق إلى إنجازها يمر عبر التدرج والمثابرة وبناء التحالفات التي تضع نصب أعينها تحويل الهدف الوحدوي إلى واقع حيّ، بحيث أن الوحدة بكل أبعادها ومضامينها هي الضامن للأمن القومي العربي، وفي هذا السياق يرفض المؤتمر أي مساس بالأمن المائي لمصر والسودان ويعتبره جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، ويؤكّد أن الوحدة العربية تبقى هدفاً بعيد المنال ما لم تلغَ القواعد العسكرية الأجنبية من الوطن العربي ويعتبر أن وجودها يشكل تهديداً دائماً للأمن القومي وينتهك السيادة القومية والوطنية.

يجدد المؤتمر القومي العربي التأكيد على ثابت الوحدة العربية ويدعو جميع المثقفين والمناضلين في كل البلاد العربية إلى العمل على تدعيم ثقافة الوحدة العربية بين الأقطار ورفض نزعات التوتر والانفصال في الأمة هذا والحراك الثوري العربي قرّب بين بلداننا وكسّر الحواجز النفسية التي عملت على تثبيتها أنظمة الفساد والاستبداد والتبعية.

يؤكّد المؤتمر ضرورة ضمان الحريات العامة والفردية في الدساتير الجديدة والتزام المناهج الديمقراطية كآليات للحكم وتحقيق للشراكة بين مختلف القوى الممثلة للناخبين وتداولاً سليماً مدنياً ديمقراطياً للسلطة تلبية لطموحات الشعب العربي وفئاته الشبابية.

إن الارتباط بين الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وبين تحقيق التنمية المستدامة المبنية على العلم المتقدّم والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى هو ارتباط تلازم لتحقيق النهضة الشاملة للأقطار والأمة، إن ما يجري في عدد من الدول العربية بتأثير من الحراك الشعبي التغييري يؤشّر إيجاباً إلى أهمية الديمقراطية وتأثيرها في تحصين إرادة الوطن والمواطن.

وفي السياق نفسه يثمّن المؤتمر الدور البارز الذي لعبه الشباب العربي في إعلان وإنجاح الحراك الثوري والتخلص من أنظمة الفساد والاستبداد ويؤكّد ضرورة تفعيل دوره في المؤتمر ووضع الخطط والآليات الآيلة إلى تحقيق ذلك.

المشاركون

أ. **إبراهيم كمال الدين** (البحرين): رئيس الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع.

أ. **أبو العلا ماضي** (مصر): مدير عام المركز الدولي للدراسات عام ١٩٩٥، رئيس حزب الوسط، عضو مجلس إدارة جمعية مصر للثقافة والحوار، عضو الفريق العربي للحوار الإسلامي ـ المسيحي.

أ. **أحمد الجمال** (مصر): صحافي.

أ. **أحمد الدان** (الجزائر): نائب رئيس حركة البناء الوطني، نائب سابق، صحفي، أستاذ جامعي.

أ. **أحمد الشوتري** (الجزائر): عضو قيادة قومية لحزب البعث، أستاذ جامعي.

أ. **أحمد العسراوي** (سورية): عضو المكتب التنفيذي لهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي، رئيس مجلس إدارة الجمعية الأهلية لمناهضة الصهيونية.

أ. **أحمد الكحلاوي** (تونس): رئيس الهيئة الوطنية لدعم المقاومة العربية ومناهضة التطبيع والصهيونية.

أ. **أحمد المبارك الحسن** (السودان): مدير مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا سابقاً.

أ. **أحمد بهاء الدين شعبان** (مصر): مقرر اللجنة العربية ـ المصرية للمقاطعة، عضو مؤسس للحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية».

أ. **أحمد حسن أحمد** (مصر): عضو مجلس الشورى سابقاً، الأمين العام للحزب العربي الديمقراطي الناصري.

أ. **أحمد سعيد ناصر** (اليمن): رئيس تحرير صحيفة البديل، مدير تحرير صحيفة الوحدوي سابقاً.

أ. **أحمد سند ال بن علي** (البحرين): الأمين العام لجمعية الوسط العربي الإسلامي.

أ. **أحمد عبد الرحمن محمد** (السودان): أمين عام مجلس الصداقة الشعبية العالمية ـ وزير سابق.

د. أحمد عبد الله الشيخ (السودان): الأمين العام للهيئة الشعبية لمناصرة العراق وفلسطين، نقيب أطباء السودان.

أ. أحمد عمر زعبار (تونس/بريطانيا): شاعر، صحفي.

د. أحمد محمد المتوكل (اليمن): عضو مجلس الشورى، سفير سابق.

أ. أحمد محمود السعدي (الأردن): باحث اقتصادي.

أ. أحمد مرعي (لبنان): نائب رئيس حزب الاتحاد.

د. أحمد ملي (لبنان): عضو المجلس السياسي في حزب الله، أستاذ جامعي.

د. إدريس ربوح (الجزائر): أمين عام مساعد لاتحاد الأطباء العرب.

أ. إدريس لحلو أمين (المغرب): محامٍ.

أ. إدريس محمد علي قبع (العراق): الأمين العام لجبهة الإنقاذ الوطني.

د. أسامة حمدان (لبنان): مسؤول العلاقات الدولية في حركة حماس.

د. إسماعيل الشطي (الكويت): نائب ووزير سابق.

أ. أشرف الحاسي (ليبيا): عضو اتحاد المهندسين العرب، عضو التجمع الوطني الديمقراطي في ليبيا.

أ. أمل نصر (سورية): عضو حزب العمل الشيوعي، مؤسسة ملتقى «نساء سورية يصنعن السلام».

أ. أمين إسكندر (مصر): كاتب، عضو مجلس الشعب سابقاً، عضو قيادة حركة كفاية.

العميد د. أمين حطيط (لبنان): أستاذ جامعي، باحث ومفكر استراتيجي، عميد متقاعد.

أ. أمين مختار مازن (ليبيا): رئيس تحرير مجلة «الكتاب العربي» ومجلة «لا».

الأب د. أنطوان ضو (لبنان): أمين عام اللجنة الأسقفية للحوار الإسلامي ـ المسيحي.

د. أنور أبو طه (لبنان): باحث.

أ. إيمان سعد (مصر/لبنان): رئيسة الهيئة النسائية الشعبية للتنظيم الشعبي الناصري.

أ. باسمة المصطفى (السعودية): موقع التجديد العربي الإلكتروني.

أ. بشار القوتلي (لبنان): ناشط سياسي.

د. جاسم إبراهيم المهزع (البحرين): الأمين العام لجمعية الوسط العربي ـ الإسلامي.

أ. جمال فهمي (مصر): إعلامي، عضو مجلس نقابة الصحفيين المصريين، مسؤول العلاقات العربية والخارجية.

أ. جميل هلسة (الأردن): مدير عام مكتب المحاسبات التجارية.

أ. جهاد كرم (لبنان): سفير سابق ـ عضو المكتب الدائم للأمانة العامة لاتحاد الحقوقيين العرب.

أ. جواد يونس (الأردن): محامٍ.

أ. حامد جبر (مصر): مستشاراً قانوني، عضو الهيئة العليا لحزب الكرامة.

أ. حسام رضا (مصر): مهندس، عضو المكتب السياسي في حزب الكرامة.

أ. حسن حدرج (لبنان): نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة القدس الدولية.

د. حسن عبد العظيم (سورية): محامٍ، المنسق العام لهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير

الديمقراطي في سورية، الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي، الناطق باسم التجمع الوطني الديمقراطي.

أ. **حسن عز الدين** (لبنان): مسؤول العلاقات العربية في حزب الله.

أ. **حسن فضل الله محمد** (العراق): عضو التيار القومي العربي، أستاذ جامعي.

د. **حسن موسى** (مصر/النمسا): المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

أ. **حسين عبد الغني** (مصر): إعلامي.

أ. **حمد أحمد العثمان** (البحرين): عضو جمعية الوسط العربي ـ الإسلامي الديمقراطي.

أ. **حمد حجاوي** (فلسطين/مصر): المبادرة الشعبية العربية (لجنة فلسطين، اتحاد المحامين العرب ـ القاهرة).

أ. **حمدين صباحي** (مصر): نائب في مجلس الشعب سابقاً.

أ. **خالد السفياني** (المغرب): محام، منسق مجموعة العمل الوطنية لدعمٍ العراق وفلسطين، الأمين العام للمؤتمر القومي العربي سابقاً.

أ. **خالد الكريشي** (تونس): عضو قيادة حركة الشعب.

أ. **خالد عبد المجيد** (فلسطين/سورية): أمين عام جبهة النضال الشعبي الفلسطيني.

أ. **خليل بركات** (لبنان): محام، عضو قيادة تجمع اللجان والروابط الشعبيّة.

أ. **خميس بن راشد العدوي** (سلطنة عُمان): مفكر وباحث.

د. **خير الدين حسيب** (العراق/لبنان): اقتصادي، رئيس مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية، الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي.

أ. **داوود المراغي** (فلسطين/سورية): عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

د. **دينا حسيب** (العراق/مصر): مدير إداري.

د. **راشد الغنوشي** (تونس): رئيس حركة النهضة.

أ. **راضي الشعيبي** (فلسطين/إسبانيا): رئيس الجالية الفلسطينية في كاتالونيا ـ إسبانيا، رئيس المركز العربي ـ برشلونة، رئيس الأمانة العامة لاتحاد الجاليات والمؤسسات والفعاليات الفلسطينية في الشتات ـ أوروبا.

أ. **رجاء الناصر** (سورية): أمين سر اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، رئيس الجمعية الأهلية لمناهضة الصهيونية، أمين سر هيئة التنسيق الوطنية.

أ. **رحاب مكحل** (لبنان): مدير عام المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن.

أ. **رسول الجشي** (البحرين): صيدلي، نائب سابق، رئيس جمعية التجمع القومي الديمقراطي.

د. **رغيد الصلح** (لبنان): كاتب، أستاذ جامعي.

د. **زياد الزعبي** (الأردن): طبيب، الأمين العام للرابطة العربية للعمود الفقري.

د. **زياد حافظ** (لبنان): خبير اقتصادي، الأمين العام للمنتدى القومي العربي.

د. **زياد نخالة** (فلسطين/لبنان): الأمين العام المساعد لحركة الجهاد الإسلامي.

د. ساسين عساف (لبنان): أستاذ جامعي، نائب رئيس المنتدى القومي العربي في لبنان.

أ. سالم الشريف نصر الدين (الجزائر): نائب رئيس حركة البناء الوطني.

أ. سامح السريطي (مصر): فنان.

أ. سامح محمد عاشور (مصر): رئيس اتحاد المحامين العرب ـ نقيب المحامين في مصر.

أ. سايد فرنجية (لبنان): سياسي، إعلامي، أمين سر منبر الوحدة الوطنية.

أ. سعد الله مزرعاني (لبنان): عضو قيادة الحزب الشيوعي اللبناني.

أ. سعد عبود (مصر): عضو مجلس شعب سابق.

أ. سعدون المشهداني (العراق/السويد): كاتب.

أ. سعودة سالم مطر (الأردن): محامية.

د. سعيد خالد الحسن (فلسطين/المغرب): أستاذ جامعي، مدير مركز الدراسات والأبحاث، مؤسسة خالد الحسن.

أ. سلطان حزام العتواني (اليمن): الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

أ. سلمان عبد الله (العراق/قطر): نائب الأمين العام للمؤتمر التأسيسي العراقي الوطني.

أ. سليم الزعبي (الأردن): محامٍ، وزير ونائب سابق.

أ. سيد عبد الغني (مصر): أمين عام مساعد لاتحاد المحامين العرب، مسؤول لجنة فلسطين، محامٍ، عضو المكتب السياسي في الحزب العربي الناصري.

أ. شريف حلمي (مصر): فنان.

أ. صفاء الصاوي (مصر): رئيسة النادي العربي في بريطانيا سابقاً.

د. صلاح الدسوقي (مصر): الأمين العام للمؤتمر الناصري العام في مصر.

أ. صلاح صلاح (فلسطين/لبنان): عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

اللواء طلعت مسلم (مصر): لواء أركان حرب متقاعد، الأمين العام المساعد للمؤتمر القومي ـ الإسلامي.

أ. الطيب الدجاني (فلسطين/الكويت): الرئيس التنفيذي لمجموعة أطلس الاستشارية.

د. عادل الحديثي (العراق/مصر): الأمين العام لاتحاد المهندسين العرب.

أ. عامر العريض (تونس): مسؤول الدائرة السياسية في حزب النهضة.

أ. عبد الباري عطوان (فلسطين/بريطانيا): رئيس تحرير جريدة القدس العربي (لندن).

د. عبد الحفيظ مقران (الجزائر): أستاذ جامعي.

أ. عبد الحميد الحدي (اليمن): رئيس المنتدى الثقافي العربي الإسلامي.

أ. عبد الرحيم مراد (لبنان): رئيس الجامعة اللبنانية الدولية، نائب ووزير سابق.

د. عبد الصمد بلكبير (المغرب): أستاذ جامعي، عضو المجلس الوطني لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

أ. عبد العزيز الحسيني (مصر): عضو المكتب السياسي لحزب الكرامة، المتحدث بلسان لجان دعم الشعب الفلسطيني والمقاومة.

د. عبد العزيز الدخيل (السعودية): وزير سابق، كاتب، خبير اقتصادي.

- **أ. عبد العظيم المغربي** (مصر): نائب الأمين العام لاتحاد المحامين العرب، عضو مجلس الشعب سابقاً، منسق هيئة التعبئة الشعبية العربية.
- **أ. عبد العظيم مناف** (مصر): صاحب مؤسسة دار صوت العرب للنشر.
- **د. عبد الغفار شكر** (مصر): نائب رئيس مركز البحوث العربية والأفريقية بالقاهرة، رئيس حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.
- **أ. عبد القادر العلمي** (المغرب): عضو سكرتاريا مجموعة العمل الوطنية من أجل فلسطين، نائب رئيس المرصد المغربي لمناهضة التطبيع، رئيس سابق للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان.
- **أ. عبد القادر بن قرينه** (الجزائر): وزير سابق.
- **أ. عبد القادر علي آل يوسف** (السعودية): نائب رئيس تحرير موقع التجديد العربي.
- **أ. عبد القادر غوقة** (ليبيا): سفير سابق، الأمين العام للمؤتمر القومي العربي سابقاً.
- **أ. عبد اللطيف عبيد** (تونس): وزير سابق.
- **أ. عبد الله الحويحي** (البحرين): رئيس جمعية الوسط سابقاً.
- **أ. عبد الله السناوي** (مصر): كاتب صحفي.
- **أ. عبد الله عبد الحميد** (لبنان): منسق أنشطة المنتدى القومي العربي.
- **أ. عبد المجيد مناصرة** (الجزائر): الأمين العام لاتحاد البرلمانيين الإسلاميين.
- **د. عبد المحسن هلال** (السعودية): أستاذ جامعي، كاتب وباحث.
- **أ. عبد الملك المخلافي** (اليمن): الأمين العام للمؤتمر القومي العربي، عضو مجلس الشورى، الأمين العام السابق للتنظيم الوحدوي الشعبي.
- **أ. عبد النبي الفيلالي** (المغرب): نائب برلماني ورئيس مجلس بلدي سابق.
- **د. عبده غالب العديني** (اليمن): أمين الدائرة السياسية للوحدوي الناصري، الناطق الرسمي للمشترك.
- **د. عثمان سعدي** (الجزائر): رئيس الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية.
- **د. عدنان عيدان** (العراق/بريطانيا): مهندس.
- **د. عزمي حسن خليفة** (مصر): سفير سابق، عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية.
- **أ. عصام الإسلامبولي** (مصر): فقيه دستوري، قيادي بحزب الكرامة والتيار الشعبي المصري.
- **د. عصام العريان** (مصر): قيادي في حزب الحرية والعدالة.
- **د. عصام نعمان** (لبنان): محامٍ، وزير ونائب سابق.
- **أ. علاء أبو زيد** (مصر): عضو الحزب الناصري الموحد.
- **أ. علي الريح السنهوري** (السودان): عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي.
- **أ. علي ذراع** (الجزائر): صحافي.
- **أ. علي لطف الثور** (اليمن): وزير خارجية سابق، عضو مجلس الشورى.
- **أ. علي محمد المعمري** (اليمن): نائب.
- **أ. عماد محمد كاظم التميمي** (العراق): إعلامي.

د. عمار بن سلطان (الجزائر): أستاذ جامعي.

أ. عمر خليفة الحامدي (ليبيا): حقوقي وكاتب.

أ. عوني فرسخ (فلسطين/الإمارات): كاتب.

د. غازي صلاح الدين (السودان): وزير سابق، عضو في البرلمان.

أ. فاطمة محمد (اليمن): عضو مجلس الشورى.

أ. فايز شخاترة (الأردن): محام، عضو الهيئة الإدارية للمنتدى العربي ومقرر اللجنة الثقافية فيه.

أ. فتحي بلحاج (تونس/فرنسا): ناشط سياسي، عضو المكتب السياسي لحركة الشعب التونسية الناصرية، عضو لجنة المراقبين العرب.

د. فرح صابر (العراق): أستاذة جامعية.

د. فؤاد حبش (فلسطين/الأردن): عضو نقابة الصيادلة في الأردن.

أ. فؤاد دبور (الأردن): أمين عام حزب البعث العربي التقدمي (الأردن).

أ. فواز العجمي (السعودية/قطر): إعلامي.

أ. فيصل بن خضراء (فلسطين/الأردن): رجل أعمال، وكاتب.

أ. فيصل جلول (لبنان/فرنسا): كاتب وإعلامي.

أ. فيصل درنيقة (لبنان): أمين عام مجلس أمناء ملتقى الشباب القومي العربي سابقاً.

د. قائد سعيد محمد الشريب (اليمن): أستاذ القانون في جامعة عدن.

د. قيس محمد النوري (العراق/اليمن): ناشط سياسي.

د. كاظم الموسوي (العراق/بريطانيا): كاتب.

أ. كريم رزقي (الجزائر): ناشط في حملات فك الحصار على غزّة.

أ. كمال الهلباوي (مصر): مفكر.

أ. كمال شاتيلا (لبنان): رئيس المؤتمر الشعبي اللبناني.

الرائد سي لخضر بورقعه (الجزائر): مجاهد في الثورة الجزائرية.

أ. ليث شبيلات (الأردن): مهندس، نائب وعضو مجلس أعيان سابق.

أ. ماجد مكي الجميل (العراق/سويسرا): كاتب وصحفي.

د. ماهر الطاهر (فلسطين/سورية): عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

أ. ماهر مخلوف (مصر): مهندس، أمين القاهرة بحزب الكرامة.

د. مجدي أحمد حسين (مصر): رئيس تحرير جريدة الشعب.

د. مجدي المعصراوي (مصر): رئيس مجلس إدارة دار الكرامة للصحافة والطباعة والنشر ـ سابقاً.

د. مجدي زعبل (مصر): أستاذ الوراثة، المركز القومي للبحوث، أمين عام حزب الكرامة.

أ. مجدي عيسى (مصر): محام، عضو المكتب السياسي لحزب الكرامة.

أ. محسن عوض (مصر): الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان سابقاً.

د. محمد إبراهيم منصور (مصر): مدير مركز دراسات المستقبل.

أ. محمد أبو ميزر (فلسطين/الأردن): عضو المجلس المركزي الفلسطيني سابقاً.

أ. محمد أحمد البشير (الأردن): رئيس جمعية المحاسبين القانونيين في الأردن سابقاً.

أ. محمد إسماعيل أحمد علي (مصر): عضو هيئة إدارية سابق في مخيمات الشباب القومي العربي.

د. محمد اشرف البيومي (مصر): أستاذ جامعي، مدير برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق سابقاً.

أ. محمد الجباوي (لبنان): عضو المكتب السياسي لحركة أمل، عضو الأمانة العامة للمؤتمر العام للأحزاب العربية.

د. محمد الحموري (الأردن): محامٍ، أستاذ جامعي، وزير سابق.

أ. محمد الخولي (مصر): كاتب صحفي، خبير الإعلام الدولي.

د. محمد السعيد إدريس (مصر): خبير في مركز الدراسات الاستراتيجية في جريدة الأهرام.

أ. محمد الشرقاوي (مصر): إعلامي، مؤسس جريدة صوت الشعب الإلكترونية، عضو حركة كفاية.

أ. محمد النمر (مصر): أمين سر لجنة التوحيد.

أ. محمد بولامي (المغرب): عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الموحد.

أ. محمد حسب الرسول (السودان): سياسي وباحث في القضايا الاستراتيجية.

أ. محمد سامي أحمد (مصر): رئيس حزب الكرامة.

أ. محمد سعيد طيب (السعودية): عضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية، كاتب.

أ. محمد سعيد ظافر (اليمن): وزير سابق، اقتصادي، مستشار الهيئة العامة للمناطق الحرة.

د. محمد صالح المسفر (قطر): أستاذ جامعي، كاتب، نائب الأمين العام للمؤتمر القومي العربي ـ سابقاً.

أ. محمد عبد الحكم دياب (مصر): صحفي، المركز الدولي للإعلام.

د. محمد عبد الشفيع عيسى (مصر): خبير اقتصادي، أستاذ الاقتصاد الدولي في معهد التخطيط القومي في القاهرة سابقاً.

أ. محمد عبد المجيد منجونه (سورية): وزير سابق، محام، أمين عام مساعد لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي.

أ. محمد عبد الهادي علام (مصر): رئيس تحرير الأهرام في مصر سابقاً، كاتب سياسي.

أ. محمد فاضل زيان (ليبيا/بريطانيا): محامٍ، جماعة الوطنيين الديمقراطيين الليبية.

أ. محمد فايق (مصر): الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان سابقاً ـ مدير عام دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع.

أ. محمد فريد العريان (سورية): مدرس متقاعد، رئيس لجنة نصرة فلسطين والعراق في إدلب.

أ. محمد نزال (فلسطين/الأردن): عضو المكتب السياسي لحركة حماس.

أ. محمد يحيى عبد الله الصبري (اليمن): الناطق الرسمي باسم أحزاب اللقاء المشترك سابقاً، عضو الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الناصري، عضو مؤتمر الحوار الوطني.

- أ. **محمود معروف** (فلسطين/المغرب): صحفي.
- أ. **مزاحم التميمي** (العراق/الإمارات): عميد قانوني.
- أ. **مصطفى بكري** (مصر): نائب، إعلامي.
- أ. **مصطفى بلمهدي** (الجزائر): رئيس حركة البناء الوطني.
- د. **مصطفى نويصر** (الجزائر): أستاذ جامعي، أمين عام الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية.
- أ. **مصطفى هشماوي** (الجزائر): سفير سابق وباحث.
- أ. **معن بشور** (لبنان): رئيس المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن، الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي، الرئيس المؤسس للمنتدى القومي العربي، كاتب.
- أ. **معين الرفاعي** (فلسطين/لبنان): ممثل حركة الجهاد الإسلامي في لبنان.
- أ. **منير شفيق** (فلسطين/الأردن): مؤلف وكاتب، المنسق العام للمؤتمر القومي ـ الإسلامي.
- د. **موسى أبو مرزوق** (فلسطين/مصر): نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس.
- أ. **مي الصايغ** (فلسطين/الأردن): كاتبة وشاعرة.
- أ. **ميلود الشعبي** (المغرب): نائب، رجل أعمال.
- أ. **نادية بوركبة** (الجزائر): رئيسة جمعية نجدة أطفال بلا حدود.
- أ. **نجاح واكيم** (لبنان): نائب سابق، رئيس حركة الشعب.
- أ. **نضال السبع** (لبنان): رئيس منتدى الفكر الفلسطيني.
- أ. **نعيم المدني** (الأردن): محامٍ.
- د. **نيفين مسعد** (مصر): أستاذة في كلية الاقتصاد في جامعة القاهرة.
- د. **هالة الأسعد** (سورية): محامية.
- د. **هاني سليمان** (لبنان): محامٍ، أستاذ جامعي، رئيس لجنة الحريات وحقوق الإنسان في المنتدى القومي العربي.
- د. **هدى فاخوري** (الأردن): عضو رابطة الكتّاب الأردنيين والاتحاد العام للأدباء والكتّاب العرب.
- أ. **هزرشي بن جلول** (الجزائر): أستاذ جامعي.
- أ. **هشام مكحل** (الأردن): نائب الأمين العام لاتحاد المعلمين العرب سابقاً.
- د. **هويدا صلاح الدين العتباني** (السودان): أستاذة جامعية وإعلامية.
- د. **هيثم غالب الناهي** (العراق/لبنان): مدير عام المنظمة العربية للترجمة.
- د. **وداد كيكسو** (البحرين): مستشارة اقتصادية، أستاذة جامعية.
- أ. **ياسر عبد الجواد** (مصر): محامٍ.
- د. **يحيى الجمل** (مصر): محامٍ، نائب رئيس وزراء سابق.
- أ. **يعقوب قريو** (سورية/لبنان): ناشر، صاحب مجلة ودار نشر عشتروت.
- أ. **يوسف بن جاسم الدرويش** (قطر): رجل أعمال.
- د. **يوسف مكي** (السعودية): المدير التنفيذي لمؤسسة اليوسف للاستشارات الإدارية ـ مدير موقع التجديد العربي.
- أ. **يونس العموري** (فلسطين): المدير التنفيذي للمؤتمر الوطني الشعبي للقدس.

المؤتمر القومي العربي الخامس والعشرون ٢٠١٤(*)

بيان إلى الأمة

في بيروت عاصمة الحرية والعروبة والمقاومة والانتصار، عقد المؤتمر القومي العربي دورته الخامسة والعشرين ما بين ٢٠ و٢١ حزيران/يونيو من العام ٢٠١٤، ليجدّد نظرته إلى لبنان كوطن حريات وأرض مقاومة، متمنياً لشعبه تعميق وفاقه، ولدولته الحفاظ على مؤسساتها الدستورية، ولمقاومته مضاعفة قدراتها القتالية، ليبقى لبنان المثل والمثال في المصالحة الوطنية وبناء الدولة الديمقراطية ومقاومة العدوان الأمريكي ـ الصهيوني.

ورغم التوترات الأمنية في لبنان التي تزامنت مع افتتاح المؤتمر، فقد أصرّ أعضاء المؤتمر على انعقاده واستكمال برامجه على مدى يومين مشاركين الشعب اللبناني تصميمه على مواجهة كل ما يحيط به ويتهدد أمنه من مخاطر إرهابية ـ عدوانية.

ولقد كان عدد الحضور في المؤتمر (٣٤٠ مشاركاً ومراقباً وإعلامياً تحملوا كامل نفقات سفرهم وإقامتهم)، وهو عدد قياسي بالنسبة إلى مؤتمرات سابقة، وتأكيد على أن المؤتمر ما يزال بعد ربع قرن على تأسيسه يعبّر عن حاجة عميقة لدى نخب وشرائح واسعة من أبناء الأمة التي ترى في تكوينه الجامع لكل أقطار الأمة ومكوناتها، والحامل للمشروع النهضوي العربي، والمنفتح على كل الآراء والرؤى النهضوية، رداً على كل محاولات التقسيم والتفتيت والتكفير والتهميش والإقصاء والاجتثاث والتسلط التي تنتشر في أرجاء واسعة من وطننا العربي.

لقد ناقش المؤتمر على مدى يومين كاملين، الأوضاع العربية والدولية، في ضوء التقارير المقدمة إلى المؤتمر، كما توقف مطولاً أمام التطورات المتصلة بعناصر المشروع النهضوي الستة: الوحدة العربية، الديمقراطية، الاستقلال الوطني والقومي، التنمية المستقلة، العدالة الاجتماعية، والتجدد الحضاري. وحرص المؤتمر أن يكون منبراً حراً لكافة الرؤى والآراء التي يحملها أعضاؤه الذين حرصوا بدورهم على إبقاء أي تباين بينهم في إطار الحوار الديمقراطي والحضاري مؤكدين

(*) انعقد المؤتمر القومي العربي الخامس والعشرون في بيروت خلال الفترة ٢٠ ـ ٢١ حزيران/يونيو ٢٠١٤.

بتنوعهم، أن المؤتمر ليس امتداداً لأي جماعة أو حزب أو نظام أو منظومة، كما أنه ليس حزباً أو تنظيماً أو نقابة أو مركز أبحاث، بل هو كيان حرّ جامع مستقل يعبّر عما يتفق عليه أعضاؤه على تنوعهم، ويتجنب ما يختلفون عليه، يدخل إلى نقاط الاختلاف من ساحات المشترك بينهم فيسعى إلى حلّها بدلاً من الدخول إلى ساحات المشترك من مواقع الاختلاف فيخسرها.

في الوحدة العربية

وفي هذا الصدد توقف المؤتمر بشكل خاص أمام قضية الوحدة العربية، بغض النظر عن أشكالها الدستورية، ورأى ضرورة إعادتها إلى الصدارة في اهتمامات الفكر والنضال العربي، باعتبارها ضمانة الاستقلال الوطني والأمن القومي، وتعبيراً عن إرادة الأمة الحرّة وحامية لها، وسداً بوجه محاولات التفتيت والتمزيق وإثارة شتى أنواع العصبيات العرقية والطائفية والمذهبية.

ودعا المؤتمر أعضاءه وكل القوى الوحدوية في الأمة إلى تشكيل لجان عمل وحدوية في كل الأقطار تسعى إلى تبني نداء «صنعاء للوحدة العربية» الذي أطلقه المؤتمر في ٢٢ شباط/فبراير عام ٢٠١٣، عبر برنامج بخطوات متدرجة على طريق الوحدة، كالسوق العربية المشتركة، وإقامة سكة عربية واحدة تخترق الوطن الكبير من أقصاه إلى أقصاه، وإلغاء تأشيرات السفر والإقامة للمواطنين العرب بين الدول العربية.

كما دعا المؤتمر إلى عدم تفويت فرصة أي شكل من أشكال الوحدة بين أي قطرين عربيين أو أكثر كلما توفرت شروط إقامة حدّ معقول من العلاقات الوحدوية بينها، مشدّداً في هذا الإطار إلى ضرورة مراجعة جريئة وجذرية لتجارب العمل الرسمي العربي الراهن ومؤسساته، وعلى رأسها جامعة الدول العربية، بعد أن أمعن القيمون عليها في انتهاك ميثاقها ونظامها الأساسي وحولوها إلى مظلة لاستدعاء الناتو والتدخل الأجنبي للعدوان على دول عربية وانتهاك سيادتها واستقلالها.

في الأوضاع العربية

قبل الدخول في الشؤون القطرية العربية لا بدّ من التأكيد على مجموعة من المبادئ العامة والإجراءات الضرورية في معالجة كافة التوترات القائمة:

ـ تعزيز التوافقات الوطنية داخل الأقطار حول أولوية الوحدة الداخلية، وحدة القطر والدولة والشعب والأرض، ومقتضيات حمايتها تمهيداً لإعادة بناء مؤسسات الدولة الوطنية على قاعدة المواطنة المتساوية.

ـ تحقيق الانتقال الديمقراطي بالوسائل الديمقراطية فيصار إلى بناء الدولة المدنية الحديثة وفق مبادئ دستورية وقانونية تحترم حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعالج مسألة الأقليات وفق ما يقتضيه مفهوم دولة المواطنة الكاملة في الحقوق والواجبات والقانون العادل.

ـ فضّ النزاعات بين مكوّنات المجتمع بالحوار والوسائل السلمية والإقلاع عن استخدام العنف والعنف المضاد في العمل السياسي فيتمّ الانتقال السلس من مجتمع التسلّط والنزاعات المسلّحة إلى آخر سلمي حضاري، من مجتمع الاحتكار أو الاستحواذ السياسي العنفي إلى مجتمع المشاركة السياسية والمصالحة بعيداً عن الارتباط بأجندات خارجية أو مصالح خاصة فئوية، وفي هذا السياق يعلن المؤتمر تأييده ودعمه مبادرات الحوار الوطني التي أطلقت في عدد من الساحات العربية ويدعو إلى أوسع مشاركة فيها كي تعكس التنوّع السياسي والفكري والاجتماعي بغية الوصول إلى تفاهمات وطنية تقيها شرّ الانزلاق مجدّداً» في مواجهات دامية.

ـ تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية كشرط لازم لتحقيق المصالحة الوطنية.

ـ المباشرة الفورية بوضع خطط لمكافحة الفساد ومحاسبة شبكاته واسترداد الأموال المنهوبة، وتبنّي سياسات رشيدة تقوم على توظيف العائدات الوطنية في إعادة الإعمار وتحسين أوضاع المواطنين الاجتماعية والمعيشية، مع تأكيده على حق الشعب في السيادة على ثرواته، وفي هذا الإطار يؤكّد المؤتمر على دعم العديد من منظمات الشفافية ومكافحة الفساد وفي مقدمها المنظمة العربية لمكافحة الفساد التي دعا المؤتمر إلى تأسيسها في استراتيجيته التي أقرّها مؤتمره الرابع عام ١٩٩٣.

ـ جعل الوفاق الوطني هدفاً لكلّ حوار سلمي بين أطراف الصراع. فالوفاق يرسّخ السلم الأهلي ويتيح العمل السياسي أمام جميع القوى التي لا تعتمد العنف للوصول إلى السلطة.

هذه الإجراءات وسواها، التي يرى فيها المؤتمر إعادة بناء الدولة الوطنية ووحدتها الداخلية، لا قيمة لها في المنظور القومي ما لم تقم في الدول القطرية أنظمة ديمقراطية متطلّعة إلى الوحدة العربية هدفاً «استراتيجياً» لبناء المستقبل العربي.

في القضية الفلسطينية

جدّد المؤتمر التزامه بالثوابت القومية التي ترى في القضية الفلسطينية القضية المركزية للأمّة، وفي الصراع العربي ـ الصهيوني صراع وجود لا صراع حدود، ودعا إلى ترجمة الالتزام بهذه الثوابت في الواقعين الشعبي والرسمي إلى سياسات وممارسات تتمسك بالتحرير وحق العودة، كما توفّر الدعم لمقاومة الشعب الفلسطيني وصموده في الأرض المحتلة، وتصون عروبة القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية، وتناهض التمييز العنصري الصهيوني باعتباره أكبر وأخطر أشكال التمييز العنصري، وتقاوم التطبيع، وفي هذا الإطار يدعو المؤتمر أعضاءه في الأقطار العربية كافة إلى العمل على الدفع بإصدار قوانين تجرّم التطبيع وتعاقب المطبعين في أقطارهم.

ولقد توقف المؤتمر أمام ظاهرة التنامي المتصاعد لأشكال المقاومة ضد العدو الصهيوني والتي كان آخرها عملية أسر المستوطنين الثلاثة داخل مناطق السيطرة الأمنية الكاملة للاحتلال، وارتباطها بنضالات الحركة الأسيرة في فلسطين وإضرابات أبطالها عن الطعام وقد تجاوزت الشهرين من دون

توقف، كما توقف أمام تزايد مظاهر العزلة والمقاطعة الدولية لهذا الكيان والتي تعبّر عن نفسها كل يوم بمبادرات وملتقيات وتحركات، داعياً أعضاء المؤتمر حيث هم إلى الانخراط في هذه الحركة العالمية لعزل الكيان الصهيوني باعتبار أنها تساهم في دكّ أحد مرتكزات هذا الكيان الذي قام طويلاً على التضليل الإعلامي، كما في التذكير الدائم بكل جرائمه وملاحقة مرتكبيها قانونياً وإعلامياً وأخلاقياً، والسعي لإطلاق تحرك عربي وعالمي في مئوية وعد بلفور تدعو لتحميل الحكومة البريطانية المسؤولية المادية والمعنوية عن الأضرار الهائلة التي لحقت بالشعب الفلسطيني والأمة العربية من جراء ذلك الوعد المشؤوم وسياسات الانتداب البريطاني التي مهّدت السبل لقيام هذا الكيان الغاصب.

وفي هذا الإطار دعا المؤتمر أيضاً إلى اعتبار عام ٢٠١٦ «عام القدس عاصمة للمقاومة ومناهضة التطبيع»، كما دعا إلى دعم المقاومة والانتفاضة بكل أشكالها والمشاركة في مؤتمر «فلسطين للمقاومة الشعبية» ومبادراته في بناء القرى مثل «باب شمس» و«العودة» و«ملح الأرض» لمواجهة الاستيطان وتثبيت حق العودة، وفي الملتقى الدولي لمناهضة العنصرية الصهيونية والحملة القانونية الدولية لملاحقة جرائم الاغتيالات الصهيونية، والمسيرات العالمية لحق العودة والقدس وغيرها من الفعاليات المتصلة بالقضية الفلسطينية.

ولقد شدّد المؤتمر على ترسيخ الوحدة الوطنية الفلسطينية القائمة على التمسك بثوابت هذه القضية، وفي مقدمها العودة والتحرير واعتماد المقاومة طريقاً لمواجهة العدو، معتبراً المعادلة التي ينبغي أن تقوم عليها أي مصالحة في فلسطين هي أن قضية فلسطين ليست قضية سلطة أو حكم بل قضية تحرير، وبالتالي فإن أي مصالحة تقوم مدعوة لأن تكون خطوة على طريق تعزيز المقاومة بكل أشكالها، بعيداً عن مسيرة المفاوضات التي لم تؤدِ إلا إلى المزيد من التنازلات من قبل المفاوض الفلسطيني، والمزيد من المستعمرات والاغتيالات والاعتقالات وتهويد المقدسات وتشديد الحصار وإقامة جدار الضم والتوسع العنصري على يد المحتل الصهيوني.

ورأى المؤتمر أن مركزية القضية الفلسطينية تتطلب احترام حقوق الشعب الفلسطيني الاجتماعية والإنسانية والسياسية في بلدان الشتات، لا سيّما دول الجوار، والإقلاع عن سياسات التحريض ضدّ الشعب الفلسطيني بذريعة خطأ من فرد أو خطيئة من جماعة، بل أن مقياس الالتزام بهذه القضية المركزية لا يقاس فقط بالمواقف المعلنة من الكيان الصهيوني، وإنما بالمواقف العملية الداعمة لمقاومة هذا الكيان داخل فلسطين وخارجها، والقائمة على احترام كرامة الفلسطينيين وحقوقهم، وفي هذا الإطار يؤكّد المؤتمر على أهمية فتح معبر رفح لإنهاء الحصار الظالم على قطاع غزّة، وعلى أهمية إلغاء كافة القيود الاستثنائية التي تفرضها بعض الحكومات على حرية انتقال الفلسطينيين بين أقطارهم العربية.

في الشأن المصري

إذ يؤكّد المؤتمر احترامه الكامل لإرادة الشعب المصري كما عبّر عنها في أكثر من استحقاق، فإنه يدعو إلى الالتزام الكامل بمطالب ثورة الشعب المصري بموجاتها المتعدّدة وهي مبادئ الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية والاستقلال الوطني والقومي، ويرى في هذا الالتزام البداية السليمة لاستعادة دور مصر الريادي، القومي والإقليمي والعالمي، وهو دور تحتاجه الأمة كلها في مواجهة العدوان الصهيوني ـ الأمريكي، كما في المساهمة في إيجاد حلول عادلة للأزمات التي تعصف بالعديد من دول المنطقة، بما يضمن الأمن القومي العربي لكل دول المنطقة، وإطلاق مشروع عربي قادر على التكامل والتفاعل مع كل مشروع تحرري في الإقليم وعلى مستوى العالم.

وفي هذا الإطار يشدّد المؤتمر على أهمية الحوار الوطني الواسع بين المصريين غير الملوثة أيديهم بالدماء، وإطلاق روح المصالحة الوطنية القائمة على احترام الحريات الشخصية والعامة، وعلى إعادة النظر بأحكام الإعدام الجماعية المتعارضة مع أبسط مبادئ حقوق الإنسان والأصول القضائية.

ويشدّد المؤتمر، في سياق الكلام على الدور المصري المرتقب، على تعذّر القيام به ما لم ينجز التوافق بين القوى الوطنية لإنجاح عملية التحوّل الديمقراطي الإصلاحي التحرّري تحقيقاً لأهداف الثورة في مواجهة الاستبداد والفساد والتبعية، لاسيّما التوافق على قانون الانتخابات البرلمانية بما يؤمن صحة التمثيل الشعبي الوطني.

كما يدعو المؤتمر الحكومة المصرية إلى فتح معبر رفح لإنهاء الحصار الظالم على قطاع غزّة، لأنه لا يجوز معاقبة شعب بجريرة شخص أو جماعة أو تنظيم.

وفي موضوع مياه النيل يدعو المؤتمر حكومتي مصر والسودان إلى الاهتمام بهذه القضية، كما يدعوهما وبقية دول حوض النيل إلى التوافق على استراتيجية مائية تراعي الحقوق التاريخية ومتطلبات التنمية في دول الحوض.

في الشأن السوري

في الوقت الذي جدّد فيه المؤتمر تأكيده على حق الشعب العربي السوري في الإصلاح الديمقراطي والعدالة الاجتماعية رأى أن تطورات الأحداث الدامية في سورية قد أكدت سلامة وجهة نظره منذ بداية الأحداث، وهي أن المستهدف في سورية هو الوطن والدولة والجيش والمجتمع، بالإضافة إلى استهداف الدور القومي لسورية ولموقعها ومواقفها الثابتة من قضايا الأمة العادلة ومن دعمها للمقاومة العربية في مواجهة المشروع الصهيوني ـ الاستعماري.

وقد أكدت التطورات أيضاً أن مزاجاً جديداً وعميقاً بدأ يتحكم بشرائح واسعة من المجتمع السوري، بما فيها بعض شرائح المعارضة الوطنية، نتيجة الإدراك والوعي بأن المطالب المشروعة للشعب السوري قد تمّ اختراقها بأجندات مشبوهة لحكومات غربية وإقليمية وعربية

تضمر العداء لسورية وتاريخها ومواقفها، فطغت العسكرة على التحرك السلمي الديمقراطي، والخطاب الطائفي التكفيري على الخطاب الوطني والقومي، والاستقواء بالأجنبي والصهيوني على الحوار والتفاهم الوطني الداخلي، ومشاريع تقسيم سورية إلى إمارات على وحدتها الوطنية العريقة.

وفي هذا الإطار، يندّد المؤتمر بأي تدخل أجنبي في الأزمة السورية، كما يندّد بالجماعات الإرهابية التكفيرية التي تعبث بحياة السوريين وعمرانهم وتراثهم الحضاري، وتدعو كافة الدول المعنية، القريبة والبعيدة، إلى وقف دعمها لهذه الجماعات عبر التمويل والتسليح والتضليل الإعلامي وإلى إغلاق الحدود أمام تسللها إلى داخل سورية لتدميرها.

كما يجدّد المؤتمر في دورته الخامسة والعشرين دعوته التي أطلقها في دورته الثالثة والعشرين في حزيران/يونيو ٢٠١٢ في تونس، بضرورة إلغاء كل العقوبات الاقتصادية والمالية بحق الشعب العربي السوري، وإلغاء كل القرارات الرسمية العربية ضد الدولة السورية وهي القرارات المخالفة لميثاق جامعة الدول العربية، وفي مقدمها تعليق عضوية سورية في الجامعة، وقطع العلاقات الدبلوماسية معها، لا سيّما أن العلاقات الدبلوماسية هي بين دول وشعوب وليست بين أنظمة وحكومات.

وفي الوقت ذاته يؤكّد المؤتمر على حق الشعب السوري في السيادة الوطنية والاستقلال، ويؤكّد وقوفه إلى جانب هذا الشعب لنيل حقوقه في الديمقراطية والتعددية السياسية، وفي العفو عن كل سجناء الرأي والمعتقلين السياسيين وإلغاء كل قرارات منع السفر وغيرها من الإجراءات التعسفية، كما عبّر المؤتمر عن تأييده المطلق لتحقيق إصلاح ديمقراطي ومصالحة وطنية، محلية وشاملة، توقف العنف الذي دفعت، وما تزال تدفع سورية بسببه ثمناً باهظاً من حياة أبنائها وعمران بنيانها، وتشجيعه لهيئات المجتمع المدني السوري على القيام بمبادرات تنعش ثقافة التواصل والحوار، مع الدعوة لكل الجهات المعنية في سورية بتسهيل عودة النازحين إلى ديارهم وممتلكاتهم، كما إلى كل حكومات دول الجوار العمل على مساعدة هؤلاء النازحين خلال وجودهم المؤقت في بلدانهم والتعامل معهم بما يقتضيه الواجب الأخلاقي والإنساني والأخوي، فضلاً عن المواثيق والمعاهدات الدولية وبعيداً عن أي مفردات أو ممارسات يحملها خطاب البعض وأداؤه تجاه هؤلاء النازحين.

في الشأن العراقي

يرى المؤتمر أنّ العراق ما يزال يعيش في أزمة مستمرّة منذ الاحتلال الأمريكي تطال كيان الدولة وهويّتها ووحدتها الوطنية ونظام الحكم فيها، ومواردها وإمكاناتها، ويجد أنّ ما يجعل هذه الأزمة مستمرّة هو العنف والتمييز الطائفي والنزاع العرقي والفساد المستشري والتدخلات الخارجية، فضلاً عن تمدّد أعمال الإرهاب في غير محافظة.

وإذ يجدّد المؤتمر رفضه لأي شكل من أشكال التقسيم للدولة العربية العراقية وإقليمها الجغرافي، وهو ما تضمنه دستور بريمر وأفصح عنه مشروع جوزف بايدن، فإنه يرى في هذا التقسيم ما يسقط الهوية العراقية الوطنية الجامعة، الأمر الذي يحتم التمسك بوحدة العراق وعروبته.

وتأييداً منه للمقاومة العراقية التي تصدّت للاحتلال منذ وقوعه في العام ٢٠٠٣ والتي أسهمت في ولادة عالم جديد متعدّد الأقطاب، يرى المؤتمر أنّ الخروج الفعلي من الأزمة العراقية لن يحدث ما لم يحصل تغيير في العملية السياسية يفضي إلى المشاركة في حكومة وطنية جامعة خارج العنف الطائفي والصراع الإثني ورفضه ممارسات التنظيمات التكفيرية والميليشيات الطائفية المسلّحة.

من هنا يدعو المؤتمر إلى مصالحة شاملة لا تقصي أيّ مكون من مكونات الشعب العراقي تعيد للعراق هويّته العربية الوطنية ودوره القومي وموقعه في أمّته العربية، كما يدعو المؤتمر إلى عدم التدخّل في شؤونه الداخلية وإلى مواجهة جعله ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية.

في الشأن التونسي

ينوّه المؤتمر بنجاح القوى السياسية في تجاوز الخلافات وفي صياغة دستور جديد لدولة تونسية ديمقراطية حديثة، وهو، في الوقت نفسه، يبدي استنكاره الشديد لاغتيال المعارضَين شكري بلعيد ومحمّد البراهمي داعياً إلى تثبيت الأمن والتصدّي للعنف والإرهاب.

وإذ يثمّن المؤتمر ما أنجزه التفاهم الوطني المعبّر عن الإرادة الشعبية خصوصاً بناء التوافق الوطني بحيث لا يسعى أيّ طرف للاستحواذ على السلطة بإقصائه الأطراف الآخرين فإنه يجد بإجراء انتخابات رئاسية ونيابية نزيهة تكريساً للدولة المدنية الديمقراطية العتيدة، ويدعم المؤتمر التوجهات الوطنية التونسية المطالبة بتشريع تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني.

في الشأن الليبي

منذ العدوان الأطلسي الذي أدّى إلى احتلال ليبيا وإسقاط الحكم السابق حتى اليوم يرى المؤتمر أنّ ليبيا لم تنعم بسلطة مركزية انتقالية قادرة على فرض سيطرتها على كامل أراضيها فالسلاح الميليشيوي والقبلي منتشر على نطاق واسع.

وإذ يدعو المؤتمر جميع الليبيين إلى إنهاء حالة الفوضى في بلدهم، يتمنّى للهيئة التأسيسية لإعداد الدستور النجاح في مهمّتها فيتمّ التوافق على دستور مدني يؤسّس لقيام دولة واحدة تضمن حقوق جميع الليبيين بمختلف مكوّناتهم الاجتماعية والثقافية على أساس المواطنة المتساوية.

وفي سياق مسيرة التوافق يعلن المؤتمر تأييده اتفاق مبادئ الحوار الوطني والبرنامج الإنقاذي الذي قدّمه تحالف القوى الوطنية، خصوصاً «تأييد البنود المتعلّقة بالمصالحة الوطنية ورفض التدخّل الأجنبي تكريساً» لسيادة الشعب العربي الليبي وإرادته الجامعة والحرّة في إعادة بناء الدولة وتكوين السلطة.

في الشأن اليمني

يؤكّد المؤتمر على موقفه الثابت بدعم وحدة اليمن واستقلاله وأمنه وسيادته على كامل أراضيه، وإدانته لكل جماعات العنف والإرهاب.

وينوه المؤتمر بتجربة مؤتمر الحوار الوطني الشامل، ويتطلع إلى التزام الأطراف كافة بنتائجه وتنفيذ مخرجاته، بما يحول دون تفاقم التدخلات الأجنبية، ودون السقوط في مهاوي الانفصال والتمزّق المدمّر، وعلى قاعدة رفض تهميش أي فئة أو جهة يمنية.

كما يتطلع المؤتمر إلى أن تكون ثمرة مخرجات الحوار الوطني الشامل صياغة الدستور اليمني الجديد وبناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة والحفاظ على السلم الأهلي مدعوماً بالعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

في الشأن الخليجي

توقف المؤتمر أمام تنامي حجم المبادلات التجارية والعلاقات غير المعلنة بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين الكيان الصهيوني، ورأى فيها، كما في وجود القواعد العسكرية الأمريكية والغربية على أراضيها، والتنصل التدريجي لبعض الحكومات من اعتماد اللغة العربية والحفاظ عليها، وتزايد أعداد العمالة الأجنبية غير العربية بشكل غير متناسب مع السكان الأصليين مهددات حقيقية لأمن الخليج ولعروبة دوله، ويدعو دول الخليج وشعوبها لاتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بحماية استقلال هذه المنطقة وعروبتها.

في الشأن البحريني

يدعو المؤتمر إلى الإفراج عن كل المعتقلين السياسيين في البحرين، بمن فيهم أعضاء المؤتمر، وإلى وقف إشاعة الكراهية بين أبناء البلد الواحد، وتمكين شعب البحرين من ممارسة حقوقه الديمقراطية ودعم مطالبه بالحرية والكرامة والعدالة من خلال تحقيق الانتقال الديمقراطي وفق مبدأ حاكمية الشعب كمصدر للسلطات جميعاً ومحاكمة المتسببين بانتهاك حقوق الإنسان والقتل والتعذيب أياً كانوا.

في الشأن اللبناني

يؤكّد المؤتمر تمسّكه بوحدة لبنان وعروبته واستقلاله وسيادته الوطنية ويدعو اللبنانيين بفئاتهم السياسية كافة إلى احترام الدستور وميثاقهم الوطني كي يتمكّنوا من إيجاد الحلول الناجعة لأزماتهم السياسية وحماية مؤسساتهم الدستورية من الشلل والانهيار.

ومن منطلق حرصه على حقّ لبنان الطبيعي في الدفاع عن نفسه بوجه العدو الصهيوني واعتداءاته المتكرّرة على أرضه وجوّه وبحره يؤيّد المؤتمر إقرار استراتيجية دفاعية للبنان مبنية على التكامل بين

الجيش والشعب والمقاومة بما يمكّن لبنان من تحرير ما تبقّى من أراضيه المحتلّة ويحصّن وحدته الوطنية ويحمي مصالحه ويحفظ مقدّراته خصوصاً المائية منها والنفطية والغازية.

وفي الذكرى الرابعة عشرة للتحرير وإلحاق الهزيمة المذلّة بالجيش الصهيوني يكرّر المؤتمر تهنئته للشعب اللبناني ومقاومته بهذا الانتصار التاريخي داعياً «أبناء الأمة العربية في جميع أقطارها إلى التمسّك بنهج مقاومة العدو سبيلاً» وحيداً لتحرير فلسطين وسائر الأرض العربية المحتلّة وإسقاط للتسويات التي يدبّرها ويديرها العقل الأمريكي ـ الصهيوني والتي لا تعيد حقّاً لأصحابه ولو كان منقوصاً.. وعليه، يبقى شعار أمّتنا هو الأصحّ والأسلم، شعار الزعيم الخالد جمال عبد الناصر: «ما أخذ بالقوّة لا يستردّ بغير القوّة».

في العلاقات مع دول الجوار

يؤكّد المؤتمر على ضرورة أن تقوم بين الأمة العربية ودول جوارها الحضاري أفضل العلاقات على أساس احترام السيادة الوطنية لكل الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ويرفض المؤتمر كل الدعوات التي تسعى إلى استبدال الصراع مع العدو الصهيوني إلى صراع عربي ـ إيراني وجعل إيران عدواً للعرب، ويرى أن هذه الدعوة تخدم المخططات الصهيونية ـ الأمريكية، وتتجاهل دور إيران الهام في دعم المقاومة للاحتلال الصهيوني، رغم الملاحظات المعروفة للمؤتمر على السياسات الإيرانية من بعض القضايا العربية، لاسيّما في العراق، مع التأكيد على اعتماد مبدأ الحوار العربي ـ الإيراني لحل كل الإشكالات والنزاعات وإزالة كل الالتباسات بما يحفظ مصالح الأمتين معاً وسيادتهما القومية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وبذات الصدد يؤكّد المؤتمر على احترامه الروابط الحضارية التاريخية بين الشعبين العربي والتركي، وعداءهما المشترك للصهيونية والاستعمار، فإنه في الوقت ذاته يسجل على الحكومة التركية الحالية مخالفتها هذه الحقائق وتورطها في تأجيج صراعات طائفية ومذهبية دموية في أكثر من قطر عربي، وخصوصاً سورية، ومن هنا فإن المؤتمر يدعو حكومة أنقرة إلى مراجعة جذرية لسياساتها الراهنة وإلى التراجع عن كل مخططاتها التي تساهم في تمزيق دول ومجتمعات عربية، بما يحافظ على مصالح الأمتين وروابطهم التاريخية، مع ثقته الكاملة بأن الشعب التركي نفسه قادر على تصحيح المسار الراهن واستعادة تركيا لدورها الهام في الانتصار لقضايا المنطقة ولأمن الإقليم بأسره.

في العلاقات مع دول العالم

توقف المؤتمر أمام المتغيرات الهامة التي تشهدها العلاقات الدولية، وبداية تشكّل نظام عالمي جديد متعدّد الأقطاب الدوليين والإقليميين، ومع تصاعد الأزمات البنيوية التي يعاني منها المركز الإمبريالي الأمريكي، وتعثّر مشاريعه في العديد من مناطق العالم نتيجة المقاومة البطولية التي واجهها في العديد من بلدان المنطقة، لا سيّما على يدّ قوى المقاومة والممانعة في أمّتنا ودول

الإقليم، والتي تجلّت تحديداً على يدّ المقاومة العراقية التي أفشلت اندفاعة مشروع الشرق الأوسط الكبير الأولى، فيما أربكته المقاومتان اللبنانية عام ٢٠٠٦، والفلسطينية عام ٢٠٠٩ و٢٠١٢، ودفعت بقواه إلى هجمات مرتدّة نلمس تجلياتها تحديداً ضدّ سورية، وغيرها من دول المنطقة.

ويعلن المؤتمر وقوفه إلى جانب القوى المناهضة للهيمنة الأمريكية في المنطقة والعالم داعياً إلى تجميعها في خط استراتيجي واحد دفاعاً عن حرية شعوب العالم ومصالحها وحقوقها وإلى المزيد من الانفتاح والتعاون مع الدول الأجنبية المؤيدة لقضايا الأمة العربية والداعمة لها في المحافل الدولية وفي رأسها الاتحاد الروسي والصين وسائر دول البريكس وكوبا وفنزويلا وكوريا الشمالية ودول صديقة أخرى.

في اللغة العربية

يشدّد المؤتمر على المخاطر المتزايدة على اللغة العربية ومستقبلها، داعياً أعضاءه إلى المساهمة بأوسع تحرك للدفاع عن هذه اللغة على كافة المستويات، محيياً بشكل خاص المبادرات التي قامت وتقوم بها جمعيات ومنتديات الدفاع عن اللغة العربية، والتي يلعب أعضاء المؤتمر دوراً رئيساً في تأسيسها وتحركها.

كما ينّبه المؤتمر إلى مخاطر استبدال اللغة العربية بلغات أجنبية في بعض الجامعات والمعاهد العربية، كما على استخدامها أحياناً كلغة بديلة في المعاملات الرسمية أو لافتات المؤسسات والمحلات، معتبراً أن إضعاف اللغة العربية هو إضعاف للهوية العربية والكيان العربي على حدّ سواء.

في الشأن الاقتصادي

يرى المؤتمر أنّ الاقتصادات القطرية عاجزة عن تحقيق مشروعات التنمية المستقلة فضلاً عن وقوعها في قبضة المصالح الخارجية والفساد الداخلي ما يفضي إلى فقدانها سيادتها الوطنية وتزايد نسب البطالة والفقر والأمّية وتراجع مستوى الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية. لذلك،

يرى المؤتمر ضرورة السعي الدؤوب إلى تطبيق آليات الاقتصاد المنتج في إطار خطة تكاملية تقود إلى وحدة اقتصادية عربية تربط بين التنمية المستقلّة والعدالة الاجتماعية وتحسّن شروط التعامل مع الاقتصاد العالمي بدون الخضوع لمقتضيات الالتحاق به وبدون تعظيم دور المؤسسات المالية الدولية والشركات الأجنبية في بنية الاقتصاد العربي وتوجيه أداءه وتحديد وظائفه وإخضاعه لسياسات الليبرالية الجديدة، ويشدد على دور الدولة في رسم السياسات التنموية وتطبيقها.

ويرى المؤتمر أنّ الارتباط والاندماج على نحو فردي بالاقتصاد العالمي يلحق أفدح الأضرار بالاقتصادات الوطنية وبالاقتصاد العربي فتزداد تشرذماً وتبعية فضلاً عن الخلل البنيوي في وظائفها.

ويرى كذلك أنّ اتّساع دور المؤسسات المالية الدولية والشركات العالمية على حساب كلّ ما هو وطني أو قومي تكاملي يقف حائلاً دون التنمية المستقلّة فضلاً عن إسهامه في شيوع الفساد وإسقاطه دور الدولة الوطنية الإنمائي والاجتماعي.

من هنا يؤكّد المؤتمر ضرورة اتخاذ مجموعة إجراءات تصحيحية، منها:

ـ تقليص مساحة الانكشاف الاقتصادي أمام الخارج.

ـ وضع استراتيجيات للعمل الاقتصادي العربي المتكامل.

ـ التخطيط لنمو متوازن للقطاعات الاقتصادية والخدمية.

ـ التخفيف من حدّة تركّز الثروة الناجم عن سوء التوزيع وعدم التكافؤ والعدالة.

ـ تضييق مساحة السوق الاستهلاكي للسلع والمنتجات الأجنبية يقابله دعم النشاط في القطاعات الإنتاجية الوطنية.

ـ رفض سياسات البنك الدولي وسياسات الخصخصة وبيع أصول القطاع العام.

في دور شباب الأمة

في الوقت الذي تتضح فيه وبشكل متزايد أهمية الشباب ودورهم في عملية التغيير التي يشهدها العديد من أقطارنا، يذكّر المؤتمر أنه منذ تأسيسه قد أطلق وبشكل موازٍ له مخيمات الشباب القومي العربي منذ عام ١٩٩٠، والتي تخرج فيها الآلاف من الشباب ممن لعبَ بعضهم وما يزال دوراً فاعلاً في الحراك الشعبي في بلادهم، بالإضافة إلى إطلاق ندوات التواصل الشبابي الفكرية (٢٠١٠) والتي جمعت مئات من الشباب المثقف في تفاعل فكري أصيل، وهو اليوم يؤكّد على ضرورة أن يولي أعضاؤه تجربة مخيم الشباب بكل اهتمام ودعم، ويسعون إلى استضافتها في كل أقطار الأمة مع تأكيده على استمراره في توفير الفرصة الدائمة في عضويته للشباب الذي تتوافر فيه شروط العضوية لتحقيق التكامل بين حكمة الشيوخ وخبرتهم وحيوية الشباب واندفاعهم انطلاقاً من أن الشباب هم نصف الحاضر وكل المستقبل.

في دور المرأة العربية

يرى المؤتمر القومي العربي في المرأة العربية طاقات كامنة وإمكانات إنتاجية وإبداعية ونضالية جرى تعطيلها على مدى قرون من الزمان في إطار مشروع منع نهوض الأمة كلها، يسجل المؤتمر دوراً متصاعداً ملحوظاً للمرأة العربية في سائر الأقطار العربية سواء في مقاومة الاحتلال أو واقع الفساد والاستبداد والتبعية، ويدعو الأمانة العامة إلى وضع الخطط والآليات الكفيلة بزيادة فعالية المرأة في المؤتمر نفسه وعلى مستوى المجتمع، ويدعو الأعضاء، لا سيّما البرلمانيين منهم، إلى وضع التشريعات التي تزيل العوائق أمام هذا الدور وتحمي نشاط المرأة وحقها في المساواة الكاملة مع الرجل.

في التطرف والإرهاب

ثمّة قاسم مشترك يشكّل الأساس الذي يتحكّم بشؤون هذه الأقطار وسواها. إنّه التطرّف الديني التكفيري المسلّح الذي يمارس العنف والإرهاب ويسيطر على مساحات واسعة من أراضيها. يرى المؤتمر في انتشاره وأفعاله خطراً على الأمة، يفت في عضدها، ويفتك بقواها ويسيء إلى الإسلام وقيمه وتعاليمه السامية وأخلاقه الحميدة ويشوّه صورته الحضارية المشرقة.

في الاعتقالات والإخفاء القسري

كما يؤكّد المؤتمر مواقفه السابقة بشأن الاعتقال السياسي والإخفاء القسري الذي تشهده بعض الأقطار داعياً إلى تكريس مبدأ الحريات السياسية قاعدة أساسية في إتمام المصالحات الوطنية، كما يسجّل استنكاره الشديد لما يتعرّض له أعضاء المؤتمر القومي من إجراءات تعسفية تمنعهم من المشاركة في أعمال المؤتمر.

وفي هذا السياق يدعو المؤتمر الحكومات المعنية إلى فتح الحدود أمام جميع أعضاء المؤتمر كونهم ينتسبون إلى مؤسسة قومية مستقلة حريصة على استقلاليتها التامة.

خاتمة

إن المؤتمر القومي العربي إذ يشكر كل من ساهم بإنجاحه، تنظيماً وإعداداً، خصوصاً وسائل الإعلام اللبنانية والعربية التي واكبت أعماله، فإنه يعاهد أبناء الأمة العربية على المضي قدماً في مساره النهضوي المستمر منذ ربع قرن، آملاً في أن يكون انعقاد دورته القادمة، بعد مرور ربع قرن، فرصة لمراجعة نقدية موضوعية عميقة يشارك فيها أعضاء المؤتمر وأصدقاؤه المهتمون بمسيرته، من أجل تجديد هذه المسيرة على طريق تحقيق أهدافه وتطوير آلياته.

المشاركون

د. **إبراهيم علوش** (الأردن): ناشط وكاتب سياسي، رئيس جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية في الأردن، المنسق العام للائحة القومي العربي.

أ. **إبراهيم كمال الدين** (البحرين): رئيس الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع.

أ. **أحمد الأصبحي** (اليمن): عضو مجلس الشورى، الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام سابقاً.

د. **أحمد العرموطي** (الأردن): نقيب الأطباء الأردنيين سابقاً.

أ. **أحمد الكحلاوي** (تونس): عضو اللجنة التنفيذية للمؤتمر القومي العربي، رئيس الهيئة الوطنية لدعم المقاومة العربية في العراق وفلسطين.

أ. **أحمد حسين** (مصر): محام.

د. **أحمد محمد المتوكل** (اليمن): عضو مجلس الشورى، سفير سابق.

أ. أحمد محمود السعدي (الأردن): باحث اقتصادي.

أ. أحمد مرعي (لبنان): نائب رئيس حزب الاتحاد.

د. أحمد ملي (لبنان): عضو المجلس السياسي في حزب الله، أستاذ جامعي.

د. أسامة سعد (لبنان): رئيس التنظيم الشعبي الناصري.

د. أسامة محيو (لبنان): مدير المؤتمر القومي ـ الإسلامي.

د. إسماعيل الشطي (الكويت): نائب ووزير سابق.

أ. إلياس مطران (لبنان): محام، عضو الأمانة العامة لمنبر الوحدة الوطنيةً.

أ. أمل نصر (سورية): عضو حزب العمل الشيوعي، مؤسسة ملتقى «نساء سورية يصنعن السلام».

العميد د. أمين حطيط (لبنان): أستاذ جامعي، باحث ومفكر استراتيجي، عميد متقاعد.

أ. أمين سليمان إسكندر (مصر): عضو مجلس الشعب سابقاً، كاتب.

الأب د. أنطوان ضو (لبنان): أمين عام اللجنة الأسقفية للحوار الإسلامي ـ المسيحي.

د. أياد عبد الودود الشيخ (العراق): مؤسس ومسؤول صفحة ما زال هنا عبد الناصر على الفيسبوك.

أ. إيمان سعد (مصر/لبنان): رئيسة الهيئة النسائية الشعبية للتنظيم الشعبي الناصري.

أ. باسمة المصطفى (السعودية): موقع التجديد العربي الإلكتروني.

د. بدر إبراهيم (السعودية): كاتب.

أ. بسام أبو غزاله (الأردن): كاتب، عضو هيئة إدارية في المنتدى العربي في عمان.

أ. بشار القوتلي (لبنان): ناشط سياسي.

أ. بشارة مرهج (لبنان): وزير ونائب سابق.

أ. بلال قاسم (فلسطين/الأردن): مسؤول دائرة شؤون الوطن المحتل بمنظمة التحرير الفلسطينية.

أ. بلقاسم محمد حسن (تونس): أمين عام حزب الثقافة.

أ. تيسير ذياب (الأردن): محام.

أ. جمال السلمان (البحرين)ً: مسؤول الثقافة بنادي العروبة، عضو التجمع القومي الديمقراطي.

أ. جميل هلسة (الأردن): ناشط سياسي، مدير عام مكتب المحاسبات التجارية.

أ. جهاد كرم (لبنان): سفير سابق، عضو المكتب الدائم للأمانة العامة لاتحاد الحقوقيين العرب.

أ. جواد الحضري (المغرب): استشاري اقتصادي.

أ. جواد يونس (الأردن): محام.

د. جورج جبور (سورية): نائًب سابق، أستاذ العلوم السياسية.

د. حسن المطروشي (سلطنة عُمان): مدير النادي الثقافي العُماني.

أ. حسن حدرج (لبنان): نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة القدس الدولية.

أ. حسن عز الدين (لبنان): مسؤول العلاقات العربية في حزب الله.

د. حسين أبو النمل (فلسطين/لبنان): باحث اقتصادي.

أ. حسين مجلي (الأردن): نقيب المحامين الأردنيين سابقاً، نائب ووزير سابقاً.

أ. حلمي البلبيسي (فلسطين/السعودية): رجل أعمال، ناشط سياسي.

أ. **حنان عواد** (فلسطين): رئيس رابطة القلم الدولي ـ فرع فلسطين.

أ. **حياة التيجي** (المغرب): باحثة، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الموحد.

د. **حيان سليم حيدر** (لبنان): أمين سر منبر الوحدة الوطنية، عضو المنظمة العربية لمكافحة الفساد.

أ. **خالد السفياني** (المغرب): محام، الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي، رئيس الملتقى العربي الدولي لدعم المقاومة، رئيس مجموعة العمل الوطنية من أجل فلسطين.

أ. **خالد الكريشي** (تونس): محامٍ، ناشط حقوقي وكاتب.

أ. **خالد المسالمة** (سورية): محام، عضو هيئة إدارية لمخيم الشباب القومي العربي.

أ. **خالد عبد المجيد** (فلسطين/سورية): أمين عام جبهة النضال الشعبي الفلسطيني.

أ. **خالد عمر** (اليمن/مصر): إعلامي، مدير المركز الثقافي اليمني في القاهرة.

أ. **خليل بركات** (لبنان): محام، عضو قيادة تجمع اللجان والروابط الشعبيّة.

أ. **خميس راشد العدوي** (سلطنة عُمان): رئيس اتحاد الكتاب في عُمان.

أ. **داوود المراغي** (فلسطين/سورية): نائب رئيس المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

أ. **رامز مصطفى** (فلسطين/لبنان): مسؤول الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة في لبنان.

أ. **رحاب مكحل** (لبنان): عضو لجنة المتابعة للمؤتمر القومي ـ الإسلامي، مدير عام المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن.

أ. **رسول الجشي** (البحرين): نائب سابق، رئيس جمعية التجمع القومي الديمقراطي.

أ. **رمضان السنوسي** (ليبيا): ناشط سياسي.

أ. **رمضان عبد العزيز** (ليبيا): ناشط سياسي.

د. **زهير الخطيب** (لبنان): مهندس، الأمين العام لجبهة البناء اللبناني.

أ. **زهير المغزاوي** (تونس): أمين عام حركة الشعب.

د. **زياد الحافظ** (لبنان): خبير اقتصادي، الأمين العام للمنتدى القومي العربي.

أ. **زيد فاهم كامل الحديثي** (العراق): رئيس جمعية المتفرغين الزراعيين، مسؤول معرض الكتاب الشامل في الجامعة المستنصرية.

د. **ساسين عساف** (لبنان): عضو اللجنة التنفيذية، نائب رئيس المنتدى القومي العربي في لبنان، عميد سابق لكلية الآداب في الجامعة اللبنانية.

أ. **سامي ضاحي** (سورية/لبنان): محامٍ وزير سابق.

أ. **سامي قنديل** (سورية): عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

أ. **سامي كليب** (لبنان): إعلامي.

أ. **سايد فرنجية** (لبنان): سياسي، إعلامي، منبر الوحدة الوطنية.

أ. **سركيس أبو زيد** (لبنان): إعلامي، رئيس تحرير مجلة تحولات، رئيس لجنة تكريم سايد كعدو.

أ. **سعادة أرشيد** (فلسطين/الأردن): كاتب ورجل أعمال.

أ. **سعد الله مزرعاني** (لبنان): قيادي في الحزب الشيوعي اللبناني.

أ. **سعيد الخمليشي** (المغرب): محامٍ، ناشط قومي.

د. **سعيد مصطفى ذياب** (الأردن): الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني.

أ. **سلطان حزام العتواني** (اليمن): الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري سابقاً، عضو مجلس الشورى.

د. **سلمى الخضراء الجيوسي** (فلسطين/ الأردن): كاتبة.

أ. **سليم الزعبي** (الأردن): محامٍ، وزير ونائب سابق.

أ. **سليمان عقلان** (اليمن): محامٍ.

أ. **سمير شركس** (لبنان): أمينً عام التنظيم القومي الناصري.

د. **سمير صباغ** (لبنان): أستاذ جامعي، رئيس الاتحاد البيروتي.

أ. **سمير طرابلسي** (لبنان): مهندس، عضو قيادة المؤتمر الشعبي اللبناني.

أ. **صالح إبراهيم الصويان** (السعودية): ناشط حقوقي.

د. **صالح الفايز** (الأردن): محامٍ.

أ. **صفاء الصاوي** (مصر): رئيسةً النادي العربي في بريطانيا سابقاً.

د. **صلاح الدين الدباغ** (فلسطين/لبنان): محامٍ، أستاذ في الحقوق.

أ. **صلاح صلاح** (فلسطين/لبنان): عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

أ. **طلال خانكان** (لبنان): نائب أمين عام اتحاد الشباب العربي.

أ. **طلال ناجي** (فلسطين/سورية): نائب الأمين العام للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة.

د. **عادل الحديثي** (العراق/مصر): الأمين العام لاتحاد المهندسين العرب.

د. **عامر خياط** (العراق/لبنان): الأمين العام للمنظمة العربية لمكافحة الفساد.

أ. **عبد الإله المنصوري** (المغرب): باحث، عضو اللجنة التنفيذية للمؤتمر القومي العربي، عضو المجلس الوطني للحزب الاشتراكي الموحد.

أ. **عبد الحسين الرفيعي** (العراق/عُمان): سفير سابق.

د. **عبد الحسين شعبان** (العراق/لبنان): حقوقي، كاتب في مجال حقوق الإنسان.

أ. **عبد الحميد الحدي** (اليمن): رئيس المنتدى الثقافي العربي الإسلامي.

أ. **عبد الرحيم مراد** (لبنان): رئيس الجامعة اللبنانية الدولية، نائب ووزير سابق.

د. **عبد الصمد بلكبير** (المغرب): أستاذ جامعي، عضو المجلس الوطني لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

أ. **عبد العظيم المغربي** (مصر): نائب الأمين العام لاتحاد المحامين العرب، عضو مجلس الشعب سابقاً، منسق هيئة التعبئة الشعبية العربية.

د. **عبد الغفار شكر** (مصر): نائب رئيس مركز البحوث العربية والأفريقية بالقاهرة، رئيس حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.

د. **عبد القادر النيال** (سورية): عضو مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

أ. **عبد القادر علي آل يوسف** (السعودية): نائب رئيس تحرير موقع التجديد العربي.

أ. **عبد القادر ياسر عبد القادر** (الأردن): رجل أعمال.

أ. **عبد الله عبد الحميد** (لبنان): عضو مجلس أمناء المنتدى القومي العربي.

د. **عبد الله علي العليان** (سلطنة عُمان): كاتب وباحث.

أ. **عبد الله نعمان محمد** (اليمن): الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

د. **عبد المجيد الرافعي** (لبنان): نائب سابق، رئيس حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي.

أ. **عبد الملك المخلافي** (اليمن): الأمين العام للمؤتمر القومي العربي.

أ. **عبد النبي الفيلالي** (المغرب): نائب برلماني ورئيس مجلس بلدي.

أ. **عثمان بن حاج عمر** (تونس): أمين عام حركة البعث سابقاً.

أ. **العربي فندي** (المغرب): محامٍ، عضو مكتب اتحاد المحامين الشباب.

أ. **علي بركة** (فلسطين/لبنان): ممثل حركة حماس في لبنان.

أ. **علي عبد الله سعيد الضالعي** (اليمن): عضو الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

أ. **علي عمار لعور** (الجزائر): أمين عام سابق لاتحاد المحامين الجزائريين، ودبلوماسي سابق، وناشط حقوقي.

أ. **علي محمد المعمري** (اليمن): برلماني.

أ. **عماد شبارو** (لبنان): رجل أعمال.

أ. **عماد محمد كاظم التميمي** (العراق): إعلامي.

أ. **عمر زين** (لبنان): الأمين العام لاتحاد المحامين العرب.

أ. **عوني فرسخ** (فلسطين/الإمارات): كاتب.

د. **غادة اليافي** (لبنان): كاتبة، طبيبة، ناشطة سياسية.

أ. **فارس أبي صعب** (لبنان): باحث.

أ. **فاضل عباس** (البحرين): الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي.

أ. **فاطمة محمد بن محمد الضالعي** (اليمن): عضو مجلس الشورى.

أ. **فايز شخاترة** (الأردن): محام، نائب رئيس المنتدى العربي ومقرر اللجنة الثقافية فيه.

أ. **فتحي أبو العردات** (فلسطين/لبنان): عضو المجلس الوطني الفلسطيني، عضو لجنة العلاقات الخارجية لحركة فتح.

د. **فتحي أبو عرجا** (الأردن): دكتور تربية، صاحب المدارس العربية النموذجية.

أ. **فتحي بالحاج** (تونس/فرنسا): ناشط سياسي، عضو المكتب السياسي لحركة الشعب التونسية الناصرية، عضو لجنة المراقبين العرب.

د. **فؤاد حبش** (فلسطين/الأردن): عضو نقابة الصيادلة في الأردن.

أ. **فؤاد دبور** (الأردن): أمين عام حزب البعث العربي التقدمي (الأردن).

أ. **فيصل بن خضراء** (فلسطين/الأردن): رجل أعمال، وكاتب.

أ. **فيصل جلول** (لبنان/فرنسا): كاتب وإعلامي.

د. **فيوليت داغر** (لبنان/فرنسا): أمين عام اللجنة العربية لحقوق الإنسان.

أ. **قاسم صالح** (لبنان): أمين عام المؤتمر العام للأحزاب العربية.

د. **قيس محمد النوري** (العراق/اليمن): ناشط سياسي.

د. **كامل مهنا** (لبنان): رئيس مؤسسة عامل.

د. **كمال خلف الطويل** (فلسطين/أمريكا): رئيس سابق لرابطة الخريجين العرب ـ

الأمريكيين، عضو مؤسس للمجلس الوطني للعرب الأمريكيين.

أ. **كمال شاتيلا** (لبنان): رئيس المؤتمر الشعبي اللبناني.

د. **لبيب قمحاوي** (الأردن): كاتب، ناشط سياسي، رجل أعمال.

أ. **ليث شبيلات** (الأردن): مهندس، عضو مجلس النواب سابقاً.

أ. **ليلى خالد** (فلسطين): عضو قيادة في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

أ. **ليلى شرف** (الأردن): وزيرة سابقة وعضو مجلس الأعيان سابقاً.

د. **ماهر الطاهر** (فلسطين): عضو اللجنة التنفيذية، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

د. **مجدي المعصراوي** (مصر): عضو مجلس الشورى سابقاً، عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي.

أ. **محمد أحمد البشير** (الأردن): رئيس جمعية المحاسبين القانونيين في الأردن سابقاً.

أ. **محمد إسماعيل أحمد علي** (مصر): عضو هيئة إدارية سابق في مخيمات الشباب القومي العربي.

د. **محمد اشرف البيومي** (مصر): أستاذ جامعي، عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي سابقاً.

د. **محمد الحموري** (الأردن): محامٍ، أستاذ جامعي، وزير سابق.

د. **محمد المجذوب** (لبنان): نائب رئيس المجلس الدستوري سابقاً، رئيس الجمعية العربية للعلوم السياسية سابقاً، رئيس المنتدى القومي العربي، عضو المكتب الدائم لاتحاد الحقوقيين العرب.

أ. **محمد النمر** (مصر): أمين سر لجنة التوحيد الناصرية، مهندس.

د. **محمد بكار** (تونس): محام دولي، رئيس جمعية محامي وحقوق البحر الأبيض المتوسط.

د. **محمد حسب الرسول** (السودان): باحث في القضايا الإقليمية، عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي.

أ. **محمد خالد** (فلسطين/الإمارات): مهندس.

أ. **محمد سعيد طيب** (السعودية): عضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية، كاتب.

أ. **محمد سعيد ظافر** (اليمن): وزير، اقتصادي سابقاً، مستشار الهيئة العامة للمناطق الحرة.

أ. **محمد سيف ناجي** (اليمن): مستشار وزير التربية والتعليم.

د. **محمد صالح الهرماسي** (تونس/سورية): عضو قيادة قومية في حزب البعث.

أ. **محمد عدلي الخطيب** (فلسطين/سورية): نائب أمين السر المساعد لحركة فتح الانتفاضة.

أ. **محمد فاضل زيان** (ليبيا): محامٍ، جماعة الوطنيين الديمقراطيين الليبية.

أ. **محمود مرعي** (سورية): أمين عام تيار (سوريون من أجل الديمقراطية).

أ. **محمود معروف** (فلسطين/المغرب): صحفي.

د. **محمود ياسين الحارس** (الأردن): أستاذ جامعي، رجل أعمال.

أ. **مروان عبد العال** (فلسطين/لبنان): روائي، شاعر، عضو قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

أ. **مزاحم التميمي** (العراق): عميد قانوني.

أ. مصطفى الكيلاني (مصر): عضو مؤسس بالحزب العربي الديمقراطي الناصري ١٩٩٢، أمين التنظيم بحزب الكرامة لمحافظة القاهرة.

د. مصطفى اللداوي (فلسطين/سورية): كاتب وباحث.

أ. المصطفى المعتصم (المغرب): أستاذ جامعي، الأمين العام لحزب البديل الحضاري.

د. مصطفى نويصر (الجزائر): مؤرخ، أستاذ جامعي، أمين عام الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية.

أ. مصطفى هشماوي (الجزائر): سفير سابق وباحث.

أ. معجل جياد كرين الجنابي (العراق): عضو الأمانة العامة للتنظيم القومي العربي.

أ. معن بشور (لبنان): الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي، رئيس المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن.

أ. معين الرفاعي (فلسطين/لبنان): ممثل حركة الجهاد الإسلامي في لبنان.

أ. منير شفيق (فلسطين/الأردن): مؤلف وكاتب، المنسق العام للمؤتمر القومي ـ الإسلامي.

د. مهدي كمال (فلسطين/الأردن): طبيب.

د. مهدي مبروك (تونس): وزير ثقافة سابق.

أ. مؤنس خزعل محمود (العراق): ناشط سياسي.

أ. ناصر قنديل (لبنان): نائب سابق، رئيس تحرير جريدة البناء.

أ. نافذ أبو حسنه (فلسطين/لبنان): إعلامي، المدير التنفيذي لفضائية فلسطين اليوم.

د. نشأت الخطيب (لبنان): باحثة، أستاذة جامعية، عضو اللجنة التنفيذية للمنتدى القومي العربي.

أ. نضال السبع (لبنان): رئيس منتدى الفكر الفلسطيني.

أ. نعيم مدني (الأردن): محام، عضو مجلس نقابة المحامين الأردنيين سابقاً.

أ. نعيمة عمامو (تونس): ناشطة.

أ. هاني الدحلة (الأردن): محام، أستاذ جامعي.

د. هاني سليمان (لبنان): محامٍ، أستاذ جامعي، رئيس البعثة اللبنانية في أسطول الحرية إلى غزّة.

د. هدى فاخوري (الأردن): عضو رابطة الكتاب الأردنيين والاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب.

د. هزرشي بن جلول (الجزائر): أستاذ جامعي، منسق البرنامج الثقافي لمخيم الشباب القومي العربي.

أ. هشام طبارة (لبنان): مدير العلاقات العامة في الجامعة اللبنانية الدولية.

د. هيثم غالب الناهي (العراق/لبنان): مدير عام المنظمة العربية للترجمة.

أ. وائل المقدادي (العراق/بريطانيا): رجل أعمال.

أ. وليد علي رضوان (سورية): كاتب.

د. يوسف الحسن (الإمارات): باحث ومفكر، رئيس مجلس الإدارة في مركز الدراسات الإنمائية والاستراتيجية في الشارقة.

د. يوسف مكي (السعودية): نائب الأمين العام للمؤتمر، مدير موقع التجديد العربي.

أ. يونس العموري (فلسطين): المدير التنفيذي للمؤتمر الوطني الشعبي للقدس.

المؤتمر القومي العربي السادس والعشرون ٢٠١٥(*)

بيان إلى الأمة

بعد ثلاث سنوات على انتخاب الأمانة العامة السابقة عام ٢٠١٢، انتخب المشاركون في الدورة السادسة والعشرين للمؤتمر القومي العربي التي انعقدت في بيروت يومي ٢ ـ ٣ حزيران/يونيو ٢٠١٥، أميناً عاماً وأمانة عامة جديدة لمدة ثلاث سنوات.

وقد فاز بالتزكية د. زياد حافظ (لبنان) أميناً عاماً.

وضمّت الأمانة العامة الجديدة كلاً من السيدات والسادة (بحسب التسلسل الأبجدي):

أ. إبراهيم كمال الدين (البحرين)، أ. أحمد الكحلاوي (تونس)، أ. أحمد محمود السعدي (الأردن)، أ. أحمد مرعي (لبنان)، د. إسماعيل الشطي (الكويت)، أ. بشار قوتلي (لبنان)، د. حسن موسى (مصر/النمسا)، أ. حياة التيجي (المغرب)، د. ساسين عساف (لبنان)، أ. صفاء الصاوي (مصر)، اللواء طلعت مسلم (مصر)، أ. الطيب الدجاني (فلسطين/الكويت)، أ. عبد الإله المنصوري (المغرب)، أ. عبد العظيم المغربي (مصر)، د. عبد القادر النيال (سورية)، أ. علي عبد الله سعيد الضالعي (اليمن)، أ. فيصل جلول (لبنان/فرنسا)، د. كاظم الموسوي (العراق/بريطانيا)، د. ماهر الطاهر (فلسطين/سورية)، د. محمد حسب الرسول (السودان)، د. مصطفى نويصر (الجزائر)، أ. ناديا بوركبه (الجزائر)، أ. نعيم مدني (الأردن)، أ. وائل المقدادي (العراق/بريطانيا)، د. يوسف مكي (السعودية).

وقد اجتمعت الأمانة العامة بعد انتخابها واختارت أيضاً بحسب الفقرة (٥) من المادة الثالثة عشرة من الأعضاء المشاركين في تجمع المؤتمر، عشرة أعضاء إضافيين، وهم السيدات والسادة (بحسب التسلسل الأبجدي): أ. حسن عز الدين (لبنان)، أ. سليم الزعبي (الأردن)، أ. عبد الرحيم مراد (لبنان)، د. علي سبتي الحديثي (العراق)، أ. كريم رزقي (الجزائر)، أ. مجدي المعصراوي (مصر)، أ. محمد الجباوي (لبنان)، د. محمد سعيد طيب (السعودية)، د. مصطفى الكثيري (المغرب)، أ. هشام مكحل (الأردن).

(*) انعقد المؤتمر القومي العربي السادس والعشرون في بيروت خلال الفترة ٢ ـ ٣ حزيران/يونيو ٢٠١٥.

وتضم الأمانة العامة أيضاً بحسب نظامها الداخلي، الفقرة (٢) من المادة الثالثة، الأمناء العامين السابقين وهم: د. خير الدين حسيب (العراق/لبنان)، أ. معن بشور (لبنان)، أ. خالد السفياني (المغرب)، أ. عبد القادر غوقة (ليبيا)، أ. عبد الملك المخلافي (اليمن).

وقد صدر عن الدورة البيان التالي:

انعقد المؤتمر القومي العربي في دورته السادسة والعشرين يومي الثاني والثالث من حزيران/يونيو ٢٠١٥، في بيروت مجدّداً نظرته إلى لبنان وطن حريات وأرض مقاومة، متمنياً لشعبه تعميق وفاقه، ولدولته الحفاظ على مؤسساتها الدستورية وانتخاب رئيس لها، ولمقاومته مضاعفة قدراتها القتالية.

جاء انعقاد المؤتمر القومي العربي في ظروف بالغة الصعوبة والدقة، وهي ظروف فرضت على المشاركين استدعاء المخزون النضالي والقومي لمواجهة خطر جاسم على كيان الأمة العربية وحاسم في مسار مستقبلها ومصيرها، ذلك لأنه خطر يتهدّد ليس فقط هويتها القومية الجامعة وإنما وجودها ذاته، وهو الأمر الذي يفرض علينا ضرورة التمسّك بهدف الوحدة الوطنية في كل قطر والوحدة العربية على مستوى الأمة.

شارك في هذه الدورة ما يناهز ٣٠٠ من أعضاء المؤتمر وضيوف وإعلاميون أتوا من مختلف الأقطار العربية ومن الخارج متحمّلين نفقات سفرهم وإقامتهم، مؤكّدين بذلك التزامهم بالمؤتمر وأهدافه متجاوزين كل حملات التشكيك الظالمة التي تعرض لها المؤتمر، وبخاصة في سنواته الأخيرة.

وأكدت هذه الدورة أن المؤتمر القومي العربي، كان وما يزال، يعبّر عن حاجة عميقة لدى نخب وشرائح واسعة من أبناء الأمة العربية التي ترى في تكوينه الجامع لكل أقطار الأمة العربية، والحامل للمشروع النهضوي العربي، والمنفتح على كل الآراء والرؤى النهضوية، والمواجه لاعتداءات قوى الاستعمار والصهيونية على أمتنا، ولكل محاولات التقسيم والتفتيت والتناحر والتهميش والإقصاء والاجتثاث والغلو والتطرف والتسلط التي تنتشر في أرجاء واسعة من وطننا العربي.

ناقش المؤتمر القومي العربي على مدى يومين كاملين، الأوضاع العربية في الساحات الملتهبة في ضوء التقارير المقدمة إلى المؤتمر، كما توقف أمام التطورات المتصلة بأهداف المشروع النهضوي العربي الستة: الوحدة العربية، الديمقراطية، الاستقلال الوطني والقومي، التنمية المستقلة، العدالة الاجتماعية، والتجدد الحضاري. وناقش المؤتمر أيضاً قضية خاصة حملت عنوان: «مخاطر انهيار الدولة القطرية على مشروع الوحدة العربية»، وحرص المؤتمر أن يكون منبراً حراً للرؤى والآراء التي يحملها أعضاؤه الذين حرصوا بدورهم على إبقاء أي تباين بينهم في إطار الحوار الديمقراطي والحضاري، مؤكدين بتعدد آرائهم أن المؤتمر ليس امتداداً لأي جماعة أو حزب أو نظام أو منظومة، كما أنه ليس حزباً أو تنظيماً أو نقابة أو مركز أبحاث، بل هو كيان حرّ جامع

مستقل يعبّر عما يتفق عليه أعضاؤه بأغلبيتهم الساحقة، ويسعى لأن يكون مرجعية فكرية سياسية للأمّة العربية.

وقد أكد المؤتمر مقاربته السابقة عن حال الأمة العربية التي عانت خلال العقود الأربعة الماضية من تكريس للتبعية للدول الغربية الاستعمارية التي أدت إلى الاعتراف بالكيان الصهيوني والتفريط بالحق في تحرير كامل التراب الفلسطيني من خلال اتفاقيات كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة، وما رافق ذلك من زيادة الاستبداد السياسي وغياب العدالة الاجتماعية، وهي الأوضاع التي خرجت في مواجهتها حراكات شعبية في بعض الأقطار العربية تطالب بالحرية والعدالة والكرامة، غير أن هذه الحراكات الشعبية لم تصل في غالبية الأقطار العربية إلى شواطئ الأمان حتى اليوم، وذلك لأنها واجهت ثلاثية تمثلت في استراتيجية التطويع والهيمنة الأمريكية والمقاومة الشرسة للتغيير من بقايا الأنظمة المتهالكة أو بروز قوى وتيارات التطرف والإرهاب، المدعوم من القوى الدولية والإقليمية الاستعمارية ومن بعض الدول الرجعية العربية التي استهدفت وتستهدف ضرب الدولة الوطنية وتفكيكها وضرب الجيوش الوطنية لتسهيل تنفيذ مخططات تمزيق وطننا العربي، ويجري ذلك كله تحت شعارات إسلامية والإسلام براء منها.

وقد أدى ذلك كله إلى:

أولاً: في النظام الإقليمي العربي

أ. إن النظام الإقليمي العربي بدأ بالانهيار منذ عدّة عقود، واستكمل انهياره بعد اندلاع انتفاضات «الربيع العربي». وهذا ما يمكن أن يشكّل فرصة من أجل إعادة بنائه على أسس التكامل والوحدة عبر مواجهة مشاريع التفتيت والطائفية بطرح مشروع قومي عربي بديل منها ومن النظام الإقليمي السابق.

ب. إن انهيار النظام الإقليمي العربي كشف واقعاً ثقيلاً وشاملاً كثيراً ما تجاهله أو أغفله أهل السلطة كما بعض أهل المعارضة في الوطن العربي، وهو وجود تعددية راسخة وواسعة تنطوي عليها أمتنا، فما أقاموا أنظمة حكم ومؤسسات تراعي خاصيّة التنوع والتعدّد بل أقاموا أنظمة تسلطية وعلاقات إقصائية أو تغاضوا عن تلك التي أقامتها دول الاستعمار القديم وساندتها لاحقاً دول الغرب الأطلسي.

ج. إن القوى الاستعمارية لاحظت ظواهر وتداعيات التعددية والتسلط والفساد والاستبداد والتخلف، فتسللت من خلالها بل اقتحمت الأقطار العربية وأقامت فيها احتلالاً أو أنظمة موالية أو تابعة.

د. رافق سقوط بعض الأنظمة العربية أو تصدّعها بعد انهيار النظام الإقليمي العربي اندلاعُ حروب أهلية نتيجةَ اختلالات داخلية وتدخلات خارجية.

هـ. تخلّلَ الحروب والاضطرابات التي عصفت بالعديد من الأقطار العربية، صعودٌ متسارعٌ لتنظيمات الإرهاب والغلوّ والتطرف والتعصب العرقي والطائفي والمذهبي التي تمكنت من انتزاع قيادة المعارضة من القوى السياسية المعتدلة نسبياً، والدخول في تحالفات ميدانية مع قوى خارجية، والسيطرة تالياً على مناطق واسعة في كلٍ من ليبيا والعراق وسورية واليمن، على أسس طائفية ومذهبية وباتت تهدد الأمن القومي العربي برمته.

و. تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مع اتساع الحروب الأهلية ما أدى إلى ازدياد أثقال التخلف والمديونية العامة والفقر والمرض والبطالة والأمية والهجرة واكتظاظ البحار بقوارب الموت الملأى بالجياع النازحين إلى أوروبا وغيرها.

ثانياً: في الشأن الفلسطيني

أ ـ يقوم التحالف الأمريكي ـ الصهيوني وأدواته المحلية بمحاولة استبدال الصراع المركزي مع العدو الصهيوني بصراعات مذهبية وطائفية مقيتة وباستبدال الصراع ضدّ العدو الصهيوني بصراع ضدّ إيران، مما فتح الباب على مصراعيه للتجاذبات الإقليمية والتناحر العربي، بالإضافة إلى الانقسام الفلسطيني الذي بات مزمناً، بما يهدد وحدة الشعب والأرض والمؤسسات في فلسطين، كما يضعف من قدرات الشعب الفلسطيني على المقاومة والانتفاضة.

ب ـ تراجعت القضية الفلسطينية إلى أضعف مستوى للتأثير الرسمي العربي والدولي بسبب الرهان على تسويات لم تقدّم إلا المزيد من التراجعات، ومما وفر للكيان الصهيوني إمكانية فرض إرادته المطلقة حيث المزيد من مصادرة الأراضي ومضاعفة أعداد الأسرى الفلسطينيين والتمادي الكبير في محاولات تهويد القدس وما حولها، والعدوان والحصار، والعدوان المتكرر على غزة والضفة وأراضي عام ١٩٤٨، الذي خلف على مدى السنوات الأخيرة آلاف الشهداء والأسرى والمشردين، مع الإقرار باتساع حركة التضامن العالمية مع الشعب الفلسطيني والتي فرضت إنجازات دبلوماسية عالمية لصالح هذه القضية.

ج ـ وفي هذا الإطار يؤكّد المؤتمر على التزامه بأهداف المشروع الوطني الفلسطيني، وذلك باعتماد المقاومة كخيار استراتيجي، والتمسك بحق التحرير الكامل والعودة، ووقف التنسيق الأمني مع العدو الصهيوني، والتصدي لجميع محاولات التطبيع مع الكيان الصهيوني والصهاينة، وتجريم التطبيع في جميع الأقطار العربية، ودعم التواصل والتنسيق مع جميع الحركات والمنظمات العربية والدولية المناهضة للعدو الصهيوني والعاملة من أجل مقاطعته وطرده من المنتديات والمنظمات الدولية، ورفع الحصار عن قطاع غزّة وفتح جميع المعابر وخصوصاً معبر رفح، مع التأكيد على التكامل الضروري بين النضال من أجل فلسطين، والنضال لتحقيق المشروع النهضوي العربي.

ثالثاً: في الشأن السوري

إن سورية ومعها الأمة العربية تواجه حرباً عدوانية تشنها بالوكالة تنظيمات متطرّفة ومتوحشة جاءت من شتى أنحاء العالم ومن مشارب مختلفة، وجميعها مدعومة من قوى دولية وإقليمية وبعض الأنظمة العربية وبتدخل من الكيان الصهيوني، وهو ما يهدد وحدة الشعب والتراب السوري وركائز الدولة الوطنية السورية، كما يهدد المعارضة الوطنية الديمقراطية غير المرتهنة في سورية، الأمر الذي يتطلب إسناداً قومياً عربياً لسورية حماية للوجود القومي برمته، كما يتطلب إنجاح مبادرات الحوار المطروحة حالياً والتي ترعاها عواصم عربية شقيقة ودول صديقة.

ويؤكد المؤتمر أن الواجب القومي يفرض العمل على إنقاذ سورية الدولة الواحدة والمجتمع الموحد والهوية والحضارة والأمن القومي والنهج المقاوم للمشروع الصهيوني. كما يتطلّب رفع كل العقوبات المفروضة على الشعب السوري، وعودة سورية إلى الجامعة العربية، وإعادة العلاقات الدبلوماسية معها، وفكّ الحصار الاقتصادي عنها بكل عناوينه، وتوفير كل أسباب المساندة والدعم للمواطنين السوريين الذين أجبروا على النزوح من بيوتهم حتى يعودوا إليها، والتأكيد على أن الحوار بين السوريين حول مستقبل دولتهم، وبما يلبي مطالب الشعب السوري في الحرية والإصلاح والتغيير، هو السبيل الأسلم لخروج سورية من محنتها، كما لإسقاط محاولات قوى خارجية استغلال مطالب إصلاحية مشروعة لتدمير سورية دولة ومجتمعاً، وهي مطالب كان المؤتمر القومي العربي ومنذ تأسيسه قد أكد عليها في مواقفه وحواراته ولقاءاته المتعددة، من أجل تحصين ديمقراطي للخيار الوطني والمقاوم للشعب السوري.

رابعاً: في الشأن العراقي

تتضح كل يوم تداعيات الاحتلال الأميركي للعراق، والذي حذّر المؤتمر منذ اليوم الأول من مفاعيله وإفرازاته، وهي تتجلّى اليوم بأخطر أشكالها عبر تنظيمات الغلو والتوحّش، وميليشيات العصبيات المذهبية، بما يؤدّي إلى تقسيم العراق تمهيداً لتقسيم الوطن الكبير وتفتيت المنطقة برمّتها. إن المؤتمر يؤكد دعمه الكامل لشعبنا في العراق في نضاله ضد الاحتلال الأمريكي وإفرازاته وضد الإرهاب وضد التدخلات الخارجية وكل محاولات التمزيق والتفتيت والإجهاز على الهوية العربية للعراق، ويؤكّد أن الطريق الوحيد لمجابهة هذه الأخطار، وبناء عراق جديد حرّ وديمقراطي متمسك بهويته العربية، هو طريق المصالحة الشاملة والمشاركة الشعبية الواسعة، من دون إقصاء أو استئثار، والمراجعة الضرورية لكل الأخطاء والخطايا التي وقع بها الجميع، وهو طريق إلغاء كل مفاعيل الاحتلال وإفرازاته، من دستور يكرّس المحاصصة الطائفية والمذهبية وقوانين تقصي مكونات أساسية في الشعب العراقي، وعملية سياسية تثبت عقمها يوماً بعد يوم.

خامساً: في الشأن اليمني

توقف المؤتمر بغضب وألم بالغين أمام ما يشهده اليمن من محنة دموية يتشارك في إدامتها عدوان خارجي واحتراب داخلي، وجدّد تضامنه مع الشعب العربي في اليمن، داعياً إلى وقف فوري للقصف الجوي القاتل للإنسان اليمني والمدمر للمدن والحواضر والمرافق اليمنية، وإلى رفع الحصار البري والبحري والجوي، والوقف الفوري للحرب الداخلية، وإلى الإسراع في حوار يمني - يمني من دون شروط مسبقة ومن دون أفكار إقصائية، وبناء دولة الحق وحكم القانون والمشاركة الديمقراطية، وإلى وضع خطة متكاملة لترسيخ وحدة اليمن على قاعدة احترام المطالب الشعبية، والتعويض على الأضرار اللاحقة بالشعب اليمني ولإعادة إعمار ما هدمته الحرب.

سادساً: في الشأن الليبي

تجاوزت الأوضاع في ليبيا كل منطق بسبب واقع التفكيك الناتج من انهيار الدولة بعد عدوان الحلف الأطلسي السافر الذي دمر ليبيا وخلق بيئة مواتية لنشاط التنظيمات الإرهابية المتطرّفة التي سيطرت على الأرض بفضل الدعم غير المتناهي بالمال والسلاح الآتي من قوى دولية وإقليمية وبعض الأنظمة العربية، الأمر الذي أضاف تهديداً مباشراً لأمن مصر الوطني وأمن أقطار المغرب العربي والسودان والأمن القومي العربي بمجمله. فالمتأمل بعمق في المشهد العربي يكتشف بأن خط التوافق بين الاستراتيجية الأمريكية وهدف التنظيمات الإرهابية في كل من سورية وليبيا والعراق ومصر ودول المغرب العربي هو تحطيم الدولة والجيوش والمجتمعات الوطنية في هذه الأقطار وتنفيذ المخططات الاستعمارية في المنطقة.

سابعاً: في الشأن المصري

إن المؤتمر يتطلع إلى أن تعود مصر للقيام بدورها القومي من أجل تعزيز عناصر الوحدة العربية والتكامل بين أقطار الأمة وتحصين الأمن القومي العربي.

وإذ يؤكّد المؤتمر دعمه لكل خطوة سياسية وعسكرية واقتصادية تعزّز استقلال مصر وتخرجها من دائرة الهيمنة الأمريكية والتهديد الصهيوني، فإنه يدعو إلى تحصين أمن مصر واستقرارها عبر حوار هادئ ومسؤول بين مكونات المشهد السياسي المصري البعيدة عن العنف والإرهاب، وبما يضمن احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان واستقلال القضاء، كما يدعو إلى امتناع كل الفرقاء عن كل ما من شأنه أن يعمّق الجراح، ويباعد المسافات بين مكونات المجتمع المصري، سواء من خلال وقف عمليات استهداف الجيش والشرطة والمدنيين بكل ما تخلفه من خسائر أليمة ونتائج مدمّرة، أو مراجعة أحكام الإعدام التي سبق للمؤتمر أن دعا إلى التراجع عنها في دورته الخامسة والعشرين.

ثامناً: في الشأن البحريني

وفي البحرين، يرفع الشعب سلمياً منذ أربع سنوات مطالبه العادلة في حكم ديمقراطي يعكس إرادته الحرّة، وهو ما يتطلب أوسع مساندة عربية وإسلامية لهذه المطالب، وما يدعو الحكومة إلى الاستجابة للمطالب المشروعة والإفراج عن المعتقلين السياسيين، واحترام حرية المواطن وحقوق الإنسان.

* * *

إن المؤتمر القومي العربي بعد أن ناقش واقع الأمة العربية وحالها ووقف على فظاعة الدمار والتآكل والخطر الوجودي الذي يتهدّدها يؤكّد ما يلي:

ـ إن انهيار الدولة في أي قطر عربي يهدد بتفكيك المجتمع وتحويله إلى فئات متصارعة على أسس قبلية أو مذهبية أو عرقية أو طائفية أو جهوية، وهو المصير الذي يتهدد الجميع. والمؤتمر يؤكد أن الوعي بوحدة الوجود القومي يعني الوعي بوحدة المصير ذاته، وأن إرادة المقاومة والنضال لدى أمّتنا وطلائعها أقوى من الأمر الواقع مهما بدا راسخاً، ولنا في انتصار المقاومتين اللبنانية والفلسطينية على العدو الصهيوني، والمقاومة العراقية على الاحتلال الأمريكي خير دليل على ذلك.

ـ التأكيد على أن الهجمة الأمريكية ـ الصهيونية والمرتبطين بها، كما هجمة الجماعات المتطرفة المتوحشة تضع الأمة في حال صراع مكشوف مع أعدائها بغية تحقيق التحرير والاستقلال الوطني والقومي وصون الاستقرار الوطني والأمن القومي العربي.

ـ إن ضمان حقوق المواطنة والحريات العامة وإطلاق عملية التنمية المستقلة التي تحرر الأمة العربية من الارتهان لمراكز الرأسمالية الكبرى والاقتصاد الريعي، وضمان التوزيع العادل لثروة الوطن على كل أبنائه، فضلاً عن عدالة توزيع الثروة العربية بين أقطار الأمة، واعتماد الديمقراطية والتعدد والانتقال السلمي للسلطة، وتطوير الترسانة القانونية والدستورية والثقافية والإعلامية والاقتصادية، وتعزيز دور المرأة والشباب، ومكافحة الأميّة والبطالة، وتطوير مناهج التعليم لتصبح مناهج قومية تربوية تعزز الانتماء القومي والوطني بعيداً من مناهج التخلف والتعصب والارتباط «بالمركز الاستعماري الغربي»، واعتماد البحث العلمي وتطويره ودعمه مالياً، وتكريس الاستقلال الوطني وتعزيزه وإنهاء التبعية، وحماية التراث الثقافي والتاريخي والحضاري لكل مكونات الأمة، وهي جميعها تشكّل أسساً لحماية الكيانات الوطنية والقومية في مواجهة مخططات التمزيق والاحتراب والتناحر المفروضة على أمّتنا. كما أن ضرورة الربط بين قضية الوحدة العربية وقضايا التنمية المستقلة والديمقراطية في كل أقطار الوطن العربي سيجعل الأمة العربية قادرة اقتصادياً وسياسياً وعلمياً على مواجهة العدو الصهيوني باعتبار أن الهدف الرئيس للنضال العربي عبر القرن الأخير هو تحرير فلسطين كل فلسطين وتحقيق شروط بناء الدولة العربية الديمقراطية الواحدة.

ـ إن المؤتمر إذ يجدّد حرصه الدائم على إقامة أوثق علاقات الإخوة والمصير مع دول الجوار الحضاري على قاعدة احترام المصالح القومية المشروعة لهذه الدول، ويرفض كل المحاولات الرامية إلى تحويلها إلى علاقات عداء وتناحر، فإنما يؤكّد أن هذه العلاقات لا تستقيم مع هذه الدول إلا بمراجعة شاملة لسياسات وممارسات سلبية من بعض هذه الدول في العراق وسورية، كما أنها لا تستقيم إلا على قاعدة الاحترام المتبادل للمصالح المشتركة والسيادات الوطنية لكل دولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

كما يؤكد المؤتمر أنه لا بديل من حل قضايا الأمة العربية داخل أقطارها المختلفة، أو بين هذه الأقطار بعضها ببعض أو بينها وبين الجوار، إلا بالحوار واعتماد أسس المصالحة الوطنية والتسويات التاريخية بدون إقصاء، الأمر الذي من شأنه وقف العنف المدمر وإرساء قواعد السلم الاجتماعي وحسن الجوار ودرء استمرار التدخل الأجنبي.

ولا يغيب عن اهتمام المؤتمر قضية الدفاع عن اللغة العربية، إذ يعتبر الهجوم عليها هجوماً على الهوية وعلى العقل العربي، فهي حافظة تراث الأمة وحضارتها وثقافتها، ويؤكّد المؤتمر على ضرورة دعم كل جمعيات الدفاع عن اللغة العربية والدعوة إلى تضافر جهودها وتعاونها مع الجمعيات الأخرى والمؤسسات الثقافية العربية التي لها اهتمام في الموضوع.

كما يؤكّد المؤتمر على ضرورة التنبه من الإعلام المضلّل والهجوم السافر الذي تمارسه وسائل الإعلام على نضالات الشعوب والأوطان ومواجهتها والتصدي لها بشحذ الوعي وتعزيز ثقافة الممانعة والمقاومة الوطنية والقومية.

إن المؤتمر، وبعد ربع قرن على انطلاقه، ما زال متمسكاً بأهداف المشروع النهضوي العربي، وبآليات العمل الديمقراطي وشفافيته في العلاقات بين أعضائه وعلى مستوى الأمة، حريصاً على تداول المسؤوليات وعلى الانفتاح على كل نقد إيجابي بما يطوّر مسيرته بعيداً من أي أوهام أو إحباط أو آمال غير واقعية.

بيروت، ٢٠١٥/٦/١١

المشاركون

أ. إبراهيم كمال الدين (البحرين): رئيس الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع سابقاً، عضو اللجنة المركزية لجمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد).

أ. أبو أحمد فؤاد (فلسطين/سورية): نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

أ. أحمد الجنيدل (السعودية): باحث.

أ. أحمد الدان (الجزائر): نائب في البرلمان سابقاً، أمين عام حركة البناء الوطني.

د. أحمد العرموطي (الأردن): نقيب الأطباء الأردنيين سابقاً.

أ. أحمد الكحلاوي (تونس): رئيس الهيئة الوطنية لدعم المقاومة العربية ومقاومة التطبيع الصهيوني.

أ. أحمد جاسم الشمري (الكويت): صحفي.

أ. أحمد حسين محمد (مصر): محامٍ.

د. أحمد عبد الله الشيخ (السودان): الأمين العام للهيئة الشعبية لمناصرة العراق وفلسطين، نقيب أطباء السودان.

أ. أحمد كامل (مصر): مدير مخيم الشباب القومي العربي، من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٤، باحث في جريدة الأهرام.

أ. أحمد محمود السعدي (الأردن): باحث اقتصادي.

أ. أحمد مرعي (لبنان): نائب رئيس حزب الاتحاد.

د. أحمد ملي (لبنان): عضو المجلس السياسي في حزب الله، أستاذ جامعي.

د. أحمد ويحمان (المغرب): رئيس المرصد الوطني لمناهضة التطبيع.

د. أسامة سعد (لبنان): رئيس التنظيم الشعبي الناصري.

أ. أسامة حمدان (لبنان): مسؤول العلاقات الدولية في حركة حماس.

د. أسامة محيو (لبنان): مدير المؤتمر القومي ـ الإسلامي، أستاذ جامعي.

د. إسماعيل الشطي (الكويت): نائب ووزير سابق.

أ. إقبال دوغان (لبنان): رئيسة رابطة المرأة العاملة ورئيسة لجنة الأسرة في نقابة المحامين، رئيسة المجلس النسائي اللبناني سابقاً.

أ. إلياس مطران (لبنان): محام، عضو لجنة المتابعة للمؤتمر القومي ـ الإسلامي.

العميد د. أمين حطيط (لبنان): أستاذ جامعي، باحث ومفكر استراتيجي، عميد متقاعد.

د. أنطوان زحلان (لبنان): رائد في علوم التقانة العربية.

الأب د. أنطوان ضو (لبنان): أمين عام اللجنة الأسقفية للحوار الإسلامي ـ المسيحي.

أ. إيمان سعد (مصر/لبنان): رئيسة الهيئة النسائية الشعبية للتنظيم الشعبي الناصري.

أ. باسل عايد داوود (الأردن): مصرفي.

أ. باسمه المصطفى (السعودية): موقع التجديد العربي الإلكتروني، تربوية.

د. بدر إبراهيم (السعودية): كاتب وباحث.

أ. بشار القوتلي (لبنان): ناشط سياسي.

أ. بلقاسم محمد حسن (تونس): أمين عام حزب الثقافة، أمين عام منتدى عبد العزيز الثعالبي.

أ. بهاء الدين عيتاني (لبنان): نائب سابق.

أ. توفيق مهنا (لبنان): نائب رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي.

أ. جمال السلمان (البحرين): مسؤول الثقافة بنادي العروبة، عضو اللجنة التأسيسية للتجمع القومي الديمقراطي.

أ. جميل هلسة (الأردن): ناشط سياسي، مدير عام مكتب المحاسبات التجارية سابقاً.

أ. جهاد كرم (لبنان): سفير سابق ـ عضو المكتب الدائم للأمانة العامة لاتحاد الحقوقيين العرب.

الشيخ د. جواد الخالصي (العراق): الأمين العام للمؤتمر التأسيسي العراقي الوطني.

أ. جواد يونس (الأردن): محامٍ.

د. جورج جبور (سورية): نائب سابق، رئيس الرابطة السورية للأمم المتحدة.

د. حسن المطروشي (سلطنة عمان): مدير النادي الثقافي في عُمان، كاتب.

أ. حسن حدرج (لبنان): عضو المجلس المركزي في حزب الله، نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة القدس الدولية.

أ. حسن عبد الرحيم مراد (لبنان): نائب رئيس مؤسسات الغد الأفضل في لبنان.

أ. حسن عز الدين (لبنان): مسؤول العلاقات العربية في حزب الله.

د. حسن موسى (مصر/النمسا): رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في النمسا.

أ. حلمي البلبيسي (فلسطين/السعودية): رجل أعمال، ناشط سياسي.

أ. حياة التيجي (المغرب): باحثة، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الموحد.

د. حيان سليم حيدر (لبنان): أمين سر المنظمة العربية لمكافحة الفساد، رئيس المجلس اللبناني «للحق في التجمع».

أ. خالد السفياني (المغرب): محامٍ، المنسق العام للمؤتمر القومي ـ الإسلاميً، الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي.

أ. خالد المسالمة (سورية): محامٍ، عضو هيئة إدارية لمخيم الشباب القومي العربي.

أ. خالد عبد المجيد (فلسطين/سورية): أمين عام جبهة النضال الشعبي الفلسطيني.

أ. خالد عمر (اليمن/مصر): إعلامي، مدير المركز الثقافي اليمني في القاهرة.

أ. خليل الخليل (لبنان): أمين الشؤون السياسية في التنظيم الشعبي الناصري.

أ. خليل بركات (لبنان): محامٍ، عضو قيادة تجمع اللجان والروابط الشعبيّة.

د. خير الدين حسيب (العراق/لبنان): اقتصادي، رئيس مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية، الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي.

أ. رامز مصطفى (فلسطين/لبنان): مسؤول الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة في لبنان.

أ. رحاب مكحل (لبنان): مدير عام المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن، مساعدة الأمين العام للمؤتمر القومي العربي للشؤون الإدارية والتنظيمية.

أ. رسول الجشي (البحرين): صيدلي، نائب سابق، رئيس جمعية التجمع القومي الديمقراطي سابقاً.

أ. رشيد الشامخ (تونس): فنان، رئيس كورال أطفال المقاومة العربية.

أ. رضي الموسوي (البحرين): الأمين العام لجمعية العمل الوطني الديمقراطي.

د. رغيد الصلح (لبنان/بريطانيا): كاتب، عضو مجلس أمناء المنتدى القومي العربي.

أ. رفيق نصر الله (لبنان): مدير عام المركز الدولي للإعلام والدراسات، التدريب والتأهيل الإعلامي.

د. ريم منصور الأطرش (سورية): كاتبة.

د. زهير الخطيب (لبنان): مهندس، الأمين العام لجبهة البناء اللبناني.

أ. زياد الصغير (فلسطين/سورية): أمين سر حركة فتح ـ الانتفاضة.

د. زياد حافظ (لبنان): خبير اقتصادي، الأمين العام للمؤتمر القومي العربي.

د. ساسين عساف (لبنان): أستاذ جامعي، نائب رئيس المنتدى القومي العربي في لبنان.

أ. سامي قنديل (فلسطين/سورية): عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي (فلسطين).

أ. سامي كليب (لبنان): إعلامي.

أ. سايد فرنجية (لبنان): سياسي، إعلامي.

أ. سركيس أبو زيد (لبنان): إعلامي، رئيس تحرير مجلة تحولات، رئيس لجنة تكريم سايد كعدو.

أ. سعيد أيوب (لبنان): مدير المخيم الأول للشباب القومي العربي.

أ. سعيد مرسي (الجزائر): رئيس حزب أنصار الجزائر.

د. سعيد مصطفى ذياب (الأردن): الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني.

أ. سليم الزعبي (الأردن): محامٍ، وزير ونائب سابق.

أ. سمير بدران قطامي (الأردن): كاتب صحفي، أستاذ جامعي.

أ. سمير شركس (لبنان): أمين عام التنظيم القومي الناصري.

د. سمير صباغ (لبنان): أستاذ جامعي، رئيس رابطة العروبة والتقدم، رئيس الاتحاد الوطني البيروتي.

أ. صفاء الصاوي (مصر): رئيسة النادي العربي في بريطانيا سابقاً.

أ. صلاح الحيدر (السعودية): ناشط شبابي، عضو منتدى التواصل الفكري الشبابي العربي.

د. صلاح الدين الدباغ (فلسطين/لبنان): محامٍ، خبير قانوني وسياسي.

أ. صلاح صلاح (فلسطين/لبنان): عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

أ. طلال خانكان (لبنان): نائب أمين عام اتحاد الشباب العربي، عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد.

اللواء طلعت مسلم (مصر): لواء أركان حرب متقاعد، الأمين العام المساعد للمؤتمر القومي ـ الإسلامي سابقاً.

أ. الطيب الدجاني (فلسطين/الكويت): المدير العام لشركة طيبة الكويتية القابضة، الرئيس التنفيذي لمجموعة أطلس الاستشارية.

د. عادل الحديثي (العراق/مصر): الأمين العام لاتحاد المهندسين العرب.

أ. عارف عريف عرفات (فلسطين/سورية): كاتب وباحث.

د. عامر خياط (العراق/لبنان): الأمين العام للمنظمة العربية لمكافحة الفساد.

أ. عبد الإله المنصوري (المغرب): باحث، ناشط حقوقي.

أ. عبد الحسين الرفيعي (العراق/سلطنة عُمان): سفير سابق، كاتب.

أ. عبد الرحيم مراد (لبنان): رئيس الجامعة اللبنانية الدولية، نائب ووزير سابق، رئيس اللقاء الوطني.

د. عبد الصمد بلكبير (المغرب): أستاذ جامعي، رئيس تحرير مجلة الملتقى، عضو سكرتاريا مجموعة العمل الوطنية من أجل فلسطين.

أ. عبد العظيم المغربي (مصر): نائب الأمين العام لاتحاد المحامين العرب، عضو مجلس الشعب سابقاً، منسق هيئة التعبئة الشعبية العربية.

أ. عبد الغني هللو (فلسطين/سورية): عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

د. عبد القادر النيال (سورية): عضو مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

أ. عبد القادر تريكي (لبنان): عضو مجلس نقابة المحامين في الشمال، عضو قيادة حزب الاتحاد.

أ. عبد القادر علي آل يوسف (السعودية): نائب رئيس تحرير موقع التجديد العربي.

أ. عبد القادر غوقة (ليبيا): سفير سابق، الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي.

أ. عبد القادر ياسر عبد القادر (الأردن): رجل أعمال.

أ. عبد الله عبد الحميد (لبنان): عضو مجلس أمناء المنتدى القومي العربي، أمين عام سابق لمخيمات الشباب القومي العربي.

أ. عبد المجيد مناصرة (الجزائر): الأمين العام لاتحاد البرلمانيين الإسلاميين، رئيس جبهة التغيير.

د. عبد المنعم أبو الفتوح (مصر): رئيس المؤتمر العام لاتحاد الأطباء العرب، الأمين العام السابق لاتحاد الأطباء العرب، رئيس حزب مصر القوية.

أ. العربي فندي (المغرب): محامٍ، عضو منتدى التواصل الشبابي.

د. عصام نعمان (لبنان): محامٍ، وزير ونائب سابق.

أ. علي الصفار (السعودية): باحث.

أ. علي بركة (فلسطين/لبنان): ممثل حركة حماس في لبنان.

أ. علي ذراع (الجزائر): إعلامي، كاتب.

د. علي سبتي الحديثي (العراق/الإمارات): سفير سابق.

أ. علي عبد الحميد علي (مصر): الأمين العام للمؤتمر الناصري العام والمؤتمر الشعبي الناصري.

أ. علي عبد الله الأحمد (سورية): إعلامي، عضو الهيئات الاقتصادية.

أ. عماد شبارو (لبنان): رجل أعمال، عضو مجلس إدارة دار الندوة.

أ. عمر زين (لبنان): رئيس المنظمة العربية لحماية ومساندة الصحفيين وسجناء الرأي، المنسق العام للجنة الوطنية للدفاع عن الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال، الأمين العام لاتحاد المحامين العرب سابقاً.

أ. عمر شبلي (لبنان): شاعر، لغوي، عضو قيادة حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي.

أ. عوض عبد الله المطيري (الكويت): المنسق العام للتيار العروبي الديمقراطي.

أ. عوني فرسخ (فلسطين/الأردن): كاتب.

د. غادة اليافي (لبنان): كاتبة، طبيبة، ناشطة سياسية.

د. غسان الخازن (لبنان): محامٍ، دكتور في التاريخ.

أ. فؤاد دبور (الأردن): أمين عام حزب البعث العربي التقدمي (الأردن).

أ. فارس أبي صعب (لبنان): مدير الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية.

أ. فايز شخاترة (الأردن): محامٍ، رئيس المنتدى العربي.

د. فتحي أبو عرجه (الأردن): تربوي.

أ. فريد خالد ياسين (لبنان): رئيس منظمة شباب الاتحاد.

أ. فيصل جلول (لبنان/فرنسا): كاتب وإعلامي.

أ. فيصل درنيقة (لبنان): رئيس دار الندوة الشمالية، أمين عام سابق لمخيمات الشباب القومي العربي.

أ. قاسم صالح (لبنان): أمين عام المؤتمر العام للأحزاب العربية.

أ. قاسم قصير (لبنان): إعلامي.

د. كاظم الموسوي (العراق/بريطانيا): كاتب.

أ. كريم رزقي (الجزائر): ناشط في حملات فك الحصار على غزّة.

د. كمال السعيدي (المغرب): عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي المُوحَّد.

د. كمال الطويل (فلسطين/لبنان): المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية، رئيس سابق لرابطة الخريجين العرب ـ الأمريكيين، عضو مؤسس للمجلس الوطني للعرب الأمريكيين.

د. لبيب قمحاوي (الأردن): كاتب، ناشط سياسي، رجل أعمال.

الرائد سي لخضر بورقعه (الجزائر): مجاهد في الثورة الجزائرية، قائد الولاية الرابعة في جيش التحرير الجزائري.

د. ليال إسكندراني (لبنان): أستاذة جامعية.

أ. ليلى خالد (فلسطين): عضو قيادة في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

أ. ماجدة الأزرق (فلسطين): عضو هيئة إدارية لمخيم الشباب القومي العربي سابقاً.

د. ماهر الطاهر (فلسطين/سورية): مسؤول العلاقات الدولية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

د. مجدي زعبل (مصر): أستاذ الوراثة، المركز القومي للبحوث، أمين عام حزب الكرامة سابقاً.

أ. محمد أحمد البشير (الأردن): رئيس جمعية المحاسبين القانونيين في الأردن سابقاً.

أ. محمد إسماعيل أحمد علي (مصر): عضو اللجنة المركزية للحزب الناصري، عضو هيئة إدارية سابق في مخيمات الشباب القومي العربي.

د. محمد أشرف البيومي (مصر): أستاذ جامعي، مدير برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق سابقاً.

أ. محمد الجباوي (لبنان): عضو المكتب السياسي لحركة أمل، عضو الأمانة العامة للمؤتمر العام للأحزاب العربية.

أ. محمد الربيعة (السعودية): باحث.

أ. محمد الروين (المغرب/إسبانيا): باحث، عضو المنتدى الإسباني لدراسات العالم العربي والإسلامي.

د. محمد المجذوب (لبنان): نائب رئيس المجلس الدستوري سابقاً، رئيس الجمعية العربية للعلوم السياسية سابقاً، رئيس الجامعة اللبنانية سابقاً، رئيس المنتدى القومي العربي، عضو المكتب الدائم لاتحاد الحقوقيين العرب.

د. محمد جواد فارس (العراق/سورية): طبيب.

د. محمد حسب الرسول (السودان): باحث.

أ. محمد خالد عمر (سورية): كاتب.

د. محمد دندشلي (لبنان): طبيب، من قيادة حزب الاتحاد.

أ. محمد زهير حمدي (تونس): أمين عام التيار الشعبي.

د. محمد صالح الهرماسي (تونس/سورية): عضو قيادة قومية في حزب البعث ـ دمشق.

أ. محمود مرعي (سورية): أمين عام هيئة العمل الوطني الديمقراطي في سورية.

د. محمود ياسين الحارس (الأردن): أستاذ جامعي، رجل أعمال.

أ. محمود يونس يوسف (سورية): محام، محافظ سابق، عضو اللجنة العربية السوريّة لنصرة العراق.

أ. مروان عبد العال (فلسطين/لبنان): روائي، شاعر، عضو قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

د. مصطفى الكتيري (المغرب): الأمين العام لاتحاد المغرب العربي للاقتصاديين، رئيس جمعية الاقتصاديين المغاربة، المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

د. مصطفى اللداوي (فلسطين/سورية): كاتب وباحث.

د. مصطفى نويصر (الجزائر): نائب رئيس قسم التاريخ بجامعة بوزريعة، أمين عام الجمعية الجزائرية للغة العربية.

أ. مصطفى هشماوي (الجزائر): سفير سابق وباحث وكاتب ومن رجالات الثورة الجزائرية.

أ. معن بشور (لبنان): رئيس المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن، الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي، الرئيس المؤسس للمنتدى القومي العربي، كاتب.

أ. معين الرفاعي (فلسطين/لبنان): ممثل حركة الجهاد الإسلامي في لبنان.

أ. منير الصياد (لبنان): رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري.

أ. منير شفيق (فلسطين): مؤلف وكاتب، المنسق العام للمؤتمر القومي ـ الإسلامي سابقاً.

أ. ميس الكريدي (سورية): أمينة سر هيئة العمل الوطني الديمقراطي في سورية.

أ. نادية بوركبة (الجزائر): رئيسة جمعية نجدة أطفال بلا حدود.

أ. ناصر قنديل (لبنان): نائب سابق، رئيس تحرير جريدة البناء.

أ. نافذ أبو حسنه (فلسطين/لبنان): إعلامي، المدير التنفيذي لفضائية فلسطين اليوم.

أ. نشأت الخطيب (لبنان): باحثة، أستاذة جامعية، عضو اللجنة التنفيذية للمنتدى القومي العربي.

أ. نضال السبع (لبنان): رئيس منتدى الفكر الفلسطيني.

أ. نعيم المدني (الأردن): محامٍ.

أ. نور الإمام (الأردن): محامٍ، عضو نقابة المحامين الأردنيين سابقاً، عضو هيئة إدارية جمعية الحقوقيين الأردنيين.

أ. هاشم قاسم (لبنان): صحفي.

أ. هاني الدحلة (الأردن): محامٍ، أستاذ جامعي.

د. هاني سليمان (لبنان): محامٍ، أستاذ جامعي، منسق سفينة الإخوة اللبنانيّة لكسر الحصار عن غزّة.

أ. هشام طبارة (لبنان): مدير العلاقات العامة في الجامعة اللبنانية الدولية.

أ. هشام مكحل (الأردن): الأمين العام لاتحاد المعلمين العرب.

أ. هند حاكم الفايز (الأردن): برلمانية.

أ. وائل المقدادي (العراق/بريطانيا): رجل أعمال.

د. وداد كيكسو (البحرين): مستشارة اقتصادية.

أ. وليد علي رضوان (سورية): دبلوماسي سابق، باحث وكاتب.

د. يوسف مكي (السعودية): المدير التنفيذي لمؤسسة اليوسف للاستشارات الإدارية، مدير موقع التجديد العربي.

بيانات الأمانة العامة
للمؤتمر القومي العربي

بيان صادر عن اجتماع الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي حول «مؤتمر التسوية»

تمر الأمم في تاريخها بلحظات تشهد وقوع أحداث جسام متعلقة بقضاياها المصيرية. وتستثير هذه الأحداث مشاعر جياشة، كما تثير ردود أفعال قوية، فتبرز إزاءها أكثر من قراءة لما يجري وتتعدد الاجتهادات في كيفية التعامل معه، وهكذا تشتد الحاجة، من ثَمّ، على صعيد الأمة إلى تمالك النفس أمام «الحدث الجلل» الذي وقع، وإمعان النظر فيه وإعمال الفكر، وصولاً إلى بلورة واضحة له واتخاذ مواقف فاعلة منه.

لقد عرفت أمتنا في تاريخها الحافل مثل هذه اللحظات مراراً، ونجحت مرات كثيرةً في مواجهة أحداث تهز الكيان هزاً، فاستحقت أن توصف بأنها «أمة مواجهة» وكان لها من إيمانها ومن استحضارها لأيام العرب عبر العصور، وبخاصة في فجر الإسلام، ما مكّنها من حشد متطلبات «المواجهة».

واضح اليوم أن أمتنا تمر بواحدة من هذه اللحظات «التاريخية» بعد أن تم الإعلان عن موعد انعقاد مؤتمر لتسوية الصراع العربي ـ الصهيوني في الثلاثين من هذا الشهر، تشرين أول/أكتوبر ١٩٩١، بمدريد، العاصمة الإسبانية، وأن حاجتنا ماسة إلى الوقوف أمام هذا «الحدث الجلل» واتخاذ موقف فاعل منه، والإجابة عن سؤال مُلحّ حول ما ينبغي عمله.

لقد برز هذا السؤال مرات في عدة لحظات مماثلة مرّت بها أمتنا خلال قرن، وهي تواجه الغزو الصهيوني الاستعماري لوطننا العربي وفي قلبه فلسطين، ومنها لحظة فرض الانتداب البريطاني على فلسطين عقب الحرب العالمية الأولى، ولحظة فرض تقسيم فلسطين عقب الحرب العالمية الثانية. وكانت الإجابة الصحيحة تقتضي بداية استذكار طبيعة الصراع العربي ـ الصهيوني الذي نشب بفعل هذا الغزو، والتأمل في السنن الحاكمة لصراع الشعوب والأمم ومقاومتها للاستعمار الاستيطاني العنصري بعامة. وقد تضمنت هذه الإجابة الصحيحة في كل مرة تأكيد حقيقة أن هذا الصراع هو

صراع وجود بين المستعمر الصهيوني المستوطن الذي تدعمه القوى الاستعمارية الكبرى في الغرب بعد أن أوجدته، وبين الأمة العربية بعامة التي استهدف الغزو التسلط على وطنها العربي وجزء منها شعب فلسطين العربي بخاصة الذي استهدفه الغزو بالإبادة والتشريد بغية اغتصاب موطنه. كما انطلقت هذه الإجابة الصحيحة من إدراك السنن التي تحكم هذا النوع من الصراعات. وقد كشفت عنها نضالات حركات التحرير في عالمنا ضد الاستعمار الاستيطاني العنصري.

إن من أبرز هذه السنن، أن الشعب المستهدف باغتصاب وطنه لا ينفك عن المقاومة، مرحلة بعد مرحلة، وإن فترت هذه المقاومة أحياناً، مدركاً بفطرته ما يتهدده وأمته من أخطار وموطِّناً نفسه على العطاء السخي لقضيته، وواثقاً من أن النصر هو البديل الممكن الوحيد أمامه. كما أن الأمة المستهدفة بالتسلط عليها تبقى على الرغم من كل محاولات فصل شعوبها عن الصراع، مدركة الخطر الذي يتهددها ومستعدة لمتابعة النضال.

ومن هذه السنن أيضاً أن القوى الاستعمارية الكبرى الغربية التي تعتمد القوة الغاشمة سبيلاً إلى إسكات هذه المقاومة، موظفة فيها المستعمرين المتوطنين العنصريين، لا تلبث حين تتعاظم خسائرها البشرية والمادية والمعنوية أن تتجه إلى التفاوض مع الحرص على اختيار توقيته لتتمكن من إملاء ما تستطيع إملاءه من شروطها. وهي تتجه دوماً إلى الدول المجاورة للوطن الذي أقامت فيه الكيان الاستعماري الاستيطاني لتخرجها من الصراع وتمنع من ثَم مشاركة شعوبها فيه، عاملة في الوقت نفسه على فرض تسوية جائرة على الشعب المقاوم يتبنى فيها مطالب المستعمرين المستوطنين في محاولة منها لإنهاء مقاومته وإجباره على الاعتراف بشرعية وجود الكيان الاستعماري الاستيطاني في موطنه.

كما أن من هذه السنن، أن المستعمر المستوطن من موقع إدراكه طبيعة وجوده العدواني غير الشرعي ينزع مع تزايد المقاومة له إلى مزيد من العدوان، فيتجه إلى جلب مهجَّرين جدد ويتمسك بمواقعه ويعمل على التوسع، الأمر الذي يُحدث في غالب الأحيان تناقضاً ثانوياً بينه وبين القوى الاستعمارية التي أوجدته، يمكن أن يتسع إذا نجح نضال الأمة ومقاومة الشعب في التأثير في المصالح الاستراتيجية لهذه القوى، بما يدعوها إلى إعادة النظر في سياستها ومراجعتها، والتسليم بما لهذا الشعب المقاوم من حقوق مغتصبة.

إن الإجابة الصحيحة حول ما ينبغي عمله بشأن «الحدث الجلل» الذي نقف أمامه، تقتضي أيضاً قراءة متعمقة لما يجري، تجاوزُ السطح وتنفذ في الأغوار، في ضوء استذكارنا طبيعة الصراع والتأمل في السنن الحاكمة.

إن توجيه الدعوة إلى انعقاد «مؤتمر» لتسوية الصراع العربي ـ الصهيوني عقب «زلزال الخليج» بمبادرة أمريكية، ومشاركة سوفياتية، ومباركة أوروبية غربية، واستجابة الطرف الإسرائيلي والأطراف العربية لهذه الدعوة يدعونا إلى الوقوف أمام مجموعة حقائق على عدة صُعُد.

واضح اليوم على صعيد الولايات المتحدة الأمريكية أن الإدارة الأمريكية متوجهة إلى إيجاد «تسوية» للصراع، كان لها الدور الأكبر في رسم خطوطها. وواضح أيضاً أن هذا التوجه الأمريكي جاء بفعل حقائق استراتيجية استجدت تتعلق بأبعاد الصراع المحلية والإقليمية والدولية، أوجدتها الانتفاضة الفلسطينية المبكرة، وما تضمّنه زلزال الخليج من تفاعلات إقليمية في الوطن العربي والعالم الإسلامي، وما جدّ في العلاقات الدولية عقب التحولات التي حدثت في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي. وهكذا تزحزحت الولايات المتحدة عن موقف أمريكي استمر على مدى أربع وعشرين سنة لا يتحمس عملياً لتسوية الصراع. كما هو واضح فإن الولايات المتحدة اختارت توقيتاً لإجراء التفاوض على هذه التسوية بين الأطراف يمكّنها من إنفاذ ما خططته، ورسم صورة المنطقة.

لقد رسمت الولايات المتحدة خطوط هذه التسوية في صورة تجعلها بعيدة من أن تكون «حلاً عادلاً» قائماً على تطبيق «الشرعية الدولية» وفق «معيار واحد» فهي لم تكتفِ بأن تتنكر لجلّ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، بل أتاحت للكيان الاستعماري الاستيطاني الصهيوني أن يقدم تفسيره الخاص للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين جعلتهما أساساً للتسوية، وهو تفسير يفرغهما من مضمونهما. وقد استجابت لمطلب المستعمر الصهيوني المستوطن في عدم الاعتراف بحق شعب فلسطين العربي في تقرير مصيره ورفض التعامل مع ممثله الشرعي، منظمة التحرير الفلسطينية.

كما فرضت تأجيل بحث «قضية» القدس بعد أن فصلتها عن قضية الأراضي المحتلة استجابة للضغوط الصهيونية. ولم تتردد في إعلان تبنّيها الأفكار الصهيونية بشأن «فرص تطبيع» جميع الدول العربية علاقاتها بالكيان الإسرائيلي، فجعلت مسيرة التسوية تجري في «مسارين» من خلال «مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية، وبين إسرائيل والفلسطينيين»، وربطت بين بحث قضية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية وبين بحث «مشاكل إقليمية واسعة النطاق مثل انتشار الأسلحة والأمن الإقليمي والبيئة والمياه والأمن والاقتصاد وقضايا اللاجئين وموضوعات أخرى ذات اهتمام مشترك»، بغية جعل الكيان الاستعماري الاستيطاني الصهيوني جزءاً من المنطقة وتثبيته فيها.

كما استمرت الولايات المتحدة في متابعة سياستها الداعمة للتهجير الصهيوني لليهود السوفيات من موطنهم إلى فلسطين، وأحجمت عن استخدام نفوذها لمنع الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ أو لتمكين الأمم المتحدة في مجلس الأمن من تطبيق مواد الفصل السابع من الميثاق كما فعلت مع العراق، مكتفية بتأجيل تقديم قرض بعشرة مليارات دولار للكيان الإسرائيلي لإسكان المستعمرين الجدد بضعة شهور. وبادرت على لسان رئيسها بمطالبة أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة إلغاء قرارها ٣٣٧٩/٧٥ بأن الصهيونية عنصرية. هذا في الوقت الذي تتابع فيه الولايات المتحدة قيادة عملية تدمير قوة العراق العسكرية وإحكام الحصار عليه براً وبحراً

وجواً والتحكم في مقدراته من خلال فرض وصاية عليه باسم مجلس الأمن غير ملتفتة إلى ما يسببه ذلك كله من معاناة لأبناء الشعب العراقي، أطفالاً ونساء وشيوخاً وشباناً ورجالاً.

واضح اليوم على صعيد حكومة الكيان الاستعماري الاستيطاني الصهيوني والصهيونية العالمية بعامة، أن شهيتها مفتوحة لما ستأخذه من خلال هذه التسوية التي كانت قد اقترحت جلّ خطوطها في ما سُمي مبادرة شامير قبل عامين، وأنها تتطلع بعد دخولها مرحلة التفاوض إلى تكثيف الاستيطان الاستعماري في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧ إبان ما اتفق أن يكون «فترة انتقالية» كي لا يبقى على أرض الواقع ما يتفاوض عليها عملياً، كما أنها تعمل على متابعة التهجير الصهيوني لليهود السوفيات، وأنها تتهيأ للنفاذ إلى جميع الدول العربية مغرباً ومشرقاً، ولعابها يسيل لما يمكن أن تأخذه من أموال الثروة النفطية. كما هو واضح أيضاً أنها تشجع الأصوات الصهيونية التي تنادي مجاهرة برفض أي انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة.

لم يكن غريباً في ضوء ما هو واضح على الصعيدين الأمريكي والصهيوني أن تتوجس جماهير أمتنا العربية شراً من التحرك الأمريكي للإعداد لهذا المؤتمر وتتخذ إزاءه موقف الحذر وتتحسب من نتائجه السلبية على نضالها من أجل تحرير فلسطين. ولم يكن غريباً أيضاً أن يعلن خاصة أهل الرأي في الأمة من على عدد من المنابر، ومنها منبر المؤتمر القومي العربي، أن الظرف عقب زلزال الخليج ليس مناسباً للتفاوض على «الحل العادل» الذي يعيد الحقوق المغتصبة ويفتح المجال أمام بلوغ الأمة أهدافها من خلال إقامة مشروعها الحضاري، وأن الأولوية الآن هي لتضميد الجراح العربية وبناء موقف عربي قوي وإيجاد حقائق جديدة على أرض الصراع بالتلاحم مع الانتفاضة الفلسطينية وتصعيدها. وحذّر أهل الرأي هؤلاء من خطورة الجلوس إلى مائدة المفاوضات حتى قبل أن يُسلّم الكيان الصهيوني بالحقوق العربية من خلال الوصول بالولايات المتحدة إلى تغيير استراتيجيتها تجاه وطننا العربي، لان نتيجة التفاوض تعكس الواقع القائم على الأرض. كما ذكّروا بتجارب أمم وشعوب أخرى تمسكت بحقوقها التاريخية رغم ضغط الأمر الواقع عليها، ومنها ما حدث في الجزائر التي لم تتفاوض في «إيفيان» إلا بعد أن سلمت فرنسا بوحدة التراب الجزائري، والصين التي لم تسلِّم باقتطاع فرموزا منها، وألمانيا التي تشبثت بوحدة شعبها.

لم يكن غريباً في ضوء ذلك كله أن يشهد الصعيد الرسمي العربي حواراً محتدماً حول جدوى قبول المبادرة الأمريكية، وأن يبرز في أوساطه رأي قوي بعدم التعجل. ولكن ما رجح على هذا الصعيد الرسمي العربي هو الرأي القائل بقبول الدعوة للمؤتمر والتعامل مع المبادرة الأمريكية، لأن ذلك «هو أهون الشرور في ظل تزايد الضغط الأمريكي وبروز الولايات المتحدة قوة عظمى في عالمنا، وعلى أمل «التقاط الأنفاس» وتخفيف معاناة أهلنا الرازحين تحت الاحتلال ومحاصرة سرطان التوسع الإسرائيلي وتوسيع شقة الخلاف في الكيان الصهيوني الاستعماري الاستيطاني والولايات المتحدة الأمريكية بحكم اختلاف زاوية النظر لكل منهما إلى أوضاع المنطقة وعلى

أساس ما جدّ من تغييرات استراتيجية، عطلت بعض أدوار هذا الكيان في الاستراتيجية الأمريكية، وجعلته تحت الحماية الأمريكية المباشرة».

إن التأمل في المسار الذي أوصل الصعيد الرسمي العربي بنظمه ومنظماته إلى هذه «اللحظة»، يبيّن أنه جاء نتيجة متوقعة لتغليب القطرية ولتغييب الشورى والديمقراطية والوقوع من ثم في شرك الاعتماد على الآخرين. كما إن المتأمل في مسار النضال العربي على مدى قرن بطوله في مواجهة التحالف الاستعماري الصهيوني، يتبين له أن روح انتفاضة الأمة هو اليوم بالغ القوة ويجري التعبير عنه بصور كثيرة فردية وجماعية، وهو يبشّر بأن الصحوة ستبلغ مداها بعد أن أصبح الصراع العربي ـ الصهيوني عقيدياً. وما أروع الجوانب المضيئة في اللوحة الشعبية العربية التي تنبض بروح الانتفاض.

وبعد، فواضح اليوم في هذه اللحظة التي نواجه فيها هذا الحدث الجلل المتمثل بانعقاد مؤتمر مدريد، أن التسوية التي يطمح إليها هذا المؤتمر لن تنهي الصراع العربي ـ الصهيوني لأنها غير عادلة. وهكذا يدخل هذا الصراع مرحلة جديدة لها متطلباتها التي تحدد لنا ما ينبغي عمله في ضوء قراءتنا المتعمقة لما يجري.

ليكن منطلقنا في عملنا أن الحقوق التاريخية للشعوب والأمم لا يجوز التصرف بها تحت وطأة ظرف ضاغط، كما لا يجوز لقيادة أو لجيل أو لقطر أو لمجموعة أقطار أن تتصرف بما يمس حقوق الأمة بأسرها ويلغي حق الأجيال القادمة في النضال من أجل استرجاعها. وهذا يعني ضرورة التعامل مع ما يجري من موقع التمسك بالثوابت وعدم تجاوز الخطوط الحمر.

ليكن هدفنا في عملنا في هذه المرحلة هو إيجاد حقائق جديدة على أرض الصراع تصل بالولايات المتحدة إلى التسليم بحقوقنا العربية والتعامل معنا على أساس من الندّية، وتفرض على المستوطن الصهيوني العنصري التخلي عن صهيونيته وعنصريته، كي يصبح مستأمناً وتمنحه الأمة الأمان، كما فعلت مع كثيرين من قبل دخلوا في حماها. إن هذه الدعوة إلى إيجاد هذه الحقائق الجديدة على أرض الصراع وإبداع أساليب جديدة في النضال تدرك أن الولايات المتحدة، وقد برزت قوة عظمى في عالمنا، تعاني أزمة بنيوية لنظامها وضغوطاً داخلية وخارجية، تجعلها غير قادرة على الاستمرار في القيام بدور «بوليس العالم» وتدفعها من ثَم، إلى إعادة النظر في سياساتها واستراتيجياتها.

كما تدرك هذه الدعوة أن الكيان الصهيوني الاستعماري الاستيطاني العنصري يعاني تناقضات كثيرة في داخله، وأن عملية التهجير الصهيوني لليهود من أوطانها تزيد من حدة هذه التناقضات، وأن بنيته شأن البنى الاستعمارية الاستيطانية بدون جذور ولا تقوم على أساس راسخ. وقد كشفت الانتفاضة ذلك بجلاء، كما كشفته تداعيات زلزال الخليج. وتدرك هذه الدعوة أيضاً أن العالم من حولنا ضائق «بالطغيان» الأمريكي والعنصرية الصهيونية العدوانية، وهو توّاق إلى العدل وإلى

انتصار حركات التحرير كي يصبح التحرير روح العصر. وتدرك هذه الدعوة أخيراً أن أمتنا مصممة على المواجهة وموطِّنة نفسها على متطلباتها.

إن العمل على إيجاد هذه الحقائق الجديدة وإبداع أساليب جديدة في النضال يتطلب منا على الصعيد الشعبي العربي القيام بتحرك واسع لتحقيق اللقاء ولتوثيق الترابط بين مختلف التيارات الفكرية والسياسية في أمتنا على برنامج المواجهة. كما يتطلب القيام بتحرك واسع لتحقيق اللقاء بينها مجتمعة وبين قوى المواجهة التي تتصدى للتحالف الاستعماري الصهيوني في الدائرة الإسلامية، وهو يتطلب من أهل الرأي في الدائرتين استلهام إرادة الناس والتعبير عنها لأن الناس بنظرتهم يعرفون الحق ويأبون الظلم ويتوقون إلى العدل الذي يأتي بالسلام. كما أنه يتطلب من الأنظمة إفساح المجال أمام هذا التحرك الشعبي واعتماد الشورى والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان كي يأخذ مداه ويحقق أهدافه.

إن هذا العمل يتطلب منا على الصعيد الرسمي العربي القيام بتحرك واسع لتضميد جراح عربية لم تلتئم بعد، وتحقيق تضامن عربي على أساس متطلبات المواجهة. وهذا يتطلب القيام بعمل سريع لفك الحصار عن العراق تكون الدول العربية فيه المبادرة. ولا بد من أن يتضمن برنامج المواجهة إقامة نظام إقليمي عربي يوفر الأمن للدائرة العربية ويرتبط بنظام إقليمي لدائرة الحضارة العربية ـ الإسلامية. كما لا بد من أن يتضمن هذا البرنامج دعم الانتفاضة الفلسطينية وتصعيدها وتعبئة الجماهير لرفض التطبيع وتوفير الشروط اللازمة لقيام مقاومة عربية ـ إسلامية شاملة تتصدى للوجود الصهيوني وللاستعمار.

إن الصراع العربي ـ الصهيوني مواجهة تاريخية، وسياسية وحضارية، تمتد على مدى أجيال، ولا يمكن أن تحسمها حرب أو صلح أو تسوية طارئة أو ظرفية في حمأة الصراع.

من هنا، فإن رهان القوى الحية في الأمة كان وسيبقى على قدراتها ومواردها ووحدة إرادتها على المستوى القومي وفي إطار موازين ووحدة القوى القومية والإسلامية، وليس على موازين إقليمية ظرفية من صنع الغرب الأطلسي والقوى الدخيلة على المنطقة.

في إطار هذا الفهم للمواجهة التاريخية، طويلة الأمد بيننا وبين الصهيونية، ومتطلبات هذه المواجهة الآنية والمستقبلية، يكون النصر دائماً قدر الذين يختارون أن يكتبوا مصيرهم بإرادتهم وعقولهم ونبضات قلوبهم.

الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي

٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١

بيان صادر عن اجتماع الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المنعقد في بيروت يومي ٨ و٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

أولاً: عقدت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي دورتها الرابعة في بيروت يومي ٨ و٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ برئاسة الأمين العام الدكتور خير الدين حسيب وحضور أعضاء الأمانة العامة السادة د. أحمد صدقي الدجاني (فلسطين)، د. أسعد عبد الرحمن (فلسطين/الأردن)، أ. جاسم القطامي (الكويت)، د. حسام عيسى (مصر)، أ. حمد الفرحان (الأردن)، أ. رسول الجشي (البحرين)، اللواء طلعت مسلّم (مصر)، أ. عبد الإله بلقزيز (المغرب)، د. عصام نعمان (لبنان)، ليلى شرف (الأردن)، أ. محسنة توفيق (مصر)، أ. محمد فايق (مصر)، د. محمد المسعود الشابي (تونس)، أ. معن بشور (لبنان)، أ. نجاح واكيم (لبنان)، د. وميض نظمي (العراق).

ثانياً: ولقد ناقشت الأمانة العامة مجمل التقارير المقدمة إليها من الأمين العام حول مختلف أوضاع المؤتمر من النواحي التنظيمية، والمالية والسياسية... واتخذت القرارات المناسبة حولها، وأقرّ بشكل خاص وضع استراتيجيا وخطة عمل للمؤتمر القومي العربي والتحضير للمؤتمر القومي العربي الرابع.

ثالثاً: كما استعرضت الاتصالات الجارية لتشكيل هيئة قومية عليا لدعم الانتفاضة الفلسطينية لتنسيق الجهود بين اللجان القطرية الموجودة لدعم الانتفاضة، وقررت الاستمرار في العمل من أجل تشكيلها.

رابعاً: كما اطلعت على الاجتماعات والاتصالات التي جرت للإعداد لعقد المؤتمر القومي ـ الإسلامي الذي دعا إلى انعقاده المؤتمر القومي العربي الثالث في نيسان الماضي، وقررت المضي في تشكيل اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر بهدف توفير الظروف الملائمة لإنجاحه.

خامساً: وعلى صعيد الأوضاع العربية، ناقش المؤتمر مطولاً التقرير المقدّم من الأمين العام حول تقييم الأوضاع والتطورات العربية خلال الفترة التي تلت انعقاد المؤتمر القومي العربي الثالث في نيسان/أبريل الماضي.

وفي هذا المجال، سجل المؤتمر الملاحظات التالية:

١ ـ الوضع الدولي وانعكاساته على الوضع العربي

لا يمكن بحث الأوضاع العربية في معزل عن الوضع العالمي، الذي بات يؤثر في الأوضاع العربية أكثر من أي وقت مضى، ولا سيّما في ظل ازدياد الهجمة الغربية الأطلسية السياسية والعسكرية والثقافية للسيطرة على موارد النفط، ولفرض تنازلات خطيرة تمس الحقوق القومية الثابتة ولتفكيك الأمة العربية كمجتمع وحتى ككيانات.

فالنظام العالمي القديم/الجديد لم يستقر على حال بعد، ولا يزال في مرحلة سيولة قابلة لمشاهد (سيناريوهات) مختلفة. وإذا كانت الولايات المتحدة لا تزال القوة المهيمنة حالياً على هذا النظام، فإن هذه الهيمنة ليست نهائية بسبب أوضاعها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والاحتمالات المختلفة لنتائج انتخابات الرئاسة الأمريكية المقبلة، وبسبب بدء ظهور تجمعات أخرى اقتصادية يمكن أن تحتل أهمية ودوراً متزايداً في النظام العالمي، كالجماعة الأوروبية وألمانيا بشكل خاص، وكاليابان وفلكها في جنوب شرق آسيا من جهة أخرى. كما أن الأوضاع في الصين، وهي من الدول الكبرى التي تحتل مقعداً دائماً في مجلس الأمن، لم تتخذ شكلاً نهائياً بعد، وقد حققت خلال العقد الأخير أعلى معدّل للتنمية في العالم كما حققت خلال النصف الأول من العام الحالي معدّل تنمية مقداره ١٢ بالمئة سنوياً في الوقت الذي يعاني فيه النظام الرأسمالي في العالم أزمات حادة، وبالتالي فإن مستقبل دور الصين في النظام العالمي وتحالفاتها الممكنة ودورها في العالم الثالث لا يزال قابلاً لاحتمالات مختلفة قد يؤثر كل منها في مستقبل النظام العالمي والعالم الثالث بشكل أو بآخر. كما أن الأوضاع في روسيا، والجمهوريات السوفياتية الأخرى، وفي أوروبا الشرقية، لم تتخذ شكلاً محدداً بعد، وهي حبلى باحتمالات متباينة، وكلها قد تؤثر في الشكل الذي سيتبلور فيه النظام العالمي خلال السنوات المقبلة من العقد الحالي.

ومن هنا، فإن الأمانة العامة ترى أنه ليس في النظام العالمي بوضعه الحالي ما يدعو إلى التشاؤم أو التفاؤل الشديدين، وسيعتمد مقدار تأثير التطورات فيه على قدر ما يستطيع الوطن العربي أن يستفيد ويمارس قدراته الذاتية في توجيه التطورات المقبلة في هذا النظام العالمي إلى مصلحة، أو على الأقل بتقليل الآثار السلبية فيه.

٢ ـ دول الجوار الجغرافي

وفي هذا الإطار، أكّدت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي الحاجة إلى نظرة جديدة في التعامل مع دول الجوار الجغرافي، وإيران وتركيا وأثيوبيا بشكل خاص، ويجب أن تتغير النظرة من اعتبارهم خصوماً محتملين إلى قيام حوار وتخطيط وتنفيذ سياسات في اتجاه تحويلهم إلى جيران وأصدقاء، والتشديد على الرابط الحضاري الإسلامي في هذا المجال. وقد تكون إقامة حوار عربي ـ إيراني، وكذلك حوار عربي ـ تركي على المستويات الفكرية والسياسية غير الرسمية، مقدمات ضرورية لهذا الغرض، التي يمكن أن تساعد أيضاً صانع القرار العربي في ما بعد.

٣ ـ النظام الإقليمي العربي

وحول النظام الإقليمي، سجّلت الأمانة العامة الملاحظات التالية:

أ ـ إن هذا النظام في أسوأ حالاته، هو في حال قريبة من الشلل، وإن محاولات خارجية جادة تجري لإنهائه واستبداله بنظام شرق أوسطي يكون الكيان الصهيوني عنصراً أساسياً داخله.

ب ـ إن العلاقات العربية ـ العربية تعاني انقسامات وتوترات حادة لم تشهدها من قبل بهذه الحدة، وتجري محاولات لمد هذه الانقسامات على المستويات الشعبية أيضاً.

ج ـ إن مفهوم الأمن القومي العربي قد تم تخطِّيه وضربه في الصميم، قبل وأثناء وبعد أزمة الخليج الأخيرة، وتحولت بعض الأنظمة العربية، والخليجية منها بشكل خاص، إلى الاعتماد على الأمن الأجنبي المستورد بدلاً من الأمن القومي العربي.

د ـ إن الأنظمة العربية عموماً، وبدرجات مختلفة، لم تعد لديها خطوط حمر قومية لا تستطيع تجاوزها، وما كانت تفعله أو تتداوله سراً أصبحت تجهر به علناً، ومن دون مواربة أو خجل. وإنها تنطلق الآن من نظرة ومصلحة قطرية آنية وضيقة، وغالباً ما تكون مصلحة النظام وحتى الحاكم نفسه، بغضّ النظر عن النتائج المترتبة على الأقطار العربية الأخرى، وحتى على شعوب تلك الأقطار وأنظمتها في الأجلين المتوسط والطويل.

هـ ـ إن الشعوب العربية في أقطارها المختلفة مغيبة، بدرجة أو أخرى، عن المشاركة في صنع القرارات المصيرية، وإن الخطوات المتواضعة والخجولة التي خطاها البعض في مجال الانفتاح والتعددية السياسية ما لبث أن انتكس بعضها ولا يزال القليل الباقي منها مجهول المصير. كما أن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان مستمرة ومتزايدة على امتداد الوطن العربي، في وقت تجنح فيه الكثير من السياسات المتبعة على صعيد الأمن الداخلي إلى ردود أفعال متسرعة تنتهك القوانين المرعية وحقوق الإنسان، بما ينذر بالمزيد من الكوارث الأمنية.

و ـ لم يسبق أن تم اختراق أجنبي للنظام الإقليمي العربي بشكل مكشوف وبالدرجة والخطورة التي تمّ بها خلال العقد الأخير، والسنتين الأخيرتين بشكل خاص، وعادت القواعد الأجنبية إلى الأرض العربية بشكل مكشوف وصريح وبأموال عربية.

ز ـ إن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت واقعياً، عضواً فاعلاً رئيساً، وإن كان غير رسمي، في ما تبقى من النظام الإقليمي العربي ومؤسساته الرسمية.

ح ـ إن الجامعة العربية تعيش شلالاً لم تعرفه من قبل يتجلى بالعجز الكامل عن تضميد الجراح العربية المتزايدة، وعن إنقاذ أقطار عربية من مآسٍ تهدد وجودها.

ط ـ إن هناك حاجة إلى مصالحة عربية شاملة بما فيها المصالحة الفكرية والسياسية بين النخب العربية. كما أن هناك حاجة إلى مصالحة بين الأنظمة العربية وممارسة كل الضغوط المختلفة من أجل ذلك، لأن استمرار خلافاتها وصراعاتها الحالية سيؤدي إلى مزيد من الانهيار العربي.

وفي هذا الإطار، قررت الأمانة العامة تأليف «لجنة مصالحة» من بين أعضاء المؤتمر القومي العربي ومن خارجه، تكون لها الاستقلالية والمصداقية والثقل السياسي والمعنوي، تتولى الاتصالات اللازمة على المستويين الرسمي والشعبي، بحسب طبيعة كل مشكلة لإيجاد حلول لها والتوفيق ما أمكن بين الأطراف العربية حولها، وأن يتم عملها، بحسب كل حالة، بالشكل والوسيلة التي تضمن أكبر قدر من النجاح.

٤ ـ القضية الفلسطينية ومؤتمر السلام

بعد انقضاء أكثر من عشرة أشهر على بدء مؤتمر التسوية في مدريد، والذي سجلت الأمانة العامة للمؤتمر موقفها المبدئي منه، وحذّرت من مخاطره على مجمل الحقوق العربية الثابتة، تسجّل الأمانة العامة الملاحظات التالية:

أ ـ إذا كانت نتائج أية مفاوضات لا بد من أن تعكس طبيعة موازين القوى بين الأطراف المتفاوضة، فإن الميزان بين إسرائيل والعرب قد اختل بشكل أكبر بعد أزمة الخليج لصالح إسرائيل، بسبب ما حصل للعراق من جهة، وللانقسامات العربية التي تمخضت عنها من جهة أخرى، ولغياب التنسيق الفاعل حتى بين من كان منها عضواً في «التحالف».

ب ـ رغم الكوارث العربية التي نجمت عن حرب الخليج، إلا أنها فرضت على الولايات المتحدة، بسبب الإحراج الدولي وللحفاظ على الأنظمة العربية الصديقة لها أمام شعوبها، أن تعطي اهتماماً جدياً جديداً لحل مسألة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهو اهتمام لم يكن موجوداً قبل أزمة الخليج.

ج ـ إن الأنظمة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية باتت تعتمد الآن وتراهن بشكل أساسي في مفاوضاتها على مدى ما يمكن أن تمارسه الولايات المتحدة من ضغوط على إسرائيل للحصول على تنازلات منها لتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

ولكنه نظراً إلى الوضع العربي الراهن، وزيادة اختلال التوازن بين العرب وإسرائيل، وبسبب سيطرة الولايات المتحدة الفعلية على مصادر النفط في الخليج، فإن مدى ما يمكن أن تمارسه الولايات المتحدة من ضغوط على إسرائيل، لا يتوقع أن تصل إلى ما يمكن أن يحقق الحد الأدنى من المطالب العربية.

د ـ واضح من مسيرة مفاوضات التسوية وجداول اجتماعاتها، أن هناك إصراراً على رفض أي حديث عن فلسطين ١٩٤٨، وأن كل المفاوضات تدور حول الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، ما عدا القدس حيث تطرح أفكار للتعامل حول بعض الأماكن المقدسة فيها، وليست حولها كجزء من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. ما يُطرح أفكار خطيرة، كمشاريع الكونفدرالية الثنائية الفلسطينية ـ الإسرائيلية، أو الثلاثية الفلسطينية ـ الأردنية ـ الإسرائيلية، ضمن مخطط عام لفرض التطبيع الشامل بين العرب والوجود الصهيوني.

هـ ـ إن الأوضاع الانتخابية للرئاسة الأمريكية المقبلة، قد وضعت الرئيس بوش في وضع الحريص على تحقيق تقدم في مفاوضات التسوية، وبخاصة في مجال الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة، كورقة يعول عليها في استعادة بعض شعبيته المنهارة، وقد يتم ذلك من خلال الضغط على إسرائيل أو من خلال الضغط على العرب أو الاثنين معاً، والاحتمالان الثاني والثالث هما الأرجحان.

و ـ إن استمرار انخفاض شعبية الرئيس بوش، وقرب موعد الانتخابات، واحتمالات فشله في الانتخابات، قد لا تشجع الجانب الإسرائيلي على تقديم التنازلات الحقيقية المطلوبة، حتى لو توافرت لدى الإدارة الأمريكية الحالية الرغبة في الضغط على إسرائيل، وبخاصة بعد أن حصلت إسرائيل على ضمانات قروض بقيمة عشرة بلايين دولار لتمكينها من تنفيذ مشروعها الاستيطاني واستيعاب مهاجرين جدد، بكل ما يعنيه هذا المشروع من مخاطر توسعيّة تشكل خطراً على الأرض والسيادة العربية.

ز ـ إن فشل الرئيس بوش في الانتخابات الرئاسية المقبلة سيعيد خلط الأوراق من جديد، بسبب اختلاف درجة اهتمامات الحزب الديمقراطي ومرشحه بالسياسة الخارجية وتعاطفه الأكثر مع إسرائيل، وما سيترتب على فشل الرئيس بوش من تأثير في الأنظمة الخليجية وحكامها بسبب اختلاف نظرة الجمهورين التقليديين (وبوش من مدرستهم) عن نظرة الديمقراطيين في أمريكا، وبسبب ما يتمتع به الرئيس بوش أيضاً من علاقات ومعرفة شخصية بحكّام الخليج.

ح ـ وإزاء كل هذا يصبح التساؤل مشروعاً عمّا إذا كان العرب، منفردين ومجتمعين، قد أعدوا العدّة لمواجهة هذه الاحتمالات المختلفة للتطورات المحتملة في الإدارة الأمريكية والسياسات التي ستتمخض عنها، وبخاصة ما يتعلق بالقضايا العربية.

وفي مواجهة هذا المسار الانحداري المتسارع، أكّدت الأمانة العامة ما يلي:

١ ـ ضرورة اتساع نطاق التمسك الشعبي العربي والإسلامي بالثوابت القومية والحقوق الوطنية الكاملة غير القابلة للتصرف، واعتبار أن أية نتائج تفرزها اللحظة السياسية الراهنة، بكل ما فيها من وهن وإحباط وخيبة، لا تلزم الأمة العربية بجماهيرها وأجيالها المقبلة.

٢ ـ ضرورة أن تقرن المواقف المبدئية بخطط عملية جدية تستهدف دعم واستنهاض آليات ومؤسسات المقاومة الشعبية العارمة، ولا سيما الانتفاضة الشعبية المجيدة في فلسطين، والمقاومة الباسلة في جنوب لبنان، والتمسك بالهوية العربية للجولان.

٣ ـ ضرورة تعزيز التعاون والتكاتف والتلاحم بين قوى المقاومة الحيّة في الأمة، ولا سيّما بين التيارين القومي العربي والإسلامي وسائر التيارات المقاومة للهيمنة الاستعمارية للأمة.

٤ ـ ضرورة الاستمرار في العمل لإحياء التضامن العربي على المستوى الرسمي، وتعزيز الحريات الديمقراطية وصيانة حقوق الإنسان باعتبار أن من شأن ذلك أن يسهم في تعبئة الطاقات العربية لمواجهة مخططات التيئيس والإحباط وإشغال المواطن العربي عن قضيته المركزية.

٥ ـ الحصار والحظر الجوي في العراق

وفي هذا المجال، أكدت الأمانة العامة جملة مواقف:

أ ـ أنه من منطلق قومي يجب التمييز بين النظام العراقي وبين العراق شعباً وأرضاً.

ب ـ مع مسؤولية النظام العراقي عن اجتياح الكويت وما نجم عنه، إلّا أنه لا يمكن النظر إلى أزمة الخليج بدءاً من اجتياح العراق للكويت، بل لا بد من وضعها في إطارها الإقليمي والدولي، وأنه إذا تركنا مسؤولية أمريكا ورغبتها في تدمير القدرات العسكرية والاقتصادية العراقية، فإن أطرافاً عربية رئيسة أخرى تتحمل مسؤولية كبيرة في تمكين الولايات المتحدة من استبعاد حل عربي للأزمة وتمكين الأخيرة من تدمير قدرات العراق بشكل تجاوز متطلبات «تحرير» الكويت.

ج ـ إن الشعب العراقي ليس الشعب العربي الوحيد الذي لم يختر حاكمه بنفسه، وإنه ليس الشعب العربي الوحيد غير الراضي عن حاكمه، وإنه ليس الشعب العربي الوحيد غير القادر على تغيير حاكمه. ولذلك فإن استمرار الحصار الاقتصادي على الشعب العراقي واستمرار معاناة هذا الشعب (رغم عدم إنسانية هذه الوسيلة ورغم ثبوت فشلها في تغيير النظام العراقي) هي مسؤولية تتحملها الأنظمة والشعوب العربية جميعاً، ونحن منها.

د ـ إن تاريخ الشعب العراقي يشهد بشموخ أنه لم يقصّر يوماً في قضية قومية، وإن استمرار السكوت عن الحصار الاقتصادي عليه، لا يمكن إلا أن يترك آثاراً سلبية وجروحاً في نفسية هذا الشعب، ما سينعكس سلباً على المستقبل العربي.

هـ ـ إن الشعب العراقي هو وحده الذي يقرر مصيره ومصير النظام الذي يحكمه، وإن البديل الأمريكي من النظام الحالي ليس هو خيار الشعب العراقي وإن كل من يسعى ويسكت على اعتماد

هذا البديل الأمريكي، يتحمل مسؤولية تاريخية كبيرة في ما قد تلحق تلك المحاولات من ضرر بالعراق وشعبه.

و ـ إن قبول مبدأ أن تتولى الولايات المتحدة تغيير حاكم عربي أو حتى السكوت عن ذلك مسألة خطيرة فإذا نجحت أمريكا في ذلك فلن يبقى حاكم عربي يأمن مستقبله إلا برضا أمريكي وخضوع تام لمشيئتها.

ز ـ إن فرض الحظر الجوي الأخير على جنوب العراق، وبعد أكثر من سنة ونصف على انتهاء الحرب، وأياً كانت التبريرات التي تُساق من أجله، هو عمل غير قانوني وفيه خروج على قرارات مجلس الأمن وما يسمى «الشرعية الدولية»، وقد تكون مقدمة لتقسيم العراق، والسيطرة على نفط الجنوب العراقي، وحماية الحدود بين العراق وكل من السعودية والكويت، إضافة إلى اعتبارات انتخابية أمريكية، وإلى أن قوات «التحالف» التي دمرت كل مرافق الحياة الرئيسية في العراق وبنيته التحتية ولم تفرق بين جنوب العراق ووسطه وشماله. كما لا يحتاج العراقيون الذين يسكنون جنوب العراق إلى حماية من أمريكا أو غيرها، وهم المعروفون بعروبتهم ووطنيتهم وعراقيتهم. وإذا كان بعض الأنظمة العربية قد سجل تحفظاً خجولاً حول فرض هذا الحظر الجوي، فإن هناك حاجة إلى عمل شعبي واسع ومنسق وفاعل لوقف هذه الهجمة لتقسيم العراق.

وبناءً عليه، فإن الأمانة العامة تقرر ما يلي:

١ ـ دعوة الحكومات العربية والإسلامية كافة، والمجتمع الدولي بكل مؤسساته، إلى تحمّل مسؤوليته الكاملة تجاه الشعب العراقي والعمل على رفع فوري وغير مشروط للحصار المضروب عليه.

٢ ـ دعوة الحكومات العربية والإسلامية كافة، والمجتمع الدولي بكل مؤسساته، إلى وقف الانتهاك الفاضح للسيادة الوطنية العراقية المتمثل بفرض حظر جوي على شمال وجنوب العراق بكل ما يحمله هذا الانتهاك من بذور مشروع لتقسيم العراق والمنطقة بأسرها.

٣ ـ دعوة الحكومة العراقية إلى انتهاج سياسة الانفتاح الديمقراطي والحوار مع كل القوى السياسية المخلصة واعتماد المشاركة الشعبية واحترام حقوق الإنسان، لأن من شأن مثل هذه الإجراءات أن تسهم في تعبئة الطاقات الشعبية العراقية لمواجهة المخططات الأجنبية، كما تسهم في صياغة وحدة العراق الوطني وتسد الطريق أمام محاولات الاستغلال الاستعمارية والصهيونية.

٦ ـ الأوضاع في الخليج العربي

وفي ما يتعلق بالأوضاع في الخليج العربي، سجّلت الأمانة العامة الملاحظات التالية:

أ ـ إن السيطرة الاستعمارية المباشرة، والأمريكية بشكل خاص، قد عادت إلى الخليج، بموافقة وترحيب من النظم الحاكمة فيها، ومن بعض النخب وبعض القطاعات الشعبية في بعض أقطارها.

ب ـ قلّ اهتمام النظم الحاكمة في الخليج بتطوير أنظمتها وبالانفتاح السياسي على شعوبها بالمشاركة السياسية فيها، بعد أن أمّنت الحماية الأجنبية لبقائها... وفي هذا المجال تتطلّع الأمانة العامة إلى الانتخابات المقبلة في الكويت، آملة أن تكون فرصة إيجابية للتطوير الديمقراطي والوطني ومدخلاً إلى تجاوز الآثار السلبية لحرب الخليج. كما تدعو بقية أقطار الجزيرة والخليج العربي إلى الانفتاح السياسي واعتماد الانتخابات النيابية كطريق للمشاركة الشعبية، بديلاً من المجالس الاستشارية المعينة أو في طريق التعيين.

ج ـ هناك انكفاء خليجي وابتعاد عن بقية أجزاء الوطن العربي، وحتى عمّن وقفوا إلى جانب الكويت، وعن كل ما هو عربي وقومي. ولكن في مقابل هذا الانكفاء، تسجّل الأمانة العامة ارتياحها البالغ للتحرك الذي تقوم به بعض النخب الخليجية في إطار «الملتقى الخليجي» وغيره للسعي إلى الإصلاح والتطوير الديمقراطي.

د ـ حدث تبدّل واضح في أولويات واهتمامات أنظمة الخليج، ولدى بعض النخب والقطاعات الشعبية في بعض أقطارها.

هـ ـ إن الأوضاع الاقتصادية في الخليج تزداد تدهوراً، وقد تلاشت الفوائض المالية لدى معظمها، عدا الإمارات، ويتوقع أن يزداد عجزها المالي وديونها الخارجية خلال بقية العقد الحالي.

و ـ إن مجلس التعاون الخليجي قد فشل حتى الآن في تحقيق أهدافه، وإن الخلافات والمخاوف بين أعضائه تزايدت.

ز ـ لقد تخلى معظم بلدان الخليج عن أي ارتباط بالأمن القومي العربي، واتجهت إلى استيراد أمنها الوطني من خلال الأمن الأجنبي والقواعد والجيوش الأجنبية.

ح ـ يجري بشكل منظم ومتزايد استبدال العمالة العربية بعمالة أجنبية آسيوية وغيرها، والتي ستجعل المواطنين في عدد منها أقلية بين مجموع السكان القاطنين فيها، مع احتمال أن تفرض على هذه الأنظمة باسم حقوق الإنسان منح الأجانب الآسيويين منهم إقامة دائمة وحتى جنسية محلية، والذي قد يؤدي إلى أن تشكل هذه العمالة الآسيوية أكثرية سكان بعض هذه البلدان وتفقد عروبتها. إن الحفاظ على عروبة «أرض» الخليج هي مسؤولية ومهمة قومية يجب التصدي لها منذ الآن ومن دون هوادة.

ط ـ هناك حاجة إلى العمل والتواصل على المستوى القومي مع شعوب أقطار الخليج العربي ونخبه، وإعادة التواصل معهم، مهما كانت المرارة لديهم أو منهم.

ي ـ تسجّل الأمانة العامة لبعض المسؤولين في الخليج بعض الإشارات الإيجابية تجاه رفض الحصار والحظر الجوي على العراق، كما تسجّل بعض المبادرات الإيجابية لبعض الشخصيات الوطنية الخليجية التي تبرّعت بالدواء والمواد الطبية لشعب العراق، مؤكدة أنه بمثل هذه المبادرات وتوسيعها يمكن تجاوز الآثار النفسية السلبية لأزمة الخليج.

٧ ـ الأوضاع في المغرب العربي

وإذ تسجّل الأمانة العامة للمؤتمر البوادر الواعدة بنهوض الوضع السياسي والشعبي في المغرب العربي، وعلامات التماسك في صفّه الوطني. وإذ تسجّل بارتياح نجاح الحركات الوطنية في المغرب العربي في كسب فصل مهم من فصول معركة التعريب ضد الهجوم المعاكس للتيار الفرنكوفوني المنظم، والتقدم حثيثاً نحو كسب فصل حساس من فصول المعركة الديمقراطية والدستورية. وإذ تنوّه بتعاظم الوعي الديمقراطي وانتشار فكرة حقوق الإنسان في مساحة واسعة من خريطة المجتمع المدني... تودّ الأمانة العامة أن تشير إلى قلقها من:

أ ـ ما تعرّض له المسار الديمقراطي الجزائري من تعطيل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ مما فوّت على الجزائريين والعرب فرصة نادرة للانتقال السلمي المتحضّر إلى النظام الديمقراطي، ووضع الجزائر على أبواب حرب أهلية خطيرة بدأت نذرها تطل منذ الآن. وفي هذا الإطار، تدعو الأمانة العامة إلى ضرورة استئناف المسار الديمقراطي في الجزائر وتغليب الحكمة وروح الحوار في معالجة الأزمات الساخنة الراهنة، لتجنيب الجزائر احتمالات الفتنة والتفكيك الزاحفة على أبوابها.

ب ـ تطور الأحداث في تونس، ولا سيّما سلسلة المحاكمات والضغوط الأخيرة، علماً أن تجاهل القوى السياسية لبعضها وسقوطها في وهم استمرارية وحدانية الحزب أو هيمنة حركة سياسية واحدة واحتكارها للمعارضة، ثم للحكم، قد جرّ البلاد إلى صراعات لا طائل من ورائها سوى إضعاف البلاد ككل وتقلّص الحريات وتفشي العنف وهدر حقوق الإنسان مما يعطّل دور تونس عربياً ودولياً ويمنعها من مواصلة حركتها التنموية... وأكدت الأمانة العامة أن الدرس الذي يجب أن تستخلصه القوى السياسية كافة هو ضرورة تعايش مختلف الاتجاهات وقبولها اللعبة الديمقراطية بما فيها تداول السلطة بشكل سلمي، ذلك أن البديل من مثل هذا التعايش الديمقراطي سيؤدي إلى المزيد من تغلغل التأثير الأجنبي السياسي والإعلامي في أوساط الحكم والمعارضة على حد سواء وعلى حساب المصلحة الوطنية والقومية لشعب تونس العربي.

ج ـ بعض المظاهر المخلّة بأبسط المبادئ الديمقراطية في المغرب الأقصى، ولا سيّما لجهة الإعلان عن أرقام بالغ فيها لنتائج الاستفتاء على الدستور، وللاستمرار في اعتقال رموز نقابية بارزة كعضو المؤتمر القومي العربي المناضل نوبير الأموي. وفي هذا الإطار، تدعو الأمانة العامة السلطات المغربية إلى احترام تعهداتها والتزاماتها العلنية باحترام الإرادة الشعبية في الاستحقاق الانتخابي المقبل (في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢) بما يسمح للمغرب أن يوفر على نفسه اجتياز معاناة الانتقال الصعب إلى الديمقراطية.

كما تبدي الأمانة العامة اعتزازها بالصحوة الشعبية المغربية المتصاعدة والتي جسدت نفسها أخيراً بوحدة فصائل الحركة الوطنية في إطار (الكتلة الديمقراطية) التي تنتظرها مهام كبرى في عملية الاستنهاض الديمقراطي والوطني والقومي في المغرب.

٨ ـ الحصار على ليبيا

توقفت الأمانة العامة أمام استمرار الحصار المفروض على الشعب الليبي تحت ستار ما يسمى الشرعية الدولية، وجددت تضامنها مع الشعب العربي الليبي، ودعت الأمة العربية الإسلامية، حكومات وشعوباً، إلى السعي إلى فك الحصار عن ليبيا.

كما أنها تدعو النظام الليبي إلى مراجعة جريئة وسريعة لسياساته وممارساته باتجاه إطلاق الحريات الديمقراطية للشعب الليبي، انطلاقاً من أن حرية المواطن تبقى هي الضمانة الرئيسية للحفاظ على حرية الوطن وسيادته بوجه كل الغزاة والطامعين.

ومن جهة ثانية، تبدي الأمانة العامة أسفها للحملة التي تشنها بعض أجهزة الإعلام الليبية الرسمية وشبه الرسمية ضد العروبة والقومية العربية.

٩ ـ الأوضاع في لبنان

تسجل الأمانة العامة اعتزازها بصمود الشعب اللبناني ومقاومته الباسلة للاحتلال الصهيوني في الجنوب، كما تعرب عن تضامنها الكامل مع هذا الشعب بوجه المصاعب الاجتماعية والاقتصادية والحياتية المتفاقمة التي تواجهه، مشددة على ضرورة تحمّل كل الدول العربية والمؤسسات الدولية مسؤوليتها الكاملة لمساعدة الشعب اللبناني على إعمار بلاده، وتجاوز المحنة الاقتصادية التي تواجهه، وفي طليعة هذه الإجراءات الإسراع في تشكيل الصندوق الدولي والعربي لإعمار لبنان الذي أقرّ في اتفاق الطائف.

ولقد توقفت الأمانة العامة أمام إجراء انتخابات نيابية للمرة الأولى في لبنان منذ عشرين سنة، فأبدت ارتياحها لنجاح سبعة من أعضاء المؤتمر القومي العربي في هذه الانتخابات، إضافة إلى عدد من زملائهم من ممثلي تيار التغيير والمقاومة. غير أنها في الوقت نفسه أبدت قلقاً من بعض الأجواء السلبية التي رافقت العملية الانتخابية على نحو يهدد بإعادة لبنان إلى أجواء الانقسام الداخلي.

وفي هذا الإطار، تتوجه الأمانة العامة إلى كل القوى المعنية بالشأن اللبناني إلى ضرورة اتخاذ مبادرات جريئة وسريعة لتجاوز هذه الأجواء السلبية واستعادة الزخم في دفع المسيرة السلمية والوفاقية في لبنان، انطلاقاً من أن الحفاظ على الوحدة الوطنية في لبنان هو مهمة قومية رئيسة في مواجهة مخطط التقسيم الصهيوني والاستعماري.

الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي

١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

تصريح صحافي من الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي حول مشروع اتفاق «غزة ـ أريحا أولاً»

صرّح ناطق باسم الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي بما يأتي:

إزاء الأنباء والتصريحات المتواترة حول توصّل حكومة «إسرائيل» وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى اتفاق في شأن مشروع «غزة ـ أريحا أولاً»، وعشية التوقيع المرتقب عليه.

يهم الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي أن تنبّه إلى مخاطر مثل هذا الاتفاق على الحقوق القومية التاريخية للأمة العربية والحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، هذه المخاطر التي من شأنها أن تقود إلى مزيد من الانهيار والتفكك على الساحتين الفلسطينية والعربية.

والأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي إذ تتابع بقلق واهتمام التطورات البالغة الخطورة المتصلة بالاتفاق المرتقب، تدعو القيادات الفلسطينية المعنية، ولا سيما تلك المضطلعة بمسؤوليتها في منظمة التحرير الفلسطينية، إلى تدارك الموقف الخطير بالإحجام عن الانزلاق إلى الموافقة على توقيع اتفاق ينطوي على هذا القدر من المخاطر والتنازلات، كما تدعو إلى عقد قمة عربية عاجلة تضع حداً لحال الانهيار المتفاقم، وتلجم أي تفرّد في مواجهة قضايا مصيرية تمسّ حقوق الأمة ومستقبل أجيالها. كما تهيب الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي بالقوى الشعبية العربية للتحرّك والتعبير عن مواقفها الرافضة للاتفاق والعمل على الحؤول دون توقيعه.

وسوف تصدر الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي بياناً مفصلاً بموقف المؤتمر بعد الاطلاع على تفاصيل الاتفاق واستكمال المعلومات والملابسات المتعلقة به.

بيروت، في ١٩٩٣/٨/٣١

بيان صادر عن الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي حول الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية

مدخل

سيُذكر يوم الأول من شهر أيلول/سبتمبر من عام ١٩٩٣ في تاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني بأنه اليوم الذي أُعلن فيه خبر توصّل حكومة «إسرائيل» و«قيادة منظمة التحرير الفلسطينية» إلى مسودة اتفاق بشأن «اعتراف متبادل» و«إعلان مبادئ حول ترتيبات حكومة انتقالية ذاتية» من خلال مفاوضات سرية جرت في أوسلو عاصمة النرويج. وستحفظ الذاكرة التاريخية لأمتنا وقع هذا الحدث الجلل في أوساطها، وكيف هزّ الشعب العربي الفلسطيني وسائر شعوب الأمة العربية كافة هزاً عنيفاً، وأثار تساؤلات مفعمة بريبة توجّس في أوساط شعوب العالم الإسلامي وأحرار العالم العاملين لقضية التحرير والمؤمنين باقتران السلام بالعدل. كما ستحفظ الذاكرة التاريخية ما رافق هذا الحدث من «دعايات إعلام أزمات» كان همّها تزيين الاتفاق وتسويقه وسلب وعي الإنسان العربي وشلّه عن التفكير. وستحفظ أيضاً ما اقترن به هذا الحدث من تحرّكات قوى الهيمنة الدولية لفرض الاتفاق وجعله أمراً واقعاً بأساليب شتى من الترغيب والترهيب.

وسيُذكر الأسبوع الثاني من شهر أيلول/سبتمبر من عام ١٩٩٣ في تاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني مقترناً بإبرام اتفاق «الاعتراف المتبادل» يوم التاسع عبر رسائل متبادلة، وتوقيع اتفاق «إعلان المبادئ» يوم الثالث عشر في «حفل مشهود» في البيت الأبيض الأمريكي بواشنطن. وستحفظ ذاكرتنا التاريخية ما أثاره ذلك الحفل من ذكريات مريرة وما تضمنه من مساس بنضال أمتنا. كما ستحفظ مشاعر الغضب والألم التي أثارتها النصوص المملاة على الطرف العربي الفلسطيني في «الاعتراف المتبادل»، ووجع الجرح الغائر الذي سببته في نفسية الأمة.

لقد بدت الحاجة ماسة وسط أجواء هذا الحدث الجلل إلى أن تتماسك الأمة بعد وقوع هذا الزلزال، وأن يُعمِل أبناؤها الفكر ويُمعنون النظر في المرحلة الجديدة التي دخلها الصراع العربي ـ الصهيوني لوعي أبعادها وسبر أغوارها وتحديد متطلبات مواجهة تحدياتها، وحزم الأمر والمبادرة إلى الفعل، منطلقين من إيمان بالله لا يتزعزع وثقة قوية بأمتهم المجاهدة وبالشعب العربي الفلسطيني صاحب الانتفاضة المباركة وبالأحرار في العالم.

وإسهاماً في تلبية هذه الحاجة الماسة ونهوضاً بمسؤولية الفكر، عقدت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي دورة اجتماعات يومي ٢٧ و١٩٩٣/١٠/٢٨ ببيروت، ناقشت خلالها هذه المرحلة الجديدة في ضوء إبرام «الاتفاق الإسرائيلي ـ الفلسطيني». وقد استحضرت في مناقشاتها الحوار الذي دار في الساحة العربية وساحة الحضارة العربية ـ الإسلامية وساحات عالمنا الأخرى، واستخلصت الأفكار الرئيسة التي تضمنها هذا الحوار، ووقفت أمام ما بلوره الفكر العربي بشأن الاتفاق والمرحلة الجديدة، وسجلت بالتقدير إسهام «أهل الرأي» العرب الذين عالجوا الأمر بموضوعية والتزام بمسؤولية الكلمة، مستلهمين نبض جماهير أمتهم، وتأمّلت التفاعلات الحادة الجارية في مختلف أوساط الأمة، وما كشفت عنه من حس دقيق لدى الجماهير يمكّنها من التمييز بين الصالح والطالح، وحدس نافذ لدى جيل الشباب يمكّنه من استشراف المستقبل والنهوض بمتطلبات المرحلة الجديدة.

إن الوفاء بمتطلبات هذه المرحلة الجديدة يقتضي من أبناء الأمة جميعاً الالتزام بمحددات واضحة في التعامل معها نابعة منّا معبّرة عنا. كما يقتضي تقويماً علمياً دقيقاً لهذا الاتفاق الذي وُصف بأنه «زلزال سياسي قد يؤدي إلى تغييرات في التضاريس السياسية لوطننا العربي وانهيارات في بناها وتكويناتها»، وتشوّف تداعياته ومضاعفاته وما ينتج عن فرضه من حقائق على أرض الواقع. ويقتضي أخيراً تحديد ما ينبغي على الأمة عمله على صعيد مواجهة المرحلة.

١ ـ في محددات التعامل مع المرحلة الجديدة

أول هذه المحددات، هو الاحتكام إلى العقل دون المساس بالوجدان والدراسة الموضوعية التي تلتزم مبادئ أساسية لا تخرج عليها ولا تتصرف بها، **أولها**، إيفاء كل إنسان قدره وموضعه من الجهاد وحقه في الاجتهاد، و**ثانيها**، الالتزام بأن يبقى البحث موضوعياً لا يتناول الشخوص بل يتابع النصوص، و**ثالثاً**، التمسّك بضرورة الابتعاد عن كل أمر قد يحوّل اختلاف الآراء إلى تناقض في المواقف، يجب أن لا تؤدي إلى صدام ومجابهة بين الأطراف.

ثاني هذه المحددات، هو إدراك أن الأمة جميعها في سفينة واحدة، وأن كل أبنائها على اختلاف آرائهم ومواقعهم في خندق واحد في مواجهة عدو متربّص بهم. فالمعركة اليوم كما كانت من قبل هي بيننا وبينه.

ثالث هذه المحددات، هو الانطلاق من أن قضية فلسطين هي جوهر الصراع العربي ـ الصهيوني، وأنها في المنشأ والمسار والمصير قضية عربية قومية، وأن هذا الصراع هو بين الأمة من جهة أخرى، الذي استهدف بالغزوة الصهيونية لفلسطين الوطن العربي كله ودائرة الحضارة العربية ـ الإسلامية، وعمد إلى تمكين إسرائيل من احتلال أراضٍ عربية أخرى.

رابع هذه المحددات، هو استذكار أن قضية فلسطين الواحدة تتضمن أجزاء أربعة رسم ملامحها تطورُ الصراع، وهي الجزء الخاص بالقدس، والجزء الخاص ببقية الأراضي الفلسطينية العربية المحتلة عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقضية أبناء فلسطين المشردين منذ عام ١٩٤٨، وقضية أبناء فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ في الكيان الصهوني؛ وأن عملية التسوية التي بدأت في مؤتمر مدريد يوم ١٩٩١/١٠/٣٠ باسم «سلام الشرق الأوسط» اقتصرت على التعامل مع الجزء الخاص بأراضي الضفة والقطاع، وحاولت إسقاط الأجزاء الباقية أو الالتفاف عليها.

خامس هذه المحددات، هو وضوح المقياس الذي نعتمده في قياس أي اتفاق بشأن هذا الصراع العربي ـ الصهيوني في ضوء المحددين السابقين. فهذا المقياس في ما يخص البعد العربي في الصراع هو «أمن هذا الوطن العربي ودائرته الحضارية والحفاظ على مصالحها». وهو في ما يخص البعد الفلسطيني المتفرع من هذا البعد العربي «الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني على حد تعبير الشرعية الدولية.. حقه في العودة وحقه في تقرير المصير وحقه في إقامة الدولة المستقلة».

سادس هذه المحددات، هو استحضار الهدف النهائي الذي تسعى إليه أمتنا العربية على الصعد المحلية والإقليمية والدولية وهو استتباب السلام القائم على العدل وازدهار العمران الحضاري استلهاماً لروح الحضارة العربية ـ الإسلامية التي شارك في بنائها مسلمون ونصارى ويهود ومؤمنون بأديان أخرى ولم تعرف في تاريخها بروز «مشكلة يهودية» كما حدث في حضارة أخرى. وهذا الحدث النهائي يتطلب العمل من أجل إقامة نظام عالمي أساسه العدل وتعارف الحضارات وتعاونها. وهو يدعو إلى أن يكون المقياس الذي نعتمده في قياس أي اتفاق في بعده الدولي هو «احترام الشرعية الدولية ومقاومة الهيمنة والطغيان» و«نبذ الصهيونية» العنصرية التوسعية.

سابع هذه المحددات، هو استذكار حقيقة أن الصراع العربي ـ الصهيوني هو من الصراعات الممتدة التي مرّت بمراحل، وله أبعاده المحلية والإقليمية والدولية، ولن يتحقق إنهاؤه إلّا بإزالة مسبباته، وهو يحتاج في التعامل معه إلى الصبر على الوفاء بمتطلباته والتحلّي بالنفس الطويل والثقة بقدرة الأمة على المواجهة، وتمثل روح الانتفاض والمقاومة فيها.

إن الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي، وهي تستحضر ما جاء في بيانها الصادر في ١٩٩١/١٠/٢٥ قبيل انعقاد مؤتمر مدريد الذي تضمن محددات التعامل وحذّر من مغبّة القبول بشروط عملية التسوية التي أطلق عليها اسم «سلام الشرق الأوسط»، وأوضح أن «الحقوق التاريخية للشعوب والأمم لا يجوز التصرف فيها تحت وطأة ظرف ضاغط، كما لا يجوز لقيادة أو جيل

أو لقطر أو لمجموعة أقطار أن تتصرف بحقوق الأمة كلها»، لتدعو أبناء الأمة العربية كافة إلى الوفاء بمتطلبات المرحلة الجديدة في الصراع العربي ـ الصهيوني، وهي على ثقة من التزامهم بهذه المحددات الواضحة في التعامل مع هذه المرحلة، وفي قراءة الاتفاق وتقويمه.

٢ ـ في قراءة الاتفاق وتقويمه

لقد نظرت الأمانة العامة بإمعان في الاتفاق الذي تم إبرامه بين «حكومة إسرائيل وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية» في شقّه الخاص بـ «الاعتراف المتبادل» وشقّه الخاص بـ «إعلان المبادئ» فدرسته من حيث ارتباطه بما يجري في منطقتنا العربية وشكله ومضمونه وانعكاساته، وما يتصل به من مفاوضات بشأنه ميزانية واقتصاد ووضع انتقالي ووضع دائم وتشريع وترتيبات. وتوصّلت إلى مجموعة أمور:

أولاً: إن إبرام هذا الاتفاق يقع ضمن سعي قوى الهيمنة الدولية والحركة الصهيونية إلى إقامة نظام شرقي أوسطي في دائرتنا الحضارية العربية ـ الإسلامية تكون «لإسرائيل» فيه اليد العليا. وقد بدا واضحاً من نصوص «إعلان المبادئ» أن ساحة الاتفاق تتجاوز فلسطين إلى المنطقة وأنه لا يحصر مفاعيله ونتائجه بطرفيه فحسب، بل يشمل أطرافاً أخرى لم تشارك في توقيعه ولا في التفاوض حوله أصلاً. وهذا ما يؤكد أنه ليس شأناً فلسطينياً فحسب، كما يحاول البعض أن يصوره، وإنما هو شأن عربي ـ إسلامي واسع تُعنى به شعوب المنطقة وأنظمتها بشكل كبير.

ثانياً: لقد جاء إبرام الاتفاق في وقت اتخذ العدو الإسرائيلي فيه قراراً بالهروب من «جحيم قطاع غزة» على حد تعبيره، والانتفاضة لا تزال تعطي، وقد بدأ حدٌّ أدنى من التنسيق العربي الرسمي بشأن مباحثات التسوية الثنائية الجارية في واشنطن، والرأي العام العربي يطالب بالمصالحة العربية وتقوية النظام العربي، والمناخ السائد على المستوى الرسمي العربي يشير إلى قرب انفراج ما سببه زلزال الخليج من أزمات في العلاقات بين الحكومات العربية.

ثالثاً: تم إعداد الاتفاق سراً في الظلام بعيداً من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ومن دون علمها. واتّبعت في إقراره في اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي أساليب لم يتعوّد عليها العمل الفلسطيني من قبل.

رابعاً: إن الاتفاق من حيث نوعه ـ كما يتضح من نصوصه ـ هو من اتفاقات الإملاء التي يجري فرضها بالإكراه، وتستهدف في ما تستهدف الإيحاء بأن قوى الهيمنة التي تمليه جانبها فاضل، وجانب الشعوب التي تكافحها شرير، فتعمد إلى إثبات نصوص يقصد منها النيل من نضال الشعوب بوصمه بأنه إرهاب وإنكار حق المقاومة عليها واستخدام ألفاظ جارحة بقصد تلطيخها بالعار.

ومن مظاهر الإملاء في هذا الاتفاق فرض التعهد بنبذ الإرهاب لإلصاق شبهة الإرهاب بجهاد الشعب العربي الفلسطيني ضد الاستعمار الصهيوني العنصري، وفرض التعهّد بالتخلي عن أي

عمل من أعمال العنف وبتأديب المخالفين، بينما الشرعية الدولية تؤكد حق الشعوب الخاضعة لنظم استعمارية وعنصرية في الكفاح بكل السبل ضد هذه النظم. وقد جاء شق الاعتراف المتبادل في هذا الاتفاق في ما يخص الطرف الفلسطيني بفعل هذا الإملاء، مخالفاً في الشكل والمضمون ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية ونظامها الأساسي، ومناقضاً على صعيد القيم المعنوية الأخلاقية للشرعية الدولية والقانون الدولي بشأن قضية فلسطين، وماساً بقيمة النضال من أجل التحرير، فكان على الصعيد العملي مدخلاً خاطئاً إلى بلوغ السلام القائم على العدل وسبباً في تصعيد التوتر والنفخ في أوار الصراع. وستتحمل الولايات المتحدة الأمريكية التي مكنت الحركة الصهيونية من إملائه نصيبها الكبير من المسؤولية المعنوية والمادية للنتائج الوخيمة المترتبة على ذلك.

خامساً: إن الاتفاق من حيث مضمونه في ضوء المقياس الذي اعتمدناه لقياسه جاء مفرطاً بالحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني. فهو يخلو في ما يخص الجزء الخاص بالضفة والقطاع من قضية فلسطين من الحديث عن «الأرض الفلسطينية» في ما عدا الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا، ويترك أرض المستوطنات والقدس الكبرى لمفاوضات الوضع النهائي، وهكذا فإنه لا يلبّي متطلبات الحد الأدنى ويحمل في طياته تكريس احتلال جزء كبير من الضفة الغربية.

وهو يعرّض قدسنا لتعاظم الخطر الصهيوني عليها في الفترة الانتقالية. وهو يعالج جزئياً أمر بعض من شردوا عام ١٩٦٧، ولا يتحدث عن حق العودة لمن شردوا عام ١٩٤٨. ولا يشير من قريب أو بعيد لأهلنا في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨. كما جاء هذا الاتفاق مهدداً باختراق صهيوني ـ إسرائيلي للوطن العربي ودائرته الحضارية اقتصادي وأمني. وجاء ليزيد من إحكام قبضة الحركة الصهيونية على مصير اليهود في أوطانهم، ويضعف الأصوات المعادية للصهيونية في أوساطهم. وجاء ليغري قوى الهيمنة الدولية بمزيد من التنكّر للشرعية الدولية والإمعان في ممارسة غطرسة القوة. ولقد كرّس هذا الاتفاق فصل قضية فلسطين عن عمقها العربي ـ الإسلامي، وتجزئتها إلى أجزاء لا رابط بينها. وهو يستهدف بتركيزه على الدور الأمني للحكومة الذاتية إلى تحويلها إلى نوع من حزام أمني للكيان الصهيوني. ولعل أخطر ما فيه أنه تضمّن، اعترافاً فلسطينياً بشرعية الاغتصاب الصهيوني لفلسطين، وأفسح المجال من ثَم لقوى الهيمنة الدولية والحركة الصهيونية كي تمارس الضغوط على جميع الدول التي لم تعترف بإسرائيل لتقوم بذلك وبخاصة الدول الإسلامية.

ولعل الأمر الوحيد الذي مثّل تغيراً في الموقف الصهيوني في هذا الاتفاق هو ذكر «الشعب الفلسطيني». وهذا تغيّر مهم يخرج بالإسرائيليين في ما يخص هذا الأمر، من أسر العقيدة الصهيونية التي أنكرت وجود هذا الشعب وردد أتباعها مقولة أرض بلا شعب. ونحن نسجل هذا التغير مؤكدين أنه جاء بفعل النضال المتصل للشعب العربي الفلسطيني والأمة العربية الذي توَّجته الانتفاضة والمقاومة. ولكننا في الوقت نفسه، نضعه في حجمه الحقيقي ولا نغالي فيه لأن هذا الاعتراف لم يقترن باعتراف صريح بالأرض الفلسطينية التي تدور فكرة الحكم الذاتي حول إنكارها. وهكذا

يمكن النظر إلى هذا التغيّر على أنه حرف أول في أبجدية ستُفرض على عدوّنا من خلال النضال المستمر نطبّق بقية حروفها.

ولا شك في أن فرض الاتفاق وتطبيقه على أرض الواقع سيحدث تفاعلات حادة ويوجد حقائق جديدة تستطيع القوى المناضلة التعامل معها بمنطق الفعل لتوظيفها لصالح تحقيق مكاسب وانتصارات على طريق التحرير واحترام حقوق الإنسان. ولقد توصّلت الدراسة التي قامت بها المنظمة العربية لحقوق الإنسان لهذا الاتفاق في ميزان حقوق الإنسان إلى أنه أخلّ بحق تقرير المصير وبحق الشعب الفلسطيني في العودة، ووضع سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني تحت وطأة الضغوط الإسرائيلية لكيلا تلتزم بما أعلنته قيادة المنظمة من عزمها الالتزام بمعايير حقوق الإنسان.

سادساً: لا يمكن إنهاء الحديث عن الاتفاق من دون التطرّق إلى حديث عنه من حيث الإخراج. وهنا تجدر الإشارة إلى الدور الذي قبِل وزير خارجية النرويج، وهي دولة عضو في الأمم المتحدة، القيام بطلبه تعهداً من رئيس المنظمة يخالف منطق الشرعية الدولية يردد فيه تعبير نبذ الإرهاب ويشجّع التطبيع تحت الاحتلال. كما يشار إلى الحفل المشهود الذي أقامته الإدارة الأمريكية في البيت الأبيض، وما حمل في طياته من معانٍ تساند منطق الهيمنة، وما ردّد فيه الطرف الصهيوني من مزاعم، وأداء الطرف الفلسطيني الذي لم يحاول أن يفنّد هذه المزاعم ولم يذكر نضال الشعب والأمة على غير ما رآه العالم وسمعه في خطاب رئيس المنظمة أمام الأمم المتحدة عام ١٩٧٤. ويشار أيضاً إلى مشاركة عدة أطراف دولية والأمم المتحدة أيضاً في تأييد الاتفاق من دون ذكر ما تضمنه من نقص وتناقض مع الشرعية الدولية.

إن الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي في ضوء ما سبق، تنبّه إلى المخاطر التي ستنجم عن تطبيق هذا الاتفاق. وهي تدعو الأمة العربية على الصعيدين الرسمي والشعبي إلى التنبّه إلى هذه المخاطر ومواجهتها.

٣ ـ في مخاطر تطبيق الاتفاق

أ ـ على صعيد قضية فلسطين

ـ إن هذا الاتفاق يطرح بقوة تساؤلاً حول مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية ومصيرها، كتعبير عن الكيان السياسي لشعب فلسطين كله وعن هويته الوطنية. وهو يطرح إشكالية التمثيل السياسي للمنظمة وسلطة الحكم الذاتي. وهو يطرح إشكالية التمثيل السياسي للمنظمة وسلطة الحكم الذاتي التي جرّدت منها سلطة البحث في السياسة الخارجية والدفاع والأمن، لتكون في يد الاحتلال الإسرائيلي.

ـ إن هذا الاتفاق يمثّل خطراً على مستقبل الانتفاضة بما تضمّنه من دور أمني لسلطة الحكم الذاتي. وهو ينذر باحتمال نشوب صراع فلسطيني قد يؤدي إلى الاقتتال بين مؤيديه ومعارضيه. كما ينذر بخطر اشتداد ضغوط قوى الهيمنة لتوطين أبناء فلسطين خارج وطنهم.

ـ إن الأجواء المحيطة بالاتفاق والخطوات التي حددت لتطبيقه على الأرض تجعل من الممكن حدوث ممارسات خاطئة لسلطة الحكم الذاتي في ظل الضغط الإسرائيلي عليها، مما يمس الوحدة الوطنية والديمقراطية.

ـ إن هذا الاتفاق عبر ملحقه الذي يتحدث عن تعاون اقتصادي بين «إسرائيل» والحكم الذاتي الفلسطيني يحمل في طياته خطر وضع يجمع بين الاستعمار القديم والاستعمار الجديد، واستخدام بعض شرائح المجتمع الفلسطيني تحت الضغط في المشروع الصهيوني للتغلغل الإقليمي في المنطقة سعياً إلى تحقيق حلم «إسرائيل العظمى» كقوة اقتصادية وسياسية تحرّكها.

ب ـ على صعيد أمن الوطن العربي

ـ إن الخطوة الانفرادية التي مثّلها توقيع هذا الاتفاق تفسح المجال للعدو الإسرائيلي كي يتابع محاولاته للاستمرار في احتلال الجولان السوري والشريط المحتل في جنوب لبنان، والاعتداء على حدود ومياه الأردن.

ـ إن إبرام الاتفاق يمثّل خطوة مهمة في تطبيق النظام شرق الأوسطي، ويمثل من ثَم تهديداً آخر للنظام العربي.

ـ لقد أفسح هذا الاتفاق المجال للعدو الإسرائيلي كي يجاهر بطرح فكرة إقامة علاقة ثلاثية بين إسرائيل والحكم الذاتي الفلسطيني والأردن، والضغط من ثم على الأردن لقبول هذه الفكرة التي تستهدف في ما تستهدف، التمهيد للتغلغل الإسرائيلي في الجزيرة العربية وعزلها عن مصر وسورية.

ـ جاء إبرام الاتفاق ليمكّن الولايات المتحدة الأمريكية من ممارسة ضغوطها على الدول العربية لإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل. وهكذا رأينا بعض هذه الدول تتخذ خطوات في هذا الطريق، فبرز خطر التطبيع مع العدو قوياً بينما هو متمسّك باحتلال الأرض العربية.

٤ ـ في الأسباب والظروف المؤدية إلى الاتفاق

إن اتفاق غزة ـ أريحا لم يكن من الممكن إنجازه، أو الوصول إليه، لولا أن مهّدت له، وتسببت بإيجاده، ظروف وعوامل أسباب دولية وعربية وفلسطينية، لا بد من إيجازها بسرعة:
١ ـ إن هذا الاتفاق هو نتيجة طبيعية لسمتين رئيسيتين طبعتا الأوضاع العربية عموماً، وامتدتا لتطبعا الساحة الفلسطينية بطابعهما.

السمة الأولى: هي سيطرة المصالح القطرية والكيانية الضيقة (وأحياناً ما دون القطرية) على الأداء السياسي العربي بكل تلاوينه ومؤسساته. وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى انفراد نظام

أنور السادات بتوقيع اتفاق «كامب ديفيد» مع إسرائيل وما ترتّب عليه من استبعاد الحل العسكري للصراع.

السمة الثانية: تغييب الديمقراطية والمشاركة الشعبية عن القرارات المصيرية.

٢ ـ إن هذا الاتفاق جاء نتيجة طبيعية لحرب الخليج الأولى والثانية ولما نجم عنهما من تداعيات مأساوية خطيرة ما زالت مستمرة؛ سواء من خلال انهيار منظومة التضامن العربي والإسلامي، أو من خلال استنزاف الموارد النفطية العربية، أو من خلال استمرار الحصار على العراق وتعطيل دوره كعمق استراتيجي للمواجهة مع العدو الإسرائيلي.

٣ ـ فهذا الاتفاق هو نتيجة لتحوّلات عالمية كبرى تمثّلت في انهيار المنظومة الاشتراكية وفي قيام نظام عالمي جديد بقيادة القطب الأمريكي الأوحد الشديد الانحياز للمصالح والأهداف الإسرائيلية. كما أن هذا الاتفاق هو أيضاً وليد قراءة مستعجلة للواقع الدولي تجاهلت ما يجابهه من تحديات؛ سواء داخل مركزه القيادي أو على المستوى العاملي، فبدلاً من أن تكون حركة التحرير الفلسطينية في طليعة المعترضين عليه، الساعين إلى تغييره، فقد تحوّلت لتصبح أحد عناصر تثبيت هذا الواقع الدولي وحده بعناصر جديدة.

٤ ـ إن هذا الاتفاق هو إعلان عن عجز حركة التحرر العربية عبر السنوات الخمسين المنصرمة عن صوغ برنامج عملي متكامل لمجابهة التحدّي الصهيوني ولخوض معركة التحرير، نتيجة انهماكها في صراعات أجنحتها الدامية، وانغماسها في لعبة الوصول إلى السلطة بأي ثمن، الأمر الذي قادها إلى مساومات معلنة وغير معلنة على حساب القضية المركزية.

٥ ـ إن هذا الاتفاق هو نتيجة تخطيط طويل الأمد استهدف البنية القيادية الفلسطينية؛ سواء عبر اغتيال بعض أبرز قادتها، أو على استدراجها إلى حال من الترهّل والتعب والإنهاك والمصالح والامتيازات، أفرزت مع الزمن شبكة من العلاقات والقيم والمفاهيم والأوضاع أخذت تضغط على القرار الفلسطيني تدريجياً لإفراغه من مضمونه الثوري والوطني ولدفعه إلى حال من اليأس والإحباط تسمح بتمرير اتفاق كاتفاق ١٣ أيلول.

٥ ـ في المواجهة والوفاء بمتطلبات المرحلة

إن الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي وهي تشارك في الدعوة إلى مواجهة مخاطر الاتفاق والوفاء بمتطلبات المرحلة الجديدة في الصراع العربي ـ الصهيوني، تدرك أن هذه الدعوة تستوجب عزماً على متابعة النضال لبلوغ السلام القائم على العدل ولإنهاء معاناة الشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي وأينما كان من موقع معرفة شدة هذه المعاناة وأشكالها. كما تدرك أن هذه الدعوة تتطلّب بلورة برنامج عمل لهذه المرحلة ينطلق من قراءة موضوعية للواقع القائم تحيط بسلبياته وإيجابياته، ومن معرفة بحيوية أمتنا ووعي مجال العدو الذي يشهد هو الآخر أنواعاً من

المعاناة، ومن فهم للصورة الدولية وما يطرأ عليها. وقد توصّلت المناقشات إلى عدد من النقاط بهذا الشأن:

أولاً: إن ما ينبغي عمله هو متابعة أهل الرأي في الأمة جهودهم لتوعية أبناء أمتهم بحقائق الاتفاق ومخاطره، حتى تعم المعرفة بها وتبدد دعايات إعلام الأزمات وتمهّد لحشد طاقات الأمة بغية الوفاء بمتطلبات المواجهة. وهذه التوعية ضرورية أيضاً للحيلولة دون إملاء اتفاقات مماثلة على أطراف عربية أخرى، ولإشعار قوى الهيمنة الدولية والحركة الصهيونية بالخطأ الجسيم الذي وقعت فيه حين مسّت القيم المعنوية الأخلاقية، فخلّفت جرحاً غائراً في نفسية الأمة تزيده الأيام التهاباً ولا يشفيه إلا محو الصيغ المملاة وإقامة العدل. وواضح أن جميع المؤسسات والتنظيمات مدعوة إلى المشاركة في حملة التوعية هذه، كل في مجاله.

ثانياً: يتضمن هذا البرنامج على صعيد قضية فلسطين الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها التجسيد السياسي لحركة الشعب الفلسطيني والتمسّك بميثاقها الوطني. كما يتضمّن العمل على استمرار الانتفاضة ودعمها بكل ما تحتاجه وتجنيبها شرور الصراع الداخلي بالعمل على تحقيق الوحدة الوطنية وتعزيزها وفق ثوابت الإجماع الوطني الفلسطيني. ويتضمن البرنامج على هذا الصعيد أيضاً، استمرار النضال لإنهاء الحكم الذاتي بأسرع وقت ممكن وتحرير الضفة والقطاع، ولإفشال المشروع الإسرائيلي في ما يخص السيطرة على القدس الكبرى، ولفرض الاعتراف على العدو بحق العودة إلى فلسطين لكل واحد من أبنائها. وهو يتضمن أيضاً العمل على الإفراج عن جميع المعتقلين وإعادة المبعدين، ومقاومة كل صور التبعية الاقتصادية للعدو، ومواجهة محاولات فرض التوطين على أبناء فلسطين في الخارج بحجة التعويض وتأكيد أن الحق في الوطن لا يعوض بمال وأن التعويض هو من المعاناة، والعناية بشؤون العائدين الحياتية في أماكن تجمّعهم إلى أن يعودوا إلى وطنهم، وتصعيد النضال لإزالة كل المستوطنات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، والحرص على تقوية الروابط مع أبناء فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ الصامدين.

ثالثاً: يتضمن هذا البرنامج على صعيد قضية أمن الوطن العربي متابعة المقاومة لفرض الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة في الجولان وجنوب لبنان، وتقديم الدعم لهذه المقاومة مادياً ومعنوياً. كما يتضمن الدعوة إلى الحفاظ على النظام العربي في مواجهة النظام شرق الأوسطي وتعزيزه بتطبيق الاتفاقات العربية وتطويره وتحقيق المصالحة العربية وإقامة علاقات وحدوية. وهو يتضمن أيضاً العمل على تمكين الأنظمة العربية من مواجهة الضغوط الأمريكية بالتزامها بالتغيير الديمقراطي والاستجابة لإرادة شعوبها واحترام حقوق الإنسان، وذلك يجعل الديمقراطية جوهر النهضة العربية المعاصرة. ويتضمن البرنامج أخيراً مقاومة كل أشكال التطبيع مع العدو الذي يحتل الأراضي العربية، ودعوة الحكومات العربية إلى رفض إنهاء مقاطعة إسرائيل والصمود أمام الضغوط الأمريكية الداعية إلى ذلك، وإطلاق حركة شعبية واسعة لمقاومة التطبيع تمتد إلى كل قرية وحي على امتداد الوطن العربي وتستند إلى مركز علمي، يختص بملاحقة أنشطة

العدو الاقتصادية وتحديدها ومحاولات تخريبه الثقافي والتربوي والإعلامي وإفشالها. كما تستند إلى صيغة جبهوية متقدمة بين القوى الديمقراطية الحية في صفوف العروبيين والإسلاميين.

رابعاً: يعنى هذا البرنامج بالتحرّك على الصعيد الدولي للدعوة إلى اعتماد العدل سبيلاً للسلام المستتب، واحترام الشرعية الدولية وتطبيقها، وتأكيد حق الشعوب بمقاومة الاحتلال والاستعمار والعنصرية، وكشف حقيقة الصهيونية العنصرية التوسّعية وانتهاكاتها لحقوق الإنسان وما تمارسه من إرهاب، ومطالبة اليهود بنبذها إذا أرادوا العيش في ظل السلام العادل، وإيضاح العلاقة بين الممارسات الصهيونية وما تشهده دول الغرب من تنامي العداء لليهود فيها، والتوعية بأخطار قانون العودة الإسرائيلي الذي يفسح المجال أمام تهجير اليهود من أوطانهم إلى فلسطين وانعكاساته السلبية على أمن منطقتنا العربية وعلى أمن اليهود غير الإسرائيليين والدعوة إلى إلغاء هذا القانون، وتعزيز الروابط مع حركات التحرر العالمية المقاومة للاستعمار والصهيونية وأشكال الهيمنة الأخرى.

إن الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي وهي تقدّم رؤية الفكر العربي لمتطلبات المرحلة الجديدة للصراع العربي ـ الصهيوني بمناسبة وقوع هذا الحدث الجلل، لتثق بأن الأمة قادرة على الوفاء بهذه المتطلبات والتقدّم على طريق تحرير فلسطين وتنفيذ مشروعها الحضاري العربي بكل عناصره والإسهام في تعزيز العمران البشري في عالمنا وإقامة السلام القائم على العدل.

الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي

بيروت في ١٩٩٣/١١/٤

المؤتمر القومي العربي يندد بزيارة الليبيين للقدس المحتلة ومحاولة التطبيع مع العدو الصهيوني

قام يوم الاثنين المصادف ٣١ أيار/مايو وفد من ١٩٢ من المواطنين الليبيين بزيارة القدس المحتلة، واستقبلهم فيها وزير السياحة الإسرائيلي وآخرون، كما تناقلت الأنباء احتمال قيام عدد من اليهود الليبيين، الذين هاجروا سابقاً من ليبيا واستقروا في فلسطين المحتلة، بزيارة إلى ليبيا خلال شهر تموز/يوليو المقبل.

ومن الواضح أن هذه الزيارة ما كان يمكن أن تتم وأن يعود الليبيون إلى بلادهم في ما بعد، إلّا بموافقة النظام الليبي وترتيبه وبتسهيلات من السلطات المصرية التي انتقل الليبيون إلى فلسطين المحتلة عبر أراضيها.

وأياً كانت التبريرات التي أُعطيت لهذه الزيارة كمنعهم من أداء فريضة الحج في مكة المكرمة من طريق انتقالهم جواً إليها، وسواء أكان اليهودي يعقوب نمرودي والسعودي عدنان خاشقجي هما اللذان رتّبا هذه الزيارة بلعب دور الوسيط بين النظام الليبي والعدو الصهيوني لإتمامها، كما تناقلت بعض الأخبار الموثوقة، أو أن جهات أخرى قد قامت بدور الوساطة، وأياً كانت الأغراض المتوخاة من وراء هذه الزيارة، ومنها كسب ود الولايات المتحدة لعدم تصعيد العقوبات الاقتصادية على ليبيا، فإنها لا تغيّر من جسامة الانحراف القومي وفداحته، المتمثل بهذه الزيارة ومسؤولية النظام الليبي عن ذلك كله.

إن المؤتمر القومي العربي، الذي أدان بشدة وأكثر من مرّة، الحصار الجوي المفروض على الشعب الليبي وطالب برفعه، وكان آخرها إدانته ذلك الحصار الجوي في مؤتمره الرابع الذي عقد خلال الشهر الماضي في بيروت، فإنه يدين بالقوة نفسها إقدام النظام الليبي على هذا العمل الشنيع وما يتضمنه من اعتراف ضمني بالعدو الصهيوني الذي هلّل له، وهو يمثّل خروجاً على الإرادة الشعبية للأمة العربية وطعنة جديدة لمشاعرها، تضاف إلى ما تتلقاه من طعنات أخرى.

إن ما أقدم عليه النظام الليبي يأتي في سياق محاولات التطبيع الجارية مع العدو الصهيوني، والتي كان من بينها مؤخراً مشاركة وزير البيئة للعدو الصهيوني في المؤتمر الوزاري للبيئة الذي افتتح في الدار البيضاء بالمغرب يوم ٢٤ أيار/مايو الماضي، وما سبقه من استقبال الرئيس المصري لرئيس وزراء العدو الصهيوني في الإسماعيلية في مصر بصورة رسمية وعلى مرأى ومسمع من كل العرب، وما يجري من تطبيع متزايد للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والعدو الصهيوني وبخاصة في مجال الزراعة، واجتماع عدد من المثقفين المصريين علناً مع وزير خارجية العدو شيمون بيريز في القاهرة مؤخراً وحوارهم معه، إضافة إلى اجتماعات أخرى، وما تقوم به بعض الأنظمة الخليجية من تمييع للمقاطعة الاقتصادية مع العدو، ومطالبة بعض مسؤوليها بإلغاء تلك المقاطعة، وإقدامها على التعامل مع بعض الشركات الأجنبية التي تخضع للمقاطعة العربية بسبب تعاملها مع العدو ورفعها من القائمة السوداء، وما يخطط له من مشاريع لقيام سوق شرق أوسطية يكون للعدو الصهيوني موقع السيطرة والنفوذ عليها.

ويتم ذلك كله، في وقت لا يزال العدو الصهيوني يحتل أرضنا العربية، ويفرض حصاره على شعبنا في الضفة الغربية وغزة المحتلتين، ويصعّد من حملته في قمع شعبنا هناك، وقتل حتى الأطفال ويمعن في استمرار إبعاده للفلسطينيين المحاصرين الآن في مرج الزهور، وفي وقت لا تزال ما تسمى «مفاوضات السلام» في طريق مسدود. فكيف يمكن التطبيع مع العدو وهو لا يزال يحتل أرضنا؟ وكيف يمكن التطبيع قبل قيام سلام عادل وليس استسلاماً يفرض علينا؟

إن المؤتمر القومي العربي إذ يدين بشدة كل محاولات التطبيع هذه، والتي كان آخرها ما أقدم عليه النظام الليبي وهو ما يتناقض كلياً مع كل الشعارات الصاخبة التي كان يرفعها، والتي لا يمكن إلّا أن تزيد من عزلته الشعبية، ليبياً وعربياً، لتسهيل ضربه من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة وخارجها، فإنه:

١ ـ يدعو الشعب العربي في ليبيا إلى رفض ما أقدم عليه نظامه واستنكاره وإدانته، ورفض أية خطوات أخرى للتطبيع مع العدو الإسرائيلي، كما يدعوه إلى مقاطعة الليبيين الذين شاركوا في هذه الزيارة وإدانتهم.

٢ ـ يهيب المؤتمر القومي العربي بشعبنا العربي حيثما وجد برفض محاولات التطبيع هذه، التي تحاول بعض الأنظمة العربية جرّه إليها ومقاومتها. وفي هذا الإطار، يجدد الدعوة التي أطلقها في المؤتمر الرابع إلى أن يجري في كل حي أو قرية عربية تشكيل لجان وهيئات شعبية لمقاومة كل أشكال التطبيع والتعامل مع العدو الصهيوني.

٣ ـ يدعو المنظمات والاتحادات والنقابات والهيئات العربية الأهلية المستقلة كافة إلى رفع صوتها عالياً بإدانة ورفض ما أقدم عليه النظام الليبي، وقبله أنظمة عربية أخرى.

٤ ـ يدعو ويطالب الأنظمة العربية التي تحاول تطبيع علاقاتها مع العدو الصهيوني إلى وقف هذه المحاولات، وإلى مراجعة جادة لمسيرتها الخطرة والمدمرة لمستقبل هذه الأمة.

أخيراً، يهم المؤتمر القومي العربي أن يؤكد أنه إذا كانت بعض الأنظمة العربية تزداد استسلاماً للعدو الصهيوني وللضغوط الأمريكية، فإنها لن تستطيع فرض التطبيع على شعوبها إذا قررت شعوبها رفض هذا التطبيع، وهو ما نحن مدعوون إلى التعبير عنه وممارسته بكل قوة وإصرار.

الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي

بيروت، في ١ حزيران/يونيو ١٩٩٣

بيان صادر عن الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي حول اختفاء المناضل منصور الكيخيا على الأراضي المصرية

منذ ظهر السبت الواقع في ١٩٩٣/١٢/١١ ومصير الأخ الأستاذ منصور رشيد الكيخيا، عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي ما زال مجهولاً.

وكان الأستاذ الكيخيا حضر إلى القاهرة يوم ١٩٩٣/١١/٢٩ للمشاركة في أعمال الجمعية العمومية الثالثة للمنظمة العربية لحقوق الإنسان ـ وهو عضو مجلس أمنائها ـ لكنه لم يظهر في مقر إقامته في فندق «السفير» في القاهرة منذ ظهر السبت في ١٩٩٣/١٢/١١، كما اختفى كل أثر له منذ ذلك الحين.

ورغم الاتصالات والمراجعات، لم تتمكن المنظمة العربية لحقوق الإنسان من الوصول إلى أي خيط يكشف ظروف اختفائه مع أن مسؤولية السلطات المصرية عن تحديد هذه الظروف واضحة وتحمّلها مهمة حمايته وسلامته على الأرض المصرية لا تقبل أي تأويل.

ويزيد من قلقنا جميعاً، أن ظروف اختفاء الكيخيا، وهو أيضاً أمين عام التحالف الوطني الليبي المعارض، قد جاءت مترافقة مؤخراً مع تصريحات عنيفة للرئيس الليبي معمّر القذافي هدد فيها معارضيه بأغلظ العبارات، في وقت ترددت معلومات غير مؤكّدة عن احتمال اختطاف الكيخيا إلى ليبيا أو عن احتمال تصفيته جسدياً على أيدي أجهزة تابعة للنظام الليبي.

إن قضية اختفاء الأستاذ منصور الكيخيا، على هذا النحو بالذات، هي من دون شك قضية خطيرة من عدة جوانب؛ فالكيخيا، إضافة إلى عضويته في الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي، وفي مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وفي مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية، والعديد من الهيئات القومية، يتمتع بمواصفات خلقية ونضالية عالية طبعت كل ممارساته السياسية بالصدق والاستقامة وجعلته يرفض الكثير من المغريات للتخلي عن قناعاته، وبخاصة رفضه الانضواء في مشروع غير وطني لمعارضة نظام الحكم في بلاده، مفضلاً انتهاج

خط المعارضة الوطنية المستقلة، رغم الصعوبات الهائلة المحيطة بهذا الخط، على خط الارتباط بجهات استعمارية أجنبية.

إن هذه القضية بأبعادها كافة تكشف حجم التواطؤ بين أكثر من جهة ونظام ضد أبسط مبادئ حقوق الإنسان وحق التفكير والاختيار والتعبير السياسي.

فالكيخيا، رغم معارضته السياسية، لم يعرف عنه اعتماده أي سبيل من سبل العنف، أو العمل المسلّح داخل بلاده أو خارجها، بل كان يكتفي بالتعبير الهادئ والموضوعي عن قناعاته السياسية المعارضة لأسلوب إدارة الحكم في ليبيا. كما لم يسبق له أن لعب دوراً في تحريض نظام عربي على نظام آخر، بل إنه كان دائماً من دعاة التضامن العربي، وقد دفع ثمن هذا النهج الموضوعي المستقل في أكثر من بلد عربي، وبقي طيلة تشرّده في ساحات اللجوء السياسي أسير المضايقات من طرف أكثر من عاصمة ونظام عربيين.

إن الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي، إذ تضع كل هذه الحقائق أمام الرأي العام العربي، تهيب بحكومة جمهورية مصر العربية أن تتحمّل مسؤولياتها في الكشف عن ملابسات اختفاء الأستاذ منصور الكيخيا على أراضيها، والعمل الفوري على إنقاذه من أيدي محتجزيه، أياً كانوا، وفضح هذا الفعل المعادي لأبسط مبادئ حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية.

كما تدعو القوى الحية في الأمة العربية إلى التحرّك المنهجي السريع من أجل إطلاق أكبر حملة سياسية وإعلامية لإنقاذ حياة منصور الكيخيا، وإدانة أساليب الاختطاف والاحتجاز والنيل من حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية في شتى أنحاء الوطن العربي.

الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي

بيروت، في ١٩٩٣/١٢/١٨

بيان صادر عن الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المنعقد في بيروت يومي ١٣ و١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤

اجتمعت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي في دورتها العادية في بيروت في الفترة الواقعة بين ١٣ و١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ برئاسة الأمين العام الدكتور خير الدين حسيب وحضور أعضاء الأمانة العامة السادة: أحمد صدقي الدجاني (فلسطين)، د. جمال الأتاسي (سوريا)، د. حسام عيسى (مصر)، أ. حمد الفرحان (الأردن)، أ. رسول الجشي (البحرين)، أ. سليم الزعبي (الأردن)، أ. شفيق الحوت (فلسطين)، د. صفية صفوت (السودان)، أ. ضياء الفلكي (العراق)، أ. طلعت مسلّم (مصر)، د. عبد الإله بلقزيز (المغرب)، د. عبد الله السيد ولد أباه (موريتانيا)، أ. عبد الرحيم مراد (لبنان)، د. عصام نعمان (لبنان)، أ. فهمي هويدي (مصر)، أ. محسنة توفيق (مصر)، أ. محمد البصري (المغرب)، د. محمد عبد الملك المتوكل (اليمن)، د. محمد المسعود الشابي (تونس)، أ. معن بشور (لبنان)، د. وميض نظمي (العراق).

وتدارست الأمانة العامة جملة من القضايا المتصلة بتطورات الأوضاع العربية في الأشهر الستة الأخيرة التي مرت على انعقاد المؤتمر القومي العربي الخامس، وأصدرت في انتهاء جلساتها البيان التالي إلى الأمانة.

اتجه الوضع العربي الإجمالي إلى مزيد من التدهور في الأشهر الستة الأخيرة في سياق التدهور العام الذي أطلقه اتفاق أوسلو الموقع في واشنطن في ١٩٩٣/٩/١٣. ولقد كان من أهم ملامح هذا التدهور دخول الصراع العربي ـ الصهيوني طور التصفية الكاملة لرصيد حقبة النهوض القومي والثوابت التاريخية التي رست عليها الأمة العربية منذ أكثر من نصف قرن مضى.

وفي قلب هذه التصفية إسقاط مبدأ الخطر الصهيوني على المنطقة العربية وإسقاط مبدأ المقاطعة، كآلية لمقاومة هذا الخطر وللحد من تمدده الجغرافي والاقتصادي والسياسي في قلب الأمة والوطن العربي.

ولقد تجلى ذلك في الاستسلام الكامل لشروط التسوية الأمريكية الإسرائيلية وفي القبول بتطبيع العلاقات مع العدو الصهيوني وتسريع وتيرة هذا التطبيع، على الرغم من رفض إسرائيل الالتزام بأقل من الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية والعربية التي صادقت عليها منظمة التحرير الفلسطينية والنظم العربية وأنظمتها وارتضتها إطاراً مقبولاً، مع أن ذلك يلحق ليس فقط الانتهاك والتفريط بالحقوق العربية، ولكنه أيضاً يلحق أشد مظاهر الإهانة بالكرامة العربية.

والمثير أن ذلك يجري، وحالة المقاومة الشعبية للاستسلام تتصاعد داخل الأرض المحتلة، وعلى تخوم فلسطين، إذ تتخذ شكل استنهاض للكتلة الشعبية في أكثر من قطر عربي، مما يعني أن النظم العربية بلغت الحد الأعلى من الاستهتار بالرأي العام العربي وثوابت الأمة.

كما أن ذلك يجري في وقت تُظهر فيه التطورات داخل مناطق الحكم الذاتي مدى الارتباك الذي تواجهه قيادة السلطة الفلسطينية والإذلال الذي يُفرض عليها بهدف تحويلها إلى مجرد شرطة ضد حرية شعبها ورأس حربة ضد مصالح أمّتها، على نحو يؤكّد فهمنا هذه الاتفاقات بأنها ليست سوى اتفاقات إذعان وإملاء لا تراعي الحد الأدنى من الحقوق والكرامة العربية.

كما تجلى ذلك التدهور أيضاً في تسابق بعض النظم العربية إلى فتح مكاتب اتصال مع العدو الصهيوني تمهيداً لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة ومن تسابق بعضها الآخر إلى إلغاء المقاطعة الاقتصادية عن الشركات المتعاملة مع إسرائيل، موجهةً بذلك ضربة إلى بقايا هيبة الجامعة العربية... وإلزامية قراراتها المتعلقة بالمقاطعة العربية للكيان الصهيوني.

والأخطر من ذلك هو ما يتم اليوم من إنشاء مشروعات مشتركة فلسطينية ـ إسرائيلية في مناطق الحكم الذاتي، يراد لها أن تكون رأس حربة اقتصادية لاختراق الأسواق العربية تحت غطاء فلسطيني.

وإذ تدين الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي هذه السياسات التفريطية، تود أن تنبّه إلى مخاطر هذه السياسات على الحقوق العربية، ذلك أن رفع مقاطعة عن إسرائيل يجرّد الأمة العربية من واحد من أمضى أسلحتها في مواجهة إسرائيل. بل يجعل المفاوض الفلسطيني والعربي الذي ارتضى التفاوض سبيلاً وحيداً لتحصيل الحقوق، عاجزاً عن تحصيل الحد الأدنى مما يمكن تحصيله من طريق التفاوض ويرفع عن إسرائيل آخر عقبة اعتراضية في وجه استكمالها الإطباق على المنطقة العربية.

***

ويفاقم من خطورة سياسة التطبيع الجارية، أنها بدأت تنتقل من الحقل الاقتصادي إلى الحقل الثقافي لأول مرة، ويشهد على ذلك جنوح عدد من «المثقفين والفنانين والصحفيين» إلى زيارة الكيان الصهيوني وارتضاء لعب دور الشريك في عملية التطبيع، وذلك بتسويق المشروع الصهيوني

في البلاد العربية بشكل يسبغ الشرعية عليه ويزور التاريخ الفلسطيني والعربي ممارساً بذلك عملية إرهاب فكري ضد الحقائق التاريخية والدينية، مما لا يستطيعه التطبيع الاقتصادي أو السياسي.

***

وتنبّه الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي إلى ما يمثله مؤتمر التنمية لشمال أفريقيا والشرق الأوسط المقرر عقده في الدار البيضاء من نقلة نوعية بالغة الخطورة في مسيرة إلحاق الاقتصادات العربية بالاقتصاد الإسرائيلي والاقتصادات الغربية المهيمنة. وما سوف يترتب على ذلك من إدماج إسرائيل في المنطقة اقتصادياً باعتبارها قوة اقتصادية مركزية تدور الاقتصادات العربية في فلكها بكل ما يعنيه ذلك من قطع الطريق أمام إمكانيات التكامل الاقتصادي العربي على طريق إقامة اقتصاد عربي موحّد هو وحده الكفيل بإخراج الأمة العربية من أزمتها الطاحنة الحالية، ومن فتح أوسع الأبواب أمام رأس المال الإسرائيلي لشراء الأراضي العربية ليعيد بذلك إرساء دعائم الاستيطان الصهيوني من جديد.

***

وفي هذا الإطار تدعو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي الأطراف العربية المشاركة في المفاوضات بشكل مباشر أو غير مباشر، والحريصة على الحد الأدنى من الحفاظ على الحقوق والكرامة أن تجري تقييماً جديداً للأوضاع، ومراجعة عميقة لمسيرة المفاوضات الممتدة من مدريد وما رافقها من تنازلات في الشكل والمضمون، وأن تعيد تمسكها بثوابت الأمة، متجاوزة بأفق تاريخي مبدئي موازين اللحظة الراهنة، وأن تسعى إلى تطوير حقائق التضامن والمقاومة على امتداد الأمة، وفي طليعتها تحقيق المصالحة بين أقطار الأمة وداخل كل قطر من هذه الأقطار.

وتوقفت الأمانة العامة أمام استمرار التردي في العلاقات العربية ـ العربية في مغرب الوطن العربي ومشرقه على حد سواء، والتراجع المريع في واقع النظام العربي المتمثل بمؤسسات العمل العربي المشترك، وفي مقدمها جامعة الدول العربية. ولفتت الأمانة العامة إلى أن هذا التردي في العلاقات بين الدول العربية يأتي متوافقاً مع خطوات حثيثة باتجاه إقامة العلاقات مع الكيان الصهيوني، كما أن النظام العربي ومؤسساته بتراجعه وانهيار مؤسساته، إنما يفسح الطريق أمام قيام النظام شرق الأوسطي الذي تقوده تل أبيب ويشكّل الامتداد الإقليمي للنظام العالمي الجديد.

ولاحظت الأمانة العامة هذا التدهور في العلاقات الثنائية بين بعض الدول العربية ترافقه إجراءات وممارسات غير مسبوقة في العلاقات العربية، كفرض التأشيرات على الانتقال بين المغرب والجزائر، وكالتلويح باستخدام العمل العسكري بين مصر والسودان، ناهيك عما نراه من المزيد من التردي في العلاقات العربية ـ العربية التي كانت تعيش أصلاً حالة من التوتر.

وسجلت الأمانة العامة في هذا المجال تطوراً إيجابياً على صعيد العلاقة السورية ـ اللبنانية من خلال إقرار اتفاقات الأخوة والتعاون والتنسيق في مجال انتقال الأفراد والآليات أو في المجالات

الاقتصادية والسياحية، ودعت إلى تحصين هذه التطورات الإيجابية من خلال تعميق مسيرة الوفاق الوطني والسلم الأهلي في لبنان وتحقيق الانفتاح على كل الاتجاهات والجماعات اللبنانية الفاعلة، وتصعيد المقاومة ضد المحتل الإسرائيلي.

***

توقفت الأمانة العامة للمؤتمر أمام التطورات المتسارعة في منطقة الخليج والتي أكدت بشكل قاطع أن هذه المنطقة، ورغم مرور أربع سنوات وما يزيد على زلزال الخليج، ما تزال ساحة للتوتر ومصدراً لعدم الاستقرار، وأسيرة للأمزجة الفردية الحاكمة، وميداناً للتدخل الأجنبي المتزايد بكل ما يرافقه من ابتزاز سياسي وهدر مالي وسيطرة اقتصادية.

ولاحظت الأمانة العامة أن الدوائر الأجنبية، ولا سيّما الأمريكية منها، قد نجحت على مدى السنوات الماضية، وما تزال، في استغلال أزمة الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠ على جميع المستويات؛ فجردت العراق من مصادر قوته وعمدت إلى تجويع شعبه في حصار لم يشهد له العالم مثيلاً في مدته وقسوته وشددت الحصار على ليبيا، كما نقلت العديد من بلدان الخليج من بلدان مليئة إلى حال المديونية والعجز المالي المتزايد، بل وأفقدتها الحد الأدنى من استقلالية قرارها ووضعتها تحت رحمة أخطار وتهديدات مسلّطة عليها من الداخل والخارج، فنجحت في فرض مخططاتها عليها، ولا سيّما المتعلقة بالصراع العربي ـ الصهيوني.

وأكدت الأمانة العامة في هذا الصدد أنه لا بديل من تصحيح الأوضاع، وتطبيع العلاقات بين العراق وبلدان الخليج، واستعادة كل دولة لتوازنها الداخلي، من العودة إلى الحل العربي ومن اعتماد نظام الأمن القومي العربي، ومن عقد المصالحة العربية القائمة على احترام المصالح للدول العربية والحقوق الكاملة لشعوبها ومواطنيها، وفي مقدمها حقوق الإنسان والحريات العامة ورفع كل أشكال الحصار والحظر المضروبة على الشعب العراقي، وإسقاط كل المشاريع الرامية إلى تقسيم كيانات المنطقة أو تهديد سيادتها وسلامة أراضيها.

***

كذلك توقفت الأمانة العامة عند التطورات التي شهدتها الساحة اليمنية منذ انعقاد المؤتمر القومي العربي الخامس (أيار/مايو ١٩٩٤)، فأبدت اعتزازها بقدرة الشعب اليمني على تجاوز المغامرة الانفصالية والحفاظ على وحدة اليمن.

وأكدت الأمانة العامة أن كل القوى اليمنية، داخل الحكم وخارجه، مدعوة إلى تحصين هذه الوحدة عبر تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، وترسيخ النظام الديمقراطي، واحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان، والقيام بدراسة عميقة لأسباب الانفجار السياسي والعسكري الذي وقع العمل على تجاوزها في العلاقات الداخلية.

***

وتؤكد الأمانة العامة مرة أخرى، رفضها أي حل للنزاع الدائر في السودان على أساس التفريط في وحدة التراب السوداني.

وإذ توقفت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي أمام ما تتعرض له بعض الأقطار العربية من صراعات طاحنة، محورها قضية السلطة السياسية، تود أن تعبّر عن إدراكها العالي للمخاطر التي سوف تنجم عن التمادي في التعبير عن التناقض الداخلي من خلال العنف والعنف المضاد، أو التي سوف تنجم عن رفض اختيار سبيل التسوية السياسية قاعدة لفض النزاعات وإنتاج الوفاق الوطني.

وإذ تحذر الأمانة العامة من مغبة انسياق أطراف الصراع وراء وهم التصفية المادية لقوى الخصم في معركة السلطة، تود تأكيد أن ذلك لن يقود الكيان الوطني إلا إلى الحرب الأهلية ومخاطر انفراط الوحدة الوطنية، كائنة ما كانت مصادر القوى التي يتمتع بها كل طرف في معركة الاستنزاف المتبادل. وما يجري في الجزائر ومصر من اقتتال مدمر بين السلطة والمعارضة المسلحة، لشاهد على قِصَر نظر من يديرون معركة السلطة من الطرفين، وعلى الخطأ الجسيم الذي يقترفانه حين ينزلقان إلى سياسة الحسم المسلح بدلاً من اعتماد سياسة الحوار. وذلك أن الباب الوحيد الذي يفتحونه للوطن هو المصير المجهول والموت اليومي المجاني.

وتود الأمانة العامة في هذا السياق أن تعبّر عن ارتياحها لولادة إرادة الحوار الوطني في الجزائر في الفترة الأخيرة بعد مخاض عسير، كما تود التعبير عن تأييدها مسلسل التسوية الذي دشنته مبادرة فتح الحوار الوطني بين السلطة والقوى السياسية في المجتمع، وعن رغبتها في استكمال شروط نجاح هذا المسلسل بإطلاق سراح أطر وقادة وقواعد المعارضة الإسلامية، وإشراك قواها إشراكاً كاملاً في ذلك الحوار حتى يكون ناجحاً وكفيلاً بتحقيق تسوية سياسية تحقن الدماء وتستعيد بها البلاد مسيرتها الديمقراطية ودورها في محيطها العربي.

***

وقد تابعت الأمانة العامة باهتمام بالغ الوضع الراهن للحريات والحقوق العامة والفردية في الوطن العربي، مسجلة درجة خطيرة من التدهور التي سجلتها تلك الأوضاع من جراء تضخم النزعات التسلطية لدى السلطة، وميلها إلى إبداء أقصى أشكال الاستهتار بالمجتمع والرأي العام. وهي إذ تود أن تحذر من مغبة استمرار النظم العربية في انتهاك تلك الحقوق، وما قد ينجم عن هذا من جنوح الصراع السياسي الداخلي إلى التعبير عن نفسه في شكل اقتتال أهلي مدمّر، تعبر عن تضامنها مع ضحايا القمع، وتطالب السلطات العربية باحترام القانون والامتثال للعهود والمواثيق الدولية التي تنص على احترام حقوق الإنسان وصون حرياته. كما تود التعبير عن ارتياحها لبعض الإجراءات السياسية التي صانت الحد الأدنى من تلك الحقوق كاحترام إرادة الشعب في الاقتراع الانتخابي الحر في موريتانيا، أو إصدار عفو عام شامل عن المعتقلين السياسيين في المغرب،

وتتطلع إلى رؤية مزيد من الانفراج والاستقرار يصون الوحدة الوطنية للكيانات العربية، ويقود إلى بناء دولة الحق والقانون.

كما قوّمت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي نتائج المؤتمر القومي ـ الإسلامي الأول الذي انعقد في بيروت في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ بعد مبادرة أطلقها المؤتمر القومي العربي الثالث، وسعى إلى تشكيل لجنة تحضيرية له قامت بدورها على أكمل وجه.

ورأت الأمانة العامة أن مجرّد انعقاد المؤتمر القومي ـ الإسلامي في هذا الظرف المصيري الذي تمر به الأمة هو إنجاز تاريخي، فكيف وقد حقق المؤتمر العديد من مهماته؛ سواء على مستوى إيجاد مؤسسات للتفاعل الفكري والسياسي بين القوميين والإسلاميين، أو باتخاذ القرارات المناسبة حول القضايا الرئيسية، ولا سيّما في ما يتعلق برفضٍ للتسوية أو مقاومة للتطبيع، أو بإقرار الشورى والديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الإنسان، أو بالدعوة إلى رفع الحصار عن الدول العربية المحاصرة، أو بدعم المقاومة في فلسطين وجنوب لبنان.

كما أبدت الأمانة العامة ارتياحها لأجواء الحوار العقلاني الناجح الذي ساد مناقشات المؤتمر، والتي أكّدت بشكل قاطع أن الحوار الهادئ العاقل هو السبيل الوحيد لإدارة شؤون هذه الأمة، وأن مثل هذا الحوار ممكن، أياً كانت خلافات الماضي أو الحاضر، وأن التقاء قوى الأمة الفاعلة هو السبيل الوحيد إلى نهضتها.

الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي

بيروت، ١٩٩٤/١٠/١٧

بيان الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي
المنعقد في بيروت يومي ٢٠ و٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

عقدت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي دورتها العادية العاشرة في بيروت يومي ٢٠ و٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ برئاسة الأمين العام الدكتور خير الدين حسيب وعضوية أعضاء مجلس الأمانة التالية أسماؤهم:

أحمد صدقي الدجاني (فلسطين) ـ جاسم القطامي (الكويت) ـ جمال الأتاسي (سورية) ـ حسام عيسى (مصر) ـ حمد الفرحان (الأردن) ـ رسول الجشي (البحرين) ـ سليم الزعبي (الأردن) ـ شفيق الحوت (فلسطين) ـ صفية صفوت (السودان) ـ ضياء الفلكي (العراق) ـ طلعت مسلم (مصر) ـ عبد الإله بلقزيز (المغرب) ـ عبد الله السيد ولد أباه (موريتانيا) ـ عصام نعمان (لبنان) ـ محمد البصري (المغرب) ـ محمد عبد الملك المتوكل (اليمن) ـ مصطفى نويصر (الجزائر) ـ معن بشور (لبنان) ـ وميض نظمي (العراق).

وقد تغيب عضو الأمانة العامة السيد منصور رشيد الكيخيا لاستمرار اختطافه، والدكتور محمد المسعود الشابي بسبب حرمانه من تأشيرة دخول إلى لبنان، رغم استعادته جواز سفره قبل أشهر من السلطات التونسية، وعدد آخر لأسباب مختلفة.

وقد تدارست الأمانة العامة الأوضاع العربية الراهنة، واستنتجت جملة من المؤشرات والاتجاهات التي تدعو إلى التسجيل والاهتمام مؤكّدة جملة من المواقف:

١ ـ البيئة الدولية

لاحظت الأمانة العامة قيام المعادلة الدولية على مفارقة تدعو إلى التأمل؛ إذ فيما تتجه القدرات الاقتصادية الأمريكية إلى التراجع (ازدياد العجز التجاري الأمريكي، تراجع حصة الولايات المتحدة من الناتج الإجمالي العالمي، ارتفاع المديونية الفيدرالية إلى أعلى معدل لها في التاريخ، نجاح

اليابان وألمانيا في تحقيق وراثة جزء كبير من النفوذ الاقتصادي والتجاري الأمريكي، نجاح الدول الأوروبية في ترسيخ منظومتها الإقليمية وتعديل حصتها من ميزان النفوذ العالمي، بزوغ الصين والمجموعة الآسيوية كقوة اقتصادية صاعدة ومنافسة في السوق العالمي)... فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتجه ـ عكساً ـ نحو تشديد قبضتها على المنطقة العربية اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً.

ولا يمكننا فهم هذه المفارقة إلّا حين ندرك أهمية المنطقة العربية في الاستراتيجية الأمريكية، كمدخل إلى تصحيح الخلل الذي دب في ميزان القوى بين الولايات المتحدة ومنافساتها في المنظومة العالمية.

إن تشديد القبضة الأمريكية على المنطقة العربية يرتبط إلى حد بعيد بحال الضعف والتفكك والانهيار التي أصابت الوضع العربي في الآونة الأخيرة، والذي يحصل في ظل اشتداد الخلاف على المنطقة العربية داخل معسكر ما يسمى النظام الدولي الجديد بين الولايات المتحدة وأوروبا ممثلاً بالتنافس بين مشروع «نظام الشرق الأوسط» ومشروع «النظام المتوسطي».

وإذ تجسدّ المنطقة العربية ساحة هذا التنافس، فإن الحاجة باتت ماسة إلى تحول العرب إلى عنصر فاعل فيه من خلال استثمار التباينات الجارية بين المشروعين لصالح إعادة الحيوية للنظام الإقليمي العربي كبديل مما يجري اليوم من إلحاقٍ لجزء من الوطن العربي، أو آخر بهذا المشروع أو ذاك.

٢ ـ العلاقات العربية ـ العربية

وفي إطار الوعي بضرورة إحياء النظام الإقليمي العربي وبناء التضامن العربي، تدارست الأمانة العامة صورة العلاقات العربية ـ العربية في المرحلة الراهنة، وهي إذ تسجل درجة التدهور التي بلغتها هذه العلاقات والتي وصلت إلى حد التهديد بالحرب بين مصر والسودان، والتهديد بمساهمة دول عربية في ما يهدد مستقبل العراق ووحدة أراضيه، تود أن تنبه إلى مخاطر التمادي في خلق أسباب التوتر بين البلاد العربية، الأمر الذي يمثل مدخلاً إلى المخططات الأجنبية في الوطن العربي، كما تحذّر من مخاطر انعكاس الخلاف بين الحكومات على واقع الشعوب من خلال عمليات الترحيل والإبعاد والإذلال في المطارات وعلى الحدود وفرض تأشيرات سفر أو التشدد في منحها، على نحو يتعارض مع أبسط مبادئ الأخوة القومية وحقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، تستنكر الأمانة العامة الإجراءات التي اتخذتها السلطات الليبية وأدت إلى ترحيل آلاف العمال العرب والفلسطينيين والذي يسيء إلى صورة ليبيا عربياً ودولياً ويضعف حملة التضامن لرفع الحظر الجوي عنها.

كما تدعو الأمانة العامة السلطات اللبنانية إلى التراجع عن إجراءاتها القاضية بتقييد حق تنقل الفلسطينيين المقيمين بصورة شرعية في لبنان، مؤكدة أهمية احترام حقوقهم المدنية والاجتماعية أسوة بالبلدان المجاورة وانسجاماً مع التقاليد الديمقراطية والحضارية التي يقوم عليها المجتمع

اللبناني، مشددة على أن توطين الفلسطينيين في لبنان مرفوض فلسطينياً لأنه يشكل حلقة رئيسية من حلقات تصفية القضية الفلسطينية.

وإذ تجدد الأمانة العامة دعوتها إلى ضرورة تحمل المجتمع العربي والدولي مسؤولياتهما إزاء استمرار الحصار الظالم بحق شعب العراق والحظر الجوي بحق ليبيا، فإنها تدعو الدول العربية المجاورة للعراق إلى فتح حدودها معه وقيادة حملة على المستوى العالمي لإلغاء قرار الحصار.

كما تؤكد الأمانة العامة أنه لا بديل من تطبيع العلاقات العربية ـ العربية وتحقيق الحد الأدنى من التضامن، بما يكفل حماية الحقوق القومية الوطنية من مخاطر الإهدار والتبديد، وتنبه بعض قوى المعارضة العربية إلى مخاطر الانسياق وراء خطط وتحالفات سياسية مع قوى أجنبية قد تمس وحدة الكيان الوطني لأقطارها أرضاً وشعباً.

٣ ـ الصراع العربي ـ الصهيوني

توقفت الأمانة العامة أمام تطورات عملية التسوية الجارية للصراع العربي ـ الصهيوني، فرأت ما يلي:

أ ـ حول الحكم الذاتي

تسجل الأمانة العامة أن مسيرة بناء سلطة الحكم الذاتي، التي حذّرت سابقاً من مغبة السير في مشروعها، تقدّم الدليل اليومي على أنها تتجه نحو التصفية النهائية لحقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير والسيادة الوطنية وإلى تحويل الأرض الفلسطينية المحتلة إلى كانتونات أشبه بالمعازل العرقية التي كانت في جنوب أفريقيا وتهويد القدس، كما تحوّل هذا الكيان إلى معبر مفتوح أمام الاختراق الصهيوني لمجمل النسيج الاقتصادي والثقافي والسياسي العربي.

ب ـ التطبيع ونظام «الشرق الأوسط»

تسجل الأمانة العامة قلقها من إمعان بعض الحكومات العربية في السير في مخطط التطبيع الاقتصادي والسياسي مع الكيان الصهيوني. وفي هذا الإطار، تعتبر عقد قمة عمان الاقتصادية، محطة في مشروع تفكيك النسيج الاقتصادي العربي وإعادة تركيبه بعد إلحاقه بالمركز الاقتصادي والتجاري والثقافي الصهيوني، وتطالب الحكومات العربية بالعدول عن قرار مشاركتها فيها. كما تطالب القوى الوطنية العربية بتصعيد حملة الاستنهاض الشعبي ضد هذا المخطط وكشف مخاطره الاقتصادية والسياسية، والذي سبق أن وضعت أطره في قمة الدار البيضاء.

ج ـ مخاطر السلاح النووي الصهيوني على الأمن القومي العربي

وتوقفت الأمانة العامة أمام قضية التسلح النووي الصهيوني، فسجلت إخفاق مصر وبعض الدول العربية في كسب قضية إخضاع المنشآت النووية الصهيونية للتفتيش الدولي وإلزام إسرائيل بالتوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. كما سجلت الحاجة إلى استمرار فتح ملف الخطر النووي الصهيوني ومواجهته. إذ تدعو وسائل الإعلام العربية إلى إيلاء هذا الموضوع أهمية خاصة، تدعو الدول العربية إلى أن تطرح هذا الموضوع بشكل ثابت في كل المحافل السياسية والدولية، لما شكّله من مساس خطير بالأمن القومي العربي. كما تدعو الأمانة العامة الأمة العربية إلى حيازة وسائل الدفاع الشرعي عن أمنها.

د ـ المقاومة ضد الاحتلال

توقفت الأمانة العامة بتقدير واعتزاز أمام تصاعد عمليات المقاومة الفلسطينية واللبنانية ضد الاحتلال الصهيوني، فرأت فيها الرد الفعال على الاغتصاب الصهيوني وعلى الممارسات العنصرية الإسرائيلية ضد الشعب العربي. وفي هذا الإطار، تدعو القوى الحية على امتداد الوطن العربي إلى إحياء وتشكيل لجان مساندة هذه المقاومة على مختلف الصعد.

هـ ـ المجازر الإسرائيلية بحق أسرى الحرب

وتوقفت الأمانة العامة أمام دلالات انكشاف أمر المجازر بحق الآلاف من الجنود والأسرى المصريين في حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧، ودعت الحكومة المصرية والجهات المعنية بحقوق الإنسان إلى إثارة هذا الموضوع على جميع المستويات والتمسك بضرورة محاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم، وذلك لكشف الطبيعة العنصرية للحركة الصهيونية.

٤ ـ التطورات في العراق

تدارست الأمانة العامة بإمعان وإحاطة التطورات الأخيرة في ملف الأزمة العراقية والمحاولات الحثيثة لاستغلال قرار مسؤول عراقي سابق كذريعة لتبرير المزيد من التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للعراق في إطار السعي إلى فرض حل خارجي على الشعب العراقي.

وفي هذا الإطار، سجلت الأمانة العامة استنكارها إجراءَ مناورات عسكرية مشتركة مع قوات أمريكية على الحدود الجنوبية والغربية للعراق، داعية كل الدول العربية إلى التنبه ـ على نحو ما فعلت مصر وسورية ـ إلى مخاطر الحل المفروض من الخارج على الشعب العراقي، لما سيشكله ذلك من سابقة قد تتحول إلى قاعدة في تعاطي القوى الكبرى مع المنطقة العربية ومصائر شعوبها، ولما يمكن أن يكون لهذا الحل من انعكاسات على مسيرة فرض الاستسلام على المنطقة بأسرها لصالح الكيان الصهيوني.

وفي هذا الإطار، أبدت الأمانة العامة ارتياحها لملامح بعض التطورات الإيجابية في العلاقات السورية ـ العراقية، والإيرانية ـ العراقية، داعية إلى تعزيز هذا المنحى وتطويره، بما يغير من توازنات القوى لصالح الحقوق والمصالح الغربية والإسلامية.

٥ ـ الوضع في الجزائر

وتوقفت الأمانة العامة أمام تطورات الأزمة الجزائرية منذ أيار/مايو الماضي عام ١٩٩٥، فسجلت أن تزايد إيقاع التدهور والعنف يترافق مع إهدار فرص الحل الوطني السلمي القائم على قاعدة استعادة الوفاق الوطني واستئناف المسار الديمقراطي، وإذ تسجل باعتزاز مبادرة القوى الوطنية الموقعة على «العقد الوطني» في روما إلى إيجاد حل سياسي للأزمة، تعتبر أن مبادرة السلطة الجزائرية إلى إعلان انتخابات رئاسية في تشرين الثاني القادم، لم تكن الجواب الصحيح عن مطالب الشعب الجزائري وقواه الوطنية.

وتدعو الأمانة العامة مجدداً جميع الأطراف في الجزائر إلى نبذ العنف واحترام حقوق الإنسان والاحتكام إلى الحوار والحل السلمي للأزمة. كما تدعو السلطة الجزائرية إلى الاعتراف بحق «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في العمل السياسي القانوني وإطلاق سراح قادتها ومعتقليها.

٦ ـ أوضاع الحريات العامة وحقوق الإنسان

تدارست الأمانة العامة للمؤتمر أوضاع الحريات العامة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، فسجلت قلقها من التدهور المتزايد في هذه الأوضاع من جراء اشتداد وطأة حملات القمع ومصادرة الحريات العامة في التعبير والتظاهر وتقييد الحقوق المدنية والسياسية وممارسة شتى أساليب التعذيب، وإجراء المحاكمات الصورية والتراجع عن بعض ما تحقق من مكتسبات سياسية ودستورية، والتلاعب بإرادة الشعب من خلال تزوير الانتخابات والاستفتاءات والاستمرار في إلغاء الحياة النيابية والتمثيلية في بعض الأقطار.

وإذ تسجل الأمانة العامة هذا المسار الانحداري في أوضاع حقوق الإنسان في الوطن العربي، تعتقد أن من شأن التمادي في هذا السلوك السلطوي القمعي أن يرفع من وتيرة الاحتقان الداخلي ويفتح الصراع السياسي على احتمالات العنف المدني والسياسي، الأمر الذي يهدد استقرار الأقطار العربية والوحدة الوطنية فيها، ويوفر أنسب الذرائع للقوى الأجنبية للتدخل في الشؤون الداخلية وفي السيادة الوطنية والقومية.

وقد سجلت الأمانة العامة ارتياحها البالغ لوحدة الموقف الوطني المصري في مواجهة مفاعيل القوانين المقيدة لحرية الرأي والصحافة وفي مواجهة الاعتقالات والمحاكمات التي مسّت على مدى الأشهر الماضية أطر الحركة الإسلامية في مصر، وبينها عدد من أعضاء المؤتمر القومي

العربي، كالدكتور عصام العريان والدكتور محمد السيد حبيب، اللذين ما زالا في السجن منذ مطلع هذا العام، والكاتب عادل حسين الذي أوقف في ظرف سابق.

كما سجلت ارتياحها لتلاقي كل القوى الحية والشخصيات الديمقراطية في البحرين على مطالب عودة الدستور والحياة النيابية والإفراج عن المعتقلين، مثلما سجلت ارتياحها لعودة عضو الأمانة العامة المناضل محمد البصري إلى المغرب بعد نفي قسري دام ٢٩ عاماً، وللاستقبال الشعبي الضخم الذي حظي به، وكذلك ارتياحها لإعادة جواز السفر لعضو الأمانة العامة الدكتور علي خليفة الكواري من قطر.

الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي

بيروت، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

بيان صادر عن اجتماع الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المنعقد في صنعاء خلال فترة ٢٣ ـ ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٣

عقدت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي دورة اجتماعاتها الأولى بعد انتخابها في المؤتمر القومي العربي الرابع عشر الذي انعقد في صنعاء ما بين ٢٣ و٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٣، برئاسة الأمين العام الأستاذ معن بشور، وحضور الأمناء العامين السابقين د. خير الدين حسيب (العراق)، أ. عبد الحميد مهري (الجزائر)، أ. ضياء الدين داوود (مصر)، والسيدات والسادة:

أ. أمين إسكندر (مصر)، أ. أمين يسري (مصر)، الأب د. أنطوان ضو (لبنان)، أ. إنعام محمد علي (مصر)، أ. خالد السفياني (المغرب)، أ. رسول الجشي (البحرين)، اللواء طلعت مسلم (مصر)، د. عبد القدوس المضواحي (اليمن)، أ. عبد الملك المخلافي (اليمن)، د. فداء الحوراني (سورية)، د. كمال الطويل (فلسطين)، د. ماهر الطاهر (فلسطين)، د. محمد السعيد إدريس (مصر)، د. محمد المسعود الشابي (تونس)، د. محمد المسفر (قطر)، أ. محمد عبد المجيد منجونه (سورية)، أ. محمد لخضر بلعيد (الجزائر)، د. منير الحمش (سورية)، أ. نصر شمالي (سورية)، أ. نواف الموسوي (لبنان)، د. يوسف مكي (السعودية)، والمديرة التنفيذية للمؤتمر الآنسة رحاب مكحل.

١ ـ قضايا وشؤون تنظيمية

انتخبت الأمانة العامة بالإجماع السيد خالد السفياني نائباً للأمين العام، فيما اختارت خمسة أعضاء جدداً لاستكمال الأمانة العامة وهم السادة: د. إسماعيل الشطي (الكويت)، أ. باقر إبراهيم (العراق)، د. علي بن محمد (الجزائر)، د. علي محافظة (الأردن)، د. محمد فاضل زيان (ليبيا).

وإذ جددت الأمانة العامة شكرها للإخوة في المؤتمر الشعبي العام في اليمن على حسن ضيافتهم وحفاوتهم بالمؤتمر، اطلعت الأمانة العامة على تقرير حول المواقف والمبادرات التي قام بها المؤتمر في الفترة اللاحقة لانعقاد الدورة الأخيرة للمؤتمر، كما على تقارير تناولت تقييم أعمال هذه الدورة، ومقترحات لتنفيذ مقرراتها وتوصياتها، وأفكاراً لتفعيل عمل المؤتمر، وبعد مناقشات مستفيضة اتخذت مجموعة من القرارات والإجراءات الهادفة إلى تطوير عمل المؤتمر وفعاليته.

٢ ـ فلسطين

أما في الشأن السياسي، فعلى صعيد القضية الفلسطينية رأت الأمانة العامة أن ما تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة من إرهاب صهيوني متمثل باغتيال واعتقالات وتدمير ومحاولة إبعاد الرئيس الفلسطيني المنتخب السيد ياسر عرفات أو تصفيته يمثل تعبيراً مزدوجاً عن مأزق حكومة شارون المتصاعد في مواجهة إرادة الشعب الفلسطيني وانتفاضته ومقاومته، كما عن تنصُّل الكيان الصهيوني العنصري من أية التزامات جدية، ناهيك عن مواثيق وقرارات دولية، تؤدي إلى تسوية سياسية مهما كانت مختلة في شروطها لصالح تل أبيب، كخارطة الطريق نفسها التي سبق للمؤتمر القومي العربي الأخير أن أشار إلى حتمية تعثرها، كما تعثر كل المشاريع والاتفاقات المماثلة خصوصاً في ظل تمسك فلسطيني ثابت بالحقوق الوطنية تقابله عنجهية عنصرية صهيونية، وانحياز أمريكي سافر، وموقف رسمي عربي يتراوح بين الصمت والعجز والتواطؤ.

وإذ دعت الأمانة العامة إلى تزخيم الدعم الفلسطيني والعربي والعالمي للانتفاضة الفلسطينية للحؤول دون ممارسة حكومة شارون لمخططها الإرهابي الدموي ضد شعب فلسطين ومجاهديه وقادته، وإسقاط قرارها المتعلق بإبعاد الرئيس الفلسطيني أو تصفيته، توجهت إلى القوى الحية في الأمة العربية والإسلامية والعالم إلى تبنّي مبادرة «الملتقى العربي لنصرة فلسطين والعراق وثوابت الأمة» في بيروت في ٢٠٠٣/٩/١١، باعتبار يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر (الذكرى الثالثة للانتفاضة) يوماً للتحرك العربي والإسلامي والعالمي دعماً للانتفاضة في فلسطين والمقاومة في العراق.

وشددت الأمانة العامة على أهمية المقاطعة الرسمية والشعبية للكيان الصهيوني ووقف كل أشكال التطبيع، مستنكرةً استمرار بعض المسؤولين العرب في استقبال أركان العدو الصهيوني، كما جرى في المغرب مؤخراً، وحيَّت في هذا الإطار وقفة ممثلي ألوان الطيف السياسي والنقابي والثقافي المغربي الذين وقعوا على بيان «ضد التطبيع مع الصهاينة» الذي صدر مؤخراً في المغرب.

كما توجهت الأمانة العامة إلى دول الاتحاد الأوروبي للتراجع عن قرارها باعتبار الجناح السياسي لحركة حماس منظمة إرهابية، لأن ذلك يشكل رضوخاً للابتزاز الصهيوني والأمريكي من جهة، كما يؤثر على النظرة الفلسطينية والعربية للدور المتوازن لأوروبا في تعاطيها مع قضايا المنطقة.

٣ ـ العراق

وفي الشأن العراقي، أكدت الأمانة العامة مواقفها السابقة والثابتة بأن مقاومة المحتل، بكل مستوياتها، هي السلاح الأمضى بيد العراقيين لاسترداد سيادتهم، وصون استقلالهم، وتحصين وحدتهم، وبناء عراقهم الديمقراطي الموحد العربي المستقل، وإجلاء قوى المحتل، وإسقاط مشروعها بتفتيت العراق والهيمنة على موارده.

وإذ لاحظت الأمانة العامة أن هذه المقاومة العراقية المرتكزة على رفض عراقي عارم للاحتلال، قد نجحت في زمن قياسي في تحقيق نتائج هامة، وفي تكبيد المحتل تكاليف بشرية ومادية كبيرة أدت إلى فرض تنازلات سياسية ملموسة على المحتلين سواء على مستوى العراق أو المنطقة أو العلاقات الدولية، مما يشير إلى أن ما يجري في العراق من مقاومة لن تنعكس آثاره على العراق وحده، وإنما على امتداد الأمة العربية والإسلامية، كما على النظام الدولي الجديد برمَّته.

إن هذه التحولات تتطلب أوسع احتضان عربي وإسلامي ودولي للمقاومة، ورفض الاحتلال وكل أدواته وإفرازاته، والعمل على التعجيل بجلاء قواته دون قيد أو شرط، ومساعدة العراقيين على انتخاب حكومتهم الشرعية والهيئة التأسيسية التي تضع دستور بلادهم في إطار من المصالحة الشاملة القائمة على قواعد المراجعة الجريئة لأخطاء الماضي وخطاياه، من ممارسات أو مراهنات، والإقرار بمشاركة سياسية قائمة على احترام التعددية السياسية والخصوصيات القومية والثقافية.

وإذ رأت الأمانة العامة في قرار مجلس جامعة الدول العربية حول التعامل مع مجلس الحكم الانتقالي استجابة غير مبررة لضغوط قوى الاحتلال الأميركي ـ البريطاني، ومكافأة لمنطق الاحتلال والمتعاونين معه، وسابقة خطيرة قد يجري تعميمها على دول عربية وإسلامية أخرى، ونكسة لبطولات المقاومة؛ شددت على ضرورة مراجعة سريعة لهذا القرار من جهة، كما على ضرورة التنبه لمحاذير صدور أي قرار جديد لمجلس الأمن لا يكون منسجماً مع التطورات الميدانية الجارية في العراق، كما مع إرادة العراقيين العارمة في التخلص العاجل من المحتل.

وإذ أبدت الأمانة العامة قلقها من المحاولات الحثيثة لقوى الاحتلال الأنكلو ـ أمريكي، ولعناصر الاختراق الصهيوني المتمادية في العراق، لتفتيت وحدة العراق، وزرع بذور الفتنة والاقتتال بين العراقيين، والتلويح بحروب أهلية فيما لو اضطر المحتلون إلى الجلاء عن الأرض العراقية، توجهت إلى كل المراجع والقوى والشخصيات العراقية والعربية والإسلامية إلى مواجهة مشروع الفتنة الأمريكي ـ الصهيوني الذي شهدته غير ساحة عربية وإسلامية وإلى إجهاضه في المهد، وإلى توعية العراقيين بمخاطره وحثهم على مواجهته ومساعدتهم على إنجاز مصالحة تاريخية تغلق الباب نهائياً أمام مثل هذه المشاريع.

وإذ حذرت الأمانة العامة من مغبة الاختراقات الصهيونية للعراق على كل المستويات، ودعت الجميع، عراقيين وعرباً ومسلمين، إلى تحمل مسؤولياتهم إزاءها، دعت إلى تحرك عربي ودولي تقوم به الجهات والمنظمات المعنية لحماية علماء العراق المهددين بالتصفية والاعتقال والمطاردة بهدف تدمير البنية العلمية للعراق.

كما توقفت الأمانة العامة أمام الأوضاع اللاإنسانية الخطيرة التي يعيشها السجناء السياسيون في معسكرات الاعتقال الأمريكية وبشكل مخالف للقوانين والمواثيق والاتفاقيات الدولية، ودعت الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان العالمية إلى تحمل مسؤولياتها إزاء هذه القضية، كما دعت إلى تشكيل لجان وطنية للدفاع عنهم وعن المعتقلين والأسرى في سجون الاحتلال الصهيوني.

وفي إطار تخفيف المعاناة عن شعب العراق ودعم صموده في وجه المحتل، دعت الأمانة العامة كل الدول العربية والإسلامية، لاسيما سورية والأردن، إلى فتح حدودها أمام حرية انتقال المواطنين العراقيين، كما دعت كل الهيئات الاجتماعية والإنسانية إلى القيام بمبادرات من شأنها مساعدة العراقيين في مواجهة الظروف الصعبة التي يعيشونها.

٤ ـ ملاحقة الإعلاميين العرب

وإذ أبدت الأمانة العامة قلقها من المحاولات الجارية على غير صعيد لإسكات الأصوات الإعلامية العربية وعلى نحو يكشف بشكل صارخ زيف ادّعاءات الإدارة الأميركية وحلفائها بنشر الديمقراطية في المنطقة، وإذ توقفت بألم وحزن أمام استشهاد وجرح واحتجاز العديد من المراسلين الإعلاميين في العراق وفلسطين، رأت في إقدام السلطات الإسبانية على توقيف الإعلامي تيسير علّوني، مراسل الجزيرة، في غرناطة نموذجاً خطيراً لحجم التمادي في إرهاب الإعلاميين وابتزازهم بهدف إسكاتهم ومنعهم من أن يشهدوا على ما تتعرض له أمتنا من جرائم ومجازر كما ما تشهده من صمود ومقاومة.

وفي هذا المجال دعت الأمانة العامة كلاً من الاتحاد العام للصحفيين العرب، وهيئات الدفاع عن حرية الصحافة في المنطقة والعالم، والاتحاد العام للمحامين العرب، ومنظمات حقوق الإنسان، إلى إطلاق أوسع تحرك للإفراج عن علّوني والدفاع عن حياة الصحفيين وحريتهم.

٥ ـ في إغلاق مركز زايد للمتابعة والتنسيق

استغربت الأمانة العامة رضوخ السلطات في دولة الإمارات العربية المتحدة للضغوط الصهيونية والأمريكية لإقفال مركز زايد للمتابعة والتنسيق بسبب دوره النشط في استقطاب مفكرين ومثقفين عرب وعالميين، ودعت رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد، وكذلك الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى العودة عن هذا القرار وإعادة العمل لهذا المنبر الثقافي.

٦ ـ قضية جار الله عمر

كما توقفت الأمانة العامة أمام اقتراب الذكرى الأولى لاغتيال عضو الأمانة العامة الشهيد جار الله عمر في اليمن، ودعت إلى إحيائها على أوسع نطاق في اليمن والوطن العربي، كما دعت السلطات اليمنية إلى المضي قدماً في كشف كل خلفيات هذه الجريمة السياسية ومحاكمة كل متسبب فيها.

٧ ـ اغتيال وزيرة خارجية السويد

أبدت الأمانة العامة أسفها لاغتيال وزيرة خارجية السويد السيدة آنا ليندا المعروفة بمواقفها التحررية ودفاعها عن القضايا العادلة في العالم، شددت الأمانة العامة على ضرورة تعميق

التواصل بين القوى الحية في أمتنا العربية والقوى المناهضة للعولمة والعنصرية في كل بقاع العالم.

٨ ـ لقاء مع رئيس الجمهورية اللبنانية

ولقد التقى أعضاء الأمانة العامة خلال دورة اجتماعها في بيروت برئيس الجمهورية اللبنانية العماد إميل لحود حيث أبدوا تقدير المؤتمر لمواقف لبنان وخياراته الوطنية والقومية إزاء قضايا الأمة عموماً، وقضية الصراع العربي ـ الصهيوني خصوصاً، والتي تجعله مع سورية عرضة لتهديدات وضغوط أميركية وصهيونية لثَنْيه عن هذه المواقف، وهو ما يتطلب مواجهة عربية وإسلامية وعالمية، رسمية وشعبية، لهذه الضغوط والتهديدات، كما تتطلب عملاً حثيثاً لتحصين التماسك الداخلي في البلدين لمنع أية اختراقات معادية تسعى للنفاذ من أي ثغرة محتملة.

٢٠٠٣/٩/١٤

بيان صادر عن اجتماع الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المنعقد في الخرطوم يومي ٢٧ و٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤

بدعوة كريمة من مجلس الصداقة الشعبية العالمية في السودان، ووسط حفاوة لافتة من السودانيين جميعاً، رئيساً وحكومة وأحزاباً سياسية، موالية ومعارضة، ومؤسسات أهلية، عقدت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي دورتها (٣٠) في الخرطوم يومي ٢٧ و٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤، برئاسة أمينها العام الأستاذ معن بشور (لبنان)، وحضور الأمين العام السابق الأستاذ ضياء الدين داوود (مصر)، وأعضائها السادة: أ. أحمد عبد الرحمن محمد (السودان)، أ. أحمد ولد داداه (موريتانيا)، د. إسماعيل الشطي (الكويت)، أ. أمين إسكندر (مصر)، أ. أمين يسري (مصر)، الأب د. أنطوان ضو (لبنان)، أ. إنعام محمد علي (مصر)، أ. خالد السفياني (المغرب)، أ. رسول الجشي (البحرين)، أ. صبحي توما (العراق)، أ. طلعت مسلم (مصر)، د. عبد القدوس المضواحي (اليمن)، أ. عبد الملك المخلافي (اليمن)، د. علي بن محمد (الجزائر)، د. علي محافظة (الأردن)، د. ماهر الطاهر (فلسطين)، د. محمد السعيد إدريس (مصر)، د. محمد المسعود الشابي (تونس)، د. محمد المسفر (قطر)، أ. محمد عبد المجيد منجونه (سورية)، أ. محمد فاضل زيان (ليبيا)، أ. محمد لخضر بلعيد (الجزائر)، أ. نصر شمالي (سورية)، والمديرة التنفيذية للمؤتمر الآنسة رحاب مكحل.

ولقد ناقشت الأمانة العامة في اجتماعاتها جملة الأوضاع العربية والإقليمية والدولية المستجدة ما بين دورة اجتماعها السابق في ١٤ و١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في بيروت والدورة الحالية.

في تطورات القضية الفلسطينية

توقفت الأمانة العامة أمام مجمل التطورات الخطيرة المحيطة بالقضية الفلسطينية، وسط تصاعد عمليات القتل الجماعي والاغتيالات الفردية وهدم المنازل وتدمير البنى الاقتصادية والثقافية والإدارية وحصار المدن والبلدات وجرف الأشجار التي ترتكبها سلطات الاحتلال في انتهاك غير مسبوق للمواثيق والأعراف والقرارات الدولية والذي تمثل بشكل خاص في بناء جدار الفصل العنصري التوسعي؛ فرأت الأمانة العامة في الموقف الرسمي العربي تخاذلاً يصل إلى حدود

التواطؤ، وفي الانحياز الأمريكي الفاضح للعدوان شلّاً لدور المجتمع الدولي وتأكيداً على أن السياسة الأمريكية المعتمدة حالياً في المنطقة العربية هي سياسة متلازمة وحاضنة لسياسة الإرهاب والتوسع الصهيوني بما يدفع الأوضاع إلى المزيد من الاحتقان والتوتر المهدد للأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

ونبهت الأمانة العامة إلى مخاطر دفع الأمور داخل الساحة الفلسطينية باتجاه التناحر الداخلي والتصفيات المتبادلة، بما يؤدي إلى ضرب الوحدة الوطنية الفلسطينية، التي كانت ولا تزال، عامل القوة الرئيسي في الموقف الفلسطيني العام من الاحتلال، ودعت الأمانة العامة القيادات الفلسطينية كافة إلى توحيد صفوفها وجهودها في إطار قيادة موحدة للقوى الوطنية والإسلامية تشكل مرجعاً لكل سياسات العمل الفلسطيني ومؤسساته، ومن أجل تحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني وفي مقدمها حق العودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

كما توقفت الأمانة العامة أمام المعلومات الواردة حول إمكانية تبني القمة العربية لوثيقة جنيف وصياغتها كمبادرة عربية، فحذرت من مخاطر مثل هذه الخطوة لما فيها من انتقاص واضح لحقوق فلسطينية ثابتة وعلى رأسها حق العودة.

وحثت الأمانة العامة كل مكونات الحركة الشعبية العربية، من أحزاب ونقابات وجمعيات ومؤسسات، إلى تصعيد تحركها الداعم للانتفاضة والمقاومة في فلسطين، والضغط على النظام الرسمي العربي للخروج من واقع العجز والتخاذل والتواطؤ الذي يلف مواقفه من نضال الشعب الفلسطيني وصموده الأسطوري، وتنفيذ مقررات سابقة اتخذتها القمم العربية لا سيَّما على مستوى الدعم السياسي والمالي ومقاطعة العدو وداعميه.

في القضية العراقية

اعتبرت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي أن ما يشهده العراق، وبعد مرور ما يقرب العام على الحرب العدوانية عليه، من مجازر وتصفيات وآلام ومعاناة وانتهاكات على المستوى الإنساني، وتمزيق لوحدته وتدمير لمقومات كيانه الوطني، ومن استباحة لموارده، وتغييب لدوره الفاعل كدولة رئيسية فاعلة في الحياة العربية والإسلامية، قد جاء تأكيداً على سلامة رؤية المؤتمر والعديد من الهيئات العربية والدولية، لمخاطر هذه الحرب على العراق، وعلى صوابية مواقفه الرافضة للحصار أولاً، وللحرب ثانياً.

ولاحظت الأمانة العامة أن السقوط المدوّي للذرائع الأمريكية ـ البريطانية لشن الحرب سواء في مجال أسلحة الدمار الشامل، أو في مجال إقامة مجتمع الرخاء والديمقراطية في العراق، يضع المجتمع الدولي عموماً، والمجتمعات الأمريكية والبريطانية خصوصاً، أمام مسؤولياتها التاريخية في محاسبة المسؤولين عن هذه الحرب ـ الجريمة التي لم يكن العراقيون وحدهم ضحاياها فقط، بل كانت أيضاً مجموعة القيم والتقاليد والمؤسسات التي قامت عليها دولهم وأنظمتهم نفسها.

واعتبرت الأمانة العامة أن المسؤول الوحيد عن الجرائم الجماعية النكراء في كربلاء وبغداد، وما سبقها من عمليات تفجير للمساجد واغتيالات لعلماء دين وأكاديميين، وتصفيات لمواطنين، هو قوات الاحتلال الأمريكي التي تتحرك وفق مخطط استعماري ـ صهيوني معروف يهدف إلى إثارة حروب وفتن أهلية، ترمي إلى تمزيق الكيانات الوطنية الحالية وإحلال منطق الدويلات العرقية والطائفية والمذهبية التي يشكل الكيان الصهيوني مركز القيادة فيها.

ورأت الأمانة العامة أن جذور هذا المخطط قد انكشف منذ اللحظة التي حاول فيها المحتل أن يتعامل مع العراقيين كأعراق وطوائف ومذاهب ساعياً إلى طمس عروبة العراق من جهة، وضرب هويته الحضارية الإيمانية من جهة ثانية.

وفي هذا الإطار، شددت الأمانة العامة على دعوة كل أطياف المجتمع العراقي وقواه الحيّة إلى صون وحدة العراق والدفاع عن استقلاله وسيادته عبر مقاومة متعددة المستويات والأشكال للاحتلال ولكل إفرازاته ومؤسساته وتدابيره، وعبر مصالحة عميقة تتطلع إلى جراحات الماضي بعيون المستقبل، وعبر مراجعة نقدية عميقة يقوم بها كل الأفرقاء لتجاربهم السابقة تكون أساساً لبناء عراق ديمقراطي موحد حر ومستقل قائم على احترام التعددية السياسية والثقافية وصون الحريات العامة وحقوق الإنسان.

ودعت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي الدول العربية والإسلامية والأجنبية، شعوباً وحكومات، إلى دعم المقاومة العراقية للاحتلال باعتبارها حقاً مشروعاً تكرِّسه كل المواثيق الإنسانية والأعراف والقرارات الدولية، مشددة على ضرورة مشاركة عربية واسعة في كل أرجاء المنطقة في إحياء اليوم العالمي لمناهضة الاحتلال الأمريكي للعراق في ٢٠ آذار/مارس الحالي عبر مسيرات وتحركات شعبية واسعة.

كما توجهت الأمانة العامة إلى القمة العربية المرتقبة في تونس بأن تتصرف إزاء معاناة الشعب العراقي وواقعه الأليم بما ينص عليه ميثاق الجامعة وقرارات القمم العربية لا سيَّما قمة شرم الشيخ من خلال رفض العدوان والاحتلال وكل إفرازاته، وعبر الاعتراف بحق الشعب العراقي بمقاومة المحتل واحتضان هذه المقاومة ودعمها بكل الوسائل، بالإضافة إلى تسليط الأضواء على ما يشهده العراق من انتهاك متصاعد لسيادته وتهديد لوحدته واستباحة لموارده واعتداء متواصل على حقوق الإنسان فيه وعلى حياته وحرياته.

في الشرق الأوسط الكبير ودعوات الإصلاح الأمريكية

في الوقت الذي ناقشت فيه الأمانة العامة مجمل المخاطر والسلبيات العديدة التي ينطوي عليها المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير، وجددت رفضها لما يتضمنه من إملاءات وتدخلات فاضحة في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، ومن محاولات لطمس الهوية القومية والحضارية للأمة لصالح مفهوم جغرافي يرمي إلى دمج الكيان الصهيوني في المنطقة وإعطائه دوراً رئيسياً فيها، فإنها

قد أكدت أن رفض الإملاء الخارجي لا ينفي الإقرار بالحاجة إلى المباشرة العاجلة بإصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي وتربوي في عموم دول المنطقة باعتبار أن هذا الإصلاح بات حاجة حيوية لشعوب المنطقة ولمستقبلها، وباعتبار الإحجام عنه هو المنْفذ الأسهل لعبور كل مخططات الهيمنة الأجنبية والتدخل الخارجي والتفتيت الداخلي.

وقد أكدت الأمانة العامة أن الأمة تعاني من مخاطر الهيمنة والاحتلال الأجنبي، كما من واقع الاعتلال والاختلال الداخلي، وأن برنامج مقاومة المشاريع الأجنبية لا يستقيم ويقوى إلا ببرنامج لمعالجة واقع القهر والقمع والفساد والهدر في الداخل.

وقد دعت الأمانة العامة كل مراكز الأبحاث والدراسات العربية إلى إعداد ندوات وحلقات دراسية حول هذا المشروع الأمريكي الجديد، بهدف كشف الأغراض الحقيقية الكامنة وراءه، وللفصل الكامل بين دعاوى الإصلاح التي يتستر بها وبين الحاجة العميقة للإصلاح التي يحتاجها المجتمع العربي.

وتوقفت الأمانة العامة بشكل خاص أمام الضغوط الأمريكية الرامية إلى ما يسمى بإصلاح المناهج التعليمية باتجاه يضرب الجذور الحضارية والروحية والثقافية لها في المنطقة، محيِّيَةً بشكل خاص جهود الشخصيات والمؤسسات الأهلية الجزائرية، العروبية والإسلامية، التي أحبطت حتى الآن هذه المحاولات الجارية باسم إصلاح المنظومة التربوية مؤكدة في الوقت ذاته على أهمية الإصلاح التربوي في إطار تعزيز الهوية الثقافية والحضارية للأمة.

ولاحظت الأمانة العامة الصلة بين الدعوات الأمريكية للإصلاح وبين التنصل الأمريكي من مواجهة الأزمات العميقة التي تهدد مصير المنطقة كلها، وفي مقدمها الصراع العربي ـ الصهيوني، مذكرة بأن دعوات إصلاح البيت الفلسطيني التي أطلقتها واشنطن قبل عامين استهدفت التغطية على العدوان الصهيوني على شعب فلسطين، تماماً كما تستهدف دعوات الإصلاح التي ينطوي عليها مشروع الشرق الأوسط الكبير التغطية على واقع الاحتلال والعدوان والتهديد الذي تفرضه واشنطن على العراق وأفغانستان وعموم دول المنطقة.

وفي هذا الإطار جددت الأمانة العامة دعوتها إلى اعتبار يوم التاسع من نيسان، يوم احتلال بغداد، يوماً عربياً للمطالبة بجلاء كل القوات والقواعد العسكرية الأمريكية والأجنبية عن الأراضي والمياه والأجواء العربية.

كما أكدت الأمانة العامة على ضرورة أن يقترن رفضنا للمشاريع والإملاءات الخارجية بإعلان المشروع العربي للإصلاح والديمقراطية الذي ستجري مناقشته في الدورة القادمة للمؤتمر القومي العربي التي ستنعقد ما بين ١٩ ـ ٢٣ نيسان/أبريل القادم.

في إصلاح جامعة الدول العربية

اطلعت الأمانة العامة على مختلف المبادرات والجهود والأبحاث المتصلة بعملية إصلاح النظام الرسمي العربي ومؤسساته سواء تلك الصادرة عن حكومات عربية أو تلك التي قامت بها مراكز دراسات أهلية وعلى رأسها مركز دراسات الوحدة العربية، وخلصت إلى أن الإصلاح الحقيقي لواقع جامعة الدول العربية إنما يبدأ ببناء إرادة سياسية عربية جادة وملتزمة بميثاق الجامعة ومعاهداتها ومؤسساتها وقراراتها.

وأكدت الأمانة العامة أن في أدراج جامعة الدول العربية وملفاتها من القرارات والنصوص المتصلة بكل جوانب العمل العربي ما يكفي، إذا تم الالتزام به أو بمعظمه، لتحقيق نهضة حقيقية في واقع النظام العربي، ولاحظت كيف تراجعت حكومات عربية عدة، وما تزال، عن هذه المواثيق والمعاهدات والقرارات خصوصاً إبّان الحرب العدوانية على العراق كما في التعامل مع نتائج الاحتلال وإفرازاتها.

وحذرت الأمانة العامة من أن يكون وراء مخطط إضعاف النظام الإقليمي العربي الذي تسير فيه حكومات عربية متعددة، الانصياع لإرادة خارجية ترمي إلى إسقاط هذا النظام لصالح مشاريع شرق أوسطية صغيرة أم كبيرة، صهيونية أم أمريكية.

ودعت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي أمانة الجامعة العربية إلى نشر مشروع الإصلاح الذي جرى التوصل إليه في مجلس وزراء الخارجية العرب في القاهرة ليتسنى للمؤسسات الأهلية العربية المعنية المشاركة في مناقشته وتطويره باعتبار أن مصير جامعة الدول العربية وأداءها ينعكس على كل أبناء الأمة العربية.

في التهديدات الأمريكية ـ الإسرائيلية لسورية ولبنان

توقفت الأمانة العامة للمؤتمر أمام تصاعد التهديدات الأمريكية والإسرائيلية لسورية ولبنان ورأت فيها محاولات لفرض إملاءات سياسية تتصل بالقضيتين الفلسطينية والعراقية، ولتطويق حركات المقاومة اللبنانية والفلسطينية المجاهدة، ولثني القيادات في البلدين عن تمسكهما بثوابت مبدئية، وطنية وقومية.

وإذ أكدت الأمانة العامة رفضها القاطع لهذه التهديدات، داعية القوى الحيّة في الوطن العربي والعالم إلى مواجهتها في إطار مواجهة سياسة الهيمنة والعدوان، فإنها جددت موقفها الداعي إلى تحصين الجبهات الداخلية في إطار من الانفتاح الديمقراطي والتطوير والتحديث والمصالحة الوطنية الشاملة واحترام التعددية السياسية والحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان.

عملية تبادل الأسرى وقضية الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال

أبدت الأمانة العامة اعتزازها بنجاح عملية تبادل الأسرى وجثامين الشهداء التي أنجزها حزب الله في لبنان، واعتبرتها نقطة مضيئة في ليل عربي دامس وتأكيداً على أن نهج المقاومة، كان وسيبقى، النهج الأسلم والأفعل في تحرير الأرض والإنسان وفي صون الحقوق والمبادئ.

وفي هذا الإطار جددت الأمانة العامة دعوتها إلى المنظمات العربية الدولية المعنية بحقوق الإنسان إلى إطلاق أوسع حملة للدفاع عن الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال الصهيوني والأمريكي، ولكشف مصير الآلاف من المفقودين في فلسطين والعراق وأفغانستان، مؤكدة على ضرورة تشكيل لجان وطنية في كل قطر عربي، شعبية وحقوقية، للدفاع عن هؤلاء الأسرى المعتقلين القابعين في معسكرات الاعتقال الصهيوني والأمريكي في ظل أسوأ الشروط والظروف الإنسانية، وبما يخالف أبسط المواثيق والاتفاقيات الدولية وفي مقدمها اتفاقية جنيف الخاصة بأسرى الحرب والمعتقلين لدى سلطات الاحتلال.

في آفاق السلام السوداني والقضية الصومالية

اطلعت الأمانة العامة خلال اجتماعها في الخرطوم على عرض مفصّل لمحادثات السلام الجارية في السودان وآفاقها والاحتمالات المتعددة التي ينطوي عليها مستقبله في ضوء نتائجها.

وإذ أبدت الأمانة العامة ارتياحها لوقف إطلاق النار السائد، والجهود الحثيثة لإنجاز اتفاقية السلام في السودان، نبهت إلى وجود مخططات متعددة الجهات والأغراض، ترمي إلى عرقلة جهود السلام في السودان أو إلى دفعها باتجاه يهدد وحدة هذا البلد وهويته العربية والإسلامية والأفريقية، كما يشكل خطراً على الأمن القومي العربي عموماً، والأمن المائي العربي بشكل خاص.

وفي هذا المجال، دعت الأمانة العامة الأمة العربية والإسلامية إلى تحمّل مسؤولياتها كاملة تجاه السودان دعماً لجهود السلام وصونًا لوحدته وهويته عبر حضور عربي وإسلامي، معنوي ومادي، يشكل الحد الأدنى من التوازن مع التوغل الصهيوني والاستعماري المكثف في المنطقة.

كما دعت الأمانة العامة القمة العربية المرتقبة إلى معالجة المسألة الصومالية على طريق وقف النزيف الأهلي المتصاعد وصون وحدة هذا البلد العربي ذي الموقع الحيوي في القرن الأفريقي والمتصل في أمنه بأمن البحر الأحمر خصوصاً والأمن القومي العربي عموماً.

واعتبرت الأمانة العامة أن مسألة العلاقات العربية ـ الأفريقية يجب أن تصبح موضوع اهتمام الأمة العربية بنظامها الرسمي وقواها الشعبية، منبهة إلى مخاطر التوغل الصهيوني في العمق الأفريقي وما يشكله من خطر على الأمن القومي العربي، مشيرة إلى أن العرب الأفريقيين يشكلون ثلثي سكان الأمة العربية، وأن الفرص متاحة أمام الدول العربية الأفريقية للعب دور هام في تنمية هذه العلاقات مستعيدة بذلك وهج الدور العربي في أفريقيا في الخمسينيات والستينيات.

تحية لروح البصري والدجاني

توقفت الأمانة العامة بإجلال أمام غياب الفقيدين الكبيرين الفقيه محمد البصري (المغرب) والمفكر المناضل الدكتور أحمد صدقي الدجاني (فلسطين) اللذين فقدت فيهما الأمة العربية والإسلامية ركنين رئيسيين من أركان العمل القومي والإسلامي، وداعيتين فذَّتَين لمشروع النهوض الحضاري للأمة، وعاهدتهما على استلهام خطاهما على طريق تحقيق أهداف هذا المشروع في الوحدة والديمقراطية والاستقلال والعدالة والتنمية المستقلة والتجدد الحضاري.

التاريخ ٢٠٠٤/٣/٧

بيان صادر عن اجتماع الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المنعقد في الدوحة يومي ٩ و١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

اختتمت أمس الخميس أعمال الدورة السادسة والعشرين لاجتماعات الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي التي نظمت على مدى يومين في الدوحة بدعوة من جامعة قطر والتي شارك فيها ٥٧ شخصية من مختلف الأقطار العربية والمهاجر بينهم أعضاء الأمانة العامة الحالية وأعضاء الأمانة العامة السابقة.

وقد صرح السيد معن بشور الأمين العام للمؤتمر في ختام أعمال الدورة أنها تناولت ثلاثة محاور، يتصل **أولها** بالتحضيرات لعقد المؤتمر القومي العربي الـ ١٦ في الربيع القادم، في إحدى دول المغرب العربي في حين يتصل المحور **الثاني** بالموضوعات السياسية.

وقال بشور: إن المداولات تناولت «الاحتلال والهيمنة الخارجية» وفلسطين والعراق و«ما نشهده من محاولات تدخل خارجي في السودان وسورية ولبنان وأقطار عربية أخرى».

وأضاف بشور: إن المداولات تناولت سبل تصحيح الاختلال الداخلي بمستوياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فعلى المستوى السياسي يتمثل هذا الاختلال بحالة القمع والاستبداد السائدة في الوطن العربي والتي تشكل ذريعة للتدخل الخارجي، ويتمثل الاختلال الاقتصادي بتمركز الثروة في يد قلّة متناقصة من الذين يتحولون تدريجياً إلى امتدادات للشركات المتعددة الجنسية الطامحة إلى الإمساك بكل موارد البشرية وطاقاتها. كما يتمثل الاختلال الاجتماعي بمحاولة اختراق النسيج العربي ـ الإسلامي من خلال محاولة إثارة الفتن العرقية والطائفية والمذهبية.

وقد أكد بشور على ضرورة التكامل بين مواجهة واقع الاحتلال والتدخل الأجنبي وبين معالجة الاختلال والاعتدال على الصعيد الداخلي مشيراً إلى أنه كما لا يجوز استغلال التحديات الخارجية لصرف الأنظار عن مواجهة التحديات الداخلية فإنه وبشكل أكثر وضوحاً لا ينبغي أن تكون

الثغرات الداخلية مبرراً للاستعانة بالخارج كما رأينا في التجربة العراقية حيث خسر العراقيون أمنهم واستقرارهم واستقلالهم ومواردهم ولم يربحوا الحرية والديمقراطية كما ادعى المحتلون.

وتابع بشور بأن **المحور الثالث** تناول «المسألة الإعلامية في الوطن العربي»، مضيفاً أن الأمانة العامة حرصت على الالتقاء بإعلاميين من أعضاء المؤتمر لبحث «الاستراتيجية الإعلامية العربية».

وقال بشور: أن المشاركين في الندوة اتفقوا على تشكيل لجنة لصياغة أفكار حول الاستراتيجية الإعلامية تعرض على مؤتمر يضم الإعلاميين من أعضاء المؤتمر القومي بالإضافة إلى «الإعلاميين المهتمين بنهضة الأمة وتحررها». وأن إنشاء فضائية عربية مستقلة اتخذ جزءاً مهماً من مداولات الاجتماع وكذلك سبل تمويلها عبر اكتتاب شعبي أو عن طريق أثرياء عرب. كما إن وفداً من الأمانة العامة يترأسه نائب الأمين العام خالد السفياني انتدب لزيارة الجزيرة تضامناً معها «في وجه الضغوط التي تتعرض لها».

حرية الإعلام في الوطن العربي

وكانت عقدت ندوة تناولت «حرية الإعلام في الوطن العربي» أدارها نائب الأمين للمؤتمر د. خالد السفياني وتحدث فيها كل من د. محمد المسفر عضو الأمانة العامة للمؤتمر ومنسق اجتماع الدوحة، مصطفى نبيل ومحمود المراغي وليث شبيلات ومصطفى بكري وعبد الله السناوي وراشد الغنوشي وعبد المجيد منجونة وماهر الطاهر ونواف الموسوي وشفيق الحوت ود. محمد السعيد إدريس ومخلص الصيادي وفؤاد زيدان ومدير عام قناة الجزيرة وضاح خنفر وتوفيق طه وماهر عبد الله.

وحضر الدورة الأمينان العامان السابقان ضياء الدين داود وخير الدين حسيب وأمين عام مؤتمر الأحزاب العربي د. عبد العزيز السيد والمكلف بورقة الإعلان العربي للديمقراطية والإصلاح في المؤتمر الدكتور محمد المجذوب والفريق المكلف بورقة حال الأمة ود. أحمد يوسف أحمد ود. نيفين مسعد ود. عوني فرسخ.

التاريخ، ٢٠٠٤/٩/١٠

بيان صادر عن اجتماع الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المنعقد في دمشق يومي ١٢ و١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

انعقدت في دمشق يومَي ١٢ و١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ دورة اجتماعات الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي بحضور الأمين العام أ. معن بشور (لبنان) والأمناء العامين السابقين د. خير الدين حسيب (العراق)، أ. عبد الحميد مهري (الجزائر)، ونائب الأمين العام أ. خالد السفياني (المغرب)، والأعضاء: د. اسماعيل الشطي (الكويت)، أ. أمين إسكندر (مصر)، أ. أمين يسري (مصر)، الأب د. أنطوان ضو (لبنان)، أ. إنعام محمد علي (مصر)، أ. رسول الجشي (البحرين)، أ. صبحي توما (فرنسا)، أ. طلعت مسلم (مصر)، د. عبد القدوس المضواحي (اليمن)، أ. عبد الملك المخلافي (اليمن)، د. علي بن محمد (الجزائر)، د. علي محافظة (الأردن)، د. فداء الحوراني (سورية)، د. ماهر الطاهر (فلسطين)، د. محمد السعيد إدريس (مصر)، د. محمد المسفر (قطر)، أ. محمد عبد المجيد منجونه (سورية)، أ. محمد زيان (بريطانيا)، أ. محمد لخضر بلعيد (الجزائر)، د. منير الحمش (سورية)، أ. نصر شمالي (سورية)، أ. نواف الموسوي (لبنان)، د. يوسف مكي (السعودية)، والمديرة التنفيذية للمؤتمر أ. رحاب مكحل (لبنان).

وبعد مناقشات في الأوضاع العربية العامة صدر عن المجتمعين البيان التالي:

في رحاب سورية الحاضنة عبر العقود للحركة القومية العربية، وعلى أرض دمشق العروبة العابقة بالتاريخ والحضارة والمجد، وبضيافة كريمة من مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة دمشق، وفي ظل تصاعد الضغوط والتهديدات الأجنبية ضد سورية الممانعة في زمن التخاذل، والثابتة على مبادئها في زمن التراجع والانكفاء، عقدت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي دورة اجتماعاتها العادية يومَي ١٢و١٣ تشرين الثاني/نوفمبر بحضور ٢٧ شخصية عربية جاءت من ١٧ قطراً عربياً.

وإذا كان التجاوب الملحوظ من أعضاء الأمانة العامة، بما يمثلونه من ثقل معنوي وأدبي، ومن تنوع فكري وسياسي، تعبيراً عن إدراكهم، كباقي أبناء الأمة، للمخاطر الكبرى التي تحيط بسورية ومن خلالها المنطقة بأسرها، فإن مناقشاتهم قد ركزت على سبل المواجهة الناجعة لهذا المخطط

الصهيو ـ أمريكي القديم ـ الجديد، والمتنقل بين أقطار الأمة، والمستهدف استقلالها ووحدة كياناتها الوطنية.

ولقد رأت الأمانة العامة أن استهداف سورية، بسبب مواقفها، هو استهداف سابق للتطورات اللبنانية في العام الفائت، وسابق بشكل خاص لجريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق الراحل رفيق الحريري ورفاقه، والتي تجري محاولات محمومة لتوظيفها في خدمة المخططات المعروفة، ولابتزاز سورية لمغادرة مواقعها الحالية، ولضرب دورها الجيوسياسي المطل على ساحات المقاومة الرئيسية في الأمة في فلسطين والعراق وجنوب لبنان، ولإجبارها على التفريط بحقوقها المشروعة في استعادة كامل أرضها المحتلة، تماماً كما تفرض على لبنان الأجندة الإسرائيلية المعروفة والخاصة بنزع سلاح المقاومة ونزع سلاح الفلسطينيين داخل المخيمات في لبنان، وزعزعة الاستقرار اللبناني، وضرب العلاقات الأخوية بين لبنان وسورية.

وإذ رحبت الأمانة العامة بخيار الصمود والمقاومة الذي اعتمدته سورية في مواجهة خيار التنازل والتسليم للمطالب الأمريكية، وما تحاول بثه أجهزة الإدارة الأمريكية باسم الفوضى المنظمة، اعتبرت أن هذا الخيار يكتسب معناه الشامل والعميق عبر توسيع جبهة التعبئة الشعبية عربياً وإسلامياً وعالمياً، وعبر حوار وطني داخلي في سورية يشارك فيه كافة ألوان الطيف السياسي الوطني المناهض لمخططات الهيمنة والتدخل الأجنبي عبر مؤتمر وطني شامل يتجاوز كل المعوقات الداخلية التي تحول دون الانتقال بسورية إلى رحاب الإصلاح والانفتاح السياسي والتحديث والتطور الديمقراطي.

وشددت الأمانة العامة على أن التجربة السياسية العربية المعاصرة التي أكدت على التكامل الفعّال بين أهداف المشروع النهضوي الحضاري العربي الستة: الوحدة والديمقراطية والاستقلال الوطني والقومي والعدالة الاجتماعية والتنمية المستقلة تتطلب منا اليوم، أكثر من أي وقت مضى وفي ضوء التجارب المريرة التي مرت بها الأمة، التمسك بالتلازم بين مقاومة الغزو الأجنبي والتدخل الأجنبي من جهة وبين التمسك بالديمقراطية والمشاركة الشعبية والتعددية السياسية وحقوق الإنسان من جهة ثانية.

وإذ حيّت الأمانة العامة الاستعداد السوري لمواجهة كل الضغوط والعقوبات، فإنها في الوقت عينه ندّدت بالموقف الرسمي العربي المتنصل من كل المواثيق والمعاهدات العربية، والمتهرِّب من تحمُّل مسؤولياته في الدفاع عن سورية، مكرراً السلوك ذاته الذي سلكه عشية الحرب على العراق، متذرعاً بالشرعية الدولية التي انحصرت بقرارات مجلس الأمن وحدها، دون المواثيق والاتفاقات والقوانين العربية والدولية التي تحترم سيادات الدول الوطنية وتصون أمنها واستقرارها وتلزمها بالدفاع المشترك، خصوصاً أن القرارات الدولية في السنوات الأخيرة باتت مجرد إذعان لإملاءات الدولة الأقوى في العالم ونتاج صفقات تعقدها الدول الكبرى فيما بينها على حساب الأمم والشعوب الأخرى.

وشدّدت الأمانة العامة على أهمية العمل على تبني كل المنظمات الحقوقية الدولية التوصية التي أقرّها المؤتمر القومي العربي السادس عشر المنعقد في الجزائر في الربيع الفائت والتي تطالب بالرجوع إلى محكمة العدل الدولية حتى تكون المرجعية القادرة على فحص قانونية قرارات مجلس الأمن والتأكد من مدى انطباقها مع ميثاق الأمم المتحدة ونصوص القانون الدولي والإنساني، كما للتأكد من حسن سهر الأمم المتحدة ذاتها على تطبيق القرارات الدولية بعيداً عن الانتقائية وسياسة الكيل بمكيالين.

كما قررت الأمانة العامة توجيه نداء إلى الأمة بكل قواها الحية من أجل التضامن مع سورية والحيلولة دون استفراد العدوان الأمريكي ـ الغربي بها، وللضغط على الحكومات العربية والإسلامية لتحمل مسؤولياتها في هذا الأمر، مع التأكيد على أهمية كشف الحقيقة في جريمة اغتيال الرئيس الحريري على طريق كشف الفاعلين الحقيقيين ومحاكمتهم.

وفي العلاقات السورية ـ اللبنانية توقفت الأمانة العامة مطوَّلاً في اجتماعها، كما في لقائها مع الرئيس السوري الدكتور بشار الأسد، أمام سبل تحصين هذه العلاقة، لا من موقع قومي فحسب، بل من موقع الحرص الدقيق على أمن البلدين وسيادتهما واحترامهما المتبادل لمصالحهما المشتركة، وهو ما يتطلب درجة عالية من الهدوء وتغليب الحوار الأخوي في كل المعالجات الدائرة وإغلاق كل ثغرة يحاول المتربصون بالبلدين النفاذ منها، وشددت الأمانة العامة على ضرورة إطلاق حوار جدي ومسؤول بين المسؤولين في البلدين حول مختلف القضايا المطروحة والتأكيد على التعاون الكامل بين الحكومتين للكشف عن الحقيقة في جريمة اغتيال الرئيس الحريري ورفاقه ومنع أي استغلال لهذه الجريمة أو تسييس لمجرى التحقيق بما يخدم المخططات المعادية للبلدين كما للأمة بأسرها.

في القضية الفلسطينية

١ ـ لاحظت الأمانة العامة، أنه ورغم مرور أكثر من عام على رحيل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وفي ظروف غامضة لم تستدع تحركاً فلسطينياً أو عربياً أو دولياً للتحقيق في ملابساتها، وأن سياسة العدوان والعنت الصهيونية ما زالت مستمرة، وأن كل الوعود الإسرائيلية والأمريكية بانطلاق ما يسمى «عملية السلام» بعد غياب عرفات قد سقطت، وأن كل الرهانات عليها قد خابت، وأن العقبة الحقيقية بوجه هذه العملية لم يكن عرفات (كما زعموا)، بل هو الحكومة الإسرائيلية والعقل الصهيوني العنصري الذي لا يفهم إلا لغة الكفاح والمقاومة.

وفي هذا المجال شدّدت الأمانة العامة على أهمية اتساع الدعوة الفلسطينية والعربية لفتح تحقيق دولي بملابسات وفاة الرئيس الفلسطيني الراحل، داعية اتحاد المحامين العرب والمنظمات الحقوقية والإنسانية إلى إطلاق حملة عربية وعالمية من أجل تشكيل لجنة تحقيق دولية بهذا الأمر.

٢ ـ وقد أبدت الأمانة العامة ارتياحها للنضج والحكمة اللذين أبدتهما، وما تزال، القيادات الفلسطينية المخلصة من خلال صونها للوحدة الوطنية واعتبار صناديق الاقتراع هي الفصل في أي تباين أو خلاف، مشددة على ضرورة الارتقاء بالتوافق الفلسطيني، داخل فلسطين وخارجها، إلى مستوى مؤسسات فاعلة، وصيغ عمل منتظمة، هي وحدها القادرة على صون الحقوق الفلسطينية، وحماية نهج الانتفاضة والمقاومة، بل هي الضمانة للحيلولة دون التفرد في القرارات المصيرية، وفي هذا الإطار دعت الأمانة العامة للمؤتمر كل الفصائل الفلسطينية لتعزيز الصف الداخلي والوحدة الوطنية على قاعدة استمرار الانتفاضة والمقاومة، مشددة بإلحاح على إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية بإشراك كامل لكل مكونات الساحة الفلسطينية.

٣ ـ كما أبدت الأمانة العامة اعتزازها باندحار المحتل عن قطاع غزة، ولاحظت، كما الشعب الفلسطيني وقادته، أن المحتل الصهيوني يريد إبقاء قطاع غزة سجناً كبيراً، ومسرحاً للتناحر الأهلي الفلسطيني، فيما يسعى لتسويق هذا الاندحار، وهو ثمرة للمقاومة والانتفاضة، وكأنه تنازل إسرائيلي يستحق المكافأة العربية والدولية عليه، سواء من خلال التطبيع أو من خلال زيادة المساعدات العسكرية والمادية الأمريكية والأوروبية.

٤ ـ وفي هذا المجال حذّرت الأمانة العامة الحكومات العربية والإسلامية من مغبة السير في خطوات تطبيعية مع العدو، في وقت ما زال العدو يتنكر لكامل الحقوق الفلسطينية والعربية، ويواصل سياسة العدوان والاستيطان والاغتيال والاعتقال ضد أبناء فلسطين، مجددة تنديدها بما تم ويتم من لقاءات وإجراءات علنية أو سرية في هذا الإطار، باعتبارها سياسات تشجع الصهاينة على الإمعان في استباحتهم دماء شعب فلسطين وحقوقه وكرامة الأمة بأسرها، بالإضافة إلى تنكرها لإرادة الأمة ولقرارات القمم العربية ذاتها.

٥ ـ وبالمقابل حيّت الأمانة العامة نجاح الحركة الشعبية العربية المقاومة للتطبيع مع الكيان الصهيوني في منع رئيس وزراء الكيان الصهيوني أرئيل شارون من زيارة تونس، وفي إفشال عدة محاولات تطبيعية حاولت اختراق النسيج الأهلي المغربي، ناهيك عن فشل الضغوط الأمريكية في تحويل القمة العربية في الجزائر إلى قمة التطبيع، داعية إلى تفعيل كل هيئات المقاطعة ومقاومة التطبيع في البلدان العربية والإسلامية، وإلى تزخيم كل التحركات الشعبية المساندة للنضال الفلسطيني ولمقاومته للاحتلال، والساعية للإفراج عن الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال الصهيوني، بالإضافة إلى ممارسة الضغط على المجتمع الدولي لمتابعة تطبيق استشارة محكمة العدل الدولية حول الجدار العنصري العازل.

القضية العراقية

١ ـ جدّدت الأمانة العامة تأكيدها على الموقف المبدئي الثابت للمؤتمر القومي العربي بأن لا أولوية في العراق تسبق أولوية جلاء الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني، ودعم مقاومته المتعددة

الأساليب والأشكال، ومواجهة كل إفرازات الاحتلال وأدواته ومناوراته التي يسعى من خلالها إلى إضفاء الشرعية على الغزو والاحتلال وتبرير بقاء جيوشه واحتلالها.

وإذ سجلت الأمانة العامة للمقاومة العراقية الباسلة نموها وتصاعدها الكمي والنوعي وتأثيرها المتزايد على الصعد المحلية والإقليمية والدولية العامة لا سيَّما في واشنطن ولندن، لاحظت بالمقابل محاولات محمومة من قبل المحتل وأعوانه للتعتيم على عملياتها، ولاعتماد سياسة الانتقام الجماعي الدموي من جماهيرها والتعذيب الوحشي ضد مجاهديها وأنصارها، ولتشويه صورتها عبر ربطها بعمليات إرهابية مشبوهة تستهدف مدنيين أبرياء، ولإشعال نار الفتنة العرقية والطائفية والمذهبية بشتى السبل والوسائل، ولتمرير دستور تقسيمي يسعى إلى تدمير وحدة العراق وضرب عروبته وسلب موارده.

٢ ـ وبقدر ما تحقق المقاومة العراقية بكل تجلياتها، نجاحات ملحوظة في عملياتها وأدائها، وبقدر ما يظهر العراقيون تمسكهم الواضح بوحدة العراق وعروبته ونبذ مخططات الحرب الأهلية فإن المحتل يواجه إخفاقات متواصلة في كل مراحل ما يسمى «بالعملية السياسية» التي لم تنجح في إخراج رموزها من «المنطقة الخضراء» في بغداد، بل إنها أدت إلى تزايد الهوة الشعبية بين العراقيين من جهة وبين المحتل وواجهاته السياسية على أنواعها، وكشفت بوضوح أن هذه الواجهات تحكم العراق تحت شعار «نحن نمدد للاحتلال والاحتلال يمدد لنا».

٣ ـ ومن هنا فإن مبادرة الجامعة العربية، التي تحمل في طياتها اعترافاً بالاحتلال وإفرازاته ومحاولة لإيجاد مخرج يحفظ وجه الاحتلال الغارق في «المستنقع العراقي»، فهي لا يمكن أن تقدم أي حل لأنها لم تطرح أولوية جلاء المحتل، كما لا يمكن أن تردم الهوة بين العراقيين والنظام الرسمي العربي الذي تخلى عن كل المواثيق والاتفاقيات والالتزامات المفروضة عليه تجاه العراق إبان الحصار وعشية العدوان، بل النظام الذي ساهم بعض أركانه في التمهيد للعدوان وفي تقديم الأراضي العربية لتكون منطلقاً للغزو وفي الاعتراف بنتائجه والتعامل مع إفرازاته وفي السماح لأعوانه باحتلال مقعد العراق في الجامعة العربية.

أما فكرة المصالحة الوطنية التي طالما دعا إليها المؤتمر القومي العربي منذ احتلال العراق، فهي لا يمكن أن تنجح مع عملاء الغزاة وفي ظل الاحتلال وبهدف إسباغ شرعية عليه وعلى أعوانه، كما لا يمكن لها أن تقنع العراقيين بسلامة مقاصدها خاصة بعد تصريحات أمين عام جامعة الدول العربية الأستاذ عمرو موسى في زيارته الأخيرة للعراق حين تحدث عن «العراق الجديد» فيما الآلاف من العراقيين يقصفون بالفوسفور الأبيض وترتكب ضدهم حرب إبادة جماعية، وفيما عشرات الآلاف من بيوتهم تدمَّر على يد صانعي «العراق الجديد» وفيما عشرات الآلاف يعانون أبشع أنواع التعذيب في معسكرات الاحتلال الأمريكي وملاجئ «وزارة الداخلية».

٤ ـ وإذ حيّت الأمانة العامة الجهود المبذولة لتوحيد القوى العراقية المناهضة للاحتلال، وللتنسيق الفعّال بين فصائل المقاومة بتياراتها المتعددة والرافضة للعمليات المشبوهة التي تستهدف

المدنيين، فإنهم رأوا في الدراسات القيّمة التي قدمت في الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في تموز/يوليو ٢٠٠٥ المنصرم حول «مستقبل العراق»، لا سيَّما المتصلة بمشاريع الدستور وقانون الانتخاب وقانون الأحزاب والإعمار وإعادة بناء الجيش العراقي والسياسة النفطية والمسألة الكردية والتعويضات، أرضيةً وزاداً لأحرار العراق في بناء بلدهم بعد نيله استقلاله الناجز والتام.

٥ ـ كما حيّت الأمانة العامة الجهود الأهلية العربية والدولية الرامية إلى كشف حجم الجرائم التي ارتكبها ويرتكبها الغزاة في العراق والانتهاكات الفظيعة لأبسط حقوق الإنسان في بلاد الرافدين، دعت بشكل خاص إلى إنجاح المحاكمة الدولية التي تنظمها هيئات أهلية عربية بعد أشهر في مقر اتحاد المحامين العرب في القاهرة لمجرمي الحرب، بوش وبلير وشارون، آملة في الوقت ذاته العمل لفتح تحقيق دولي في كل جرائم الاحتلال وأعوانه.

٦ ـ كذلك جددت الأمانة العامة دعوتها إلى كل القوى الحية في الأمة والعالم من أجل تصعيد دعمهم لمقاومة الشعب العراقي الباسلة للاحتلال وكشف كل الممارسات الإجرامية والإرهابية التي يمارسها المحتل وأعوانه ضد العراقيين، والتواصل عربياً وإسلامياً وعالمياً من أجل الضغط على الحكومات المشاركة في العدوان والاحتلال لسحب قواتها، والحكومات المتواطئة مع الاحتلال لوقف تواطئها، والحكومات المنكفئة عن دورها في دعم المقاومة واحتضانها وإلى الاضطلاع بمسؤولياتها، مؤكدة على أنه ليس من حق كل مواطن عربي أن يشارك في مقاومة الاحتلال في أي أرض عربية فقط، بل إن من واجبه الوطني والقومي والديني والإنساني أن يفعل ذلك أيضاً خصوصاً في ظل تخلي الحكومات العربية عن دورها والتزاماتها، وانخراط معظمها مع المحتل في مخططاته ومشاريعه.

٧ ـ كما دعت الأمانة العامة القيادة الإيرانية، ومن موقع الحرص على الروابط الروحية والحضارية التي تجمع العرب بإيران، ومن موقع إدراكهم لما تمثله إيران من عمق استراتيجي إسلامي هام للعرب، ومن موقع مساندتهما لإيران في مواجهة الضغوط الأمريكية والغربية لثَنْيها عن القيام ببرنامجها النووي السلمي، إلى مراجعة عميقة وجريئة لسياساتها العامة في العراق في ضوء العديد من الملاحظات التي يسوقها عراقيون أحرار يحرصون على أن تقف إيران إلى جانبهم في مقاومة العدو المشترك والمتمثل بالمشروع الصهيو ـ أمريكي.

السودان

توقفت الأمانة العامة باستغراب واستنكار أمام الدعوات الأمريكية لفرض عقوبات دولية على السودان رغم كل ما حققه السودانيون من إنجازات في الأشهر الأخيرة على صعيد السلام في جنوب السودان، وعلى صعيد العلاقات الداخلية بين القوى السياسية السودانية، ورأت في تصميم الإدارة الأمريكية على مواصلة نهجها السلبي من السودان جزءاً من سياستها العامة ضد الأمة بأسرها، وضد

كياناتها الوطنية بما يخدم المخططات الاستعمارية والصهيونية المعروفة، لا سيَّما تلك المتصلة باختراق الأمن القومي لدول وادي النِّيل ووضع اليد على الثروات الكامنة في السودان.

وإذ دعت الأمانة العامة للمؤتمر كل القوى الحية في الأمة والعالم إلى دعم السودان في وجه التهديدات والضغوطات الأمريكية، أكدت في الوقت ذاته على أهمية المضي قُدماً في سياسات الحوار والانفتاح والمشاركة الديمقراطية ودعم عملية السلام بين القوى السودانية كافة لحل كل المشكلات القائمة لا سيَّما محنة دارفور، والاضطرابات في شرق السودان.

تونس

رأت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي في مشاركة وفد إسرائيلي كبير برئاسة وزير خارجية الكيان الصهيوني موشيه شالوم في أعمال القمة العالمية الثانية حول مجتمع المعلومات في تونس تحدياً سافراً لمشاعر أبناء الأمة بأسرها، لا سيَّما أبناء الشعب الفلسطيني الذين يواجهون ببسالة الجرائم اليومية التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحقهم، كما رأت فيها خرقاً فاضحاً لمقررات القمم العربية، بما فيها قرارات قمة بيروت ذاتها والتي رغم تحفظنا المبدئي عليها تنص على رفض التطبيع قبل الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال.

وإذا كان المسؤولون في تونس يبررون هذا الحضور الإسرائيلي بوجود قمة دولية للمعلومات، فبماذا يبررون تلك الحفاوة الاستثنائية التي استقبل بها شالوم وإهدائه المنزل الذي ولد به، وغادره مع والديه قبل نصف قرن تقريباً، فيما مئات الآلاف من العائلات الفلسطينية الذين شُردوا من بيوتهم ولا يجدون من يساعدهم على العودة إليها.

إن الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي التي قدّرت حالياً التحركات الشعبية التي قام بها طلاب تونس والمعلمون والعمال والصحافيون والمحامون وكل شرائح المجتمع التونسي ضد الزيارة المقررة سابقاً لشارون، وأجبروه على إرسال وزير خارجيته بديلاً عنه، فإنها تعترض بشدة على استقبال شالوم من طرف الحكومة التونسية، وترى في ذلك إذعاناً لإملاءات أمريكية صريحة، وتنكُّراً لمشاعر أبناء فلسطين والأمة ولحقوقهم، كما تؤكد رفض المؤتمر القاطع لكل مبادرات التطبيع مع الصهاينة، وتحت أي مبرر كان، في أي قطر عربي وإسلامي.

وفي هذا المجال تجدد الأمانة العامة للمؤتمر تضامنها مع الوطنيين التونسيين، المضربين عن الطعام منذ أسابيع، وبينهم أعضاء بارزون في المؤتمر، وتدعو إلى أوسع حملة تضامن عربية ودولية مع مطالبهم الديمقراطية والوطنية المشروعة.

مصر

استعرضت الأمانة العامة التطورات الداخلية الهامة في مصر، سواء المتصلة بتصاعد الحراك الشعبي والديمقراطي داخل المجتمع المصري، وللمرة الأولى منذ عقود، أو تلك المتصلة

باستحقاقات انتخابية وديمقراطية شكلت، رغم كل ما شابها من نواقص، نقلة هامة في مسار التطور الديمقراطي في مصر، لا سيَّما من خلال بروز جبهة وطنية موحدة للقوى المعارضة وتنسيقها مع جماعة الإخوان المسلمين بما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع نسبة الكتلة المعارضة داخل مجلس الشعب المصري.

ورغم أن الأمانة العامة للمؤتمر كانت تتمنى بالأمس على القوى السياسية المصرية المعارضة خوض المعركة الانتخابية بلوائح موحدة تضم المعارضين كافة، على اختلاف انتماءاتهم الفكرية والسياسية، فإنها تأمل اليوم أن يتم تلافي هذه الثغرة عبر تنسيق فعّال داخل مجلس الشعب نفسه بهدف تشكيل قوة ضاغطة حقيقية تسعى لحل المشكلات العميقة التي يواجهها المجتمع المصري من جهة، كما لمجابهة الضغوط الخارجية المتزايدة على مصر لمنعها من أداء دورها المفترض على الصعيدين العربي والإسلامي، وهو دور تحتاجه مصر لتحصين أمنها القومي تحديداً، كما تحتاجه الأمة بأسرها التي بدأت تعاني أخطر مراحل التفكك والتشرذم والضعف منذ أن نجحت قوى الهيمنة والاحتلال في تعطيل دور مصر.

موريتانيا

اطلعت الأمانة العامة على تقرير مفصل عن التطورات التي شهدتها موريتانيا في الأشهر القليلة الماضية بعد سقوط الحكم السابق الذي أمعن في انتهاك الحريات وحقوق الإنسان ونهج الفساد وسلب موارد البلاد، كما أمعن في الانزلاق في اتجاه سياسة الانحراف القومي، لا سيَّما في إقامة علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني.

وإذ أبدت الأمانة ارتياحها للوعود التي قطعها قادة الانقلاب الموريتاني بإطلاق مسار ديمقراطي سليم، وتحديد مواعيد الاستحقاقات الانتخابية في إطار مهلة زمنية محددة بعد تقليص الفترة الانتقالية، وامتناع أعضاء المجلس العسكري الحاكم وأعضاء الحكومة عن المشاركة فيها، فإنها في الوقت ذاته دعت كل القوى الوطنية والقومية والديمقراطية والإسلامية في موريتانيا إلى رصّ الصفوف والتعاون فيما بينها لحماية هذه الإنجازات، وإلى رفض استبعاد أي فريق أو تيار من عملية التطور الديمقراطي وإلى النضال لإخراج موريتانيا من سياسة الانحراف القومي التي اعتمدها النظام السابق حين أقام علاقات مع الكيان الصهيوني.

وإذا كان من عبرة يأخذها العديد من الحكام العرب من الدرس الموريتاني الجديد، فهي أن سياسة الإذعان للإملاءات الصهيو ـ أمريكية لن تحمي حاكماً بقدر ما تستهلكه لتتخلى عنه في الوقت المناسب، وأن سياسة القمع والتنكيل بالقوى الحيّة في المجتمعات لن تحمي سياسات الانحراف الوطني والقومي.

الأردن

أبدت الأمانة العامة أسفها العميق واستنكارها البالغ لتفجيرات عمّان الدموية والتي أدت إلى سقوط العديد من الضحايا الأبرياء وأبرزها الفنان والمبدع العربي الكبير مصطفى العقاد، ورأت في مثل هذه التفجيرات ترجمة حرفية لسياسة الفوضى الدموية الخلاقة التي تسعى الإدارة الأمريكية بتأثير صهيوني إلى دفع المنطقة بأسرها إلى أتونها.

وإذ تقدمت الأمانة العامة بأحر تعازيها لذوي الضحايا، وتمنياتها بالشفاء العاجل للجرحى، دعت أبناء الأمة كلها، على اختلاف مواقعهم الرسمية والشعبية، وعلى اختلاف مشاربهم العقائدية والسياسية، إلى وقفة عميقة مع الذات لمواجهة هذه المنزلقات الدموية الخطيرة التي تندفع إليها الأوضاع في مجتمعاتها، ولدراسة أسبابها وجذورها، ولمحاصرة التوجهات والجهات التي تقف وراءها كي لا ينجح أعداء أمتنا والمتربصين بأمنها ووحدتها في الربط بين حركة المقاومة الباسلة التي تشهدها أقطار عدة من أمتنا وبين عمليات إجرامية بشعة كالتي جرت في العاصمة الأردنية، وأن لا تؤثر هذه العمليات الإرهابية على موقف الشعب الأردني المتميز من الشعب العراقي ومقاومته ومن الضيوف العراقيين في الأردن.

البحرين

استهجنت الأمانة العامة لجوء السلطات البحرينية إلى إقفال «مكتب مقاطعة إسرائيل» في المنامة، واستغربت بشكل خاص الأسلوب الذي اعتمد في الإقفال، والأوامر الأمريكية التي صدرت بشأنه، كما استهجنت أيضاً أن يرتبط دخول الدول العربية في منظمة التجارة العالمية بشروط تتعارض مع أبسط الثوابت الوطنية والقومية، والمواثيق والاتفاقات والقرارات العربية.

وإذ حيّت الأمانة مواقف القوى الوطنية والإسلامية البحرينية التي رفضت هذا الإجراء، فإنها أيضاً أبدت ارتياحها للموقف الذي اتخذته هذه القوى من «منتدى المستقبل» الذي كان منعقداً في البحرين، خلال فترة انعقاد اجتماع الأمانة العامة للمؤتمر، محذرة من أن المراد من هذه الصيغ المموّهة لتمرير سياسات ومخططات تصب في خدمة مشروع الشرق الأوسط الكبير.

الاضطرابات في فرنسا

ناقشت الأمانة العامة للمؤتمر بإسهاب ما شهدته العاصمة الفرنسية وضواحيها من أعمال عنف وشغب، وأبدت قلقها لهذه الاضطرابات العنيفة ولتداعياتها على مستقبل العلاقات داخل المجتمع الفرنسي حيث تشكل الجماعات ذات الأصول العربية والإسلامية مكوِّناً هاماً من مكوناته.

ولقد لاحظت الأمانة العامة الحاجة الماسة إلى أن تقوم الحكومة الفرنسية بمراجعة عميقة وجريئة لمجمل السياسات والمعالجات التي كانت متَّبعة في السابق إزاء هذه المجموعة الهامة

من المواطنين الفرنسيين، خصوصاً في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والمساواة في تأمين فرص العمل، بالإضافة إلى احترام الخصوصيات الثقافية والحضارية والروحية لهم.

ولفتت الأمانة العامة للمؤتمر إلى أن العديد من هؤلاء المتظاهرين هم من أبناء الجزائريين الذي رحلوا من الجزائر مع رحيل القوات الفرنسية في أوائل الستينيات، فأحسوا بمهانة مرتين، مرة لأن أهلهم فضلوا الالتحاق بالأجنبي المستعمر على البقاء في وطنهم، ومرة أخرى لأن هذا الأجنبي نفسه بقي يعاملهم كغرباء عن مجتمعه رافضاً اندماجيتهم فيه.

وفي هذا المجال تدعو الأمانة العامة للمؤتمر إلى حوار معمّق بين كل مكونات المجتمع الفرنسي، بما فيها ذوي الأصول العربية والإسلامية، بعيداً عن تأثيرات الخطاب العنصري الذي بدأ يستهوي، لأسباب انتخابية ربما، بعض أقطاب السياسة الفرنسية وقد سقط بعضهم بالفعل فيها حين اتهم مواطنين لهم، بسبب أصولهم العربية والإسلامية، بأنهم «أوباش».

كما تجدد الأمانة العامة للمؤتمر دعوتها إلى كل الجمعيات والهيئات العربية والإسلامية الفاعلة بفرنسا إلى تعميق تواصلها مع الشباب العربي والمسلم والتعرف إلى همومه وأوجاعه والسعي لتأطير طاقاته في عمل منهجي منظم يحوله إلى قوة تأثير فاعلة في فرنسا، بدلاً من أن يندفع إلى التعبير السلبي والحاد عن هذه الهموم والهواجس.

وبهذه المناسبة تشدد الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي على أن وجود مواطنين من أصول عربية وإسلامية في دول العالم يحتاج إلى رعاية خاصة من دولهم الأصلية لكي يتحولوا إلى جسور ضاغطة لمصلحة قضايا أمتنا العادلة، لا أن يندفعوا في ممارسات تساعد أعداء العرب والمسلمين في مخططاتهم الرامية إلى تصويرهم كإرهابيين ومتطرفين ومعادين لكل استقرار وسلام.

وإذا كانت هذه الأحداث الأليمة مدعاة لفتح ملف هؤلاء المواطنين الفرنسيين داخل بلادهم في إطار معالجة ديمقراطية وإنسانية هادئة لمشاكلهم، فإنها أيضاً مدعاة لأن يفتح الملف ذاته في بلادهم الأصلية التي تبقى مسؤولة عن هجرتهم بالأساس وعن أوضاعهم السيئة فيما بعد.

التاريخ، ٢٠٠٥/١١/١٨

بيان صادر عن اجتماع الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المنعقد في بيروت يومي ١٤ و١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٧

ـ إعلان مواقف مما يجري في فلسطين ولبنان والسودان والصومال

ـ مشروع بوش للسلام هدفه تغطية جرائم الاحتلال وتوسيع دائرة التطبيع وتغذية الانقسامات

في ظل الذكرى الأولى لأيام الصمود والانتصار، وفي بيروت عاصمة الصمود والتصدي، عقدت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي اجتماعاً يومي ١٤و١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٧ بحضور الأمين العام أ. خالد السفياني، والأمينين العامين السابقين د. خير الدين حسيب وأ. معن بشور والأعضاء أ. الياس مطران (لبنان)، أ. أمين إسكندر (مصر)، أ. تيسير مدثر (السودان)، د. حسن نافعة (مصر)، د. خضير المرشدي (العراق)، د. ساسين عساف (لبنان)، د. سعد ناجي جواد (العراق)، أ. سميرة رجب (البحرين)، أ. عبد الإله المنصوري (المغرب)، أ. عبد القادر غوقة (ليبيا)، د. عبد القدوس المضواحي (اليمن)، أ. عبد الملك المخلافي (اليمن)، د. عبد الوهاب القصاب (العراق)، أ. عوني فرسخ (فلسطين/الإمارات)، د. كمال الطويل (فلسطين/أمريكا)، د. ماهر الطاهر (فلسطين)، أ. مجدي المعصراوي (مصر)، د. محمد أشرف البيومي (مصر)، د. محمد الحموري (الأردن)، د. محمد السعيد إدريس (مصر)، د. محمد المسفر (قطر)، د. محمد عبد المجيد منجونه (سورية)، أ. محمد فاضل زيان (ليبيا/بريطانيا)، د. مصطفى نويصر (الجزائر)، د. يوسف مكي (السعودية)، والمديرة التنفيذية للمؤتمر أ. رحاب مكحل.

وبعد أن تدارست الأمانة العامة الأوضاع التي تمر فيها الأمة في فلسطين والعراق ولبنان والسودان والصومال وفي الخليج العربي، وارتباطها بالأوضاع العربية بصفة عامة أكدت على ما يلي:

ـ إن ما يجري في المنطقة لا يخرج عن صراع بين مشروع أمريكي ـ صهيوني ومشروع مقاوم.

ـ إن المؤتمر القومي العربي يعتبر نفسه جزءاً من خط المقاومة والممانعة ومناهضة الاحتلال والهيمنة في فلسطين والعراق ولبنان والصومال، وحيثما وجد احتلال.

١ ـ فلسطين

وبالنسبة لفلسطين، فإن الأمانة العامة وانطلاقاً من عروبة القضية وبعدها القومي تؤكد إدانتها الشديدة لجرائم الاحتلال ضد فلسطين، أرضاً وشعباً ومقدسات، وتعبّر عن انشغالها وقلقها العميق، كما عن انشغال جماهير الأمة وقلقها، عما آلت إليه الأوضاع في فلسطين، وبما يمكن أن تؤول إليه من انهيار شامل إذا لم يقع إيقاف النزيف، ومواجهة الانقسام وإسقاط منطق القطيعة بين الإخوة.

وتؤكد الأمانة العامة أن لا محيد عن الحوار بين الفصائل الفلسطينية كافة، على قاعدة الثوابت الفلسطينية ووثيقة الوفاق الوطني واتفاق القاهرة حول إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية لتعود، كما كانت، البيت الفلسطيني الجامع والمرجعية الفلسطينية العليا، فلا فصيل يمكنه أن يلغي الفصيل الآخر، ولا الاستقواء بأية قوى خارجية يمكن أن تكون له نتيجة أو فائدة لأي طرف، مع التأكيد على أن هذا الاستقواء أياً تكن مبرراته، أمر مرفوض ولا يمكن قبوله.

وفي هذا الإطار، فإن الأمانة العامة بعد أن اطلعت على الاتصالات التي أجراها الأمين العام مع قادة الفصائل الفلسطينية من أجل دعم المبادرة الشعبية العربية لإطلاق الحوار بين مختلف القيادات الفلسطينية، وهي مبادرة تم إقرارها بتنسيق مع المؤتمر القومي ـ الإسلامي ومؤتمر الأحزاب العربية والمنظمات المهنية العربية، فإنها شددت في الوقت ذاته على ضرورة استمرار لجنة المتابعة المشتركة التي شكلتها قيادات الفصائل الفلسطينية في لبنان في أوائل حزيران/يونيو الفائت بإشراف لجنة المبادرة الشعبية العربية، والقيام بدورها الذي أسست من أجله.

وإذ ترفض الأمانة العامة أية قطيعة أو فصل بين الضفة وغزة، فإنها تشدد على ضرورة رفع الحصار عن القطاع، وتوفير كل مستلزمات الصمود لأبنائه بما فيها رواتب الموظفين والعاملين فيه. كما ترفض بقوة إرسال أية قوات أممية إلى غزة، وتعتبر في الوقت ذاته أن مجرم حرب مثل طوني بلير لا يمكن أن يكون مؤهلاً لتوفير شروط السلام ولا يمكن له أن يكون محايداً في صراع كان دائماً طرفاً فيه داعماً للإرهاب الصهيوني وجرائمه.

٢ ـ العراق

وبالنسبة للعراق، أكدت الأمانة العامة على أنه لا محيد من خيار مقاومة الاحتلال وعملائه.

وإذ اطلعت الأمانة العامة على الجهود المبذولة لولادة جبهة وطنية وقومية وإسلامية مناهضة للاحتلال، وعلى منهاجها السياسي، فإنها جددت دعمها لمشروع توحيد صفوف قوى المقاومة والقوى المناهضة للاحتلال، وبلورة برنامج سياسي موحد يقوم على التحرير والوحدة والديمقراطية والتحكم في كل ثروات العراق ومحاكمة مجرمي الحرب والمجرمين ضد الإنسانية في العراق إبان الحصار والعدوان والاحتلال.

كما تؤكد على حق العراق في التعويض الكامل عما ألحق به من أضرار، مذكرة بموقف المؤتمر القومي الثابت بأن لا حل في العراق إلا التحرير الكامل وجلاء كل قوى الاحتلال عن العراق، وإنهاء كل محاولة للهيمنة الخارجية.

وفي هذا المجال تطالب الأمانة العامة النظام الرسمي العربي بسحب الاعتراف من إفرازات الاحتلال في إطار ما يسمى بالعمليات السياسية والاعتراف بالمقاومة وبالقوى المناهضة للاحتلال كممثل شرعي وحيد للشعب العراقي. فالاحتلال وعملاؤه إلى زوال وما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الجديد يتهاوى يومياً.

وفي هذا الإطار جددت الأمانة العامة دعوتها للقيادة الإيرانية لإجراء مراجعة لمواقفها وأساليب تعاطيها مع القضية العراقية، وإعلان الدعم الواضح والصريح للمقاومة العراقية التي شكلت مصدر الإنهاك الرئيسي للمشروع الإمبراطوري الأمريكي في المنطقة، وجعلت الإدارة الأمريكية تراجع حساباتها بما أضعف من زخمها العدواني ضد دول المنطقة وفي مقدمها إيران وبرنامجها النووي للأغراض السلمية، مع تأكيد المؤتمر على حق إيران وكل شعوب المنطقة بامتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وعلى ضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط ولا سيَّما الترسانة النووية الإسرائيلية.

٣ ـ لبنان

وبالنسبة للبنان، إذ تجدد الأمانة الأمة تحيتها وتهنئتها للمقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله والشعب اللبناني والجيش اللبناني على الانتصار التاريخي والاستراتيجي الذي تحقق على العدو الصهيوني وقوى العدوان الأمريكية في تموز/يوليو ٢٠٠٦. فإنها تتوجه إلى كل اللبنانيين/ومختلف الأفرقاء إلى إعطاء الأولوية لإنجاز تفاهم لبناني ـ لبناني يضمن استقلال لبنان ووحدته وعروبته ويحول دون أي تدخل أجنبي في شؤونه الداخلية، بأشكاله كافة، ورفض أية محاولة لتدويل الخلافات اللبنانية.

فمثل هذا التفاهم اللبناني ـ اللبناني هو المدخل لحل كل القضايا والإشكالات السياسية والدستورية القائمة وفي مقدمها التوافق حول تشكيل حكومة وطنية والاستحقاق الرئاسي، كما توجهت الأمانة العامة بتحية خاصة إلى جيش لبنان الوطني وشهدائه الذين سقطوا قبل عام في المواجهة مع العدو ويسقطون اليوم دفاعاً عن الأمن والاستقرار.

كما تدعو الأمانة العامة إلى ضرورة إنجاز تفاهم لبناني ـ فلسطيني يستند إلى تفاهم فلسطيني ـ فلسطيني، وإلى ضرورة الرفع من العناية بسكان النهر البارد النازحين منه قسراً وبتوفير ضروريات الحياة لهم في انتظار إعادة إعمار المخيم وتأمين عودتهم إليه.

وتؤكد الأمانة أن قيام تفاهم أخوي لبناني ـ سوري يقوم على الاحترام المتبادل لمصالح البلدين وسيادتهما، ويستفيد من التجارب السابقة، هو ضمانة لاستقرار البلدين ولأمنهما الوطني، وهو

السبيل لقطع الطريق أمام المحاولات الصهيونية لإرباك العلاقة بين البلدين الشقيقين، ولإقامة الحواجز بين شعبيهما كما لاستخدام لبنان منصة للضغط والتهديد ضد سورية.

٤ ـ السودان

وبالنسبة للسودان أكدت الأمانة العامة على دعم السودان في مواجهة التهديدات المتواصلة ضده وفي الحفاظ على وحدته واستقلاله وهويته العربية والإسلامية والأفريقية. كما تدعو إلى بذل كل الجهود من أجل إنهاء بؤر التوتر في السودان وخاصة في دارفور، وإلى الاحتكام إلى الحوار وإلى تأمين حقوق كل أبناء السودان وتفويت الفرصة على المتربصين بالسودان وبثرواته.

٥ ـ الصومال

وبالنسبة للصومال، أبدت الأمانة العامة استغرابها من الموقف العربي الرسمي المجمل المتغاضي عن احتلال بلد عربي، يشكل جناحاً من أجنحة الاستراتيجية العربية، من قبل طرف القوى الإثيوبية بالوكالة، في إطار المشروع الأمريكي الصهيوني ضد الأمة، ويطالب بدعم الشعب الصومالي في مقاومته ومناهضته للاحتلال، وبالعمل على جلاء القوات المحتلة عن أرضه.

٦ ـ الخليج العربي

وبالنسبة للخليج العربي، تدارست الأمانة العامة مجمل الأخطار التي تهدد دول الخليج في عروبتها واستقلالها وأدانت ما تضمنه المقال الصحفي الذي اعتبر البحرين جزءاً من الدولة الإيرانية، وطالب القيادة الإيرانية بموقف واضح منه، وإلزام كاتبه بالاعتذار لشعب البحرين والأمة العربية، وبإيقاف كل ما يسيء إلى العلاقات العربية ـ الإيرانية، منطلقة من موقف المؤتمر الثابت الذي يعتبر إيران عمقاً استراتيجياً إسلامياً للأمة العربية، وأن الأمة العربية تشكل عمقاً استراتيجياً لإيران في صراعها مع مشاريع الهيمنة الصهيو ـ أمريكية.

واستشعاراً من الأمانة العامة بالمخاطر التي تتهدد عروبة الخليج وسيادته الوطنية، لا سيَّما مع تزايد الوجود العسكري الأمريكي، ومع تنامي العمالة الأجنبية في دوله، فقد قررت أن يكون هذا الموضوع، أي عروبة الخليج، هو القضية الخاصة التي سيناقشها المؤتمر في دورته القادمة (١٩) مع القضايا الأخرى المتصلة بحال الأمة.

٧ ـ في الديمقراطية وحقوق الإنسان

تؤكد الأمانة العامة من جديد على مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان وإطلاق الحريات وتوفير شروط المواطنة الكاملة، بما يتطلبه ذلك من إلغاء لقوانين الطوارئ والأحكام العرفية، واعتماد الاحتكام إلى صناديق الاقتراع من خلال انتخابات نزيهة حرة، وإقرار تداول السلطة بالوسائل السلمية.

كما تؤكد الأمانة العامة على أن طريق الديمقراطية والمصالحة الوطنية بين الحاكمين والمحكومين هو السبيل لتحصين الوضع الداخلي ولحماية الأمن القومي وإلى إنهاء حالة تحييد الجماهير العربية في الصراع ضد المشروع الأمريكي ـ الصهيوني.

وفي هذا الإطار تدعو الأمانة العامة الأنظمة العربية إلى توفير شروط الممارسة الديمقراطية وإلى إيقاف كل الممارسات القمعية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ورفع كل القيود على تحرك وانتقال المواطنين والمناضلين العرب لا سيَّما أعضاء المؤتمر القومي العربي في أكثر من بلد عربي.

٨ ـ مؤتمر بوش للسلام

وتناشد الأمانة العامة جماهير الأمة وقواها الحية ومؤسساتها ومنظماتها، الاستمرار في القيام بكل مبادرات مناهضة المشروع الصهيو ـ أمريكي ودعم خيار المقاومة في كل أرجاء الوطن العربي وعدم السقوط في فخ محاولة إدخالها في غيبوبة نتيجة إشاعة ثقافة الهزيمة والاستسلام، مشددة على التحذير مما يسمى «مشروع بوش للسلام» الذي يذكرنا بمشاريع أمريكية مماثلة كانت مهمتها تغطية الاحتلال والعدوان الصهيوني، وتوسيع دائرة التطبيع الرسمي معه، وتغذية الانقسامات الداخلية في صفوف الأمة، والتي بتنا نشهد صوراً مؤلمة لها في غير قطر عربي.

كما دعت الأمانة العامة هيئات مقاومة التطبيع في الأقطار العربية إلى تكثيف أنشطتها والتهيؤ لمواجهة مرحلة جديدة من التآمر على القضية الفلسطينية.

التاريخ، ٢٠٠٧/٧/٢٠

بيان صادر عن اجتماع الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المنعقد في بيروت يومي ٢ ـ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

عقدت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي اجتماعها الثاني في العاصمة اللبنانية بيروت في الفترة من ٢ ـ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ برئاسة الأمين العام الدكتور خير الدين حسيب وحضور الأعضاء الآتية أسماؤهم: د. أحمد الكحلاوي (تونس)، أ. أمين إسكندر (مصر)، أ. تيسير مدثر (السودان)، أ. حسن لعريبي (الجزائر)، د. خضير المرشدي (سورية/العراق)، أ. رجاء الناصر (سورية)، د. ساسين عساف (لبنان)، د. سليم الحص (لبنان)، د. عبد الإله المنصوري (المغرب)، أ. عبد القادر غوقة (ليبيا)، أ. عبد الملك المخلافي (اليمن)، د. عدنان عمران (سورية)، د. علي فخرو (البحرين)، أ. غناء المقداد (اليمن)، د. ماهر الطاهر (سورية)، أ. ماهر مخلوف (مصر)، أ. مجدي المعصراوي (مصر)، أ. محمد أبو ميزر (الأردن)، د. محمد الأغظف غوتي (المغرب)، د. محمد الحموري (الأردن)، د. محمد السعيد إدريس (مصر)، أ. محمد فائق (مصر)، أ. منى النشاشيبي (بريطانيا/فلسطين)، د. هاني سليمان (لبنان)، د. وميض نظمي (العراق).

وبعد أن ناقشت الأمانة العامة القضايا المدرجة على جدول الأعمال اتجهت إلى مناقشة الأحداث والقضايا العربية الساخنة وفي مقدمتها التطورات الخطيرة على صعيد القضية الفلسطينية والأحداث التي تجري في اليمن وتطورات الأوضاع في العراق والسودان والصومال، إضافة إلى العلاقات العربية الإقليمية وبالذات مع كل من إيران وتركيا. وإذ تحرص الأمانة العامة على إعادة التأكيد على المواقف التي سبق إعلانها، بخصوص هذه القضايا، في البيان الختامي الصادر عن الدورة العشرين للمؤتمر القومي العربي المنعقد في الخرطوم (١٦ ـ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩) فإنها تحرص أيضاً على أن تؤكد ما يلي:

أولاً: القضية الفلسطينية

إن الأمانة العامة، وهي تدرك أبعاد المشروع الأمريكي ـ الصهيوني للقضاء على خيار المقاومة العربية لتحرير فلسطين والتحايل عليه بمشروعات زائفة للتسوية ورّطت فيها السلطة الفلسطينية

والعديد من الأنظمة العربية التي اندفعت، بحكم مصالحها الضيقة داخل أقطارها، نحو القبول بدعوة تطبيع العلاقات مع العدو الصهيوني ودون ارتباط أو دون انتظار لما قد يحدث على صعيد عملية التسوية، ودون اكتراث لشروط العدو لإقامة الدولة الفلسطينية المزعومة، وخاصة شرط الاعتراف الفلسطيني والعربي بـ «يهودية» الدولة الصهيونية وما يعنيه ذلك من مخاطر وتهديدات لحقوق الشعب الفلسطيني وخاصة حق العودة، ومستقبل القدس، وإذ تدرك خطورة فشل مشروع التسوية بسبب الضغوط الإسرائيلية والصهيونية التي مورست على الإدارة الأمريكية على نحو ما تأكد في اللقاء الثلاثي الذي ضم الرئيس الأمريكي مع كل من الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس حكومة الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو في واشنطن، وانصراف الإدارة الأمريكية عن إعطاء أولوية لعملية التسوية، وتركيز اهتمامها على سبل معالجة أزمة البرنامج النووي الإيراني، فإنها تؤكد ما يلي:

١ ـ إعطاء كل الأولوية لتفعيل خيار المقاومة والصمود للشعب الفلسطيني، والتوقف عن المراهنة على أية مفاوضات أو أية مقترحات للتسوية بعد أن وصل خيار التسوية إلى طريق مسدود، وتطالب الأمانة العامة، بهذا الخصوص، بإلغاء كل الاتفاقات مع الكيان الصهيوني.

٢ ـ العمل على توفير كل مقومات الصمود للشعب الفلسطيني خلال الفترة القادمة عبر دعم عربي شعبي ورسمي، وإعادة تفعيل كل ما لدى العرب من أسلحة في الصراع مع الكيان الصهيوني وخاصة سلاح النفط الذي استعاد مكانته في سوق النفط وسلاح المقاطعة لكل الشركات والدول الداعمة للكيان الصهيوني، وشن حملة دولية لمقاطعة إسرائيل باعتبارها دولة احتلال، ضمن جهود أوسع تستهدف إعادة شرعية الكفاح المسلح والمقاومة للشعب الفلسطيني، وتستعيد شرعية تعامل العالم مع الكيان الصهيوني باعتباره كياناً عنصرياً يمضي في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني الخاضع لأسوأ احتلال في التاريخ.

٣ ـ الحرص على تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية ضمن عملية إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني على أساس برنامج المقاومة والتحرير لا التسوية واعتبار قضية فلسطين قضية تحرير وطني وتحرير الأرض أولاً، وليس بالحديث عن بناء الدولة في الأحلام والأوهام، فالأرض تُنهب وتهَوَّد ولم يبقَ مكان لقيام دولة أو كيان عبر التسويات المضللة، ولكن تحرير الأرض هو الذي يعيدها ويكرس للشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، ورفض كل اعتراف مباشر أو غير مباشر بدولة الكيان الصهيوني.

٤ ـ إن الحل القومي العربي للقضية الفلسطينية يقوم على أساس تحرير كل الأراضي العربية المحتلة من النهر إلى البحر وإقامة «الدولة الفلسطينية الديمقراطية الواحدة» التي يتعايش فيها العرب واليهود كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، وأن أية تسويات مرحلية مع إسرائيل يجب أن لا تصادر هذا الحل القومي للقضية الفلسطينية، واعتبار شروط حكومة الكيان الصهيوني للقبول

بـ «حل الدولتين» غير الممكن وغير الواقعي، خطوطاً حمراء من المحرم التعاطي معها وخاصة ما يتعلق بشرط الاعتراف بـ «يهودية» الدولة الصهيونية، وبالقدس موحدة عاصمة لهذا الكيان.

٥ ـ ضرورة رفع الحصار الجائر عن الشعب الفلسطيني عموماً وعن قطاع غزة على وجه الخصوص باعتبار هذا الحصار جزءاً لا يتجزأ من عملية إخضاع الشعب الفلسطيني ومحاولة تركيعه، وفرض شروط الاستسلام عليه، وإذ تطالب الأمانة العامة بضرورة فتح كل المعابر كخطوة أولى لرفع هذا الحصار فإنها تطالب أيضاً بضرورة المباشرة بإعادة إعمار قطاع غزة، وتكثيف الجهود من أجل الإفراج عن كل المعتقلين في السجون ومعتقلات السلطة الفلسطينية.

٦ ـ ضرورة الإسراع في إنقاذ المسجد الأقصى من مخطط التهويد الذي تسعى إليه سلطات الاحتلال ضمن مشروع تهويد الدولة الصهيونية، واعتبار هذا المخطط جريمة ترفضها كل القوانين والمواثيق والشرائع السماوية، وعنواناً لعنصرية الكيان ومشروعه الاستيطاني الاستعماري على حساب حقوق الشعب الفلسطيني ومقدسات العرب والمسلمين.

ثانياً: اليمن

تابعت الأمانة العامة ما يحدث من تطورات خطيرة في اليمن الشقيق سواء في شماله الغربي أو في جنوبه، وترى أنها ترجع بصفة أساسية إلى سوء أداء النظام الحاكم وخياراته، وخاصة التهميش الاقتصادي والتمييز السياسي والحرمان الاجتماعي، وضيق قاعدة السلطة وازدياد طابعها الفردي، والتخلي المتزايد للدولة عن دورها في التنمية وتحقيق العدالة والديمقراطية، كما ترجع إلى أسباب أخرى تخص الأطراف الداخلية الشريكة في الأزمة في الشمال والجنوب، وإذ تدرك الأمانة العامة الأثمان الفادحة التي يدفعها اليمن من جراء هذه الأحداث سواء في ثرواته البشرية وأرواح أبنائه أو ثرواته المادية، ووحدته الوطنية وتماسكه السياسي، فإنها تحرص على ما يلي:

١ ـ تدعو الجهات المعنية بالصراع في منطقة صعدة والمحافظات الشمالية إلى الوقف الفوري لإطلاق النار، وإيكال الإشراف على تطبيقه إلى لجنة أهلية محايدة، وفتح الطرقات والممرات لتمكين فرق الإغاثة من العناية باللاجئين، وتأمين عودتهم السريعة إلى مناطقهم ومنازلهم، وتبادل تسليم الأسرى والمعتقلين والتعويض للمتضررين.

٢ ـ تصرّ الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي على أن لا حل أمنياً وعسكرياً ممكناً للنزاعات الجارية في اليمن، لأن مثل هذه الحلول قد اختبرت، ولم تؤد إلى الفشل المأساوي وحسب، وإنما باتت تهدد بتصديع الوحدة الوطنية على امتداد البلد وتفاقم من الانقسام والاحتقان الأهليين.

٣ ـ تشدّد الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي على أن الحل الوحيد الناجع للأزمات المناطقية يجب أن يتم في الإطار الوطني اليمني، ومن خلال الحل اليمني الداخلي الحواري. وتهيب بجميع الأطراف أن ترفض كل أشكال الأقلمة والتدويل للنزاع الدائر والمباشرة إلى عقد مؤتمر وطني يضم

جميع أفرقاء النزاع، بمن فيهم القيادات الموجودة خارج البلاد، من أجل الاتفاق على تصوّر شامل لحل الأزمة.

٤ ـ تؤكد الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي أن الوحدة اليمنية المنعقدة العام ١٩٩٠ مكسب تاريخي للشعب اليمني ولقضية الوحدة العربية عموماً. وترى الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي أن الوحدة والمركزية ليستا توأمين متلازمين، بل إن التشدد في المركزية والأوامرية والتمييز بين المواطنين على أساس مناطقي وجهوي غالباً ما تؤدي إلى إضعاف الوحدة والاندماج الاجتماعي إن لم تؤدِّ إلى تفكيك الأوصال والهدم والتخريب. وهي ـ المركزية والأوامرية والتمييز ـ تشكل على كل حال التربة الخصبة لنمو وازدهار النزعات الانفصالية. فلا بد إذاً من الاعتراف بوجود مسألة جنوبية ناتجة من مترتبات حرب العام ١٩٩٤ وما تلاهما من ممارسات التهميش وتمييز بين مواطني دولة الوحدة. ولا بد من الشروع بمعالجتها ابتداءً من إعادة المفصولين والمتقاعدين قسراً إلى أعمالهم وإيفائهم جميع حقوقهم المادية؛ مروراً بالبت السريع بالنزاعات على الأراضي والعقارات بمقتضى توصيات اللجان الرسمية وإزالة أشكال التمييز الأخرى ذات الطابع المناطقي أو الجهوي وانتهاء بالمشروع الجاد في تطبيق اللامركزية.

٥ ـ تدعو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي إلى تهيئة الأجواء والمناخات السياسية من أجل ترسيخ الحلّ السلمي للنزاعات الدائرة حالياً، من خلال وقف الاعتقالات والملاحقات والمطاردات للناشطين السياسيين وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإنهاء عسكرة المدن وسحب المظاهر المسلّحة، والتراجع عن الإجراءات المتخذة بإقفال الصحف والإفراج عن الصحفيين المعتقلين، والتعجيل بتأليف حكومة اتحاد وطني تتمثل فيها كافة الأطراف قد يكون أقصر الطرق إلى الخروج سريعاً من الأزمة. وتستطيع تلك الحكومة أن تتولى إدارة الحوار الوطني حول تعديلات دستورية تعيد التوازن بين النظام الرئاسي والنظام الانتخابي، وتعزز التعددية السياسية والحزبية والحريات الصحافية ومبدأ الشراكة الوطنية، وتشرّع لإجراءات صارمة من أجل مكافحة الفساد، وتأمين شفافية العلاقة بين المسؤولية الحكومية ومزاولة الأعمال، وتشرّع اللامركزية الإدارية الواسعة الصلاحيات والمرتكزة إلى مجالس المديريات والمحافظات المنتخبة، وتنفيذ مبدأ تداول السلطة من خلال تنظيم الانتخابات النيابية المؤجلة وانتخاب رئيس جديد للجمهورية ومنع التوريث.

ثالثاً: العراق

تؤكد الأمانة العامة اعتزازها بالمقاومة العراقية وما حققته من هزائم للمشروع الأمريكي بالعراق، وإذ تحيي الأمانة العامة صمود الشعب العراقي في مواجهة الاحتلال وأعوانه فإنها تحرص على تأكيد ما يلي:

١ ـ إن وحدة المقاومة شرط أساسي لنجاح مهامها في التحرير والانتصار على العدو، كما أن شعبيتها هي الشرط الأهم لتأمين هذا الانتصار والانطلاق إلى بناء المشروع الوطني في مرحلة ما بعد التحرير. إن أي مقاومة في العالم لا تحظى بدعم كامل من جماهير الشعب تعينها على مقاومة السلطة وأجهزتها ومؤسساتها، وبخاصة في المدن، قد تتعرض لانتكاسات لا تُحمد عقباها. وأي مقاومة لا ترفض بحزم الإرهاب الطائفي وممارساته على أسس مذهبية أو تتورط فيه، تشكل طعنة للوحدة الوطنية، ولا يمكن اعتبارها مقاومة أو وطنية وتبقى مجرد ميليشيات لأمراء الحرب.

٢ ـ إن أفق ما يسمى «العملية السياسية» في العراق «مغلق تماماً» رغم كل من تورطوا فيه من أصحاب النوايا الحسنة والطيبة على أمل تغيير أو إلغاء المحاصصة أو تعديل الدستور. كما تؤمن الأمانة بقدرة المقاومة على أن تشكل البديل الوطني لهذه العملية، ولكن ليس قبل أن تمتلك الشروط الضرورية لذلك، وهي أن تمتلك وحدتها السياسية وقيادتها الوطنية وتنهي تشرذمها وصراعاتها وتنافساتها، وأن تمتلك مشروعاً سياسياً وطنياً وديمقراطياً تعيد به كل أبناء العراق ويسعدون بالانتساب إليه، ثم، وهذا هو الأهم، أن تحظى بالشعبية اللازمة، كي تتوحد مع الوطن ويتوحد الوطن معها، وتنتصر له وتحقق استقلاله وحريته وتؤمن وحدته.

٣ ـ تؤكد الأمانة العامة حرصها الكامل على وحدة العراق أرضاً وشعباً ومؤسسات، كما يؤكد عروبة العراق، ويناشد كل أبناء الشعب العراقي الوعي بمخاطر مخطط إعادة أجواء الحرب الطائفية والعرقية مجدداً التي تهدف «حكومة الاحتلال» من ورائها إلى إشاعة المخاوف من الفوضى التي يبشر بها في حال انسحاب القوات الأمريكية وذلك في محاولة للإبقاء على هذه القوات لفترات أطول مما حددته الاتفاقية.

٤ ـ وتؤكد الأمانة العامة رفضها لأي نفوذ أجنبي أو إقليمي في العراق، كما أنه إذ يثمّن مساندة إيران لقوى المقاومة العربية في كل من لبنان وفلسطين، فإنه يستنكر الكثير من الممارسات الإيرانية في العراق التي استغلت أجواء الاحتلال الأمريكي له لتغلب مصالحها القومية الضيقة على ما يمكن أن يشكل أرضية مقبولة لمصالح مشتركة بينها وبين الأمة العربية، وفي مقدمتها الحفاظ على وحدة العراق أرضاً وشعباً.

رابعاً: السودان

إن الأمانة العامة للمؤتمر القومي وهي تتابع خطورة الأحداث التي تواجه السودان الآن، وخاصة ما يتعلق بالحرب في دارفور، التورط الإقليمي والدولي في هذه الحرب، ناهيك عن أخطاء كل الأطراف الداخلية، وما يتعلق بالانتخابات والاستفتاء على تقرير المصير بالنسبة إلى مواطني جنوب السودان، وإذ تعي الأمانة العامة خطورة ما يواجهه السودان من خطر الانقسام المدعوم بالشرعية

الدولية وما يشبه التوافق الوطني، وإذ تتابع الدعم أو التدخل الأفريقي، مقارنة بالدور العربي السلبي والمتنافي في معالجة أزمات السودان، تحرص على توضيح الأمور التالية:

١ ـ التأكيد أن المسؤولية الأهم في التصدي الناجح لهذه التحديات يقع على عاتق السودانيين عامة، وشريكَي السلام بصورة خاصة، والمؤتمر الوطني بصورة أخص. فعلى هذه الجهات إيجاد المناخ المناسب لإنجاح مفاوضات الدوحة وعقد انتخابات ناجحة وتنظيم استفتاء يدعم الوحدة. وهذا بدوره يحتاج إلى تحرك نشط على كافة الأصعدة، وتضحيات من قبل الفاعلين السياسيين بالمصالح قصيرة الأجل من أجل المصلحة الأكبر، والعمل على بناء جسور الثقة بين أبناء الوطن الواحد.

٢ ـ إن جهود السودانيين تحتاج إلى دعم عربي وإقليمي ودولي حاسم ومتصل. ولعل أضعف الإيمان فيما يتعلق بالدعم هو أن يكف الفرقاء عن التدخل الضار في الشأن السوداني ونقل الخلافات والتوترات العربية وغير العربية إلى الساحة السودانية. أما ما فوق ذلك فهو تقديم كافة أشكال الدعم المادي والسياسي والمعنوي للفرقاء السودانيين لتجاوز هذه التحديات. هذا الدعم يبدأ من تشجيع جهود السلام، مروراً بتشجيع الوحدة عبر مساهمات في البناء والتنمية عبر مشاريع تدعم الوحدة وترغب فيها، وانتهاء بالمساعدة في جهود إعادة البناء في دارفور.

٣ ـ إن الغياب العربي (أو الحضور السلبي) في أزمات السودان قد ساهم في تعميق هذه الأزمات وفاقم ما تشكله من تهديد للأمن العربي من البوابة السودانية. ولا بد من معالجة جذرية لهذا الوضع عبر حضور عربي قوي وفاعل يعوض عن الغياب والتدخل الضار. ولا بد من تكثيف هذا الحضور وتوجيهه التوجيه الصحيح حتى يؤتي ثماره. وينبغي كذلك الضغط على الحكومة السودانية والقوى السياسية السودانية لتبني خيارات التصالح، والضغط على الحكومات العربية للتعامل مع الأزمة بما تستحق من اهتمام.

خامساً: لبنان

تتابع الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي ما يحدث في لبنان من تطورات داخلية تتعلق باستقراره ووحدته الوطنية، خاصة في ضوء تداعيات ما بعد الانتخابات النيابية الأخيرة والمشاكل التي تواجه عملية تشكيل الحكومة الجديدة، أو ما يحدث على صعيد علاقاته الإقليمية، والتهديدات المستمرة والمتجددة من العدو الصهيوني، وتحرص الأمانة على أن تؤكد المسائل التالية:

١ ـ إن الديمقراطية اللبنانية في أزمة خطيرة في ظل ما يشهده لبنان من تحولات في طبيعة نظامه السياسي، خاصة ما يتعلق بالمزاوجة التي كانت بين الديمقراطية البرلمانية والديمقراطية التوافقية، أو بين ديمقراطية المواطنين وديمقراطية الجماعات والطوائف، وبين الدولة المركزية والدولة الاتحادية، فقد أخذت قوى سياسية لبنانية تتجه إلى الجنوح نحو فدرلة الدولة ما يعني تهديد لبنان

دولة وشعباً وأرضاً ومؤسسات. ومن هنا فإن الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي، تؤكد أن وحدة لبنان هي الكفيلة بإنقاذه من كل هذه المخاطر، وهذه الوحدة لن تحدث فعلياً دون تطوير النظام السياسي اللبناني على القواعد التي نص عليها اتفاق الطائف لجهة تشكيل الهيئة الوطنية العليا لتجاوز الطائفية السياسية، وإعداد نظام انتخابي جديد يعتمد النسبية في التمثيل والدوائر الانتخابية الموسعة.

٢ ـ إن الأزمة التي تواجه لبنان الآن بخصوص تشكيل الحكومة الجديدة لا مخرج منها، إلا بالتزام كل الأطراف بأن تكون الحكومة الجديدة المأمولة حكومة وطنية وفق صيغة تحافظ على التوازنات وتراعي قاعدة التمثيل الوطني وحق الجميع في المشاركة في عملية اتخاذ القرارات الأساسية تطبيقاً لما نص عليه الدستور اللبناني، خاصة في مقدمته، حيث نص على أن: «لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك». كما أن لا نجاح لمسعى تشكيل هذه الحكومة دون الانفكاك عن مشاريع الخارج بإغراءاته أو بتهديداته، والالتفاف فقط لتأمين الحاجات الأساسية للوطن والمواطنين.

٣ ـ تدرك الأمانة العامة أن تدمير لبنان صيغة وموقفاً كان وما زال وسيبقى هدفاً استراتيجياً إسرائيلياً. كما تدرك الأمانة، وحسب ما أكدته انتصارات المقاومة وإجبارها العدو الصهيوني على الرحيل قسرياً من جنوب لبنان، ودحر عدوانه عليه في صيف ٢٠٠٦، أن قوة لبنان ليست في ضعفه، حسبما كانوا يروِّجون له، ولكن في مقاومته وفي وحدته الوطنية شعباً وجيشاً، وفي تمسكه بعروبته ورفضه الانصياع لأوامر العدو والانخراط في مشاريعه التطبيعية. لذلك تحذر الأمانة العامة من مخاطر عدوان إسرائيلي جديد على لبنان ربما يكون قد أضحى محتملاً، خاصة إذا نجح لبنان في تجاوز انقساماته وفاز بحكومة وحدة وطنية تحظى بالرضا والقبول الوطني من كل الأطراف، وتطالب النظام العربي الرسمي وجامعته العربية أن يتحملا معاً مسؤولية التصدي لهذه النوايا العدوانية الصهيونية، وألا يحدث الانقسام الذي سبق أن حدث على الحرب الإسرائيلية السابقة على لبنان، وهو الانقسام الذي كانت له أصداؤه العميقة في سلبيتها على لبنان داخلياً، وعلى قوة تماسكه السياسي أمام العدوان، والانقسام حول انتصاره.

٤ ـ تؤكد الأمانة العامة انحيازها الكامل إلى دعم المقاومة في لبنان ورفض كل محاولات النيل من قدراتها العسكرية والمعنوية، ولكنها مع كل جهود نزع السلاح غير اللبناني خارج المخيمات الفلسطينية، وإذ تعي الأمانة العامة أهمية الحرص على رفض محاولات التوطين في لبنان انطلاقاً من التمسك بحق العودة، فإنها تطالب بضرورة إعطاء الفلسطينيين المقيمين في لبنان حقوقهم المدنية من عمل وسكن وغيره، باعتبار أن هذه الحقوق إنسانية ولا علاقة لها بالحرص على رفض التوطين.

٥ ـ إن خطر العدوان الإسرائيلي المحتمل يفرض مجدداً على كل اللبنانيين الوعي بأن السلم الأهلي هو السقف الأعلى الذي يجب ألّا يبقى دون سقوف المصالح السياسية والفئوية، إنه الخط

الأحمر الذي لا يجوز أن يتجرأ أحد على التفكير في اختراقه أو في الدفع إلى اختراقه، وبخاصة من قبل الجماعات الإرهابية، وهذه مسؤولية تقع على عاتق جميع الأطراف.

سادساً: الصومال

تتابع الأمانة العامة ما يواجه الصومال من صراعات وانقسامات داخلية وتدخلات إقليمية ودولية من شأنها وضع البلاد أمام خيارات صعبة وخطيرة تتهدد مستقبل الدولة الصومالية ومصالح الشعب الصومالي، فإنها تحرص على أن تؤكد على ما يلي:

١ ـ إن حل المعضلة الصومالية التي أودت، حتى الآن، بحياة نصف مليون إنسان لن يكون عسكرياً في كل الأحوال، سواء سقطت الحكومة أو حتى أصبحت لها اليد العليا ميدانياً لأن التمرد سيبقى بصورة أو بأخرى ولكن الحل يجب أن يكون سياسياً، ويحقق لكل الأطراف الحد الأدنى من مطالبها.

٢ ـ إن تحقيق هذا الحل السياسي يبقى واجباً عربياً قبل أن يكون إقليمياً أو دولياً، وعلى قاعدة اقتناع كل الأطراف المشاركة في الصراع على الجلوس على مائدة المفاوضات، كما أن نجاح هذا الحل يستلزم تفاهمات عربية مع القوى الدولية والإقليمية المتورطة سلباً أو إيجاباً في هذا الصراع، على حزمة من الإجراءات والمهام التي تعيد إلى الصومال الأمن والاستقرار، وتضمن سلامة دول الجوار ومصالح القوى الدولية، وتقضي على التمرد والقرصنة، وفي مقدمتها الإسراع في تمويل وتدريب وتسليح قوات كافية للجيش الوطني الصومالي، وجهازَي الشرطة والمخابرات، والتواصل مع شيوخ القبائل، وتقديم المعونات لهم ليستخدموا نفوذهم لدى المسلحين لوقف القتال ضد الحكومة، والعمل على حل مشكلة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا كي تتوقفا عن التدخل في الشأن الصومالي وإدارة صراعاتهما على حساب الصومال واستقراره وأمنه.

٣ ـ إن هذا الحل السياسي لا يمكن أن ينجح بمعزل عن الحل التنموي، فالتمرد الحاصل في الصومال هو تعبير بشكل أو بآخر عن الإخفاق الحكومي، بل والغياب الحكومي، والعجز عن تحقيق الإشباع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمواطنين، والخروج من قيود الدولة الفاشلة.

٤ ـ إن الحل السياسي المطلوب للصومال المقترن بالحل التنموي في حاجة إلى دعم عربي ودولي وإقليمي، لكن الدعم العربي يجب أن يبقى الأساس والحافز لأدوار القوى الأخرى لما فيه مصلحة الشعب العربي في الصومال ومصالح كل الأقطار العربية المجاورة، وفي مقدمتها السودان واليمن وحوض القرن الأفريقي كله وامتداداته في البحر الأحمر وبحر العرب، وكلها مناطق عانت وما زالت تعاني تدهور الأمن والاستقرار في الصومال وافتقاده للحرية والرفاء اللذين هما شرط الاستقرار والتقدم.

سابعاً: العلاقات العربية ـ الإيرانية

أولت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي أهمية للعلاقات العربية ـ الإيرانية على ضوء الانقسام العربي الراهن حول هذه العلاقات، وخطورة التداعيات المحتملة على المصالح العربية مع زيادة تعقد أزمة الملف النووي الإيراني، تحرص على أن تؤكد على النقاط التالية:

١ ـ إن العلاقة بين العرب وإيران كانت وستبقى علاقة تاريخ وحضارة ومصالح مشتركة رغم كل ما قد يعتريها من خلافات قد تصل إلى مستوى الصراعات، فهي علاقات استراتيجية يصعب الفكاك منها، فالعرب والإيرانيون ليس في مقدور أي منهم أن يغيِّر الجغرافيا أو أن يهرب من التاريخ، وما ينطبق على علاقات العرب مع إيران ينطبق على علاقاتهم مع تركيا، خاصة مع ما يتعلق بالعامل الحضاري ـ التاريخي والعالم المصلحي في ظل خريطة توازن الإقليمية الراهنة التي تجعل من إيران وتركيا وإسرائيل قوى إقليمية متنافسة على الزعامة في إقليم الشرق الأوسط.

٢ ـ إن علاقات المثلث الحضاري بين العرب والإيرانيين والأتراك يجب أن تطغى على تفاعلات العلاقات العربية ـ الإيرانية، والعربية ـ التركية تحسباً لأدوار زعامة وهيمنة يسعى الكيان الصهيوني إلى القيام بها، ولكن هذا النوع من العلاقات يفرض وجود كفاءة في الأداء وتوازناً في القوة والمصالح بين القوى الثلاث، كما يفرض الاحترام المتبادل، والالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وإعطاء الأولوية لعلاقات التكامل والاعتماد الاقتصادي المتبادل، لكن هذه الشروط ما زالت غائبة لأسباب كثيرة، أبرزها غياب الكتلة الحضارية العربية الموحدة القادرة على إدارة حوار وتفاعل يحقق توازن المصالح مع إيران وغيرها من القوى الإقليمية، وخاصة تركيا.

٣ ـ إن الحرص العربي على إدارة علاقات توازن مصالح وليس توازن قوى مع إيران يجب أن يقابل بحرص إيراني مماثل، واعتراف إيراني مقترن بالاحترام للحقوق والمصالح العربية، الأمر الذي يفرض على إيران مراجعة سياستها التوسعية في الخليج على حساب دولة الإمارات العربية المتحدة والتوقف عن سياسة التهديد لمملكة البحرين، وعن التدخل في الشؤون الداخلية للعراق. إن مراعاة الحقوق والمصالح المشتركة للطرفين العربي والإيراني هي المدخل الأنسب لتأسيس علاقة شراكة عربية ـ إيرانية.

٤ ـ إن هذه الشراكة العربية ـ الإيرانية تفرض على الأقطار العربية أن تراجع انقسامها حول العلاقة مع إيران، وأن تؤسس لعلاقة معها على قاعدة المصالح الاستراتيجية العربية أكثر من قاعدة الانخراط في مشاريع أجنبية لها مبرراتها للصراع مع إيران، كما تفرض أيضاً على الأقطار العربية وضع أجندة عربية موحدة للحوار مع إيران تعبر عن توجه استراتيجي عربي يتعامل مع إيران باعتبارها شريكاً إقليمياً مؤكداً أكثر من كونها جاراً أو عدواً محتملاً، وأن تتضمن هذه الأجندة قائمة أوليات للمصالح العربية المطلوب أن نتوازن حولها مع إيران، كما تتضمن القضايا الخلافية

المتنازع حولها، وفي مقدمتها توسع النفوذ الإقليمي لإيران على حساب مصالح عربية، والمخاطر المحتملة للبرنامج النووي الإيراني.

٥ ـ كما إن المؤتمر يستنكر المماطلات الإيرانية الرامية إلى التهرب من أي حل سلمي عادل لمشكلة الجزر العربية التابعة لدولة الإمارات، كما يستنكر التهديدات الإيرانية المستمرة للبحرين. وعلى إيران أن تدرك أهمية وقيمة دخولها في مشروع مشاركة عربية ـ إيرانية تحقق مصالح الأمتين العربية والإيرانية بدلاً من التورط في سياسات هيمنة أو فرض نفوذ لن تؤدي إلا إلى إشعال نار الفتنة والعداء بين الأمتين، في وقت يسعى فيه العدو الأمريكي ـ الصهيوني إلى فرض الفتن والاستقطاب والعداء بين العرب وإيران وتصوير إيران عدواً للعرب بدلاً من أن تكون حليفاً لهم. كما يؤكد المؤتمر القومي العربي موقفه المبدئي من إيران الذي سبق أن أعلن فيه في أكثر من مناسبة، وعلى رغم الموقف الإيراني من احتلال العراق، وهو أن المؤتمر القومي العربي ينظر إلى إيران كعمق استراتيجي إسلامي للأمة العربية، وأن تكون إيران «صديقاً محتملاً» وليس «عدواً محتملاً».

ثامناً: العلاقات العربية ـ التركية

إن الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي وهي تثمن الأدوار المهمة التي تقوم بها تركيا في الدفاع عن المصالح والقضايا العربية، وخاصة القضية الفلسطينية، وإذ تقدر الحرص التركي على تعميق علاقات التعاون والشراكة الاستراتيجية مع الأقطار العربية على قاعدة توازن المصالح وتعميق علاقات الاعتماد المتبادل، فإنها تحرص على أن تؤكد ما يلي:

١ ـ ضرورة وضع استراتيجية تعاون بين جامعة الدول العربية وتركيا في كل المجالات بما يحقق مصالح الطرفين.

٢ ـ دعوة الأقطار العربية إلى تعزيز تعاونها الاقتصادي مع تركيا تمهيداً لإقامة منطقة تجارة مشتركة على غرار الاتحاد الأوروبي خارج الحواجز الجمركية.

٣ ـ دعوة الأقطار العربية إلى تشكيل مجلس تعاون مشترك عبر جامعة الدول العربية يجتمع مرتين في السنة للتنسيق ودفع العلاقات الثنائية إلى مرحلة المؤسسات.

٤ ـ التقاط الرغبة التركية الواضحة في إقامة أفضل العلاقات مع العرب من أجل تحويل هذه العلاقات إلى علاقات مؤسساتية تتصل بسياسات الدولة بمعزل عن طبيعة السلطة السياسية القائمة التي تتغير بتغير الحزب الحاكم، وتدعو الأمانة العامة الأقطار العربية وتركيا إلى توسيع علاقات الشراكة الاقتصادية وزيادة المصالح المشتركة وعلاقات التعاون الاقتصادي المتبادل من تجارة ومقاولات ونفط وغاز، كما تطالب الأمانة العامة تركيا بمراعاة الحاجات المائية للعراق وسورية من مياه نهرَي الفرات ودجلة، باعتبار أن مثل هذه الخطوة باتت ضرورية لمقتضيات التنمية والحاجات

المباشرة للمواطنين في البلدين، فضلاً عن كونها عنواناً لمصداقية النوايا التركية في علاقات تعاون وشراكة حقيقية مع العرب.

٥ ـ التنسيق الأمني والعسكري بين العرب وتركيا وإيران، ولا سيَّما في القضايا المشتركة، وفي العراق تحديداً، وفي ظل السياسة التركية المعلنة والثابتة في الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية ومعارضة أي شكل من أشكال التقسيم.

٦ ـ تعزيز العلاقة بين المجتمعات المدنية في تركيا والوطن العربي على كل الصعد الاجتماعية والفكرية والثقافية والفنية والعلمية، وبين مراكز الدراسات العلمية والجامعات، وتكثيف المؤتمرات والنشاطات المشتركة.

٧ ـ دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى الاستفادة من عضوية تركيا المؤقتة في مجلس الأمن الدولي من أجل رفع الصوت العربي، والفلسطيني خصوصاً، وتعزيز التنسيق بين تركيا والوطن العربي في المحافل الدولية خدمة لشعبيهما.

إن الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي تؤكد أن الأمة باتت أشد حاجة إلى امتلاك مشروعها القومي النهضوي الذي تستطيع من خلاله إعادة امتلاك إرادتها والدفاع عن حقوقها ومصالحها والتصدي لكل عدو يسعى إلى النيل من هذه الحقوق والمصالح والتأسيس لظروف أكثر مواتاة لعلاقات ومصالح متوازنة مع دول الجوار الإقليمي. إن امتلاك الإرادة العربية هو الطريق الصحيح لبناء القوى والقدرات العربية، وهذه القوى والقدرات هي الأساس للشروع في مشروع مقاومة لاسترداد الحقوق المغتصبة وردع كل من يحاولون النيل من كرامة الأمة وعزتها.

التاريخ، ٢٠٠٩/١٠/٣

بيان صادر عن اجتماع الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المنعقد في بيروت يومي ١٥ و١٦ شباط/فبراير ٢٠١٠

عقدت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي اجتماعها الثالث في العاصمة اللبنانية بيروت في الفترة من ١٥ ـ ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ برئاسة الأمين العام الدكتور خير الدين حسيب وحضور الأعضاء الآتية أسماؤهم: الدكتور أحمد الكحلاوي (تونس)، الدكتور خضير المرشدي (سورية/العراق)، الأستاذ الخليل ولد الطيب (موريتانيا)، الأستاذ رجاء الناصر (سورية)، الدكتور زياد الحافظ (لبنان)، الدكتور ساسين عساف (لبنان)، الدكتور سليم الحص (لبنان)، الأستاذ عبد الإله المنصوري (المغرب)، الأستاذ عبد الحميد مهري (الجزائر)، الدكتور عدنان عمران (سورية)، الأستاذ ماهر مخلوف (مصر)، الأستاذ محمد أبو ميزر (الأردن/فلسطين)، الدكتور محمد الأغظف غوتي (المغرب)، الدكتور محمد الحموري (الأردن)، الدكتور محمد السعيد إدريس (مصر)، الأستاذ محمد منيب جنيدي (مصر)، الدكتور مصطفى نويصر (الجزائر)، الأستاذة منى النشاشيبي (بريطانيا/فلسطين)، الدكتور هاني سليمان (لبنان)، الدكتور يوسف مكي (السعودية)

وقد ناقشت الأمانة العامة ضمن أمور أخرى الأحداث والقضايا العربية الساخنة وعلى الأخص الصراع العربي ـ الصهيوني، والقضية العراقية، والتطورات الجديدة في اليمن، وأوصت بالتالي:

أولاً: الموقف من القضايا العربية الساخنة

١ ـ الصراع العربي ـ الصهيوني

جددت الأمانة العامة تأكيدها الالتزام بشمولية الصراع ضد الكيان الصهيوني ومشروعه الاستيطاني العنصري التوسعي، وبخيار المقاومة كخيار استراتيجي لتحرير كل الأراضي العربية المحتلة، مؤكدة وعيها باستحالة وجود أي فرص لنجاح مشروع التسوية الذي التزمته الدول العربية وتمسك به النظام الرسمي العربي، ومؤكدة أن تحرير فلسطين كل فلسطين وعودة اللاجئين

الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم، وتحرير كل الأراضي العربية المحتلة هي الخيار العربي الوحيد لمواجهة وإسقاط المشروع الصهيوني.

وانطلاقاً من هذه الالتزامات فإن الأمانة العامة تؤكد ما يلي:

أ) إعطاء كل الأولوية لتفعيل خيار المقاومة والصمود للشعب الفلسطيني، والتوقف عن المراهنة على أية مفاوضات أو أية مقترحات للتسوية بعد أن وصل خيار التسوية إلى طريق مسدود، وتطالب الأمانة العامة، بهذا الخصوص بإلغاء كل الاتفاقات مع الكيان الصهيوني.

ب) العمل على توفير كل مقومات الصمود للشعب الفلسطيني خلال الفترة القادمة عبر دعم عربي شعبي ورسمي، وإعادة تفعيل كل ما لدى العرب من أسلحة في الصراع مع الكيان الصهيوني وخاصة سلاح النفط وسلاح المقاطعة لكل الشركات والدول الداعمة للكيان الصهيوني، وشن حملة دولية لمقاطعة «إسرائيل» باعتبارها دولة احتلال، ضمن جهود أوسع تستهدف دعم شرعية الكفاح المسلح والمقاومة للشعب الفلسطيني.

ج) الحرص على تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية ضمن عملية إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني على أساس برنامج المقاومة والتحرير، لا التسوية واعتبار قضية فلسطين قضية تحرير وطني وتحرير الأرض، وليس بالحديث عن أوهام بناء الدولة في الأحلام، فالأرض تُنهب وتهوَّد ولم يبقَ مكان لقيام دولة أو كيان عبر التسويات المضللة، ولكن تحرير الأرض هو الذي يعيدها ويكرس للشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، ورفض كل اعتراف مباشر أو غير مباشر بدولة الكيان الصهيوني.

د) إن الحل القومي العربي للصراع العربي ـ الصهيوني وخاصة القضية الفلسطينية منه، يقوم على أساس تحرير كل الأراضي العربية المحتلة، وأن أية تسويات مرحلية مع الكيان الصهيوني يجب أن لا تصادر هذا الحل القومي للقضية الفلسطينية، واعتبار شروط حكومة الكيان الصهيوني للقبول بـ «حل الدولتين» غير الممكن وغير الواقعي، خطوطاً حمراء من المحرم التعاطي معها وخاصة ما يتعلق بشرط الاعتراف بـ «يهودية» الدولة الفلسطينية، وبالقدس موحدة عاصمة لهذا الكيان.

هـ) ضرورة رفع الحصار الجائر عن الشعب الفلسطيني عموماً وعن قطاع غزة على وجه الخصوص باعتبار هذا الحصار جزءاً لا يتجزأ من عملية إخضاع الشعب الفلسطيني ومحاولة تركيعه، وفرض شروط الاستسلام عليه، وإذ تطالب الأمانة العامة بضرورة فتح كل المعابر وخاصة معبر رفح باعتباره المعبر العربي الوحيد كخطوة أولى لرفع هذا الحصار، فإنها تطالب أيضاً بضرورة المباشرة بإعادة إعمار قطاع غزة، وتكثيف الجهود من أجل الإفراج عن كل المعتقلين في سجون العدو وسجون ومعتقلات السلطة الفلسطينية وسجون الحكومة في قطاع غزة، كما تجدد دعوتها لإزالة الجدار الفولاذي الذي تقيمه السلطات المصرية على الحدود مع قطاع غزة من منطلق الوعي بأن هذا الجدار يخدم مخطط إحكام تضييق الحصار على الإرادة الوطنية للشعب الفلسطيني ولا يخدم دواعي السيادة الوطنية المصرية، ويسيء إلى دور مصر التاريخي في دعم الشعب

الفلسطيني، كما يسيء إلى العلاقة التاريخية والأزلية بين الشعبين. كما تدين الأمانة العامة كل الممارسات الصهيونية الساعية إلى ضم وتهويد القدس، والسيطرة على المسجد الأقصى والأوقاف والمقدسات المسيحية، وتدعو كل العرب والعالم إلى مواجهة المخطط الاستيطاني التوسعي في الضفة الغربية. وإذ تقدر الأمانة العامة تنامي الجهود الدولية المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني وخاصة حقه في المقاومة والاستقلال الوطني والحرية، والمناهضة لجرائم الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني وفضح ممارساته وسياساته، فإنها تدعو إلى مواصلة هذه الجهود، وتقديم مجرمي الحرب الإسرائيليين للعدالة الدولية على جرائمهم التي ارتكبوها بحق الشعب الفلسطيني من إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

٢ ـ العراق

تؤكد الأمانة العامة اعتزازها وتقديرها العالي للمقاومة العراقية وما حققته من إنجازات تاريخية على طريق هزيمة الاحتلال الأمريكي للعراق. وإذ تحيّي الأمانة العامة ثبات الشعب العراقي وصموده في مواجهة الاحتلال ورفض مشروعه وإفرازاته ونتائجه فإنها تؤكد ما يلي:

أ) تتمسك الأمانة العامة بموقفها المبدئي الثابت الداعم والمساند والمؤيد للمقاومة العراقية كرافعة أساسية لمشروع التحرير والانتصار والبناء بعد التحرير، وتدعو الأمانة العامة جبهات المقاومة العراقية كافة، المسلحة والسلمية، إلى العمل الحثيث على وضع آلية للتنسيق أو تأسيس قيادة مشتركة أو مجلس وطني موحد يقود النضال الوطني ويكون قادراً على بناء وحدة القوى والحركات والأحزاب المناهضة والرافضة للاحتلال لإسقاط مشروع الاحتلال وأعوانه ومؤسساته، وتحرير العراق من دنس هذا الاحتلال وجرائمه بحق الشعب العراقي.

ب) إن العملية السياسية الحادثة الآن في العراق، والتي جاءت لتنفيذ المشروع الأمريكي ـ الصهيوني في العراق والوطن العربي، وضمان وحماية المصالح الأمريكية والهيمنة على ثروات العراق وثروات الأمة وخاصة الثروة النفطية، وتأمين وجود الكيان الصهيوني بعد الإجهاز على العراق دولة وجيشاً ومؤسسات، تواجه الآن فشلها في تحقيق هذه المهام والأهداف، سواء على الصعيد الأمني أو على الصعيد السياسي أو الخدمات الأساسية، ما دفعها إلى ارتكاب جريمة إقصاء شديدة البشاعة لكل القوى المناهضة للاحتلال والرافضة لمشروعه تحت شعار «اجتثاث البعث».

إن الأمانة العامة تدين هذه العملية وأعوانها وترفض كل الجرائم التي ترتكب ضد الشعب العراقي وقواه الحية المناضلة، وتؤكد أن المقاومة كانت وستبقى هي البديل الوطني الحقيقي لهذه العملية التي تهدف إلى تزوير الإرادة الوطنية للشعب العراقي وتثبيت أعوان الاحتلال في السلطة السياسية في العراق لضمان استمرار المشروع ونجاح أهدافه.

ج) تعلن الأمانة العامة رفضها القاطع والحاسم لكل التدخلات الدولية والإقليمية في شؤون العراق، كما ترفض أي دعوة إقليمية أو دولية لملء فراغ الانسحاب الأمريكي عسكرياً أو سياسياً،

وتؤكد أن الشعب العراقي وقواه الحية هي وحدها صاحبة الحق الشرعي والقادرة على ملء هذا الفراغ وهي من سيعيد بناء العراق العربي الموحد القادر على استعادة مكانه في صدارة وقيادة الأمة ضد المشروعين الصهيوني والاستعماري الغربي. وتطالب الأمانة العامة إيران باحترام السيادة الوطنية للعراق، وأن تتوقف عن التدخل في شؤونه بما يسيء إلى علاقات إيران مع العراق ومع كل العرب، وتؤكد أن تصريحات الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد الأخيرة حول العراق تسيء بدورها إلى العلاقات الأخوية بين الشعبين العربي والإيراني كما تسيء إلى علاقات حسن الجوار والمصالح المشتركة والميراث الحضاري والتاريخي المشترك.

د) الطلب من مؤتمر القمة العربي القادم، أخذ موقف واضح من أزمة العراق ومستقبله، والطلب من المؤتمر التخلي عن دعم العملية السياسية الحالية في العراق التي تتم تحت إشراف قوات الاحتلال، وأن يتبنى مؤتمر القمة عرض الموضوع على مجلس الأمن لتشكيل حكومة انتقالية مؤقتة في العراق تتولى إجراء انتخابات حرة وديمقراطية يساهم فيها الشعب العراقي جميعاً، وتحت إشراف عربي ودولي لانتخاب مجلس تأسيسي يتولى إعداد مسودة دستور جديد، ليعرض على الاستفتاء الشعبي، ويتولى تشكيلة وزراء تعكس نتيجة الانتخابات؛ كما يكون من مهام الحكومة المؤقتة إعادة تشكيلة جيش وطني عراقي.

٣ ـ اليمن

إن الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي وهي تتابع ما يجري في اليمن الشقيق من أحداث وتطورات مؤلمة تهدد وحدته واستقراره وتفتح أبواب التدخل الخارجي على مصاريعها، تؤكد التزامها بوحدة اليمن أرضاً وشعباً، وترفض كل محاولة ترمي إلى النيل من هذه الوحدة، كما تدين كل محاولات التدخل الدولية والإقليمية في شؤون اليمن، وتؤكد في الوقت نفسه دعمها الشامل لكل محاولات المصالحة الوطنية سواء مع الحركة الحوثية أو الحراك الجنوبي، ولكنها وفي الوقت نفسه تحذر من محاولات خلق صراعات مفتعلة جديدة تحت غطاء مواجهة الإرهاب والتصدي لـ «تنظيم القاعدة» تحسباً لعدم انجرار اليمن في صراع هو في غنى عنه حفاظاً على أمنه واستقراره من ناحية ودرءاً لأي محاولة لتحويله إلى أفغانستان أخرى.

وإذ تؤكد الأمانة العامة على ذلك فإنها تحرص أيضاً على أن تؤكد ما يلي:

أ) ضرورة أن تكون المصالحة الوطنية التي تجري الآن مع قادة الحركة الحوثية مصالحة وطنية خالصة هدفها الحفاظ على وحدة اليمن واستقراره، وأن تكون مدخلاً حقيقياً لعملية إصلاح سياسي وديمقراطي شاملة في اليمن تفتح أبواب الأمل والانخراط في العمل الوطني أمام كل اليمنيين.

ب) تصرّ الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي على أن لا حل أمنياً وعسكرياً ممكناً للنزاعات الجارية في اليمن، لأن مثل هذه الحلول قد اختُبرت، ولم تؤدِ إلا إلى الفشل المأساوي ونظراً لأنها تهدد بتصديع الوحدة الوطنية على امتداد اليمن وتفاقم من الانقسام والاحتقان الأهليين.

ج) تشدّد الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي على أن الحل الوحيد الناجع للأزمات المناطقية يجب أن يتم في الإطار الوطني اليمني، ومن خلال الحل اليمني الداخلي الحواري. وتهيب بجميع الأطراف أن ترفض كل أشكال الأقلمة والتدويل للنزاع الدائر والمباشرة إلى عقد مؤتمر وطني يضم جميع أفرقاء النزاع، بمن فيهم القيادات الموجودة خارج البلاد، من أجل الاتفاق على تصوّر شامل لحل الأزمة.

د) تؤكد الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي أن الوحدة اليمنية المنعقدة العام ١٩٩٠ مكسب تاريخي للشعب اليمني ولقضية الوحدة العربية عموماً. وترى الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي أن التشدد في المركزية والتمييز بين المواطنين على أساس مناطقي وجهوي يؤدي إلى إضعاف الوحدة والاندماج الاجتماعي كما يؤدي إلى تفكيك الأوصال والهدم والتخريب. وتشكل على كل حال التربة الخصبة لنمو وازدهار النزعات الانفصالية. لذلك ترى الأمانة العامة أنه لا بد من الاعتراف بوجود مسألة جنوبية ناتجة من مترتبات حرب العام ١٩٩٤ وما تلاها من ممارسات التهميش وتمييز بين مواطني دولة الوحدة. ولا بد من الشروع بمعالجتها ابتداءً من إعادة المفصولين والمتقاعدين قسراً إلى أعمالهم وإيفائهم جميع حقوقهم المادية؛ مروراً بالبت السريع بالنزاعات على الأراضي والعقارات بمقتضى توصيات اللجان الرسمية وإزالة أشكال التمييز الأخرى ذات الطابع المناطقي أو الجهوي وانتهاء بالمشروع الجاد في تطبيق اللامركزية الإدارية.

هـ) تدعو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي إلى تهيئة الأجواء والمناخات السياسية من أجل ترسيخ الحلّ السلمي للنزاعات الدائرة حالياً، من خلال وقف الاعتقالات والملاحقات والمطاردات للناشطين السياسيين وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإنهاء عسكرة المدن وسحب المظاهر المسلّحة، والتراجع عن الإجراءات المتخذة بإقفال الصحف والإفراج عن الصحفيين المعتقلين، والتعجيل بتأليف حكومة اتحاد وطني تتمثل فيها كافة الأطراف قد يكون أقصر الطرق إلى الخروج سريعاً من الأزمة. وتستطيع تلك الحكومة أن تتولى إدارة الحوار الوطني حول تعديلات دستورية تعزز التعددية السياسية والحزبية والحريات الصحافية ومبدأ الشراكة الوطنية، وتشرع إجراءات صارمة من أجل مكافحة الفساد، تأمين شفافية العلاقة بين المسؤولين الحكوميين، ومزاولة الأعمال، وتشرع اللامركزية الإدارية الواسعة الصلاحيات، والمرتكزة إلى مجالس المديريات والمحافظات المنتخبة، وتنفيذ مبدأ تداول السلطة من خلال تنظيم الانتخابات النيابية المؤجلة وانتخاب رئيس جديد للجمهورية بعيداً عن قاعدة التوريث سيئة السمعة التي تسيء إلى الحقوق الديمقراطية والمساواة والفرص المتكافئة في تلك الحقوق.

ثانياً: إنشاء هيئة تنسيق قومية للمقاطعة ومقاومة التطبيع

ناقشت الأمانة العامة الاقتراح المقدم من الأمين العام لإنشاء هيئة تنسيق قومية للمقاطعة ومقاومة التطبيع، وأقرت الاقتراح إيماناً بالدور الرئيسي الذي يمكن أن تؤديه اللجان والهيئات

الشعبية والأحزاب في شتى الأقطار العربية بقضايا مواجهة الصهيونية والتطبيع مع الكيان الصهيوني ومقاطعة المصالح الصهيونية والأمريكية والتصدي لموجة نشر ما يسمونه «ثقافة السلام» على حساب ثقافة المقاومة، والعمل على دعم كفاح وصمود الشعب العربي حتى تحرير كافة الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وسورية ولبنان. وإذ تأمل الأمانة العامة أن يكون التنسيق بين كل هذه الهيئات مدعاة لتفعيل دورها فإنها تؤكد على أن مواجهة العدو الصهيوني بكافة أشكال المواجهة العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية هي سلاح الأمة لاسترداد الحقوق المغتصبة وهزيمة المشروع الاستيطاني الصهيوني على الأرض العربية. كما تؤكد الأمانة العامة رفضها لكل الضغوط الدولية الرامية إلى فرض تطويع العقل العربي بالقبول والتعايش مع الكيان الصهيوني ومشروعه العنصري الاستيطاني، تؤكد رفضها لما يسمى «مشروع علاء الدين» الذي أقرَّته منظمة اليونسكو لفرض تدريس «بالمحرقة» في المناهج الدراسية العربية.

ثالثاً: تقديم مذكرة باسم الأمانة العامة إلى القمة العربية في دورتها المقبلة تتضمن أربعة مشروعات استراتيجية واجبة الاهتمام من القمة

وافقت الأمانة العامة على أن يتولى السيد الأمين العام تشكيل وفد من قادة المؤتمر القومي العربي للقاء العقيد معمر القذافي باعتباره رئيس الدورة المقبلة للقمة العربية وتقديم مذكرة لفخامته من المؤتمر القومي العربي تتضمن اقتراحات بمشاريع عربية استراتيجية ترى الأمانة العامة أن إنجازها يحقق الكثير من الأهداف والمصالح العربية وهي:

أ) تبني مشروع تأسيس سكك حديد عربية تربط كافة أنحاء الوطن العربي مستفيدة من مشروع دول مجلس التعاون الخليجي لإقامة مشروع سكك حديدية بدول المجلس، واعتبار ذلك المشروع الخليجي نواة للمشروع العربي الشامل، الذي يرمي إلى ربط كافة أنحاء الوطن العربي كخطوة لا بد منها للبدء في مشوار التوحيد الطويل من كافة أنحاء الوطن العربي.

ب) تجديد تبني مشروع محكمة العدل العربية الذي سبقت صياغته، بالدعوة إلى تفعيل هذا المشروع وإقراره في هذه الدورة لما له من أهمية قصوى في حل النزاعات والخلافات العربية بالطرق القانونية السلمية والدبلوماسية بعيداً عن التوتر والخلافات التي تهدد التضامن والتوحد العربي.

ج) الطلب من مؤتمر القمة العربي المقبل أن يتبنى مشروعاً عربياً حول العراق ومستقبله يتضمن وقف الدعم العربي لما يسمى «العملية السياسية» باعتبارها عملية تزوير لإرادة الشعب العراقي ومستقبله، كما تتضمن قيام القمة بعرض القضية العراقية على مجلس الأمة والمطالبة بأن يقوم المجلس بتشكيل حكومة انتقالية مؤقتة في العراق تتولى إجراء انتخابات حرة ديمقراطية، بمشاركة كل الشعب العراقي دون إقصاء، تحت إشراف عربي ودولي لانتخاب مجلس تأسيسي يتولى إعداد

مجلس دستوري عراقي جديد، يكون بداية لمرحلة جديدة من الحكم الديمقراطي في العراق يعيد بناء الدولة ومؤسساتها وتؤمِّن للعراق وحدته وتحفظ له عروبته واستقلاله.

د) تبني مشروع تأسيس منظمة إقليمية للتعاون في الطاقة النووية، هدفها خلق شراكة عربية أولاً، ثم عربية ـ إيرانية ثانياً، ثم عربية ـ إيرانية ـ تركية مستقبلاً في إنتاج الطاقة النووية، باعتبار أن إنجاز هذا المشروع يجعل العرب طرفاً فاعلاً في جهود حل أزمة البرنامج النووي الإيراني، وتمكين العرب من الاستفادة من الخبرات والإمكانات الإيرانية في دعم بناء مشروع نووي عربي يقود العرب نحو مستقبل جديد من العمل الوحدوي مستفيدين من نواة المشروع النووي المصري والمشروع النووي الجزائري، والمشروع النووي الخليجي، ومن الخبرة السابقة للمشروع النووي العراقي، بالتنسيق بين هذه المشاريع سعياً إلى التكامل بينها بما يعجل من تمكين العرب من الدخول إلى عالم الطاقة النووية في أسرع وقت ممكن، وبناء شراكة نووية إقليمية تساهم في تفعيل علاقات التعاون والاعتماد المتبادل وإرساء قاعدة توازن المصالح بدلاً من توازن القوى كأساس للعلاقات الإقليمية في المنطقة خاصة مع إيران وتركيا، وامتلاك القدرة على منازعة القوى الدولية الداعمة والمتسترة والحامية للقدرات النووية العسكرية للكيان الصهيوني وتمكينها من إقناع هذه القوى بضرورة تبني المطلب الإقليمي بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وذلك بإجبار الكيان الصهيوني على التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وفتح منشآته النووية، بشفافية عالية، أمام مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

بيان صادر عن اجتماع الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المنعقد في بيروت ٤ شباط/فبراير ٢٠١٢

عقدت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي اجتماعها العادي في ٢٠١٢/٢/٤ في بيروت برئاسة الأمين العام عبد القادر غوقة (ليبيا)، وبحضور الأمينين العامين السابقين معن بشور (لبنان)، وخالد السفياني (المغرب)، ونائب الأمين العام عبد الملك المخلافي (اليمن)، والأعضاء السادة: أحمد الكحلاوي (تونس)، د. خضير المرشدي (العراق)، رجاء الناصر (سورية)، د. زياد الحافظ (لبنان)، د. ساسين عساف (لبنان)، غناء المقداد (اليمن)، ود. ماهر الطاهر (فلسطين)، ماهر مخلوف (مصر)، محمد أبو ميزر (فلسطين)، محمد حسب الرسول (السودان)، د. محمد السعيد إدريس (مصر)، محمد منيب جنيدي (مصر)، د. هاني سليمان (لبنان)، ومساعدة الأمين العام أ. رحاب مكحل.

وقد استهل الأمين العام الاجتماع بالدعوة إلى دقيقة صمت إجلالاً لأرواح من رحل من أعضاء المؤتمر خلال دورتين لاجتماع الأمانة العامة في مقدمهم الأمين العام السابق عبد الحميد مهري (الجزائر)، وعضو الأمانة العامة السابق عبد القدوس المضواحي (اليمن)، وأعضاء المؤتمر د. حسان مريود، وبهجت أبو غربية كما لأرواح شهداء الأمة.

كما هنأ الإخوة أعضاء الأمانة العامة زملاءهم أعضاء المؤتمر ممَّن حملتهم الانتخابات التشريعية إلى مقاعد نيابية في المغرب ومصر وتونس لا سيّما أعضاء الأمانة العامة أمين إسكندر، ومحمد السعيد إدريس، ومحمد منيب جنيدي (أعضاء مجلس الشعب المصري)، وعضو الأمانة العامة مجدي معصراوي (عضو مجلس الشورى) في مصر.

ولقد استعرض المجتمعون الأوضاع العربية عموماً، والأوضاع في الأقطار العربية خصوصاً في ضوء تقارير قدمها الأعضاء عن أقطارهم.

كما اطلع المجتمعون على نتائج الاتصالات التي أجراها في دمشق وفد المبادرة الشعبية العربية لمناهضة التدخل الخارجي ودعم الإصلاح والحوار، كما اطلعوا على المساعي المبذولة لإجراء

حوار سوري ـ سوري يشكل وحده المخرج المناسب لسورية من محنتها الدامية، ويسعى إلى تحقيق «شراكة وطنية كاملة في بناء سورية الجديدة» ويحول دون أي تدخل خارجي يسعى لتحقيق مشاريع استعمارية معروفة، ويسهم في وقف سفك الدماء من أي جهة كانت، ويفتح الباب واسعاً أمام مصالحة شاملة وتسوية تاريخية وإصلاح عميق، كما يصون الحرية والتعددية والكرامة الإنسانية والوطنية، كما يصون موقف سورية الوطني والقومي المجابه تاريخياً لكل المشاريع الاستعمارية والصهيونية.

وفي هذا الإطار جددت الأمانة العامة دعمها لجهود المبادرة الشعبية العربية المستقلة، المنزّهة عن أي ضغوط أو تداخلات أجنبية.

كما أكد المجتمعون على جملة الثوابت والمبادئ التي يقوم عليها المؤتمر:

١ ـ أكد المجتمعون على أن التحولات الثورية التي شهدتها عدة أقطار عربية أدخلت الأمة بأسرها في مرحلة تاريخية جديدة ترتكز على حق الشعب في المشاركة في تقرير مصيره وفي صون حرياته وحقوقه السياسية والاجتماعية والإنسانية، كما أخرجت هذه التحولات الأمة أيضاً من أسر الجمود القاتل الذي لفها على مدى عقود طويلة في ظل أنظمة الفساد والاستبداد والتبعية.

٢ ـ رأى المجتمعون أن هذه التحولات تواجه محاولات مشبوهة تهدف إلى اختراقها واستغلالها لتحقيق مصالح أجندات استعمارية ورجعية من جهة، كما تسعى إلى تجويفها من داخلها وحرفها عن أهدافها الحقيقية، ودفعها لتتحول إلى فوضى مدّمرة للمجتمعات والأوطان عن طريق تأجيج صراعات مذهبية وطائفية وعرقية دموية لخدمة مشروع تفتيت أقطار الوطن العربي وضرب هوية الأمة ونهب مواردها وسلب إرادتها الوطنية.

٣ ـ دعا المجتمعون أبناء الأمة العربية كافة، لا سيَّما طلائعها المناضلة في كل تيارات الأمة وقواها النهضوية، إلى أن تدرس بعمق وتجرد وروح وطنية وقومية عالية كل المتغيرات التي تشهدها الأمة وأن تبتعد في تحليلاتها عن التبسيط المخل في فهم هذه الظواهر، وعن التعميم المضلل لمساراتها، وعن الاستعجال والارتجال في إصدار الأحكام حولها، وعن الابتعاد عن المعايير المزدوجة في تقييمها، وأن تميّز بدقة بين مطالب مشروعة للشعوب وبين مخططات مشبوهة لأعداء الأمة تسعى لاستغلال هذه المطالب.

٤ ـ يشدد المجتمعون على ضرورة دعم نضال كل أبناء الأمة من أجل الحرية والعدالة والتعددية السياسية والكرامة الوطنية والقومية وعلى ضرورة مساندتهم ضد كل أشكال القمع والإرهاب الدمويين، كما ينبهون وبقوة إلى مخاطر التدخل الأجنبي السافر، تحت عناوين ومسميات شتى، والهادف إلى تدمير الكيانات الوطنية والمجتمعات المتجانسة ويدينون كل القرارات والإجراءات والممارسات التي تسعى لاستدراج هذا التدخل إلى بلادنا سواء عبر منظمات إقليمية أو مؤسسات دولية.

وأكد المجتمعون أن التدخل الخارجي وتدمير الأوطان، وتمزيق المجتمعات لم يكن في يوم من الأيام طريقاً للإصلاح والتغيير الديمقراطي، فحرية الوطن هي ضمانة حرية المواطن، وحرية المواطن هي الأقدر على ضمان حرية الوطن ووحدته، وأن التلازم بين الاستقلال الوطني والإصلاح الداخلي هو ضمانة للاستقلال والإصلاح معاً.

وفي هذا الإطار يجدد المجتمعون رفضهم للتدخل الأجنبي بكل أشكاله، وفي أي قطر من أقطار الأمة، سواء كان عسكرياً أو اقتصادياً أو سياسياً أم قضائياً أم إعلامياً أم أمنياً، ويشددون على أن هذا التدخل لا يشّكل انتهاكاً للسيادة الوطنية للأقطار فحسب، بل للسيادة القومية للأمة بأسرها الأمر الذي يتطلب مقاومة هذا التدخل ومحاصرة دعاته وتحصين المجتمعات من شروره وإغلاق كل الثغرات التي يمكنه النفاذ منها.

٥ ـ رأى المجتمعون أن معظم التحولات الثورية التي شهدتها الأمة في العام الفائت، إنما كانت ثمرة لقاء التيارات الرئيسية في الأمة من قومية وإسلامية ويسارية عروبية وليبرالية وطنية وعلى مدى العقدين الماضيين، وهو لقاء ساهم المؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي ـ الإسلامي، والمؤتمر العام للأحزاب العربية في بنائه وترسيخ دعائمه وتعميق أسس التعاون والتكامل بين أطرافه.

وفي هذا الإطار أكد المجتمعون على ضرورة الحفاظ على روح هذا التلاقي وأطره، لا سيَّما تلك التي برزت في أكثر من قطر عربي، كما حذرت من كل محاولات العودة بالعلاقات بين هذه التيارات إلى مربعها الأول، مربع التناحر والتصادم والتنابذ والاحتكار والإقصاء والاستبداد.

٦ ـ أكد المجتمعون على أن قضية فلسطين والاستقلال الوطني والقومي ومقاومة الاستعمار والصهيونية ومشاريعهما يجب أن تبقى البوصلة التي توجه نضالنا جميعاً، وهي المعيار الذي نقيس بموجبه سلامة مواقفنا، وهي الفيصل الذي نحكم به على برامجنا وممارساتنا وعلاقاتنا، فلا يجوز إخضاعها لأي مساومة، أو مقايضتها بأي مكاسب زائفة أخرى، أو إغفالها تحت أي اعتبار.

وأكد المجتمعون على مقاومة كافة أشكال الاحتلال ومفاعيله وآثاره لا سيَّما في العراق وأفغانستان وكل أرجاء الوطن العربي والعالم الإسلامي.

٧ ـ شدد المجتمعون على أن قضايا الحرية والديمقراطية والوحدة الوطنية والتعددية واحترام حقوق الإنسان هي عناصر أساسية في مشروعنا النهضوي العربي ينبغي صونها، والدفاع عنها، ورفض التخلّي عنها تحت أي ذريعة، كما رفض استخدامها في الوقت نفسه مطية لمشاريع وتدخلات استعمارية أثبتت الأيام أنها تدمر الأوطان ولا تقيم الديمقراطية، وأنها تفتت المجتمعات ولا تحقق العدالة، وأنها تؤجج الصراعات والاصطفافات العرقية والطائفية والمذهبية ولا تصون وحدة الأوطان وهويتها.

الدورة الثالثة والعشرون

كما تدارست الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي التحضيرات الجارية لعقد الدورة الثالثة والعشرين، للمؤتمر والمقررة مبدئياً في الأسبوع الأخير من شهر أيار/مايو ٢٠١٢ على أن يحدد مكان انعقاد المؤتمر في ضوء الاتصالات التي يجريها الأمين العام واللجنة التحضيرية المكلفة بالإعداد للمؤتمر.

وقد قرر المؤتمر أن يناقش أعضاؤه تقريراً يتضمن «رؤية في حال الأمة» على خلفية التقرير السنوي (حال الأمة) الذي يعده مركز دراسات الوحدة العربية.

كما قرر المؤتمر أن يكون موضوع «القضية الخاصة» التي ستناقشها دورته القادمة هو «سبل استنهاض التيار القومي العربي».

الجامعة الشعبية العربية

قرر المجتمعون إجراء اتصالات مع المؤتمرات والاتحادات والهيئات الشعبية العربية لدراسة إمكانية قيام جامعة شعبية عربية وفق رؤية سبق للمؤتمر القومي العربي أن أقرها في دورته العشرين المنعقدة في السودان عام ٢٠٠٩، وقد جرى تكليف الأخ محمد أبو ميزر بإعداد ورقة تبين خطة انطلاق العمل بهذا الإطار.

أنشطة عربية ودولية

اطلع المجتمعون على التحضيرات الجارية لانعقاد المخيم الحادي والعشرين للشباب القومي العربي في الصيف القادم، كما على المبادرة الهادفة لإطلاق «المؤتمر القومي العربي للشباب» ليضم نخبة من شباب الأمة تسعى لأن تضع الرؤى والخطط الكفيلة بتطوير الدور الشبابي في النهوض العربي.

كما اطلع المجتمعون على التحضيرات الجارية لعقد الملتقى العربي الدولي لمناهضة التمييز العنصري الصهيوني في جنوب أفريقيا في أواسط أيار/مايو القادم، كما على التحضيرات القائمة لإطلاق المسيرة العالمية للقدس في ذكرى يوم الأرض في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢.

التاريخ، ٢٠١٢/٢/٦

بيان صادر عن اجتماع الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المنعقد في بيروت يومي ٢٩ و٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

عقدت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المنتخبة في الدورة ٢٣ للمؤتمر التي انعقدت في تونس ما بين ٤ ـ ٦ حزيران/يونيو، أول اجتماع لها في بيروت يومي ٢٩ و٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، برئاسة الأمين العام أ. عبد الملك المخلافي (اليمن) وحضور الأمينين العامين السابقين أ. معن بشور (لبنان) أ. خالد السفياني (المغرب)، وأعضاء الأمانة العامة (بحسب التسلسل الأبجدي): أ. أحمد الكحلاوي (تونس)، أ. أمين إسكندر (مصر)، أ. رجاء الناصر (سورية)، د. زياد الحافظ (لبنان)، د. ساسين عساف (لبنان)، أ. الطيب الدجاني (فلسطين)، أ. عبد الإله المنصوري (المغرب)، أ. عبد العظيم المغربي (مصر)، د. ماهر الطاهر (فلسطين)، أ. ماهر مخلوف (مصر)، د. مجدي المعصراوي (مصر)، د. محمد السعيد إدريس (مصر)، أ. محمد حسب الرسول (السودان)، د. محمد سعيد طيب (السعودية)، د. مصطفى نويصر (الجزائر)، أ. نعيم مدني (الأردن)، د. هالة الأسعد (سورية)، د. هاني سليمان (لبنان)، د. وداد كيكسو (البحرين)، د. يوسف مكي (السعودية)، كما حضرت الاجتماع أ. رحاب مكحل مساعدة الأمين العام.

أفتتح الاجتماع بالوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء الأمة، وأعضاء المؤتمر الذين توفاهم الله ما بين حزيران/يونيو (موعد المؤتمر) وأيلول/سبتمبر، الراحلين ناجي علوش (فلسطين)، وفتحي خليل (السودان).

واستكملت الأمانة العامة بناء هيكلتها التنظيمية فانتخبت د. يوسف مكي (السعودية) نائباً للأمين العام، ود. ساسين عساف (لبنان) أميناً للمال، وكلاً من أ. أحمد الكحلاوي (تونس)، أ. عبد الإله المنصوري (المغرب)، د. ماهر الطاهر (فلسطين)، د. محمد السعيد إدريس (مصر)، أعضاء اللجنة التنفيذية.

وتطبيقاً للنظام الداخلي للمؤتمر فقد اختارت الأمانة العامة عشرة من أعضاء المؤتمر لينضموا إليها، وهم السادة: د. إسماعيل الشطي (الكويت)، أ. حسن عز الدين (لبنان)، د. خضير المرشدي

(العراق)، أ. عبد الرحيم مراد (لبنان)، د. علي بن محمد (الجزائر)، د. علي خليفة الكواري (قطر)، أ. كمال شاتيلا (لبنان)، أ. محمد فاضل زيان (ليبيا)، أ. محمد فايق (مصر)، د. يوسف الحسن (الإمارات).

واستعرضت الأمانة العامة تقريراً أعدته مساعدة الأمين العام رحاب مكحل حول أعمال المؤتمر ٢٣ في تونس، وجرى تقييم لأعماله وبحث في آليات تنفيذ مقرراته. فأقرّت التحضير لخلوة تضم أركان التيارين القومي والإسلامي لبحث مستقبل العلاقة بين التيارين في ضوء المستجدات الراهنة، كما قرّرت تكليف إحدى المؤسسات المعنية بالتحفيز لورشة عمل حول تشجيع اللغة العربية، وشدّدت على أهمية المشاركة في كل المنتديات والاجتماعات الدولية الداعمة للقضية الفلسطينية.

وعرضت الأمانة العامة تجربة مخيم الشباب القومي العربي التي يشرف عليها المؤتمر، وتوقفت عند الدورة ٢٢ التي عقدت في مدينة نابل في تونس وأطلعت على تقارير مقدّمة من المشرفين على المخيم أ. أحمد الكحلاوي (تونس)، أ. عبد الإله المنصوري (المغرب)، ود. مصطفى نويصر (الجزائر)، وأقرّت جملة من الخطوات لتحضير مبكر للدورة القادمة.

الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي خصّصت جزءاً من اجتماعها للأوضاع المالية فأقرت تقريراً مالياً حول موارد المؤتمر وإنفاقه، وناقشت الظروف المالية البالغة الصعوبة التي يواجهها بسبب حرصه على انتهاج الاستقلالية الكاملة في مواقفه.

الأوضاع السياسية في الوطن العربي نالت القسط الأكبر من مناقشات أعضاء المؤتمر الذين استعرضوا مجمل الأوضاع في أقطارهم لا سيّما في الساحات الساخنة، وتمّ التأكيد على جملة المبادئ والثوابت التي قام عليها المؤتمر وأكدها في بياناته الختامية لا سيّما البيان الصادر عن الدورة ٢٣ للمؤتمر في تونس قبل ثلاثة أشهر.

١ ـ تؤكّد الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي على رؤيتها لمركزية القضية الفلسطينية في واقع الأمة ومستقبلها، وضرورة التعامل مع مختلف التطورات في ضوء ابتعادها أو اقترابها من هذه القضية، مشدداً على أن الطريق إلى فلسطين كان وسيبقى عبر اعتماد خيار المقاومة، نهجاً وثقافة وسلاحاً، وعبر انتفاضة شعبية فلسطينية متواصلة، كما عبر الارتقاء بأوضاع الأمة على طريق الحرية والكرامة والمشاركة الشعبية للارتباط الوثيق بين معركتي التحرير والحرية في الأمة.

٢ ـ تجدّد الأمانة العامة للمؤتمر رفضها لكل أشكال الاستبداد والقمع، ودعمها لكل حراك شعبي سلمي يهدف إلى التغيير والإصلاح والتحول الديمقراطي والحرية والكرامة، واحترام حقوق الإنسان، لكنها في الوقت ذاته تجدّد رفضها للتدخل الأجنبي، أو أن تستخدم هذه المطالب الشعبية المشروعة وسيلة لتحقيق مخططات استعمارية صهيونية ترمي إلى تدمير الأوطان وتمزيق المجتمعات وتحطيم الجيوش، وإثارة كل أشكال الفتنة الأهلية والنزاعات الطائفية والمذهبية.

في هذا الإطار جدّدت الأمانة العامة تصميمها على ضرورة إحياء المبادرة الشعبية لدعم الحوار والإصلاح ومناهضة التدخل الأجنبي في سورية، التي أطلقها المؤتمر مع مؤتمرات شقيقة، والتي أكدت سلامتها جملة التطورات والمبادرات المطروحة.

٣ ـ التأكيد على ضرورة الاستمرار بالحوار بين كل تيارات الأمة، لا سيّما القومي العربي والإسلامي والحرص على التلاقي بين هذه التيارات على قاعدة التعاون والتكامل في مواجهة التحديات الكبيرة، وعلى قاعدة التنافس والنقد في العلاقات الداخلية بما يضمن ابتعاد مجتمعاتنا عن نهج الاستئثار والإقصاء من جهة، وعن منطق الصدام والتشهير من جهة ثانية.

٤ ـ تشدّد الأمانة العامة للمؤتمر على أن اعتماد الحوار هو الطريق الأسلم لمعالجة كل الأزمات، سواء المعلنة والدامية منها أو الكامنة على مستوى الأمة، فالحوار والحل السياسي بعيداً عن أي تدخل أجنبي هما الدرس الأول الذي استخرجناه من كل تجاربنا الماضية، كما هو الدرس الذي ينبغي اعتماده لمواجهة تجاربنا الحالية.

٥ ـ تؤكد الأمانة العامة سلامة رؤيتها الاستراتيجية بأن العالم يواجه جملة متغيرات وتحولات هامة ستنعكس على موازين القوى الدولية والإقليمية، كما على مجمل النظام الدولي والإقليمي، مما يفسح المجال، في حال توفر الإرادات، لاحتمالات بزوغ فجر جديد على مستوى الأمة والعالم.

٦ ـ رغم كل الظروف الصعبة والمحبطة التي تحيط بواقعنا العربي الراهن، فإن الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي تدعو إلى تجديد النضال من أجل الوحدة العربية، كإطار للخروج بالأمة من حال الهوان والضعف والفقر والتخلّف والتبعية، وكردّ على كل مؤامرات تمزيق الأمة وكياناتها الوطنية.

وفي هذا الإطار دعت الأمانة العامة إلى إطلاق مبادرات وحدوية محدّدة، كما إلى دعم المحاولات لإقامة اتحادات إقليمية تشكل خطوة على طريق الاتحاد العربي الشامل.

٧ ـ إزاء تفاقم الأوضاع الحياتية والمعيشية للمواطن العربي في مختلف الأقطار العربية، الفقيرة منها والغنية، وارتفاع نسبة المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر، دعت الأمانة العامة للمؤتمر كل القوى القومية والتقدمية إلى الانخراط في النضال الاجتماعي انتصاراً لفقراء الأمة جنباً إلى جنب مع انخراطها في النضال القومي والنضال الديمقراطي.

كما توقفت الأمانة العامة أمام الممارسات المتكررة المسيئة للإسلام ونبيِّه الأكرم ورموزه ضمن مخطط إثارة الفتن الطائفية والمذهبية، فرأت أن في هذه الممارسات، وآخرها الفيلم المسيء للرسول الأكرم، استفزازاً لمشاعر أبناء الأمة العربية على اختلاف معتقداتهم الدينية، واستهتاراً بكرامتهم وقيمهم وقدراتهم على صون كرامتهم.

وفي هذا الإطار أكدت الأمانة العامة على ضرورة أن يكون الردّ على هذه الممارسات رداً سياسياً واقتصادياً وقانونياً لا ينحصر بالفيلم ومنتجه ذاته، بل بمجمل الجهات المتواطئة والداعمة والصامتة إزاءه، لا سيَّما الإدارة الأمريكية والجهات التي تحاول التخفيف من تأثير هذه الإساءة وتداعياتها.

وحيّت الأمانة العامة الخطوة التي أقدمت عليها القوى والتنظيمات الناصرية في مصر باتجاه الوحدة فيما بينها، ورأت في هذه الخطوة، كما خطوة إطلاق التيار الشعبي، كما في النتائج التي كشفت عنها الانتخابات الرئاسية المصرية وملايين الأصوات التي حصل عليها المرشح حمدين صباحي، تأكيداً على أمل يتعاظم باستعادة مصر لتوجهها القومي ودورها الإقليمي والدولي، والأمل باستعادة فقراء مصر لمجتمع الكفاية والعدل كحلّ جذري للمشكلات التي تواجهها مصر.

التاريخ، ٢٠١٢/١٠/١

بيان صادر عن اجتماع الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المنعقد في صنعاء يومَي ٢٦ و ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣

بضيافة كريمة من اليمن، شعباً وحكومة ورئيساً، انعقدت في صنعاء يومي ٢٦ و٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، دورة اجتماعات عادية للأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي، جرى خلالها النقاش في مختلف القضايا الراهنة.

وقد رأى أعضاء الأمانة العامة أن انعقاد اجتماعهم في صنعاء بعد الثورة الشبابية الشعبية اليمنية، هو تعبير عن تقديرهم لحرص قوى الثورة على سلمية تحركهم وديمقراطيته، ورأوا في اجتماعهم، كما قال رئيس الجمهورية اليمنية عبد ربه منصور هادي الذي التقته الأمانة العامة في دار الرئاسة في صنعاء، «رسالة دعم لشعب اليمن ولوحدة اليمن، وللديمقراطية في اليمن».

وقد كانت للقضية الفلسطينية موقعها الخاص في جدول أعمال الأمانة العامة حيث جرى التأكيد على ضرورة توفير أفضل الظروف لانطلاق انتفاضة فلسطينية ثالثة من أجل الإطاحة بالاحتلال، وتعزّيز الوحدة الوطنية وبرنامجها المستند إلى نهج المقاومة، وهي الوحدة التي تجلّت إبان المواجهة البطولية للحرب العدوانية الصهيونية على قطاع غزّة.

وقد اطلعت الأمانة العامة على رسالة موجهة من مؤسسة القدس الدولية حول مخططات صهينة المدينة وتهويد مقدساتها، وقد أجمع أعضاء الأمانة العامة على دعوة الأمة بكل قواها ومواقعها إلى إعطاء قضية القدس وفلسطين الأولوية في نضالها والتزامها.

كما ركّزت المناقشات حول أهمية دعم كل المبادرات والملتقيات الدولية لنصرة القضية الفلسطينية، لا سيّما ملتقى مناهضة (الأبارتايد) الصهيوني المتوقع انعقاده في النصف الأول من أيار/مايو ٢٠١٣.

وناقش المجتمعون التطورات الدموية المقلقة في مصر مع دخول ثورتها المجيدة عامها الثالث، وأكّد المجتمعون أن تجاوز هذه الأزمة الساخنة لا يتمّ إلّا عبر حوار جاد ومسؤول يقود إلى شراكة حقيقية بين كل قوى الثورة تكرّس الديمقراطية وتحقق أهداف الثورة في الحرية والكرامة، لأن التحديات الضخمة التي تواجهها مصر لا يمكن لأي فريق أو تيار أو حزب أن يقوم بأعبائها منفرداً.

وفي هذا الإطار أكدت الأمانة العامة دعمها للمبادرة التي يقومها بها المؤتمر القومي ـ الإسلامي، الذي شارك منسقه العام أ. منير شفيق باجتماعاتها، في بناء الجسور بين التيارين القومي والإسلامي في مصر تحت سقف الاستقرار والسلم الأهلي والوحدة الوطنية والمشاركة الديمقراطية.

وقد توقفت الأمانة العامة أمام المعلومات الواردة من القاهرة حول قرارات الرئاسة المصرية المتعلقة بضريح الزعيم الخالد جمال عبد الناصر، ورأت أنها تتعارض مع تقاليد مصرية عريقة، وتغذّي الانقسام الحالي داخل مصر والذي تسعى الأمانة العامة إلى تجاوزه لمصلحة مصر والأمة العربية.

وحول المحنة السورية الدموية المستمرّة ما يقارب العامين، فقد شدّد المجتمعون على ضرورة إعطاء الأولوية لوقف سفك الدماء وما يرافقه من دمار يهدّد الدولة السورية في مكوّناتها وبناها وقواها، ويفسح المجال للتدخلات الأجنبية الرامية إلى تدمير سورية وجيشها وموقعها الاستراتيجي وموقفها القومي ودورها التاريخي.

وفي هذا الإطار أكدت الأمانة العامة على ضرورة الاستمرار في المبادرة الشعبية العربية لمناهضة التدخل الخارجي ودعم الحوار والإصلاح، التي انطلقت قبل عام ووفّرت بنودها إطاراً للعديد من المبادرات المماثلة التي تؤكد أن لا حلّ للأزمة السورية إلّا عبر حوار سياسي ومصالحة وطنية يفضيان إلى تسوية تاريخية يقرّر السوريون وحدهم مضامينها وفق ما يصون حريتهم وكرامتهم ويحقق الديمقراطية والعدالة والالتزام بنهج المقاومة في الأمة.

واطلعت الأمانة العامة على تقرير حول التطورات الأخيرة في العراق، ورأت في الحراك الشعبي العراقي الواسع رسالة من أجل مراجعة جذرية لمجمل السياسات المعتمدة، ولإلغاء كل التدابير والإجراءات التي قام بها المحتل الأمريكي قبل اندحاره على يد المقاومة العراقية الباسلة.

وفي هذا الإطار أكدت الأمانة العامة على دعم المطالب الشعبية الرئيسية الأربعة التي يرفعها الحراك الشعبي الثوري المستمر، مشدّدة على أن المصالحة الوطنية العراقية القائمة على شراكة وطنية لا يستبعد منها أي طرف وطني عراقي، والعفو عن كلّ المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين وإلغاء كل قوانين القمع والإقصاء والاجتثاث وإجراءاتها، بما في ذلك قانون مكافحة الإرهاب، وخاصة المادة ٤ منه، هي المدخل السليم لاستعادة العراق عافيته وصون وحدته وحماية عروبته واحترام حقوق كل مكوّناته.

كما ناقشت الأمانة العامة للمؤتمر معلومات عن قرار السلطات المصرية بتسليم أعدادٍ كبيرة من المواطنين الليبيين اللاجئين إلى مصر، إلى السلطات الليبية، بما يخالف كل المواثيق والقوانين الدولية الخاصة بهذا الأمر، ودعت الأمانة العامة الحكومة المصرية إلى احترام المعايير الدولية بكل ما يتعلق بتسليم أي لاجئ سياسي إلى بلاده، معتبرة أن احترام هذه المعايير هو جزء لا يتجزأ من إعلان حقوق الإنسان الذي قام الحراك الشعبي العربي من أجل الالتزام بمقتضياته.

كما توقفت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي أمام الضغوط الأمريكية لمنع انعقاد المؤتمر الدولي الذي كان مقرراً لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في كانون

الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وطالبت بضرورة انعقاد هذا المؤتمر وإجبار الكيان الصهيوني على التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وفتح المنشآت النووية أمام مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأدانت سياسة الكيل بمكيالين في التعامل مع البرنامج النووي السلمي الإيراني والتستر الفاضح على ترسانة الأسلحة النووية الإسرائيلية.

وحول ما يجري في مالي البلد الأفريقي المسلم المجاور، أكدت الأمانة العامة رفضها القاطع للتدخل العسكري الفرنسي في مالي، داعية إلى وقفه فوراً وترك شؤون مالي لأهلها، وأدانت في الوقت ذاته كل أشكال الإرهاب، داعية إلى إغلاق المجال الجوي العربي أمام العدوان الفرنسي.

كما ناقشت الأمانة العامة وعشية الذكرى الخامسة والخمسين لميلاد الجمهورية العربية المتحدة، مشروع «إعلان من أجل الوحدة العربية»، بهدف إعادة الصدارة إلى النضال من أجل الوحدة العربية، وقرّرت إصدار الإعلان في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، في ذكرى الوحدة.

ناقشت الأمانة العامة أيضاً الأوضاع الإدارية والتنظيمية والمالية للمؤتمر ومكان انعقاد الدورة الرابعة والعشرين للمؤتمر وزمانها، مشدّدة على استقلالية المؤتمر واستمراريته اللتين مكَّنتاه من أن يقود العديد من المبادرات ويطلق العديد من المواقف في ظروف بالغة الصعوبة تعيشها الأمة، وأن يبقى على مدى ٢٣ عاماً إطاراً جامعاً لكل الملتزمين بالمشروع النهضوي العربي.

هذا وقد التقت الأمانة العامة للمؤتمر في صنعاء، بالقيادة اليمنية وفي مقدمهم رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي، ورئيس الوزراء محمد سالم باسندوة، وعدد من القيادات السياسية والحزبية والفكرية، واطلعت على تطورات الأوضاع في اليمن وهو على أعتاب مؤتمر الحوار الوطني الشامل كاستحقاق هام للمرحلة الانتقالية يستهدف الخروج بدستور جديد ليمن ديمقراطي موحد وحديث وناهض ومستقر ومزدهر ومساهم في نهضة أمّته العربية.

وقد حضر دورة صنعاء للأمانة العامة إضافة إلى الأمين العام أ. عبد الملك المخلافي (اليمن)، كل من: الأمينين العامين السابقين أ. معن بشور (لبنان)، أ. خالد السفياني (المغرب)، ونائب الأمين العام د. يوسف مكي (السعودية)، وأعضاء الأمانة: أ. أحمد الكحلاوي (تونس)، د. إسماعيل الشطي (الكويت)، أ. حسن عز الدين (لبنان)، أ. الخليل ولد الطيب (موريتانيا)، د. زياد الحافظ (لبنان)، أ. الطيب الدجاني (فلسطين)، أ. عبد الإله المنصوري (المغرب)، أ. عبد الرحيم مراد (لبنان)، أ. عبد العظيم المغربي (مصر)، أ. علي عبد الله سعيد الضالعي (اليمن)، أ. غناء المقداد (اليمن)، د. ماهر الطاهر (فلسطين)، أ. ماهر مخلوف (مصر)، د. محمد الأغظف الغوتي (المغرب)، د. محمد السعيد إدريس (مصر)، أ. محمد حسب الرسول (السودان)، د. محمد سعيد طيب (السعودية)، أ. محمد فاضل زيان (ليبيا)، أ. محمد فايق (مصر)، د. مصطفى نويصر (الجزائر)، د. هالة الأسعد (سورية)، د. هاني سليمان (لبنان)، د. وداد كيكسو (البحرين)، د. يوسف الحسن (الإمارات)، وحضرت أيضاً مساعدة الأمين العام أ. رحاب مكحل (لبنان).

التاريخ، ٢٠١٣/١/٣٠

بيان صادر عن اجتماع الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المنعقد في بيروت ١٤ و١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

عقدت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي اجتماعها الاعتيادي في بيروت للفترة ١٤ و١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

وقد وقفت مطولاً في مناقشاتها أمام التطورات والأوضاع السياسية في الوطن العربي، وما تشهده من تصاعد الفتن والانقسامات ونذر التدخلات الأجنبية والتهديدات المستمرة بالعدوان لا سيّما في سورية.

ووقفت بصورة خاصة، أمام **الأوضاع في مصر**، و**التهديدات بالعدوان على سورية** من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وحلفائهما رغم الرفض الدولي الواسع لهذا العدوان ولذرائعه، بما فيها الرفض الذي عبّرت عنه الشعوب في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا.

* * *

ورأت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي أن العدوان الذي يراد شنّه على **سورية عديم** الصلة بأي مبدأ إنساني أو أخلاقي أو ديمقراطي من النوع الذي تزعمه لنفسها الدعاوى الأمريكية ـ الفرنسية ـ الصهيونية وأصداؤها في الإعلام التحريضي العربي.

ورأت الأمانة العامة للمؤتمر أن هدف العدوان كان، وسيظل، إسقاط سورية وتدمير مقدراتها كحلقة مركزية في سياسات الممانعة السياسية والمقاومة للمشروع الإمبريالي الصهيوني في الوطن العربي، وأن العدوان الأمريكي المدعوم إقليمياً ومن بعض الأنظمة العربية، الذي خطط له ضد سورية، لا وظيفة ولا هدف له إلّا القضاء على الجيش السوري أو على الأقل إضعاف قدرات سوريّة العسكريّة، بعد أن تمّ القضاء على الجيش العراقي وقدرات العراق العسكريّة بالغزو وحلّ الجيش العراقي بهدف تعزيز أمن «إسرائيل» وتكريس تفوقها الاستراتيجي وتمتعها بأمن طويل المدى لتتفرغ فيه للمزيد من الاستيطان والتهويد للأراضي الفلسطينية المحتلة، والتمتع فيه بحرية

التصرف والحركة في بلدان الجوار العربي لفلسطين، مطمئنة إلى أن لا أحد يعاقبها، مثلما كانت تفعل وتعربد قبل أن تتلقّن درساً من المقاومة اللبنانية.

وإذا كان العدوان قد انكفأ اليوم بصورة مؤقتة بسبب الأثر الحاسم لصمود سورية في وجهه، وبسبب التفاف حلفائها حولها في مواجهته، والنجاح الدبلوماسي لروسيا في إفشاله وإسقاط ذرائعه، وبسبب التحسن النسبي في علاقات القوى الدولية بصعود دول روسيا والصين ودول البريكس عامة، فإن على هذا المحور العالمي أن يظل متيقظاً لفصول قادمة من هذا الصراع، والتي تهدف الولايات المتّحدة وحلفاؤها من ورائها إلى إقامة «**الشرق الأوسط الجديد**».

وأكدت الأمانة العامة للمؤتمر رفضها الكامل لكل الأعمال العدوانية بصورها وأشكالها كافة، على سورية وأي قطر عربي آخر، ودعوة كل القوى الحيّة في الأمة وأحرار العالم إلى النضال الحثيث من أجل وقفها، وترك سورية لأبنائها يقررون مصيرهم ويحددون خياراتهم في إصلاحات سياسيّة ضروريّة وحقيقيّة والانتقال إلى ديمقراطيّة سياسيّة واجتماعيّة حقيقيّة من خلال حلّ سياسي تفاوضي قائم على الحوار وبناء سورية مستقلة موحدة عزيزة وقوية بكل أبنائها ولكل أبنائها. ودعت الأمانة العامة الأطراف المعنية كافة بالسعي للإسراع بعقد جنيف ٢، ووقف كل أشكال التحريض والتضليل والتمويل والتسليح للجماعات المسلحة، بهدف إيجاد المناخات المناسبة لإنجاز هذا الحل السياسي.

ودعت الأمانة العامة للمؤتمر الحكومات العربيّة، المستقلة الإرادة والقرار، لا سيّما القيادة المصرية الجديدة، أن تتحمل مسؤولياتها التاريخية تجاه سورية، وخاصة بسبب ترابط أمنها بأمن مصر ومصيرها بالمصير العربي العام.

* * *

وتوقفت الأمانة العامة للمؤتمر أمام التحولات والأوضاع الجارية في **مصر** راهناً، وإذ تشدد على وجوب احترام إرادة الشعب المصري في تصحيح الأوضاع السياسية الداخلية وتصويب مسار الثورة، وتحقيق أهدافها السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، واستئناف دورها القومي في أمّتها العربيّة وأن تأخذ في الحسبان أن ترتيبات الوضع الانتقالي الراهن في مصر تعكس إرادة جماهير ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣، تأمل في أن تنجح مصر شعباً ودولة وقوى وطنية، في إنتاج مرحلة انتقالية توافقية تشترك فيها القوى الاجتماعية والسياسية والوطنيّة كافة، على النحو الذي يجنِّب البلاد العودة مجدداً إلى حال الاستقطاب الحاد، وعلى النحو الذي يفتح أمامها أفقاً نحو الانتقال الديمقراطي والاستقرار وتمتين نسيج الوحدة الوطنية تمهيداً لقيام دولة مدنيّة ديمقراطيّة حقيقيّة تحقّق أهداف شعب مصر وأهداف أمّته العربيّة.

ورأت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي أن السبيل الوحيد إلى هذا الخيار وإلى فتح هذا الأفق، هو نبذ العنف والسياسات الإقصائية، وفتح حوار وطني صادق يضع المصلحة العليا للشعب

والوطن فوق كل الاعتبارات والحسابات الذاتية بما يمكّن مصر من استعادة دورها الريادي والقيادي في محيطها العربي دفاعاً عن مصالح الأمة وعن أمنها القومي.

* * *

وتوقفت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي أمام الأزمة السياسية القائمة في **تونس**، وبخاصة الجدل الجاري بين المعارضة والنظام عقب اغتيال الشهيدين شكري بلعيد ومحمد البراهمي. وهي إذ تنوه بالدور الإيجابي والنشط الذي ينهض به «الاتحاد العام التونسي للشغل» في رعاية حوار وطني وتأمين اتفاق سياسي شامل حول القضايا الخلافية بين فرقاء الأزمة، تدعو كل القوى إلى حسن التجاوب مع مبادرات الاتحاد، والدخول في حوار وطني صادق لإنهاء الأزمة، وبناء مرحلة انتقالية توافقية بين الجميع تتجنّب الإقصاء السياسي ويشارك فيها جميع الشعب التونسي وقواه الوطنيّة التونسيّة وتفتح الطريق أمام بناء ديمقراطي واستقرار سياسي في البلاد.

* * *

وفي ما يتصل بالأزمة الليبية توقفت الأمانة العامة للمؤتمر عند حالة الانقسام والتفتت الداخلي وغياب الدولة وانتشار الميليشيات، نتيجة للتدخّل العسكري الأجنبي للحلف الأطلسي في الانتفاضة، بتواطؤ دولي، فإنها ترى أن السبيل الأساسي للخروج من الأزمة التي تهدد ليبيا وشعبها ووحدتها، الجغرافيّة والوطنيّة، هو رعاية عربية لحوارٍ وطني، ولمصالحة شاملة قصد الخروج من الأزمة واستعادة وحدة الدولة والشعب وإيقاف التدخل الخارجي والتدويل، والأمانة العامة تدعو القوى الوطنية الليبية كافة للوصول إلى ذلك وتعلن استعدادها لأن تنهض بمسؤوليتها للمبادرة إلى جمع الأطراف الليبيّة حول مائدة حوار وطني.

* * *

وإذ تعبر الأمانة العامة للمؤتمر عن ترحيبها بالخطوات التي قطعت في مؤتمر الحوار الوطني الشامل في **اليمن**، الذي انبثق نتيجة الانتفاضة الشعبيّة اليمنيّة، وما تم تنفيذه من خريطة الطريق الممثلة في الآلية التنفيذية المتفق عليها بين القوى السياسية في اليمن، تؤكد على دعمها لما تحقّق حتّى الآن من نتائج هذا الحوار الوطني بما يحفظ أمن واستقرار اليمن ووحدته، ويحقق أماني الشعب اليمني في الحرية والديمقراطية والعدالة والمواطنة المتساوية، وبناء دولة مدنية لامركزية حديثة.

* * *

وفي ما يتعلّق بالعراق، الذي بلغت فيه الأوضاع من السوء حدّاً منذراً بالخطر سواء في وجوهها السياسيّة (نظام المحاصصة الطائفي الإثني) أو في وجوهها الاجتماعية (تمزيق النسيج الوطني العراقي)، أو في وجوهها الاقتصاديّة (خراب البنى التحتيّة والنقص الفادح في الخدمات)، والذي يتعرّض لعمليّة تبديد شاملة لكل مقدّراته الاقتصاديّة وطاقاته البشريّة نتيجة الغزو والسياسات

المتّبعة من النخب المتحالفة مع الاحتلال، وبالنظر إلى حال الرفض الشعبي المتّسع نطاقاً لنظام المحاصصة والفساد السائد في البلاد، والمناضل من أجل البناء الديمقراطي واستعادة سيادة الوطن وحرّيّته، ترى الأمانة العامّة أنّ السبيل الوحيد أمام الشعب العراقي لوضع حدّ لهذا النهب المنظّم لتاريخه وسيادته ومقدّراته وقراره الوطني، هو التئام القوى الوطنيّة في إطار جبهة وطنيّة عريضة تتولّى تحقيق مصالحة وطنيّة حقيقيّة شاملة لاستعادة وحدة الشعب والمصير الوطني العراقي والمطالبة بتحقيق الديمقراطيّة خياراً وحيداً لإعادة بناء الدولة الوطنيّة وتمكين الشعب من قراره المسلوب من قبل النخب القائمة.

والأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي تناشد ـ بهذه المناسبة ـ القوى الوطنيّة العراقيّة كافّة نبذ صراعاتها وخلافاتها، والنأي بنفسها عن الفتن والحروب المذهبيّة والجماعات التكفيريّة، وتوحيد صفوفها وتحقيق مصالحة وطنيّة حقيقة شاملة، تستعيد وحدة الشعب العراقي، وتجدّد دور العراق كمركز من المراكز الأساس في الوطن العربي.

وقد شارك في الاجتماع الذي انعقد في بيروت يومي ١٥ و٢٠١٣/٩/١٦ بدعوة من الأمين العام للمؤتمر أ. عبد الملك المخلافي (اليمن) كل من الأمناء العامين السابقين د. خير الدين حسيب (العراق)، أ. معن بشور (لبنان)، أ. خالد السفياني (المغرب)، أ. عبد القادر غوقة (ليبيا) والسيدات والسادة: أ. أحمد الكحلاوي (تونس)، د. إسماعيل الشطي (الكويت)، أ. حسن عز الدين (لبنان)، أ. رجاء الناصر (سورية)، د. زياد الحافظ (لبنان)، د. ساسين عساف (لبنان)، أ. الطيب الدجاني (فلسطين)، أ. عبد الرحيم مراد (لبنان)، أ. عبد العظيم المغربي (مصر)، د. ماهر الطاهر (فلسطين)، د. مجدي المعصراوي (مصر)، د. محمد الأغظف الغوتي (المغرب)، د. محمد السعيد إدريس (مصر)، أ. محمد فاضل زيان (ليبيا)، أ. نعيم مدني (الأردن)، د. هاني سليمان (لبنان)، د. وداد كيكسو (البحرين)، د. يوسف مكي (السعودية)، كما حضر الاجتماع مساعدة الأمين العام للشؤون الإدارية والتنظيمية أ. رحاب مكحل (لبنان).

بيروت، ٢٠١٣/٩/٢٠

نداء صادر عن الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي حول الانتفاضة الباسلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

في بداية اجتماعها وجّهت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المنعقد في بيروت بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٠، تحية إكبار واعتزاز لأبناء الشعب العربي الفلسطيني الصامد المرابط على أسوار القدس والمسجد الأقصى المبارك وسائر المقدسات.

إن هذه الانتفاضة والملحمة في الضفة والقدس والمناطق المحتلة عام ١٩٤٨ وقطاع غزّة، تؤكّد للعالم أجمع إصرار الشعب الفلسطيني العظيم على مواصلة الكفاح والمقاومة بجميع أشكالها لتحرير كل ذرة من تراب فلسطين لأن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع وجود لا صراع حدود، وأن لا حلول سياسية مع هذا الكيان العنصري المجرم.

إن الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي تدعو جماهير وأبناء الأمة العربية للمشاركة والانخراط وتقديم كل أشكال الدعم لهذه الانتفاضة البطلة، كما تحمّل الأمانة العامة للمؤتمر النظام الرسمي العربي مسؤولية التقاعس والتواطؤ والتخلي عن القضية المركزية للأمّة.

إن الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي تأمل أن يدق الحراك الشعبي الشامل في فلسطين جدران الخزان، ويوجه رسالة للأمّة العربية بأن بوصلة الصراع هي فلسطين، فقد آن الأوان لوقف الصراعات المذهبية والطائفية والاحتراب الداخلي الذي لا يخدم إلّا القوى الاستعمارية والصهيونية.

تدعو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي إلى إزالة كافة العوائق التي تقف أمام استمرار وتصاعد الانتفاضة ووقف التنسيق الأمني وإنهاء اتفاقات أوسلو وما ترتب عنها من نتائج والتزامات، كما تدعو كافة الفصائل الفلسطينية إلى الوحدة والتلاحم وإنهاء الانقسام وتوحيد كل الجهود والطاقات لمواجهة العدو الصهيوني.

توجه الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي التحية للإعلاميين الفلسطينيين ووسائل الإعلام التي تتعرض لقمع قوات الاحتلال الصهيوني، وتشارك بشكل بطولي في ملحمة الانتفاضة.

التحية للشهداء والشفاء للجرحى، والحرية للأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال الصهيوني الغاشم.

وكانت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي بدأت دورة اجتماعاتها صباح اليوم السبت ٢٠١٥/١٠/١٠، بحضور الأمين العام للمؤتمر القومي العربي د. زياد الحافظ (لبنان)، والأمناء العامين السابقين أ. معن بشور (لبنان)، أ. خالد السفياني (المغرب)، أ. عبد الملك المخلافي (اليمن).

والأعضاء السيدات والسادة (حسب الترتيب الأبجدي): أ. إبراهيم كمال الدين (البحرين)، أ. أحمد الكحلاوي (تونس)، أ. أحمد محمود السعدي (الأردن)، أ. أحمد مرعي (لبنان)، د. إسماعيل الشطي (الكويت)، أ. بشار قوتلي (لبنان)، أ. حسن عز الدين (لبنان)، د. حسن موسى (مصر/النمسا)، أ. حياة التيجي (المغرب)، د. ساسين عساف (لبنان)، أ. صفاء الصاوي (مصر)، اللواء طلعت مسلم (مصر)، أ. الطيب الدجاني (فلسطين/الكويت)، أ. عبد الإله المنصوري (المغرب)، أ. عبد الرحيم مراد (لبنان)، أ. عبد العظيم المغربي (مصر)، د. كاظم الموسوي (العراق/بريطانيا)، أ. كريم رزقي (الجزائر)، د. ماهر الطاهر (فلسطين/سورية)، أ. مجدي المعصراوي (مصر)، أ. محمد الجباوي (لبنان)، أ. محمد سعيد طيب (السعودية)، د. مصطفى الكتيري (المغرب)، أ. ناديا بوركبه (الجزائر)، أ. نعيم مدني (الأردن)، أ. هشام مكحل (الأردن)، أ. وائل المقدادي (العراق/بريطانيا)، د. يوسف مكي (السعودية)، ومساعدة الأمين العام للمؤتمر أ. رحاب مكحل (لبنان).

وقد استكملت الأمانة العامة في اجتماعها تنظيم هيكليتها فانتخبت بالإجماع أ. مجدي معصراوي (مصر) نائباً للأمين العام للمؤتمر، ود. ساسين عساف (لبنان) أميناً للمال، والسادة: أ. أحمد الكحلاوي (تونس)، د. عبد الإله المنصوري (المغرب)، د. ماهر الطاهر (فلسطين)، د. يوسف مكي (السعودية) أعضاء في اللجنة التنفيذية للمؤتمر القومي العربي.

التاريخ، ٢٠١٥/١٠/١٠

استراتيجيا وخطة عمل للمؤتمر القومي العربي(*)

من المقوّمات الأساسية لنجاح المؤتمر القومي العربي أن تكون له استراتيجيا واضحة، متفقاً عليها ومُقتنعاً بها، وخطة عمل لتنفيذها، وأن يكون له استقلال سياسي ومصداقية، وأن يتوافر له الحد الأدنى من التمويل اللازم لتنفيذ خطة عمله. ولقد حدّدت المادتان الأولى والثانية من النظام الأساسي للمؤتمر القومي العربي طبيعة المؤتمر وأهدافه ووسائله، بعد مناقشات مستفيضة في المؤتمرين الأول والثاني كما يلي:

المادة الأولى، عرّفت المؤتمر بأنه «تجمّع من المثقفين والممارسين العرب، من مختلف الأقطار العربية ومن أجيال عدة، المقتنعين بأهداف الأمة العربية، والراغبين في متابعة العمل من أجل تحقيق هذه الأهداف، وإنجاز المشروع الحضاري القومي العربي، وهو يعمل على صعيد شعبي مستقل عن أنظمة الحكم، وينعقد سنوياً للنظر في حال الأمة ومناقشة قضاياها الحيوية. وله أن يكوّن فروعاً في الأقطار العربية وخارجها».

المادة الثانية، أضافت في تحديد هدف المؤتمر بأنه «الإسهام في شحذ الوعي العربي بأهداف الأمة المتمثلة بمشروعها الحضاري وهي الوحدة العربية، والديمقراطية، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني والقومي، والتجدّد الحضاري، وتحقيق التفاعل بين الوحدويين العرب في إطار من التنوّع والتكامل، وتعبئة الطاقات الشعبية من أجل تحقيق هذه الأهداف، واتخاذ المواقف المعبّرة عنها، وتوثيق روابط التعاون والتنسيق مع الهيئات المماثلة في أهدافها».

إذا ما حاولنا استقراء تعريف المؤتمر وأهدافه من المناقشات المستفيضة التي تمت قبل إقرار النظام الأساسي له، فقد كان الاتفاق الأغلب على الأمور الأساسية التالية:

(*) كما أقرّتها الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي في اجتماعها بتاريخ ٨ ـ ١٩٩٢/٩/٩، وكما أقرّها المؤتمر القومي العربي الرابع في اجتماعه في بيروت بتاريخ ١٠ ـ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٣.

١ ـ إن المؤتمر يهدف إلى ويأمل في الوصول إلى أن يكون «مرجعية قومية شعبية» للأمة العربية في القضايا المصيرية التي تواجهها وتهمها، وأن يشكّل قوة ضغط فاعلة سياسية وفكرية في الساحة العربية.

٢ ـ إن المؤتمر القومي العربي ليس حزباً قومياً، ولا يهدف إلى أن يكون حزباً قومياً يسعى إلى السلطة، وإنه صيغة جديدة على العمل القومي العربي، الذي اعتاد على صيغ العمل الحزبي على المستويات القطرية والقومية، وإن ممارسات المؤتمر القومي هي التي ستوضح وترسّخ هذا المفهوم والصيغة للعمل القومي.

٣ ـ إن طبيعة المؤتمر السنوي هي «مؤتمر فكري سياسي»، وهو ليس ندوة فكرية، كما أنه ليس مؤتمراً حزبياً يسعى إلى السلطة.

٤ ـ إن مفهوم التنوّع والتكامل، المشار إليه في المادة الثانية من النظام الأساسي، يعني أن يضم المؤتمر في عضويته أشخاصاً من جميع التيارات والقوى السياسية والاجتماعية الموجودة على الساحة العربية، المؤمنة والملتزمة بالمشروع الحضاري القومي العربي وعناصره الستة، وأن تعبير «القومي العربي» في تسمية المؤتمر لا يقصد به أن تقتصر عضويته على التيار القومي بالمعنى التقليدي فقط، بل يعني أن تتفتح وتتّسع عضويته للتيارات الوطنية الأخرى اليسارية والإسلامية والليبرالية، وغيرها التي تؤمن بأهدافه، وأن تعبير «القومي» هنا يشمل «الأمة العربية»، وليس تياراً واحداً فيها.

وعلى الرغم مما جاء في النظام الأساسي للمؤتمر القومي العربي، والمناقشات التي انتهت إلى إقرار ذلك النظام الأساسي، فإن بعضهم من خارج المؤتمر، وبعض قليل منهم من داخله أيضاً لا يزال يأمل منه أو ينظر إليه أو يتعامل معه كحزب وليد أو في مرحلة الحمل، وأن مهمته تغيير الأوضاع العربية المتردية جذرياً، ويتوقع منه أن يحلّ مشاكل الأمة كلها، وهي نظرة غير صحيحة وغير واقعية، وتخرج على طبيعة المؤتمر القومي العربي ومهماته وإمكاناته. إن هذه النظرة قد خفّت كثيراً نتيجة المؤتمرات السنوية المتتالية والممارسة، إلّا أنها لم تتلاشَ كلياً.

إذا انتقلنا إلى ما جاء في التعريف، وفيه أهداف المؤتمر في نظامه الأساسي، لنستخلص منها استراتيجيا وبرنامج عمل، فإنها كأي نظام أساسي لا يُتوقع منها أن تفصل بأكثر مما فعلته، ويمكن تلخيصها بما يلي:

ـ متابعة العمل من أجل تحقيق أهداف الأمة العربية وإنجاز المشروع الحضاري القومي العربي.

ـ شحذ الوعي العربي بأهداف الأمة المتمثلة بمشروعها الحضاري.

ـ تحقيق التفاعل بين الوحدويين العرب في إطار من التنوّع والتكامل.

ـ تعبئة الطاقات الشعبية من أجل تحقيق هذه الأهداف.

ـ أن ينعقد سنوياً للنظر في حال الأمة ومناقشة قضاياها الحيوية.

ـ اتخاذ المواقف المعبّرة عنها.

ـ له أن يكوّن فروعاً في الأقطار العربية وخارجها.

ـ توثيق روابط التعاون والتنسيق مع الهيئات المماثلة في أهدافها وممارساتها.

لذلك، لا بد من توضيح هذه الأهداف والوسائل وترجمتها إلى استراتيجيا وبرنامج عمل للمؤتمر، تقرّهما الأمانة العامة والمؤتمر السنوي، حتى يعمل المؤتمر القومي العربي، بهيئاته المختلفة وأعضائه، للمساهمة في برنامج عمله في ضوء تلك الاستراتيجيا. فلا شيء أكثر من وضوح الرؤية، يمكن أن يساعد على بلوغ الأهداف بأقل ثمن، وأقل من هدر الطاقات.

من أجل وضع استراتيجيا وبرنامج عمل يجمع بين الواقعية والطموح، ولا يقبل بالواقع كما هو ويستسلم له، ولكنه لا يسترسل في مثالية تهمل الواقع وحدوده وكيفية تطويره للوصول إلى الوضع المثالي، ولأن المؤتمر القومي العربي يعمل ضمن إطار أوضاع عربية محددة، فلا بد من أن تأخذ هذه الاستراتيجيا بنظر الاعتبار ما يلي:

أ ـ طبيعة الأنظمة العربية الراهنة، وكيفية العمل والتعامل معها، مع المحافظة على مصداقية المؤتمر واستقلاليته.

ب ـ كيفية تفعيل نشاط المؤتمر وممارساته وعضويته ليكون فعلاً «مرجعية قومية شعبية».

ج ـ الإمكانات المالية اللازمة لتنفيذ برنامج عمله، مع المحافظة على مصداقيته واستقلاله.

في ما يتعلق بطبيعة الأنظمة العربية الراهنة وكيفية العمل والتعامل معها مع المحافظة على مصداقية المؤتمر واستقلاليته، فقد يكون من المفيد أخذ الأمور التالية بنظر الاعتبار في تحديد استراتيجيا المؤتمر وبرنامج عمله:

١ ـ إن الأنظمة العربية الحالية عموماً، بسبب طبيعة تكوينها وتوجهاتها وممارساتها، عاجزة عن تحقيق الحد الأدنى المطلوب لطموحات الشعب العربي. ورغم فشل هذه الأنظمة عموماً، إلا أنها من أطول الأنظمة عمراً في التاريخ العربي المعاصر، وأنها نجحت بدرجات متفاوتة في القضاء أو منع قيام أي بديل وطني أفضل منها، وأن الهامش المتاح للعمل من خلالها محدود، إضافة إلى الاختراقات الخارجية لمعظمها.

أخذاً بنظر الاعتبار طبيعة هذه الأنظمة من جهة، وإمكانات المؤتمر القومي العربي من جهة أخرى، ومن أجل الجمع بين الواقعية والطموح، فإن الأمانة العامة ترى أنه لا بد من العمل على مستويين:

المستوى الأول، وهو العمل على مستوى الزمن الطويل لإنضاج الوعي ولإيجاد الأداة اللازمة لتغيير الأوضاع العربية تغييراً جذرياً، ولكسر السلسلة في حلقة منها على الأقل ابتداءً.

المستوى الثاني، وهو أنه حتى يحصل ذلك التغيير الجذري، فإن من واجبنا كنخبة من أهل الرأي والخبرة، أن نساهم في وقف أي تدهور عربي، وفي تحسين ما نستطيعه من هذه الأوضاع المتردّية، على أن يتم عملنا هذا على المستوى الثاني القصير الأمد من دون تنازلات للأنظمة الحاكمة تفقدنا مصداقيتنا والثقة الشعبية بنا، وشريطة ألّا يؤثر ويتناقض ذلك مع عملنا الأساسي

على المستوى الأول للتغيير الجذري على الزمن الأطول، وهي معادلة ليست سهلة التطبيق، ولكنها ممكنة ويجب أن تكون كذلك.

٢ ـ أن نعي عند وضع تلك الاستراتيجيا أن لدينا كأفراد في هذا المؤتمر، وبحكم المواقع الفكرية والثقافية والسياسية التي نعمل فيها، قدرات كبيرة يمكن أن تحدث تغييرات كمية ونوعية كبيرة، إذا ما أحسن استخدامها بالتنسيق في ما بينها، وفق خطة وبرامج تلك الاستراتيجيا.

٣ ـ مع ذلك، فيجب أن لا تبالغ تلك الاستراتيجيا في إلقاء أعباء على المؤتمر القومي العربي تتجاوز قدراته وطاقاته ومرحلة نموه الحالية، لأننا قد نتسبب في إخفاق المؤتمر، ونضيّع عليه فرصاً مستقبلية كبيرة.

في ما يتعلق بكيفية تفعيل نشاط المؤتمر وممارساته وتركيبته ليصل فعلاً إلى أن يكون «مرجعية قومية شعبية»، وإذا ما قُبل الجزء الأول من الاستراتيجيا المشار إليه في الفقرة السابقة (٨ أ)، فإن الأمانة العامة ترى أن تتضمن استراتيجيا المؤتمر وبرنامج عمله ما يأتي:

أ ـ اتخاذ مواقف علنية واضحة وصريحة وجريئة وموضوعية حول كل ما يواجه الأمة العربية من مشاكل وتحديات رئيسة، بما فيها تحديد مسؤوليات الأنظمة العربية في ما تعانيه الأمة، وأن تكون لمؤسسات المؤتمر المرونة الكافية للإعلان عن تلك المواقف في حينها، وذلك كله انسجاماً مع استراتيجيا المؤتمر على مستوى الزمن الطويل لإنضاج الوعي وللمساهمة في تغيير الأوضاع العربية تغييراً جذرياً، على أن يتم الإعلان عن هذه المواقف، ونشرها بالوسائل التي تضمن وصولها إلى أوسع الأوساط الشعبية العربية.

ب ـ يمكن أن تشكّل هذه المواقف ضغطاً على صاحب القرار في الأقطار العربية، كلما اتسعت شعبية المؤتمر القومي العربي ومصداقيته واستقلاله.

ج ـ وفي خلال ذلك، وعلى الأمد القصير، ومن أجل إيقاف أو التخفيف من التدهور العربي وتحسين ما نستطيعه من هذه الأوضاع المتردية، فإن الأمانة العامة ترى أن يقوم المؤتمر بعمل ما يستطيعه، وبالوسائل التي يراها مناسبة، وممارسة كل الضغوط ووسائل الإقناع الممكنة، للمساهمة في حل المشاكل العربية القائمة وإيقاف تدهور الأوضاع العربية، وأن يتم ذلك، بحسب كل حالة، بالشكل والوسيلة التي تضمن أكبر قدر ممكن من النجاح.

د ـ الاستفادة من القدرات والإمكانات الفكرية والسياسية والاجتماعية الكبيرة المتوافرة لدى كثير من أعضاء المؤتمر، بحسب خطة موضوعة ومنسقة.

هـ ـ إيجاد وسائل الإعلام اللازمة لتواصل المؤتمر مع الأوساط الشعبية العربية، وذلك من خلال الاستفادة من بعض وسائل الإعلام القائمة بأنواعها المختلفة، يومية أو أسبوعية، بعد تحديد هوية ونوعية تلك الوسائل التي يتم التعامل معها والاستفادة منها. والسعي إلى إقامة وسائل إعلام مستقلة تتفق مع خط المؤتمر، تتدرج وتتوسّع بحسب توافر الإمكانات المالية لها، مع وضع هدف إصدار مجلة أسبوعية وجريدة يومية سياسية كطموحات مرغوبة، والعمل من أجل تحقيقها. كما

العمل على إصدار نشرة (دورية) شهرية تتضمن موقف المؤتمر القومي العربي من الأحداث العربية الراهنة، إضافة إلى أخبار الحركة القومية العربية في الوطن العربي عموماً، وأخبار المؤتمر القومي العربي، وبعض التحليلات والمواقف السياسية، وأي مواضيع أخرى مناسبة ومفيدة .

و ـ ومن أجل تفعيل تركيبة المؤتمر للمساهمة في تلك الاستراتيجيا، وكجزء منها، فإننا نرى أن يضم المؤتمر نوعين من الأعضاء:

ـ الشخصيات العامة من المفكرين والممارسين.

ـ شخصيات على رأس تنظيمات جماهيرية واتحادات ونقابات وروابط شعبية غير رسمية ومراكز إعلامية ومؤسسات للدراسات والنشر.

وأن يراعى في ذلك، تمثيل القيادات العمالية والتعاونية بعدد مناسب، بمشاركة أشخاص بصفتهم الشخصية، يعكس ثقل هذه التجمعات في الوطن العربي. وتحقيق التنوع والتكامل في عضويته، كما أشير في الفقرة (٣ د) بأن يضم أشخاصاً من جميع التيارات والقوى السياسية والاجتماعية الموجودة على الساحة العربية المقتنعة والملتزمة بالمشروع الحضاري العربي. وأن يتشكّل من أعضاء المؤتمر من كل قطر عربي لجنة تتحمل مسؤولية تحقيق المهام التي يحدّدها المؤتمر أو الأمانة العامة في الفترة بين كل اجتماعين. وأن تتم ممارسة الديمقراطية بأحسن صورة داخل مؤسسات المؤتمر القومي العربي المختلفة، وعلى جميع مستوياته، ضماناً لاستمراريته ولمصداقيته في الدعوة إلى الديمقراطية .

كذلك، وضع خريطة عامة للنظم والأحزاب السياسية العربية كافة، بتوجهاتها، وأهدافها، ووضع خطة للتعامل معها وفق قربها أو بعدها من أهداف المؤتمر. وحصر المؤسسات التي تعمل في ميادين الخدمة العامة الأهلية والروابط الأهلية القائمة بالفعل في كل قطر من أقطار الوطن العربي، وابتداع صيغ للتفاعل معها. والعمل في مراحل مقبلة على إنشاء مؤسسات جديدة إعلامية وثقافية واقتصادية واجتماعية ونسائية وتعليمية تكون أدوات للحركة الجماهيرية الواسعة.

كما إقامة منتديات أو أندية اجتماعية وثقافية في عدد من العواصم العربية الرئيسية، تضم أعضاء المؤتمر في كل قطر، وكذلك أعضاء مخيمات الشباب القومي العربي، وتكون عضويتها مفتوحة لكل الذين يتفقون مع أهداف المؤتمر. على أن يتمّ التنسيق بين أنشطة وأعمال هذه المنتديات القطرية، وتبادل خبراتها من خلال اجتماعات دورية نصف سنوية أو سنوية. والعمل تدريجياً على تشكيل نواة صغيرة وعلى كفاءة عالية ومتفرغة لسكرتارية المؤتمر القومي العربي لتستطيع القيام بالأعباء المتزايدة التي ستترتب على التنفيذ التدريجي لبرنامج عمل المؤتمر المقترح .

في ما يتعلق بالإمكانات المالية اللازمة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر مع المحافظة على مصداقيته واستقلاله، فمن الواضح أن البرنامج المطروح يتطلب إمكانات مالية تتجاوز كثيراً ما هو متوافر أو متاح حالياً. ولن يكون من الممكن توفير هذه الإمكانات إلّا من خلال إقامة «الصندوق القومي

العربي» لتمويل هذه الأنشطة القومية، وذلك من خلال جمع وقفية لهذا الصندوق يستعمل دخلها السنوي لتمويل هذه الأنشطة.

لا يمكن تحقيق إنشاء هذا الصندوق إلّا إذا عمل جميع أعضاء تجمّع المؤتمر القومي العربي بقناعة وجدية على أن يعتبروا ذلك من الأولويات التي يعملون من أجلها في حدود إمكاناتهم وإمكانات من يستطيعون إقناعهم ودفعهم إلى المساهمة في هذا «الصندوق القومي العربي». إننا لا تنقصنا الأفكار، ولكن ما ينقصنا هو الأشخاص الراغبين والقادرين على تنفيذ تلك الأفكار وتحويلها إلى واقع فعلي، ومن دون مثل هذا «الصندوق القومي العربي» سنظل نحلم كثيراً وننجز قليلاً...

هذا، وقد أقرّت الأمانة العامة هذا المشروع في اجتماعها بتاريخ ٨ و١٩٩٢/٩/٩، كما تقرّر إرسال نسخة منه إلى جميع أعضاء تجمّع المؤتمر القومي العربي لإبداء ملاحظاتهم واقتراحاتهم حوله، وتمت الاستفادة من بعضها في إدخال تعديلات على المشروع، قبل عرض هذه الصيغة المعدّلة على المؤتمر القومي العربي الرابع لمناقشته وإقراره.

خطة عمل للحركة القومية العربية
على المستوى الشعبي خلال التسعينيات(*)

مقدمة

١ ـ تحتاج الحركة القومية العربية، على المستوى الشعبي غير الحكومي، إلى رؤية مستقبلية وخطة عمل للنهضة القومية. ويحاول هذا المشروع أن يقدّم خطوطاً عامة عريضة لخطة عمل تمتد على مدى السنوات الثماني القادمة، أي لما تبقى من عقد التسعينيات. ويمكن في ما بعد وضع تصور ومخطط تفصيلي لهذه الخطة الأولية ولكيفية تنفيذها.

٢ ـ إن مفهوم الحركة القومية يتّسع في إطار هذه الخطة ليضمّ جميع التيارات والقوى السياسية والاجتماعية الموجودة على الساحة العربية، المؤمنة والملتزمة بالمشروع الحضاري العربي وعناصره الستة (الوحدة ـ الديمقراطية ـ العدالة الاجتماعية ـ التنمية المستقلة ـ الاستقلال الوطني والقومي ـ التجدّد الحضاري)، وأن تعبير «القومي العربي» في هذا الإطار لا يقصد به أن يقتصر على التيار القومي بالمعنى التقليدي فقط، بل يعني أن ينفتح ويتّسع للتيارات الوطنية الأخرى الإسلامية واليسارية والليبرالية وغيرها، التي تؤمن وتلتزم بالمشروع الحضاري العربي، وأن تعبير «القومي» هنا يشمل «الأمة العربية» وليس تياراً واحداً فيها.

٣ ـ وطبيعي أن هذا المفهوم الواسع للحركة القومية العربية، كما حدّد أعلاه، لم يعد يتّسع لقوالب التصنيفات السابقة للتيار القومي التقليدي، من ناصري وبعثي وقومي وعربي... إلخ، التي تمثّل مرحلة تاريخية سابقة، ولم تعد تصلح كإطار للعمل القومي المستقبلي، لأن ما يجمع بينها هو أكبر بكثير من الخلافات التي كانت أو لا تزال موجودة بينها، وأن استمرار العيش في الماضي واستمرار الخلافات على أساس أحداث ماضية لا يصلح أساساً للعمل من أجل المستقبل، وهو الأهم، وكل ما نستطيع أن نفيده من خلافات الماضي، التي دفع الجميع ثمنها، هو أخذ العبرة منها وعدم تكرار أخطاء الماضي.

(*) أقر المؤتمر القومي العربي الرابع في اجتماعه في بيروت تاريخ ١٠ ـ ١٩٩٣/٥/١٢ هذه الخطة.

٤ ـ إن بعض عناصر هذه الخطة قد تمّ تنفيذه فعلاً، وبعضاً منها تحت التأسيس، ولكن قسماً مهماً لا يزال بحاجة إلى إخراجه إلى حيّز التنفيذ.

٥ ـ إن مسؤولية تبنّي وتنفيذ هذه الخطة للحركة القومية العربية على المستوى الشعبي، لا تقع على كاهل «المؤتمر القومي العربي» ولا على أية مؤسسة أخرى وحدها، ولكنها مسؤولية جميع الذين يعملون في الحقل القومي العربي في مواقع فكرية وسياسية واجتماعية مختلفة، كما تقع على القادرين من المموِّلين العرب ممن يؤمنون بهذه الأهداف مسؤولية المساهمة الجادّة والفاعلة في تحمّل جزء من الأعباء المالية لتمويل تنفيذ هذه الخطة.

٦ ـ إذا كان من الطموح المشروع أن تضع هذه الخطة هدفاً لتنفيذها خلال السنوات الثماني القادمة، فإن مدة تنفيذها تتقلص أو تمتد تبعاً لتوافر الإمكانات المالية من جهة، وتبعاً لتوافر الرغبة والقدرة لدى العاملين في الحركة القومية العربية في مختلف مجالاتهم على تحمّل أعباء تنفيذها.

٧ ـ لقد تمّ تقسيم هذه الخطة للعمل على **خمسة مستويات**، رغم أن بعضها يتداخل في ما بينه، ويمكن عند وضع المخطط التفصيلي لها تحديد مجالات التداخل وكيفية التنسيق بينها.

٨ ـ ويبيّن الشكل الرقم (١) مخططاً للخطة المقترحة. ويلاحظ أنها تتضمن العمل على المستويات التالية:

- المستوى الفكري والثقافي.
- المستوى الإعلامي.
- المستوى الاجتماعي والتربوي.
- المستوى السياسي.
- التمويل.

أولاً: المستوى الفكري والثقافي

وتلحظ الخطّة الحاجة إلى المؤسسات التالية:

١ ـ مؤسسات فكرية قومية مستقلة

تتولى مهمة النهوض والإبداع في العمل الفكري والثقافي والعلمي والتوعية القومية، وبلورة المشروع الحضاري العربي الجديد والدعوة إليه والتوعية به. وبعض هذه المؤسسات المقترحة موجود فعلاً ويقوم بدرجات مختلفة بالمهمات الملقاة عليه، وبعضها الآخر موجود ولكنه بحاجة إلى تفعيل، والبعض الآخر ينتظر التأسيس والإخراج إلى حيّز التنفيذ.

الشكل الرقم (١)

مسودة خطة للحركة القومية العربية على المستوى الشعبي للعقد الحالي من التسعينيات

الأمانة العربية العامة العليا للتخطيط والتنسيق القومي

- المستوى الفكري والثقافي
  - مؤسسات فكرية قومية مستقلة
    - مركز دراسات الوحدة العربية (موجود)
      - إعداد المشروع الحضاري العربي الجديد (يتم الإعداد له)
    - مراكز فكرية اخرى
  - مؤسسة عربية للترجمة (تحتاج الى تأسيس)
  - جامعة عربية قومية (تحتاج الى تأسيس)
  - الجمعيات المهنية الاكاديمية القومية
    - الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية (تم تأسيسها)
    - الجمعية الفلسفية العربية (تم تأسيسها)
    - الجمعية العربية للعلوم السياسية (تم تأسيسها)
    - جمعيات أخرى مهنية (تحتاج الى تأسيس)
  - منتديات قومية عربية في الأقطار العربية (تم تأسيس بعضها وتحتاج الى تأسيس منتديات أخرى)
  - منظمة للشباب القومي العربي
    - مخيم الشباب القومي (تم تأسيسه)
    - مؤسسات شبابية أخرى (تحتاج الى تأسيس)
  - منتديات ونوادٍ ثقافية واجتماعية للمغتربين العرب تم تأسيس بعضها (بريطانيا) والبعض الآخر يحتاج الى تأسيس
- المستوى الإعلامي
  - إعلام قومي شعبي مستقل
    - مجلة فكرية شهرية (المستقبل العربي وغيرها) (موجودة)
    - جريدة يومية سياسية (تحتاج الى تأسيس)
    - مجلة اسبوعية سياسية (تحتاج الى تأسيس)
    - إذاعة (تحتاج الى تأسيس)
    - محطة تلفزيون (تحتاج الى تأسيس)
    - مراكز توثيق
- المستوى الانمائي والتربوي
  - مؤسسات تعليمية وتربوية (مدارس... الخ) واجتماعية (مستوصفات ومستشفيات ومراكز خدمة اجتماعية وغيرها) (بعضها موجود وبعضها يحتاج الى تأسيس)
- المستوى السياسي
  - مرجعية قومية سياسية شعبية
    - المؤتمر القومي العربي (تم تأسيسه)
  - منظمات حقوق الانسان
    - المنظمة العربية لحقوق الانسان
    - منظمات وجمعيات قطرية لحقوق الإنسان
  - جبهة للأحزاب والحركات السياسية القومية (تحتاج الى تأسيس)
  - تجمع للنقابات والجمعيات المهنية المستقلة (تحتاج الى تأسيس)
  - المؤتمر القومي / الإسلامي (تحت التحضير)
- التمويل
  - المؤسسة الثقافية العربية (تم تأسيسها ويجري زيادة وقفيتها)
  - الصندوق القومي العربي (تم تأسيسه ويجري جمع وقفية له)

وترد ضمن هذه المؤسسات:

أ ـ **مركز دراسات الوحدة العربية** الذي يعمل في المجال الفكري والثقافي والوحدوي منذ خمسة عشر عاماً، وقد أعدّ ونشر حتى الآن حوالى ٢٥٠ كتاباً تغطي مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية وغيرها عن الوطن العربي؛ إضافة إلى مجلته الشهرية **المستقبل العربي** التي انتهت سنتها الخامسة عشرة. كما انشغل المركز على مدى خمس سنوات في تنفيذ مشروع علمي طموح حول «استشراف مستقبل الوطن العربي» خلال الثلاثين سنة القادمة، ونشر التقرير النهائي للمشروع تحت عنوان **مستقبل الأمة العربية: التحديات ... والخيارات،** إضافة إلى نشر الدراسات الفرعية للمشروع، ويدور برنامج عمله الحالي الخمسي حول «المشروع الحضاري العربي الجديد»، ويتوقع أن تعقد في نهاية العام الحالي أو أوائل العام القادم ندوة لبلورة المسودة الأولى لهذا المشروع بعناصره الستة، وسيشارك فيها مفكرون وممارسون من مختلف الاتجاهات والمدارس الفكرية والسياسية.

ب ـ **مراكز فكرية أخرى،** سواء على المستوى القومي أو القطري، منها على سبيل المثال وليس الحصر؛ **منتدى الفكر العربي،** و**معهد الإنماء العربي،** وغيرها من المراكز والمؤسسات الفكرية والثقافية القومية منها على مستوى قومي، فإن للمراكز القطرية اهتمامات مختلفة، بعضها قومي الطابع وبعضها قطري.

٢ ـ مؤسسة عربية للترجمة

إن أية نهضة فكرية عربية لا بد أن تتواصل وتتفاعل مع النتاج الحضاري العالمي وأن تكون مطّلعة على ما يستجد فيه في الميادين المختلفة. ونظراً إلى محدودية الملمّين بلغة أو لغات أجنبية، ولارتفاع كلفة المطبوعات الأجنبية وعدم توافرها؛ وإلى الإمكانات المالية المحدودة للقارئ والمؤسسات الفكرية والعلمية العربية، لا بد من وجود «مؤسسة عربية للترجمة» تتولى ترجمة أمهات الكتب والأبحاث والمقالات التي تصدر في المراكز الحضارية الرئيسية، وبلغات مختلفة، وأن تكون لديها لجان علمية أكاديمية لاختيار ما يترجم في الحقول من المعرفة، وأن يكون لديها جهاز متفرغ وآخر غير متفرغ للترجمة إلى العربية، إضافة إلى وضع قواعد وأسس متينة علمية للترجمة والمراجعة. وباختصار فإننا بحاجة إلى دار حكمة جديدة، التي كانت قد ساهمت بالكثير في الحضارة العربية في فترة ازدهارها.

ورغم وجود مؤسسات عربية مختلفة تشكّل الترجمة إلى العربية جزءاً صغيراً أو كبيراً من نشاطها، إلا أن نشاط الترجمة هذه مبعثر ودون تنسيق، ويفتقد في الكثير من الأحيان إلى المستوى العلمي المطلوب، كما أنه بين صعود وهبوط، تبعاً لما يطرأ على هذه المؤسسات من تغييرات وتطورات، وتبعاً للإمكانات المالية المتوافرة لها.

ولذلك فإن الحاجة ماسة إلى تأسيس **مؤسسة عربية للترجمة مستقلة**، بعد أن يتم مسح كامل للمؤسسات المختلفة التي تقوم بالترجمة في الوطن العربي، وأن تعمل للتنسيق معها وفق خطة عامة تضعها.

وكان من الطبيعي أن تتولى «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم» (الأليكسو) إنشاء مثل هذه المؤسسة، ولكن ظروف المنظمات الإقليمية العربية والتي تخضع لإرادات وتمويل الحكومات العربية، تجعل من المستبعد أن تتمكن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من الاضطلاع بهذه المهمة في المستقبل القريب، ولكنه يجب أن لا تستبعد مسبقاً إمكانية مساهمتها المالية في تأسيس مثل هذه المؤسسة العربية للترجمة المستقلة عملاً وتمويلاً.

والوضع الأمثل، هو أن يتم جمع وقفية لتمويلها، إضافة إلى دخلها من مبيعات مطبوعاتها، وهذا من شأنه أن يعطيها استقلالية علمية واستمرارية وقدرة على التخطيط.

ويمكن في حال جمع الوقفية، الطلب من جميع الحكومات والمؤسسات العربية والدولية والأفراد التبرّع لهذه الوقفية، شريطة أن لا يرتبط هذا التبرّع بأية شروط تحدّ من استقلالية المؤسسة المقترحة.

٣ ـ جامعة قومية عربية

نظراً إلى التدني العام في مستوى الجامعات العربية الرسمية والأهلية، وصعوبة إصلاحها في ظل الأوضاع العربية القائمة، والحاجة إلى وجود جامعة تستقبل ويلتقي فيها الطلبة العرب من أقطارهم المختلفة بعضهم مع بعضهم الآخر، وهو ما كانت توفّره بعض الجامعات العربية سابقاً في مصر والعراق على سبيل المثال، حيث أصبح المجال الوحيد الرئيس هو أن يلتقي الطلبة العرب بعضهم مع بعض في الجامعات الأجنبية، فإن هناك حاجة إلى جامعة تضم «النخبة» من الطلبة العرب المتفوقين في دراستهم الثانوية، وأن تتوافر لهم حرية التفكير، وتربّي فيهم العقلية العلمية المستقلة، وأن تستقطب هذه الجامعة خبرة الأساتذة العرب، بمن فيهم بعض الذين اضطرتهم الأوضاع العربية إلى العمل خارج الوطن العربي. وأن يتم إنشاء هذه الجامعة في عاصمة عربية توفّر لهذه الجامعة استقلالها الفكري.

والتصوّر الأوّلي هو أن تكون في هذه الجامعة دراسة جامعية أولية ودراسات عليا، وأن يخصّص نصف عدد المقبولين فيها للطلبة العرب المتفوقين والقادرين على دفع أجور الدراسة، في حين يخصص النصف الآخر للطلبة المتفوقين غير القادرين على تحمل نفقات الدراسة والإقامة، وأن تتحمل الجامعة أجور دراستهم.

كما يتصور في هذه الجامعة أن تتجه الدراسات العليا والأبحاث فيها إلى معالجة القضايا والمشاكل العربية عموماً.

وباختصار، فإن الجامعة القومية المقترحة، هي جامعة لـ «النخبة» من الطلبة، والتي يمكن في حالة نجاحها أن تساهم في تخريج نخبة من الشباب العرب الجامعيين بمستوى علمي عالٍ وبتوجيه وتفاعل وتعايش قومي حقيقي. وأن تكون مصدراً مهماً للبحث العلمي في القضايا العربية، وأن نجاحها يمكن أن يشعّ ويؤثر في الجامعات العربية الرسمية الأهلية الأخرى، ويساهم في رفع مستواها.

إن قيام هذه الجامعة يحتاج إلى تشكيل هيئة تأسيسية لها، تتولى وضع أسس قيام هذه الجامعة، وجمع الوقفية اللازمة لها لتحقيق استقلالها المالي والفكري.

٤ ـ الجمعيات المهنية الأكاديمية القومية

أ ـ كانت هناك حاجة إلى قيام جمعيات مهنية أكاديمية، قومية الطابع، تضم المهتمين والمنشغلين بمهمة أو تخصص أكاديمي معيّن، وأن تعمل هذه الجمعيات على عقد مؤتمرات علمية لأعضائها، إضافة إلى إصدار مجلة علمية أكاديمية رزينة ورفيعة المستوى في اختصاصها، وأن يساعد كل ذلك في تلاقي وتفاعل المختصين العرب معاً في كل مهنة أكاديمية، وأن تمثّل هذه الجمعيات بالتالي بنية تحتية وحدوية.

ب ـ وقد تمّ حتى الآن إنشاء الجمعيات التي عقدت مؤتمرات علمية عدة، وأصدر معظمها مجلته العلمية المتخصصة وبعضها الآخر في طريق إصدارها، وهي التالية:

(١) **الجمعية العربية لعلم الاجتماع**، ومقرها تونس حالياً.

(٢) **الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية**، ومقرها في القاهرة حالياً.

(٣) **الجمعية الفلسفية العربية**، ومقرها في عمّان حالياً.

(٤) **الجمعية العربية للعلوم السياسية**، ومقرها في القاهرة حالياً.

وتقدم المؤسسة الثقافية العربية مساعدات مالية سنوية لهذه الجمعيات لتمكينها من تحقيق الحد الأدنى لنشاطها وتحقيق استقلالها الفكري.

وتبرز الحاجة إلى توسيع عضوية بعض هذه الجمعيات، وإلى زيادة فاعلية بعضها، وإلى التنسيق في ما بينها، وإلى تأكيد الممارسة الديمقراطية داخل بعضها الآخر.

ج ـ وهناك عدد آخر من الجمعيات المهنية الأكاديمية المؤسسة، ولكنها مشلولة النشاط، مثال جمعية الفيزيائيين العرب وغيرها، وتحتاج إلى تنشيط وبعث الحيوية فيها.

د ـ كما يمكن إنشاء جمعيات أخرى مماثلة في حقول اختصاص معرفية أخرى تبعاً للحاجة وتوافر الإمكانات.

٥ ـ المنتديات القومية العربية في الأقطار العربية

هناك حاجة إلى تأسيس منتدى قومي عربي أو منتدى ثقافي عربي، أو بأية تسمية أخرى مناسبة في الأقطار الرئيسية، وفي كل قطر عربي إذا أمكن ذلك، تقوم بنشاط ثقافي عروبي التوجه، ويمكن أن يتمّ التنسيق بينهما من خلال اجتماع سنوي بين ممثليها لتبادل البرامج والمحاضرين ومجالات التنسيق الأخرى. كما ستوفر هذه المنتديات الفرصة للتفاعل بين القوى القومية والوطنية المختلفة على كل ساحة قطرية في المجال الفكري والثقافي والاجتماعي، وممارسة الديمقراطية بتعدديتها الفكرية والسياسية، وأن تضم إضافة إلى آخرين أعضاء المؤتمر القومي العربي وأعضاء «مخيمات الشباب القومي» في كل قطر عربي.

وقد تمّ مثلاً تأسيس «المنتدى القومي العربي» في بيروت (لبنان)، و«المنتدى العربي» في عمان (الأردن)، و«منتدى الفكر والحوار» في نواكشوط (موريتانيا)، و«المنتدى الفكري الديمقراطي» في نابلس (الضفة الغربية المحتلة).

وتبذل جهود أخرى الآن لتأسيس منتديات مماثلة في المغرب والجزائر وتونس واليمن والسودان، وقد قطع تأسيس «المنتدى المغربي العربي» في المغرب مرحلة متقدمة، وتمّ تأسيسه فعلاً.

ومع الحرص على التمويل الذاتي لكل من هذه المنتديات، فإن «الصندوق القومي العربي» قد يتمكّن من تقديم بعض المساعدات الأولية عند قيام هذه المنتديات، كما سيتم انشاء مكتبة قومية لكل منها، مع الحرص على أن تستمر هذه المنتديات في ما بعد على أساس التمويل الذاتي.

٦ ـ منظمة للشباب القومي العربي

هناك حاجة إلى الاهتمام بالشباب القومي، وهم جيل المستقبل، سواء من الناحية الفكرية أو الثقافية أو التربوية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال:

أ ـ مخيم الشباب القومي العربي، الذي يعقد سنوياً خلال العطلة الصيفية في قطر عربي، ويضم بضع مئات من الشباب العربي، ولمدة أسبوعين أو أكثر، وقد بادر «المؤتمر القومي العربي» بتنظيم هذا المخيم، وتمّ عقد ثلاثة مخيمات لهذا الغرض في كل من لبنان واليمن والأردن، كما تم تحويل «مخيم الشباب القومي العربي» مؤخراً إلى مؤسسة مستقلة، لها مجلس أمنائها ولجنتها التنفيذية.

ب ـ مؤسسات شبابية أخرى، كما يمكن التفكير وإقامة مؤسسات شبابية أخرى.

ومن الواضح أن منظمة الشباب القومي العربي تتداخل مع «المنتديات القومية العربية في الأقطار العربية» حيث يمكن لهؤلاء الشباب أن ينتظموا في إطارها أيضاً، كما أن بعض نشاطها وأهدافها يتداخل مع العمل على «المستوى الاجتماعي والتربوي».

٧ ـ منتديات ونوادٍ ثقافية اجتماعية للمغتربين العرب

لا بد من الاهتمام بالمغتربين العرب الموجودين خارج الوطن العربي وتحقيق ارتباطهم وتواصلهم مع ما يحدث في الوطن العربي، بتأسيس نادٍ ثقافي واجتماعي لكل تجمع مهم منهم في أية عاصمة أجنبية.

ويحتاج الأمر ابتداءً إلى دراسة مسحية لوضع الجاليات العربية خارج الوطن العربي، ثم معرفة النوادي أو المؤسسات المماثلة الموجودة وما يمكن قيامه أو تبرز الحاجة إليه من إنشاء مؤسسات جديدة لهذا الغرض؛ ويمكن ذكر اسم «النادي العربي في بريطانيا» كأحد الأمثلة الناجحة التي يمكن الاقتداء بها.

ثانياً: المستوى الإعلامي

يسيطر الإعلام الرسمي، المكتوب والمسموع والمرئي، بشكل متزايد على المواطنين العرب، كما يقوم عدد من الأنظمة العربية، مباشرة وغير مباشرة، بتمويل عدد من الصحف والمجلات وحتى الإذاعات ومحطات التلفزة خارج الوطن العربي.

ونتيجة ذلك، فإن المواطن العربي يفتقر إلى منابر إعلامية بأشكالها المختلفة، مستقلة وموضوعية وذات توجه قومي، وبالتالي إلى إعلام قومي مستقل (غير رسمي).

ومن وسائل الإعلام القومية التي تبرز الحاجة إليها:

١ ـ جريدة يومية سياسية.

٢ ـ مجلة أسبوعية سياسية.

٣ ـ إذاعة.

٤ ـ محطة تلفزيون.

ويمكن تبني تحويل إحدى الجرائد والمجلات الحالية إلى جريدة أو مجلة قومية وإيجاد صيغة مؤسسة لها تضمن توجهها القومي واستقلاليتها، كما يمكن إنشاء جريدة ومجلة جديدتين، إذا تعذّر الحل الأول.

ثالثاً: المستوى الاجتماعي والتربوي

نظراً إلى الفراغ الموجود حالياً نتيجة ضعف إمكانات الدولة أو تقصيرها أو عجزها، فإن هناك مجالاً واسعاً ومطلوباً لقيام مؤسسات تعليمية وتربوية، إضافة إلى مؤسسات اجتماعية (مستوصفات ومستشفيات ومراكز خدمة اجتماعية) خاصة ومستقلة.

ويحتاج الأمر إلى دراسة مسحية في كل قطر عربي، لمعرفة مدى الحاجة، وما هو موجود منها، وما يتطلب تأسيسه.

رابعاً: المستوى السياسي

تبرز الحاجة إلى وجود المؤسسات التالية من مؤسسات المجتمع المدني، وهي:

١ ـ مرجعية قومية سياسية شعبية

وقد تمّ تأسيس **المؤتمر القومي العربي** لهذا الغرض منذ أربع سنوات، وهو يتطور بشكل إيجابي وفاعل لتحقيق طموحه للوصول إلى هذا الهدف.

٢ ـ جبهة للأحزاب والحركات السياسية القومية

هناك حاجة إلى قيام جبهة تضم الأحزاب والحركات السياسية القومية، بالمفهوم الواسع الذي أشير إليه في مقدمة هذا المشروع. ويمكن أن تشكّل لجنة تحضيرية لهذا الغرض، كما يمكن أن يتولّى أحد الأحزاب القومية القائمة هذه المبادرة (مثل الحزب العربي الديمقراطي الناصري في مصر أو غيره).

٣ ـ منظمات حقوق الإنسان

نظراً إلى الأوضاع المتردّية لحقوق الإنسان العربي في الوطن العربي عموماً، فإن هناك حاجة ماسة إلى وجود منظمات على المستوى القومي والقطري للدفاع عن حقوق الإنسان والوقوف ضد انتهاكات هذه الحقوق، وتوعية المواطن العربي بهذه الحقوق، وأن تكون مستقلة عن الأنظمة العربية وفاعلة.

وفي هذا المجال، تأسست منذ عشر سنوات **المنظمة العربية لحقوق الإنسان** وهي تمارس دوراً مهماً ومتزايداً، من خلال نشرتها الشهرية، ومجلتها، وتقريرها السنوي، والبيانات التي تصدرها عن انتهاكات حقوق الإنسان حيثما حدثت ووصلت إلى عملها، إضافة إلى قيامها بالاتصال بالمسؤولين في الحكومات العربية لمعالجة بعض الانتهاكات لهذه الحقوق. وقد أثبتت المنظمة العربية لحقوق الإنسان استقلاليتها وأصبح لها تأثير ووزن معنوي مهم يساعدها في هذا المجال. غير أن هناك مجالاً واسعاً لتفعيل وزيادة نشاط المنظمة.

كما يوجد عدد من الجمعيات والمؤسسات القطرية للدفاع عن حقوق الإنسان في بعض الأقطار العربية وخارج الوطن العربي، تختلف في مدى نشاطها واستقلاليتها وإمكاناتها المالية. لذلك هناك حاجة إلى دراسة مسحية وتقييمية لما هو موجود منها وما يمكن إنشاؤه وما يحتاج إلى زيادة فاعليته ونشاطه.

٤ ـ تجمع للنقابات والجمعيات المهنية المستقلة

هناك حاجة إلى قيام تجمّع على المستوى القومي للنقابات والجمعيات المهنية القطرية المستقلة وغير التابعة أو الخاضعة لنظام معيّن، مثل نقابات واتحادات العمال والاتحادات والجمعيات الأخرى المختلفة.

٥ ـ المؤتمر القومي ـ الإسلامي

هناك حاجة إلى تعاون وتنسيق قومي/إسلامي للوقوف أمام الهجمة الغربية (الأمريكية بشكل خاص) ولإزالة الصراعات الجانبية بين التيارين، وتحقيق التعايش والتنافس السلمي بينهما، على أن يكون هذا التعاون استراتيجياً وليس تكتيكياً، وأن يضم الأطراف المؤمنة بالديمقراطية والتعددية السياسية، ويستبعد الأطراف التي تلجأ إلى العنف كوسيلة سياسية، وأن يكون لها موقف واضح من الاستقلال الوطني والقومي ومن الوحدة العربية، إضافة إلى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وقد أقرّ المؤتمر القومي العربي الثالث تكليف الأمانة العامة للمؤتمر تشكيل لجنة لعقد مثل هذا المؤتمر وقطعت الاتصالات لهذا الغرض مرحلة متقدمة، ويتوقع أن يتم عقد المؤتمر في أواخر العام الحالي في صنعاء. كما يمكن أن يتطور هذا التعاون إلى تحالف أوثق في ما بعد.

خامساً: على مستوى التمويل

إن معظم المؤسسات المشار إليها والمقترح إنشاء بعضها على المستويات الأربعة السابقة بحاجة إلى تمويل مستقل وغير خاضع للأنظمة العربية، وقد وُضع تصور أوّلي لهذا التمويل وتمخّض عن إنشاء المؤسستين التاليتين:

١ ـ المؤسسة الثقافية العربية

لقد تمّ إنشاء هذه المؤسسة وتسجيلها في بريطانيا، وللمؤسسة الثقافية العربية مجلس أمناء ومجلس إدارة مستقل. وقد تمّ جمع وقفية لها في حدود ١,٨ مليون دولار، يجري العمل على زيادتها إلى ثلاثة ملايين دولار. ويستعمل الدخل السنوي من هذه الوقفية في تقديم المساعدات المالية للعديد من المؤسسات المذكورة تحت عنوان «المستوى الفكري والثقافي». وقد تمّ خلال السنوات الأربع الماضية تقديم مساعدات مالية إلى هذه المؤسسات بلغ مجموعها حوالى ٦٠٠ ألف دولار.

ويمكن توسيع إطار هذه المساعدات إذا أمكن زيادة الوقفية، كما أن زيادة الوقفية ستمكّن المؤسسة الثقافية العربية من التوجّه نحو تحقيق أهدافها الأخرى.

٢ ـ الصندوق القومي العربي

يحتاج إنشاء وإدامة العديد من المؤسسات المذكورة على المستويات الأربعة السابقة، والتي تقع خارج دائرة اهتمام المؤسسة الثقافية العربية، إلى تمويل. وقد تم لهذا الغرض مؤخراً إنشاء «الصندوق القومي العربي» وتسجيله خارج الوطن العربي للحفاظ على استقلاليته وتمّ تشكيل مجلس أمناء ومجلس إدارة مستقل له. كما بدأ العمل لجمع وقفية له، ووُضع كهدف أولي له جمع مليون دولار، على أن يتم زيادة الوقفية في ما بعد.

سادساً: إيجاد هيئة قومية عربية عليا للتخطيط والتنسيق بين هذه المستويات الخمسة

ستبرز الحاجة بعد إقرار هذه الخطة القومية الطموحة إلى إيجاد وتأسيس «أمانة عربية عليا للتخطيط والتنسيق القومي» لتحديد الأولويات، ولأخذ المبادرات لإنشاء ما لم يؤسس بعد من هذه المؤسسات والنشاطات القومية المختلفة المشار إليها أعلاه والتنسيق في ما بينها، وهو ما يمكن أن يتمّ في ضوء تطور الحاجة وإيجاد أفضل الصيغ المرنة والقابلة للتطبيق العملي.

خاتمة

كان ما تقدم تصوراً أولياً لخطوط عامة لخطة الحركة القومية العربية على المستوى الشعبي. ولا شك في أن تحقيق هذه الخطة خلال السنوات الثماني القادمة المقترحة تكتنفه تحديات كثيرة ليس أقلّها توفير المال اللازم. ولكن التجارب السابقة دلّت على أنه عندما يكون هناك عزم وإصرار على تحقيق هدف قومي فإن توفير الوسائل المالية له سيتمّ في النهاية. المهم أن تكون لدينا أولاً القناعة، ثم تتوافر لنا الإرادة والاستعداد للعمل والتضحية، كل من موقعه وفي حدود قدرته وإمكاناته، وعندها سنكون قادرين على إنجاز هذه الطموحات.